



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية  
عليه صلوات الله  
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

الزهد المعتبر

في مسج الزهيدة الهمة

في مسج الزهيدة الهمة

تأليف  
السيد محمد حسين بن محمد بن الحسين الكوفي

الطبعة الثالثة

مكتبة دار الفکر للطباعة والنشر والتوزيع  
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الزبدہ الفقہیہ فی شرح الروضہ البہیہ

کاتب:

محمد حسن ترحینی عاملی

نشرت فی الطباعة:

دارالفقه للطباعة والنشر

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

# الفهرس

٥	الفهرس
١٩	الزبده الفقهيه فى شرح الروضه البهيه الجزء ٣
١٩	اشاره
٢٠	اشاره
٢٦	كتاب الزكاه و فصوله أربعه
٢٦	اشاره
٢٦	الفصل الأول فى زكاه المال
٢٦	فى من تجب عليه زكاه المال
٣٠	فى ما تجب فيه الزكاه
٣٥	فى ما يستحبّ فيه الزكاه
٣٨	فى نُصَب الإبل
٤٢	فى نصاب البقر
٤٣	فى نصاب الغنم
٤٤	فى ما نقص عن النصاب
٤٥	فى اشتراط السوم
٤٧	فى اشتراط الحول
٤٨	فى حول السخال
٥١	فى ما لو ثلم النصاب قبل الحول
٥٣	فى ما يجرى عن غيره و ما لا يجرى
٥٧	و أما النقدان
٥٧	اشاره
٥٧	فى شروط التقدين
٥٨	فى نصاب الذهب
٦٠	فى نصاب الفضة

٦١	في المخرج في النقدين
٦٢	و أما الغلات الأربع
٦٢	اشاره
٦٢	في شرط الغلات
٦٣	في نصاب الغلات
٦٥	في المخرج من النصاب
٦٩	الفصل الثاني في استحباب زكاة التجاره
٦٩	اشاره
٦٩	في شرط الاستحباب
٧١	في حكم باقى أجناس الزرع
٧٢	في عدم جواز تأخير الدفع
٧٤	في عدم جواز تقديم الدفع
٧٥	في عدم جواز نقلها عن بلد المال
٧٩	الفصل الثالث. في المستحق
٧٩	اشاره
٧٩	في المسكين و الفقير
٨٤	في الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا
٨٥	في المؤلفه قلوبهم
٨٧	في الرقاب
٨٩	في الغارمين
٩٢	في سبيل الله
٩٣	في ابن السبيل
٩٤	في اشتراط العدالة في الأصناف
٩٤	في إعاده المخالف زكاته
٩٨	في أنه يشترط في المستحق أن لا يكون واجب النفقه
٩٩	في الدفع إلى الإمام مع الطلب

- ١٠٠ ..... فى تصديق المالك
- ١٠١ ..... فى استحباب قسمتها على الأصناف
- ١٠٣ ..... فى أقل ما يعطى المستحق
- ١٠٤ ..... فى استحباب دعاء الإمام
- ١٠٥ ..... فى أنه مع الغيبه لا ساعى و لا مؤلفه
- ١٠٦ ..... فى اختصاص زكاه النعم بالمتجمل
- ١٠٧ ..... الفصل الرابع فى زكاه الفطره
- ١٠٧ ..... اشاره
- ١٠٧ ..... فى من يجب عليه
- ١١٣ ..... فى قدرها
- ١١٦ ..... فى وجوب النيه فيها
- ١١٨ ..... فى استحباب أن لا يقصر العطاء للواحد عن صاع
- ١١٩ ..... فى ما لو بان الآخذ غير مستحق
- ١٢٢ ..... كتاب الخمس و يجب فى سبعة
- ١٢٢ ..... اشاره
- ١٢٤ ..... الأول. الغنيمه
- ١٢٦ ..... الثانى: المعدن
- ١٢٦ ..... الثالث. الغوص
- ١٢٧ ..... الرابع. أرباح المكاسب
- ١٢٨ ..... الخامس. الحلال المختلط بالحرام
- ١٣١ ..... السادس. الكنز
- ١٣٤ ..... السابع. أرض الذمى المنتقله إليه من مسلم
- ١٣٦ ..... فى وجوب الخمس فى الميراث، و صدقه، و الهبه
- ١٣٨ ..... فى النصاب فى الغنيمه
- ١٤٠ ..... فى أن وجوب الخمس فى الأرباح بعد إخراج المئونه
- ١٤٤ ..... فى تقسيم الخمس سته أقسام

١٤٥	..... فى سهم الإمام ع
١٥٣	..... فى الثلاثه الباقيه
١٥٦	..... فى الأنفال
١٦٢	..... كتاب الصوم
١٦٢	..... اشاره
١٦٤	..... فى معنى الصوم
١٦٩	..... فى قضاء الصوم مع الكفاره لو تعمّد الإخلال
١٧١	..... فى القضاء بلا كفاره
١٨٥	..... فى تكرّر الكفاره
١٨٧	..... فى تحمل الزوج عن الزوجه المكرهه
١٨٨	..... فى شروط الصوم
١٩٣	..... فى تمرين الصبيّ
١٩٥	..... فى المريض
١٩٥	..... فى النيه
١٩٩	..... فى اشتراط التعيين
٢٠١	..... فى إثبات الهلال
٢٠٨	..... فى زمان الكف
٢٠٩	..... فى من يجب عليه القضاء
٢١١	..... مسائل
٢١١	..... اشاره
٢١١	..... الأولى. من نسى غسل الجنابه قضى الصلاه و الصوم فى الأشهر
٢١٦	..... الثانيه. الكفاره فى شهر رمضان
٢١٨	..... الثالثه. لو استمر المرض إلى رمضان آخر
٢٢١	..... الرابعه. إذا تمكن من القضاء ثم مات، قضى عنه أكبر ولده
٢٢٥	..... الخامسه. لو صام المسافر حيث يجب عليه القصر
٢٢٧	..... السادسه. الشيخان إذا عجزا عن الصوم



٢٣٠	السابعه. الحامل المقرب، و المرضعه القليله اللبن
٢٣٣	الثامنه. يجب تتابع الصوم الواجب إلا أربعة
٢٣٨	التاسعه. لا يفسد الصيام بمص الخاتم
٢٤٣	العاشره. يستحب من الصوم على الخصوص فى مواضع
٢٤٨	الحاديه عشره - يستحب الإمساك فى المسافر و المريض بزوال عذرهما
٢٥٠	الثانيه عشره - لا يصوم الضيف بدون إذن مضيفه
٢٥١	الثالثه عشره - يحرم صوم العيدين
٢٥٧	الرابعه عشره - يعزّر من أفطر فى شهر رمضان عامدا عالما
٢٥٩	الخامسه عشره - البلوغ الذى يجب معه العباده الاحتلام
٢٦٣	كتاب الاعتكاف
٢٦٣	اشاره
٢٦٥	فى استحبابه
٢٦٦	فى اشتراط الصوم فيه و مدته و مكانه
٢٦٨	فى اشتراط الإقامه بمعتكفه
٢٧٢	فى وجوبه بالنذر و شبهه و مضى يومين
٢٧٤	فى جواز الاشتراط فى ابتدائه
٢٧٦	فى ما يحرم عليه و ما يفسده
٢٨٣	كتاب الحج و فيه فصول
٢٨٣	اشاره
٢٨٥	الفصل الأول. فى شرائطه و أسبابه
٢٨٥	القول فى المقدمات
٢٨٥	اشاره
٢٨٥	فى الاستطاعه
٢٨٨	فى استحباب تكراره
٢٨٨	فى شرط وجوبه
٢٩٢	فى شرط صحته

- ٢٩٧ ..... في الحج البدلي
- ٣٠١ ..... في وجوب استنابه الممنوع
- ٣٠٤ ..... في أنه لا يشترط في المرأة مصاحبه المحرم
- ٣٠٥ ..... في أنه يكفي ظن السلامة
- ٣٠٧ ..... في الحج متسكعا
- ٣٠٩ ..... في من مات بعد الإحرام، و دخول الحرم
- ٣١٣ ..... في ما لو حج مسلما ثم ارتد
- ٣١٥ ..... في ما لو حج مخالفا، ثم استبصر
- ٣١٨ ..... القول في حج الأسباب
- ٣١٨ ..... اشاره
- ٣١٨ ..... في ما لو نذر الحج
- ٣٢٤ ..... في ما لو نذر الحج ماشيا
- ٣٢٩ ..... في ما يشترط في النائب
- ٣٣٥ ..... في أنه يجب على الأجير الإتيان بما شرط عليه
- ٣٣٨ ..... في أنه لا يحج عن اثنين في عام
- ٣٤٠ ..... في النيابة في أبعاض الحج
- ٣٤٢ ..... في أنه كفاره الإحرام في مال الأجير
- ٣٤٤ ..... في أنه يستحب للأجير إعادته فاضل الأجره
- ٣٤٥ ..... في أنه يشترط علم الأجير بالمناسك
- ٣٤٦ ..... في الوصيه بالحج
- ٣٤٧ ..... في أنه لو عين القدر و النائب تعيينا
- ٣٤٩ ..... في أنه لو عين لكل سنه قدرا
- ٣٥٠ ..... في الودعي العالم بامتناع الوارث
- ٣٥٤ ..... الفصل الثاني: في أنواع الحج
- ٣٥٤ ..... اشاره
- ٣٥٤ ..... في الحج التمتع

- ٣٥٨ ..... فى القران و الإفرد
- ٣٥٩ ..... فى ما لو أطلق النادر تغييره
- ٣٦٤ ..... فى أنه لا يقع الإحرام بالحج إلا فى أشهر الحج
- ٣٦٥ ..... فى أنه يشترط فى التمتع جمع الحج و العمره لعام واحد
- ٣٦٦ ..... فى الإحرام بالحج للتمتع
- ٣٦٨ ..... فى أنه يشترط فى حج الإفرد أمور
- ٣٧١ ..... يشترط فى القران أمور
- ٣٧٣ ..... مسائل
- ٣٧٣ ..... اشاره
- ٣٧٣ ..... الأولى. يجوز لمن حج ندبا مفردا العدول إلى عمره التمتع
- ٣٧٧ ..... الثانيه. يجوز للقارن و المفرد إذا دخلا مكة الطواف و السعى
- ٣٨٠ ..... الثالثه. لو بعد المكى عن الميقات ثم حج على ميقات
- ٣٨٤ ..... الرابعه. لا يجوز الجمع بين الحج و العمره بنيه واحده
- ٣٨٧ ..... الفصل الثالث - فى المواقيت
- ٣٨٧ ..... اشاره
- ٣٨٧ ..... فى الإحرام قبل الميقات
- ٣٩٠ ..... فى أنه لا يجوز أن يتجاوز الميقات بغير إحرام
- ٣٩٣ ..... فى أن المواقيت ستة
- ٣٩٦ ..... فى ميقات حج التمتع و الإفرد
- ٣٩٨ ..... فى أن كل من حج على ميقات فهو له
- ٣٩٩ ..... فى أنه لو حج على غير ميقات
- ٤٠٠ ..... الفصل الرابع: فى أفعال العمره
- ٤٠٠ ..... اشاره
- ٤٠٠ ..... فى عدد أعمالها
- ٤٠٣ ..... القول فى الإحرام
- ٤٠٣ ..... اشاره

- ٤٠٣ ..... فى مستحبات الإحرام
- ٤٠٩ ..... فى ما يجب فى الإحرام
- ٤٢٥ ..... فى ما يكره فى الإحرام
- ٤٢٨ ..... فى التروك المحزمه
- ٤٢٨ ..... فى حرمه الصيد
- ٤٣١ ..... فى حرمه النساء و الاستمناء لبس المخيط و عقد الرداء
- ٤٣٣ ..... فى حرمه الطيب
- ٤٣٧ ..... فى حرمه الاكتمال و الادهان و الجدال و الفسوق و النظر فى المرأه و إخراج الدم
- ٤٤٢ ..... فى حرمه قلع الضرس و إزالة الشعر
- ٤٤٤ ..... فى حرمه تغطيه الرأس للرجل و ستر الوجه للمرأه
- ٤٤٨ ..... فى حرمه التختم للزينه و لبس الحلتي و لبس الخفين و التظليل و لبس السلاح
- ٤٥٣ ..... فى حرمه قطع شجر الحرم و حشيشه و قطع هوام الجسد
- ٤٥٧ ..... القول فى الطواف
- ٤٥٧ ..... فى ما يشترط فى الطواف
- ٤٦٠ ..... فى واجبات الطواف
- ٤٦٦ ..... فى ركعتى الطواف
- ٤٦٧ ..... فى وجوب تواصل أربعه أشواط
- ٤٧٥ ..... فى سنن الطواف
- ٤٨١ ..... فى استلام الحجر و تقبيله
- ٤٨٣ ..... فى استلام الأركان و المستجار و باقى المستحبات
- ٤٨٧ ..... مسائل:
- ٤٨٧ ..... اشاره
- ٤٨٧ ..... الأولى كل طواف واجب ركن
- ٤٩٢ ..... الثانيه يجوز تقديم طواف الحج و سعيه للمفرد
- ٤٩٥ ..... الثالثه يحرم لبس البرطله فى الطواف
- ٤٩٦ ..... الرابعه روى عن على (ع) فى امرأه نذرت الطواف على أربع

٤٩٧	الخامسه يستحب إكثار الطواف
٤٩٩	السادسه: القران فى الطواف الواجب مبطل
٥٠٠	القول فى السعى و التقصير - و مقدماته
٥٠٠	فى مقدماته السعى
٥٠٤	فى واجبات السعى
٥٠٧	فى أن السعى ركن
٥١٠	فى قطع السعى
٥١٢	فى التقصير
٥١٦	فى استحباب التشبه بالمحرمين بعد التقصير
٥١٧	الفصل الخامس - فى أفعال الحج
٥١٧	اشاره
٥١٧	القول فى إحرام الحج
٥١٩	فى الوقوف بعرفه
٥٢٦	فى الوقوف بالمشعر
٥٣٠	مسائل:
٥٣٠	اشاره
٥٣٠	كل من الموقفين ركن
٥٤٢	يجوز الإفاضه قبل الفجر للمرأة و الخائف
٥٤٢	حد المشعر
٥٤٤	يستحب التقاط حصى الجمار من المشعر
٥٤٦	القول فى مناسك منى
٥٤٦	فى رمى جمره العقبه
٥٥٨	فى الذبح
٥٥٨	فى ما يذبح
٥٦٦	فى نيه الذبح
٥٦٨	فى تقسيم الهدى

- ٥٧١ ..... فى استحباب نحر الإبل قائمه
- ٥٧٣ ..... فى ما لو وجد الثمن دونه
- ٥٧٥ ..... فى الصوم بدل الهدى
- ٥٧٩ ..... فى أنه يجزئ الهدى الواحد إلا عن واحد
- ٥٨١ ..... فى أن الهدى من صلب المال
- ٥٨٢ ..... فى محل الذبح
- ٥٩٠ ..... فى الأضحية
- ٥٩٣ ..... فى الحلق
- ٥٩٧ ..... فى تقديم مناسك منى على طواف الحج
- ٦٠٠ ..... بالحلق يتحلل من كل ما حزم إلا من النساء و الطيب و الصيد
- ٦٠٣ ..... يكره له لبس المخيط قبل طواف الزيارة
- ٦٠٤ ..... القول فى العود إلى مكة للطوافين و السعى
- ٦٠٤ ..... اشاره
- ٦٠٤ ..... فى أنه يستحب تعجيل العود من يوم النحر
- ٦٠٦ ..... فى كيفية أعمال مكة
- ٦٠٧ ..... القول فى العود إلى منى
- ٦٠٧ ..... فى أعمال منى بعد مكة
- ٦٠٩ ..... فى ما لو بات بغير منى
- ٦١٢ ..... فى الترتيب بين الجمرات
- ٦١٤ ..... فى ما لو نسى رمى جمره
- ٦١٦ ..... فى يستحب استحباب رمى الجمره الأولى عن يمينه
- ٦١٦ ..... فى النفر من منى
- ٦١٩ ..... فى وقت الرمي
- ٦٢٢ ..... فى مستحبات مكة
- ٦٢٩ ..... فى الصدقه بعد الأعمال
- ٦٣٠ ..... فى العزم على العود

- ٦٣٠ ..... في الإكثار من الصلاة بمسجد الخيف
- ٦٣٢ ..... في حرمه إخراج من التجأ إلى الحرم بعد الجنايه
- ٦٣٣ ..... الفصل السادس: في كفارات الإحرام
- ٦٣٣ ..... اشاره
- ٦٣٣ ..... البحث الأول - في كفاره الصيد
- ٦٣٣ ..... اشاره
- ٦٣٣ ..... في النعمامه
- ٦٣٨ ..... في بقره الوحش و حماره بقره
- ٦٤٠ ..... في الطيبى و الثعلب و الأرنب
- ٦٤٢ ..... في كسر بيض النعام
- ٦٤٤ ..... في كسر كل بيضه من القطا
- ٦٤٨ ..... في الحمامه و في فرخها
- ٦٥٣ ..... في كل واحد من القطا و الحجل و الدراج
- ٦٥٥ ..... في كل من القنفذ و الضب و اليربوع و القبره و الجراده و القمله
- ٦٥٧ ..... في لو نفر حمام الحرم
- ٦٥٩ ..... في ما لو أغلق على حمام و فراخ و بيض
- ٦٦١ ..... في كسر قرنى الغزال
- ٦٦١ ..... في أنه لا يدخل الصيد في ملك المحرم
- ٦٦٣ ..... في من نتف ريشه من حمام الحرم
- ٦٦٥ ..... في محل جزاء الصيد
- ٦٦٥ ..... البحث الثاني: في كفاره باقى المحرمات
- ٦٦٥ ..... اشاره
- ٦٦٥ ..... في الوطء
- ٦٧٥ ..... في ما لو نظر إلى أجنبيه فأمنى
- ٦٧٧ ..... في الاستمناء
- ٦٧٧ ..... في العقد

- ٦٨١ ..... فى لبس المخيط و الخفين و فى الطيب و قص الأظفار و قلع شجر الحرم
- ٦٨٦ ..... فى الطيب و قلع الضرس و نتف الإبط و الجدال و الشجر
- ٦٩٢ ..... فى ما لو عجز عن الشاه فى كفاره الصيد
- ٦٩٥ ..... فى تكرر الكفارات بتكرر الصيد عمداً أو سهواً
- ٦٩٦ ..... فى تكرر اللبس للمخيط فى مجالس
- ٦٩٦ ..... فى تكرر الحلق فى أوقات
- ٦٩٨ ..... فى أنه لا كفاره على الجاهل و الناسى فى غير الصيد
- ٧٠٠ ..... الفصل السابع: فى الإحصار و الصد
- ٧٠٠ ..... اشاره
- ٧٠٠ ..... فى معنى الحصر الصد
- ٧٠٤ ..... فى ما أحصر الحاج بالمرض عن الموقفين
- ٧١٥ ..... فى من صدّ بالعدو
- ٧١٩ ..... خاتمه:
- ٧١٩ ..... تجب العمرة على المستطيع بشروط الحج
- ٧٢٣ ..... فى تأخير العمرة للقران و المفرد
- ٧٢٤ ..... فى استحباب العمرة فى كل شهر
- ٧٢٨ ..... كتاب الجهاد
- ٧٢٨ ..... اشاره
- ٧٣٠ ..... هنا مقدمات
- ٧٣٠ ..... فى أقسام الجهاد
- ٧٣١ ..... فى الوجوب الكفائى
- ٧٣٣ ..... فى شرط وجود الإمام العادل
- ٧٣٥ ..... فى شرط وجوبه
- ٧٣٩ ..... فى المقام فى بلد المشرك
- ٧٤١ ..... فى أنّ للأبوين منع الولد من الجهاد و المدين المديون
- ٧٤٤ ..... فى الرباط



٧٤٨	هنا فصول
٧٤٨	اشاره
٧٤٨	الفصل الأول في من يجب قتاله
٧٤٨	اشاره
٧٤٨	في قتال الحربى الكتابى
٧٥٧	في أنه يبدأ بقتال الأقرب
٧٥٧	في الفرار من الحرب
٧٦٠	في المحاربه بطريق الفتح
٧٦٤	في ما يكره في القتال
٧٦٥	في مواراه المسلم
٧٦٦	الفصل الثانى - في تروك القتال
٧٦٦	اشاره
٧٦٦	الأول الأمان
٧٧٠	الثانى النزول على حكم الإمام
٧٧١	الثالث، و الرابع - الإسلام و بذل الجزيه
٧٧٢	الخامس - المهادنه
٧٧٣	الفصل الثالث - في الغنيمه
٧٧٣	اشاره
٧٧٣	في النساء و الأطفال
٧٧٦	في الأسير
٧٧٨	في ما لا ينقل و لا يحوّل
٧٨٠	في ما يصطفيه الإمام لنفسه
٧٨١	في التقسيم بين المقاتله و من حضر
٧٨٣	في الذين لا سهم لهم
٧٨٤	الفصل الرابع - في أحكام البغاه
٧٨٤	اشاره

- ٧٨٤ ----- فى حكمهم
- ٧٨٩ ----- فى عدم قسمه أموالهم مطلقا
- ٧٩٠ ----- الفصل الخامس - فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر
- ٧٩٠ ----- اشاره
- ٧٩٠ ----- فى تعريفهما و وجوبهما
- ٧٩٥ ----- فى أنّ وجوبهما على الكفايه
- ٧٩٦ ----- فى شرط وجوبهما
- ٧٩٨ ----- فى مراتبهما
- ٨٠٣ ----- فى إقامة الحدود
- ٨٠٥ ----- فى وجوب الترافع إلى الفقهاء
- ٨٠٥ ----- فى جواز إقامة الحد للزوج على زوجته و السيد على عبده
- ٨٠٨ ----- فى ما لو اضطره السلطان إلى إقامة حد
- ٨٠٩ ----- تعريف مركز

سرشناسہ: ترحینی عاملی، محمدحسن

الروضہ البہیہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ. شرح

عنوان و نام پدیدآور: الزبدہ الفقہیہ فی شرح الروضہ البہیہ/تالیف محمدحسن ترحینی العاملی.

مشخصات نشر: قم: دارالفقہ للطباعہ والنشر، ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵.

مشخصات ظاہری: ۹ ج.

شابک: دوره X-۳۱-۸۲۲۰-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال: ج. ۱، چاپ سوم ۸۲۲۰-۳۲-۸-۹۶۴ ؛ ج. ۲ ۸۲۲۰-۳۳-۶-۹۶۴ ؛ ج. ۳ ۸۲۲۰-۳۴-۴-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۲، چاپ سوم) ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۳، چاپ سوم) ؛ ج. ۴ ۸۲۲۰-۳۵-۲-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۴، چاپ سوم) ؛ ج. ۵ ۸۲۲۰-۳۶-۰-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۵، چاپ سوم) ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۶، چاپ سوم) ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال: ج. ۶، چاپ چہارم ۸۲۲۰-۳۷-۹-۹۶۴ ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال: ج. ۷، چاپ سوم ۸۲۲۰-۳۸-۷-۹۶۴ ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال (ج. ۷، چاپ چہارم) ؛ ج. ۸، چاپ سوم ۸۲۲۰-۳۹-۵-۹۶۴ ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال (ج. ۸، چاپ چہارم) ؛ ۳۰۰۰۰۰ ریال (ج. ۹، چاپ سوم) ؛ ۳۵۰۰۰۰ ریال: ج. ۹، چاپ چہارم ۸۲۲۰-۴۰-۹-۹۶۴

وضعیت فہرست نویسی: برون سپاری (ج. ۶، چاپ سوم)

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ قبلی: مہدیس، ۱۳۸۳.

یادداشت: ج. ۱، ۶ (چاپ سوم: ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴).

یادداشت: ج. ۶، ۷ و ۹ (چاپ چہارم ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵).

یادداشت: ج. ۲ - ۹ (چاپ سوم: ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴).

یادداشت: ج. ۸ (چاپ چہارم: ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵)

یادداشت: کتاب حاضر شرحی است بر کتاب "روضہ البہیہ" شہید ثانی کہ خود شرحی است بر "اللمعہ الدمشقیہ" شہید اول.

یادداشت: کتابنامہ.

موضوع: شهيد ثانی، زین الدین بن علی، ۹۱۱-۹۶۶ق . الروضه البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه -- نقد و تفسير

موضوع: شهيد اول، محمد بن مکی، ۷۳۴-۷۸۶ق . اللمعه الدمشقيه -- نقد و تفسير

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۸ق.

شناسه افزوده: شهيد اول، محمد بن مکی، ۷۳۴-۷۸۶ق . اللمعه الدمشقيه. شرح

شناسه افزوده: شهيد ثانی، زین الدین بن علی، ۹۱۱-۹۶۶ق . الروضه البهيه في شرح اللمعه الدمشقيه. شرح

رده بندی کنگره: BP۱۸۲/۳/ش ۹/۱۲۰۲۱۲ ۱۳۸۵

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: ۱۰۳۳۵۶۰

ص: ۱

**اشاره**





الزبدہ الفقہیہ فی شرح الروضہ البہیہ

محمد حسن ترحینی العاملی

ص: ۴







(كتاب الزكاه (١) و فصوله أربعه)

## الفصل الأول فى زكاه المال

### فى من تجب عليه زكاه المال

(الأول: تجب زكاه المال على البالغ (٢)... (١) وجوبها ضرورى و عليه الآيات و الأخبار منها: قوله تعالى: وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ (١) ، و صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام لما أنزلت آيه الزكاه، خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا -، و أنزلت فى شهر رمضان فأمر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مناديه فأمر فى الناس: إن الله فرض عليكم الزكاه كما فرض عليكم الصلاة، فرض الله عز و جل عليكم من الذهب و الفضة و الابل و البقر و الغنم و من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، فنادى فيهم بذلك فى شهر رمضان و عفا لهم عن سوى ذلك) (٢).

(٢) أما فى النقدين فموطن وفاق للأخبار.

منها: صحيح يونس بن يعقوب (أرسلت إلى أبى عبد الله عليه السلام إن لى إخوه صغاراً فمتى تجب على أموالهم الزكاه؟ قال: إذا وجبت الصلاة و جبت الزكاه، قلت: فى لم تجب عليهم الصلاة؟ قال: إذا اتجر به فزكوه) (٣) و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (ليس فى مال اليتيم زكاه) (٤).

و هو شامل للنقدين، و أما فى الغلات و المواشى فالمشهور عدم الزكاه لإطلاق النصوص،

ص: ٧

١- (١) سورة البقره الآية: ٤٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ما تجب منه الزكاه و ما تستحب فيه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ما تجب عليه الزكاه حديث ٥.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ما تجب عليه الزكاه حديث ٨.

(العاقل (١) فلا زكاه على الصبي و المجنون فى النقدین إجماعاً. و لا فى غیرهما على أصح القولین.

نعم يستحب، و كذا (٢) لو اتجر الولی، أو مأذونه للطفل (٣) و اجتمعت شرائط منها صحیح زراره المتقدم، و منها موثق أبی بصیر عن أبی عبد الله علیه السلام (لیس فى مال الیتیم زكاه و لیس علیه صلاه، و لیس على جمیع غلاته من نخل أو زرع أو غله زكاه، و إن بلغ فلیس علیه لما مضى زكاه، و لا علیه لما یتقبل حتى یدرك، فإذا أدرك كانت علیه زكاه واحده) (١) و عن المفید فى المقنعه و الشیخ فى الخلائف و النهایه و المبسوط و ابن البراج و أبو الصلاح و ابن حمزه و ابن زهره الوجوب، لصحیح زراره و محمد بن مسلم عن أبی جعفر و أبی عبد الله علیه السلام (مال الیتیم لیس علیه فى الدین و الصامت شیء، فأما الغلات فعلیها الصدقه الواجبه) ٢.

و حمل على الاستحباب جمعا، مع أنه لا تعرض فيه للمواشى.

(١) فعلى المشهور أن حکم المجنون هو حکم الطفل لصحیح عبد الرحمن بن الحجاج (قلت لأبى عبد الله علیه السلام: امرأه من أهلنا مختلطه، علیها زكاه؟ فقال: إن كان عمل به فعلیها زكاه و إن لم يعمل به فلا) (٢) و خبر موسى بن بكیر عن أبی الحسن علیه السلام (عن امرأه مصابه و لها مال فى ید أخيها هل علیه زكاه؟ قال علیه السلام: إن كان أخوها یتجر به فعليه زكاه) ٤ و اطلاقهما شامل للصامت و الغلات و المواشى.

(٢) أى يستحب.

(٣) على المشهور للاخبار منها: صحیح یونس بن یعقوب المتقدم (٣) و صحیح ابن مسلم (قلت لأبى عبد الله علیه السلام:

هل على مال الیتیم زكاه؟ قال: لا إلا أنه یتجر به أو تعمل به) (٤) و خبر الحناط عن أبی عبد الله علیه السلام (مال الیتیم يكون عندى فأتجر به فقال: إذا حرکته فعلیک زكاته) ٧.

و ظاهرها الوجوب لكن لا بد من حملة على الاستحباب للاجماع المدعى فى المعتمد و المنتهى و لم ينقل الوجوب إلا عن المفید فى المقنعه و قد حملة الشیخ على الاستحباب، و مثله جار فى المجنون.

ص: ٨

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب من تجب علیه الزكاه حدیث ١١ و ٢.

٢- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب من تجب علیه الزكاه حدیث ١ و ٢.

٣- ( (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب من تجب علیه الزكاه حدیث ٥.

٤- ( (٦ و ٧) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب من تجب علیه الزكاه حدیث ١ و ٣.

التجاره (١) الحر (٢). فلا تجب على العبد و لو قلنا بملكه. لعدم تمكنه من التصرفات، بالحجر عليه (٣)، و إن أذن له المولى (٤)، لتزلزه (٥)، و لا فرق بين القنّ و المدبّر، و أم الولد، و المكاتب (٦) الذى لم يتحرّر منه شيء، أما من تبعضت رقبتة فيجب فى نصيب الحريه (٧) بشرطه (٨) المتمكّن من التصرف (٩) فى أصل المال، (١) من بقاء رأس المال إلى تمام الحول و بلوغ المال النصاب.

(٢) فلا تجب الزكاه على العبد، أما على القول بعدم ملكيته فلا إشكال و لا خلاف ضروره شرطيه الملك للوجوب، و أما على القول بالملكه فالمشهور لعدم لصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (ليس فى مال المملوك شيء و لو كان له الف الف، و لو احتاج لم يعطى من الزكاه شيئاً) (١) و خبره الآخر عنه عليه السلام (سأله رجل و أنا حاضر عن مال المملوك أ عليه زكاه؟ فقال: لا و لو كان له الف الف درهم، و لو احتاج لم يكن له من الزكاه شيء) (٢).

(٣) باتفاق النص و الفتوى على أنه محجور عن التصرف كما سيأتى بحثه فى باب الحجر، و هذا مانع من وجوب الزكاه.

(٤) فعن الازديلى و القطيفى الوجوب لخبر قرب الإسناد عن على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (ليس على المملوك زكاه إلا بإذن مواليه) (٢)، و لكنه ضعيف السند و مهجور عند الأصحاب، مع إمكان حمله على نفى وجوب دفع العبد الزكاه عن مال السيد الذى تحت يده إلا إذا أذن له فى الدفع، أو يحمل على الاستحباب.

(٥) أى لتزل ملك العبد إذ للمولى الرجوع فيه فيكون العبد و ما له لمولاه كما سيأتى.

(٦) لإطلاق النصوص المتقدمه.

(٧) فتجب الزكاه بلا خلاف فيه لوجود المقتضى و عدم المانع، أما المقتضى لوجوب الزكاه فعموم ادلته و أما عدم المانع فما دل على نفى الزكاه عن المملوك مختص بغير المبغض للانصراف.

(٨) أى بشرط بلوغ نصيب الحريه لشرائط وجوب الزكاه.

(٩) بالاتفاق للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (لا صدقه على الدين، و لا على المال الغائب عنك حتى يقع فى يدك) (٣)، و صحيح إبراهيم بن أبي محمود عن أبي الحسن الرضا عليه السلام

ص: ٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب من تجب عليه الزكاه حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب من تجب عليه الزكاه حديث ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب من تجب عليه الزكاه حديث ٦.

فلا- زكاه على الممنوع منه شرعا، كالراهن غير المتمكن من فكّه و لو بيعه، و ناذر الصدقه (١) بعينه (٢) مطلقا (٣)، أو مشروطا (٤)، و إن لم يحصل شرطه على قول، و الموقوف عليه (٥) بالنسبه إلى الأصل، أما النتاج فيزكى بشرطه (٦)، أو قهرا (٧) كالمغصوب و المسروق، و الموجود إذا لم يمكن تخليصه و لو بيعه (٨) فيجب فيما زاد على الفداء، أو بالاستعانه (٩)...

(عن الرجل يكون له الوديعه و الدين فلا يصل إليها ثم يأخذها متى تجب عليه الزكاه؟ قال عليه السّلام: إذا أخذها، ثم يحول عليه الحول يزكى) (١) و هي ظاهره في كون التصرف شرطا في وجوب الزكاه.

(١) عطف على قوله (كالراهن غير المتمكن)، و النذر مانع شرعى عن التمكّن في التصرف كالرهن.

(٢) أى تعلق النذر بعين المال، لا أنه نذر على نحو كلّى ثم عين له مالا خاصا، فالتعيين قبل الدفع ليس مانعا عن التصرف.

(٣) أى كان النذر مطلق و مثله ما لو كان مشروطا و قد تحقق الشرط.

(٤) بحيث لم يتحقق الشرط بعد، فعن البعض أنه ممنوع من التصرف في المال المعين المنذور و سيأتى بحثه في النذر.

(٥) لأن الوقف مانع شرعى عن التمكّن من التصرف كالنذر و الرهن.

(٦) إذا كان قد بلغ النصاب.

(٧) عطف على قوله (شرعا) أى و عدم التمكّن تاره شرعا كما تقدم و أخرى قهرا كالغصب و السرقة و الجحود للعين بعد وضع اليد عليها.

(٨) فإن أمكن التخليص بذلك فيجب لما فى موثق زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه قال: فلا زكاه عليه حتى يخرج، فإذا خرج زكاه لعام واحد، فإن كان يدعه متعمدا و هو يقدر على أخذه فعليه الزكاه لكل ما مرّ به من السنين) (٢) و ذيله ظاهر فى وجوب تخليصه مطلقا بمعنى أنه إذا كان قادرا على تخليصه فتجب الزكاه حينئذ، فلو انحصر تخليصه ببيع بعضه فيكون الباقي داخلا تحت قدره التصرف فتجب الزكاه فى هذا الباقي.

(٩) عطف على قوله (ببعضه) فلو أمكن تخليصه بالاستعانه فهو متمكن من التصرف فيه فتجب زكاته.

ص: ١٠

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب من تجب عليه الزكاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب من تجب عليه الزكاه حديث ٧.

و لو بظالم (١)، أو لغيبته بضلال (٢)، أو إرث لم يقبض (٣) و لو بوكيله (٤).

## فى ما تجب فيه الزكاه

(فى الأنعام) الجار يتعلق بالفعل السابق، أى تجب الزكاه بشرطها فى الأنعام (الثلاثة (٥) الإبل و البقر و الغنم بأنواعها، من عراب،...

(١) اشكل عليه بأن الاستعانه بالظالم منهى عنه فيصدق عدم المتمكن من التصرف شرعا.

و هو إشكال قوى.

(٢) أى غيبه المال لضلال صاحبه عنه، لأنه من مصاديق عدم المتمكن من التصرف و هو مما لا خلاف فيه لحسنه سدير الصيرفى عن أبى جعفر عليه السّلام (ما تقول فى رجل كان له مال فانطلق به فدفنه فى موضع، فلما حال عليه الحول ذهب ليخرجه من موضعه فاحتفر الموضع الذى ظن أن المال فيه مدفون فلم يصبه، فمكث بعد ذلك ثلاث سنين، ثم إنه احتفر الموضع الذى من جوانبه كله فوقع على المال بعينه كيف يزكاه؟ قال عليه السّلام: يزكاه لسنة واحده لأنه كان غائبا عنه و إن كان احتبسه (١) و مثله غيره.

(٣) فمع عدم القبض فهو من مصاديق عدم التمكن من التصرف و يشهد له موثق إسحاق بن عمار عن إبراهيم عليه السّلام (عن الرجل يكون له الولد فيغيب بعض ولده، فلا يدرى أين هو، و مات الرجل كيف يصنع بميراث الغائب من أبيه؟ قال: يعزل حتى يجيء، قلت:

فعلى ماله الزكاه؟ قال: لا حتى يجيء، قلت فإذا هو جاء أ يزكاه؟ فقال: لا حتى يحول عليه الحول و هو فى يده) ٢.

(٤) لأن قبض الوكيل قبض الموكل، و مع القبض كذلك فهو متمكن من التصرف.

(٥) تجب الزكاه فى الانعام الثلاثة: الإبل و البقر و الغنم، و فى الذهب و الفضه، و فى الغلات الأربع: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب بلا خلاف فيه، و لا تجب فيما عدا ذلك، و عليه الأخبار الكثيره.

منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (أنزلت آيه الزكاه: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا (٢) ، فى شهر رمضان، فأمر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مناديه فننادى فى الناس: إن الله تبارك و تعالى فرض عليكم الزكاه كما فرض عليكم الصلاه، فرض الله عليكم من الذهب و الفضه، و الإبل و البقر و الغنم، و من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و نادى فيهم بذلك فى شهر رمضان، و عفا لهم عما سوى-

ص: ١١



و بخاتى (١) و بقر، و جاموس (٢)، و معز، و ضأن (٣). و بدأ بها (٤) و بالإبل (٥) للبداءه بها (٦)...

-ذلك(١) و صحيح الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السلام (فرض الله الزكاه مع الصلاه فى الأموال، و سنّها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم فى تسعه أشياء و عفا عما سواهن، فى الذهب و الفضة و الإبل و البقر و الغنم، و الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و عفا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم عما سوى ذلك) ٢ و خبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام (و الزكاه على تسعه أشياء: على الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و الإبل و البقر و الغنم، و الذهب و الفضة) ٣ و خبر أبى سعيد القمطاط عن ذكره عن أبى عبد الله عليه السلام (سئل عن الزكاه فقال: وضع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم الزكاه على تسعه، و عفا عما سوى ذلك: الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و الذهب و الفضة و البقر و الغنم و الإبل، فقال السائل: و الذره، فغضب عليه السلام ثم قال: كان و الله على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم السماسم و الذره و الدخن و جميع ذلك).

فقال: إنهم يقولون: إنه لم يكن ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم، و إنما وضع على تسعه لما لم يكن بحضرتة غير ذلك، فغضب و قال:

كذبوا فهل يكون العفو إلا عن شىء قد كان، لا و الله ما أعرف شيئاً عليه الزكاه غير هذا، فمن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر(٢) و مثلها غيرها.

(١) لصدق الإبل عليهما، و لصحيح الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السلام (قلت: فما فى البخت السائمه شىء؟ قال: مثل ما فى الإبل العربيه(٣)).

(٢) لصدق اسم البقر عليه، قال فى مصباح المنير (الجاموس نوع من البقر) و لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (قلت له: فى الجواميس شىء؟ قال: مثل ما فى البقر(٤)).

(٣) لأن لفظ الغنم يطلق عليهما، قال فى مصباح المنير (و الغنم اسم جنس يطلق على الضأن و المعز).

(٤) أى بالأنعام.

(٥) أى و بدأ بالإبل عند ذكر الأنعام الثلاثة.

(٦) أى بالأنعام عند ذكر ما تجب فيه الزكاه، و البدأه بالإبل عند ذكر الأنعام الثلاثة.

ص: ١٢

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه حديث ١ و ٤ و ٢.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه حديث ٣.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب زكاه الأنعام حديث ١.



٤-٦) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب زكاة الأنعام حديث ١.

فى الحديث (١)، و لأن الإبل (٢) أكثر أموال العرب، (و الغلات الأربع (٣): الحنطة بأنواعها و منها العلس (٤) و الشعير و منه السلت (٥)، و التمر، و الزبيب، (و النقدين) الذهب و الفضة.

(١) الأخبار كثيرة، و غالبها قد بدأ بذكر النقدين كما فى صحيح ابن سنان (١) و صحيح الفضلاء ٢ المتقدمين، و كما فى خبرى زراره ٣ و خبر ابن شهاب ٤ و خبر الحلبي ٥ و خبر الطيار ٦ و خبر جميل بن دراج ٧، و قد ذكرت الغلات الأربع أولا كما فى خبر الفضل بن شاذان ٨ و خبر أبى سعيد القمات ٩ و خبر أبى بكر الحضرى ١٠ و خبر على بن مهزيار ١١ و خبر على بن جعفر ١٢، و لم تذكر الأنعام الثلاثة أولا إلا فى خبر واحد و هو الخبر المروى عن تفسير النعمانى ١٣ و الذى أورده السيد المرتضى فى رساله المحكم و المتشابه، و لذا اشكل على الشارح بضعف التعليل بل فساده لمن تتبع الأخبار الوارده فى ذلك، هذا كله بناء على عطف الإبل على الأنعام كما فى نسخه، و أما بناء على عدم العطف و أن عبارته هى: (و بدأ بها بالإبل) أى بدأ بذكر الإبل أولا عند ذكر الأنعام تبعا للنص و لأن الإبل أكثر أموال العرب فلا إشكال على عبارته الشارح و هو الأنسب.

(٢) تعليل ثان لذكر الإبل أولا عند ذكر الأنعام.

(٣) للأخبار السابقه.

(٤) الخلاف فى العلس و هو بفتحيتين.

(٥) و الخلاف فى السلت بالضم، فالمشهور على أنهما خارجان عن حقيقه الحنطه و الشعير، و ذهب الشيخ و الفاضل و الشهيدان و ثانى المحققين و الميسى إلى اللاحق، و الخلاف بين الفقهاء للخلاف بين أهل اللغه، فعن الفائق (السلت حب بين الحنطه و الشعير لا- قشر له) و عن المغرب (الelsing بفتحيتين. حبه سوداء إذا أجذب الناس طحنوها و أكلوها)، و ظاهر كلامهما أنهما خارجان عن حقيقه الحنطه و الشعير.

و فى الصحاح (الelsing ضرب من الحنطه حبتان فى قشر، و هو طعام أهل صفاد) و قال أيضا (الelsing بالضم ضرب من الشعير ليس له قشر كأنه الحنطه) و عن ابن الأثير (الelsing ضرب من الشعير أبيض لا قشر له، و قيل هو نوع من الحنطه، و الأول أصح) و هكذا غيره و كلامهم ظاهر فى كون العلس من أقسام الحنطه، و السلت من أقسام الشعير، و المدار على الصدق العرفى.

ص: ١٣

١- (١-٢-٣-٤) (١٣-١٢-١١-١٠-٩-٨-٧-٦-٥) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب من تجب فيه الزكاه حديث ١ و ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٢ و ٣ و ٥ و ٦ و ١٧ و ١٥.

(و يستحب) الزكاة (فيما تنبت الأرض من المكيل (١) و الموزون)، و استثنى المصنف في غيره (٢) الضر، و هو حسن (٣)، و روى (٤) استثناء الثمار أيضا، و في مال التجاره (٥) (١) على الأكثر للاخبار

منها: صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السلام (كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق فعليه الزكاة، و قال: جعل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم الصدقه في كل شيء أنبت الأرض إلا ما كان في الخضر و البقول و كل شيء يفسد من يومه) (١) و صحيحه الآخر (قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

في الذره شيء؟ فقال لي: الذره و العدس و السلت و الحبوب فيها مثل ما في الحنظه و الشعير، و كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق التي يجب فيها الزكاة فعليها الزكاة) (٢) و صحيح ابن مسلم (سألته عن الحبوب ما يزكى منها، قال عليه السلام: البرّ و الشعير و الذره و الدخن و الأرز و السلت و العدس و السمسم، كل هذا يزكى و أشباهه) ٣، و نحوها غيرها، المحمول على الاستحباب للجمع بينها و بين ما تقدم في حصر الزكاة في التسعه و العفو عما عداها، و منه تعرف ضعف ما عن ابن الجنيد حيث ذهب إلى الوجوب، هذا و ذهب السيد إلى حمل هذه الأخبار على التقيه لمعارضتها ما تقدم و لخصوص خبر أبي سعيد القمط المتقدم الظاهر في كون الزكاة لم توضع على غيره هذه التسعه حتى استحبابا.

و من جهة ثانيه ظاهر الأخبار المتقدمه أن الزكاة قد وضعت على ما تنبت الأرض من الحبوب و أما الخضر و البقول و الثمار فلا كما هو صريح خبر زراره المتقدم، و هي ظاهره في كون المدار على المكيول إذا بلغ النصاب، و أما الموزون فالمشهور على تعميم الحكم له مع عدم ورود خبر فيه كما اعترف به غير واحد كما في المستمسك، و لذا حكى عن بعض: أنه حكم بعدم كفايه الوزن وحده، بل عن المعتمر: لا زكاة فيما لا يكال كورق السدر و الآس.

(٢) في غير هذا الكتاب.

(٣) لخبر زراره المتقدم.

(٤) كما في صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام (في البستان يكون فيه الثمار ما لو بيع كان مالا، هل فيه الصدقه؟ قال: لا) (٣).

(٥) على الأكثر بل نسب إلى المشهور للجمع بين الأخبار، حيث إن بعض الأخبار و هي مستفيضه تدل على ثبوت الزكاة.

ص: ١٤

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب من تجب فيه الزكاة حديث ٦.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب من تجب فيه الزكاة حديث ١٠ و ٤.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب من تجب فيه الزكاة حديث ٣.

على الأشهر روايه و فتوى (و أوجبها ابن بابويه فيه) استنادا إلى روايه حملها على الاستحباب طريق الجمع بينها، و بين ما دل على السقوط، (و في إناث (١) الخيل السائمه) غير المعلوفه من مال المالك عرفا، و مقدار زكاتها (ديناران) (٢) كل واحد مثقال (٣) من -منها: خير سماعه (ليس عليه زكاه حتى يبيعه إلا أن يكون أعطي به رأس ماله فيمنعه من ذلك التماسا لفضل، فإذا هو فعل ذلك وجبت فيه الزكاه) (١)، و بعض الأخبار صرحت بعدم الوجوب

منها: صحيح زراره (كنت قاعدا عند أبي جعفر عليه السلام و ليس عنده غير ابنه جعفر عليه السلام فقال: يا زراره، إن أبا ذر و عثمان تنازعا على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فقال عثمان: كل مال من ذهب أو فضه يدار و يعمل به و يتجر به ففيه الزكاه إذا حال عليه الحول، و قال أبو ذر: أما ما أتجر به أو أدير أو عمل به فليس فيه زكاه، إنما الزكاه فيه إذا كان كنزا موضوعا، فإذا حال الحول ففيه الزكاه، فاختصما في ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فقال ما قال أبو ذر) (٢).

و ذهب ابن بابويه إلى وجوب الزكاه في مال التجاره استنادا على الطائفة الأولى من الأخبار، و قد عرفت لا بديه حملها على الاستحباب جمعا بينها و بين الطائفة الثانيه.

(١) بلا خلاف فيه، لصحيح زراره (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل على البغال شيء؟ فقال:

لا، فقلت: كيف صار على الخيل و لم يصر على البغال؟ فقال: لأن البغال لا تلقح، و الخيل الإناث ينتجن، و ليس على الخيل الذكور شيء، قلت: هل على الفرس أو البعير يكون للرجل يركبها شيء؟ فقال: لا، ليس على ما يعلف شيء؟ إنما الصدقه على السائمه المرسله في مرجها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل، فأما ما سوى ذلك فليس فيه شيء) (٣) و مثله غيره، و هو محمول على الاستحباب جمعا بينه و بين ما تقدم، و هذا لخبر قد صرح بإنناث الخيل السائمه مع نفى الزكاه عن الخيل الذكور و إناث الخيل المعلوفه.

(٢) لصحيح محمد بن مسلم و زراره عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام (وضع أمير المؤمنين عليه السلام على الخيل العتاق الراعيه في كل فرس في كل عام دينارين، و جعل على البراذين ديناراً) (٤).

(٣) كما حققناه في كتاب الديات.

ص: ١٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه حديث ١.

الذهب الخالص، أو قيمته و إن زادت (١) عن عشرة دراهم (عن العتيق) (٢) و هو الكريم من الطرفين (و دينار عن غيره) سواء كان ردىء الطرفين و هو البرذون، بكسر الباء أم طرف الأم أو الهجين، أم طرف الأب و هو المقرف، و قد يطلق على الثلاثة اسم البرذون.

و يشترط مع السوم (٣) أن لا- تكون عوامل (٤)، و أن يخلص للواحد رأس كامل و لو بالشركه كنصف اثنين (٥)، و فيهما خلاف، و المصنف على الاشتراط فى غيره، فتركه هنا يجوز كونه اختصارا، أو اختيارا (و لا يستحب فى الرقيق (٦) و البغال (٧) و الحمير (٨) إجماعا، و يشترط بلوغ النصاب، و هو المقدار الذى يشترط بلوغه فى وجوبها، أو وجوب قدر مخصوص منها.

(١) أى القيمه.

(٢) فى الحدائق (العتيق ما كان كريم الأصل و هو ما كان أبواه عربيين، و البرذون بكسر الباء خلافه).

(٣) بالنسبه لإناث الخيل و قد تقدم دليل اشتراط سومها.

(٤) لظاهر صحيح زراره و صحيح محمد بن مسلم و زراره المتقدمين، و عن التذكرة (أجمع علماؤنا على استحباب الزكاه فى الخيل بشروط ثلاثه: السوم و الانوثة و الحول) و ظاهره ثبوت الزكاه فى العوامل، لأن عدم العمل شرط فى الزكاه الواجبه فقط، و لكن فى المسالك و أكثر كتب المحقق الثانى كما فى الجواهر اعتبار عدم العمل لظاهر الخبرين المتقدمين.

(٥) اشترط الشهيد فى الدروس الانفراد، فلو كان الفرس ملكك اثنين فلا- زكاه لظاهر الخبرين المتقدمين، و فيه: إن الخبرين مطلقين من ناحيه المالك، فالاقوى أن الزكاه موضوعه على الخيل سواء كان مالکها واحدا أو متعددا، و سواء كان المالك يملك فرسا كاملا و لو بالشركه أو لا.

(٦) بلا خلاف لموثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام (ليس على الرقيق زكاه، إلا رقيق يبتغى به التجاره) (١).

(٧) لصحيح زراره المتقدم (٢).

(٨) لخبر العلاء (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الدواب و الأرحاء فإن عندى منها، علىّ فيها شىء؟ -

ص: ١٦

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه حديث ٣.

(فنصب الإبل اثنا عشر) نصاباً (١) (خمس) منها (كل واحد خمس) من الإبل (في كل واحد) من النصب الخمسة (شاه) بمعنى أنه لا يجب فيما دون خمس، فإذا بلغت خمسا ففيها شاه، ثم لا تجب في الزائد إلى أن تبلغ عشرا ففيها شاتان، ثم لا يجب شيء في الزائد إلى أن يبلغ خمس عشره ففيها ثلاث شياه، ثم في -قال: لا(١) و خبر زراره عن أحدهما عليهما السلام (ليس في شيء من الحيوان زكاه غير هذه الأصناف الثلاثة: الإبل و البقر و الغنم) ٢ و مثلها غيرها.

(١) بلا خلاف معتد فيه و يدل عليه صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء، فإذا كانت خمسا ففيها شاه إلى عشره، فإذا كانت عشرا ففيها شاتان، فإذا بلغت خمس عشره ففيها ثلاث من الغنم، فإذا بلغت عشرين ففيها أربع من الغنم، فإذا بلغت خمسا و عشرين ففيها خمس من الغنم، فإذا زادت واحده ففيها ابنه مخاض إلى خمس و ثلاثين، فإن لم يكن عنده ابنه مخاض فابن لبون ذكر، فإن زادت على خمس و ثلاثين بواحدة ففيها بنت لبون إلى خمس و أربعين، فإن زادت واحده ففيها حقه، و إنما سميت حقه لأنها استحقت أن يركب ظهرها إلى ستين، فإن زادت واحده ففيها جذعه إلى خمس و سبعين، فإن زادت واحده ففيها بنتا لبون إلى تسعين، فإن زادت واحده فحقتان إلى عشرين و مائه، فإن زادت على العشرين و المائه واحده ففي كل خمسين حقه و في كل أربعين بنت لبون) (٢) و مثله غيره.

و ذهب ابن أبي عقيل و ابن الجنيد إلى إسقاط النصاب السادس مع إيجاب بنت مخاض في خمس و عشرين إلى ست و عشرين لصحيح الفضلاء عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام (في صدقه الإبل في كل خمس شاه إلى أن تبلغ خمسا و عشرين، فإذا بلغت ذلك ففيها ابنه مخاض، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمسا و ثلاثين فإذا بلغت خمسا و ثلاثين ففيها ابنه لبون) ٤ الحديث و هو محمول على التقية لموافقته للعامه.

هذا و ابنه المخاض هي التي دخلت في الثانيه لأنها فصلت عن أمها و ألحقت أمها بالمخاض، و بنت اللبون هي التي دخلت في الثالثه لأن أمها قد وضعت غيرها فصار لها لبن، و الحقه ما دخل في الرابعه، سميت بذلك لاستحقاقها أن يحمل عليها و أن ينتفع بها كما في الصحاح، و الجذعه هي التي دخلت في الخامسه.

ص: ١٧

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه حديث ٧ و ٤ .

٢- ( ( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب زكاه الأنعام حديث ١ و ٦ .

عشرين أربع، ثم فى خمس و عشرين خمس و لا فرق فيها (١) بين الذكر و الأنثى، و تأنيثها هنا (٢) تبعاً للنص بتأويل الدابه، و مثلها الغنم (٣) بتأويل الشاه.

(ثم ست و عشرون) بزياده واحده (ف) فيها (بنت مخاض) بفتح الميم، أى بنت ما من شأنها أن تكون ماخضاً أى حاملاً. و هى ما دخلت فى السنه الثانيه (ثم ست و ثلاثون) و فيها (بنت لبون) بفتح اللام، أى بنت ذات لبن و لو بالصلاحيه و سنه سنتان إلى ثلاث، (ثم ست و أربعون) و فيها (حقه) بكسر الحاء، سنه ثلاث سنين إلى أربع فاستحقت الحمل (٤)، أو الفحل (٥)، (ثم إحدى و ستون فجذعه) بفتح الجيم و الذال، سنه أربع سنين إلى خمس، قيل: سميت بذلك لأنها تجذع مقدم أسنانها أى تسقطه (٦)، (ثم ست و سبعون ففيها بنتا لبون، ثم إحدى و تسعون) و فيها (حقتان، ثم) إذا بلغت مائه و إحدى و عشرين ف (فى كل خمسين حقّه، و كل أربعين بنت لبون) و فى إطلاق المصنف الحكم بذلك بعد الإحدى و تسعين نظر لشموله ما دون ذلك (٧)، و لم يقل أحد بالتخيير قبل ما ذكرناه من النصاب (٨)، فإن من جملته ما لو كانت مائه و عشرين فعلى إطلاق العبارة فيها ثلاث بنات لبون و إن لم تزد الواحد، و لم يقل بذلك أحد من الأصحاب، (١) أى فى الإبل.

(٢) حيث قال المصنف (خمس و ست و عشرون) و هكذا و حذف التاء من الخمس و الست علامه على كون المعدود مؤنثاً.

(٣) حيث ورد فى الخبر المتقدم (خمس من الغنم)، هذا و لا داعى لهذا التأويل من الشارح حيث قال فى الصحاح (الإبل لا واحد لها من لفظها و هى مؤنثه لأن أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم) و قال أيضاً (الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور و الإناث).

(٤) أى أن يركب ظهرها كما فى صحيح زراره المتقدم.

(٥) كما فى صحيح الفضلاء المتقدم (فإذا بلغت خمساً و أربعين ففيها حقه طروقه الفحل).

(٦) كما عن المعبر و المنتهى و قال فى الجواهر (لكن لم نجد لذلك فيما حضرنا من كتب الفقه أثراً).

(٧) أى لشمول إطلاق المصنف لما دون النصاب الأخير.

(٨) أى النصاب الأخير.

والمصنف قد نقل في الدروس و في البيان أقوالا نادره (١) و ليس من جملتها ذلك، بل اتفق الكل على أن النصاب بعد الإحدى و تسعين لا يكون أقل من مائه و إحدى و عشرين، و إنما الخلاف فيما زاد (٢).

و الحامل له على الإطلاق أن الزائد عن النصاب الحادى عشر لا يحسب إلا بخمسين كالمائه و ما زاد عليها (٣)، و مع ذلك فيه حقتان و هو صحيح. و إنما يتخلف في المائه و عشرين (٤)، و المصنف توقف في البيان في كون الواحد (١) و هي قول القديمين و قد تقدم، و قول ابنى بابويه بأن في إحدى و ثمانين ثنيه و لا دليل لهما إلا الفقه الرضوى (فإذا زادت واحده ففيها جذعه إلى ثمانين، فإذا زادت واحده ففيها ثنى) (١) و الثنى هو الذى دخل في السنه السادسه كما في مجمع البحرين، لكن الخبر لا يقاوم تلك الأخبار المتقدمه، و نقل عن المرتضى أن النصاب الأخير هو مائه و ثلاثون و ادعى عليه الإجماع في الانتصار، و قال صاحب الجواهر (و هو عجيب بعد دعواه نفسه في محكى الناصريه الإجماع على خلافه).

(٢) و هو الخلاف مع السيد المرتضى كما عرفت.

(٣) إلى ما قبل العشرين، و كذا ما دون المائه إلى حدود النصاب الحادى عشر، ففيه حقتان لأن ملحق بالنصاب الحادى عشر و قد عرفت أن فيه حقتين، هذا على المشهور، و على إطلاق المصنف ففيه حقتان أيضا و إن كان دون المائه و فوق النصاب الحادى عشر لأنه لو أجرينا حساب الحقه في الخمسين و حساب بنت لبون في الأربعين و كان المجموع دون المائه لكانت الزكاه إما حقه و إما بنتا لبون و هذا ما لا يمكن الالتزام به لأن نصاب فوقانى لا بد أن يشتمل على النصاب التحتانى و زياده، فالحقه لنصاب الست و الأربعين فكيف تجعلها- لما فوق النصاب الحادى عشر و ما دون المائه، و بنتا لبون لنصاب الست و السبعين فكيف تجعلها لما فوق النصاب الحادى عشر و ما دون المائه فيتعين أن يكون في النصاب المذكور حقتان.

(٤) فالمشهور على أن فيه حقتين، و على أساس إطلاق المصنف لا بد من حساب الأربعين لأنه المطابق بدون عفو فيكون فيه ثلاث بنات لبون.

و حاول الشارح معالجه هذا الإشكال بأن النصاب الأخير هو مائه و عشرون و الواحد الزائد إنما هو شرط في وجوب الفريضة و ليس جزءا من النصاب لأن إيجاب بنت لبون في كل أربعين في النصاب الأخير يخرجها فيكون شرطا لا جزءا، و إن كان ظاهر الفتوى-

ص: ١٩



الزائده (١) جزء من الواجب، أو شرطاً، من حيث اعتبارها (٢) في العدد نصاً و فتوى، و من أن (٣) إيجاب بنت اللبون في كل أربعين يخرجها فيكون شرطاً لا جزءاً، و هو الأقوى، فتجوز هنا (٤) و أطلق عدّه بأحدهما (٥).

و اعلم أن التخيير في عدّه (٦) بأحد العددين إنما يتم مع مطابقتها بهما، كالمائتين، و إلا تعين المطابق كالمائه و إحدى و عشرين بالأربعين، و المائه و الخمسين بالخمسين، و المائه و ثلاثين بهما (٧). و لو لم يطابق أحدهما تحرى أقلهما عفواً (٨) مع - و النص أنه جزء من النصاب، و عليه ما تقدم أطلق المصنف العدّ بأحدهما - الأربعين أو الخمسين - دون ذكر الشرط إما تجوزاً و إما لمعلوميته.

و فيه: إن النصاب الأخير هو مائه و واحد و عشرون و المصنف لم يذهب إلى أن الواحد الأخير هو شرط و إنما توقف في البيان في عده جزءاً من النصاب هذا من جهه و من جهه أخرى لو سلم ذلك فلا يسلم إطلاقه فيما لو كان النصاب دون المائه و كذا لا يسلم إطلاقه في خصوص المائه و عشرين من دون زياده لأنه على القول المشهور فيه حقتان و على أساس إطلاقه فيه ثلاث بنات لبون و هذا ما لم يقل به أحد، فإطلاقه ليس بجيد و كذا تأويل الشارح له.

(١) عن المائه و عشرين.

(٢) دليل لكونه جزءاً.

(٣) دليل لكونه الواحد الزائد شرطاً.

(٤) و لم يذكر الواحد الزائده بعنوان أنها شرط.

(٥) بالأربعين أو الخمسين.

(٦) أى عدّ النصاب.

(٧) أى بالأربعين و الخمسين ففي العدد المذكور أربعينتان و خمسون، و بهما يحصل الاستيعاب.

(٨) يجب التقدير بما يحصل به الاستيعاب، فإن أمكن بهما تخير و إلا وجب العدّ بأكثرهما استيعاباً و أقلهما عفواً، و هو خيره المبسوط و الوسيله و التذكرة و الشهيد الثاني و المحقق الثاني، للاحتياط و لمراعاة حق الفقهاء.

و ذهب الصدوق و المفيد و الشيخ في النهايه و سيد المدارك و الشهيد الثاني في فوائد القواعد و سيد الرياض، بل عن الأخير نسبه إلى الأصحاب إلى التخيير مطلقاً و إن كان بالأكثر عفواً لإطلاق النص - و قد تقدم - و مع ورود النص لا معنى للاحتياط الملزم مع عدم الدليل على اعتبار مراعاة حق الفقهاء.

## في نصاب البقر

(و في البقر نصابان (٢) ثلاثون فتبيع) و هو ابن سنه إلى سنتين، (أو تبيعه) (٣) مخيّر في ذلك، سمي بذلك. لأنه تبع قرنه أذنه، أو تبع أمّه في المرعى (و أربعون) (١) سواء كان بالأقل عفوًا أو بالأكثر.

(٢) بلا- خلافاً فيه، و يدل عليه صحيح الفضلاء عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السّلام (في البقر في كل ثلاثين بقره تبيع حولي، و ليس في أقل من ذلك شيء، و في أربعين بقره مسنه، و ليس فيما بين الثلاثين إلى الأربعين شيء حتى تبلغ الأربعين، فإذا بلغت الأربعين ففيها مسنه، و ليس فيما بين الأربعين إلى الستين شيء، فإذا بلغت الستين ففيها تبيعان إلى السبعين، فإذا بلغت السبعين ففيها تبيع و مسنه إلى الثمانين، فإذا بلغت الثمانين ففي كل أربعين مسنه إلى تسعين، فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبايع حوليات، فإذا بلغت عشرين و مائه ففي كل أربعين مسنه) (١) و مثله غيره و التبيع هو الذي تم له الحول و دخل في الثاني عند الأصحاب و كأنهم أخذوه من وصفه بالحولي في صحيح الفضلاء المتقدم، و قال في الجواهر (قال أبو عبيده تبيع لا يدل على سنّ، و قال غيره: إنما سمي تبيعا لأنه يبيع أمه في المرعى، و منهم من قال: لأن قرنه يتبع إذنه حتى صارا سواء، فإذا لم تدل اللغة على معنى التبيع و التبيعه فالرجوع فيه إلى الشرع) انتهى، و قد عرفت وصفه بالحولي المقتضى لدخوله في السنه الثانيه، و أما المسنه فهي التي تم لها سنتان و قد أرسل إرسال المسلمات، و في محكي المبسوط أنه استدل عليه بما روى عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم أنه قال: (المسنه هي الثانيه فصاعدا) بناء على أن الثانيه ما دخلت في الثالثه (٢)، مع أن الشيخ قد صرح في المبسوط في مناسك منى بأن الثاني من البقر ما دخل في الثانيه، فالعمده الشهره بين الأصحاب.

(٣) قد تقدم صحيح الفضلاء و هو لم يذكر إلا- التبيع، و لكن المحقق في المعتبر قال (و من طريق الأصحاب ما رواه زراره و محمد بن مسلم و أبو بصير و الفضيل و بريد عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السّلام قالوا: (في البقر في كل ثلاثين تبيع أو تبيعه، و ليس في أقل من ذلك شيء حتى تبلغ أربعين ففيها مسنه، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ ستين ففيها تبيعان أو تبيعتان، ثم في سبعين تبيع أو تبيعه و مسنه، و في ثمانين مستنان، و في تسعين ثلاث تبايع) (٣)، بل أرسل الشيخ في الخلاف أخبارا بالتخيير كما في الجواهر، و هذا كاف للبناء على التخيير.

ص: ٢١

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب زكاه الأنعام حديث ١.

٢- (٢) المبسوط و آخر فصل زكاه البقر.

٣- (٣) المعتبر ص ٢٦٠.

(فمسنه) أنثى سنهما ما بين سنتين إلى ثلاث. ولا يجوز المسن (١) وهكذا أبدا يعتبر بالمطابق من العددين، و بهما مع مطابقتهما كالسنتين بالثلاثين، و السبعين بهما، و الثمانين بالأربعين. و يتخير فى المائة و عشرين.

## فى نصاب الغنم

(و للغنم خمس) نصب (٢) (أربعون فشاها، ثم مائه و إحدى و عشرون فشاتان، ثم مائتان و واحده فثلاث، ثم ثلاثمائة و واحده فأربع على الأقوى)، و قيل: ثلاث، نظرا إلى أنه آخر النصب، و أن فى كل مائه حينئذ شاه بالغا ما بلغت. و منشأ الخلاف اختلاف الروايات ظاهرا، و أصحها سندا ما دل على الثانى (٣)، و أشهرها بين الأصحاب ما دل على الأول.

(١) للنص المتقدم.

(٢) على المشهور و يدل عليه صحيح الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السّلام (فى كل أربعين شاه شاه و ليس فيما دون الأربعين شىء، ثم ليس فيها شىء حتى تبلغ عشرين و مائه، فإذا بلغت عشرين و مائه ففيها مثل ذلك شاه واحده، فإذا زادت على مائه و عشرين ففيها شاتان، و ليس فيها أكثر من شاتين حتى تبلغ مائتين، فإذا بلغت المائتين ففيها مثل ذلك، فإن زادت على المائتين شاه واحده ففيها ثلاث شياه، ثم ليس فيها شىء أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة، فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شياه، فإن زادت واحده ففيها أربع شياه حتى تبلغ أربعمائه، فإذا تمت أربعمائه كان على كل مائه شاه و سقط الأمر الأول) (١) و عن جماعه منهم الصدوق و الحلبي و العلامة فى جملة من كتبه أنها إذا بلغت ثلاثمائة و واحده فعلى كل مائه شاه و يدل عليه صحيح محمد بن قيس عن أبى عبد الله عليه السّلام (ليس فيما دون الأربعين من الغنم شىء، فإذا كانت أربعين ففيها شاه إلى عشرين و مائه، فإن زادت واحده ففيها شاتان إلى المائتين، فإن زادت واحده ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة، فإذا كثرت الغنم ففى كل مائه شاه) (٢).

ثم إذا أمكن حمل الخبر الأخير على أن المراد من قوله عليه السّلام (إذا كثرت الغنم) هو الأربعمائه فهو و إلا فيتعين حمله على التقيّه لأنه الموافق للفقهاء الأربعة كما فى الجواهر.

(٣) ما دل على الثانى هو صحيح محمد بن قيس كما إنه ما دل على الأول هو صحيح الفضلاء فلا ترجيح من هذه الناحية، نعم صحيح الفضلاء أشهر روايه لأنه قد رواه الفضلاء الأعظم و أبعد عن موافقه العامه فلذا كان الترجيح له.

ص: ٢٢

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب زكاه الأنعام حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب زكاه الأنعام حديث ٢.

(ثم) إذا بلغت أربعمائه فصاعدا (فى كل مائه شاه) (١) و فيه إجمال كما سبق فى آخر نصب الإبل، لشموله ما زاد عن الثلاثمائه و واحده و لم تبلغ الأربعمائه، فإنه يستلزم وجوب ثلاث شياه خاصه (٢)، و لكنه اكتفى بالنصاب المشهور، إذ لا قائل بالواسطه.

### فى ما نقص عن النصاب

(و كلما نقص عن النصاب) فى الثلاثه (٣)، و هو ما بين النصابين، و ما دون الأول (٤)، (فعفو) (٥) كالأربع من الإبل بين النصب الخمسه و قبلها (٦)، و التسع (٧) بين نصابى البقر، و التسع عشر بعدهما (٨)، و الثمانين بين نصابى...

(١) إشكال: لا فرق بين هذا النصاب الأخير و ما قبله عند المشهور إذ فيهما أربع شياه، و الجواب: أولا: إنه إشكال جار على مبنى غير المشهور أيضا إذ الواجب فى نصاب الثلاثمائه و واحده نفس الواجب فى النصاب الذى قبله، و الواجب هو ثلاث شياه، و ثانيا: قال صاحب الجواهر: (و يمكن أن يكون الوجه فى ذلك متابعه النص)، و ذهبت جماعه إلى ظهور الفائده فى شيئين: الأول: الوجوب حيث إن النصاب الأخير هو الأربعمائه و النصاب فيما قبله هو ثلاثمائه و واحده و الزائد عفو و إن كان الواجب فى كليهما واحد، الثانى: الضمان بحيث لو تلف من الأربعمائه شىء فيسقط من الواجب بمقدار التالف بخلاف ما لو كان النصاب أقل من الأربعمائه فلا يسقط من الواجب شىء و إن تلفت بعض الشياه ما دام الثلاثمائه و واحده موجوده ضمن العدد لوجود النصاب، و يمكن القول برجوع الفائده الثانيه إلى الأولى.

(٢) و هذا لا قائل به، أما على مبنى المشهور فواضح فيه أربع شياه و أما على مبنى غير المشهور ففيه ثلاث شياه بعد كون هذا الواجب مفروضا فى الثلاثمائه و واحده، و أما الالتزام بوجوب ثلاث شياه فيما زاد عن الثلاثمائه و واحد، مع فرض أربع شياه فى الثلاثمائه و واحده كما هو ظاهر عبارته الماتن فإنه خرق للإجماع المركب.

(٣) فى الإبل و البقر و الغنم.

(٤) أى ما دون النصاب الأول.

(٥) لظاهر النصوص المتقدمه فى الإبل و البقر و الغنم، و قال فى الجواهر (وقد جرت العاده بين الفقهاء بتسميه ما لا تتعلق به الفريضة من الإبل شنقا، و من البقر وقصا، بالتحريك فيهما، و من الغنم عفوا، و معناه فى الكل واحد ضروره إرادته غير النصاب منه).

(٦) أى و كالأربع قبل النصب الخمسه من الإبل و هو الأربع قبل النصاب الأول.

(٧) بين الثلاثين و الأربعين من نصابى البقر.

(٨) بعد نصابى البقر إلى الستين.

الغنم (١) و معنى كونها عفوا، عدم تعلق الوجوب بها (٢)، فلا يسقط بتلفها بعد الحول شىء. بخلاف تلف بعض النصاب بغير تفريط، فإنه يسقط من الواجب بحسابه (٣)، و منه تظهر فائده النصايين الأخيرين من الغنم على القولين (٤)، فإن وجوب الأربع (٥) فى الأزيد (٦) و الأنقص (٧) يختلف حكمه مع تلف بعض النصاب كذلك (٨)، فيسقط من الواجب بنسبه ما اعتبر من النصاب، فبالواحد من الثلاثمائة و واحده، جزء من ثلاثمائة جزء و جزء من أربع شياه، و من الأربعمائه جزء من أربعمائه جزء منها (٩).

### فى اشتراط السوم

(و يشترط فيها) أى فى الأنعام مطلقا (١٠) (السوم) (١١) و أصله الرعى و المراد (١) بين الأربعين إلى المائة و الواحد و عشرين.

(٢) أى بهذه الأعداد الموجوده بين النصايين أو قبل النصاب الأول.

(٣) بحساب التالف.

(٤) فعلى المشهور فالنصابان الأخيران هما الثلاثمائة و واحد، و الأربعمائه و فى كليهما أربع شياه، و على مبنى غير المشهور فالنصابان الأخيران هما المائتان و واحد و الثلاثمائة و واحد و فى كليهما ثلاث شياه.

(٥) على مبنى المشهور.

(٦) و هو النصاب الأخير.

(٧) و هو النصاب ما قبل الأخير.

(٨) أى بلا تفريط.

(٩) أى من أربع شياه.

(١٠) إبلا و بقرا و غنما.

(١١) بلا- خلاف فيه و يدل عليه صحيح الفضلاء الوارد فى زكاه الإبل (و ليس على العوامل شىء إنما ذلك على السائمه الراعيه) (١) و صحيحهم الآخر الوارد فى زكاه البقر (ليس على النيف شىء و لا على الكسور شىء و لا على العوامل شىء، و إنما الصدقه على السائمه الراعيه) ٢ و صحيح زراره عن أبى عبد الله عليه السلام (ليس على ما يعلف شىء، إنما الصدقه على السائمه المرسله فى مرجها عامها الذى يقتنيها فيه الرجل، فأما ما سوى ذلك فليس فيه شىء) ٣.

ص: ٢٤

هنا الرعى (١) من غير المملوك (٢) و المرجع فيه إلى العرف (٣)، فلا- عبره بعلفها يوما فى السنه، و لا فى الشهر، و يتحقق العلف بإطعامها المملوك و لو بالرعى كما لو زرع لها قصيلا، لا ما استأجره من الأرض لترعى فيها (٤)، أو دفعه إلى الظالم عن الكلا وفاقا للدروس، و لا فرق بين وقوعه (٥) لعذر، و غيره. و فى تحققه (٦) بعلف غير المالك لها على وجه لا يستلزم غرامه (٧) المالك وجهان، من انتفاء السوم (٨)، و الحكمه (٩) و أجودهما التحقق (١٠)،...

(١) أى الرعى بنفسها قال فى المصباح المنير (سامت الماشيه سوما من باب قال رعت بنفسها).

(٢) لدعوى انصراف الأخبار المتقدمه عن الرعى فى المملوك، و هو على إطلاقه مشكل، فلو رعت النبات النابت فى الأرض المملوكه فلا يصدق العلف، كما أنه لو استأجر الأرض أو تملك الزرع ورعت فيه لصدق العلف.

(٣) كما عليه الكركى و الشارح و نسب إلى أكثر المتأخرين لعدم ورود تحديد من الشارح فيه، و ذهب المحقق فى بعض كتبه و العلامه إلى صدق المعلوفه و ارتفاع السوم عنها لو علفها يوما فى السنه لصحيح زواره المتقدم الذى صرح باعتبار السوم فى كل الحول، و فيه: إن هذا ممتنع فى كل حيوان خصوصا أيام الثلج و الشتاء فالمراد من السائمه فى مرجها عامها كما فى الخبر هو السائمه عرفا.

ثم إن الإشكال فى تعيين السائمه عرفا ففى المنتهى و الدروس عدم قدح اليوم فى السنه، و عن الثانى عدم قدح الشهر فى السنه، و عن فوائد الشرائع و غيرها عدم قدح اليوم فى الشهر.

(٤) لترعى النبات النابت فى الأرض المستأجره فإنه لا يصدق العلف عرفا.

(٥) أى وقوع العلف لعذر كالثلج المانع من الرعى أو بدون عذر فيرتفع عنوان السوم على كل حال.

(٦) أى تحقق العلف.

(٧) بحيث لا يكون ضامنا كما لو قام الغير بإطعامها من ماله، فذهب الأكثر إلى تحقق عنوان العلف فيرتفع عنوان السائمه عنها، و ذهب العلامه فى التذكرة و احتمله المصنف فى البيان إلى بقاء عنوان السوم إذ لا مئونه على المالك كما فى السوم.

(٨) دليل تحقق عنوان العلف.

(٩) دليل عدم تحقق عنوان العلف، و المراد من الحكمه هو عدم المئونه على المالك كما فى السوم.

(١٠) أى صدق عنوان المعلوفه.

لتعليق الحكم (١) على الاسم (٢) لا على الحكمه (٣)، وإن كانت مناسبة (٤).

## فى اشتراط الحول

و كذا يشترط فيها إن لا تكوّن عوامل (٥) عرفا (٦)، و لو فى بعض الحول و إن كانت سائمه، و كان عليه أن يذكره (و الحول) (٧) و يحصل هنا (بمضىّ أحد عشر شهرا (٨) هلاليه) فيجب بدخول الثانى عشر و إن لم يكمل.

و هل يستقر الوجوب بذلك (٩)، أم يتوقف على تمامه (١٠) قولان؟ أجودهما (١) من وجوب الزكاه.

(٢) و هو السوم و هو منتف بإطعام الغير لها من ماله.

(٣) و هى عدم المثونه على المالك.

(٤) أى مناسبة للسوم.

(٥) بلا خلاف فيه للنصوص المتقدمه فى السوم، و ما ورد معارضا لها لا بد من حمله على الندب أو التقيه.

(٦) لأن العرف هو المرجع فى هذه الأمور، فلا يضر إعمالها يوما أو يومين فى السنه كما سبق فى المعلوفه، نعم لو أعدت للعمل و عملت يوما أو يومين فلا يبعد صدق العوامل عليها كما فى المعلوفه أيضا.

(٧) بلا- خلاف فيه للأخبار منها: صحيح الفضلاء (ليس على العوامل من الإبل و البقر شىء. إلى أن قال. و كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شىء عليه فيه، فإذا حال عليه الحول و جب فيه) (١) و خير زواره عن أبى جعفر عليه السلام (لا يزكى من الإبل و البقر و الغنم إلا ما حال عليه الحول، و ما لم يحل عليه الحول فكأنه لم يكن) ٢.

(٨) بلا- خلاف فيه و دليلهم صحيح الفضلاء (قلت له: رجل كانت له مائتا درهم فوهبها لبعض إخوانه أو ولده أو أهله فرارا بها عن الزكاه، فعل ذلك بها قبل حلها بشهر، فقال عليه السلام: إذا دخل الشهر الثانى عشر فقد حال عليه الحول، و وجبت عليه فيها الزكاه) (٢) و لو لا هذا الخبر لوجب اشتراط مضى تمام الحول تبعا لبقية النصوص.

(٩) بمضىّ أحد عشر شهرا.

(١٠) أى تمام الحول فيكون الوجوب مترزلا عند دخول الشهر الثانى عشر بمعنى أنه الوجوب ثابت بشرط مضى الشهر الثانى عشر، و قد ذهب الشهيدان و الكركى و الميسى إلى الثانى

ص: ٢٦

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب زكاه الأنعام حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب زكاه الذهب و الفضة حديث ٢.

الثانى فيكون الثانى عشر من الأول، فله استرجاع العين لو اختلت الشرائط (١) فيه (٢) مع بقائها، أو علم القابض بالحال (٣) كما فى دفع متزلزل (٤)، أو معجل (٥) أو غير مصاحب للنيه (٦).

## فى حول السخال

(و للسخال) (٧) وهى الأولاد (حول بانفرادها) إن كانت نصابا مستقلا (٨) بعد نصاب الأمهات (٩) كما لو ولدت خمس من الإبل خمسا، أو أربعون من البقر أربعين، أو ثلاثين، أما لو كان (١٠) غير مستقل (١١)...

-لأن ما دل على اعتبار السوم وغيره فى الحول ظاهر فى تمام الحول فالجمع بينه وبين هذا الخبر بحمل هذا الخبر على الوجوب المتزلزل، وذهب سيد المدارك والإيضاح وهو المنسوب إلى ظاهر الفتاوى إلى الوجوب المستقر عند مضى أحد عشر شهرا لظاهر الخبر المتقدم وهو الأقوى.

و فائده النزاع أنه على الوجوب المستقر يكون الشهر الثانى عشر من السنه المقبله، و على الوجوب المتزلزل يكون الشهر من السنه الأولى.

(١) شرائط الزكاه.

(٢) فى الشهر الثانى عشر.

(٣) فإذا علم القابض باختلال الشرائط فى الشهر الثانى عشر فيجب عليه أن يتحفظ على العين ليردها إلى مالكةا.

(٤) كما فى البيع الفضولى فيجب على المشتري التحفظ على العين حتى يأذن المالك.

(٥) كما لو دفع المالك الزكاه دينا للفقير قبل تماميه الحول، فله استرجاع العين مع بقائها و قيمتها عند تلفها.

(٦) فيجوز للمالك إرجاع العين حينئذ مع بقائها، و قيمتها عند تلفها.

(٧) السخال هو ولد الغنم إلا أن المراد منه هنا مطلق الولد من الأصناف الثلاثة و لو تغلبا.

(٨) بلا خلاف فيه و قال فى الجواهر (و يقتضيه الأخذ بإطلاق دليل الزكاه بالنسبه إلى كل منهما من دون مانع عنه).

(٩) أى بلغوا نصابا مستقلا بعد نصاب الأمهات من دون عدّ الأمهات معها، لا أن حولهم يبتدأ بعد حول الأمهات.

(١٠) أى نصاب السخال.

(١١) اعلم أن السخال إما أن تكون فى أول حول الأمهات و إما فى الأثناء، و على الأول فلا إشكال فى اعتبار المجموع، و على الثانى فإن كانت السخال نصابا مستقلا فلا إشكال فى اعتبار نصابها على حده بعد اعتبار نصاب الأمهات كذلك و لكل حوله و إن لم تكن نصابا





ففى ابتداء حوله (١) مطلقا (٢)، أو مع إكماله النصاب الذى بعده، أو عدم ابتدائه حتى يكمل الأول (٣) فيجزى الثانى لهما، أوجه. أوجهها الأخير فلو كان عنده أربعون شاه فولدت أربعين لم يجب فيها شىء و على الأول (٤) فشاها عند تمام حولها، أو ثمانون (٥) فولدت اثنين و أربعين (٦) فشاها للأولى خاصه (٧)، ثم يستأنف حول الجميع بعد تمام الأول (٨)، و على الأولين (٩) تجب أخرى عند تمام حول الثانية.

مستقلا فتارة يكون عدد السخال مكملا للنصاب الثانى مع ضميمة الأمهات و أخرى العدم، فعلى الثانى لا يجب فى السخال شىء عن تماميه حول الأمهات و عليه استئناف حول للجميع حينئذ. و على الأول فهل يعتبر استئناف حول للجميع و يهدم حول الأمهات أو يعتبر الحول للجميع بعد تماميه حول الأمهات، و هو الذى قال به الفخر و الشهيدان و سيد المدارك و البهبهانى و صاحب الرياض و البحرانى و صاحب الجواهر لوجود المقتضى من وجوب إخراج زكاه الأمهات عند تمام حولها، و انتفاء المانع لأنه متى وجب إخراج زكاتها منفردة امتنع اعتبارها منضمه إلى السخال فى ذلك الحول.

(١) حول نصاب السخال غير المستقل.

(٢) سواء كان مكملا مع الأمهات للنصاب الثانى أو لا.

(٣) و هو حول الأمهات.

(٤) أى الوجه الأول.

(٥) هذا مثال لما كان النتاج مكملا للنصاب الثانى، بخلاف المثال المتقدم فإن النتاج غير مكمل للنصاب الثانى.

(٦) فرضه بهذا العدد مع أنه بواحد و أربعين يكمل النصاب الثانى، لأنه إذا أخرج شاه لنصاب الأمهات فيبقى الباقي بعدد النصاب الثانى.

(٧) أى شاه للأمهات فقط بناء على الوجه الأخير.

(٨) أى بعد تمام حول الأمهات.

(٩) أى الوجهين الأولين، أما على الوجه الأول من ابتداء حول السخال من حينه فواضح لأن الأمهات ثمانون و فيها شاه بعد تماميه حولها، و السخال اثنان و أربعون و فيها شاه أيضا بعد تماميه حولها أيضا، و أما على الوجه الثانى فتجب شاه بعد تماميه حول السخال، لأن السخال و إن كانت مكمله للنصاب الثانى مع ضميمة الأمهات، لكن هى نصاب مستقل و قد عرفت لا بديه إجراء حول لها إذا كانت نصابا مستقلا، نعم لو كانت السخال غير نصاب مستقل و هى مكمله للنصاب الثانى مع ضميمة الأمهات فتجرى الوجوه الثلاثة المتقدمه.

و ابتداء حول السخال (بعد غنائها بالرعى) (١)، لأنها زمن الرضاع من مال المالك و إن رعت معه (٢)، و قيده المصنف في البيان بكون اللبن عن معلوفه، و إلا فمن حين التّاج، نظرا إلى الحكمة في العلف و هو الكلفه على المالك، و قد عرفت ضعفه (٣)، و اللبن مملوك على التقديرين و في قول ثالث أن مبدأه التّاج مطلقا (٤)، و هو المروى صحيحا فالعمل به متعيّن،

### في ما لو ثلم النصاب قبل الحول

(و لو ثلم النصاب قبل) تمام (الحول) و لو بلحظه (فلا شيء) لفقد الشرط (٥)، (و لو فرّ به) (٦) من الزكاه على الأقوى (٧)، و ما فاته به من الخير أعظم ممّا أحرزه من المال، كما ورد في الخبر.

(١) كما هو خيره المصنف هنا و الفاضل و الكركي و القطيفي لعدم صدق السوم قبله، و ذهب المشهور إلى أن بدايه حول السخال من حين التّاج للأخبار.

منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (ليس في صغار الإبل شيء حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج) (١) و خبره الآخر عنه عليه السّلام (ليس في صفار الإبل و البقر و الغنم شيء إلا ما حال عليه الحول عند الرجل، و ليس في أولادها شيء حتى يحول عليها الحول) (٢) و هو ظاهر من حين التّاج، و لعدم صدق المعلوفه عرفا على المرتضعه من لبن أمها، سواء كانت أمها سائمه أو معلوفه، و هو الأقوى، و ذهب المصنف في البيان إلى التفصيل بين المرتضعه من سائمه فحولها من حين التّاج، و بين المرتضعه من معلوفه فحولها من حين السوم لعدم زياده الفرع على أصله و لصدق المعلوفه عليها، و فيه ما قد عرفت من عدم الصدق.

(٢) أي مع الرضاع.

(٣) لأن المدار على صدق اسم المعلوفه لا على الحكمة.

(٤) سواء كانت مرتضعه من سائمه أو معلوفه.

(٥) و هو وجود النصاب في تمام الحول كما هو ظاهر الأخبار، و هذا مما لا خلاف فيه و لا إشكال.

(٦) أي بالنقص.

(٧) قيل تجب الزكاه لو أحدث النقص فرارا كما عن المرتضى و الشيخ لموثق من معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (قلت له: الرجل يجعل لأهله الحلّى. إلى أن قال. قلت له:

فإنه فرّ به من الزكاه، قال عليه السّلام: إن كان فرّ به من الزكاه فعليه الزكاه، و إن كان إنما فعله ليتجمل به فليس عليه زكاه) (٣) و مثله غيره.

- ١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب زكاة الأنعام حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب زكاة الأنعام حديث ٥.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث ٦.

(و يجزئ) فى الشاه الواجه فى الإبل و الغنم (الجذع من الضأن) (١) و هو ما كمل سنّه سبعة أشهر (٢)، (و الثنى من المعز) و هو ما كمل سنّه سنه (٣)...

و ذهب المشهور إلى عدم الوجوب لصحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام (قلت: فإن وهبه قبل حله بشهر أو بيوم، قال: ليس عليه شيء أبداً، - إلى أن قال - قلت له: فإن أحدث فيها قبل الحول، قال عليه السّلام: جائز ذلك له، قلت: إنه فرّ بها من الزكاه، قال عليه السّلام: ما أدخل على نفسه أعظم مما منع من زكاتها) (١) و فى خبر آخر (و ما منع نفسه من فضله أكثر مما منع من حق الله الذى يكون فيه) (٢)، فلا بد من حمل الاخبار الداله على الزكاه على الاستحباب.

(١) المشهور على أن ما يؤخذ فى الغنم و الإبل هو الجذع من الضأن، و الثنى من المعز لما روته العامه (أتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم و قال: نهينا أن نأخذ المراضع، و أمرنا أن نأخذ الجذعه و الثنيه) (٣) و كونه من طرق العامه لا يضر بعد عمل الأصحاب به، و مرسل الغوالى عنه صلى الله عليه و آله و سلّم (أنه أمر عامله أن يأخذ الجذع من الضأن و الثنى من المعز، قال: و وجد ذلك فى كتاب على عليه السّلام) (٤) و عن جماعه كفايه ما يسمى بشاه، و منهم أبو العباس فى الموجز و الصيمرى فى شرحه و البحرانى فى حدائقه ناسباً له إلى جماعه من أفاضل متأخرى المتأخرين و مال إليه الاردبيلى و سيد المدارك و الخراسانى لإطلاق الأدله.

(٢) و هذا ما ذهب إليه بنو حمزه و إدريس و زهره، و الشهيد فى الدروس و البيان و حكاه فى الحيوان قولاً لمرسل الصدوق الوارد فى الهدى (و يجزئ من المعز و البقر الثنى، و هو الذى له سنه و دخل فى الثانيه، و يجزئ من الضأن الجذع لسنه) و بقرينه المقابله يعلم بكون الجذع ما كان له أقل من سنه.

و ذهب المشهور إلى أن الجذع ما كمل له سنه واحده و دخل فى الثانيه و هو الموافق لقول أهل اللغه منهم الصحاح و القاموس و المصباح المنير.

(٣) كل من قال إن الجذع ما كمل سنّه سبعة أشهر قال بأن الثنى ما كمل له سنه و دخل فى الثانيه، و أما مشهور الفقهاء و أهل اللغه ذهبوا إلى أنه ما كمل له سنتان و دخل فى الثالثه.

ص: ٣٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب زكاه الذهب و الفضه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب زكاه الذهب و الفضه حديث ١.

٣- (٣) سنن أبى داود ج ٢ ص ١٣٨.

٤- (٤) غوالى اللثالى ج ٢ ص ٢٣٠ حديث ١٠.

و الفرق (١) أن ولد الضأن ينزو حينئذ، و المعز لا ينزو إلا بعد سنه، و قيل (٢): إنما يجذع كذلك إذا كان أبواه شابين، و إلا لم يجذع إلى ثمانية أشهر، (و لا تؤخذ الرّبي) (٣) بضم الراء و تشديد الباء، و هى الوالده من الأنعام (٤) عن قرب إلى خمسة عشر يوما (٥) لأنها نفساء، فلا تجزى و إن رضى المالك، نعم لو كانت جمع ربّى لم يكلف غيرها (٦)، (و لا ذات العوار) بفتح العين و ضمها (٧) مطلق العيب، (و لا-) (١) و هو مأخوذ من صحيح حماد الوارد فى الهدى (سألت أبا عبد الله عليه السّلام أدنى ما يجزى من أسنان الغنم فى الهدى، فقال عليه السّلام: الجذع من الضأن، قلت: فالمعز؟ قال عليه السّلام: لا يجوز الجذع من المعز، قلت: و لم؟ قال عليه السّلام: لأن الجذع من الضأن يلقح، و الجذع من المعز لا يلقح) (١).

(٢) فعن ابن الأعرابى أنه يجذع لسنه إذا تولد من هرمين، و يجذع لسبعه أشهر إذا تولد من شابين، و قيل إذا تولد من هرمين فيجذع لثمانية أشهر، و قيل إذا كان من ثنى و ثنيه فابن سته أشهر، و إذا كان من ثنى و هرمه فلسبعه أشهر و إذا كان من هرمين فابن ثمانية.

(٣) لصحيح عبد الرحمن عن أبى عبد الله عليه السّلام (ليس فى الاكيله، و لا فى الرّبي التى تربى اثنين، و لا شاه لبن و لا فحل الغنم صدقه) (٢) و موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا تؤخذ الأكوله، و الاكوله الكبيره من الشاه تكون فى الغنم، و لا والده، و لا الكبش الفحل) ٣.

(٤) قال فى الجواهر (هذا التعميم لم نجده لغيره صريحا، كما اعترف به بعضهم إذ كتب اللغه تفسره بالشاه، أو بها و بالمعز، و ربما جاء فى الإبل).

(٥) قال فى مجمع البحرين (هى الشاه التى تربى فى البيت من الغنم لأجل اللبن، و قيل هى الشاه القريبه العهد بالولاده، و قيل هى الوالده ما بينها و بين خمسة عشر يوما، و قيل بينها و بين عشرين، و قيل بينها و بين شهرين) و تفسير الرّبي بأنها تربى اثنين كما فى صحيح عبد الرحمن ليس له موافق فى كتب أهل اللغه و لا- فى كتب الفقهاء إلا- ما فى كشف الغطاء كما اعترف بذلك صاحب الجواهر، و لعله من تفسير الراوى و لذا أعرض عنه الفقهاء.

(٦) أى لو كان النصاب كله كذلك فتجزى كما صرح بذلك غير واحد لإطلاق الأدله السالمه عن معارضه ما هنا بعد انصرافه إلى غير هذا الفرض.

(٧) و قيل يجوز الكسر.

ص: ٣١

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب ذبح الهدى حديث ٤.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب زكاه الأنعام حديث ١ و ٢.

(المريضه) كيف كان (١)، (و لا الهرمه) (٢) المسنه عرفا، (و لا تعدّ الأكله) (٣) بفتح الهمزه و هي المعدّه للأكل، و تؤخذ مع بذل المالك لها لا بدونه، (و لا) فحل (الضراب) و هو المحتاج إليه لضرب الماشيه عاده، فلو زاد كان (٤) كغيره فى العدّ أما الإخراج فلا مطلقا (٥)، و فى البيان أوجب عدّها (٦) مع تساوى الذكور و الإناث، أو زياده، أو زياده الذكور دون ما نقص و أطلق (٧).

(و تجزى قيمه) (٨)...

(١) أى مهما كان المرض.

(٢) و الحكم بالمنع من أخذ هذه الثلاثه مذهب الأصحاب بل فى المنتهى: إنه لا يعرف فيه خلافا لصحيح محمد بن قيس عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا تؤخذ هرمة و لا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق) (١) و أما المريضه للإجماع.

(٣) أى لا تعدّ فى النصاب لصحيح عبد الرحمن المتقدم، و كذا فحل الغراب.

(٤) أى الزائد عن حاجه الغنم، و لم يذهب إليه غير الشارح كما فى الجواهر.

(٥) سواء زاد عن حاجه الغنم أو لا، و عدم الأخذ لموثق سماعه المتقدم و المشهور على جواز إخرجه إن بذله المالك، لأنه مع البذل يسقط حق مراعاته.

(٦) أى عدّ الفحول، إذا كان النصاب كله فحولا أو معظمه، أو تساوت الفحول مع الإناث دون نقص فلا تعدّ.

(٧) أى لم يقيد الحكم بحاجه الغنم إلى هذه الفحول.

(٨) أما فى غير الانعام فلا خلاف فيه لصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام (سألته عن الرجل يعطى من زكاته، عن الدراهم دنانير و عن الدنانير، دراهم بالقيمه، أى يحلّ ذلك؟ قال عليه السّلام: لا بأس) (٢) و صحيح البرقى (كتبت إلى أبى جعفر عليه السّلام: هل يجوز. جعلت فداك. أن يخرج ما يجب فى الحرث من الحنطه و الشعير، و ما يجب فى الذهب دراهم بقيمه ما يسوى، أم لا يجوز إلا أن يخرج من كل شىء ما فيه؟ فأجابه عليه السّلام: أيما تيسر يخرج) (٣).

و أما فى الأنعام فالمشهور على ذلك لدعوى إجماع الشيخ فى الخلاف، و رده المحقق فى المعبر و قال تبعا للمفيد فى المقنعه بعدم جواز إخراج قيمه فى زكاه الأنعام و يردده خبر يونس بن يعقوب المردى فى قرب الإسناد (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: عيال المسلمين أعطيهم

ص: ٣٢

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب زكاه الأنعام حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب زكاه الذهب و الفضة حديث ٢ و ١.

عن العين مطلقا (١)، (و) الإخراج من (العين أفضل) (٢) و إن كانت قيمه أنفع (٣)، (و لو كانت الغنم)، أو غيرها من النعم (مرضى) جمع (فمنها) (٤) مع اتحاد نوع المرض، و إلا لم يجز الأدون (٥)، و لو ماكس المالك قسط و أخرج وسط يقتضيه، أو قيمه كذلك (٦) و كذا لو كانت كلها من جنس لا يخرج، كالرَبِّي. و الهرم.

و المعيب، (و لا- يجمع بين متفرق (٧) فى الملك) و إن كان مشتركا، أو مختلطا، متحد المسرح و المراح و المشرع، و الفحل و الحالب و المحلب (٨)، بل يعتبر النصاب فى كل ملك على حده، (و لا يفرق بين مجتمع فيه) أى فى الملك الواحد و إن تباعد (٩) بأن كان له بكل بلد شاه.

-من الزكاه، فاشترى لهم منها ثيابا و طعاما، و أرى أن ذلك خير لهم فقال عليه السّلام: لا بأس (١١) و هو مطلق يشمل زكاه الأنعام فضلا عن قوله عليه السّلام فى صحيح البرقى المتقدم (أبما تيسر يخرج) فهو عام يشمل زكاه الأنعام.

(١) أنعاما كانت أو غيرها.

(٢) لخبر سعيد بن عمر عن أبى عبد الله عليه السّلام (أ يشتري الرجل من الزكاه الثياب و السويق و الدقيق و البطيخ و العنب فيقسمه؟ قال: لا يعطيهم إلا الدراهم كما أمر الله) ٢ و تقتضى الجمع بينه و بين ما تقدم يقتضى حمله على الاستحباب.

(٣) لأن الفقير يستطيع أن يتصرف فيها كما يشاء.

(٤) أى يخرج الواجب منها، و كذا لو كانت كلها ربّي او هرمة أو معيبة بلا خلاف فيه لأن ما دل على المنع منصرف عن هذا الفرض.

(٥) أى الأقل قيمه لكثرة مرضه للزوم الضرر على المستحق.

(٦) بحيث لو كان نصف النصاب صحيحا و نصفه معيبا، فنصف الواجب لا بد أن يكون صحيحا و نصفه معيبا أو قيمه ذلك.

(٧) بلا خلاف لأن النصوص السابقة داله على كون النصاب لمالك واحد.

(٨) الآله التى يحلب فيها.

(٩) بلا خلاف فيه لأن النصوص الداله على وجود النصاب عند المالك مطلقه سواء كان بينها مسافه أو لا.

ص: ٣٣



(و أما النقدان.)

### في شروط النقدين

(فيشترط فيهما النصاب (١) و السكه (٢) و هى النقش (٣) الموضوع للدلاله على المعامله الخاصه، بكتابه و غيرها و إن هجرت (٤) فلا زكاه فى السبائك (٥) و الممسوح (٦) و إن تعمل به، و الحلّى (٧)، (١) و سيأتى الكلام فيه.

(٢) بلا خلاف فيه و يدل عليه صحيح على بن يقطين عن أبى إبراهيم عليه السّلام (قلت له: إنه يجتمع عندى الشىء الكثير قيمته نحو من سنه أنزكيه؟ فقال عليه السّلام: كل ما لم يحل عليه الحول فليس فيه عليك زكاه، و كل ما لم يكن ركازا فليس عليك فيه شىء، قلت: و ما الركاز؟ قال عليه السّلام: الصامت المنقوش، ثم قال: إذا أردت ذلك فاسبكه فإنه ليس فى سبائك الذهب و نقر الفضة زكاه) (١) و موثق جميل بن دراج عن أبى عبد الله و أبى الحسن عليه السّلام (ليس على التبر زكاه، إنما هى على الدراهم و الدنانير) ٢.

(٣) بلا خلاف فيه، ثم لا فرق فى النقش بين الكتابه و غيرها، و لا بين سكه الإسلام أو الكفر كما صرح به غير واحد لإطلاق الأدله السابقه.

(٤) لإطلاق النصوص.

(٥) لأنه غير منقوش و لصريح صحيح على بن يقطين المتقدم.

(٦) لأنه غير منقوش و إن بقيت المعامله به، كما صرح به جماعه، بل عن الذخيره نسبتبه إلى الأصحاب مشعر بدعوى الإجماع عليه.

(٧) لأنها غير منقوشه و لصريح صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته عن الحلّى فيه زكاه؟ قال: لا) (٢) و مثله غيره.

ص: ٣٤

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب زكاه الذهب و الفضة حديث ٢ و ٥.

٢- ( ٣ ) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب زكاه الذهب و الفضة حديث ٣.

و زكاته إعارته (١) استحبابا و لو اتّخذ المضروب بالسّكه آله للزينة (٢) و غيرها لم يتغير الحكم (٣)، و إن زاده (٤)، أو نقصه ما دامت المعامله به على وجه ممكنه (٥)، (و الحول) (٦) و قد تقدم

### في نصاب الذهب

(فنصاب الذهب) (٧) الأول (عشرون ديناراً) كلّ واحد مثقال (٨)، و هو (٩) درهم و ثلاثه أسباع درهم (١٠) (ثم أربعة دنانير) فلا شيء فيما (١) لمرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السّلام (زكاه الحلّي أن يعار) (١) و هو محمول على الاستحباب جمعا بينه و بين ما تقدم من نفى الزكاه فيه.

(٢) إذا بقي عنوان المضروب باقيا و أمكن التعامل به.

(٣) للاستصحاب.

(٤) أي الاتخاذ للزينة قد زاده قيمه أو أحدث فيه نقصا فنقصت قيمته.

(٥) و إلا فلو خرج عن التعامل فلا زكاه لانتفاء موضوعها.

(٦) بلا خلاف فيه و يدل عليه صحيح ابن يقطين المتقدم (كل ما لم يحل عندك عليه حول فليس عليك فيه زكاه) (٢) و مثله غيره من النصوص.

(٧) للذهب نصابان الأول: عشرون ديناراً و فيه نصف دينار للأخبار منها: صحيح الحسين بن بشار عن أبي الحسن عليه السّلام (و في الذهب في كل عشرين ديناراً نصف دينار، و إن نقص فلا زكاه فيها) (٣) و موثق على بن عقبه و عده من أصحابنا عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السّلام (ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء، فإذا كملت العشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال إلى أربعة و عشرين، فإذا كملت أربعة و عشرين ففيها ثلاثة أخماس دينار إلى ثمانية و عشرين، فعلى هذا الحساب كلما زاد أربعة) (٤)، و النصاب الثاني أربعة دنانير و يدل عليه خبر ابن عقبه المتقدم و مثله غيره.

(٨) و يشهد له جملة من النصوص منها خبر ابن عقبه المتقدم، و المراد بالمثقال هو الشرعي، و هو ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي، و قد نسبه في المستند إلى جماعه، و قال ابن الأثير في نهايته (المثقال يطلق في العرف على الدينار خاصه، و هو الذهب الصنمي عن ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي) و لذا كان المثقال الصيرفي أربع و عشرين حبه و الشرعي ثمان عشره حبه.

(٩) أي المثقال الشرعي.

(١٠) لما تقدم في مبحث الكرم من أن كل عشره دراهم تساوي سبعة مثاقيل شرعيه، فيكون المثقال الشرعي درهما و ثلاثه من سبعة من الدرهم.

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث ٢.
- ٣- (٣ و ٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث ٣ و ٥.

دون العشرين، ولا فيما دون أربعة بعدها. بل يعتبر الزائد أربعة أربعة أبداً،

## في نصاب الفضة

(و نصاب الفضة) الأول (مائتا درهم) (١)، و الدرهم نصف المثقال و خمسة (٢)، أو ثمانية و أربعون حبه شعير متوسطه (٣)، و هي (٤) ستة دوانيق، (ثم أربعون درهما) (٥) بالغاً من بلغ، فلا زكاه فيما نقص عنهما.

(١) بلا- خلاف فيه للأخبار منها: صحيح ابن بشار سألت أبا الحسن عليه السّلام (في كم وضع رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم الزكاه؟ فقال عليه السّلام: في كل مائتي درهم خمسة دراهم، و إن نقصت فلا زكاه فيها)(١).

(٢) بلا- خلاف فيه لقاعده أن كل عشره دراهم تساوى سبعة مثاقيل شرعيه فالدرهم سبعة أعشار المثقال، و خمسة أعشار هي النصف، و العشران خمس.

(٣) اعلم أن الدائق هو ثمان حبات من اواسط حب الشعير في العظم و الصفر و الرزانه و الخفه و هذا مما لا إشكال فيه هذا من جهه و من جهه أخرى قال العلامة في المنتهى (الدراهم في بدء الإسلام كانت على صنفين بغليه و هي السود، و طبريه، و كانت السود كل درهم منها ثمانية دوانيق، و الطبريه أربعة دوانيق فجمعاً في الإسلام و جعلها درهمن متساويين، وزن كل درهم منها ستة دوانيق، فصار وزن كل عشره دراهم سبعة مثاقيل بمثقال الذهب، و كل درهم نصف مثقال و خمسه) و في التحرير مثله - إلى أن قال - (و كل درهم نصف مثقال و خمسه، و هو الدرهم الذي قدّر به النبي صلّى الله عليه وآله و سلّم المقادير الشرعيه في نصاب الزكاه و القطع و مقدار الديات و الجزيه و غير ذلك، و الدائق ثمانى حبات من اواسط حب الشعير) انتهى. فإذا كان الدائق ثمانى حبات و الدرهم ستة دوانيق فيكون الدرهم ثمانى و أربعين حبه من اواسط حبات الشعير.

(٤) أى ثمانى و أربعون حبه شعير.

(٥) و هو النصاب الثانى و يدل عليه أخبار منها: موثق الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السّلام (في الورق في كل مائتين خمسه دراهم، و لا فى أقل من مائتى درهم شىء و ليس فى النيف شىء حتى يتم أربعون، فيكون فيه واحد)(٢) و موثق زراره و بكير عن أبى جعفر عليه السّلام (فإذا بلغت أربعين و مائتى درهم ففيها ستة دراهم، فإذا بلغت ثمانين و مائتين درهم ففيها سبعة دراهم، و ما زاد فعلى هذا الحساب و كذلك الذهب)٣.

ص: ٣٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب زكاه الذهب و الفضة حديث ٣.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب زكاه الذهب و الفضة حديث ٧ و ١٠.

(و المخرج) فى النقدين (ربع العشر) (١) فمن عشرين مثقالا- نصف مثقال، و من الأربعة قيراطان و من المائتين خمسة دراهم، و من الأربعين درهم، و لو أخرج ربع العشر من جملة ما عنده من غير أن يعتبر مقداره مع العلم باشماله (٢) على النصاب الأول أجزاء، و ربما زاد خيرا (٣) و الواجب الإخراج (من العين، و تجزى القيمة) (٤) كغيرهما (٥).

(١) قد عرفت أن النصاب الأول فى الذهب عشرون دينارا و زكاته نصف دينار كما هو صريح الصحيح المتقدم، فإذا كان الدينار عشرين قيراطا بالاتفاق كان نصف الدينار عشره قيراط، و إذا كان فى الأربعة و العشرين دينارا ثلاثة أخماس دينار كما هو صريح موثق ابن عقه المتقدم فيكون ثلاثة أخماس الدينار اثني عشر قيراطا و عليه فإذا كانت عشره قيراط زكاه العشرين دينارا كان القيراطان الباقيان زكاه أربعة دنائير الباقية.

هذا من جهه و من جهه أخرى قد عرفت أن النصاب الأول فى الفضة مائتان درهم و زكاتها خمسة دراهم و أن النصاب الثانى أربعون و زكاته درهم واحد كما هو مفاد موثق زراره و بكير المتقدم.

و من جهه ثالثه إذا نظرت إلى النسبه بين النصاب و زكاته سواء كان الأول أو الثانى و سواء كان فى الذهب أو الفضة تجد أن النسبه هى ربع الشعر، فلو أخذنا النصاب الأول للذهب فهو عشرون دينارا و نسبه نصف الدينار إليه هو ربع الشعر، لأن عشرين العشرين اثنان، و ربع الاثنى نصف دينار و فى النصاب الثانى أربعة دنائير و زكاتها قيراطان، فلو ضربنا الأربعة بعشرين قيراطا لأن كل دينار عشرون قيراطا فالمجموع ثمانون قيراطا، و عشرها ثمانية، و ربع الثمانية قيراطان.

و فى النصاب الأول للفضه مائتا درهم و زكاتها خمسة دراهم، لأن عشر المائتين عشرون، و ربع العشرين خمس، و فى النصاب الثانى للفضه أربعون درهما و زكاتها درهم واحد، فعشر الأربعين أربعة، و ربع الأربعة واحد.

(٢) باشمال ما عنده.

(٣) لاحتمال أن يكون ما عنده أكثر من النصاب.

(٤) و قد تقدم الدليل فى زكاه الأنعام.

(٥) أى كغير النقدين من الأنعام و الغلات.

(و أما الغلات). الأربع

### في شرط الغلات

(فيشترط فيها التملك بالزراعة) (١) إن كان مما يزرع (أو الانتقال) أى انتقال الزرع، أو الثمره مع الشجره، أو منفرده إلى ملكه (قبل انعقاد الثمره) (٢) فى الكرم، و بدوّ الصلاح، و هو الاحمرار، أو الاصفرار فى النخل،(و انعقاد الحبّ) فى الزرع، فتجب الزكاه حينئذ على المنتقل إليه و إن لم يكن زارعا، و ربما أطلقت الزراعه على ملك الحبّ و الثمره على هذا الوجه (٣). و كان عليه أن يذكر بدوّ الصلاح فى النخل لئلا يدخل فى الانعقاد (١)قال فى الشرائع: (و لا- تجب الزكاه فى الغلات إلا إذا ملكت بالزراعه لا- بغيرها من الأسباب كالابتياح و الاتهاب) انتهى، أما شرطيه التملك بالزراعه فهو مما لا خلاف فيه، و إنما الإشكال على تعبير الشرائع لإيهامه خلاف المقصود، إذ مقتضاه عدم وجوب الزكاه، فيما يملك بالابتياح و هذا مخالف لإجماع المسلمين لأن المدار فى وجوب الزكاه هو التملك وقت بلوغها الحد الذى تتعلق به الزكاه و سيأتى بيانه، و لأجل قصور عباره الشرائع عبر المصنف بجعل الشرط إما التملك بالزراعه و إما انتقال الزرع إلى ملكه قبل تعلق الزكاه.

(٢)المشهور على أن الزكاه تتعلق عند انعقاد الحب فى الحنطه و الشعير، و فى النخل عند احمرار ثمره أو اصفراره، و فى العنب عند كونه حصرما، و دليلهم الإجماع المدعى فى المنتهى و هو أقوى أدلتهم، و ذهب جماعه إلى أن الزكاه تتعلق عند صدق اسم الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب تمسكا بظاهر النصوص المتقدمه و هو الأقوى.

(٣)أى قبل انعقاد الحب و قبل بدو الصلاح، و هذا توجيه من الشارح لكلام الشرائع حيث اعتذر الشارح فى المسالك عنه بأن المراد بالزراعه فى اصطلاحهم انعقاد الثمره فى المسالك مع حمل الابتياح و الهبه الواقعين فى عباره على ما لو حصل بعد تحقق الوجوب، و لكن يكفينا قول الشارح فيما بعد بأنه واضح التكلف.

مع أنه لا- قائل بتعلق الوجوب فيه (١) به (٢)، و إن كان الحكم بكون الانتقال قبل الانعقاد مطلقا (٣) يوجب الزكاه على المنتقل إليه صحيحا (٤) إلا أنه (٥) فى النخل خال عن الفائدة إذ هو (٦) كغيره من الحالات السابقه (٧) و قد استفيد من فحوى الشرط (٨) أن تعلق الوجوب بالغلالت، عند انعقاد الحَبّ و الثمره و بدوّ صلاح النخل، و هذا هو المشهور بين الأصحاب، و ذهب بعضهم إلى أن الوجوب لا- يتعلق بها إلى أن يصير أحد الأربعة حقيقه و هو بلوغها حد اليبس الموجب للاسم (٩). و ظاهر النصوص (١٠) دال عليه.

### فى نصاب الغلات

(و نصابها) (١١) الذى لا تجب فيها بدون بلوغه (١٢)، و اكتفى عن اعتباره شرطا بذكر مقداره تجوزا (ألفان و سبعمائه رطل) (١٣) بالعراقى، أصله خمس (١) فى النخل.

(٢) بالانعقاد، و قد عرفت أن تعلق الزكاه إما عند بدو الصلاح و إما عند صدق اسم التمر و كلاهما بعد الانعقاد.

(٣) بأى سبب من أسباب الانتقال.

(٤) خبر لقوله (و إن كان الحكم)

(٥) أن هذا الحكم.

(٦) أى الانعقاد.

(٧) أى السابقه على تعلق الزكاه، فلا بد من ذكر بدو الصلاح فى النخل لأنه وقت تعلق الزكاه و لا يكفى الاكتفاء بالانعقاد.

(٨) الوارد فى المتن.

(٩) من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب.

(١٠) و قد تقدم بعضها.

(١١) أى نصاب الغلات.

(١٢) أى لا تجب الزكاه فى الغلات بدون بلوغ النصاب.

(١٣) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (ما أنبت الأرض من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب ما بلغ خمس أوسق، و الوسق ستون صاعا، فذلك ثلاثمائه صاع ففیه العشر، و ما كان يسقى بالرشا و الدوالى و النواضح ففیه نصف العشر، و ما سقت السماء و السيح أو كان بعلا ففیه العشر تماما، و ليس فيما دون الثلاثمائه صاع شىء، و ليس فيما أنبتت





أوسق، و مقدار الوسق ستون صاعا، و الصاع تسعه أرطال بالعراقي، و مضروب ستين في خمسه، ثم في تسعه تبلغ ذلك، (و تجب) الزكاه (في الزائد) (١) عن النصاب (مطلقا) و إن قلّ بمعنى ليس له إلا نصاب واحد، و لا عفو فيه.

### في المخرج من النصاب

(و المخرج) من النصاب و ما زاد (العشر إن سقى سيحا) (٢) بالماء الجاري على وجه الأرض سواء كان قبل الزرع كالنيل، أو بعده، (أو بعلا) و هو شربه بعروقه القريبه من الماء، (أو عذيا) بكسر العين، و هو أن يسقى بالمطر، (و نصف العشر بغيره) بأن سقى بالدلو (٣) و الناضح (٤)...

-الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء(١).

ثم اعلم أن الصاع أربعة امداد و قد حكى الإجماع عليه عن أكثر من واحد، و المد رطلان و ربع رطل بالعراقي فيكون الصاع تسعه أرطال بالعراقي، و يدل عليه مكاتبه الهمداني إلى أبي الحسن عليه السلام (جعلت فداك إن أصحابنا اختلفوا في الصاع، بعضهم يقول: الفطره بصاع المدني، و بعضهم يقول: بصاع العراقي، فكتب إليّ عليه السلام: الصاع ستة أرطال بالمدني، و تسعه بالعراقي)(٢). و إذا ضربنا ثلاثمائه صاع بتسعه فيكون النصاب بالعراقي الفين و سبعمائه رطل.

(١) بلا خلاف فيه و يقتضيه إطلاق النصوص.

(٢) ضابطه: ما يسقى بدون علاج ففيه العشر و ما يسقى بعلاج ففيه نصف العشر و يدل عليه الأخبار.

منها: صحيح زراره المتقدم و صحيح زراره و بكير عن أبي جعفر عليه السلام (ما كان يعالج بالرشاء و الدلاء و النضح ففيه نصف العشر، و إن كان يسقى من غير علاج بنهر أو عين أو بعل ففيه العشر كاملا)(٣).

هذا و المراد من السيح هو الجريان سواء كان قبل الزرع كالنيل أو بعده، و المراد بالبعل ما يشرب بعروقه في الأرض التي تقرب من الماء.

(٣) المعتمد على اليد.

(٤) و هو البعير يستقى عليه، و في المصباح المنير (و نضح البعير الماء، حملة من نهر أو بئر لسقى الزرع فهو ناضح).

ص: ٤٠

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب زكاه الغلات حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب زكاه الغلات حديث ٥.

و الداليه (١) و نحوها (و لو سقى بهما فالأغلب) (٢) عددا (٣) مع تساويهما فى النفع، أو نفعاً و نمواً (٤)، لو اختلفا وفاقاً للمصنف، و يحتمل اعتبار العدد و الزمان مطلقاً (٥) (و مع التساوى) فيما اعتبر التفاصل فيه. فالواجب (ثلاثة أرباع العشر) (٦) لأن الواجب حينئذ فى نصفه العشر، و فى نصفه نصفه (٧)، و ذلك ثلاثة أرباعه (٨) من الجميع.

و لو أشكل الأغلب احتمال وجوب الأقل (٩)، للأصل، و العشر (١٠) للاحتياط، (١) و هى الناعوره التى يديرها البقر، و الناعوره هى التى يديرها الماء.

(٢) بلا خلاف فيه.

(٣) وقع الخلاف فى معيار الأغلب هل هو الزمان أو العدد أو النمو، فنسب الأول إلى العلامة و الشهيد، و الثانى إلى صاحب المدارك بل إلى ظاهر الأكثر، و نسب الثالث إلى العلامة فى القواعد و إلى ولده فى الشرح و إلى الشهيد الثانى فى حاشيته الإرشاد.

و استدلل للثانى بخبر معاويه بن شريح عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت له: فالأرض تكون عندنا تسقى بالدوالى ثم يزيد الماء فتسقى سيحاً، قال: إن ذا ليكون عندكم كذلك؟ قلت: نعم، قال: النصف و النصف، نصف بنصف العشر و نصف بالعشر، فقلت:

الأرض تسقى بالدوالى ثم يزيد الماء فتسقى السقيه و السقيتين سيحاً؟ قال: كم تسقى السقيه و السقيتين سيحاً؟ قلت: فى ثلاثين و أربعين ليلة، و قد مضت قبل ذلك فى الأرض ستة أشهر، سبعة أشهر، قال عليه السلام: نصف العشر (١) و صدره محمول على التساوى و ذيله على كون أحدهما و هو السقى بالعلاج. هو الأغلب، و هو ظاهر فى أن الغالب فى الزمان هو الأكثر عدداً، هذا فضلاً عن أن المئونه إنما تكثر بسبب كثره العدد، و الأقوى هو الصدق العرفى.

(٤) أى فالأغلب نفعاً و نمواً لو اختلفت السقيتان فى ذلك و كانت إحداهما من دون علاج و الأخرى بعلاج و هو القول الثالث المتقدم.

(٥) سواء اختلفا فى النفع أم تساويا.

(٦) كما هو مفاد صدر خبر معاويه المتقدم.

(٧) أى و فى نصف النصاب الآخر نصف العشر.

(٨) أى ثلاثة أرباع العشر.

(٩) و هو نصف العشر للأصل و هو أصاله البراءه عن الزائد المشكوك.

(١٠) أى و يحتمل العشر للاحتياط.



و إلحاقه (١) بتساويهما لتحقيق تأثيرهما (٢)، و الأصل عدم التفاضل و هو الأقوى.

و اعلم أن إطلاقه الحكم بوجود المقدر فيما ذكر يؤذن بعدم اعتبار استثناء المئونه (٣)، و هو قول الشيخ (رحمه الله)، محتجا بالإجماع عليه منا، و من العامه (٤)، و لكن المشهور بعد الشيخ استثناءها، و عليه المصنف في سائر كتبه و فتاواه، و النصوص خاليه من استثناءها مطلقا (٥)، نعم ورد استثناء حصه السلطان و هو أمر خارج عن المئونه و إن ذكرت منها (٦) في بعض العبارات تجوزا، و المراد بالمئونه ما (١) أي إلحاق المشكوك.

(٢) أي تأثير السيق و السقى.

(٣) ذهب المشهور إلى استثناء المئونه للإجماع المدعى في الغنيه و لقوله تعالى: **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ (١)** بناء على أن المراد منه ما يفضل عن النفقه، و قال في الصحاح:

(عفو المال ما يفضل عن النفقه)، و لما في الفقه الرضوى (فإذا بلغ ذلك و حصل بغير خراج السلطان و مئونه العماره و القرية أخرج منه العشر) (٢).

و ذهب الشيخ في المبسوط و الخلاف إلى عدم الاستثناء، و ابن سعيد في الجامع و الشهيد في فوائد القواعد و سيد المدارك و صاحب الذخير و المفاتيح و الحدائق لظاهر النصوص التي لم تستثن إلا خراج السلطان منها: صحيح محمد بن مسلم و أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام: كل أرض دفعها إليك السلطان فما حرثته فيها فعليك مما أخرج الله منها الذي قاطعك عليه، و ليس على جميع ما أخرج الله منها العشر، إنما عليك العشر فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك (٣) و إطلاقه يدل على عدم خروج المئونه، و هو الأقوى لأن الآيه ناظره إلى مئونه المالك و كلامنا في مئونه الزرع هذا فضلا عن أن الآيه داله على دفع تمام الزائد بينما الكلام في وجوب دفع العشر أو نصفه، و أما خبر الرضوى فلا يقاوم الأخبار الكثيره المطلقه.

(٤) و لم يخالف إلا عطاء منهم.

(٥) سواء كانت قبل تعلق الوجوب أو بعده.

(٦) أي ذكرت حصه السلطان من المئونه في بعض عبارات الفقهاء لكن من باب المجاز، لأن الماد من المئونه هو مئونه الزرع.

ص: ٤٢

١- (١) سورة البقره الآيه: ٢١٩.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٦ - من أبواب زكاه الغلات حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب زكاه الغلات حديث ١.

يغرمه المالك على الغله من ابتداء العمل لأجلها و إن تقدم على عامها (١) إلى تمام التصفيه و يبس الثمره و منها (٢) البذر، و لو اشتراه (٣) اعتبار المثل، أو القيمه، و يعتبر النصاب بعد ما تقدم منها على تعلق الوجوب (٤)، و ما تأخر عنه (٥) يستثنى و لو من نفسه و يزكى الباقي و إن قلّ، و حصه السلطان كالثاني (٦)، و لو اشترى الزرع أو الثمره فالثمن من المئونه، و لو اشتراها مع الأصل و زرع الثمن عليهما، كما يوزع المئونه على الزكوى و غيره لو جمعهما، و يعتبر ما غرمه بعده (٧)، و يسقط ما قبله (٨)، كما يسقط اعتبار المتبرع (٩) و إن كان غلامه أو ولده.

## الفصل الثانى فى استحباب زكاه التجاره

### اشاره

(الفصل الثانى).

### فى شرط الاستحباب

(إنما تستحبّ زكاه التجاره مع) مضى (الحول) (١٠) السابق، (و قيام رأس المال فصاعدا)...

(١) أى عام الغله كأجره الأرض.

(٢) أى و من المئونه.

(٣) أى اشترى البذر.

(٤) أى ما كان من المئونه قبل تعلق الوجوب يخرج من الغله و إذا كان الباقي بقدر النصاب فيزكى و إلا فلا، و أما المئونه بعد تعلق الوجوب لا فتحسب من النصاب و لكن تخرج و يزكى الباقي و إن قلّ.

و الأشهر أن المئونه سواء كانت قبل تعلق الوجوب أو بعده تستثنى فإن كان الباقي بقدر النصاب فيزكى و إلا فلا لإطلاق ما دل على وجوب الزكاه بعد بلوغ النصاب مع ضميمه استثناء المئونه.

(٥) أى و ما تأخر من المئونه عن تعلق الوجوب يستثنى و لو من النصاب من دون أن يضر بتعلق الوجوب لأنه قد ثبت.

(٦) أى من القسم الثانى فيعتبر النصاب أولا ثم يدفع الخراج إلى السلطان و يزكى الباقي.

(٧) أى بعد الشراء فكل المؤن بعد الشراء التى غرمها المشتري تعتبر حينئذ.

(٨) مما دفعه البائع فتسقط لأن المشتري قد دفع الثمن بإزائها، و الثمن جزء من المئونه كما عرفت.

(٩) لأن تبرعه لا يعدّ من المئونه عرفا حيث لم يدفع له أجره.

(١٠) بلا خلاف فيه للأخبار منها: خير محمد بن مسلم (كل مال عملت به فعليكم فيه الزكاة إذا حال عليه الحول) (١).

ص: ٤٣

---

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث ١.

طول الحول (١) و لو طلب المتاع بأنقص منه (٢) و إن قلّ في بعض الحول فلا- زكاه، (و نصاب المالىه) (٣) و هى (٤) النقدان بأيهما بلغ إن كان أصله عروضاً (٥) و إلا فنصاب أصله و إن نقص بالآخر و فهم من الحصر أن قصد الاكتساب عند التملك ليس بشرط (٦) و هو قوئى، و به صرح فى الدروس و إن كان المشهور خلافه، و هو خيره البيان، و لو كانت التجاره بيد عامل فنصيب المالك من الربح يضمّ إلى المال (٧)، و يعتبر بلوغ حصه العامل نصاباً فى ثبوتها عليه (٨) و حيث تجتمع الشرائط (فيخرج ربع عشر قيمه) كالنقدين.

### فى حكم باقى أجناس الزرع

(و حكم باقى أجناس الزرع) الذى يستحبّ فيه الزكاه (حكم الواجب) (٩) (١) و كذا لو نقص المال عن النصاب فى أثناء الحول و لو يوماً سقط استحباب زكاته لاشتراط بلوغ مال التجاره للنصاب بالإجماع.

(٢) من النصاب.

(٣) للإجماع كما تقدم.

(٤) أى المالىه.

(٥) جمع عرض بسكون الراء و هو المتاع، و المعنى: إن المال إذا كان متاعاً فالاعتبار بقيمته بالنسبه إلى الذهب و الفضة، و إذا كان مال التجاره، ذهباً أو فضه فالمدار على نصاب أصله و إن كان انقص من نصاب الآخر.

(٦) فالمشهور على الاشتراط لأن نيه الاكتساب به ما لم تتحقق لا يصدق على المال أنه مال تجاره، و نقل المحقق فى المعبر عن بعض العامه قولاً- بأن مال القنيه إذا قصد به التجاره تتعلق به الزكاه، و يظهر منه الميل إليه و ذهب إليه الشهيد فى الدروس و الشارح فى جملة من كتبه، إلا أن النصوص الداله على ثبوت الزكاه فى المال بين نص صرح بالمال الذى اتجر به، و بين آخر دل على المال الذى عمل به، و بين ثالث دل على مال التجاره، و صدق هذه العناوين متوقف على قصد الاكتساب كما هو واضح.

(٧) أى إلى أصل المال الذى بيد العامل.

(٨) أى فى ثبوت الزكاه على العامل.

(٩) بلا- خلاف فيه و يدل عليه أخبار منها: خبر ابن مهزيار (كل ما دخل القفيز فهو يجرى مجرى الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب) (١) و هذا الخبر ظاهر فى الاتحاد فى الكيفيه و الشروط و استثناء حصه السلطان

ص: ٤٤

فى اعتبار النصاب و الزراعه، و ما فى حكمها، و قدر الواجب (١) و غيرها (٢).

## فى عدم جواز تأخير الدفع

(و لا يجوز تأخير الدفع) للزكاه (عن وقت الوجوب) (٣) إن جعلنا وقته (٤) و وقت الإخراج واحدا، و هو التسميه بأحد الأربعة، و على المشهور فوقت الوجوب مغاير لوقت الإخراج، لأنه (٥) بعد التصفيه، و يبس الثمره، و يمكن أن يريد بوقت الوجوب وجوب الإخراج، لا وجوب الزكاه، ليناسب مذهبه (٦)، إذ يجوز على التفصيل (٧) تأخيره عن أول وقت الوجوب إجماعا، إلى وقت الإخراج، أما بعده فلا (مع الإمكان) (٨)، فلو تعذر لعدم التمكن من المال، أو الخوف من -و المئونه على الخلاف المتقدم و إنما الخلاف فقط فى الوجوب و الندب.

(١) أى مقدار ما يخرج به الزكاه.

(٢) كاستثناء حصه السلطان.

(٣) قال العلامة فى المنتهى (اتفق العلماء على أنه لا يجب الإخراج فى الحبوب إلا بعد التصفيه، و فى التمر إلا بعد التشميس و الجفاف) و مثله فى التذكرة، فعلى قول المشهور من أن وقت وجوب الزكاه هو انعقاد الحب و انعقاد الثمره و بدو الصلاح فى النخل فيلزم تغاير زمان تعلق وجوب الزكاه مع زمان وجوب الإخراج، و على قول غير المشهور من أن وقت وجوب الزكاه هو صدق الاسم فلا تغاير بين وجوب الزكاه و وجوب الإخراج من ناحيه الوقت.

يبقى أنه على مبنى غير المشهور قد جعل زمان التعلق عند صدق الاسم و زمان الإخراج فى الحبوب بعد التصفيه و هذا ما يلزم منه التغاير، إلا أن يقال إن التصفيه شرط للواجب أعنى نفس الإخراج لا من شرائط وجوب الإخراج إذ هو عند صدق الاسم.

(٤) أى وقت الوجوب.

(٥) أى لأن وقت الإخراج.

(٦) و هو مذهب المشهور، و لازمه جواز تأخير الدفع من زمن تعلق الوجوب إلى زمن وجوب الإخراج مع أن المصنف تبعا لما تقدم من الشرح قد حكم بعدم جواز تأخير الدفع عن وقت وجوب الإخراج.

(٧) المبنى على قول المشهور.

(٨) وقع الخلاف بينهم، و محصل الأقوال ثلاثه: قول بالفوريه، و قول بعدمها، و قول بالتفصيل بين الإخراج و لو بالعزل فيجب فورا و بين الدفع فلا يجب و على القول بالفوريه فهل هى مع الإمكان مطلقا أو عند عدم انتظار الأفضل أو عند التعميم كما فى الدروس، أو عند عدم انتظار الأفضل أو الأحوج أو معتاد الطلب كما فى البيان، و على -



التغلب أو عدم المستحق جاز التأخير إلى زوال العذر، (فيضمن بالتأخير) (١) لا لعذر وإن تلف المال بغير تفريط، (و يَأْتَم) للإخلال بالفوريه الواجبه، و كذا الوكيل و الوصى (٢) بالفرقه لها و لغيرها (٣).

و جَوَز المصنف فى الدروس تأخيرها لانتظار الأفضل، أو التعميم (٤) و فى البيان كذلك، و زاد تأخيرها لمعتاد الطلب منه بما لا يؤدي إلى الإهمال و آخرون -القول بالعدم فهل هو مطلقاً أو إلى شهر أو شهرين كما عن الشيخين، و النصوص مختلفه المدلول، فمنها ما يدل على الفوريه فى الإعطاء كخبر أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا أردت أن تعطى زكاتك قبل حلها بشهر أو شهرين فلا بأس، و ليس لك أن تؤخرها بعد حلها) (١).

و منها ما يدل على جواز التأخير فى الإعطاء و كصحيح حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام (لا بأس بتعجيل الزكاه شهرين و تأخيرها شهرين) (٢) و منها ما يدل على جواز التأخير مع العزل كصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الرجل يخرج زكاته فيقسم بعضها و يبقى بعضها يلتمس لها المواضع فيكون بين أوله و آخره ثلاثه أشهر، قال: لا بأس) (٣).

فالجَمع بين الأخبار يقتضى جواز التأخير مع العزل خصوصاً إذا كان التأخير لذى مزيه أو التماساً لمواضعها.

(١) و لو بغير تفريط بشرط أن يكون لا لعذر لخبر ابن مسلم قال (سألت أبا عبد الله عليه السلام:

رجل بعث بزكاه ماله لتقسم فضاقت، هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال: إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها فهو لها ضامن حتى يدفعها، و إن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان لأنها قد خرجت من يده) (٤).

(٢) لتتمه خبر ابن مسلم المتقدم (و كذلك الوصى الذى يوصى إليه يكون ضامناً لما دفع إليه إذا وجد ربه الذى أمر بدفعه إليه، فإن لم يجد فليس عليه ضمان).

(٣) أى فى آثم للإخلال بالفوريه و لا يضمن بالتأخير إلا إذا كان لا لعذر.

(٤) أى إعطاؤها كل أصناف المستحقين أو لأكبر قدر منهم.

ص: ٤٦

١- (١) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ١١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ١.

## فى عدم جواز تقديم الدفع

(و لا يقدّم على وقت الوجوب) (٢) على أشهر القولين (إلا قرضًا، فتحسب) بالنيه (عند الوجوب بشرط بقاء القابض على الصفه) الموجه للاستحقاق فلو خرج عنها (٣) و لو باستغنائه بنمائها (٤) لا بأصلها، و لا بهما (٥) أخرجت على غيره.

(١) لعذر أو لا.

(٢) على المشهور لصحيح عمر بن يزيد قلت لأبى عبد الله عليه السلام (الرجل يكون عنده المال أ يزيكيه إذا مضى نصف السنه، فقال عليه السلام: لا، و لكن حتى يحول عليه الحول و يحلّ عليه، إنه ليس لأحد أن يصلى صلاه إلا لوقتها و كذلك الزكاه) (١) و مثله غيره و عن ابن أبى عقيل و سلار جواز التقديم لصحيحه حماد بن عثمان المتقدمه عن أبى عبد الله عليه السلام (لا بأس بتعجيل الزكاه شهرين و تأخيرها شهرين) (٢) و صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت له: الرجل تحل عليه الزكاه فى شهر رمضان فيؤخرها إلى المحرم؟ قال: لا بأس، قلت: فإنها لا تحل عليه إلا فى المحرم فيعجلها فى شهر رمضان؟ قال:

لا بأس) (٣) و لكن هذه الأخبار محموله على التقيه عند المشهور لموافقتها العامه، أو على كون التقديم بعنوان القرض للجمع العرفى بينها و بين ما تقدم من الأخبار، و يشهد لهذا الجمع خبر عقبه بن خالد (إن عثمان بن عمران دخل على أبى عبد الله عليه السلام و قال له:

إنى رجل موسر، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: بارك الله فى يسارك، قال: و يجىء الرجل فيسألنى الشىء و ليس هو إبان زكاتى، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: القرض عندنا بثمانيه عشر و الصدقه بعشره، و ما ذا عليك إذا كنت كما تقول موسرًا أعطيته، فإذا كان إبان زكاتك احتسبت بها من الزكاه) (٤) و مثله غيره.

(٣) عن صفه الاستحقاق.

(٤) فيصير غنيا فيجب عليه إرجاع الدين و لا يمكن الاحتساب.

(٥) أى بالأصل و نمائه، لأن المقترض و إن صار غنيا بتملكه للأصل أولهما فيخرج عن عنوان الفقير لكنه يدخل تحت عنوان الغارمين.

ص: ٤٧

١- (١) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ١١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ٩.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ٢.

(و لا يجوز نقلها عن بلد المال (١) إلا مع إعواز المستحق) (٢) فيه فيجوز إخراجها إلى غيره مقدّماً للأقرب إليه فالأقرب (٣)، إلا أن يختص الأبعد بالأمن (٤)، وأجره النقل حينئذ (٥) على المالك (٦) (فيضمن) (٧) لو نقلها إلى غير البلد (١) على المشهور لأنه منافع للفوريه، و للتغريب بالمال و تعريضه للتلف، و لصحيح عبد الكريم بن عتبه الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السّلام (كان رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم يقسم صدقه أهل البوادي على أهل البوادي، و صدقه أهل الحضرة على أهل الحضرة) (١) و مثله غيره.

و ذهبت جماعه إلى الجواز لصحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى الرجل يعطى الزكاه يقسمها، أله أن يخرج الشىء منها من البلد التى هو فيها إلى غيرها؟ قال:

لا بأس) (٢) و مثله غيره و هو الأقوى لكثرة أخباره، و الجمع بين الأخبار يقتضى جواز النقل على كراهه مع وجود المستحق، و يكون صاحب المال ضامناً لو تلفت.

(٢) أى مع عدم وجوده فيجوز النقل بلا إشكال و لا خلاف، لخبر يعقوب بن شعيب الحداد عن العبد الصالح عليه السّلام (قلت له: الرجل منا يكون فى أرض منقطعه كيف يصنع بزكاه ماله؟ قال: يضعها فى إخوانه و أهل ولايته، فقلت: فإن لم يحضره منهم فيها أحد؟ قال: يبعث بها إليهم) (٣) و مثله غيره.

(٣) و دليله وجوب الفوريه كما عن صاحب الجواهر، و لكن إطلاق أدله إخراجها عن البلد يشمل القريب و البعيد إلا إذا أوجب الإجمال.

(٤) فيقدم حفظاً للزكاه عن تعريضها للتلف و السرقة و الضياع.

(٥) أى مع عدم وجود المستحق فى البلد.

(٦) لأن مئونه النقل شرط للواجب عنى الإيصال فيجب على المالك تحصيله، و قيل: بأن مئونه النقل مع عدم وجود المستحق فى البلد إنما هو لمصلحه المستحق فى خارجها فيجب أن تكون المئونه من الزكاه نعم مع وجود المستحق فأجره النقل على المالك إذ لا مقتضى لكونها من الزكاه فالأصل بقاء الزكاه على حالها.

(٧) بلا خلاف لصحيح ابن مسلم (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: رجل بعث بزكاه ماله لتقسم فضاعت، هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال عليه السّلام: إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها) (٤).

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب المستحقين للزكاة حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب المستحقين للزكاة حديث ١.

(لا معه) أى لا مع الإعواز (١)، (و فى الإثم قولان) (٢) أجودهما و هو خيره الدروس العدم، لصحيحه (٣) هشام عن الصادق (ع)، (و يجرى) لو نقلها، أو أخرجها فى غيره (٤) على القولين (٥)، مع احتمال العدم للنهى على القول به (٦).

و إنما يتحقق نقل الواجب مع عزله قبله (٧) بالنيه (٨)، و إلا فالذاهب من ماله (١) و أما مع الإعواز فلا ضمان بلا خلاف فيه لئتمه خبر ابن مسلم المتقدم (و إن لم يجد من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان).

(٢) تردد المصنف فى الإثم كاشف عن أن مراده من عدم جواز النقل عن بلد المال هو عدم جواز النقل بغير ضمان هذا من جهة و من جهة أخرى قد تقدم دليل القولين فى الإثم و عدمه.

(٣) و قد تقدمت، عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الرجل يعطى الزكاه يقسمها، أله أن يخرج الشىء منها من البلده التى هو فيها إلى غيرها؟ فقال عليه السلام: لا بأس) (١).

(٤) غير بلد المال.

(٥) سواء قلنا بجواز النقل أو بعدمه، و ذلك لصدق الامتثال الموجب للأجزاء، و عن بعض العامه أنه لا يجرى لأنه دفعها إلى غير من أمر بالدفع إليه، و رد بصدق الامتثال و لخبر ابن مسلم المتقدم (فهو لها ضامن حتى يدفعها) (٢).

(٦) أى على القول بأن النهى مفسد فى العبادات، و فيه إن النهى قد تعلق بجزء خارج عن حقيقه العباده لأن الزكاه كعباده هى الدفع إلى المستحق و النهى قد تعلق بالنقل.

(٧) قبل النقل.

(٨) متعلق بالعزل أى أن العزل متحقق بالنيه، هذا و لأنه بدون العزل لا تتعين الزكاه فى هذا المقدار فلو نقله و تلف لكان التالف من ماله و لكن الظاهر النصوص أن العزل إنما هو بالعزل الفعلى لا بالنيه ففى صحيح أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام (إذا أخرج الرجل الزكاه من ماله ثم سماها لقوم فضاعت، أو أرسل بها إليهم فضاعت فلا شىء عليه) (٣) و فى موثق يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله عليه السلام (-) إلى أن قال :- إذا حال الحول فأخرجها من مالك و لا تخلطها بشىء، ثم أعطها كيف شئت) (٤) و مثلها غيرها.

ص: ٤٩

١- (١) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ٢ و ٣.

لعدم تعيينه، و إن عدم المستحق، ثم إن كان المستحق معدوماً في البلد جاز العزل قطعاً (١)، و إلا ففيه نظر (٢)، من أن الدين لا يتعين بدون قبض ماله، أو ما في حكمه مع الإمكان، و استقرب في الدروس صحة العزل بالنية مطلقاً (٣)، و عليه (٤) تبتنى المسألة هنا، و أما نقل قدر الحق بدون النية فهو كنقل شيء من ماله، فلا شبهة في جوازه (٥) مطلقاً (٦). فإذا صار في بلد آخر ففي جواز احتسابه على مستحقه مع وجودهم في بلده (٧) على القول بالمنع (٨) نظر، من عدم (٩) صدق النقل الموجب للتغيرير بالمال، و جواز (١٠) كون الحكمه نفع المستحقين بالبلد (١١) (١) لخبر أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام (سألته عن الزكاه تجب عليّ في مواضع لا يمكنني أن أؤديها، قال: اعزلها فإن اتجرت بها فأنت لها ضامن و لها الربح) (١).

(٢) بل عن العلامة في المنتهى و التذكرة، الجزم بجواز العزل حينئذ، و استقر به الشهيد في الدروس و قواه في الجواهر و يدل عليه صريح موثق يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام (زكاتي تحلّ عليّ في شهر، أ يصلح لي أن أحبس منها شيئاً مخافه أن يجيئني من يسألني، يكون عندي عنده، فقال عليه السلام: إذا حال الحول فأخرجها من مالك و لا تخلطها بشيء ثم أعطها كيف شئت) (٢). و منه يظهر ضعف ظاهر الشرائع من تخصيص العزل بصورة عدم المستحق.

(٣) مع وجود المستحق و عدمه.

(٤) أي على جواز العزل تبتنى مسأله النقل إلى غير بلد المال، و إلا فلو لم يجز العزل فلا يتعين المنقول أنه من الزكاه بل يكون من ماله الخاص.

(٥) أي جواز النقل.

(٦) وجد المستحق أو لا.

(٧) أي في البلد الأول.

(٨) منع النقل.

(٩) دليل جواز الاحتساب.

(١٠) دليل عدم جواز الاحتساب.

(١١) أي بلد المال فلا يجوز و منه لمستحقه في بلد آخر بأي صورة كان النقل.

ص: ٥٠

١- (١) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب المستحقين للزكاه حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

و عليه (١) يتفرع ما لو احتسب القيمة (٢) فى غير بلده (٣)، أو المثل من غيره (٤).

## الفصل الثالث. فى المستحق

### إشاره

(الفصل الثالث. فى المستحق)

### فى المسكين و الفقير

اللام للجنس أو الاستغراق، فإن المستحقين لها ثمانية أصناف (٥) وهم الفقراء و المساكين (٦)، و يشملهما من لا يملك مئونه سنه (٧) فعلا- أو قوه (٨)، له (١) أى و على التنظر السابق المؤلف من احتماليين تتفرع مسأله أخرى و هى: جواز احتساب قيمه الزكاه أو مثلها فى غير بلدها، فعلى الاحتمال الأول يجوز و على الثانى فلا.

(٢) قيمه الزكاه.

(٣) أى فى غير بلد المال.

(٤) أى احتساب مثل الزكاه من غير المال الزكوى.

إلى ص ٦٧ ت \*

هوامش كتاب اللمعه الزكاه حكمت من ص ٦٧

(٥) لقوله تعالى: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ، وَ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١).**

نعم فى الشرائع عدها سبعة بجعل الفقير و المسكين صنفا واحدا.

(٦) بنص الآيه المتقدمه و للأخبار الكثيره.

(٧) كما هو المشهور و للأخبار.

منها: خبر يونس بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (تحرم الزكاه على من عنده قوت السنه، و تجب الفطره على من عنده قوت السنه) (٢).

(٨) أما فعلا فلظاهر الأخبار و قد تقدم بعضها، و أما قوه للأخبار أيضا منها: موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام (قد تحلّ الزكاه لصاحب السبعمائيه و تحرم على صاحب الخمسين درهما، فقلت له: و كيف يكون هذا؟ قال عليه السّلام: إذا كان صاحب

السبعمائه له عيال كثير فلو قسمها بينهم لم تكفه فليعف عنها نفسه و ليأخذها لعياله، و أما صاحب الخمسين فإنه يحرم عليه إذا كان وحده و هو محترف يعمل بها و هو يصيب منها ما يكفيه إن شاء الله(٣) و ظاهر الذيل لو لم تكفه الخمسين و لو بالقوه لجاز له الأخذ.

ص: ٥١

---

١- (١) سورة التوبه الآيه: ٦٠.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.



و لعياله (١) الواجبى النفقه بحسب حاله فى الشرف و ما دونه (٢). و اختلف فى أن أيهما أسوأ حالا (٣)

(١) لموثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الزكاه هل تصلح لصاحب الدار و الخادم؟ فقال عليه السّلام: نعم، إلا أن تكون داره دار غله، نخرج له من غلتها دراهم ما يكفيه لنفسه و عياله، فإن لم تكن الغله تكفيه لنفسه و عياله فى طعامهم و كسوتهم و حاجتهم من غير إسراف فقد حلت الزكاه، فإن كانت الزكاه تكفيهم فلا) (١).

(٢) بلا خلاف فيه و لا إشكال لصحيح ابن أذينة عن غير واحد عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السّلام أنهما سئلا عن الرجل له دار أو خادم أو عبد أ يقبل الزكاه؟ قال: نعم إن الدار و الخادم ليسا بمال) (٢) و خبر عهد العزيز (دخلت أنا و أبو بصير على أبى عبد الله عليه السّلام، فقال له أبو بصير: إن لنا صديقا و هو رجل يدين بما تدين به، فقال:

من هذا يا أبا محمد الذى تزكاه؟ فقال: العباس بن الوليد بن صبيح، فقال: رحم الله الوليد بن صبيح ما له يا أبا محمد، قال: جعلت فداك، له دار تسوى أربعة آلاف درهم و له جاريه و له غلام يستقى على الجمل كل يوم ما بين الدرهمين إلى الأربعة سوى علف الجمل، و له عيال أ له أن يأخذ من الزكاه؟ قال: نعم، قال: و له هذه العروض؟ فقال:

يا أبا محمد فتأمرنى أن أمره ببيع داره و هى عزّه و مسقط رأسه أو يبيع خادمه الذى يقية الحر و البرد و يصون وجهه و وجه عياله، أو أمره أن يبيع غلامه و جملة و هو معيشته و قوته؟ بل يأخذ الزكاه فهى له حلال و لا يبيع داره و لا غلامه و لا جملة) (٣) و مثلها غيرها.

(٣) المشهور على أن المسكين أسوأ حالا للأخبار

منها: صحيح أبى بصير قلت لأبى عبد الله عليه السّلام (قول الله عز و جل: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ ، قال: الفقير الذى لا يسأل الناس، و المسكين أجهد منه، و البائس أجهدهم) (٣) و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام (سأله عن الفقير و المسكين فقال: الفقير الذى لا يسأل، و المسكين الذى هو أجهد منه الذى يسأل) (٥)، و نص عليه جماعه من أهل اللغة كما عن ابن دريد و ابن قتيبه و أبى زيد و أبى عبيده و يونس و الغراء و تغلب و أبى إسحاق و يعقوب و الأصمعى فى أحد قوليّه، و فى الصحاح عن يونس (الفقير احسن حالا من المسكين، و قلت لأعرابى: أ فقير أنت؟ فقال: بل و الله مسكين).

و عن ابن إدريس أن الفقير أسوأ حالا، و هو مردود فى قبال الأخبار المتقدمه.

ص: ٥٢

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢ و ٣.

٣- (( ٤ ) و ( ٥ ) الوسائل الباب - ١ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٣ و ٢.

مع اشتراكهما فيما ذكر (١)، ولا - ثمره مهمه (٢) في تحقيق ذلك للإجماع على إرادته كل منهما من الآخر حيث يفرد، و على استحقاقهما من الزكاه، و لم يقعا مجتمعين إلا فيها (٣)، و إنما تظهر الفائده في أمور نادره (٤).

(و المروى) في صحيحه أبى بصير عن الصادق (ع) (أن المسكين أسوأ حالا) لأنه قال: «الفقير الذى لا يسأل الناس، و المسكين أجهد منه» و هو موافق لنص أهل اللغه أيضا، (و الدار و الخادم) اللاتقان بحال مالكهما كميه و كيفيه (من المئونه)، و مثلهما ثياب التجمل و فرس الركوب، و كتب العلم، و ثمنها لفاقدتها، و يتحقق مناسبه الحال فى الخادم بالعادة، أو الحاجه و لو إلى أزيد من واحد، و لو زاد أحدها فى إحداهما (٥) تعين الاقتصار على اللائق.

(و يمنع ذو الصنعه) (٦) اللائقه بحاله، (و الضيعه) (٧) و نحوها من العقار (إذا) (١) حكى غير واحد الاتفاق على دخول أحدهما فى الآخر عند الانفراد، و عدمه عند الاجتماع، بمعنى إذا اجتمعا افترقا و إذا افترقا اجتمعا.

(٢) لشيئين أولا - لما قلناه من أنه إذا اجتمعا افترقا و إذا افترقا اجتمعا، و ثانيا سواء كانا مختلفين مفهوما أو متفقين فقد ذكرا فى الآيه و الأخبار بعنوانى الفقير و المسكين.

(٣) أى فى الآيه.

(٤) فلو قلنا بوجوب البسط، أو كان أحدهما متعلقا لوصيه أو وقف أو نذر دون الآخر.

(٥) أى زاد أحد هذه المذكورات فى الكميه أو الكيفيه تعين الاقتصار على اللائق بشأنه فقط.

(٦) لموثق سماعه المتقدم عن أبى عبد الله عليه السلام (و أما صاحب الخمسين فإنه يحرم عليه إذا كان وحده و هو محترف يعمل بها و هو يصيب منها ما يكفيه إن شاء الله) (١).

(٧) لموثق سماعه الآخر المتقدم عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الزكاه هل تصلح لصاحب الدار و الخادم؟ فقال عليه السلام: نعم، إلا - أن تكون داره دار غله، فخرج له من غلتها دارهم ما يكفيه لنفسه و عياله، فإن لم تكن الغله تكفيه لنفسه و عياله فى طعامهم و كسوتهم و حاجتهم من غير إسراف فقد حلت له الزكاه، فإن كانت الزكاه تكفيهم فلا) (٢).

ص: ٥٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

(نهضت بحاجته)، و المعتبر فى الضيعة نماؤها لا أصلها (١) فى المشهور، و قيل (٢):

يعتبر الأصل، و مستند المشهور ضعيف (٣)، و كذا الصنعة بالنسبة إلى الآلات (٤)، و لو اشتغل عن الكسب بطلب علم دينى جاز له (٥) تناولها و إن قدر عليه لو ترك نعم لو أمكن الجمع بما لا ينافيه تعين (٦)، (و إلا) تنهضا (٧) بحاجته (تناول) (١) بمعنى أن النماء إذا كان وافيا بمثونه السنه فلا يجوز له الأخذ من الزكاه و إلا فيجوز و إن كان أصل الضيعة أكثر من مثونه السنه لإطلاق موثق سماعه المتقدم و لصحيح معاوية بن وهب (سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يكون له ثلاثمائة درهم أو أربعمائة درهم و له عيال و هو يحترف فلا يصيب نفقته فيها، أ يكب فيأكلها و لا يأخذ الزكاه، أو يأخذ الزكاه؟ قال: لا بل ينظر إلى فضلها فيقوت بها نفسه و من وسعه ذلك من عياله، و يأخذ البقيه من الزكاه و يتصرف بهذه لا ينفقها) (١).

(٢) كما عن جماعه لا يجوز أخذ الزكاه إذا كان الأصل أكثر من مثونه السنه لخبر أبى بصير (سمعت أبا عبد الله يقول: يأخذ الزكاه صاحب السبعمائه إذا لم يجد غيره، قلت: فإن صاحب السبعمائه تجب عليه الزكاه؟ قال: زكاته صدقه على عياله، و لا يأخذها إلا أن يكون إذا اعتمد على السبعمائه أنفذهما فى أقل من سنه فهذا يأخذها) (٢) فالمدار على أن الأصل إذا كان أقل من مثونه السنه فيجوز له أخذ الزكاه حينئذ و إلا فلا.

(٣) لأن دليل المشهور موثق سماعه و هو واقفى، كذا قيل، و فيه: إن مستند المشهور أيضا صحيح معاوية بن وهب و هو صريح فى أن المدار على النماء لا على الأصل.

(٤) لأن الكلام فى الأخبار بالنسبة للدراهم إنما هو من باب المثال فيجرى فى الضيعة و فى آلات العمل و الصنعة و كل مثونه لتحصيل الربح.

(٥) إذا كان طلب العلم واجبا عينا أو كفايه عليه و هو من أهله، فالوجوب مانع عن التكسب إذ المراد من القدره على التكسب ما يعم القدره الشرعيه، و إذا كان طلب العلم مستحبا فكذا كما عن جماعه لأنه لو تلبس به لكان غير قادر شرعا عن التكسب.

و أما إذا كان طلب العلم من المباح كالفلسفه و الرياضيات و العروض و العلوم الأدبيه لمن لا يريد التفقه فالتلبس به لا يجعله ممنوعا شرعا عن التكسب فلا يجوز له أخذ الزكاه.

(٦) لأن التلبس بطلب العلم لا يمنع عن التكسب بحسب الفرض، و القادر على التكسب يجب عليه حينئذ و يمنع عن أخذ الزكاه.

(٧) أى الصنعة و الضيعة.

ص: ٥٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

(التممه) (١) لمؤونه السنه (لا غير) إن أخذها دفعه، أو دفعات، أما لو أعطى ما يزيد دفعه صح كغير المكتسب (٢)، وقيل: بالفرق و استحسنة المصنف فى البيان، و هو ظاهر إطلاقه هنا (٣) و تردّد فى الدروس. و من تجب نفقته على غيره غنى مع بذل المنفق (٤)، لا بدونه مع عجزه (٥).

### فى العَامِلِينَ عَلَيْهَا

(و العَامِلُونَ) (٦) عليها (و هم السعاه فى تحصيلها) و تحصيلها بجبايه، و ولايه، (١) لصحيح ابن وهب المتقدم و كذا غيره.

(٢) لا يجوز إعطاء الفقير أكثر من مؤونه سنته إذا كان الدفع على دفعات لأنه عند تملكه مؤونه السنه يصير غنيا شرعا فلا يجوز له أخذ الزائد بلا فرق بين المكتسب الذى يقصر كسبه عن مؤونته و بين صاحب الضيعه و غيرهما.

أما لو كان الدفع على دفعه واحده فيجوز إعطاؤه ما يغنيه و إن جاوز مؤونه السنه و هو قول علمائنا أجمع كما فى المنتهى و يدل عليه أخبار منها: صحيح سعيد بن غزوان عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته كم يعطى الرجل الواحد من الزكاه؟ فقال: أعطه من الزكاه حتى تغنيه) (١) و موثق إسحاق بن عمار عن أبى الحسن موسى عليه السلام (نعم و أغنه إن قدرت على أن تغنيه) ٢ و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (سئل كم يعطى الرجل من الزكاه؟ قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إذا أعطيت فأغنه) ٣

نعم وقع الخلاف بينهم فى أن الإغناء الزائد عن كفايته حولا- هل هو مخصوص بغير المكتسب، أى بغير صاحب الصنعه التى ينقص ربها عن مؤونه السنه و هو قول جماعه و استحسنة الشهيد فى البيان تمسكا بصحيح معاويه بن وهب المتقدم لقوله عليه السلام (و يأخذ البقيه من الزكاه) (٢)، و فيه: إن الخبر لم يصرح فى منع الزائد إذا كان الدفع دفعه واحده فضلا عن أن الخبر وارد فى صاحب المال الذى يتجر به لا فى صاحب الصنعه، فالقول بجواز الدفع إلى حد الغنى دفعه واحده سواء كان مكتسبا أو غيره كما عليه المشهور و هو الأقوى.

(٣) حيث قال (لا غير).

(٤) فيصير غنيا شرعا لتملكه مؤونه سنته فعلا أو قوه.

(٥) أى عجز المعال عن التكسب.

(٦) لنص الآيه المتقدمه و الأخبار عليه كثيره (٣).

ص: ٥٥

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٥ و ٣ و ٤.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب مستحقى الزكاه، و غيره.

و كتابه، و حفظ، و حساب، و قسمه، و غيرها (١)، و لا يشترط فقرهم (٢)، لأنهم قسيمهم، ثم أن عيّن لهم قدر بجعله، أو إجاره تعين، و إن قصر ما حصلوه عنه فيكمل لهم من بيت المال، و إلا أعطوا بحسب ما يراه الإمام (٣).

### في المؤلفه قلوبهم

(و المؤلفه قلوبهم (٤)).

(١) بل كل من يصدق عليه أنه عامل عليها يجوز له الأخذ من الزكاه بعنوان الجعالة أو الأجره على حسب ما وقع بينه و بين الحاكم.

(٢) بلا خلاف فيه لأنهم قسيم الفقراء في الآيه.

(٣) و يدل عليه صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (قلت له: ما يعطى المصدق؟ قال: ما يرى الامام و لا يقدر له شيء) (١) و قال في مصباح المنير: (المصدق هو الذي يأخذ صدقات النعم).

(٤) لنص الآيه، و لذا أجمع العلماء على أن للمؤلفه قلوبهم سهما من الزكاه، و إنما الخلاف في أن التأليف مختص بالكفار و هذا ما عليه المشهور، أو يشمل المسلمين أيضا و هذا ما ذهب إليه المفيد و جماعه، و عن الاسكافي و الحدائق و السرائر أنهم طائفه من المنافقين.

و دليل الأول إجماع الشيخ في المبسوط و الخلاف، و عن حاشيه الإرشاد لولد الكركي قال (المروى إنهم قوم كفار).

و دليل الثالث أخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (سألته قول الله عز و جل: و المؤلفه قلوبهم، قال عليه السّلام: هم قوم وحدوا الله عز و جل، و خلعوا عباده من يعبد من دون الله عز و جل، و شهدوا أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم، و هم في ذلك شكاك في بعض ما جاء به محمد صَلَّى الله عليه و آله و سلّم، فأمر الله نبيه أن يتألفهم بالمال و العطاء لكي يحسن إسلامهم، و يثبتوا على دينهم الذي دخلوا فيه، و أقروا به، و إن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم يوم حنين تألف رؤساء العرب من قريش و سائر مضر، منهم أبو سفيان بن حرب و عيينه بن حصين الفزاري و أشباههم من الناس فغضبت الأنصار) (٢) الحديث، و خبره الآخر عنه عليه السّلام (المؤلفه قلوبهم قوم وحدوا الله عز و جل، و خلقوا عباده من دون الله تعالى، و لم تدخل معرفه قلوبهم أن محمد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم، و كان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم يتألفهم و يعرفهم كيما يعرفوا و يعلمهم) (٣).

ص: ٥٦

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٤.

٢- (٢) أصول الكافي ج ٢، باب المؤلفه قلوبهم حديث ٢.

٣- (٣) أصول الكافي ج ٢ باب المؤلفه قلوبهم حديث ١.

(وهم كفار يستمالون إلى الجهاد) (١) بالإسهام لهم منها،(قيل) و القائل المفيد و الفاضلان (و مسلمون أيضا) و هم (٢) أربع فرق (٣)، قوم لهم نظراء من المشركين إذا أعطى المسلمون رغب نظراؤهم في الإسلام، و قوم نياتهم ضعيفه في الدين يرجى بإعطائهم قوه نيتهم، و قوم بأطراف بلاد الإسلام إذا أعطوا منعوا الكفار من الدخول، أو رغبوهم في الإسلام، و قوم جاوروا قوما تجب عليهم الزكاه إذا أعطوا منها جبوها منهم و أغنوا عن عامل. و نسبة المصنف إلى القيل، لعدم اقتضاء ذلك الاسم، إذ يمكن رد ما عدا الأخير إلى سبيل الله، و الأخير إلى العمال.

و دليل الثانى إطلاق الآيه، و لصحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام (- إلى أن قال - سهم المُولَّفِ قُلُوبُهُمْ و سهم الرقاب عام و الباقي خاص) (١) و فيه: إن المراد بالعام لا ما يشمل الكافر بل ما يشمل المسلم غير العارف حتى يثبت على الدين كما هو صريح صدر هذا الصحيح فراجع، و إطلاق الآيه مقيد بالنصوص التى تقدمت فى دليل القول الثالث و عليه فالقول الثالث قوى.

(١) بل يستمالون لتقويه إسلامهم كما تقدم.

(٢) أى المسلمون.

(٣) نقل عن المحقق فى المعتبر عن الشافعى (أنه قَسَمَ المُولَّفَ قلوبهم إلى قسمين مسلمين و مشركين و قال: إن المشركين ضربان: ضرب لهم قوه و شوكة يخاف منهم فإن أعطوا كفوا شرهم و كف غيرهم معهم، و ضرب لهم ميل إلى الإسلام فيعطون من سهم المصالح لتقوى نيتهم فى الإسلام و يميلون إليه، و المسلمين أربعة. قوم لهم نظراء فإذا أعطوا رغب نظراؤهم، و قوم فى نياتهم ضعف فيعطون لتقوى نياتهم، و قوم من الإعراب فى أطراف بلاد الإسلام بإزائهم قوم من أهل الشرك فإذا أعطوا رغب الآخرون، و قوم بإزائهم آخرون من أصحاب الصدقات فإذا أعطوا جبوها و أغنوا الإمام عن عامل، و قال المحقق عقيب ذلك: و لست أرى بهذا التفصيل بأسا) و فيه: إن القسم الأخير من العاملين لا المُولَّفَ قلوبهم و القسم الثالث لم يكن العطاء لتأليف قلوب المعطى إليه بل تأليف قلب غيره مع أن ظاهر الآيه أن العطاء لتأليف قلب من يعطى و كذا القسم الأول، و أما القسم الثانى فإن كان المراد من ضعف النيه هو ضعف الإسلام فهذا راجع إلى المنافقين، و إن كان المراد منه ضعف النيه عن الجهاد فهذا مما لا دليل عليه.

ص: ٥٧

و حيث لا- يوجب البسط (١)، و تجعل الآيه لبيان المصرف كما هو المنصور تقل فائده الخلاف (٢)، لجواز إعطاء الجميع (٣) من الزكاه فى الجملة (٤).

## فى الرقاب

(وَ فِى الرِّقَابِ ) (٥). جعل الرقاب ظرفا للاستحقاق تبعا للآيه، و تنبيها على أن (١) بلا إشكال و لا خلاف فيه بيننا للأخبار منها: صحيح عبد الكريم الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السلام (قال لعمر بن عبيد فى احتجاجه عليه: ما تقول فى الصدقه فقرا عليه الآيه: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، إلى آخر الآيه، قال: نعم فكيف تقسمها؟ قال: أقسمها على ثمانيه أجزاء فأعطى كل جزء من الثمانيه جزء، قال عليه السلام: و إن كان صنف منهم عشره آلاف و صنف منهم رجلا واحدا أو رجلين أو ثلاثه، جعلت لهذا الواحد ما جعلت للعشره آلاف؟ قال: نعم، قال عليه السلام: و تجمع صدقات أهل الحضرة و أهل البوادي فتجعلهم فيها سواء؟ قال: نعم، قال عليه السلام: فقد خالفت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى كل ما قلت فى سيرته، كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقسم صدقه أهل البوادي فى أهل الحضرة، و صدقه أهل الحضرة فى أهل الحضرة، و لا يقسمها بينهم بالسويه، و إنما يقسمها على قدر ما يحضرها منهم و ما يرى، و قال: و ليس فى ذلك شىء موقت موظف، و إنما يصنع ذلك بما يرى على قدر من يحضرها منهم) (١)، و من هذه الأخبار يستفاد أن اللام فى قوله تعالى: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِى الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ (٢) ، إنما هى لبيان مواضع الزكاه و ليست للتمليك، و عن بعض العامه أن اللام للملك و عطف بعضهم على بعض بالواو يلزم التشريك و البسط عليهم، و هو ضعيف فى قبال ما عرفت من الأخبار.

(٢) فى معنى مصاديق المؤلفه قلوبهم.

(٣) ممن قيل أنه يأخذ سهم المؤلفه قلوبهم.

(٤) و إن كان بغير عنوان التأليف، و قد عرفت عدم جواز إعطاء بعض هذه الأقسام و أن العطاء للمنافقين فقط.

(٥) لنص الآيه المتقدمه، و إنما أتى المصنف هنا بلفظ (فى)، و لم يجعل المستحق نفس الرقاب على نهج ما قبله، متابعه للآيه الشريفه، و ذكر جمع من المفسرين أن العدول فى الرقاب من (اللام) إلى (فى) أن الأصناف الأربعة الأولى يصرف المال إليهم حتى يتصرفوا فيه كيف شاءوا، و أما الأربعة الأخيره فلا يصرف المال إليهم كذلك بل يصرف فى الحاجات

ص: ٥٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (٢) سورة التوبه الآيه: ٦٠.

استحقاقهم ليس على وجه الملك، أو الاختصاص (١) كغيرهم، إذ يتعين عليهم صرفها في الوجه الخاص، بخلاف غيرهم، و مثلهم في سبيل الله و المناسب لبيان المستحقّ التعبير بالرقاب و سبيل الله، بغير حرف الجر (و هم المكاتبون) (٢) مع قصور كسبهم عن أداء مال الكتابه،(و العيبه تحت الشده) (٣) عند مولاهم، أو من سلط عليهم، و المرجع فيها (٤) إلى العرف (٥)، فيشترى منها و يعتقدون بعد الشراء، و نيه الزكاه مقارنه لدفع الثمن إلى البائع (٦)، أو للعتق (٧)، و يجوز شراء العبد و إن - المستفاده من الصفات التي لأجلها استحقوا الزكاه، ففي الرقاب توضع الزكاه في تخليص رقابهم من الأسر و الرق، و في الغارمين تصرف الزكاه في قضاء ديونهم، و كذا في سبيل الله و ابن السبيل.

(١) لأن (اللام) تدل عليهما بخلاف (في).

(٢) أي المكاتب العاجز عن أداء الكتابه بلا خلاف فيه لإطلاق الآيه، و لمرسل أبي إسحاق عن أبي عبد الله عليه السّلام (سئل عن مكاتب عجز عن مكاتبته و قد أدى بعضها، قال عليه السّلام:

يؤدى عنه من مال الصدقه، إن الله تعالى يقول في كتابه: وَ فِي الرِّقَابِ (١).

(٣) بلا- خلاف فيه لإطلاق الآيه و لصحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام (سألته عن الرجل يجتمع عنده من الزكاه الخمسمائه و الستمائيه يشترى بها نسمة و يعتقها، قال عليه السّلام: إذا يظلم قوما آخرين حقوقهم، ثم مكث مليا ثم قال: إلا أن يكون عبدا مسلما في ضروره فيشترىه و يعتقه) (٢).

(٤) أي في الشده.

(٥) كما في سائر الألفاظ التي لم يرد تحديد لمعانيها من قبل الشارح، و قد فسرت الشده بأنها الصعوبه التي لا يقدم عليها العقلاء.

(٦) أي عند الشراء.

(٧) فيتحقق الامتثال بهما، إما عند الشراء فلأنه حينئذ يدفع الزكاه، و إما عند العتق لأنه بعد الشراء يصير العبد من أهل الصدقه فيكون إيصاله إلى الفقراء بعته عنهم، و في الثاني ضعف ظاهر لأنه عفته إيصال نفع إليه لا إلى الفقراء و مقارنه نيه للعتق على خلاف ظاهر الآيه الدال على أن دفع الزكاه عند الشراء فيتعين أن تكون فيه الزكاه عند الشراء.

ص: ٥٩

١- (١) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.



لم يكن في شدة مع تعذر المستحق (١) مطلقا (٢) على الأقوى، و معه (٣) من سهم سبيل الله إن جعلناه كل قربه.

## في الغارمين

(و الغارمون (٤). و هم المدينون في غير معصيه) و لا يتمكنون من القضاء (٥) فلو استدانوا و أنفقوه في معصيه منعوا من سهم الغارمين (٦)، و جاز من سهم الفقراء (٧) إن كانوا منهم بعد التوبه، إن اشترطناها (٨)، أو من سهم سبيل الله (٩) (١) قال في المعبر: (إن عليه فقهاء الأصحاب) و يدل عليه موثق عبيد بن زراره (سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل أخرج زكاه ماله ألف درهم، فلم يجد موضعا يدفع ذلك إليه، فنظر إلى مملوك يباع فيمن يريده، فاشتراه بتلك الألف الدراهم التي أخرجها من زكاته فأعتقه، هل يجوز ذلك؟ قال: نعم لا بأس بذلك) (١) و ذهب جماعه إلى كونه بعنوان سبيل الله، لا بعنوان (و في الرقاب ( من أجل عدم التعارض بينه و بين صحيح أبي بصير المتقدم.

(٢) من أي سهم كان.

(٣) أي مع وجود المستحق.

(٤) بلا خلاف فيه لنص الآيه المتقدمه.

(٥) فلو كان متمكنا فلا يجوز دفع الزكاه له، لأنها شرعت لسد الخله و دفع الحاجه، و المتمكن من القضاء غير محتاج إليها.

(٦) بلا خلاف فيه و يدل عليه ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره رسلا عن العالم عليه السلام (و الغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها في طاعه الله من غير إسراف فيجب على الإمام أن يقضى عنهم و يفكهم من مال الصدقات) (٢) و خبر محمد بن سليمان عن الإمام الرضا عليه السلام (فيقضى عنه ما عليه من سهم الغارمين إذا كان أنفقه في طاعه الله، فإن كان أنفقه في معصيه الله فلا شيء على الإمام) (٣).

(٧) لأنه فقير عاجز عن أداء الدين الذي هو من المثونه، نعم لا يعطى بعنوان الغارم لثلا ينافى الاخبار المتقدمه.

(٨) أي إذا اشترطنا التوبه لاشترط العداله في الفقير المستحق للزكاه.

(٩) بناء على أن سبيله كل قربه، و رفع الدين عن المسلم مما يتقرب به إلى الله سبحانه و تعالى.

ص: ٦٠

١- (١) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الدين حديث ٣.

(و المروى) عن الرضا عليه السّلام مرسلًا (أنه لا يعطى مجهول الحال) (١) فيما أنفق هل هو فى طاعه أو معصيه، و للشك فى الشرط، و أجازة جماعه حملا لتصرف المسلم على الجائز، و هو قوى، (و يقاصّ الفقير بها) (٢) بأن يحتسبها صاحب الدين عليه إن كانت عليه (٣) و يأخذها مقاصّه من دينه و إن لم يقبضها المديون و لم يوكل فى قبضها، و كذا يجوز لمن هى عليه دفعها إلى رب الدين كذلك (٤)، (و إن مات) المديون مع قصور تركته عن الوفاء (٥)، أو جهل الوارث بالدين، أو جحوده و عدم (١) بالنسبه إلى أن الدين قد صرفه فى طاعه أو معصيه، فذهب الأكثر إلى جواز الإعطاء له لإطلاق الأخبار المتقدمه و أما احتمال الإنفاق فى المعصيه فمنفى بأصالة العدم أو بأصالة الصحه فى أفعال المسلم، و ذهبت جماعه إلى عدم جواز الإعطاء للشك فى شرط الاستحقاق و هو الإنفاق فى الطاعه، و لخبر محمد بن سليمان عن رجل من أهل الجزيره يكنى أبا محمد (سئل الرضا عليه السّلام عن رجل و أنا أستمع - إلى أن قال السائل -: و هو لا يعلم فيما أنفق فى طاعه الله أم فى معصيته؟ قال عليه السّلام: يسعى له فى ماله و يردّه عليه و هو صاغر) (١).

(٢) لأخبار منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (سألت أبا الحسن الأول عليه السّلام عن دين لى على قوم قد طال حبسه عندهم لا يقدر على قضائه و هم مستوجبون للزكاه، هل لى أن أدعه فاحتسب به عليهم من الزكاه؟ قال عليه السّلام: نعم) (٢) و ظاهر الأخبار جواز أخذ الدين مقاصه و إن لم يقبض المديون الزكاه و لم يوكل فى قبضها و لم يأذن فى جواز المقاصه.

(٣) أى إن كانت الزكاه على صاحب الدين.

(٤) و إن لم يقبضها المديون لإطلاق الأخبار المتقدمه.

(٥) فتجوز المقاصه لأنه كالحى فى شغل ذمته بالدين غير القادر على الوفاء به بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن رجل عارف فاضل توفى و ترك عليه دينًا لم يكن بمفسد و لا مسرف و لا معروف المسأله، هل يقضى عنه من الزكاه الألف و الألفان؟ قال: نعم) (٣) و خبر يونس بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (قرض -

ص: ٦١

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الدين حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب مستحقى الدين حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

إمكان إثباته شرعا، و الأخذ منه مقاصه (١).

و قيل: يجوز مطلقا (٢). بناء على انتقال التركة إلى الوارث، فيصير فقيرا و هو ضعيف لتوقف تمكنه منها (٣) على قضاء الدين لو قيل به، (أو كان واجب النفقه) (٤) أى كان الدين على من تجب نفقته على رب الدين، فإنه يجوز مقاصته به منها، و لا يمنع منها وجوب نفقته، لأن الواجب هو المئونه، لا- وفاء الدين، و كذا- المؤمن غنيمه و تعجيل أجر، إن أيسر قضاك، و إن مات قبل ذلك احتسبت به من الزكاه) (١).

و صحيح زراره (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل حلت عليه الزكاه و مات أبوه و عليه دين، أ يؤدي زكاته فى دين أبيه و للابن مال كثير، فقال عليه السلام: إن كان أبوه أورثه مالا- ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه عنه قضاه من جميع الميراث، و لم يقضه من زكاته، و إن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد احق بزكاته من دين أبيه فإذا أداها فى دين أبيه على هذه الحال أجزأت عنه) (٢) و هذه الأخبار ظاهره فى اعتبار قصور التركة عن الوفاء بالدين، بل لا يبعد جواز الاحتساب إذا تعذر الاستيفاء من التركة إما لعدم إمكان إثبات الدين و إما لغير ذلك، و عن العلامة فى المختلف و المنتهى و ابن إدريس و المحقق و الشهيد بل و عن نهايه الشيخ جواز الوفاء مطلقا سواء كانت التركة قاصره عن الوفاء أو لا لأن التركة قد انتقلت إلى الوارث بالموت فيكون الميت حينئذ فقيرا، و فيه: إن حق الدين متعلق بها كما هو مفاد قوله تعالى:

و لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعَ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ (٣) الآيه.

(١) أى و لا يمكن الأخذ من الوارث الجاهل و الجاحد قعاصه.

(٢) سواء قصرت التركة أو لا.

(٣) أى توقف تمكن الوارث من التركة على قضاء الدين، لو قيل إن الانتقال متحقق بالموت، لكن ظاهر الآيه أن الانتقال بعد قضاء الدين و الوصيه.

(٤) فيجوز أن يقاصه بها، لأن واجب النفقه كالأجنبي بالنسبه لوفاء الدين فتشمله الأدله السابقه و لصحيح إسحاق بن عمار (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل على أبيه دين، و لأبيه مئونه، أ يعطى أباه من زكاته يقضى دينه؟ قال: نعم و من أحق من أبيه) (٤) و إذا

ص: ٦٢

١- (١) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٣- (٣) سورة النساء الآيه: ١٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

يجوز له الدفع إليه ليقضيه إذا كان لغيره (١)، كما يجوز إعطاؤه غيره (٢) مما لا يجب بذله كنفقه الزوجه.

## فى سبيل الله

(و فى سبيل الله (٣). و هو القرب كلها) (٤) على أصح القولين، لأن سبيل الله لغه: الطريق إليه، و المراد هنا الطريق إلى رضوانه و ثوابه، لاستحاله التحيز عليه فيدخل فيه ما كان وصله إلى ذلك، كعماره المساجد و معونه المحتاجين، و إصلاح ذات البين و إقامه نظام العلم و الدين، و ينبغى تقييده بما لا يكون فيه معونه لغنى (٥) - جاز أن يقضى دينه من الزكاه جاز أن يقاصه منها لأن الروايه تدل على أن قضاء الدين ليست من النفقه الواجبه عليه.

(١) أى إذا كان الدين لغير من عليه النفقه.

(٢) أى إعطاء واجب النفقه غير الدين مما لا يجب بذله عليه، فيجوز إعطاؤه من الزكاه فيجوز للابن إعطاء أبيه نفقه الزوجه، لأن هذه النفقه لا تجب على الابن إذا لم تكن أمه بل هى على الأب.

(٣) بلا خلاف فيه لنص الآيه الشريفه المتقدمه.

(٤) على المشهور و يدل عليه مرسل على بن إبراهيم عن العالم عليه السلام (و فى سبيل الله قوم يخرجون فى الجهاد، و ليس عندهم ما يتقوون به، أو قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحجون به، أو فى جميع سبل الخير، فعلى الإمام أن يعطيهم من مال الصدقات حتى يقووا على الحج و الجهاد) (١).

و عن جماعه منهم الصدوق و المفيد الشيخ فى النهايه من أن المراد به هو الجهاد لا غير لخبر يونس بن يعقوب (فيمن أوصى عند موته أن يعطى شىء فى سبيل الله و كان لا يعرف هذا الأمر، فقال أبو عبد الله عليه السلام: لو أن رجلا أوصى إلى بوصيه أن أضع فى يهودى أو نصرانى لوضعتة فيهما، إن الله عز و جل يقول: فَمَنْ يَدَّلْهُ بَعِيدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ، فانظر إلى من يخرج إلى هذا الوجه - يعنى الثغور - فابعثوا به إليه) (٢).

و فيه: إنه غير ظاهر فى حصر السبيل بالجهاد، بل ظاهر فى أن الجهاد من سبيل الله فلا يعارض ما تقدم.

(٥) اعلم أن صرف الزكاه تاره لشخص من حيث هو و أخرى فى عمل محبوب لله جل و علا قيل الحج و الزياره و الدعاء و غير ذلك، فإن كان محل العرف نفس الشخص فلا تحل -

ص: ٦٣

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الوصايا حديث ٤.

لا يدخل في الأصناف (١)، وقيل: يختص بالجهاد السائع، و المروى الأول.

## في ابن السبيل

(و ابن السبيل (٢). و هو المنقطع به) (٣) في غير بلده، (و لا يمنع غناه في بلده مع عدم تمكنه من الاعتياض عنه) (٤) ببيع، أو اقتراض، أو غيرهما، و حينئذ فيعطى ما يليق بحاله (٥) من المأكل، و الملبوس، و المركوب، إلى أن يصل إلى بلده بعد قضاء الوطر، أو إلى محل يمكنه الاعتياض فيه (٦)، فيمنع حينئذ، و يجب رد قضاء الموجود منه و إن كان مأكولا على مالكة (٧)، أو وكيله، فإن تعذر فإلى الحاكم، فإن تعذر صرفه بنفسه إلى مستحق الزكاه. و منشىء السفر مع حاجته -لغنى لقوله صلى الله عليه و آله و سلم (لا تحل الصدقة لغنى) (١)، و إن كان محل الصرف تلك الجهة المحبوبة فتحل للغنى كما تحل للفقير كما لو صرف المال في القناطير و الخانات و العمارات المعده للزوار و الحجاج.

(١) أما الداخل فيها كالعامل فإنه لا يشترط فقره، فيجوز إعطاؤه سكن لا بعنوان أنه فقير بل بعنوان آخر.

(٢) بلا خلاف فيه لنص الآيه الشريفه المتقدمه.

(٣) و يدل عليه مرسل على بن إبراهيم عن العالم عليه السلام (و ابن السبيل أبناء الطريق الذين يكونون في الأسفار في طاعه الله فينقطع عليهم، و يذهب مالهم فعلى الإمام أن يردهم إلى أوطانهم من مال الصدقات) (٢).

(٤) أى لا- يمكن أخذ عوض ماله، كما عليه المشهور لأن الانقطاع كفايه عن عدم التمكن من السير، و إطلاقه يقتضى عدم التمكن من الاستدانه كما يقتضى عدم التمكن من التصرف في ماله الغائب.

(٥) فيعطى بقدر الكفايه لظهور الآيه في كون جهه السبيل مصرفا للزكاه نظير الغارمين و الرقاب لا نظير الفقراء، و عليه فلا فضل شىء من الزكاه و لو من أجل التضييق على نفسه لزم إرجاعه إلى الدافع.

(٦) فبعد الوصول إلى إحداهما فلا ينطبق عنوان ابن السبيل في الأول و لا عنوان المنقطع في الثانى.

(٧) لاستصحاب بقاء ولاية المالك على تعيين المستحق.

ص: ٦٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٧.

إليه (١)، ولا - يقدر على مال يبلغه، ابن سبيل على الأقوى (٢). (و منه) أى من ابن السبيل (الضيف) (٣)، بل قيل: بانحصاره فيه (٤) إذا كان نائيا عن بلده و إن كان غنيا فيها، مع حاجته إلى الضيافة، و النيه (٥) عند شروعه فى الأكل، و لا يحتسب عليه إلا ما أكل (٦) و إن كان مجهولا (٧).

### فى اشتراط العدالة فى الأصناف

(و يشترط العدالة (٨) فىمن عدا المؤلفه) قلوبهم من أصناف المستحقين، أما (١) أى إلى السفر.

(٢) كما عليه ابن الجنيد و الشهيد، و عن الأكثر ليس بابن سبيل لكون الظاهر منه هو المتلبس بالسفر.

(٣) و هو الذى يحتاج إلى الضيافة فإنه لا يخرج بها عن كونه ابن سبيل لأنه مسافر فيعطى من سهم ابن السبيل، و يجوز احتساب ما يأكله عنده من الزكاه عليه لعدم وجوب النفقه على المضيف، و الداعى لذكر الفقهاء للمضيف بيان أنه بالضيافه المحتاج إليها لا يخرج عن كونه ابن سبيل.

(٤) كما عن الطبرسى و سلار و ابن زهره و المفيد فى المقنعه.

(٥) أى نيه الزكاه عند الأكل لأنه وقت الدفع إليه.

(٦) و بقدره يكون قد ملك لا بقدر ما قدّم إليه.

(٧) أى و إن كان المأكول مجهولا حين النيه، لكنه معلوم حين الاحتساب و بعد الفراغ من الأكل.

(٨) المحكى عن الشيخ و الحلبي و القاضى و ابنى حمزه و زهره و الحلبي اشتراط العدالة للنهى عن الركون إلى الظالمين و معونتهم و مهادنتهم، و نسب إلى السيد فى الانتصار و جماعه اعتبار مجانبه الكبائر فقط كالخمر و الزنا لمضمرة داود الصرمى (سألته عن شارب الخمر يعطى من الزكاه شيئا؟ قال عليه السلام: لا) (١) و يتعدى عنه إلى كل كبيره لعدم خصوصيه فى الخمر.

و نسب إلى ابنى بابويه و الفاضلين و جمهور المتأخرين عدم اعتبار شىء عملا بإطلاق الأدله خصوصا الآيه الشريفه مع ضعف المقيد السابق، و لمرسله العلل عن بشر بن بشار (قلت للرجل. يعنى أبا الحسن عليه السلام. ما حدّ المؤمن الذى يعطى من الزكاه؟ قال: يعطى المؤمن ثلاثه آلاف، ثم قال: أو عشره آلاف، و يعطى الفاجر بقدر، لأن المؤمن ينفقها فى طاعه الله و الفاجر فى معصيه الله) (٢)، فالأقوى عدم اشتراط العدالة نعم لا يجوز الدفع لمن يصرفها فى المعاصى لأنه أعانه على الإثم.

ص: ٦٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

المؤلفه فلا لأن كفرهم مانع من العدالة، والغرض منهم يحصل بدونها أما اعتبار عداله العامل فموضع وفاق (١)، أما غيره فاشتراط عدالته أحد الأقوال في المسأله، بل ادعى المرتضى فيه الإجماع، (و لو كان السفر) من ابن السبيل (معصيه منع) (٢) كما يمنع الفاسق في غيره (٣)، (و) لا تعتبر العدالة (في الطفل)، لعدم إمكانها فيه (٤)، بل (يعطى الطفل و لو كان أبواه فاسقين) اتفقا (٥)، (و قيل: المعتبر) في المستحق غير من استثنى باشتراط العدالة (٦)، أو بعدمها (٧) (تجنب الكبائر) دون غيرها من الذنوب و إن أوجبت فسقا، لأن النص ورد على منع شارب الخمر و هو من الكبائر، و لم يدل على منع الفاسق مطلقا، و ألحق به غيره من الكبائر للمساواه.

و فيه نظر لمنع المساواه (٨)، و بطلان القياس، و الصغائر إن أصرَّ عليها ألحقت بالكبائر، و إلا لم توجب الفسق، و المروءه غير معتبره في العدالة هنا على ما صرح (١) فقد ادعى عليه الإجماع عن غير واحد و هو الحججه كما في الجواهر، و لصحيح برید بن معاويه عن أبي عبد الله عليه السلام (بعث أمير المؤمنين عليه السلام مصدقا من الكوفه إلى باديتها فقال له: يا عبد الله انطلق. إلى أن قال. فإذا قبضته فلا توكل به إلا ناصحا شفيقا أمينا حفيظا غير مصنف بشيء منها) (١). باعتبار أنه لا أمانه لغير العادل، و فيه ضعف ظاهر.

(٢) قد تقدم.

(٣) أي غير ابن السبيل.

(٤) لأن العدالة فرع التكليف و هو منتف عن غير البالغ، و لخبر عبد الرحمن بن الحجاج (قلت لأبي الحسن عليه السلام: رجل مسلم مملوك، و مولاه رجل مسلم و له مال يزكيه، و للمملوك ولد صغير حرّ أ يجزى مولاه أن يعطى ابن عبده من الزكاه؟ فقال: لا بأس به) (٢) و مثله غيره.

(٥) لإطلاق الأخبار و قد تقدم منها خبر ابن الحجاج.

(٦) كالعاملين عليها.

(٧) كالمؤلفه قلوبهم.

(٨) لأن بعض الكبائر أكبر من بعض.

ص: ٦٦

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

به المصنف فى شرح الإرشاد فلزم من اشتراط تجنب الكبائر اشتراط العدالة، و مع ذلك لا دليل على اعتبارها، و الإجماع ممنوع، و المصنف لم يرحح اعتبارها، إلا- فى هذا الكتاب، و لو اعتبرت لزم منع الطفل، لتعذرها منه، و تعذر الشرط غير كاف فى سقوطه، و خروجه بالإجماع موضع تأمل (١).

### فى إعادة المخالف زكاته

(و يعيد المخالف (٢) الزكاه لو أعطاهامثله)، بل غير المستحق مطلقا (و لا يعيد باقى العبادات) (٣) التى أوقعها على وجهها بحسب معتقده و الفرق أن الزكاه دين و قد دفعه إلى غير مستحقه، و العبادات حق الله تعالى و قد أسقطها عنه (٤) رحمه كما أسقطها عن الكافر إذا أسلم، و لم كان المخالف قد تركها أو فعلها على غير الوجه (٥) قضاها، و الفرق بينه و بين الكافر قدومه على المعصيه بذلك، و المخالفه لله (٦)، بخلاف ما لو فعلها على الوجه (٧)، كالكافر إذا تركها (٨).

(١) إذ يمكن أن يكون إعطاء الزكاه له و هو ليس موضوعا للعداله لعدم اشتراط العدالة عندهم. و فيه: إن إعطائه من الزكاه للأخبار المتقدمه ليس إلا.

(٢) بلا خلاف للأخبار منها: صحيح بريد عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث (كل عمل عمله و هو فى حال نصبه و ضلالته ثم من الله عليه و عرّفه الولايه فإنه يأجر عليه إلا الزكاه فإنه يعيدها، لأنه وضعها فى غير مواضعها، لأنها لأهل الولايه) (١).

(٣) لأخبار منها: صحيح الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السلام (فى الرجل يكون فى بعض هذه الأهواء. الحروريه و المرجئه و العثمانيه و القدرية. ثم يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه، أ يعيد كل صلاه صلاها أو صوم أو زكاه أو حج، أو ليس عليه إعادة شىء من ذلك؟ قال عليه السلام: ليس عليه إعادة شىء من ذلك غير الزكاه و لا بد أن يؤديها، لأنه وضع الزكاه غير مواضعها، و إنما مواضعها أهل الولايه) (٢).

(٤) أى إن الله أسقط هذه العبادات عن المستبصر رحمه كما أسقطها عن الكافر بالإسلام.

(٥) أى غير الوجه المعبر عنده فلا بد من قضائها لأنه مكلف بها أداء أو قضاء، و الأخبار التى أسقطت الإعادة عليه ناظره إلى ما لو أداها على الوجه المعبر عنده.

(٦) فيبقى التكليف فى ذمته و لا بد من امتثاله و لو قضاء.

(٧) أى الوجه المعبر عنده فقد تقدمت الأخبار على عدم قضائها.

(٨) فلا يجب قضائها لأن الإسلام يجب ما قبله.

ص: ٦٧



٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

## فى أنه يشترط فى المستحق أن لا يكون واجب النفقه

(و يشترط) فى المستحق (أن لا يكون واجب النفقه على المعطى) (١) من حيث الفقر أما من جهة الغرم. و العموله. و ابن السبيل. و نحوه إذا اتصف بموجبه فلا- (٢) فيدفع إليه ما يوفى دينه (٣)، و الزائد عن نفقه الحضر (٤). و الضابط أن واجب النفقه إنما يمنع من سهم الفقراء لقوت نفسه مستقرا فى وطنه،(و لا هاشميا إلا من قبيله) (٥) و هو هاشمى مثله، و إن خالفه فى النسب،(أو تعذر كفايته من الخمس) (٦) فيجوز تناول قدر الكفايه منها حينئذ، و يتخير بين زكاه (١) بلا خلاف فيه للاخبار منها: صحيح ابن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السّلام (قال: خمسه لا يعطون من الزكاه شيئا: الأب و الأم و الولد و المملوك و المرأه، و ذلك أنهم عياله و لازمون له)(١).

(٢) أى فلا- يشترط فى هؤلاء أن لا- يكونوا واجبى النفقه على المعطى، و ذلك لأن أدله المنع كصحيح ابن الحجاج المتقدم ظاهره فى كون الممنوع إعطائهم من جهة النفقه و هذه الأمور ليست للنفقه فضلا على ما تقدم من جواز قضاء دين الأب من الزكاه بعنوان الغارم، و جواز دفع الزكاه للأب بعنوان الرقبه كما يدل عليه خبر الوابشى عن أبى عبد الله عليه السّلام (سأله بعض أصحابنا عن رجل اشترى أباه من الزكاه زكاه ماله، قال: اشترى خير رقبه لا بأس بذلك)(٢).

(٣) بالنسبه للغارم من واجبى النفقه.

(٤) بالنسبه لابن السبيل من واجبى النفقه، ثم إن النفقه واجبه على الدافع سواء كان الآخر فى السفر أو الحضر فلا- يجوز له احتسابها من الزكاه، نعم ما زاد كالحموله و أجره السفر فهى ليست من النفقه الواجبه فيجوز له احتسابها.

(٥) بلا خلاف فيه للاخبار منها: خبر إسماعيل بن الفضل الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الصدقه التى حرّمت على بنى هاشم ما هى؟ فقال: هى الزكاه، قلت: فتحلّ صدقه بعضهم على بعض؟ قال: نعم)(٣).

(٦) فلو لم يتمكن الهاشمى من كفايته من الخمس جاز أن يأخذ من الزكاه و لو من غير هاشمى لموثق زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام (لو كان العدل ما احتاج هاشمى و لا مطلبى إلى-

ص: ٦٨

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٥.

مثله، و الخمس مع وجودهما، و الأفضل الخمس، لأن الزكاه أوساخ في الجملة، و قيل: لا يتجاوز من زكاه غير قبيله قوت يوم و ليله، إلا مع عدم اندفاع الضروره به، كأن لا يجد في اليوم الثاني ما يدفعها به، هذا كله في الواجبه، أما المندوبه فلا يمنع (١) منها، و كذا غيرها من الواجبات (٢) على الأقوى.

### في الدفع إلى الإمام مع الطلب

(و يجب دفعها إلى الامام مع الطلب (٣) بنفسه، أو بساعيه) (٤) لوجوب طاعته مطلقا (٥) (قيل: و كذا) يجب دفعها (إلى الفقيه) الشرعى (فى) حال (الغيه) لو طلبها (٦) بنفسه أو وكيله، لأنه نائب للإمام كالساعى بل أقوى، و لو خالف المالك -صدقه، إن الله جعل لهم فى كتابه ما كان فيه سعتهم، ثم قال: إن الرجل إذا لم يجد شيئا حلت له الميته، و الصدقه لا تحل لأحد منهم إلا أن لا يجد شيئا و يكون ممن تحل له الميته(١).

هذا و اختلفوا فى قدر المأخوذ فقليل: لا يتجاوز قدر الضروره كما عن العلامه فى المنتهى و المقداد فى التنقيح و سيد المدارك تمسكا بظاهر الخبر، و قد فسر قدر الضروره بقدر قوت يوم و ليله و الاعتبار على خلافه، و قيل إنه لا يتقدر بقدر و عزاه فى المختلف إلى الأكثر و هو مخالف لظاهر الخبر المتقدم.

(١) بلا- خلاف فيه للأخبار منها: صحيح جعفر بن إبراهيم الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت له: أ تحل الصدقه لبنى هاشم؟ فقال: إنما تملك الصدقه الواجبه على الناس لا تحل لنا، فأما غير ذلك فليس به بأس. و لو كان كذلك ما استطاعوا أن يخرجوا إلى مكه، هذه المياه عامتها صدقه(٢).

(٢) كالكفارات و رد المظالم و ما ثبت بالنذر و أخويه، فقد قيل بعدم التناول لعموم الحكم لمطلق الصدقه الواجبه، و فيه: إنها منصرفه إلى خصوص الزكاه خصوصا مع تصريح بعض الأخبار بأن المنع للزكاه فقط كصحيح الهاشمى المتقدم.

(٣) لأن طلبه واجب الطاعه يقول الله تعالى: أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ (٣).

(٤) فالساعى و كيل عنه عليه السلام.

(٥) فى أمر الزكاه و غيرها.

(٦) لأن سلطنه الفقيه أقوى من سلطنه الساعى، و قد نقل صاحب الجواهر عن الأصفهاني أنه-

ص: ٦٩

١- (١) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٣.

٣- (٣) النساء آيه: ٥٩.

و فرّقها بنفسه لم يجر (١)، للنهي المفسد للعبادة و للمالك استعادة العين مع بقائها، أو علم القابض، (و دفعها إليهم ابتداء) من غير طلب (أفضل) (٢) من تفريقها بنفسه، لأنهم أبصر بمواقعها، و أخبر بمواقعها، (و قيل) و القائل المفيد و التقى:

(يجب) دفعها ابتداء إلى الإمام أو نائبه، و مع الغيبة إلى الفقيه المأمون، و ألحق التقى الخمس محتجين بقوله تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً، و الإيجاب عليه يستلزم الإيجاب عليهم، و النائب كالمنوب و الأشهر الاستحباب.

## في تصديق المالك

(و يصدّق المالك (٣) في الإخراج بغير يمين) لأن ذلك...

-لم يظفر بقائل ذلك، و فيه: إن أدله و لايه الفقيه قاصره عن شمول مثل هذا المقام فإنها ناظره إلى الفتيا و فصل النزاع بين المتخاصمين.

(١) كما عن الشيخ في المبسوط للنهي المفسد للعبادة، و قال العلامة في التذكرة بالجواز لأنه دفع المال إلى مستحقه فخرج عن العهده و إن أثم بمخالفته أمر الإمام عليه السلام.

(٢) لأنهم أبصر بمواقعها، و هذا يتم في الإمام المعصوم و أما في الفقيه فلا إذ قد يكون المالك أبصر من الفقيه خصوصا أنه يستحب ترجيح ذوى قرباه و أهل بلده.

و ذهب المفيد و الحلبي إلى وجوب دفعها إلى الإمام أو الفقيه ابتداء لظاهر الآية خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا (١) و إذا وجب الأخذ وجب الدفع و فيه: إن الآية تدل على وجوب الدفع عند الطلب و لا تدل على وجوب الحمل ابتداء و لذا ذهب المشهور إلى الاستحباب لإطلاق الأدله و خصوصا الأخبار الآمره بإيصال الزكاه إلى مستحقيها و نصوص نقل الزكاه من بلد إلى بلد، مع السيره القطعيه الداله على جواز تفريقها من قبل المالك.

(٣) بلا- إشكال و لا خلاف لخبر غياث عن جعفر عن أبيه عليه السلام (كان على عليه السلام إذا بعث مصدقه قال له: إذا أتيت على رب المال فقل تصدق - رحمك الله - مما أعطاك الله، فإن ولى عنك فلا تراجع) (٢) و صحيح بريد عن أبي عبد الله عليه السلام (بعث أمير المؤمنين مصدقا من الكوفه إلى باديتها فقال له: يا عبد الله انطلق و عليك بتقوى الله وحده لا شريك له. إلى أن قال. ثم قل لهم: يا عباد الله أرسلنى إليكم ولى الله لآخذ منكم حق الله فى أموالكم، فهل لله فى أموالكم من حق فتؤدوه إلى وليه، فإن قال لك قائل: لا،-

ص: ٧٠

١- (١) التوبه آيه: ١٠٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٤.

حق له (١) كما هو عليه (٢)، و لا يعلم إلا من قبله، و جاز احتسابها من دين و غيره ممّا يتعذر الإشهاد عليه، و كذا تقبل دعواه عدم الحول، و تلف المال و ما ينقص النصاب، ما لم يعلم كذبه، و لا تقبل الشهاده عليه في ذلك إلا مع الحصر، لأنه نفى،

### في استجاب قسمتها على الأصناف

(و يستحب قسمتها (٣) على الأصناف) الثمانية لما فيه من فضيله التسويه بين المستحقين، و عملا- بظاهر الاشتراك (و إعطاء جماعه من كل صنف) (٤) اعتبارا بصيغه الجمع، و لا يجب التسويه بينهم، بل الأفضل التفضيل بالمرجح (٥).

(يجوز) الدفع إلى الصنف (الواحد) و الفرد الواحد منه (٦)، لما ذكرناه من -فلا تراجع، و إن أنعم لك منهم منعم فانطلق معه من غير أن تخيفه أو تعده إلا خيرا(١) و بإطلاقه يشمل ما لو أخبر المالك بنقصان النصاب أو احتساب الزكاه دينا أو تلف المال أو غير ذلك و هذا لازمه عدم قبول الشهاده عليه إلا أن يكون كلام الشاهدين منافيا لكلام المالك بحيث قد وردا على موضوع واحد سلبا و نفيا فتقدم البيه حينئذ لعموم حجيتها.

(١) أى تصديق كلامه حق له لأنه مسلم.

(٢) أى كما أن الإخراج حق عليه.

(٣) بلا خلاف لتعميم النفع و مراعاة ظاهر الآيه.

(٤) للتعبير بلفظ الجمع في كل صنف من الأصناف في الآيه ما عدا سبيل الله و ابن السبيل، و لكن في مرسله على بن إبراهيم (٢) عبر عن سبيل الله بأنه قوم يخرجون إلى الجهاد، و عبّر عن ابن السبيل بأنه أبناء الطريق، فيكون الجمع في الجميع واردا فتلاحظ الجماعه في كل صنف.

(٥) للأخبار منها: خبر عبد الله بن عجلان السكوني (قلت لأبي جعفر عليه السلام: إني ربما قسمت الشيء بين أصحابي أصلهم به، فكيف أعطيهم؟ قال: أعطهم على الهجره في الدين و الفقه و العقل) (٣).

(٦) من الصنف الواحد للأخبار منها: خر أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى:

إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ (٤) ، فقال: (إن جعلتها فيهم جميعا، و إن جعلتها لواحد اجزأك) (٥).

ص: ٧١

١- (١) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

٤- (٤) التوبه الآيه: ٦٠.



كونه (١) لبيان المصرف، فلا يجب التشريك، (و) يجوز (الإغناء) (٢) و هو إعطاء فوق الكفايه (إذ كان دفعه) واحده، لاستحقاقه حال الدفع و الغنى متأخر عن الملك فلا ينافيه، لو أعطاه دفعات امتنعت المتأخره عن الكفايه (٣).

### فى أقل ما يعطى المستحق

(و أقل ما يعطى) المستحق (استجابا (٤) ما يجب فى أول نصب النقدين) إن كان المدفوع منهما، و أمكن بلوغ القدر، فلو تعذر كما لو أعطى ما فى الأول لواحد سقط الاستجاب فى الثانى (٥)، إذا لم يجتمع منه (٦) نصب كثيره تبلغ الأول.

(١) أى من كون المذكور فى الآيه الشريفه.

(٢) إذا كان دفعه واحده للأخبار منها: موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (سئل كم يعطى الرجل من الزكاه، فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: إذا أعطيت فأغنه) (١) و قد تقدم البحث فيه.

(٣) قد تقدم البحث فيه.

(٤) ذهب المشهور إلى أنه لا حد لاقله و لكن يستحب أن يكون بقدر زكاه النصاب الأول من النقدين للجمع بين الأخبار منها: صحيح أبى ولاد عن أبى عبد الله عليه السلام (لا يعطى أحد من الزكاه أقل من خمس دراهم و هو أقل ما فرض الله عز و جل من الزكاه فى أموال المسلمين، فلا تعطوا أحدا من الزكاه أقل من خمس دراهم فصاعدا) (٢) و بين صحيح عبد الجبار (إن بعض أصحابنا كتب على يدى أحمد بن إسحاق إلى على بن محمد العسكري عليه السلام: أعطى الرجل من إخوانى من الزكاه الدرهمين و الثلاثه، فكتب: افعل إن شاء الله تعالى) (٣). و ذهب الصدوقان و السيد و الشيخ و المحقق إلى أنه لا يعطى أقل من خمس دراهم لحمل الثانى على التقيه.

(٥) بمعنى إذا كان عنده نصابان أول و ثان فيجوز إعطاء ما فى الأول لواحد، ثم ما يجب فى النصاب الثانى لآخر من غير كراهه و لا تحريم على القولين السابقين كما ذكره المحقق فى المعبر و الشارح فى المسالك و الروضه هنا، و لكنه مشكل لإطلاق النهى عن إعطاء ما دون الخمسه دراهم مع إمكان الامتثال بدفع الجميع لواحد و طريق الاحتياط واضح كما فى المدارك.

(٦) من النصاب الثانى.

ص: ٧٢

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

و لو كان المدفوع من غير النقدين (١)، ففي تقديره بأحدهما (٢) مع الإمكان وجهان (٣)، و مع تعذره (٤) كما لو وجب عليه شاه واحده لا تبلغه يسقط قطعا، و قيل: إن ذلك (٥) على سبيل: الوجوب مع إمكانه، و هو ضعيف.

### في استحباب دعاء الإمام

(و يستحب دعاء الإمام (٦) أو نائبه للمالك) عند قبضها منه، للأمر به في قوله تعالى: وَ صَلَّى عَلَيْهِمْ ، بعد أمره بأخذها منهم و النائب كالمنوب و قيل:

يجب لدلالة الأمر عليه، و هو قوى و به قطع المصنف في الدروس و يجوز بصيغته

(١) للتعدي من مورد الخبر إلى غيره من بقيه مواطن الزكاه كما تعدي من موطن الفضة كما هو صريح الخبر إلى الذهب، و مع التعدي فيحمل على الاستحباب أو الوجوب على الخلاف المتقدم و على تقدير التعدي فهل تلحظ قيمه الزكاه من النصاب الأول من النقدين كما ذهب إليه الشارح في المسالك أو يلحظ ما يجب في النصاب الأول من الغلات و الأنعام كما لوحظ ما وجب في النصاب الأول من النقدين كما عليه صاحب الجواهر.

و قيل: بعدم التعدي إلى غير النقدين اقتصارا على مورد الخبر و عليه فلا حد لأقل ما يعطى المستحق من غير النقدين.

(٢) أى بأحد النصابين الأولين من الذهب و الفضة مع الإمكان.

(٣) تقدم الكلام فيهما.

(٤) أى تعذر التقدير المذكور كما لو وجب عليه إخراج شاه، و هى لا تبلغ خمسه دراهم أو نصف مثقال فلا بد من دفعها على كل حال.

(٥) أى عدم قصور ما يعطى المستحق عن الواجب في النصاب الأول في النقدين.

(٦) البحث في وجوب الدعاء أو استحبابه على النبي صلى الله عليه و آله و سلم أو على الإمام عليه السلام خال من الفائدة لأنهما اعلم بتكليفهما منا نعم يمكن البحث في تكليفهما باعتبار معرفه ما يترتب على نائب الإمام و ساعيه و الفقيه لأنهم نواب الإمام عليه السلام و فعل النائب كعين فعل المنوب عنه، فقيل بالوجوب كما عن الشهيدان في الدروس و المسالك و المحقق في المعبر لظاهر الأمر في قوله تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَ صَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ (١).

ص: ٧٣



الصلاه (١) للاتباع و دلالة الأمر (٢)، و غيرها (٣) لأنه معناها لغه. و الأصل هنا عدم النقل، و قيل: يتعين لفظ الصلاه لذلك (٤)، و المراد بالنائب هنا ما يشمل الساعى و الفقيه، فيجب عليهما أو يستحب، أما المستحب فيستحب له بغير خلاف (٥).

### فى أنه مع الغيبه لا ساعى و لا مؤلفه

(و مع الغيبه لا- ساعى (٦) و لا- مؤلفه (٧) إلا- لمن يحتاج إليه) و هو الفقيه إذا -و عن الشيخ و الفاضل بل هو الأشهر كما عن الشرائع حمله على الاستحباب للإجماع المدعى، و لأن أمير المؤمنين لم يأمر بذلك ساعيه الذى أنفذه إلى يديه الكوفه مع احتمال وصيته التى أوصاه بها على كثير من الآداب و السنن كما فى صحيح بريد (١) و هو الحجه و إذا ثبت الاستحباب فى فعل النائب يثبت فى فعل المنوب عنه حينئذ، و منه يعرف الحكم باستحباب الدعاء للنائب الخاص و للساعى و للفقيه.

(١) لما روته العامه عن عبد الله بن أبى اوفى (كان النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: اللهم صل على آل أبى فلان، فأتاه أبى بصدقه فقال: اللهم صل على آل أبى أوفى) (٢) فما عن بعض العامه من عدم جواز الدعاء بلفظ الصلاه اجتهاد فى قبال النص، بل عن بعض أصحابنا يتعين الدعاء بلفظ الصلاه لظاهر الأمر بها فى الآيه الشريفه، و لكن الأقوى جواز الدعاء بغيرها لأن المراد من الصلاه الدعاء لغه، و هو عام يشمل الدعاء بلفظ الصلاه و غيره.

(٢) فى الآيه الشريفه.

(٣) أى و يجوز الدعاء بغير لفظ الصلاه.

(٤) أى للاتباع و لدلاله الأمر فى الآيه الشريفه.

(٥) بل ادعى عليه الإجماع كما عن غير واحد، و لعدم الدليل على الأمر بالدعاء للمالك.

(٦) لا يوجد نص على سقوط سهم السعاه فى زمن الغيبه و لذا جزم الشهيد فى الدروس ببقائه فى زمن الغيبه مع تمكن الحاكم من نصب العاملين و جبايتها فيجوز له إعطاؤهم سهم العاملين حينئذ.

(٧) فى التذكرة حكم ببقائه و نسبه إلى علمائنا لإطلاق الأدله، و سقوط الجهاد المشروط بإذن الإمام فى زمن الغيبه لا يقدر مع بقاء الجهاد الدفاعى الذى قد يحتاج فيه إلى نصره غير أهل الإسلام فيبذل لهم من سهم المؤلفه قلوبهم بناء على جواز صرفه لهم، نعم إذا قلنا بأن المؤلفه قلوبهم مخصوصون بالمنافقين و المنافقون مختصون بزمن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم فلا بد أن-

ص: ٧٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (٢) سنن البيهقى ج ٤ ص ١٥٧.

تمكن من نصب الساعى و جبايتها، و إذا وجب الجهاد فى حال الغيبه و احتيج إلى التأليف فيجوز بالفقيه و غيره، و كذا سهم سبيل الله لو قصرناه على الجهاد، و أسقط الشيخ (رحمه الله) سهم المؤلفه بعد موت النبى صلى الله عليه و آله و سلم لبطلان التأليف بعده، و هو ضعيف.

### فى اختصاص زكاه النعم بالمتجمل

(و ليخص زكاه النعم المتجمل)، و زكاه النقدين و الغلات غيرهم (١)، رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام، معللاً بأن أهل التجمل يستحيون من الناس، فيدفع إليهم أجلّ الأمرين عند الناس، (و إيصالها إلى المستحي من قبولها هديه) (٢)، و احتسابها عليه بعد وصولها إلى يده، أو يد و كيله، مع بقاء عينها.

-يسقط و به قطع ابن بابويه فى الفقيه و الشيخ فى المبسوط.

و مما تقدم تعرف أنه يسقط سهم سبيل الله لو حصرناه بالجهاد و خصصنا الجهاد بالجهاد المشروط بإذن الإمام عليه السلام و لكن قد عرفت أن سبيل الله أعم من الجهاد و بناء المصالح و أن الجهاد أعم من المشروط و الدفاعى.

(١) لخبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (إن صدقه الخفّ و الظلف تدفع إلى المتجملين من المسلمين، و أما صدقه الذهب و الفضة و ما كيل بالقفيز مما أخرجت الأرض للفقراء الموقعين، فقلت: كيف صار هذا هكذا؟ فقال: لأن هؤلاء متجملون يستحيون من الناس فيدفع إليهم أجلّ الأمرين عند الناس) (١) و خبر عبد الكريم بن عتبة الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السلام (تعطى صدقه الأنعام لذوى التجمل من الفقراء لأنها أرفع من صدقات الأموال، و إن كان جميعها صدقه و زكاه، و لكن أهل التجمل يستحيون أن يأخذوا صدقات الأموال) (٢).

(٢) لخبر أبى بصير (قلت لأبى جعفر عليه السلام: الرجل من أصحابنا يستحى أن يأخذ من الزكاه فأعطيه من الزكاه و لا أسمى له أنها من الزكاه، فقال عليه السلام: أعطه و لا تسمّ و لا تذلل المؤمن) (٣).

ص: ٧٥

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

(الفصل الرابع فى زكاه الفطره) (١)

### فى من يجب عليه

و تطلق على الخلقه و على الإسلام، و المراد بها على الأول زكاه الأبدان مقابل المال، و على الثانى زكاه الدين و الإسلام، و من ثم وجبت على من أسلم قبل الهلال، (و يجب على البالغ العاقل (٢) الحر) (٣) لا- على الصبى و المجنون و العبد، بل على من يعولهم (٤) إن كان من أهلها، و لا فرق فى العبد بين القن و المدبر (١) لا خلاف فى وجوبها بيننا للأخبار الكثيره منها: صحيح أبى بصير و زواره عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن من تمام الصوم إعطاء الزكاه. يعنى الفطره. كما أن الصلاه على النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم من تمام الصلاه، لأنه من صام و لم يؤد الزكاه فلا صوم له إذا تركها متعمدا، و لا صلاه له إذا ترك الصلاه على النبى و آله، إن الله عز و جل بدأ بها قبل الصلاه فقال:

قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (١).

و المراد بالفطره إما الخلقه و إما البدن أو الفطر من الصوم، و على الأول فهى زكاه الوجود، و على الثانى فهى زكاه الأبدان لخبر معتب عن أبى عبد الله عليه السّلام (اذهب فاعط عن عيالنا الفطره أجمعهم و لا تدع منهم أحدا، فإنك إن تركت منهم إنسانا تخوفت عليه الفوت، قلت: و ما الفوت؟ قال: الموت) (٢).

و على الثالث فهو المغروس فى الأذهان كما فى الجواهر، و قيل وجها رابعا إن الفطره هى الإسلام فتكون الزكاه زكاه الإسلام و لذا وجبت على من أسلم قبل الهلال.

(٢) لا- اشتراط التكليف فلا تجب على الصبى و المجنون بلا خلاف لحديث رفع القلم عنهما (٣)، و صحيح محمد بن القاسم بن الفضل (كتبت إلى أبى الحسن الرضا عليه السّلام أسأله عن الوصى يزكى زكاه الفطره عن اليتامى إذا كان لهم مال، فكتب: لا زكاه على يتيم) (٤) و خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السّلام (تجب الفطره على كل من تجب عليه الزكاه) (٥).

(٣) فلا تجب على العبد و إن قلنا بملكيتيه بلا خلاف فيه لحديث ابن الحجاج المتقدم.

(٤) بلا- خلاف للأخبار منها: صحيح عمر بن يزيد (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يكون عنده الضيف من إخوانه فيحضر يوم الفطر يؤدى عنه الفطره؟ فقال: نعم الفطره-

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٥.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٥.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٢.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١.

و المكاتب (١)، إلا- إذا تحرر بعض المطلق (٢) فيجب عليه بحسابه (٣)، و في جزئه الرق و المشروط قولان- (٤) أشهرهما وجوبهما على المولى ما لم يعله غيره (المالك قوت سنته) (٥) فعلا، أو قوه، فلا تجب على الفقير و هو من استحق الزكاه لفقره و لا- يشترط في مالك قوت السنه أن يفضل عنه (٦) أصواع بعدد من يخرج عنه، -واجبه على كل من يعول من ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، حر أو مملوك(١) و صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (كل من ضمنت إلى عيالك من حر أو مملوك فعليك أن تؤدى الفطره عنه)(٢).

(١) لا- فرق بين اقسام العبد لإطلاق الأدله، نعم في المكاتب ذهب الصدوق إلى أن فطرته عليه و تبعه عليه جماعه لصحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام (عن المكاتب، هل عليه فطره شهر رمضان أو على من كاتبه و تجوز شهادته؟ قال: الفطره عليه و لا تجوز شهادته)(٣) و قد أعرض عنه الأكثر لمعارضته للأخبار منها: خبر حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام (يؤدى الرجل زكاه الفطره عن مكاتبه)(٤).

(٢) و هو المكاتب غير المشروط الذى يتحرر منه بمقدار ما يدفع.

(٣) أى بحساب ما تحرر كما عن الأكثر، لأن الرق مانع و الحريه تقتضى الوجوب عليه و الجمع بينهما يقتضى وجوب الحريه.

(٤) إذا تحرر بعض العبد فوجوبها على المولى إذا كان العبد باقيا فى العيلولة لأن العيلولة كافيه فى الوجوب و إن كانت تبرعا و يدل على ذلك صحيح عمر بن يزيد و صحيح ابن سنان المتقدمان و غيرهما. و إذا انتفت العيلولة فالجزء المملوك على مولاه و الجزء المتحرر على العبد عملا- بعموم الأدله فى كل منهما و هذا ما ذهب إليه العلامة فى المنتهى و غيره، و قوَى الشيخ فى المبسوط سقوط الزكاه عنه و عن مولاه لأنه ليس بحر ليلزمه حكم نفسه و لا هو مملوك لتجب زكاته على مولاه، و ضعفه ظاهر.

(٥) بلا خلاف للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (سئل عن رجل يأخذ من الزكاه، عليه صدقه الفطره؟ قال عليه السلام: لا)(٥).

(٦) لإطلاق الأخبار، و عن الفاضلين و المحقق الثانى اعتبار الزيادة المذكوره لأنه لو وجبت-

ص: ٧٧

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٨.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١٣.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١.

(فيخرجها عنه و عن عياله) (١) من ولد، و زوجته، و ضيف. (و لو تبرعا) (٢).

والمعتبر في الضيف و شبهه (٣) صدق اسمه (٤) قبل الهلال و لو بلحظه (٥)، و مع وجوبها عليه تسقط عنهم (٦) و إن لم يخرجها (٧)، حتى لو أخرجوها تبرعا بغير إذنه لم يبرأ من وجبت عليه (٨)، و تسقط عنه لو كان بإذنه (٩)، و لا يشترط في وجوب فطره -الفطره عليه مع عدم هذه الزيادة ينقلب فقيرا، لنقصان مئونه سنته بمقدار الأصواع الواجبه.

و ردّ بأن الغنى المأخوذ شرطا في وجوب الفطره مطلق، و هو لا ينافيه الفقر بعد الوجوب.

(١) قد تقدم الدليل عليه.

(٢) أى و لو كانت العيولوه منه تبرعا.

(٣) ممن يعولهم تبرعا.

(٤) اسم العيال.

(٥) لأنه وقت تعلق الوجوب و يدل عليه صحيح معاويه بن عمار (سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن مولود ولد ليله الفطر، عليه فطره؟ قال عليه السلام: لا، قد خرج الشهر، و سألته عن يهودى أسلم ليله الفطر، عليه فطره؟ قال عليه السلام: لا) (١) و خبره الآخر عنه عليه السلام (عن المولود يولد ليله الفطر و اليهودى و النصرانى يسلم ليله الفطر، قال: ليس عليهم فطره، و ليس الفطره إلا على من أدرك الشهر) ٢، و حين وقت الوجوب كان من عياله فتجب عليه الفطره.

و عن الشيخ و السيد اعتبار الضيافه طوال الشهر، و عن المفيد الاكتفاء بالنصف الأخير، و عن جماعة الاجتزاء بالعاشر الأخير، و عن الحلبي الاجتزاء بالليلتين الأخيرتين، و عن العلامة الاجتزاء بالليله الأخيره، و عن ابن حمزه الاجتزاء بمسمى الافطار فى الشهر، و عن بعض اعتبار صدق العيولوه عرفا، و عن جماعة منهم الشهيد الثانى الاجتزاء بصدق الضيف فى جزء من الزمان قبل الهلال و هو الأولى جمعا بين ما دل على أن وقت الوجوب هو قبل الهلال و لو بلحظه و بين ما دل على أن فطره الضيف على المضيف.

(٦) عن الأكثر، و عن ابن إدريس وجوبها على الضيف و المضيف، و ردّ بأنه خلاف ما دل على أن فطره الضيف على المضيف فظاهره أنها فطره واحده لا فطرتان.

(٧) تسقط عنهم على المشهور لتوجيه الخطاب إليه دونهم.

(٨) لأن الزكاه مشروطه بالنيه و هى تحصل بدفعه لها أو يكون الدفع بإذنه، و هذا لم يتحقق.

(٩) و يدل عليه خبر جميل عن أبى عبد الله عليه السلام (لا- بأس بأن يعطى الرجل عن عياله و هم غيب عنه، و يأمرهم فيعطون عنه و هو غائب عنهم) (٢).

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب زكاة الفطره حديث ٢ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب زكاة الفطره حديث ١.

الزوجه و العبد العيولوه (١)، بل تجب مطلقا، ما لم يعلمها غيره (٢) ممن تجب عليه، نعم يشترط كون الزوجه واجبه النفقه (٣)، فلا فطره للناشز و الصغيره.

(و تجب) الفطره (على الكافر) (٤) كما يجب عليه زكاه المال، (و لا تصح منه (٥) حال كفره)، مع أنه لو أسلم بعد الهلال سقطت عنه (٦) و إن استحبت قبل الزوال (٧)، كما تسقط الماليه (٨) لو أسلم...

(١) فعن الأ-كثر أن فطرتها على زوجها إذا كانت واجبه النفقه عليه لخبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (الواجب عليك أن تعطى عن نفسك و أبيك و أمك و ولدك و امرأتك و خادمك) (١)، و عن جماعه و هو المشهور بين المتأخرين بشرط صدق العيولوه عليها تحكيما للأخبار كصحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (نعم الفطره واجبه على كل من يعول من ذكر أو أنثى صغير أو كبير، حر أو مملوك) (٢) و مرسل المحقق (إن النبي صلى الله عليه و آله و سلم فرض صدقه الفطره على الصغير و الكبير و الحر و العبد و الذكر و الأنثى ممن تمونون) (٣)، و منه يعرف حكم العبد.

(٢) أى غير الزوج و المولى، و كان هذه المعيل موسرا تجب عليه الزكاه.

(٣) و عن ابن إدريس أن فطرتها عليه و إن لم تكن واجبه النفقه، و فيه إنه لا دليل عليه، بل قد عرفت أن المدار على العيولوه.

(٤) لعدم الفرق بينها و بين زكاه المال و غيرها من الواجبات الماليه و البدنيه فى كون مقتضى إطلاق أدلتها وجوبها على الكافر و المسلم.

(٥) لا اعتبار القربه فيها، و هذا غير ممكن من الكافر.

(٦) لصحيح معاويه بن عمار (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ولد ليله الفطر، عليه فطره؟ قال عليه السلام: لا، قد خرج الشهر، و سألته عن يهودى أسلم ليله الفطر، عليه فطره؟ قال عليه السلام: لا) (٢).

(٧) لمرسل الشيخ (و قد روى أنه إن ولد له قبل الزوال يخرج عنه الفطره، و كذلك من أسلم قبل الزوال) (٣) المحمول على الاستحباب لما تقدم.

(٨) أى تسقط عنه زكاه الأموال كما تسقط عنه زكاه الأبدان.

ص: ٧٩

١- ( ( ١ و ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٤ و ٢ و ١٥.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٢.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٣.



بعد وجوبها (١)، و إنما تظهر الفائده فى عقابه على تركها لو مات كافرا كغيرها من العبادات، (و الاعتبار بالشروط عند الهلال)  
(٢) فلو أعتق العبد بعده، أو استغنى الفقير، أو أسلم الكافر، أو أطاعت الزوجه لو تجب، (و تستحب) الزكاه (لو تجدد السبب)  
الموجب (ما بين الهلال) و هو الغروب ليله العيد (إلى الزوال) من يومه (٣).

### فى قدرها

(و قدرها صاع) (٤) عن كل إنسان (من الحنطه (٥)، أو الشعير، أو التمر، أو) (١) على المشهور لحديث (الإسلام يجب ما قبله) (١)، و قال فى مفتاح الكرامه (ما وجدنا من خالف أو توقف قبل صاحب المدارك و صاحب الذخيره).

(٢) بلا- خلاف فيه لموثق معاويه بن عمار المتقدم عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى المولود يولد ليله الفطره، و اليهودى و النصرانى يسلم ليله الفطره، قال عليه السّلام: ليس عليهم فطره، و ليس الفطره إلا على من أدرك الشهر) (٢)، و ظاهره أن وقت الوجوب هو قبل الغروب بلحظه و لازمه لو كانت الشروط معدومه حين الغروب ثم وجدت بعده فلا يثبت الوجوب.

(٣) أى يوم العيد لمرسل الشيخ المتقدم.

(٤) بلا- خلاف فيه للأخبار الكثيره منها: صحيح صفوان الجمال عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الفطره فقال: على الصغير و الكبير و الحر و العبد، عن كل إنسان صاع من بزّ أو صاع من تمر أو صاع من الزبيب) (٣) و صحيح الحذاء عن أبى عبد الله عليه السّلام (أنه ذكر صدقه الفطره، إنها على كل صغير و كبير من حر أو عبد، ذكر أو أنثى، صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من ذره، قال: فلما كان زمن معاويه و خصب الناس، عدل الناس عن ذلك إلى نصف صاع من حنطه) (٤) و عليه فما يوجد من الأخبار الداله على نصف صاع محموله على التقيه.

(٥) اختلفت كلمات الأصحاب فى تعيين الجنس اختلافا كبيرا، فعن الصدوقين و العمانى الاقتصار على الأربعة: الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب، و عن الاسكافى و الحلبي و الحلبي إضافة الذره إليها، و عن المدارك إضافة الأقط، و عن المبسوط و الخلاف إضافة الأرز و اللبن، و عن الكثير أنه القوت الغالب، قال فى المعتمر (و الضابط إخراج ما كان قوتا-

ص: ٨٠

١- (١) غوالى اللئالى ج ٢ ص ٥٤ حديث ١٤٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١٠.

(الزبيب، أو الأرز) منزوع القشر الأعلى، (أو الأقط) هو لبن جاف، (أو اللب) وهو الأصول مجزيه و إن لم تكن قوتا غالبا (١) أما غيرها فإنما يجزى مع غلبته فى قوت المخرج، (و أفضلها التمر) (٢) لأنه أسرع منفعه و أقل كلفه، و لاشتماله على -غالبا، كالحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الأرز و الأقط و اللب، و هو مذهب علمائنا).

و سبب هذا الاختلاف اختلاف الأخبار فى بعضها كصحيح سعد الأشعري عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (سألته عن الفطره كم يدفع عن كل رأس من الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب؟ قال: صاع بصاع النبى صلى الله عليه و آله و سلم (١) و فى بعضها إضافه الأقط كصحيح عبد الله بن ميمون عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام (زكاه الفطره صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من أقط) (٢) و فى بعضها إضافه الذره كصحيح أبى عبد الرحمن الحذاء عن أبى عبد الله عليه السلام (أنه ذكر صدقه الفطره. إلى أن قال. صاع من تمر أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من ذره) (٣) و فى بعضها إضافه الأرز كمكاتبه إبراهيم بن محمد الهمداني عن أبى الحسن العسكري عليه السلام (و على أهل طبرستان الأرز) (٤)، و فى الكثير من الأخبار التعبير بالقوت الغالب كصحيح زراره و ابن مسكان عن أبى عبد الله عليه السلام (الفطره على كل قوم مما يغذون عيالهم من لبن أو زبيب أو غيره) (٥) و مرسل يونس عن أبى عبد الله عليه السلام (الفطره على كل من اقتات قوتا، فعليه أن يؤدى من ذلك القوت) (٦) و مكاتبه الهمداني إلى أبى الحسن العسكري عليه السلام (إن الفطره صاع من قوت بلدك) (٧) و بهذا يجمع بين النصوص.

(١) لورود النصوص بها، و لكن مع الجمع بين الأخبار يستكشف أن ذكرها من باب أنها القوت الغالب فالمدار عليه لا عليها.

(٢) كما عن الأكثر للأخبار منها: خبر ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (عن صدقه الفطره، فقال عليه السلام: التمر أحب إليّ، فإن لك بكل تمره نخله فى الجنه) (٦) و صحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام (التمر فى الفطره أفضل من غيره، لأنه أسرع منفعه، و ذلك إذا وقع فى يد صاحبه أكل منه) (٩).

ص: ٨١

- ١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١٠.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٢.
- ٥- ( (٥ و ٦ و ٧) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١ و ٤ و ٢.
- ٦- ( (٨ و ٩) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٥ و ٨.

القوت و الإدام،(ثم الزبيب) (١) لقربه من التمر فى أوصافه،(ثم ما يغلب على قوته) (٢) من الأجناس و غيرها.

(و الصاع تسعه أرتال (٣) و لو من اللبن فى الأقوى) (٤) هذا غايه لوجوب الصاع، لا لتقديره، فإن مقابل الأقوى أجزاء ستة أرتال منه، أو أربعه، لا أن الصاع منه (٥) قدر آخر، (٦)،(و يجوز إخراج قيمه بسعر الوقت) (٧) من غير انحصار فى درهم عن الصاع، أو ثلثى درهم، و ما ورد منها مقدرًا منزل على سعر ذلك الوقت.

(١) كما عن الأكثر للتعليل فى صحيح هشام المتقدم، و هو يقتضى المساواه بينه و بين التمر فى الفضل كما عن ابن حمزه، إلا أن اختصاص التمر بالنصوص الأخر غير صحيح هشام يقتضى خصوصيه له فلذا كان أفضل من الزبيب.

(٢) أى قوت نفسه لأخبار القوت الغالب المتقدمه، و قد عرفت أنها محموله على قوت الغالب على البلد.

(٣) كما تقدم.

(٤) مثله مثل بقيه القوت الغالب، و عن المبسوط و الإصباح و الحلى و ابن حمزه و غيرهم أنه لو أراد الإخراج من اللبن فىكفى أربعه أرتال، لمرفوع إبراهيم بن هاشم عن عبد الله عليه السلام (سئل عن الرجل فى الباديه لا يمكنه الفطره، قال عليه السلام: يتصدق بأربعه أرتال من لبن) (١) و فيه أنه ضعيف السند و ظاهر بعدم التمكن من الفطره.

نعم فسر الشيخ الرطل بالمدنى لمكاتبه محمد بن الريان (كتبت إلى الرجل أسأله عن الفطره و زكاتها، كم تؤدى؟ فكتب أربعه أرتال بالمدنى) (٢) و أربعه أرتال بالمدنى تساوى ستة أرتال بالعراقى، و غيره حملوا الأربعه على العراقى و قد عرفت ضعف المبنى.

(٥) أى من اللبن.

(٦) بل قدر الصاع فى الجميع واحد.

(٧) أى وقت الإخراج كما عليه المشهور، و عن جماعه تقدير قيمه بدرهم، و عن آخرين بثلثى درهم، و لم يعرف قائلها كما صرح بذلك غير واحد.

نعم روى الشيخ فى الاستبصار خبر إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (لا بأس -

ص: ٨٢

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٥.

(و تجب النيه فيها (١) و فى المالىه) (٢) من المالك، أو وكيله عند الدفع إلى المستحق، أو وكيله (٣) عموماً كالإمام و نائبه عاماً، أو خاصاً، أو خصوصاً (٤) كوكيله، و لو لم ينو المالك عند دفعها إلى غير المستحق (٥) أو وكيله الخاص فنوى القابض (٦) عند دفعها إليه (٧) أجزأ (٨)، (و من عزل إحداهما) (٩) بأن عينها فى مال خاص بقدرها بالنيه (١٠)، (لعدر) مانع من تعجيل إخراجها، (ثم تلفت) بعد العزل بغير تفريط (لم يضمن) (١١)، لأنه بعد ذلك بمنزله الوكيل فى حفظها، و لو كان لا - أن يعطى قيمتها درهماً (١٢) ثم قال (و هذا الروايه شاذه و الأحوط أن يعطى قيمه الوقت، قلت أم كشرت، و هذه رخصه إذا عمل بها الإنسان لم يكن مأثوماً) و فى المقنعه (سئل الصادق عليه السلام عن مقدار قيمه فقال: درهم فى الغلاء و الرخص، و روى أن أقل قيمه فى الرخص ثلث درهم) (١٣) و هذه الأخبار مع ضعف سندها محموله على أن هذا التقدير هو قدر قيمه زكاه الفطره فى ذلك الوقت، و إلا فالواجب الزكاه المقدره أو قيمتها فالمعتبر هو قيمه وقت الإخراج.

(١) فى زكاه الفطره لأنها من العبادات بالاتفاق.

(٢) أى زكاه الأموال و قد تقدم الكلام فى ذلك.

(٣) أى وكيل المستحق.

(٤) أى وكيل المستحق الخاص كالوكيل.

(٥) كما لو دفعها إلى الإمام أو نائبه العام أو الخاص.

(٦) أى الإمام أو نائبه العام كالفقيه.

(٧) إلى المستحق.

(٨) إذا أخذها الإمام أو الفقيه كرها من المالك لقيام القابض مقام المالك بعد امتناعه، و أما إذا أخذها الإمام أو الفقيه طوعاً فعن الشيخ عدم الاجزاء بناء على عدم الاكتفاء بنيه القابض عن نيه المالك و هو الأشبه.

(٩) أى زكاه الفطره أو زكاه الأموال.

(١٠) قد عرفت فى بحث زكاه الأموال أن النيه غير كافيه فى تحقق العزل بل لا بد من العزل الفعلى.

(١١) تقدم فى بحث الزكاه.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب زكاة الفطره حديث ١٤.

لعذر ضمن مطلقا (١) إن جوزنا العزل معه (٢)، و تظهر فائده العزل في انحصارها في المعزول فلا يجوز التصرف فيه، و نماؤه تابع، و ضمانه كما ذكر، (و مصرفها مصرف الماليه) (٣) و هو الأصناف الثمانية.

### في استحباب أن لا يقصر العطاء للواحد عن صاع

(و يستحب أن لا يقصر العطاء) للواحد (عن صاع) (٤) على الأقوى، و المشهور أن ذلك على وجه الوجوب، و مال إليه في البيان، و لا- فرق بين صاع نفسه و من يعوله، (إلا- مع الاجتماع) أى اجتماع المستحقين، (و ضيق المال) فيسقط الوجوب، أو الاستحباب، بل يبسط الموجود عليهم بحسبه (٥)، و لا تجب التسويه (١) مع التفريط و عدمه.

(٢) أى مع عدم العذر.

(٣) على المشهور لصحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام (نزلت آية الزكاه و ليس للناس أموال، و إنما كانت الفطره) (١)، و نسب إلى المفيد اختصاصها بالمساكين و يستدل له بصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إن زكاه الفطره للفقراء و المساكين) (٢) و خبر الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام (قلت له: لمن تحل الفطره؟ قال: لمن لا يجد) ٣، و لكنها محموله على بيان بعض المصارف و ليس فيها الحصر بذلك.

(٤) المشهور على منع العطاء دون الصاع لمرسل الحسين بن سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تعط أحدا أقل من رأس) (٣) و مرسل الفقيه (لا بأس بأن تدفع عن نفسك و عمن تعول إلى واحد و لا يجوز أن تدفع ما يلزم واحدا إلى نفسين) ٥. و بعضهم حملها على الكراهه بشهاده صحيح صفوان عن إسحاق بن المبارك (سألت أبا إبراهيم عن صدقه الفطره يعطيها رجلا واحدا أو اثنين، قال عليه السلام: يفرقها أحبّ إليّ، قلت: أعطى الرجل الواحد ثلاثه أصوع و أربعة أصوع؟ قال عليه السلام: نعم) (٤).

(٥) أى بحسب الموجود و إن لم يبلغ نصيب الواحد صاعا، لأن في ذلك تعميما للنفع، و لأن في منع البعض أذيه للمؤمن فكانت التسويه أولى، و لكن لا تجب لعدم وجوب التسويه في صرف زكاه الأموال كما تقدم.

ص: ٨٤

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١ و ٤.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٢ و ٤.

٤- (٦) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب زكاه الفطره حديث ١.

و إن استحببت مع عدم المرجح،(و يستحب أن يخص بها المستحق من القرابه (١) و الجار) (٢) بعده (٣) و تخصيص أهل الفضل بالعلم و الزهد (٤) و غيرهما، و ترجيحهم فى سائر المراتب (٥).

### فى ما لو بان الآخذ غير مستحق

(و لو بان الآخذ غير مستحق ارتجعت) (٦) عينا أو بدلا مع الإمكان،(و مع التعذر تجزى إن اجتهد) (٧) الدافع بالبحث عن حاله على وجه لو كان بخلافه لظهر عاده، لا- بدونه (٨) بأن اعتمد على دعواه الاستحقاق مع قدرته على البحث،(إلا- أن يكون المدفوع إليه (عبده) (٩) فلا يجزى...

(١) للنبوى (لا صدقه و ذو رحم محتاج)(١).

(٢) فى خبر إسحاق بن عمار عن أبى الحسن الأول (الجيران أحق بها)(٢) و مثله غيره.

(٣) بعد القريب، لأن الأقرباء مقدمون بالاتفاق.

(٤) لخبر عبد الله بن عجلان (قلت لأبى جعفر عليه السّلام: إنى ربما قسمت الشىء بين أصحابى أصلهم به فكيف أعطيهم؟ فقال عليه السّلام: أعطهم على الهجره فى الدين و الفقه و العقل)(٣).

(٥) أى مراتب القرابه و الجيران.

(٦) زكاه الفطره لأن المال ما زال تحت سلطه المالك و له إرجاعه و لو تلف و مع علم القابض فهو ضامن و إلا فلا.

(٧) على المشهور لخبر الحسن (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: رجل عارف أدى الزكاه إلى غير أهلها زمانا، هل عليه أن يؤديها ثانيه إلى أهلها إذا علمهم؟ قال: نعم، قلت: فإن لم يعرف لها أهلا فدفعتها إلى من ليس هو لها بأهل، و قد كان طلب و اجتهد ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع، قال: ليس عليه أن يؤديها مره أخرى)(٤).

(٨) بدون البحث.

(٩) فلو بان أن المدفوع إليه عبده فالإعاده فيه واجبه مطلقا، لأن المال لم يخرج عن ملك المالك.

و ردّ بأن غير المستحق لا يملك الزكاه واقعا سواء كان عبدا للمالك أو لا و هذا هو المستفاد من إطلاق النص.

ص: ٨٥

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الصدقه حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب زكاه الفطره حديث ٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٢.

٤-٤ (٤) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.



مطلقا (١) لأنه لم يخرج عن ملك المالك.

و في الاستثناء نظر، لأن العله في نفس الأمر مشتركه، فإن القابض مع عدم استحقاقه لا يملك مطلقا و إن برئ الدافع، بل يبقى المال مضمونا عليه، و تعذر الارتجاع مشترك، و النص مطلق.

و فيه: إن النص وارد فيما لو خرج المال عن مال المالك إلى غير المستحق و هنا لم يخرج أبدا فالتعديده قياس.

(١) بحث أو لم يبحث.

ص: ٨٦

كتاب الخمس و يجب في سبعة

اشاره

ص: ٨٧



## الأول. الغنيمه

(الأول. الغنيمه) (٢) و هى ما يحوزه المسلمون بإذن النبى (٣)، أو الإمام عليهم السلام من أموال أهل الحرب (٤) بغير سرقة، و لا غيله من منقول...

(١) قد جعله الله تعالى لنبىه الأعظم صلى الله عليه و آله و سلم و ذريته عوضا عن الزكاه، إكراما لهم، و من منع منه درهما كان مندرجا فى الظالمين لهم و الغاصبين لحقهم، و من كان مستحلا لذلك كان من الكافرين، ففى خبر أبى بصير (قلت لأبى جعفر عليه السلام: ما أيسر ما يدخل العبد النار؟ قال عليه السلام: من أكل من مال اليتيم درهما، و نحن اليتيم) (١) و مرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام (إن الله لا إله إلا هو لما حرّم علينا الصدقه أنزل لنا الخمس، فالصدقه علينا حرام و الخمس لنا فريضه، و الكرامه لنا حلال) ٢.

(٢) وجوب الخمس فى الغنيمه عليه إجماع المسلمين و يقتضيه الكتاب و السنه المتواتره و يكفى قوله تعالى: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى (٢).

(٣) على المشهور لمرسله العباس الوراق عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا غزا قوم بغير أمر الإمام فغنموا كانت الغنيمه كلها للإمام، فإذا غزوا بأمر الإمام فغنموا كان للإمام الخمس) (٣).

(٤) بالمقاتله و الغلبه، للأخبار منها: خبر أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام (كل شىء قوتل عليه على شهاده أن لا إله إلا الله، و أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فإن لنا خمسه، و لا يحل لأحد أن يشتري من -

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الخمس حديث ١ و ٢.

٢- (٣) سورة الأنفال الآيه: ٤١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ١٦.

و غيره (١)، و من مال البغاه (٢) إذا حواها العسكر عند الأكثر و منهم المصنف فى خمس الدروس، و خالفه فى الجهاد و فى هذا الكتاب. و من الغنيمه فداء المشركين و ما صولحوا عليه (٣). و ما أخرجناه من الغنيمه بغير إذن الإمام و السرقة و الغيله من أموالهم فيه الخمس أيضا (٤) لكنه لا يدخل فى اسم الغنيمه بالمعنى المشهور (٥)، لأن الأول (٦) للإمام خاصه، و الثانى لآخذه (٧)، نعم هو غنيمه بقول مطلق (٨) فيصح إخراجها منها (٩)، و إنما يجب الخمس فى الغنيمه (بعد إخراج المؤمن) (١٠) - الخمس شيئاً حتى يصل إلينا حقنا (١)، و عليه فما يأخذ سرقة أو غيله لا ينطبق عليه الغنيمه.

(١) للإطلاق الأدله.

(٢) قد صرح البعض بإلحاق البغاه بالمشركين فى وجوب الخمس مما يغنم مما حواه العسكر، و استشكل فى الحدائق بأنه لا دليل عليه بل ظاهر الأدله كتاباً و سنه على خلافه إذ هى ظاهره فى المشركين فقط.

(٣) لأنه يعتبر من الغنيمه عرفاً، نعم لو كانت المصالحه أو النداء بدون غلبه فعده من الغنيمه مشكل.

(٤) لكونه من الغنيمه بالمعنى الأعم أى مطلق الفائده.

(٥) و هو غنيمه أهل الحرب المبنيه على الغلبه و المقاتله.

(٦) ما أخذ غنيمه و كانت الحرب بغير إذن الإمام و قد تقدم النص عليه.

(٧) و يشهد له صحيح ابن أبى عمير عن حفص بن البختري عن أبى عبد الله عليه السلام (خذ مال الناصب حيثما وجدته و ادفع إلينا الخمس) (٢) و مثله غيره، و لا خصوصيه للناصب فيعمم الحكم لكل كافر.

(٨) أى مطلق الفائده لا غنيمه حريه.

(٩) أى فيصح إخراج ما يأخذه سرقة أو غيله عن الغنيمه الحريه و هى الغنيمه بالمعنى المشهور و إن صدق عليها الغنيمه بقول مطلق أى بمعنى مطلق الفائده.

هذا و اعلم أن الفرق بين الغنيمه الحريه و بين الغنيمه بالمعنى الأعم، أن الغنيمه بالمعنى الأخص لا يعتبر فيها الزيادة عن مئونه السنه بل يعتبر فيها إخراج مئونه تحصيلها فقط، بخلاف الثانيه فيستثنى منها مئونه تحصيلها و مئونه السنه و يخمس الباقي.

(١٠) كما صرح به جماعه و قواه فى الشرائع و الجواهر لموافقته للعدل المناسب لغيره مما يتعلق فيه الخمس.

ص: ٩٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ٦.

و هي ما أنفق عليها بعد تحصيلها بحفظ، و حمل، و رعى، و نحوها، و كذا يقَدَّم عليه (١) الجعائل (٢) على الأقوى.

## الثانى: المعدن

(و الثانى. المعدن) (٣) بكسر الدال و هو ما استخراج من الأرض مما كانت أصله (٤)، ثم اشتمل على خصوصيه يعظم الانتفاع بها كالملاح، و الجص و طين الغسل، و حجاره الرعى، و الجواهر من الزبرجد، و العقيق، و الفيروزج، و غيرها.

## الثالث. الغوص

(و الثالث. الغوص) (٥) أى ما أخرج به من اللؤلؤ، و المرجان، و الذهب، و الفضة التى ليس عليها سكه الإسلام (٦)، و العنبر، و المفهوم منه الإخراج من داخل الماء فلو أخذ شىء من (١) على الخمس من الغنيمه الحرييه.

(٢) و هي ما يجعله الإمام عليه السّلام من الغنيمه على فعل مصلحه من مصالح الحرب، فلا يدخل فى الغنيمه التى هي موضوع قسمه الخمس، لأنه يجعل الإمام صار مستحق للمجعول له.

(٣) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام (سألته عن معادن الذهب و الفضة و الصفر و الحديد و الرصاص، فقال عليه السّلام: عليها الخمس جميعا) (١) و خبره الآخر عنه عليه السّلام (سألته عن الملاحه، فقال: و ما الملاحه؟ فقلت: أرض سبخه ملاحه يجتمع فيه الماء فيصير ملحاً، فقال: هذا المعدن فيه الخمس، فقلت: الكبريت و النفط يخرج من الأرض، قال عليه السّلام: هذا و أشباهه فيه الخمس) ٢.

(٤) و هذا هو معنى المعدن لغه و عرفاً.

(٥) بلا- خلاف فيه للأخبار منها: مرسل ابن أبى عمير (أن الخمس على خمسة أشياء: الكنوز و المعادن و الغوص و الغنيمه، و نسى ابن أبى عمير الخامسة) (٢) و مرسل حماد عن العبد الصالح عليه السّلام (الخمس من خمسة أشياء: من الغنائم و الغوص، و من الكنوز، و من المعادن و الملاحه) ٤، و الغوص لغه الدخول فى الماء لاستخراج ما فيه.

(٦) قال الآقا جمال فى حاشيته (لم أر هذا التقييد فى كلام غيره، و لم يذكره هو أيضا فى المسالك).

ص: ٩١

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ١ و ٤.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ٢ و ٤.

ذلك من الساحل، أو من وجه الماء لم يكن غوصا، وفاقا للمصنف في الدروس، و خلافا للبيان. و حيث لا يلحق به يكون من المكاسب. و تظهر الفائده في الشرائط، و فى إلحاق صيد البحر بالغوص، أو المكاسب وجهان (١)، و التفصيل حسن (٢)، إلحاقا لكل بحقيقته.

## الرابع. أرباح المكاسب

(و الرابع. أرباح المكاسب) (٣) من تجاره، و زراعته، و غرس، و غيرها مما يكتسب من غير الأنواع المذكوره قسيمه، و لو بنماء، و تولد، و ارتفاع قيمه (٤)،...

(١) حكى عن الشيخ و بعض معاصرى الشهيد أنه غوص إن كان يخرج كما يخرج اللؤلؤ، و عن جماعه العدم لأن الغوص مهنة تختص بغير الحيوان.

(٢) بمعنى إذا أخرج من داخل الماء كما يخرج اللؤلؤ فهو غوص، و إن أخذ بغير ذلك فهو من المكاسب.

(٣) بلا خلاف فيه للأخبار منها: موثق سماعه (سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال عليه السلام: فى كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير) (١) و صحيح ابن مهزيار عن محمد بن الحسن الأشعري (كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثانى عليه السلام: أخبرنى عن الخمس، أعلى جميع ما يستفيدة الرجل من قليل أو كثير من جميع الضروب، و على الضياع، و كيف ذلك؟ فكتب عليه السلام بخطه: الخمس بعد المئونه) ٢ و لفظ (ما أفاده الناس) يشمل جميع ما فصله الشارح ما عدا ارتفاع القيمة فسيأتى البحث فيه، و أما قوله (ما يستفيدة) فى صحيح ابن مهزيار فالسين فيه للصيروره لا للطلب، و مقتضى ذلك وجوب الخمس فى كل فائده و إن لم تكن بقصد، نعم إذا قلنا إنها للطلب فالفائده الآتية من غير قصد لا يجب فيها الخمس، تبعا لهذا الخبر، إلا أن العمومات الواردة فى بقيه الأخبار تشملها.

(٤) جزم الشارح فى وجوب الخمس فيه هنا و تنظر فى المسالك، و نفى الخمس العلامه فى التحرير و المنتهى و صاحب الجواهر و شيخنا الأعظم و صاحب الحدائق لعدم صدق الفائده على هذا الارتفاع ما لم يبع العين فيجب خمس هذا الارتفاع.

هذا كله إذا كان أصل العين خمسا أو لم يتعلق به الخمس، أما إذا لم يكن خمسا فالخمس تبعا لقيمة العين وقت أداء الخمس، و هذا كله إذا كانت العين عنده للاقتناء أما

ص: ٩٢

و غيرها (١)، خلافاً للتحريم حيث نفاه في الارتفاع.

### الخامس. الحلال المختلط بالحرام

(و الخامس. الحلال المختلط بالحرام) (٢) (و لا- يتميز (٣)، و لا- يعلم صاحبه) و لا قدره بوجه، فإن إخراج خمسة حينئذ يظهر المال من الحرام فلو تميز كان للحرام حكم المال المجهول المالك حيث لا يعلم (٤).

-لو اشتراها بقصد الاسترباح و تجاره فزادت قيمتها السوقية فالظاهر تعلق الخمس بارتفاع قيمه لصدق الفائده عليه.

(١) كالنماء المتصل و المنفصل.

(٢) فيجب إخراج خمسة حتى يحل الباقي كما عن الأكثر و لكن بشرطين: أن لا يعلم مقدار الحرام و أن يجهل صاحبه، و الحكم مما قد دلت عليه الأخبار منها: خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام (أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال إني كسبت مالا أغمضت في مطالبه حلالا و حراما، و قد أردت التوبه، و لا أدري الحلال منه و الحرام و قد اختلط عليّ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام، تصدق بخمس مالك، فإن الله قد رضى من الأشياء بالخمس، و سائر المال لك حلال)، (١) و خبر عمار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام (فيما يخرج من المعادن و البحر، و الغنيمه، و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه، و الكنوز، الخمس) (٢).

(٣) أى لم يكن منفردا عن الحلال بحيث لو علم أن ما فى الصندوق مثلا كله مال حرام فلا يندرج فى هذه الصورة و إن لم يعلم قدره و لا صاحبه.

(٤) أى لا- يعلم المالك لخبر ابن حمزه (إني كنت فى ديوان هؤلاء القوم يعنى: بنى أميه، فأصبت من دنياهم مالا- كثيرا، و أغمضت فى مطالبه - إلى أن قال - قال عليه السلام: فأخرج من جميع ما اكتسبت من ديوانهم، فمن عرفت منهم رددت عليه ماله، و من لم تعرف تصدقت به) (٣) بناء على أن المال الحرام متميز.

ص: ٩٣

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب ما يكتسب به حديث ١.



و لو علم صاحبه (١) و لو فى جملة قوم منحصرين (٢) فلا- بد من التخلص منه و لم يصلح، و لا خمس، فإن أبى (٣) قال فى التذكرة: دفع إليه خمسة (٤) إن لم يعلم زيادته (٥)، أو ما يغلب على ظنه إن علم زيادته، أو نقصانه، و لو علم قدره كالربع و الثلث و جب إخراجه أجمع صدقه (٦)، لا خمسا، و لو علم قدره جملة (٧)، و يحتمل قويا كون الجميع صدقه (٨).

و لو علم نقصانه عنه (٩) اقتصر على ما يتيقن به البراءة صدقه (١٠) على الطاهر، و خمسا فى وجه (١١)، و هو أحوط، و لو كان الحلال الخليط مما يجب فيه الخمس خمسة بعد ذلك بحسبه، و لو تبين المالك بعد إخراج الخمس ففى الضمان له و جهان (١٢)، أجمعهما ذلك.

(١) فيجب عليه إرجاع المال إن كان معلوما كما هو صريح خبر ابن حمزة المتقدم و إلا فيجب تحصيل رضاه و لو بالصلح.

(٢) فالشبهه محصوره و العلم الإجمالى فيها منجز، بخلاف غير المحصوره، فإنها ملحقه بمجهول المالك لعدم تنجز العلم الإجمالى فيها.

(٣) أى الصلح.

(٤) لأن هذا القدر جعله الله مطهرا للمال.

(٥) و إلا فيجب دفع ما يزيد عن الخمس حتى يغلب على ظنه الوفاء.

(٦) مع الجهل بمالكه، و التصديق به لأنه خارج عن مورد النصوص السابقة الداله على الخمس، فيرجع فيه إلى القواعد القاضيه بالتصدق به عن صاحبه.

(٧) بحيث علم أنه أزيد من الخمس و لكن لم يعلم مقدار هذه الزيادة.

(٨) لأن مورد النصوص المتقدمه ما لو جهل المقدار و لو إجمالا- بحيث يحتمل أن يكون أقل من الخمس بخلاف ما هنا فإنه يقطع بالزيادة عن الخمس و لكن يشك فى مقدار هذه الزيادة.

(٩) عن الخمس.

(١٠) لأنه خارج عن مورد النصوص المتقدمه و الداله على الخمس فيما لو جهل المقدار.

(١١) لأن الخمس مطهر للمال تعبدا و لذا جعله أحوط.

(١٢) ووجه عدم الضمان أنه تصرف بإذن الشارع، و وجه الضمان: عموم على اليد ما أخذت حتى تؤدى، و التصرف بإذن الشارع لا يدل على رفع الضمان عنه و إنما يقتضى رفع الإثم و يؤيده ما ورد من ضمان المتصدق باللقطه مع أن تصرفه مأذون من قبل الشارع.



(السادس. الكنز) (١) و هو (٢) المال المذخور تحت الأرض قصدا في دار الحرب مطلقا (٣)، أو دار الإسلام و لا أثر له عليه، و لو كان عليه أثره فلقطه على الأقوى (٤) هذا إذا لم يكن في ملك لغيره و لو في وقت سابق، فلو كان كذلك عزفه المالك (٥)، فإن اعترف به فهو له بقوله مجردا، و إلا- عزفه من قبله، من بائع و غيره، فإن اعترف به، و إلا فمن قبله ممن يمكن، فإن تعددت الطبقة و ادّعوه أجمع قسم عليهم بحسب السبب (٦)، و لم ادعاه بعضهم خاصة فإن ذكر سببا يقتضى التشريك سلّمت إليه حصته خاصة، و إلا الجميع (٧)، و حصه الباقي (٨) كما لو نفوه أجمع فيكون للواجد إن لم يكن عليه أثر الإسلام، و إلا فلقطه، و مثله الموجود في جوف دابه و لو سمكه مملوكه بغير الحيازه، أما بها فلواجده (٩)...

(١) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح الحلبي (سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكنز كم فيه؟ فقال عليه السلام: الخمس) (١) و قد تقدم بعض الأخبار الداله عليه.

(٢) الكنز هو المال المذخور تحت الأرض سواء كان مسكوكا بسكه الإسلام أو لا، في بلاد الكفار أو بلاد المسلمين، بل عن التذكرة و المنتهى و الدروس و البيان صدقه على المال المذخور في حائط أو شجر أو جدار و هو كذلك للصدق العرفي.

(٣) سواء كان عليه أثر الإسلام أو لا.

(٤) و قد نسب إلى أكثر المتأخرين بدعوى أن الموجود في أرض الإسلام و عليه أثر الإسلام فهو لمسلم، و فيه: إنه لا دليل في ذلك و أثر الإسلام لا يدل على سبق يد المسلم لأنه أعم.

(٥) بلا خلاف عملا بحجيه اليد السابقة الداله على ملكيه ذبيها، و لذا يدفع إليه بلا يمين و لا بينه و لا وصف.

(٦) سبب ملكيتهم.

(٧) أي جميع المال.

(٨) فيما لو ذكر المالك السابق ما يقتضى التشريك.

(٩) أي إذا كانت السمكه قد ملكت بالحيازه فما في بطنها لواجده، و إن كانت بغير الحيازه-

لعدم قصد المحيز إلى تملك ما فى بطنها ولا يعلمه و هو شرط الملك على الأقوى (١).

و إنما يجب فى الكنز (إن بلغ عشرين ديناراً) (٢) عينا، أو قيمه. و المراد بالدينار المثقال كغيره، و فى الاكتفاء بمائتى درهم وجه احتمله المصنف فى البيان، مع قطعه بالاكتفاء بها فى المعدن (٣)، و ينبغى القطع بالاكتفاء بها هنا، لأن صحيح البنزطى عن الرضا عليه السّلام تضمن أن ما يجب الزكاه منه فى مثله ففيه...

و كان لها مالك سابق عرّفها و إلا السابق عليه و هكذا، و إن أنكره الجميع فإن كان عليه أثر الإسلام فهو لقطه و إلا فكنز.

(١) سيأتى بحثه إنشاء الله تعالى.

(٢) بلا خلاف معتد به لصحيح البنزطى عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام (سألته عما يجب فيه الخمس من الكنز؟ فقال: ما تجب الزكاه فى مثله ففيه الخمس) (١)، و عن أمالى الصدوق أن النصاب دينار واحد، ناسبا له إلى دين الإماميه، و دليله غير ظاهر.

و مقتضى صحيح البنزطى أن الخمس متعلق به إذا بلغ نصاب أحد النقدين، مع أن جماعه من الأصحاب اقتصروا على نصاب الذهب فقط، نعم صرح العلامة فى المنتهى بنصابى الذهب و الفضة، هذا من جهه و من جهه أخرى ليس للكنز إلا نصاب واحد و هو النصاب الأول كما صرح به العلامة فى المنتهى أيضا.

(٣) نصاب المعدن حتى يجب فيه الخمس بلوغه عشرين ديناراً، كما عن الشيخ فى المبسوط و النهايه و ابن حمزه و جماعه من المتأخرين لصحيح البنزطى (سألت أبا الحسن عليه السّلام:

عما أخرج المعدن من قليل أو كثير، هل فيه شىء؟ قال: ليس فيه شىء حتى يبلغ ما يكون فى مثله الزكاه عشرون ديناراً) (٢)، و هو نص فى نصاب الذهب، فالتعديه إلى نصاب الفضة مع اختلاف القيمة قياس لا نقول به. و عن الكثير من القدماء عدم اعتبار النصاب فى المعدن تمسكا بإطلاق دليل وجوب الخمس فيه، و فيه: إن الاطلاق مقيد بالصحيح المذكور.

و عن أبى الصلاح الحلبي اعتبار بلوغ قيمته ديناراً واحداً لصحيح البنزطى عن محمد بن على بن أبى عبد الله عن أبى الحسن عليه السّلام قال: (سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ و الياقوت و الزبرجد، و عن معادن الذهب و الفضة هل فيها زكاه؟ فقال عليه السّلام: إذا بلغت قيمته ديناراً ففيه الخمس) (٣).

ص: ٩٦

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ٥.

الخمس (١)،(قيل: و المعدن كذلك) يشترط بلوغه عشرين ديناراً، و نسبته إلى القيل تدل على توقفه فيه، مع جزمه به في غيره، و صحيح البزنطى دل عليه، فالعمل به متعين، و فى حكمها بلوغه مائتى درهم كما مر عند المصنف، مع أن الروايه هنا لا تدل عليه (٢).

(و قال الشيخ فى الخلاف: لا نصاب له) (٣)، بل يجب فى مسماه و هو ظاهر الأكثر، نظراً إلى الاسم، و الروايه حجه عليهم،(و اعتبر أبو الصلاح، التقى) الحلبي (فيه ديناراً كالغوص)، استناداً إلى روايه قاصره، نعم يعتبر الدينار، أو قيمته فى الغوص (٤) قطعاً، و اكتفى المصنف عن اشتراطه فيه بالتشبيه هنا.

و يعتبر النصاب فى الثلاثه (٥) بعد المئونه (٦) التى يعرّمها على تحصيله، من -و فيه: إن ضعف الواسطه مانع عن جواز الاعتماد عليه فضلاً عن معارضته للصحيح السابق على أنه محمول على الغوص لا المعدن كما سيأتى.

(١) و هو مطلق يشمل نصاب الفضة و الذهب.

(٢) لأنها صرحت بنصاب الذهب فقط كما مرّ.

(٣) أى للمعدن.

(٤) على المشهور لخبر محمد بن على بن أبى عبد الله المتقدم عن أبى الحسن عليه السلام (سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ و الياقوت الزبرجد، و عن معادن الذهب و الفضة، هل فيها زكاه؟ فقال عليه السلام: إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس)(١).

و عن غريه المفيد أن النصاب فيه عشرون ديناراً، و مستنده غير ظاهر.

(٥) فى الكنز و المعدن و الغوص.

(٦) على المشهور لدعوى الإجماع عليه كما عن الخلاف و المنتهى، و عن المدارك اعتبار النصاب قبل المئونه و تبعه عليه جماعه تمسكاً بإطلاق أدله النصاب فى هذه الأمور الثلاثه، و أما ما قيل من أن الخمس بعد المئونه كما فى صحيح ابن مهزيار المتقدم فى أرباح المكاسب فهو مخصوص فيها و ناظر إلى مئونه نفسه و عياله لا إلى مئونه الإخراج، إلا أنه يقال أن لا يصدق عرفاً أن الكنز و الغوص و المعدن قد بلغ مقدار النصاب المذكور فيها إلا بعد إخراج المئونه و هو قوى.

ص: ٩٧

حفر و سبك في المعدن، و آله الغوص، أو أرشها، و أجره الغوّاص في الغوص، و أجره الحفر و نحوه في الكنز، و يعتبر النصاب بعدها مطلقا (١) في ظاهر الأصحاب، و لا- يعتبر اتحاد الإخراج (٢) في الثلاثة بل يضم بعض الحاصل إلى بعض و إن طال الزمان، أو نوى الإعراض، و فاقا للمصنف، و اعتبر العلامة عدم نيه الإعراض، و في اعتبار اتحاد النوع و جهان (٣)، أجمدهما اعتباره في الكنز و المعدن، دون الغوص، و فاقا للعلامة، و لو اشتراك جماعه اعتبر بلوغ نصيب كل نصابا بعد مؤنثه (٤).

### السابع. أرض الذمي المنتقلة إليه من مسلم

(و السابع. أرض الذمي المنتقلة إليه من مسلم) (٥)، سواء انتقلت إليه بشراء، (١) أي من دون خلاف بحسب الظاهر، و قد عرفت أن الخلاف من سيد المدارك و هو متأخر عن زمن جده الشارح.

(٢) مع عدم ترك العمل بين الدفعات لإطلاق الأدله، و أما مع إطالة الزمان أو الأعراض فلا، و لذا ذهب العلامة في المنتهى إلى أنه لو ترك العمل مهملا له فلا يضم المتأخر إلى المتقدم بخلاف جمع من الأصحاب كالشهيدين و الأردبيلي و سيد المدارك من الضم لإطلاق الأدله و فيه: إن المدار على صدق تعدد الإخراج عرفا و هو متحقق مع الإهمال الطويل أو الإعراض.

(٣) فلا- يشترط اتحاد النوع لصدق الكنز أو الغوص أو المعادن و هذا ما صرح به العلامة في المنتهى بالنسبه و الشهيد في الدروس و جماعه، و حكى العلامة في المنتهى عن بعض العامه قولا بعدم الضم مع الاختلاف مطلقا، و عن آخرين عدم الضم في الذهب و الفضه خاصه حملا على الزكاه، و ضعفهما ظاهر بعد صدق المعدن عليها، و هذه العناوين هنا هي التي يدور على صدقها و جوب الخمس بخلاف الزكاه فإنها دائره على صدق أحد النقدين. و أما التفصيل الذي أتى به الشارح و نقله عن العلامة ففي غير حمله، بالإضافة إلى عدم العثور على هذا التفصيل للعلامة في كتبه كما صرح بذلك الآقا جمال في حاشيته.

(٤) أي بعد مؤنثه النصيب في الإخراج، و في الجواهر لا- أعرف من صرح بخلافه حملا له على الزكاه، و لكن عن الحدائق و المستند اعتبار النصاب للمجموع لا لنصيب كل واحد لإطلاق أدله المعادن و الغوص و الكنز.

(٥) نسب إلى مشهور المتأخرين لصحيح أبي عبيده (سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: أيما ذمي اشترى من مسلم أرضا فإن عليه الخمس) (١)، و عن ابن أبي عقيل و ابن الجنيد و المفيد-

ص: ٩٨

أم غيره (١)، وإن تضمن بعض الأخبار لفظ الشراء، و سواء كانت مما فيه الخمس كالمفتوحه عنوه حيث يصح بيعها (٢)، أم لا (٣)، و سواء أعدت للزراعه، أم لغيرها، حتى لو اشترى بستانا، أو دارا أخذ منه خمس الأرض، عملا بالإطلاق (٤)، و خصها في المعترى بالأولى (٥).

و على ما اخترناه (٦) فطريق معرفه الخمس أن تقوم مشغوله بما فيها بأجره للمالك (٧)، و يتخير الحاكم بين أخذ خمس العين، و الارتفاع (٨) و لا حول هنا (٩)، و لا نصاب، و لانيه (١٠). و يحتمل وجوبها عن الآخذ (١١)، لا عنه، و عليه المصنف - و سألر و الحلبي عدم ذكرهم لهذا القسم و ظاهرهم العدم، و مال إليه الشارح في فوائد القواعد استضعافا للروايه، و ذكر الشارح هنا تبعا للعلامه في المختلف أنها من الموتق و الصحيح أنها صحيحه على أن العمل بخبر الثقه و موثوق الصدور.

(١) من بقيه المعارضات، كما عن البيان و غيره لإسقاط خصوصيه الشراء الوارده في الخبر، و عن الأكثر التعبير بالشراء فقط إذ لا قرينه على جواز هذا الإلغاء.

(٢) و ذلك عند احتياج مصارف الجند و العسكر إلى ذلك.

(٣) كالأرض التي أسلم عليها أهلها.

(٤) بإطلاق الخبر المتقدم.

(٥) أي بأرض الزراعه فقط لا أرض المساكن و الدور لأنه المتبادر، و قد استجوده في المدارك و غيره.

(٦) من التعميم لأرض الدور و المساكن.

(٧) أي لصاحب الأرض، فتقوم الأرض بما هي مشغوله من الغرس و البناء، و كان الاشتغال بأجره الأرض لمالك الأرض، و لا تقوم على أنها خاليه، أو على أنها مشغوله مجانا.

(٨) أي القيمه، و بهذا صرح جماعه، و عن الحدائق أنها إذا كانت مشغوله فيتعين الآخذ من الارتفاع و هو المناسب للعدل.

(٩) لأن الحول في أرباح المكاسب، بل ظاهر صحيح أبي عبيده المتقدم أن الخمس مترتب بعد الشراء من دون اعتبار نصاب و لا حول.

(١٠) لأن الكافر يصح التقرب منه، و لا يصلح التقرب عنه.

(١١) و هو الحاكم و عدل من لفظ (على) إلى (عن) إشاره إلى أن النيه على الحاكم ابتداء و ليست بعنوان النيايه عن الدافع لأنه لا يصلح التقرب عن الكافر، و في الدروس اختار تولى الحاكم التيه عند الآخذ و الدفع، و هو غير ظاهر المستند.

فى الدروس، و الأول (١) فى البىان، و لا يسقط (٢) بىع الذمى لها قبل الإخراج و إن كان لمسلم، و لا بإقاله المسلم له فى البىع الأول (٣)، مع احتمالاه هنا (٤)، بناء على أنها فسخ، لكن لما كان (٥) من حىنه ضعف.

(و هذه) الأرض (لم يذكرها كثر) من الأصحاب كابن أبى عقىل، و ابن الجنىد، و المفىد، و سلاىر، و التقى، و المتأخرون أجمع و الشىخ من المتقدمىن على وجوبه فىها، و رواه أو عبىده الحذاء فى الموثق (٦) عن الباقىر علىه السّلام.

### فى وجوب الخمس فى المىراث، و الصدقه، و الهبه

(و أوجهه (٧) أبو الصلاح فى المىراث (٨)، و الصدقه، و الهبه)، محتجا بأنه نوع (١) عدم وجوب النىه.

(٢) أى الخمس، بلا إشكال و يقتضىه إطلاق النص.

(٣) لأن الإقاله فسخ من حىنها لا من أول الأمر فىصدق عنوان الشراء حىئذ فىشملة إطلاق النص.

(٤) أى احتمال سقوط الخمس فى الإقاله بناء على أنها فسخ من أول الأمر و هو ضعىف جدا.

(٥) أى الفسخ.

(٦) قد عرفت أنه صحىح السند.

(٧) أى الخمس.

(٨) المشهور على عدم الخمس فىه و فى تالىبه، و الوجوب مطلقا هو المنسوب إلى أبى الصلاح الحلبى و استحسناه الشهىدان و قواه الشىخ الأعظم و توقف فىه فى المعتر و الدروس و البىان، و العمده على الدلىل و قد تقدم أن الخمس ثابت فى مطلق الفائده للآىه المتقدمه و لموثق سماعه (سألت أبا الحسن علىه السّلام عن الخمس فقال: فى كل ما أفاد الناس من قلىل أو كثر) (١) فما ذهب إلىه المشهور من حصر الخمس بالتكسب فقط لىس فى محله و لهذا المبنى من وجوب الخمس فى التكسب فقط أفتى المشهور بعدم الخمس فى المىراث و الصدقه و الهبه، لأنها فائده من دون سعى و قصد.

و لكن قد عرفت أن المدار على مطلق الفائده فىجب الخمس فى الثلاثه و لو سلم أن المدار على التكسب فقبول الهدىه نوع من الاكتساب، هذا بحسب القواعد المستفاده من نصوص وجوب الخمس فى أرباح المكاسب، و زىده فى الهدىه خبر أبى بصىر عن أبى

ص: ١٠٠



اكتساب و فائده، فيدخل تحت العموم، (و أنكره ابن إدريس و العلامه)، للأصل (١) و الشك في السبب (٢)، (و الأول حسن)، لظهور كونها غنيمه بالمعنى الأعم فتلحق -عبد الله عليه السلام قال: (كتبت إليه في الرجل يهدى إليه مولاه و المنقطع إليه هديه تبلغ ألفى درهم أو أقل أو أكثر، هل عليه فيها الخمس؟ فكتب عليه السلام: الخمس في ذلك) (١) الخبر.

نعم ورد في صحيح على بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام (- إلى أن قال - فأما الغنائم و الفوائد فهي واجبه عليهم في كل عام، قال الله تعالى: وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِلذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ، إِنَّ كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ، وَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢).

فالغنائم و الفوائد - يرحمك الله - فهي الغنيمه يغنمها المرء و الفائده يفيدها، و الجائزه من الإنسان التي لها خطر، و الميراث الذي لا- يحتسب من غير أب و لا- ابن، و مثل عدو يصطلم فيؤخذ ماله، و مثل مال يؤخذ و لا يعرف له صاحب) (٣) الخبر، و تقييد الجائزه الخطيره باعتبار أن التي لا خطر لها لا تبقى إلى آخر السنه غالباً، و لو لا هذا الصحيح لحكم بوجوب الخمس في كل ميراث، و لأجله جمعاً بين الأدله يستثنى الميراث ما عدا غير المحتسب، كما إذا كان له رحم بعيد في بلد آخر لم يكن عالماً به فمات، و كان هو الوارث فإنه يخمس. و مما تقدم تعرف أن المهر من جمله الفوائد و الغنائم للصدق العرفي فيجب خمسه، و دعوى عدم الصدق و لذا لم يوجب فيه الخمس أحد ليس في محلها، و لم يتضح لى محلها، لأن الكثير من القدماء لم يتعرضوا له، لا أنهم تعرضوا له و صرحوا باستثنائه و لذا من تعرض له كصاحب نجاه العباد جعله من أفراد الفائده كالهبه و الهديه، نعم استدل صاحب الحدائق على عدم الخمس فيه و أنه ليس بفائده بأنه في قبال البضع فلا يصدق عنوان الغنم و الفائده عليه و فيه: إنه نظير الأجره التي هي عوض العمل، و منه تعرف الحكم في عوض الخلع فإنه من جمله الفوائد فيجب فيه الخمس و دعوى أنه في قبال رفع سلطان الزوج عن الزوجه بالطلاق غير مفيده لأنه نظير رفع اليد عن حق السبق و غيره فلو بذل له مال في قبال هذا الرفع لصدق عليه عنوان الغنيمه و الفائده.

(١) أي أصاله براءه الذمه عند الشغل.

(٢) في كونها اكتساباً.

ص: ١٠١

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب من يجب فيه الخمس حديث ١٠.

٢- (٢) سورة الأنفال الآية ٤١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب من يجب فيه الخمس حديث ٥.

بالمكاسب، إذ لا يشترط فيها (١) حصوله (٢) اختياراً، فيكون الميراث منه.

و أما العقود المتوقفة على القبول فأظهر، لأن قبولها نوع من الاكتساب و من ثم يجب القبول حيث يجب (٣)، كالاكتساب للنفقة، و ينتفى حيث ينتفى، كالاكتساب (٤) للحج، و كثيرا ما يذكر الأصحاب أن قبول الهبة و نحوها اكتساب، و فى صحيحه على بن مهزيار عن أبي جعفر الثانى، ما يرشد إلى الوجوب فيها (٥)، و المصنف لم يرجح هذا القول إلا هنا، بل اقتصر فى الكتابين (٦) على مجرد نقل الاخلاف، و هو يشعر بالتوقف.

## فى النصاب فى الغنيمه

(و اعتبر المفيد فى الغنيمه (٧) و الغوص و العنبر) (٨) ذكره (٩) بعد الغوص تخصيص بعد التعميم، أو لكونه أعم منه من وجه لإمكان تحصيله من الساحل، أو عن وجه الماء، فلا يكون غوصا كما سلف (عشرين ديناراً عينا، أو قيمه).

و المشهور أنه لا- نصاب للغنيمه)، لعموم الأدله، و لم نقف على ما أوجب إخراجها لها منه (١٠)، فإنه ذكرها مجردة عن حجه، و أما الغوص فقد عرفت أن نصابه (١) أى فى الغنيمه بالمعنى الأعم أى الفائده.

(٢) أى حصول الغنم.

(٣) أى يجب الاكتساب.

(٤) حيث لا يجب لأنه شرط الوجوب لا الواجب.

(٥) أى فى الثلاثه، نعم الصحيح لم يدل على مطلق الميراث كما تقدم هذا من جهه و من جهه أخرى أشكل عليه بأن الصدقه و الهديه لا تندرجان تحت الجائزه الوارده فى الروايه لعه، و فيه: إن الهديه داخله و بدخولها يستكشف مناط الخمس فى الصدقه إذا المدار على مطلق الفوائد و الغنائم و هذا يشمل الصدقه و كذا نماء الوقف و المنذور و الموصى إليه و كل ما يدخل فى ملكه حتى حيازه المباحات و أجره العبادات و غيرها.

(٦) الدروس و البيان.

(٧) أى غنيمه الحرب، فاعتبر المفيد فى الغريه النصاب و هو عشرون ديناراً، و هو ضعيف لعدم الدليل عليه كما صرح بذلك فى الجواهر، و المشهور عدم النصاب فيه لإطلاق الآيه.

(٨) قد تقدم أن المفيد اعتبر النصاب فيه عشرين ديناراً و مستنده غير ظاهر، و المشهور على أن النصاب هو دينار و قد تقدم دليلهم.

(٩) أى العنبر.

(١٠) أى إخراج المفيد لغنيمه الحرب عن عموم الأدله.



دينار، للرواية عن الكاظم (١)(ع) و أما العنبر فإن دخل فيه فبحكمه و إلا فيحكم المكاسب (٢). و كذا كل ما انتفى فيه الخمس من هذه المذكورات لفقد شرط و لو بالنقصان عن النصاب (٣).

### فى أن وجوب الخمس فى الأرباح بعد إخراج المئونه

(و يعتبر) فى وجوب الخمس فى (الأرباح) إخراج (مئونه و مئونه عياله) (٤) (١) و هى خبر محمد بن على بن عبد الله (١)، و قد تقدمت فى الغوص.

(٢) فلا نصاب له لعموم أدله خمس المكاسب.

(٣) فيدخل فى المكاسب.

(٤) بلا- خلاف فيه و يدل عليه الأخبار منها: صحيح ابن مهزيار عن أبى جعفر الثانى عليه السّلام (الخمس بعد المئونه) (٢)، و المراد من المئونه ما يعم مئونه نفسه و عياله و مئونه تحصيل الربح، إذ لا يصدق الربح و الفائدة إلا بعد إخراج مئونه الربح، و لخبر ابن شجاع عن أبى الحسن الثالث عليه السّلام (عن رجل أصاب من ضيعته من الحنطه مائه كر ما يزكى، فأخذ منه العشر عشره أكرار، و ذهب منه بسبب عماره الضيعه ثلاثون كرا، و بقى فى يده ستون كرا، ما الذى يجب لك من ذلك؟ و هل يجب لأصحابه من ذلك عليه شىء؟ فوقع لى منه: الخمس مما يفضل من مئونه) (٣).

و مكاتبه يزيد فى تفسير الفائدة (الفائده من يفيد إليك فى تجاره من ربحها، و حرث بعد الغرام، أو جائزه) ٤.

فرع: لو اتخذ رأس مال للتجاره فهل يجب تخميسه قبل اتخاذه، أو لا يجب تخميسه مطلقا لأنه من المئونه لتحصيل الربح، قيل بالأول، لأنه ليس من المئونه، و العرف على خلافه إذ الصّدق العرفى على أنه من المئونه لا يحتاج إلى كلام.

و قيل: بأنه إذا كان بمقدار مئونه سنته فلا خمس فيه و إلا فالخمس فى الزائد، و هو تفصيل لا يساعد عليه الدليل، و قيل: بأن رأسمال المتخذ للتجاره لا خمس فيه مطلقا، لأنه من مئونه تحصيل الربح، و الدليل يقتضى أن كل رأسمال، و كذا آلات العمل كالآلات عند الزارع و الصانع إذا كان ربحها لا قيمتها بمقدار مئونه السنه اللائقه بحاله فلا خمس فيها، و إذا كان ربحها و الاستفاده منها أزيد من مئونه السنه، فيجب تخميس ما ينتج أزيد من المئونه.

ص: ١٠٣

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب من يجب فيه الخمس حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب من يجب فيه الخمس حديث ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب من يجب فيه الخمس حديث ٢ و ٧.

الواجبي النفقه و غيرهم حتى الضيف (مقتصدا) فيها أى: متوسطا بحسب اللائق بحاله عاده، فإن أسرف حسب عليه ما زاد (١)، و إن قتر حسب له ما نقص (٢)، و من المئونه هنا الهديه و الصله اللائقان بحاله، و ما يؤخذ منه فى السنه قهرا، أو يصانع به الظالم اختيارا، و الحقوق اللازمه له بنذر، و كفاره، و مئونه تزويج، و دابه، و أمه، و حج واجب إن استطاع عام الاكتساب، و إلا وجب (٣) فى الفضلات السابقه على عام الاستطاعه (٤)، و الظاهر أن الحج المندوب، و الزياره، و سفر الطاعه كذلك، و الدين المتقدم و المقارن لحول الاكتساب من المئونه (٥)، و لا يجبر التالف من المال بالريح و إن كان فى عامه (٦).

فلو كان عنده رأسمال يعطى ربعا زائدا عن مئوته ضعفين، فيخمس نصفه، لأن النصف الأول من مئونه تحصيل الربح اللائق بحاله بدليل أنه محتاج إلى صرفه فى مئوته و مئونه عياله، و هكذا، و أما النصف الآخر فهو من مئونه تحصيل الربح الزائد عن حاله فيجب تخميسه حينئذ.

و أما مئونه نفسه و مئونه عياله فهى كل ما يصرفه فى جلب المحبوب و دفع المكروه و ما يحتاج إلى صرفه كسد دين أو القيام بالمستحبات بل و المباحات، بحسب شأنه اللائق بحاله، لأن المئونه يرجع فيها إلى المعنى العرفى بعد عدم تحديد معناها لا فى الكتاب و لا فى السنه.

فالاستشكال فى كون الهديه و الصله و مئونه الحج المندوب و سائر سفر الطاعه المندوبه أنها من المئونه أو لا ليس فى محله، و كذا الإشكال فى ما يصرفه على الضيف بحسب شأنه و إن لم يكن معتادا لا باستقبال الضيوف و لا مضطرا إلى ذلك، فما عن ابن فهد من تقييد الضيافه المعدوده من المئونه بالاعتیاد و الضروره ليس فى محله.

(١) لأن لفظ المئونه الوارد فى الأخبار محمول على المتعارف.

(٢) و فيه: إن لفظ المئونه الوارد فى الأخبار ظاهر فى المئونه الفعلية لا المئونه بالقوه حتى يحسب له ما نقص، بل مع التقدير لا خمس فى ما صرفه و فى الباقي يجب الخمس.

(٣) أى الخمس.

(٤) لمرور الحول عليها.

(٥) أى وفاء الدين.

(٦) أى لو تلف بعض المال كما لو سرق فلا يجبر من ربح التجاره و إن كان ربح التجاره فى نفس العام و ذلك لعدم صدق المئونه على التالف حتى يستثنى من المال قبل الخمس، و لصدق الربح على الجميع حتى على التالف فيجب حينئذ خمس ربحه.

و فى جبر خسران التجاره بربحها فى الحول وجه (١) قطع به المصنف فى الدروس، و لو كان له مال آخر لا خمس فيه ففى أخذ المئونه منه أو من الكسب، أو منهما بالنسبه أوجه، و فى الأول احتياط (٢)، و فى الأخير عدل (٣)، و فى الأوسط (٤) قوه، و لو زاد بعد تخميسه زياده متصله أو منفصله و جب خمس الزائد (٥)، كما يجب خمسه (٦) مما لا خمس فى أصله، سواء أخرج الخمس أولاً من العين، أم من القيمه، و المراد بالمئونه هنا مئونه السنه (٧)، و مبدؤها ظهور الربح (٨)، - و فيه: إنه إذا تلف بسبب تحصيل الربح فالعرف هو الحاكم على أن الربح لا يصدق على الجميع، هذا فضلاً على أن الدليل قد دل أن الخمس فى مطلق الفائده بعد المئونه، و مع التلف لا تصدق الفائده إلا على الباقي فالأقوى الجبران.

(١) و بيانه أنه لا يصدق عنوان الربح عرفاً فى تلك السنه إلا بعد وضع الخسران من الربح، و كذا لو كان عنده عدّه أنواع من التجاره فخر فى بعضها و ربح فى البعض الآخر فلا يصدق أنه ربح فى هذه السنه إلا بعد الجبران، بل و كذا لو كان عنده تجاره و زراعه أو تجاره و صناعه أو صناعه و زراعه فخر فى بعضها و ربح فى الآخر كل ذلك لأن عموم أدله الخمس على الفائده و هى لا تصدق إلا بعد الجبران.

(٢) و إليه ذهب الأردبيلى للاحتياط و لإطلاق أدله الخمس، إذ المتبادر من أن الخمس بعد المئونه إنما هو فى صورته الاحتياج إلى الربح و فرضنا ليس منه.

(٣) كما عن الشهيدين فى الدروس و المسالك للعدل.

(٤) و إليه ذهب المتأخرون لإطلاق ما تضمن أن الخمس بعد المئونه الشامل لصورتي وجود مال آخر و عدمه و منه تصرف ضعف القولين السابقين.

(٥) لأنه فائده فتشمله أدله و جوب الخمس.

(٦) أى خمس الزائد المتصل أو المنفصل.

(٧) جمعاً بين ما دل على أن الخمس بعد المئونه و بين صحيح على بن مهزيار (فأما الغنائم و الفوائد فهى واجبه عليهم فى كل عام) (١).

(٨) وقع الخلاف فى مبدأ السنه التى يكون الخمس بعد خروج مئونها، فذهبت جماعه منهم الشهيد فى ظاهر الدروس و صاحب الحدائق و الشيخ الأعظم إلى أن الربح الحاصل إذا كان من تجاره أو صناعه أو زراعه فمبدأ السنه من حين الشروع فى التكسب و إن لم يظهر الربح، و إذا كان الربح من غير ذلك كالهبة و الميراث الذى لا يحتسب و نحوهما فمن حين -

ص: ١٠٥

و يتخير بين تعجيل إخراج (١) ما يعلم زيادته عليها (٢)، و الصبر به إلى تمام الحول، لا- لأن الحول معتبر فيه (٣)، بل لاحتمال زياده المئونه، و نقصانها، فإنها مع تعجيله (٤) تخمينيه، و لو حصل الربح في الحول تدريجا اعتبر لكل خارج حول بانفراده (٥). نعم توزع المئونه في المده المشتركه بينه، و بين ما سبق عليهما، و يختص -ظهور الربح، لا من أجل الاختلاف في مفهوم عام الربح بل المفهوم واحد و إنما الاختلاف من ناحيه الانطباق حيث ينطبق عام الربح على الأول من حين التكسب و لا ينطبق على الثاني إلا بعد ظهور الربح.

و ذهب الشارح في المسالك و الروضه و سيد المدارك من كون مبدأ السنه هو ظهور الربح مطلقا و مال إليه صاحب الجواهر بدعوى أنه المنساق من النصوص.

و الإنصاف عدم ورود لفظ عام الربح في الأخبار، و إنما الوارد هو لفظ العام كما في صحيح على بن مهزيار و قد ورد أن الخمس بعد المئونه، مع العلم بأن الخمس إنما هو على مطلق الفائده أو على ما يتكسب على الخلاف المتقدم، و عام الفوائد ظاهر في وقت ظهور الربح، و عام التكسب ظاهر من حين التكسب، إلا أن الأقوى أن المدار على الفوائد لا على التكسب فيكون العام من حين ظهور الربح.

هذا كله بالنسبه لمئونه و مئونه عياله هل تحسب من الأرباح المستجده فيما بعد لو صرفها من حين التكسب إلى حين ظهور الربح، و أما ما يصرفه من مئونه على تحصيل الربح في تجارته أو صناعته أو زراعته فلا بد أن يستثنى من الربح الحاصل منها لعدم صدق الغنيمه و الفائده إلا بعد وضع ما صرفه، هذا من جهه و من جهه أخرى يجوز للمكلف أن يجعل يوما ما أول سنته ما دامت السنه للإرفاق بالمالك، بعد تخميس ما تقدم على هذا اليوم و لا إشكال فيه و لا محذور.

(١) أى إخراج الخمس.

(٢) أى ما يعلم زياده الربح على المئونه.

(٣) أى فى خمس أرباح المكاسب.

(٤) أى فإن المئونه مع تعجيل الخمس تخمينيه.

(٥) ذهب الشهيد فى الدروس إلى عدم اعتبار الحول لكل تكسب، بل إذا تحدد مبدأ السنه بظهور الربح فكل الأرباح فى هذه السنه تحسب بحساب واحد بحيث يخرج منها المئونه و يخمس الفاضل، و تبعه عليه صاحب الحدائق و مال إليه سيد المدارك و غيرهم لأنه المنساق و المتبادر من صحيح ابن مهزيار المتقدم (فأما الغنائم و الفوائد فهى واجبه عليهم -

بالباقى (١)، و هكذا. و كما لا- يعتبر الحول هنا لا يعتبر النصاب، بل يخمس الفاضل و إن قل (٢)، و كذا غير ما ذكر له نصاب أما الحول فمبنى عن الجميع (٣) و الوجوب فى غير الأرباح مضيق (٤).

### فى تقسيم الخمس ستة أقسام

(و يقسم) الخمس (سته أقسام) على المشهور (٥) عملا بظاهر الآيه و صريح الروايه، فى كل عام (١) لأنه ظاهر فى جعل عام واحد لكل المكاسب، و منه تعرف ضعف ما ذهب إليه الشارح فى المسالك و الروضه من جعل عام لكل ربح، و بناء على الأول فتكون مؤونه جميع السنه مستثناه من جميع الأرباح بخلاف الثانى فإن المؤونه بعد ربح تكون منه، و بعد ربحين تكون منهما و هكذا.

(١) أى و يختص الربح الأول بالباقى من المؤن.

(٢) لإطلاق الأخبار المتقدمه.

(٣) أى جميع الأقسام التى يجب فيها الخمس.

(٤) لا- على نحو الفوريه لأن الأمر لا- يدل عليها، بل لا يجوز التأخير الموجب للإهمال، هذا فى غير أرباح المكاسب، و أما فى أرباح المكاسب فقد عرفت أن السنه للإرفاق بالمالك حتى يكون الخمس على ربحه بعد مؤننه كما هو صريح الأخبار و قد تقدم بعضها، و إن كان أصل تشريع الخمس يدل على الخمس منذ ظهور الربح من دون إرفاق للمالك لسنه كما هو مفاد الآيه الشريفه المتقدمه.

(٥) لقوله تعالى: وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ (٢)، و لمرسل ابن بكير عن أحدهما عليهما السلام فى تفسير الآيه (خمس الله عز و جل للإمام، و خمس الرسول للإمام، و خمس ذوى القربى لقرابه الرسول الإمام، و اليتامى يتامى آل الرسول، و المساكين منهم و أبناء السبيل منهم فلا يخرج منهم إلى غيرهم) (٣) و مرسل أحمد بن محمد قال (الخمس من خمسه أشياء. إلى أن قال. فأما الخمس فيقسم على ستة أسهم: سهم لله، و سهم للرسول صلى الله عليه و آله و سلم و سهم لذوى القربى، و سهم لليتامى و سهم للمساكين، و سهم لأبناء السبيل، فالذى لله فلرسول الله فرسول الله أحق به فهو له خاصه، و الذى للرسول هو لذى القربى و الحججه فى زمانه، فالنصف له-

ص: ١٠٧

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب من يجب فيه الخمس حديث ٥.

٢- (٢) سورة الأنفال الآيه: ٤١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قسمه الخمس حديث ٢.



(ثلاثه) منها (للإمام عليه السّلام) و هو سهم الله و رسوله و ذى القربى، و هذا السهم و هو نصف الخمس (يصرف إليه إن كان حاضرا، أو إلى نوابه) (١) و هم الفقهاء -خاصه، و النصف لليتامى و المساكين و أبناء السبيل من آل محمد عليهم السّلام الذين لا تحل لهم الصدقه و لا الزكاه عوضهم الله مكان ذلك بالخمس(١).

و عن بعض أصحابنا، و لم يعرف القائل كما فى المسالك و غيرها، و ربما نسب إلى ابن الجنيد أنه يقسم خمسه أسهم بحذف سهم الله لصحيح ربهى عن أبى عبد الله عليه السّلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا أتاه المغنم - إلى أن قال - ثم قسم الخمس الذى أخذه خمسه أحماس، يأخذ خمس الله عز و جل لنفسه، ثم يقسم الأربعة أحماس بين ذوى القربى و اليتامى و المساكين و أبناء السبيل، يعطى كل واحد منهم حقا، و كذلك الإمام يأخذ كما يأخذ الرسول صلى الله عليه و آله و سلم(٢) و هو ظاهر فى سقوط سهم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لا سهم الله كما هو المدعى، و هو محمول على التقيه لموافقته أكثر العامه، أو على أن ذلك منه صلى الله عليه و آله و سلم توفير على المستحقين كما عن الشيخ فى الاستبصار.

(١) اختلف الأصحاب فى نصف الخمس الراجع إلى الإمام عليه السّلام، فقيل: بإباحته للشيعة مطلقا كما عن سائر الديلمى فى المراسم و المدارك و الذخير و المفاتيح و الوافى و الحدائق، و عن كشف الرموز نسبه إلى قوم من المتقدمين، و فى الحدائق نسبه إلى جملة من معاصريه اعتمادا على نصوص تحليل الخمس، و هى محموله على ما سيأتى أو معرض عنها بين الأصحاب.

و قيل: بوجوب عزله و إيداعه و الوصيه به عند الموت كما عنه المقنعه للمفيد و الحلبي و القاضى و الحلبي، و فى المنتهى نسبه إلى جمهور أصحابنا، عملا- بالقواعد المعول عليها فى المال المعلوم مالكة مع عدم إمكان إيصاله إليه، و فيه إن ذلك مظنه الخطر و الضرر فى أكثر الأوقات فيكون تفريطا فى مال الغير.

و قيل: بوجوب دفنه كما عن بعض الأصحاب و حكاه عنه فى المقنعه و النهايه و المنتهى، اعتمادا على أنه أحفظ، و لما روى من أن الأرض تخرج كنوزها للحجه عليه السّلام عند ظهوره(٣).

و فيه: إنه تفريط بمال الغير لأن مظنه الضرر و التلف هنا أكد، مضافا إلى أن الاستفاده من الروايه بوجوب الدفن مشكل جدا لأنه غير ظاهر منها.

و قيل: بوجوب صرفه على المحتاجين من الذريه الطاهره، كما عن المفيد فى الغريه،

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قسمه الخمس حديث ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قسمه الخمس حديث ٣.

٣- (٣) الاحتجاج ج ٢ ص ١٠.

و- الشرائع و المهذب لابن فهد، و قيل: إنه المشهور بين المتأخرين لمرسل حماد عن العبد الصالح عليه السّلام (و نصف الخمس الباقي بين أهل بيته، فهم لتمامهم و سهم لمساكينهم و سهم لأبناء سبيلهم، يقسّم بينهم على الكتاب و السنه يستغنون به في سنتهم، فإن فضل عنهم شيء فهو للوالى، فإن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به، و إنما صار عليه أن يمونهم لأن له ما نقل عنهم)(1) و مرسل أحمد بن محمد المرفوع (عوضهم الله مكان ذلك بالخمس فهو يعطيهم على قدر كفايتهم، فإن فضل شيء فهو له، و إن نقص عنهم و لم يكفهم أتمهم لهم من عنده، كما صار له الفضل كذلك يلزمه النقصان)(2) ، و هما ظاهران بصوره بسط اليد و وصول الخمس إليه عليه السّلام بأجمعه، و الإنصاف أنهما يدلان على جواز صرف السهم المبارك في حاجه الذريه الطاهره و أنهم أحد مصارفه.

و قيل: بالتمييز بين إيداعه و الوصيه به عند الموت و بين دفنه، كما عن الشيخ في النهايه، و قيل بالتمييز بين دفنه و بين إيداعه على النحو المتقدم و بين صله الأصناف مع إعوازمهم كما عن الشهيد في الدروس، و قيل: بين إيداعه على النحو المتقدم و بين قسمته على الأصناف مع إعوازمهم كما عن المختلف و غيره، و عن ابن حمزه و جوب صرفه في فقراء الشيعة مطلقا و إن لم يكونوا من الساده لما ورد في مرسله حماد بالنسبه للزكاه (فإن فضل من ذلك شيء ردّ إلى الوالى، و إن نقص من ذلك شيء و لم يكتفوا به كان على الوالى أن يمونهم من عنده بقدر سعتهم حتى يستغنوا)(3) و لخبر محمد بن يزيد عن أبى الحسن الأول عليه السّلام (من لم يستطع أن يصلنا فليصل فقراء شيعتنا)(4) و مرسل الصدوق عن الصادق عليه السّلام (من لم يقدر على صلتنا فليصل صالحى موالينا يكتب له ثواب صلتنا)(5) ، و الأخير ظاهر في الصله المستحبه، و قيل: بإجراء حكم مجهول المالك عليه كما عن الجواهر، إذ العلم بالنسب لا يخرج عن كونه مجهولا، بل المناط في مجهول المالك هو تعذر إيبال المال إليه فلا بدّ من التصدق به عنه. و فيه: إنه متعين لو لم يقطع برضاه بصرفه في جهه معينه و سيأتى الكلام فيه.

و قيل: بوجوب دفعه إلى الفقيه الجامع للشرائط كما عن الفاضلين و الشهيدين و غيرهم بل -

ص: ١٠٩

- ١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب قسمه الخمس حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب قسمه الخمس حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ٣.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب الصدقه حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب الصدقه حديث ٣.

العدول الإماميون الجامعون لشرائط الفتوى، لأنهم وكلاؤه، ثم يجب عليهم فيه ما يقتضيه مذهبيهم، فمن يذهب منهم إلى جواز صرفه إلى الأصناف على سبيل التتمه كما هو المشهور بين المتأخرين منهم يصرفه على حسب ما يراه، من بسط (١)، وغيره، و من لا- يرى ذلك يجب عليه أن يستدعه له إلى ظهوره، فإذا حضرته الوفاة أودعه من ثقه، و هكذا ما دام غائبا، (أو يحفظ) أى يحفظه من يجب عليه بطريق الاستيداع كما ذكرناه فى النائب و ليس له أن يتولى إخراجہ بنفسه إلى الأصناف مطلقا (٢)، و لا غير الحاكم الشرعى، فإن تولاه غيره ضمن (٣) و يظهر -نسب إلى أكثر العلماء و إلى أكثر المتأخرين، إما لعموم ولايته و إما لأنه أبصر بمواقعه و أعرف بمواضعه، و فيه: أما الولاية فهى مقتصره على فصل الخصومه بين المتنازعين بحسب ما يستفاد من الأدله، و لا تدل هذه الأدله على أكثر من ذلك، و أما الثانى فلا نسلم به على إطلاقه.

و قيل: بأن المدار على تحصيل الرضا قطعاً أو اطمئناناً، بحيث لو حصل الرضا بالتصرف بماله فهو أولى من جميع الوجوه السابقه التى فى بعضها اتلاف للمال و تضييع، و هذا القول إن لم يكن أقوى فهو أحوط بحيث أن المكلف قاطع أو مطمئن بأن الإمام لو كان حاضراً فهو راض بهذا التصرف فى ماله.

و تحصيل الرضا يتحقق فيما لو صرف السهم المبارك فى إقامة دعائم الدين و مئونه طلبه العلوم الدينيه، و سدّ عوز الفقراء من شيعته، و إن كان غير هاشمى مع ترجيح الهاشمى لاحتمال مزيه نسبه، و هذا التصرف غير متوقف على إذن الفقيه الجامع للشرائط فضلاً عن إذن الأئمه أو إذن المقلد كما قد شاع فى عصورنا المتأخره فإن كل ذلك من دون دليل ظاهر على هذا الاشتراط بعد عدم عموم ولايته.

(١) فلا يجب البسط على الأصناف بل يجوز إعطاء تمام سهم الساده لواحد من الأصناف الثلاثه على المشهور لصحيح البنظى عن الإمام الرضا عليه السلام (أ فرأيت إن كان صنف من الأصناف أكثر، و صنف أقل، ما يصنع به؟ قال عليه السلام: ذلك إلى الإمام، أ رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كيف يصنع؟ أ ليس إنما كان يعطى على ما يرى، كذلك الإمام) (١).

و ما الشيخ فى المبسوط و الحلبي من وجوب البسط فهو ضعيف لما تقدم من الخبر.

(٢) سواء وجد نائب الإمام أو لا.

(٣) و قد عرفت ضعفه.

ص: ١١٠

من إطلاقه صرف حقه عليه السّلام إلى نوابه أنه لا يحل منه حال الغيبه شيء لغير فريقه (١) و المشهور بين الأصحاب و منهم المصنف في باقى كتبه و فتاواه استثناء المناكح و المساكن و المتاجر من ذلك (٢)، فتباح هذه الثلاثه مطلقا (٣) و المراد من الأول (١) أى غير بنى هاشم من الفقراء و المساكين و أبناء السبيل.

(٢) أى من الخمس.

(٣) فى حال حضور الإمام و غيبته، فقد اشتهر فى كلمات الأصحاب تحليل المناكح و المساكن و المتاجر، و ظاهر البعض اختصاص ذلك بالمناكح دون المساكن و المتاجر، و اختلفت كلماتهم فى أن الاستثناء المذكور هل هو من الأنفال أو من حقه من الخمس عليهم السّلام أو من الخمس مطلقا، و الإنصاف أن غالبهم ناظر إلى الاستثناء من الأنفال دون الخمس.

ثم اختلفت كلماتهم فى المراد من المناكح و المساكن و المتاجر.

ففى المناكح قيل: إنها السرارى المسيبه من أهل الحرب إذا كانت الغنيمه بغير إذن الإمام، و قيل: إنها ثمن السرارى و مهر الزوجه من أرباح المكاسب و فى المساكن قيل: إنها المساكن التى تغنم من الكفار إذا كانت الغنيمه بغير إذنه، و قيل: إنها المبنيه فى أرض الأنفال، و قيل: إنها المساكن التى بنيت أو اشترت من أرباح المكاسب.

و فى المتاجر: ما يشتري من الغنائم المأخوذه من أهل الحرب إذا كانت الغنيمه بغير إذنه، و عن ابن إدريس أنه ما يشتري من الأموال التى قد تعلق بها الخمس إذا اشتراها ممن لا يخمس أو لا يعتقد الخمس فلا يجب على المشتري إخراج الخمس إلا أن يتجر فيه و يربح، و سبب الاختلاف فى ذلك ورود أخبار التحليل، فبعضهم حملها على تحليل الأنفال، و لازمه حل الأنفال مطلقا سواء كان فى هذه الأمور الثلاثه أو غيرها، و لا داعى لتخصيص الثلاثه إلا إذا كان التخصيص لأنها عامه البلوى.

و بعضهم حملها على تحليل الأنفال و تحليل حق الإمام من الخمس الذى هو سهم الإمام، و لذا فسرت الثلاثه أو بعضها بما اشترى من أرباح المكاسب و عليه فلا بد من استعراض أدله و نصوص التحليل. قال فى الجواهر (بل يخشى على من أمعن النظر فيها - أى فى تفاسير المساكن و المناكح و المتاجر فى كلمات الأصحاب - مريدا إرجاعها إلى مقصد صحيح من بعض الأمراض العظيمة قبل أن يأتى بشيء، و ظنى أنها كذلك مجمله عند كثير من أصحابها، و إن تبعوا فى هذه الألفاظ بعض من تقدمهم ممن لا يعلمون مراده، وليتهم تركونا و الأخبار) و هى كثيره.

منها: صحيح الحارث بن المغيرة عن أبى عبد الله عليه السّلام (قلت له: إن لنا أموالا من غلات و تجارات و نحو ذلك، و قد علمت أن لك فيها حقا، قال عليه السّلام: فلم أحلنا إذا -

-لشيعتنا إلا لتطيب ولادتهم، و كل من والى آبائى فهم فى حل مما فى أيديهم من حقنا، فليبلغ الشاهد الغائب(١).

و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (إن أمير المؤمنين عليه السّلام حللهم من الخمس - يعنى الشيعة - ليطيب مولدهم) ٢ و صحيح الفضلاء - أبى بصير و زراره و محمد بن مسلم - عن أبى جعفر عليه السّلام (قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السّلام: هللك الناس فى بطونهم و فروجهم، لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا، ألا و إن شيعتنا من ذلك و آباءهم فى حل)(٢) و موثقه يونس بن يعقوب (كنت عند أبى عبد الله عليه السّلام فدخل عليه رجل من القمطين فقال: جعلت فداك، تقع فى أيدينا الأرباح و الأموال و تجارات نعرف أن حقك فيها ثابت، و إنا عن ذلك مقصرون، فقال: ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم) ٤

و صحيح على بن مهزيار (قرأت فى كتاب لأبى جعفر عليه السّلام من رجل يسأله أن يجعله فى حل من مأكله و مشربه من الخمس، فكتب بخطه: من أعوزه شىء من حقى فهو فى حل) ٥ و خبر ضريس الكناسى عن أبى عبد الله عليه السّلام (أ تدرى من أين دخل على الناس الزنا؟ فقلت: لا- أدرى؟ فقال: من قبل خمسننا أهل البيت، إلا- لشيعتنا الأ-طيين، فإنه محلل لهم و لميلادهم) ٦، و خبر أبى خديجه عن أبى عبد الله عليه السّلام (قال رجل و أنا حاضر: حلل لى الفروج، ففزع أبو عبد الله عليه السّلام، فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق، إنما يسألك خادما يشتريها أو امرأه يتزوجها، أو ميراثا يصيبه، أو تجاره أو شيئاً أعطيه، فقال عليه السّلام: هذا لشيعتنا حلال، الشاهد منهم و الغائب، و الميت منهم و الحى، و ما يولد منهم إلى يوم القيامة فهو لهم حلال) ٧.

و خبر حكيم مؤذن ابن عيسى عن أبى عبد الله عليه السّلام (قلت له: و اعلموا أنّما غنمتم من شىءٍ فإنّ لله خمسه و للرّسول... ، قال: هى و الله الإفاده يوماً بيوم، إلا أن أبى جعل شيعتنا من ذلك فى حل ليزكوا)(٣) و صحيح عمر بن يزيد (رأيت أبا سيار مسمع بن عبد الملك بالمدينه و كان قد حمل إلى أبى عبد الله عليه السّلام ما لا فى تلك السنه فرده عليه، فقلت له: لم ردّ عليك أبو عبد الله عليه السّلام المال الذى حملته إليه؟ فقال إنى قلت له حين حملت إليه المال: إنى كنت و ليت الغوص فأصبت أربعمائى ألف درهم، و قد جئت بخمسها إليك ثمانين الف درهم، و كرهت أن أحبسها عنك، و أعرض لها و هى حقك الذى جعل الله تعالى لك فى أموالنا، فقال: و ما لنا من الأرض و ما أخرج الله منها إلا

ص: ١١٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأنفال حديث ٩ و ١٥.

٢- (( ٧-٦-٥-٤-٣ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأنفال حديث ١ و ٦ و ٢ و ٣ و ٤.

٣- (( ٨ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأنفال حديث ٨.

-الخمسة؟ يا أبا سيار، الأرض كلها لنا فما أخرج الله منها فى شىء فهو لنا، قلت له:

أنا أحمل إليك المال كله، فقال لى: يا أبا سيار قد طيناه لك و حللناك منه فضم إليك مالك، و كل ما كان فى أيدى شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون و يحلّ لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا، فيجيبهم طسق ما كان فى أيدى سواهم، فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فأخذ الأرض من أيديهم و يخرجهم منها صغره(١)، نعم هذه الأخبار قد حملت على تحليل حق الإمام فقط كما عن صاحب الحدائق و جماعه، جمعا بينها و بين ما دل على و جوب الخمس، و للتصريح بكون التحليل لخصوص حقه عليه السلام كما وقع فى صحيح ابن مهزيار المتقدم (من أعوزه شىء من حقى فهو فى حل) و لخبر أبى حمزه عن أبى جعفر عليه السلام (إن الله جعل لنا أهل البيت سهاما ثلاثة فى جميع الفىء فقال تبارك و تعالى: و اعلموا أنما غنمتم من شىء... الآية، فنحن أصحاب الخمس و الفىء، و قد حرمانه على جميع الناس ما خلا شيعتنا، و الله يا أبا حمزه ما من أرض تفتح و لا خمس يخمس فيضرب على شىء منه إلا كان حراما على من يصيبه، فرجا كان أو مالا(٢)، و فيه: إن الأخبار الكثيرة التى تقدم بعضها ظاهره بل صريحه فى تمام الخمس لا خصوص حقه فيه، على أنه يمكن حمل هذين الخبرين على خصوص حقه من الفىء و الغنائم لأن الغنيمه بغير إذنه ملك له و مع هذا الحل يسقط الاستدلال بها على تحليل حقهم من سهم الإمام من خمس جميع الأصناف بما فيها أرباح المكاسب.

و عن ابن الجنيد حمل أخبار التحليل من إمام ذلك العصر عليه السلام خاصة فى حقه فىكون مختصا بزمانه فلا يتناول زماننا، و يدفعه التصريح بكون التحليل إلى ظهور القائم عليه السلام أو إلى يوم القيامة كما فى بعض الأخبار المتقدمه على أنه قد أباح صاحب الزمان (صلوات الله عليه و عجل الله تعالى فرجه) الخمس لشيعته فى التوقيع الوارد فى كتاب إكمال الدين عن إسحاق بن يعقوب (فيما ورد عليه من التوقيعات بخط صاحب الزمان عليه السلام، و أما الخمس فقد أبيع لشيعتنا، و جعلوا منه فى حل إلى أن يظهر أمرنا لتطيب ولادتهم و لا تخبت(٣).

ثم إن أخبار التحليل لا يمكن حملها على تحليل الخمس منهم عليهم السلام لشيعتهم زمن قصور بسط اليد، و ذلك لمعارضتها للكثير من الأخبار الداله على إخراج الخمس كخبر حفص عن أبى عبد الله عليه السلام (خذ مال الناصب حيثما وجدته و ادفع إلينا الخمس(٤)-

ص: ١١٣

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأنفال حديث ١٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأنفال حديث ١٩.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأنفال حديث ١٦.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ما يجب من الخمس حديث ٦.

و- خبر عمار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام (فيما يخرج من المعادن و البحر و الغنيمه و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه و الكنوز و الخمس) (١). و خبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الكنز، كم فيه؟ فقال: الخمس) (٢). و صحيح ابن مهزيار عن محمد بن الحسن الأشعري (كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: أخبرني عن الخمس، أعلى جميع ما يستفيد الرجل من قليل أو كثير من جميع الضروب و على الصناعات؟ و كيف ذلك؟ فكتب بخطه: الخمس بعد المئونه) (٣)، و تقدم الكثير منها.

بالإضافة إلى الأخبار الكثيره التي صرحت بعدم إباحه شيء من خمس مع وجود أخبار التحليل بين أيدي الأصحاب، منها: خبر محمد بن زيد الطبري (كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله الإذن في الخمس، فكتب إليه:

بسم الله الرحمن الرحيم: إن الله واسع كريم، ضمن على العمل الثواب و على الخلاف العذاب، لا يحل مال إلا من وجه أحله الله، إن الخمس عوننا على ديننا و على عيالنا و على موالينا، و ما نبذله و نشترى من أعراضنا ممن تخاف سطوته، فلا تزووه عنا، و لا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم عليه، فإن إخراجه مفتاح رزقكم و تمحيص ذنوبكم، و ما تمهدون لأنفسكم ليوم فاتتكم، و المسلم من يفى لله بما عهد إليه، و ليس المسلم من أجاب باللسان و خالف بالقلب و السلام) (٤).

و خبره الآخر قال (قدم قوم من خراسان على أبي الحسن الرضا عليه السلام فسألوه أن يجعلهم في حل من الخمس، فقال: ما أجل هذا، تمحزوننا الموده بألسنتكم و تزوون عنا حقا جعله الله لنا و جعلنا له، و هو الخمس، لا نجعل أحدا منكم في حل) (٥) بالإضافة إلى أن الأئمة عليهم السلام كان لهم و كلاء في الأطراف في قبض الأخماس (٥) خصوصا في زمن الغيبة الصغرى (٦).

و لكن لا- يمكن رد أخبار التحليل كما فعل البعض بدعوى قصور سند بعضها، فإنها كثيره مع صحه السند في البعض الآخر فيتعين حملها على تحليل الفيء و الغنائم، بمعنى أن الحروب التي صدرت في زمن المعصومين غالبها بل كلها إنما وقعت بغير-

ص: ١١٤

- ١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ما يجب من الخمس حديث ٦.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ما يجب من الخمس حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ١.
- ٤- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأنفال حديث ٢ و ٣.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ٣.
- ٦- (٧) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأنفال حديث ٨.

-إذنههم عليهم السّلام، و هذا يوجب أن تكون الغنائم لهم خاصة و لكن الأئمة عليهم السّلام قد أباحوا ذلك لشيعتهم، فلو كن من جملة السبي امرأه قد اشتراها الشيعة من المحارب الذي وقعت المرأه فى حصته فهو حلال للشيعة حتى تحل ولادتهم و تطيب و تزكو، و لو كان من جملة الغنائم مال قد وصل إلى الشيعة يبيع أو غيره، فهو حلال و هكذا، و لذا لم يخالف أحد فى تحليل الأنفال مع أنها كلها ملك للإمام عليه السّلام اعتمادا على هذه النصوص المتقدمة.

و هذه النصوص بعد حملها على تحليل الغنائم و الأنفال فهى مطلقه أو عامه لا تختص بالمساكن و المتاجر و المناكح بل تشمل غيرها، سواء كانت ملكا للكفار أو اشترت بمال الغنائم، هذا من جهه و من جهه أخرى قيل: بأن نصوص التحليل تشمل تحليل ما لو انتقل متعلق الخمس ممن لا يعتقد الخمس إلى الشيعة فإن هذا الخمس المتعلق بالعين مشمول لنصوص التحليل كما لو كان مال عند غير الشيعة و لم يخمسه بعد تعلق الخمس فلو انتقل إلى الشيعة فلا يجب إخراج الخمس منه اعتمادا على خبرين: الأول: خبر يونس بن يعقوب المتقدم (كنت عند أبي عبد الله عليه السّلام فدخل عليه رجل من القمطين، فقال: جعلت فداك، تقع فى أيدينا الأموال و الأرباح و تجارات نعلم أن حقك فيها ثابت و إنا عن ذلك مقصرون، فقال أبو عبد الله عليه السّلام: ما أنصفناكم إنا كلفناكم ذلك اليوم) (١) و صحيح الحارث بن المغيرة المتقدم عن أبي عبد الله عليه السّلام (قلت له: إن لنا أموالا من غلات و تجارات و نحو ذلك، و قد علمت أن لك فيها حقا، قال: فلم أحللنا إذا لشيعتنا إلا لتطيب ولادتهم، و كل من والى آبائى فهم فى حل مما فى أيديهم من حقا فليبلغ الشاهد الغائب) ٢ و هما مطلقان يشملان ما لو انتقل متعلق الخمس إلى الشيعة من غير المعتقد بالخمس كالكافر و المخالف أو المعتقد غير المبالي أو الفاسق.

و الحاصل أن ما ورد من أخبار التحليل متضمنا للفظ الخمس محمول على هذا الفرد، و ما ورد متضمنا للفظ الحق محمول على الأنفال و الفىء و الغنيمه إذا كانت بغير إذن الإمام، و هو القدر المتيقن منها، و بهذا يتم الجمع بين أخبار التحليل و أدله و جوب الخمس، و أيضا قد تحصل أن الأنفال مطلقا و الغنيمه بغير إذنه مشموله للتحليل فتخصيصها بالمساكن و المتاجر و المناكح ليس فى حملها، نعم ورد الاقتصار على هذه الثلاثه فى مرسله عوالى اللثالى (سئل الصادق عليه السّلام فقيل له: يا ابن رسول الله، ما حال شيعتكم فيما-

ص: ١١٥



الأمة المسيه حال الغيبه و ثمنها، و مهر الزوجه من الأرباح (١) و من الثاني ثمن المسكن منها أيضا (٢)، و من الثالث الشراء ممن لا يعتقد الخمس، أو ممن لا يخمس، و نحو ذلك (٣)، و تركه هنا إما اختصارا، أو اختيارا، لأنه قول لجماعه من الأصحاب، و الظاهر الأول لأنه ادعى في البيان أطباق الإماميه عليه، نظرا إلى شذوذ المخالف (٤).

### في الثلاثة الباقية

(و ثلاثة أقسام) (٥) و هي بقيه الستة (لليتامى) و هم الأطفال الذين لا أب لهم، (و المساكين)، و المراد بهم هنا ما يشمل الفقراء كما في كل موضع يذكرون منفردين، (و ابنا السبيل) على الوجه المذكور في الزكاه (من الهاشميين المنتسبين) إلى هاشم (بالأب)، دون الأم (٦)، و دون المنتسبين إلى المطلب أخى هاشم على أشهر القولين (٧).

—خصكم الله به إذا غاب غائبكم و استتر قائمكم؟ فقال عليه السلام: ما أنصفناهم إن و اخذناهم، و لا أحببناهم إن عاقبناهم، بل نبيح لهم المساكن لتصح عبادتهم، و نبيح لهم المناكح لتطيب ولادتهم، و نبيح لهم المتاجر ليزكوا أموالهم (١) فهي غير صريحه بالحصص فلا تصلح لمعارضه ما دل على إطلاق تحليل مطلق الحق في الفىء و الغنيمه.

(١) بل يجب أن يلحقه حكم أرباح المكاسب.

(٢) أى من الأرباح و يجب أن يلحقه حكم أرباح المكاسب أيضا.

(٣) كما لو اشترى شيئا من مال الغنائم للتجاره.

(٤) و هو الإسكافى و الحلبي حيث أنكرا هذا التحليل من أصله.

(٥) و هي للساده و قد تقدم الدليل على ذلك.

(٦) و عليه اتفاق الجميع ما عدا السيد المرتضى، و دليلهم مرسل حماد عن الإمام الكاظم عليه السلام (و من كانت أمه من بنى هاشم و أبوه من سائر قريش، فإن الصدقات تحل له، و ليس له من الخمس شىء، لأن الله تعالى يقول: أَدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ (٢)).

و دعوى السيد أن ولد البنت ولد حقيقه فيكون منسوبا إلى بنى هاشم، و فيه: إنه لا يقال له هاشمى عرفا إلا إذا كان أبوه هاشميا و الخبر المتقدم حجه عليه.

(٧) ذهب المفيد فى العزیه و الإسكافى إلى أن الخمس للهاشمى و المطلبين اعتمادا على خبر

ص: ١١٤

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الأنفال حديث ٣.

٢- (٢) سورة الأحزاب الآیه ٥.

و يدل على الأول (١) استعمال أهل اللغة، و ما خالفه يحمل على المجاز لأنه خير من الاشتراك، و فى الروايه عن الكاظم (ع) ما يدل عليه، و على الثانى (٢) أصاله عدم الاستحقاق، مضافا إلى ما دل على عدمه من الأخبار و استضعافا لما (٣) استدل به القائل منها، و قصوره عن الدلاله (٤).

(و قال المرتضى) رضى الله عنه: يستحق المنتسب إلى هاشم (و) لو (بالأم)، استنادا إلى قوله (ص) عن الحسين (ع) هذان ابنائى إمامان (٥)، و الأصل فى الإطلاق الحقيقه، و هو ممنوع، بل هو أعم منها و من المجاز، خصوصا مع وجود المعارض. و قال المفيد و ابن الجنيد: يستحق المطلبى أيضا و قد بيناه.

(و يشترط فقر شركاء الإمام عليه السلام) أما المساكين فظاهر (٦)، و أما اليتامى -زراره عن أبى عبد الله عليه السلام (لو كان العدل ما احتاج هاشمى و لا مطلبى إلى صدقه، إن الله جعل لهم فى كتابه ما كان فيه سعتهم) (١).

و ذهب المشهور إلى اختصاص الخمس بنى هاشم فقط للأخبار الكثيره منها: مرسل حماد عن العبد الصالح عليه السلام (و هؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس، هم قرابه النبى صلى الله عليه و آله و سلم، الذين ذكرهم الله فى كتابه فقال: وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (٢)، و هم بنو عبد المطلب أنفسهم، الذكر منهم و الأنثى، ليس فيهم من أهل بيوتات قريش و لا من العرب أحد) (٣) مع إمكان حمل الخبر الأول على غير أولاد عبد المطلب فقط لأن الصدر قد حذف عند الإضافه.

(١) أى على كون الهاشمى هو المنتسب بالأب دون الأم.

(٢) أى على كون الخمس لخصوص بنى هاشم دون المطلبى.

(٣) قد رد خبر زراره باشتماله على إبراهيم بن هاشم و هو لم يمدح و لم يذم، و فيه: إنه من مشايخ الروايه و هذا ما يجعله فى أعلى مراتب الصحه فالإنصاف أن الخبر صحيح السند.

(٤) و قد تقدم بيان القصور.

(٥) ينابيع الموده ج ١ ص ٣٧٣.

(٦) لأنه محقق لموضوعهم.

ص: ١١٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب مستحقى الزكاه حديث ١.

٢- (٢) سوره الشعراء الآيه ٢١٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قسمه الخمس حديث ٨.

فالمشهور اعتبار فقرهم لأن الخمس عوض الزكاه و مصرفها الفقراء فى غير من نصّ على عدم اعتبار فقره (١) فكذا العوض، لأن الإمام عليه السلام (٢) يقسمه بينهم على قدر حاجتهم، و الفاضل له و المعوز عليه، فإذا انتفت الحاجة انتفى النصيب.

و فيه نظر بين، و من ثم ذهب جماعة إلى عدم اعتباره فيهم، لأن اليتيم قسيم للمسكين فى الآيه، و هو يقتضى المغايره و لو سلم عدمه نظرا إلى أنها لا تقتضى المباينه فعند عدم المخصص يبقى العموم (٣) و توقف المصنف فى الدروس.

(و يكفى فى ابن السبيل الفقر (٤) فى بلد التسليم) و إن كان غنيا فى بلده بشرط أن يتعذر وصوله إلى المال على الوجه الذى قررناه فى الزكاه و ظاهرهم هنا عدم الخلاف فيه، و إلا كان دليل اليتيم آتيا فيه.

(و لا تعتبر العدالة) لإطلاق الأدله (٥)، (و يعتبر الإيمان) لاعتباره فى المعوض (١) كالعاملين عليها و المؤلفه قلوبهم و فى سبيل الله.

(٢) كما فى مرسل حماد عن العبد الصالح عليه السلام - و هو دليل المشهور - (يقسم بينهم على الكتاب و السنه ما يستغنون به فى سنتهم، فإن فضل عنهم شىء فهو للوالى، فإن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به، و إنما صار عليه أن يمونهم لأن له ما فضل عنهم) (١) و مثله غيره.

و عن السرائر و المبسوط عدم اعتبار الفقر، لضعف سند الخبر، و لأن اليتيم وقع قسيما للمسكين فى الآيه فلا يشترط فقره و إلا لاندرج تحت عنوان الفقير و المسكين و لا داعى لذكره قسما مستقلا، و لأن الخمس و إن كان عوض الزكاه لكن لا يجب المساواه بين البذل و المبدل منه من جميع الجهات. و فيه: أما الخبر فهو منجبر بعمل الأصحاب فهو موثوق الصدور و عليه مدار حجيه العمل بالخبر، و أما كونه قسيما للمسكين فى الآيه فليس لعدم اعتبار الفقر فى اليتيم بل للاختلاف فى البلوغ و عدمه مع فقد الأب و بهذين ثبت وجوب التساوى بين العوض و المعوض عنه أعنى بين الخمس و الزكاه من هذه الجهه.

(٣) و هو عموم اليتيم الوارد فى الآيه، فىكون شاملا للفقير و غيره و قد عرفت أنه مقيد.

(٤) يعنى ما تقدم فى اليتيم، و خالف ابن إدريس فى السرائر فلم يشترط ذلك و هو ضعيف.

(٥) بلا خلاف من أحد.

ص: ١١٨

بغير خلاف، مع وجوده (١) ولأنه صله و مواده، و المخالف بعيد عنهما، و فيهما نظر (٢) و لا ريب أن اعتباره أولى.

## في الأنفال

و أما الأنفال (٣) فهي المال الزائد للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و الإمام عليه السلام بعده على قبيلهما و قد كانت لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في حياته بالآية الشريفة، و هي بعده للإمام القائم مقامه، و قد أشار إليها بقوله: (و نفل الإمام عليه السلام) الذي يزيد به عن قبيله، و منه سُمِّيَ نفلا (أرض (٤) انجلى عنها أهلها) و تركوها، (أو سلمت) للمسلمين (١) أي وجود المؤمن فقد استدل على اعتبار الإيمان، بأن الخمس عوض الزكاة المعترف فيها للإيمان، و أن الخمس كرامه و موده لا يستحقها غير المؤمن، و خبر إبراهيم الأوسى الوارد في الزكاة عن الرضا عليه السلام (فإن الله عز و جل حرّم أموالنا و أموال شيعتنا على عدونا) (١).

(٢) أما الأول فلا يجب التساوى بين العوض و المعوض من جميع الجهات، و أما الثاني فإن الدفع إليه إكرام لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و أهل بيته عليهم السلام.

(٣) جمع نفل بالتحريك، و هو الزائد، قال الأزهرى (النفل ما كان زياده عن الأصل) و قال تعالى: وَ هَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ نَافِلَةً (٢) أي زياده على ما سأل، و المراد بها هي ما يختص بها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قال تعالى: يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَصِلُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ (٣) و من بعده للإمام عليه السلام جعلها الله لهم زياده على مالهم من سهم الخمس.

(٤) فهي خمسة بحسب الحصر الاستقرائي المستفاد من تتبع الأدلة الشرعية كما في المدارك، و زاد المفيد و الشيخ المعادن، و على كل فلا بد من تتبع الأدلة في ذلك، و أما الأرض التي تملك من غير قتال سواء انجلى عنها أهلها أو سلموها طوعا فهي من الأنفال للأخبار منها: صحيح حفص عن أبي عبد الله عليه السلام (الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب، أو قوم صالحوا، أو قوم أعطوا ما بأيديهم، و كل أرض خربه، و بطون الأودية، فهو لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و هو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء) (٤).

ص: ١١٩

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب مستحقى الزكاة حديث ٨.

٢- (٢) سورة الأنبياء الآية: ٧٢.

٣- (٣) سورة الأنفال الآية: ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ١.

(طوعاً) من غير قتال كبلاد البحرين، (أو باد أهلها) (١) أى هلكوا مسلمين كانوا أم كفاراً، و كذا مطلق الأرض الموات التى لا يعرف لها مالك.

(و الآجام) (٢) بكسر الهمزة و فتحها مع المد جمع أجمه بالتحريك المفتوح و هى الأرض المملوءه من القصب و نحوه، فى غير الأرض المملوكه، (و رءوس الجبل، و بطون الأودية)، و المرجع فيهما إلى العرف، (و ما يكون بهما) من شجر، و معدن، و غيرهما، و ذلك فى غير أرضه المختصه به، (و صوافى (٣) ملوك) أهل (الحرب)، و قطائعهم (٤) و ضابطه كل ما اصطفاه ملك الكفار لنفسه و اختص به من الأموال (١) و هى الأرض الموات التى لا مالك لها سواء باد أهلها أ و لم يجر عليها ملك فهى من الأنفال بلا خلاف للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام (إن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه دم، أو قوم صولحوها و أعطوا بأيديهم، و ما كان من أرض خربه، أو بطون أوديه فهذا كله من الفىء و الأنفال لله و للرسول، و ما كان لله فهو للرسول يضعه حيث يحب) (١).

(٢) فالآجام و بطون الأودية و رءوس الجبال من الأنفال بلا خلاف فى ذلك للأخبار منها صحيح حفص و صحيح ابن مسلم المتقدمين، و منها: مرسل حماد عن العبد الصالح عليه السلام فى حديث (و له رءوس الجبال و بطون الأودية و الآجام) ٢ و خبر داود ابن فرقد عن أبى عبد الله عليه السلام (و ما الأنفال؟ قال: بطون الأودية و رءوس الجبال و الآجام و المعادن و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا - ركاب، و كل أرض ميتة قد جلا أهلها، و قطائع الملوك) ٣، و يرجع فى تحديد بطن الوادى و رأس الجبال إلى العرف، و الآجام هى الأرض المملوءه قصباً، أو الشجر الكثير الملتف بعضه ببعض.

(٣) ما يصطفيه الملوك لأنفسهم من الغنائم المنقوله.

(٤) ما يصطفيه الملوك لأنفسهم من الغنائم غير المنقوله، و يدل عليه خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن صفو المال؟ قال: الإمام يأخذ الجارية الروقه و المركب الفاره و السيف القاطع، و الدرع قبل أن تقسم الغنيمه، فهذا صفو المال) (٢)، و خبر ربيعى عن أبى عبد الله عليه السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و كان ذلك له - إلى أن قال - و كذلك الإمام أخذ كما أخذ الرسول صلى الله عليه و آله و سلم) (٣) و خبر داود و بن فرقد عن أبى

ص: ١٢٠

١- ( (١ و ٢ و ٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ١٠ و ٤ و ٣٢.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ١٥.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب قسمه الخمس حديث ٣.

المنقوله و غيرها، غير المغصوبه، من مسلم، أو مسالم، (و ميراث فاقد الوارث) الخاص، و هو من عدا الإمام، و إلا فهو عليه السلام وارث من يكون كذلك (١)، (و الغنيمه بغير إذنه) غائبا كان، أم حاضرا على المشهور (٢) و به روايه مرسله إلا- أنه لا- قائل بخلافها ظاهرا.

و المشهور أن هذه الأنفال مباحه حال الغيبه (٣) فيصح التصرف فى الأرض المذكوره بالإحياء، و أخذ ما فيها من شجر، و غيره. نعم يختص ميراث من لا- عبد الله عليه السلام (قطائع الملوك كلها للإمام و ليس للناس فيها شيء) (١).

(١) للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (من مات و ليس له وارث من قرابته و لا مولى عتاقه قد ضمن جريرته فما له من الأنفال) (٢) و مرسل حماد (الإمام وارث من لا وارث له) ٣.

(٢) لمرسله العباس الوراق عن رجل سماه عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا غزا قوم بغير إذن الإمام فغنموا كانت الغنيمه كلها للإمام، و إذا غزوا بأمر الإمام فغنموا كان للإمام الخمس) (٣).

و الروايه ضعيفه بالإرسال و غيره فلذا توقف المحقق فى النافع فى الحكم، بل العلامه فى المنتهى جزم بالمساواه بين كون الغزو بإذنه أو لا- و أن الإمام له الخمس فقط لإطلاق الآية الشريفه (٤) و حسنه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الرجل من أصحابنا يكون فى لوأئهم فيكون معهم فيصيب غنيمه فقال: يؤدى خمسنا و يطيب له) (٥).

(٣) أما فى حال الحضور فلا- بد من إذنه عليهم السلام كما فى المعتبر، و فيه: أن أدله التحليل مطلقه تشمل حال الحضور و الغيبه بل بعضها صريح فى العموم إلى زمن القائم عليه السلام و قد تقدم الكلام فى هذه الأخبار، و أن ما ورد بلفظ الحق فهو محمول على الأنفال فتخصيص المشهور بالمساكن و المتاجر و الدور من الأنفال فقط ليس فى محله.

ص: ١٢١

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ٦.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ولاء ضامن الجريه و الإمامه حديث ١ و ٥.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ١٦.

٤- (٥) سوره الأنفال الآية: ٤١.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث ٨.

وارث له بفقره بلد الميت و جيرانه، للروايه (١)، و قيل: بالفقره مطلقا (٢)، لضعف المخصص، و هو قوى. و قيل: مطلقا كغيره (٣).

(و أما المعادن) (٤) الظاهره و الباطنه فى غير أرضه عليه السلام (فالناس فيها شرع) على الأصح، لأصاله عدم الاختصاص، و قيل: هى من الأنفال أيضا، أما (١) اعلم أن ميراث من لا- وارث له فى حال حضور الإمام يفعل به حيث يشاء و هو اعلم بتكليفه، و فى حال الغيبه، فعن جماعه أنه يحفظ بالوصايه أو الدفن إلى حين ظهوره كسائر حقوقه، و عن الخلاف الإجماع عليه، و فيه: إن حفظه أو دفنه موجب للضياع و قد تقدم تضعيف هذا القول سابقا مع أعراض المشهور عنه فكيف يدعى الإجماع عليه، و ذهب المشهور إلى أنه يقسم بين الفقراء و المساكين مطلقا سواء كانوا من بلده أو لا، و ذهب الشهيد فى اللمعه فى باب الإرث و فى الدروس أنه يقسم بين فقراء بلد الميت و مساكينه و ضعفاء جيرانه لمرسل داود عمن ذكره عن أبى عبد الله عليه السلام (مات رجل فى عهد أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث، فدفع أمير المؤمنين عليه السلام ميراثه إلى همشهريجه) (١) و مثله خبر خلاد السندى ٢، و المراد من همشهريجه أى أهل بلده إلا أن المشهور أعرض عنها كما فى الجواهر، و احتمال فى الجواهر أن يكون هذا الميراث من الأنفال التى ثبت تحليلهم لها للشيعة، و مال سيد الرياض إلى إعطائه للهاشمى و هو شىء لم نعرفه لغيره، كما أنا لم نعرف ما يومئ إليه، بل الأدله كلها على خلافه و من هنا كان لا وجه للطناب فيه كما فى الجواهر، و الأحوط هو المشهور و أحوط منه أن يوزع على فقراء البلد خروجا عن شبهه خلاف الشبهه مع نيه التصديق به عن صاحب الزمان كغيره من المال المتعذر وصوله إلى صاحبه.

(٢) من دون اختصاص ببلد الميت.

(٣) أى يكون هذا الميراث كبقية الأنفال.

(٤) مطلقا فهى من الأنفال كما عن الكلينى و شيخه القمى فى تفسيره، و المفيد و الشيخ و الديلمى و القاضى لموثق إسحاق بن عمار (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأنفال؟ فقال:

هى القرى التى قد خربت و انجلى أهلها فهى لله و للرسول، و ما كان للملوك فهو للإمام، و ما كان من الأرض بخبره لم يوصف عليه بخيل و لا- ركاب، و كل أرض لا- رب لها، و المعادن منها، [و من مات] و ليس له مولى فما له من الأنفال) (٢) و خبر أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام (قال: لنا الأنفال، قلت: و ما الأنفال؟ قال: منها المعادن-

ص: ١٢٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ولاء ضمان الجريه ٣ و ١.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ٢٠.

الأرض المختصة به فما فيها من معدن تابع لها، لأنه من جملتها، و أطلق جماعه كون المعادن للناس من غير تفصيل، و التفصيل حسن، هذا كله فى غير المعدن المملوكة تبعاً للأرض، أو بالإحياء، فإنها مختصة بمالكها.

و الآجام، و كل أرض لا رب لها، و كل أرض باد أهلها فهو لنا(١) و مثله غيره.

و عن جماعه بل فى الدروس أنه الأشهر و فى الجواهر أنه المشهور أن الناس فيها شرع سواء، للأصل و السيره و عدم تعرض أخبار الخمس لذلك بل ظاهرها أن الباقي بعد الخمس للمخرج بأصل الشرع لا بتحليل الإمام مع ضعف هذه الأخبار هنا ما عدا الموثق و هو مختلف النسخ ففى بعضها (و المعادن منها) و فى البعض الآخر (و المعادن فيها) و عليه فىكون ظاهراً فى المعادن الموجوده فى أرض الموات فهى تابعه للأرض، و أرض الموات للإمام فكذا معدنه و لذا ذهب إلى التفصيل بين معدن الأرض المملوكة فهو لمخرجه بعد الخمس، و بين معدن أرض الأنفال فهو للإمام فىكون من الأنفال و إليه ذهب الحلى و المحقق فى المعتمد و العلامة فى المنتهى و التحرير و الشارح هنا.

ص: ١٢٣

---

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ٢٨.





كتاب الصوم

اشاره

ص: ١٢٥



## فى معنى الصوم

(و هو الكفّ) (٢) نهارا كما سيأتى التنبيه عليه (عن الأكل و الشرب (٣) مطلقا) (١) الصوم من أشرف الطاعات و أفضل العبادات و القربات، و لو لم يكن فيه إلا الارتقاء من حضيض النفس البهيميه إلى ذروه التشبه بالملائكه الروحانيه لكفى به منقبه و فضلا، ففى خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (بنى الإسلام على خمسه أشياء، على الصلاه و الزكاه و الصوم و الحج و الولايه، و قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: الصوم جنه من النار) (١) و فى خبر عبد الله بن طلحه عن أبى عبد الله عليه السّلام (قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: الصائم فى عبادته، و إن كان [نائما] على فراشه ما لم يعتب مسلما) (٢) و فى الخبر عن الصادق عليه السّلام (نوم الصائم عبادته، و صمته تسبيح، و عمله متقبل، و دعاؤه مستجاب) (٣) و فى خبر أبى الصباح الكنانى عن الصادق عليه السّلام (إن الله تبارك و تعالى يقول: الصوم لى و أنا أجزى عليه) (٤).

(٢) قيل هو الكف، و قيل هو الترك، و قيل هو الإمساك، و الإطاله فى تحديد الأشياء بالتعاريف مضيعه للوقت بعد تعذر معرفه أجناسها و فصولها إلا على رب العالمين جل جلاله.

(٣) ادعى عليه الضروره و يدل عليه قوله تعالى: وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ (٥) و الأخبار على ذلك كثيره، و بالإطلاق يشمل المعتاد و غيره، و ذهب السيد فى بعض كتبه و حكاه المختلف عن ابن -

ص: ١٢٧

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١٧.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٧.
- ٥- (٥) سورة البقره الآيه: ١٨٧.

المعتاد منهما وغيره،(و الجماعة (١) كله) قبلا (٢) و دبرا (٣)، لآدمي (٤)، وغيره (٥) على -الجنيد أن غير المعتاد كابتلاع الحص و البرد لا يفسد الصوم لأن الأدله محموله على المتعارف.

(١)من الضروريات للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس في الماء)(١).

(٢)و هو القدر المتيقن من النصوص.

(٣)أما في دبر المرأه مع الإنزال فلا خلاف فيه بين العلماء لإطلاق صحيح ابن الحجاج (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعث بأهله في شهر رمضان حتى يمضى قال: عليه الكفاره مثل ما على الذي يجامع)(٢) و أما مع عدم الإنزال فلصدق الجماعة عليه و هو متحقق في الدبر كتحققه في القبل، و لصدق المباشرة عليه، مع أن المباشرة منهي عنها في قوله تعالى: أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ، فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ، وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (٣) و النهي مفسد في العبادات نعم ورد في مرسل على بن الحكم عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا أتى الرجل المرأه في الدبر و هي صائمه لم ينقض صومها و ليس عليها غسل)(٤) و هو ضعيف السند قد أعرض المشهور عنه فلا يصلح للحجيه فضلا عن معارضه غيره.

(٤)و أما الجماعة في دبر الغلام فقد ادعى عليه الشيخ في المبسوط الإجماع، و كذا الوطى في فرج البهيمه، و تردد فيه المحقق في الشرائع، و جزم ابن إدريس بعدم فساد الصوم بذلك و إن حرم.

و المسأله محل إشكال لعدم النص على ذلك، و استدلل العلامة بأن فساد الصوم في هذين الأمرين تابع لوجوب الغسل، حيث إن الجنابه هي العله لفساد الصوم كما يستفاد من أخبار حرمة الجماعة على الصائم و هو جيد.

(٥)و هو الوطى في فرج البهيمه و قد تقدم الكلام فيه.

ص: ١٢٨

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.

٣- (٣) سورة البقره الآية: ١٨٧.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الجنابه حديث ٣.

أصح القولين، (و الاستمناء) (١) و هو طلب الإيماء بغير الجماع مع حصوله، لا- مطلق طلبه (٢) و إن كان محرماً أيضاً، إلا أن الأحكام الآتية لا تجرى (٣) فيه، و فى حكمه (٤) النظر و الاستمناء بغير الجماع و التخيل لمعتاده (٥) معه كما سيأتى، (و إيصال الغبار (٦) المتعدى) إلى الحلق غليظاً كان أم لا، بمحلل كدقيق، و غيره (١) بلا- خلاف فيه للاخبار منها: صحيح ابن الحجاج المتقدم.

(٢) أى طلب الامناء و إن لم يحصل المنى.

(٣) أى فى الطلب المجرد عن حصول المنى.

(٤) أى حكم الاستمناء.

(٥) أى لمعتاد الامناء من النظر و الاستمناء بغير الجماع مع حصول المنى، لأن المستفاد من النصوص حرمة الاستمناء مع غض البصر عن أسبابه، فمن نظر أو استمتع و كان معتاداً للمنى، و فعل ذلك مع قصد الإيماء فإنه يصدق عليه طلب المنى فيفسد صومه و عليه الكفاره، و عن الخلاف و السرائر و الشرائع الحكم بصحة الصوم فى النظر لو أمنى، و عن المفيد و سلار و ابن البراج الحكم بالصحة فيما لو نظر إلى من يحلّ إليه النظر، و ليكن تنزيل كلامهم على صورته عدم قصد الامناء كما صرح بذلك فى الرياض.

(٦) على المشهور لروايه سليمان المروزى (سمعتة يقول: إذا تمضمض الصائم فى شهر رمضان، أو استنشق متعمداً، أو شم رائحة غليظه، أو كنس بيتا فدخل فى أنفه و حلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن ذلك له مفطر مثل الأكل و الشرب و النكاح) (١).

و هذه الروايه مشتمله على عده مجاهيل و هى مقطوعه، و مشتمله على ترتب الكفاره على مجرد المضمضه و الاستنشاق و شم الرائحة الغليظه و هذا على خلاف ما أجمع عليه الأصحاب فضلاً عن معارضته لموثق عمرو بن سعيد عن الرضا عليه السلام (سألته عن الصائم يتدخن بعود أو بغير ذلك فتدخل الدخنه فى حلقه، قال: جائز لا بأس به، و سألته عن الصائم يدخل الغبار فى حلقه، قال عليه السلام: لا بأس) ٢ و لذا توقف المحقق فى الاعتبار فى هذه الحكم، و لم يتعرض الصدوق و السيد و الشيخ فى المصباح و سلار له و كأنه إشاره إلى عدم مفطريته، و قد صرح بعض المتأخرين بعدم المفطريه، إلا أن المشهور عملوا بالخبر الأول مع التفكيك بين عبارات متنه و هذا ليس بعزيز منهم، مع حمله على الغبار الغليظ و حمل الموثق الدال على عدم البأس على الغبار غير الغليظ، و يعضده السيره القطعيه على عدم الاجتناب عن غير الغليظ، فما ذهب إليه الشارح فى المسالك و هنا من عموم مفطريته سواء كان غليظاً أو لا ليس فى محله.

ص: ١٢٩

كتراب. و تقييده بالغليظ فى بعض العبارات و منها الدروس لا وجه له (١)، و حد الحلق مخرج الخاء المعجمه،(و البقاء على الجنابه) (٢) مع علمه بها ليلا، سواء نوى الغسل أم لا (٣)،(و معاوده النوم جنبا بعد انتباهتين) متأخرتين عن العلم بالجنابه (١) قد عرفت أن وجهه هو الجمع بين الأخبار.

(٢) على المشهور للأخبار منها: موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى رجل أجنب فى شهر رمضان بالليل، ثم ترك الغسل متعمدا حتى أصبح، قال عليه السّلام: يعتق رقبه أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا) (١)، و فى الرياض: إنها قريبه من التواتر، و ما ورد معارضا لها و قد دل على الجواز محمول على التقيه و يشعر بذلك خبر إسماعيل بن عيسى عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام (عن رجل أصابته جنابه فى شهر رمضان فنام عمدا حتى أصبح، أى شىء عليه؟ قال: لا يضره هذا و لا يفطر و لا يبالي، فإن أبى عليه السّلام قال: قالت عائشه: إن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم أصبح جنبا من جماع من غير احتلام) (٢).

و هذا الحكم كما يجرى فى شهر رمضان يجرى فى قضائه لصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يقضى [شهر] رمضان فيجنب من أول الليل و لا يغتسل حتى [يجىء] آخر الليل، و هو يرى أن الفجر قد طلع، قال عليه السّلام: لا يصوم ذلك اليوم و يصوم غيره) (٣)، و صحيحه الآخر (كتب أبى إلى أبى عبد الله عليه السّلام - و كان يقضى شهر رمضان - و قال: إنى أصبحت بالغسل و أصابتنى جنابه، فلم أغتسل حتى طلع الفجر، فأجابه عليه السّلام:

لا تصم هذا اليوم و صم غدا) ٤ فما عن المنتهى من التردد فيه، و عن المعتمد من الجزم بعدمه ليس فى محله.

و أما الصوم المندوب فالمشهور على أن تعمد الجنابه لا يفسد الصوم لصحيح عبد الله بن المغيرة عن حبيب الخثعمى (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: أخبرنى عن التطوع، و عن هذه الثلاثة أيام إذا أجنبت من أول الليل، فأعلم أنى أجنبت فأنام متعمدا حتى ينفجر الفجر، أصوم أو لا أصوم؟ قال عليه السّلام: صم) (٤).

و أما الواجب غير شهر رمضان و قضاؤه فعن المشهور أن تعمد الجنابه يفسد الصوم حملا له على شهر رمضان و قضاؤه بعد عدم المجال لحملة على التطوع.

(٣) مع تحقق تعمد البقاء على الجنابه.

ص: ١٣٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٦.

٣- (( ٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١ و ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.

و إن نوى الغسل إذا طلع الفجر عليه جنباً (١)، لا بمجرد النوم كذلك (٢)، (فيكفر من لم يكف) عن أحد هذه السبعة اختياريًا (٣) في صوم واجب متعين، أو في شهر (١) أما وجوب القضاء بلا خلاف فيه لصحيح ابن أبي يعفور (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ، ثم ينام [ثم يستيقظ، ثم ينام] حتى يصبح، قال عليه السلام:

يتم صومه و يقضى يوما آخر، و إن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه و جاز له) (١).

و أما وجوب الكفاره فقد حكى عن الشيخين و ابني حمزه و زهره و الحلبي و الحلبي و العلامه و الشهيد و المحقق الثاني، بل عن الغنيه و الوسيله الإجماع عليه، و لكن دعوى الإجماع مجازفه مع تردد المحقق في الشرائع و جزمه بالعدم في المعتمد و تابعه العلامه في المنتهى، و مع مخالفه هذين يشكل الاعتماد عليه.

(٢) أي جنباً بعد انتباهتين.

(٣) أما الكفاره في الأكل و الشرب فبالاتفاق للأخبار الكثيره منها: صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل أفطر من شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من غير عذر، قال:

يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا) (٢).

و في الجماع و الاستمناء كذلك لصحيح ابن الحجاج (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعبث بأهله في شهر رمضان حتى يمني، قال عليه: عليه من الكفاره مثل ما على الذي يجامع) (٣) و مثله غيره.

و أما إيصال الغبار الغليظ فلخير المروزي المتقدم (سمعتة يقول. إلى أن قال: أو كنس بيتا فدخل في أنفه و حلقة غبار فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن ذلك له مفطر مثل الأكل و الشرب و النكاح) (٤).

و أما تعمد البقاء على الجنابه فلأخبار منها: موثق أبي بصير المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل، ثم ترك الغسل متعمدا حتى أصبح، قال عليه السلام: يعتق رقبه أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا) (٥).

و أما معاودة النوم بعد انتباهتين فقد تقدم أنه حكم مشهورى قد ادعى عليه الإجماع.

ص: ١٣١

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢.



رمضان مع وجوبه بقريته المقام (١).

## في قضاء الصوم مع الكفاره لو تعمد الإخلال

(و يقضى) الصوم مع الكفاره (لو تعمد الإخلال) بالكف (٢) المؤدى إلى فعل أحدها.

و الحكم فى الستة السابقه قطعى (٣)، و فى السابع مشهورى، و مستنده غير صالح، و دخل فى المتعمد الجاهل (٤) بتحريمها و إفسادها، و فى وجوب الكفاره عليه خلاف. و الذى قواه المصنف فى الدروس عدمه و هو المروى، و خرج الناسى (٥) فلا (١) إذ لا كفاره فى الواجب الموسع و لا فى الصوم المستحب، و لا فى شهر رمضان مع عدم وجوب الصوم عليه فيه كما لو كان مسافرا أو حائضا. هذا و اعلم أنه لا خلاف بينهم فى عدم الكفاره فيما لو أفطر فى صوم الكفارات و النذر غير المعين و المندوب و إن فسد الصوم، لعدم الدليل على الكفاره فالأصل البراءة، و أما الكفاره فى إفطار شهر رمضان و النذر المعين فمحل اتفاق و يدل على الأول الأخبار و قد تقدم بعضها، و ما يدل على الثانى سيأتى الكلام فيه إنشاء الله، نعم وقع الخلاف فيما لو أفطر فى قضاء شهر رمضان بعد الزوال و سيأتى الكلام فيه كذلك.

(٢) متعلق بالإخلال.

(٣) أى الكفاره.

(٤) على المشهور لإطلاق دليل المفطريه بعد صدق العمد عليه، و المراد منه القصد، و عن الشيخ و ابن إدريس عدم الإلحاق بل فى المنتهى احتمال إلحاقه بالناسى لموثق أبى بصير و زواره (سألنا أبا جعفر عليه السلام عن رجل أتى أهله فى شهر رمضان، أو أتى أهله و هو محرم، و هو لا يرى إلا- أن ذلك حلال له، قال عليه السلام: ليس عليه شيء) (١) و يعضده صحيح عبد الصمد الوارد فىمن لبس قميصا فى حال الإحرام (أى رجل ركب أمرا بجهاله فلا شيء عليه) (٢).

و ذهب المصنف فى المعتبر إلى فساد صومه لصدق المتعمد عليه عند عروض أحد الأسباب المقتضيه لفساد الصوم، و إلى عدم وجوب الكفاره لهذه الأخبار و قد نسب إلى أكثر المتأخرين.

(٥) بلا- خلاف للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل نسي فأكل أو شرب ثم ذكر، قال عليه السلام: لا يفطر، إنما هو شيء رزقه الله فليتم صومه) (٣).

ص: ١٣٢

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.

قضاء عليه، و لا كفاره، و المكره عليه و لو بالتخويف فباشر بنفسه على الأقوى (١).

و اعلم أن ظاهر العبارة كون ما ذكر تعريفًا للصوم كما هو عادتهم، و لكنه غير تام، إذ ليس مطلق الكف عن هذه الأشياء صوماً كما لا يخفى (٢) و يمكن أن يكون تجوز فيه بيان أحكامه، و يؤيده (٣) أنه لم يعرف غيره من العبادات، و لا غيرها في الكتاب غالباً و أما دخله (٤) من حيث جعله كفاً و هو أمر عدمي فقابل للتأويل بإرادته العزم على الضد أو توطين النفس عليه، و به يتحقق معنى الإخلال - و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الرجل ينسى و هو صائم فجامع أهله، فقال عليه السلام: يغتسل و لا شيء عليه) (١) و اختصاصها بالثلاثة لا يقدر في عموم الحكم لكل المفطرات، و في الصوم الواجب و المنسوب، و الواجب المعين و غيره للإطلاق.

(١) فالأكثر على عدم الإفطار لحديث الرفع (رفع عن أمتي الخطأ و النسيان و ما استكروها عليه) (٢)، و فيه: إنه لا يصلح لإثبات صحه الصوم بعد صدق التعمد عليه الموجب لفساد الصوم، و إنما يصلح لعدم الكفاره، و يشهد لصدق الإفطار عليه مرسل رفاعه عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام (دخلت على أبي العباس بالحيره، فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في الصيام اليوم، فقال: ذاك إلى الامام إن صمت صمنا، و إن أفطرت أفطرتنا، فقال يا غلام، عليّ بالمائده، فأكلت معه و أنا أعلم - و الله - أنه يوم من شهر رمضان، فكان إفطاري يوماً و قضائه أيسر عليّ من أن يضرب عنقي و لا يعبد الله) (٣).

(٢) إذ لا بد من وقت معين مع الإخلاص.

(٣) أى يؤيد التجوز.

(٤) أى عيب التعريف، و وجهه: أن الكف أمر وجودي و العدم أمر عدمي فلا يصح جعل الأول تعريفًا للثاني، و ردّ: بأن التكليف لا يتعلق بالعدم فلا بد من صرف متعلقه إلى إرادته العزم على ضد المفسد للصوم أو إلى توطين النفس على هذا الضد، لأنه لا بد من صرف متعلق الأمر إلى فعل على أن يكون من أفعال القلوب، هذا بالنسبه لمعنى الصوم، و أما تعبير المصنف عنه بالكف دون العزم على ضد المفسد أو التوطين عليه، فلأن الكف و الصوم يردا بمعنى الإمساك، و قد عرفت أنه لا - ثمره مهمه في تحقيق التعاريف.

ص: ١٣٣

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢.

٢- (٢) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٦٥٩ حديث ٢٠٤٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٧ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٥.

به إذ لا يقع الإخلال إلا بفعل فلا بد من رده (١) إلى فعل القلب، وإنما اقتصر على الكف مراعاة لمعناه اللغوي.

## فى القضاء بلا كفاره

(و يقضى) خاصه من غير كفاره (لو عاد) الجنب إلى النوم ناويا للغسل ليلا (بعد انتباهه) واحده فأصبح جنبا (٢)، و لا بد مع ذلك من احتمالته للانتباه عاده، فلو لم يكن من عادته ذلك، و لا احتمالته (٣) كان من أول نومه كمتعمد البقاء عليها (٤)، و أما النومه الأولى فلا شىء فيها (٥) و إن طلع الفجر بشرطيه (٦)، (أو احتقن بالمائع) فى قول (٧)، و الأقوى عدم القضاء بها و إن حرمت، أما بالجامد (١) أى رد معنى الصوم.

(٢) فعليه القضاء دون الكفاره بلا خلاف فيه و يدل عليه صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (الرجل يجنب من أول الليل ثم ينام حتى يصبح فى شهر رمضان، قال عليه السلام: ليس عليه شىء، قلت: فإن استيقظ ثم نام حتى أصبح، قال عليه السلام:

فليقض ذلك اليوم عقوبه) (١)، و مثله غيره، و نفى الكفاره للأصل و لإطلاق هذه الأخبار الحاصره بالقضاء.

(٣) فى الطبعه الحجريه (و لا احتمالته)، و المعنى: لم يكن من عادته الانتباه أو لم يحتمل الانتباه إن لم تكن عادته على الانتباه.

(٤) على الجنابه، و هذا للصدق العرفى كما هو واضح.

(٥) بلا خلاف و يدل عليه صدر صحيح ابن عمار المتقدم.

(٦) أى كان من عادته الانتباه، أو احتمال الانتباه هذا هو الشرط الأول، و الشرط الثانى أن يكون ناويا للغسل ليلا، و إلا فمع فقد أحد هذين الشرطين يكون متعمدا للبقاء على الجنابه.

(٧) فالاحتقان بالمائع يوجب القضاء دون الكفاره هو قول العلامه فى المختلف و حكى عن الشيخ فى المبسوط و القاضى و الحلبي و الشهيد فى الدروس لصحيح البزنطى عن أبى الحسن عليه السلام (سأله عن الرجل يحتقن تكون به العله فى شهر رمضان، فقال عليه السلام: الصائم لا يجوز له أن يحتقن) (٢)، و قد حملوا نفى الجواز على الحرمة التكليفية فقط دون الكفاره.

و ذهب الشيخ فى جملة من كتبه و تبعه المحقق فى المعبر و سيد المدارك أنه يحرم الاحتقان بالمائع للخبر من دون إفساد، لأن الصوم عباده شرعيه فلا تفسد إلا بموجب شرعى،

ص: ١٣٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٤.

كالفتائل فلا- على الأقوى،(أو ارتمس) (١) بأن غمس رأسه أجمع (٢) في الماء دفعه -و يحتمل أن يكون النهى هنا لكون الاحتقان حراما لا- لكون الصوم يفسد به، و هو ضعيف إذ ظاهره أن النهى من أجل الصوم و قد تقرر أن النهى في العبادات مفسد.

و عن السيد فى الناصريه و المفيد و ابن بابويه و الحلبي الإفساد فى الاحتقان بالجامد كالمائع و اختاره العلامه فى المختلف لإطلاق صحيح البنزطى المتقدم، و هو ضعيف لورود موثق الحسن بن فضال (كتبت إلى أبى الحسن عليه السّلام: ما تقول فى اللطف يستدخله الإنسان و هو صائم، فكتب: لا بأس بالجامد)(١).

(١) ذهب الأ- كثر إلى أنه مفسد للصوم للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام (لا يضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فى الماء)(٢)، و حملته على القضاء دون الكفاره كما عن أبى الصلاح و جماعه منهم المصنف هنا لأصالة عدم وجوب الكفاره فضيف، لأن عدّ الارتماس مع الأكل و الشرب فى هذا الصحيح و غيره لا يخلو من إشعار باتحاد الحكم فيهما، و من هنا ذهب جماعه منهم الشهيد فى الدروس إلى وجوب القضاء و الكفاره.

و ذهب السيد المرتضى و ابن إدريس إلى أن الارتماس مكروه و لا- يفسد الصوم فضلا عن وجوب القضاء و الكفاره حملا للطائفة المتقدمه على الكراهه بقريته خبر عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (كره للصائم أن يرتمس فى الماء)(٣)، و ردّ بأن الكراهه فى الأخبار أعم من الحرمة، إذ لم يثبت معنى الكراهه الاصطلاحى لها فى زمن الأئمه عليهم السّلام.

و ذهب الشيخ فى الاستبصار و العلامه و الشهيد الثانى و اختاره فى الشرائع و المدارك إلى أنه حرام من دون إفساد للصوم لموثق إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (رجل صائم ارتمس فى الماء متعمدا، أ عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال عليه السّلام: ليس عليه قضاؤه و لا يعودن)(٤)، و فيه: إنه ظاهر فى الكراهه لا- فى الحرمة التكليفيه لأنه جمع بين النهى عنه و عدم إفساده لماهية الصوم، و لذا كان الأقوى الحكم بالكراهه إلا أن الاحتياط يقتضى ترجيح قول الأكثر من حرمة و إفساده و إيجابه للكفاره.

(٢) فالمدار على الرأس دون بقيه البدن، لصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام-

ص: ١٣٥

- ١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٩.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.

واحده عرفيه و إن بقى البدن (متعمدا) و الأقوى تحريمه من دون إفساد أيضا، و فى الدروس أوجب به القضاء و الكفاره. و حيث يكون الارتماس فى غسل مشروع يقع فاسدا مع التعمد للنهى، و لو نسي صح (١)، (أو تناول) المفطر (من دون مراعاة ممكنه) للفجر (٢)، أو الليل (٣)، ظانا حصوله (٤) (فأخطأ) بأن ظهر تناوله نهارا.

(سواء كان مستصحب الليل) بأن تناول آخر الليل من غير مراعاة بناء على أصاله عدم طلوع الفجر، (أو النهار) بأن أكل آخر النهار ظنا أن الليل دخل فظهر عدمه، و اكتفى (٥) عن قيد ظن الليل (٦) بظهور الخطأ، فإنه يقتضى اعتقاد خلافه، - (الصائم يستنقع فى الماء، و يصب على رأسه و يتبرد بالثوب و ينضح المروحه، و ينضح البوريا تحته و لا- يغمس رأسه فى الماء) (٧) و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (الصائم يستنقع فى الماء و لا يرمس رأسه) ٢ و مثلهما غيرهما، و ظاهرها أن الحرمة على غمس تمام الرأس آنا ما فى الماء سواء كان دفعه أو تدريجا.

(١) أى الغسل، باعتبار أن الارتماس مفطر فيكون منهيا عنه فى الصوم المعين، فإذا وجب عليه الغسل فيه و انحصر فى الارتماس فينتقل إلى التيمم، و لو اغتسل متعمدا بطل صومه للارتماس العمدى و بطل غسله للنهى عن الارتماس لكونه مفطرا، و لو اغتسل ارتماسيا نسيانا صح صومه لعدم نقضه به، إذ المحرم هو العمدى و صح غسله حينئذ.

(٢) فيجب القضاء دون الكفاره بلا خلاف للأخبار منها: موثق سماعه (سألته عن رجل أكل و شرب بعد ما طلع الفجر فى شهر رمضان، فقال: إن كان قام فنظر فلم ير الفجر فأكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه و لا إعاده عليه، و إن كان قام فأكل و شرب ثم نظر إلى الفجر فرأى أنه قد طلع الفجر فليتم صومه و يقتضى يوما آخر، لأنه بدأ بالأكل قبل النظر فعليه الإعاده) (٢)، و عدم الكفاره للأصل بعد اختصاص عموم وجوب الكفاره بالإفطار بصوره العمد.

(٣) يعرف حكمه مما تقدم فى مسأله الفجر.

(٤) أى حصول الليل فى الصورتين، و إلا- فمع الشك فى حصول الليل و القطع بعدمه و مع ذلك تناول المفطر فيصدق عليه الإفطار العمدى الموجب للقضاء و الكفاره.

(٥) أى المصنف.

(٦) حيث لم يذكره.

ص: ١٣٦

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢ و ٧.

٢- ( ( ٣ ) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٣.

و احترز بالمراعاة الممكنة عن تناول كذلك (١) مع عدم إمكان المراعاة كغيم، أو حبس، أو عمى، حيث لا يجد من يقلده فإنه لا يقضى (٢)، لأنه متعبد بظنه، و يفهم من ذلك أنه لو راعى فظن فلا- قضاء فيهما و إن أخطأ ظنه (٣)، و فى الدروس استقرب القضاء فى الثانى (٤)، دون الأول (٥)، فارقا بينهما باعتضاد ظنه بالأصل فى الأول و بخلافه فى الثانى.

(و قيل) و القائل الشيخ و الفاضلان: (لو أفطر لظلمه موهمه) أى موجه لظن دخول الليل (ظانا) دخوله من غير مراعاة، بل استنادا إلى مجرد الظلمه المثيره للظن (١) أى ظانا حصول الليل.

(٢) كما هو المشهور للأصل، بعد اختصاص النصوص القاضيه بالقضاء مع عدم المراعاة إلى صورته القدره على المراعاة، و خالف الجواهر و المستند لإطلاق النصوص الداله على القضاء فتشمل العاجز و القادر الذى ترك المراعاة تهاونا مثل صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (سئل عن رجل تسحر ثم خرج من بيته و قد طلع الفجر و تبين، فقال عليه السلام: يتم صومه ذلك ثم ليقضه) (١)، و هو غير ظاهر فى الإطلاق كما هو واضح.

(٣) هذه الصورة الثالثه، بعد صورته القادر على المراعاة و لم يراع، و بعد صورته العاجز عن المراعاة فيتعبد بظنه، و هذه الصورة قد دل على عدم القضاء فيها صدر موثق، سماعه المتقدم (فقال عليه السلام: إن كان قام فنظر فلم ير الفجر فأكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه و لا إعادة عليه) ٢ هذا بالنسبه لمراعاة الفجر، و أما بالنسبه لمراعاة المغرب فكذلك للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (أنه قال لرجل ظن أن الشمس قد غابت فأفطر، ثم أبصر الشمس بعد ذلك فقال عليه السلام: ليس عليه قضاء) (٢) بعد حمله على إجراء المراعاة.

(٤) فيما لو راعى فظن دخول الليل فأفطر و ذلك لأن ظنه على خلاف استصحاب بقاء النهار، و فيه إنه على خلاف الأخبار المتقدمه.

(٥) فيما لو راعى فظن بقاء الليل فأكل، و ذلك لأن ظنه معتضد باستصحاب بقاء الليل، و قد عرفت عدم الفرق بين صورتين.

ص: ١٣٧

١- ( (١) (٢) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢.

(فلا- قضاء) (١)، استنادا إلى أخبار (٢) تقصر عن الدلالة، مع تقصيره في المراعاة، فلذلك نسبه إلى القيل، واقتضى حكمه السابق وجوب القضاء (٣) مع عدم المراعاة وإن ظن، وبه صرح في الدروس، و ظاهر القائلين (٤)، أنه لا- كفاره مطلقا (٥) و يشكل عدم الكفاره مع إمكان المراعاة (٦)، والقدره على تحصيل العلم في القسم الثاني (٧) لتحريم تناول على هذا الوجه (٨)، و وقوعه في نهار يجب صومه عمدا (٩) و ذلك يقتضى بحسب الأصول الشرعيه وجوب الكفاره (١٠)، بل ينبغي وجوبها (١) مع أن المشهور على القضاء لعدم المراعاة.

(٢) منها: خبر الكنانى سأل أبا عبد الله عليه السلام (عن رجل صام ثم ظن أن الشمس قد غابت، و فى السماء غيم فأفطر، ثم إن السحاب انجلى فإذا الشمس لم تغب، قال عليه السلام: قد تم صومه و لا يقضيه) (١).

و فيه: أولاه إن المراد من الظن ما يعم القطع مثل قوله تعالى: الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ (٢)، و ثانيا: إنه لم يراع فيجب القضاء فيقع التعارض بينه و بين ما تقدم، و ثالثا:

لمعارضته على ما دل على الإفطار فى هذه الصورة و هو موثق أبى بصير و سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام (فى قوم صاموا شهر رمضان فغشاهم سحب أسود عند غروب الشمس، فأروا أنه الليل فأفطر بعضهم، ثم إن السحاب انجلى فإذا الشمس، فقال عليه السلام: على الذى أفطر صيام ذلك اليوم، إن الله عز و جل يقول: و أتموا الصيام إلى الليل، فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاؤه، لأنه أكل متعمدا) (٣).

(٣) فى هذه الصورة.

(٤) أى ظاهر القائلين بوجوب القضاء فى الصور السابقة.

(٥) سواء أمكنت المراعاة أو لا.

(٦) لأنه يكون كالإفطار العمدى.

(٧) أى الظن بدخول الليل فأفطر مع عدم المراعاة.

(٨) أى وجه عدم المراعاة.

(٩) قيد لقوله: و وقوعه، و المعنى: و وقوع تناول عمدا فى نهار يجب صومه.

(١٠) لأنه إفطار عمدى.

ص: ١٣٨

٢- (٢) سورة البقره الآيه: ٤٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب ما يمكك عنه الصائم حديث ١.



و إن لم يظهر الخطأ، بل استمر الاشتباه لأصالة عدم الدخول (١)، مع النهى عن الإفطار (٢).

و أما فى القسم الأول (٣) فوجوب القضاء خاصه مع ظهور الخطأ متوجه، لتبين إفطاره فى النهار، و للأخبار (٤). لكن لا كفاره عليه، لجواز تناوله حيثنذ بناء على أصاله عدم الدخول (٥)، و لو لا النص على القضاء لأمكن القول بعدمه (٦)، للإذن المذكور، و أما وجوب الكفاره على القول المحكى (٧) فأوضح (٨) و قد اتفق لكثير من الأصحاب فى هذه المسأله عبارات قاصره عن تحقيق الحال جدا فتأملها، و عباره المصنف هنا جیده لو لا إطلاق عدم الكفاره (٩).

و اعلم أن المصنف نقل القول المذكور جامعاً بين توهم الدخول (١٠) بالظلمه (١١) و ظنه (١٢). مع أن المشهور لغه و اصطلاحاً أن الوهم اعتقاد مرجوح، و راجحه الظن و عباراتهم وقعت أنه لو أفطر للظلمه الموهمه و جب القضاء و لو ظن (١) أى أصاله عدم دخول الليل.

(٢) قبل دخول الليل.

(٣) أى الظن ببقاء الليل.

(٤) و قد تقدم بعضها.

(٥) أى أصاله عدم دخول الليل.

(٦) بعدم القضاء.

(٧) و هو قول الشيخ و الفاضلين.

(٨) لأنه اعتمد فى إفطاره على غير مجوز شرعى لأنه لم يراع فيصدق عليه الإفطار العمدى.

(٩) فى الصور الثلاثه و هو فى محله، لأن الكفاره مختصه بالإفطار بصوره العمد، و هو فى الصور الثلاثه لم يعتمد الإفطار بحسب زعمه و ظنه و إن قصر فى المراعاة فلذا لا تشمله أدله و وجوب الكفاره، بعد جريان الأصل النافى لها عند الشك فى وجوبها.

(١٠) أى دخول الليل.

(١١) أى بسبب الظلمه حيث قال المصنف (لو أفطر لظلمه موهمه).

(١٢) أى ظن الليل حيث قال المصنف (لو أفطر لظلمه موهمه ظاناً) فكيف جمع بين الوهم و الظن و ما هو إلا- تناقض، مع أن الأصحاب أوردوا الوهم و الظن و جعلوا لهما حكيمين فمع الوهم حكموا بالقضاء دون الكفاره، و مع الظن يصح الصوم و لا قضاء و لا كفاره، و هذه عباره الشرائع (التاسعه): يجب القضاء فى الصوم الواجب المعين بتسعه: فعل المفطر -

لم يفطر إن لم يفسد صومه، فجعلوا الظن قسيما للوهم، فجمعه هنا بين الوهم و الظن، فى نقل كلامهم، إشاره إلى أن المراد من الوهم فى كلامهم أيضا الظن، إذ لا يجوز الإفطار مع ظن عدم الدخول قطعا، و اللازم منه وجوب الكفاره، و إنما يقتصر على القضاء لو حصل الظن ثم ظهرت المخالفه، و إطلاق الوهم على الظن صحيح أيضا، لأنه أحد معانيه لغه، لكن يبقى فى كلامهم سؤال الفرق بين المسألتين حيث حكموا مع الظن بأنه لا- إفساد، إلا أن يفرق بين مراتب الظن فيراد من الوهم أول مراتبه، و من الظن قوه الرجحان، و بهذا المعنى صرح- قبل مراعاة الفجر مع القدره - إلى أن قال - و الإفطار للظلمه الموهمه دخول الليل، فلو غلب على ظنه لم يفطر)، و أشكل على عباره الأصحاب بأنه إذا أريد من الوهم معناه الاصطلاحى فالحكم بالقضاء فى محله لكن الحكم بعدم الكفاره مشكل، و إن أريد من الوهم الظن كما هو أحد معانيه فما الفرق بين صدر العباره و ذيلها حتى يحكم فى الأول بالقضاء و فى الأخير بعدمه.

و حاول الشهيد فى بعض تحقیقاته رفع الإشكال بأن المراد من الوهم فى عبارتهم هو الظن، و الفرق أنه أريد من الوهم الظن لا لأماره شرعيه، و من الظن فى ذيل العباره الظن لأماره شرعيه، و هو على خلاف ظاهر العباره على أن الظن المجوّز للإفطار لا يفرق فيه بين أسبابه.

و قيل: إن مرادهم من الوهم أول مراتب الظن و من الظن فى ذيل العباره غلبه الظن كما صرح المحقق فى الشرائع بقوله (فلو غلب على ظنه): و فيه: إن مراتب الظن غير منضبطه إذ ما من ظن إلا- و فوقه ما هو أقوى منه، و دونه ما هو أدنى منه لاختلاف الأمارات الموجبه له.

و أراد الشارح أن يرفع التناقض عن عباره المصنف من أنه جمع بين الوهم و الظن إشاره منه إلى أن المراد من الوهم فى عبارات الأصحاب هو الظن، و فيه: إن الذى أريد منه الظن هو الوهم فى عبارات الأصحاب المذكور مع الظن بحيث كان لكل واحد حكم، و المصنف جمع بينهما و جعل لهما حكما واحدا.

و يمكن الفرق بأن الظلمه الموهمه أى الظلمه الموجبه للظن عند النوع و إن لم يحصل منها ظن عند المكلف فلو أفطر من دون ظن بالدخول فعليه القضاء، و لو أفطر مع ظنه بالدخول الناشئ من الظلمه الموهمه فلا- قضاء، و يبقى الإشكال على عبارات الأصحاب من أنه مع الظلمه الموهمه من دون توريثها للظن عند المكلف فعليه القضاء و الكفاره.

بعضهم، و في بعض تحقيقات المصنف على كلامهم أن المراد من الوهم ترجيح أحد الطرفين لأماره غير شرعيه، و من الظن الترجيح لأماره شرعيه، فشرك بينهما في الرجحان، و فرق بما ذكره، و هو مع غرابته لا يتم، لأن الظن المجوز للإفطار لا يفرق فيه بين الأسباب المثيره له. و إنما ذكرنا ذلك للتنبيه على فائده جمعه هنا بين الوهم و الظن، تفسيراً لقولهم.

و اعلم أن قوله سواء كان مستصحب الليل أو النهار جرى فيه على قول الجوهري، سواء على قمت أو قعدت، و قد عدّه جماعه من النحاه منهم ابن هشام في المغنى من الأغاليط، و أن الصواب العطف بعد سواء بأم بعد همزه التسويه فيقال: سواء كان كذا أم كذا كما قال تعالى: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ (١)، سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا (٢) سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ (٣)، و قس عليه ما يأتي من نظائره في الكتاب و غيره و هو كثير.

(أو تعمد القىء) (٤) مع عدم رجوع شيء منه إلى حلقه اختياراً، و إلا وجبت (١) سورة البقره الآيه: ٦.

(٢) سورة إبراهيم الآيه: ٢١.

(٣) سورة الأعراف الآيه: ١٩٣.

(٤) على المشهور للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا تقياً الصائم فعليه قضاء ذلك اليوم، [فقد أفطر] و إن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه) (١) و موثق سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن القىء في رمضان، فقال: إن كل شيء يبدره فلا بأس، و إن كان شيء يكره نفسه عليه [فقد] أفطر و عليه القضاء) ٢.

و عن ابن إدريس أنه يحرم و لا- يجب به القضاء و لا- الكفاره، للأصل، و لعموم حصر المفطر في غيره، و لأن الإمساك عما يصل إلى الجوف لا عما يخرج منه و لصحيح عبد الله بن الميمون عن أبي عبد الله عن أبيه عليه السلام، (ثلاثة لا يفطن الصائم: القىء، و الاحتلام و الحجامة) (٢)، و فيه: أما الأصل فلا مجال له مع الدليل، و أما العموم فمقيّد بهذه الأخبار، و كون الصوم إمساكاً عما يصل إلى الجوف اجتهاد في قبال النص، و حمل-

ص: ١٤١

١- (١) (٢) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١ و ٥.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١١.

الكفاره أيضا، و احترز بالتعمد عما لو سبقه بغير اختياره (١)، فإنه لا قضاء مع تحفظه كذلك (٢)، (أو أخبر بدخول الليل فأفطر)،  
تعويلا على قوله (٣).

و يشكل بأنه إن كان قادرا على المراعاة ينبغي وجوب الكفاره (٤) كما سبق لتقصيره و إفطاره، حيث ينهى عنه (٥)، و إن كان  
مع عدمه (٦) فينبغي عدم القضاء أيضا، إن كان ممن يسوغ تقليده له كالعدل (٧)، و إلا فكالأول (٨). و الذى صرح به جماعه  
أن المراد هو الأول (٩).

(أو أخبر ببقائه) أى ببقاء الليل (فتناول) تعويلا على الخير (و يظهر الخلاف) (١٠)...

-النصوص على الحرمة فقط على خلاف صريحها، و أما صحيح ابن ميمون فمحمول على غير صورته الاختيار و على غير العامد  
جمعا بين الأخبار.

و أما الكفاره على من تعمد القىء فالنصوص مقتصره على القضاء و هى فى مقام البيان، فالأصل عدم الوجوب، و حكى السيد  
المرتضى عن بعض علمائنا قولاً بأنه موجب للقضاء و الكفاره و هو ضعيف بما سمعت.

(١) و إلا فمع الرجوع الاختيارى فيصدق الأكل فيجب القضاء و الكفاره معا.

(٢) أى مع عدم رجوع شىء منه إلى حلقة اختيارا.

(٣) أى قول المخبر، على المشهور، و عن الخلاف و الغنيه دعوى الإجماع عليه و هو مشكل على إطلاقه، لأن المكلف إذا كان  
ممن يسوغ له التقليد كالأعمى فيتجه الحكم بسقوط القضاء و الكفاره، و إن كان مما لا يسوغ له التقليد فيتجه الحكم بالقضاء و  
الكفاره على إشكال فيها إذ الكفاره على الإفطار العمدى و هو هنا غير متحقق.

و لذا جزم المحقق الثانى أنه لو اعتمد على عدلين ثم بان كذبهما فلا- شىء على المفطر و إن كان لا- يسوغ له التقليد لأن  
شهادتهما حجه شرعيه.

(٤) قد عرفت ما فيه.

(٥) عن الإفطار.

(٦) أى مع عدم كونه قادرا على المراعاة.

(٧) بل مطلق الثقة للسيره.

(٨) أى كمن أفطر مع إمكان المراعاة لأنه أفطر من غير مجوز شرعى.

(٩) أى القادر على المراعاة.

(١٠) فيما لو كان قادرا على المراعاة فيجب عليه القضاء دون الكفارة على المشهور و أشكل بأنه-

ص: ١٤٢

حال من الأمرين (١)، و وجوب القضاء خاصة هنا متجه مطلقا (٢) لاستناده إلى الأصل (٣)، بخلاف السابق (٤)، وربما فرق في الثاني (٥) بين كون المخبر بعدم الطلوع حجه شرعية كعدلين وغيره فلا- يجب القضاء معهما لحجه قولهما شرعا، ويفهم من القيد (٦) أنه لم يظهر الخلاف فيهما لا- قضاء، و هو يتم في الثاني (٧)، دون الأول، للنهي (٨). و الذى يناسب الأصل فيه (٩) وجوب القضاء و الكفاره، ما لم تظهر موافقه، و إلا فالإثم خاصة (١٠). نعم لو كان في هذه الصور جاهلا بجواز التعويل على ذلك (١١)، و جاء فيه الخلاف في تكفير الجاهل (١٢)، و هو حكم آخر.

-لا بد من الكفاره لأنه مقصر و مفطر عمدا، و فيه: إن الكفاره على الإفطار العمدى و هو غير متحقق هنا و إن كان مقصرا و لذا وجب عليه القضاء.

و استقرب المحقق الثاني من أن لو اعتمد على العدلين ثم بأن الخلاف فلا قضاء و لا كفاره لاعتماده على حجه شرعية.

(١) أى الإفطار بسبب الإخبار بدخول الليل، و الإخبار ببقاء الليل.

(٢) سواء كان قادرا على المراعاة أم لا، و سواء أخبره عدل أم عدلان، و المراد من قوله (خاصه هنا) هو: ما لو أخبر ببقاء الليل فتناول تعويلا على الخبر ثم ظهر الخلاف.

(٣) و هو استصحاب بقاء الليل.

(٤) و هو ما لو أخبر بدخول الليل فالأصل على خلافه، و فيه: أنه لا معنى لجريان الأصل سواء كان موافقا أو مخالفا لقول المخبر ما دام قادرا على المراعاة فيعتبر مقصرا، فلو وجبت الكفاره عند التقصير لوجبت فيهما، و لكن قد عرفت أنها مختصه بالإفطار العمدى و هو غير متحقق هنا و إن تحقق التقصير.

(٥) أى فيما لو أخبر ببقاء الليل، مع أن المحقق الثاني جزم بعدم القضاء و لا الكفاره فيما لو اعتمد على قول العدلين في بقاء الليل أو دخوله.

(٦) و هو قوله (و يظهر الخلاف).

(٧) و هو ما لو أخبر ببقاء الليل.

(٨) أى النهى عن الإفطار مع جريان استصحاب بقاء النهار.

(٩) فى الأول.

(١٠) أى و إن ظهرت موافقه فالإثم للتجرى و لتقصيره.

(١١) سواء كان عدلا أو عدلين كما هو مبنى غير المحقق الثاني.

(١٢) قد تقدم الكلام فيه.

ص: ١٤٣

(أو نظر إلى امرأه) محرّمه بقريته قوله (أو غلام فأمنى) مع عدم قصده الإيماء، و لا اعتياده (١)، (و لو قصد فالأقرب الكفاره، و خصوصا مع الاعتیاد، إذ لا ينقص عن الاستمنا بیده، أو ملاحظته) و أما قربه حسن. لكن يفهم منه أن الاعتیاد بغير قصد الإيماء غير كاف و الأقوى الاكتفاء به (٢)، و هو ظاهره في الدروس.

و إنما وجب القضاء مع النظر إلى المحرم مع عدم الوصفين (٣)، للنهي عنه (٤)، فأقل مراتبه الفساد، كغيره من المنهيات في الصوم، من الارتماس و الحقنه، و غيرها، و الأقوى عدم القضاء بدونهما (٥) كغيره من المنهيات و إن أثم، إذ لا دلالة للتحريم على الفساد، لأنه أعم (٦)، فلا يفسد إلا مع النص عليه، (١) الاستمنا بالنظر من دون قصده و هو غير معتاد موجب للقضاء كما عن الشهيد و المفيد و المبسوط للنهي عن النظر بشهوه إليهما، و النهي في العبادات مفسد، و فيه: إنه لا نهى في باب الصوم حتى يوجب الفساد و إنما هو نهى عن النظر و لذا قيل بعدم القضاء كما عن المحقق و العلامة و الحلبي و هو الأقوى.

هذا كله إذا لم يكن من عادته الإيماء بذلك و لم يقصد الإيماء، أما لو قصد الإيماء و كان من عادته ذلك فإنه يصدق عليه طلب المنى فتشمله أدله النهي عن الاستمنا و يكون خروج المنى منه مع هذين الشرطين موجبا للقضاء و الكفاره و قد تقدم الكلام فيه من دون فرق بين كون المرأه محرّمه أو محلّله.

و أما لو قصد الإيماء بالنظر و لم يكن من عادته ذلك و لكن اتفق خروج المنى فإنه يصدق عليه طلب المنى فتشمله أدله النهي عن الاستمنا و عليه القضاء و الكفاره بلا خلاف فيه كما في الرياض إذ لا فرق في مبطله إنزال المنى للصوم مع القصد لذلك بين أسبابه سواء كان باللعب أو النظر أو التخیل أو غيرها.

(٢) أى بالاعتیاد فإنه موجب للكفاره و القضاء لدخوله في الاستمنا مع أنه غير مقصود و هو مشكل لعدم صدق طلب المنى عليه بذلك.

(٣) أى القصد إلى الإنزال و الاعتیاد.

(٤) و قد عرفت أنه غير متعلق بالصوم حتى يوجب فساده، بل متعلق بالنظر بما هو هو، و هو غير عبادي.

(٥) أى بدون قصد الإيماء و الاعتیاد.

(٦) بل لأنه لم يتعلق بالصوم.



كالناول، و الجماع، و نظائرهما، و لا فرق حينئذ بين المحلله، و المحرمه إلا فى الإثم، و عدمه.

## فى تكرّر الكفاره

(و تتكرّر الكفاره) (١) مع فعل موجبها...

(١) اتفق الأصحاب على تكرار الكفاره بتكرّر موجبها إذا كان فى يومين سواء كَفَّرَ عن الأول أو لا، و إنما الخلاف فى تكرارها بتكرّر موجبها فى اليوم الواحد.

فغن المحقق الثانى فى حواشى الشرائع أنها تتكرر بتكرّر السبب مطلقا، و عن ابن الجنيد أنها تتكرر إذا كَفَّرَ عن الأول و إلا فكفاره واحده عن الجميع، و عن السيد المرتضى أنها تتكرر بتكرّر الوطء، و عن العلامه فى المختلف أنها تتكرر مع تغاير جنس المفطر، و أما مع اتحاده فواحده و إن تكرر المفطر، و قيل: لا تتكرر، سواء تغاير الجنس أو لا، و سواء كَفَّرَ أو لا، و سواء كان بالوطء أو بغيره كما عن الشيخ و ابن حمزه و المحقق و العلامه فى المنتهى و غيرهم. و احتج للتكرار مطلقا بأصالة عدم التداخل فى الأسباب، و احتج لقول ابن الجنيد بأن الإفطار بعد الكفاره موجب للتكفير و هذا يحتاج إلى الامتثال فتتكرر الكفاره، بخلاف تعدد الإفطار من دون تكفير فالأصل عدم التكرار.

و احتج لقول السيد بتكرارها فى الوطء بخبر الفتح بن يزيد الجرجانى - المرويه فى العيون و الخصال - (أنه كتب إلى أبى الحسن عليه السّلام يسأله عن رجل واقع أهله [امراه] فى شهر رمضان من حلال أو حرام فى يوم عشر مرات، قال عليه السّلام: عليه عشر كفارات، [لكل مره كفاره] فإن أكل أو شرب فكفاره يوم واحد(١)، و عن العلامه فى المختلف أن ابن أبى عقيل روى عن أبى الحسن زكريا بن يحيى، صاحب كتاب شمس المذهب عنهم عليهم السّلام (أن الرجل إذا جامع فى شهر رمضان عامدا فعليه القضاء و الكفاره، فإن عاود إلى المجامعه فى يومه ذلك مره أخرى فعليه فى كل مره كفاره(٢) و عن العلامه فى المختلف أيضا (و روى عن الرضا عليه السّلام أن الكفاره تتكرر بتكرّر الوطئ(٣).

و احتج للتكرار مع تغاير جنس المفطر لأن الكفاره مترتبه على كل واحد من المفطرات فتتعدد بعدد المفطر.

و احتج لعدم التكرار مطلقا بأن الكفاره مترتبه على الإفطار و هو لا يتحقق إلا مره واحده فى اليوم سواء كان بالأكل أو بالشرب أو بغيرهما، لأن الوطء إفطار للصائم كما فى خبر المروزى (أو كُنس بيتا فدخل فى أنفه و حلقة غبار فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن-

ص: ١٤٥

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢ و ٣.

(بتكرّر الوطء مطلقاً) (١) و لو فى اليوم الواحد، و يتحقق تكرره بالعود بعد النزح (٢)، (أو تغاير الجنس) بأن وطئ و أكل و الأكل و الشرب غيران (٣)، (أو تخلل التكفير) بين الفعلين، و إن اتحد الجنس و الوقت، (أو اختلاف الأيام) و إن اتحد الجنس أيضاً، (و إلا- يكتن) كذلك، بأن اتحد الجنس فى غير الجماع و الوقت، و لم يتخلل التكفير (فواحد) على المشهور. و فى الدروس قطعاً، و فى المهذب إجماعاً، و قيل (٤): تتكرر مطلقاً (٥) و هو متجه، إن لم يثبت الإجماع على خلافه، لتعدد السبب الموجب لتعدد المسبب، إلا ما نص فيه على التداخل، و هو منفي هنا، و لو لوحظ زوال الصوم بفساده بالسبب الأول، لزم عدم تكررها فى اليوم الواحد مطلقاً (٦)، و له وجه، و الواسطه ضعيفه (٧)، و يتحقق تعدد الأكل و الشرب بالازدراء و إن قل (٨)، و يتجه فى الشرب اتحاده مع اتصاله و إن طال للعرف.

ذلك له فطر مثل الأكل و الشرب و النكاح (١)، و أما أخبار تكرار الكفاره بتكرار الجماع فهى غير ثابتة الحجية، و الأخبار التى أوجبت الكفاره عند الأكل و الشرب أو الجماع أو الاستمناء إنما هى أوجبها لتحقيق الإفطار بهذه المذكورات، لا لكون التكفير معلقاً على عناوين هذه المذكورات حتى تكرر بتكرار هذه العناوين، و هذا القول وجهه لو لا أخبار تكرار الكفاره بتكرار الجماع فإن تعددها توجب الوثوق بصدورها، فالأقوى عدم التكرار إلا فى الجماع.

(١) فى يومين أو فى يوم.

(٢) أى بالإدخال بعد الإخراج، و لو كان الإدخال بمقدار الحشفه.

(٣) أو متغايران.

(٤) و هو قول المحقق الثانى فى حواشى الشرائع.

(٥) و لو فى جنس واحد فى غير الجماع مع عدم تخلل التكفير.

(٦) حتى فى الجماع مع تخلل التكفير.

(٧) أى الواسطه بين التكرار مطلقاً و بين عدم التكرار مطلقاً، و قد عرفت قوه تكرار التكفير بتكرار الجماع للأخبار.

(٨) المراد من الازدراء هو الابتلاع و لكن مشروط بكونه فى مجلس واحد، لأن تعدد اللقم فى مجلس واحد يعدّ إفطاراً واحداً.

ص: ١٤٦

## في تحمل الزوج عن الزوجه المكرهه

(و يتحمل عن الزوجه المكرهه) على الجماع (الكفاره و التعزير) المقدر على الوطى (بخمسه و عشرين) سوطا (فيعزر خمسين) (١)، و لا- تحمل في غير ذلك، كإكراه الأمه، و الأجنبيه، و الأجنبي لهما (٢)، و الزوجه له (٣)، و الإكراه على غير الجماع و لو للزوجه، و قوفا مع النص، و كون الحكم في الأجنبيه أفحش لا يفيد أولويه التحمل، لأن الكفاره مخففه للذنب، فقد لا يثبت في الأقوى كتكرار الصيد عمدا (٤) نعم لا- فرق في الزوجه بين الدائم و المستمتع بها، و قد يجتمع في حاله واحده الإكراه و المطاوعه، ابتداء و استدامه، فيلزمه حكمه (٥)، و يلزمها (١) و الأصل فيه خبر المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل أتى امرأته، و هو صائم و هي صائمه، فقال: إن استكرهها فعليه كفارتان، و إن كانت مطاوعه فعليه كفاره و عليها كفاره، و إن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطا نصف الحد، و إن كانت طاوعته ضرب خمسه و عشرين سوطا، و ضربت خمسه و عشرين سوطا) (١). و سنده ضعيف لاشتماله على إبراهيم بن إسحاق و هو ضعيف متهم، و على المفضل بن عمر و قد ضعفه النجاشي إلا- أنه منجبر بعمل الأصحاب، إذ لم يخالف إلا ابن أبي عقيل حيث أوجب على الزوج مع الإكراه كفاره واحده كما في حال المطاوعه للأصل بعد استضعاف الروايه و لا- فرق بين الدائم و المتمتع بها لإطلاق النص، كما أنه لا تحمل في غير الزوجه كإكراه الامه و الأجنبيه، و إكراه الأجنبي لهما، أو إكراه الزوجه له، و كذا في إكراه الزوج زوجته في غير الجماع كالأكل و الشرب كل ذلك و قوفا مع النص بعد مخالفته للأصل من باب القدر المتيقن.

و عن الشيخ و المختلف الأشكال في إكراه الأجنبيه لأن الكفاره عقوبه على الذنب و هو هنا أفحش، و فيه: إنه على خلاف الأصل الموجب لعدم التحمل بعد كون النص لا يشمل.

(٢) للزوجين.

(٣) للزوج.

(٤) فلا كفاره له مع أنه أعظم لقوله تعالى: **وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ** (٢) و سيأتى البحث فيه في كتاب الحج.

(٥) أى حكم الإكراه فيكون عليه كفارتان.

ص: ١٤٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١.

٢- (٢) سورة المائدة الآية: ٩٥.

حكما (١) و لا فرق فى الإكراه بين المجبوره، و المضروبه ضربا مضرا حتى مكنت على الأقوى (٢) و كما ينتفى عنها الكفاره ينتفى القضاء مطلقا، (لو طاعته فعليها) الكفاره و التعزير مثله.

## فى شروط الصوم

(القول فى شروطه) أى شروط وجوب الصوم و شروط صحته، (و يعتبر فى الوجوب البلوغ و العقل) (٣) فلا يجب على الصبى و المجنون و المغمى عليه (٤)، و أما السكران فبحكم العاقل فى الوجوب، لا-الصحة (٥)، (و الخلو من لحيض) (١) أى حكم المطاوعه و عليها كفاره، و فيه إن الخبر منصرف عن هذا الفرض، لأنه ظاهر فى إكراهها ابتداء و استدامه، و أما هذا الفرض فيرجع فيه إلى الأصل من ثبوت كفاره على كل منهما لعدم اندراجه تحت النص.

(٢) لإطلاق النص و لازمه انتفاء الكفاره و القضاء عن المجبوره و المضروبه، خلافا للشيخ حيث أوجب القضاء على المضروبه دون المجبوره، و فيه إن الجماع المفسد للصوم هو الاختيارى منه لا المكره عليه.

(٣) اشتراط البلوغ و العقل فى وجوب الصوم بلا خلاف فيه لحديث رفع القلم (١).

(٤) ألحق بالمجنون لخروجه عن أهليه الخطاب كما عليه الأ-كثر، و عن الشيخين المفيد فى المقنعه و الشيخ فى الخلاف أن الإغماء كالنوم فلو سبق منه النيه صح صومه، و على الأول فلو وقع منه الإغماء فى جزء من أجزاء النهار بطل صومه لعدم تكليفه حينئذ، و قول الأ-كثر مما قد دلت عليه الأخبار منها: خبر أيوب بن نوح (كتبت إلى أبى الحسن الثالث عليه السلام: أسأله عن المغمى عليه يوما أو أكثر، هل يقضى ما فاته أم لا؟ فكتب عليه السلام: لا يقضى الصوم و لا يقضى الصلاة) (٢) و خبر على بن مهزيار عن أبى الحسن الثالث عليه السلام أسأله عن مسأله المغمى عليه فقال عليه السلام: (لا يقضى الصوم و لا الصلاة، و كلما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر) ٣.

(٥) لأن السكر مناف للنيه كما قيل، و فيه: إن السكر إما أن يكون كالإغماء فعدمه من شرائط الوجوب و إما أن يكون كالنوم فعدمه ليس من شرائط الوجوب و لا الصحه، و أما التفصيل الذى أتى به الشارح مما لا وجه له فضلا عن أن التفريق بين السكر و الإغماء بلا موجب و لذا ذهب جماعه إلى اتحاد الحكم فى الإغماء و السكر.

ص: ١٤٨

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمات العبادات حديث ١١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١ و ٦.

(و النفاس (١) و السفر) (٢) الموجب للقصر، فيجب على كثيره (٣)، و العاصي به و نحوهما (٤)، و أما ناوى الإقامه عشرا، و من مضى عليه ثلاثون يوما مترددا، ففي معنى المقيم (٥)،(و) يعتبر (فى الصحه التمييز) (٦) و إن لم يكن مكلفا، و يعلم منه (٧) أن صوم المميز صحيح فيكون شرعيا (٨)، و به صرح فى الدروس، و يمكن (١) بلا خلاف للأخبار منها: موثق العيص عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته عن امرأه طمّث [طمّث] فى شهر رمضان قبل أن تغيب الشمس، قال عليه السّلام: تظطر حين تظّمث) (١) و صحيح ابن الحجاج عن أبى الحسن عليه السّلام عن المرأه تلد بعد العصر، أ تتم ذلك اليوم أم تظطر؟ قال عليه السّلام: تظطر و تقضى ذلك اليوم) (٢).

(٢) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح صفوان بن يحيى عن أبى الحسن عليه السّلام (عن الرجل يسافر فى شهر رمضان فيصوم؟ قال عليه السّلام: ليس من البر الصوم فى السفر) (٣) و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا سافر فليظطر، لأنه لا يحلّ له الصوم فى السفر، فريضه كان أو غيره، و الصوم فى السفر معصيه) (٤).

(٣) أى كثير السفر و قد تقدم فى كتاب الصلاه مع ضميمه الملازمه المستفاده من الأخبار منها: خبر معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا قصرت أفطرت و إذا أفطرت قصرت) (٥).

(٤) كغير القاصد للمسافه.

(٥) و قد تقدم فى كتاب الصلاه.

(٦) لأن الصوم عبادى و هو متوقف على النيه، و مع عدم التمييز لا يعقل صدور النيه.

(٧) أى من كون التمييز من شرائط الصحه.

(٨) لأن الصحه هى موافقه المأتى به للمأمور به شرعا، و إذا ثبت الأمر بصوم المميز فيكون شرعيا، فى قبال الصوم التمرينى و هو غير مأمور به شرعا، و الخلاف فى شرعيه عبارات الصبى أو تمرينيتها مبنى على أن الأمر بالأمر بالشىء هل هو أمر بالشىء أو لا، حيث وجهت الأوامر إلى ولى الطفل بأن يأمره بالصلاه و الصوم.

ص: ١٤٩

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١٠.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٨.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

الفرق (١) بأن الصحة من أحكام الوضع فلا يقتضى الشرعيه، و الأولى كونه (٢) تمرينيا (٣)، لا شرعيا، و يمكن معه (٤) الوصف بالصحة كما ذكرناه (٥)، خلافا لبعضهم، حيث نفى الأمرين (٦)، أما المجنون فينتفیان (٧) فى حقه، لانتفاء التمييز، و التمرين فرعه. و يشكل ذلك فى بعض المجانين لوجود التمييز فيهم.

(و الخلو منهما) (٨) من الحيض و النفاس، و كذا يعتبر فيهما الغسل بعده (٩) عند المصنف، فكان عليه أن يذكره، إذ الخلو منهما لا يقتضيه (١٠)، كما لم يقتضيه (١١) فى شرط الوجوب إذ المراد بهما فيه (١٢) نفس الدم لوجوبه على (١) أى التفريق بين الصحيح و الشرعى، لأن الصحة هى تماميه الأجزاء و الشرائط لا أنها موافقه أمر الشارع.

(٢) أى صوم المميز.

(٣) لأن الأمر بالأمر بالشىء ليس أمرا بذلك الشىء.

(٤) مع كونه تمرينيا.

(٥) من كون الصحة من أحكام الوضع بمعنى تماميه الأجزاء و الشرائط.

(٦) أى كون الصوم شرعيا و كونه صحيحا، أما عدم شرعيته لعدم الأمر به لأن الأمر بالأمر بالشىء ليس أمرا به، و أما عدم صحته لأن الصحة موافقه أمر الشارع و هنا لا أمر.

(٧) أى الصحة و التمرين.

(٨) فالخلو من الحيض و النفاس من شرائط الصحة.

(٩) بعد الخلو كما عليه المشهور لموثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا طهرت بليل من حيضها ثم تواتت أن تغتسل فى رمضان حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم) (١) و منه تعرف ضعف تردد المحقق فى المعتبر، و جزم العلامة فى النهايه بالعدم.

(١٠) أى لا يقتضى الغسل.

(١١) أى كذلك الخلو منهما فى شرط الوجوب لا يقتضى الغسل.

(١٢) أى إذ المراد من الحيض و النفاس الواردين فى شرط الوجوب هو نفس الدم، و ليس الحدث الحاصل منهما، حتى يقال إن المراد هو الخلو من حدث الحيض و النفاس كشرط للصحة و هذا لا يتحقق إلا بالغسل و لذا لم يذكره المصنف.

ص: ١٥٠

المنقطعه و إن لم تغتسل،(و من الكفر) (١)، فإن الكافر يجب عليه الصوم كغيره، و لكن لا- يصح منه معه (٢)(و يصح من المستحاضه (٣)، إذا فعلت الواجب من الغسل) النهاري، و إن كان واحدا (٤) بالنسبه إلى الصوم الحاضر، أو مطلق الغسل بالنسبه إلى المقبل (٥)، و يمكن أن يريد كونه مطلقا شرطا فيه (٦) مطلقا (٧)، نظرا إلى إطلاق النص و الأول أجود، لأن غسل العشاءين لا يجب إلا بعد انقضاء اليوم فلا (١) فالخلو منه شرط للصحة لأن الكافر مكلف بالفروع لإطلاق الأدله و لا تقبل منه و لا تصح لأن العبادات منها متوقفه على النيه و هي غير متحققه منه فلا بد من رفع الكفر كمانع.

(٢) أى لا يصح الصوم من الكافر حال الكفر.

(٣) على المشهور شهره عظيمه لصحيح على بن مهزيار (كتبت إليه امرأه طهرت من حيضها أو دم نفاسها فى أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصلت و صامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما عمله المستحاضه من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز صومها و صلاتها أم لا؟ فكتب عليه السلام: تقض صومها و لا تقض صلاتها، لأن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يأمر [فاطمه (عليها السلام) و] المؤمنات من نسائه بذلك(١) و إضماره لا يقدر، و كذلك اشتماله على عدم قضاء الصلاه مع أنه مخالف لما عليه الأصحاب لإمكان التفكيك بين فقرات الحديث الواحد فى الحجيه، فيؤخذ ببعضها و يترك البعض الآخر.

نعم ظاهر المحقق فى المعبر التوقف فى ذلك، هذا و صومها متوقف على إتيانها بالأغسال النهاريه من غسل صلاه الصبح و غسل الظهرين إذا كانت كبيره دون غسل العشاءين، للأصل و لخروج غسل العشاءين عن وقت صومها فى النهار.

(٤) فيما لو كان استحاضتها وسطى.

(٥) الأغسال النهاريه و الليليه، و هو ضعيف كما تقدم.

(٦) فى صحه الصوم.

(٧) سواء كان الصوم متقدما فيكون غسل العشاءين شرطا فى صحته، أو كان متأخرا فيكون غسل العشاءين شرطا فى صحه صوم اليوم الآتى، و قد عرفت أن غسل العشاءين فى غير وقت صوم النهار السابق فلا- يعقل أن يكون شرطا، و أيضا فالصوم الآتى مشروط بغسل الفجر لا- أنه مشروط بغسل العشاءين السابق لأنه ليس فى وقت الصوم كل ذلك للأصل النافى للشرطيه عند الشك.

ص: ١٥١

يكون شرطاً في صحته. نعم هو شرط في اليوم الآتي، و يدخل في غسل الصبح لو اجتمعا (١).

(و من المسافر في دم المتعه) (٢) بالنسبه إلى الثلاثه، لا السبعه، (و بدل البدنه) (٣) و هو ثمانية عشر يوماً للمفيض من عرفات قبل الغروب عامداً، (و النذر المقيد به) أى: بالسفر (٤) إما بأن نذره سفراً، أو سفراً و حضراً و إن كان النذر في حال السفر، لا إذا أطلق (٥) و إن كان الإطلاق يتناول السفر، إلا أنه لا بد من (١) أى يكفي غسل واحد من دون حاجه إلى التكرار.

(٢) أى من لم يجد هدى التمتع و لا ثمنه صام بدله عشره أيام، ثلاثه في الحج و سبعة إذا رجع لأهله، بلا خلاف فيه لقوله تعالى: **فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ (١)** و للأخبار و سيأتي التعرض لها في كتاب الحج.

(٣) لو أفاض قبل الغروب من عرفات عمداً فعليه بدنه، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً، بلا خلاف فيه لصحيح ضريس عن أبي جعفر عليه السلام (سألته عن رجل أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس، قال عليه السلام: عليه بدنه ينحرها يوم النحر، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكه، أو في الطريق، أو في أهله) (٢).

(٤) لصحيح ابن مهزيار (كتب إليه بندار مولى إدريس يا سيدي، نذرت أن أصوم كل يوم سبت، و إن أنا لم أصمه ما يلزمني من الكفار؟ فكتب و قرأته: لا تتركه إلا من عله، و ليس عليك صومه في سفر و لا مرض إلا أن تكون نويت ذلك) (٣)، فإذا نوى السفر في النذر سواء كان منفرداً أو منضمماً إلى الحضر فلا إشكال و لا خلاف بينهم، و إذا أطلق فظاهر الخبر أنه لا يشمل السفر، و عن المرتضى و سلار الاكتفاء بإطلاق النذر لتناوله السفر و هو واضح الضعف إذ لا يكفي قصد ما يشمله على الإجمال بل لا بد من قصده بالخصوص.

و عن المفيد جواز صوم الواجب سواء خصص بالسفر أو لا ما عدا شهر رمضان، و مستنده غير ظاهر في قبال النصوص الداله على عدم جواز الصوم فيه، و قد تقدم بعضها.

(٥) فلا يشمل السفر.

ص: ١٥٢

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٩٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب إحرام الحج حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.



تخصيصه (١) بالقصد منفردا، أو منضمًا، خلافا للمرتضى (رحمه الله) حيث اكتفى بالإطلاق لذلك (٢)، و للمفيد حيث جوز صوم الواجب مطلقا (٣) عدا شهر رمضان، (قيل) و القائل ابنا بابويه: (و جزاء الصيد) (٤) و هو ضعيف، لعموم النهي، و عدم ما يصلح للتخصيص.

### في تمرين الصبي

(و يمرن الصبي)، و كذا الصبيه على الصوم (لسبع) (٥) ليعتاده فلا- يثقل عليه عند البلوغ، و أطلق جماعه تمرينه قبل السبع و جعلوه بعد السبع مشددا (٦) (و قال ابنا بابويه و الشيخ) في النهايه يمرن (لتسع) (٧)، و الأول أجود و لكن يشدد للتسع، و لو أطاق بعض النهار خاصه فعل، و يتخير بين نيه الوجوب و الندب (٨)، لأن الغرض التمرين على فعل الواجب، ذكره المصنف و غيره، و إن كان الندب أولى.

(١) أى تخصيص السفر.

(٢) أى لشموله السفر.

(٣) كالقضاء و جزاء الصيد و الكفارات و المنذور.

(٤) أى جواز الصوم سفرا فى كفاره جزاء الصيد، لأن الفعل - و هو الصيد - وقع سفرا فكذا يجوز إيقاع كفارته فى السفر، و قياسا له على بدل الهدى، و هو ضعيف لعموم النهى عن الصوم فى السفر و قد تقدم ما يدل عليه مع عدم المخصص له، و نحن لا نقول بالاستحسان و لا بالقياس.

(٥) كما عن المبسوط و جماعه لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (إنا نأمر صبياننا [بالصيام] إذا كانوا بنى سبع سنين بما أطاقوا من صيام اليوم، و إن كان إلى نصف النهار أو أكثر من ذلك أو أقل، فإذا غلبهم العطش و الغرث أفطروا حتى يتعودوا الصوم و يطيقوه، فمروا صبيانكم إذا كانوا أبناء سبع سنين - كما فى المختلف - بما أطاقوا من صيام، فإذا غلبهم العطش أفطروا) و لكن الموجود فى غيره (إذا كانوا أبناء تسع سنين) (١).

(٦) كما عن المحقق فى المعبر أنه يمرن لست سنين و ليس له مستند ظاهر.

(٧) لصحيح الحلبي المتقدم، و لمرسل الفقيه عن الصادق عليه السلام (الصبي يؤخذ بالصيام إذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه، فإن أطاق إلى الظهر أو بعده صام إلى ذلك الوقت، فإذا غلب عليه الجوع و العطش أفطر) ٢.

(٨) أما نيه الوجوب فلأن الغرض هو التعود على فعل تمام الأجزاء و الشرائط بما فيها نيه الوجوب، و أما نيه الندب فلأن الصوم له ليس بواجب.

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب من يصح الصوم منه حديث ٣ و ١١.

## فى المرىض

(و المرىض ىتبع ظنه) (١) فإن ظن الضرر به أفطر، و إلا صام، و إنما ىتبع ظنه فى الإفطار، أما الصوم فىكفى فىه اشتباه الحال (٢)، و المرجع فى الظن إلى ما ىجده و لو بالتجربه فى مثله سابقا، أو بقول من ىفید قوله الظن و لو كان كافرا، و لا فرق فى الضرر بین كونه لزیاده المرض، و شده الألم بحيث لا ىتحمل عاده، و بطله برئه (٣)، و حیث ىحصل الضرر و لو بالظن لا ىصح الصوم، للنهاى عنه (فلو تكلفه مع ظن الضرر قضى) (٤).

(و تجب فىه النیه) (٥) و هى القصد إلى فعله (٦) (المشتمله على الوجه) من وجوب، أو ندب (٧)، (و القربه) (٨) أما القربه فلا شبهه فى وجوبها، و أما الوجه ففىه ما مر (٩)، خصوصا فى شهر رمضان، لعدم وقوعه على وجهین (١٠)،

## فى النیه

(و تعتبر) النیه (لكل ليله) (١١) أى فىها، (و المقارنه بها)، لطلوع الفجر (١٢) (مجزئه) على الأقوى إن اتفقت، لأن الأصل فى النیه مقارنتها للعباده المنویه، و إنما (١) و ىدل علیه موثق سماعه (سألته: ما حد المرض الذى ىجب على صاحبه فىه الإفطار، كما ىجب علیه فى السفر، قال: هو مؤتمن علیه مفوض إليه، فإن وجد ضعفا فلیفطر، و إن وجد قوه فلیصمه، كان المرض ما كان) (١) و مثله غیره، و إطلاقه ىشمل القطع و الظن.

(٢) أى مع الشك فى الضرر فلا ىجوز له الإفطار بل ىجب علیه الصوم، لأن الشك فى الضرر شك فى حصول المجوز للإفطار، و الأصل عدمه.

(٣) كل ذلك لإطلاق النصوص.

(٤) للأمر بالإفطار الدال على عدم وجوب الصوم علیه و لازمه قضاؤه بعد ارتفاع المرض.

(٥) للإجماع المدعى عن جماعه، و هو المرتکز فى أذهان المتشرعه.

(٦) تقدم الكلام فىها فى الوضوء و الصلاه.

(٧) قد عرفت أن الوجه لیس معتبرا فى النیه.

(٨) لأنها المقدمه لعبادیه الفعل.

(٩) فى بحثى الوضوء و الصلاه.

(١٠) بل هو متعین للوجوب بحسب أوامر الكتاب و السنه.

(١١) كما هو ظاهر الأصحاب، و عن المنتهى الإجماع علیه.

(١٢) بحيث لو تأخرت عن طلوع الفجر الذي هو أول وقت الصوم للزم وقوع بعضه بلا نية.

ص: ١٥٤

---

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٤.

اغترفت هنا للعسر، و ظاهر جماعه (١) تحتم إيقاعها ليلا- و لعله لتعذر المقارنه، فإن الطلوع لا يعلم إلا بعد الوقوع، فتقع النيه بعده، و ذلك غير المقارنه المعتبره فيها، و ظاهر الأصحاب أن النيه للفعل المستغرق للزمان المعين يكون بعد تحققه (٢)، لا قبله (٣) لتعذره كما ذكرناه، و ممن صرح به المصنف فى الدروس فى نيات أعمال الحج، كالوقوف بعرفه، فإنه جعلها مقارنه لما بعد الزوال فيكون هنا كذلك، و إن كان الأحوط (٤) جعلها ليلا (٥)، للاتفاق على جوازها فيه.

((و الناسى لها) ليلا ((يجدها إلى الزوال) (٦) بمعنى أن وقتها يمتد إليه و لكن يجب الفور بها عند ذكرها (٧)، فلو أخرها عنه عامدا بطل الصوم. هذا فى شهر رمضان، و الصوم المعين، أما غيره (٨) كالقضاء و الكفاره و النذر المطلق فيجوز تجديدها قبل الزوال و إن تركها قبله عامدا (٩)، بل و لو نوى الإفطار، و أما صوم (١) كما عن ابن أبى عقيل من وجوب ذلك لتعذرها أو تعسرها مقارنه للطلوع، و إن كان ظاهر كلمات الأصحاب و عليه الإجماع جواز إيقاعها ليلا، لا تحتم ذلك.

(٢) أى تحقق الزمان المعين، و أشكل عليه بأن لازمه وقع الفعل فى أول الزمان بدون نيه.

(٣) أى لا قبل تحققه لأن مقارنه النيه للتحقق متعذر.

(٤) و هو الأقوى.

(٥) و كذا نيه أعمال الحج فيؤتى بها قبل زمان فعلها و سيأتى التعرض لذلك فى باب، هذا كله بناء على أن النيه اخطاريه، و قد عرفت فى مبحث الوضوء أنها قصديه و القصد و إن وقع قبل الفعل و زمانه لكنه يستمر مقارنا إلى آخر. الفعل.

(٦) عن المنتهى أنه موضع وفاق بين الأصحاب، و يستدل له بفحوى ما ورد فى المسافر إذا حضر قبل الزوال و سيأتى دليله.

(٧) لزوال عذر النسيان.

(٨) غير المعين.

(٩) بشرط عدم فعل المنافى، بلا خلاف فيه، و يدل عليه أخبار منها: صحيح ابن الحجاج عن أبى الحسن عليه السلام (فى الرجل يبدو له بعد ما يصبح، و يرتفع النهار فى صوم ذلك اليوم ليقضيه من شهر رمضان، و إن لم يكن نوى ذلك من الليل، قال عليه السلام: نعم ليصمه و ليعتد به إذا لم يكن أحدث شيئا) (١).

ص: ١٥٥

النافله فالمشهور أنه كذلك (١)، وقيل: بامتدادها فيه إلى الغروب، وهو حسن وخيره المصنف في الدروس.

(و المشهور بين القدماء الاكتفاء بنيه واحده للشهر) شهر رمضان، (و ادعى المرتضى) في المسائل (الرئيسيه فيه الإجماع)، و كذا ادعاه الشيخ [رحمه الله]، و وافقهم من المتأخرين المحقق في المعبر، و العلامه في المختلف، استنادا إلى أنه عباده واحده (٢)، (و الأول) و هو إيقاعها لكل ليله (أولى)، و هذا يدل على اختياره الاجتزاء بالواحد، و به صرح أيضا في شرح الإرشاد، و في الكتابين (٣) اختار التعدد.

و في أولويه تعددها عند المجتزئ بالواحد نظر (٤)،...

(١) لخبر ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يجب ثم ينام حتى يصبح، أ يصوم ذلك اليوم تطوعا؟ فقال عليه السلام: أ ليس هو بالخيار ما بينه و نصف النهار) (١).

وقيل إلى الغروب كما عن الصدوق و الشيخ و ابني حمزه و زهره و الحلبي و العلامه و الشهيد في الدروس لموثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجه، قال عليه السّلام: هو بالخيار ما بينه و بين العصر، و إن مكث حتى العصر ثم بدا له أن يصوم فإن لم يكن نوى ذلك فله أن يصوم ذلك اليوم إن شاء) (٢).

(٢) المستفاد من قوله تعالى: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ (٣)، و فيه: أن صوم كل يوم عباده مستقله لذلك تتعدد الكفاره بتعدده، و لا يبطل صوم الشهر ببطان بعض أيامه، و لذا كان الأقوى النيه لكل يوم إذا كانت النيه اخطاريه، و أما إذا كانت على نحو الداعي و القصد فهي مستمره من أول الشهر إلى آخره فهو بالخيار أن يقصد تمام الشهر أو يجعل لكل يوم نيه على حده.

(٣) البيان و الدروس.

(٤) قال العلامه في المنتهى (لو قلنا بالاكتفاء بالنيه الواحد، فإن الأولى تجديدها بلا خلاف)، و أشكل عليه الشارح بأن القائل بالاكتفاء بالنيه الواحد للشهر يقول بذلك بجعل الشهر عباده واحده، و من شأن العباده الواحد أن لا يجوز تفريق النيه على أجزائها.

ص: ١٥٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب ما يمسك عنه الصوم حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث ١.

٣- (٣) سورة البقره الآية: ١٨٥.

لأن جعله (١) عباده واحده يقتضى عدم جواز تفريق النية على أجزائها (٢)، خصوصا عند المصنف فإنه قطع بعدم جواز تفريقها على أعضاء الوضوء (٣)، وإن نوى الاستباحه المطلقه، فضلا عن نيتها لذلك العضو. نعم من فرق بين العبادات و جعل بعضها مما يقبل الاتحاد و التعدد كمجوز تفريقها فى الوضوء يأتى عنده هنا الجواز، من غير أولويه، لأنها (٤) تناسب الاحتياط و هو منفى (٥)، و إنما الاحتياط هنا الجمع، بين نيه المجموع، و النيه لكل يوم. و مثله (٦) يأتى عند المصنف فى غسل الأموات، حيث اجتزأ فى الثلاثه بنيه واحده لو أراد الاحتياط بتعددتها لكل غسل، فإنه لا يتم إلا بجمعها ابتداء. ثم النيه للآخرين (٧).

### فى اشتراط التعيين

(و يشترط فى ما عدا شهر رمضان التعيين) (٨) لصلاحية الزمان و لو بحسب - و هو مدفوع: لأن أجزاء العباده هنا منفصله بعضها عن بعض فلا يبطل صوم بعضها بطلان البعض الآخر.

(١) أى جعل الشهر.

(٢) أى أجزاء العباده الواحده.

(٣) فرق فارق بين الوضوء و شهر رمضان بالنسبه إلى أجزائهما كما هو واضح.

(٤) أى الأولويه تناسب الاحتياط، و أولويه التعدد على الواحده لأنه لا خلاف فى التعدد.

(٥) أى الاحتياط القاضى بالتعدد، لأن الاحتياط يقتضى الجمع كما قال الشارح، و فيه: إن وجه الأولويه ليس ناشئا من احتياط التعدد، بل لاحتمال أن لا يكون الشهر عباده واحده بل هو المظنون ظنا قويا، و الأمر به فى الآيه المتقدمه منحل إلى أوامر بعدد أيام الشهر بدليل أن صوم يوم لا يضره بطلان صوم فى يوم آخر.

هذا فضلا عن أن قياس الوضوء و نظائره، على شهر رمضان ليس فى محله.

(٦) أى و مثل هذه الاحتياط بالجمع، الاحتياط فى نيه غسل الميت، فإنه يقتضى الإتيان بنيه الجميع، ابتداء ثم النيه لكل غسل على حده، و لا يقتضى الاحتياط الإتيان بالنيه لكل غسل فقط ترجيحا على الاكتفاء بالنيه الواحده، و فيه: إن المصنف لم يصرح فى شىء من كتبه بأن نيه التعدد أولى من نيه الواحد، فى غسل الأموات مع جعل الأولويه ناشئه من الاحتياط حتى يرد عليه هذا الإشكال، بل غايه ما صرح باجتزاء الواحده.

(٧) لأن نيه الغسل الأول قد تحققت و عند نيه الجميع، و قد عرفت أن الاحتياط يقتضى نيه للجميع، و نيه لكل غسل حتى الغسل الأول.

(٨) أما شهر رمضان فلا يشترط تعيينه، لأن التعيين فرع قابليه المورد للتريد، و لا يصح فى -

الأصل له، و لغيره، بخلاف شهر رمضان، لتعيينه شرعا للصوم فلا اشتراك فيه حتى يتميز بتعيينه، و شمل ما عداه النذر المعين. و وجه دخوله ما أشرنا إليه من عدم تعيينه بحسب الأصل، و الأقوى إلحاقه بشهر رمضان، إلحاقا للتعيين العرضى بالأصلى، لاشتراكهما فى حكم الشارع به (١)، و رجحه فى البيان، و ألحق (٢) به النذب المعين كأيام البيض، و فى بعض تحقیقاته مطلق المندوب، لتعيينه شرعا فى جميع الأيام، إلا ما استثنى، فيكفى نيه القربه و هو حسن. و إنما يكتفى فى شهر رمضان بعدم تعيينه بشرط ألا- يعين غيره، و إلا- بطل فيهما على الأقوى (٣)، لعدم نيه المطلوب شرعا، و عدم وقوع غيره فيه هذا مع العلم، أما مع الجهل به (٤) كصوم آخر شعبان بنيه النذب، أو النسيان فيقع (٥) عن شهر رمضان.

-شهر رمضان صوم غيره فلا مجال للترديد و أما الواجب المعين كالمعين بنذر فكذلك، لأنه زمان تعين بالنذر فكان كشهر رمضان، و عن المشهور أنه مفتقر إلى التعيين لأنه زمان لم يعينه الشارع فى الأصل للصوم فيفتقر إلى التعيين كالنذر المطلق و أما الواجب غير المعين كالكفاره و القضاء فلا- خلاف فى التعيين لأن الفعل العبادى لا- يتعين بخصوصياته إلا بقصدها، و مثله المندوب إلا المندوب المعين كأيام البيض فقد استثناه الشهيد فى البيان، بل نقل عنه فى بعض تحقیقاته أنه الحق المندوب مطلقا بالمعنى لتعيينه شرعا فى جميع الأيام إلا ما استثنى، و استحسنة الشارح فى الروضه هنا.

(١) بالتعيين.

(٢) أى المصنف.

(٣) لأن ما قصد لم يقع لأن المطلوب هو صوم شهر رمضان، و المطلوب غير مقصود حتى يقع، و عن السيد و الشيخ فى المبسوط الاجتزاء لأن النيه المفروضه هى القربه و هذا حاصل هنا، و ما زاد لغو لا عبره به.

(٤) أى بشهر رمضان.

(٥) للأخبار منها: موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام (إنما يصام يوم الشك من شعبان، و لا يصومه من شهر رمضان، لأنه قد نهى أن ينفرد الإنسان بالصيام فى يوم الشك، و إنما ينوى من الليله أنه يصوم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزأ عنه بتفضل الله، و بما قد وسع على عباده، و لو لا ذلك لهلك الناس) (١) و هو وارد فى صورته الجهل، و منه يعرف حكم النسيان لاشتراكهما فى العذر.

ص: ١٥٨



(و يعلم) شهر رمضان (برؤيه الهلال) (١) فيجب على من رآه و إن لم يثبت فى حق غيره، (أو شهاده عدلين) (٢) برؤيته مطلقا (٣)، (أو شياع) (٤) برؤيته و هو إخبار جماعه بها تأمن النفس من تواطئهم على الكذب و يحصل بخبرهم الظن المتأخم للعلم، و لا- ينحصر فى عدد نعم يشترط زيادتهم عن اثنين، ليفرق بين العدل و غيره، و لا فرق بين الكبير و الصغير و الذكر و الأنثى و المسلم و الكافر، و لا بين (١) لأنه مع العلم فالحجه ذاتيه له، و للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا رأيت الهلال فصم، و إذا رأيتته فأفطر) (١).

(٢) بلا خلاف فى الجملة للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (قال على عليه السلام: لا تقبل شهاده النساء فى رؤيه الهلال إلا شهاده رجلين عدلين) (٢).

و عن جماعه منهم الشيخ و الصدوق و بنو حمزه و زهره و البراج و الحلبي عدم قبول شهادتهما إذا لم يكن فى السماء عله، إذا كانا من أهل البلد، نعم تقبل شهادتهما إذا كانا من خارج البلد لخبر إبراهيم بن عثمان الخزاز عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت له: كم يجرى فى رؤيه الهلال؟ فقال: إن شهر رمضان فريضه من فرائض الله، فلا تؤده بالتظنى، و ليس رؤيه الهلال أن تقوم عدّه فيقول واحد: قد رأيتته، و يقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائه، و إذا رآه مائه رآه ألف، و لا يجوز فى رؤيه الهلال إذا لم يكن فى السماء عله أقل من شهاده خمسين، و إذا كانت فى السماء عله قبلت شهاده رجلين يدخلان و يخرجان من مصر) (٣)، و خبر حبيب الخزاعى عن أبى عبد الله عليه السلام (لا تجوز الشهاده فى رؤيه الهلال دون خمسين رجلا عدد القسامه، و إنما تجوز شهاده رجلين إذا كانا من خارج المصر، و كان بالمصر عله، فأخبرا أنهما رأياه، و أخبرا عن قوم صاموا للرؤيه و أفطروا للرؤيه) (٤). و حملت هاتان الروايتان على عدم عداله الشهود و حصول التهمه فى إخبارهم فاشترط أكثر من اثنين ليحصل الشياع المفيد للعلم و هو غير بعيد جمعا بين الأخبار.

(٣) سواء شهدا عند الحاكم و ردت شهادتهما أو لا.

(٤) لأنه مفيد للعلم أو الاطمئنان الذى هو علم عادى، و كلاهما حجه.

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١٠.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١٣.

هلال رمضان وغيره، ولا يشترط حكم الحاكم في حق من علم به (١)، أو سمع الشاهدين، (أو مضى ثلاثين) يوما (من شعبان لا) (٢) بالشاهد (الواحد في أوله) (٣)، خلافا لسالار (رحمه الله) حيث اكتفى به فيه بالنسبة إلى الصوم خاصة، فلا يثبت لو كان منتهى أجل دين، أو عده، أو مده ظهارة ونحوه. نعم يثبت هلال شوال بمضى ثلاثين يوما منه (٤) تبعا (٥) وإن لم يثبت (٦) أصاله بشهادته (٧).

(و لا- يشترط الخمسون مع الصحو) كما ذهب إليه بعضهم (٨)، استنادا إلى روايه حملت على عدم العلم بعدالتهم، و توقف الشيعاء عليهم، للتمهه كما يظهر من الروايه، لأن الواحد مع الصحو إذا رآه جماعه غالبا.

(١) أى بشهر رمضان و ذلك فيما لو رآه و حكم الحاكم بعدمه.

(٢) لحصول العلم حينئذ بدخول شهر رمضان لعدم وجود شهر هلالى أكثر من ثلاثين يوما، و للأخبار منها: خبر الواسطى عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث (فإذا خفى الشهر فأتوا العده شعبان ثلاثين يوما، و صوموا الواحد و ثلاثين) (١).

(٣) كما عن سالار الاكتفاء فى الصوم دون الإفطار و استشهد بصحيح محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام (قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيت الهلال فافطروا، أو شهد عليه عدل من المسلمين، و إن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو آخره فأتوا الصيام إلى الليل، و إن غمّ عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا) (٢)، و فيه: إن النسخ مختلفه ففى بعضها بينه عدل من المسلمين، و فى بعضها (إذا رأيت الهلال فافطروا و اشهدوا عليه عدولا من المسلمين) فضلا عن أن مورد الروايه هلال شوال و هو خلاف المدعى من جواز الاكتفاء بالواحد فى هلال رمضان، على أن هذا الخبر لا يصلح لمعارضه الأخبار المستفيضه الداله على اشتراط عدلين.

(٤) من شهر رمضان.

(٥) إذا ثبت أول شهر رمضان بشهادة الواحد على مبنى سالار، فالقول بثبوت أول رمضان بشهادة الواحد ليس فى محله.

(٦) هلال شوال.

(٧) أى بشهادة الواحد حتى على مبنى سالار.

(٨) تقدم الكلام فيه.

ص: ١٦٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١١.

(و لا عبره بالجدول) (١) و هو حساب مخصوص مأخوذ من تسيير القمر و مرجعه إلى عد شهر تاما و شهر ناقصا، فى جميع أيام السنه مبتدئا بالتام من المحرم، لعدم ثبوته شرعا (٢)، بل ثبوت ما ينافيه (٣)، و مخالفته مع الشرع للحساب (٤) أيضا، لاحتياج تقييده بغير السنه الكبيسيه، أما فيها فيكون ذو الحجه تاما.

(و العدد) و هو عد شعبان ناقصا أبدا، و رمضان تاما أبدا (٥)...

(١) ذهب إليه بعض العامه، و نقله الشيخ فى الخلاف عن بعض الخاصه و وصفه بالشذوذ، و استدل لهم بقوله تعالى: وَ بِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ (١).

و فيه: إن الآيه تفيد أن النجم يهتدى به لمعرفة الأوقات و معرفه البلدان و الطرق، على أن الجدول هو حساب مخصوص مأخوذ من سير القمر و اجتماعه مع الشمس، و أهل الجدول و التقويم يثبتون أول الشهر بمعنى جواز رؤيته، بل بمعنى تأخر القمر عن محاذاه الشمس مع أنه قد يتأخر و لا يمكن رؤيته، و الشارع قد علق أحكام الصوم على رؤيه الهلال لا على التأخر المذكور، هذا فضلا عن أن الجدول مبنى على كون شهر رمضان تاما دائما لأنه الشهر التاسع لو ابتدأنا بمحرم تاما كما هو ديدنهم فى ذلك، و لعل من قال منا بالجدول استند إلى الأخبار الواردة عن الأئمه عليهم السلام بأن شهر رمضان تام دائما و سيأتى التعرض لها و أنها معارضة بغيرها، مع القطع بأن مبنى الجدول المتقدم ليس مبنيا على أمر قطعى قد دل عليه العقل أو الشرع بل على أمر ظنى، و الظن ليس بحجه.

(٢) كما فى صحيح حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام (شهر رمضان شهر من الشهور يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان) (٢) و مثله غيره، و هو ينفى الجدول لأن شهر رمضان فيه تام، و الترجيح له و إن عورض بما دل على أن شهر رمضان تام كخبر [ابن] منصور عن أبى عبد الله عليه السلام (شهر رمضان ثلاثون يوما، لا ينقص أبدا) ٢، و ذلك لأن الطائفة الأولى أكثر عددا و موافقه لأخبار الرؤيه، و للوجدان.

(٣) فيما لو كان شهران متتابعان ناقصين.

(٤) أى كما أنه مخالف للشرع كما تقدم فهو مخالف للحساب، لأنه مبنى على كون السنه غير كبيسيه، و أما فيها فيكون ذو الحجه تاما، و فيه: إنه لا يضر فى جعل شهر رمضان تاما فى الجميع سواء كانت السنه كبيسيه أو لا.

(٥) مال إليه الصدوق لأخبار تماميه و عدم نقصان شهر رمضان كما تقدم بعضها، و قد تقدم أنها معارضة بما هو أكثر عددا و بما هو موافق للعلم و الوجدان.

ص: ١٤١

١- (١) سورة النحل الآيه: ١٦.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٣ و ٢٦.

و به فسرده (١) فى الدروس، و يطلق (٢) على عد خمسة من هلال الماضى (٣)، و جعل الخامس أو الحاضر (٤)، و على (٥) عد شهر تاما، و آخر ناقصا مطلقا، و على عد تسعة و خمسين من هلال رجب (٦)، و على عد كل شهر ثلاثين (٧). و الكل لا عبره به. نعم اعتبره بالمعنى الثانى (٨) جماعه منهم المصنف فى الدروس مع غمه الشهور كلها مقيدا بعد سته فى الكيسيه و هو موافق للعادة و به روايات، و لا بأس به.

أما لو غم شهر و شهران خاصه، فعدهما ثلاثين أقوى (٩) و فيما زاد نظر. من (١) أى و بالعدد فسر المصنف الجدول.

(٢) أى العدد.

(٣) أى شهر رمضان الماضى.

(٤) المحكى عن عجائب المخلوقات للقزوينى أنه قد امتحنوا ذلك خمسين سنه فكان صحيحا، و به أخبار منها: خبر الزعفرانى (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام (إن السماء تطبق علينا بالعراق اليوم و اليومين، فأى يوم نصوم؟ قال عليه السّلام: انظروا اليوم الذى صمت من السنه الماضيه فعّد منه خمسة أيام، و صم اليوم الخامس) (١))، و هى ضعيفه السند فالترجيح لأخبار الرؤيه، نعم ذكر بعضهم أن اعتبار الخامس إنما يتم فى غير السنه الكيسيه، و أما فيها يكون يوم السادس، و هو مروى فى بعض الأخبار ٢.

(٥) أى و يطلق العدد على عدّ شهر تاما و آخر ناقصا من غير تقييد بجعل مبدأ التمام محرم الحرام، و يطلق العدد على عدّ شعبان ناقصا أبدا و شهر رمضان تاما، و مال إليه المفيد و إليه ذهب الصدوق لأخبار تماميه شهر رمضان التى تقدم بعضها، و قد عرفت أن العمده على أخبار الرؤيه.

(٦) كما فى مرفوع ابن أبى خالد عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا صح هلال رجب فعّدّ تسعه و خمسين يوما، و صم يوم الستين) (٢))، و هو ضعيف السند فلا يصلح لمعارضه أخبار الرؤيه.

(٧) و هذا مما يكذبه الوجدان.

(٨) أى صوم الخامس من هلال شهر رمضان الماضى؛ و قد تقدم الكلام فيه.

(٩) لأن الأصل عدم تحقق الشهر إلا بمضى ثلاثين يوما، هذا فى الشهر أو الشهرين، و أما ما زاد فلا يعقل جريان الأصل - و هو الثلاثون لكل شهر - للقطع بخلاف العاده، و بأن السنه أياما معدوده فلا بدّ من النقيصه فى شهورها، و لذا عمل جماعه منهم العلامه و الشهيد فى الدروس به بروايه الخمسه من هلال الماضى، و منه تعرف ضعف ما ذهب

ص: ١٦٢

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٣ و ٢.

٢- ((٣)) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٧.

تعارض الأصل و الظاهر (١)، و ظاهر الأصول ترجيح الأصل (٢).

(و العلوّ) (٣) و إن تأخرت غيبوبته إلى بعد العشاء،(و الانتفاخ) (٤) و هو عظم جرمه المستنير حتى رؤى بسببه قبل الزوال، أو رؤى رأس الظل فيه (٥)، ليله رؤيته.

(و التطوّق) (٦) بظهور النور في جرمه مستديرا، خلافا لبعض، حيث حكم في ذلك بكونه الليله الماضيه.

(و الخفاء ليلتين) في الحكم به بعدهما (٧)، خلافا لما روى في شواذ الأخبار -إليه الأكثر - كما عن المسالك - على عدّ كل شهر ثلاثين مع غمه الشهور.

(١) و هو عدم توالى ثلاثه أو أربعة أشهر تامه.

(٢) لعدم وجود غيره ما لم يعلم بمخالفته للواقع.

(٣) الموجب لتأخير غيبوبته، ذهب إليه الصدوق لخبر إسماعيل بن الحر عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو ليله، و إذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين) (١) و هى لا تصلح لمعارضه أخبار الروايه.

(٤) نقل عن المرتضى الذهاب إليه لخبر حماد عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو ليله الماضيه، و إذا رأوه بعد الزوال فهو ليله المستقبله) (٢) و مثله غيره مع العلم أن انتفاخه يوجب رؤيته قبل الزوال، و لكن لا عبره به عند المشهور لخبر محمد بن عيسى (كتبت إليه عليه السلام: جعلت فداك ربما غمّ علينا هلال شهر رمضان، فيرى من الغد الهلال قبل الزوال، و ربما رأيناه بعد الزوال، فترى أن نفطر قبل الزوال إذا رأيناه أم لا؟ و كيف تأمر في ذلك؟ فكتب عليه السلام: تتم إلى الليل، فإنه إذا كان تاما رؤى قبل الزوال) (٣).

(٥) أى يرى الظل فى نور القمر بمعنى أن النور إذا كان خفيفا لا يرى من الظل إلا رأسه و حواشيه بحيث يمكن التمييز أن هذا نور و هذا ظل.

(٦) لخبر ابن مرازم عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا تطوق الهلال فهو لليلتين، و إذا رأيت ظل رأسك فيه فهو لثلاث) (٤)، و مال إليه الشيخ فى كتابى الأخبار عند غمّ الشهور، و فيه: إنه معارض بإطلاق أخبار الرؤيه.

(٧) أى الحكم بدخول الشهر بعد هاتين الليلتين، قال فى الجواهر (لكنى لم أقف على من -

ص: ١٦٣

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٢.

من اعتبار ذلك كله.

(و المحبوس) (١) بحيث غمت عليه الشهور (يتوخي) أى يتحرى شهرا يغلب (على ظنه) أنه هو، فيجب عليه صومه (فإن وافق)، أو ظهر متأخرا، أو استمر الاشتباه (أجزأ (٢) و إن ظهر التقدم أعاد)، و يلحق ما ظنه (٣) حكم الشهر فى وجوب الكفاره فى إفساد يوم منه، و وجوب متابعتة و إكماله ثلاثين، لو لم ير الهلال و أحكام العيد بعده من الصلاه و الفطره، و لو لم يظن شهرا تخير فى كل سنه شهرا (٤) مراعىا للمطابقه بين الشهرين (٥).

أفتى باعتبار الخفاء ليلتين فى الحكم بخروج الهلال بعدهما، و لا خبر دال عليه، نعم وردت روايه فى الخفاء ليله من المشرق، و هى خبر داود الرقى عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا طلب الهلال فى المشرق غدوه فلم ير فهو هنا هلال جديد رأى أو لم ير) (١) و هو كذلك لا يعارض أخبار الرؤيه، و هذه الأخبار المعارضه لأخبار الرؤيه على كثرتها يشكل ردها فلا بد من حملها على أنها علامات غاليه لكن لا يجوز الاعتماد عليها فى ترتيب أحكام الصوم و الإفطار بل المدار على أخبار الرؤيه و الأصول الجاربه.

(١) بلا- خلاف فيه لصحيح عبد الرحمن بن الحاج عن أبى عبد الله عليه السّلام (قلت له: رجل أسرته الروم و لم يصم شهر رمضان و لم يدر أى شهر هو؟ قال عليه السّلام: يصوم شهرا يتوخاه و يحسب، فإن كان الشهر الذى صامه قبل شهر رمضان لم يجزه، و إن كان بعد رمضان اجزأه) (٢).

(٢) بلا خلاف فيه لعدم ظهور مخالفه الواقع.

(٣) أى إن الشهر المظنون يتعلق به حكم شهر رمضان من وجوب الكفاره بإفطار يوم منه، و وجوب متابعتة و إكماله ثلاثين لو لم ير الهلال، و أحكام العيد بعده من الصلاه و الفطره، هذا كله إذا استمر الاشتباه و إما إذا تبين الخلاف فيجب عدم الكفاره بإفطاره يوما منه للأصل بعد اختصاص النص المتقدم بالصوم فقط.

(٤) قال فى الجواهر (لا دليل على هذا التخيير)، و مال بعضهم إلى سقوط الأداء و يتعين عليه القضاء فقط.

(٥) أى بين شهر رمضان السابق و بين الشهر الذى يختاره بعنوان أنه شهر رمضان بحيث يكون بينهما أحد عشر شهرا.

ص: ١٦٤

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١.

(و الكف) عن الأمور السابقه،(وقته من طلوع الفجر الثانى إلى ذهاب الحمره المشرقيه) فى الأشهر (١).

(و لو قدم المسافر) بلده، أو ما (٢) نوى فيه الإقامه عشا، سابقه (٣) على الدخول، أو مقارنه، أو لاحقه قبل الزوال (٤)، و يتحقق قدومه برؤيه الجدار، أو سماع الأذان فى بلده و ما نوى فيه الإقامه قبله (٥)، أما لو نوى بعده فمن حين النيه،(أو برأ المريض قبل الزوال) ظرف للقدوم و البرء،(و لم يتناول- شيئاً) من مفسد الصوم (أجزأهما الصوم)، بل وجب عليهما،(بخلاف الصبى) إذا بلغ بعد الفجر،(و الكافر) إذا أسلم بعده (و الحائض، و النفساء) إذا طهرتا،(و المجنون و المغمى عليه، فإنه يعتبر زوال العذر) فى جميع (قبل الفجر) (٦) فى صحته و وجوبه، و إن استحب لهم الإمساك بعده (٧)، إلا أنه لا يسمى صوما.

(١) مبنى على أن الغروب هل بسقوط القرص أو بذهاب الحمره المشرقيه، و قد تقدم البحث فى كتاب الصلاه.

(٢) أى أو بلدا نوى فيه الإقامه عشا.

(٣) قيد للنيه.

(٤) و لم يأكل فيجب عليه الصوم للأخبار منها: خبر أبى بصير (سألته عن الرجل يقدم من سفر فى شهر رمضان، فقال: إن قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم و يعتد به) (١) و خبر أحمد بن محمد (سأل أبا الحسن عليه السلام: عن رجل قدم من سفر فى شهر رمضان و لم يطعم شيئاً قبل الزوال، قال: يصوم) ٢ و خبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (عن الرجل يترك شهر رمضان فى السفر فيقيم الأيام فى مكان، هل عليه صوم؟ قال: لا، حتى يجمع على مقام عشره أيام، فإذا أجمع على مقام عشره أيام صام و أتم الصلاه) (٢)، و إذا جاز للمسافر إذا انقطع سفره قبل الزوال أن يصوم بل يجب، فكذلك المريض لو برأ قبل الزوال لعدم خصوصيه المسافر.

(٥) أى قبل القدوم.

(٦) لأن هذه موانع عن صحته أو وجوبه فلا بد من ارتفاعها فى جميع أجزاء زمان الصوم و لذا لو وقع العذر و المانع فى الجزء الأخير بطل الصوم.

(٧) أى بعد زوال العذر للأخبار منها: روايه الشيخ عن على بن الحسين عليه السلام فى حديث:-

ص: ١٦٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٤ و ٦.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٣.



## في من يجب عليه القضاء

(و يقضيه) أى صوم شهر رمضان (كل تارك له (١) عمداً، أو سهواً، أو لعذر) من سفر، أو مرض، و غيرهما (٢)، (إلا الصبي و المجنون) إجماعاً (٣)، (و المغمى عليه) فى الأصح (٤)، (و الكافر (٥) الأصلي)، أما العارضى كالمرتد (٦) - (و كذلك المسافر إذا أكل من أول النهار ثم قدم أهله أمر بالإمساك بقيه يومه تأديباً و ليس بفرض، و كذلك الحائض إذا طهرت أمسكت بقيه يومها) (١).

هذا كله فى غير الصبى، و أما الصبى فإن بلغ بعد الطلوع فعن الخلاف و المعتبر وجوب الصوم عليه لإطلاق أدلته، و فيه: إنه منصرف إلى من يكون بالغاً فى جميع أجزاء زمن الصوم لا فى مثل هذه الفرض.

(١) لعموم أدله وجوب القضاء مثل صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا كان على الرجل شيء من صوم شهر رمضان فليقضه فى أى الشهور شاء) (٢).

(٢) كالإفطار تقيه أو كرها.

(٣) فلا يقضى الصبى و المجنون ما فاتهما زمن الصبا و الجنون لحديث رفع القلم (رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبى حتى يبلغ، و عن النائم حتى يستيقظ، و عن المجنون حتى يفيق) (٣)، و هو يستوجب الرفع أداء و قضاء.

(٤) فلا يقضى ما فاتة حال الإغماء على المشهور لصحيح أيوب بن نوح (كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: أسأله عن المغمى عليه يوماً أو أكثر، هل يقضى ما فاتة أم لا؟ فكتب عليه السلام: لا يقضى الصوم و لا يقضى الصلاة) (٤) و مثله غيره، و عن الشيخ و المفيد و المرتضى أنه يقضى إن لم تسبق منه النية، و إن سبقت فلا يقضى و ليس بهم دليل ظاهر كما عن المستمسك.

(٥) لا يقضى ما فاتة حال الكفر بلا خلاف لحديث (الإسلام يجب ما قبله) (٥)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (سئل عن رجل أسلم فى النصف من شهر رمضان، ما عليه من صيامه؟ قال: ليس عليه إلا ما أسلم فيه) (٦).

(٦) فيقضى ما فاتة حال الكفر بارتداده، بلا خلاف، و عن المدارك أنه قطعى، لدخوله تحت عموم وجوب القضاء مثل صحيح الحلبي المتقدم.

ص: ١٦٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

٥- (٥) غوالى اللئالى ج ٢ حديث ٣٨ ص ٢٢٤.

٦- (٦) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٢.

فيدخل في الكليه (١)، ولا بد من تقييدها بعدم قيام غير القضاء مقامه، فيخرج الشيخ و الشيخه، و ذو العطاش، و من استمر به المرض إلى رمضان آخر فإن الفديه تقوم مقام القضاء (٢).

(و يستحب المتابعه في القضاء) (٣)، لصحيحه عبد الله بن سنان، (و روايه عمار عن الصادق (ع) تتضمن استحباب التفريق) (٤)، و عمل بها بعض الأصحاب، لكنها تقصر عن مقاومه تلك، فكان القول الأول أقوى، و كما لا تجب المتابعه لا يجب الترتيب (٥)، فلو قدم آخره أجزاءه و إن كان (٦) أفضل. و كذا لا ترتيب بين القضاء و الكفاره (٧) و إن كانت صوما.

## مسائل

## إشارة

(مسائل)

## الأولى. من نسي غسل الجنابه قضى الصلاة و الصوم في الأشهر

(الأولى. من نسي غسل الجنابه قضى الصلاة و الصوم في الأشهر) (٨) أما الصلاة فموضع وفاق، و إنما الخلاف في الصوم، من حيث عدم اشتراطه (١) أى من فاتته الفريضة فعليه قضاؤها.

(٢) سيأتى البحث في الشيخ و الشيخه و ذى العطاش و من استمر به المرض إلى شهر رمضان الآخر.

(٣) لصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (من أفطر شيئاً من شهر رمضان فى عذر فإن قضاها متتابعاً فهو أفضل، و إن قضاها متفرقاً فحسن) (١) و مثله غيره.

(٤) قاله بعض الأصحاب على ما أرسله فى السرائر بأن يتابع فى ستة أيام، و يفرّق فى الباقي لخبر عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان، كيف يقضيها؟ قال عليه السلام: أن كان عليه يومان فليفطر بينهما يوماً، و إن كان عليه خمسة أيام فليفطر بينهما أياماً، و ليس له أن يصوم أكثر من ستة أيام متواليه، و إن كان عليه ثمانية أيام أو عشرة أيام أفطر بينهما يوماً) ٢ و هى لا تصلح لمعارضه الأخبار السابقه لأنها أكثر عدداً و أصح سنداً.

(٥) أى لا- يجب ترتيب قضاء أيام شهر رمضان كما كانت حال الأداء، بلا خلاف، لإطلاق أدله القضاء، و وجوب الترتيب فى الأداء إنما كان من ضروره الوقت.

(٦) أى الترتيب.

(٧) بلا خلاف، لأصالة البراهه عند الشك فى شرطيه الترتيب.

(٨) بل على الأكثر لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل أجنب فى شهر رمضان

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٤ و ٦.

بالطهاره من الأكبر إلا مع العلم، و من ثم لو نام جنبا أولا فأصبح يصح صومه، و إن تعمد تركه طول النهار فهنا أولى (١)، و وجه القضاء فيه صحاحه الحلبي عن الصادق عليه السلام و غيرها، و مقتضى الإطلاق عدم الفرق بين اليوم و الأيام و جميع الشهر، و فى حكم الجنابه الحيض و النفاس لو نسيت غسلهما بعد الانقطاع (٢)، و فى حكم رمضان المنذور المعين. و يشكل الفرق على هذا (٣) بينه، و بين ما ذكر (٤) من عدم قضاء ما نام فيه و أصبح.

و ربما جمع بينهما (٥) بحمل هذا على الناسى، و تخصيص ذاك بالنائم عالما عازما (٦)، فضعف (٧) حكمه بالعزم، أو بحمله (٨) على ما عدا النوم الأول و لكن -فنى أن يغتسل حتى خرج شهر رمضان، قال عليه السلام: عليه أن يقضى الصلاة و الصيام(٩) و مثله خبر إبراهيم بن ميمون ٢. و عن ابن إدريس و مال إليه المحقق و علامه فى بعض كتبه أنه يقضى الصلاة فقط لمكان الحدث، و لا يقضى الصوم لعدم ثبوت اشتراطه بالطهاره من الأكبر إلا مع العلم، و من ثم لو نام جنبا صح صومه و إن تعمد ترك الغسل طول النهار فهنا أولى، و إلا فما الفرق بين ما إذا أجنب و نسى و بين ما إذا أجنب و نام حتى أصبح فكيف صح صومه فى الثانى دون الأول مع أن كليهما مشترك فى كونه عذرا، و ردّ بأن الجنابه من حيث النوم لا تقتضى الإفطار، و الجنابه من حيث النسيان تقتضيه و عليه فلا- تعارض بينهما كما لا- تنافى بين المقتضى و اللامقتضى فى سائر المقامات، و اشتراكهما فى العذر من ناحيه العقاب لا من ناحيه تأثير الجنابه.

(١) لأنه ترك الغسل طول النهار نسيانا لا عمدا.

(٢) بناء على عدم خصوصيه الجنابه فى الأخبار المتقدمه، و كذا فى حكم صوم شهر رمضان صوم النذر المعين و قضاء شهر رمضان لعدم الفرق بين أقسام الصوم فى الاشتراط بالطهاره.

(٣) أنه يقضى الصوم لو نسى غسل الجنابه.

(٤) و هو من أجنب فنام حتى الصباح فلا يجب القضاء.

(٥) قد عرفت الجمع بينهما.

(٦) حال من النائم.

(٧) أى خفف الحكم عليه بعدم القضاء بسبب عزمه على الغسل و إلا فيصدق عليه أنه متعمد البقاء على الجنابه كما مرّ، بخلاف الناسى فلا عزم له و لازمه أنه لا تخفيف عليه.

(٨) أى بحمل ما دل على القضاء فى الناسى على الناسى للجنابه بعد النوم الأول بأن استيقظ

ص: ١٤٨

لا يدفع إطلاقهم (١)، وإنما هو جمع بحكم آخر، والأول أوفق بل لا- تخصيص فيه (٢) لأحد النصين، لتصريح ذاك بالنوم عامدا عازما، وهذا بالناسي.

ويمكن الجمع أيضا بأن مضمون هذه الرواية نسيانه الغسل حتى خرج الشهر، فيفرق بين اليوم وجميع عملا بمنطوقهما (٣)، إلا أنه يشكل بأن قضاء الجميع يستلزم قضاء الأبعاض، لاشتراكهما في المعنى، إن لم يكن أولى (٤) و نسب المصنف القول إلى الشهره دون القوه، و ما فى معناها، إيذانا بذلك (٥)، فقد رده ابن إدريس و المحقق لهذا (٦)، أو لغيره (٧).

(و يتخير قاضى) شهر (رمضان) (٨)...

قبل الفجر فنسى الجنابه ثم أصبح بالنومه الثانيه و بحمل ما دل على عدم القضاء فيما لو أجنب ثم نام عازما على الغسل فأصبح.

(١) أى إطلاق الفقهاء حيث حكموا بوجوب القضاء على الناسي سواء نام أو لا و سواء كان فى اليوم الأول أو لا.

(٢) فى الجمع الأول، و هذا بيان الأوفقيه.

(٣) بحيث يقضى الناسي إذا نسى الغسل حتى خرج الشهر، أما لو أجنب فنسى و نام حتى أصبح فلا يقضى لعدم قضاء الجنب إذا كان فى النوم الأول كما تقدم دليله سابقا.

(٤) بل قضاء البعض أولى من قضاء الجميع، لأن قضاء الجميع أشد مشقه.

(٥) بهذا الإشكال.

(٦) أى لهذا الإشكال كما عن المحقق.

(٧) أى لغير الإشكال كما عن ابن إدريس لعدم عمله بخبر الواحد.

(٨) أى قاضى شهر رمضان لا يحرم عليه الإفطار قبل الزوال لعذر و غيره، و يحرم بعده للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (من أصبح و هو يريد الصيام، ثم بدا له أن يفطر فله أن يفطر ما بينه و بين نصف النهار، ثم يقضى ذلك اليوم) (١)، و موثق إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (الذى يقضى شهر رمضان هو بالخيار فى الإفطار ما بينه و بين أن تزول الشمس، و فى التطوع ما بينه و بين أن-

ص: ١٦٩

بين البقاء عليه (١)، و الإفطار (ما بينه) الضمير يعود إلى الزمان الذى هو ظرف المكلف المخير، و ما ظرفيه زمانيه أى: يتخير فى المده التى بينه حال حكمنا عليه بالتخير،(و بين الزوال) حتى لو لم يكن هناك (٢). بأن كان فيه (٣)، أو بعده فلا تخيير، إذ لا مده و يمكن عوده (٤) إلى الفجر بدلاله الظاهر بمعنى تخييره ما بين الفجر و الزوال هذا مع سعه وقت القضاء.

أما لو تضيق بدخول شهر رمضان المقبل لم يجز الإفطار، و كذا لو ظن الوفاء قبل فعله (٥)، كما فى كل واجب موسع (٦)، لكن لا- كفاره هنا بسبب الإفطار، و إن وجبت الفديه مع تأخيره عن رمضان المقبل، و احترز بقضاء رمضان عن -تغيب الشمس(١) نعم ورد فى بعض الأخبار ما يدل بظاهره على حرمة الإفطار قبل الزوال كما فى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (سألته عن الرجل يقضى رمضان، أله أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال إذا بدا له؟ قال: إذا كان نوى ذلك من الليل و كان من قضاء رمضان فلا يفطر و ليم صومه)٢ و ربما أشعر من أبى الصلاح الميل إلى تحريم الإفطار قبل الزوال لهذا الخبر، مع أنه محمول على الكراهه جمعا بين الأخبار.

هذا كله مع اتساع وقت القضاء، و أما مع تضيقه فيحرم الإفطار فيه قبل الزوال لحرمة التأخير عن شهر رمضان المقبل أو عند ظهور أمارات الموت لكن لا- تجب الكفاره لعدم الدليل، و لا يلحق بقضاء شهر رمضان غيره من الواجبات الموسعه كالنذر المطلق و صوم الكفاره بل يجوز الإفطار قبل الزوال و بعده، عملا- بمقتضى الأصل السالم عن المعارض، و عن أبى الصلاح وجوب المضى فى كل صوم واجب قد شرع فيه لحرمة قطعه كما هو مفاد قوله تعالى: (وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) (٢).

(١) على القضاء.

(٢) أى بينونه.

(٣) فى الزوال.

(٤) أى الضمير فى قول المصنف (ما بينه).

(٥) أى فعل القضاء.

(٦) أى فإنه يتضيق عند ظن الوفاء.

ص: ١٧٠

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب وجوب الصوم حديث ١٠ و ٦.

٢- (٣) سورة محمد الآيه: ٣٣.

غيره، كقضاء النذر المعين، حيث أُخْلِ به في وقته (١) فلا تحريم فيه (٢)، و كذا كل واجب غير معين كالنذر المطلق و الكفاره، إلا- قضاء رمضان و لو تعين لم يجز الخروج منه مطلقا (٣)، و قيل: يحرم قطع كل واجب، عملا بعموم النهي عن إبطال العمل، و متى زالت الشمس حرم قطع قضاؤه، (فإن أفطر بعده أطلع (٤) عشره مساكين) كل مسكين مدا، أو إشباعه، (فإن عجز) عن الإطعام (صام ثلاثة أيام)، و يجب المضي فيه مع إفساده (٥) و الظاهر تكررها بتكرار السبب كأصله (٦).

## الثانيه. الكفاره في شهر رمضان

(الثانيه. الكفاره في شهر رمضان) (٧)...

(١) بحيث لم يصم في الوقت المحدد في النذر.

(٢) أى في الإفطار بعد الزوال في قضاء النذر المعين.

(٣) قبل الزوال أو بعده.

(٤) على الأكثر، للأخبار منها: خبر بريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر عليه السّلام (في رجل أتى أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان، قال عليه السّلام: إن كان أتى أهله قبل زوال الشمس فلا شيء عليه إلا يوم مكان يوم، و إن كان أتى أهله بعد زوال الشمس فإن عليه أن يتصدق على عشره مساكين، فإن لم يقدر عليه صام يوما مكان يوم، و صام ثلاثة أيام كفاره لما صنع) (١)، و عن ابن البراج أنها كفاره يمين، و عن أبي الصلاح الحلبي أنها مخيره بين صيام ثلاثة أو إطعام عشره مساكين و ليس لهما مستند ظاهر، و عن ابني بابويه أنها كفاره شهر رمضان لخبر زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (في رجل صام قضاء من شهر رمضان، فأتى النساء، قال عليه السّلام: عليه من الكفاره [مثل] ما على الذي أصاب في شهر رمضان، لأن ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان) ٢. و حملت على الاستحباب.

(٥) للاستصحاب، و لوجوب الإمساك في صوم رمضان لو أفسده فكذا في قضاؤه لاتحاد الحكم فيهما، و نعم ما قال في الجواهر (مع أن حقيقه هذا الإمساك مباينه لحقيقه الصوم شرعا، فما في الروضه و محكى الدروس من الوجوب واضح الضعف).

(٦) و هو شهر رمضان، قال في الجواهر (لو قلنا بتكررها في شهر رمضان لا نقول بتكررها في قضاؤه لأنه قياس) و فيه: إنه ليس من باب القياس بل من باب الاعتماد على أصله عدم تداخل الأسباب لو قلنا بوجوب الإمساك و قد عرفت ضعفه فالحق مع صاحب الجواهر.

(٧) قيل: إنها مخيره على المشهور للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبي -

ص: ١٧١



(و النذر المعين (١) و العهد) (٢) فى أصح الأقوال فىهما (٣) عتق رقبه، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا، و قيل: هى مرتبه بين الخصال الثلاث، و الأول أشهر (و لو أفطر على محرم) (٤) أى أفسد صومه به (مطلقا) أصليا - عبد الله عليه السلام (فى رجل أفطر فى شهر رمضان متعمدا يوما واحدا من غير عذر، قال عليه السلام: يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكينا) (١).

و عن ابن أبى عقيل و المرتضى فى أحد قوليه أنها مرتبه لخبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (سألته عن رجل نكح امرأته و هو صائم فى رمضان ما عليه؟ قال عليه السلام: عليه القضاء و عتق رقبه، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، فإن لم يجد فليستغفر الله) ٢، و مثله غيره، لكن الترجيح للطائفة الأولى لأنها أكثر عددا و أصح سنداً.

(١) إنها مختيره على المشهور لصحيح جميل عن عبد الملك بن عمرو عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن رجل جعل لله عليه أن لا يركب محرّما سماه فركبه، قال: و لا أعلمه إلا قال:

فليعتق رقبه، أو ليصم شهرين متتابعين، أو ليطعم ستين مسكينا) (٢).

و عن النافع و المسالك و هو المحكى عن الصدوق و سيد المدارك أنها كفاره يمين، و هى عتق رقبه أو إطعام عشره مساكين أو كسوتهم، و مع العجز فصيام ثلاثه أيام لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن الرجل يجعل عليه نذرا و لا يسميه، قال: إن سميت فهو ما سميت، و إن لم تسم شيئا فليس بشيء، فإن قلت لله على فكفاره يمين) (٣).

و عن سائر و الكراجكى و ظاهر غيرهما أن كفاره النذر كفاره ظهار و هى كفاره مرتبه و دليلهم غير ظاهر.

(٢) فعلى المشهور هى مختيره للأخبار منها: خبر على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (سألته عن رجل عاهد الله فى غير معصيه، ما عليه إن لم يف بعهده؟ قال عليه السلام: يعتق رقبه، أو يتصدق بصدقه، أو يصوم شهرين متتابعين) (٤).

و عن المفيد أنها مرتبه ككفاره قتل الخطأ و مستنده غير ظاهر.

(٣) فى النذر و العهد.

(٤) ذهب الأكثر إلى أنها مختيره سواء كان الإفطار على حلال أو حرام لإطلاق أخبار من أفطر

ص: ١٧٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١ و ٩.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الكفارات حديث ٧.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب النذر و العهد حديث ٥.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الكفارات حديث ١.

كان تحريمه كالزنا والاستمناء، و تناول مال الغير بغير إذنه، و غبار ما لا يجوز تناوله، و نخامه الرأس إذا صارت في الفم، أم عارضيا (١) كوطء الزوجه في الحيض، و ماله النجس (فتلاث كفارات) و هي أفراد المخيره سابقا مجتمعه على أجدود القولين، للروايه الصحيحه عن الرضا (ع). و قيل: واحده كغيره، استنادا إلى إطلاق كثير من النصوص. و تقييده بغيره طريق الجمع.

### الثالثه. لو استمر المرض إلى رمضان آخر

(الثالثه. لو استمر المرض) الذي أفطر معه في شهر رمضان (إلى رمضان آخر فلا قضاء) لما أفطره، (و يفدى عن كل يوم بمد) من طعام في المشهور، و المروى (٢)، و قيل: القضاء لا غير، و قيل: بالجمع، و هما نادران، و على المشهور -عمدا و قد تقدم بعضها، و عن الصدوق و الشيخ في كتابي الحديث و الوسيله و الجامع و جمله من كتب العلامه و عن الشهيدين و غيرهم أن كفارته هي كفاره جمع بين الخصال الثلاثه لخبر عبد السلام بن صالح (قلت للرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله قد روى عن آبائك عليهم السلام فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات، و روى عنهم عليهم السلام أيضا كفاره واحده، فبأى الحديثين نأخذ؟ قال عليه السلام: بهما جميعا، متى جامع الرجل حراما، أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات، عتق رقبه و صيام شهرين متتابعين و إطعام ستين مسكينا و قضاء ذلك اليوم، و إن كان نكح حلالا أو أفطر على حلال فعليه كفاره واحده، و إن كان ناسيا فلا شيء عليه) (١).

و أشكل على الخبر باشماله على عبد الواحد بن محمد بن عبدوس، و على بن محمد بن قتيبه، و على بن عبد السلام بن صالح الهروي و هو ليس في محله إذ الأول من مشايخ الصدوق المعتبرين، و الثاني وثقه العلامه في الخلاصه، و الثالث كذلك بالإضافة إلى أن العلامه قد حكم بتصحيح الخبر كما عن التحرير في كتاب الكفارات فالعمل عليه متعين.

(١) لإطلاق النص.

(٢) للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام (سألتهما عن رجل مرض فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر، فقالا: إن كان برئ ثم توانى قبل أن يدركه رمضان الآخر صام الذي أدركه، و تصدق عن كل يوم بمد من طعام عن مسكين، و عليه قضاؤه، و إن كان لم يزل مريضا حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه و تصدق -

ص: ١٧٣

لا تتكرر الفديه بتكرر السنين (١)، ولا فرق بين رمضان واحد و أكثر (٢)، و محل الفديه مستحق الزكاه لحاجته (٣) و إن اتحد (٤)، و كذا كل فديه، و فى تعدى الحكم إلى غير المرض، كالسفر المستمر وجهان (٥)، أجودهما...

-عن الأول لكل يوم مدّ على مسكين و ليس عليه قضاؤه(١).

و عن ابن أبى عقيل و الصدوق و الخلاف و الغنيه و السرائر أنه يجب القضاء لا غير لخبر أبى الصباح الكناني عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل عليه من شهر رمضان طائفه ثم أدركه شهر رمضان قابل، قال: عليه أن يصوم و أن يطعم كل يوم مسكينا، فإن كان مريضا فيما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل فليس عليه إلا الصيام إن صح)٢ و الترجيح للطائفه الأولى لأنها أكثر عددا و أصح سندا.

و عن ابن الجنيد القضاء و الفديه معا و ليس له مستند ظاهر إلا دعوى الجمع بين الطائفتين المذكورتين و فيه: إنهما متنافيان صراحه حيث إن الأولى تنفى القضاء بالنص و الأخرى تنفى الفديه بالحصر، فالجمع بينهما إخراج لهما عن ظاهرهما مع أن الجمع لو تم لثم بالتخير أيضا.

(١) على الأكثر بمعنى لو أخر الفديه إلى سنين عديده فتكفيه فديه تأخير واحده لصدق الامتثال بالمره، و عن الفاضل فى التذكرة و الشيخ فى المبسوط أنها تتكرر و دليلهما غير ظاهر.

(٢) لخبر سماعه (- إلى أن قال - فإنى كنت مريضا فمرّ على ثلاث رمضانات لم أصح فيهن، ثم أدركت رمضانا آخر فتصدقت بدل كل يوم مما مضى بمدّ من طعام)٢.

و خالف الصدوقان فقالا: بوجوب الفديه للأول و القضاء للثانى و ما بعده بعد الشفاء، و ليس لهما دليل كما فى الجواهر.

(٣) أى المسكين كما فى صحيح ابن مسلم المتقدم (و تصدق عن كل يوم يمد من طعام على مسكين).

(٤) لإطلاق الخبر.

(٥) قيل: بأنه يجب القضاء لا الفديه و هو لازم عدم الإلحاق كما ذهب إليه علامه و الشارح لإطلاق دليل القضاء.

و قيل: بالإلحاق و لازمه عدم وجوب القضاء و وجوب الفديه فقط كما عن الشيخ فى الخلاف لخبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام (فلم إذا مرض أو سافر فى شهر رمضان فلم يخرج من سفره أو لم يقو من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر

ص: ١٧٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٥.

وجوب الكفاره (١) مع التأخير لا لعذر، و وجوب القضاء مع دوامه (٢).

(و لو برأ) بينهما، (و تهاون) فى القضاء بأن لم يعزم عليه فى ذلك الوقت، أو عزم فى السعه فلما ضاق الوقت عزم على عدمه (فدى و قضى (٣) و لو لم يتهاون) بأن عزم على القضاء فى السعه و آخر اعتمادا عليها فلما ضاق الوقت عرض له مانع عنه (قضى لا غير) فى المشهور (٤).

—وجب عليه الفداء للأول و سقط القضاء، و إذا أفاق بينهما أو أقام، و لم يقضه و جب عليه القضاء و الفداء؟

قيل: لأن ذلك الصوم إنما و جب عليه فى تلك السنه فى هذا الشهر، فأما الذى لم يفق فإنه لما مرّ عليه السنه كلها و قد غلب الله عليه فلم يجعل له السبيل إلى أدائها سقط عنه، و كذلك كل ما غلب الله عليه مثل المغمى الذى يغمى عليه فى يوم و ليله فلا يجب عليه قضاء الصلوات، كما قال الصادق عليه السلام: كل ما غلب الله على العبد فهو أعذر له، لأنه دخل الشهر و هو مريض فلم يجب عليه الصوم فى شهره و لا فى سنته للمرض الذى كان فيه، و و جب عليه الفداء، لأنه بمنزله من و جب عليه الصوم فلم يستطع أدائه فوجب عليه الفداء، كما قال الله تعالى: فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا (١)، و كما قال: - فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ (٢)، فأقام الصدقه مقام الصيام إذا عسر عليه (٣) و هو ساقط عن الحجية لإعراض المشهور عنه.

(١) أى فديه التأخير.

(٢) أى دوام العذر.

(٣) لصحيح ابن مسلم المتقدم.

(٤) و لكن لا دليل عليه فالأصح ما عليه الصدوقان و المحقق فى المعبر و الشهيدان من وجوب القضاء و الفديه على كل من برأ من مرضه و آخر القضاء حتى دخل شهر رمضان الثانى سواء عزم على القضاء أو لا لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (فإن كان صحّ فيما بينهما و لم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامهما جميعا و يتصدق عن الأول) (٤) و مثله غيره.

و عن ابن إدريس إيجاب القضاء لا غير دون الكفاره و إن توانى و عزم على عدم القضاء لعدم عمله بالخبر الواحد و هو ليس فى محله.

ص: ١٧٥

١- (١) سورة المجادله الآيه ٤.

٢- (٢) سورة البقره الآيه ١٩٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٨.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٢.

و الأقوى ما دلت عليه النصوص الصحيحة، من وجوب الفديه مع القضاء على من قدر عليه و لم يفعل حتى دخل الثاني سواء عزم عليه أم لا، و اختاره المصنف فى الدروس، و اكتفى ابن إدريس بالقضاء مطلقا، عملا بالآيه (١)، و طرحا للروايه على أصله، و هو ضعيف.

#### الرابعه. إذا تمكن من القضاء ثم مات، قضى عنه أكبر ولده

(الرابعه. إذا تمكن (٢) من القضاء ثم مات، قضى عنه أكبر ولده (٣) الذكور) و هو من ليس له أكبر منه، و إن (٤) لم يكن له ولد متعددون مع بلوغه عند موته (٥)، فلو كان صغيرا ففى (٦) الوجوب عليه بعد بلوغه قولان و لو تعددوا (١) و هى قوله تعالى: وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (١).

(٢) لأنه لا يثبت فى ذمه الميت لو لم يتمكن من قضاؤه فلا يجب قضاؤه على وليه.

(٣) أما أصل القضاء على الولي كما هو المعروف للأخبار منها: صحيح حفص عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الرجل يموت و عليه صلاه أو صيام، قال عليه السلام: يقضى عنه أولى الناس بميراثه، قلت: فإن كان أولى الناس به امرأه، قال عليه السلام: لا، إلا الرجال) (٢) و إما كونه أكبر لمكاتبه الصفار للعسكرى عليه السلام (فى رجل مات و عليه قضاء من شهر رمضان عشره أيام، و له وليان، هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعا خمسه أيام أحد الوليين، و خمسه أيام الآخر، فوقع عليه السلام: يقضى عنه أكبر ولديه [وليه] عشره أيام ولاء إن شاء) (٣).

و إطلاقهما يقتضى عدم الفرق بين ما فاته لعذر كالمرض أو السفر و بين غيره، و عن الشهيد و شيخه عميد الدين أنه مختص بما فاته لعذر لأنه الغالب من الترك، و استحسنة سيد المدارك و هو على خلاف الإطلاق.

و المراد من الولد الأكبر من ليس هناك أكبر منه، فلو لم يخلف الميت إلا ولدا واحدا تعلق به الوجوب، و النصوص صريحه بتعلق القضاء بالذكور و منه تعرف ضعف ما عن المفيد لو لم يكن له ولد من الرجال قضى عنه أكبر أوليائه و لو كان من النساء، و فى الدروس بعد أن حكى ذلك عن المفيد قال (و هو ظاهر القدماء و الأخبار و المختار).

(٤) وصلبه و المعنى أن الولي من لم يكن أكبر منه و إن لم يكن للميت أولاد آخرون.

(٥) أى مع بلوغ الولي عند موت الميت.

(٦) فلو كان الولي صغيرا عند موت المورث فيجب القضاء كما عليه الأكثر لإطلاق الأدله،

ص: ١٧٦

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٨٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٣.

و تساووا فى السن اشتركوا فيه على الأقوى (١) فيقسط عليهم بالسويه، فإن انكسر منه شىء (٢) فكفرض الكفاره، و لو اختص أحدهم بالبلوغ، و الآخر بكبر السن فالأقرب تقديم البالغ (٣)، و لو لم يكن له ولد بالوصف (٤) لم يجب القضاء على باقى الأولياء و إن كانوا أولادا اقتصارا فيما خالف الأصل على محل الوقاف، و للتعليل (٥) بأنه فى مقابل الحبوه.

(و قيل (٤): يجب) القضاء (على الولي مطلقا) من مراتب الإرث حتى الزوجين، و المعتق، و ضامن الجريره، و يقدم الأكبر من ذكورهم فالأكبر، ثم الإناث، و اختاره فى الدروس، و لا ريب أنه أحوط و لو مات المريض قبل التمكن من القضاء سقط (٧).

و عن الشهيد و غيره الجزم بالعدم لأنه حال الصغر مرفوع عنه القلم، و بعد البلوغ يستصحب عدم الوجوب.

(١) لعدم ترجيح أحدهما على الآخر بعد ثبوت القضاء عليهما، و عن ابن البراج التخيير بحيث أيهما قضى جاز، و عن ابن إدريس سقوط القضاء لأنه خروج عن المتيقن و هو الولد الأكبر، و هنا ولدان فلا يجب.

(٢) أى من الفئات بحيث لو فاته ثلاث صلوات و كان الولي اثنين فتبقى واحده فهى على الجميع فرض كفايه.

(٣) لكونه أولى بالميت، و فى الجواهر (إنه مناف لإطلاق النص).

(٤) من كونه بالغا ذكرا.

(٥) لأن الحبوه للأكبر فى قبال أن يكون القضاء عليه كما سيأتى فى مبحث الإرث.

(٦) كما عن المفيد و الشهيد فى الدروس كما تقدم، و حكى عن الصدوقين و ابن البراج.

(٧) كما تقدم إلا ما فاته فى السفر فيجب قضاؤه و لو لم يتمكن من قضاؤه بحيث إنه مات فى شهر رمضان كما عن الصدوق و الشيخ فى التهذيب و ابن سعيد، للأخبار منها: صحيح أبى حمزه عن جعفر عليه السلام (سألته عن امرأه مرضت فى شهر رمضان أو طمئت أو سافرت، فماتت قبل خروج شهر رمضان، هل يقضى عنها؟ قال: أما الطمئت و المرض فلا، و أما السفر فنعم) (١)، و خبر منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الرجل يسافر فى شهر رمضان فيموت، قال: يقضى عنه، و إن امرأه حاضت فى شهر رمضان فماتت لم يقض عنها، و المريض فى شهر رمضان لم يصح حتى مات لا يقض عنه) ٢.

ص: ١٧٧

(و فى القضاء عن المسافر) لما فاته منه (١) بسبب السفر (خلاف أقربه مراعاة تمكنه من المقام و القضاء).

و لو بالإقامة فى أثناء السفر كالمريض، و قيل: يقضى عنه مطلقا (٢) لإطلاق النص، و تمكنه (٣) من الأداء، بخلاف المريض، و هو ممنوع، لجواز كونه ضروريا كالسفر الواجب، فالتفصيل أجود، (و يقضى عن المرأة (٤) و العبد) (٥) ما فاتهما على الوجه السابق كالحر، لإطلاق النص و مساواتهما للرجل الحر فى كثير من الأحكام، و قيل: لا، لأصالة البراءة و انتفاء النص الصريح، و الأول فى المرأة أولى (٦)، و فى العبد أقوى (٧)، و الولى فيهما كما تقدم، (و الأئمة) من الأولاد على -و عن الشيخ فى الخلاف و الفاضلين و ظاهر السرائر عدم القضاء عن المسافر إذا لم يتمكن من القضاء و لو بالإقامة فى أثناء السفر فتحمل النصوص السابقة على الندب.

و قيل: إن النصوص السابقة على مقتضى الحكم العقلى لأن السفر من فعله فكان يمكنه الإقامة و الأداء الذى هو أبلغ من التمكن فى القضاء بخلاف المرض الذى هو مما غلب الله عليه فيه، و فيه: إن السفر جائز له فهو غير قادر على القضاء، على أن السفر قد يكون واجبا.

(١) أى لما فاته من الصوم.

(٢) سواء تمكن من القضاء أو لا.

(٣) بأن يترك أصل السفر.

(٤) كما عليه معظم الأصحاب لإطلاق النصوص السابقة، بل فى الأخبار المتقدمة التى فصّلت بين السفر و غيره قد صرحت بالمرأة، و لقاعده الاشتراك بين الرجل و المرأة.

و عن ابن إدريس عدم القضاء عنها لأن القضاء فى قبال الحبوه و هى منفيه هنا إذ تختص بالوالد دون الوالده.

(٥) كما عن الأئمة -كثير لإطلاق النصوص السابقة لأن لفظ الرجل يشمل الحر و العبد، و لقاعده الاشتراك إلا ما ثبت إخراجها، و دعوى أن ثبوت القضاء فى قبال الحبوه و هى منفيه هنا لأن العبد لا يملك مردوده لأن ولى العبد يستحق الحبوه استحقا ذاتيا لأن العبد و ما يملك لمولاه، و فيه: إن الحبوه هى تملك مختصات الميت بسبب الوفاة و هذا لم يتحقق هنا، فلذا توقف العلامة، بل عن بعضهم الجزم بالعدم لأصالة البراءة بعد عدم ثبوت قاعده الاشتراك.

(٦) أى إطلاق النص القاضى بالقضاء يشمل المرأة.

(٧) لورود بعض الأخبار المشتملة على لفظ الرجل الشامل للحر و العبد.

ما اختاره (لا تقضى)، لأصالة البراءة. و على القول الآخر تقضى مع فقده (١)، (و) حيث لا- يكون هناك ولى، أو لم يجب عليه القضاء (٢) (يتصدق من التركة عن كل يوم بمد) فى المشهور (٣). هذا إذا لم يوص الميت بقضائه، وإلا سقطت الصدقة حيث يقضى عنه (٤).

و يجوز فى الشهرين (المتتابعين صوم شهر، و الصدقة عن آخر) من مال الميت على المشهور (٥)، و هذا الحكم تخفيف عن الولى بالاعتصار على قضاء الشهر، (١) أى فقد الذكر.

(٢) كعدم تمكنه من القضاء حال حياته.

(٣) لصحيح أبى مريم الأنصارى عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه شيء، و إن صح ثم مرض ثم مات و كان له مال تصدق عنه مكان كل يوم بمد، فإن لم يكن له مال صام عنه وليه) (١) بعد حمل الولى على غير الأكبر و أنه يصوم ندبا مع عدم المال. و ذهب ابن إدريس إلى إنكار الصدقة، و ذهب أبو الصلاح إلى أنه يستأجر عنه من ماله لأنه صوم واجب عليه و لم يفعل فوجب قضاؤه عنه بالأجره كالحج، و ذهب السيد المرتضى إلى أن الولى الذى هو أكبر الذكور يقضى عند عدم وجود ما يتصدق به عن الميت من ماله كما هو صريح الرواية.

(٤) لأنه لا يجمع بين المبدل و بدله.

(٥) لخبر الوشاء عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (سمعتة يقول: إذا مات [ال] رجل و عليه صيام شهرين متتابعين من عله، فعليه أن يتصدق عن الشهر الأول و يقضى الشهر الثانى) (٢) و ضعفه بسهل منجبر بعمل الأصحاب، و عن المفيد و ابن إدريس و العلامة و غيرهم طرح الخبر و العمل على إطلاق ما دل على وجوب الصوم على الولى فيقضى الشهرين.

و عن المشهور لا فرق بين كون الشهرين قد وجبا على الميت تعييناً أو تخيراً، و الخبر اقتضى الصدقة عن الأول و صيام الثانى من باب التخفيف عن الولى و به صرح فى الدروس، و غيره جعل الصدقة عن الثانى مع قضاء الأول، لأن الأول أسبق ثبوتاً و هو الذى يشرع به، و عن بعضهم أن المراد من الخبر هو الصدقة عن أحدهما و القضاء عن الآخر.

و مورد النص فيما لو كان على الميت شهران متتابعان كصوم الكفاره، أو المنذور هكذا، فمن فاته رمضان على التعاقب لا يجرى فيه الحكم السابق لعدم التتابع، و من فاته أقل -

ص: ١٧٩

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١.



و مستند التخيير روايه فى سندها ضعف، فوجوب قضاء الشهرين أقوى. و على القول به، فالصدقه عن الشهر الأول، و القضاء للثانى لأنه مدلول الروايه، و لا فرق فى الشهرين بين كونهما واجبين تعيينا كالمنذورين، و تخييرا ككفاره رمضان، و لا يتعدى إلى غير الشهرين، و قوفا مع النص لو عمل به.

### الخامسه. لو صام المسافر حيث يجب عليه القصر

(الخامسه. لو صام المسافر) حيث يجب عليه القصر (عالما أعاد) قضاء، للنهى المفسد للعباده، (و لو كان جاهلا) بوجوب القصر (فلا-إعاده) (١)، و هذا أحد المواضع التى يعذر فيها جاهل الحكم (٢)، (و الناسى) للحكم، أو للقصر (يلحق بالعامد) (٣)، لتقصيره فى التحفظ. و لم يتعرض له (٤) الأ-كث مع ذكرهم له فى قصر الصلاه (٥) بالإعاده فى الوقت خاصه للنص و الذى يناسب حكمها (٦) فيه عدم الإعاده، لفوات وقته، و منع (٧) تقصير الناسى،...

-من شهرين أو أزيد لا-يجرى فيه الحكم السابق، كل ذلك و قوفا على مورد النص لأنه القدر المتيقن، و الباقي يرجع فيه إلى الأصل القاضى على الولي بالقضاء.

(١) بلا خلاف فى الحكمين للأخبار منها: صحيح الحلبى عن أبى عبد الله عليه السّلام (رجل صام فى السفر، فقال عليه السّلام: إن كان بلغه أن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم نهى عن ذلك فعليه القضاء، و إن لم يكن بلغه فلا شىء عليه) (١).

(٢) أى جاهل بوجوب القصر.

(٣) لتقصيره فى التحفظ و لعدم إلحاق الناسى بالجاهل اقتصارا فى مخالفه الأصل على مورد النص، و ذهب الشارح فى المسالك إلى أنه يلحق بالجاهل لاشتراكهما فى العذر.

(٤) للناسى هنا.

(٥) أى الناسى لقصر الصلاه يعيد فى الوقت دون خارجه لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته عن الرجل ينسى فيصلى فى السفر أربع ركعات، فقال عليه السّلام:

إن ذكر فى ذلك اليوم، فليعد، و إن لم يذكر حتى يمضى ذلك اليوم فلا إعاده عليه) (٢).

(٦) أى حكم الصلاه فى الصوم عند النسيان.

(٧) لأن الحكم بالتقصير مختص بالعالم.

ص: ١٨٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٢.

و لرفع الحكم عنه (١)، و إن كان ما ذكره أولى (٢)، و لو علم الجاهل و الناسى فى أثناء النهار أفطرا و قضيا قطعاً.

(و كلما قصرت الصلاة، قصر الصوم)، للرواية (٣)، و فرق بعض الأصحاب بينهما فى بعض الموارد ضعيف، (إلا أنه يشترط فى) قصر (الصوم الخروج قبل الزوال) (٤)...

(١) عن الناسى كما فى حديث الرفع المشهور (رفع عن أمى تسعة أشياء: الخطأ و النسيان...) (١) الحديث.

(٢) لأنه مبنى على الاحتياط و هو حسن على كل حال.

(٣) بل للأخبار منها: صحيح معاوية بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام (هذا واحد إذا قصرت أفطرت، و إذا أفطرت قصرت) (٢) و عن الشيخ فى النهاية و المبسوط من التفريق فيما إذا كانت المسافة أربعة فراسخ و لم يرد الرجوع ليومه فيتحمم الصوم و يتخير فى الصلاة بين القصر و الإتمام، و كذلك فرق فى صيد التجاره بالإتمام فى الصلاة و القصر فى الصوم و قال عنه فى الجواهر بأنه لا دليل عليه.

(٤) كما عن ابن الجنيد و المفيد للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الرجل يخرج من بيته و هو يريد السفر و هو صائم، قال عليه السلام: إن خرج قبل أن ينتصف النهار فليفطر و ليقض ذلك اليوم، و إن خرج بعد الزوال فليتم يومه) (٣).

و عن السيد و على بن بابويه و ابن أبى عقيل و ابن إدريس أن من سافر فى جزء من أجزاء النهار أفطروا و إن كان الخروج قبل الغروب لعموم قوله تعالى: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (٤) و لخبر عبد الأعلى مولى آل سام (فى) الرجل يريد السفر فى شهر رمضان، قال: يفطر و إن خرج قبل أن تغيب الشمس بقليل (٥)، و فيه: الآية مقيده بما سمعت من النصوص، و أما خبر الأعلى فهو مضمّر، على أنه مشتمل على بعض الفطحيه فى سنده، و عن الشيخ فى النهاية أنه يشترط تبييت النيه ليلا حتى يفطر، و فى كتابى الأخبار اشتراط الخروج قبل الزوال مع اشتراط تبييت النيه ليلا لخبر سليمان

ص: ١٨١

١- (١) الوسائل الباب - ٥٦ - من أبواب جهاد النفس حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٢.

٤- (٤) سورة البقره الآية: ١٨٤.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١٤.

بحيث يتجاوز الحدين (١) قبله (٢)، وإلا أتم وإن قصّر الصلاة على أصح الأقوال لدلاله النص الصحيح عليه، ولا اعتبار بتبنيته فيه السفر ليلاً.

### السادسه. الشيخان إذا عجزا عن الصوم

(السادسه. الشيخان) ذكرا و أنثى (إذا عجزا) عن الصوم أصلاً، أو مع مشقه شديده (فديا) عن كل يوم (بمد، و لا قضاء عليهما) ... (٣)

-بن جعفر المروزي عن أبي الحسن الرضا عليه السّلام (عن الرجل ينوي السفر في شهر رمضان فيخرج من أهله بعد ما يصبح، قال: إذا أصبح في أهله فقد وجب عليه صيام ذلك اليوم، إلا أن يدلج دلجه) (١) و الدلجه هو السير من آخر الليل، و خبر على بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السّلام (في الرجل يسافر في شهر رمضان، أ يفطر في منزله؟ قال: إذا حدث نفسه في الليل بالسفر أفطر إذا خرج من منزله، و إن لم يحدث نفسه من الليله، ثم بدا له في السفر من يومه أتم صومه) ٢، و مثله خبر أبي بصير ٣.

و هذه الأخبار ضعيفه السند لاشتمال الأولى على بن أحمد بن أشيم و هو مجهول، و على كون الثالثه مرسله، و على كون الثانيه في طريقها بعض الفطحيه، و عليه فلا تقاوم النصوص الصحيحه المتقدمه باشتراط الخروج قبل الزوال فقط.

(١) أي خفاء الأذان و توارى الجدران.

(٢) قبل الزوال.

(٣) للنصوص منها: صحيح عبد الملك بن عتبه الهاشمي (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الشيخ الكبير و العجوز الكبيره التي تضعف عن الصوم في شهر رمضان، قال: يتصدق عن كل يوم بمد من حنطه) (٢) و صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام (الشيخ الكبير و الذي به العطاش لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان، و يتصدق كل واحد في كل يوم بمد من طعام، و لا قضاء و عليهما، فإن لم يقدر فلا شيء عليهما) ٥.

و عن المفيد و المرتضى إن عجزا عن الصوم سقطت الفديه كما يسقط الصوم، و إن أطاقاه بمشقه شديده و جبت الفديه، و اختاره العلامة و الشهيد الثاني في المسالك و الروضه هنا.

و الأخبار المتقدمه بإطلاقها حجه عليهم، نعم استدل لهم على هذا التفصيل بقوله تعالى:

وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ (٣) ، و مفهومه سقوط الفديه عن الذين لا يطيقونه، و هو حسن لو لا إطلاق الأخبار المتقدمه.

- ١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٦ و ١٠ و ١٢.
- ٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١ و ٤.
- ٣- (٦) سورة البقره الآيه: ١٨٤.

لتعذره (١). وهذا مبني على الغالب من أن عجزهما عنه لا يرجي زواله، لأنهما في نقصان، وإلا فلو فرض قدرتهما على القضاء وجب.

و هل يجب حينئذ (٢) الفديه معه (٣)؟ قطع به في الدروس. و الأقوى أنهما إن عجزا عن الصوم أصلا فلا فديه و لا قضاء، و إن أطاقه بمشقه شديده لا يتحمل مثلها عادة فعليهما الفديه، ثم إن قدرا على القضاء وجب و الأجد حينئذ ما اختاره في الدروس من وجوبها معه (٤)، لأنها وجبت بالإفطار أولا بالنص الصحيح، و القضاء وجب بتجدد قدره، و الأصل بقاء الفديه لإمكان الجمع، و لجواز أن تكون عوضا عن الإفطار لا بدلا عن القضاء (٥).

(و ذو العطاش) (٦) بضم أوله. و هو داء لا- يروى صاحبه، و لا- يتمكن من ترك شرب الماء طول النهار (المأبوس من برئه كذلك) يسقط عنه القضاء، و يجب عليه الفديه عن كل يوم بمد، (و لو برأ قضى) (٧) و إنما ذكره هنا (٨) لإمكانه حيث إن المرض مما يمكن زواله عادة، بخلاف الهرم.

و صريح الأخبار أن عليهما مدا من طعام، و عن الشيخ في النهايه أن يتصدق بمدين فإن لم يمكن فبمد لخبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (و يتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمدين من طعام) (١)، و لكنه محمول على الاستحباب جمعا.

(١) أي تعذر القضاء لاستمرار عجزهما بحسب الغالب، و لازمه أنه لو تجددت قدره فقد وجب القضاء كما هو المشهور لعموم قضاء الفائت، و عن جماعه منهم سيد المدارك و المحقق في النافع و الحلى و سيد الرياض عدم القضاء لإطلاق الأخبار السابقه.

(٢) أي حين تجدد قدرتهما على القضاء.

(٣) مع القضاء.

(٤) أي وجوب الفديه مع القضاء.

(٥) و قد عرفت أن النصوص مطلقه في سقوط القضاء و لو مع تجدد قدره فالواجب فقط الفديه.

(٦) بلا خلاف للأخبار منها: صحيح ابن مسلم المتقدم في الشيخ و الشيخه.

(٧) على المشهور، و إطلاق النص يقتضى عدم القضاء كما في الشيخ و الشيخه.

(٨) أي و إنما ذكر المصنف القضاء بعد البرء بالنسبه لذى العطاش لإمكان البرء بالنسبه إليه.

ص: ١٨٣

و هل يجب مع القضاء الفديه الماضيه؟ الأقوى ذلك، بتقريب ما تقدم و به قطع فى الدروس، و يحتمل أن يريد هنا القضاء من غير فديه، كما هو مذهب المرتضى (١) و احترز بالمأيوس من برئه عمن يمكن برؤه عاده (٢)، فإنه يفطر و يجب القضاء حيث يمكن كالمريض من غير فديه. و الأقوى أن حكمه (٣) كالشيخين يسقطان عنه (٤) مع العجز رأسا. و تجب الفديه مع المشقه.

### السابعه. الحامل المقرب، و المرضعه القليله اللبن

(السابعه. الحامل المقرب، و المرضعه القليله اللبن) (٥) إذا خافتا على الولد (٦) (تفطران و تفديان) بما تقدم، و تقضيان مع زوال العذر، و إنما لم يذكر القضاء مع القطع بوجوبه، لظهوره حيث إن عذرهما آئل إلى الزوال فلا تزيدان عن المريض، و فى بعض النسخ و تعيدان بدل و تفديان، و فيه تصريح بالقضاء، و إخلال بالفديه، و عكسه (٧) أوضح لأن الفديه لا تستفاد من استنباط اللفظ، بخلاف القضاء، و لو كان خوفهما على أنفسهما فكالمريض تفطران و تقضيان من غير فديه، و كذا كل من خاف على نفسه.

و لا فرق فى ذلك (٨) بين الخوف لجوع و عطش، و لا- فى المرتضع بين كونه (١) و قد عرفت أن الإطلاق يقتضى عدم القضاء و لو تجدد البرء، و إنما الواجب هو الفديه فقط.

(٢) فعلى صاحبه القضاء دون الفديه كما عن العلامه و جماعه، لأنه مريض فلا تجب عليه الفديه بل القضاء بعد حمل الأخبار على المأيوس من برئه.

(٣) حكم ذى العطاش.

(٤) أى تسقط الفديه و القضاء و هو على خلاف إطلاق صحيح ابن مسلم المتقدم.

(٥) بلا خلاف فيه لصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام (الحامل المقرب، و المرضع القليله اللبن لا حرج عليهما أن تفطرا فى شهر رمضان، لأنهما لا تطيقان الصوم، و عليهما أن تتصدق كل واحده منهما فى كل يوم تفطران فيه بمد من طعام، و عليهما قضاء كل يوم أفطرتا فيه، تقضيانه بعد) (١).

و إطلاق الخبر يشمل ما لو خافتا على الولد أو على نفسيهما و منه تعرف ضعف ما عن فخر المحققين و المحقق الثانى و جماعه من التفصيل بين الخوف على النفس فتفطر و عليهما القضاء دون الفديه و بين الخوف على الولد فتفطر و عليها القضاء و الفديه.

(٦) أو على نفسيهما.

(٧) و هو الثابت فى متن الكتاب.

(٨) أى فى الحكم المذكور.

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

ولدا من النسب و الرضاع، و لا بين المستأجره و المتبرعه (١). نعم لو قام غيرها مقامها متبرعا، أو آخذا مثلهما، أو أنقص امتنع الإفطار (٢) و الفديه من مالهما (٣) و إن كان لهما زوج و الولد له. و الحكم بإفطارهما خبر معناه الأمر (٤)، لدفعه الضرر.

و لا يجب صوم النافله بشروعه) فيه (٥)، لأصالة عدم الوجوب، و النهى (٦) عن قطع العلم مخصوص ببعض الواجب. (نعم يكره نقضه بعد الزوال) (٧)، (١) كل ذلك لإطلاق النص.

(٢) لمكاتبه ابن مهزيار (كتبت إليه - يعنى على بن محمد الهادى عليه السّلام - أسأله عن امرأه ترضع ولدها و غير ولدها فى شهر رمضان، فيشتد عليها الصوم و هى ترضع حتى يغشى عليها، و لا تقدر على الصيام، أ ترضع و تظفر و تقضى صيامها إذا أمكنها، أو تدع الرضاع و تصوم، فإن كانت ممن لا يمكنها اتخاذ من يرضع ولدها فكيف تصنع؟

فكتب عليه السّلام: إن كانت ممن يمكنها اتخاذ ظئر استرضعت لولدها و أتمت صيامها، و إن كان ذلك لا يمكنها أفطرت و أرضعت ولدها، و قضت صيامها متى ما أمكنها(١).

(٣) كما نص عليه جماعه و إن كان لهما زوج و كان الولد له، لأنها بدل إفطارهما، و لأنه مقتضى قوله عليه السّلام فى صحيح ابن مسلم المتقدم (و عليهما أن تتصدق كل واحده منهما).

(٤) أى أن قول المصنف (تفطران) ليس أخبارا عن الترخيص بل هو أمر بالإفطار حفظا للنفس من الضرر.

(٥) للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (صوم النافله لك أن تفطر ما بينك و بين الليل متى شئت، و صوم قضاء الفريضة لك أن تفطر إلى زوال الشمس، فإذا زالت فليس لك أن تفطر)(٢).

(٦) دفع دخل، أما الدخل فقد ورد النهى عن إبطال و قطع العمل كما فى قوله تعالى: وَ لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ (٣)، و الدفع: إنه مخصوص ببعض الواجبات و أما النوافل فضلا عن بعض الواجبات الأخر كالنذر غير المعين فلا يجب إكماله.

(٧) لخبر مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السّلام عن أبيه عليه السّلام (إن عليا عليه السّلام قال:-

ص: ١٨٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب وجوب الصوم حديث ٩.

٣- (٣) سورة محمد الآية: ٣٣.



لروايه المصرحه بوجوبه حينئذ المحموله على تأكيد الاستحباب، لقصورها عن الإيجاب سندا و إن صرحت به متنا، (إلا لمن يدعى إلى طعام) (١) فلا- يكره له قطعه مطلقا (٢)، بل يكره المضى عليه، و روى أنه أفضل من الصيام بسبعين ضعفا، و لا فرق بين من هيا له طعاما، و غيره (٣)، و لا بين من يشق عليه المخالفه، و غيره نعم يشترط كونه مؤمنا (٤)، و الحكمه ليست من حيث الأكل، بل إجابته دعاء المؤمن، و عدم رد قوله (٥)، و إنما يتحقق الثواب على الإفطار مع قصد الطاعه به (٦) لذلك و نحوه (٧)، لا بمجرد (٨)، لأنه عباده يتوقف ثوابها على النيه.

### الثامن. يجب تتابع الصوم الواجب الأربعة

(الثامن. يجب تتابع الصوم) الواجب (٩) (إلا أربعه: النذر المطلق) حيث لا -الصائم تطوعا بالخيار ما بينه و بين نصف النهار، فإذا انتصف النهار فقد وجب الصوم (١) المحمول على الكراهه جمعا بينه و بين ما تقدم، على أن مسعده بن صدقه إما عامى على ما نقله الشيخ و إما تبرى على ما نقله الكشى.

(١) للأخبار منها: صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام (من دخل على أخيه و هو صائم فأفطر عنده، و لم يعلمه بصومه فيمن عليه، كتب الله له صوم سنه) (٢) و خبر داود الرقى عن أبي عبد الله عليه السلام (لإفطارك في منزل أخيك المسلم أفضل من صيامك سبعين ضعفا، أو تسعين ضعفا) ٣ و الترديد إما من الراوى، و إما من الإمام بحسب تفاوت الإخوه و الأغراض و الدواعى، و خبر حسين بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا قال لك أخوك: كل، و أنت صائم فكل، و لا تلجئه إلى أن يقسم عليك) ٤.

(٢) حتى بعد الزوال.

(٣) لإطلاق الأخبار خصوصا الأخير، و بالإطلاق يشمل بين من يشق عليه المخالفه و غيره.

(٤) نص عليه الفاضلان لكون المتبادر من الأخ، و لأنه هو الذى رعايته أفضل من الصوم.

(٥) كما فى خبر سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا دخلت منزل أخيك فليس لك معه أمر) (٣).

(٦) أى بالإفطار.

(٧) أى لإجابته دعاء المؤمن و عدم رد قوله و احترامه.

(٨) أى بمجرد الإفطار من دون قصد الطاعه.

(٩) هذه الكليه تشمل صوم رمضان و قضاؤه و كفارته، و الاعتكاف، و كفاره خلف النذر و ما-

ص: ١٨٤

٢- ( (٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب آداب الصائم حديث ٤ و ٦ و ١١.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب آداب الصائم حديث ١٤.

يضيق وقته بظن الوفاء، أو طروء العذر المانع من الصوم (١)، (و ما فى معناه) من العهد و اليمين (٢).

(و قضاء) الصوم (الواجب مطلقا) (٣) كرمضان و النذر المعين و إن كان الأصل -فى معناه، و كفاره الظهار و القتل، و كفاره حلق الرأس فى حال الإحرام، و صوم الثلاثة أيام فى بدل الهدى، و صوم ثمانية عشر يوما فى بدل البدنه، و بدل الشهرين عند العجز عنهما، و من المصاديق تعرف عدم تماميه الكليه فى جميع مصاديقها، نعم يجب التتابع فى بعضها إما لتعيين الزمان كما فى شهر رمضان و إما لأنه منصوص عليه فى الكتاب و السنه كما فى كفاره قضاء شهر رمضان، و أما كفاره من أفطر فى قضاء شهر رمضان بعد الزوال و كفاره حلق الرأس و صوم ثمانية عشر يوما بدل البدنه أو بدل شهرين الكفاره عند الفجر عنهما فلا دليل على التتابع فيها، بل هو مطلق فيحصل الامتثال مع التتابع و بدونه ثم إن غالب الأصحاب استثنوا من الكليه السابقه صوم النذر المجرد عن التتابع و ما فى معناه من العهد و اليمين، و صوم القضاء، و صوم جزاء الصيد، و السبعه فى بدل الهدى تمسكا بإطلاق الأمر فيها و سيأتى التعرض لها فى مواطنها و عن أبى الصلاح و ابن أبى عقيل أنهما أوجبا المتابعه فى صيام السبعه بدل الهدى، و حكى الشهيد فى الدروس عن بعضهم وجوب المتابعه فى النذر المطلق.

(١) و مع الظن بضيق الوقت فيجب التتابع.

(٢) و خالف أبو الصلاح فحكم بالتتابع إن أطلق نذره، و خالف ابن زهره فى من نذر شهرا فجعل إفطاره فى الأثناء إذا كان مضطرا لا أثر له فيبنى على ما تقدم، و إن أفطر مختارا و كان فى النصف الأول استأنف، و إلا أى إذا كان فى النصف الثانى أتم و جاز له البناء، و مثله ما عن البراج، لخبر الفضل بن يسار عن أبى جعفر عليه السّلام (فى رجل جعل على نفسه صوم شهر فصام خمسة عشر يوما، ثم عرض له أمر، فقال: جاز له أن يقضى ما بقى عليه، و إن كان أقل من خمسة عشر يوما لم يجز له حتى يصوم شهرا تاما) (١).

و مثله خبر موسى بن بكير (٢)، و هما مع ضعفهما موهونان بإعراض الأصحاب عنهما، و سيأتى أن المشهور قد عمل بهما فى من أفطر بعد خمسة عشر يوما فإنه لا يضّر بالتتابع.

(٣) كقضاء شهر رمضان و قضاء المنذور المعين، لأن غير المعين لا قضاء فيه، و عدم التتابع للأصل، و عن الشهيد فى الدروس وجوب التتابع فى قضاء ما اشترط فيه التتابع، و تردد-

ص: ١٨٧

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب بقيه الصوم الواجب حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب بقيه الصوم الواجب ملحق الحديث الأول.

متتابعاً كما يقتضيه إطلاق العبارة وهو قول قوى، واستقرب في الدروس وجوب متابعتها كالأصل (١)، (و جزاء الصيد) (٢) وإن كان بدل النعامة على الأشهر، (و السبعة في بدل الهدى) على الأقوى (٣)، وقيل: يشترط فيها المتابعه كالثلاثة، و به روايه حسنه.

(و كل من أخل بالمتابعه) حيث تجب (لعذر) كحيض، و مرض، و سفر، ضرورى (بنى عند زواله) (٤)، إلا- أن يكون الصوم ثلاثه أيام فيجب استثنائها فيه العلامه فى القواعد، لأن القضاء عين الأداء وإنما يتغيران فى الوقت، و التابع شرط فى الأداء فلا بد أن يكون فى القضاء، و أن التابع فى النذر منذور فلا بد من قضائه، و فيه: إن التابع فى قضاء شهر رمضان غير ثابت بل قد ثبت العكس لإطلاق الأمر، و التابع فى النذر بالنسبه للأداء فإذا فات محله فلا بد أن ينحل النذر و لا دليل على وجوب قضائه فضلاً عن التابع فيه.

(١) بالنسبه للنذر المعين و قد عرفت ضعفه.

(٢) لعدم الدليل على التابع، غير أن المفيد و المرتضى و سلالر أوجبوا التابع فى جزاء الصيد، و سيأتى بيان الحال فى كتاب الحج إنشاء الله تعالى.

(٣) لخبر إسحاق بن عمار (قلت لأبى الحسن موسى عليه السلام: إنى قدمت الكوفه و لم أصم السبعه الأيام حتى فرغت فى حاجه إلى بغداد، قال: صمها ببغداد، قلت: أفرقها؟ قال: نعم) (١).

و عن ابن أبى عقيل و أبى الصلاح - كما تقدم - إيجاب التابع فى السبعه لخبر ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (سألته عن صوم ثلاثه أيام فى الحج، و السبعه، أ يصومها متواليه أو يفرق بينها؟ قال: يصوم الثلاثه و لا يفرق بينها، و السبعه و لا يفرق بينها، و لا يجمع السبعه و الثلاثه جميعاً) ٢. إلا أنه مبتلى بإعراض الأصحاب عنه على أن فى سنده محمد بن أحمد العلوى و هو لم ينص على توثيقه فتكون الروايه حسنه، لا موثقه و لا صحيحه.

(٤) للأخبار منها: خبر سليمان بن خالد (سألته أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فصام خمسه عشر يوماً ثم مرض، فإذا برأ أ يبنى على صومه أم يعيد صومه كله؟ فقال عليه السلام: يبنى على ما كان صام، ثم قال: هذا مما غلب الله عليه، و ليس على ما غلب الله عز و جل عليه شيء) (٢).

و من التعليل يستفاد عدم الفرق بين المرض و السفر الضرورى و الحيض و الإغماء و نحو

ص: ١٨٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب بقيه الصوم الواجب حديث ١٢.

مطلقا (١)، كصوم كفاره اليمين، و كفاره قضاء رمضان، و ثلاثه الاعتكاف، و ثلاثه المتعه، حيث لا يكون الفاصل العيد بعد اليومين (٢)، (و لا له) أى: لا لعذر (يستأنف (٣) إلا فى ثلاثه) مواضع (الشهرين المتتابعين) كفاره و نذرا، و ما فى معناه (بعد) صوم (شهر و يوم من الثانى (٤)، و فى الشهر) الواجب متتابعا بنذر، أو كفاره -ذلك، و من التعليل يستفاد أنه لا فرق فيما لو كان عليه شهران متتابعان أو غيرهما حتى فى الثلاثه أيام المتتابعه، كصوم كفاره اليمين، و كفاره قضاء شهر رمضان، و ثلاثه الاعتكاف، و ثلاثه المتعه، و منه تعرف ما عن القواعد و الدروس و المسالك من وجوب الاستئناف فى كل ثلاثه يجب تتابعها إذا أفطر بينها لعذر أو لغيره إلا فى ثلاثه الهدى إذا كان العيد بينها، و ذلك لقاعده عدم الإجزاء بالإتيان بالمأمور به على وجهه، و بما دل على وجوب التتابع فى هذه الموارد، التى سيأتى التعرض لأخبارها فى مظانها.

إلا أن الحق مع المشهور لأن التعليل أقوى ظهورا، خصوصا أن ما دل على التتابع ناظر إلى بيان الحكم بما هو هو مع غض البصر عن طرو عذر يوجب الإفطار أو لا.

(١) سواء أفطر بينها لعذر أو لا.

(٢) أى بعد يومى صوم من ثلاثه المتعه، و هى بدل هدى التمتع، فلا خلاف فى جواز الإخلال بين الثلاثه إذا كان للعيد و أيام التشريق لمن صام يوم الترويه و يوم عرفه بدل الهدى ثم أفطر يوم النحر فيجوز له أن يبنى على صومه بعد أيام التشريق لخبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام (فيمن صام يوم الترويه و يوم عرفه، قال: يجزيه أن يصوم يوما آخر) (١).

و خبر يحيى الأزرق عن أبى الحسن عليه السلام (سألته عن رجل قدم يوم الترويه و ليس له هدى، فصام يوم الترويه و يوم عرفه، قال: يصوم يوما آخر بعد أيام التشريق) ٢.

(٣) يستأنف فى الشهرين بلا خلاف، و يدل عليه أخبار منها: صحيح منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام (فى رجل صام فى ظهار شعبان ثم أدركه شهر رمضان؟ قال: يصوم شهر رمضان و يستأنف الصوم) (٢)، و أما فى غيره فهو مما لا خلاف فيه لكن قال فى الجواهر (إلا أنى لم أقف له فى السنه على ما يدل عليه فى غير الشهرين و الشهر، نعم ذكر غير واحد الاستدلال عليه بأنه لم يأت بالمأمور به على وجهه فيبقى فى عهده التكليف و هو جيد).

(٤) بلا خلاف فيه للأخبار منها: خبر سماعه بن مهران (سألته عن الرجل يكون عليه صيام-

ص: ١٨٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب بقيه الصوم الواجب حديث ١.

على عبد بظهار أو قتل خطأ (بعد) صوم (خمسة عشر يوما (١)، و في ثلاثه المتعه) الواجبه في الحج بدلا عن الدم (بعد) صوم (يومين ثالثهما العيد) (٢) سواء علم ابتداء بوقوعه بعدهما (٣)، أم لا- فإن التابع يسقط في باقى الأولين مطلقا (٤)، و في الثالث إلى انقضاء أيام التشريق (٥).

### التاسعه. لا يفسد الصيام بمص الخاتم

(التاسعه. لا يفسد الصيام يمص الخاتم) (٦)...

-شهرين متتابعين، أ يفرق بين الأيام؟ فقال: إذا صام أكثر من شهر فوصله، ثم عرض له أمر فأفطر فلا بأس، و إن كان أقل من شهر أو شهرا فعليه أن يعيد الصيام(١).

(١) فيجوز له الإفطار على المشهور لخبر موسى بن بكير عن أبي عبد الله عليه السّلام (في رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوما، ثم عرض له أمر، فقال عليه السّلام: إن كان صام خمسة عشر يوما فله أن يقضى ما بقى، و إن كان أقل من خمسة عشر يوما لم يجز حتى يصوم شهرا تاما)(٢) و مثله خبر الفضل بن يسار٣.

و ذهب سيد المدارك إلى أن ضعف السند مانع عن العمل بهما، هذا كله في النذر، و أعلم أن كفاره العبد نصف كفاره الحر، و عليه فيشترط التابع في نصفه، و استدل العلامة في المختلف عليه بأن التنصيف كما يكون في العدد فكذلك يكون في الوصف، و تردد المحقق فيه، و غيره جزم بالعدم و إبقائه على الأصل من التابع و هو الأقوى.

(٢) بلا خلاف فيه و قد تقدم الكلام فيه.

(٣) أى بوقوع العيد بعد اليومين.

(٤) سواء علم ابتداء بوقوع العيد أو اتفق وقوعه، و هو ظاهر الأخبار المتقدمه، و في المسالك أنه يظهر من البعض أن البناء مشروط بما لو ظهر العيد، و كان ظنه يقتضى خلافه و إلا استأنف، و لكن الإطلاق حجه عليه.

(٥) تقدم الكلام فيه.

(٦) للأصل بعد حصر المفطر في غيره، و للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا- بأس بأن يمصّ الخاتم)(٣) و خبر يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السّلام (الخاتم في فم الصائم ليس به بأس، فأما النواه فلا)٥ و خبر منصور بن حازم (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: الرجل يجعل النواه في فيه و هو صائم؟ قال: لا، قلت: فيجعل الخاتم، قال: نعم)٦.

ص: ١٩٠

٢- ( (٢ و ٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب بقيه الصوم الواجب حديث ١ و ملحقه.

٣- ( (٤ و ٥ و ٦) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١ و ٢ و ٣.

و شبهه (١)، و أما مص النواه فمكروه، (و زق الطائر، و مضغ الطعام)، و ذوق المرق (٢)، و كل ما لا يتعدى إلى الحلق، (و يكره مباشرة النساء) (٣) بغير الجماع، إلا - لمن لا - يحرك ذلك شهوته (٤)، (و الاكتحال (٥) بما فيه مسك)، أو صبر (٦)، (١) من الجمادات التي لا طعم لها.

(٢) للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (سئل عن المرأة يكون لها الصبي و هي صائمه، فتمضغ له الخبز و تطعمه، قال: لا - بأس به، و الطير إن كان لها) (١) و خبر مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام (إن فاطمه صلوات الله عليها كانت تمضغ للحسن ثم للحسين عليه السلام، و هي صائمه في شهر رمضان) ٢ و صحيح حماد (سأل ابن أبي يعفور أبا عبد الله عليه السلام - و أنا أسمع - عن الصائم يصب الدواء في أذنه؟ قال: نعم و يذوق المرق و يزق الفرخ) (٢).

(٣) للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (سئل عن رجل يمس من المرأة شيئاً، أ يفسد ذلك صومه أو ينقضه؟ فقال إن ذلك يكره للرجل الشاب مخافه أن يسبقه المنى) (٣) و صحيح زراره و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (سئل هل يباشر الصائم أو يقبل في شهر رمضان؟ فقال عليه السلام: إنى أخاف عليه فليتنزه عن ذلك، إلا أن يثق أن لا يسبقه منه) ٥.

(٤) كما في صحيح زراره و محمد المتقدم، و لصحيح منصور بن حازم (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الصائم يقبل الجارية و المرأة؟ فقال أما الشيخ الكبير مثلي و مثلك فلا - بأس، و أما الشاب الشبق فلا - إنه لا - يؤمن، و قبله إحدى الشهوتين) (٤).

(٥) بما يصل طعمه أو رائحته إلى الحلق بلا خلاف للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (سئل عن المرأة تكتحل و هي صائمه، فقال: إذا لم يكن كحلا تجد له طعما في حلقها فلا بأس) (٥)، و موثق سماعه (سأته عن الكحل للصائم، فقال: إذا كان كحلا ليس فيه مسك، و ليس له طعم في الحلق فلا بأس به) (٦).

(٦) بفتح أوله و كسر ثانيه، عصاره شجر مرّ.

ص: ١٩١

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١ و ٢ .

٢- ( ٣ ) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٣ .

٣- ( ( ٤ و ٥ ) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١ و ١٣ .

٤- ( ٦ ) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٣ .

٥- ( ٧ ) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٥ .

٦- ( ٨ ) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢ .



و إخراج الدم المضعف (١) و دخول الحمام (٢) المضعف، و شم الرياحين (٣) و خصوصا النرجس (٤) بفتح النون فسكون الراء فكسر الجيم، و لا- يكره الطيب (٥)، بل روى استحبابه للصائم و أنه تحفته، و الاحتقان بالجامد) فى المشهور (٦) و قيل: يحرم، و يجب به القضاء...

(١) بلا- خلاف للأخبار منها: صحيح سعيد الأعرج (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الصائم يحتجم، فقال: لا بأس إلا أن يتخوف على نفسه الضعف) (١) و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (سألته عن الصائم أ يحتجم؟ فقال: إنى أتخوف عليه، أما يتخوف على نفسه؟ قلت: ما إذا يتخوف عليه؟ قال: الغشيان أو تشور به مره، قلت: أ رأيت إن قوى على ذلك و لم يخش شيئا، قال: نعم إن شاء الله) ٢.

(٢) لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام (سئل عن الرجل يدخل الحمام و هو صائم، فقال: لا بأس ما لم يخش ضعفا) (٢).

(٣) بلا خلاف فيه لخبر الحسن بن راشد (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: الصائم يشم الرياحان؟ قال:

لا) (٣) و مثله غيره، و هى محمولة على الكراهه جمعا بينها و بين أخبار: منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (الصائم يدهن بالطيب و يشم الرياحان) ٥، و المراد بالريحان كل نبت طيب الريح كما نص عليه ابن الأثير فى نهايته، و الفيروز آبادى فى القاموس المحيط.

(٤) لخبر محمد بن الفيض (سمعت أبا عبد الله عليه السّلام ينهى عن النرجس، فقلت: جعلت فداك لم ذاك؟ فقال: لأنه ريحان الأعاجم) (٤) و مثله خبر ابن رثاب ٧، و قال المفيد فى المقنعه: (إن ملوك الفرس كان لهم يوم فى السنه يصومونه، فكانوا فى ذلك اليوم يعدون النرجس و يكثرون من شمه ليذهب عنهم العطش، فصار كالسنه لهم، فنهى آل محمد عليهم السّلام عن شمه خلافا على القوم، و إن كان شمه لا يفسد الصيام) (٥).

(٥) لخبر الحسن بن راشد (كان أبو عبد الله عليه السّلام إذا صام تطيب بالطيب و يقول: الطيب تحفه الصائم) (٤).

(٦) لموثق الحسن بن فضال (كتبت إلى أبى الحسن عليه السّلام: ما تقول فى اللطف يستدخله

ص: ١٩٢

- ١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١٠ و ١ .
- ٢- ( ( ٣ ) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ١ .
- ٣- ( ( ٤ و ٥ ) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٧ و ٩ .
- ٤- ( ( ٦ و ٧ ) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٤ و ملحقه .
- ٥- ( ( ٨ ) المقنعه ص ٥٦ .
- ٦- ( ( ٩ ) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٣ .

(و جلوس المرأة (١) و الخنثى فى الماء)، و قيل: يجب القضاء عليهما به، و هو نادر.

(و الظاهر أن الخصى الممسوح كذلك)، لمساواته لهما فى قرب المنفذ إلى الجوف، (و بل الثوب على الجسد) (٢)، دون بلّ الجسد بالماء (٣)، و جلوس الرجل فيه (٤) و إن كان أقوى تبريدا، (و الهدر) (٥) و هو الكلام بغير فائده دينيه، و كذا -الإنسان و هو صائم، فكتب: لا بأس بالجامد(١) و ذهب السيد فى الناصريه و المفيد و الحلبي و والد الصدوق إلى التحريم لعموم إفتار الاحتقان، و قد تقدم الكلام فيه.

(١) لخبر حنان بن سدير عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته عن الصائم يستنقع فى الماء، قال: لا بأس، و لكن لا يغمس رأسه، و المرأة لا- تستنقع فى الماء لأنها تحمله بقبلها) (٢)، و عن أبى الصلاح الحلبي القضاء، و عن ابن البراج و جوب الكفاره أيضا و هما ضعيفان، لأن الروايه قاصره من جهه التعليل فالنهى إرشادى فالمتعين حملها على الكراهه بعد حصر المفطر فى غير ذلك، و قد ألحق جماعه منهم الشهيد بالمرأه الخنثى و الخصى الممسوح لمساواتهما لها فى العله.

(٢) بلا خلاف للأخبار منها: خبر الحسن بن راشد عن أبى عبد الله عليه السّلام (الحائض تقضى الصلاه؟ قال: لا، قلت: تقضى الصوم؟ قال: نعم، قلت: من اين جاء هذا؟ قال:

أول من قاس إبليس، قلت: فالصائم يستنقع فى الماء؟ قال: نعم، قلت: فيبل ثوبا على جسده؟ قال: لا، قلت: من أين جاء هذا؟ قال من ذاك) (٣).

(٣) لصحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام (الصائم يستنقع فى الماء، و يصبّ على رأسه، و يتبرد بالثوب، و ينضح بالمروحه، و ينضح البوريا تحته، و لا يغمس رأسه فى الماء) ٤.

(٤) لصحيح ابن مسلم المتقدم.

(٥) لخبر محمد بن عجلان عن أبى عبد الله عليه السّلام (ليس الصيام من الطعام و الشراب أن لا يأكل الإنسان و لا يشرب فقط، و لكن إذا صمت فليصم سمعك و بصرك و لسانك و بطنك و فرجك، و احفظ يدك و فرجك، و أكثر السكوت إلا من خير و ارفق بخادمك) (٤).

ص: ١٩٣

١- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٦.

٣- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٥ و ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب آداب الصائم حديث ١٠.

استماعه، بل ينبغي أن يصم سمعه و بصره و جوارحه بصومه (١)، إلا بطاعه الله تعالى، من تلاوه القرآن، أو ذكر، أو دعاء.

## العاشره. يستحب من الصوم على الخصوص في مواضع

(العاشره. يستحب من الصوم) على الخصوص (أول خميس من الشهر، و آخر خميس منه، و أول أربعاء من العشر الأوسط) (٢) فالمواظبه عليها تعدل صوم الدهر و تذهب بوحر الصدر و هو وسوسته، و يختص باستحباب قضائها لمن فاتته (٣)، فإن قضاها في مثلها أحرز فضيلتهما (٤).

(و أيام البيض) (٥) بحذف الموصوف أي أيام الليالي البيض و هي الثالث عشر، (١) لخبر ابن عجلان المتقدم، و لصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا صمت فليصم سمعك و بصرك و شعرك و جلدك، و عدّد أشياء غير هذا، و قال: لا يكون يوم صومك كيوم فطرك) (١)، و خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لجابر بن عبد الله: يا جابر، هذا شهر رمضان من صام نهاره، و قام وردا من ليله و عفّ بطنه و فرجه، و كف لسانه خرج من ذنوبه كخروجه من الشهر، فقال جابر: يا رسول الله ما أحسن هذا الحديث، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: يا جابر ما أشد هذه الشروط) (٢) و مثله غيره كثير.

(٢) للأخبار منها: صحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام (صام رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حتى قيل: ما يفطر، ثم أفطر حتى قيل: ما يصوم، ثم صام صوم داود عليه السلام يوما و يوما، ثم قبض صلى الله عليه و آله و سلم على صيام ثلاثة أيام في الشهر، قال: يعدلن صوم الدهر، و يذهبن بوحر الصدر، قال حماد: الوحر الوسوسة قال حماد، فقلت: و أي الأيام هي؟ قال: أول خميس في الشهر و أول أربعاء بعد العشر منه، و آخر خميس منه، فقلت:

و كيف صارت هذه الأيام التي تصام، فقال: لأن من قبلنا من الأمم كانوا إذا نزل على أحدهم العذاب نزل في هذه الأيام المخوفة) (٢).

(٣) بلا خلاف لخبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (و لا يقض شيئا من صوم التطوع إلا الثلاثة الأيام التي كان يصومها في كل شهر، و لا يجعلها بمنزله الواجب، إلا إنى أحب لك أن تدوم على العمل الصالح) (٣).

(٤) و قال في الجواهر عنه: (و لم أره لغيره، و هو مشكل لأصالة عدم تداخل الأسباب).

(٥) بلا خلاف فيه لما رواه الصدوق في علل الشرائع بإسناده إلى ابن مسعود قال: (سمعت -

ص: ١٩٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب آداب الصائم حديث ١ و ٢.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٢.

و الرابع عشر، و الخامس عشر من كل شهر، سميت بذلك ليياض ليالها أجمع بضوء القمر. هذا بحسب اللغه، و روى عن النبي (ص) أن آدم (ع) لما أصابته الخطيئه اسود لونه فالهم صوم هذه الأيام فايض بكل يوم ثلثه فسميت بيضا لذلك، و على هذا فالكلام جار على ظاهره من غير حذف، (و مولد النبي (ص) (١)، و هو عندنا سابع عشر شهر ربيع الأول على المشهور (٢)، (و مبعثه (٣) و يوم الغدير (٤)...) - النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ يقول: إن آدم لما عصى ربه عز و جل ناداه مناد من لدن العرش: يا آدم أخرج من جوارى، فإنه لا لا يجاورني أحد عصاني، فبكى و بكت الملائكه، فبعث الله عز و جل جبرائيل فأهبطه إلى الأرض مسودا، فلما رأته الملائكه ضجّت و بكت و انتحبت و قالت:

يا رب خلقا خلقته، و نفخت فيه من روحك، و أسجدت له ملائكتك، بذنب واحد حوّلت بياضه سوادا، فنادى مناد من السماء: صم لربك، فصام فوافق يوم ثلثه عشر من الشهر فذهب ثلث السواد، ثم نودى يوم الرابع عشر أن صم لربك اليوم، فصام فذهب ثلثا السواد، ثم نودى يوم خمسه عشر بالصيام، فصام فأصبح و قد ذهب السواد كله، فسميت أيام البيض للذي رد الله عز و جل فيه على آدم من بياضه، ثم نادى مناد من السماء: يا آدم هذه الثلاثه أيام جعلتها لك و لولدك من صامها فى كل شهر فكأنما صام الدهر (١).

(١) للأخبار منها: خبر أبي إسحاق بن عبد الله العلوى عن أبي الحسن الثالث من حديث: (يا أبا إسحاق جئت تسألنى عن الأيام التى يصام فيهن، و هى أربعة: أولهن يوم السابع و العشرين من رجب، يوم بعث الله تعالى محمدا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ إلى خلقه رحمه للعالمين، و يوم مولده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ، و هو يوم السابع عشر من شهر ربيع الأول، و يوم الخامس و العشرين من ذى القعدة، فيه دحيت الكعبه، و يوم الغدير فيه أقام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ أخاه عليا عليه السلام علما للناس، و إماما من بعده) (٢).

(٢) و ذهب الكليني إلى أنه الثانى عشر منه و هو موافق للعامه و قال عنه فى الجواهر بأنه غير واضح.

(٣) و هو اليوم السابع و العشرين من رجب للأخبار: منها خبر أبي إسحاق المتقدم، و خبر الحسن بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تدع صيام سبعة و عشرين من رجب، فإنه هو اليوم الذى أنزلت فيه النبوه على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ، و ثوابه مثل ستين شهرا لكم) (٣).

(٤) للأخبار الكثيره منها: خبر على بن الحسين العبدى (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:-

ص: ١٩٥

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٣.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١.

(و الدحو) (١) للأرض أى بسطها من تحت الكعبة و هو الخامس و العشرون من ذى القعدة.

(و عرفه (٢) لمن لا يضعفه عن الدعاء) الذى هو عازم عليه فى ذلك اليوم كميته و كيفية. و يستفاد منه أن الدعاء فى ذلك اليوم أفضل من الصوم (مع تحقق) -صيام يوم غدیر ختم يعدل صيام عمر الدنيا، لو عاش إنسان ثم صام ما عمرت الدنيا لكان له ثواب ذلك، و صيامه يعدل عند الله عز و جل فى كل عام مائة حجه و مائة عمره مبرورات متقبلات، و هو عيد الله الأكبر(١) و خبر المفضل بن عمر عن أبى عبد الله عليه السلام (صوم يوم غدیر ختم كفاره ستين سنة)٢.

(١) لخبر أبى إسحاق العلوى المتقدم، و لخبر الحسن بن على الوشاء (كنت مع أبى و أنا غلام فتعشينا عند الرضا عليه السلام ليله خمسه و عشرين من ذى القعدة، فقال له: ليله خمسه و عشرين من ذى القعدة ولد فيها إبراهيم عليه السلام، و ولد فيها عيسى بن مريم عليه السلام، و فيها دحيت الأرض من تحت الكعبة، فمن صام ذلك اليوم كان كمن صام ستين شهرا)٢.

(٢) و هو اليوم التاسع من ذى الحجه، و صومه مشروط بشرطين: أن لا يضعفه عن الدعاء، أى عما هو عازم عليه من الدعاء و فى الكمية و الكيفية، و أن يتحقق الهلال لثلاثين يومه فى يوم عيد، و يدل على فضل صومه أخبار منها: مرسل الصدوق عن أبى عبد الله عليه السلام (صوم يوم الترويه كفاره سنه، و صوم يوم عرفه كفاره ستين)٣، و يدل على الشرط الأول صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (سألته عن صوم يوم عرفه، قال: من قوى عليه فحسن إن لم يمنعك من الدعاء، فإنه يوم دعاء و مسأله فصمه، و إن خشيت أن تضعف عن ذلك فلا تصمه)٥، و يدل على الشرط الثانى خبر حنان بن سدير عن أبى عبد الله عن أبى جعفر عليه السلام (سألته عن صوم يوم عرفه فقلت: جعلت فداك إنهم يزعمون أنه يعدل صوم سنه، قال: كان أبى عليه السلام لا يصومه، قلت: و لم، جعلت فداك، قال: يوم عرفه يوم دعاء و مسأله فأتخوف أن يضعفنى عن الدعاء، و أكره أن أصومه أتخوف أن يكون يوم عرفه يوم الأضحى و ليس بيوم صوم)٤.

ص: ١٩٦

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٤ و ٥.
- ٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١.
- ٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١١ و ٤.
- ٤- (( ٦ )) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٦.

(الهلال)، فلو حصل في أوله التباس، لغيم، أو غيره كره صومه، لثلا يقع في صوم العيد. (والمباهلة (١) و الخميس و الجمعة) في كل أسبوع (٢)، (و ستة أيام بعد عيد الفطر) (٣) بغير فصل متواليه، فمن صامها مع شهر رمضان عدلت صيام السنه (٤)، و في الخير أن المواظبه عليها تعدل...

(١) و هو الرابع و العشرون من ذى الحجه، قال سيد المدارك (فيه باهل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم نصارى نجران بأمر المؤمنين و فاطمه و الحسن و الحسين عليهم السلام، و قيل: إنه في هذا اليوم تصدق أمير المؤمنين عليه السلام بخاتمه في ركوعه، و نزل فيه إنما وليكم الله و رسوله و الذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة و يؤتُونَ الزكاه و هم راکعون (١)، و لم أفد في استحباب صوم هذا اليوم على نص بالخصوص، و علله في المنتهى بأنه يوم شريف، و قد أظهر الله فيه نبينا عليه السلام على خصمه، و حصل فيه من التنبيه على قرب على عليه السلام من ربه، و اختصاصه و عظم منزلته و ثبوت ولايته و استجابته الدعاء به، ما لم يحصل لغيره، و ذلك من أعظم الكرامات الموجهه لإخبار الله تعالى أن نفسه نفس رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فيستحب صومه شكرا لهذه النعمه الجسيمه) (٢).

(٢) لخبر الزهرى عن على بن الحسين عليهم السلام (و أما الصوم الذى يكون صاحبه بالخيار فصوم يوم الجمعة و الخميس و الاثنين، و صوم البيض، و صوم ستة أيام من شوال بعد شهر رمضان، و صوم يوم عرفه، و يوم عاشوراء، فكل ذلك صاحبه فيه بالخيار إن شاء صام و إن شاء أفطر) (٣) و روت العامه عن أسامه بن زيد (أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان يصوم الاثنين و الخميس، فستل عن ذلك فقال: إن أعمال الناس تعرض يوم الاثنين و الخميس) (٤).

(٣) لخبر الزهرى المتقدم.

(٤) كما فى الجعفریات عن الإمام الصادق عليه السلام، عن أبيه (كان أخاه - كذا فى المصدر - يصوم ستة أيام بعد شهر رمضان و يقول: بلغنى أنه من صامها فقد صام تمام السنه) (٥)، و ما رواه الثقفى فى كتاب الغارات عن عبايه عن أمير المؤمنين عليه السلام فى كتابه إلى محمد بن أبى بكر (قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: من صام شهر رمضان ثم صام ستة أيام من شوال فكأنما صام السنه) ٦، و مثله مرسل ٧ درر اللالى.

ص: ١٩٧

١- (١) سورة المائده الآيه: ٥٥.

٢- (٢) المدارك ج ٦ ص ٢٦٩-٢٧٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١.

٤- (٤) سنن أبى داود ج ٢ ص ٣٢٥ حديث ٢٤٣٦.

٥- (٥ و ٦ و ٧) مستدرک الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٤ و ٥ و ٧.

صوم الدهر (١)، و علل في بعض الأخبار (٢) بأن الصدقه بعشر أمثالها، فيكون رمضان بعشره أشهر، و السنه بشهرين، و ذلك تمام السنه فدوام فعلها كذلك يعدل دهر الصائم.

و التعليل و إن اقتضى عدم الفرق بين فعلها متواليه، و متفرقه بعده (٣) بغير فصل، و متأخره (٤) إلا- أن في بعض الأخبار اعتبار القيد (٥)، فيكون فضيله زائده على القدر (٦) و هو (٧) إما تخفيف للتمرين السابق أو عود إلى العباده للربغه، و دفع احتمال السأم (٨)، (و أول ذى الحجه) (٩) و هو مولد إبراهيم الخليل (ع) و باقى (١) كما في درر اللآلى عن أبى أيوب الأنصارى قال (سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذلك كصيام الدهر)(١).

(٢) لم اعثر عليه من طرق الخاصه، نعم هو من طرق العامه و قد أورد في نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٥١.

(٣) بعد العيد.

(٤) أى متأخره عن العيد بثلاثه أيام لخبر زياد بن أبى الحلال (قال لنا أبو عبد الله عليه السلام: لا صيام بعد الأضحى ثلاثه أيام، و لا بعد الفطر ثلاثه أيام، إنها أيام أكل و شرب)(٢) و خبر - حريز عنهم عليهم السلام (إذا أفطرت من رمضان فلا- تصومن بعد الفطر تطوعا إلا بعد ثلاث يمضين)٣ و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام (عن اليومين اللذين بعد الفطر أ يصامان أم لا؟ فقال: أكره لك أن تصومها)٤.

(٥) أى قيد التوالى، كما في خبر درر اللآلى المتقدم.

(٦) أى فيكون التوالى له فضيله غير فضيله الأيام الستة.

(٧) أى التوالى، و المعنى أن الحكم بوقوعها على التوالى بعد الفطر تخفيف على الصائم الذى اعتاد على الصوم، إذ لو وقعت متراخيه و متفرقه فيثقل الصوم حينئذ.

(٨) لأن تفريقها موجب للملل.

(٩) لمرسل سهل عن أبى الحسن الأول عليه السلام (فى أول يوم ذى الحجه ولد إبراهيم خليل الرحمن، فمن صام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهرا)(٣)، و مرسل الصدوق عن موسى بن جعفر عليه السلام (من صام أول يوم من العشر ذى الحجه كتب الله له صوم

ص: ١٩٨

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٧.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ١ و ٣ و ٢.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الصوم المندوب حديث ١.

العشر غير المستثنى (١)، (و رجب كله (٢)، و شعبان كله (٣).

## الحادي عشر - يستحب الإمساك في المسافر و المريض بزوال عذرهما

(الحادي عشره - يستحب الإمساك) (٤) بالنيه (٥)، لأنه عباده (في المسافر و المريض بزوال عذرهما بعد تناول) و إن كان قبل الزوال، (أو بعد الزوال) و إن كان قبل تناول، و يجوز للمسافر تناول قبل بلوغ محل الترخص و إن علم بوصوله قبله (٦) فيكون إيجاب الصوم منوطا باختياره (٧) كما يتخير بين نيه المقام المسوغه للصوم، و عدمها، و كذا يستحب الإمساك (لكل من سلف من ذوى الأعذار التى تزول فى أثناء النهار) مطلقا (٨) كذات الدم، و الصبى، و المجنون، -ثمانين شهرا، فإن صام التسع كتب الله عز و جل له صوم الدهر(١).

(١) و المستثنى هو العيد فصومه حرام، و يوم عرفه لمن يضعفه عن الدعاء فإنه مكروه.

(٢) للأخبار منها: خير أبى هارون العبدى عن أبى سعيد الخدرى (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ألا أن رجبا شهر الله الأصم و هو شهر عظيم - إلى أن قال - و من صام من رجب ثلاثين يوما نادى مناد من السماء: يا عبد الله أما ما مضى فقد غفر لك، فاستأنف العمل فيما بقى، هذا لمن صام رجب كله(٢).

(٣) للأخبار منها: خبر الفضل بن يسار عن أبى عبد الله عليه السلام (إلى أن قال. و فرض الله فى السنه صوم شهر رمضان، و سنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صوم شعبان و ثلاثه أيام فى كل شهر مثلى الفريضة، فأجاز الله عز و جل له ذلك(٣).

(٤) و هو المسمى بصوم التأديب، احتراماً لشهر رمضان، و تشبيها بالصائمين، و أمنا من تهمة من يراه لخبر الزهرى عن على بن الحسين عليه السلام (و كل من أفطر لعله من أول النهار ثم قوى بقيه يومه أمر بالإمساك عن الطعام بقيه يومه تأديبا و ليس بفرض(٤) و لذا كان مستحبا، و منه تعرف ضعف ما عن المفيد و المرتضى حيث أوجبا الإمساك المذكور.

(٥) أى بنيه التقرب و إلا فلا يكون عباده.

(٦) قبل الزوال.

(٧) لأن الحضر من شرائط الوجوب فلا يجب عليه تحصيلها بخلاف شرائط الواجب.

(٨) قبل الزوال أو بعده و سواء تناول المفطر أو لا.

ص: ١٩٩

١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٩.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٥.



٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

## الثانيه عشره - لا يصوم الضيف بدون إذن مضيئه

(الثانيه عشره - لا يصوم الضيف بدون إذن مضيئه) (١) و إن جاء نهارا ما لم تزل الشمس، مع احتمالاه مطلقا (٢)، عملا بإطلاق النص، (و قيل: بالعكس أيضا) (٣) و هو مروى لكن قلّ من ذكره، (و لا- المرأه و العبد)، بل مطلق المملوك (٤)، (بدون إذن الزوج و المالك، و لا الولد)...

(١) للأخبار منها: خير هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من فقه الضيف أن لا- يصوم تطوعا إلا- بإذن صاحبه، و من طاعه المرأه لزوجها أن لا تصوم تطوعا إلا بإذنه، و من صلاح العبد و طاعته أن لا يصوم إلا بإذن مولاه و أمره، و من بر الولد أن لا يصوم تطوعا إلا بإذن أبويه و أمرهما، و إلا كان الضيف جاهلا و كانت المرأه عاصيه، و كان العبد فاسقا عاصيا، و كان الولد عاقا) (١).

فعن الأكثر أن صومهم بغير إذن مكروه، و عن النافع و المعتمر أنه غير صحيح، و لكن قوله عليه السلام (من فقه الضيف) و قوله (و إلا كان الضيف جاهلا) ظاهر في الكراهه فيحمل الخبر بتمامه على الكراهه لوحده السياق.

و ذهب المحقق و الحلبي و العلامه و جماعه أنه مع النهي يفسد الصوم، و فيه: أنه لا- يفسد إلا- إذا كان صوم الولد عقوقا بالمخالفه، و صوم المرأه نشوزا، و صوم العبد تفريطا بحقوق مولاه، و أما صوم الضيف مع النهي فلا يوجب حرمة بل يبقى على الكراهه إلا إذا طرأ عليه عنوان محرم.

(٢) أى احتمال احتياج صوم الضيف إلى الإذن و لو بعد الزوال، تمسكا بإطلاق خير هشام بن الحكم المتقدم، و عن بعضهم عدم الاحتياج لإطلاق النص - و قد تقدم سابقا - بكراهه الإفطار بعد الزوال، و فيه: إن النهي فيه بعد الزوال من حيث الصوم لا من حيث الضيافه فيبقى للنهي للضيف على إطلاقه.

(٣) أى صوم المضيف بدون إذن الضيف لخبر الفضل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا دخل رجل بلده فهو ضيف على من بها من أهل دينه حتى يرحل عنهم، و لا ينبغي للضيف أن يصوم إلا بإذنهم. لثلا يعملوا شيئا يفسد، و لا ينبغي لهم أن يصوموا إلا بإذن الضيف، لثلا يحتشم فيشتهى الطعام فيتركه لهم) (٢).

(٤) فيشمل الجاربه لأن العله واحده فيهما.

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ١.

و إن نزل (١)،(بدون إذن الوالد) و إن علا، و يحتمل اختصاصه بالأدنى فإن صام أحدهم بدون إذن كره.

(و الأولى عدم انعقاده مع النهي) (٢)، لما روى من أن الضيف يكون جاهلا، و الولد عاقا، و الزوجه عاصيه، و العبد آبقا و جعله أولى يؤذن بانعقاده، و فى الدروس استقرب اشتراط إذن الوالد، و الزوج و المولى فى صحته (٣)، و الأقوى الكراهه بدون الإذن مطلقا (٤)، فى غير الزوجه و المملوك، استضعافا لمستند الشرطيه (٥)، و مأخذ التحريم (٦)، أما فيهما (٧)، فيشترط الإذن، فلا ينعقد بدوننه، و لا فرق (٨) بين كون الزوج و المولى حاضرين، أو غائبين، و لا بين أن يضعفه عن حق مولاه (٩)، و عدمه.

### الثالثه عشره - يحرم صوم العيدين

(الثالثه عشره - يحرم صوم العيدين (١٠)... (١) لإطلاق النص، و لكن فى الجواهر جعله على احتمال.

(٢) و قد عرفت عدم فساده إلا إذا كان عتوقا أو نشوزا أو تفریطا بحق المولى.

(٣) أى صحه الصوم.

(٤) وجد النهى أو لا.

(٥) أى اشتراط صومهم بالإذن.

(٦) و هو قوله عليه السّلام فى خبر هشام بن الحكم المتقدم (و إلا كان الضيف جاهلا، و كانت المرأه عاصيه، و كان العبد فاسقا عاصيا، و كان الولد عاقا) و الخبر ضعيف السند.

(٧) عللّ العلامه فى التذكره عدم جواز صوم المرأه ندبا بدون إذن زوجها بأنه مالك لبضعها و له حق الاستمتاع، و ربما يمنعه الصوم عنه فلم يكن سائغا إلا برضاه، و فيه: إنه لا يقتضى عدم الانعقاد بل يقتضى جواز إبطال صومها إذا أراد الاستمتاع المنافى للصوم.

و ربما يستدل لعدم جواز صوم العبد بإذن مولاه أن العبد ملك لمولاه فلا يجوز له الصوم إلا بإذنه و إلا كان تصرفا منهيا عنه، و فيه: إنه لا دليل على تسلط المولى على العبادات القلبيه التى لا تمنع العبد من خدمه سيده و إطاعه أوامره.

(٨) بدعوى إطلاق النص، و دعوى أن النص الموجب لاشتراط الإذن منصرف إلى حضور الزوج دون غيابه ليس ببعيده.

(٩) قد عرفت أنه إذا منعه عن إطاعه أمر مولاه فيحرم إلا بإذن المولى.

(١٠) بلا خلاف فيه للأخبار منها: خبر الزهرى عن على بن الحسين فى حديث (و أما الصوم-

(مطلقاً (١)، و أيام التشريق) (٢) و هي الثلاثة بعد العيد (لمن كان بمنى) (٣) ناسكاً، أو غير ناسك، (وقيد به بعض الأصحاب) و هو العلامة (رحمه الله) (بالناسك) بحج، أو عمره و النص مطلق، فتقييده يحتاج إلى دليل، و لا يحرم صومها على من ليس بمنى إجماعاً و إن أطلق تحريمها في بعض العبارات، كالمصنف في الدروس فهو مراد من قيد، و ربما لحظ المطلق أن جمعها كاف عن تقييد كونها بمنى، لأن أقل الجمع ثلاثة، و أيام التشريق لا تكون ثلاثة إلا بمنى فإنها في غيرها يومان لا غير (٤)، و هو لطيف.

-الحرام فصوم يوم الفطر و يوم الأضحى، و ثلاثه أيام من أيام التشريق، و صوم يوم الشك أمرنا به، و نهينا عنه، أمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان، و نهينا أن ينفرد الرجل بصيامه في اليوم الذي يشك فيه الناس، فقلت له: جعلت فداك، فإن لم يكن صام من شعبان شيئاً كيف يصنع به؟ قال: ينوي ليله الشك أنه صائم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزاءً عنه، و إن كان من شعبان لم يضره، فقلت: و كيف يجزى صوم شعبان عن فريضه؟ فقال: لو أن رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوعاً و هو لا يعلم أنه من شهر رمضان، ثم علم بعد ذلك لأجزاء عنه، لأن الغرض إنما وقع على اليوم بعينه، و صوم الوصال حرام، و صوم الصمت حرام، و صوم نذر المعصية حرام، و صوم الدهر حرام(١).

(١) سواء كان ناسكاً أم لا، و قيل: إن الإطلاق في قبال الشيخ حيث استثنى من صوم العيدين القاتل في أشهر الحرم فإنه يصوم شهرين منها و إن دخل العيد و أيام التشريق.

(٢) بلا خلاف فيه لخبر الزهري المتقدم، و خبر قتبية الأعشى عن أبي عبد الله عليه السلام (نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن صوم سته أيام: العيدين، و أيام التشريق، و اليوم الذي تشك فيه من شهر رمضان)(٢) و مثلها غيرها.

(٣) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الصيام أيام التشريق فقال: أما بالأمصار فلا بأس، و أما بمنى فلا)(٣) و مثله غيره، و خص العلامة في القواعد التحريم بمن كان بمنى ناسكاً، و الإطلاق حجه عليه.

(٤) إذ لا أضحيه بعد اليومين و سيأتي الكلام فيه في كتاب الحج.

ص: ٢٠٢

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ٧.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ١.

(و صوم) يوم (الشك) (١) و هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيه الهلال، أو شهد به من لا- يثبت بقوله (بنيه الفرض) المعهود و هو رمضان و إن ظهر كونه منه (٢)، للنهي، أما لو نواه واجبا عن غيره (٣) كالقضاء و النذر لم يحرم و أجزاء عن رمضان، و أما بنيه النقل فمستحب عندنا و إن لم يصم قبله (٤)،(و لو صامه بنيه النقل أجزاء إن ظهر كونه من رمضان)، و كذا كل واجب معين فعل بنيه الندب، مع عدم علمه (٥)، وفاقا للمصنف في الدروس.

(و لو ردد) (٦) نيته يوم الشك، بل يوم الثلاثين...

(١) على أنه من رمضان بلا خلاف للأخبار و قد تقدم خبر الزهري، و خبر الأعشى.

(٢) لصحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام (قال في يوم الشك: من صامه قضاة و إن كان كذلك، يعني: من صامه على أنه من شهر رمضان بغير رؤيه قضاة، و إن كان يوما من شهر رمضان، لأن السنة جاءت في صيامه على أنه من شعبان، و من خالفها كان عليه القضاء) (١).

(٣) أى غير رمضان لإطلاق النصوص، إذ صومه على أنه من شعبان كما يمكن أن يكون بنيه الندب يمكن أن يكون بنيه القضاء فلاحظ موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام (إنما يصام يوم الشك من شعبان، و لا يصومه من شهر رمضان، لأنه قد نهى أن يتفرد الإنسان بالصيام في يوم الشك، و إنما ينوى من الليل أنه يصوم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزاء عنه بتفضل الله عز و جل، و بما قد وسع على عباده، و لو لا ذلك لهلك الناس) (٢).

(٤) كما يدل عليه خبر الزهري المتقدم.

(٥) قياسا على فعل شهر رمضان بنيه الندب مع عدم علمه بدخول شهر رمضان لعدم خصوصيه في هذا المورد.

(٦) بأن صام على أنه إن كان من شهر رمضان كان واجبا، و إلا كان مندوبا فقد وقع الخلاف على قولين، الأكثر على عدم الإجزاء لأنه لم ينو أحدهما قطعا مع التردد، و لأنه يستفاد من نصوص يوم الشك تعيين نيته من شعبان، فنيته على خلاف ذلك تشريع محرم فلا يتحقق به الامتثال، و ذهب الشيخ في المبسوط و الخلاف و العماني و ابن حمزه و الشهيد إلى الإجزاء لأنه نوى الواقع فوجب أن يجزيه، و لأنه نوى العبادة و إن ضم إليها ما لا- يقدر بها لأنه بالترديد ترجع نيته إلى كونه من شعبان إذا انكشف أنه من شعبان، و إلى شهر

ص: ٢٠٣

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب وجوب الصوم حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب وجوب الصوم حديث ٤.

مطلقا (١)، بين الوجوب إن كان من رمضان، و النذب إن لم يكن (فقولان أقربهما الإ-جزاء)، لحصول النيه المطابقه للواقع، و ضميمه الآخر غير قاده، لأنها غير منافيه، و لأنه لو جزم بالنذب أجزأ عن رمضان إجماعا، فالضميمه (٢) المتردد فيها أدخل في المطلوب، و وجه العدم اشتراط الجزم فى النيه حيث يمكن، و هو هنا كذلك (٣) بنيه النذب، و منع كون نيه الوجوب أدخل على تقدير الجهل، و من ثم لم يجز لو جزم بالوجوب فظهر مطابقا.

و يشكل (٤) بأن التردد ليس فى النيه، للجزم بها على التقديرين، و إنما هو فى الوجه و هو على تقدير اعتباره أمر آخر، و لأنه (٥) مجزوم به على كل واحد من التقديرين اللازمين على وجه منع الخلو، و الفرق بين الجزم بالوجوب (٦)، و الترديد فيه النهى عن الأول شرعا المقتضى للفساد بخلاف الثانى (٧).

(و يحرم نذر المعصيه) (٨) بجعل الجزاء شكرا على ترك الواجب، أو فعل المحرم، و زجرا على العكس، (و صومه) الذى هو الجزاء لفساد الغايه، و عدم -رمضان لا غير إذا انكشف أنه من شهر رمضان، فالجزم بالنيه موجود و الترديد فى المنوى.

(١) سواء شك أنه من رمضان أم لا.

(٢) أى وقوع الصوم عن شهر رمضان واجبا.

(٣) أى الجزم ممكن فيما لو نوى النذب.

(٤) أى القول بعدم الاجزاء.

(٥) أى الوجه.

(٦) أى فيما لو صام يوم الشك واجبا على أنه من شهر رمضان.

(٧) و الأقوى عدم الإجزاء لأن نصوص يوم الشك قد أوجبت إتيانه على أنه من شعبان، فالإتيان بغير هذا لا يكون موافقا للمأمور به فلا يتحقق الامتثال.

(٨) بحيث ينذر الصوم إن تمكن من المعصيه الفلانيه، و يقصد الشكر على تيسيرها، لا الزجر عنها، و لا ريب فى عدم انعقاد هذا النذر و تحريم الصوم على هذا الوجه، لأن الصوم يفتقر إلى القربه، و هذا مما لا يمكن التقرب به، و لخبر الزهرى المتقدم عن على بن الحسين عليه السلام (و صوم نذر المعصيه حرام) (١).

ص: ٢٠٤

التقرب به،(و) صوم (الصمت) (١) بأن ينوى الصوم ساكتا فإنه محرم فى شرعنا، لا الصوم ساكتا بدون جعله و صفا للصوم بالنيه (و الوصال) (٢) بأن ينوى صوم يومين فصاعدا، لا يفصل بينهما بفطر أو صوم يوم إلى وقت متراخ عن الغروب، و منه أن يجعل عشاءه سحوره بالنيه، لا إذا أفر الإفطار بغيرها (٣)، أو تركه ليلا.

(و صوم الواجب سفرا) (٤) على وجه موجب للقصر،(سوى ما مر) من (١)بلا خلاف لخبر الزهرى المتقدم (و صوم الصمت حرام)(١).

(٢)بلا- خلافا فيه لخبر الزهرى المتقدم (و صوم الوصال حرام)٢، و صحيح زواره عن أبى عبد الله عليه السلام (لا صيام فى وصال)(٢) و مثلها غيرها، و اختلف فى حقيقته فعن الأكثر أن ينوى صوم يوم و ليله لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (الواصل فى الصيام أن يجعل عشاءه سحوره)(٣) و خبر حفص البخترى عن أبى عبد الله عليه السلام (الواصل فى الصيام يصوم يوما و ليله، و يفطر فى السحر)٥.

و عن ابن إدريس و الشيخ فى كتاب الاقتصاد و الفاضل أن يصوم يومين مع ليله بينهما لخبر محمد بن سليمان عن أبيه عن أبى عبد الله عليه السلام (ما تقول فى الرجل يصوم شعبان و شهر رمضان، قال: هما الشهران اللذان قال الله تبارك و تعالى: شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَهُ مَنِ اللَّهُ ، قلت: فلا- يفصل بينهما؟ قال: إذا أفطر من الليل فهو فصل، و إنما قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا وصال فى صيام، يعنى: لا يصوم الرجل يومين متوالين من غير إفطار، و قد يستحب للعبد أن لا يدع السحور)(٤) ، و هو ضعيف السند فالعمل على الأول لصحة سنده، و الحرمة إذا أفر العشاء إلى السحر إذا نوى كونه جزءا من الصوم، أما لو أخره الصائم بغير نيه فإنه لا يحرم.

(٣)أى بغير نيه الصوم.

(٤)بلا خلاف فيه، و قد تقدم الكلام فيه، و من جملة النصوص موثق سماعه (سألته عن الصيام فى السفر، قال: لا صيام فى السفر، قد صام ناس على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فسماهم العصاه)(٥).

ص: ٢٠٥

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ١.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ١.

٣- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الصوم المحرم و المكروه حديث ٧ و ٩.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الصوم المندوب حديث ٣.

٥- (٧) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

المنذور المقيد به (١)، و ثلاثة الهدى، و بدل البدنه، و جزاء الصيد على القول. و فهم من تقييده بالواجب جواز المندوب (٢) و هو الذى اختاره فى غيره على كراهيته، و به (٣) روايتان يمكن إثبات السنه بهما. و قيل: يحرم لإطلاق النهى فى غيرهما (٤)، و مع ذلك يستثنى ثلاثه أيام للحاجه بالمدينه المشرفه (٥)،...

(١) أى بالسفر و قد تقدم الكلام فيه و فى أخويه.

(٢) وقع الخلاف فى جواز صوم المندوب فى السفر، فعن الصدوقين و ابنى البراج و إدريس، بل عن المفيد نسبته إلى المشهور عدم الجواز لصحيح صفوان بن يحيى عن أبى الحسن عليه السّلام (ليس من البر الصوم فى السفر) (١)، و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا سافر فليفطر، لأنه لا يحل له الصوم فى السفر فريضه كان أو غيره، و الصوم فى السفر معصيه) (٢).

و عن المحقق و العلامه و جماعه بل قيل عن الأكثر أنه على كراهيه جمعا بين ما تقدم و بين ما دل على الجواز، و هو مرسل ابن سهل عن أبى عبد الله عليه السّلام (٣)، و خبر الحسن بن بسام الجمال، و النص للثانى (كنت مع أبى عبد الله عليه السّلام فيما بين مكه و المدينه فى شعبان و هو صائم، ثم رأينا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت له: جعلت فداك، أمس كان من شعبان و أنت صائم، و اليوم من شهر رمضان و أنت مفطر؟ فقال: إن ذلك تطوع و لنا أن نفعل ما شئنا، و هذا فرض و ليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا) ٤، و هما ضعيفا السند إلا أنهما منجبران بعمل الأصحاب، و عن ابن البراج الجواز مطلقا من دون كراهيه، و قد عرفت لا بديه حمل أخبار الجواز على الكراهه لورود أخبار النهى.

(٣) أى بالجواز.

(٤) أى فى غير هاتين الروايتين.

(٥) بلا- خلافاً لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن كان لك مقام بالمدينه ثلاثه أيام، صمت أول يوم الأربعاء، و تصلى ليله الأربعاء عند اسطوانه أبى لبابه، و هى اسطوانه التوبه التى كان ربط إليها نفسه حتى نزل عذره من السماء، و تقعد عندها يوم الأربعاء، ثم تأتى ليله الخميس التى تليها مما يلى مقام النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم ليلتك و يومك، و تصوم يوم الخميس، ثم تأتى الاسطوانه التى تلى مقام النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم و مصلاه ليله الجمعة فتصلى عندها ليلتك و يومك، و تصوم يوم الجمعة، و إن استطعت أن لا تتكلم بشىء فى هذه

ص: ٢٠٦

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١٠.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٨.

٣- (( ٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٤ و ٥.



قيل: و المشاهد كذلك (١).

## الرابعة عشره - يعزّر من أفطر في شهر رمضان عامدا عالما

(الرابعة عشره - يعزّر من أفطر في شهر رمضان عامدا عالما) (٢) بالتحريم، (لا إن أفطر لعذر) كسلامه من غرق، و إنقاذ غريق، و للتقيه قبل الغروب، و آخر رمضان و أوله، مع الاقتصاد على ما يتأدى به الضروره، و لو زاد فكمّن لا- عذر له، (فإن عاد) إلى الإفطار ثانيا بالقيدين (٣) (عزّر) أيضا (٤)، (فإن عاد) إليه ثالثا -الأيام إلا ما بدّ لك منه و لا تخرج من المسجد إلا لحاجه، و لا تنام في ليل و لا نهار فافعل، فإن ذلك مما يعدّ فيه الفضل، ثم احمد الله في يوم الجمعة و اثن عليه و صلّ على النبي صلى الله عليه و آله و سلّ حاجتك، و ليكن فيما تقول: اللهم ما كانت لى إليك من حاجه شرعت أنا فى طلبها و التماسها أو لم أشرع، سألتك أو لم أسألك، فإنى أتوجه إليك بنبيك محمد نبى الرحمه صلى الله عليه و آله و سلّم نبى الرحمه فى قضاء حوائجى، صغيرها و كبيرها، فإنك حرّى أن تقضى حاجتك إن شاء الله (١).

(١) ألحق المفيد فى المقنعه المشاهد بحرم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم حيث قال فيها: (لا يجوز لأحد أن يصوم فى السفر تطوعا و لا فرضا إلا صوم ثلاثه أيام لدم المتعه. إلى أن قال. و صوم ثلاثه أيام للحاجه، اربعاء و خميس و جمعه متواليات عند قبر النبي صلى الله عليه و آله و سلّم، أو فى مشهد من مشاهد الأئمه عليهم السلام) (٢)، و لعله بناء على تسويه الحكم بين النبي صلى الله عليه و آله و سلّم و بين أهل بيته (صلوات الله عليهم أجمعين).

(٢) إذا كان غير مستحل، و أما إذا كان مستحلا يقتل لإنكاره الضرورى، فهو مرتد، لصحيح بريد عن أبى جعفر عليه السلام (عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر فى شهر رمضان ثلاثه أيام، قال: يسأل هل عليك فى إفطارك فى شهر رمضان إثم؟ فإن قال لا، فإن على الإمام أن يقتله، و إن قال نعم، فإن عليه أن ينهكه ضربا) (٣).

(٣) أى عامدا عالما بالتحريم.

(٤) لخبر سماعه (سألته عن رجل أخذ فى شهر رمضان، و قد أفطر ثلاث مرات، و قد رفع إلى الإمام ثلاث مرات، قال: يقتل فى الثالثه) (٤) و الرفع إلى الامام معناه التعزير بشهاده صحيح بريد المتقدم.

ص: ٢٠٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ١.

٢- (٢) المقنعه ص ٥٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أحكام شهر رمضان حديث ٢.

(بهما (١) قتل) (٢)، و نسب في الدروس قتله في الثالثه إلى مقطوعه سماعه، و قيل:

يقتل في الرابعه، و هو أحوط، و إنما يقتل فيهما مع تخلل التعزير مرتين (٣)، أو ثلاثا، لا بدونه.

(و لو كان مستحلا) للإفطار أى معتقدا كونه حلالا، و يتحقق بالإقرار به (قتل) بأول مره (٤)(إن كان ولد على الفطره) الإسلاميه بأن انعقد حال إسلام أحد أبويه،(و استتيب إن كان عن غيرها) (٥) فإن تاب و إلا قتل، هذا إذا كان ذكرا، أما الأنثى فلا تقتل مطلقا (٦) بل تحبس و تضرب أوقات الصلاه إلى أن تتوب، أو تموت، و إنما يكفر مستحل الإفطار بمجمع على إفساده الصوم بين المسلمين بحيث صار ضروريا كالجماع و الأكل، و الشرب المعتادين، أما غيره (٧) فلا- على الأشهر، و فيه (٨) لو ادعى الشبهه الممكنه في حقه...

(١)أى بالقيدين.

(٢)لخبر سماعه المتقدم، و قيل: يقتل في الرابعه لمرسل الشيخ عنهم عليهم السلام (إن أصحاب الكبائر يقتلون في الرابعه)(١) إلا أنه معارض بصحيح صفوان عن يونس عن أبى الحسن الماضى عليه السلام (قال: أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثه)(٢).

(٣)كما نصت عليه روايه سماعه المتقدمه، فغيره خارج عن هذا المورد.

(٤)كما فى صحيح بريد المتقدم.

(٥)أى غير الفطره الإسلاميه و هو المسمى بالمرتد الملى فى قبال الأول المسمى بالمرتد الفطرى، و سيأتى بحثه فى كتاب الارث و كتاب الحدود.

(٦)و إن ولدت على الفطره.

(٧)أى غير المجمع على إفساده فلا يكفر إذ قد يكون اعتمد على دليل جَوِّز له الإفطار ما دامت المسأله غير ضروريه، و خالف فى ذلك أبو الصلاح الحلبي، و ألحق أن كفر المنكر متحقق إذا أنكر شيئا ثبت لديه صدوره عن النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم، سواء كان ضروريا أو لا، بحيث يكون إنكاره موجبا لتكذيب النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم، الموجب لاجحود النبوه، و لذا كان إنكار الضرورى موجبا للكفر.

(٨)أى فى الضرورى المجمع عليه.

ص: ٢٠٨

١- (١) المبسوط ج ١ ص ١٢٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب مقدمات الحدود و حديث ١.

قبل منه (١)، و من هنا يعلم أن إطلاقه (٢) الحكم ليس بجيد.

### الخامسة عشره - البلوغ الذى يجب معه العباده الاحتلام

(الخامسة عشره - البلوغ الذى يجب معه العباده الاحتلام) (٣) و هو خروج المنى من قبله مطلقا (٤) فى الذكر و الأثنى (٥) و من فرجيه فى الخثنى (٦)...

(١) لأن الحدود تدرأ بالشبهات.

(٢) أى إطلاق المصنف بقوله (و لو كان مستحلا قتل) من غير تقييد بما ذكر.

(٣) بلا خلاف فيه للأخبار منها: خبر هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام (انقطاع يتم اليتيم الاحتلام) (١) و خبر الأعمش عن ابن زبيلان قال (أتى عمر بامرأه مجنونه قد زنت فأمر برجمها، فقال على عليه السّلام: أ ما علمت أن القلم يرفع عن ثلاثه، عن الصبى حتى يحتلم، و عن المجنون حتى يفيق، و عن النائم حتى يستيقظ) (٢).

(٤) أى فى النوم أو اليقظه، بجماع أو غيره، للقطع بإيراده خصوص المنى سواء كان فى النوم أو اليقظه، و إلا- لو كان للمنام مدخله لما تحقق البلوغ فى الرجال ما لم يتحقق الاحتلام و إن نكحوا و أولدوا و هو واضح البطلان، و اشترط خروجه من موضعه المعتاد مع إطلاق الأدله لوجوب حمل كلام الشارح على ما هو المعهود و المتعارف، فلو خرج من جرح و نحوه لم يعتد به، و عن بعضهم منهم صاحب الجواهر مطلق خروج المنى تمسكا بإطلاق النص.

(٥) لأصالة الاشتراك فى الأحكام، و لإطلاق (لا يتم بعد احتلام) كما فى وصيه النبى صلى الله عليه و آله و سلم كما فى خبر حماد بن عمرو و أنس بن محمد (٣)، و لما روته العامه (من أن أم سلمه سألت النبى صلى الله عليه و آله و سلم عن المرأه ترى فى منامها ما يرى الرجل، فقال: إذا رأته ذلك فلتغتسل) (٤).

و عن الصدوق و الشيخ فى النهايه و المبسوط و ابن حمزه و ابن البراج، و الحلى من كون الخروج علامه للرجل لأن الاحتلام بخروج الماء الدافق نادر فى النساء، و إليه ذهب الشافعى، و لكن ندرته فيهن لا يخرجهن عن كونه علامه عند خروجه.

(٦) ضروره حصول سبب البلوغ فى الفرجين سواء كان رجلا أم امرأه، و إنما الخلاف فيما لو أمنى من أحدهما، فعن الأكثر أنه لا يحكم ببلوغه لجواز كون ذلك الفرج زائدا فلا-

ص: ٢٠٩

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الحجر حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ٩.

٤- (٤) سنن البيهقى ج ١ ص ١٢٧.

(أو الانبات) (١) للشعر الخشن على العانه مطلقا (٢)، (أو البلوغ) أى إكمال (خمس عشره سنه) (٣) هلاله (٤) (فى الذكر) و الخشى (٥)، (و) إكمال (تسع فى الأنثى) على - يكون معتادا، و عن البعض أنه دليل البلوغ و إن احتمل كونه زائدا، لأنه لا يشترط فى المنى خروجه من الموضع المعتاد.

(١) بلا- خلاف فيه بيننا للأخبار منها: خبر يزيد الكناسى عن أبى جعفر عليه السّلام (يا أبا خالد إن الغلام إذا زوجه أبوه و لم يدرك كان بالخيار إذا أدرك، و بلغ خمس عشره سنه، أو يشعر فى وجهه أو ينبت فى عاتقه) (١)، و اعتبار الخشونه مع عدم التقييد به فى النص لمعلوماته عدم اعتبار الزغب و الشعر الضعيف الذى قد يوجد فى الصغر.

و منه تعرف ضعف ما عن أبى حنيفة من عدم الاعتداد بالإنبات مطلقا لأنه كغيره من الشعر فى الرأس و البدن.

و النص ظاهر بل صريح على نحو يشمل المسلم و الكافر، و عن الشافعى أنه علامه للمشرك فقط، لأنه لا طريق إلى معرفه بلوغهم سوى ذلك، لأنه لا يمكن الرجوع إليهم فى الإخبار بالسن و الاحتلام بخلاف المسلم.

(٢) للمسلم أو للمشرك، و يمكن أن يراد بالإطلاق فى الذكر و الأنثى و الخشى.

(٣) فى الذكر، على المشهور للأخبار منها: خبر حمزه بن حمران عن أبيه عن أبى جعفر عليه السّلام (سأله متى يجب على الغلام أن يؤخذ بالحدود التامه، و يقام عليه و يؤخذ بها؟ قال: إذا خرج عنه اليتم و أدرك، قلت: فلذلك حدّ يعرف به؟ فقال: إذا احتلم أو بلغ خمس عشره سنه، أو أشعر أو أنبت قبل ذلك، أقيمت عليه الحدود التامه، و أخذ بها و أخذت له، قلت: فالجاريه متى تجب عليها الحدود التامه و تأخذ بها و يؤخذ لها؟ قال:

إن الجاريه ليست مثل الغلام، إن الجاريه إذا تزوجت و دخل بها و لها تسع سنين ذهب عنها اليتم، و دفع إليها مالها، و جاز أمرها فى الشراء و البيع، و أقيمت عليها الحدود و أخذ لها و بها، قال: و الغلام لا يجوز أمره فى الشراء و البيع، و لا يخرج من اليتم حتى يبلغ خمس عشره سنه، أو يحتلم أو يشعر، أو ينبت قبل ذلك) (٢).

و خالف ابن الجنيد فقال: بأربع عشره سنه، هذا و المراد ببلوغ خمس عشره سنه إكمالها فلا يكفى الشروع فيها، و ما قيل إنه يكتفى بالشروع ضعيف.

(٤) لأن المعبر من السنين القمرية دون الشمسية، لأن ذلك هو المعهود من شرعنا.

(٥) لا نص فيها بالخصوص، و لكن أصله عدم التكليف و البلوغ يقتضى استصحاب الحال-

ص: ٢١٠

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب عقد النكاح حديث ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ٢.

المشهور (١)، (وقال) الشيخ (في المبسوط و تبعه ابن حمزه: بلوغها) أى المرأة (بعشر (٢)، و قال ابن إدريس: الإجماع) واقع (على التسع)، و لا يعتد بخلافها لشذوذ (٣) و العلم بنسبهما (٤)، و تقدمه عليهما و تأخره عنهما (٥)، و أما الحيض و الحمل للمرأة فدليلان على سبقه (٦)، و فى إلحاق اخضرار الشارب، و إنبات اللحية بالعانه قول قوى (٧)،...

-السابق و هو عدم البلوغ إلى أن يعلم المزيل و هو بلوغ خمس عشره سنه ما لم يحصل قبله أمر آخر.

(١) للأخبار، منها خبر حمزه بن حمران المتقدم.

(٢) كما عن الشيخ فى كتاب صوم المبسوط، و ابن حمزه فى خمس الوسيله لروايه غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله عليه السلام (إن أمير المؤمنين عليه السلام قال: لا توطأ الجارية لأقل من عشر سنين) (١) و هى لا تقاوم أخبار التسع.

(٣) أى شذوذ الخلاف.

(٤) بناء على أن العلم بنسب المخالف لا يضر بحجيه الإجماع للقطع بعدم كونه هو الإمام المعصوم عليه السلام الذى هو مناط حجيه الإجماع.

(٥) أى لتقدم الإجماع عليهما و تأخره عنهما.

(٦) أى سبق البلوغ، بلا خلاف فيه، أما الحيض للأخبار منها: خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام (ثلاث يتزوجن على كل حال، و ذكر من جملتها التى لم تحض و مثلها لا تحيض، قلت: و متى يكون كذلك؟ قال: ما لم تبلغ تسع سنين، فإنها لا تحيض و مثلها لا تحيض) (٢) و لآزمه أنها تحيض إذا بلغت تسع سنين و عليه فيكون الحيض كاشفا عن بلوغها التسع.

و أما الحمل لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (فى رجل ابتاع جاريه و لم تطمث قال: إن كانت صغيره لا يتخوف. عليها الحمل فليس له عليها عده و ليطأها إن شاء، و إن كانت بلغت و لم تطمث فإن عليها العده) (٣) و مثله غيره.

(٧) قوى الشارح الإلحاق هنا مع أنه حكم بعدم فى المسالك، و عن الشيخ فى المبسوط جعل إنبات اللحية كاشفا عن البلوغ، و عن التذكرة نفى البأس بناء على أن العاده قاضيه-

ص: ٢١١

١- (١) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب مقدمات النكاح حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب العدد حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب نكاح العبيد و الإماء حديث ١.

و يعلم السن بالبينه (١) و الشيع (٢)، لا بدعواه (٣) و الإنبات بهما (٤)، و بالاختبار، فإنه (٥) جائز مع الاضطرار إن جعلنا محله من العوره (٦)، أو بدونه (٧) على المشهور و الاحتلام بهما (٨)، و بقوله (٩)، و فى قبول قول الأبوين (١٠)، أو الأب فى السن وجه.

-بتأخر ذلك عن البلوغ، و لا بأس به لدلاله خبر حمزه بن حمران المتقدم عليه.

(١) لأنها حجه شرعيه.

(٢) المفيد للعلم و حجته ذاتيه.

(٣) لأن كلامه لا نفوذ له لأنه صبي، و يشترط فى نفوذه أن يكون بالغاً.

(٤) أى و يعلم الإنبات بالبينه و الشيع العلمى.

(٥) أى الاختيار.

(٦) كما عن أبى الصلاح الحلبي أنها من السرّه إلى الركبه.

(٧) أى بدون الاضطرار على المشهور من أنها خصوص الآله و البيضتان، و الفرج، و الدبر.

(٨) أى و يثبت الاحتلام بالبينه و الشيع.

(٩) لأنه لا يعرف إلا من قبله بخلاف الإنبات و السن، لإمكان الاختبار.

(١٠) لأنهما غير بينه شرعيه إذا البينه رجلاين أو رجل و امرأتان، و وجه الأخذ بقولهما لثلاث- يلزم العسر و الحرج، لأن الغالب كونهما مطلعين و غيرهما غير مطلع، و قد ضعّف بأن قولهما ليس بحائز على شرائط البينه، و كذا قول الأب فقط.

ص: ٢١٢

كتاب الاعتكاف

اشاره

ص: ٢١٣





(و يلحق بذلك الاعتكاف)، و إنما جعله من لواحقه (١) لاشتراطه به (٢) و استجاباه مؤكدا فى شهر رمضان، و قله مباحته (٣) فى هذه المختصر عما يليق بالكتاب المفرد، (و هو مستحب) (٤) استجابا مؤكدا (خصوصا فى العشر الأواخر) (١) أى و إنما جعل المصنف الاعتكاف من لواحق الصوم.

(٢) أى لاشتراط الاعتكاف بالصوم.

(٣) أى و لكونه قليل المباحث لا يليق جعله كتابا مستقلا فى هذا الكتاب، لأن اللمعه بنيت على الاختصار.

(٤) فيدل على مشروعيته قوله تعالى: **وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (١)**، و قوله تعالى: **أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٢)**، و يدل على استجاباه أخبار منها: خبر أبى العباس عن أبى عبد الله عليه السلام (اعتكف رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى شهر رمضان فى العشر الأول، ثم اعتكف فى الثانيه فى العشر الوسطى، ثم اعتكف فى الثالثه فى العشر الأواخر، ثم لم يزل نبينا صلى الله عليه و آله و سلم يعتكف فى العشر الأواخر) (٣)، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (من سعى فى حاجه أخيه المسلم فاجتهد فيها، فأجرى الله على يديه قضاها، كتب الله عز و جل له حجه و عمره، و اعتكاف شهرين فى المسجد الحرام و صيامهما) (٤).

ص: ٢١٥

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٨٧.

٢- (٢) سورة البقره الآيه: ١٢٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاعتكاف حديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من كتاب الاعتكاف حديث ١.

(من شهر رمضان) (١)، تأسيا بالنبي صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم، فقد كان يواظب عليه فيها (٢)، تضرب له قبه بالمسجد من شعر، و يطوى فراشه، وفاته عام بدر بسببها (٣) فقضاها في القابل، فكان (ص) يقول: إن اعتكافها يعدل حجتين و عمرتين.

### في اشتراط الصوم فيه و مدته و مكانه

(و يشترط) في صحته (الصوم) (٤) و إن لم يكن لأجله (٥) (فلا يصح إلا من مكلف (٦) يصح منه الصوم (٧)، في زمان يصح صومه) (٨)، و اشتراط التكليف فيه (١) لأخبار منها: خبر أبي العباس المتقدم، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (كان رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد، و ضربت له قبه من شعر، و شمّر المنزر و طوى فراشه) (١)، و مرسل الصدوق عن أبي عبد الله عليه السّلام (كانت بدر في شهر رمضان، و لم يعتكف رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم فلما أن كان من قابل اعتكف عشرين، عشرا لعامه، و عشرا قضاء لما فاته) ٢ و خبر السكوني عن أبي عبد الله عن آبائه عليهم السّلام (قال رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم: اعتكاف عشر في شهر رمضان تعدل حجتين و عمرتين) ٣.

(٢) في العشر الأواخر.

(٣) أي بسبب واقعه بدر.

(٤) بلا خلاف للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا اعتكاف إلا بصوم) (٢)، و خبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد جامع) ٥، و خبر الزهري عن علي بن الحسين عليه السّلام (و صوم الاعتكاف واجب) ٦.

(٥) أي و إن لم يكن الصوم لأجل الاعتكاف، حتى لو كان لصيام شهر رمضان، إذ غايه ما يشترط وقوعه مع صوم بلا خلاف فيه، و لما ورد من عمل النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم من اعتكافه في شهر رمضان.

(٦) بناء على تمرينه عباده الصبي، و قد عرفت أنها شرعية.

(٧) فلا يصح من الحائض و النفساء بلا خلاف، و أما المسافر فعن الشيخ و ابن إدريس استحباب الاعتكاف في السفر، لأنه عباده مطلوبه لا يشترط فيها الحضر، و عن الأكثر العدم لأن الحضر شرط في شرطه، أعنى في صومه.

(٨) فلا يصح في العيدين بلا خلاف، لأن الصوم شرط فيه و هو محرم في العيدين، و الشرط في الشرط شرط في المشروط.

ص: ٢١٦

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من كتاب الاعتكاف حديث ١ و ٣ و ٢.

٢- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٢ - من كتاب الاعتكاف حديث ٦ و ٣ و ٢.

مبنى على أن عباده الصبى تمرينا ليست صحيحه، و لا شرعيه و قد تقدم (١) ما يدل على صحه صومه (٢)، و فى الدروس صرح بشرعيته، فليكن الاعتكاف كذلك، أما فعله من المميز تمرينا فلا شبهه فى صحته كغيره (و أقله ثلاثه أيام) (٣) بينها ليلتان (٤)، فمحل نيته (٥) قبل طلوع الفجر. و قيل: يعتبر الليالى فيكون قبل الغروب، أو بعده (٦) على ما تقدم (٧)، (و المسجد الجامع) (٨) و هو ما يجتمع فيه أهل البلد و إن لم يكن أعظم، لا نحو مسجد القبيله.

(١) فى أول كتاب الصوم.

(٢) و إن كان تمرينيا.

(٣) بلا خلاف للأخبار منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثه أيام) (١) و موثق عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام (لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثه أيام) ٢.

(٤) فليله اليوم الأول و ليله اليوم الرابع خارجتان، لأن المراد من اليوم لغه و عرفا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، و خالف الفاضل و ثانى الشهيدين فى المسالك لدخول ليله اليوم الثانى و الثالث، و فيه إن دخولهما فى اليومين الأخيرين لا لكون مسمى اليوم كذلك بل لظهور النص فى استمرار حكم الاعتكاف.

و فائده النزاع هذا: أن على الأول تكون النيه عند طلوع فجر اليوم الأول متقدمه عليه أو مقارنه له، و على الثانى عند غروب الشمس من اليوم السابق.

(٥) قام الإجماع على كون الاعتكاف عباده، و كل عباده يشترط فيها النيه، و النيه لا بد أن يقع الفعل عنها فلذا لا بد أن تقارنه أو تتقدم عليه.

(٦) أى بعد الغروب.

(٧) فى نيه الصوم.

(٨) وقع الاتفاق على أن الاعتكاف لا يقع إلا فى مسجد، و إنما اختلفوا فى تعيينه، فعن الشيخ و المرتضى و الحلى و الحلبي، و هم الأكثر كما فى الدروس تخصيصه بأحد المساجد الأربعة: مسجد الحرام، و مسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و مسجد الكوفه، و مسجد البصره، لصحيح عمر بن يزيد (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما تقول فى الاعتكاف ببغداد فى بعض مساجدها؟ قال: لا يعتكف إلا فى مسجد جماعه قد صلى فيه إمام عدل جماعه، و لا -

ص: ٢١٧

(و الحصر في الأربعة) الحرمين و جامع الكوفه و البصره، أو المدائن بدله،(أو الخمسه) المذكوره، بناء على اشتراط صلاه نبي، أو إمام فيه (ضعيف)، لعدم ما يدل على الحصر، و إن ذهب إليه الأكثر،

### في اشتراط الإقامه بمعتكفه

(و الإقامه بمعتكفه (١)، فيبطل) الاعتكاف -بأس بأن يعتكف في مسجد الكوفه و البصره و مسجد المدينه و مسجد مكه(١)، و لمرسل المفيد في المقنعه (روى أنه لا- يكون الاعتكاف إلا في مسجد جمع فيه نبي أو وصى نبي، قال: و هي أربعة مساجد: المسجد الحرام جمع فيه رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم، و مسجد المدينه جمع فيه رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم و أمير المؤمنين عليه السلام، و مسجد الكوفه و مسجد البصره جمع فيهما أمير المؤمنين عليه السلام)٢.

و عن والد الصدوق إبدال مسجد البصره بمسجد المدائن، و عن الصدوق ضمه إلى الأربعة، لأن الإمام الحسن عليه السلام قد جمع فيه(٢)، و المتجه حينئذ ضمه إلى الأربعة كما عن الصدوق لا إبداله، و لكن هذه الأخبار معارضه بالأكثر عددا التي تجوز الاعتكاف في كل مسجد جامع و الترجيح لها، و بها قال المفيد و المحقق في المعتمد و الشهيدان و سيد المدارك و كثير من المتأخرين، و منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد جامع)(٣)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صَلَّى الله عليه و آله و سلم، أو مسجد الكوفه، أو مسجد جماعه، و تصوم ما دمت معتكفا)٥، و خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (لا يصلح العكوف في غيرها - يعني غير مكه - إلا- أن يكون في مسجد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم، أو في مسجد من مساجد الجماعه)٦، و خبر يحيى بن العلاء الرازي عن أبي عبد الله عليه السلام (لا يكون اعتكاف إلا في مسجد جماعه)٧.

هذا و يمكن الجمع بكون المواطن الأربعة أو الخمسه أظهر المصاديق أو أفضلها.

(١) أي استدامه اللبث في المسجد، بلا خلاف فيه، لأخبار منها: خبر داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام (و لا ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد الجامع إلا- لحاجه لا بدّ منها، ثم لا يجلس حتى يرجع، و المرأه مثل ذلك)(٤) و صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (ليس للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا إلى الجمعه، أو جنازه، أو غائط)٩-

ص: ٢١٨

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٣ - من كتاب الاعتكاف حديث ٨ و ١٢.

٢- ((٣)) كما في مرآه العقول ج ٣ ص ٢٤٦.

٣- ((٤ و ٥ و ٦ و ٧)) الوسائل الباب - ٣ - من كتاب الاعتكاف حديث ١ و ٧ و ٣ و ٦.

٤- ((٨ و ٩)) الوسائل الباب - ٧ - من كتاب الاعتكاف حديث ١ و ٦.

(بخروجه) (١) منه و إن قصر الوقت (إلا- لضروره) كتحصيل مأكول، و مشروب، و فعل الأول (٢) فى غير لمن عليه (٣) فيه غضاضه، و قضاء حاجه، و اغتسال واجب (٤) لا- يمكن فعله فيه، و نحو ذلك مما لا بد منه، و لا يمكن فعله فى المسجد، و لا يتقدّر معها بقدر إلا يزوالها نعم لو خرج عن كونه معتكفا (٥) بطل مطلقا، و كذا لو خرج ناسيا فطال، و إلا رجع حيث ذكر (٦)، فإن آخر بطل.

(أو طاعه كعياده مريض) مطلقا (٧)، و يلبث عنده بحسب العاده لا أزيد، (أو شهاده) تحملا و إقامه (٨)، إن لم يمكن بدون الخروج، سواء تعينت عليه، أم -و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (لا- ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا لحاجه لا- بدّ منها، ثم لا- يجلس حتى يرجع، و لا- يخرج فى شىء إلا- لجنازه، أو يعود مريضا، و لا يجلس حتى يرجع، قال: و اعتكاف المرأه مثل ذلك) (١)، و الحاجه هى الضروره الشرعيه أو العقليه أو العاديه.

(١) ضروره أن اللبث شرط فى الاعتكاف، و مع عدمه ينعدم المشروط، و المنافى هو خروج جميع بدنه لا بعضه لما روته العامه عن عائشه أنها قالت (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يدنى إلى رأسه لا رجله) (٢)، و ذهب الشارح فى المسالك إلى أنه يتحقق بخروج البعض و هو غير واضح المستند.

(٢) أى الأكل.

(٣) أى لمن كان على الأكل فى المسجد غضاضه.

(٤) قيد بالواجب لأنه الذى يتعدى إلى المسجد منه النجاسه، بخلاف الغسل المستحب:

(٥) لأن الماحى لصوره الاعتكاف يبطله، و إن كان لحاجه ضروريه أو غيرها، و سواء كان لنسيان أو لغيره.

(٦) ما خرج للنسيان غير ضائر لحديث الرفع (٣).

(٧) سواء كان مؤمنا أم لا، و مهما كان مرضه، و قد تقدم التصريح به فى الأخبار.

(٨) أما التحمل أى ترى بعينك الشىء الذى ظلم به أخوك، و الإقامه هى تأديتها عند الحاكم، و هى و إن لم يرد بها نص بخصوصه إلا أنها مندرجه تحت عنوان الحاجه.

ص: ٢١٩

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من كتاب الاعتكاف حديث ٢.

٢- (٢) صحيح البخارى ج ٣ ص ٦٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٦ - من أبواب جهاد النفس حديث ١.

لا، (أو تشييع مؤمن) (١) و هو توديعه، إذا أراد سفرا إلى ما يعتاد عرفا، و قيده بالمؤمن تبعا للنص (٢)، بخلاف المريض لإطلاقه (٣)، ثم لا يجلس لو خرج (٤)، و لا يمشى تحت الظل (٥) اختيارا) قيد فيهما (٦)، أو فى الأخير، لأن الاضطراب فيه أظهر، بأن لا يجد طريقا إلى مطلبه إلا تحت ظل.

و لو وجد طريقين (٧) إحداهما لا ظل فيها سلكها و إن بعدت، و لو وجد (١) فلم يرد نص فيه بخصوصه لكنه مندرج تحت عنوان الحاجة، و هذا ما اعترف به صاحب الجواهر و سيد المدارك و غيرهما.

(٢) قد عرفت عدم ورود خبر يدل على خروج المعتكف لتشييع المؤمن، و إنما المراد بالنص هو ما ورد فى استحباب تشييع المؤمن كما فى مرسل الصدوق عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الرجل يخرج يشييع أخاه مسيره يومين أو ثلاثه، فقال: إن كان فى شهر رمضان فليفطر، قلت: فأيهما أفضل يصوم أو يشييعه؟ قال: يشييعه، إن الله قد وضع عنه الصوم إذا شيعه) (١) و خبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام (سألته عن الرجل يشييع أخاه اليوم و اليومين فى شهر رمضان، قال: يفطر و يقصير فإن ذلك حق عليه) (٢).

(٣) أى لاطلاق النص كما فى صحيح الحلبي المتقدم.

(٤) أما الجلوس تحت الظلال فممنوع بلا- خلاف فيه، و قد تقدم صحيح الحلبي (و لا يجلس حتى يرجع) (٣) و خبر داود بن سرحان (ثم لا يجلس حتى يرجع) (٤)، أيضا قد ورد فى خبر داود الآخر (لا تخرج من المسجد إلا لحاجه لا بدّ منها، و لا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك) (٥)، و حمل الأولين على الأخير يوجب تقييد الجلوس بما تحت الظلال كما عن الشيخين و الفاضلين و المرتضى و سلالر و أبى الصلاح و ابن إدريس، و عن بعضهم أنه لا يجب التقييد إلا إذا قلنا بمفهوم اللقب، و هو ضعيف فلذا أطلقوا حكم منع الجلوس من غير تقييد بما تحت الظلال.

(٥) كما عن جماعه منهم الشيخ للإجماع المدعى فى الانتصار، و دليلهم غير ظاهر.

(٦) أى فى الجلوس و المشى.

(٧) قدّم الذى لا ظل فيه على الذى فيه ظل بناء على أن الأول منهى عنه، و إن أوجب سلوك-

ص: ٢٢٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب من يصح منه الصوم حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب صلاه المسافر حديث ٤.

٣- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٧ - من كتاب الاعتكاف حديث ٢ و ١ و ٣.

فيهما قَدَم أقلهما ظلاً (١)، و لو اتفقا قدرا فالأقرب (٢). و الموجود فى النصوص هو الجلوس تحت الظلال، أما المشى فلا، و هو الأقوى و إن كان ما ذكره أحوط، فعلى ما اخترناه (٣)، لو تعارض المشى فى الظل بطريق قصير، و فى غيره بطويل قَدَم القصير (٤)، و أولى منه لو كان القصير أطولهما ظلاً (٥)، (و لا يصلى إلا بمعتكفه) (٦) فيرجع الخارج لضروره إليه (٧)، و إن كان فى مسجد آخر أفضل منه، إلا مع الضروره كضيق الوقت، فيصلها حيث أمكن، مقدما للمسجد مع الإمكان (٨)، -الأول زياده زمان الخروج، فالزياده غير مضره ما دام الخروج ضرورياً.

(١) لأن الضرورات تقدر بقدرها.

(٢) لأن المشى فى الظل فيهما على حد سياتن، فوجب أن يقدم الأقرب لأن سلوك غيره موجب لزياده اللبث خارج المسجد من دون اضطراب و هذا ما يبطل الاعتكاف.

(٣) من عدم حرمة المشى تحت الظل.

(٤) و إن كان تحت الظل لعدم حرمة لثلا يلزم بسلوك الطويل زياده لبث خارج المسجد المبطل للاعتكاف.

(٥) فإذا قدم القصير ذو الظل على الطويل الخالى عنه فمن باب أولى يقدم القصير ذو الظل الأكثر على الطويل الذى فيه ظل أقل، لأن فى الثانى هناك قدرا من الظل مشتركاً بين الطريقين بخلاف الأول.

(٦) أى لا يجوز له الصلاه خارج المسجد الذى اعتكف فيه، إذا خرج منه لضروره و ذلك لأن الخروج للضروره فيقدر بقدرها، إلا فى مكه فإذا خرج من مسجدها للضروره فيجوز له الصلاه فى أى من بيوتها، بلا خلاف فى ذلك كله، و لصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (المعتكف بمكه يصلى فى أى بيوتها شاء، سواء عليه صلى فى المسجد أو فى بيوتها - إلى أن قال - و لا يصلى المعتكف فى بيت غير المسجد الذى اعتكف فيه إلا بمكه) (١). و مثله غيره، و يستثنى من ذلك صلاه الجمعة لو أقيمت فى غير مسجد اعتكافه فى غير مكه، لأنه خروج شرعى، و يدل عليه صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (ليس للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا إلى الجمعة أو جنازه أو غائط) (٢).

(٧) إلى معتكفه.

(٨) لأنه مطالب بإيقاعها فى مسجد اعتكافه، و مع الضروره فينزل عن عنوان مسجد اعتكافه -

ص: ٢٢١

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من كتاب الاعتكاف حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من كتاب الاعتكاف حديث ٦.

و من الضروره إلى الصلاه فى غيره إقامه الجمعه فيه دونه (١) فيخرج إليها، و بدون الضروره لا تصح الصلاه أيضا، للنهى (إلا فى مكه) فيصلى إذا خرج لضروره بها حيث شاء، و لا يختص بالمسجد.

### فى وجوبه بالنذر و شبهه و مضى يومين

(و يجب الاعتكاف بالنذر و شبهه) من عهد و يمين (٢)، و نيابه عن الأب إن وجبت (٣)، و استئجار عليه (٤)، و يشترط فى النذر، و أخويه إطلاقه (٥) فيحمل على ثلاثه، أو تقييده بثلاثه فصاعدا، أو بما لا ينافى الثلاثه (٦)، كندر يوم لا أزيد، و أما الأخيران (٧) فبحسب الملتزم فإن قصر عنها اشترط إكمالها فى صحته، و لو عن نفسه (٨)، (و بمضى يومين) و لو مندوبين فيجب الثالث (على الأشهر) (٩)، - إلى مطلق المسجد إن أمكن.

(١) أى فى غير معتكفه و الضمير فى (دونه) راجع إلى معتكفه، و المعنى فيخرج إلى الجمعه المقامه فى غير معتكفه.

(٢) لوجوب الوفاء بالنذر و أخويه كما سيأتى فى أبوابه.

(٣) أى وجبت النياه، فالاعتكاف الواجب على الأب ينتقل إلى ولده بناء على وجوب قضاء ما فات عن الوالد مطلقا من صلاه و صوم و اعتكاف و غيره.

(٤) أى على الاعتكاف لوجوب الوفاء بعقد الإجاره.

(٥) فيجب أن يؤتى به ثلاثه أيام لأنها أقل ما يتحقق به المطلق.

(٦) لأن ما ينافيها لا ينعقد به النذر، لأنه غير مشروع.

(٧) أى النياه و الاستئجار.

(٨) كما لو كان مستأجرا على يوم واحد من الاعتكاف، فيشترط فى صحه اعتكاف هذا اليوم إكماله بيومين آخرين من عنده و عن نفسه و بدون أجره.

(٩) للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم. كما فى روايه الكافى - عن أبى جعفر عليه السلام (إذا اعتكف الرجل يوما و لم يكن اشترط فله أن يخرج و أن يفسخ الاعتكاف، و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يفسخ اعتكافه حتى تمضى ثلاثه أيام) (١)، و صحيح أبى عبيده - كما فى روايه الكافى - عن أبى جعفر عليه السلام (من اعتكف ثلاثه أيام فهو يوم الرابع بالخيار، إن شاء زاد ثلاثه أيام آخر، و إن شاء خرج من المسجد، فإن أقام يومين بعد الثلاثه فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثه أيام آخر) ٢، و ذيل الخبر الثانى ظاهر فى -

ص: ٢٢٢



لدلاله الأخبار عليه، (و في المبسوط) يجب (بالشروع) مطلقا (١)، و على الأشهر يتعدى إلى كل ثالث على الأقوى كالسادس و التاسع لو اعتكف خمسه و ثمانية، و قيل: يختص بالأول (٢) خاصه، و قيل في المندوب، دون ما نذر خمسه فلا يجب السادس، و مال إليه المصنف في بعض تحقیقاته.

و الفرق (٣) أن الیومین فی المندوب منفصلان عن الثالث شرعا، و لما كان أقله ثلاثه كان الثالث هو المتمم للمشروع، بخلاف الواجب، فإن الخمسه فعل واحد -وجوب كل ثالث لا- خصوص ثالث الأيام الأول أو الثانيه فقط، نعم هاتان الروایتان رواهما الشيخ بإسناده عن علی بن الحسن بن فضال و مذهبه فاسد كما فی الخلاصه لا یضر بعد كون طریق الكافي فی أعلى مراتب الصحه، و بعد كون ابن فضال موثقا حتى فی الخلاصه. و منه تعرف ضعف ما عنه السيد و الحلبي و المحقق فی المعبر و العلامه فی المنتهى و المختلف و القواعد من أنه لا- يجب إتمام الاعتكاف المندوب حتى فی الیوم الثالث لعدم الفرق بین أيامه مع استصحاب جواز عدم المضى، و أن مثله مثل الصلاه المندوبه، و الخبران السابقان حجه تدفع هذا القول.

و عن الشيخ و الحلبي و ابن زهره عدم جواز قطع الاعتكاف المندوب مطلقا، بحيث يجب إتمامه بعد الشروع فيه، و قال سيد المدارك (أما القائلون بوجوبه بالدخول فيه فلم نقف لهم على مستند) نعم استدل لهم بما دل على حرمه إبطال العمل كقوله تعالى: وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ (١)، و لما دل على وجوب الكفاره بالجماع قبل تمام ثلاثه أيام كما سيأتى دليله، و فيه: إن وجوب الكفاره لهتك الاعتكاف المستحب، و حرمه الإبطال مخصص بالخبرين السابقين.

(١) و إن لم يمض يومان.

(٢) أى بالثالث الأول فقط دون السادس و التاسع، و قد نقل عن المصنف في بعض تحقیقاته قوله (و كان شيخنا عميد الدين يومى إلى عدم وجوب السادس و ما بعده و لو قلنا بوجوب الثالث، و لعله و قوف على مورد النص، و الميل بالأصل و اتصال الاعتكاف بعباده بعضه، و على هذا الوجه يقوى فى الواجب عدم وجوب السادس)، و يدفعه صحيح أبى عبيده المتقدم كما تقدم الكلام فيه.

(٣) بين وجوب الثالث فى المندوب و كذا السادس، و بين عدم وجوب السادس فى الواجب المندوب.

ص: ٢٢٣

واجب متصل شرعا. وإنما نسب الحكم إلى الشهره، لأن مستنده من الأخبار غير نقى السند (١)، و من ثم ذهب جمع إلى عدم وجوب النفل مطلقا (٢).

### في جواز الاشتراط في ابتدائه

(و يستحب) للمعتكف (الاشترط) (٣) في ابتدائه (٤)، للرجوع فيه عند العارض (٥) (كالمحرم) فيرجع عنده، و إن مضى يومان (٦)، (وقيل): يجوز اشتراط (١) لوجود علي بن الحسن بن فضال في سند الروايتين كما في روايه الشيخ، و قد عرفت أنهما في أعلى مراتب الصحه كما في روايه الكافي.

(٢) حتى في اليوم الثالث.

(٣) بلا خلاف للأخبار منها: خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (و ينبغي للمعتكف إذا اعتكف أن يشترط كما يشترط الذي يحرم) (١)، و موثق عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (و اشترط على ربك في اعتكافك كما تشترط في إحرامك أن يحلك من اعتكافك عند عارض إن عرض لك من عله تنزل بك من أمر الله تعالى) (٢)، و صريح الأول الاستحباب، كما أن التشبيه يقتضيه لأن الاشتراط في المحرم مستحب كما سيأتي.

(٤) حين النيه لانصراف النصوص، بل بعضها صرح بذلك في إحرام الحج كما في خبر الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام (يقول حين يريد أن يحرم: أن حلني حيث حبستني) (٢).

(٥) كما صرح بذلك جماعه منهم الفاضل في التذكرة لصريح موثق عمر بن يزيد المتقدم، و للتشبه بالمحرم لأن فكه لا يكون إلا- بعارض و عن الأ- كثر جواز الرجوع فيه حتى في اليوم الثالث و عند عدم العارض إذا اشترط فيكون المضى تابعا لاختياره، لمفهوم صحيح ابن مسلم المتقدم عن أبي جعفر عليه السلام (و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يفسخ اعتكافه حتى تمضى ثلاثه أيام) (٣) و مفهومه أنه يجوز له الفسخ إذا اشترط مطلقا، و فيه أنه مقيد بما سمعت.

(٦) على المشهور كما يقتضيه مفهوم صحيح محمد بن مسلم المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام (و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يفسخ اعتكافه حتى تمضى ثلاثه أيام) (٥)، و عن المبسوط المنع في الثالث لإطلاق ما دل على المنع عن الخروج في الثالث، و لكنه مقيد بما عرفت.

ص: ٢٢٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٩ - من كتاب الاعتكاف حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الإحرام حديث ١.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٤ - من كتاب الاعتكاف حديث ١.

الرجوع فيه (مطلقا (١) فيرجع متى شاء، وإن لم يكن لعارض، واختاره في الدروس، والأجود الأول. وظاهر العبارة يرشد إليه (٢)، لأن المحرم يختص شرطه بالعارض، إلا- أن يجعل التشبيه في أصل الاشتراط ولا فرق في جواز الاشتراط بين الواجب وغيره (٣)، لكن محله في الواجب وقت النذر وأخويه (٤)، لا وقت الشروع، وفائده الشرط في المندوب سقوط الثالث لو عرض بعد وجوبه (٥) ما يجوز الرجوع، وإبطال الواجب مطلقا (٦).

(فإن شرط وخرج فلا قضاء) في المندوب مطلقا (٧)، وكذا الواجب المعين، أما المطلق فقليل: هو كذلك، وهو ظاهر الكتاب وتوقف في الدروس، وقطع المحقق بالقضاء، وهو أجود، ولو لم يشترط ومضى يومان) في المندوب (أتم) (١) حتى مع عدم العارض.

(٢) أى إلى الأول حيث جعله شبيها بالمحرم.

(٣) لإطلاق نصوص الاشتراط.

(٤) على المشهور لأن الاعتكاف تابع للنذر، وعن الحدائق والمدارك أن نيته وقت الشروع بالاعتكاف لأن ظاهر النصوص على ذلك، وفيه: إنها ناظره إلى الاعتكاف غير المنذور.

(٥) وذلك بمضى يومين من الاعتكاف، ولا يجب إكماله مع الشرط كما صرحت بذلك النصوص، والمفروض قد اشترط، ومع عدم وجوب إكماله فلم يثبت وجوبه في الذمه حتى يجب قضاؤه.

(٦) سواء كان في اليومين الأولين أو في اليوم الثالث، وعليه فإذا كان الواجب مندورا على نحو التعيين في أيام مخصوصه فلا يجب قضاؤه لعدم تحقق موضوع الفوت لأنه يجوز له الرجوع عنه، ولا يكون الرجوع مخالف للنذر حتى يصدق عنوان الفوت، وهذا مما لا خلاف فيه، نعم لو كان الواجب المنذور مطلقا - أعنى لم يتعين زمانه - فلا بد من وجوب الإتيان به بعد ذلك، وعن المشهور أنه لا- قضاء لأن المأتى به من الاعتكاف وإن خرج في أثناءه بالشرط قد حقق الوفاء بالنذر، والأجود الأول لأن النذر تعلق بأصل الاعتكاف وإن جاز له الخروج بالشرط عند تحقق العارض، فلا بد من الامتثال. وهذا ما عليه المحقق في المعبر والعلامه في المنتهى والتذكرة والشارح في المسالك وسيد المدارك.

(٧) أما في اليوم الثالث فقد تقدم الكلام فيه، وأما في اليومين الأولين، فواضح لأنه متبرع فيجوز له الرجوع من دون قضاء مع عدم الشرط، فكيف إذا اشترط، ثم إن المراد بالقضاء هنا هو الإتيان.

الثالث وجوبا، وكذا إذا أتم الخامس وجب السادس، وهكذا كما مر،

### فى ما يحرم عليه و ما يفسده

(و يحرم عليه نهارا ما يحرم على الصائم) (١) حيث يكون الاعتكاف واجبا، وإلا فلا وإن فسد فى بعضها (٢)،(و ليلا و نهارا الجماع) (٣) قبلا و دبرا،(و شم الطيب) (٤)، و الرياحين (٥) على الأقوى، لورودها (٦) معه فى الأخبار و هو مختاره فى الدروس، (و الاستمتاع بالنساء) (٧) لمسا و تقييلا و غيرهما (٨)، و لكن لا يفسد به (٩) الاعتكاف على الأقوى (١٠)، بخلاف الجماع.

(١) إذا كان الاعتكاف واجبا، لأنه لا يصح إلا بصوم، فيفسد بفساد شرطه.

(٢) أى أن تناول بعض ما يحرم على الصائم يفسد الاعتكاف المندوب، و لكنه ليس بحرام على المعتكف، لأين الاعتكاف المندوب لا يجب إكماله إلا بعد مضى يومين منه كما تقدم.

(٣) بلا- خلاف لقوله تعالى: **وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (١)** ، و لموثق الحسن بن الجهم عن أبى الحسن عليه السلام (عن المعتكف يأتى أهله؟ فقال عليه السلام: لا- يأتى امرأته ليلا و لا نهارا و هو معتكف) (٢) و الإتيان يشمل القبل و الدبر.

(٤) على المشهور لصحيح أبى عبيده عن أبى جعفر عليه السلام (المعتكف لا يشم الطيب و لا يتلذذ بالريحان، و لا يمارى و لا يشتري و لا يبيع) (٣) ، و خالف الشيخ فى المبسوط و ذهب إلى عدم حرمة، و دليله غير ظاهر.

(٥) كما نسب إلى الأكثر لصحيح أبى عبيده المتقدم.

(٦) أى لورود الرياحين مع الطيب.

(٧) على المشهور لقوله تعالى: **وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ (٤)** ، بدعوى أنه يشمل اللمس و التقييل و النظر بشهوه، و عن المستمسك أن المباشرة مخصوص بالجماع، و عن الشيخ فى التهذيب جواز ما عدا الجماع، و قال صاحب الجواهر يصعب إقامه الدليل على حرمة النظر بشهوه، و قصر المباشرة على الجماع غير واضح نعم جعله شاملا للنظر بشهوه ليس فى محله.

(٨) كالنظر بشهوه.

(٩) بالاستمتاع.

(١٠) كما عن الفاضل فى المختلف، لأن النهى قد تعلق بأمر خارج عن العبادة، و فيه: كل -

ص: ٢٢٤

- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من كتاب الاعتكاف حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من كتاب الاعتكاف حديث ١.
- ٤- (٤) سورة البقره الآيه: ١٨٧.

(و يفسده ما يفسد الصوم) من حيث فوات الصوم، الذى هو شرط الاعتكاف، (و يكفر) للاعتكاف زياده على ما يجب الصوم (١) (إن أفسد الثالث) (٢) مطلقا (٣)، (أو كان واجبا) و إن لم يكن ثالثا، (و يجب بالجماع فى الواجب نهارا كفارتان، إن كان فى شهر رمضان) (٤) إحداهما عن الصوم، و الأخرى عن الاعتكاف، (وقيل): تجب الكفارتان بالجماع فى الواجب (مطلقا) (٥)، و هو ضعيف.

-من قال بحرمة قال بإفساده لأن النهى عنه و عن الجماع بعباره واحده فكما أوجب الفساد فى الجماع يوجه فى غيره.

(١) كما إذا كان صوم شهر رمضان.

(٢) ذهب الشيخ و المحقق و أكثر المتأخرين إلى أن الكفاره لا- تجب إلا- بالجماع دون ما عداه من المفطرات الموجه لإبطال الاعتكاف، للأخبار منها: موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن معتكف واقع أهله، قال: عليه ما على الذى أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا، عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا) (١)، و عن المفيد و السديد و العلامه و جوب الكفاره بفعل كل مفطر، إلحاقا لغير الجماع بالجماع، و فيه:

إنه قياس و لذا قال فى المعبر لا أعرف مستندهم.

ثم خصت الكفاره باليوم الثالث لوجوبه دون الأولين لأنه يجوز له أن يرجع عن الاعتكاف، و منه تعرف حكم الكفاره فى الاعتكاف الواجب مطلقا.

(٣) و إن لم يكن الأول و الثانى واجبا.

(٤) بلا- خلاف فيه لخبر عبد الأعلى بن أعين عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل وطأ امرأته و هو معتكف ليلا فى شهر رمضان، قال: عليه الكفاره، قلت: فإن وطأها نهارا؟ قال:

عليه كفارتان) (٢)، و قال سيد المدارك (و نقل عن السيد المرتضى - رضى الله عنه - أنه أطلق وجوب الكفارتين على المعتكف إذا جامع نهارا، و الواحده إذا جامع ليلا، قال فى التذكرة: و الظاهر أن مراده رمضان، و استقر الشهد فى الدروس هذا الإطلاق، قال:

لأن فى النهار صوما و اعتكافا، و هو ضعيف، لأن مطلق الصوم لا يترتب على إفساده الكفاره كما هو واضح) انتهى.

(٥) و إن لم يكن فى شهر رمضان كما فى ثالث يوم من الاعتكاف.

ص: ٢٢٧

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من كتاب الاعتكاف حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من كتاب الاعتكاف حديث ٤.

نعم لو كان وجوبه متعينا بنذر و شبهه، وجب بإفساده كفاره بسببه (١)، و هو أمر آخر (٢) و فى الدروس ألحق المعين برمضان مطلقا (٣)،(و) فى الجماع (ليلا) كفاره (واحد) فى رمضان و غيره (٤)، إلا أن يتعين بنذر و شبهه فيجب كفاره بسببه أيضا لإفساده، و لو كان إفساده بياقى مفسدات الصوم غير الجماع وجب نهارا كفاره واحده (٥)، و لا- شىء ليلا إلا أن يكون متعينا بنذر و شبهه فيجب كفارته (٦) أيضا، و لو فعل غير ذلك من المحرمات على المعتكف كالتطيب و البيع و الممارات (٧) أثم، و لا كفاره (٨)، و لو كان (٩) بالخروج فى واجب متعين بالنذر و شبهه وجبت كفارته (١٠)، و فى ثالث المندوب الإثم و القضاء (١١) لا غير (١٢)، و كذا لو أفسده (١٣) بغير الجماع، و كفاره الاعتكاف ككفاره رمضان فى قول (١٤)، و كفاره (١) أى بسبب خلف النذر.

(٢) غير كفاره الصوم بما هو صوم.

(٣) قيد للمعين، و المتعين إما بنذر و إما شهر رمضان المضيق، فإن كان متعينا بنذر فتجب كفاره خلف النذر مع كفاره إفساد الاعتكاف، و إن كان قضاء شهر رمضان فتجب كفاره قضاء شهر رمضان مع كفاره إفساد الاعتكاف، فالمدار على تعدد الكفاره و اتحادها على تعدد السبب و اتحاده.

(٤) لإطلاق موثق ابن الجهم المتقدم.

(٥) إن كان فى شهر رمضان.

(٦) أى كفاره خلف النذر.

(٧) كما فى صحيح أبى عبيده المتقدم.

(٨) عدم الكفاره لأنها مختصه بالجماع، و الإثم لمخالفته النهى.

(٩) أى و لو كان إفساد الاعتكاف بالخروج عن المسجد.

(١٠) أى كفاره خلف النذر.

(١١) أما الإثم فللنهي، و أما القضاء فلو جوبه عليه مع عدم الخروج عن العهد فيجب عليه إتيانه ثانيا و هذا هو معنى القضاء هنا، كما تقدم، و إن كان إتيانه ثانيا يستدعى الإتيان بالأيام الثلاثه إذ لا اعتكاف أقل من ثلاثه.

(١٢) لأن الكفاره مخصوصه بالجماع.

(١٣) بالأكل و الشرب و بما يحرم على الصائم.

(١٤) على المشهور لموثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن معتكف واقع أهله، قال:

عليه ما على الذي أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً، عتق رقبة أو صيام شهرين -

ص: ٢٢٨



ظهار في آخر، و الأول أشهر، و الثاني أصح روايه.

(فإن أكره المعتكفه) (١) عليه نهارا في شهر رمضان مع وجوب الاعتكاف (فأربع)، اثنتان عنه، و اثنتان يتحملهما عنها (على الأقوى) بل قال في الدروس:

إنه لا- يعلم فيه مخالفا، سوى صاحب المعتبر، و في المختلف أن القول بذلك لم يظهر له مخالف، و مثل هذا هو الحجه و إلا فالأصل يقتضى عدم التحمل فيما لا نص عليه، و حينئذ (٢) فيجب عليه ثلاث كفارات اثنتان عنه للاعتكاف و الصوم، و واحده عنها للصوم، لأنه منصوص التحمل، و لو كان الجماع ليلا فكفارتان عليه (٣) على القول بالتحمل.

-متتابعين أو إطعام ستين مسكينا(١) و عن الشارح في المسالك و سيد المدارك، و نسبه الشيخ في المبسوط إلى بعض أصحابنا أنها كفاره ظهار أى مرتبه لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (عن المعتكف يجامع - أهله - قال: إذا فعل فعليه ما على المظاهر) ٢،

و صحيح أبي ولاد الحنات (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأه كان زوجها غائبا فقدم و هى معتكفه بإذن زوجها، فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها، فتهيات لزوجها حتى واقعها، فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تقضى ثلاثه أيام و لم تكن اشترطت فى اعتكافها فإن عليها ما على المظاهر) ٣، و حملت هاتان الروايتان على الاستحباب جمعا عرفيا.

(١) أى أكره المعتكف زوجته المعتكفه على الجماع و هما صائمان فى شهر رمضان فليل إن عليه أربع كفارات، اثنتان عنه و اثنتان عنها، كما عن السيد و الشيخ و عن المختلف أنه قول مشهور لعلمائنا لم يظهر له مخالف، و الوجه فيه إلحاق الاعتكاف بالصوم فى تحمل الكفاره مع الإكراه.

و عن المحقق فى المعتبر أنه يلزمه كفارتان فقط للأصل و هو عدم التحمل إلا ما دل عليه الدليل، و الدليل قد ورد فى صوم رمضان فى إلحاق الاعتكاف به قياس لا نقول به.

و أشكل عليه بأنه يلزم على المعتكف ثلاث كفارات، كفارتان عنه، و كفاره الصوم عنها لأنها منصوصه كما تقدم فى كتاب الصوم.

(٢) أى حين إعمال الأصل المذكور.

(٣) كفاره عنه و كفاره عنها.

ص: ٢٢٩



كتاب الحج و فيه فصول

اشاره

ص: ٢٣١



(كتاب الحج (١) و فيه فصول):

## الفصل الأول. فى شرائطه و أسبابه

### القول فى المقدمات

#### إشاره

الأول. فى شرائطه و أسبابه

#### فى الاستطاعه

(يجب الحج...) (١) و هو من أعظم شعائر الإسلام، و أفضل ما يتقرب به إلى الملك العلام، لما فيه من إذلال النفس و إتعاب البدن، و هجران الأهل و التغرب عن الوطن، و رفض العادات و ترك اللذات و الشهوات، و لما فيه من المنافرات و المكروهات و إنفاق المال و شد الرحال و مقاساه الأهوال، فهو رياضه نفسانيه و طاعه ماليه، و عباده بدنيه، قوليه و فعليه، وجوديه و عدميه، و هذا من خواص الحج إذ لم تجتمع هذه الفنون فى غيره من العبادات و الطاعات، و قد ورد الحث و الترغيب عليه ففى خبر الكاهلى عن أبى عبد الله عليه السلام (سمعتة يقول: و يذكر الحج فقال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: هو أحد الجهادين، هو جهاد الضعفاء و نحن الضعفاء، أما إنه ليس شىء أفضل من الحج إلا الصلاة، و فى الحج هاهنا صلاه و ليس فى الصلاة قبلكم حج، لا تدع الحج و أنت تقدر عليه، أما ترى أنه يشعث فيه رأسك و يقشف فيه جلدك، و تمتنع فيه من النظر إلى النساء، و إنا نحن هاهنا و نحن قريب و لنا مياه متصله ما نبلغ الحج حتى يشق علينا، فكيف أنتم فى بعد البلاد، و ما من ملك و لا سوقه يصل إلى الحج إلا بمشقه فى تغيير مطعم أو مشرب، أو ريح أو شمس لا يستطيع ردها، و ذلك قوله عز و جل: و تحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس، إن ربكم لرءوف رحيم) (١)، و خبر عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام (حجه أفضل من سبعين رقبه لى، قلت: ما يعدل الحج شىء؟ قال: ما يعدله شىء، و الدرهم فى الحج أفضل من ألفى ألف فيما سواه فى سبيل الله) ٢، و فى -

ص: ٢٣٣

١- ((١ و ٢) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢ و ٣.

(على المستطيع) (١) بما سيأتي (من الرجال و النساء و الخنثى على الفور) (٢) بإجماع -صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عن أبيه عن آبائه عليهم السلام (إن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم لقاه إعرابي فقال له: يا رسول الله إني خرجت أريد الحج ففاتني و أنا رجل مميل، فمرني أن أصنع في مالي ما أبلغ به مثل أجر الحاج، فالتفت إليه رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم فقال: انظر إلى أبي قبيس، فلو أن أبا قبيس لك ذهبه حمراء أنفقته في سبيل الله ما بلغت ما يبلغ الحاج، ثم قال: إن الحاج إذا أخذ في جهازه لم يرفع شيئاً و لم يضعه إلا كتب الله له عشر حسنات، و محى عنه عشر سيئات، و رفع له عشر درجات، فإذا ركب بعيره لم يرفع خفا و لم يضعه إلا كتب الله له مثل ذلك، فإذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه، فإذا سعى بين الصفا و المروه خرج من ذنوبه، فإذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه، فإذا وقف بالمشعر الحرام خرج من ذنوبه، فإذا رمى الجمار خرج من ذنوبه، قال: فعد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم كذا و كذا موقفاً إذا وقفها الحاج من ذنوبه، ثم قال: أتى لك أن تبلغ ما بلغ الحاج، قال أبو عبد الله عليه السلام: و لا تكتب عليه الذنوب أربعة أشهر و تكتب له الحسنات إلا أن يأتي بكبيره) (١).

و في صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام (الحاج على ثلاثة أصناف: صنف يعتق من النار، و صنف يخرج من ذنوبه كهيئته يوم ولدته أمه، و صنف يحفظ في أهله و ماله، و هو أدنى ما يرجع به الحاج) (٢)، و في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (من مات في طريق مكة ذاهباً أو جائياً أمن من الفزع الأكبر يوم القيامة) (٣)، و في صحيح صفوان الجمال عن أبي عبد الله عليه السلام (ما يعاب بمن يؤم هذا البيت إلا أن يكون فيه خصال ثلاث: حلم يملكك به غضبه، و خلق يخالف به من صحبه، و ورع يحجزه عن معاصي الله) (٣) و مثله صحيح محمد بن مسلم ٥.

(١) و يدل عليه قوله تعالى: **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** (٤) و هو يتناول الرجال و النساء و الخنثى.

(٢) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا قدر الرجل على ما يحج به، ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره الله فيه فقد ترك شريعته من شرائع

ص: ٢٣٤

١- (١) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢ و ٢٠.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أحكام العشرة حديث ٤ و ٥.

٤- (٤) سورة آل عمران الآية: ٩٧.

الفرقة المحقه و تأخيرہ كبيره موبقه (١)، و المراد بالفوريه وجوب المبادره إليه في أول عام الاستطاعه مع الإمكان، و إلا ففيما يليه، و هكذا، و لم توقف على مقدمات من سفر و غيره و جب الفور بها (٢) على وجه يدركه كذلك (٣) و لو تعددت الرفقه في العام الواحد و جب السير مع أولها فإن آخر عنها و أدركه مع التاليه (٤)، و إلا كان كمؤخره عمدا في استقراره (مره) (٥) واحده (بأصل الشرع، و قد يجب بالنذر (٦) و شبهه) من العهد و اليمين، (و الاستئجار (٧)، و الإفساد) (٨) فيتعدد بحسب وجود السبب.

-الإسلام(١). و صحيح ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام (من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به، أو مرض لا يطيق فيه الحج، أو سلطان يمنعه، فليمت يهوديا أو نصرانيا)(٢).

(١) كما صرح به جماعه لقوله تعالى: **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ** (٣) فالتعبير بالكفر عن تارك الحج مع الاستطاعه صريح في كون تركه كبيره موبقه للدين.

(٢) لأنها مقدمات الواجب بناء على أن مقدمه الواجب واجبه و لو عقلا.

(٣) أى في أول عام الاستطاعه مع الإمكان و إلا ففي الذى يليه.

(٤) فهو و إلا إن لم يدركه كان كمؤخره كما هو واضح.

(٥) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: خبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام (إنما أمروا بحجه واحده، لا أكثر من ذلك، لأن الله وضع الفرائض على أدنى القوه)(٤)، و لم يخالف إلا الصدوق حيث جعل الحج فريضه على الغنى في كل عام لأخبار، منها: خبر حذيفه بن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام (الحج فرض على أهل الجده في كل عام)(٥)، و حملها على الاستحباب طريق الجمع.

(٦) لوجوب الوفاء به و بأخويه.

(٧) لوجوب الوفاء بعقد الاجاره.

(٨) كما سيأتى.

ص: ٢٣٥

١- (١) الوسائل الباب ٦ من أبواب وجوب الحج حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب وجوب الحج حديث ٣ و ١.

٣- (٣) سورة آل عمران الآية: ٩٧.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢.

## فى استحباب تكراره

(و يستحب تكراره) (١) لمن أداه واجبا، (و لفاقد الشرائط) (٢) متكلفا، (و لا يجزئ) ما فعله مع فقد الشرائط عن حجه الإسلام بعد حصولها (٣) (كالفقير) يحج ثم يستطيع، (و العبد) يحج (بإذن مولاه) ثم يعتق و يستطيع فيجب الحج ثانيا.

## فى شرط وجوبه

(و شرط وجوبه البلوغ (٤)، ...) (١) لروايات أهل الجده التى تقدم بعضها، و هى محموله على الاستحباب، و لأخبار غيرها، منها: مرسل الصدوق عن الصادق عليه السّلام (من حج حجه الإسلام فقد حلّ عقده من النار من عنقه، و من حج حجّتين لم يزل فى خير حتى يموت، و من حج ثلاث حجج متواليه، ثم حج أو لم يحج فهو بمنزله مدمن الحج) (١) و خبر صفوان عن أبى عبد الله عليه السّلام (من حج ثلاث حجج لم يصبه فقر أبدا) ٢ و خبر منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السّلام (سأله عن حج أربع حجج ما له من الثواب؟ قال: يا منصور من حج أربع حجج لم تصبه ضغطه القبر أبدا) (٢) و خبر أبى بكر الحضرمى (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: فالمنى حج خمس حجج؟ قال: من حج خمس حجج لم يعذبه الله أبدا) ٤ و خبره الآخر عنه عليه السّلام (من حج عشر حجج لم يحاسبه الله أبدا) ٥، و خبره الثالث عنه عليه السّلام (من حج عشرين لم ير جهنم، و لم يسمع شهيقها و لا زفيرها) ٦،

و خبر إسحاق بن عمار (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إنى قد وطنت نفسى على لزوم الحج كلّ عام بنفسى، أو برجل من أهل بيتى بمالى، فقال: و قد عزمت على ذلك؟ فقلت:

نعم، قال: فإن فعلت فأيقن بكثرة المال، أو أبشر بكثرة المال و البنين) (٣)، و خبر عذافر عن أبى عبد الله عليه السّلام (ما يمنعك من الحج فى كل سنه؟ قلت: جعلت فداك، العيال، فقال: إذا متّ فمن لعيالك؟ أطعم عيالك الخل و الزيت و حج بهم كل سنه) ٨.

(٢) كالمملوك و الفقير لعموم الترغيب فيه.

(٣) أى بعد حصول شرائطها، لأن ما فعله أولا لم يكن واجبا، و الأخبار السابقه الداله على كون الحج مره فى العمر منصرفه إلى الحج الواجب و لا يجب إلا بعد حصول شرائطه.

(٤) بلا- خلاف لحديث (رفع القلم عن الصبى حتى يحتلم، و عن المجنون حتى يفيق) (٤)، و لخبر مسمع عن أبى عبد الله عليه السّلام (لو أن غلاما حج عشر حجج ثم احتلم كانت عليه

ص: ٢٣٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب وجوب الحج حديث ١٣ و ٢٢.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨.



٣- ( (٧ و ٨) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب وجوب الحج حديث ١ و ٣.

٤- (٩) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١١.

و العقل (١)، و الحريره (٢)، و الزاد، و الراحله (٣) بما يناسبه قوه، و ضعفا (٤)، لا شرفا، و ضعه (٥)...

فريضه الإسلام (١)، و خبر إسحاق بن عمار (سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحج، قال: عليه حجه الإسلام إذا احتلم، و كذلك الجاربه عليها الحج إذا طمشت) (٢) و مثله غيره.

(١) بلا خلاف فيه لحديث رفع القلم المتقدم.

(٢) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: موثق الفضل بن يونس عن أبي الحسن موسى عليه السلام (فليس على المملوك حج و لا عمره حتى يعتق) (٣)، و صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (المملوك إذا حج ثم أعتق فإن عليه إعادة الحج) (٤).

(٣) أى الاستطاعه، و هى شرط فى وجوب الحج بلا خلاف لقوله تعالى: **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** (٥)، و للأخبار،

منها: خبر الخنعمى (سأل حفص الكناسى أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن قول الله عز و جل: **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** ما يعنى بذلك؟ قال: من كان صحيحا فى بدنه مخلصى سربه، له زاد و راحله، فهو ممن يستطيع الحج، أو قال: ممن كان له مال) ١ و صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام فى قوله تعالى: **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ** (ما يعنى بذلك؟ قال: من كان صحيحا فى بدنه مخلصى سربه، له زاد و راحله) (٦).

(٤) لتحقيق عنوان الاستطاعه فلو كان ضعيفا لا يمكنه إلا ركوب البعير، و وجدت عنده دابه فلا يعدّ مستطاعا و هكذا.

(٥) للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (قلت له: فإن عرض عليه ما يحج به فأستحي من ذلك، أ هو ممن يستطيع إليه سبيلا، قال: نعم، ما شأنه يستحي و لو يحج على حمار أجدع أتر، فإن كان يستطيع أن يمشى بعضا و يركب بعضا فليحج) (٧) و مثله

ص: ٢٣٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب وجوب الحج حديث ٣.

٥- (٥) سورة آل عمران الآية: ٩٧.

٦- ( (٦ و ٧) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب وجوب الحج حديث ٤ و ٧.

٧- (٨) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب وجوب الحج حديث ٥.

فيما يفتقر إلى قطع المسافه (١) و إن سهل المشى (٢) و كان معتادا له للسؤال (٣)، و يستثنى له (٤) من جمله ماله داره، و ثيابه، و خادمه، و دابته، و كتب علمه اللائقه -صحيح ابن مسلم(١).

(١) هذا بالنسبه للراحله و الزاد معا لانصراف الأدله السابقه و الداله على أن وجوب الحج مشروط بالزاد و الراحله إلى البعيد المحتاج إليهما دون غيره و هو القريب، كأهل مكه و ما والاها فلا يفتقرون إلى الراحله مع إمكان المشى خصوصا إذا كان سهلا عليهم، و لا يفتقرون إلى زاد أزيد من زادهم المعتاد في بيوتهم، و هذا ما ذهب إليه المحقق في الشرائع و الشارح في المسالك و سيد المدارك.

و عن الأكثر اشتراط الزاد و الراحله حتى للقريب لإطلاق الأدله، و لأن أهل مكه يحتاجون إلى راحله لأن الحج متضمن للوقوفين و لأعمال منى و هى خارج مكه، و لأن الخروج إلى هذه المواطن يستدعى غير زادهم المعتاد في بيوتهم، نعم هم أقل زادا من البعيد، و لا يحتاجون إلى راحله قويه كما يحتاجه البعيد.

(٢) لعدم صدق الاستطاعه عند عدم الراحله و إن كان قادرا على المشى تحكيما لأدله اشتراط الراحله، و قد ورد على خلاف ذلك أخبار منها: صحيح الحلبي و صحيح ابن مسلم المتقدمان، و خبر أبي بصير (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، فقال: يخرج و يمشى إن لم يكن عنده، قلت: لا يقدر على المشى؟ قال: يمشى و يركب، قلت: لا يقدر على ذلك، أعنى المشى قال: يخدم القوم و يخرج معهم) (٢)، و لذا ذهب صاحب الحدائق و سيد المدارك و جماعه على ما قيل من أن اشتراط الراحله إذا لم يسهل عليه المشى، و لكن المشهور أعرضوا عنها تحكيما لأخبار اشتراط الراحله، و حملوها على التقية كما عن الشيخ، أو على الاستحباب أو ترد إلى أهلها، أو تحمل على من استقر عليه حجه الإسلام سابقا كما فى كشف اللثام.

(٣) حتى لو كان معتادا فى حقه، فيشترط وجود الراحله تحكيما لأدلتها، و من ذهب هناك إلى عدم اشتراطها إذا سهل عليه المشى فيجب أن لا يشترطها هنا إذا كان معتادا للسؤال.

(٤) كل ما تدعو إليه الضروره و الحاجه المتعارفه يستثنى له و لا يكلف بيعه، بلا خلاف فى ذلك، لما فى بيعها من العسر و الحرج المنفيين، بل لو لم تكن عنده هذه المذكورات و كان يملك قيمتها فلا يجب عليه الحج بل يشتريها بما عنده من مال إذا كانت الضروره تقتضى وجودها.

ص: ٢٣٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢.

بحاله، كما و كيفا عينا و قيمه،(و التمكن من المسير) (١) بالصحة، و تخليه الطريق، و سعه الوقت.

### فى شرط صحته

(و شرط صحته الإسلام) (٢) فلا يصح من الكافر و إن وجب عليه،(و شرط مباشرته مع الإسلام) و ما فى حكمه (٣)(التمييز) (٤) فيباشر أفعاله المميز بإذن الولي (٥)،(و يحرم الولي عن غير المميز) (٦) إن أراد الحج به (ندبا) طفلا كان، أو مجنونا (٧)، محرما كان الولي،...

(١)و التمكن يكون بالصحة و تخليه السرب و سعه الوقت لقطع المسافه، و هذا الشرط بلا خلاف فيه، و يدل عليه أخبار منها: صحيح ذريح المتقدم (من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حجه تجحف به، أو مرض لا يطيق فيه الحج، أو سلطان يمنعه، فليمت يهوديا أو نصرانيا)(١)، و خبر الخثعمي المتقدم (من كان صحيحا فى بدنه فحلى سربه، له زاد و راحله فهو ممن يستطيع الحج)(٢).

(٢)أما أن وجوبه ثابت على الكافر: فلأنه مكلف بالفروع لإطلاق أدلتها، و أما أنه لا يصح منه فلكون الحج عباده و هى لا تصح من الكافر.

(٣)كالطفل فحجه صحيح و إن كان غير واجب، و جعل الطفل بحكم المسلم لأن الإسلام مشروط بالبلوغ.

(٤)لأن الحج لا بد فيه من القصد لأنه بحاجه إلى النيه، و هى لا تقع إلا من المميز.

(٥)فعلى المشهور ذلك لأنه حج الصبي مستتبع فى بعض الأحوال للهدى و الكفاره، و هو تصرف مالى بحاجه إلى إذن الولي، و يظهر من المبسوط عدم الاشتراط لأن العمومات كافيه فى صحته.

(٦)للأخبار منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت له: إن معنا صبيا مولودا كيف نصنع به؟ فقال: مر أمه تلقى حميده فتسألها كيف تصنع بصبيانها، فأنتها فسألتها كيف تصنع، فقالت: إذا كان يوم الترويه فاحرموا عنه، و جردوه و غسلوه كما يجرد المحرم، وقفوا به المواقف، فإذا كان يوم النحر فارموا عنه، و احلقوا رأسه، ثم زوروا به البيت، و مرى الجارى أن تطوف به البيت و بين الصفا و المروه)(٣).

(٧)الحق الأصحاب المجنون بالصبي، و استدل عليه فى المنتهى بأنه ليس أخفض حالا منه.

ص: ٢٣٩

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب وجوب الحج حديث ٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب أقسام الحج حديث ١.

أم محلا (١)، لأنه (٢) يجعلهما (٣) محرمين بفعله (٤)، لا- نائبا عنهما فيقول: اللهم إني أحرمت بهذا إلى آخر النيه، و يكون المولى عليه حاضرا مواجها (٥)، و يأمره بالتليه إن أحسنها، و إلا لبي عنه (٦)، و يلبسه ثوبى الإحرام (٧)، و يجنبه تروكه (٨)، و إذا طاف به أوقع به صورته الوضوء (٩)، و حملة (١٠) و لو على المشى، أو ساق به، أو قاد به، أو استتاب فيه (١١)، و يصلى عنه ركعتيه (١٢) إن نقص سنه عن ست (١٣)، (١) لإطلاق النصوص.

(٢) أى لأن الولى.

(٣) أى الصبى و المجنون.

(٤) فيقول: (أحرمت هذا الصبى أو المجنون)، و لا يقول (أحرم نيابه عن هذا الصبى أو المجنون).

(٥) ذكره فى الدروس، و ربما يستشعر من صحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام (إذا حج الرجل بابنه و هو صغير فإنه يأمره أن يلبى و يفرض الحج، فإن لم يحسن أن يلبى لبوا عنه) (١).

و هو مشعر بحضوره.

(٦) كما فى صحيح زراره المتقدم.

(٧) كما فى صحيح عبد الرحمن المتقدم.

(٨) كما فى صحيح زراره المتقدم (و يتقى ما يتقى المحرم من الثياب و الطيب) (٢).

(٩) و هو الأحوط و لكن فى صحيح زراره المتقدم (فإن لم يحسن أن يلبى لبوا عنه، و يطاف به و يصلى عنه) ٣ و الاجتزاء بالصلاه عنه كاشف عن عدم اشتراط طهاره الصبى و لا صلاته.

(١٠) أى يدعوه إلى الطواف ماشيا، أو يجعله على دابه فيسوقها به أو يقودها، حتى يصدق على الولى أنه طاف به إذ لا قصد لغير المميز.

(١١) بأن يطوف عنه، مع أن النصوص أمره بأن يطاف به.

(١٢) أى ركعتى الطواف كما فى صحيح زراره المتقدم.

(١٣) قال فى الدروس (و على ما قاله الأصحاب من أمر ابن ست بالصلاه، يشترط نقصه عنها، و لو قيل يأتي بصوره الصلاه كما يأتي بصوره الطواف أمكن) و فى كلا الحكمين

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥.
- ٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥.

و لو أمره بصوره الصلاه فحسن، و كذا القول فى سائر الأفعال (١)، فإذا فعل به ذلك فله أجر حجه (٢) (و شرط صحته من العبد إذن المولى (٣) و إن تشبث بالحرية كالمدير و البعض (٤) فلو فعله بدون إذنه لغا، و لو أذن له فله الرجوع قبل التلبس (٥)، لا بعده.

(و شرطه صحه الندب من المرأة إذن الزوج) (٦)، أما الواجب فلا (٧)، و يظهر -مخالفه لصحيح زراره الدال على أن الولي يصلى عنه، فتقييده بما دون الست ليس فى محله بل المدار على التمييز و عدمه، و كذلك أمره بالإتيان بصوره الصلاه اجتهاد فى قبال الصحيح المتقدم.

(١) بل النظر فى فقرات صحيح زراره المتقدم يعطى بأن كل ما يمكن إيقاعه من الطفل فيؤمر به، و إلا فيجتزئ بفعل الولي عنه.  
(٢) كما فى خبر ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن امرأه قامت إلى رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم و معها صبي لها، فقالت: يا رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم أ يحج بمثل هذا؟ قال: نعم و لك أجره) (١).

(٣) لأن منافعه مستحقه للسيد فصرفها فيما لم يأذن به يكون منها عنده.

(٤) لأن وجوب الحج مشروط بالحرية كما تقدم، و هى مفقوده هنا.

(٥) بالإحرام، لا بعده لأن الإحرام إذا انعقد صحيحا فلا ينحل إلا بمحلل شرعى، و هو لا يكون إلا بإتمام الحج.

(٦) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: موثق إسحاق بن عمار عن أبى إبراهيم عليه السّلام (سألته عن المرأة الموسره قد حجت حجه الإسلام، تقول لزوجها: أحجنى مره أخرى، أ له أن يمنعها؟ قال: نعم، يقول لها حقى عليك أعظم من حقك على فى ذا) (٢).

(٧) بلا خلاف، للأخبار منها: صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (سألته عن امرأه لها زوج، و هى ضروره، و لا يأذن لها فى الحج، قال: تحج و إن لم يأذن لها) (٣)، و فى خبر عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن الصادق عليه السّلام (تحج و إن رغم أنفه) (٤)، و خبر محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام (سألته عن امرأه لم تحج و لها زوج، و أبى أن يأذن لها فى الحج فغاب زوجها، فهل لها أن تحج؟ قال: لا إطاعه له عليها فى حجه الإسلام) (٥).

ص: ٢٤١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٩ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢.

٣- ( (٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٥٩ - من أبواب وجوب الحج حديث ٤ و ٥ و ١.

من إطلاقه (١)، أن الولد لا يتوقف حجه مندوبا على إذن الأب أو الأبوين (٢) و هو قول الشيخ (رحمه الله) و مال إليه المصنف في الدروس و هو حسن إن لم يستلزم السفر المشتمل على الخطر و إلا فاشتراط إذنهما أحسن (و لو أعتق العبد) المتلبس بالحج بإذن المولى، (أو بلغ الصبي، أو أفاق المجنون) بعد تلبسهما به صحيحا (٣) (قبل أحد الموقفين صح و أجزاء عن حجه الإسلام) على المشهور (٤) و يجددان نيه الوجوب (٥) بعد ذلك أما العبد المكلف فتلبسه به ينوى الوجوب بياقى أفعاله، (١) أى إطلاق المصنف حيث لم يشترط في صحة الحج سوى الإسلام و التمييز و إذن المولى و الزوج.

(٢) اختلف الأصحاب في توقف الحج المندوب من الولد البالغ على إذن الأب أو الأبوين، فعن الشيخ في الخلاف عدم اعتبار إذنهما، و هو اختيار الشهيد في الدروس، و عن العلامة في القواعد إذن الأب خاصة، و عن الشارح اعتبار إذنهما، و ليس في المسألة نص بالخصوص كما اعترف بذلك سيد المدارك، و مقتضى الأصل عدم الاشتراط إلا إذا استلزم سفره إلى الحج بدون إذنهما أو إذن أحدهما عقوقا فيجب الاستئذان حينئذ، و لعل تقييد الشارح إذنهما بما إذا كان مشتملا على السفر المشتمل على الخطر من هذا الباب، لأن سفره على هذا النحو موجب لأذيتهما، و إيذاؤهما حرام لأنه من أبرز مصاديق العقوق.

(٣) قيد للحج و قال الشارح في الهامش (أما الصبي فصحته باعتبار إذن وليه، و أما المجنون فبأن يحرم ثم يجنّ ثم يفيق قبل أحد الموقفين).

(٤) للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (مملوك اعتق يوم عرفه، فقال: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج) (١)، و خبر شهاب عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل اعتق عشيه عرفه عبدا له، أ يجزى عن العبد حجه الإسلام؟ قال عليه السلام:

نعم) ٢، و منها يستفاد عموم الحكم لكل من أدركهما من غير فرق بين الإدراك بالكمال من بلوغ و عقل أو بالحريه، و لذا استدل الأصحاب بنصوص العبد على الصبي و المجنون.

و عن العلامة و المحقق التردد فيه أما في العبد فلمنع الأخبار لحملها على إدراك الحج الذي نواه لا حجه الإسلام و أما في غيره فلأنه قياس، و فيه: إن خبر شهاب صريح في حجه الإسلام و قد عدى الحكم لفهم الأصحاب عدم خصوصيه العبور.

(٥) أى الصبي و المجنون، و ذلك لأن النيه كانت مستحبه و هذا مبني على كون الحج الذي

ص: ٢٤٢



فالإجزاء فيه أوضح (١).

و يشترط استطاعتهم (٢) له سابقا و لاحقا، لأن الكمال الحاصل أحد الشرائط فالإجزاء من جهته (٣). و يشكل ذلك في العبد إن أحلنا ملكه (٤) و ربما قيل: بعدم اشتراطها فيه للسابق (٥)، أما اللاحق فيعتبر قطعاً،

### في الحج البدلي

(و يكفي البذل) للزاد و الراحله (في تحقق الوجوب) (٦) على المبدول له.

- وقع هل هو حجه الإسلام من حين وقوعه، أو إنه حجه الإسلام من حين حصول الشرط، أو أنه وقع حجا مستحبا، غير أنه مجز عن الواجب، و على الأخير لا مجال لتجديد النية أبدا و هذا ما ذهب إليه صاحب الجواهر و يؤيده قوله عليه السّلام في خبر شهاب المتقدم (أ يجزى عن العبد حجه الإسلام؟ قال: نعم)، و على الأول يجب تجديد نية الوجوب كما عن المعتمر و المنتهى و الروضه، و على الثاني يأتي بباقي الأفعال بنيه الوجوب فقط.

(١) لأنه إذا تلبس بالحج بإذن وليه فيجب عليه الإكمال، بخلاف الصبي و المجنون فلا يجب عليهما الإكمال، لذا لم يوجب على العبد تجديد النية، بل قال أنه ينوى الوجوب بباقي أفعال الحج.

(٢) سابقا و لاحقا كما عن الدروس تحكيما لأدله الاستطاعه، و عن الجواهر و سيد المدارك عدم اعتبار الاستطاعه لاحقا و لا سابقا لأن أدله الاستطاعه منصرفه عن هذا الغرض، و ربما قيل باشتراط استطاعتهم في اللاحق فقط تحكيما لأدله الاستطاعه بما بقي من حجه الواجب فقط.

(٣) مع أنه تشترط الاستطاعه الماليه و البدنيه أيضا، و ما عليه الشهيد في الدروس فهو الأقوى.

(٤) لأنه قبل العتق لم يملك شيئا فكيف يمكن فرض استطاعته لمجموع الحج الذي قد فعل بعضه مع أن النصوص قد صرحت باجزائه عن حج الإسلام الكاشفه عن عدم اعتبار استطاعته.

(٥) من أفعال الحج المتقدمه.

(٦) بلا خلاف، لصدق الاستطاعه على ذلك و هي شرط وجوب الحج، و للأخبار منها:

صحيح ابن مسلم (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: فإن عرض عليه الحج فاستحى قال: هو ممن يستطيع الحج، و لم يستحى و لو على حمار أجدع أبت) (١) و صحيح هشام بن سالم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام (من عرض عليه الحج و لو على حمار أجدع مقطوع الذنب فأبى فهو مستطيع الحج) ٢ و مرسل المفيد (قال عليه السّلام: من عرضت عليه نفقه-

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب وجوب الحج حديث ١ و ٧.

(و لا- يشترط صيغته خاصه) للبدل من هبه، و غيرها من الأمور اللازمه (١)، بل يكفى مجردة (٢) بأى صيغته اتفقت، سواء وثق بالباذل أم لا، لإطلاق النص، و لزوم تعليق الواجب بالجائز (٣) يندفع، بأن الممتنع منه (٤) إنما هو الواجب المطلق، لا المشروط (٥) كما لو ذهب المال قبل الإكمال، أو منع من السير و نحوه (٦) من الأمور الجائزه (٧) المسقطه للوجوب الثابت إجماعاً، و اشترط فى الدروس التملك، أو الوثوق به، و آخرون (٨) التملك، أو وجوب (٩) بذله بنذر و شبهه، و الإطلاق -الحج فاستحى فهو ممن ترك الحج مستطيعاً إليه السبيل(١).

و ظاهر النصوص تحقق الوجوب بمجرد البدل من غير فرق بين كونه على وجه التملك أو لا، و لا بين كونه واجبا بنذر و شبهه أو لا، و لا بين كون البازل موقوفاً أو لا، و لا بين بذل عين الزاد و الراحله و بين أثمانها كل ذلك للإطلاق، و منه تعرف ضعف ما عن ابن إدريس من اشتراط التملك، و تعرف ضعف ما عن العلامة فى التذكرة من وجوب البدل بنذر و شبهه، و منه تعرف ضعف ما عن الشارح فى المسالك من وجوب بذل عين الزاد و الراحله فلو بذل أثمانها لم يجب القبول، و ما عن الشهيد فى الدروس من بذل الزاد و الراحله و أما هبتهما فلا يجب القبول.

(١) كالصلح المشترط فى عقد لازم.

(٢) أى مجرد البدل.

(٣) و هذا ما استدل به العلامة فى التذكرة من أن الحج واجب فلو علق على البدل الجائز فيمكن للباذل الرجوع فى ثانى الحال و هذا لا يمكن تعليق وجوب الحج عليه لأن من جملة شرائطه استمرار الاستطاعه فلذا اشترط فى البدل أن يكون بنذر و شبهه حتى يستمر البدل ليحقق استمرار الاستطاعه.

(٤) من التعليق.

(٥) كما فى مقامنا فوجوب الحج مشروط باستمرار الاستطاعه إلى آخر الحج، فلو تلف المال أو منع من السير فيسقط الوجوب و يتبين عدم ثبوته من رأس فكذا مع الرجوع عن البدل.

(٦) كالمرض المانع من السير.

(٧) أى ممكنه الوقوع.

(٨) كابن إدريس.

(٩) كالعلامه.

ص: ٢٤٤

يدفعه. نعم يشترط بذل عين الزاد و الراحله. فلو بذل له أثمانها لم يجب القبول وقوفا فيما خالف الأصل (١) على موضع اليقين، ولا يمنع الدين و عدم المستثنيات الوجوب بالبذل (٢) نعم لو بذل له ما يكمل الاستطاعه اشترط زياده الجميع عن ذلك (٣)، و كذا لو وهب مالا مطلقا (٤)، أما لو شرط الحج به فكالمبذول فيجب عليه القبول، إن كان عين الزاد و الراحله، خلافا للدروس، و لا- يجب لو كان مالا غيرهما (٥)، لأن قبول الهبه اكتساب و هو غير واجب له (٦)، و بذلك يظهر الفرق بين البذل و الهبه، فإنه إباحه يكفى فيها الإيقاع. و لا فرق بين بذل الواجب (٧) ليحج بنفسه، أو ليصحبه فيه فينفق عليه،(فلو حج به بعض إخوانه أجزاء عن الفرض) (٨)، لتحقق شرط الوجوب.

(١) و إطلاق النصوص يدفعه أيضا.

(٢) لإطلاق النصوص، و معناه أن البذل يوجب الحج عليه و إن كان عليه دين و كان بحاجه إلى ما هو ضرورى من مأكل و مشرب و ملبس، و بهذا يفترق البذل عن الاستطاعه، إذ هي لا تتحقق إلا مع عدم الدين و عدم المستثنيات الضرورية.

(٣) أى عن الدين و المستثنيات الضرورية، لأن نصوص البذل منصرفه عن هذا الغرض، فلا بدّ من تحكيم أدله الاستطاعه فيه، و قد عرفت عدم تحققها إلا بعد الدين و المستثنيات.

(٤) أى وهب مالا و لم يقيد بصرفه فى نفقه الحج، بخلاف السابق فإنه وهب مالا ليصرفه فى الحج، ففى السابق خالف الشهيد فى الدروس و حكم بعدم الوجوب لعدم وجوب قبوله، و هنا خالف المحقق لذلك لأن قبول الهبه نوع من الاكتساب و هو ليس بواجب بخلاف البذل فإنه من الايقاعات التى لا- تحتاج إلى قبول، و عن كشف اللثام و الحدائق و غيرهما الوجوب لإطلاق نصوص البذل.

(٥) أى غير الزاد و الراحله و قد عرفت ضعفه للإطلاق.

(٦) أى للحج.

(٧) أى بذل الزاد و الراحله الواجب قبوله.

(٨) للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل لم يكن له مال فحج به رجل من إخوانه، هل يجزى ذلك عنه من حجه الإسلام أو هي ناقصه؟-

(و يشترط) مع ذلك كله (١) (وجود ما يمون به عياله الواجبي النفقه، إلى حين رجوعه) (٢) و المراد بها هنا ما يعم الكسوه و نحوها، حيث يحتاجون إليها (٣)، و يعتبر فيها القصد بحسب حالهم،

### فى وجوب استنابه الممنوع

(و فى) و وجوب (استنابه الممنوع) من مباشرته بنفسه (بكبر، أو مرض، أو عدو قولان (٤) و المروى) صحيحا (عن على (ع) ذلك)، حيث قال عليه السّلام: بل هى حجه تامه (١) و عن الشيخ فى الاستبصار أنه تجب عليه الإعاده لروايه الفضل بن عبد الملك عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل لم يكن له مال فحج به أناس من أصحابه، أفضى حجه الإسلام؟ قال: نعم، فإن أيسر بعد ذلك فعليه أن يحج) (٢) و فيه: إنها صريحه فى الاجزاء عن حجه الإسلام، و الأمر بإعاده الحج محمول على الاستحباب جمعا بين صدر الجواب و ذيله، و بينها و بين غيرها من الأخبار.

(١) فى صورتى الاستطاعه و البذل.

(٢) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: خبر الأعمش عن الإمام الصادق عليه السّلام (و حج البيت واجب على من استطاع إليه سبيلا، و هو الزاد و الراحله مع صحه البدن، و أن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله، و ما يرجع إليه بعد حجه) (٣).

(٣) كما عن المنتهى و المدارك، أما ما يستحب فلا لأن الحج فرض فلا يسقط بالنفل، و عن الأكثر مطلق مئونه العيال و لو كانت كسوه مستحبه للإطلاق، و الأحوط الأول.

(٤) لو منع قبل الاستقرار سقط الفرض بلا خلاف، و لو ثبت الوجوب فى ذمته ثم سوف حتى منع فتجب الاستنابه قولاً واحداً، و إنما الكلام فيما لو حصلت الاستطاعه غير أنه ممنوع من عدو أو مرض، فقيل: تجب الاستنابه، كما عن الإسكافى و الشيخ و أبى الصلاح و ابن البراج و الفاضل للأخبار،

منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن أمير المؤمنين عليه السّلام أمر شيخا كبيرا لم يحج قط، و لم يطق الحج لكبره أن يجهز رجلا يحج عنه) (٤).

و قيل: لا- تجب الاستنابه، كما عن ابن إدريس و العلامه فى المختلف و ابن سعيد و المفيد لأن الاستطاعه تشمل الاستطاعه البدنيه و المتمكن من المسير و هما أو أحدهما غير حاصل، و الأخبار محموله على الاستحباب بشهاده روايه ابن ميمون القداح عن أبى جعفر عن أبيه عليه السّلام (أن عليا عليه السّلام قال: لرجل كبير لم يحج قط، إن شئت أن تجهز رجلا ثم

ص: ٢٤٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢.

٢- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب وجوب الحج حديث ٦.

٣- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب وجوب الحج حديث ٤.

٤- (٣) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب وجوب الحج حديث ٦.

أمر شيخا لم يحج، و لم يطقه من كبره أن يجهز رجلا فيحج عنه، و غيره من الأخبار و القول الآخر عدم الوجوب، لفقد شرطه الذى هو الاستطاعه، و هو ممنوع (١)، و موضع الخلاف ما إذا عرض المانع قبل استقرار الوجوب، و إلا وجبت قولاً واحداً، و هل يشترط فى وجوب الاستتابة اليأس من البرء (٢) أم يجب مطلقاً و إن لم يكن مع عدم اليأس فورياً، ظاهر الدروس الثانى، و فى الأول قوه. فيجب الفوريه (٣) كالأصل حيث يجب، ثم إن استمر العذر أجزأ.

(و لو زال العذر)، و أمكنه الحج بنفسه (حج ثانياً) (٤) و إن كان قد يئس منه، لتحقق الاستطاعه حينئذ، و ما وقع نيابه إنما وجب للنص و إلا لم يجب لوقوعه قبل شرط الوجوب، (و لا يشترط) فى الوجوب بالاستطاعه زياده على ما تقدم (الرجوع إلى كفايه) (٥) من صناعه، أو حرفه أو بضاعه، أو ضيعه،...

-ابعثه يحج عنك(١)، و الإنصاف أن الأخبار ظاهره فى من ثبت فى ذمته الحج ثم عرض له مرض أو خالطه سقم كما فى صحيح ابن مسلم ٢، أو أنه فرط فى الحج و سوف حتى كبر سنه كما فى خبر سلمه أبى حفص ٣، و عليه فالاستتابة لمن ثبت فى ذمته الوجوب ثم عرض له المانع الذى لا يرجى زواله.

(١) أى و فقد الشرط ممنوع لأن الاستطاعه أعم من المباشرة و الاستتابة و هو قادر على الثانية.

(٢) بحيث إذا رجا الزوال فلا تجب الاستتابة كما هو مفاد صحيح ابن سنان المتقدم حيث أمره بالحج لكبره الذى لا يرجى زواله، و هذا ما عليه الأكثر، و عن الدروس أنه يجب مطلقاً لإطلاق الأخبار، و قد عرفت انصرافها.

(٣) لأن دليل النياه تقتضى تنزيل عمل النائب منزله عمل المنوب عنه، فإذا وجب على الثانى فوراً فيجب على الأول كذلك.

(٤) و عن التذكرة: بلا خلاف فيه بين علمائنا امتتالا للأمر بالحج بالمباشرة كما هو مفاد أدله وجوبه، و ما أتى به إنما كان امتتالا للأمر بالحج بالاستتابة، و أحدهما لا- يغنى عن الآخر إذا ارتفع العذر، و عن صاحب الجواهر و غيره أن ظاهر الأخبار وجوب الحج بالاستتابة بحيث إذا أتى به فقد حصل ما كان واجبا عليه و لا دليل على وجوبه مره أخرى.

(٥) كما عن الشيخين و ابنى حمزه و سعيد بل نسب إلى أكثر القدماء لخبر أبى الربيع الشامى (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل: وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ -

ص: ٢٤٧

و نحوها (١) (على الأقوى)، عملاً- بعموم النص و قيل: يشترط و هو المشهور بين المتقدمين لروايه أبى الربيع الشامى، و هى لا تدل على مطلوبهم، و إنما تدل على اعتبار المؤنه ذاهبا، و عائدا، و مؤنه عياله كذلك، و لا شبهه فيه.

### فى أنه لا يشترط فى المرأه مصاحبه المحرم

(و كذا) لا يشترط (فى المرأه) مصاحبه (المحرم) (٢) و هو هنا (٣) الزوج، أو -إِيَّه سَيِّبًا، فقال: ما يقول الناس؟ فقلت له: الزاد و الراحله، فقال عليه السّلام: قد سئل أبو جعفر عليه السّلام عن هذا فقال: هللك الناس إذا، لئن كان من كان له زاد و راحله قدر ما يقوت عياله و يستغنى به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه لقد هلكوا إذا، فقيل له: فى السبيل؟ قال: السعه فى المال إذا كان يحج ببعض و يبقى بعضا لقوت عياله، أ ليس قد فرض الله الزكاه فلم يجعلها إلا على من يملك مائتى درهم) (١) و رواه المفيد فى المقنعه و زاد بعد قوله: و يستغنى به عن الناس (يجب عليه أن يحج بذلك ثم يرجع فيسأل الناس بكفه لقد هللك إذا) ٢.

و عن ابن إدريس و المحقق و العلامة بل نسب إلى الأكثر: عدم اعتبار الرجوع إلى الكفأيه، إذ غايه ما يدل عليه الخبر أنه لا بد من استطاعه ماليه لقوت عياله إلى حين رجوعه و هذا مما لا شبهه فيه، و إطلاق أدله و جوب الحج ينفى الرجوع إلى الكفأيه.

(١) كعقار متخذ للنماء، و الفرق بين الصناعه و الحرفه أن الصناعه هى المسلكه الحاصله من التمرن على العمل كالخياطه و الكتابه، و الحرفه ما يكتسب به مما لا يفتقر إلى ذلك كالاخطاب و الاحتشاش.

(٢) لا- خلاف فيه، بل يكفى غلبه ظنها بالسلامه على نفسها و بضعها بالخروج مع ثقات، للأخبار، منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن المرأه تخرج إلى مكه بغير ولى، فقال: لا بأس، تخرج مع قوم ثقات) (٢) و صحيح سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى المرأه تريد الحج ليس معها محرم هل يصلح لها الحج؟ قال: نعم إذا كانت مأمونه) ٤ و صحيح صفوان الجمال عن أبى عبد الله عليه السّلام (قد عرفتنى بعملى، تأتينى المرأه أعرفها بإسلامها، و حبها إياكم و ولايتها لكم، ليس لها محرم قال: إذا جاءت المرأه المسلمه فاحملها، فإن المؤمن محرم المؤمنه، ثم تلا- هذه الآيه: وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ٥).

(٣) أى فى كتاب الحج بخلاف المراد منه فى كتاب النكاح و هو من يحرم نكاحه، و أما هنا فالمراد ذلك مع إضافه الزوج.

ص: ٢٤٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب وجوب الحج حديث ١ و ملحقه.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب وجوب الحج حديث ٣ و ٢ و ١.



من يحرم نكاحه عليها مؤبدا بنسب، أو رضاع، أو مصاهره و إن لم يكن مسلما إن لم يستحل المحارم كالمجوسى (١).

### فى أنه يكفى ظن السلامه

(و يكفى ظن السلامه)، بل عدم الخوف على البضع، أو العرض بتركه (٢)، و إن لم يحصل الظن بها (٣)، عملا بظاهر النص، وفاقا للمصنف فى الدروس، و مع الحاجه إليه (٤) يشترط فى الوجوب عليها (٥) سفره معها، و لا يجب عليه إجابتها إليه (٦) تبرعا، و لا- بأجره، و له طلبها (٧) فتكون جزءا من استطاعتها، و لو ادعى الزوج الخوف عليها أو عدم أمانتها و أنكرته عمل يشاهد الحال مع انتفاء البينه (٨)، و مع فقدهما (٩) يقدم قولها (١٠)، و فى اليمين نظر، من أنها (١١) لو اعترفت نفعه، و قرّب فى الدروس عدمه (١٢)، و له حينئذ منعها باطنا (١٣) لأنه محق عند نفسه، و الحكم مبنى على الظاهر.

(١) فلا محرميه له.

(٢) أى بترك المحرم.

(٣) بالسلامه.

(٤) أى إلى المحرم.

(٥) أى فى وجوب الحج على المرأة.

(٦) أى إلى السفر، و لا يجب لأن استطاعتها من شرائط الوجوب و لا يجب عليه تحصيلها، فيجوز له أن يطالب بالأجره و يجوز له أن لا يستجيب لطلبها و لو بالأجره.

(٧) أى و للمحرم طلب الأجره.

(٨) من باب العمل بالظاهر عند فقد البينه.

(٩) أى الظاهر و البينه.

(١٠) لأنها منكره، لكن الكلام فى توجه اليمين عليها كما هو شأن كل منكر، و يمكن أن يقال: إنه لا يمين له عليها لعدم الحق له فى هذا الحال باعتبار أنها مكلفه و قد رفع الشارع سلطنته عنها مع حصول شرائط الاستطاعه بالنسبه إليها.

(١١) وجه ثبوت اليمين عليها لأنها لو اعترفت بقول الزوج لنفعه هذا الاعتراف، و هذا شأن كل منكر، مع أن اليمين على كل منكر كما سيأتى فى باب القضاء.

(١٢) قد عرفت وجهه.

(١٣) فيما لو اعتقد الزوج عليها الخوف واقعا و قد حكما بتقديم قولها مع عدم يمين فله منعها باطنا بحسب الواقع و لا ينافى ذلك الحكم بتقديم قولها لأنه حكم ظاهري.

ص: ٢٤٩

(و المستطيع يجزيه الحج متسكعا) (١) أى متكلفا له بغير زاد، و لا راحله لوجود شرط الوجوب و هو الاستطاعه، بخلاف ما لو تكلفه غير المستطيع (و الحج مشيا أفضل) منه ركوبا (٢)، إلا مع الضعف عن العباده، فالركوب أفضل (٣)، فقد حج الحسن (ع) ماشيا مرارا، قيل: إنها خمس و عشرون حجه (٤)، و قيل:

عشرون (٥) رواه الشيخ فى التهذيب، و لم يذكر فى الدروس غيره (٦)، (و المحامل) (١) بلا- خلاف فيه، لأنه بعد حصول الاستطاعه يثبت الوجوب، فلو حج متسكعا حينئذ لصدق الامتثال أعنى مطابقه المأتى به للمأمور به، و هذا بخلاف ما لو حج متسكعا ثم استطاع فلا يسقط الفرض لعدم الأمر حين الإتيان.

(٢) للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (ما عبد الله بشىء أشدّ من المشى و لا أفضل) (١) و صحيح الحلبي (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن فضل المشى، فقال: إن الحسن بن على عليه السّلام قاسم ربه ثلاث مرات، حتى نفلا و نفلا، و ثوبا و ثوبا، و ديناراً و ديناراً، و حج عشرين حجه ماشيا على قدميه) ٢، و خبر هشام بن سالم (دخلنا على أبى عبد الله عليه السّلام أنا و عنبسه بن مصعب و بضعه عشر رجلا من أصحابنا فقلنا:

جعلنا الله فداك، أيهما أفضل المشى أو الركوب؟ فقال: ما عبد الله بشىء أفضل من المشى) (٢).

(٣) لأخبار كثيره، أكثرها ورد فى كون الركوب أفضل، و قد حملها الأصحاب على هذه الصوره، و يشهد له خير سيف التمار (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: أى شىء أحب إليك، نمشى أو نركب؟ فقال عليه السّلام: تركبون أحب إليّ، فإن ذلك أقوى على الدعاء و العباده) (٣).

(٤) كما فى المناقب لابن شهر آشوب عن ابن عباس (لما أصيب الحسن عليه السّلام قال معاويه:

ما آسى على شىء إلا على أن أحج ماشيا، و لقد حج الحسن بن على عليهما السّلام خمسا و عشرين حجه ماشيا، و إن النجائب لتقاد معه) (٤).

(٥) كما فى صحيح الحلبي المتقدم.

(٦) أى غير القول الأخير من حج الحسن عليه السّلام عشرين حجه.

ص: ٢٥٠

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب وجوب الحج حديث ١ و ٣.
- ٢- (٣) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب وجوب الحج حديث ٥.
- ٤- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب وجوب الحج حديث ٤.

(تساق بين يديه) (١) و هو أعلم بسنه جده عليه الصلاة و السّلام من غيره، و لأنه أكثر مشقه، و أفضل الأعمال أحمرها (٢) و قيل: الركوب أفضل مطلقا (٣)، تأسيا بالنبي (ص) فقد حج راكبا، قلنا فقد طاف راكبا (٤)، و لا يقولون بأفضليته كذلك فبقى أن فعله (ص) وقع لبيان الجواز، لا الأفضليه. و الأقوى التفصيل الجامع بين الأدله بالضعف عن العباده، من الدعاء، و القراءة، و وصفها من الخشوع، و عدمه (٥) و ألحق بعضهم بالضعف كون الحامل له على المشى توفير المال (٦)، لأن (١) كما فى خبر عبد الله بن بكير (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إنا نريد الخروج إلى مكه فقال:

لا تمشوا و اركبوا، فقلت: أصلحك الله بلغنا أن الحسن بن على عليهم السّلام حج عشرين حجه ماشيا، فقال: إن الحسن بن على عليهما السّلام كان يمشى و تساق معه محامله و رحاله) (١).

و مثله خبر الفضل بن يحيى عن سليمان ٢.

(٢) و هو حديث نبوى مرسل أخرجه الطريحي فى مجمع البحرين (٢).

(٣) حتى لو استلزم الضعف عن العباده للأخبار منها: صحيح رفاعه و ابن بكير عن أبى عبد الله عليه السّلام (سئل عن الحج ماشيا أفضل أو راكبا؟ فقال: بل راكبا، فإن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم حج راكبا) (٣).

(٤) كما فى خبر عبد الله بن يحيى الكاهلى عن أبى عبد الله عليه السّلام (طاف رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم على ناقته العضباء، و جعل يستلم الأركان بمحجنه و يقبل المحجن) (٤) و مثله خبر محمد بن مسلم ٦.

(٥) فمع عدم هذه الأمور فالمشى أفضل و إلا فالركوب كما يشهد بذلك خبر سيف الثمار المتقدم.

(٦) ذهب إليه ابن ميثم البحرانى فى شرح النهج، و يدل عليه خبر أبى بصير (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن المشى أفضل أو الركوب؟ فقال: إن كان الرجل موسرا يمشى ليكون أقل لنفقته فالركوب أفضل) (٥).

ص: ٢٥١

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب وجوب الحج حديث ٦ و ٧.

٢- (٣) ج ٤ ص ١٦ كتاب الزاى، باب ما أوله الحاء.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب وجوب الحج حديث ٤.

٤- ( ( ٥ و ٦ ) الوسائل الباب - ٨١ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٢.

٥- (٧) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب وجوب الحج حديث ١٠.

دفع رذيله الشح عن النفس من أفضل الطاعات، و هو حسن، و لا فرق بين حجه الإسلام و غيرها (١).

### فى من مات بعد الإحرام، و دخول الحرم

(و من مات بعد الإحرام، و دخول الحرم أجزأ) (٢)، عن الحج، سواء مات فى الحل (٣)، أم الحرم، محرماً، أم محلاً كما لو مات بين الإحرامين فى إحرام الحج، أم العمره (٤)، و لا- يكفى مجرد الإحرام على الأقوى و حيث أجزأ لا يجب الاستنابه فى إكماله (٥)، و قبله (٦)، تجب (٧) من الميقات إن كان مستقراً، و إلا (١) لإطلاق الأخبار المتقدمه.

(٢) أى برئت ذمته من الحج بلا- خلاف، للأخبار، منها: صحيح بريد (سألت أبا جعفر عليه السّلام عن رجل خرج حاجاً، و معه جمل و له نفقه و زاد، فمات فى الطريق قال:

إن كان ضروره ثم مات فى الحرم فقد اجزأت عنه حجه الإسلام، و إن كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم جعل حمله و زاده و نفقته فى حجه الإسلام، و إن فضل من ذلك شىء فهو للورثه إن لم يكن عليه دين) (١)، و صحيح ضريس عن أبى جعفر عليه السّلام (فى رجل خرج حاجاً حجه الإسلام فمات فى الطريق، فقال: إن مات فى الحرم فقد اجزأت عنه حجه الإسلام، و إن كان مات دون الحرم فليقض عنه و ليه حجه الإسلام) ٢.

و عن الشيخ و ابن إدريس الاجتزاء بالإحرام و إن لم يدخل الحرم، و لا دليل لهما سوى ما قيل من أنه مفهوم قوله عليه السّلام فى صحيح بريد (و إن كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم)، و فيه إنه معارض بصحيح ضريس (و إن كان مات دون الحرم فليقضى عنه و ليه حجه الإسلام) و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (قلت: فإن مات و هو محرم قبل أن ينتهى إلى مكه، قال: يحج عنه إن كانت حجه الإسلام و يعتمر، إنما هو شىء عليه) (٢).

(٣) بأن دخل مكه ثم خرج منها.

(٤) كل ذلك لإطلاق الأخبار المتقدمه.

(٥) لعدم إمكان الجمع بين البدل و المبدل منه، و حيث إحرامه مع الدخول أجزأ عن المبدل منه فلا يأتى البدل و هو النيايه.

(٦) أى قبل الإحرام على قول الشيخ و ابن إدريس، و قبل دخول الحرم بعد الإحرام على قول المشهور.

(٧) أى الاستنابه لصريح النصوص المتقدمه، و هو ظاهر القواعد و الأصول إذا ثبت وجوب

ص: ٢٥٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب وجوب الحج حديث ٣.

سقط، سواء تلبس، أم لا، (و لو مات قبل ذلك و كان) الحج (قد استقر في ذمته) بأن اجتمعت له شرائط الوجوب و مضى عليه بعده مده يمكنه فيها استيفاء جميع أفعال الحج فلم يفعل (قضى عنه) الحج (من بلده (١) في ظاهر الرواية).

-الحج في ذمته سابقا، و أما إذا لم يثبت فيستكشف من موته عدم استطاعته في ذلك العام، لأن من جملة الاستطاعة بقاؤه إلى آخر الحج، و الأخبار حينئذ تحمل على ما لو استقر الوجوب أو على الندب.

(١) ذهب الأ-كثر بل المشهور إلى أنه يقضى عنه من أقرب الأماكن إلى مكة و إلا- فمن غيره مراعىا الأقرب فالأقرب، و ذهب الشيخ و ابن إدريس و يحيى بن سعيد و غيرهم إلى أنه يستأجر من بلد الميت، و عن الدروس، و هو المنسوب إلى ابن إدريس و الشيخ في النهاية أنه مع سعة المال لا يجزى إلا من بلده، و إلا فمن حيث أمكن.

و دليل الأول: أن الواجب قضاء الحج، و هو عبارته عن المناسك المخصوصه و ليس قطع المسافه جزءا منه، و قد وجب لتوقف الواجب عليه فإذا انتفى التوقف انتفى الوجوب، و لذا لو سار المستطيع من بلده إلى أحد المواقيت لا ينيه الحج ثم أراد الحج و أحرم صح، و كذا المسافر إذا اتفق قربه من الميقات و حصلت له الاستطاعة فلا- يجب عليه قصد بلده و إنشاء الحج منه، و للأخبار منها: صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن رجل أعطى رجلا حجه يحج عنه من الكوفه فحج عنه من البصره، قال: لا بأس، إذا قضى جميع المناسك فقد تم حجه) (١)، فلو كان الطريق معتبرا لم ينف البأس، و خبر زكريا بن آدم (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن رجل مات و أوصى بحجه، أ يجزيه أن يحج عنه من غير البلد الذى مات فيه؟ فقال: ما كان دون الميقات فلا بأس) (٢).

و دليل الثانى أخبار و هى: خبر محمد بن عبد الله (سألت أبا الحسن الرضا عليه السّلام عن الرجل يموت فيوصى بالحج من أين يحج عنه؟ قال: على قدر ماله، إن وسعه ماله فمن منزله و إن لم يسعه من منزله فمن الكوفه، فإن لم يسعه من الكوفه فمن المدينة) (٣)، و خبر أبى سعيد عن سأل أبا عبد الله عليه السّلام (عن رجل أوصى بعشرين درهما في حجه، قال: يحج بها عنه رجل من موضع بلغه) (٤)، و خبر عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السّلام

ص: ٢٥٣

- ١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب النيايه فى الحج حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب النيايه فى الحج حديث ٤.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب وجوب الحج حديث ٣.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب النيايه فى الحج حديث ٥.

الأولى أن يراد بها الجنس، لأن ذلك ظاهر أربع روايات في الكافي (١) أظهرها دلالة روايه أحمد بن أبي نصر عن محمد بن عبد الله قال: سألت أبا الحسن الرضا (ع) عن الرجل يموت فيوصى بالحج من أين يحج عنه؟ قال (ع): على قدر ماله، إن وسعه ماله فمن منزله، وإن لم يسعه ماله من منزله فمن الكوفة، فإن لم يسعه من الكوفة فمن المدينة و إنما جعله ظاهر الروايه لإمكان أن يراد بماله ما عينه أجره للحج بالوصيه، فإنه يتعين الوفاء به مع خروج ما زاد عن أجرته من الميقات، من الثلث (٢) إجماعاً، و إنما الخلاف فيما لو أطلق الوصيه، أو علم أن عليه حجه الإسلام و لو يوص بها.

- (في رجل أوصى بحجه فلم تكفه من الكوفة، تجزى حجه من دون الوقت) (١)، و صحيح على بن رئاب عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل أوصى أن يحج عنه حجه الإسلام و لم يبلغ جميع ما ترك إلا - خمسين درهماً، قال: يحج عنه من بعض المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم من قرب) ٢، و خبر عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام (سئل عن رجل أوصى بماله في الحج فكان لا يبلغ ما يحج به من بلاده، قال: فيعطى في الموضع الذي يحج به عنه) ٣، و مثله غيره، و هذه الأخبار صريحه أو ظاهره في الوصيه بالحج بمال معين، أو من بلد الميت، و عليه فلم يرد خبر واحد أوجب الحج من بلد الميت من دون وصيه منه، و لذا عند ما ادعى ابن إدريس تواتر الأخبار على وجوب الحج من البلد ردّ عليه المحقق في المعبر فقال (و دعوى المتأخرين تواتر الأخبار غلط، فإننا لم نقف في ذلك على خبر شاذ، فكيف يدعى التواتر) و مثله قال العلامة في المختلف، نعم استدلل لهذا القول الثاني بأن وجوب الحج قد ثبت في ذمه الميت باستطاعته له بزاد و راحله و غيرهما مما يتوقف عليه، فيجب القضاء عنه ميتاً على الوجه الذي ثبت في ذمته، و فيه: إن الثابت في ذمته هو وجوب الحج، و المقدمه وجبت لأنها طريق فلا مدخله لها في وجوب الحج و لذا لو صح عن طريق محرم لأجزأ.

(١) و هي خبر محمد بن عبد الله، و خبر زكريا بن آدم، و خبر أبي سعيد، و خبر عمر بن يزيد، و قد تقدم نقلها سابقاً، هذا بحسب الموجود في الكافي (٢) و إلا فقد عرفت أنها أكثر من أربع.

(٢) أي ما زاد عن الحج الميقاتي يخرج من الثلث.

ص: ٢٥٤

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب النيايه في الحج حديث ٦ و ١ و ٢.

٢- (٤) الفروع ج ١ ص ٢٥٠-٢٥١.

و الأقوى القضاء عنه من الميقات خاصه، لأصاله البراءه من الزائد، ولأن الواجب الحج عنه، و الطريق لا دخل لها فى حقيقته، و وجوب سلوكها (١) من باب المقدمه، و توقفه على مئونه فيجب قضاؤها عنه، يندفع بأن مقدمه الواجب إذا لم تكن مقصوده بالذات لا تجب و هو هنا كذلك، و من ثم لو سافر إلى الحج لا بنيته، أو بنيه غيره، ثم بدا له بعد الوصول إلى الميقات الحج أجزاء و كذا لو سافر ذاهلاً، أو مجنوناً ثم كمل قبل الإحرام، أو آجر نفسه فى الطريق لغيره (٢)، أو حج متسكعاً بدون الغرامه، أو فى نفقه غيره، أو غير ذلك من الصوارف عن جعل الطريق مقدمه للواجب، و كثير من الأخبار ورد مطلقاً (٣) فى وجوب الحج عنه، و هو لا يقتضى زياده على أفعاله المخصوصه.

و الأولى حمل هذه الأخبار على ما لو عين قدراً، و يمكن حمل غير هذا الخبر منها على أمر آخر (٤)، مع ضعف سندها (٥)، و اشتراك محمد بن عبد الله فى سند هذا الخبر بين الثقه، و الضعيف، و المجهول و من أعجب العجب هنا أن ابن إدريس ادعى تواتر الأخبار بوجوبه من عين البلد، و رده المختلف بآنا لم نقف على خبر واحد فضلاً عن التواتر، و هنا جعله ظاهر الروايه، و الموجود منها أربع فتأمل، و لو صح هذا الخبر لكان حمله على إطلاقه أولى، لأن ماله المضاف إليه (١) دليل القول الثانى.

(٢) لغير الحج.

(٣) من غير تقييد بالبلد منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (إن أمير المؤمنين صلوات الله عليه أمر شيخاً كبيراً لم يحج قط و لم يطق الحج لكبره أن يجهز رجلاً يحج عنه) (١)، و خبر معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الرجل يموت و لم يحج حجه الإسلام و يترك مالا، قال: عليه أن يحج من ماله رجلاً ضروره لا مال له) (٢).

(٤) و هو الوصيه بالحج من البلد كما هو المتعارف من الوصايا.

(٥) أى سند الروايات الوارده فى الكافى، و إلا فقد عرفت أن خبر على بن رثاب صحيح السند و قد أورده الشيخ فى التهذيب.

ص: ٢٥٥

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب وجوب الحج حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.



يشمل جميع ما يملكه، و إنما حملناه (١)، لمعارضته للأدلة الدالة (٢) على خلافه، مع عدم صحه سنده، و نسبه الحكم هنا إلى ظاهر الروايه فيه نوع ترجيح مع توقف، و لكنه قطع به في الدروس.

و على القول به (٣) (فلو ضاقت التركه)، عن الأجره من بلده (فمن حيث بلغت) (٤) إن أمكن الاستحجار من الطريق، (و لو من الميقات) إن لم تحتمل سواه، و كذا لو لم يمكن بعد فوات البلد (٥)، أو ما يسع منه (٦) إلا- من الميقات، و لو عين كونها من البلد (٧) فأولى بالتعيين من تعيين مال يسعه منه (٨)، و مثله ما لو دلت القرائن على إرادته (٩)، و يعتبر الزائد من الثلث (١٠) مع عدم إجازة الوارث إن لم نوجهه من البلد ابتداء، و إلا- فمن الأصل و حيث يتعذر من الميقات يجب من الأزيد و لو من البلد حيث يتعذر من أقرب منه (١١) من باب مقدمه الواجب حينئذ (١٢)، لا الواجب في الأصل.

### في ما لو حج مسلما ثم ارتد

(و لو حج) مسلما، (ثم ارتد، ثم عاد) إلى الإسلام (لم يعد) حجه السابق (١) على خصوص المال الذي عينه أجره للحج بالوصيه.

(٢) و هي الأخبار الداله على استنابه الحج عنه مطلقا و قد تقدمت.

(٣) أى بالحج من البلد.

(٤) لقاءه ما لا يدرك كله لا يترك جله.

(٥) لموانع أخرى مثل عدم وجود النائب الحائز على شرائط النيايه.

(٦) من المال الذي تركه.

(٧) فيتعين الحج منه، و إن لم يذكر مال يسعه، لأنها وصيه فيجب العمل بها.

(٨) من البلد، و المعنى: لو ذكر ما لا يسع الحج من البلد فيفهم أنه من البلد باللازم فلذا كان الحج من البلد أولى فيما لو أوصى و عين البلد بالصراحه.

(٩) أى إرادته البلد، فيما لو أوصى مطلقا و كانت الوصيه تحمل على الحجه البلديه بحسب المتعارف.

(١٠) فإن أجاز الورثه فمن الأصل، و إلا فما يزيد عن حج الميقات فمن الثلث هذا على قول المشهور، و أما على القول الثاني فالحج البلدى من أصل التركه ابتداء.

(١١) من البلد بالنسبه للميقات.

(١٢) و يخرج من أصل التركه حتى على قول المشهور.



(على الأقرب) (١)، للأصل، والآية (٢)، والخبر، وقيل: يعيد لآية الإحباط، أو لأن المسلم لا يكفر، ويندفع باشتراطه بالموافاه عليه (٣) كما اشترط في ثواب الإيمان ذلك (٤)، و منع عدم كفره، للآية المثبتة للكفر بعد الإيمان، و عكسه.

و كما لا يبطل مجموع الحج كذا بعضه (٥) مما لا يعتبر استدامته حكما كالإحرام فينبى عليه لو ارتد بعده،

### فى ما لو حج مخالفا، ثم استبصر

(و لو حج مخالفا، ثم استبصر لم يعد (٦) إلا أن يخل) (١) لتحقق الامتثال فوجوب الإعاده بحاجه إلى دليل و هو مفقود، و هو المعبر عنه بجريان الأصل بعدم الوجوب ثانيا، و لخبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (من كان مؤمنا فحج ثم أصابته فتنه فكفر ثم تاب، يحسب له كل عمل صالح عمله و لا يبطل منه شيء) (١).

و خالف الشيخ فى المبسوط فحكم بالإعاده لآيه الإحباط، و هى قوله تعالى: وَ مَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ (٢) ، و بأن ارتداده دالّ على أن إسلامه لم يكن إسلاما فلا يصح حجه، لأن الله لا يضل قوما بعد إذ هداهم، و فيه: أما آيه الإحباط فهى داله على الإحباط إذا مات على الكفر جمعا بينها و بين قوله تعالى: وَ مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَ هُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ (٣) ، و أما أن المسلم لا يرتد فيدفعه صريحا قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا (٤) حيث أثبت الكفر بعد الإيمان.

(٢) إما المراد بها آيه الحج حيث دلت على أنه مره فى العمر و قد أتى بها، و إما المراد بها آيات عدم الإحباط مثل قوله تعالى: فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٥).

(٣) أى باشتراط الإحباط بالوفاه على الكفر.

(٤) أى بالوفاه على الإيمان.

(٥) مما يعتبر فيه النيه ابتداء كالإحرام، أما لو كان مشروطا بالنيه ابتداء و استدامه كالطواف فيبطل لبطلان النيه.

(٦) على المشهور، لصحيح بريد العجلي عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل حج و هو لا يعرف هذا الأمر، ثم منّ الله عليه بمعرفته و الدينونه به، عليه حجه الإسلام أو قد قضى فريضته؟ قال: قد قضى فريضته و لو حج لكان أحبّ إلى، قال: و سألته عن رجل حج -

ص: ٢٥٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١.

٢- (٢) سورة المائدة الآية: ٥.

٣- (٣) سورة البقره الآية: ٢١٧.

٤- (٤) سورة النساء الآية: ١٣٧.



(بركن) عندنا (١)، لا عنده على ما قيده المصنف في الدروس، مع أنه عكس في الصلاة فجعل الاعتبار بفعلها صحيحه عنده، لا عندنا، و النصوص خاليه من القيد (٢)، و لا فرق بين من حكم بكفره من فرق المخالفين، و غيره في ظاهر النص.

و من الإخلال بالركن حجه قرانا بمعناه عنده (٣)، لا- المخالفه في نوع الواجب (٤) المعتبر عندنا، و هل الحكم بعدم الإعادة لصحة العباده في نفسها بناء على عدم اشتراط الإيمان فيها، أم إسقاطا للواجب في الذمه كإسلام الكافر - و هو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناصب متدين، ثم من الله عليه فعرف هذا الأمر، يقضى حجه الإسلام؟ فقال: يقضى أحب إلى، و قال: كل عمل عمله، و هو في حال نصبه و ضلّالته، ثم من الله عليه و عوّفه الولايه فإنه يؤجر عليه، إلا الزكاه، فإنه يعيدها، لأنه وضعها في غير مواضعها، لأنها لأهل الولايه، و أما الصلاة و الحج و الصيام فليس عليه قضاء (١)، و مثله غيره، و عن ابن الجنيد و ابن البراج و جوب الإعادة لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (لو أن رجلا معسرا أحجه رجل كانت له حجه، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحج، و كذلك الناصب إذا عرف فعله الحج و إن كان قد حج) ٢ و مثله غيره، و هو محمول على الاستحباب جمعا، ثم لا- فرق في المخالف بين من حكم بكفره و غيره للإطلاق بل و صريح صحيح بريد المتقدم، و خالف العلامة في المختلف فخصه بغير الكافر، و قال في المدارك: (و هو ضعيف).

(١) كما نص على ذلك المحقق في المعتبر و العلامة في المنتهى و الشهيد في الدروس، مع أنهم صرحوا في قضاء الصلاة بأن المخالف يسقط عنه قضاء ما صلاه صحيحا عنده و إن كان فاسدا عندنا، و لذا قال سيد المدارك (و في الجمع بين الحكامين إشكال و لو فتر الركن بما كان ركنا عندهم كان أقرب إلى الصواب، لأن مقتضى النصوص أن من حج من أهل الخلاف لا يجب عليه الإعادة).

(٢) و لكن لا بد من التقييد لأن النصوص قد حكمت بصحة فعله من ناحيه فساد العقيدة فقط.

(٣) و القران عن المخالف أن يتلبس بالحج و العمره بزمان واحد، و هو باطل عندنا.

(٤) كمن فرضه التمتع فيحج أفرادا فإنه صحيح عندنا في الجملة كما سيأتي.

ص: ٢٥٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب وجوب الحج حديث ١ و ٥.

قولان (١)، و في النصوص ما يدل على الثاني.

(نعم يستحب الإعادة، للنص)، و قيل: يجب، بناء على اشتراط الإيمان المقتضى لفساد المشروط بدونه، و بأخبار حملها على الاستحباب طريق الجمع.

## القول في حج الأسباب

### إشاره

(القول في حج الأسباب (٢)

### في ما لو نذر الحج

بالنذر و شبهه و النيابة، (لو نذر الحج و أطلق (٣) كفت المره) مخيرا في النوع و الوصف، إلا- أن يعين أحدهما، فيتعين الأول مطلقا (٤)، و الثاني إن كان مشروعا (١) ذهب العلامة في المختلف إلى أن سقوط الإعادة لتحقق الامتثال بالفعل المتقدم، إذ المفروض عدم الإخلال بالركن و الإيمان ليس شرطا في صحة العبادة.

و ذهب سيد المدارك و صاحب الحدائق و جماعه إلى أنه من باب التفضل من الله كما تفضل على الكافر الأصلي بعد الإسلام بسقوط قضاء الفئات، لأن المخالف عبادته باطله و إن فرض استجماعها لشرائط الصحة عندنا، و استدل على ذلك بالأخبار، منها: صحيح أبي حمزه (قال لنا على بن الحسين صلوات الله عليهما: أى البقاع أفضل؟ قلت: الله و رسوله و ابن رسوله أعلم، قال: إن أفضل البقاع ما بين الركن و المقام، و لو أن رجلا عمّر ما عمّر نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما، يصوم النهار و يقوم الليل في ذلك المكان، ثم لقي الله بغير ولايتنا لم ينتفع بذلك شيئا) (١)، و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (- إلى أن قال - و اعلم يا محمد أن أئمة الجور و اتباعهم لمعزولون عن دين الله عز و جل، قد ضلوا و أضلوا، فأعمالهم التي يعملونها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، لا يقدرّون مما كسبوا على شيء، ذلك هو الضلال البعيد) (٢) و فيه: إن هذه الأخبار ليست ناظره إلى عدم الصحة بل عدم الثواب، و الذي ينفع في المقام هو الأول.

(٢) أى الأسباب العارضة.

(٣) بحيث لم يقيد بتمتع أو قران أو أفراد التي هي أنواع الحج، و لم يقيد بوصف خاص و لا بعدد خاص فيكفي في سقوطه امتثاله مره واحده كما هو واضح.

(٤) تمتعا أو أفرادا أو قرانا، فينعقد النذر لمشروعيه الأقسام الثلاثة، بخلاف الوصف فإنه ينعقد إذا كان الوصف مشروعا كالركوب و المشى، و أما الحفاء و المشى على اليمين -

١- (١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١.

كالمشى و الركوب، لا الحفاء و نحوه،(و لا يجزئ) المنذور (عن حجه الإسلام) (١) سواء وقع حال وجوبها (٢)، أم لا، و سواء نوى به (٣) حجه الإسلام أم النذر أم هما، لاختلاف السبب المقتضى لتعدد المسبب.

(وقيل) و القائل الشيخ و من تبعه: (إن نوى حجه النذر أجزأت) عن النذر و حجه الإسلام على تقدير وجوبها حينئذ، (و إلا فلا)، استنادا إلى روايه حملت على -و القدمين فإنه مرجوح، لا ينعقد به النذر لصحيح الحذاء عن أبي جعفر عليه السلام (عن رجل نذر أن يمشى إلى مكة حافيا، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم خرج حاجا فنظر إلى امرأه تمشى بين الإبل فقال: من هذه؟ فقالوا: اخت عقبه بن عامر، نذرت أن تمشى إلى مكة حافيه، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: يا عقبه، انطلق إلى اختك فمرها فلتركب، فإن الله غنى عن مشيها و حفاها) (١) بناء على أن الحفاء لا ينعقد به النذر.

(١) إذا نذر المكلف الحج، فإما أن ينوى حجه الإسلام، و إما غيرها، و إما أن يطلق بأن لا ينوى شيئا منهما فالصور ثلاث، فلو أطلق في نذره و هى الصورة الثالثه فقد اختلف الأصحاب فى هذه المسأله فذهب الأكثر إلى تعدد الحج عليه من حج المنذور و حجه الإسلام إذا كان مستطيعا لأن تعدد السبب يوجب تعدد المسبب، و ذهب الشيخ فى النهايه إلى أنه إذا نوى حج النذر أجزأ عن حج الإسلام، و إن نوى حجه الإسلام لم يجزئه عن المنذور، أما الشق الأول فيدل عليه صحيح رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله الحرام فمشى، هل يجزيه عن حجه الإسلام؟ قال:

نعم) (٢) و مثله صحيح ابن مسلم ٣، بناء على أن العام هو عام الاستطاعه فتصرف نيه الحج المنذور إلى حج الإسلام، بخلاف حج النذر فلا دليل على انصراف نيه غيره إليه و لذا لو نوى حج الإسلام لم يجزئه عن المنذور كما هو الشق الثانى.

و لقاعده عدم التداخل حمل المشهور هذه الأخبار على ما لو نذر حج الإسلام، لا أنه كان مطلقا بالنذر كما هو مفروض مسألتنا، أو تحمل الأخبار على أن النذر لنفس المشى كما هو مفاد الخبرين السابقين، و أما بقيه صور التقسيم السابق فسيأتى الكلام فيها.

(٢) أى سواء وقع المنذور حال وجوب حجه الإسلام أو لا.

(٣) أى بالمنذور فيما لو نذره فى عام معين.

ص: ٢٦٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ٤.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب وجوب الحج حديث ٣ و ١.



نذر حجه الإسلام، (و لو قيد نذره بحجه الإسلام فهى واحده) (١) و هى حجه الإسلام، و تتأكد بالنذر بناء على جواز نذر الواجب، و تظهر الفائده فى وجوب الكفاره مع تأخيرها (٢) عن العاقد المعين أو موته قبل فعلها (٣) مع الإطلاق متهاونا. هذا إذا كان عليه حجه الإسلام حال النذر، و إلا كان مراعى بالاستطاعه (٤)، فإن حصلت وجب بالنذر أيضا و لا يجب تحصيلها هنا على الأقوى (٥). و لو قيده بمدته معينه فتخلفت الاستطاعه عنها بطل النذر.

(و لو قيد غيرها) أى غير حجه الإسلام (فهما اثنتان) (٦) قطعا، ثم إن كان (١) هذه هى الصورة الأولى من التقسيم السابق، فالنذر منعقد لرجحانه، و فائده النذر. ما دام متعلقه واجبا زياده الانبعاث على الفعل، و وجوب الكفاره مع تأخيره عن الوقت المعين، و يجب عليه حج الإسلام فقط بعد التأخير، و هذا مما لا خلاف فيه.

(٢) أى تأخير حجه الإسلام.

(٣) أى فعل حجه الإسلام، فالكفاره مع القضاء هنا على الورثه، بخلاف ما لو كانت حجه الإسلام غير منذوره فلا يثبت على الورثه إلا القضاء، و بخلاف ما لو كان النذر معينا فى عام فلم تتحقق الاستطاعه فلا تجب الكفاره و لا يجب تحصيل الاستطاعه إلا أن تكون منذوره، و بخلاف ما لو كان النذر معينا فى عام و مات قبل التمكن فينحل النذر لعدم قدرته على الوفاء به مع عدم وجوب القضاء على الورثه لأنه قد انكشف أنه غير مستطيع.

(٤) لأن المنذور ليس أمرا زائدا على حج الإسلام، و هو مشروط بالاستطاعه.

(٥) لم تذكر كتب القوم اختلافا فى ذلك، هذا و قد عرفت أن الوجه هو كون النذر قد تعلق بالواجب المشروط و لا يجب تحصيل مقدمته لأنها شرط للوجوب.

(٦) هذه هى الصورة الثانيه من التقسيم السابق، و هما اثنتان بلا خلاف لتعدد السبب الموجب لتعدد المسبب المسمى بعدم التداخل.

غير أن النذر إما أن يكون مطلقا و إما مقيدا، و أن حجه الإسلام تاره تكون ثابتة لوجود الاستطاعه و أخرى غير ثابتة فهنا صور أربع.

الصورة الأولى: فيما لو كانت حجه الإسلام ثابتة لوجود الاستطاعه، و النذر مطلق، فمع عدم التداخل كما مر لا بد أن يقدم المضيّق، و هو حجه الإسلام، و تؤخر حجه النذر لأنها مطلقه، و هذا مما لا خلاف فيه.

الصورة الثانيه: فيما لو كانت حجه الإسلام ثابتة و النذر مقيد، و عليه فإن كان مقيدا فى سنه متأخره عن سنه الاستطاعه، فلا إشكال فى تقديم حجه الإسلام لأنها متقدمه من -

مستطيعا حال النذر، و كانت حجه النذر مطلقه (١)، أو مقيده (٢) بزمان متأخر عن -دون أن يزاحمها المنذور لأنه متأخر، و إن كان النذر مقيداً بسنه الاستطاعه، فأرسل صاحب الجواهر بطلان النذر، إلا أن يقصد حال النذر أنه إذا زالت الاستطاعه فيحج حج النذر فإنه يصح، و نسب إلى المدارك صحه النذر و إن لم يقصد بشرط عدم تحقق الاستطاعه، و هو ظاهر الروضه هنا، حملاً للنذر على الوجه المصحح، و دليل البطلان أنه نذر في عام الاستطاعه غير حجه الإسلام فيبطل لأنه منهي عنه بسبب الأمر بامثال حجه الإسلام، نعم اتفق الجميع على أن الاستطاعه لو استمرت فالنذر باطل لأنه نذر ما لا يصح شرعاً بعد الأمر بالتوجه لحجه الإسلام.

الصوره الثالثه: فيما لم تكن الاستطاعه موجوده و النذر مطلق، ثم حصلت الاستطاعه فتقدم حجه الإسلام، لأن وجوبها فوري بخلاف حجه النذر فإنه يجوز تأخيرها ما لم تصل إلى حد التهاون، و كذا لو كان النذر مقيداً بعد ثلاث سنين مثلاً ثم حصلت الاستطاعه في سنته أو في السنه الأولى أو الثانيه فتجب حجه الإسلام و تقدم لفوريته، و النذر إنما يكون في سنته.

الصوره الرابعه: فيما لم تكن الاستطاعه و النذر مقيد بهذه السنه ثم حصلت الاستطاعه قبل فعل النذر، قدمت حجه النذر على حجه الإسلام لأن استطاعه حج الإسلام غير تامه، لأنه ممنوع بالنذر، و النذر مانع شرعى، و المانع الشرعى كالعقلى، نعم إذا امتثل حجه النذر و بقيت الاستطاعه البدنيه و الماليه إلى العام المقبل فتجب حجه الإسلام و إلا فلا.

و الحكم فى هذه الصور الأربع منسوب إلى ظاهر الأصحاب كما فى الجواهر. و لم يخالف إلا الشهيد فى الدروس فقد اعتبر فى حج النذر الاستطاعه الشرعيه لا العقليه، و عليه فلو نذر الحج ثم استطاع صرف ذلك إلى النذر و إن كان مطلقاً و لا تكون حجه الإسلام ثابتة أصلاً، و يظهر الفرق بين قوله و قول المشهور فى الصوره الثالثه فعلى المشهور تقدم حجه الإسلام و على قوله تقدم حجه النذر.

و يرد: أن الاستطاعه فى الحج المنذور و فى غيره من الواجبات هى مراعاة التمكّن من الفعل و هذا ما يسمى بالاستطاعه العقليه، و الاستطاعه الشرعيه لم تثبت إلا- للحج و عليه ففى الصوره الثالثه يكفى مراعاة التمكّن من الفعل ليصح النذر و بعد ثبوت الاستطاعه الشرعيه فيثبت حج الإسلام و يقع التزاحم بين المضيق و هو حجه الإسلام و بين الموسع و هو حج النذر فلا بد من تقديم المضيق.

(١)الصوره الأولى.

(٢)الصوره الثالثه.

السنة الأولى (١) قدّم حجه الإسلام، و إن قيده (٢) بسنه الاستطاعه كان انعقاده (٣) مراعى بزوالها (٤) قبل خروج القافله، فإن بقيت بطل، لعدم قدره على المنذور شرعا، و إن زالت انعقد، و لو تقدم النذر (٥) على الاستطاعه ثم حصلت قبل فعله قدّمت حجه الإسلام، إن كان النذر مطلقا، أو مقيدا بما يزيد عن تلك السنه، أو بمغايرها، و إلا (٦) قدّم النذر، و روعى فى وجوب حجه الإسلام بقاء الاستطاعه إلى الثانيه (٧).

و اعتبر المصنف فى الدروس فى حج النذر الاستطاعه الشرعيه، و حينئذ فتقدّم حجه النذر مع حصول الاستطاعه بعده و إن كان مطلقا (٨) و يراعى فى وجوب حجه الإسلام الاستطاعه بعدها، و ظاهر النص (٩) و الفتوى كون استطاعه النذر عقليه، فيتفرع عليه ما سبق (١٠). و لو أهمل حجه النذر فى العام الأول، قال المصنف (١) الشق الأول فى الصوره الثانيه.

(٢) أى النذر و هذا هو الشق الثاني فى الصوره الثانيه.

(٣) أى النذر.

(٤) أى بزوال الاستطاعه الشرعيه.

(٥) الصوره الثالثه.

(٦) أى و إن لم يكن مقيدا بما يزيد عن تلك السنه أو بمغايرها، بل كان مقيدا فى هذه السنه، و هذه هى الصوره الرابعه.

(٧) أى السنه الثانيه.

(٨) أى النذر كما فى الصوره الثالثه.

(٩) و الأخبار كثيره منها: خبر ذريح المحاربي عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل حلف ليحجّن ماشيا، فعجز عن ذلك فلم يطقه قال: فليركب و ليسق الهدى) (١)، و خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام (سألته عن رجل جعل عليه مشيا إلى بيت الله فلم يستطع، قال: يحجج راكبا) ٢.

بناء على أن التمكّن من الفعل و هو المشى ممكن عقلا- فيلزم النذر، و إلا- لو اشترطت الاستطاعه الشرعيه فيجب أن لا ينعقد النذر، لأن المشى ليس منها، و لذا اشترط الراحله فى الاستطاعه.

(١٠) من أنه إذا كان مطلقا أو مقيدا بما يزيد عن تلك السنه فتقدم حجه الإسلام، و من أنه-

ص: ٢٤٣

فيها (١) تفرّعا على مذهبه: وجبت حجه الإسلام أيضا. ويشكل بصيرورته (٢) حينئذ (٣) كالدين (٤)، فيكون من المئونه، (و كذا) حكم (العهد و اليمين)،

### في ما لو نذر الحج ماشيا

(و لو نذر الحج ماشيا (٥) وجب) مع إمكانه، سواء جعلناه أرجح من الركوب، أم لا على الأقوى (٦)، و كذا لو نذره راكبا. و قيل: لا ينعقد غير الراجح منهما، و مبدؤه بلد الناذر على الأقوى (٧)، عملا بالعرف،...

-إذا كان مقيدا بهذه السنه قدمت حجه النذر.

(١) أي في الدروس حيث قال (و الظاهر أن استطاعه النذر شرعيه لا عقليه، فلو نذر الحج ثم استطاع صرف ذلك إلى النذر، فإن أهمل و استمرت الاستطاعه إلى القابل وجبت حجه الإسلام أيضا) و يشكل عليه بأنه ما دام النذر مطلقا، و على مبناه أن استطاعته شرعيه فيجب في العام المقبل حج النذر، و لا تجب حجه الإسلام إلا بعد تحقق النذر و بعد بقاء استطاعه لها.

(٢) أي النذر.

(٣) أي حين كون استطاعته شرعيه.

(٤) لأن النذر مطلق، فاستطاعته لا بد من استثنائها من استطاعه حجه الإسلام كالدين.

(٥) وجب في الجملة، بلا- خلاف فيه، لعموم دليل وفاء النذر، و للأخبار، منها: صحيح رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله قال:

فليمش) (١).

(٦) قال العلامة في القواعد: (لو نذر الحج ماشيا و قلنا المشى أفضل انعقد الوصف، و إلا فلا)، و تبعه عليه كاشف اللثام، و أشكل عليهما بأن رجحان متعلق النذر لا- يوجب رجحانه على غيره من جميع الجهات، أو من بعضها، بل ما دام كونه راجحا فالنذر منعقد و إن كان غيره أرجح لأنه من ترجيح المندوبات بعضها على بعض.

(٧) قيل: بلد النذر، كما عن الشرائع و التحرير و المبسوط، و قيل: بلد الناذر كما عن القواعد و الدروس و الحدائق، و قيل و لم يعرف قائله: من أقرب البلدين بلد النذر و الناذر إلى الميقات، و قيل: مبدؤه من حين الشروع في أفعال الحج كما عن سيد المدارك و صاحب الجواهر، لأن (ماشيا) قد وقع حالا من فاعل أحج في صيغه النذر (لله على أن أحج ماشيا)، فيكون وصفا للفاعل - أي الحاج -، و هو مشتق لا يصدق حقيقه إلا بتلبسه به، و منه تعرف ضعف دليل بلد النذر، لأنه بلد الالتزام فهو كبلد الاستطاعه، و تعرف ضعف دليل بلد الناذر للتبادر، و تعرف ضعف دليل القول الثالث لكون المراد-

١- (١) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.

إلا أن يدل (١) على غيره فيتبع. و يحتمل أول الأفعال، لدلاله الحال عليه، و آخره (٢) منتهى أفعاله الواجبه، و هى رمى الجمار، لأن المشى وصف فى الحج المركب من الأفعال الواجبه، فلا- يتم إلا- بأخرها. و المشهور و هو الذى قطع به المصنف فى الدروس أن آخره طواف النساء.

(و يقوم فى المعبر) (٣) لو اضطر إلى عبوره، وجوبا على ما يظهر من العبارة -المشى فى الجملة إلى الحج، و هو يصدق بذلك، و فيه: إن الصدق يتحقق بالمشى بأقل من ذلك إلى الميقات.

(١) أى العرف.

(٢) قيل: آخره رمى الجمار كما عن سيد المدارك و صاحب الجواهر، للأخبار، منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الماشى متى ينقضى مشيه؟ قال عليه السلام:

إذا رمى الحجار و أراد الرجوع، فليرجع راكبا فقد انقضى مشيه، و إن مشى فلا بأس) (١)،

و صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا حججت ماشيا و رميت الجمره فقد انقطع المشى) ٢.

و قيل: آخره طواف النساء، و هو المنسوب إلى المشهور، و كأن الوجه فيه الأخذ بمفهوم الحج، و لا يختص بجزء دون جزء، و فيه: إن طواف النساء ليس من أجزاء الحج، و لا مجال له بعد هذه النصوص، نعم ورد فى خبر يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام (متى ينقطع مشى الماشى؟ قال: إذا أفضت من عرفات) (٢)، و لكن لم يعرف القائل به و حينئذ لا- مجل للاعتماد عليه.

(٣) على المشهور كما فى الحدائق، لخبر السكونى عن جعفر عن أبيه عن آباءه عليهم السلام (إن عليا عليه السلام سئل عن رجل نذر أن يمشى إلى البيت فعبّر فى المعبر، قال: فليقم فى المعبر قائما حتى يجوزه)، و لقاعده الميسور لا- يسقط بالمعسور فقد وجب عليه القيام و الحركة، و فى المعبر تنتفى الحركة فيبقى القيام.

و عن المعبر و المنتهى و التحرير و القواعد الاستحباب، لضعف الخبر بالسكونى - لأنه عامى - عن إثبات الوجوب فيؤخذ به بناء على التسامح فى أدله السنن، فلا يفيد إلا الاستحباب خروجاً عن شبهه الخلاف لمن قال بوجوبه، و عدم تأتى قاعده الميسور و المعسور لأن القيام هنا لا فائده فيه، و لأن نذر المشى منصرف إلى ما يصح المشى فيه فيكون مواضع العبور مستثناه بالعادة.

ص: ٢٦٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب وجوب الحج حديث ٥ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب وجوب الحج حديث ٦.

و به صرح جماعه، استنادا إلى روايه تقصر، لضعف سندها عنه، و في الدروس جعله أولى، و هو أولى خروجاً من خلاف من أوجبه، و تساهلاً في أدله الاستحباب. و توجيهه (١) بأن الماشى يجب عليه القيام و حركة الرجلين، فإذا تعذر أحدهما لانتفاء فائدته بقى الآخر مشترك (٢)، لانتفاء الفائده فيهما (٣)، و إمكان فعلهما (٤) بغير الفائده.

(فلو ركب (٥) طريقه) أجمع، (أو بعضه قضى ماشياً) (٦) للإخلال بالصفه فلم يجز. ثم إن كانت السنه معينه فالقضاء بمعناه المتعارف، و يلزمه مع ذلك كفاره بسببه، و إن كانت مطلقه فالقضاء بمعنى الفعل ثانياً و لا كفاره، و في الدروس لو ركب بعضه قضى ملفقاً، فيمشى ما ركب و يتخير فيما مشى منه، و لو اشتبهت (١) أى توجيه الوجوب.

(٢) أى القيام و هو مشترك في حالتي الميسور و المعسور.

(٣) هذا ردّ على قاعده الميسور الموجه لوجوب القيام، إذ القيام كحركة الرجلين لا فائده فيهما في تحقق السير.

(٤) ردّ ثان على قاعده الميسور، من أن حركة الرجلين كالقيام أمر ممكن غير متعذر إلا أنه لا فائده فيه، فلذا حملت الروايه على الاستحباب.

(٥) فإذا كان النذر مطلقاً فالإعاده لعدم إتيانه بالمنذور، و لا كفاره لعدم الموجب لانتفاء المخالفه بعد كون المنذور موسعاً و مطلقاً، و إذا كان النذر مقيداً في سنه معينه، فالقضاء لعدم إتيانه بالمنذور، لأن الذمه ما زالت مشغوله فلا بدّ من قضاء ما فات بعد فوات وقته، و الكفاره لحث النذر.

و خالف المحقق في المعتبر و العلامه في المنتهى و به قال صاحب الجواهر من أن الإخلال بالمشى ليس مؤثراً في الحج، لأنه ليس من اجزائه و لا من صفاته و شروطه، و قد أتى بالحج غايته عليه الكفاره لإخلاله بالمشى، و فيه: إنما يتوجه ذلك إذا كان المنذور شيئاً:

الحج و المشى، غير مقيد أحدهما بالآخر، و المفهوم من نذر الحج ماشياً خلاف ذلك.

(٦) فلو ركب بعضه فقيل: يقضى مع مشى مواضع الركوب كما عن جماعه منهم الشيخان و العلامه و الشهيد في الدروس، و استدلل له كما عن المختلف بأن الواجب قطع المسافه ماشياً، و قد حصل بالتلفيق، فيخرج عن العهد، و عن جماعه كما هو قول الماتن يقضى ماشياً في جميع الطريق لأن المشى مندور في جميع طريق الحج و لم يحصل في الحج الأول فلا بدّ من إعادته.

الأماكن احتاط بالمشى فى كل ما يجوز فيه أن يكون قد ركب. و ما اختاره هنا أجود (١)، (و لو عجز عن المشى ركب) (٢) مع تعيين السنه، أو الإطلاق و اليأس من القدره و لو بضيق وقته لظن الوفاه، و إلا توقع الممكنه.

(و) حيث جاز الركوب (ساق بدنه)، جبرا للوصف الفائق، وجوبا على ظاهر العبارة، و مذهب جماعه، و استحبابا على الأقوى، جمعا بين الأدله، و تردد فى الدروس. هذا كله مع إطلاق نذر الحج ماشيا، أو نذرهما لا على معنى جعل المشى قيذا لازما فى الحج بحيث لا يريد إلا جمعهما، و إلا (٣) سقط الحج أيضا مع العجز عن المشى.

(١) لأن الحج ماشيا غير صادق على أى من الحجين من الأول و قضائه.

(٢) و ساق بدنه، و نسب هذا القول للشيخ و جماعه، لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله و عجز أن يمشى، قال عليه السّلام: فليركب و ليسق بدنه، فإن ذلك يجزى عنه إذا عرف الله تعالى منه الجهد) (١) و صحيح ذريح المحاربي عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل حلف ليحجّ ماشيا، فعجز عن ذلك فلم يطقه، قال عليه السّلام: فليركب و ليسق الهدى) ٢.

و عن المفيد و ابنى جنيد و سعيد يركب و لا يسوق، لصحيح رفاعه بن موسى عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله تعالى، قال عليه السّلام: فليمش، قلت: فإنه تعب، قال عليه السّلام: إذا تعب ركب) ٣، و طريق الجمع حمل سوق البدنه على الاستحباب، بل بعض الأخبار صرح فى الاستحباب كما فى خبر عنبسه بن مصعب (قال: نذرت فى ابن لى إن عافاه الله تعالى أن أحج ماشيا، فمشيت حتى بلغت العقبه، فاشتكت فركبت، ثم وجدت راحه فمشيت، فسألت أبا عبد الله عليه السّلام فقال:

أحب إن كنت موسرا أن تذب بقره، فقلت: معى نفقه، و لو شئت أن أذبح لفعلت، و على دين، فقال: إنى أحب إن كنت موسرا أن تذب بقره، فقلت: شىء واجب أفعله؟ فقال: لا، من جعل لله عليه شيئا فبلغ جهده فليس عليه شىء) (٢).

(٣) فالصور ثلاث، إما أن ينذر الحج و ينذر نذرا ثانيا بالمشى فى الحج المنذور، و إما أن ينذر الحج الموصوف بالمشى فيه، و إما أن ينذر الحج بجعل المشى قيذا لازما له بحيث لا يريد-

ص: ٢٤٧

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب وجوب الحج حديث ٣ و ٢ و ١.

٢- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب وجوب الحج حديث ٤.



(و يشترط فى النائب) فى الحج (البلوغ (١) و العقل (٢) و الخلو) أى خلو ذمته (من حج واجب) فى ذلك العام (٣)، مع التمكن منه و لو مشيا) حيث لا- يشترط فيه (٤) الاستطاعة كالمستقر من حج الإسلام ثم يذهب المال (٥)، فلا تصح نيابه الصبى، و لا المجنون مطلقا (٦)، و لا مشغول الذمه به فى عام النياه، للتنافى، و لو كان فى عام بعده (٧) كمن نذره كذلك أو استؤجر له صحت نيابته قبله، و كذا المعين (٨) حيث يعجز عنه و لو مشيا لسقوط الوجوب فى ذلك العام، للعجز -من الحج المنذور إلا جعل المشى قيذا له، فعلى الأول إذا سقط المشى فيبقى النذر بالحج على حاله، و على الثانى إذا سقط الوصف و هو المشى فيبقى الحج الموصوف و المنذور على حاله، و على الثالث إذا تعذر المشى و هو جزء من المنذور فيتعذر المركب و هو المنذور فيسقط.

(١) فإن كان غير مميز فلا تصح النياه، و هو واضح لأنها بحاجه إلى القصد، و هو منتف فى حقه، و أما المميز فقيل: لا تصح، لاتصافه بما يوجب رفع القلم فعبادته تمرينيه فلا تقع لنفسه فكيف لغيره، و قيل: تصح، لأنه قادر على استقلال الحج ندبا بناء على شرعيه عبادته.

(٢) فالمجنون لا تصح منه النياه لفقد عقله الموجب لفقد القصد المعتبر فى الحج.

(٣) فلا تصح منه النياه لأنه إذا كان مخاطبا بالحج فى ذلك العام فلا يصح أن يشغل ذمته بغيره، بل يقع باطلا لأن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده و لو عقلا.

نعم لو كان مشغول الذمه فى عام بعد عام النياه كمن نذر إن استؤجر فى هذه السنه بأن يحج فى السنه المقبله، أو كان مستوجرا للعام المقبل فتصح النياه حينئذ لعدم النهى عنها.

(٤) أى فى الحج الواجب فى هذا العام.

(٥) بعد التسويق من عام إلى عام.

(٦) سواء كان من ذوى الأدوار أو لا لعدم الوثوق بصحه العمل المستأجر عليه.

(٧) أى كان مشغول الذمه بالحج بعد عام النياه.

(٨) أى نذر بأن يحج فى هذه السنه، و قد انتفت الاستطاعة العقلية حتى المشى فيسقط الوجوب لهذا العام، و إن كانت ذمته مشغوله بأصل الحج النذرى، إلا أنه تصح منه النياه حينئذ مع قطعه بعدم تجدد الاستطاعة، لعدم الأمر بالحج النذرى الموجب للنهى عن النياه، ثم لو حصلت النياه ثم اتفق تجدد الاستطاعة فتقدم النياه، لأن حج النذر ممنوع منه شرعا بالنياه لوجوب الوفاء بها فهو غير مستطيع له، و كذا لو وقعت النياه ثم تحققت استطاعه حج الإسلام.

و إن كان باقيا في الذمه، لكن يراعى في جواز استنابته ضيق الوقت، بحيث لا يحتمل تجدد الاستطاعه عاده. فلو استؤجر كذلك، ثم اتفقت الاستطاعه على خلاف العاده لم يفسخ، كما لو تجددت الاستطاعه لحج الإسلام بعده، فيقدم حج النيايه، و يراعى في وجوب حج الإسلام بقاؤها إلى القابل.

(و الإسلام) (١) إن صححنا عباده المخالف، و إلا اعتبر الإيمان أيضا، و هو الأقوى. و في الدروس حكى صحه نيايه غير المؤمن عنه قولاً مشعراً بتمريضه، و لم يرجح شيئاً، (و إسلام (٢) المنوب عنه، و اعتقاده الحق (٣) فلا يصح الحج عن (١) لأن الكافر لا يصح منه الفعل عن نفسه فعن غيره بطريق أولى، ثم هل يجب أن يكون مؤمناً أو لا، قيل: باشرط الإيمان كما عن جماعه منهم سيد المدارك، و قيل: بعدم اعتباره، و لعله ظاهر الأكثر، حيث لم يتعرضوا لذكر الشرط المذكور، و إنما اقتصروا على اعتبار الإسلام، و سبب الخلاف أن المخالف عبادته صحيحه أو لا، فإذا قلنا بعدم صحه عبادته كما ذهب إليه البعض و قد تقدم الكلام فيه، فلا تصح نيايته عن غيره، و قيل أن ذلك في العمل لنفسه دون غيره أو أن عبادته صحيحه لكنها غير مقبوله كما حرر سابقاً، و عليه فتصح نيايته، نعم ورد في خبر عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يكون عليه صلاه أو صوم، هل يجوز أن يقضيه غير عارف؟ قال عليه السلام:

لا يقضيه إلا مسلم عارف) (١) - إلا أن يحمل على أن المنع فيه من ناحيه أن غير عارف سيأتي بأفعال النيايه بناء على مذهبه، و ليس المنع فيه من ناحيه عدم إيمانه.

(٢) فلا - تصح النيايه عن الكافر، لأنه مستحق في الآخره الخزي و العقاب، لا الأجر و الثواب، و هما من لوازم صحه الفعل، فيلزم من انتفائها انتفاء الملزوم، و لقوله تعالى: ما كان للنبي و الذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين، و لو كانوا أولى قُربى (٢)، بناء على أن النيايه تفيد التخفيف من عقابه، كالاستغفار، بل هي نوع منه.

(٣) فلا - تصح النيايه عن المخالف ناصبياً أو لا، قريبا أو لا إلا الأب فتصح - كما عليه الأكثر - لخبر وهب بن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام (أ يحج الرجل عن الناصب؟ قال:

لا، قلت: فإن كان أبي؟ قال: إن كان أباك فنعمة) (٣)، و ذهب الشهيد في الدروس -

ص: ٢٦٩

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب قضاء الصلوات حديث ٥.

٢- (٢) سورة التوبه الآية: ١١٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب النيايه في الحج حديث ١.

المخالف مطلقا، (إلا- أن يكون أبا للنائب) و إن علا (١) للأب، لا للأُم (٢)، فيصح و إن كان ناصيبا. و استقرب في الدروس اختصاص المنع بالناصب، و يستثنى منه الأب. و الأُجود الأول، للروايه، و الشهره، و منعه بعض الأصحاب مطلقا. و في إلحاق باقى العبادات به وجه (٣)، خصوصا إذا لم يكن ناصيبا.

(و يشترط نيه النيايه) (٤) بأن يقصد كونه نائبا، و لما كان ذلك أعم من تعيين من ينوب عنه نيه على اعتباره أيضا بقوله، (و تعيين المنوب عنه قصدا) في نيه كل فعل يفتقر إليها. و لو اقتصر في النيه على تعيين المنوب عنه، بأن ينوى أنه عن فلان أجزاء، لأن ذلك يستلزم النيايه عنه (٥)، و لا يستحب التلطف بمدلول هذا القصد (٦)، (و) إنما (يستحب) تعيينه (لفظا عند باقى الأفعال)، و في المواطن كلها بقوله: «اللهم ما أصابنى من تعب، أو لغوب، أو نصب، فأجر فلان بن فلان، -و المحقق في المعبر و العلامه في المنتهى إلى جواز النيايه عن المخالف غير الناصبى لأنه مسلم، و أما الناصبى فلا تصح النيايه عنه إلا إذا كان أبا للنائب للخبر المتقدم، لأن النيايه تخفيف عن عذابه و لا مانع من صدورهما من الابن بالنسبه لأبيه.

و ذهب صاحب الجواهر و ابن إدريس إلى المنع مطلقا، ناصيبا أو لا، أبا أو لا، لأن المخالف كافر في الآخره فيجرى فيه ما تقدم في الكافر، و لم يعمل في هذه الروايه.

(١) ألحق الجد بالأب، لأنه أب و لأنه له الولايه كولايه الأب، و عن الشهيد في الدروس عدم الإلحاق لأنه ليس أبا حقيقه مع أنه يجب الاقتصار في موطن النص على القدر المتيقن.

(٢) فأبو الأم لا يقال له أب قطعا كما عن المسالك.

(٣) أى بالحج، و وجه الإلحاق أن المخالف مكلف بجميع الواجبات حجا كان أو غيره، و فعله صحيح لنفسه إذا لم يخل بشيء من أركانه فتكون النيايه عنه صحيحه في هذه الموارد لفائده سقوط العقاب.

(٤) بلا- خلاف فيه حتى يقع الفعل عن الغير، و لما كانت النيايه لا تصح إلا بملاحظه النائب و المنوب عنه و المنوب فيه، لأنها إضافه قائمه بين الأركان الثلاثه، فلا بد من ملاحظه الثلاثه.

(٥) لأنه لا معنى لتعيين المنوب عنه إلا أن ينوى أنه عنه.

(٦) و مراده من المدلول هو الدال كما هو واضح، و قال الشارح في المسالك (و لا يفتقر في التعيين لفظا إجماعا، و جوبا و لا استحبابا، و إنما المستحب ذكر المنوب عنه لفظا في المواطن و عند الأفعال بلفظ خاص كما سيأتى، و هو أمر آخر غير النيه، فقول بعضهم ها هنا أن تعيينه لفظا مستحب غير واضح).

و أجرني في نيابتي عنه (١). وهذا أمر خارج عن النية متقدم عليها، أو بعدها، (و تبرأ ذمته) (٢) أي ذمه النائب من الحج، و كذلك ذمه المنوب عنه. إن كانت (١) كما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الذي يقضى عن أبيه أو أمه، أو أخيه، أو غيرهم، يتكلم بشيء؟ قال عليه السلام: نعم يقول بعد ما يحرم: اللهم ما أصابني في سفري هذا من تعب أو بلاء أو شعث فأجر فلانا فيه، و أجرني في قضائي عنه) (١)،

و في كل المواقف فهو مفاد صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (قلت له: ما يجب على الذي يحج عن الرجل؟ قال عليه السلام: يسميه في المواطن و الواقف) ٢، و هو محمول على الاستحباب لخبر المثني عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يحج عن الإنسان، يذكره في جميع المواطن كلها؟ قال: إن شاء فعل، و إن شاء لم يفعل) (٢)، و بالجمع بين هذه الأخبار يتبين أنه يستحب ذكر المنوب عنه بتلك الصيغة في جميع المواطن، و هذا بخلاف نية النيابة في أصل الحج فلا دليل على استحباب التلطف بها أو وجوبها.

(٢) لو مات بعد دخول الحرم محرماً، بلا خلاف فيه لصحيح بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام (عن رجل خرج حاجاً و معه جمل و له نفقه و زاد، فمات في الطريق، فقال: إن كان ضروره ثم مات في الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام) (٣) و صحيح ضريس عن أبي جعفر عليه السلام (في رجل خرج حاجاً حجه الإسلام فمات في الطريق، فقال: إن مات في الحرم فقد أجزأت عنه حجه الإسلام و إن مات دون الحرم فليقض عنه و لئيه حجه الإسلام) ٥، و هذه الأخبار و إن كانت واردة في الحج عن نفسه إلا أن الأصحاب - كما في الجواهر - فهموا أن هذه الكيفية التي تليها الموت تكفي عن الحج سواء كان عن نفسه أو عن غيره، مع أن موثقه إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام صريحه في ذلك قال: (سألته عن الرجل يموت فيوصى بحجه، فيعطى دراهم ليحج بها عنه، فيموت قبل أن يحج، قال: إن مات في الطريق أو بمكة قبل أن يقضى مناسكه فإنه يجزى عن الأول) (٤) المحمول عند الأصحاب بشهادته ما تقدم على أنه أحرم و قد دخل الحرم.

و خالف الشيخ و ابن إدريس و اكتفيا بالموت بعد الإحرام و إن لم يدخل الحرم، و يأتي فيه النزاع المتقدم فيما لو كان حجه عن نفسه.

ص: ٢٧١

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب النيابة في الحج حديث ٢ و ١.
- ٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب النيابة في الحج حديث ٤.
- ٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب وجوب الحج حديث ٢ و ١.
- ٤- (( ٦ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب النيابة في الحج حديث ١.

مشغوله (لو مات) النائب (محرمًا بعد دخول الحرم) ظرف للموت لا للإحرام، (وإن خرج منه) من الحرم (بعده) أى بعد دخوله و مثله ما لو خرج من الإحرام أيضا كما لو مات بين الإحرامين، إلا أنه لا يدخل فى العبارة، لفرضه الموت فى حال كونه محرمًا و لو قال بعد الإحرام، و دخول الحرم شملهما، لصدق البعديه بعدهما، و أولويه (١) الموت بعده (٢) منه حالته (٣) ممنوعه، (و لو مات قبل ذلك) (٤) سواء كان قد أحرم، أم لا لم يصح الحج عنهما، و إن كان النائب (٥) أجيروا و قد قبض الأجره (استعيد من الأجره بالنسبه) (٦) أى بنسبه ما بقى من العمل المستأجر (١) جواب عن سؤال مقدر، و تقديره أنه إذا كان الموت فى أثناء الإحرام مجزيا عن الحج فالموت بعد الإحرام أولى بالأجزاء، و الجواب إن الأولويه قياس محض إذ لعل الاجزاء فى أثناء الإحرام تعظيما له، و جره إلى ما بعد الإحرام يكون قياسا فلا بد من الاقتصار على مورد النص، و فيه: إن النصوص ظاهره فى أن الاجزاء يتحقق بالتلبس بالإحرام و بدخول الحرم سواء شرع فى بقيه الأفعال أو لا، و عليه فالأولويه محكمه، على أن عبارته الشارح مدخوله لأن من دخل الحرم محلا ثم خرج منه ثم أحرم و مات فى الطريق لكان مشمولًا لعبارة الشارح حيث قال (و لو قال بعد الإحرام و دخول الحرم) بناء على أن الواو لمطلق الجمع مع أنه لو مات و الحال هذه فلا يجزيه عن حجه الإسلام.

(٢) أى بعد الإحرام.

(٣) أى من الموت حاله الإحرام.

(٤) قبل دخول الحرم.

(٥) تمهيد للمتن الآتى.

(٦) هاهنا صور، الأولى: أن تقع الإجاره على تفرغ ذمه المنوب عنه، فيستحق الأجير تمام الأجره لو مات بعد الإحرام و دخول الحرم، لتحقق فراغ ذمه المنوب عنه بذلك، و هذا مما لا- ينبغى الإشكال فيه. الثانية: أن تقع الإجاره على أفعال الحج خاصه، فيستحق الأجير أجره ما أتى منها دون البقيه، و ذلك لعدم تمام المستأجر عليه، بل الحاصل بعضه، و البعض الآخر غير حاصل، فتوزع الأجره على الجميع و يستحق من الأجره بالنسبه، لكن عن الحدائق دعوى الإجماع على استحقاق الجميع، و فى المسالك: (مقتضى الأصل أن لا يستحق إلا بالنسبه لكن وردت النصوص بإجزاء الحج عن المنوب، و براءه ذمه الأجير، و اتفق الأصحاب على استحقاقه جميع الأجره، فهذا الحكم ثبت على خلاف الأصل) و فى المعتمد (إنه المشهور بينهم)، و لكن إذا ثبت النص فهو و لكن النص وارد فى إجزائه عن حجه الإسلام لو مات بعد الإحرام و دخول الحرم و قد تقدمت، و إلا فلا -

عليه، فإن كان الاستئجار على فعل الحج خاصة، أو مطلقاً، و كان موته بعد الإحرام استحق بنسبته إلى بقيه أفعال الحج، و إن كان (١) عليه و على الذهاب استحق أجره الذهاب و الإحرام، و استعيد الباقي، و إن كان عليهما (٢) و على العود فنسبته إلى الجميع، و إن كان موته قبل الإحرام (٣)، ففي الأولين (٤) لا يستحق -يستحق الأجير إلا بنسبه ما فعل كما هو مقتضى القواعد. الثالث: فيما لو كانت الإجاره مطلقه بحيث لم تقيدها أنها لخصوص الحج أو له و لمقدمات الذهاب و الرجوع، فقال صاحب الجواهر (و إنما الإشكال فيما لو أطلق الإجاره على الحج فهل يدخل فيها قطع المسافه ذهاباً و إياباً على وجه يقتضى التوزيع و التقسيط، أو لا يدخل و إنما يراد نفس العمل فلا تستحق المقدمات حينئذ شيئاً - إلى أن قال - خيره جماعه منهم الأول، و آخرين الثاني)، هذا و قد ذهب القاضي أبو الصلاح الحلبي إلى أن إطلاق الإجاره على الحج يقتضى دخول الذهاب و الإياب به على نحو الجزئيه، و عليه فلا بد من التوزيع و التقسيط عليهما و على أفعال الحج، و قواه في كشف اللثام.

و فيه: إن المستأجر عليه هو الحج و هو منصرف إلى أفعاله الخاصه دون الذهاب و الإياب، و إن كان الذهاب مقدمه للواجب، و كان الإياب لا بد منه لعود النائب إلى بلده إلا أنه لا دخل له في حقيقته كما هو واضح، فالتوزيع و التقسيط إنما لأفعال الحج فقط، فيستحق الأجير منها بنسبه ما فعله منها. الرابع: فيما لو كانت الأجره على الذهاب مع أفعال الحج. الخامس: فيما لو كانت الأجره على الذهاب و العود مع أفعال الحج، و في هاتين الصورتين فالأجير يستحق ما فعله، و هو الذهاب و الإحرام و دخول الحرم فيستحق ما فعل بعد التوزيع، و الباقي لا بد من رده إلى المنوب عنه أو ورثته.

(١) أى الاستئجار.

(٢) أى على الحج و الذهاب.

(٣) ففي الصورة الرابعه و الخامسه يستحق الأجير بنسبه ما فعل، و هو الذهاب، لأن المسافه لها دخل في الأجره، و لا شيء له في الصورة الأولى لأنها لم تفرغ ذمه المنوب عنه، و أما في الصورة الثانيه و الثالثه فقد قال الشارح في المسالك (إن من استؤجر على فعل الحج عن غيره فسعى إليه، فمات في الطريق قبل الشروع فيه لا يستحق شيئاً، لأن الحج عبارته عن الأفعال المخصوصه، و لم يفعل منها شيئاً، و إنما أخذ في المقدمات التي لا يمكن الفعل بدونها، فتكون بمنزله من استؤجر على عمل سرير في مكان بعيد عن بيت الأجير، فأخذ آلات العمل و خرج إليه فمات في الطريق، فإنه لا يستحق شيئاً قطعاً).

(٤) أى في صورته الإجاره على فعل الحج فقط، أو كان عقد الإجاره مطلقاً فإنه منصرف إلى أفعال الحج فقط.

شيئا، و في الأخيرين (١) بنسبه ما قطع من المسافه إلى ما بقى من المستأجر عليه.

و أما القول بأنه يستحق مع الإطلاق بنسبه ما فعل من الذهاب إلى المجموع منه و من أفعال الحج و العود كما ذهب إليه جماعه، ففي غايه الضعف، لأن مفهوم الحج لا يتناول غير المجموع المركب من أفعاله الخاصه، دون الذهاب إليه، و إن جعلناه مقدمه للواجب، و العود (٢) الذى لا مدخل له فى الحقيقه، و لا ما يتوقف عليها (٣) بوجه.

### فى أنه يجب على الأجير الإتيان بما شرط عليه

(و يجب على الأجير الإتيان بما شرط عليه) (٤) من نوع الحج (١) أى فى صورته الإجاره على الذهاب و فعل الحج، و فى صورته الاجاره على الذهاب و العود و فعل الحج.

(٢) أى و دون العود، فهو معطوف على الذهاب إليه.

(٣) هكذا فى النسخه الحجرية و غيرها، و الأولى جعله (عليه) باعتبار عوده إلى ما الموصوله، و يمكن تصحيح التأنيث باعتبار أن المراد من (ما الموصوله) هو المقدمه فلذا صح التأنيث حينئذ.

(٤) من نوع الحج من أفراد أو قران، أو تمتع، لقاعده (المؤمنون عند شروطهم)، فلا يجزى غير المعين منه و إن كان أفضل لخبر على؛ و قد استظهر فى المدارك أنه ابن رثاب (فى رجل أعطى رجلا دراهم يحج بها حجه مفرده، قال: ليس له أن يتمتع بالعمره إلى الحج، لا يخالف صاحب الدراهم) (١).

و عن الشيخ و جماعه يجوز العدول مطلقا إلى الأفضل إن شرط عليه غيره، لخبر أبى بصير عن أحدهما عليهما السلام (فى رجل أعطى رجلا دراهم يحج عنه حجه مفرده، أ يجوز له أن يتمتع بالعمره إلى الحج؟ قال: نعم، إنما خالف إلى الفضل) (٢).

و حملت هذه الروايه على ما لو كان الحج مندوبا عن المنوب عنه، أو كان على المنوب عنه مطلق الحج بالندر، أو كان المنوب عنه له منزلان أحدهما داخل مكة و الآخر فى خارجه فيجوز للنائب العدول عما استؤجر إلى الأفضل للخبر المتقدم، و أما إذا كان غير الأفضل متعينا، أو علم من شرط غير الأفضل أن المنوب عنه لا يرضى بغيره فلا يجوز العدول، و كذا لا يجوز العدول فى وصف الحج كالمشى و غيره، لأنه لا يرضى بغيره بدليل ذكره-

ص: ٢٧٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب النياه فى الحج حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب النياه فى الحج حديث ١.

و وصفه (حتى الطريق مع الغرض) (١) قيد في تعين الطريق بالتعيين، بمعنى أنه لا يتعين به إلا مع الغرض المقتضى لتخصيصه، كمشقته و بعده، حيث يكون داخلا- في الإجاره، لاستلزامها زياده الثواب، أو بعد مسافه الإحرام، و يمكن كونه (٢) قيدا في وجوب الوفاء بما شرط مطلقا (٣)، فلا- يتعين النوع كذلك إلا مع الغرض كتعيين الأفضل (٤)، أو تعينه (٥) على المنوب عنه، فمع انتفائه (٦) كالمندوب و الواجب المخير كنذر مطلق، أو تساوى منزلى المنوب عنه فى الإقامه يجوز العدول عن المعين إلى الأفضل، كالعدول من الأفراد إلى القران، و منهما إلى التمتع، لا منه إليهما (٧)، و لا من القران إلى الأفراد (٨).

و لكن يشكل ذلك فى الميقات، فإن المصنف و غيره أطلقوا تعينه بالتعيين (٩) - فى متن عقد الاجاره.

(١) فلو كان الطريق متعينا بنذر على المنوب عنه، أو علم عدم رضا المنوب عنه بغيره فلا يجوز العدول، أما إذا لم يعينه غرض و إن ذكر فى عقد الاجاره فيجوز العدول إلى غيره كما نسب إلى المشهور - كما فى الجواهر - لصحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل أعطى رجلا حجه، يحج عنه من الكوفه، فحج عنه من البصره، فقال عليه السلام: لا بأس، إذا قضى جميع المناسك فقد تم حجه) (١) و ذهب الشيخ فى المبسوط إلى جواز العدول مطلقا لهذه الروايه.

(٢) أى قول المصنف (مع الفرض).

(٣) من الطريق و الوصف و النوع، و ليس كونه قيدا فى الطريق فقط، كما هو مقتضى الكلام السابق.

(٤) بحيث لا يرضى بغيره.

(٥) بنذر أو غيره.

(٦) أى انتفاء التعيين و التعين.

(٧) لأن التمتع أفضل.

(٨) لأن القران أفضل.

(٩) كما هو مقتضى قاعده (المؤمنون عند شروطهم).

ص: ٢٧٥



من غير تفصيل بالعدول إلى الأفضل وغيره، وإنما جوزوا ذلك (١) في الطريق النوع بالنص، ولما انتفى في الميقات أطلقوا تعينه به، وإن كان التفصيل فيه متوجها أيضا، إلا أنه لا قائل به. وحيث يعدل إلى غير المعين مع جوازه (٢) يستحق جميع أجره (٣)، ولا معه (٤) لا يستحق في النوع شيئا، وفي الطريق (٥) يستحق بنسبه الحج إلى المسمى للجميع (٦)، وتسقط أجره ما تركه من الطريق، ولا يوزع للطريق المسلوكة، لأنه غير ما استؤجر عليه وأطلق المصنف وجماعه الرجوع عليه (٧) بالتفاوت بينهما (٨)، وكذا القول في الميقات (٩)، ويقع الحج عن المنوب عنه في الجميع وإن لم يستحق في الأول (١٠) أجره.

(١) أي العدول إلى الأفضل.

(٢) أي جواز العدول.

(٣) لأنه أفرغ ذمه المنوب عنه، نعم مع عدم جواز العدول فالفعل يقع عن المنوب عنه ولا يستحق الاجير أجره لكونه متبرعا كما صرح بذلك في المعتمر والمدارك وغيرهما.

(٤) أي وحيث يعدل لا مع الجواز.

(٥) أما مع جواز العدول فيستحق من المسمى بالنسبه، ويسقط منه مقدار المخالفه في الطريق كما نسب إلى جماعه، وأشكل عليهم الشارح في المسالك بأن الطريق التي استؤجر لسلوكها وحصل لها حصه من الأجره لم يفعل منه شيئا، والذي فعله من السلوك غير مستأجر عليه فإدخاله في التقدير وتقسيم الأجره عليه غير واضح.

و أما مع عدم جواز العدول فقال العلامة في التذكرة: (إنه مع المخالفه فيما تعلق به الفرض الرجوع إلى أجره المثل وفساد المسمى) وأشكل عليه الشارح في المسالك بأن الحج مستأجر عليه على التقديرين لأنه هو الركن الأعظم والفرض الأقصى من عقد الاجاره وقد فعله، وذلك يقتضى حصه من أجره المسمى لا أجره المثل سواء تعلق الفرض بذلك الطريق المتروك أو لا، فالقول بثبوت ما يخص الحج من المسمى خاصه أوجه.

(٦) أي يستحق أجره نفس فعل الحج فيؤخذ من المسمى ما يقابل الحج ويترك ما قابل الطريق.

(٧) على الطريق المسلوكة.

(٨) بين الطريق المتروكه والمسلوكة.

(٩) فلا يستحق ما قابل الميقات من أجره المسمى.

(١٠) وهو المخالفه في النوع المعين له.

(و ليس له الاستنابه (١) إلا مع الإذن) له فيها (صريحا) ممن يجوز له الإذن فيها كالمستأجر عن نفسه، أو الوصى، لا الوكيل، إلا مع إذن الموكل له فى ذلك، (أو إيقاع العقد مقيدا بالإطلاق) (٢)، لا- إيقاعه مطلقا (٣) فإنه يقتضى المباشرة بنفسه، و المراد بتقييده بالإطلاق أن يستأجره ليحج مطلقا بنفسه، أو بغيره، أو بما يدل عليه (٤)، كأن يستأجره لتحصيل الحج عن المنوب. و بإيقاعه مطلقا (٥) أن يستأجره ليحج عنه، فإن هذا الإطلاق يقتضى مباشرته، لا استنابه فيه. و حيث يجوز له الاستنابه يشترط فى نائبه العدالة (٦)، و إن لم يكن هو عدلا.

### فى أنه لا يحج عن اثنين فى عام

(و لا- يحج عن اثنين فى عام) (٧) واحد، لأن الحج و إن تعددت أفعاله عباده (١) اعلم أن القيام بالحج عن الغير تبرعا مما لا خلاف فيه، كما فى الجواهر، و سيأتى بعض النصوص الداله عليه، و أما الاستنابه فهى القيام بالحج عن الغير فى قبال الأجره، و عقد الاجاره مما يقتضى مباشره الأجير بأفعال الحج، فالاستنابه عن الأجير مما يحتاج إلى إذن المستأجر أو إذن وصيه بعد وفاته، أو وكيله الذى و كله بذلك.

(٢) أى وقع عقد الاجاره مقيدا بأن للأجير حق الاستئجار أيضا عن المستأجر الأول.

(٣) بحيث وقع عقد الاجاره مطلقا غير مقيد بأنه يجوز للأجير أن يستأجر غيره، فينصرف إلى لا بديه مباشره الأجير بنفسه فعل المنوب فيه.

(٤) من القرائن الحاليه، بخلاف السابق فإن الدال لفظى.

(٥) أى و المراد بإيقاع عقد الاجاره مطلقا و هو العقد المجرد عن الاشتراط.

(٦) قد اعتبر المتأخرون الإيمان فى النائب كما فى المسالك و المدارك و غيرهما، لكن اشتراط عدالته لا بمعنى أن الفاسق لا يصح حجه عن الغير، بل لا يقبل إخباره بالصحه إلا إذا كان عدلا مع أنها لا تعرف إلا منه.

(٧) بلا- خلاف، و علل فى الجواهر (لعدم ثبوت مشروعيه ذلك، بل الثابت خلافه، فلو وقع الحج كذلك بطل، لامتناعه لهما، لعدم قابليه التوزيع، و لا لواحد بخصوصه لعدم الترجيح، و لا له لعدم نيته له فليس حينئذ إلا البطلان).

و أما الحج المندوب فقد قال فى المدارك: (فقد دلت الأخبار على أنه يجوز الاشتراك به، و إذا جاز ذلك جازت الاستنابه فيه على هذا الوجه)، و من هذه الأخبار صحيح محمد بن إسماعيل عن أبى الحسن عليه السلام (كم أشرك فى حجتى، قال عليه السلام: كم شئت) (١)، -

ص: ٢٧٧

واحد فلا يقع عن اثنين. هذا إذا كان الحج واجبا على كل واحد منهما، أو أريد إيقاعه (١) عن كل واحد منهما. أما لو كان مندوبا و أريد إيقاعه عنهما، ليشتركا في ثوابه، أو واجبا عليهما كذلك (٢)، بأن ينذرا الاشتراك في حج يستنيان فيه كذلك (٣). فالظاهر الصحة فيقع في العام الواحد عنهما، وفاقا للمصنف في الدروس، و على تقدير المنع (٤) لو فعله عنهما لم يقع عنهما، و لا عنه، أما استنجاهه لعمرتين، أو حجه مفردة، و عمره مفردة فجائز (٥)، لعدم المنافاه.

(و لو استأجراه لعام) واحد (فإن سبق أحدهما) بالإجاره (صح السابق) و بطل اللاحق (٦)...

و صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل يشرك أباه أو أخاه، أو قرابته في حجه، قال عليه السلام: إذن يكتب لك حجا مثل حجهم، و تزداد خيرا بما وصلت) (١)، و هذه الأخبار محموله على الاستحباب لأن حج الإسلام يجب أن يوقعه عن نفسه كما هو واضح.

(١) أي أريد الحج بتمامه - و لو كان ندبا - أن يقع عن كل واحد مستقلا، فلا يجوز أن يحج عنهما في عام واحد، لاستحاله إيقاعه في عام واحد عن اثنين بحيث يكون الحج الصادر عن كل واحد بمفرده.

(٢) بحيث لو نذر كل واحد من الجماعه أن يشرك البقيه في حج واحد، و بعبارة أخرى قد نذر كل واحد أن يحج عن نفسه و عن الآخرين على نحو الاشتراك، من دون خلاف ظاهر بين من تعرض لهذا الفرع.

(٣) أي بالاشتراك.

(٤) قال الشارح في المسالك (ثم على تقدير بطلان الإيقاع عن اثنين، لو نوى عنهما لم يقع عنهما، و في وقوعه عنه وجه ضعيف لعدم النيه).

(٥) لجواز وقوع العمرتين في سنه واحده، و جواز وقوع العمره المفرده مع الحج المفرد كما سيأتي.

(٦) بطلت الاجاره الثانيه لعدم القدره على العمل بها بعد وجوب العمل بالأولى، و في الجواهر (و ظاهره المفروغيه عن ذلك لوضوح وجهه).

ص: ٢٧٨

(و إن اقترنا) (١) بأن أوجباه معا فقبلهما، أو وكل أحدهما الآخر (٢)، أو وكلا- ثالثا فأوقع (٣) صيغه واحده عنهما (بطلا) لاستحاله الترجيح من غير مرجح، ومثله ما لو استأجره مطلقا (٤) لاقتضائه التعجيل، أما لو اختلف زمان الإيقاع (٥) صح، وإن اتفق العقدان (٦)، إلا مع فوريته المتأخر (٧)، وإمكان استنابه من يعجله فيبطل.

### في النيابة في أبعاض الحج

(و تجوز النيابة في أبعاض الحج) (٨) التي تقبل النيابة (كالطواف) و ركعتيه، (و السعى و الرمي)، لا- الإحرام، و الوقوف، و الحلق، و المبيت بمنى (مع العجز) (١) بطلا لتنافيها، فلا يمكن صحتها، و صحه إحداها المعينه دون الأخرى ترجيح بلا مرجح، و صحه إحداها بلا تعيين لا يترتب عليه أثر فتلغى، غير أن الاقتران بعيد عاده، لكن يمكن فرضه في صور منها: ما لو آجر نفسه لهذه السنه، و آجره و كيله من آخر في نفس السنه و اتفق عقد الإجاره في زمن واحد، و منها: ما ذكره الشارح في الروضه.

(٢) فقام هذا و أوقع عقد إجاره واحد عنهما معا.

(٣) أى الثالث.

(٤) من غير تقييد في هذه السنه أو غيره، فعن الدروس (و لو أطلق الإجاره اقتضى التعجيل، فلو خالف الأجير فلا أجره له)، و ظاهره أن الإطلاق يقتضى التعجيل، و إن قال فى المدارك (و مستنده، غير واضح) بناء على أن الأمر لا يقتضى الفوريه، و قال فى الجواهر (إلا أن يفرض التعارف فيه كذلك)، و على كل فلو اقتضى التعجيل و الفوريه لبطلا لتنافى متعلقهما.

(٥) بأن كانت إحدى الاجارتين قد صرحت بالتأخير، و الأولى مطلقه، أو كانت كلاهما مقيدتين بسنه معينه، بحيث كانت السنه المعينه فى إحداها مختلفه عن الأخرى.

(٦) لأن التنافى لمتعلقها.

(٧) بحيث لو صحت الإجارتان لاختلاف زمان الإيقاع، و إن اتفق العقدان، لكن إذا أتى عارض مبطل لإحداها فبطل، و ذلك فيما لو كان الحج المتأخر فوريا كالمنذور فى أول سنوات الإمكان، أو حج الإسلام على تقدير فوريه الاستنابه فيه على تقدير عدم إمكان ذهابه، و كان يوجد من يستأجره ليقوم به فوراً فلا يجوز تأخيره إلى العام المقبل، فالاستئجار عليه فى العام المقبل باطل من هذه الناحيه.

(٨) أفعال الحج مشروطه بمباشرتها بدنيا، و مع العجز فقد ورد النص بالنيابه فى الطواف و ركعتيه و السعى و الرمي، و وقع الخلاف بينهم فى الإحرام، مع اتفاقهم على عدم النيابة فى الوقوف و الحلق و المبيت بمنى، و سيأتى كل فى بابه.

عن مباشرتها بنفسه، لغيبه (١)، أو مرض (٢) يعجز معه و لو عن أن يطاف أو يسعى به (٣). و في إلحاق الحيض به فيما يفتقر إلى الطهاره وجه (٤)، و حكم الأ-كثر بعدولها إلى غير النوع لو تعذر إكماله لذلك (٥)،(و لو أمكن حمله في الطواف و السعى و جب) (٦) مقدا على الاستنايه،(و يحتسب لهما) (٧) لو نويها، إلا أن (١)بلا خلاف فيه للأخبار منها: خبر عبد الرحمن بن أبي نجران عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السّلام (قلت له: الرجل يطوف عن الرجل و هما مقيمان بمكه؟ قال: لا، و لكن يطوف عن الرجل و هو غائب عن مكه)(١).

(٢)للأخبار، منها: صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام (المريض المغلوب و المغمى عليه يطاف عنه و يرمى عنه)(٢).

(٣) كما سيأتي.

(٤)فقد جعل الحيض من الأسباب المسوغه للاستنايه في طواف العمره إذا ضاق الوقت، و لا يمكنها العدول إلى ما يتأخر طوافه، أو لم يمكنها المقام في طواف الحج كما عن كشف اللثام، و عن الشارح في المسالك جواز الاستنايه مع الضروره الشديده اللازمه بانقطاعها عن أهلها في البلاد البعيده، و تردد الشهيد في الدروس لبطلان متعتها، و عدولها إلى حج الأفراد لو قدمت مكه حائضا و قد ضاق وقت الوقوف، و هذا ما عليه الأكثر، و سيأتي تفصيل ذلك إنشاء الله تعالى.

(٥)أى تعذر ما يتوقف على الطهاره كالطواف بسبب الحيض.

(٦) كما سيأتي.

(٧)لأنه يصح من كل منهما أن ينوى بفعله طوفا عن نفسه، أما الحامل فواضح لأنه يأتي بطواف غير ناقص، و أما المحمول ففرضه كذلك فتصح النيه و يقع طوفا عنه و يدل عليه صحيح حفص البخترى عن أبي عبد الله عليه السّلام (في المرأه تطوف بالصبي و تسعى، هل يجوز ذلك عنها و عن الصبي؟ فقال: نعم)(٣)، و صحيح الهيثم بن عروه التميمي (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: حملت امرأتى ثم طفت بها و كانت مريضه، و قلت له: إني طفت بها بالبيت في طواف الفريضه و بالصفاء و المروه، و احتسبت بذلك لنفسى، فهل يجزى؟ فقال:

نعم)٤، و قال في المدارك (و إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق في الحمل بين أن يكون تبرعا أو بأجره)، و خالف ابن الجنيد و العلامه من أنه إذا كان أجيرا لا يجزيه احتساب ما

ص: ٢٨٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب النياه في الحج حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب الطواف حديث ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب الطواف حديث ٣ و ٢.

يستأجره للحمل لا فى طوافه، أو مطلقا (١)، فلا- يحتسب للحامل، لأن الحركة، مع الإطلاق قد صارت مستحقة عليه لغيره، فلا يجوز صرفها إلى نفسه، و اقتصر فى الدروس على الشرط الأول (٢).

### فى أنه كفاره الإحرام فى مال الأجير

(و كفاره الإحرام) اللازمه بسبب فعل الأجير موجبها (فى مال الأجير) (٣)، لا المستنيب، لأنه فاعل السبب، و هى كفاره للذنب اللاحق به (و لو أفسد حجّه قضى فى) العام (القابل) (٤)، لوجوبه بسبب الإفساد، و إن كانت معينه بذلك العام، (و الأقرب الإجزاء) عن فرضه المستأجر عليه، بناء على أن الأولى فرضه، -فعل طوفا عنه، لأنه بالإجاره يصير الفعل مستحقا عليه لغيره فلا يجوز له صرفه إلى نفسه، ثم إن العلامة قال فى المختلف (و التحقيق أنه إن استؤجر للحمل فى الطواف أجزأ عنهما، و إن استؤجر للطواف لم يجز عن الحامل) و استحسنة فى المدارك، و علله فى الجواهر بقوله (و لعله لأنه على الثانى كالأستجار للحج)، غير أن الشارح فى المسالك ذهب إلى أنه لو استأجره للحمل مطلقا لم يحتسب للحامل لأن الحركة المخصوصه قد صارت مستحقة لغيره فلا يجوز صرفها إلى نفسه، و هو أحوط.

(١) أى قد وقع عقد الإجاره على الحمل من غير تقييد فى الطواف.

(٢) و هو قوله (لا فى طوافه)، و ليس فى الدروس (أو مطلقا).

(٣) دون المنوب عنه بلا خلاف فيه، لأن ذلك عقوبه على فعل صدر منه، فهو كما لو قتل نفسا أو أتلف مالا لأحد.

(٤) بلا- خلاف فيه، و إنما الخلاف فى أنه هل يستحق الأجره على الأول أو لا، قولان مبنيان على أن الواجب هو الأول و الثانى عقوبه، أو هو الثانى و الأول عقوبه، و كلا القولين مشهوران، و يدل على الأول حسنه زواره (سألته عن محرم غشى امرأته، قال: جاهلين أم عالمين؟ قلت: أجبني على الوجهين جميعا، قال: إن كانا جاهلين استغفرا ربهما و مضيا على حجهما، و ليس عليهما شىء، و إن كانا عالمين فرّق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه، و عليهما بدنه، و عليهما الحج من قابل فإذا بلغا المكان الذى أحدثا فيه فرّق بينهما، حتى يقضيا نسكهما، و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا، قلت: فأى الحجتين لهما؟ قال: الأولى التى أحدثا فيها ما أحدثا، و الأخرى عليهما عقوبه) (١)، و يظهر من -

ص: ٢٨١

و القضاء عقوبه،(و يملك الأجره) حينئذ، لعدم الإخلال بالمعِين، و التأخير فى المطلق. و وجه عدم الإجزاء فى المعينه، بناء على أن الثانيه فرضه ظاهر للإخلال -هذه الروايه أن هذا من أحكام الحج من دون دخل لكونه عن نفسه فيشمل النائب الأجير، و لخبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن رجل حج عن رجل فاجترح فى حجه شيئا، يلزم فيه الحج من قابل أو كفاره، قال عليه السّلام هي للأول تامه، و على هذا ما اجترح)(١) و خبره الآخر (قلت: فإن ابتلى بشيء يفسد عليه حجه حتى يصير عليه الحج من قابل، أيجزى عن الأول؟ قال: نعم، قلت: لأن الأجير ضامن للحج؟ قال: نعم)٢، و على هذا القول يستحق الأجره عن الأول سواء كانت الاجاره مطلقه أو معينه فى هذه السنه، و عليه الحج من قابل و إن أخره عصيانا أو لعذر.

و أما القول الثانى فقد قال فى الجواهر (و التحقيق أن الفرض الثانى لا الأول، الذى أطلق عليه اسم الفاسد فى النص و الفتوى، و احتمال أن هذا الإطلاق مجاز لا داعى إليه) و أما النصوص التى أشار إليها منها: خبر سليمان بن خالد (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول فى حديث: و الرفث فساد الحج)(٢)، و إلى هذا القول ذهب ابن إدريس فى السرائر أيضا.

و على هذا القول الثانى فإذا كانت الاجاره معينه فى هذا العام فتنفسخ و لا يستحق الأجره، و يجب على الأجير الإتيان من قابل بلا أجره، لأنه بحكم الشارع، و أما إذا كانت الاجاره مطلقه فتبقى ذمته مشغوله و يستحق الأجره على ما يأتى من قابل إلا إذا قلنا بأن الإطلاق يقتضى التعجيل - كما عن الدروس - فهى كالمعينه فلا أجره له.

ثم اعلم أنه على القول الأول فالحج الأول قد وقع بنيه المنوب عنه، و الحج الثانى يقع بنيه نفس النائب من باب العقوبه، و على القول الثانى فالحج الأول قد وقع عقوبه و إن صدر من الأجير نيه المنوب عنه، و الحج الثانى لا بدّ أن يقع بنيه المنوب عنه إذا كانت الإجاره مطلقه، و خالف العلامه فى القواعد و المنتهى تبعاً للشيخ فى المبسوط و الخلاف إلى أن الحج الأول فاسد فيجب إكماله عقوبه، و الحج الثانى قد وقع قضاء عن نفسه فيجب الثالث لتفريغ ذمه المنوب عنه، و إما إذا كانت الاجاره معينه فلا بد أن يستأجر الأجير مره أخرى، و فيه: إنه على القول الثانى و كانت الإجاره مطلقه فظاهر الأخبار المتقدمه أن الحج الأول قد وجب إكماله عقوبه و أن الثانى قضاء عن الحجه الفاسده، و القضاء كما يجزى الحاج عن نفسه فيجزى عن غيره.

ص: ٢٨٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب النياه فى الحج حديث ٢ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٨.

بالمشروط و كذا فى المطلق على ما اختاره المصنف فى الدروس، من أن تأخيرها عن السنه الأولى لا لعذر يوجب عدم الأجره، بناء على أن الإطلاق يقتضى التعجيل فيكون كالمعينه. فإذا جعلنا الثانيه فرضه كان كتأخير المطلق، فلا يجرى و لا يستحق أجره، و المروى فى حسنه زراره أن الأولى فرضه، و الثانيه عقوبه، و تسميتها حينئذ فاسده مجاز، و هو الذى مال إليه المصنف. لكن الروايه مقطوعه، و لو لم نعتبرها لكان القول بأن الثانيه فرضه أوضح، كما ذهب إليه ابن إدريس.

و فضل العلامه فى القواعد غريباً، فأوجب فى المطلقه قضاء الفاسده فى السنه الثانيه، و الحج عن النيايه بعد ذلك، و هو خارج عن الاعتبارين، لأن غايته أن تكون العقوبه هى الأولى، فتكون الثانيه فرضه، فلا وجه للثالثه، و لكنه بنى على أن الإفساد يوجب الحج ثانياً، فهو سبب فيه كالاستتجار، فإذا جعلنا الأولى هى الفاسده لم تقع عن المنوب، و الثانيه وجبت بسبب الإفساد، و هو خارج عن الإجاره فتجب الثالثه، فعلى هذا ينوى الثانيه عن نفسه، و على جعلها الفرض ينويها عن المنوب، و على الروايه ينبغى أن يكون عنه (١)، مع احتمال كونها عن المنوب أيضاً (٢).

### فى أنه يستحب للأجير إعادته فاضل الأجره

(و يستحب) للأجير (إعادته فاضل الأجره) (٣) عما أنفقه فى الحج ذهاباً و عوداً، (و الإتمام له) من المستأجر عن نفسه، أو من الوصى مع النص، لا بدونه (٤) (لو أعوز)، و هل يستحب لكل منهما إجابته الآخر إلى ذلك تنظر المصنف (١) عن الأجير كما فى خبرى إسحاق المتقدمين، و هما ظاهران فى أن الأولى فرضه و الثانيه عقوبه.

(٢) إذا قلنا أن الأولى فرضه و الثانيه عقوبه، لأن الثانيه متممه للأولى، و هو على خلاف ظاهر النصوص، و أما إذا قلنا إن الأولى عقوبه و الثانيه فرضه فيتعين كونه عن المنوب.

(٣) قال فى المدارك: (هذا الحكم مشهور بين الأصحاب، و لم أقف على مستنده، و استدل عليه فى المعتبر بأنه مع الإعادته يكون قصده بالنيابه القربه لا العوض، و كأن مراده أنه مع قصد الإعادته ابتداءً يكون قصده بالنيابه القربه و هو حسن، و ذكر الأصحاب أنه يستحب للمستأجر أن يتمم للأجير لو أعوزته الأجره، و هو كذلك لما فيه من المساعده للمؤمن، و الرفق به و التعاون على البرّ و التقوى).

(٤) لأن الوصى مع عدم النص يجب عليه العمل بالواجب، و أما مع النص فيعمل بالمستحب المنصوص على قدر الثلث.



فى الدروس (١)، من أصله البراءة و من أنه معاونه على البر و التقوى (و ترك نيا به المرأة الصروره) (٢) و هى التى لم تحج، للنهى عنه فى أخبار، حتى ذهب بعضهم إلى المنع لذلك، و حملها على الكراهه طريق الجمع بينها و بين ما دل على الجواز، (و كذا الخنى الصروره)، إلحاقا لها بالأثنى، للشك فى الذكوريه، و يحتمل عدم الكراهه، لعدم تناول المرأة التى هى مورد النهى لها.

### فى أنه يشترط علم الأجير بالمناسك

(و يشترط علم الأجير (٣) بالمناسك) و لو إجمالاً، لىتمكن من تعلمها تفصيلاً (٤) و لو حج مع مرشد عدل أجزأ، (و قدرته عليها) (٥) على الوجه الذى (١) فأصله البراءة تنفى هذا الحكم فى الموردين، و التعليل الموجود فى كلام الأصحاب و هو المعاونه على البر و التقوى ينطبق على الموردين.

(٢) ذهب الشيخ فى التهذيب إلى عدم جواز نيا به المرأة الصروره مطلقاً، و فى الاستبصار منع من نيايتها إذا كان المنوب عنه رجلاً، و دليل الأول خبر سليمان بن جعفر عن الإمام الرضا عليه السلام (عن المرأة الصروره حجت عن امرأه صروره، فقال عليه السلام: لا ينبغى) (١)، و دليل الثانى خبر زيد الشحام عن أبى عبد الله عليه السلام (سمعتة يقول: يحج الرجل الصروره عن الرجل الصروره، و لا تحج المرأة الصروره عن الرجل الصروره) ٢،

و ذهب الأصحاب إلى الكراهه للجمع بين ما تقدم و بين أخبار،

منها: صحيح معاويه بن عمار (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يحج عن المرأة و المرأة تحج عن الرجل، قال: لا بأس) (٢) ، و صحيح رفاعه عن أبى عبد الله عليه السلام (قال: تحج المرأة عن أخيها، و قال: تحج المرأة عن أبيها) (٣).

(٣) هذا الشرط راجع إلى صحه فعل المستأجر عليه، فكل ما تتوقف صحته عليه يجب تحصيله على الأجير.

(٤) ففى بعض النسخ (لىتمكن من فعلها تفصيلاً) و هو أولى، لأن التمكن من تعلمها تفصيلاً غير متوقف على العلم الإجمالى.

(٥) مقتضى القواعد و الأصول أن يكتفى بالبدل الاضطرارى فى الأجير عند العجز عن الاختيارى فى المنوب عنه، و ما دام يمكن الواجب الاختيارى من المنوب عنه و لو

ص: ٢٨٤

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب النيا به فى الحج حديث ٣ و ١ .

٢- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب النيا به فى الحج حديث ٢ .

٣- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب النيا به فى الحج حديث ٥ .

عين، فلو كان عاجزا عن الطواف بنفسه، و استؤجر على المباشره لم يصح، و كذا لو كان لا يستطيع القيام فى صلاه الطواف. نعم لو رضى المستأجر بذلك حيث يصح منه الرضا (١) جاز، (و عدالته) (٢) حيث تكون الإجاره عن ميت، أو من يجب عليه الحج، (فلا يستأجر فاسق)، أما لو استأجره ليحج عنه تبرعا لم تعتبر العداله، لصحه حج الفاسق، و إنما المانع عدم قبول خبره، (و لو حج الفاسق عن غيره (أجزأ) عن المنوب عنه فى نفس الأمر (٣)، و إن وجب عليه استنابه غيره لو كان واجبا، و كذا القول فى غيره من العبادات كالصلاه و الصوم و الزياره المتوقفه على النيه (٤).

### فى الوصيه بالحج

(و الوصيه بالحج) مطلقا من غير تعيين مال (ينصرف إلى أجره المثل) (٥) و هو - باستنابه غيره فلا يكتفى بالبدل الاضطرارى من الأجير.

(١) و ذلك فيما لم يكن الحج متعينا عليه بأن كان مندوبا فيجوز حينئذ.

(٢) قد تقدم أن العداله ليست شرطا فى صحه الفعل، بل لأن الإتيان بالحج الصحيح لا يعرف إلا من إخباره، و الفاسق لا يقبل إخباره بذلك، هذا إذا كان الحج متعينا، و أما إذا كان مندوبا فلا يشترط العلم بالصحه لتفريغ الذمه، و قال فى المدارك: (و اكتفى بعض الأصحاب فيه - أى فى الحج الواجب - بكونه ممن يظن صدقه، و يحصل الوثوق بإخباره، و هو حسن).

(٣) على ما تقدم، فلو أتى الفاسق بالحج الصحيح واقعا فيحصل الاجزاء واقعا، و لكن لا يعرف ذلك إلا من إخباره، و النهى يمنع من قبول قوله لقوله تعالى إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا (١)، و بما أن الاشتغال اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني فعلى المستأجر أن يستأجر غيره العادل لتفريغ الذمه.

(٤) حين ينحصر العلم بصحه الواقع من إخباره، بخلاف غيرها التى يعلم صحتها من غير إخباره.

(٥) علل - كما فى المدارك -: (أما انصراف الأجره مع عدم التعيين إلى أجره المثل فواضح، لأن الواجب العمل بالوصيه مع الاحتياط للوارث، فيكون ما جرت به العاده كالمنطوق به، و هو المراد من أجره المثل، و لو وجد من يأخذ أقل من أجره المثل اتفاقا و جب الاقتصار عليه، احتياطا للوارث).

ص: ٢٨٥

ما يبذل غالبا للفعل المخصوص، لمن استجمع شرائط النيايه فى أقل مراتبها (١) و يحتمل اعتبار الأوسط (٢) هذا إذا لم يوجد من يأخذ أقل منها، و إلا اقتصر عليه، و لا يجب تكلف تحصيله (٣)، و يعتبر ذلك من البلد، أو الميقات على الخلاف (٤)، (و يكفى) مع الإطلاق (المره (٥) إلا- مع إرادته التكرار) فيكرر حسب ما دل عليه اللفظ، فإن زاد عن الثلث (٦) اقتصر عليه، إن لم يجز الوارث، و لو كان بعضه، أو جميعه واجبا فمن الأصل (٧).

### فى أنه لو عين القدر و النائب تعينا

(و لو عين القدر و النائب تعينا) (٨) إن لم يزد القدر عن الثلث فى المندوب (١) أى مراتب النيايه.

(٢) أى فأجره المثل تحمل على أدنى مراتب النيايه احتياطا للوارث، و يحتمل أن تحمل على المرتبه الوسطى، لأن الأمور الوسطى أمور عرفيه أيضا.

(٣) أى لا يجب البحث عن الأقل عن أجره المثل توفيرا للورثه إلا إذا حصل ذلك اتفاقا.

(٤) و قد تقدم.

(٥) لتحقق الامتثال بها.

(٦) فمع التكرار يحج عنه حتى يستوفى الثلث من التركه، و هو مما لا خلاف فيه - كما فى الجواهر - لأن الثلث للميت و ما زاد فهو محتاج إلى إذن الورثه.

(٧) إن كان حجه الإسلام فمن الأصل بالاتفاق، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل مات فأوصى أن يحج عنه، قال: إن كان ضروره فمن جميع المال، و إن كان تطوعا فمن الثلث) (١)، و إن كان الواجب حجا قد وجب بالنذر، فعن الشيخ و يحيى بن سعيد و المحقق فى المعتبر أنها تخرج من الثلث، لصحيح ضريس بن أعين (سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل عليه حجه الإسلام، و نذر فى شكر ليحجن رجلا، فمات الرجل الذى نذر قبل أن يحج حجه الإسلام و قبل أن يفى لله بنذره، فقال عليه السلام: إن كان ترك مالا حج عنه حجه الإسلام من جميع ماله، و يخرج من ثلثه ما يحج به عنه للنذر، و إن لم يكن ترك مالا إلا بقدر حجه الإسلام حج عنه حجه الإسلام مما ترك، و حج عنه و لئيه للنذر، فإنما هو مثل دين عليه) (٢)، و ذهب ابن ادريس و المحقق و من تأخر عنه إلى وجوب إخراجها من الأصل أيضا كحجه الإسلام، لتساويهما فى كونهما ديناً، فيجب إخراجهما من الأصل.

(٨) سواء كان الحج واجبا أو ندبا لعموم الأمر بالعمل بالوصيه، و هنا صورتان، الأولى: أن

ص: ٢٨٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب وجوب الحج حديث ١.

و عن أجره المثل فى الواجب، و إلا- اعتبرت الزيادة من الثلث مع عدم إجازة الوارث، و لا- يجب على النائب القبول (١)، فإن امتنع طلبا للزيادة لم يجب إجابته، ثم يستأجر غيره بالقدر (٢) إن لم يعلم إرادته تخصيصه به (٣)، و إلا- فأجره المثل إن لم يزد عنه، أو يعلم إرادته خاصة فيسقط بامتناعه بالقدر، أو مطلقا (٤)، و لو عين النائب خاصة أعطى أجره مثل (٥) من يحج مجزيا، و يحتمل أجره مثله، فإن امتنع منه (٦)، أو مطلقا استؤجر غيره (٧) إن لم يعلم إرادته التخصيص، و إلا سقط (٨).

-يكون الحج واجبا، و الأجره إما بقدر أجره المثل و إما أزيد أو أقل، فإن كانت الأجره المعينه بقدر أجره المثل أو أقل نفذت من أصل المال، لما تقدم من أن الحج الواجب يخرج من أصل المال، و إن كانت الأجره المعينه أزيد من أجره المثل و لم يرض الورثه، فالشارع و إن حكم بإخراج الحج الواجب من أصل المال إلا أنه منصرف إلى أجره المثل لأنه المعتاد، و عليه فما زاد يخرج من الثلث، لأن الثلث مال للميت يجوز له أن يتصرف فيه و إن لم يرض الورثه.

الثانيه: أن يكون الحج مندوبا فالأجره المعينه إما بقدر أجره المثل و إما أقل أو أزيد، فإن أجاز الورثه فمن أصل المال، و إن لم يجز الورثه فمن الثلث، و هذا ما دلت عليه صحيح معاويه بن عمار المتقدم، و ما زاد فهو بحاجه إلى إذن الورثه.

(١) بالأجره المعينه، للأصل و عدم الدليل على الوجوب، و مع الامتناع قال فى المدارك:

(تبطل الوصيه)، و قال غيره: لا وجه لبطلان الوصيه إذ لم يظهر منها تقييد المبلغ المعين بالأجير المخصوص، بل تنفذ وصيته بالمبلغ المعين لغيره المساوى له.

(٢) أى القدر المعين فى الوصيه.

(٣) أى يعلم إرادته الموصى تخصيص القدر المعين بالنائب المعين، و إلا إن لم يعلم ذلك فيعطى لغير أجره المثل و هو مشروط بعدم زياده المثل عن المعين فى الوصيه، فلو زادت أجره المثل لم يجب إلا ما عين و ينتظر به لو احتمل حصول من يرضى به، و لو علم إرادته خصوص ذلك النائب على كل حال فيسقط الاستتجار.

(٤) و إن بذل له ما بذل.

(٥) تحكيما للعاده، و يحتمل أجره مثله و هو ما استحسنته فى المدارك تحكيما للعاده أيضا.

(٦) من أجر المثل أو امتنع من بذل ما بذل له و هو المراد من الإطلاق.

(٧) و بعضهم قال بوجوب إجابته إذا امتنع عن أجره المثل إذا وسع الثلث و هو الأقوى.

(٨) لتعذر القيد الموجب لتعذر المقيد، و هذا جار فى المندوب و الواجب، غايته فى الواجب يجب على وليه حينئذ القضاء.

(و لو عين لكل سنه قدرا) مفصلا كألف، أو مجملا كغله بستان، (و قصر كَمَل من الثانيه فإن لم تسع) الثانيه، (فالثالثه)، فصاعدا ما يتم أجره المثل (١)، و لو بجزء و صرف الباقي مع ما بعده كذلك و لو كانت السنون معينه ففضل منها فضله لا نفى بالحج أصلا ففى عودها إلى الورثه، أو صرفها فى وجوه البر و جهان (٢)، أجمدهما الأول إن كان القصور ابتداء، و الثانى إن كان طارئا، و الوجهان آتيان فيما لو قصر المعين لحجه واحده، أو قصر ماله أجمع عن الحجه الواجبه، و لو أمكن استثنائه (٣)،

(١) هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب - كما فى المدارك -، لأن القدر المعين قد انتقل بالوصيه عن ملك الورثه، و وجب صرفه فيما عينه الموصى بقدر الإمكان، و لا- طريق إلى إخراجه إلا- بجمعه على هذا الوجه فيتعين، و لخبر إبراهيم بن مهزيار (كتب إلى أبى محمد عليه السّلام: إن مولاك على بن مهزيار أوصى أن يحج عنه من ضيعه صير ربعها لك، فى كل سنه حجه بعشرين ديناراً، و أنه منذ انقطع طريق البصره تضاعفت المؤمن على الناس، فليس يكتفون بعشرين ديناراً، و كذلك أوصى عده من مواليك فى حجّهم، فكتب عليه السّلام: تجعل ثلاث حجج حجّتين إن شاء الله) (١)، و خبر إبراهيم الآخر (كتب إليه على بن محمد الحصينى: أن ابن عمى أوصى أن يحج عنه بخمسه عشر ديناراً فى كل سنه، و ليس يكفى، ما تأمرنى فى ذلك؟ فكتب عليه السّلام: يجعل حجّتين فى حجه، فإن الله تعالى عالم بذلك) ٢.

(٢) الأول: أن ترجع ميراثا، لأن المال خرج عن ملك الورثه بالوصيه، و هى مع فرض تعذرها فيرجع المال إلى أصله، الثانى: أن تصرف فى وجوه البر، لأن الوصيه أخرجته عن ملك الوارث، و قد ذكرت الحج مصرفا له، و مع تعذر هذا المصرف فيصرف إلى غيره من الطاعات.

هذا و قد فصل المحقق الثانى فى جامعه فقال (إن كان قصوره حصل ابتداء بحيث لم يمكن صرفه فى الحج فى وقت ما كان ميراثا، و إن كان ممكنا ثم طرأ القصور بعد ذلك لظرو زياده الأجره و نحوه، فإنه لا يعود ميراثا، لصحه الوصيه ابتداء فخرج بالموت عن الوارث فلا يعود إليه إلا بدليل، و لم يثبت، غايه الأمر أنه قد تعذر صرفه فى الوجه المعين فيصرف فى وجوه البر كما فى المجهول المالک)، و استوجهه الشارح فى المسالك و كذا فى الروضه هنا، و اعلم أن الصرف فى وجوه البر هو المشهور بين الأصحاب كما فى المدارك.

(٣) و جب، لأن طريق تنفيذ الوصيه منحصر بذلك، و إذا وجب تنفيذها وجبت مقدمته.

أو رجي إخراجها في وقت آخر وجب مقدا (١) على الأمرين.

(و لو زاد) المعين للسنة عن أجره حجه و لم يكن مقيدا بواحدة (حجّ) عنه به (مرتين) (٢) فصاعدا إن وسع (في عام) واحد من اثنين فصاعدا، و لا يضر اجتماعهما معا في الفعل في وقت واحد، لعدم وجوب الترتيب (٣) هنا كالصوم (٤) بخلاف الصلاة (٥). و لو فضل عن واحدة جزء أضيف إلى ما بعده إن كان، و إلا ففيه ما مر (٦)

### في الودعيّ العالم بامتناع الوارث

(و الودعيّ) لمال إنسان (العالم بامتناع الوارث) من إخراج الحج الواجب عليه عنه (يستأجر عنه من يحج أو يحج) عنه (٧) (و هو بنفسه) و غير (١) فيجب الانتظار فيما لو رجي إخراجها، لأن الوجهين السابقين مبنيان على تعذر الوصيه، و مع رجاء إخراجها لا يتحقق التعذر.

(٢) للأمر بالعمل بالوصيه، ما دام قد عيّن مبلغا معيناً، و هو يسع حجتين.

(٣) أي في الحج للأصل.

(٤) قد مر دليله في بابه.

(٥) فقد مرّ أنه لا يجب الترتيب إلا بين الظهرين و العشاءين من اليوم الواحد فراجع.

(٦) من صرفه في وجوه البر، أو رجوعه إلى الورثه، و لا يأتي التفصيل المبني على القصور الابتدائي و العارضى.

(٧) بلا خلاف في الجملة كما في المستند، لصحيح بريد العجلي عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن رجل استودعني مالا فهلك و ليس لوارثه شيء، و لم يحج حجه الإسلام، قال: حج عنه و ما فضل فاعطهم) (١) و الخبر و إن كان مطلقا إلا- أن الأصحاب قيدوه بما إذا علم أو ظن بعدم تأديه الورثه للحج لو دفع الوديعة إليهم، و ذلك لأن مقدار أجره الحج و إن كان خارجا عن ملك الورثه، إلا أن الوارث مخير في جهات القضاء، و له الحج بنفسه مع الاستقلال بالتركه، و له الاستئجار بدون أجره المثل، و في الشرائع و القواعد و الإرشاد الاقتصار على مورد العلم بعدم التأديه، و الأولى إلحاق الظن الغالب به.

ثم لا خصوصيه للأمر بالروايه للودعي بأن يحج إلا تفرغ الذمه، و عليه فيجوز له أن يستأجر لذلك.

و اعتبر في التذكرة مع ذلك أمن الضرر، فلو خاف على نفسه أو ماله لم يجز له ذلك، و استحسنته في المدارك.

ص: ٢٨٩

الوديعة من الحقوق الماليه حتى الغصب (١) بحكمها. و حكم غيره (٢) من الحقوق التي تخرج من أصل المال، كالزكاه و الخمس و الكفاره و النذر حكمه. و الخبر هنا (٣) معناه الأمر، فإن ذلك واجب عليه حتى لو دفعه إلى الوارث اختيارا ضمن (٤) و لو علم أن البعض يؤدي فإن كان نصيبه يفي به بحيث يحصل الغرض منه و جب الدفع إليهم (٥)، و إلا (٦) استأذن من يؤدي مع الإمكان و إلا سقط (٧). و المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن الغالب المستند إلى القرائن. و في اعتبار الحج من البلد أو الميقات ما مر (و لو كان عليه حجتان إحداهما نذر فكذلك) (٨) يجب إخراجهما فما زاد (إذ الأصح أنهما من الأصل) (٩) لاشتراكهما في كونهما حقا واجبا ماليا (١) قد عرفت أن مورد الخبر الوديعة، و طردوا الحكم في غير الوديعة من الحقوق الماليه كالغصب و الدين و الأمانه الشرعيه لاشتراك الجميع في كونه مال الميت الذي يجب إخراج الحج منه قبل الإرث.

(٢) أي و حكم غير الحج، بل كل واجب مالى يخرج من أصل التركه، قيل: نعم لاشتراك الجميع في المعنى المجوز كما عن الشارح في المسالك، و قيل: لا، قصرا للروايه المخالفه للأصل على موردها كما في جامع المقاصد، و لو قيل بالجواز في الجميع فهو حسن.

(٣) أي في قول المصنف (و الودعي يستأجر عنه أو يحج هو بنفسه).

(٤) لظاهر الأمر في الروايه، فلو لم يفعل يضمن لأنه فوت على الميت تفرغ ذمته.

(٥) لأن المانع هو عدم تفرغهم ذمه مورثهم، فإذا انتفى المانع فلا بد من دفع المال إليهم.

(٦) أي و إن لم يف نصيبه فلا بد من دفع حصته إليه لقاعده (الناس مسلطون على أموالهم) و لما كان تفرغ ذمه الميت متوقفا على حصته و حصه غيره، فيسقط إذن الغير لما مرّ فيبقى إذنه غير ساقط لعدم الدليل على سقوطه.

(٧) أي و إن تعذر الاستئذان لبعده أو لسبب آخر فيسقط كذلك.

(٨) فما دام الواجب على الودعي تفرغ ذمه الميت من حجه الإسلام لكونها واجبه و تخرج من الأصل، فكذلك يجب تفرغ ذمته من الحج الواجب بالنذر لأنه يخرج من الأصل كذلك.

(٩) أما حج الإسلام فقد تقدم الكلام فيه و أنه محل خلاف، و أما الحج النذري فقد تقدم الكلام فيه و أنه محل الخلاف، حيث ذهب الشيخ و يحيى بن سعيد و المحقق أنه من الثلث لصحيح ضريس بن أعين المتقدم، و ذهب ابن إدريس و من تأخر أنه من الأصل لأنه دين كحجه الإسلام، و أما الخبر فمحمول - كما عن العلامه في المختلف - على من نذر في مرض الموت.

و مقابل الأصح إخراج المنذوره من الثلث، استنادا إلى روايه محموله على نذر غير لازم كالواقع فى المرض و لو قصر المال عنهما تحاصتا فيه (١)، فإن قصرت الحجه عن إخراج الحجه (٢) بأقل ما يمكن و وسع الحج خاصه أو العمره صرف فيه (٣)، فإن قصر عنهما (٤)، و وسع أحدهما، ففي تركهما و الرجوع إلى الوارث، أو البر على ما تقدم، أو تقديم حجه الإسلام، أو القرعه أوجه و لو وسع الحج خاصه (٥)، أو العمره فكذلك، و لو لم يسع أحدهما فالقولان (٦)، و التفصيل آت (٧) (١) و فيه - كما فى المدارك -: إن قسمه التركه بينهما مع القصور مشكل، لأن التركه إذا كانت قاصره عن أجره المثل للحجتين، كانت القسمه مقتضيه لعدم الإتيان بواحد منهما، إلا أن يتفق من يحج بدون أجره المثل.

نعم فالمتجه تقديم حجه الإسلام لصحيح ضريس بن أعين عن أبى جعفر عليه السلام (و إن لم يكن ترك مالا إلا بقدر حجه الإسلام، حج عنه حجه الإسلام مما ترك، و حج عنه وليه النذر، فإنما هو دين عليه) (١) و منه تعرف أن الفروع التى فرضها الشارح لا أساس لها حيثئذ.

(٢)المشتمله على الحج و العمره.

(٣)أى فى الحج لأهميته على العمره.

(٤)أى أن الحصه قاصره عن إخراج حجه أو عمره لكل منهما، و لكن تمام المال وسع إخراج حجه كامله مشتمله على العمره لأحدهما فقط ففيه وجوه أربعه: القرعه لأنها لكل أمر مشكل، أو تقديم حجه الإسلام لأنها واجبه بأصل الشرع بخلاف المنذوره، أو صرف تمام المال فى وجوه البر أو إرجاعه إلى الوارث، لأن المال بتمامه لا يفى بما وجب على الميت من حجه الإسلام و الحج المنذور فيندرج فى التفصيل السابق.

و فيه: قد عرفت لا بديه تقديم حجه الإسلام لصحيح ضريس المتقدم.

(٥)أى أن تمام المال قاصر عن حجه كامله مشتمله على العمره، بل يكفى إما للحج المجرد عن العمره لأحدهما، أو يكفى لإحدى العمرتين خاصه ففيه الأوجه المتقدمه، و لكن عرفت تقديم الحج المجرد عن العمره فى حجه الإسلام أو عمرتها لصحيح ضريس المتقدم.

(٦)أى أن تمام المال لا يكفى لواحد من الحجين المجردين و لا لإحدى العمرتين فيأتى فيه القولان، إما إرجاعه إلى الواث و إما صرفه فى وجوه البر.

(٧)ما تقدم إنما هو فى الودعى مع كون الميت قد وصى بالحج، و كذلك يأتى التفصيل فيما-

ص: ٢٩١



فيما لو أقر بالحجتين. أو علم الوارث أو الوصى كونهما عليه (و لو تعددوا) من عنده الوديعه أو الحق، و علموا بالحق و بعضهم ببعض (وزعت) (١) أجره الحجه، و ما فى حكمها (٢) عليهم بنسبه ما بأيديهم من المال، و لو أخرجها بعضهم بإذن الباقين، فالظاهر الإجزاء (٣)، لاشتراكهم فى كونه مال الميت الذين يقدم إخراج ذلك منه على الإرث و لو لم يعلم بعضهم بالحق تعين على العالم (٤) بالتفصيل (٥)، و لو علموا به و لم يعلم بعضهم ببعض فأخرجوا جميعا (٦)، أو حجوا فلا ضمان مع الاجتهاد على الأقوى (٧) و لا- معه (٨) ضمنوا (٩) ما زاد على الواحده. و لو علموا فى الأثناء سقط من وديعه كل منهم ما يخصه من الأجره (١٠)، و تحلوا ما عدا- لو أقر الميت أمام الودعى، و كذلك يأتى التفصيل فى غير الودعى فيما لو علم الوارث أو الوصى بكون حج الإسلام أو هو و الحج المنذور عليه.

(١) لأن تعيين الحجه على أحدهم دون الباقين ترجيح بلا مرجح، فالعدل يقتضى التوزيع بحسب ما عندهم من مال.

(٢) من الحقوق الماليه كالخمس و الزكاه و الدين.

(٣) لأن تفرغ ذمه الميت واجب كفايى عليهم، فإن اتفقوا على أن يخرجها بعضهم فلا مانع، ما دام جميع المال ماله الذى تعلق به حق الحج قبل حق الوارث.

(٤) لأن العلم نجز عليه التكليف دون غيره.

(٥) فهو ليس متعلقا بالعالم فى قبال العالم بالإجمال، لأن العلم منجز على كل حال، و لكن الجار و المجرور متعلق بالمحذوف، أى يتعين على العالم الإخراج، و الإخراج على التفصيل المتقدم.

(٦) أى كل واحد منهم استأجر أجيرا من مال الميت.

(٧) لأن العلم منجز على كل واحد بتفرغ ذمه الميت، و عدم علمهم ببعضهم لا يوجب الضمان على من خرج، و إن خرج غيره لتفرغ ذمه الميت، لأنه جاهل إذا لم يكن مقصرا، و لا يكون مقصرا مع الاجتهاد.

(٨) أى و لا مع الاجتهاد.

(٩) لانطباق الجاهل المقصر على كل واحد منهم، فيضمنون جميعا كل ما أتلّف من مال الميت ما عدا ما أتلّف فى حجه واحده، و الضمان على الجميع لأن تخصيصه بالبعض ترجيح بلا مرجح، و لا يضمنون حجه واحده لأن تفرغ ذمه الميت تستدعى ذلك.

(١٠) بمقدار ما أتى به من الأفعال، و فيه: إن السقوط مطلقا لا معنى له بل لا بد من التقييد مع الاجتهاد.

واحد بالقرعه (١)، إن كان بعد الإحرام، و لو حجوا عالمين بعضهم ببعض صح السابق (٢) خاصة، و ضمن اللاحق، فإن أحرما دفعه وقع الجميع عن المنوب (٣) و سقط من وديعه كل واحد ما يخصه من الأجره الموزعه (٤)، و غرم الباقي، و هل يتوقف تصرفهم على إذن الحاكم؟ الأقوى ذلك (٥) مع قدره على إثبات الحق عنده، لأن ولايه إخراج ذلك قهرا على الوارث إليه، و لو لم يمكن فالعدم أقوى حذرا من تعطيل الحق الذى يعلم من بيده المال ثبوته، و إطلاق النص إذن له (و قيل: يفتقر إلى إذن الحاكم) مطلقا (٦)، بناء على ما سبق (و هو بعيد) لإطلاق النص و إفضائه إلى مخالفته حيث يتعذر (٧).

## الفصل الثانى: فى أنواع الحج

### إشاره

(الفصل الثانى: فى أنواع الحج. و هى ثلاثه (٨)

### فى الحج التمتع

(: تمتع)...

(١) أما التحلل من أجل الاحتياط للوارث، و تفرغ ذمه الميت يوجب الاقتصار على واحد، و تعينه بالقرعه لأنها لكل أمر مشكل.

(٢) فسبقه يعينه أنه هو المفترغ لذمه الميت، و غيره ضامن لما أتلف لأنه عالم فيعد مفترطاً لمال الميت و الوارث.

(٣) ظاهره بعد المفروغيه عن إتمام الحج، و إلا فلو كان حين الإحرام فيجب التحلل على الجميع ما عدا واحد بالقرعه.

(٤) و ظاهره أيضا مع صورته العلم فتحسب أجره شخص واحد توزع عليهم بحسب ما بأيديهم من المال، و الباقي من المصروف لكل واحد فى حجه يضمه لأنه مفترط.

(٥) كما عليه جماعه لأن الحاكم هو من له إخراج المال قهرا على الوارث دون غيره من المكلفين، هذا إذا تمكن الودعى من أخذ الإذن من الحاكم و تمكن من إثبات أن الميت مشغول الذمه، و إلا- فلا يعتبر الإذن لثلا يتعطل تفرغ ذمه الميت، و عن بعضهم اشتراط إذن الحاكم مطلقا و لم يعرف قائله، و يدفع كلا القولين إطلاق صحيح بريد المتقدم.

(٦) تمكن من إثبات الحق أو لا.

(٧) أى اشتراط إذن الحاكم مطلقا يفضى إلى مخالفه النص فى صورته تعذر الاستئذان.

(٨) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (الحج ثلاثه أصناف: حج مفرد، و قران، و تمتع بالعمره إلى الحج، و بها أمر رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، و الفضل فيها، و لا- تأمر الناس إلا بها) (١)، و خبر منصور الصيقلى عن أبى عبد الله عليه السّلام (الحج عندنا على ثلاثه أوجه: حاج متمتع، و حاج مفرد سائق للهدى، و حاج مفرد

---

١- (١ و ٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب أقسام الحج حديث ١ و ٢.

وأصله التلذذ (١) سُمي هذا النوع به، لما يتخلل بين عمرته و حجه من التحلل الموجب لجواز الانتفاع و التلذذ بما كان قد حرّمه الإحرام، مع ارتباط عمرته بحجه حتى أنهما كالشيء الواحد شرعاً، فإذا حصل بينهما ذلك فكأنه حصل في الحج (و هو فرض من نأى) (٢) أى بعد (عن مكة بثمانيه و أربعين ميلاً من كل) -و الذى يظهر من النصوص أن المشروع فى صدر الإسلام هو القران و الإفراذ، و أن التمتع قد شرع فى حجه الوداع، فى صحيح الحلبى عن أبى عبد الله عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حين حج حجه الإسلام خرج فى أربع بقين من ذى القعدة، حتى أتى الشجرة فصلى بها، ثم قاد راحلته حتى أتى البيداء فأحرم منها، و أهل بالحج و ساق مائه بدنه، و أحرم الناس كلهم بالحج لا ينوون عمره، و لا يدرون ما المتعه، حتى إذا قدم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مكة طاف بالبيت و طاف الناس معه، ثم صلى ركعتين عند المقام و استلم الحجر، ثم قال: ابدأ بما بدأ الله عز و جل، فأتى الصفا فبدأ بها، ثم طاف بين الصفا و المروه سبعا، فلما قضى طوافه عند المروه قام خطيباً فأمرهم أن يحلوا و يجعلوها عمره، و هو شيء أمر الله عز و جل به، فأحل الناس، و قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لو كنت استقبلت من أمرى ما استدبرت لفعلت كما أمرتكم، و لم يكن يستطيع أن يحل من أجل الهدى الذى معه، إن الله عز و جل يقول وَ لَا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، و قال سراقه بن مالك بن خثعم الكنانى: يا رسول الله، علمنا كأننا خلقنا اليوم، أ رأيت هذا الذى أمرتنا به لعامنا هذا أو لكل عام، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا بل للأبد، و أن رجلاً قام فقال: يا رسول الله نخرج حجاجاً و رءوسنا تقطر، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إنك لن تؤمن بهذا أبداً(١)، و كما عن الجواهر أنه عمر.

(١) وجه التسميه فى الإفراذ لانفصال الحج عن العمره و عدم ارتباطه بها، و أما القران فلاقتران الإحرام بسياق الهدى، و أما التمتع فهو لغه التلذذ و الانتفاع، و إنما سمي هذا النوع بذلك لما يتخلل بين عمرته و حجه من التحلل المفضى لجواز الانتفاع و التلذذ بما كان قد حرّمه الإحرام قبله، مع الارتباط بين الحج و العمره و كونهما كالشيء الواحد فيكون التمتع الواقع بينهما كأنه حاصل فى أثناء الحج.

(٢) بلا خلاف فيه، لقوله تعالى: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةً يَوْمَ تَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعِهِ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ، ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ

ص: ٢٩٤

(جانب على الأصح) (١) للأخبار الصحيحة الداله عليه. و القول المقابل للأصح اعتبار بعده باثني عشر ميلا. حملا للثمانية و الأربعين على كونها موزعه على الجهات الأربع، فيخص كل واحده اثني عشر. و مبدأ التقدير منتهى عماره مكه (٢) -حاضري المسجد الحرام وَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (١)، و للأخبار المستفيضه،

منها: بل صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (دخلت العمره في الحج إلى يوم القيامة، لأن الله تعالى يقول: فمن تمتع، الآيه، فليس لأحد إلا- أن يتمتع، لأن الله تعالى أنزل ذلك في كتابه، و جرت به السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم) (٢) و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (قلت له: قول الله عز و جل في كتابه: ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، قال: يعني أهل مكه ليس عليهم متعه، كل من كان أهله دون ثمانيه و أربعين ميلا ذات عرق و عسفان، كما يدور حول مكه فهو ممن دخل في هذه الآيه، و كل من كان أهله وراء ذلك فعليهم المتعه) (٣).

(١) نسب إلى أكثر الأصحاب، بل المشهور و عليه أخبار، منها: صحيح زراره المتقدم، و خبره الآخر عن أبي جعفر عليه السّلام (سألته عن قول الله: ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، قال: ذاك أهل مكه ليس عليهم متعه و لا عليهم عمره، قلت: فما حد ذلك؟ قال: ثمانيه و أربعين ميلا من جميع نواحي مكه، دون عسفان و دون ذات عرق) (٤).

و ذهب جماعه منهم الشيخ في المبسوط و الحلبي في السرائر و المحقق في الشرائع مع أنه رجع عنه في المعتمد و قال (إنه قول نادر لا عبره به) بأن حده اثنا عشر ميلا من كل جانب، و دليلهم الأصل، بمعنى أن التمتع واجب على كل واحد و القدر المتيقن الخارج منه من كان دون الحد المذكور، و الباقي يبقى تحت العموم، و لذا قيل: إن المراد بالأصل هو أصله العموم لا الأصل العملي، حملا لتلك الأخبار على كون الثمانيه و الأربعين من جميع الجوانب لا من كل جانب، و فيه: إنه يرده ظاهر خبري زراره المتقدمين في أن الثمانيه و الأربعين من كل جانب.

(٢) كما نسب إلى جماعه كما هو ظاهر خبر زراره المتقدم (من جميع نواحي مكه)، و نسب إلى -

ص: ٢٩٥

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٩٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج حديث ٧.

إلى منزله (١)، و يحتمل إلى بلده مع عدم سعتها جدا، و إلا فمحلتها. و يمتاز هذا النوع عن قسيميه (أنه يقدم عمرته على حجه ناويا بها التمتع) (٢)، بخلاف عمرتهما فإنها مفردة بتيه (٣).

## في القران و الإفراء

(و قران و إفراء) و يشتركان في تأخير العمره عن الحج و جملة الأفعال (٤) و ينفرد القران (٥) بالتخير في عقد إحراره بين الهدى و التليه، و الإفراء بها و قيل القران: أن يقرن بين الحج و العمره بنيه واحده، فلا- يحل إلا- بتمام أفعالهما مع -بعض الأصحاب كالشيخ في المبسوط و العلامه في التحرير التقدير من المسجد، لأن السؤال في خبري زواره عن المراد من حاضري المسجد الحرام، فلا بد أن يكون التقدير منه، و فيه: إن الجواب صريح في كون التحديد من مكه لا من المسجد.

(١) لانصراف اخبار التقدير، مع أن دعوى انصرافها إلى المحله أو البلد مع عدم اتساعها ليس ببعيد، لأن المدار على الفهم العرفي الذي يعتبر التحديد من آخر البلد ذهابا و عودا.

(٢) قال في المسالك: (قد تكرر ذكر النيه هنا في كلامهم، و ظاهرهم أن المراد بها فيه الحج بجملته، و في وجوبها نظر) و وجه النظر ما أشار إليه في المدارك (و مقتضاه أنه يجب الجمع بين هذه النيه و بين نيه كل فعل من أفعال الحج على حده، و هو غير واضح).

و لكن يشهد لا اعتبار نيه عمره التمتع المتوقفه على نيه حج التمتع صحيح البنظي (قلت لأبي الحسن على بن موسى عليه السلام: كيف أصنع إذا أردت التمتع، فقال عليه السلام: لبّ بالحج و انو المتعه) (١)، و صحيحه الآخر عن أبي الحسن عليه السلام (سألته عن رجل متمتع كيف يصنع؟ قال: ينوي العمره، و يحرم بالحج) ٢ و مثلهما غيرهما.

(٣) أي بنيه لا يضاف إليها الحج، و تقديم العمره على حج التمتع بلا خلاف فيه للأخبار الكثيره.

منها: صحيح زواره عن أبي جعفر عليه السلام (قلت له: كيف أتمتع؟ قال: تأتي الوقت فتلبى - إلى أن قال - و ليس لك أن تخرج من مكه حتى تحج) (٢) و ظهوره في كون العمره قبل الحج واضح، و أما عمره القارن و المفرد فهي بنيه العمره فقط كما تقدم و هي متأخره عن حجها كما سيأتي.

(٤) أي جملة من أفعال الحج كما سيأتي، و يمكن أن يكون المراد من العبارة و مجموع أفعال الحج بالجملة.

(٥) اعلم أن أفعال القارن و شروطه كالمفرد إلا أن القارن يتخير في إحراره بين التليه و بين-

ص: ٢٩٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الإحرام حديث ٤ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ١.

سوق الهدى. و المشهور الأول (و هو) أى كل واحد منهما (فرض من نقص عن ذلك المقدار) (١) من المسافه مخيرا بين النوعين، و القران أفضل (٢)

### فى ما لو أطلق الناذر تغييره

(و لو أطلق الناذر) (٣) و شبهه للحج (تخير فى الثلاثه) مكيا كان افقيا (و كذا يتخير من حج ندبا) و التمتع أفضل مطلقا و إن حج ألفا و ألفا (و ليس لمن تعين عليه نوع) -الإشعار و التقليد على المشهور للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (يوجب الإحرام ثلاثه أشياء: التلبيه و الإشعار و التقليد، فإذا فعل شيئا من هذه الثلاثه فقد أحرم) (١)، مع ضميمه غيره من الأخبار نعرف أنه القارن، مثل صحيح منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام (لا- يكون القارن قارنا إلا- بسياق الهدى) (٢) و عن ابن أبى عقيل و الشيخ أن القارن معتمر أولا، و لا يحلّ من عمره حتى يفرغ من الحج، لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (أيما رجل قرن بين الحج و العمره فلا يصلح إلا أن يسوق الهدى قد أشعره و قلّده، و إن لم يسق الهدى فليجعلها متعه) (٣) و هو محمول عند الأصحاب بما إذا نوى الحج فقط، فإن لم يتم له الحج فليجعله عمره مبتوله.

(١) على المشهور شهره عظيمه و قد تقدم جملة من الأخبار على ذلك، و عن الشيخ فى المبسوط أن أهل مكه يجوز لهم التمتع لأن المتمتع يأتى بصوره الأفراد و زياده غير منافيه، فوجب أن يجزىه، و رده فى المعتمد بعدم التسليم بأنه أتى بصوره الأفراد، و ذلك لأنه أخلّ بالإحرام بالحج من ميقاته و أوقع مكانه العمره و ليس مأمورا بها.

(٢) لخبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (سألته عن الحج مفردا هو أفضل أو الاقارن، قال: إقران الحج أفضل من الأفراد، و سألته عن المتعه و الحج مفردا و عن الأقران أيه أفضل؟ قال: المتمتع أفضل من المفرد و من القارن السائق) (٤) و مثله غيره كثير.

(٣) كان مخيرا بين الثلاثه لكن التمتع أفضل إلا- إذا كان النذر متعينا فلا ريب فى المعين المنذور و لا يجزى غيره، و لكن إذا أطلق النذر كان مخيرا لأن الأنواع الثلاثه مشروعه، و تقييد القارن و الأفراد بحاضرى المسجد الحرام و التمتع بغيرهم إنما هو فى حجه-

ص: ٢٩٧

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢٠.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٠.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢٤.

بالأصالة أو العارض (١) (و العُدول إلى غيره (٢)، على الأصح) عملاً بظاهر الآيه، و صريح الروايه، و عليه الأكثر. و القول الآخر جواز التمتع للمكى، و به روايات حملها على الضروره طريق الجمع.

أما الثانى فلا يجزئه غير التمتع اتفاقاً (إلا لضروره) استثناء من عدم جواز -الإسلام، و أما فى غيره فلا، و يدل عليه اخبار:

منها: صحيح معاويه بن عمار (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام و نحن بالمدينه: إنى اعتمرت عمره فى رجب و أنا أريد الحج، فأسوق الهدى أو أفرد أو أتمتع؟ فقال: فى كل فضل و كل حسن، قلت: و أى ذلك أفضل؟ فقال: إن عليا عليه السّلام كان يقول: لكل شهر عمره، تمتع فهو و الله أفضل) (١). و خبر عبد الصمد بن بشير (قال لى عطيه: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: أفرد الحج - جعلت فداك - سنه، فقال لى: لو حججت الفاء و ألفا لتمتعت، فلا تفرد) (٢) و خبر جميل عن أبى عبد الله عليه السّلام (ما دخلت قط إلا متمتعاً إلا فى هذه السنه، فإنى و الله ما أفرغ من السعى حتى تتقلقل أضراسى، و الذى صنعتهم أفضل) (٣)، و خبر أحمد بن محمد بن أبى نصر عن أبى جعفر الثانى عليه السّلام (كان أبو جعفر عليه السّلام يقول: المتمتع بالعمره إلى الحج أفضل من المفرد السائق للهدى، و كان يقول: ليس يدخل الحاج بشيء أفضل من المتعه) (٤).

و هذه الأخبار كما تدل على أفضلية التمتع، تدل على كون الأقسام الثلاثه جائزه للمكى و المدنى، سواء تكرر منه الحج أو لا، نعم خرجت حجه الإسلام بدليل فيبقى الباقي.

(١) كالنذر.

(٢) أما من تعين عليه التمتع لا يجوز له العُدول إلى الأفراد و القرآن إلا مضطراً بلا خلاف فى ذلك و سيأتى دليله، و أما من تعين عليه الأفراد و القرآن فلا يجوز العُدول إلى التمتع إلا اضطراراً، و ذهب الشيخ فى المبسوط إلى الجواز اختياراً و قد تقدم دليله مع تضعيفه، نعم احتج للشيخ بأخبار:

منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل من أهل مكه يخرج إلى بعض الأمصار ثم يرجع إلى مكه فيمر ببعض المواقيت أله أن يتمتع؟ قال: ما أزعم أن ذلك ليس له لو فعل) (٢). و عند الأكثر محموله على الضروره جمعاً بينها و بين قوله -

ص: ٢٩٨

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٨ و ٢١ و ٢٢ و ٥.

٢- (( ٥ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢.



العدول مطلقاً (١) و يتحقق ضروره المتمتع (٢) بخوف الحيض المتقدم على طواف -تعالى: ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (١) و منطوقها تعنى المتمتع على غير الحاضر، و مفهومها على أن الحاضر ليس له ذلك، و لأخبار:

منها: صحيح على بن جعفر (قلت لأخى موسى بن جعفر عليه السلام: لأهل مكه أن يتمتعوا بالعمره إلى الحج؟ فقال: لا يصلح أن يتمتعوا لقول الله عز و جل: ذَلِكَ لِمَنْ يَكُنْ أَهْلُهُ... (٢) الخبر.

(١) سواء كان فرضه المتمتع أو لا.

(٢) لا خلاف فى جواز العدول من المتمتع إلى الأفراد مع الضروره، و ذلك إذا ضاق وقته عن إتمام العمره و إدراك الحج، و إنما الكلام فى حد الضيق المسوّغ لذلك على أقوال:

قيل: حده خوف اختيارى عرفه، كما استقر به العلامه فى المختلف، و قواه فى الدروس، و قيل: فوات الركن الاختيارى بعرفه، و هو المسمى منه، كما اختاره العلامه فى القواعد و ابنا سعيد و إدريس، و قال فى الجواهر: (لعله يرجع إليه ما عن المبسوط و النهايه و الوسيله و المهذب من الفوات بزوال الشمس من يوم عرفه قبل إتمام العمره، بناء على تعذر الوصول غالباً إلى عرفه بعد هذا الوقت لمضى الناس عنه).

و قيل: فوات الاضطرارى منه، و هو ظاهر ابن إدريس، و قيل: زوال يوم الترويه كما عن الصدوق، و قيل: غروب يوم الترويه كما نقل عن المفيد، و قيل: زوال يوم عرفه كما تقدم عن الشيخ فى المبسوط و النهايه و ابن البراج و ابن حمزه و نقل عن ابن الجنيد، و اختاره سيد المدارك و صاحب الذخير و كشف اللثام، و قيل: أنه مخير بين العدول و الاتمام إذا فات زوال يوم الترويه أو تمامه، و نقله صاحب الجواهر عن بعض متأخرى المتأخرين، فالأقوال سبعة، و سببها اختلاف الأخبار، ففى جمله منها أن المدار على خوف الوقت بعرفه:

منها: خبر يعقوب بن شعيب الميثمى عن أبى عبد الله عليه السلام (لا بأس للمتمتع - إن لم يحرم من ليله الترويه - متى ما تيسر له، ما لم يخف فوت الموقفين) (٣)، و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل أهلك بالحج و العمره جميعاً، ثم قدم مكه و الناس بعرفات، فخشى إن هو طاف و سعى بين الصفا و المروه أن يفوته الموقوف، قال عليه السلام:-

ص: ٢٩٩

١- (١) سورة البقره الآية: ١٩٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥.

يدع العمره، فإذا أتم حجه صنع كما صنعت عائشه، ولا هدى عليه(١)، و ما صنعت عائشه قد وضع في صحيح جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المرأة الحائض إذا قدمت مكة يوم الترويه، قال: تمضى كما هي إلى عرفات فتجعلها حجه، ثم تقيم حتى تطهر و تخرج إلى التنعيم فتحرم فتجعلها عمره، قال ابن أبي عمير: كما صنعت عائشه)٢.

و في جملة من الأخبار أن المدار على زوال يوم الترويه: منها: صحيح ابن بزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (عن المرأة تدخل مكة متمتعته فتحيض قبل أن تحلّ، متى تذهب متعتها؟ قال عليه السلام: كان جعفر عليه السلام يقول: زوال الشمس من يوم الترويه، و كان موسى عليه السلام يقول: صلاه الصبح من يوم الترويه، فقلت: جعلت فداك، عامه مواليك يدخلون يوم الترويه و يطوفون و يسعون ثم يحرمون بالحج، فقال عليه السلام: زوال الشمس، فذكرت له روايه عجلان أبي صالح، فقال عليه السلام: إذا زالت الشمس ذهبت المتعه، فقلت: فهي على إحرامها أو تجدد إحرامها للحج؟ فقال عليه السلام: لا، إلا أن تحب أن تتطوع، ثم قال: أما نحن فإذا رأينا هلال ذى الحجه قبل أن نحرم فاتتنا المتعه(٢).

و في جملة من النصوص أن المدار على غروب يوم الترويه منها: صحيح العيص بن القاسم (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع يقوم مكة يوم الترويه صلاه العصر، تفوته المتعه؟ قال عليه السلام: لا، ما بينه و بين غروب الشمس قال: و قد صنع ذلك رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم(٣)، و خير إسحاق بن عبد الله عن أبي الحسن موسى عليه السلام (عن المتمتع يدخل مكة يوم الترويه قال: ليمتع ما بينه و بين الليل)٥، و خير عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا قدمت مكة يوم الترويه و قد غربت الشمس فليس لك متعه، امض كما أنت بحجك)٤.

و في جملة منها أن المدار على زوال الشمس من يوم عرفه منها: صحيح جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام (المتمتع له المتعه إلى زوال الشمس من يوم عرفه، و له الحج إلى زوال الشمس من يوم النحر)٥، و مرفوع سهل عن أبي عبد الله عليه السلام (في متمتع دخل يوم عرفه قال: متعته تامه إلى أن يقطع الناس تلييتهم)٨ و قطع التلبيه عند زوال يوم عرفه.

ص: ٣٠٠

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب أقسام الحج حديث ٦ و ٢.
- ٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٤.
- ٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٠ و ١١.
- ٤- (( ٦ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٢.
- ٥- (( ٧ و ٨ )) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب أقسام الحج حديث ٨ و ٩.

العمره، بحيث يفوت اختياري عرفه قبل إتمامها (١)، أو التخلف عن الرفقه إلى عرفه حيث يحتاج إليها، و خوفه من دخول مكة (٢) قبل الوقوف لا بعده و نحوه (٣)، و ضروره المكي (٤) بخوف الحيض المتأخر...

و في بعض الأخبار أنه يعتبر في صحه المتمتع إدراك الناس بمنى كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (المتمتع يطوف بالبيت و يسعى بين الصفا و المروه ما أدرك الناس بمنى) (١)، و في بعض آخر أن وقت المتعه سحر يوم عرفه كصحيح محمد بن مسلم (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إلى متى يكون للحاج عمره؟ فقال: إلى السحر من ليله عرفه) ٢.

و هذه الأخبار على كثرتها و اختلافها محموله على صورته عدم إمكان إدراك عرفه إلا قبل هذه الأوقات، لأن الإدراك المذكور مختلف باختلاف الأحوال و الأوقات و الأشخاص، و لذا قال الشيخ في التهذيب: و المتمتع بالعمره إلى الحج تكون عمرته تامه ما أدرك الموقفين، سواء كان ذلك يوم الترويه أو ليله عرفه أو يوم العرفه إلى بعد زوال الشمس، فإذا زالت الشمس من يوم عرفه فقد فاتت المتعه، لأنه لا يمكنه أن يلحق الناس بعرفات و الحال كما وصفناه).

و هذا الجمع يؤيده أن الواجب عليه هو التمتع، و ما دام ممكنا له فلا يجوز العدول عنه، و مع إمكان إدراك الحج بإدراك عرفه فلا يجوز العدول إلا أن الكلام هل اللازم إدراك الاختياري من عرفه كما هو مفاد القول الأول أو يكفي إدراك المسمى منه كما هو مفاد القول الثاني، و مقتضى الجمع بين الأخبار يقتضى اقوائيه القول الثاني، و يشهد له أن جمله من النصوص المتقدمه قد جوزت العدول إذا خاف فوات الموقوف، و فواته يكون بفوات تمامه، و قد تقدم الكلام في بعضها، هذا و خوف فوات الموقوف إما من جهه الحيض و إما من جهه فوات الرفقه، و إما من جهه عدو يمنعه من إتمام العمره، و قد يكون له أسباب أخرى.

(١) أى قبل إتمام العمره.

(٢) فهو خائف من عدو يمنعه من دخول مكة حتى يكمل العمره.

(٣) كضيق الوقت لاتمام العمره ثم التلبس بالحج و الذهاب إلى عرفه.

(٤) أى من كانت وظيفته الأفراد أو الأقران فيجوز له العدول إلى التمتع عند الضروره - كما هو مذهب الأصحاب لا اعلم فيه مخالفا - كما في المدارك، لأن الضروره إذا كانت مسوغة للعدول من الأفضل إلى المفضول كانت مسوغة للعكس بطريق أولى هذا من جهه و من جهه أخرى تتحقق الضروره المسوغة للعدول بخوف الحيض المتأخر عن النفر مع -

ص: ٣٠١

عن النفر (١) مع عدم إمكان تأخير العمره إلى أن تطهر و خوف عدو بعده، و فوت الصحبه كذلك

### فى أنه لا يقع الإحرام بالحج إلا فى أشهر الحج

(و لا يقع) و فى نسخه لا يصح (الإحرام بالحج) بجميع أنواعه (أو عمره التمتع إلا فى) أشهر الحج (٢) (شوال و ذى القعدة و ذى الحجه) (٣) على وجه يدرك -عدم إمكان تأخير العمره إلى أن تطهر، أو خوف عدو بعد النفر بحيث يمنع من الإتيان بالعمره، أو خوف الرفقه و الصحبه بعد النفر بحيث يكون الإتيان بالعمره موجبا للعسر و الحرج الشديدين فى هذه الموارد يجوز العدول إلى التمتع ابتداء.

(١) أى النفر من منى.

(٢) فهو مما لا خلاف فيه، أما بالنسبه للحج: للأخبار:

منها: خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ : شوال و ذو القعدة و ذو الحجه، ليس لأحد أن يحرم بالحج فيما سواهن) (١)، و أما بالنسبه لعمره التمتع فلاخبار أيضا:

منها: صحيح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السّلام (ليس يكون متعه إلا فى أشهر الحج) (٢).

(٣) اختلف الأصحاب فى أشهر الحج فعن الشيخ فى النهايه و ابن الجنيد أنها هى شوال و ذو القعدة و ذو الحجه، و عن المرتضى و سلال و ابن أبى عقيل أنها شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجه، و عن الشيخ فى الجمل و ابن البراج إلى تسعه من ذى الحجه، و عن الشيخ فى المبسوط و الخلاف إلى طلوع الفجر من يوم النحر، و عن ابن إدريس إلى طلوع الشمس من يوم النحر فدلّل الأول ظاهر الآيه الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ (٣) فإن الشهر طاهر فى تمامه، و للأخبار:

منها: خبر زراره المتقدم، و دليل بقيه الأقوال أنه لإدراك أركان الحج و لو اضطرارا، و لذا يكون النزاع بينهم لفظيا، و قال العلامة فى المنتهى: (و ليس يتعلق بهذا الاختلاف حكم)، و قال فى المختلف: (التحقيق أن هذا نزاع لفظى، فإنهم إن أرادوا بأشهر الحج ما يفوت الحج بفواته فليس كمال ذى الحجه من أشهره، لما يأتى من فوات الحج دونه على ما يأتى تحقيقه، و إن أرادوا ما يقع فيه أفعال الحج فهى ثلاثه كملا، لأن باقى المناسك يقع فى كمال ذى الحجه فقد ظهر أن النزاع لفظى). و معناه: أنه لا خلاف فى وقوع بعض أفعال الحج كالطوافين و السعى و الرمى فى ذى الحجه بأسره، و لا خلاف فى أن الحج يفوت إن شاء احرام الحج لو لم يتمكن من إدراك المشعر قبل زوال يوم النحر.

ص: ٣٠٢

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب أقسام الحج حديث ١.

٣- (٣) سورة البقره الآيه: ١٩٧.

باقى المناسك فى وقتها، و من ثم ذهب بعضهم إلى أن أشهر الحج الشهران و تسع من ذى الحجه لفوات اختيارى عرفه اختيارا بعدها. و قيل: عشر لإمكان إدراك الحج فى العاشر يادراك المشعر وحده، حيث لا يكون فوات عرفه اختياريا، و من جعلها الثلاثه نظر إلى كونها ظرفا زمانيا لوقوع أفعاله فى الجملة، و فى جعل الحج أشهرا بصيغه الجمع فى الآيه إرشاد إلى ترجيحه. و بذلك يظهر أن النزاع لفظى.

و بقى العمره المفرده و وقتها مجموع أيام السنه (١)

### فى أنه يشترط فى التمتع جمع الحج و العمره لعام واحد

(و يشترط فى التمتع جمع الحج و العمره لعام واحد) (٢) فلو أخر الحج عن سنتها صارت مفرده، فيتبعها (١) بلا خلاف فيه كما فى المنتهى للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (كان على عليه السلام يقول: لكل شهر عمره، أما إن أفضلها ما وقع فى رجب) (١) و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (المعتمر يعتمر فى أى شهور السنه شاء، و أفضل العمره عمره رجب) (٢).

(٢) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح حماد عن أبى عبد الله عليه السلام (من دخل مكه متمتعا فى أشهر الحج لم يكن له أن يخرج حتى يقضى الحج) (٣)، و أما الإفراد فلا يشترط إيقاع عمرته فى سنته بلا خلاف كما فى الجواهر، و يدل عليه إطلاق الأمر بالعمره فى الكتاب و السنه الخالى من التقييد، أما الكتاب فقولته تعالى: وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٤)، و أما السنه فهى أخبار منها: خبر عمر بن أذينه (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، يعنى به الحج دون العمره، قال عليه السلام: لا، و لكنه يعنى الحج و العمره جميعا لأنهما مفروضان) (٥)، و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج، فإن الله تعالى يقول: و أتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ) (٦).

و أما حج القران فقد نقل المحقق فى المعبر عن الشيخ فى الخلاف (إذا أتم المستمتع أفعال عمرته و قصر فقد صار محلا، فإن كان ساق هديا لم يجز له التحلل و كان قارنا ثم قال: و به قال ابن أبى عقيل) و عن المدارك: (و مقتضاه أن المتمتع السائق قارن)، و فيه:

حينئذ الخلاف السابق.

ص: ٣٠٣

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب العمره حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب العمره حديث ١٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٦.

٤- (٤) سورة البقره الآيه: ١٩٦.

٥- (٥ و ٦) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العمره حديث ٧ و ٢.

بطواف النساء (١). أما قسيماه فلا يشترط إيقاعهما في سنة في المشهور، خلافا للشيخ حيث اعتبرها في القرآن كالتمتع

## في الإحرام بالحج للتمتع

(و الإحرام بالحج له) أى للتمتع (من مكة) (٢) من أى موضع شاء منها (و أفضلها المسجد) (٣) الحرام (ثم) الأفضل منه (المقام) (٤)، أو تحت الميزاب) مخيرا بينهما و ظاهره تساويهما فى الفضل. و فى (١) لأن العمره المفردة مشتمله عليه كما سيأتى.

(٢) بلا- خلاف، للأخبار منها: صحيح الحلبي (سألت أبا عبد الله عليه السلام: لأهل مكة أن يتمتعوا؟ قال عليه السلام: لا، قلت: فالقاطنين بها، قال عليه السلام: إذا أقاموا سنه أو سنتين صنعوا كما صنع أهل مكة، فإذا أقاموا شهرا فإن لهم أن يتمتعوا، قلت: من أين؟ قال عليه السلام: يخرجون من الحرم، قلت: من أين يهلون بالحج؟ فقال عليه السلام: من مكة نحو مما يقول الناس) (١).

(٣) اتفاقا كما فى المدارك، لاستحباب الإحرام عقيب الصلاة التى هى فى المسجد أفضل، و للأخبار منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا أردت أن تحرم يوم الترويه فاصنع كما صنعت حين أردت أن تحرم - إلى أن قال - ثم ائت المسجد الحرام فصل فيه ست ركعات قبل أن تحرم) (٢).

(٤) قيل بالتخير بين المقام و الحجر كما عن الهداياه و الفقيه و النافع و المدارك، لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا كان يوم الترويه إن شاء الله فاغتسل، ثم البس ثوبيك، و ادخل المسجد حافيا و عليك السكينة و الوقار، ثم صل ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام أو فى الحجر، ثم اقعده حتى تزول الشمس فصل المكتوبه، ثم قل فى دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجره فاحرم بالحج) (٣). و عن الغنيه و الجامع و التحرير و المنتهى و التذكرة و الدروس و موضع من القواعد التخير بين المقام و تحت الميزاب، و فيه: إن ما تحت الميزاب بعض من الحجر فلا- معنى للتخير بينه و بين المقام، بل يكون التخير راجعا إلى المقام أو الحجر، و أما خصوص تحت الميزاب فقد قال فى الجواهر (لم نعثر له على شاهد)، و عن الشرائع الاقتصار على المقام، لخبر عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا كان يوم الترويه فاصنع كما صنعت بالشجره، ثم صل ركعتين خلف المقام، ثم أهل بالحج، فإن كنت ماشيا فلب عند المقام، و إن كنت راكبا فإذا نهض بك بعيرك) (٣).

ص: ٣٠٤

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج حديث ٣.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب المواقيت حديث ٤ و ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب الإحرام حديث ٢.

الدروس الأقرب أن فعله في المقام أفضل من الحجر تحت الميزاب، و كلاهما مروى (و لو أحرم) المتمتع بحجه (بغيرها) أى غير مكة (لم يجز (١) إلا مع التعذر المتحقق) يتعذر الوصول إليها ابتداء، أو تعذر العود إليها مع تركه بها (٢) نسيانا أو جهلا (٣) لا عمدا (٤) و لا- فرق بين مروره على حد المواقيت و عدمه (٥) (و لو تلبس) بعمره التمتع (و ضاق الوقت عن إتمام عمره) قبل الإكمال و إدراك الحج (بحيض أو نفاس أو عذر) مانع عن الإكمال بنحو ما مر (عدل) بالنيه من العمره المتمتع بها (إلى) حج (الإفراد) و أكمل الحج (٦) بانبا على ذلك الإحرام (و أتى بالعمره) المفردة (١) قال فى الجواهر (على الأشبه بأصول المذهب و قواعده التى فيها اعتبار موافقه الأمر فى صحه العباده و إجزائها).

(٢) أى مع تركه الإحرام بمكة.

(٣) لصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (سألته عن رجل نسى الإحرام بالحج فذكره و هو بعرفات، ما حاله؟ قال: يقول اللهم على كتابك و سنه نبيك فقد تم إحرامه) (١)، و مورده خصوص الناسى لكن المفهوم منه مطلق العذر فيشمل الجاهل.

(٤) بل يجب عليه أن يستأنف الإحرام من مكة و إلا بطل حجه لأن الإحرام من غير مكة من دون عذر كالعدم لعدم الاجزاء.

(٥) قال سيد المدارك بعد قول المحقق و الإحرام من الميقات مع الاختيار، و لو أحرم بحج التمتع من غير مكة لم يجزه، و لو دخل مكة بإحرامه على الأشبه، و وجب استثنائه منها، فقال سيد المدارك: (هذا هو المعروف من مذهب الأصحاب، و به قطع فى المعتبر من غير نقل خلاف، و أسنده العلامة فى التذكرة و المنتهى إلى علمائنا مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، و ربما اشعرت عباره المصنف بوقوع الخلاف فيه، و نقل الشارح (قدس سره) عن شارح ترددات الكتاب أنه أنكر ذلك، و نقل عن شيخه أن المصنف قد يشير فى كتابه إلى خلاف الجمهور، أو إلى ما يختاره من غير أن يكون خلافه مذهبا لأحد من الأصحاب، فيظن أن فيه خلافا، و كيف كان فالخلاف فى هذه المسألة إن تحقق فهو ضعيف جدا، لأن الإحرام بحج التمتع من غير مكة يقع فاسدا، فلا يكون المرور على الميقات كافيا ما لم يجدد الإحرام منه، لأن الإحرام الأول غير منعقد فيكون مروره بالميقات جاريا مجرى مرور المحلّ به كما هو ظاهر) هذا و قد ذكر الشارح فى المسالك أن المخالف هنا هو الشافعى.

(٦) جواز العدول من عمره المتمتع بها إلى الأفراد لضيق الوقت فى غير الحائض و النفساء بلا-

ص: ٣٠٥

(من بعد) إكمال الحج، و أجزاءه عن فرضه كما يجزئ لو انتقل ابتداء للعدو (١).

و كذا يعدل عن الأفراد و قسيمه إلى التمتع للضرورة (٢). أما اختياراً فسيأتي الكلام فيه (٣). و نيه العدو عند إرادته قصد الانتقال إلى النسك المخصوص متقرباً (٤).

### في أنه يشترط في حج الأفراد أمور

(و يشترط في) حج (الأفراد النية) (٥) و المراد بها نية الإحرام بالنسك -خلاف فيه، و قد تقدم الكلام فيه، و إنما الخلاف في الحيض و النفاس، فعلى المشهور أنه كذلك، للأخبار منها: خبر جميل بن دراج (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض إذا قدمت مكة يوم الترويه، قال: تمضى كما هي إلى عرفات فتجعلها حجه ثم تقيم حتى تطهر و تخرج إلى التنعيم فتحرم فتجعلها عمره) (١).

و عن والد الصدوق و الحلبي و ابن الجنيد أنها مع ضيق الوقت تسعى ثم تحرم بالحج، و تقضى طواف العمره مع طواف الحج، للأخبار منها: خبر عجلان أبي صالح (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة متمتعته قدمت مكة فحاضت، قال: تطوف بين الصفا و المروه، ثم تجلس في بيتها فإن طهرت طافت بالبيت، و إن لم تطهر فإذا كان يوم الترويه أفاضت عليها الماء، و أهلت بالحج من بيتها و خرجت إلى منى و قضت المناسك كلها، فإذا قدمت مكة طافت بالبيت طوافين، ثم سعت بين الصفا و المروه، فإذا فعلت ذلك فقد حلّ لها كل شيء ما خلا فراش زوجها) (٢)، و عن الإسكافي و المدارك التخيير للجمع بين الأخبار.

(١) لأن العذر المانع من إتمام العمره مانع قبل العمره لأن الحكم تابع للعذر.

(٢) و قد تقدم أنه لا خلاف فيه.

(٣) و قد تقدم الكلام فيه بحسب هذا الشرح.

(٤) فلا ينتقل إلى الفرض الثاني بمجرد العذر، بل لا بد من نيه العدو لأنها عبادات، و هي بحاجة إلى النية.

(٥) لأن الحج بأقسامه الثلاثة عبادته، و كل عباده متوقف على النية، إلا أن الكلام هنا نفس الكلام في نيه التمتع من أنه هل يشترط فيه المجموع أم نيه الإحرام، و قد تقدم كلام الشارح في المسالك بقوله (قد تكرر ذكر النية هنا في كلامهم، و ظاهرهم أن المراد بها نية الحج بجملته، و في وجوبها كذلك نظر) و وجه النظر ما أشار إليه سيد المدارك (و مقتضاه أنه يجب الجمع بين هذه النية و بين نيه كل فعل من أفعال الحج على حده، و هو غير واضح، و الأخبار خالية عن ذلك كله).-

ص: ٣٠٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨٤ - من أبواب الطواف حديث ٢.



المخصوص. و على هذا يمكن الغنى عنها بذكر الإكرام، كما يستغنى عن باقى النيات بأفعالها. و وجه تخصيصه (١) أنه الركن الأعظم باستمراره و مصاحبته لأكثر الأفعال و كثره أحكامه. بل هو فى الحقيقة عبارته عن النية لأن توطين النفس على ترك المحرمات المذكورة لا يخرج عنها، إذ لا يعتبر استدامته (٢)، و يمكن أن يريد به نية الحج جملة، و نية الخروج من المنزل كما ذكره بعض الأصحاب. و فى وجوبها نظر (٣) أقربه العدم. و الذى اختاره المصنف فى الدروس الأول (و إحرامه) به (من الميقات) و هو أحد الستة الآتية و ما فى حكمها (٤)...

و عن الدروس أن المراد بها نية الإحرام، و قال عنه فى المسالك: (و هو حسن إلا أنه كالمستغنى عنه، فإنه من جملة الأفعال، و كما تجب النية له تجب لغيره، و لم يتعرفوا لها فى غيره على الخصوص)، و يظهر من سلال أنها نية الخروج إلى مكة، و ظاهر الأصحاب و هو المنسوب إليهم أنها نية الحج بجملة و يؤيده جملة من الأخبار:

منها: صحيح البزنطى (قلت لأبى الحسن على بن موسى عليه السلام: كيف أصنع إذا أردت التمتع؟ فقال عليه السلام: لبّ بالحج و انو المتعة) (١)، و صحيحه الآخر عن أبى الحسن عليه السلام (سألته عن رجل متمتع كيف يصنع؟ قال عليه السلام: ينوى العمره و يحرم بالحج) ٢، و هى و إن كانت حج التمتع لكن يجرى الحكم فى القران و الأفراد لوحده المناط.

(١) لدفع إشكال آت و هو أن الإحرام من جملة أفعال الحج فلا معنى لتخصيصه بالنية مع أن جميع الأفعال بحاجة إليها، و رده أولاً: إن الإحرام لما كان أعظم أفعال الحج فقد ذكرت نيته بخلاف باقى الأفعال، لا لكون الإحرام ركناً كالموقفين بل لاستمراره و مصاحبته لأكثر أفعال الحج، و ثانياً: إن الإحرام لما لم يزد على النية اكتفى بذكر النية عن ذكر الإحرام، فالنية هى الإحرام، إن قلت: إن الإحرام يحصل بأول أفعال الحج و النية لا بد من استمرارها حتى أواخر أفعال الحج قلت: الاستدامه و الاستمرار ليست معتبره فى النية بل يكفى توطين النفس ابتداء.

(٢) أى استدامه التوطين.

(٣) أى نية الحج بجملة، و نية الخروج من المنزل، أما الأول: فلما تقدم لأنه يلزم منه الجمع بين نية الحج و نية أفعاله و هو مما لا دليل عليه كما تقدم عن المدارك.

و أما الثانى فلأن الخروج من باب المقدمه، و المقدمه على تقدير وجوبها لا تحتاج إلى النية.

(٤) و هو المحاذاه لواحد من هذه المواقيت.

ص: ٣٠٧

(أو من دويره أهله (١)، إن كانت أقرب) من الميقات (إلى عرفات) اعتبر القرب إلى عرفات لأن الحج بعد الإهلال به من الميقات لا- يتعلق الغرض فيه بغير عرفات بخلاف عمره فإن مقصدها بعد الإحرام مكة. فينبغي اعتبار القرب فيها إلى مكة، و لكن لم يذكره هنا، و في الدروس أطلق القرب، و كذا أطلق جماعه.

و المصرح به في الأخبار الكثيره هو القرب إلى مكة مطلقا (٢) فالعمل به متعين، و إن كان ما ذكره هنا متوجها (٣). و على ما اعتبره المصنف من مراعاة القرب إلى عرفات فأهل مكة يحرمون من منزلهم (٤)، لأن دويرتهم أقرب من الميقات إليها، و على اعتبار مكة فالحكم كذلك (٥)، إلا أن الأقربيه لا تتم لاقتضائها المغايره (١) فمن كان منزله دون الميقات فميقاته دويره أهله، بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (من كان منزله دون الوقت إلى مكة فليحرم من منزله) (١) و قال الشيخ في التهذيب و في حديث آخر (إذا كان منزله دون الميقات إلى مكة فليحرم من دويره أهله) ٢، و قال في المدارك (و يستفاد من هذه الروايات أن المعتبر القرب إلى مكة، و اعتبر المصنف في المعتبر القرب إلى عرفات، و الأخبار تدفعه)، و لذا قال الشارح في المسالك (لو لا النصوص أمكن اختصاص القرب في العمره بمكة، و في الحج بعرفه، إذ لا يجب المرور على مكة في إحرام الحج من المواقيت)، هذا و كما قال السيد الحكيم في المستمسك (لعل في القرب إلى مكة خصوصيه في صحه إنشاء الإحرام).

(٢) في إحرام الحج أو العمره.

(٣) لو لا النصوص كما اعترف به في المسالك.

(٤) لأن منزلهم أقرب إلى عرفات من أقربيه الميقات إلى عرفات، و أما بناء على كون القرب لمكة فكذلك فميقاته منزله، لأن النصوص السابقه و إن كان موردها غير أهل مكة بل من كان منزله بين مكة و الميقات، لكن مناسبة الحكم و الموضوع فيها يفهم منها أن المدار على من كان دون الميقات فمنزله ميقاته، و يؤيده مرسل الفقيه (سئل الصادق عليه السلام عن رجل منزله خلف الجحفة من أين يحرم؟ قال: من منزله) (٢).

(٥) أي ميقاته منزله.

ص: ٣٠٨

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب المواقيت حديث ١ و ٢.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب المواقيت حديث ٦.

بينهما (١)، و لو كان المنزل مساويا للميقات أحرم منه (٢)، و لو كان مجاورا بمكه قبل مضي سنتين خرج إلى أحد المواقيت، و بعدهما يساوي أهلها (٣)

### يشترط في القران أمور

(و) يشترط (في القران ذلك) المذكور (٤) في حج الأفراد (و) يزيد (عقده) لإحرامه (بسياق الهدى (٥)، و إشعاره) (٦) بشق سنامه من الجانب الأيمن، و لطفه بدمه (إن كان) (١) أى لاقتضاء الأقربيه للمغايره بين دويره أهله و بين مكه، فإذا كانت الدويره في مكه فلا أقربيه.

(٢) أى من الميقات لأن النصوص السابقه لا تشملها، لأنها ظاهره في كون المنزل أقرب إلى مكه من الميقات.

(٣) على المشهور، للأخبار منها: صحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (المجاور بمكه يتمتع بالعمرة إلى الحج إلى سنتين، فإذا جاوز سنتين كان قاطنا و ليس له أن يتمتع) (١)

خلافًا للإسكافي و الشيخ و الحلبي فاشترطوا ثلاث سنين، و قال في الجواهر: (و قد اعترف غير واحد بعدم الوقوف لهم على مستند).

(٤) من النيه و الإحرام من أحد المواقيت أو من دويره أهله إذا كانت أقرب.

(٥) قد تقدم أن القارن يمتاز عن المفرد بسياق الهدى، و في صحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام (لا يكون القارن قارنا إلا بسياق الهدى) (٢).

(٦) قد تقدم أن القارن مخير بين الأشعار و التقليد و التلبيه لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (يوجب الإحرام ثلاثة أشياء: التلبيه و الأشعار و التقليد، فإذا فعل شيئًا من هذه الثلاثة فقد أحرم) (٣)، هذا و إذا لبى يستحب له اشعار ما يسوقه من البدن بشق سنامه من الجانب الأيمن و يلطخ صفحته بدمه، أو التقليد بأن يعلق في رقبه المسوق نعلًا قد صلى فيه، و أما استحباب الأشعار أو التقليد بعد التلبيه فهو مما لا نص عليه كما في المدارك، نعم قد ورد ما يدل على ماهية الأشعار اخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن البدن كيف تشعر؟ قال: تشعر و هي معقوله و تنحر و هي قائمه، تشعر من جانبها الأيمن، و يحرم صاحبها إذا قلّدت أو اشعرت) (٤) و خبر يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام (قلت: إنى قد اشتريت بدنه فكيف أصنع بها؟ فقال:-

ص: ٣٠٩

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢٠.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ١.

(بدنه، و تقلیده إن كان) الهدى (غيرها) غير البدنه (بأن يعلّق في رقبته نعلا قد صلى) السائق (فيه و لو نافله، و لو قلد الإبل) بدل إشعارها (جاز).

## مسائل

### إشارة

(مسائل):

### الأولى. يجوز لمن حج ندبا مفردا العدول إلى عمره التمتع

الأولى. (يجوز لمن حج ندبا مفردا العدول إلى) عمره (التمتع) (١) اختيارا -انطلق حتى تأتي مسجد الشجرة فأفرض عليك من الماء، و البس ثوبك ثم أنخها مستقبل القبلة ثم ادخل المسجد فصل - إلى أن قال - ثم اخرج إليها فأشعرها من الجانب الأيمن من سنامها(١). و أما تلطيف صفحة السنام بالدم فقد ذكره الأصحاب، و في الحدائق (أن الأخبار لا تساعد على ما ذكره من اللطخ) و في التذكرة علّله بأنه يعرف به أنه صدقه.

و قد ورد ما يدل على ماهية التقليد كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (تقلدها نعلا خلقا قد صليت فيه، و الاشعار و التقليد بمنزله التلبيه)(٢)، و يكفي مسمى الصلاة و لو نافله.

بقي أن الاشعار مختص بالبدن و التقليد مشترك بينها و بين غيرها من أنواع الهدى كالبقر و الغنم، و هو مما لا إشكال فيه، و قال في الحدائق أنه متفق عليه لا- أعلم فيه مخالفا، و قال السيد الحكيم في المستمسك (و لكن دليله غير ظاهر، نعم كل ما ورد في كيفية الاشعار لم يذكر فيه إلا البدن، و التقليد ورد في جميعها، و علل اختصاص الاشعار بضعف البقر و الغنم عن الإشعار)، نعم استدل له في المدارك بصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (كان الناس يقلدون الغنم و البقر، و إنما تركه الناس حديثا، و يقلدون بخيط أو مسير)٣.

(١) يجوز للمفرد إذا دخل مكة أن يعدل إلى التمتع بلا خلاف فيه، للأخبار المتظافره بل المتواتره كما في الجواهر منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل لبى بالحج مفردا ثم دخل مكة و طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروه، قال:

فليحل و ليجعلها متعه، إلا- أن يكون قد ساق الهدى فلا- يستطيع أن يحلّ حتى يبلغ الهدى محلّه)(٣)، و قد تقدم صحيح الحلبي(٤) عند أقسام الحج المتضمن لأمر النبي صلى الله عليه و آله و سلم لأصحابه حين دخلوا مكة محرمين بالحج بأن يحلّوا و يجعلوها عمره، و لم يحلّ النبي صلى الله عليه و آله و سلم لمكان الهدى الذي معه.

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢.
- ٢- ( (٢ و ٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج حديث ١١ و ٩.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الإحرام حديث ٥.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٤.

و هذه هي المتعه التي أنكرها الثاني (١) (لكن لا يلبي بعد طوافه و سعيه) (٢) لأنهما محللان من العمره في الجملة و التلبيه عاقده للإحرام فيتأنيان، و لأن عمره التمتع لا- تلبيه فيها بعد دخول مكه (فلو لبى) بعدهما (بطلت متعته) التي نقل إليها (و بقى على حجه) السابق لروايه إسحاق بن عمار عن الصادق (ع)، و لأن العدول كان مشروطا بعدم التلبيه و لا ينافى ذلك (٣) الطواف و السعى، لجواز تقديمهما للمفرد على الوقوف، و الحكم بذلك هو المشهور، و إن كان مستنده لا يخلو من شيء (٤) (و قيل) و القائل ابن إدريس (لا اعتبار إلا بالنيه) (٥) اطراحا للروايه و عملا بالحكم الثابت من جواز النقل بالنيه، و التلبيه ذكر لا أثر له في المنع (و لا يجوز العدول للقارن) (٦) تأسيا بالنبي (ص) حيث بقى على حجه لكونه قارنا، و أمر من لم يسق (١) فعمر إن أنكر العدول من الأفراد إلى التمتع في زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كما تدل عليه جمله من النصوص قد أوردها الشيخ الحر العاملي في الباب الثاني من أبواب أقسام الحج، إلا أنه في زمن غصبه الخلافه قد حرم عمره التمتع مطلقا كما تشهد بذلك كتب التواريخ، بل إن اعتراضه على النبي محمد صلى الله عليه و آله و سلم في العدول من أجل أن لا تقطر رءوسهم ماء بعد ما خرجوا حجاجا كما يشهد بذلك قوله في صحيح الحلبي المتقدم، و هو جار بنفسه في عمره التمتع و لو ابتداء، و لذا نهى عنها فيما بعد، و من معاجز النبوه قول النبي صلى الله عليه و آله و سلم كما في صحيح الحلبي المتقدم: (إنك لن تؤمن بهذا ابدا).

(٢) اللذان أوقعهما قبل العدول إلى عمره التمتع، لأن المفرد و القارن يجوز لهما تقديم الطواف و السعى قبل الوقوف بعرفه بخلاف المتمتع فلا يجوز كما سيأتى بيانه في المسأله الثانيه.

و الأصل في حكم مسألتنا موثق إسحاق بن عمار عن أبي بصير (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل يفرد الحج فيطوف بالبيت و يسعى بين الصفا و المروه، ثم يبدو له أن يجعلها عمره، فقال: إن كان لبى بعد ما سعى قبل أن يقصّر فلا متعه له) (١).

(٣) أى العدول.

(٤) فإسحاق بن عمار فطحى المذهب و أبو بصير مشترك بين الثقه و غيره.

(٥) بمعنى أن المفرد لا- يتحلل قبل إكمال الحج إلا بنيه العدول إلى العمره فيتحلل مع العدول بتمام أفعال العمره، و على هذا يتحقق التحلل بالنيه.

(٦) بلا خلاف، للأخبار التي تقدم بعضها في جواز العدول للمفرد.

ص: ٣١١

الهدى بالعدول (وقيل) لا يختص جواز العدول بالافراد المندوب (بل يجوز العدول عن الحج الواجب أيضا) (١) سواء كان متعينا أم مختيرا بينه وبين غيره كالناذر مطلقا (٢)، و ذى المنزلين المتساويين، لعموم الأخبار الداله على الجواز (٣) كما أمر به النبي (ص) من لم يسق من الصحابه) من غير تقييد بكون المعدول عنه مندوبا أو غير مندوب (و هو قوى) لكن فيه سؤال الفرق بين جواز العدول عن المعين اختيارا و عدم جوازه (٤) ابتداء، بل ربما كان الابتداء أولى (٥) للأمر بإتمام الحج و عمره لله، و من ثم خصه (٦) بعض الأصحاب بما إذا لم يتعين عليه الأفراد و قسيمه (٧) كالمندوب و الواجب المخير جمعا بين ما دل على الجواز مطلقا (٨)، و ما دل على اختصاص كل قوم بنوع، و هو أولى (٩)...

(١) خصّ بالمندوب و قد نسبه الشارح فى المسالك إلى المتأخرين، لأن الأفراد المتعين على المكلف إما بأصل الشرع كأهل مكة و إما بالعارض كالنذر، فالجمع بينها و بين أخبار جواز العدول بمقتضى اختصاص العدول بالمستحب، بل إن أخبار العدول لا- عموم فيها لتشمل الأفراد الواجب أما صحيح معاويه بن عمار المتقدم فلانتفاء العموم فيه على وجه يتناول من تعين عليه الافراد، و أما أمر النبي صلى الله عليه و آله و سلم لأصحابه بالعدول، فلأنه لم يتعلق بالحاضر و إنما تعلق بالبعيد من المهاجرين و الأنصار الذين حكمهم التمتع، و إنما لم يحرموا عمره تمتع لأن التمتع لم يكن مشروعا و إنما نزل به جبرئيل عليه السلام على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أمره أن يأمر الناس بالاحلال كما تقدم توضيحه سابقا.

و منه تعرف ضعف قول الشارح فى المسالك (من أن تخصيص الحكم بمن لم يتعين عليه الافراد بعيد عن ظاهر النص).

(٢) من غير تعيين بالافراد.

(٣) أى جواز العدول، و قد عرفت عدم العموم.

(٤) أى عدم جواز العدول من الافراد إلى عمره التمتع ابتداء.

(٥) لأن العدول فى الاثناء جائز مع أن الأمر بالانتهاء ثابت بقوله تعالى: وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (١).

(٦) أى خص العدول.

(٧) و هو القران.

(٨) أى على جواز العدول من غير تقييد بالمندوب.

(٩) بل متعين.

ص: ٣١٢



إن (١) لم نقل بجواز العدول عن الأفراد إلى التمتع ابتداء.

## الثانية. يجوز للقارن و المفرد إذا دخلا مكة الطواف و السعى

(الثانية. يجوز للقارن و المفرد إذا دخلا مكة الطواف و السعى) (٢)، للنص على جوازه مطلقا (٣)، (إما الواجب أو الندب) يمكن كون ذلك على وجه التخيير (٤)، (١) وصلية.

(٢) أما المندوب منهما فلا خلاف فيه كما في الجواهر، للأصل مع عدم المعارض، و أما الواجب منهما فيجوز عند الأكثر للأخبار منها: صحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام (عن مفرد الحج، أ يعجل طوافه أو يؤخره؟ قال: هو و الله سواء، عجله أو أخره) (١)، و موثقه زراره عن أبي جعفر عليه السلام (عن المفرد للحج يدخل مكة، أ يقدم طوافه أو يؤخره؟ قال: سواء) ٢.

و عن ابن إدريس المنع من التقديم محتجا بإجماع علمائنا على وجوب الترتيب، و أجابه العلامة في المنتهى (إن شيخنا - رحمه الله - قد ادعى إجماع الطائفة على جواز التقديم، فكيف يصح له حينئذ دعوى الإجماع على خلافه، و الشيخ أعرف بمواضع الوفاق و الخلاف).

و أما المتمتع فلا يجوز له تقديم طواف الحج و السعى على الوقوف لخبر أبي بصير (قلت:

رجل كان متمتعا فأحلّ بالحج، قال: لا يطوف بالبيت حتى يأتي عرفات، فإن هو طاف قبل أن يأتي منى من غير عله فلا يعتد بذلك الطواف) (٢)، و عن سيد المدارك جواز التقديم لأخبار:

منها: صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المتمتع يقدم طوافه و سعيه في الحج، فقال: هما سيان، قدّمت أو أخرت) ٤ و قد حملت على صورته الضرورة لمن كان كبيرا أو مريضا أو امرأه تخاف الحيض، و يشهد كذلك جملة من الأخبار.

منها: خبر إسحاق بن عمار (سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع إن كان شيخا كبيرا أو امرأه تخاف الحيض تعجل طواف الحج قبل أن تأتي منى؟ قال: نعم هكذا تعجل) ٥.

(٣) واجبا كان أو مندوبا، اختيارا و اضطرارا.

(٤) بمعنى الاتيان بالتقديم سواء كان الطواف و السعى واجبا أو مندوبا لإطلاق الأخبار، و يمكن أن يكون ذلك على وجه التردد بين تقديم الواجب كما عليه المشهور أو خصوص الندب كما عليه ابن إدريس.

ص: ٣١٣

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب أقسام الحج حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥ و ١ و ٧.

للإطلاق، و التردد، لمنع بعضهم من تقديم الواجب، و الأول مختاره في الدروس، و عليه فالحكم مختص بطواف الحج، دون طواف النساء (١)، فلا يجوز تقديمه إلا لضروره (٢) كخوف الحيض المتأخر. و كذا يجوز لهما (٣) تقديم صلاه لطواف يجوز تقديمه كما يدل عليه قوله (لكن يجددان التلبيه (٤) عقيب صلاه) (١) للأخبار منها: خبر إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام (عن المفرد للحج إذا طاف بالبيت و بالصفاء و المروه، أ يعجل طواف النساء؟ قال: لا، إنما طواف النساء بعد ما يأتي من منى) (١).

(٢) لصحيح علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام (لا بأس بتعجيل طواف الحج و طواف النساء قبل الحج يوم الترويه قبل خروجه إلى منى، و كذلك من خاف أمرا لا يتهيأ له الانصراف إلى مكه، أن يطوف و يودع البيت ثم يمر كما هو من حين إذا كان خائفا) (٢)، و مثله غيره.

(٣) للقارن و المفرد.

(٤) اختلف الأصحاب، فذهب الشيخ في النهايه إلى أن القارن و المفرد إذا طافا قبل عرفات لا بد أن يجدد التلبيه و إلا انقلب حجها إلى عمره للأخبار منها: موثق زراره عن أبي جعفر عليه السلام (من طاف بالبيت و بالصفاء و المروه أحلّ أو كره) (٣)، و حسنه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن المفرد للحج هل يطوف بالبيت بعد طواف الفريضة قال: نعم، ما شاء و يجدد التلبيه بعد الركعتين، و القارن بتلك المنزله يعقدان ما أحلا من الطواف بالتلبيه) (٤).

و ذهب الشيخ في التهذيب إلى أنه يحلّ المفرد دون القارن للجمع بين الأخبار المتقدمه الداله على كون الطواف و السعي موجبتين للتحلل و بين ما دل على أن السائق لا يحلّ و إن كان قد طاف، و يشهد لهذا الجمع خبر يونس بن يعقوب عن أخبره عن أبي الحسن عليه السلام (ما طاف بين هذين الحجرين الصفا و المروه أحد إلا أجلّ، إلا السائق للهدى) (٥)، و لكن ضعفه و إرساله يمنع من العمل به بعد تعارضه لحسنه معاويه بن عمار المتقدمه.

ص: ٣١٤

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب أقسام الحج حديث ٤.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أقسام الحج حديث ٦.

(الطواف) يعقدان بها الإحرام لثلاثي يحلا.

(فو تركاها أحلا على الأشهر)، للنصوص الداله عليه. وقيل لا يحلان إلا بالنيه، و في الدروس جعلها أولى، و على المشهور ينبغي الفوريه بها عقيبها (١)، و لا- يفتقر إلى إعادته نيه الإحرام (٢)، بناء على ما ذكره المصنف من أن التلبيه كتكبيره الإحرام لا تعتبر بدونها، لعدم الدليل على ذلك، بل إطلاق هذا دليل على ضعف ذاك. و لو أخلا بالتلبيه صار حجها عمره (٣) و انقلب تمتعا و لا يجرى عن فرضهما (٤)، لأنه -و قال ابن إدريس في سرائره (إن التحلل إنما يحصل بالنيه لا بالطواف و السعى، و ليس تجديد التلبيه بواجب و لا تركها مؤثرا في انقلاب الحج عمره)، و اختاره المحقق في المعبر و النافع و العلامه في المختلف و جماعه، و دليلهم كما عن العلامه في المختلف بأنه دخل في الحج دخولا- مشروعا فلا- يجوز الخروج عنه إلا بدليل شرعى، و فيه: إن الأخبار المتقدمه هي الدليل، و لذا قال الشهيد في الشرح (و بالجمله فدليل التحلل ظاهر، و الفتوى مشهوره و المعارض متنف)، نعم ليس في الروايات دلالة على صيروره الحج مع التحلل عمره كما ذهب إليه الشيخ و اتباعه، نعم ورد في روايات العامه ما يدل عليه، فقد رووا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ أنه قال؛ إذا أحلَّ الرجل بالحج ثم قدم إلى مكه و طاف بالبيت و بين الصفا و المروه فقد أحلَّ و هي عمره(١).

هذا و المراد بالنيه في قول ابن إدريس و اتباعه ما تقدم من أن المفرد لا- يتحلل قبل إكمال أفعال الحج إلا بنيه العدول إلى العمره، فيتحلل مع العدول بإتمام أفعالها.

(١) أى بالتلبيه عقيب صلاه الطواف بناء على أن التلبيه لو لم تقع سيقع التحلل، و ليست الفوريه لأن الأمر يقتضى ذلك.

(٢) و المعنى أن التلبيه ليست بحاجه إلى نيه الإحرام، لأن التلبيه كتكبيره الإحرام، و لا تقع التكبيره إلا بنيه فكذلك هنا، و عليه فلا حاجه إلى تقييدها، و أشكل الشارح بأن إطلاق دليل التلبيه كاشف عن عدم اعتبار النيه في التلبيه، و هذا الإطلاق كاشف عن ضعف المبني السابق من أن تكبيره الإحرام لا تعتبر بدون النيه، و في العبارة سقط لا يساعد على مراده.

(٣) كما تقدم و قد أتى بالطواف و السعى فلم يبق إلا التقصير.

(٤) لأن فرضهما الافراد أو القران، و مع التعيين لا يجوز العدول إلى التمتع اختيارا كما تقدم، و هنا عدول اختياري.

ص: ٣١٥

عدول اختياري و احتراز بهما عن المتمتع فلا يجوز له تقديمهما على الوقوف اختيارا (١)، و يجوز له تقديم الطواف و ركعتيه خاصه مع الاضطرار (٢) كخوف الحيض المتأخر و حينئذ فيجب عليه التلبيه، لإطلاق النص (٣)، و في جواز طوافه ندبا وجهان (٤) فإن فعل جدد التلبيه (٥) كغيره.

### الثالثه. لو بعد المكي عن الميقات ثم حج على ميقات

(الثالثه. لو بعد المكي) عن الميقات (ثم حج على ميقات أحرم منه وجوبا) (٦)، لأنه قد صار ميقاته بسبب مروره كغيره من أهل المواقيت إذا مر بغير (١) و قد تقدم دليله.

(٢) قد تقدم دليله.

(٣) و هو صحيح عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام (فقلت: أليس كل من طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروه فقد أحل؟ فقال: إنك تعقد بالتلبيه، ثم قال: كلما طفت طوافا و صليت ركعتين فاعقد بالتلبيه) (١).

(٤) المشهور على المنع لخبر الحلبي (سألته عن الرجل يأتي المسجد الحرام و قد أزمع بالحج أ يطوف بالبيت؟ قال: نعم، ما لم يحرم) (٢) و ظاهره المنع من الطواف حتى المندوب، و عن بعضهم تخصيص المنع بالطواف الواجب لانصراف ما ورد إلى خصوص الواجب و الانصراف بعيد.

(٥) لإطلاق صحيح عبد الرحمن المتقدم.

(٦) بلا خلاف فيه بين الأصحاب، للأخبار منها: صحيح صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم وقت المواقيت لأهلها، و من أتى عليها من غير أهلها، و فيها رخصه لمن كانت به عله، فلا يجاوز الميقات إلا من عله) (٣).

نعم اختلف الأصحاب في جواز التمتع له و الحال هذه، فالأكثر على الجواز لصحيح عبد الرحمن بن الحجاج و عبد الرحمن بن أعين (سألنا أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل من أهل مكة خرج إلى بعض الأمصار ثم رجع، فمَرَّ ببعض المواقيت التي وقت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، أ له أن يتمتع؟ فقال: ما أزعَم أن ذلك ليس له، و الإهلال بالحج أحب إلي) (٤)،

ص: ٣١٤

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب أقسام الحج حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٨٣ - من أبواب الطواف حديث ٤.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب المواقيت حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب أقسام الحج حديث ١.

ميقاته، و إن كان ميقاته دويره أهله،(و لو كان له منزلان بمكه)، أو ما فى حكمها (١)،(و بالآفاق) الموجه للتمتع (و غلبت إقامته فى الآفاق تمتع)، و إن غلبت بمكه، أو ما فى حكمها قرن، أو أفرد (٢)،(و لو تساويا) فى الإقامة (تخير) (٣) فى الأنواع الثلاث.

هذا إذا لم يحصل من إقامته بمكه ما يوجب انتقال حكمه كما لو أقام بمنزله الآفاقى ثلاث سنين، و بمكه سنتين متواليتين، و حصلت الاستطاعه فيها فإنه حينئذ يلزمه حكم مكه (٤)، و إن كانت إقامته فى الآفاق أكثر لما سيأتى، و لا فرق فى الإقامة (٥) بين ما وقع منها حال التكليف و غيره و لا- بين ما أتم الصلاه فيها، و غيره (٦)، و لا- بين الاختياريه و الاضطراريه و لا المنزل المملوك عينا و منفعه، و المغصوب، و لا- بين أن يكون بين المنزلين (٧) مسافه القصر، و عدمه، لإطلاق النص (٨) فى ذلك كله، و مسافه السفر إلى كل منهما لا يحتسب عليهما (٩). و متى حكم باللحوق بأحد المنزلين اعتبرت الاستطاعه منه (١٠)، و لو اشتبه الأغلب -و ذهب ابن أبى عقيل إلى العدم، لأنه لا متعه لأهل مكه، و الخبر حجه عليه.

(١) من النواحي الملحقه بها.

(٢) فيلزمه فرض أغلبهما عليه، و يقتضيه الاعتبار، و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (فقلت: أ رأيت إن كان له أهل بالعراق و أهل بمكه؟ قال: فلينظر أيهما الغالب عليه فهو من أهله)(١).

(٣) لأنه مع التساوى لا يكون حكم أحدهما أرجح عن الآخر فيتحقق التخيير.

(٤) قد تقدم منا الدليل على أن من أقام فى مكه سنتين يلزمه حكم أهلها.

(٥) أى الإقامة فى مكه بحيث يصدق أنه من أهلها و إن كان له منزل آفاقى آخر.

(٦) كمن يبقى مترددا فى الإقامة شهرا ثم يسافر ثم يرجع حتى صدق عليه الإقامة فى مكه على نحو أغلب من الإقامة فى غيرها.

(٧) منزله فى مكه و منزله فى الآفاق.

(٨) و هو صحيح زراره المتقدم.

(٩) بل يكون كالإقامة و السفر فى غيرهما.

(١٠) لأنه محكوم بحكمه.

ص: ٣١٧

منه (١) تمتع (٢).

(و المجاور بمكه) بنيه الإقامه على الدوام، أو لا- معها من أهل الآفاق (سنتين ينتقل) فرضه (فى الثالثه إلى الأفراد و القران، و قبلها) أى قبل الثالثه (يتمتع) (٣) هذا إذا تجددت الاستطاعه فى زمن الإقامه، و إلا لم ينتقل ما وجب من الفرض (٤) و الاستطاعه تابعه للفرض فيهما (٥) إن كانت الإقامه بنيه الدوام، و إلا (٦) اعتبرت من بلده، و لو انعكس الفرض بأن أقام المكى فى الآفاق اعتبرت نيه الدوام و عدمه (٧) فى الفرض و الاستطاعه، إن لم تسبق الاستطاعه بمكه كما مر (٨)، كما يعتبر ذلك فى الآفاقى لو انتقل من بلد إلى آخر يشاركه فى الفرض (٩)، و لا- فرق أيضا بين الإقامه زمن التكليف و غيره، و لا- بين الاختياريه و الاضطراريه للإطلاق.

(و لا يجب الهدى على غير المتمتع) (١٠) و إن كان قارنا، لأن هدى القران غير (١) من أحد المنزلين.

(٢) بناء على جواز التمتع لأهل مكه ابتداء كما صرح بذلك فى المسالك، و أما بناء على العدم فالظاهر التخيير لانتفاء شرط التعيين مع عدم وجوب حجج عليه.

(٣) قد تقدم منا الدليل على ذلك.

(٤) لاستقراره فى الذمه فلا بد من امتثاله.

(٥) بحيث إذا ثبت عليه فرض البعيد سابقا قبل المجاوره و أراد الحج فلا بد أن تكون استطاعه هذا الفرض باقيه، و إذا ثبت عليه فرض أهل مكه لأنه قد جاور سنتين فالاستطاعه من مكه.

(٦) أى و إن لم تكن مجاورته لمكه بقصد الدوام، اعتبرت الاستطاعه من بلده حتى لو ثبت عليه فرض أهل مكه لأنه قد جاور سنتين، و فيه: إنه على خلاف النصوص الداله على حكم المجاور.

(٧) فإذا نوى الدوام و صدق خروجه عن حاضرى مكه عرفا فعليه فرض الآفاقى و لو من أول سنه لصدق النائى عليه، و إلا فلا، و احتمال الشارح فى المسالك إلحاقه بالمقيم فى مكه فى انتقال الفرض إذا قام سنتين فى الآفاق، و فيه: إنه قياس لا نقول به.

(٨) فإن سبقت فيلزمه فرض أهل مكه لاستقراره فى ذمته و إن نوى الدوام فى الآفاق.

(٩) أى فرض التمتع بحيث لو فرض انتقال النائى من بعد إلى أخرى، فيعتبر فى استطاعته من الثانيه نيه الإقامه بها على الدوام و إلا فالاعتبار بالأولى.

(١٠) أما وجوب الهدى على المتمتع فبلا خلاف فيه لقوله تعالى: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ

واجب ابتداء (١) و إن تعين بعد الإشعار أو التقليد للذبح، (و هو) أى هدى المتمتع (نسك) (٢) كغيره من مناسك الحج، و هى أجزاء من الطواف، و السعى، و غيرهما، (لا- جبران) لما فات من الإحرام له (٣) من الميقات على المشهور بين أصحابنا، و (للشيخ رحمه الله) قول: بأنه جبران، و جعله تعالى من الشعائر، و أمره بالأكل منه يدل على الأول.

فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (١)، و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام الوارد فى المتمتع (و عليه الهدى فقلت: و ما الهدى؟ قال: أفضله بدنه و أوسطه بقره، و أحسنه شاه) (٢)، و لا يجب الهدى على غير المتمتع قارنا كان أو مفردا بلا خلاف فيه، و سيأتى دليله فى أعمال منى، و إن كان القارن بعد إحرامه بسياق الهدى يتعين عليه الذبح.

(١) لأنه مختير بين الأشعار و التقليد و التلبيه.

(٢) وقع البحث بينهم فى أن هدى المتمتع هل وجب على المتمتع لأنه نسك من المناسك، أى عباده خاصة كالطواف و السعى و غيرهما من المناسك الواجبه، أو أنه وجب جبرانا للإحرام حيث لم يقع من أحد المواقيت الستة الخارجه من مكه، لأن المتمتع قد أحرم للحج من مكه، فالمشهور على الأول و ادعى عليه الشيخ فى الخلاف الاجماع، لقوله تعالى: وَ الْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ، فَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ، فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ (٣)، فجعلها من الشعائر أى من العبادات التى يعبد الله بها، و الأمر بالأكل بها دليل على أنها ليست جبرانا، و إلا لما جاز الأكل منها كما فى كفارات الصيد التى وجبت جبرا للإحرام مما وقع فيه من النقص.

و ذهب الشيخ فى المبسوط إلى أنه جبران، و هو مذهب الشافعى، و تظهر فائده الخلاف فيما لو خرج إلى الميقات و هو محرم من مكه، أو إذا اتفق حصول الإحرام من الميقات اضطرارا فيما لو خرج من مكه و تعذر عليه الرجوع إلى مكه للإحرام فأحرم من الميقات، فعلى الجبران يسقط الهدى لتحقق الإحرام من الميقات، و على النسك لا يسقط، و يتفق القولان فيما لو أحرم من مكه و قصد عرفه من غير الميقات فعليه الهدى على القولين.

(٣) لحج المتمتع.

ص: ٣١٩

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٩٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أقسام الحج حديث ٣.

٣- (٣) سورة الحج الآيه: ٣٦.

و تظهر الفائدة فيما لو أحرم به من الميقات، أو مر به بعد أن أحرم من مكة، فيسقط الهدى على الجبران، لحصول الغرض، و يبقى على النسك، أما لو أحرم من مكة و خرج إلى عرفات من غير أن يمر بالميقات و جب الهدى على القولين و هو موضع وفاق.

#### الرابعه. لا يجوز الجمع بين الحج و العمره بنيه واحده

(الرابعه. لا يجوز الجمع بين النسكين) الحج و العمره (بنيه واحده) سواء فى ذلك القران، و غيره على المشهور (١)(فيطلب كل منهما) للنهى المفسد للعباده كما لو نوى صلاتين، خلافا للخلاف حيث قال: ينعقد الحج خاصه، و للحسن حيث جوز ذلك و جعله تفسيرا للقران مع سياق الهدى.

(١) للأخبار، منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (لا يكون قران إلا بسياق الهدى، و عليه طواف البيت، و ركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام، و سعى بين الصفا و المروه، و طواف بعد الحج و هو طواف النساء) (١) و وجه الدلاله أنه عليه السلام حصر أفعال القارن بما ذكر فتكون أفعال العمره خارجه عنه، و عن الشيخ فى الخلاف أنه القارن هو من ساق و جمع بين الحج و العمره، و نسب إلى ابن أبى عقيل، لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (أيما رجل قرن بين الحج و العمره فلا يصلح إلا أن يسوق الهدى قد أشعره و قلده) (٢)، و لصحيحه الآخر عنه عليه السلام (إن عثمان خرج حاجا فلما صار إلى الأبياء أمر مناديا ينادى بالناس: اجعلوها حجه و لا تمتعوا فنادى المنادى - إلى أن قال - بعد أن استنكر أمير المؤمنين عليه السلام على عثمان ذلك فقال له: و الله لقد أمرت بخلاف رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، ثم أدبر موليا رافعا صوته لييك بحجه و عمره معا لييك) (٣)، و لا يمكن الأخذ بهذين الخبرين فى قبال الاخبار الكثيره الداله على الفصل، نعم يمكن حملهما على أن من لبى بالعمره المتمتع بها إلى الحج فيكون قد نوى العمره و الحج معا لشده ارتباطهما، و استدل ابن أبى عقيل أن القران سمي بذلك لأنه قرن بين العمره و الحج و ردّ بأن سبب التسميه لكونه قرن إحرامه بسياق الهدى.

ثم إن المشهور قد حكم بطلان كل من العمره و الحج لو قرن بينهما بالنيه، و ذهب الشيخ إلى أنه لو قرن بينهما صح حجه خاصه، و ذهب ابن أبى عقيل إلى صحه العمره و الحج معا.

ص: ٣٢٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الإحرام حديث ٧.



(و لا إدخال أحدهما على الآخر) (١) بأن ينوى الثانى (قبل) إكمال (تحلله من الأول) و هو الفراغ منه، لا مطلق التحلل، (فيبطل الثانى إن كان عمره) مطلقا حتى لو أوقعها قبل المييت بمنى لىالى التشريق، (أو كان) الداخلى (حجا) على العمره (قبل السعى) لها، (و لو كان) بعده و (قبل التقصير و تعمد ذلك (٢) فالمروى) صحيحا عن أبى بصير عن أبى عبد الله (ع) (أنه يبقى على حجه مفردة) معنى (١) بأن ينوى الإحرام بالحج قبل التحلل من العمره، أو بالعمره قبل الفراغ من أفعال الحج و إن تحلل من إحرامه، لأن العبادات موقوفه على النقل و لم يرد التعبد بذلك، قال تعالى:

وَ اتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (١)، و مع الإدخال لا يتحقق الإتمام، و لصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (سأله عن رجل متمتع نسي أن يقصر حتى أحرم بالحج، قال: يستغفر الله) (٢) و لو جاز الإدخال لما احتاج إلى الاستغفار.

هذا و إذا امتنع الإدخال وقع الثانى مفسدا، إلا إذا وقع الإحرام بالحج بعد السعى و قبل التقصير من العمره فإنه يصح فى المشهور، و تصير الحججه مفردة و سيأتى الكلام فيه.

(٢) فإن فعل ذلك بطلت عمرته و صارت حجه مفردا و عليه عمره مفردة فيما بعد، كما عن الشيخ فى النهايه و المبسوط و جماعه بل نسب إلى المشهور، لخبر إسحاق بن عمار عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (المتمتع إذا طاف و سعى ثم لبى قبل أن يقصّر فليس له أن يقصّر و ليس له متعه) (٣)، و خبر العلاء بن الفضيل (سألته عن رجل متمتع طاف ثم أهلّ بالحج قبل أن يقصّر، قال: بطلت متعته و هى حجه مقبوله) (٤)، و هما محمولان على صورته العمدة لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل أهلّ بالعمره و نسي أن يقصر حتى دخل فى الحج، قال: يستغفر الله و لا شىء عليه و تمت عمرته) (٥) و صحيح ابن سنان المتقدم عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل متمتع نسي أن يقصّر حتى أحرم بالحج قال: يستغفر الله) (٦) و مثلهما غيرهما.

و ذهب ابن إدريس إلى بطلان الإحرام الثانى و البقاء على الأول، و تبعه العلامة فى المنتهى، لأن الإحرام بالحج إنما يسوغ التلبس به بعد التحلل من الأول، و قبله يكون منهيا عنه، و النهى فى العباده مفسد، و ردّ بأن التقصير محلّل لا جزء من العمره، و بأن النهى غير مفسد لرجوعه إلى وصف خارج عن ماهيه الإحرام.

ص: ٣٢١

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٩٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب الإحرام حديث ١.

٣- (( ٣ و ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب الإحرام حديث ٥ و ٤ و ٣ و ١.

بطلان عمره التمتع، و صيرورتها بالإحرام قبل إكمالها حجه مفردة فيكملها ثم يعتمر بعدها عمره مفردة.

و نسبتہ إلى المروى يشعر بتوقفه في حكمه من حيث النهي عن الإحرام الثاني، و بوقوع خلاف ما نواه إن أدخل حج التمتع، و عدم صلاحية الزمان إن أدخل غيره (١)، فبطلان الإحرام أنسب، مع أن الرواية ليست صريحة في ذلك (٢)، لأنه قال «التمتع إذا طاف و سعى ثم لبي قبل أن يقصر فليس له أن يقصر و ليس له متعه». قال المصنف في الدروس يمكن حملها على متمتع عدل عن الأفراد ثم لبي بعد السعى، لأنه روى التصريح بذلك في روايه أخرى (٣). و الشيخ (رحمه الله) حملها على المتعمد، جمعا بينها، و بين حسنه عمار (٤) المتضمنه «أن من دخل في الحج قبل التقصير ناسيا لا شيء عليه».

و حيث حكمنا بصحة الثاني و انقلابه مفردا لا يجزى عن فرضه (٥)، لأنه (١) أى غير حج التمتع، كما لو نوى حج الافراد، و إذا لم يكن الزمان غير صالح للأفراد فكيف تقع عمرته حجا مفردا.

(٢) أى في انقلاب متعته إلى أفراد، و فيه: إن خبر العلاء بن الفضيل صريح في ذلك.

(٣) قال سيد المدارك (و هو حمل بعيد، و ما ادعاه من النص لم نقف عليه)، و قال في الجواهر (و لعله أراد الموثق) أعنى ما رواه الشيخ في التهذيب عن إسحاق بن عمار (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل يفرد بالحج فيطوف بالبيت و يسعى بين الصفا و المروه، ثم يبدو له أن يجعلها عمره، فقال: إن كان لبي بعد ما سعى قبل أن يقصر فلا متعه له) (١) و رواه الصدوق عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير في الفقيه، و فيه: كما قال سيد المدارك إنه حمل بعيد لأن هذا الخبر صريح في المفرد، و الخبران السابقان اللذان أوردا سابقا صريحان في المعتمر لحج التمتع فكيف يحمل أحدهما على الآخر.

(٤) قد عرفت أن الخبر عن معاوية بن عمار، و هذا ما صرح به الشارح في المسالك أيضا، و قد جعله حسنا لوقوع إبراهيم بن هاشم في سنده، و هو لم يمدح و لم يذم بحسب كتب الرجال الخمسة، مع أنه من مشايخ الاجازة و من كبار الشيعة و هذا يغنى عن التصريح بتوثيقه فلذا حكمنا بصحته.

(٥) و هو حج التمتع.

ص: ٣٢٢

عدول اختياري (١) و لم يأت بالمأمور به على وجهه، و الجاهل عامد (٢).

(و لو كان ناسيا صحَّ إحرامه الثاني) (٣) و حجه، و لا- يلزمه قضاء التقصير لأنه ليس جزء، بل محللا، (و يستحب جبره بشاه)، للرواية المحمولة على الاستحباب جمعا، و لو كان الإحرام قبل إكمال السعي بطل (٤) و وجب إكمال العمره، و اعلم أنه لا يحتاج إلى استثناء من تعذر عليه إتمام نسكه فإنه يجوز له الانتقال إلى الآخر قبل إكماله (٥)، لأن ذلك لا يسمى إدخالا، بل انتقالا و إن كان المصنف قد استثناءه في الدروس.

## الفصل الثالث - في المواقيت

### إشاره

(الفصل الثالث - في المواقيت)

### في الإحرام قبل الميقات

واحدها ميقات. و هو لغه الوقت المضروب للفعل، و الموضع المعين له (٦)، و المراد هنا الثاني، (لا يصح الإحرام قبل الميقات (٧) (١) و لا يجزى الأفراد لمن فرضه التمتع إلا إذا كان العدول اضطراريا كما تقدم الكلام في ذلك.

(٢) فيدخل في إطلاق الأخبار المتقدمه، و لم يخرج إلا الناسي فقط.

(٣) بالاتفاق، و قد تقدم الكلام فيه، و إنما الكلام هل عليه شيء أو لا، فعن ابن إدريس و سلالر و أكثر المتأخرين أنه لا شيء عليه، لصحيح عبد الله بن سنان المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل متمتع نسي أن يقصر حتى أحرم بالحج قال: يستغفر الله) (١)،

و صحيح معاويه بن عمار المتقدم (يستغفر الله و لا شيء عليه و تمت عمرته) ٢، و ذهب الشيخ في التهذيب و النهاية و المبسوط إلى أنه يلزمه بذلك دم، و نسب هذا القول إلى ابن بابويه كما في المختلف، لخبر إسحاق بن عمار (قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الرجل يتمتع فينسى أن يقصر حتى يهمل بالحج، قال: عليه دم يهريقه) (٢) و قد حمل على الاستحباب جمعا بينه و بين ما تقدم.

(٤) أي الإحرام للنهي المفسد.

(٥) قد تقدم الكلام في العدول الاضطراري.

(٦) أي للفعل، قال الجوهري في الصحاح (المواقيت جمع ميقات، و هو الوقت المضروب للفعل، و الموضع، يقال: هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه).

(٧) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح عبيد الله الحلبي (الإحرام من مواقيت خمس، وقتها-

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب الإحرام حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب الإحرام حديث ٦.

(إلا بالنذر (١) و شبهه) من العهد و اليمين (إذا وقع الإحرام فى أشهر الحج) هذا شرط لما يشترط وقوعه فيها، و هو الحج مطلقا و عمره المتمتع، (و لو كان عمره مفردة لم يشترط) وقوع إحرامها فى أشهر الحج، لجوازها فى مطلق السنه فيصح تقديمه على الميقات بالنذر مطلقا، و القول بجواز تقديمه بالنذر و شبهه أصح القولين و أشهرهما، و به أخبار بعضها صحيح فلا يسمع إنكار بعض الأصحاب (٢) له استضعافا لمستنده.

رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، لا ينبغي لحاج و لا لمعتمر أن يحرم قبلها و لا بعدها (١)، و صحيح ابن أذينة عن أبى عبد الله عليه السلام (و من أحرم دون الوقت فلا إحرام له) (٢).

(١) على المشهور، لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل جعل لله عليه شكرا أن يحرم من الكوفه، قال: فليحرم من الكوفه و ليف لله بما قال) (٣)، و خبر على بن أبى حمزه قال (كتبت إلى أبى عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل جعل لله عليه أن يحرم من الكوفه، قال عليه السلام: يحرم من الكوفه) ٤ و مثلها غيرها.

و منع ابن إدريس من ذلك و اختاره العلامة فى المختلف لبطلان النذر، لأنه نذر غير مشروع كما لو نذر الصلاة قبل وقتها، أو إيقاع المناسك فى غير مواضعها، و فيه: إن هذه الأخبار حجه عليهم، نعم يشترط أن يكون الإحرام فى أشهر الحج إذا كان لعمره المتمتع أو حج الأفراد أو القران، لأنه هو الأصل فى ذلك و لم نخرج عنه إلا بمقدار ما دلت عليه هذه الأخبار من جواز الإحرام قبل الميقات إذا كان مندورا نعم إذا كانت عمره مفردة فلا يشترط إيقاع إحرامها المنذور فى أشهر الحج لأنها تصح فى جميع أيام السنه ثم و لا- يلزم تجديد الإحرام عند المرور فى الميقات لإطلاق الأخبار، فما حكى عن المراسم و الراوندى من وجوب تجديده لا دليل عليه، و كذا ما حكى عن بعضهم من أن الإحرام المنذور إذا كان واجبا و جب التجديد و إلا استحب فهو تفصيل بلا مستند.

(٢) و هو العلامة حيث ضعف سند الأخبار فى المختلف مع أن بعضها صحيح كما تقدم، و العجب أن العلامة فى التذكرة و المنتهى حكم بالجواز مستدلا بهذه الأخبار.

ص: ٣٢٤

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب المواقيت حديث ٣.

٣- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب المواقيت حديث ١ و ٢.

و لو خاف مرید الاعتمار فی رجب تقضیه جاز له الإحرام قبل الميقات (١) أيضا، ليدرك فضيله الاعتمار في رجب الذي يلي الحج في الفضل، و تحصل (٢) بالإهلال فيه و إن وقعت الأفعال في غيره، و ليكن الإحرام في آخر جزء من رجب تقريبا لا تحقيقا (و لا يجب إعادته فيه) (٣) في الموضوعين في أصح القولين، للامتنان المقتضى للإجزاء نعم يستحب خروجها من خلاف من أوجبها (٤).

### في أنه لا يجوز أن يتجاوز الميقات بغير إحرام

(و لا-) يجوز لمكلف (أن يتجاوز الميقات بغير إحرام) (٥) عدا ما استثنى (٦) من (١) هذه الصورة الثانية المستثناة من عدم جواز الإحرام قبل الميقات، و هي من أراد الإحرام لعمره مفردة في رجب و خشى فوات الشهر إن أخر الإحرام إلى الميقات، فيجوز له الإحرام قبل الميقات لتقع العمره في رجب طلبا لفضلها، بلا خلاف في ذلك، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (ليس ينبغي أن يحرم دون الوقت الذي وقته رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إلا أن يخاف فوت الشهر في العمره) (١)، و موثق إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام عن الرجل يجيء معتمرا ينوى عمره رجب فيدخل عليه الهلال قبل أن يبلغ العقيق، أ يحرم قبل الوقت و يجعلها لرجب، أو يؤخر الإحرام إلى العقيق و يجعلها لشعبان؟ قال: يحرم قبل الوقت لرجب، فإن لرجب فضلا و هو الذي نوى) ٢، و عليه فلا بد من تأخير الإحرام إلى آخر الشهر حتى يخاف فوت الشهر لو أخره إلى الميقات، و كذلك لا يجب تجديد الإحرام عند المرور في الميقات لإطلاق الأخبار.

(٢) أي فضيله الاعتمار.

(٣) أي و لا تجب إعادته الإحرام في الميقات في صورتين السابقتين لما تقدم.

(٤) و قد أوجبها البعض في النذر فقط كما تقدم.

(٥) بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (من تمام الحج و العمره أن تحرم من المواقيت التي وقّتها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، لا تتجاوزها إلا و أنت محرم) (٢)، و صحيح صفوان عن أبي الحسن الرضا عليه السّلام (فلا تتجاوز الميقات إلا من عله) (٣).

(٦) سيأتي إن شاء الله أنه لا يجوز لأحد دخول مكة إلا محرما بالحج أو العمره عدا ما استثنى، و هو من أراد دخولها و قد دخلها قبل شهر محرما، و المتكرر دخوله كالحطاب-

ص: ٣٢٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب المواقيت حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب المواقيت حديث ١.

المتكرر، و من دخلها لقتال، و من ليس بقاصد مكة عند مروره على الميقات، و متى تجاوزته غير هؤلاء بغير إحرام (فيجب الرجوع إليه) (١) مع الإمكان، (فلو تعذر بطل) (٢) نسكه (إن تعمده) أى تجاوزته بغير إحرام عالما بوجوبه و وجب عليه قضاؤه (٣) و إن لم يكن مستطيعا، بل كان سببه إرادته الدخول، فإن ذلك موجب له كالمندور، نعم لو رجع قبل دخول الحرم فلا قضاء عليه، و إن أثم بتأخير الإحرام (٤)، (و إلا يكن) متعمدا بل نسي (٥)، أو جهل، أو لم يكن قاصدا -و الحشاش، و من دخلها لقتال جاز أن يدخلها محلا- كما دخلها النبي صلى الله عليه و آله و سلم عام الفتح و عليه المغفر، و كذلك لا يجب الإحرام من الميقات من أراد تجاوزه و لم يقصد مكة لعدم إرادته النسك فيها من حج أو عمره.

(١) إلى الميقات، بلا ريب فيه، لتوقف الواجب عليه.

(٢) أى لو تعذر العود لخوف أو مرض أو ضيق الوقت لم يصح إحرامه من غيره لعدم تحقق الامتثال، فيحرم عليه دخول مكة لتوقفه على الإحرام، و ظاهر الأصحاب القطع بعدم الاكتفاء بإحرامه من أدنى الحل لأن وظيفته الإحرام من الميقات و قد فوته عمدا.

(٣) أى قضاء الإحرام بسبب إرادته دخول الحرم، و هو يوجب للإحرام فإذا لم يأت به وجب قضاؤه كالمندور، كما صرح بذلك الشارح هنا و فى المسالك، و فيه: إن القضاء غير واجب كما ذهب إليه العلامة فى المنتهى و سيد المدارك، لأن الإحرام مشروع لتحيه البقعه فإذا لم يأت به سقط كتحيه المسجد كما عن المنتهى، و إما لأن القضاء فرض مستأنف فيتوقف على دليل و هو منتف هنا كما عن المدارك، نعم يجب قضاء الحج فى السنة اللاحقه و إن ذهبت الاستطاعة لاستقرار الوجوب فى الذمه.

(٤) بناء على أن الأمر بالإحرام من الميقات مولوى، و لكن هو إرشادى إلى شرطية الإحرام من الميقات فى صحه النسك، و مع تحققه يصح إحرامه و حجه و لا إثم فى البين.

(٥) أى نسي الإحرام من الميقات حتى تجاوزته فيجب عليه العود إلى الميقات مع الممكنه، فإن تعذر أتى بالإحرام من مكانه إلا إذا دخل مكة فتذكر فيجب الخروج إلى خارجه مع الإمكان و إلا أحرم من مكانه حينئذ بلا خلاف فى ذلك، للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل نسي أن يحرم حتى دخل الحرم قال: قال أبى: يخرج إلى ميقات أهل أرضه، فإن خشى أن يفوته الحج أحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم) (١)، و صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل مرّ على -

ص: ٣٢٤

مكة ثم بدا له قصدها (١) (أحرم من حيث أمكن، و لو دخل مكة) معذورا ثم زال عذره بذكره (٢) و علمه (٣) و نحوهما (٤) (خرج إلى أدنى الحل) و هو ما خرج عن منتهى الحرم إن لم يمكنه الوصول إلى أحد المواقيت، (فإن تعذر) الخروج إلى أدنى الحل (فمن موضعه) بمكة، (و لو أمكن الرجوع إلى الميقات (٥) وجب)، لأنه الواجب بالأصالة، و إنما قام غيره مقامه للضرورة، و مع إمكان الرجوع إليه لا ضروره، و لو كمل غير المكلف بالبلوغ و العتق بعد تجاوز الميقات فكمن لا يريد النسك (٦).

-الوقت الذى يحرم الناس منه، فنسى أو جهل، فلم يحرم حتى أتى مكة، فخاف إن رجع إلى الوقت أن يفوته الحج فقال: يخرج من الحرم و يحرم و يجزئه ذلك) (١)، و هذا الخبر صريح فى أن الجاهل كالناسى، هذا و مما يدل على أنه لو لم يدخل الحرم و لم يتمكن من الرجوع إلى الميقات أحرم من مكانه، صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن امرأه كانت مع قوم فطمثت فأرسلت إليهم فسألتهم فقالوا: ما ندرى أ عليك إحرام أم لا و أنت حائض، فتركوها حتى دخلت الحرم، فقال عليه السلام: إن كان عليها مهله فترجع إلى الوقت فلتحرم منه، فإن لم يكن عليها وقت - أى مهمله - فترجع إلى ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها) ٢.

(١) و هو من مَرَّ على الميقات غير مرید للنسك، أى غير مرید لدخول مكة من أجل حج أو عمره، ثم بدا له بعد تجاوز الميقات قصد النسك، فقد قطع الأصحاب - كما فى المدارك - بمساواته للناسى فى وجوب العود إلى الميقات مع الممكنة و إلا فيحرم من موضعه، و يشهد له صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل ترك الإحرام حتى دخل الحرم فقال: يرجع إلى ميقات أهل بلده الذى يحرمون منه، و إن خشى أن يفوته الحج فليحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم) (٢).

(٢) إن كان ناسيا.

(٣) إن كان جاهلا.

(٤) كالمكره إذا زال إكراهه.

(٥) أى ميقات أهله كما هو صريح الأخبار المتقدمه.

(٦) أى و فى حكم من لا يريد النسك إذا جاوز الميقات ثم أراد غير المكلف بالنسك -

ص: ٣٢٧

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب المواقيت حديث ٢ و ٤.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب المواقيت حديث ٧.



(و المواقيت) (١) التى وقّتها رسول الله (ص) لأهل الآفاق ثم قال: هن لهن، و لمن أتى عليهم من غير أهلهن (٢)...

-كالصبي و العبد و الكافر إذا مروا على الميقات ثم بلغ الصبي أو اعتق العبد أو أسلم الكافر.

(١) اختلف الأصحاب فى تعدادها، فمنهم من جعلها خمس، و منهم من جعلها سته، و منهم من جعلها سبعة، و منهم من ذكر أنها عشرة، و ليس ذلك اختلافًا فى الحكم و إنما هو لاختلاف أنظارهم فى الجهة الملحوظة فى ذكر العدد، و كذلك النصوص، ففى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (الإحرام من المواقيت خمس، و وقّتها رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، لا ينبغى لحاج و لا لمعتمر أن يحرم قبلها و لا بعدها، وقت لأهل المدينة ذا الحليفة و هو مسجد الشجرة، يصلى فيه و يفرض الحج، و وقت لأهل الشام الجحفة، و وقت لأهل نجد العقيق، و وقت لأهل الطائف قرن المنازل، و وقت لأهل اليمن يلملم، و لا ينبغى لأحد أن يرغب عن مواقيت رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم) (١).

و فى صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (من تمام الحج و العمره أن تحرم من المواقيت التى وقّتها رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، لا تجاوزها إلا و أنت محرم، فإنه وقت لأهل العراق - و لم يكن يومئذ عراق - بطن العقيق من قبل أهل العراق، و وقت لأهل اليمن يلملم، و وقت لأهل الطائف قرن المنازل، و وقت لأهل المغرب الجحفة، و هى مهيعه، و وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، و من كان منزله خلف هذه المواقيت مما يلى مكة فوقته منزله) (٢)، و لكن المستفاد من مجموع الأخبار أن المواضع التى يجوز الإحرام منها عشرة، فالسبعة المذكورة فى الصحيح المتقدم مع مكة لحج التمتع، و محاذاه الميقات لمن لم يمرّ به، و أدنى الحل للعمره المفردة، و فتح لإحرام الصبان، و سيأتى التعرض لها، نعم قال العلامة فى التذكرة: (و اعلم أن أبعد المواقيت ذو الحليفة على عشر مراحل من مكة، و يليه فى البعد الجحفة، و المواقيت الثلاثة على مسافه واحده، بينها و بين مكة ليلتان قاصدتان).

(٢) ما أورده الشارح هو من طرق العامه (٢)، نعم ورد فى الفقه الرضوى عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم أنه قال فى هذه المواقيت (هنّ لأهلهن، و لمن أتى عليهن من غير أهلهن لمن أراد الحج و العمره) (٣).

ص: ٣٢٨

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ٣ و ٢.

٢- (٣) سنن النسائى ج ٥ ص ٩٤.

٣- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٩ - من أبواب المواقيت حديث ١.

(سته ذو الحليفة) (١) بضم الحاء وفتح اللام و الفاء بعد الياء بغير فصل تصغير الحلفه بفتح الحاء و اللام واحد الحلفاء. و هو النبات المعروف، قاله الجوهري، أو تصغير الحلفه و هي اليمين لتحالف قوم من العرب به، و هو ماء على سته أميال من المدينة. و المراد الموضع الذى فيه الماء، و به مسجد الشجره، و الإحرام منه أفضل و أحوط للتأسى (٢)، و قيل: بل يتعين منه لتفسير ذى الحليفة به فى بعض الأخبار، و هو جامع بينها (٣) للمدينة و الجحفه (٤) و هي فى الأصل مدينة أجحف (١) فهو ميقات للمدينة بلا خلاف، و قد تقدم ما يدل عليه، و هو موضع على سته أميال من المدينة - كما عن القاموس - و هو ماء لبنى جشم، و سمي بذلك لأنه اجتمع فيه قوم من العرب فتحالفوا، كما فى المسالك، و قيل: الحليفة تصغير الحلفه - بفتحات - واحده الحلفاء و هو النبات المعروف.

و المراد به الموضع الذى فيه الماء، و مسجد الشجره من جملته، لكن اختلف الأصحاب فى أن الإحرام هل من مسجد الشجره كما هو ظاهر عباره الشرائع و القواعد و النافع و الجامع، و يدل عليه صحيح الحلبي المتقدم (و وقت لأهل المدينة ذا الحليفة و هو مسجد الشجره) (١)، أو ما يسمى بذى الحليفة و إن كان خارج المسجد كما عن المقنعه و النصريات و جمل العلم و العمل و الإشاره و جامع المقاصد، كما يدل عليه صحيح معاويه بن عمار المتقدم (و وقت لأهل المدينة ذا الحليفة) (٢)، و غيره، لكن الأحوط هو نفس المسجد للجمع بين الأخبار و عليه فالحائض و الجنب يحرمان به اجتيازاً، و إن تعذر الاجتياز يحرمان من خارجه.

(٢) فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث (فخرج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى أربع بقين من ذى القعدة، فلما انتهى إلى ذى الحليفة فزال الشمس فاغتسل، ثم خرج حتى أتى المسجد الذى عند الشجره فصلّى فيه الظهر و عزم - أى أحرم - بالحج مفرداً) (٣).

(٣) أى و الإحرام من المسجد جامع بين الأخبار.

(٤) قال فى القاموس: (الجحفه ميقات أهل الشام، و كانت قريه جامعه على اثنين و ثمانين ميلاً من مكه، و كانت تسمى مهيعه، فنزل بنو عبيد و هم إخوه عاده، و كان أخرجهم -

ص: ٣٢٩

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٤.

بها السيل، على ثلاث مراحل من مكة (للشام) و هي الآن لأهل مصر (١)، (و يلملم) (٢) و يقال: ألملم. و هو جبل من جبال تهامة (اليمن. و قرن المنازل) (٣) بفتح القاف فسكون الراء، و في الصحاح بفتحهما، و أن أويسا منها، و خطؤه فيهما، فإن أويسا يبنى منسوب إلى قرن بالتحريك: بطن من مراد، و قرن: جبل صغير ميقات (للطائف. و العقيق) (٤) و هو واد طويل يزيد على بريدين (للعراق) -العماليق من يثرب، فجاءهم سيل فاجتحفهم فسميت الجحفه، و المهيعه هي المكان الواسع، و هي ميقات لأهل الشام و مصر و المغرب و كل من يمر إلى مكة من طريق جده، بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح أبي أيوب الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام (و وقت لأهل الجحفه) (١)، و صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (و أهل الشام و مصر من الجحفه) ٢.

(١) لأن أهل الشام يحجون برا عن طريق المدينة.

(٢) قال في القاموس: (يلملم و ألملم ميقات اليمن، جبل على مرحلتين من مكة)، و عن إصلاح المنطق أنه واد، و كذا عن شرح الإرشاد للفخر، و هو ميقات لأهل اليمن، بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار المتقدم (و وقت لأهل اليمن يلملم) (٢).

(٣) قال في القاموس (قرن المنازل بفتح القاف و سكون الراء، قريه عند الطائف أو اسم الوادي كله، و غلط الجوهرى فى تحريكه و فى نسبه أويس القرنى إليه، لأنه منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجيه بن مراد)، و هو ميقات للطائف بلا خلاف فيه، و يدل عليه جملة النصوص المتقدمه منها: صحيح أبي أيوب الخزاز المتقدم (و وقت لأهل الطائف قرن المنازل) (٣).

(٤) قال فى كشف اللثام (و هو فى اللغة كل واد عقه السيل، أى شقه فأنهره و وسعه، سمي به أربعة أوديه فى بلاد العرب، أحدها الميقات، و هو واد يتدفق سيله فى غورى تهامه كما فى تهذيب اللغة)، و هو ميقات لأهل العراق بلا خلاف للأخبار الكثيره منها:

صحيح الحلبي فى الوسائل معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (فإنه وقت لأهل

ص: ٣٣٠

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ١ و ٥.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ١.

(و أفضله المسلخ) (١) و هو أوله من جهة العراق، و روى (٢) أن أوله دونه بسته أميال، و ليس فى ضبط المسلخ شىء يعتمد عليه. و قد قيل (٣): إنه بالسین و الحاء المهملتين واحد المسالغ و هو المواضع العالیه، و بالخاء المعجمه لنزع الثياب به، (ثم) يليه فى الفضل (غمره) و هى وسط الوادى، (ثم ذات عرق) و هى آخره إلى جهة المغرب، و بعدها عن مكه مرحلتان قاصدتان (٤) كبعد يللم و قرن عنها (٥).

### فى ميقات حج التمتع و الإفراء

(و ميقات حج التمتع مكه) (٦) كما مر (٧)، (و حج الإفراء منزله) (٨)، لأنه -العراق- و لم يكن يومئذ عراق - بطن العقيق من قبل أهل العراق(١).

(١) ذكر الأصحاب أن الأفضل للإحرام من المسلخ و يليه غمره، و آخره ذات عرق للمرسل عن أبى عبد الله عليه السلام (وقت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لأهل العراق العقيق، و أوله المسلخ، و أوسطه غمره، و آخره ذات عرق، و أوله أفضل)(٢).

(٢) و هو صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (أول العقيق بريد البعث، و هو دون المسلخ بسته أميال مما يلى العراق، و بينه و بين غمره أربعة و عشرون ميلا، يريدان)(٣).

(٣) قاله فى التنقيح الرائع (إن المسلخ بالسین و الحاء المهملتين، واحد المسالغ، و هو المواضع العالیه) و قال الشارح فى المسالك (و ربما ضبطه بعضهم بالخاء المعجمه، و كأنه من السلخ، و هو النزع لأنه ينزع فيه الثياب للإحرام، و لكن هذا إنما يتم لو كان الاسم طاريا على وصفه ميقاتا).

(٤) أى متوسطتان فى المسافه.

(٥) عن مكه، و قد تقدم نقل كلام العلامة فى التذكرة حول ذلك.

(٦) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح عمرو بن حريث الصيرفى عن أبى عبد الله عليه السلام (من أين أحل بالحج؟ فقال عليه السلام: إن شئت من رحلك، و إن شئت من الكعبه، و إن شئت من الطريق)(٤).

(٧) عند بيان أقسام الحج.

(٨) بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (من كان منزله دون الوقت إلى مكه فليحرم من منزله)(٥).

ص: ٣٣١

- ٢-٢ (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب المواقيت حديث ٤.
- ٣-٣ (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب المواقيت حديث ٢.
- ٤-٤ (٤) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب المواقيت حديث ٢.
- ٥-٥ (٥) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب المواقيت حديث ١.

أقرب إلى عرفات (١) من الميقات مطلقاً (٢)، لما عرفت من أن أقرب المواقيت إلى مكة مرحلتان هي ثمانيه و أربعون ميلاً و هي منتهى مسافه حاضري مكة (كما سبق) (٣) من أن كان منزله أقرب إلى عرفات فميقاته منزله. و يشكل (٤) بإمكان زياده منزله بالنسبه إلى عرفه و المساواه فيتعين الميقات فيهما (٥) و إن لم يتفق ذلك بمكة (٦).

### في أن كل من حج على ميقات فهو له

(و كل من حج على ميقات) كالشامي يمر بذي الحليفه (فهو له) (٧) و إن لم يكن من أهله، و لو تعددت المواقيت في الطريق الواحد كذي الحليفه و الجحفه (٨) (١) قد تقدم أن المدار على الأقربيه إلى مكة من الميقات و هذا هو صريح صحيح معاويه المتقدم و غيره.

(٢) بالنسبه لجميع المواقيت.

(٣) في أقسام الحج حيث قال الماتن: (و يشترط في حج الأفراد النيه و إحرامه من الميقات أو من دويره أهله إن كان أقرب إلى عرفات).

(٤) أي لو اعتبر القرب إلى عرفات كما اختاره الماتن فيتعين الإحرام من الميقات لمن كان منزله أقرب إلى الميقات من قربه إلى عرفات، أو كان مساوياً إليهما فكيف جعل إحرامه من منزله دائماً؟ و فيه: إنه لم يحكم بكون ميقاته هو منزله دائماً بل قال كما سبق، و قد عرفت أن كلامه السابق قد جعل إحرامه من الميقات أو من دويره أهله إذا كانت أقرب.

(٥) أي فيتعين الإحرام من الميقات في هاتين الصورتين.

(٦) أي من كان منزله في مكة فهو أقرب إلى عرفات منه إلى الميقات فيحرم من منزله.

(٧) بلا- خلاف فيه للأخبار منها: صحيح صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه كتب إليه (إن رسول الله (ص) وقت المواقيت لأهلها و من أتى عليها من غير أهلها، و فيها رخصه لمن كانت به عله، فلا يجاوز الميقات إلا من عله) (١).

(٨) فلا خلاف في جواز تأخير الإحرام إلى الجحفه عند الضروره، لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (قلت له: خصال... بها عليك أهل مكة قاله: و ما هي؟ قلت: قالوا أحرم من الجحفه، و رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أحرم من الشجره، فقال: الجحفه أحد الوقتين، فأخذت بأدناهما و كنت عليلاً) (٢)، و خبر أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام (إني خرجت بأهلي ماشياً، فلم أحلّ حتى أتيت الجحفه، و قد كنت شاكياً، فجعل أهل المدينه يسألون عنى فيقولون: لقيناه و عليه ثيابه و هم لا يعلمون، و قد رخص رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم -

ص: ٣٣٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب المواقيت حديث ٤.

و العقيق بطريق المدني أحرم من أولها مع الاختيار، و من ثانيها مع الاضطرار، كمرض يشق معه التجريد و كشف الرأس، أو ضعف، أو حر، أو برد بحيث لا يتحمل ذلك عادة، و لو عدل عنه (١) جاز التأخير إلى الآخر اختيارا. و لو أخر إلى الآخر عمدا أتم (٢) و أجزأ على الأقوى (٣).

### فى أنه لو حج على غير ميقات

(و لو حج على غير ميقات كفته المحاذاه) للميقات (٤) و هى (٥) مسامته بالإضافه -لمن كان مريضا أو ضعيفا أن يحرم من الجحفه(١).

و عن الجعفى و ابن حمزه فى الوسيله جواز التأخير اختيارا، لصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (و أهل المدينه من ذى الحليفه و الجحفه)(٢)، و صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام سأله عن رجل من أهل المدينه أحرم من الجحفه فقال: لا بأس(٣)، و مثلها غيرها إلا- أنها محموله على الضروره جمعا بين الأخبار، ثم إن الوارد فى الأخبار المرض و الضعف لكن لا خصوصيه فيهما بل المجوز للتأخير كل ضروره يشق معها الإحرام من مسجد الشجره، ثم إن توقف التأخير على الضروره إذا مرّ على مسجد الشجره أولا، أما لو عدل ابتداء عن طريقه جاز و كان الإحرام من ميقات الطريق الذى سلكه.

(١) أى عن الميقات الأول و لم يمرّ عليه.

(٢) لأنه جاوز الميقات بدون إحرام.

(٣) لأن الميقات الآخر ميقات لأهله و لم يمرّ عليه.

(٤) إذا حج على طريق لا- يفضى إلى أحد المواقيت فالمشهور شهره عظيمه أنه يجب عليه الإحرام إذا علم أو ظن بمحاذاه الميقات، بل لم ينقل خلاف فى ذلك، لصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (من أقام بالمدينه و هو يريد الحج شهرا أو نحوه، ثم بدا له أن يخرج فى غير طريق المدينه فإذا كان حذاء الشجره و البيداء مسيره سته أميال فليحرم منها)(٤) و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (من أقام بالمدينه شهرا و هو يريد الحج، ثم بدا له أن يخرج فى غير طريق أهل المدينه الذى يأخذونه، فليكن إحرامه من مسيره سته أميال فيكون حذاء الشجره من البيداء)٥.

(٥) أى المحاذاه.

ص: ٣٣٣

١- (١) المصدر السابق حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب المواقيت حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب المواقيت حديث ١.

٤- (( ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب المواقيت حديث ٣ و ١.

إلى قاصد مكة عرفا إن اتفقت،(و لو لم يحاذ ميقاتا أحرم من قدر تشترك فيه المواقيت) و هو قدر بعد أقرب المواقيت من مكة (١) و هو مرحلتان كما سبق علما (٢)، أو ظنا، في بر، أو بحر (٣). و العبارة أعم مما اعتبرناه (٤)، لأن المشترك بينها يصدق باليسير، و كأنه أراد تمام المشترك، ثم أن تبين الموافقة (٥)، أو استمر الاشتباه أجزاء، و لو تبين تقدمه قبل تجاوزه أعاده و بعده (٦)، أو تبين تأخره وجهان من المخالفه و تعبه بظنه المقتضى للإجزاء.

## الفصل الرابع: في أفعال العمرة

### إشارة

(الفصل الرابع: في أفعال العمرة) المطلقة (٧)

### في عدد أعمالها

(و هي الإحرام و الطواف و السعى و التقصير) و هذه الأربعه تشترك فيها عمره الأفراد و التمتع (٨)،(و يزيد في عمره الأفراد بعد التقصير طواف النساء) و ركعتيه (٩)، و الثلاثه الأول منها (١) و دليله أن هذه المسافه لا يجوز لأحد قطعها إلا محرما من أى جهه دخل، هذا و قال الشارح فى المسالك (و الوجه الآخر أن يحرم من أدنى الحل عملا بأصالة البراءه من الزائد و الأول أقوى) و من ذهب إلى أدنى الحل هو العلامه فى القواعد و ولده فى الشرح.

(٢) قيد للبعد.

(٣) ذهب ابن إدريس إلى أن من سلك البحر يحرم من جده، و كذا جعلها ميقات لأهل مصر، و لا مستند له كما اعترف بذلك جماعه، نعم فجده يصح الإحرام منها إذا كانت محاذيه لواحد من المواقيت، و أما أهل مصر فميقاتهم الجحفه لما تقدم من الدليل عليه.

(٤) أى و عبارته الماتن من كون إحرامه من قدر تشترك فيه جميع المواقيت أعم مما اعتبرناه من كون إحرامه من قدر تشترك فيه جميع المواقيت و هو قدر بعد أقرب المواقيت من مكة، و ذلك لأن جميع المواقيت تشترك و لو فى القدر اليسير.

(٥) عند إحرامه من القدر المشترك بين جميع المواقيت.

(٦) أى لو تبين تقدمه قبل تجاوز حمل المحاذاه أعاد الإحرام، و لو تبين تقدمه بعد التجاوز، أو تبين تأخر الإحرام عن المحاذاه فى الإعاده وجهان، من المخالفه فلا يجزى فيجب العود، و عن تعبه بظنه المقتضى للإجزاء.

(٧) سواء كانت عمره تمتع أو عمره مفرده.

(٨) بلا خلاف و سيأتى الدليل على ذلك.

(٩) أما وجوبه فى العمره المفرده فهو المعروف من مذهب الأصحاب، للأخبار منها: خبر إسماعيل بن رباح عن أبى الحسن عليه



السّلام (عن مفرد العمرة طواف النساء؟ قال :

ص: ٣٣٤

أركان (١) دون الباقي (٢)، ولم يذكر التلبيه من الأفعال كما ذكرها في الدروس، إلحاقاً لها بواجبات الإحرام كلبس ثوبيه، (و يجوز فيها) أى فى العمره المفرده (الحلق) مخيراً بينه، و بين التقصير (٣)،...

-نعم(١)، و صحيح محمد بن عيسى (كتب أبو القاسم مخلد بن موسى الرازى إلى الرجل يسأله عن العمره المبتوله هل على صاحبها طواف النساء؟ و عن التى يتمتع بها إلى الحج فليس على صاحبها طواف النساء)٢.

خلافاً للجعفى من عدم وجوبه، لصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا دخل المعتمر مكه من غير تمتع و طاف بالبيت و صلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السّلام، و سعى بين الصفا و المروه فيلحق بأهله إن شاء)(٢) و مثله غيره، و المشهور قد أعرضوا عنها.

و أما المتمتع بها فلا يجب فيها طواف النساء من دون مخالف معروف، للأخبار منها:

صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (فعلى المتمتع إذا قدم مكه طواف بالبيت و ركعتان عند مقام إبراهيم، و سعى بين الصفا و المروه، ثم يقصر و قد حلّ هذا للعمره)(٣). نعم حكى الشهيد فى الدروس عن بعض الأصحاب أن فى المتمتع بها طواف النساء كالمفردة، لروايه سليمان بن حفص المروزى عن الفقيه عليه السّلام (إذا حج الرجل فدخل مكه متمتعاً فطاف بالبيت و صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السّلام، و سعى بين الصفا و المروه و قصر، فقد حلّ له كل شىء ما خلا النساء، فإن عليه لتحلّه النساء طوافاً و صلاه)(٤) و هى ضعيفه بجهاله الراوى فلا تصلح لمعارضه ما تقدم.

(١) و الركن هنا ما يبطل الفعل بتركه عمداً لا سهواً، و غيره ما يوجب الإثم بتركه عمداً، و سيأتى البحث فى ركنيه هذه الأمور.

(٢) من أفعالها.

(٣) للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (المعتمر عمره مفردة إذا فرغ من طواف الفريضة و صلاه الركعتين خلف المقام و السعى بين الصفا و المروه حلق أو قصر)(٥)، و صحيح صفوان بن يحيى عن سالم بن الفضل عن أبى عبد الله عليه السّلام (قال

ص: ٣٣٥

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٨٢ - من أبواب الطواف حديث ٨ و ١.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب العمره حديث ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ١.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٨٢ - من أبواب الطواف حديث ٧.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب التقصير حديث ١.

(لا فى عمره التمتع)، بل يتعين التقصير (١)، ليتوفر الشعر فى إحرام حجته المرتبط بها (٢).

## القول فى الإحرام

### إشاره

(القول فى الإحرام)

### فى مستحبات الإحرام

(يستحب توفير شعر الرأس لمن أراد الحج) تمتعا وغيره (من أول ذى القعدة (٣) و أكد منه) توفيره (عند هلال ذى الحجه) و قيل: يجب -له: دخلنا بعمره فنقصر أو نحلق؟ قال: احلق فإن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ترحم على المحلقين ثلاث مرات، و على المقصرين مره (١).

(١) و سيأتى بحثه إن شاء الله تعالى.

(٢) أى المرتبط حجه بعمره التمتع.

(٣) ذهب المشهور إلى استحباب توفير شعر الرأس لمن أراد الحج من أول ذى القعدة، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (أَلْحَقْ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ ، شِوَالِ و ذِوِ الْقَعْدَةِ و ذِوِ الْحِجَّةِ، فَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ و قَرَّ شَعْرَهُ إِذَا نَظَرَ إِلَى هِلَالِ ذِى الْقَعْدَةِ، و مَنْ أَرَادَ الْعِمْرَةَ و قَرَّ شَعْرَهُ شَهْرًا) (٢)، و اطلاقها يشمل حج التمتع وغيره، فتخصيص الاستحباب بحج التمتع كما عن الشيخ فى النهايه و المبسوط و المحقق فى الشرائع و العلامه فى القواعد و جملة من كتبه ليس فى محله.

و نسب إلى الشيخ فى النهايه و الاستبصار و جوب التوفير، لظاهر الأمر فى هذه الأخبار، و إن كان يمكن حمل عبارته على الاستحباب فلا خلاف، فضلا عن موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن الحجامه و حلق القفا فى أشهر الحج، فقال عليه السلام: لا بأس به و السواك و النوره) (٣) و مثله غيره.

هذا و ذهب المفيد فى المقنعه إلى أنه لو حلق شعره فى ذى القعدة يلزمه دم يهريقه، لصحيح جميل - كما فى الفقيه - عن أبى عبد الله عليه السلام (فى متمتع حلق رأسه بمكه قال عليه السلام: إن كان جاهلا فليس عليه شىء، و إن تعمد ذلك فى أول الشهور للحج بثلاثين يوما فليس عليه شىء، و إن تعمد ذلك بعد الثلاثين التى يوفر فيها للحج فإن عليه دما يهريقه) (٤)، و دلالة على إهراق الدم فى ذى الحجه غير خافيه، لكن حمل على الاستحباب المؤكد جمعا بينه و بين ما تقدم.

ص: ٣٣٦

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الإحرام حديث ٤.

٣-٣ (٣) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الإحرام حديث ٣.

٤-٤ (٤) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب التقصير حديث ١.

التوفير و بالإخلال به دم شاه، و لمن أراد العمره توفيره شهرا (١)،(و استكمال التنظيف) عند إرادته الإحرام (بقص الأظفار، و أخذ الشارب، و الإطلاء) (٢) لما تحت رقبته من بدنه و إن قرب العهد به،(و لو سبق) الإطلاء على يوم الإحرام (أجزأ) في أصل السنّه و إن كانت الإعادة أفضل (ما لم يمض خمسة عشر يوما) فيعاد (٣).

(١) كما في صحيح معاوية بن عمار المتقدم و غيره.

(٢) فتنظيف الجسد و قص الأظفار و الأخذ من الشارب و إزالة شعر العانة و الإبطين مطليا أمور أربعة قد دلت عليها الأخبار الكثيره،

منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا انتهيت إلى العقيق من قبل العراق، أو إلى وقت من هذه المواقيت و أنت تريد الإحرام إن شاء الله فانتف إبטיك و قلم أظفارك و اطل عانتك و خذ من شاربك، و لا يضرك بأى ذلك بدأت، ثم استك و اغتسل و البس ثوبيك و ليكن فراغك من ذلك إن شاء الله عند زوال الشمس، و إن لم يكن عند زوال الشمس فلا يضرك) (١) و صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه أبي عبد الله عليه السلام (سأله عن التهيؤ للإحرام فقال: تقليم الأظفار و أخذ الشارب و حلق العانة) (٢)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (السنه فى الإحرام تقليم الأظفار و أخذ الشارب و حلق العانة) (٣).

(٣) لخبر على بن أبي حمزه قال: (سأل أبو بصير أبا عبد الله عليه السلام و أنا حاضر فقال: إذا أطليت للإحرام الأول كيف أصنع فى الطليه الأخيره و كم بينهما؟ قال: إذا كان بينهما جمعتان خمسة عشر يوما فأطل) (٣)، ثم إن الأولى استحباب إعادته الإطلاء و إن لم تمض هذه المده كما عن العلامة فى المنتهى و التحرير و الشهيد فى الدروس، لأنه زياده فى التنظيف، و لخبر عبد الله بن يعفور (كنا بالمدينه فلا هانى زواره فى نتف الإبط و حلقه، قلت: حلقه أفضل، و قال زواره:

نتفه أفضل، فاستأذنا على أبي عبد الله عليه السلام فأذن لنا و هو فى الحمام يطلى قد أطلى إبطيه، فقلت لزواره يكفيك؟ قال: لا لعله فعل هذا لما لا- يجوز لى أن أفعله، فقال: فيما انتما؟ فقلت: إن زواره لا هانى فى نتف الإبط و حلقه، فقلت: حلقه أفضل، و قال زواره: نتفه أفضل، فقال: أصبت السنّه و أخطأها زواره، حلقه أفضل من نتفه، و طليه أفضل من حلقه، ثم قال لنا: اطليا، فقلنا: فعلنا منذ ثلاث، فقال: أعيدا فإن الإطلاء طهور) (٤).

ص: ٣٣٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الإحرام حديث ٦.

٢- (( ٢ و ٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الإحرام حديث ١ و ٥.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الإحرام حديث ٤.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٨٥ - من أبواب آداب الحمام حديث ٤.

(و الغسل) (١)، بل قيل بوجوبه، و مكانه الميقات إن أمكن فيه (٢)، و لو كان مسجدا فقربه عرفا، و وقته يوم الإحرام (٣) بحيث لا يتخلل بينهما حدث (٤)، أو أكل (٥)...

(١) للأخبار الكثيره منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (الغسل من الجنابه و يوم الجمعة و العيدين و حين يحرم) (١)، الخبر، و موثق سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث (و غسل المحرم واجب و غسل يوم العرفه واجب و غسل الزياره واجب إلا من عله) ٢، و صحيح هشام بن سالم (أرسلنا إلى أبي عبد الله عليه السلام و نحن جماعه، و نحن بالمدينه إنا نريد أن نودعك، فأرسل إلينا أن اغتسلوا بالمدينه فإني أخاف أن يفرّ الماء عليكم بذي الحليفه فاغتسلوا بالمدينه، و البسوا ثيابكم التي تحرمون فيها، ثم تعالوا فرادى أو مثانى، فلما أردنا أن نخرج قال: لا عليكم أن تغتسلوا إن وجدتم ماء إذا بلغتكم ذا الحليفه (٢) و ظاهر النصوص الوجوب و لكنها محموله على الاستحباب للإجماع المدعى فى التذكره و التحرير، و فى المنتهى لا نعرف فيه خلافا، و قد نسب العلامه فى المختلف إلى ابن أبي عقيل الوجوب و هو ضعيف.

(٢) كما يشهد له ظاهر صحيح هشام بن سالم حيث جوّز لهم الغسل فى المدينه خوف إعواز الماء بذي الحليفه.

(٣) بلا- خلاف فيه للأخبار منها: صحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (غسل يومك ليومك، و غسل ليلتك لليلتك) (٣).

(٤) لصحيح النضر بن سويد عن أبي الحسن عليه السلام (سألته عن الرجل يغتسل للإحرام ثم ينام قبل أن يحرم، قال عليه السلام: عليه إعادة الغسل) (٤) و مثله غيره، و ظاهر النصوص الاقتصار على النوم و ليس فيها تعرض لغيره من الأحداث، و لذا قال العلامه فى القواعد: (و لو أحدث بغير النوم فإشكال، ينشأ من التنبيه بالأدنى على الأعلى، و من عدم النص عليه)، و فى الدروس (و الأقرب أن الحدث كذلك)، و نفى البائس عنه فى المسالك لأن غير النوم أقوى.

(٥) للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام إذا لبست ثوبا لا ينبغى -

ص: ٣٣٨

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الاغسال المسنونه حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الإحرام حديث ١ و ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الإحرام حديث ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الإحرام حديث ١.

أو طيب، أو لبس ما لا يحل للمحرم، و لو خاف عوز الماء فيه (١) قدّمه في أقرب أوقات إمكانه إليه (٢) فلبس ثوبه بعده و في التيمم لفاقد الماء بدله (٣) قول للشيخ لا بأس به، و إن جهل مأخذه (و صلاه سنه الإحرام) و هي ست ركعات (٤)، ثم أربع (٥)، ثم ركعتان (٦) قبل الفريضة إن جمعهما (٧)، (و الإحرام عقيب) فريضة - لك لبسه، أو أكلت طعاما لا - ينبغي لك أكله فأعد الغسل (١)، و صحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا اغتسلت للإحرام فلا تقنّع و لا تطيب و لا تأكل طعاما فيه طيب فتعيد الغسل) ٢، و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام (إذا اغتسل الرجل و هو يريد أن يحرم فلبس قميصا قبل أن يلبي فعليه الغسل) (٢).

(١) في الميقات.

(٢) إلى الغسل، بلا خلاف فيه للأخبار، منها: صحيح هشام بن سالم المتقدم.

(٣) بدل الغسل، و قد نسبه الشارح في المسالك إلى الشيخ و جماعه، و في كشف اللثام إلى المبسوط و المهذب، و استدل لهم العلامة في التذكرة بأنه غسل مشروع فتاب عنه التيمم، ثم قال: (و ضعفه ظاهر) لأن الأمر إنما تعلق بالغسل فلا يتناول غيره، و إن كان مما يصلح أن يقوم مقامه على بعض الوجوه، و لكن هنا لا دليل على القيام.

(٤) لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام (تصلى للإحرام ست ركعات تحرم في دبرها) (٣).

(٥) لخبر إدريس بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يأتي بعض المواقيت بعد العصر، كيف يصنع؟ قال عليه السّلام: يقيم إلى المغرب، قلت: فإن أبي جماله أن يقيم عليه، قال عليه السّلام: ليس له أن يخالف السنّه، قلت: أله أن يتطوع بعد العصر؟ قال عليه السّلام: لا - بأس به، و لكنني أكرهه للشهره، و تأخير ذلك أحبّ إليّ، قلت: كم أصلى إذا تطوعت؟ قال عليه السّلام: أربع ركعات) (٤).

(٦) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا أردت الإحرام في غير وقت صلاه فريضة، فصل ركعتين ثم أحرم في دبرها) (٥).

(٧) أي جمع الفريضة و سنه الإحرام، أما وروده بعد الفريضة للأخبار منها: صحيح معاوية -

ص: ٣٣٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الإحرام حديث ١ و ٢.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الإحرام حديث ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الإحرام حديث ٤.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الإحرام حديث ٣.

٥- (٦) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الإحرام حديث ٥.

(الظهر، أو فريضة) إن لم يتفق الظهر و لو مقضيه إن لم يتفق وقت فريضة مؤداه (و يكفى النافله) المذكوره (عند عدم وقت الفريضة)، و ليكن ذلك كله بعد الغسل، -بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (صل المكتوبه ثم أحرم بالحج أو بالمتعه)(1)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (لا يكون الإحرام إلا فى دبر صلاه مكتوبه أو نافله، فإن كانت مكتوبه أحرمت فى دبرها بعد التسليم، و إن كانت نافله صليت ركعتين و أحرمت فى دبرها)(2).

هذا و ذهب الاسكافى إلى وجوب إيقاع الإحرام عقب صلاه الفريضة أو النافله، و المشهور على الاستحباب للاختلاف الواقع بينه هذا من جهة و يستحب أن يكون الإحرام عقب صلاه الظهر، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار و عبید الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (لا يضررك بليل أحرمت أو نهار، إلا أن أفضل ذلك عند زوال الشمس)(3)، نعم فى إحرام حج التمتع فالأفضل أن يصلى الظهر فى منى، لصحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا كان يوم الترويه فأحل بالحج - إلى أن قال - و صل الظهر إن قدرت بمنى)(4) و مثله غيره.

ثم إن لم يكن فى وقت الظهر فيكون إحرامه بعد فريضة أخرى كما يقتضيه خبر إدريس بن عبد الله المتقدم، و قد ذهب الشهيد فى الدروس (و لو لم يكن وقت فالظاهر أن الإحرام عقب فريضة مقضيه أفضل)، و فيه: إنه على خلاف خبر إدريس بن عبد الله المتقدم حيث أمر السائل بتأخير الإحرام إلى ما بعد المغرب إذا صلى العصر.

ثم إن ظاهر النصوص أن يكون الإحرام عقب صلاه فريضة أو نافله أقله ركعتان و أكثره. ست ركعات، و إذا كانت الصلاه فريضة فيكتفى بها و من هنا تعلم ضعف ما ذكره الشارح هنا و فى المسالك، حيث قال هناك (ظاهر العبارة - أى عبارة الشرائع - تقتضى أنه مع صلاه الفريضة لا يحتاج إلى سنه الإحرام، و إنما يكون عند عدم فعل ظهر أو فريضة، و ليس كذلك، و إنما السنه أن تصلى سنه الإحرام أولاً ثم يصلى الظهر أو غيرها من الفرائض، ثم يحرم، فإن لم يتفق ثم فريضة أقتصر على سنه الإحرام الستة أو الركعتين و أحرم عقبيهما، و لا - فرق فى الفريضة بين اليوميه و غيرها، و لا - بين المؤداه و المقضيه، و قد اتفق أكثر العبارات على القصور عن تأديه المراد هنا).

ص: ٣٤٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٨ من أبواب الإحرام حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الإحرام حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الإحرام حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب الإحرام حديث ٢.



و لبس الثوبين ليحرم عقيب الصلاة بغير فصل (١).

## فى ما يجب فى الإحرام

(و يجب (٢) فى النيه المشتمله على مشخصاته) من كونه إحرام حج، أو عمره (١) كما هو المستفاد من الأخبار، منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا أردت الإحرام فى غير وقت صلاه فريضه، فصله ركعتين ثم أحرم فى دبرها) (١).

(٢) أى فى الإحرام، اعلم أن واجبات الإحرام ثلاثه: النيه، و التلبيات الأربع و لبس ثوبى الإحرام، أما النيه فقد تقدم منا أكثر من مره أنها تشتمل على القصد مع القربه، و هى واجب فى الإحرام بلا خلاف فيه كما صرح بذلك جماعه من الأصحاب، و يقتضيه ارتكاز المشرعه من كون الإحرام عباده، و العباده لا تصح بدون نيه، فضلا عن النصوص و سيأتى التعرض لها.

هذا و يشترط فى النيه هنا أمور أربعه، من القصد إلى ما يحرم به من حج أو عمره، و من نوعه من تمتع أو أفراد أو قران، و من صفته من وجوب أو ندب، و من كون الوجوب حجه الإسلام أو حجه مندوره، و هذه الأمور الأربعه لا دخل لها فى حقيقه النيه، و إنما هى مشخصات المنوى، هذا ما عليه المشهور، و قد عرفت فى الأبواب السابقه عدم اعتبار نيه الوجه من وجوب أو ندب إلا إذا توقف التعيين عليها، و عرفت عدم اعتبار التلفظ و لا- الإخطار بالبال، بل يكفى الداعى، نعم يستفاد من جمله من الأخبار استحباب التلفظ بنيه الإحرام.

منها: صحيح حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت له: إنى أريد أن أتمتع بالعمره إلى الحج كيف أقول؟ قال: تقول اللهم إنى أريد أن أتمتع بالعمره إلى الحج على كتابك و سنه نبيك، و إن شئت أضمرت الذى تريد) (٢)، و صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا أردت الإحرام و التمتع فقل: اللهم إنى أريد ما أمرت به من التمتع بالعمره إلى الحج، فيسّر لى ذلك و تقبله منى و أعنى عليه و حلّنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدّرت علىّ، أحرم لك شعرى و بشرى من النساء و الطيب و الثياب) (٣)، هذا و قد ورد فى جمله من الأخبار أفضله الإضمام كخبر منصور بن حازم (أمرنا أبو عبد الله عليه السلام أن نلبى و لا نسمى، و قال: أصحاب الإضمام أحبّ إلى) (٤)، و خبر-

ص: ٣٤١

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الإحرام حديث ٥.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الإحرام حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الإحرام حديث ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الإحرام حديث ٥.

تمتع، أو غيره، إسلامي أو مندور، أو غيرهما، كل ذلك (مع القربه) التي هي غاية الفعل المتعبد به، (و يقارن بها) (١) قوله (لبيك اللهم لبيك لبيك، إن الحمد و النعمة و الملك لك، لا شريك لك لبيك) (٢)...

-إسحاق بن عمار عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام (الإضمار أحب إلي، و لم يسم) (١)، لكنها محمولة عند الأصحاب على التقيه.

(١) أي بالنيه، فالمشهور على جواز تأخير التليه عن النيه، و في اللمعه هنا اعتبار المقارنه بينهما، و هو المحكى عن ابن إدريس و ابن حمزه و ابن سعيد، و الأقوى الأول للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا يكون الإحرام إلا في دبر صلاه مكتوبه أو نافله - إلى أن قال - اللهم إني أريد التمتع بالعمره إلى الحج على كتابك و سنه نبيك صلى الله عليه و آله و سلم - إلى أن قال - و يجزيك أن تقول هذا مره واحده حين تحرم، ثم قم فامش هنيهة فإذا استوت بك الأرض ماشيا كنت أو راكبا فلب) (٢)، و صحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (إن كنت ماشيا فاجهر بإهلالك و تليتك من المسجد، و إن كنت راكبا فإذا علت بك راحلتك البيداء) (٣)

(٢) التليات أربعه مما لا خلاف فيه، و إنما الخلاف في صورتها على أقوال: القول الأول: أن يقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، و هو مختار المحقق في الشرائع و سيد المدارك، و العلامه في التحرير و المنتهى، لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا فرغت من صلاتك و عقدت ما تريد فقم و امش هنيهة، فإذا استوت بك الأرض ماشيا كنت أو راكبا فلب، و التليه أن تقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد و النعمة لك و الملك، لا شريك لك، لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك داعيا إلى دار السلام لبيك، لبيك غفار الذنوب لبيك، لبيك أهل التليه لبيك، لبيك ذا الجلال و الإكرام لبيك، لبيك تبدئ و المعاد إليك لبيك، لبيك تستغني و يفتقر إليك لبيك، لبيك مرهوبا و مرغوبا إليك لبيك، لبيك إله الحق لبيك، لبيك ذا النعماء و الفضل الحسن الجميل لبيك، لبيك كشاف الكرب العظام لبيك، لبيك عبدك و ابن عبدك لبيك، لبيك يا كريم لبيك، تقول ذلك في دبر كل صلاه مكتوبه و نافله، و حين ينهض بك بعيرك، و إذا علوت شرفا أو هبطت واديا، أو لقيت راكبا، أو استيقظت من -

ص: ٣٤٢

١- (١) المصدر السابق حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الإحرام حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الإحرام حديث ١.

-منامك و بالأسحار، و أكثر ما استطعت منها و اجهر بها، و إن تركت بعض التلبيه فلا يضرک غير أن تمامها أفضل.

و اعلم أنه لا- بد لك من التلبيات الأربع التي كَنَّ أول الكلام، و هي الفريضة، و هي التوحيد، و بها لبى المرسلون، و أكثر من ذى المعارج فإن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم كان يكثر منها (١).

و وجه الدلاله أن قوله عليه السَّلام (لا بد لك من التلبيات الأربع التي كن أول الكلام) هو ما يتم بلفظ لبيك الرابع، و أن قوله - إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك - يكون خارجا عن التلبيه الواجبه، و يؤيده صحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السَّلام (إذا أحرمت من مسجد الشجره فإن كنت ماشيا لبَّيت من مكانك من المسجد تقول:

لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لبيك، لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك بحجه تمامها عليك) (٢)، حيث دل هذا الصحيح على أن قوله - إن الحمد و النعمه لك - إلى آخره ليس بواجب في التلبيه الواجبه، هذا و يمكن القول أن قوله عليه السَّلام في صحيح معاويه المتقدم (و أكثر من ذى المعارج فإن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم كان يكثر منها) ظاهر في أن ما قبله هو الواجب و أن من ذى المعارج و ما بعده هو المستحب و على هذا فيكون الخبر من جمله أدله القول الثاني.

القول الثاني: أن يقول: - بعد عبارته المذكوره في القول الأول -: إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك) كما عن الصدوق في الفقيه و المقنع و الهدايه و الأمالي، و المفيد و ابن أبي عقيل و ابن الجنيد و سلالر بل و نسب إلى والد الصدوق، لصحيح معاويه على ما تقدم شرحه، و لصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السَّلام (لما لبى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال:

لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك، لبيك ذا المعارج لبيك، و كان عليه السَّلام يكثر من ذى المعارج، و كان يلبي كلما لقي راكبا، أو علا أكمه، أو هبط واديا، و من آخر الليل و في أدبار الصلوات) (٣)، و صحيح معاويه بن وهب عن أبي عبد الله عليه السَّلام (سأل عن التهيؤ للإحرام فقال: في مسجد الشجره، فقد صلى فيه رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم، و قد ترى أناسا يحرمون فلا تفعل حتى تنتهي إلى - (١) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الإحرام حديث ٢، و أورد صورته في - ٣٤ - من أبواب الإحرام حديث ٢).

(٢) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الإحرام حديث ٣.

(٣) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الإحرام حديث ٤.

وقد أوجب المصنف وغيره (١) النية للتلبيه أيضا وجعلوها مقدّمة على التقرب بنيه الإحرام بحيث يجمع النيتين جملة، لتحقيق المقارنه بينهما (٢) كتكبيره الإحرام لنيه الصلاه، وإنما وجبت النيه للتلبيه دون التحريمه لأن أفعال الصلاه متصله حسا و شرعا فيكفى نيه واحده للجمله كغير التحريمه من الأجزاء، بخلاف التلبيه فإنها من حملة أفعال الحج و هى منفصله شرعا و حسا، فلا بد لكل واحد من نيه. و على -البيداء و حيث الميل، فتحرمون كما أنتم فى محاملكم تقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك، لبيك عقبه بعمره إلى الحج(١)، و خبر الأعمش عن الصادق عليه السلام (و فرائض الحج: الإحرام و التلبيات الأربع و هى: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك، إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك)(٢)، و مثله غيره، و هذا القول هو المتعين.

القول الثالث: أن يقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك لبيك، كما عن السيد فى الجمل و الشيخ فى المبسوط و ابن إدريس فى السرائر و ابن حمزه و ابن زهره و ابن البراج، بل جعله فى المدارك هو المشهور بين الأصحاب، و قال: (فلم أقف له على مستند مع شهرته بين الأصحاب، و قد ذكره العلامة فى المنتهى مجردا عن الدليل)، و كذلك اعترف بذلك غيره.

القول الرابع: أن تقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك إن الحمد و النعمه و الملك لك لا شريك لك لبيك)، و هو الذى صرح به الماتن هنا و اختاره العلامة فى القواعد و ابن سعيد فى جامعهم، و اعترف غير واحد بعدم الشاهد عليه.

(١) لم أعثر على هذا الفرع فى كتب القوم، نعم اشترط الشهيد فى الدروس مقارنه التلبيه لنيه الإحرام و هو المنسوب إلى ابن إدريس و المحقق الثانى، و أما اشتراط نيه للتلبيه غير نيه الإحرام، و أن تكون مقارنه للتلبيه بجمعها مع نيه الإحرام فلا أثر له فى كتب القوم، و لذا قال صاحب الجواهر بعد ما نقل كلام الشارح هنا: (و لا يخفى عليك خلو هذا الكلام من التحصيل، بل هو خلاف ظاهر النص و الفتوى، ضروره اقتصارهما فى بيان كيفية الإحرام على ذكر نيته و أن يقول: لبيك، و لبس الثوبين). انتهى.

(٢) أى بين التلبيه و نيه الإحرام.

ص: ٣٤٤

١- (١) الوسائل أورد صورته فى - ٣٤ - من أبواب الإحرام حديث ٣، و ذيله فى - ٤٠ - من أبواب الإحرام حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢٩.

هذا (١) فكان أفراد التلبيه عن الإحرام و جعلها من جمله أفعال الحج أولى كما صنع فى غيره (٢)، و بعض الأصحاب جعل نيه التلبيه بعد نيه الإحرام و إن حصل بها فصل (٣)، و كثير منهم لم يعتبروا المقارنه بينهما مطلقا (٤). و النصوص خاليه عن اعتبار المقارنه، بل بعضها صريح فى عدمها (٥).

و لييك نصب على المصدر (٦)، و أصله لبأ لك (٧) أى إقامه (٨)، أو إخلاصا (٩) من لب بالمكان إذا أقام (١٠) به، أو من لب الشىء و هو خالصه (١١). و ثنى تأكيدا (١٢) أى إقامه بعد إقامه و إخلاصا بعد إخلاص، هذا بحسب الأصل. و قد (١) من توقف التلبيه على نيه غير نيه الإحرام.

(٢) أى فى الدروس، و لكن فى الدروس جعل الإحرام مشتملا على لبس الثوبين و النيه و التلبيات الأربع و المقارنه، و لم يفصل التلبيه عن النيه و يجعلها من أفعال الحج فراجع.

(٣) قد عرفت أن المشهور على الفصل بين نيه الإحرام و التلبيه و قد تقدم دليله، و أن الذى اشترط المقارنه هو الشهيد فى الدروس و ابن إدريس و المحقق الثانى، و أما الفصل بين نيه الإحرام و نيه التلبيه فلا ذكر له فى كلام الأصحاب.

(٤) سواء كانت المقارنه حقيقه أو عرفيه، و المراد هنا بين التلبيه و بين نيه الإحرام.

(٥) كصحيح معاويه بن عمار، و قد تقدم.

(٦) قال سيويه: (انتصب لييك على الفعل، كما انتصب سبحان الله)، و فى الصحاح:

(نصب على المصدر كقولك: حمدا لله و شكرا، و كان حقه أن يقال: لبأ لك).

(٧) قال فى القاموس: (ألب أقام كلب، و منه لييك، أى أنا مقيم على طاعتك إلبا بعد إلباب و إجابته بعد إجابته، أو معناه اتجاهى و قصدى لك من دارى، تلب داره أى تواجها، أو معناه محبته لك من امرأه لبه، محبه لزوجها، أو معناه إخلاصى لك من حسب لباب خالص).

(٨) حكى عن الخليل و أنشد له: لب بارض ما تخطاها الغنم، و منه قول طفيل:

رددن حصينا من عدى و رهطه و تيم تلبى فى العروج و تحلب

(٩) فيكون معنى لييك: إخلاصى لك، و هو الذى نقل فى القاموس، و احتمله جماعه و أنشد له:

و كنتم كأم لبه طعن ابنها إليها فما ردت عليه بساعد

(١٠) على المعنى الأول.

(١١) على المعنى الثانى.

(١٢) أى البابا لك بعد الباب و الإلباب هو الإقامه، أى إقامه على طاعتك بعد إقامه، هذا و فى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (و أول من لبى إبراهيم عليه السلام قال: إن

ص: ٣٤٥

صار موضوعاً للإجابة و هي هنا جواب عن النداء الذي أمر الله تعالى به إبراهيم بأن يؤذن في الناس بالحج ففعل، و يجوز كسر إن (١) على الاستئناف، و فتحها بنزع الخافض و هو لام التعليل، و في الأول تعميم فكان أولى.

(و لبس ثوبي الإحرام) (٢) الكائنين (من جنس ما يصلّى فيه) (٣) المحرم فلا - الله عز و جل يدعوكم أن تحجوا بيته، فأجابوه بالتلبيه، فلم يبق أحد أخذ ميثاقه بالموافاه في ظهر رجل و لا بطن امرأه إلا أجاب بالتلبيه (١)، و في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته لم جعلت التلبيه؟ فقال: إن الله عز و جل أوصى إلى إبراهيم عليه السلام: وَ أذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَا تُوكَ رِجَالاً، فنادى فأجيب من كل فجّ يلبون) (٢).

(١) قال في المدارك (يجوز كسر الهمزة من - إن الحمد - و فتحها، و حكى العلامة في المنتهى عن بعض أهل العربية أنه قال: من قال - أن - بفتحها فقد خصّ، و من قال بالكسر فقد عمّ، و هو واضح لأن الكسر يقتضى تعميم التلبيه و إنشاء الحمد مطلقاً، و الفتح يقتضى تخصيص التلبيه، أى لبيك بسبب أن الحمد لك).

(٢) فهو من واجبات الإحرام بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا انتهيت إلى العقيق من قبل العراق أو إلى الوقت من هذه المواقيت و أنت تريد الإحرام إن شاء الله - إلى أن قال - و البس ثوبيك) (٣).

(٣) بلا خلاف فيه كما عن المفاتيح، لصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (كل ثوب تصلى فيه فلا بأس أن تحرم فيه) (٤)، و مفهومه دال على أنه لا يجوز الإحرام في ثوب لا تصح الصلاة فيه، فيشمل ما لا يؤكل لحمه و جلد المأكول مع عدم التذكية، و الحرير للرجل، و الثوب المتنجس بنجاسه لا يعفى عنها في الصلاة، و يشمل الحاكي للصوره، و يؤيده صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن المحرم يقارن بين ثيابه و غيرها التي أحرم فيها، قال: لا بأس بذلك إذا كانت طاهره) (٥)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (سألته عن المحرم تصيب ثوبه الجنازه قال: لا يلبسه حتى يغسله، و إحرامه تام) (٦).

ص: ٣٤٦

- ١- (١) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الإحرام حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الإحرام حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الإحرام حديث ٦.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الإحرام حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الإحرام حديث ٢.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

يجوز أن يكون من جلد، و صوف، و شعر، و وبر ما لا- يؤكل لحمه و لا- من جلد المأكول مع عدم التذكية، و لا في الحرير للرجال (١)، و لا في الشاف (٢) مطلقا (٣)، و لا في النجس غير المعفو عنها في الصلاة، و يعتبر كونهما غير مخيطين (٤)،...

(١) لأنه مندرج تحت مفهوم صحيح حرير المتقدم، نعم وقع الخلاف في جواز الإحرام في الحرير للنساء، فقال المفيد و ابن إدريس و الفاضل، بل نسب إلى أكثر المتأخرين الجواز، لجواز لبسهن له في الصلاة، و للأخبار،

منها: صحيح يعقوب بن شعيب (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المرأة تلبس القميص تزوره عليها، و تلبس الحرير و الخزّ و الديباج؟ قال: نعم لا بأس به) (١)، و عن الشيخ و الصدوق العدم، لصحيح العيص. عن أبي عبد الله عليه السلام (المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير و القفّازين) (٢)، و هو محمول على الكراهة جمعاً بينه و بين صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (لا بأس أن تحرم المرأة في الذهب و الخزّ، و ليس يكره إلا الحرير المحض) (٣).

(٢) أي الحاكي.

(٣) قال الشارح في المسالك (فإطلاق عبارات الأصحاب يقتضى عدم جواز الإحرام فيه مطلقاً من غير فرق بين الإزار و الرداء، و جزم الشهيد في الدروس بالمنع من الإزار الحاكي، و جعل اعتبار ذلك في الرداء أحوط، و لا يبعد عدم اعتباره فيه للأصل، و جواز الصلاة فيه على هذا الوجه).

(٤) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تلبس و أنت تريد الإحرام ثوبا تزوره و لا- تدرعه، و لا- تلبس سراويل إلا- أن لا- يكون لك إزار، و لا- الخفين إلا أن لا يكون لك نعلان) (٣)، و صحيح زراره عن أحدهما عليهم السلام (سألته عما يكره للمحرم أن يلبسه، فقال: يلبس كل ثوب إلا ثوبا يتدرعه) (٤)، قال سيد المدارك (إن هذه الروايات إنما تدل على تحريم القميص و القباء و السراويل و الثوب المزّرر-

ص: ٣٤٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الإحرام حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الإحرام حديث ٩ و ٤.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٥.



و لا- ما أشبهه (١) المخيط كالمخيط من اللبد، و الدرع المنسوج كذلك، و المعقود، و اكتفى المصنف عن هذا الشرط (٢) بمفهوم جوازه للنساء.

(يأتزر بأحدهما (٣)، و يرتدى بالآخر) (٤) بأن يغطي به منكبيه، أو يتوشح به بأن يغطي به أحدهما، و تجوز الزيادة عليهما (٥)، لا النقصان (٦)، و الأقوى أن -و المدرع، لا على تحريم مطلق المخيط، و قد اعترف بذلك الشهيد في الدروس - إلى أن قال - و لا ريب أن اجتناب مطلق المخيط كما ذكره المتأخرون أحوط).

(١) قال في المدارك: ألحق الأصحاب بالمخيط ما أشبهه، كالدرع المنسوخ وجبه اللبد، و الملتصق بعبه ببعض، و احتج عليه في التذكرة بالحمل على المخيط لمشابهته إياه في المعنى من الترفه و التعم، و هو استدلال ضعيف، و الأجود الاستدلال عليه بالنصوص المتضمنه لتحريم الثياب على المحرم، فإنها متناوله بإطلاقها لهذا النوع، و ليس فيها تقييد بالمخيط حتى يكون إلحاق غيره به خروجاً عن المنصوص).

(٢) أي اشتراط عدم المخيط للرجال بما يصرح به من جوازه للنساء.

(٣) ففي الجواهر (ظاهر الأصحاب الاتفاق على الاتزار بأحدهما كيف شاء).

(٤) فعن جماعه منهم العلامة في المنتهى و التذكرة أنه يرتدى به، بأن يلقيه على عاتقيه جميعاً و يسترحما به، و عن ابن حمزه في الوسيله أنه يتوشح به بأن يدخل طرفه تحت إبطه الأيمن و يلقيه على عاتقه الأيسر كالتوشح بالسيف و هو المنقول عن الأزهرى و جماعه من أهل اللغة، و عن العلامة في القواعد و الشارح في المسالك و عن الشيخ أيضاً التخيير بين التوشح و الارتداء المذكور، إلا أنه في كشف اللثام و غيره عدم وجوب شيء من الهيئتين للأصل بل يجوز التوشح بالعكس بأن يدخل طرفه تحت إبطه الأيسر و إلقاءه على الأيمن، و إن كان الأولى كون التردى المذكور أولى الهيئات للتعبير في النصوص بالرداء، و المنساق منه هو التردى به على النحو المذكور، ففي صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (و التجرد في إزار و رداء) (١).

(٥) بلا خلاف للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المحرم يتردى بالثوبين قال: نعم، و الثلاثة إن شاء يتقى بها الحر و البرد) (٢).

(٦) بلا خلاف للأمر بلبس ثوبين في جملة من الأخبار، منها: صحيح معاوية بن عمار

ص: ٣٤٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الإحرام حديث ١.

لبسهما واجب، لا شرط فى صحته (١)، فلو أخل به اختياراً أثم و صح الإحرام.

(و القارن يعقد إحرامه بالتلبيه) بعد نيه الإحرام، (أو بالإشعار، أو التقليد) (٢) المتقدمين، و بأيهما بدأ استحَب الآخر (٣) و معنى عقده بهما (٤) على تقدير المقارنه (٥) واضح فبدونهما لا يصح أصلاً، و على المشهور (٦) يقع (٧) و لكن لا- يحرم محرمات الإحرام بدون أحدهما (٨).

-المتقدم (و البس ثوبيك) (١)، و صحيح ابن سنان المتقدم (و التجرد فى إزار و رداء) (٢).

(١) أما عدم اشتراط صحه الإحرام بلبس الثوبين لصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (يوجب الإحرام ثلاثه أشياء: التلبيه و الأشعار و التقليد، فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثه فقد أحرم) (٣)، و إطلاقه ينفى شرطيه لبس الثوبين فى صحه الإحرام، نعم لبسهما واجب لما تقدم من الاخبار و عليه فلو خالف فيجب نزع القميص و عليه اثم و قد صح إحرامه و قال فى الجواهر (لا أجد فيه خلافاً صريحاً إلا من الاسكافى و لا ريب فى ضعفه).

(٢) على المشهور، لأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار المتقدمه، و صحيح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام (من أشعر بدننه فقد أحرم و إن لم يتكلم بقليل و لا كثير) (٤)، و صحيح معاوية الآخر عنه عليه السلام (تقلدها فعلاً خلقاً قد صلّيت فيه، و الأشعار و التقليد بمنزله التلبيه) (٥)، و عن السيد و المرتضى عدم جواز الإحرام إلا بالتلبيه بناء على أصلهما من عدم حجيه خبر الواحد، و لا ريب فى ضعفه.

(٣) فقد اعترف غير واحد بعدم العثور له على مستند، و قال سيد المدارك (و لعل إطلاق الأمر بكل من الثلاثه كاف فى ذلك)، و ردّه فى الجواهر (أنه لا يقتضى استحباب الآخر).

(٤) أى بالتلبيه و سياق الهدى الذى هو الأشعار أو التقليد.

(٥) بين نيه الإحرام و التلبيه.

(٦) من عدم اعتبار المقارنه بين التلبيه و نيه الإحرام كما تقدم الكلام فيه.

(٧) أى الإحرام.

(٨) إما التلبيه و إما سياق الهدى.

ص: ٣٤٩

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الإحرام حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ١٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢٠.

٤- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٢١ و ١١.

(و يجوز) الإحرام (فى الحرير (١) و المخيط (٢) للنساء) فى أصح القولين على كراهه، دون الرجال و الخناثى (٣)، (و يجرى) لبس (القباء)، أو القميص (مقلوبا) (٤) بجعل ذيله على الكتفين، أو باطنه ظاهره من غير أن يخرج يديه من (١) قد تقدم الكلام فيه.

(٢) القول بالجواز هو المعروف من مذهب الأصحاب كما فى المدارك، للأخبار منها: صحيح العيص بن القاسم عن أبى عبد الله عليه السّلام (المرأه المحرمه تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير و القفازين) (١)، و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن المرأه إذا أحرمت أ تلبس السراويل؟ فقال: نعم إنما تريد بذلك الستر) (٢)، و لم يخالف إلا الشيخ فى النهايه حيث قال: (و يحرم على المرأه فى حال الإحرام من لبس الثياب جميع ما يحرم على الرجل و يحل لها ما يحل له - إلى أن قال - و قد وردت روايه بجواز لبس القميص للنساء)، و هو غير ظاهر فى الخلاف، و إلا- فقد عرفت أنه محجوج، ثم لم يقل أحد هنا بالكراهه، نعم قيل بالكراهه فى لبس الحرير دونه. هذا و هل لبس ثوبى الإحرام مختص بالرجل أو يعم المرأه، فقد حكى فى الجواهر عن بعض الفضلاء الثانى، و لا ريب فى ضعفه لأن ثوبى الإحرام مشروطه بكونها من جنس ما يصلى فيه، و قد عرفت جواز لبس المخيط و الحرير للنساء الكاشف عن أن ثوبى الإحرام المشروطه بما ذكر مختصان بالرجل، فضلا عن الارتكاز الشرعى و السيره العمليه بين المسلمين المأخوذه يدا بيد إلى زمن المعصومين عليهم السّلام.

(٣) فعدم الجواز لأن ما خرج من النصوص هو المرأه، و كون الخنثى امرأه مشكوك.

(٤) عند فقد الرداء، و هذا الحكم مقطوع به بين الأصحاب، للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا اضطر المحرم إلى القباء و لم يجد ثوبا غيره فيلبسه مقلوبا و لا يدخل يديه فى يدي القباء) (٣)، و خبر مثنى الحنات عن أبى عبد الله عليه السّلام (من اضطرّ إلى ثوب و هو محرم و ليس معه إلا قباء فلينكسه و ليجعل أعلاه أسفله و يلبسه) (٤)، و ذهب ابن إدريس و الفاضل و الشهيد فى كون المقلوب هو جعل الأعلى أسفل، و هذا ما صرحت به روايه الحنات، و عن جماعه تفسير المقلوب بجعل الباطن ظاهرا، و يشهد له خير محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام (و يلبس المحرم القباء إذا لم يكن له رداء و يقلب ظهره لباطنه) (٥).

ص: ٣٥٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الإحرام حديث ٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٤- (( ٤ ) و (٥) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣ و ٧.

كميه، و الأول أولى وفاقا للدروس و الجمع أكمل. و إنما يجوز لبس القباء كذلك (لو فقد الرداء) ليكون بدلا منه، و لو أدخل بالقلب، أو أدخل يده في كفه فكلبس المخيط (١)، (و كذا) يجرى (السراويل لو فقد الإزار) (٢) من غير اعتبار قلبه و لا فديه في الموضوعين (٣).

(و يستحب للرجل)، بل لمطلق الذكر (٤) (رفع الصوت بالتلبيه) (٥) حيث يحرم إن كان راجلا- بطريق المدينة (٦)، أو مطلقا غيرها (٧)، و إذا علت راحلته البيداء راكبا بطريق المدينة، و إذا أشرف على الأبطح متمتعا (٨)،...

و اجتزأ العلامه في المختلف و يحيى بن سعيد بأحد الوجهين أخذا بالأخبار، و قال جماعه الأولى منه الجمع بين الوجهين بقلب ظاهره مع قلب أعلاه لأسفله.

(١) للنهي عنه في صحيح الحلبي المتقدم، و لو خالف فعليه كفاره و إن صح إحرامه.

(٢) بلا خلاف فيه، لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تلبس ثوبا له أزرار و أنت محرم إلا أن تنكسه، و لا ثوبا تدرعه، و لا سراويل إلا أن لا يكون لك إزار) (١).

(٣) عند لبس القباء و السراويل عند فقد الرداء و الإزار.

(٤) لإطلاق الأدله الآتية.

(٥) لصحيح حرير عن الصادقين (عما) (لما أحرم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتاه جبرائيل عليه السلام فقال:

مر أصحابك بالعج و الشج، فالعج رفع الصوت بالتلبيه، و الشج نحر البدن) (٢)، و مرسله فضاله عن أبي عبد الله عليه السلام (إن الله وضع عن النساء أربعا: الجهر بالتلبيه و السعى بين الصفا و المروه دخول الكعبه و استلام الحجر) (٣)، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (ليس على النساء جهر بالتلبيه) (٤).

(٦) لصحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (إن كنت ماشيا فاجهر بإهلالك و تلبيتك من المسجد، و إن كنت راكبا فإذا علت راحلتك البيداء) (٤).

(٧) أى بغير طريق المدينة، و الإطلاق سواء كان راجلا أو راكبا لعموم صحيح حرير المتقدم.

(٨) أى إذا كان محرما بحج التمتع لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا كان-

ص: ٣٥١

١- (١) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب الإحرام حديث ١.

٣- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الإحرام حديث ١ و ٥.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الإحرام حديث ١.

و تسر المرأة و الخنثى (١)، و يجوز الجهر حيث لا يسمع الأجنبي و هذه التلبية غير ما يعقد به الإحرام إن اعتبرنا المقارنه، و إلا جاز العقد بها، و هو ظاهر الأخبار (٢).

(و ليجدد عند مختلف الأحوال) بركوب و نزول، و علو و هبوط، و ملاقاه أحد و يقظه، و خصوصا بالأسحار، و أدبار الصلوات (٣)، و يضاف إليها التلبيات المستحبه) و هي لبيك ذا المعارج إلخ.

(و يقطعها المتمتع إذا شاهد بيوت مكة) (٤) و حدّها عقبه المدنيين إن دخلها من -يوم الترويه إن شاء الله فاغتسل، ثم البس ثوبيك و ادخل المسجد حافيا و عليك السكينة و الوقار، ثم صل ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام أو في الحجر، ثم اقعده حتى تزول الشمس فصل المكتوبه ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجره فاحرم بالحج، ثم امض و عليك السكينة و الوقار، فإذا انتهيت إلى الرقطاء دون الردم فلبّ، فإذا انتهيت إلى الردم و أشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتلبية حتى تأتي منى (١).

(١) لأن الجهر موضوع للرجل و هي مشكوك في رجوليتها فلا يعمها الحكم.

(٢) كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لم يكن يلبّ حتى يأتي البداء) (٢).

(٣) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: التلبية أن تقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك لبيك، لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك داعيا إلى دار السلام لبيك، لبيك غفار الذنوب لبيك، لبيك أهل التلبية لبيك، لبيك ذا الجلال و الإكرام لبيك، لبيك تبارك و المعاد إليك لبيك، لبيك تستغنى و يفتقر إليك لبيك، لبيك مرهوبا و مرغوبا إليك لبيك، لبيك إله الحق لبيك، لبيك ذا النعماء و الفضل الحسن الجميل لبيك، لبيك كشاف الكرب العظام لبيك، لبيك عبدك و ابن عبدك لبيك، لبيك يا كريم لبيك، تقول ذلك في دبر كل صلاه مكتوبه و نافله، و حين ينهض بك بعيرك و إذا علوت شرفا أو هبطت واديا، أو لقيت راكبا، أو استيقظت من منامك، و بالأسحار، و أكثر ما استطعت و أجهر بها، و إن تركت بعض التلبية فلا يضرك غير أن تمامها أفضل) (٣).

(٤) لأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا دخلت مكة و أنت

ص: ٣٥٢

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الإحرام حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الإحرام حديث ٢.

أعلاها، و عقبه ذى طوى إن دخلها من أسفلها (و الحاج إلى زوال عرفه (١)، و المعتمر مفردة إذا دخل الحرم) (٢) إن كان أحرم بها من أحد المواقيت، و إن كان قد -تمتع فنظرت إلى بيوت مكة فاقطع التلبية، و حدّ بيوت مكة التي كانت قبل اليوم إذا بلغت عقبه المدنيين - إلى أن قال - فاقطع التلبية(١)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (التمتع إذا نظر إلى بيوت مكة قطع التلبية)٢، و خبر أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (سئل عن المتمتع متى يقطع التلبية؟ قال: إذا نظر إلى عراش مكة، عقبه ذى طوى، قلت: بيوت مكة؟ قال: نعم)٣، هذا و قد جمع الشهيد بين الأول و الثالث بحمل الأول على من أدخلها من أعلاها، و بالثاني على من دخلها من أسفلها، و عن السيد و الشيخ بحمل الأول على من أتاها من طريق المدينة، و بحمل الثاني على من أتاها من طريق العراق.

(١) للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (الحاج يقطع التلبية يوم عرفه زوال الشمس)(٢) و صحيح عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا زاغت الشمس يوم عرفه فاقطع التلبية)(٣).

(٢) قيل و القائل الصدوق و المحقق في النافع كان مخيراً في قطع التلبية عند دخول الحرم أو مشاهده الكعبة للأخبار، منها: صحيح عمر بن يزيد من أبي عبد الله عليه السلام (و من خرج من مكة يريد عمره ثم دخل معتمراً لم يقطع التلبية حتى ينظر إلى الكعبة)(٤)، و موثق يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام (سأله عن الرجل يعتمر عمره مفردة من أين يقطع التلبية؟ قال: إذا رأيت بيوت مكة ذى طوى فاقطع التلبية)٧، و خبر مرازم عن أبي عبد الله عليه السلام (يقطع صاحب العمره المفردة التلبية إذا وضعت الإبل اخفافها في الحرم)٨، و عليه فيكون مخيراً في هذه المواضع، و ذهب المشهور إلى أنه إذا خرج من مكة لإحرام العمره المفردة فيقطع إذا شاهد الكعبة كما هو صريح صحيح عمر بن يزيد المتقدم، و صحيح معاوية بن عمار عن عبد الله عليه السلام (من اعتمر من التنعيم فلا يقطع التلبية حتى ينظر إلى المسجد)(٥)، و أما إذا كان إحرامه من أحد المواقيت فإذا دخل الحرم بحمل بقيه الأخبار على ذلك جمعاً بينها.

ص: ٣٥٣

- ١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الإحرام حديث ١ و ٢ و ٤.
- ٢- (٤) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب الإحرام حديث ١.
- ٣- (٥) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث ٤.
- ٤- (( ٦ و ٧ و ٨ )) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب الإحرام حديث ٨ و ٣ و ٦.
- ٥- (٩) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب الإحرام حديث ٤.



خرج لها من مكة إلى خارج الحرم، فإذا شاهد بيوت مكة (١) إذا لا يكون حينئذ بين أول الحرم و موضع الإحرام مسافه.

(و الاشرط قبل نيه الإحرام) (٢) متصلا بها بأن يحله حيث حبسه. و لفظه المروى: «اللهم إني أريد التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك و سنه نبيك (ص)، فإن عرض لى شىء يجبسنى فحلنى حيث حبسنى لقدرك الذى قدّرت علىّ اللهم إن لم تكن حجّه فعمره، أحرم لك شعرى و بشرى و لحمى و دمى و عظامى و مخى و عصبى من النساء و الثياب و الطيب أبتغى بذلك وجهك و الدار الآخرة».

### فى ما يكره فى الإحرام

(و يكره الإحرام فى) الثياب (السود) (٣)، بل مطلق الملونه بغير البياض كالحمرء (و المعصفره و شبهها) (٤)،...

(١) كما فى خبر يونس المتقدم، أو إذا شاهد الكعبه كما فى صحيح عمر بن يزيد، و لا تنافى لأن مشاهدته بيوت مكة تستدعى مشاهدته الكعبه لعلوها.

(٢) بأن يشترط أن يحلّه حيث حبسه سواء أحرم بعمره أو حج، بلا خلاف فيه كما فى الجواهر، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام الوارده فى كيفية الإحرام حيث قال فيها: (اللهم إني أريد التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك و سنه نبيك صلى الله عليه و آله و سلم فإن عرض لى عارض يجبسنى فحلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدّرت علىّ، اللهم إن لم تكن حجّه فعمره، أحرم لك شعرى و بشرى و لحمى و دمى و عظامى و مخى و عصبى من النساء و الثياب و الطيب، أبتغى بذلك وجهك و الدار الآخرة) (١)، و صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا أردت الإحرام و التمتع فقل: اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج، فيسير لى ذلك و تقبله منى، و أعنى عليه، و حلنى حيث حبستنى بقدرتك الذى قدّرت علىّ) (٢)، و خبر الفضيل بن يسار عن أبى عبد الله عليه السّلام (المعتمر عمره مفرده يشترط على ربه أن يحله حيث حبسه) (٣).

(٣) لموثق الحسين بن مختار (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: يحرم الرجل فى الثوب الأسود؟ قال: لا يحرم فى الثوب الأسود و لا يكفن به الميت) (٤)، و هو محمول على الكراهه عند الأصحاب.

(٤) المعصفر - كما فى مصباح المنير - نبت معروف، و عصفت الثوب صبغته بالعصفر فهو

ص: ٣٥٤

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الإحرام حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الإحرام حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الإحرام حديث ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الإحرام حديث ١.

و قيدها فى الدروس بالمشبعه (١)، فلا- يكره بغيره، و الفضل فى البيض (٢) من القطن (٣)،(و النوم عليها) (٤) أى نوم المحرم على الفرش المصبوغه بالسواد، و العصفر و شبهها من الألوان،(و الوسخه) (٥) إذا كان الوسخ ابتداء، أما لو عرض -معصفر، و هو صبغ أحمر كما هو المعروف، و الكراهه لخبر أبان بن تغلب (سأل أبا عبد الله عليه السلام أخى و أنا حاضر عن الثوب يكون مصبوغا بالعصفر ثم يغسل، ألبسه و أنا محرم؟ فقال: نعم ليس فى العصفر من الطيب، و لكن أكره أن تلبس ما يشهرك بين الناس)(١)، و للتعليل فى الخبر جعل صاحب الجواهر - و شبهه - أى ما يفيد الشهره و لو زعفرانا أو ورسا بعد زوال ريحهما، ثم إن التعليل فى الخبر لا يدل على كراهه مطلق الصبغ به بناء على عدم الشهره به إلا بالمشع منه، و لذا قال العلامة فى المنتهى (لا بأس بالمعصفر فى الثياب و يكره إذا كان مشبعا و عليه علماؤنا)، و قريب منه ما عن التذكرة.

(١) أى ذات اللون الشديد.

(٢) لما روى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال (خير ثيابكم البيض، فالبسوها أحياء كم، و كفنوا بها موتاكم)(٢)، و يؤيده صحيح معاويه بن عمار عن عبد الله عليه السلام (كان ثوبا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم اللذان أحرم فيهما يمانيين عبرى و أظفار، و فيهما كفن)(٣)، و الظاهر أنهما من اللون الأبيض للقطع باستحباب ذلك فى الكفن.

(٣) لما رواه الكلينى مرسلأ (أحرم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى ثوبى كرسف)(٤) و الكرسف هو القطن كما فى مصباح المنير.

(٤) لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (يكره للمحرم أن ينام على الفراش الأصفر و المرفقه الصفراء)(٥)، و المرفقه هى المخده، و قال فى المدارك (و كراهه الأصفر يقتضى كراهه الأسود بطريق أولى) لأن فيه إشباع لون أكثر.

(٥) لصحيح العلاء بن رزين عن أحدهما (عما) (عن الثوب الوسخ أ يحرم فيه المحرم؟ فقال:

لا، و لا أقول إنه حرام و لكن يطهره أحب إلى و طهره غسله)(٦)، و لو عرض له الوسخ فى أثناء الإحرام لم يغسل ما دام طاهرا، لصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام (لا-

ص: ٣٥٥

١- (١) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب أحكام الملابس حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الإحرام حديث ٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الإحرام حديث ٣.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.

٦- (٦) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣.

فى أثناء الإحرام كره غسلها، إلا لنجاسه، (و المعلمه) (١) بالبناء للمجهول، و هى المشتمله على لون آخر يخالف لونها حال عملها كالثوب المحوك من لونين، أو بعده بالطرز و الصبغ.

(و دخول الحمام) (٢) حاله الإحرام، (و تلبيه المنادى) (٣) بأن يقول له:

«لييك»، لأنه فى مقام التلبيه لله، فلا يشرك غيره فيها بل يجيبه بغيرها من الألفاظ كقوله يا سعد، أو يا سعديك.

- يغسل الرجل ثوبه الذى يحرم فيه حتى يحلّ و إن توسخ، إلا أن تصيبه جنبه أو شىء فيغسله (١).

(١) لصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا بأس أن يحرم الرجل فى الثوب المعلم، و تركه أحبّ إلى إذا قدر على غيره) (٢)، و المعلم هو المشتمل على لون يخالف لونه ليعرف به، و هو يشمل ما لو كان معمولاً- كذلك من رأس كالمحوك من لونين، و ما لو كان بعد الحياكه بالطرز و الصبغ.

(٢) بلا خلاف فيه كما فى الجواهر، لخبر عقبه بن خالد عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته عن المحرم يدخل الحمام؟ قال: لا يدخل) (٣)، و قد حمل النهى على الكراهه جمعاً بينه و بين صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا بأس أن يدخل المحرم الحمام، و لكن لا يتدلّك) ٤، و أما التدلّك فقد ورد النهى عنه فى الصحيح المتقدم و فى صحيح يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن المحرم يغتسل؟ قال: نعم، يفيض الماء على رأسه و لا يدلّكه) (٤)، و لكن محمول على الكراهه للإجماع - كما فى الجواهر - على جوازه، بحيث لا يدمى و لا يسقط شعرا.

(٣) بأن يقول له لييك، لأنه فى مقام التلبيه لله فلا يشرك غيره فيها، و لصحيح حماد عن أبى عبد الله عليه السّلام (ليس للمحرم أن يلبى من دعاه حتى ينقضى إحرامه، قلت: كيف يقول؟ قال: يقول يا سعد) (٥)، و هو محمول على الكراهه للمرسل عن ابن عبد الله عليه السّلام (يكره للرجل أن يجيب بالتلبيه إذا نودى و هو محرم) ٧.

ص: ٣٥٦

١- (١) المصدر السابق حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٧٦ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢ و ١.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٧٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٥- ((٦ و ٧) الوسائل الباب - ٩١ - من أبواب الإحرام حديث ١ و ٢.

(و أما التروك المحرّمه فتلا- ثون - صيد البر) (١)، و ضابطه (٢) الحيوان المحلل (١) يحرم على المحرم الاصطياد و الإثارة و الدلاله و الإغلاق و الذبح و الأكل منه سواء صاده محرم أو محل، و قال في المدارك: (و هذا الحكم مجمع عليه بنى الأصحاب) لقوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ (١) و قوله تعالى: وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا (٢)، الدالان على حرمه اصطياده و أكله، و للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تستحلن شيئا من الصيد و أنت حرام، و لا- أنت حلال في الحرم، و لا تدل عليه محلا و لا محرما فيصطاده، و لا تشر إليه فيستحل من أجلك، فإن فيه الفداء لمن تعمده) (٣)، و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تأكل من الصيد و أنت حرام و إن كان أصابه محل) (٤) و صحيح الحلبي الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام (عن لحوم الوحش تهدى للرجل و هو محرم لم يعلم بصيده و لم يأمر به، أ يأكله؟ قال: لا) (٥).

و أما الدلاله و الاغلاق عليه و الإثارة فيستدل له بصحيح الحلبي الأول، كما أن صريحه لا يجوز الدلاله و أقسامها سواء كان لمحل أو محرم.

و أما الذبح فلموثق اسحاق عن جعفر عليه السلام (إن عليا عليه السلام كان يقول: إذا ذبح المحرم الصيد في غير الحرم فهو ميتة لا يأكل محل و لا محرم، و إذا ذبح المحل الصيد في جوف الحرم فهو ميتة لا يأكله محل و لا محرم) (٥).

(٢) المراد من صيد البر هو صيد كل حيوان ممتنع بالأصالة، و هذا ما ذهب إليه المسالك و الجواهر و غيرهما، و ذهب المحقق إلى أنه الحيوان الممتنع و أشكل عليه بأنه يدخل فيه ما توحش من الأهلى و امتنع كالابل و البقر مع أن قتله جائز إجماعا كما عن المسالك، و يخرج منه ما استأنس من الحيوان البرى كالظبي مع أنه لا- يجوز قتله، و ذهب الأكثر إلى أنه الحيوان الممتنع المحلل الأكل، و يرد عليه أنه لا- يحرم قتل غير المأكول غير الثعلب و الأرنب و الضبّ و اليربوع و القنفذ و الزنبور، و نقل عن أبي الصلاح تحريم قتل جميع الحيوانات ما لم يخف منه أو يكن حيه أو عقربا أو فأره، و الاختلاف في التعريف مسبب من أنه إذا قتل شيئا هل عليه جزاء أو لا، فما عليه في قتله الجزاء فهو داخل في صيد البر، و إلا فلا، و هذا سيأتى تفصيله في أحكام الصيد.

١- (١) سورة المائدة الآية: ٩٥.

٢- (٢) سورة المائدة الآية: ٩٦.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.

٤- (( ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الإحرام حديث ٣ و ١.

٥- (٦) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٥.

الممتنع بالأصالة. و من المحرّم: الثعلب و الأرنب و الضبّ و اليربوع و القنفذ و القمل و الزنبور و العطاءه، فلا يحرم قتل الأنعام و إن توحشت، و لا صيد الضبع و النمر و الصقر و شبهها من حيوان البر، و لا الفأره و الحيه و نحوهما و لا يختص التحريم بمباشره قتلها، بل يحرم الإعانه عليه، (و لو دلالة) عليها، (و إشاره) إليها بأحد الأعضاء و هى أخص من الدلالة.

و لا- فرق فى تحريمها على المحرم بين كون المدلول محرما و محلا، و لا بين الخفيه و الواضحه، نعم لو كان المدلول عالما به بحيث لم يفده (١) زياده انبعث عليها فلا حكم لها (٢)، و إنما أطلق المصنف صيد البر مع كونه مخصوصا بما ذكر تبعا للآيه، و اعتمادا على ما اشتهر من التخصيص.

(و لا يحرم صيد البحر (٣)، و هو ما يبيض و يفرخ) معا (فيه) (٤)، لا إذا تخلف أحدهما و إن لازم الماء كالبط، و المتولد بين الصيد و غيره يتبع الاسم، فإن (١) أى ذلك الصادر من المحرم لم يفد المدلول شيئا عن الصيد لأنه عالم به.

(٢) قال فى الجواهر (الظاهر اختصاص الحكم بما هو المنساق من النص و الفتوى من كون الإشاره و الدلاله مسببه للصيد، فلا تحرم دلالة من يرى الصيد بحيث لا يفيد ذلك شيئا، و لا دلالة من لا يريد الصيد، كما صرح به غير واحد).

(٣) بلا خلاف فيه، لصحيح حريز عمن أخبره عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا بأس بأن يصيد المحرم السمك، و يأكل مالحة و طريه و يتزود، قال الله أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ قَالَ: مالحة الذى تأكلون و فضل ما بينهما، كل طير يكون فى الآجام يبيض فى البرّ و يفرخ فى البرّ فهو من صيد البحر) (١)، و صحيح معاويه عن أبى عبد الله عليه السّلام (- إلى أن قال - كل طير يكون فى الآجام يبيض فى البرّ و يفرخ فى البرّ فهو من صيد البرّ، و ما كان من الطير يكون فى البحر و يفرخ فى البحر فهو من صيد البحر) ٢.

(٤) قال الشارح فى المسالك (كون الماء محلا- للفرخ و البيض، فما يبيض و يفرخ فى البرّ صيد البرّ و إن لانزم الماء كالبط، فمحل البيض هو المعيار لمن يتردد إليهما) و هو مما لا خلاف فيه - كما فى الجواهر - للنصوص السابقه.

ص: ٣٥٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣ و ١.

انتفيا عنه (١) و كان ممتنعا فهو صيد إن لحق بأحد أفراده،

### فى حرمه النساء و الاستمناء لبس المخيط و عقد الرداء

(و النساء بكل استمتاع) من الجماع و مقدماته (٢)(حتى العقد) (٣)،(و لا) الشهاده عليه (٤) و إقامتها و إن (١)أى فإذا انتفى الاسمان عن المتولد و كان ممتنعا بحسب الأصل فهو صيد لانطباق صيد البر عليه.

(٢)أما الوطاء فبلا- خلافاً فيه، لقوله تعالى: **فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ** (١) و الرفث هو الجماع، ففى صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا أحرمت فعليك بتقوى الله و ذكر الله، و قله الكلام إلا بخير، فإن إتمام الحج و العمره أن يحفظ المرء لسانه إلا- من خير كما قال الله عز و جل، فإن الله يقول **فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ** ، فالرفث الجماع و الفسوق الكذب و السباب، و الجدل قول الرجل لا و الله و بلى و الله)(٢).

و أما مقدمات الجماع فلخبر أبى سيار عن أبى عبد الله عليه السلام (يا أبا سيار إن حال المحرم ضيقه، إن قبل امرأته على غير شهوه و هو محرم فعليه دم شاه، و إن قبل امرأته على شهوه فأمنى فعليه جزور و يستغفر الله، و من مس امرأته و هو محرم على شهوه فعليه دم شاه، و من نظر إلى امرأته نظر شهوه فأمنى فعليه جزور، و إن مس امرأته أو لازمها من غير شهوه فلا- شىء عليه)(٣) ، و يستفاد منه حرمه التلذذ بالنساء مطلقا و لذا حرم النظر بشهوه و إن لم يمنى.

(٣)لنفسه أو لغيره بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (ليس للمحرم أن يتزوج و لا يزوج، فإن تزوج أو زوج محلا فتزويجه باطل)(٤).

(٤)سواء كان العقد بين محلين أو محرمين، أو مختلفين، بلا خلاف فيه، لمرسل ابن فضال عن أبى عبد الله عليه السلام (المحرم لا ينكح و لا ينكح و لا يشهد، فإن نكح فنكاحه بطل)(٥) ، و مرسل ابن أبى شجره عن أبى عبد الله عليه السلام (فى المحرم يشهد على نكاح محلين، قال: لا يشهد)٦، نعم إذا كان العقد بين محلين فلا يبطل بشهاده المحرم عليه لأنه لا يعتبر فيه الشهاده.

ص: ٣٥٩

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٩٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٥- (٥ و ٦) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٧ و ٥.

تحملها محلا (١)، أو كان العقد بين محلين (٢)، (و الاستمنا) (٣) و هو استدعاء المنى بغير الجماع، (و لبس المخيط) (٤) و إن قَلَّت الخياطه، (و شبهه) مما أحاط (٥) كالدرع (٦) المنسوج و اللبد المعمول كذلك (٧)، (و عقد الرداء) (٨)...

(١) أى يحرم عليه الشهاده على العقد لو تنازع الزوجان فى وقوع العقد و عدمه، فلا يجوز له الشهاده و إن تحملها و هو محل، و قال فى المدارك (و المشهور عموم المنع لكن دليله غير واضح).

(٢) استوجه العلامة فى التذكرة اختصاص التحريم هنا بعقد وقع بين محرمين أو محرم و محل، و حكى عنه ولده فى شرح القواعد (إن ذلك هو المقصود من كلام الأصحاب)، و نفى عنه البأس فى المدارك قصرا لما خالف الأصل على موضع الوفاق إن تم، و إلا اتجه عدم التحريم مطلقا.

(٣) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن الرجل يعبث بامرأته حتى يمنى و هو محرم من غير جماع، أو يفعل ذلك فى شهر رمضان، فقال: عليهما جميعا الكفاره مثل ما على الذى يجمع) (١)، و خبر إسحاق بن عمار عن أبى الحسن عليه السلام (ما تقول فى محرم عبث بذكره فأمنى؟ قال: أرى عليه مثل ما على من أتى أهله و هو محرم، بدنه و الحج من قابل) (٢).

(٤) قد تقدم الكلام فيه.

(٥) بالبدن، نقل الشهيد فى الدروس عن ابن الجنيد أن حرمة المخيط من حيث كونه ضاما بالبدن، و قد عرفت سابقا أنه لا نهى عن المخيط حتى يكون من باب الضام بالبدن أو لا، و إنما وردت النصوص بالنهى عن الثوب و سراويل و نحوه مما تقدم ذكره.

(٦) و هو كل ثوب يمكن أن تدخل فيه اليدان و كذا المدرعه، و هو ثوب يلبس فوق القميص و فوق جميع الثياب، و لا يبعد صدقه على العباء المتعارف الآن كما عن البعض.

(٧) أى مما أحاط، و الملبد هو الملحق ببعضه ببعضه لا على نحو النسج و لا على نحو الخياطه.

(٨) لموثق سعيد الأعرج عن أبى عبد الله عليه السلام (عن المحرم يعقد إزاره فى عنقه؟ قال:

لا) (٣)، و حملها سيد المدارك على الكراهه لقصورها من حيث السند عن إثبات التحريم، و ضعفه ظاهر إذ الحجية لموثوق الصدور.

ص: ٣٦٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.



و تخليله (١) و زرّه (٢) و نحو ذلك (٣)، دون عقد الإزار (٤) و نحوه (٥) فإنه جائز، و يستثنى منه (٦) الهميان (٧) فعفى عن خياطته،

### في حرمة الطيب

(و مطلق الطيب) (٨) و هو الجسم ذو (١)التخليل هو جمع طرفيه، و ذهب إلى الحرمة العلامه في التذكرة و الشارح في المسالك لأنه خياطه أو ملحق بها.

(٢)للنهي عن زرّ الثوب الذي يدخل فيه الرداء، و النهى في أخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تلبس و أنت تريد الإحرام ثوبا تزره)(١).

(٣)مما هو ملحق بالخياطه.

(٤)قال في المدارك (قال في المنتهى يجوز للمحرم أن يعقد إزاره عليه لأنه يحتاج إليه لستر العوره فيباح كاللباس للمرأة و هو حسن).

(٥)كالتخليل.

(٦)من المخيط.

(٧)قال في المنتهى (جواز لبس الهميان قول جمهور العلماء)، للأخبار منها: صحيح يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المحرم يصير الدراهم في ثوبه؟ قال: نعم، و يلبس المنطقه و الهميان)(٢)، و يجوز شده على وسطه كما في معتبره يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام (المحرم يشدّ الهميان في وسطه؟ فقال: نعم، و ما خيره بعد نفقته)٣.

(٨)أما أنه يحرم على المحرم الطيب شمًا و أكلا فهو في الجمله موضع وفاق، و إنما الخلاف فيما يحرم من الطيب فذهب المفيد و المرتضى و ابن بابويه و الشيخ في موضع من المبسوط و ابن إدريس و المحقق و العلامه و ولده و الشهيدان إلى تحريم الطيب بأنواعه، و ذهب الشيخ في التهذيب إلى أنه يحرم المسك و العنبر و الزعفران و الورس، و أضاف في النهايه و الخلاف إلى هذه الأربعة العود و الكافور.

و استدل القائلون بالتعميم بالأخبار الكثيره على ذلك منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تمس شيئا من الطيب و لا من الدهن في إحرامك، و اتق الطيب في طعامك، و امسك على أنفك من الرائحة الطيبه، و لا تمسك عنه من الريح المنتنه، فإنه لا ينبغي للمحرم أن يتلذذ بريح طيبه)(٣).

و احتج الشيخ في التهذيب على وجوب اجتناب الأنواع الأربعة خاصه بصحيح معاوية بن -

- 
- ١- (١) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.
- ٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١ و ٤.
- ٣- (٤) الوسائل باب - ١٨ - من أبواب تروك الاحرام حديث ٥.

الريح الطيبه المتخذ للشم غالبا غير الرياحين (١) كالمسك و العنبر و الزعفران و ماء الورد و خرج بقيد الاتخاذ للشم ما يطلب منه الأكل (٢)،...

-عمار الآخر عن أبي عبد الله عليه السّلام (إنما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء: المسك و العنبر و الزعفران و الورد، غير أنه يكره للمحرم الأدهان الطيبه الريح) (١)، و صحيح ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السّلام (الطيب المسك و العنبر و الزعفران و العود) ٢، و خبر عبد الغفار عن أبي عبد الله عليه السّلام (الطيب و المسك و العنبر و الزعفران و الورد، و خلوق الكعبه لا بأس به) ٣، و ظاهر هذه الأخبار حصر الطيب بهذه المذكورات، و إن كان الأحوط الاجتناب عن مطلق الطيب، نعم هذه الروايات المفصله لم تتعرض لذكر الكافور مع أنه يحرم على المحرم الميت بالاتفاق فعلى الحى من باب أولى.

ثم إن الطيب قد عرفه الشارح فى المسالك (بأنه الجسم ذو الريح الطيبه، المتخذ للشم غالبا غير الرياحين، كالمسك و العنبر و الزعفران و ماء الورد و الكافور) و عرّفه العلامة (بأنه ما تطيب رائحته و يتخذ للشم كالمسك و العنبر و الكافور و الزعفران و ماء الورد و الأدهان الطيبه كدهن البنفسج و الورد) و عرّفه الشهيد بأنه (كل جسم ذى ريح طيبه بالنسبه إلى معظم الأمزجه، أو إلى مزاج المستعمل له غير الرياحين)

(١) فهو خروج موضوعى لعدم صدق الطيب عليه، أما أنه محرم شمه أو لا فقد وقع الخلاف فيه، فعن صاحب الحدائق و سيد المدارك حرّمته، لصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا تمس الرياحان و أنت محرم) (٢)، و صحيح حريز عن أبي عبد الله (لا يمسّ المحرم شيئا من الطيب و لا الرياحان و لا يتلذذ به) ٥، و عن المحقق و العلامة و الحلى و نسب إلى الإسكافى أيضا الكراهه جمعا بينها و بين صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا بأس أن تشم الأخير و القيصوم و الخزامى و الشيخ و أشباهه و أنت محرم) (٣) بناء على أن المراد من أشباهه ما يعم الرياحين، و فيه: إن المراد به مطلق نبات الصحراء كما عن المدارك، فالأحوط الاجتناب عنه.

(٢) كالتفاح و الأترج، للأخبار منها: خبر عمار الساباطى عن أبي عبد الله عليه السّلام عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن المحرم يتخلل؟ قال: نعم لا بأس، قلت له: يأكل الأترج؟ قال:

نعم، قلت له: فإن له رائحه طيبه فقال: إن الأترج طعام و ليس هو من الطيب) (٤).

ص: ٣٤٢

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٨ و ١٥ و ١٦.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١٠ و ١١.

٣- (٦) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٤- (٧) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.

أو التداوى (١) غالبا كالقرنفل، و الدارصيني و سائر الأباير الطيبه فلا يحرم شمه، و كذا ما لا يثبت للطيب كالقوتنج و الحناء و العصفور و أما ما يقصد شمه من النبات الرطب كالورد و الياسمين فهو ريحان.

و الأقوى تحريم شمه أيضا (٢). و عليه المصنف فى الدروس، و ظاهره هنا عدم التحريم، و استثنى منه الشيخ و الخزامى و الإذخر و القيصوم (٣) إن سميت ريحانا، و نبه بالإطلاق على خلاف الشيخ حيث خصه بأربعه: المسك و العنبر و الزعفران و الورد و فى قول آخر له بسنه بإضافه العود و الكافور إليها. و يستثنى من الطيب خلوق الكعبه (٤) و العطر فى المسعى (٥)، (و القبض من كريبه الرائحة) (٦)، (١) لخروجه عن اسم الطيب لغه و عرفا.

(٢) كالطيب، و قد تقدم الكلام فيه.

(٣) لصحيح معاويه بن عمار المتقدم.

(٤) لصحيح حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن خلوق الكعبه و خلوق القبر يكون فى ثوب الإحرام فقال: لا بأس به، هما طهوران) (١) و خبر سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يصيب ثوبه زعفران الكعبه و هو محرم، فقال: لا بأس و هو طهور، فلا تتقه أن يصيبك) ٢، و مثله غيره، و الخلوق هو ضرب من الطيب كما فى القاموس، و عن النهايه أنه طيب معروف مركب من الزعفران و غيره من أنواع الطيب و تغلب عليه الحمره أو الصفرة.

(٥) لصحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السّلام (و لا بأس بالريح الطيبه فيما بين الصفا و المروه من ريح العطارين، و لا يمسك على أنفه) (٢).

(٦) فالمشهور حرمة إمساك الأنف عن شمها بل عن الغنيه ففى الخلاف فيه للأخبار منها:

صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (المحرم إذا مرّ على جيفه فلا يمسك على أنفه) (٣) و صحيح معاويه بن عمار المتقدم عن أبى عبد الله عليه السّلام (و أمسك على أنفك من الرائحة الطيبه و لا تمسك عنه من الريح المتنته) (٤).

ص: ٣٦٣

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣ و ٤.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣.

٤- (٥) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٥.

لكن لو فعل فلا شيء عليه (١) الإثم، بخلاف الطيب (٢).

### في حرمه الاكتحال و الأدهان و الجداول و الفسوق و النظر في المرأة و إخراج الدم

(و الاكتحال بالسواد (٣) و المطيب) (٤)، لكن لا فديه في الأول (٥)، و الثاني من أفراد الطيب (٦) (و الأدهان) (٧)...

(١) للأصل.

(٢) و سيأتي في أحكام الكفارات إنشاء الله تعالى.

(٣) كما عن المفيد و الشيخ و سلال و ابن إدريس و ابن الجنيد و غيرهم أنه محرم للأخبار منها:

صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا يكتحل الرجل و المرأة المحرمان بالكحل الأسود إلا من عله) (١)، و صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد، إن السواد زينه) ٢، و عن الشيخ في الخلاف و ابن زهره في الغنيه و المحقق في النافع أنه مكروه لخبر هارون بن حمزه عن أبي عبد الله عليه السلام (لا يكحل المحرم عينيه بكحل فيه زعفران، و ليكحل بكحل فارسي) (٢)، بناء على إرادته الكحل الأسود من الكحل الفارسي كما قيل.

(٤) على المشهور، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا بأس أن تكتحل و أنت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه، فأما الزينه فلا) (٣)، و مرسل أبان عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا اشتكى المحرم عينه فليكتحل بكحل ليس فيه مسك و لا طيب) (٤).

و عن الإسكافي و الشيخ في الجمل و القاضي ابن البراج أنه مكروه للأصل بعد الزعم بخروج الاكتحال بالمطيب عن استعمال الطيب عرفا: و فيه: إن لو سلم فالنص الخاص هنا كاف.

(٥) قال في الجواهر (و على كل حال ففي المسالك لا فديه فيه على القولين و لعله للأصل).

(٦) قال في الجواهر (ثم إن فديته فديه الطيب على الظاهر كما صرح به في المسالك).

(٧) فالأدهان بما فيه طيب حال الإحرام بلا- خلاف فيه للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تمس شيئا من الطيب و أنت محرم و لا- من الدهن) ٦، بل يحرم عليه الأدهان به قبل الإحرام إذا بقي أثره إلى حين الإحرام للأخبار منها:-

ص: ٣٦٤

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢ و ٤.

٢- ( ( ٣ ) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٦.

- ٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٨ و ٩.
- ٤- ( (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.

بمطيب و غيره اختيارا (١) ولا- كفاره في غير المطيب منه (٢)، بل الإثم، (و يجوز أكل الدهن غير المطيب) إجماعا (٣) (و) الجدل (٤)، و هو قول لا و الله و بلى و الله، -صحيح الحلبى عن أبى عبد الله عليه السلام (لا تدهن حين تريد أن تحرم بدهن فيه مسك و لا عنبر، من أجل أن رائحته تبقى فى رأسك بعد ما تحرم، و ادهن بما شئت من الدهن حين تريد أن تحرم، فإذا أحرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل) (١).

و أما الادهان بما ليس فيه طيب فحال الإحرام محرّم على المحرم، للأخبار و قد تقدم بعضها، و منها يعرف جواز الادهان بما ليس فيه طيب قبل الإحرام.

(١) لأنه يجوز فى حال الاضطرار بشرط أن لا يكون الدهن فيه طيب، للأخبار منها:

صحيح ابن مسلم عن أحدهما (عما) (سألته عن محرم تشققت يدها، قال: يدهنهما بزيت أو سمن أو إحاله) (٢) و صحيح هشام عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا خرج بالمحرم الجراح أو الدمّل فليطه و ليداوه بسمن أو زيت) (٣) الظاهرين فى حال الاضطرار.

(٢) قال فى المدارك (و لو أدهن بغير المطيب فعل حراما و لا- فديده فيه، للأصل السالم من المعارض، أما المطيب فقال فى المنتهى: إنه تجب الفديده باستعماله و لو اضطر إليه، لصحيح معاوية بن عمار (فى محرم كانت به قرصه فداواها بدهن بنفسج قال: إن كان فعله بجهاله فعليه طعام مسكين، و إن كان تعمدا فعليه دم شاه يهريقه) (٣) انتهى.

(٣) للأصل السالم من المعارض، نعم أكل الدهن المطيب فهو من أفراد الطيب فيلحقه حكمه بالكفاره و الحرمة.

(٤) بلا- خلاف فيه، لقوله تعالى: فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ (٤)، و للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (فالرفث الجماع و الفسوق الكذب و السباب، و الجدل قول الرجل لا و الله و بلى و الله) (٥) و صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (الرفث جماع النساء، و الفسوق الكذب و المفخرة، و الجدل قول الرجل لا و الله و بلى و الله) (٧)، و قال سيد المدارك (و يستفاد من هذه الروايات انحصار الجدل فى هاتين الصيغتين، و قيل يتعدى إلى كل ما يسمى يمينا،-

ص: ٣٤٥

١- (١) المصدر السابق حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢ و ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٥.

٤- (٥) سورة البقره الآية: ١٩٧.

٥- (( ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١ و ٤.

وقيل: مطلق اليمين، و هو خيره الدروس. و إنما يحرم مع عدم الحاجه إليه فلو اضطر إليه لإثبات حق، أو نفي باطل فالأقوى جوازه (١)، و لا كفاره.

(و الفسوق (٢) و هو الكذب) مطلقا (٣) (و السباب) للمسلم، و تحريمهما ثابت فى الإحرام و غيره، و لكنه فيه أكد كالصوم و الاعتكاف و لا كفاره فيه سوى الاستغفار (٤) - و اختاره الشهيد فى الدروس، و لعل مستنده قول الصادق عليه السلام فى صحيحه معاويه بن عمار (إن الرجل إذا حلف ثلاثه أيمان فى مقام ولاء، و هو محرم فقد جادل و عليه حد الجدال دم يهريقه و يتصدق به) (١)، و هو ضعيف لأنه هذا الإطلاق غير مناف للحصر المتقدم).

(١) لحديث الرفع (٢) الموجب لعدم الكفاره، و احتمال فى الجواهر ثبوتها لأن الكفاره من باب الأسباب.

(٢) بلا- خلاف فيه، لقوله تعالى: فَلَا زَفَتْ وَ لَا فُسُوقَ (٣)، و للأخبار قد تقدم بعضها فى الجدال، و إنما الكلام فى المراد منه، فقال جماعه منهم الشيخ و الصدوقان و المحقق إن الفسوق هو الكذب للأخبار منها: خبر زيد الشحام عن أبى عبد الله عليه السلام (أما الرفث فالجماع، و أما الفسوق فهو الكذب ألا تسمع لقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ و الجدال هو قول الرجل لا و الله و بلى و الله و سباب الرجل الرجل) (٤)، و خبر معاويه بن عمار المروى فى تفسير العياشى عن أبى عبد الله عليه السلام (فالرفث الجماع و الفسوق الكذب و الجدال قول الرجل لا و الله و بلى و الله) (٥).

و عن المرتضى و ابن الجنيد و جمع من الأصحاب أنه الكذب و السباب لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (و الفسوق الكذب و السباب) (٥)، و عن ابن زهره و ابن البراج أنه الكذب على الله و رسوله و الأئمه عليهم السلام، و قال فى الجواهر (لم نعتزلهم على دليل).

(٣) سواء كان على الله أو على رسوله و الأئمه أو على غيرهم.

(٤) لصحيح الحلبي و محمد بن مسلم، هذا فى روايه الفقيه، و أما فى روايه الكافى فعن الحلبي فقط قال- لأبى عبد الله عليه السلام (أ رأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه؟ قال: لم يجعل الله له حدا، يستغفر الله و يلتبى) (٤).

ص: ٣٤٤

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٦ - من أبواب جهاد النفس حديث ١.

٣- (٣) سورة البقره الآيه: ١٩٧.

٤- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٨ و ٩.

٥- (٤) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٦- (٧) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٢.



(و النظر في المرآه) (١) بكسر الميم و بعد الهمزه ألف و لا فديه له (٢) (و إخراج الدم (٣) (١) على الأكثر، لصحيح حماد عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا- تنظر في المرآه و أنت محرم، فإنه من الزينه) (١) و صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا تنظر في المرآه و أنت محرم لأنه من الزينه) ٢، و صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا تنظر المحرم في المرآه لزينه، فإن نظر فليتب) ٣.

و عن الشيخ في الخلاف و ابن حمزه و المحقق في النافع أنه مكروه، و قال في الجواهر (لا- داعى إلى حمل النهى فيها على الكراهه).

(٢) كما صرح بذلك في المسالك للأصل السالم عن المعارض.

(٣) يحرم كما هو قول الشيخين في المقنعه و النهايه، و هو قول المرتضى و ابن إدريس و العلامه و الشهيدان للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (كيف يحك رأسه؟ فقال: بأظفيره ما لم يدم أو يقطع الشعر) (٢) ، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن المحرم يستاك؟ قال: نعم و لا يدمى) ٥، و صحيح الحلبي الآخر عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن المحرم يحتجم؟ قال: لا إلا أن لا يجد بدا فليحتجم و لا يحلق مكان المحاجم) (٣) و خبر الصيقل عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن المحرم يحتجم؟ قال: لا- إلا- أن يخاف التلف و لا يستطيع الصلاه فقال: إذا أذاه الدم فلا بأس به و يحتجم و لا يحلق الشعر) ٧.

و عن الشيخ في الخلاف و المحقق في الشرائع و سيد المدارك الكراهه للجمع بين ما تقدم و بين صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا- بأس بأن يحتجم المحرم ما لم يحلق أو يقطع الشعر) (٤) و فى الخبر (احتجم الحسن بن على عليه السّلام و هو محرم)، و صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (المحرم يستاك؟ قال: نعم، قلت: فإن أدمى يستاك؟ قال: نعم هو السنه) (٥) ، و هذه الأخبار كما يمكن حملها على الكراهيه لخبر يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن المحرم يحتجم؟ قال: لا أحبه) (٦) ، و هو ظاهر فى الكراهه، فيمكن حملها على الضروره كما هو صريح الطائفه الأولى و هو الأقوى.

ص: ٣٦٧

- ١- ( (١ و ٢ و ٣) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١ و ٣ و ٤.
- ٢- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٧٣ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١ و ٣.
- ٣- ( (٦ و ٧) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١ و ٣.
- ٤- ( (٨ و ٩) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٥ و ٧.
- ٥- ( (١٠) الوسائل الباب - ٧١ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٤.
- ٦- ( (١١) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٤.

(اختياراً) و لو بحك الجسد و السواك، و الأقوى أنه لا فديه له (١) و احترز بالاختيار عن إخراجِه لضروره كبطّ جرح، و شقّ دمل، و حجامه، و فصد عند الحاجه إليها فيجوز إجماعاً.

### في حرمه قلع الضرس و إزاله الشعر

(و قلع الضرس) (٢) و الروايه مجهوله مقطوعه، و من ثم أباحه جماعه خصوصاً مع الحاجه. نعم يحرم من جهه إخراج الدم، و لكن لا- فديه له، و في روايته أن فيه شاه، (و قصّ الظفر) (٣)، بل مطلق إزالته، أو بعضه اختياراً، فلو انكسر فله (١) للأصل السالم عن المعارض، و عن الدروس (و فديه إخراج الدم شاه ذكره بعض أصحاب المناسك، و قال الحلبي في حك الجسم حتى يدمى مدّ طعام مسكين)، و قال في الجواهر (و لم يحضرنى دليله بالخصوص)، هذا كله مع عدم الضروره و أما معها فقال في التذكرة (إنه جائز بلا خلاف و لا فديه فيه إجماعاً)، بل ظاهر خبر الصيقل المتقدم أنه لا شيء عليه.

(٢) كما عن الشيخ في التهذيب و النهايه و المبسوط و ابن البراج في المهذب، لخبر محمد بن عيسى عن عده من أصحابنا عن رجل من أهل خراسان (أن مسأله وقعت في الموسم لم يكن عند مواليه فيها شيء، محرم قلع ضرسه، فكتب عليه السّلام: يهريق دماً) (١)، و بالانصراف يحمل على الشاه لو أخذ بها.

و ذهب جماعه منهم ابن الجنيد و الصدوق نفى البائس عن قلع الضرس، لخبر الصيقل عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن المحرم يؤذيه ضرسه، أ يقلعه؟ قال: نعم لا بأس به) (٢)، مع استضعاف مستند التحريم.

(٣) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (من قلّم أظفيره ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه، و من فعله متعمداً فعليه دم) (٣)، و موثق إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السّلام (سألته عن رجل نسي أن يقلّم أظفاره عند إحرامه قال: يدعها، قلت: فإن رجلاً من أصحابنا أفتاه بأن يقلّم أظفاره و يعيد إحرامه ففعل، قال: عليه دم يهريقه) (٤).

ص: ٣٤٨

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٩٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٥.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٢.

أزالته (١) و الأقوى أن فيه الفديه كغيره للروايه.

(و إزالة الشعر) (٢) بحلق و نتف و غيرهما مع الاختيار، فواضطر (٣) كما لو -هذا و الاستفادة من هذه النصوص هو الأعم من القص فيكون المدار على مطلق الإزاله، و هي ظاهره في الاختيار.

(١)أى إزالة المكسور عند الضروره و الأذيه و عليه الفديه كما في صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المحرم تطول أظفاره أو ينكسر بعضها فيؤذيه، قال: لا يقصّ منها شيئاً إن استطاع، فإن كانت تؤذيه فليقصها و ليطعم مكان كل ظفر قبضه من طعام)(١).

(٢)قليله و كثيره، من الرأس و اللحيه و سائر البدن، سواء كان بالحلق و القص أو النتف أو النوره أو غيرها بلا خلاف في ذلك كله، للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (من حلق أو نتف إبطه ناسيا أو ساهيا أو جاهلا فلا شيء عليه، و من فعله متعمدا فعليه دم)(٢)، و صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا نتف الرجل ابطينه بعد الإحرام فعليه دم)(٣)، و صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المحرم كيف يحك رأسه؟ قال: بأظفيره ما لم يدم أو يقطع الشعر)(٤)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المحرم يحتجم، قال: لا- إلا- أن لا- يجد بدا فليحتجم، و لا- يحلق مكان المحاجم)(٥).

(٣)فمع الاضطرار فلا إثم فيه، لصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (مرّ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم على كعب بن حجره الأنصاري، و القمل يتناثر من رأسه، فقال: أ تؤذيك هوأمك؟ فقال: نعم، قال: فأنزلت هذه الآية فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَتِدِيهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صِدْقَةٍ أَوْ نُسُكٍ، فأمره رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم فحلق رأسه و جعل عليه الصيام ثلاثة أيام، و الصدقه على ستة مساكين، لكل مسكين مدان، و النسك شاه)(٦)، هذا و قال العلامة في المنتهى: (لو كان له عذر من مرض أو وقع في رأسه قمل أو غير ذلك من أنواع الأذى جاز له الحلق إجماعا، للآيه و الأحاديث السابقه، ثم ينظر فإن كان الضرر اللاحق به من نفس الشعر فلا فديه عليه، كما لو نبت في عينه أو نزل شعر حاجبيه-

ص: ٣٦٩

- ١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٤.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٧٣ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٦٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

نبت في عينه جاز إزالته ولا شيء عليه، ولو كان التأذى بكثرته، لحر، أو قمل جاز أيضا لكن يجب الفداء، لأنه محل المؤذى، لا نفسه (١) و المعتبر إزالته بنفسه، فلو كشط جلده عليها شعر فلا شيء في الشعر (٢)، لأنه غير مقصود بالإبانه.

### في حرمة تغطيه الرأس للرجل و ستر الوجه للمرأة

(و تغطيه الرأس (٣) للرجل) بثوب و غيره حتى بالطين و الحناء و الارتماس -بحيث يمنعه الإبصار، لأن الشعر أضرب به فكان له إزاله ضرره كالصيد إذا صال عليه، و إن كان الأذى من غير الشعر لكن لا- يتمكن من إزاله الأذى إلا بحلق الشعر كالقمل و القروح برأسه و الصداع من الحر بكثره الشعر وجبت الفديه، لأنه قطع الشعر لإزاله ضرر عنه فصار كما لو أكل الصيد للمخمصه.

لا يقال: القمل من ضرر الشعر، و الحر سببه كثره الشعر فكان الضرر منه أيضا لأننا نقول: ليس القمل من الشعر، و إنما لا يمكنه المقام إلا بالرأس ذى الشعر، فهو محل لا سبب، و كذلك الحر من الزمان، لأن الشعر يوجد في البرد و لا يتأذى به، فقد ظهر أن الأذى في هذين النوعين ليس من الشعر) انتهى، و قريب منه ما في الدروس و كشف اللثام و غيرهما، لكن في المدارك استشكل في ذلك لإطلاق الآيه الشريفه فإذا كانت الإزاله بسبب المرض للأذى في الرأس فالمتجه لزوم الفديه، و أما ما كان لغير ذلك فالأصل عدم الفديه.

(١) أى لا نفس الشعر هو المؤذى.

(٢) قال في الجواهر (لخروجه عن مفهوم الإزاله فضلا عن القص و القلم و الحلق و النتف).

(٣) بلا- خلاف، للأخبار منها: خبر عبد الله بن ميمون عن جعفر عن أبيه عليهم السلام (المحرمه لا تنتقب لأن إحرام المرأة في وجهها، و إحرام الرجل في رأسه) (١)، و صحيح زواره عن أبي جعفر عليه السلام (الرجل المحرم يريد أن ينام يغطي وجهه من الذباب؟ قال: نعم، و لا يخمر رأسه) ٢، و صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (عن محرم غطى رأسه ناسيا، قال: يلقي القناع عن رأسه و يلبي و لا شيء عليه) ٣،

هذا و إطلاق النصوص يقتضى عدم الفرق بين الستر بالمتعارف و المعتاد أو بغيرهما كالطين و الحناء و حمل متاع يستره، و قال سيد المدارك (و هو غير واضح لأن المنهى عنه في الروايات المعتبره تخمير الرأس و وضع القناع عليه و الستر بالثوب لا مطلق الستر، مع أن النهى لو تعلق به لوجب حمله على ما هو المتعارف منه و هو الستر بالمعتاد)، و قد عرفت-

ص: ٣٧٠

و حمل متاع يستره، أو بعضه. نعم يستثنى عصام القربه (١)، و عصابه الصداع (٢) و ما يستر منه بالوساده (٣)، و فى صدقه باليد وجهان (٤)، و قطع فى التذكرة بجوازه، و فى الدروس جعل تركه أولى. و الأقوى الجواز لصحيحه معاويه بن عمار، و المراد بالرأس هنا منابت الشعر (٥)...

-الاطلاق بل وقع الاتفاق على حرمه الارتماس مع أنه تغطيه للرأس بغير المتعارف، للأخبار منها: صحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السلام (لا يترمس المحرم فى الماء) (١)، و صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (و لا ترمس فى ماء تدخل فيه رأسك) ٢.

ثم لا فرق بين تغطيه تمام الرأس أو بعضه كما صرح به الفاضل و الشهيد و غيرهما لأن النهى فى الأخبار المتقدمه يشمل تغطيه بعضه كما يشمل تغطيه تمامه.

(١) من دون خلاف كما فى الجواهر، لصحيح ابن مسلم (سأل أبى عبد الله عليه السلام عن المحرم يضع عصام القربه على رأسه إذا استسقى؟ قال: نعم) (٢)، و قال فى مصباح المنير (و عصام القربه رباطها و سيرها الذى تحمل به).

(٢) لصحيح معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام (لا بأس بأن يعصب الرجل المحرم رأسه من الصداع) (٣).

(٣) أى من الرأس، قال فى التذكرة (لأن المتوسد يطلق عليه عرفاً أنه مكشوف الرأس).

(٤) أى صدق التغطيه فيما لو ستر رأسه بيده أو ببعض أعضائه فاستظهر الجواز فى المدارك و هو مختار العلامه فى المنتهى و غيره، و استشكله فى التحرير، و جعل فى الدروس تركه أولى، و دليل الجواز لعدم صدق الستر به و لذا لو وضع يده على فرجه فى الصلاه فلا- يعتبر مستور العوره، و لأنه مأمور بوجوب مسح الرأس باليد فى الوضوء المقتضى لستره باليد فى الجملة، و لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (لا بأس أن يضع المحرم ذراعه على وجهه من حرّ الشمس، و قال: لا بأس أن يستر بعض جسده ببعض) (٤)، و أما دليل المستشكل لاحتمال صدق الستر مع الالتزام بكون مسح اليد على الرأس فى الوضوء مخصصاً، و هو ضعيف مع وجود هذا الصحيح.

(٥) قال فى المدارك (ذكر جمع من الأصحاب أن المراد بالرأس هنا منابت الشعر خاصه حقيقه

ص: ٣٧١

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣ و ١.
- ٢- (٣) الوسائل الباب - ٥٧ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ٧٠ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٤.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ٦٧ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣.

حقيقه، أو حكما (١)، فالأذنان ليستا منه، خلافاً للتحرير.

(و) تغطيه (الوجه) (٢)، أو بعضه (٣) (للمرأه)، و لا تصدق (٤) باليد كالرأس، و لا بالنوم عليه، و يستثنى من الوجه ما يتم به ستر الرأس (٥) لأن مراعاة الستر - أو حكما، و ظاهرهم خروج الاذنين منه، و به صرح الشارح قدس سره، و استوجه العلامه فى التحرير تحريم سترهما، و هو متجه لما رواه الكليني فى الصحيح عن عبد الرحمن. و الظاهر أنه ابن الحجاج. قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المحرم يجد البرد فى أذنيه يغطيها؟ قال: لا (١).

(١) كما لو كان أصلع أو أقرع.

(٢) بلا- خلايف فيه، للأخبار منها: خبر عبد الله بن ميمون عن جعفر عن أبيه (عما) (المحرمه لا- تنتقب، لأن إجماع المرأه فى وجهها و إجماع الرجل فى رأسه) (٢)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (مرّ أبو جعفر عليه السلام بامرأه متنقبه و هى محرمه فقال: أحرمتى و اسفرتى و أرضى ثوبك من فوق رأسك، فإنك إن تنقبت لم يتغير لونك، قال رجل: إلى أين ترضيه؟ قال: تغطى عينها، قلت: تبلغ فمها؟ قال: نعم) (٣)، و خبر أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام (مرّ أبو جعفر عليه السلام بامرأه محرمه قد استترت بمروحه فأماط المروحه بنفسه عن وجهها) ٤.

هذا و يجوز وضع اليدين عليه و جواز نومها على وجهها لعدم تناول الأخبار لذلك، ثم إن الأصحاب قد جوزوا لها سدل ثوبها من فوق رأسها على وجهها إلى طرف الأنف كما سيأتى.

(٣) لخبر عبد الله بن ميمون المتقدم المانع عن النقاب، و هو يستر بعض الوجه.

(٤) أى التغطيه.

(٥) قال الشارح فى المسالك، و لقد أجاد فيما أفاد: (قد اجتمع فى المرأه فعلا و اجبان متنافيان فى الحدود، و هما الوجه فإنه يجب كشفه، و الرأس فإنه يجب ستره، و لا- مفصل محسوس بينهما، و مقدمه الواجب متعارضه فيهما، و الظاهر أن حق الرأس مقدم لأن الستر أحوط من الكشف و لأن حق الصلاة أسبق) انتهى، و أيضا لأن حق الصلاة أهم من الإجماع، بل يمكن القول بأن أدله و جوب كشف الوجه فى الإجماع ناظره إلى -

ص: ٣٧٢

١- (١) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب تروك الإجماع حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب تروك الإجماع حديث ٢.

٣- (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب تروك الإجماع حديث ٣ و ٤.

أقوى، وحق الصلاة اسبق،(و يجوز لها سدل القناع إلى طرف أنفها (١) بغير إصابه وجهها) على المشهور، و النص خال من اعتبار عدم الإصابه، و معه (٢) لا يختص بالأنف، بل يجوز الزيادة، و يتخير الخنثى (٣) بين وظيفه الرجل و المرأة فتغطي الرأس، أو الوجه (٤)، و لو جمعت بينهما كُفرت (٥)،(و النقاب) للمرأة (٦)، و خصه مع دخوله في تحريم تغطيه الوجه تبعاً للروايه، و إلا فهو كالمستغنى عنه (و الحياء للزينه) (٧)،-المتعارف من كشف وجه المرأة حال كونها ساتره للرأس بما يوجب ستر بعض الوجه من باب المقدمه و عليه فلا تعارض بين الأدله.

(١) بلا خلاف فيه، لصحيح العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام (كره النقاب - يعنى للمرأة المحرمه - و قال: تسدل الثوب على وجهها، قلت: حد ذلك إلى أين؟ قال: إلى طرف الأنف قدر ما تبصر) (١)، نعم قد ورد في الأخبار أن تسدله إلى فمها كما في صحيح الحلبي المتقدم، و أن تسدله إلى الذقن كما في صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (المحرمه تسدل الثوب على وجهها إلى الذقن) ٢، و أن تسدله إلى النحر كما في صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السلام (المحرمه تسدل ثوبها إلى نحرها) (٢)، و هذا يقتضى التخيير، نعم يشترط عدم إصابه وجهها كما هو المشهور للجمع بين هذه الصحاح الداله على السدل و بين الصحاح الداله على منع التغطية بحمل الأدله على غير المصيبه للبشره بخلاف الثانيه.

(٢) أى مع عدم إصابه الوجه.

(٣) لدوران الأمر بين محذورين إما وجوب كشف الرأس إن كان رجلاً- و إما وجوب ستره إن كان امرأة، و الأصل فى مثله التخيير لعدم ترجيح أحدهما على الآخر.

(٤) أى و إن كان رجلاً فيجوز له تغطيه الوجه.

(٥) ففى ستر الرأس فالكفاره شاه، و فى ستر الوجه فديه له للأصل السالم عن المعارض، و لكن الاشتغال اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني فعليها كفاره الرأس للشك فى خروجها عن الرجوليه.

(٦) لخبر عبد الله بن ميمون المتقدم (المحرمه لا تنتقب) (٣).

(٧) ذهب العلامة فى المنتهى إلى التحريم و اختاره الشارح فى المسالك و الروضه هنا، لصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تنظر فى المرآه و أنت محرم لأنه من الزينه، و لا تكتحل المرآه

ص: ٣٧٣

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢ و ٦.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٧.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.

لا للسنه (١) سواء الرجل و المرأة، و المرجع فيهما إلى القصد، و كذا يحرم قبل الإحرام إذا بقى أثره إليه (٢). و المشهور فيه الكراهه، و إن كان التحريم أولى.

### في حرمه التختم للزينة و لبس الحلى و لبس الخفين و التظليل و لبس السلاح

(و التختم للزينة) (٣) لا للسنه (٤) و المرجع فيهما إلى القصد أيضا.

(و لبس المرأة ما لم تعتده من الحلى (٥)، و إظهار المعتاد) منه (للزوج) و غيره من -بالسواد، إن السواد زينه(١)، و التعليل يقتضى حرمه الزينه مطلقا بما فيها الحناء إذا كان لها، و ذهب الأكثر إلى الكراهه، لصحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (سأله عن الحناء فقال: إن المحرم ليمسه و يداوى به بعيره، و ما هو بطيب، و ما به بأس)(٢)، و يمكن حمله على ما لو اتخذه لا للزينة جمعا بين الأخبار.

(١) صرح أكثر من واحد بذلك، و المدار على القصد، و قال فى المدارك (و يمكن المناقشه فيه بأن قصد السنه به لا يخرج عن كونه زينه)، و فيه: إنه لا بد من التفصيل جمعا بين الأخبار كما تقدم.

(٢) للتعليل بالزينه التى تنطبق على الحناء سواء كان بعد الإحرام، أو قبله إذا بقى أثره، و المشهور على الكراهه بطريق أولى و لخبر أبى الصباح الكناني عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن امرأه خافت الشقق، فإذا أرادت أن تحرم هل تخضب يديها بالحناء قبل ذلك؟ قال: ما يعجبني أن تفعل)(٣)، و هى ظاهره فى الكراهه، و لكن لا بد من التمسك بعموم حرمه الزينه فضلا عن ضعف الخبر المذكور و أنه مقتضى الاحتياط.

(٣) بلا خلاف، لخبر مسمع عن أبى عبد الله عليه السلام (و سألته أ يلبس المحرم الخاتم؟ قال عليه السلام: لا يلبسه للزينه)(٤)، فضلا عن حرمه عموم الزينه كما فى صحيح حريز المتقدم.

(٤) و أما للسنه فيجوز بلا خلاف، لصحيح محمد بن إسماعيل (رأيت العبد الصالح و هو محرم و عليه خاتم و هو يطوف طواف الفريضة)(٥)، و صحيح ابن نصر عن نجيح عن أبى الحسن عليه السلام (لا بأس بلبس الخاتم للمحرم)٤، و هذه الأخبار محمولة على اللبس للسنه جمعا بين الأخبار.

(٥) يحرم على المرأة لبس الحلى للزينه بلا خلاف و لا إشكال للأخبار منها: صحيح ابن مسلم

ص: ٣٧٤

١- (١) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣، و اورد ذيله فى الباب - ٣٣ - حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.



- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٤.
- ٥- ( (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣ و ١.

المحارم، و كذا يحرم عليها لبسه للزينة مطلقا (١) و القول بالتحريم كذلك هو المشهور و لا فديه له سوى الاستغفار (٢).

(و لبس الخفين (٣)...)- عن أبي عبد الله عليه السّلام (المحرمه تلبس الحلى كله إلا حليا مشهورا للزينة) (١)، فضلا عما تقدم من حرمة عموم الزينه، و يحرم عليها لبس ما لم تعتده و إن لم يكن بقصد الزينه لصحيح حريز عن أب عبد الله عليه السّلام (إذا كان للمرأة حلى لم تحدثه للإحرام لم تنزع حليها) (٢)، و مفهومه عدم جواز ما لم تعتده حال الإحرام هذا على المشهور، و جعله المحقق على الأولى بنحو يشعر بتردده، لعدم صراحه الصحيح فى إثبات مفهومه، و لتعميم الإباحه لكل حلى لها ما لم يكن للزينه كما فى صحيح ابن مسلم المتقدم.

نعم إن الحلى المعتاد لها و إن جاز لبسه لغير الزينه كما هو حاصل ما تقدم، لكن يحرم عليها إظهاره حتى لزوجهها لصحيح عبد الرحمن بن الحجاج (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن المرأة يكون عليها الحلى و الخلخال و المسكه و القرطان من الذهب و الورق، تحرم فيه و هو عليها و قد كانت تلبسه فى بيتها قبل حجها، أ تنزعه إذا احرمت أو تتركه على حاله؟ قال: تحرم فيه و تلبسه من غير أن تظهره للرجال فى مركبها و مسيرها) (٣)، و مقتضى الروايه حرمة إظهاره للرجال مطلقا فيندرج فى ذلك الزوج و المحارم و غيرهما مع عدم الوجه لتخصيص الزوج.

(١) سواء كان معتادا أو لا.

(٢) للأصل السالم عن المعارض.

(٣) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (و لا تلبس السراويل إلا أن لا يكون لك إزار، و لا- خفين إلا- أن لا يكون لك نعل) (٣)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (و أى محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان فله أن يلبس الخفين إذا اضطر إلى ذلك، و الجوربين يلبسهما إذا اضطر إلى لبسهما) (٥)، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام (فى رجل هلكت نعلاه و لم يقدر على نعلين، قال: له أن يلبس الخفين إن اضطر إلى ذلك و ليشقه عن ظهر القدم) (٦)، و هى ظاهره فى حرمة-

ص: ٣٧٥

١- (١) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٤.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٩ و ١.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب تروك الإحرام الحديث ١ و ٢ و ٣.

(لِلرَّجُلِ وَ مَا يَسْتَرُ ظَهْرَ قَدَمَيْهِ) مع تسميته لبسا (١). و الظاهر أن بعض الظهر كالجميع إلا- ما يتوقف عليه لبس النعلين (٢) (و التظليل للرجل (٣) الصحيح سائرا) -ستر ظهر القدم بما يسمى لبسا كما صرح به الشهيدان و هذا الحكم مختص بالرجل لاختصاص الأخبار المتقدمه به، فلا- يحرم على المرأه اختيارا، و خالف الشيخ فجعل المنع عاما للرجل و المرأه معا لقاعده الاشتراك.

(١) أما ستره بغير اللبس فليس بمحرم، و لذا قال في الجواهر: (و لا ستره جميعه بغير اللبس كالجلوس و إلقاء طرف الإزار و كونه تحت الغطاء في النوم للأصل بعد الخروج عن النص (لأن النصوص ظاهره في حرمة اللبس لظهر القدم).

(٢) كما هو ظاهر الأخبار المتقدمه، و منه تعرف ضعف ما في الجواهر حيث قال (نعم الظاهر اختصاص الحرمة بما كان لباسا ساترا لظهر القدم بتمامه، فلا- يحرم الساتر لبعضه، و إلا لم يجز النعل، و دعوى أن حرمة الجميع تقتضى حرمة البعض ممنوعه، بعد أن كان العنوان في الحرمة هو المجموع الذى لا- يصدق على البعض)، و فيه: إن ظاهر الأخبار هو حرمة الجميع - لا المجموع - و هو يقتضى حرمة البعض.

(٣) على المشهور للأخبار منها: صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام (سألته عن المحرم يركب القبه فقال: لا، قلت: فالمرأه المحرمه؟ قال: نعم) (١)، و صحيح ابن المغيرة عن أبي الحسن الأول عليه السلام (أظلل و أنا محرم؟ قال: لا، قلت: فأظلل و أكفر؟ قال: لا، قلت: فإن مرضت؟ قال: ظلل و كفر) ٢، و هذه الأخبار ظاهره في حرمة التظليل و منه تعرف ضعف ما عن ابن الجنيد من جعل ترك التظليل أولى و مستحبا و هذا الحكم مختص بحال السير فيجوز للمحرم الاستغلال بالسقف و الشجره و الخباء حال النزول عند العلماء كافه كما فى التذكرة، و يدل عليه مضافا إلى الأصل صحيح جعفر المثنى عن أبي الحسن عليه السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يركب راحلته فلا يستظل عليها و تؤذيه الشمس فيستر بعض جسده ببعض، و ربما ستر وجهه بيده، و إذا نزل استظل بالخباء و فى البيت و الجدار) (٢)، و خبر محمد بن الفضيل (كنا فى دهليز يحيى بن خالد بمكه، و كان هناك أبو الحسن موسى و أبو يوسف، فقام إليه أبو يوسف و تريع بين يديه فقال: يا أبا الحسن جعلت فداك المحرم يظلل؟ قال: لا، قال: فيستظل بالجدار و المحمل و يدخل البيت و الخباء؟ قال: نعم، قال: فضحك أبو يوسف شبه المستهزئ، فقال له أبو

ص: ٣٧٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

فلا- يحرم نازلا- اجماعا، و لا ماشيا إذا مر تحت المحمل و نحوه (١)، و المعتبر منه ما كان فوق رأسه، فلا يحرم الكون في ظل المحمل عند ميل الشمس إلى أحد جانبيه. و احترز بالرجل عن المرأة و الصبي فيجوز لهما الظل اتفاقا، و بالصحيح عن العليل (٢)، و ان لا- يتحمل الحر و البرد بحيث يشق عليه بما لا يتحمل عادة، -الحسن عليه السّلام: يا أبا يوسف إن الدين ليس بقياس كقياسك و قياس أصحابك، إن الله عز و جل أمر في كتابه بالطلاق و أكد فيه شاهدين و لو يرض بهما إلا عدلين، و أمر في كتابه بالتزويج و أحمله بلا- شهود، فأنتم بشاهدين فيما أبطل الله، و أبطلتم شاهدين فيما أكد الله عز و جل، و أجزتم طلاق المجنون و السكران، حج رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم فأحرم و لم يظلل، و دخل البيت و الخباء و استظل بالمحمل و الجدار ففعلنا كما فعل رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم فسكت(١)، ثم إن هذا الحكم مختص بالرجل لصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا بأس بالقبة على النساء و الصبيان و هم محرمون)(٢)، و صحيح ابن مسلم المتقدم.

(١) مما لم يكن فوق رأسه بلا خلاف فيه كما في المنتهى لصحيح ابن بزيع (كتبت إلى الرضا عليه السّلام هل يجوز للمحرم أن يمشى تحت ظل المحمل؟ فكتب نعم)(٣)، هذا و ظاهر عبارته بجواز التظليل ماشيا و نازلا دون ما لم كان راكبا أن التظليل المحرم مختص بحال الركوب فقط و لذا قال صاحب الجواهر (و على كل حال فصريح ثانی الشهيدین اختصاص حرمة التظليل بحال الركوب دون المشى، و فيه منع واضح لإطلاق الأدلة التي لا ينافيها النهي عنه حال الركوب الذي هو أحد الأفراد، نعم في صحيح ابن بزيع - إلى أن قال - إلا أنه يمكن دعوى انسياقه إلى إرادته المشى في ظله لا الكون تحت الحمل و المحمل و حينئذ فلا يختص بالماشى، بل يجوز للراكب ذلك أيضا، على أنه لم سلم كان ينبغي الاقتصار عليه لا تخصيص الحرمة بحال الركوب على وجه يجوز له المشى مع التظليل بشمسيه و نحوها مما لم يكن فوق رأسه) انتهى.

(٢) فيجوز للاضطرار للأخبار منها: صحيح ابن بزيع (سأله رجل عن الظلال للمحرم من أذى مطرا و شمس و أنا أسمع، فأمره أن يفدى شاه يذبحها بمني)(٤)، و صحيح إبراهيم بن أبي محمود (قلت للرضا عليه السّلام: المحرم يظلل على محمله و يفدى إذا كانت الشمس -

ص: ٣٧٧

- ١- (١) الوسائل الباب - ٦٦ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٦٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٦٧ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٦.

فيجوز له الظل لكن تجب الفديه،(و لبس السلاح اختيارا) (١) في المشهور و إن ضعف دليله (٢)، و مع الحاجه إليه يباح قطعاً، و لا فديه فيه مطلقاً (٣).

### في حرمه قطع شجر الحرم و حشيشه و قطع هوام الجسد

(و قطع شجر الحرم و حشيشه) (٤) الأخرين (٥)،(إلا الإذخر (٦) و ما ينبت في) -و المطر يضرب به، قال: نعم، قلت: كم الفداء؟ قال: شاه(١) و صحيح ابن المغيرة المتقدم.

(١)فالمشهور على حرمة، لصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام (أ يحمل السلاح المحرم؟ فقال: إذا خاف المحرم عدواً أو سرقاً فلبس السلاح) (٢)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (إن المحرم إذا خاف العدو فلبس السلاح فلا كفاره عليه) ٣.

و عن المحقق و العلامة أنه مكروه لعدم حجيه مفهوم الشرط، أو لكونه جمل بعض السلاح مما يوجب تغطيه الرأس كالمغفر أو لصدق اللبس و إحاطه البدن كالدرع و البيضة فيحرم لذلك لا لكونه حملاً للسلاح، فلا يشمل حمل السهم و السيف و الرمح و نحوه مما لا يصدق عليه اللبس و لا يحيط بالبدن، و يدل عليه التعبير بلبس السلاح في الأخبار.

(٢)بناء على أن الدليل هو مفهوم الشرط.

(٣)لحاجه أو عدمها، للأصل السالم عن المعارض، و ما يتوهم أنه معارض موهون لإعراض الأصحاب عنه، و هو صحيح الحلبي المتقدم، و ظاهره ثبوت الكفاره عليه إذا لبسه مع عدم الخوف، إلا أنه لا قائل بذلك كما اعترف غير واحد كما في الجواهر.

(٤)بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام (كل شيء ينبت في الحرم فهو حرام على الناس أجمعين، إلا ما أنبت أنت أو غرسته) (٣)، و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن شجره أصلها في الحرم و فرعها في الحل، فقال: حرم فرعها لمكان أصلها، قلت: فإن أصلها في الحل و فرعها في الحرم؟ فقال: حرم أصلها لمكان فرعها) (٤).

(٥)لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (حرم الله حرمه بريداً في بريد أن يختلى خلاه و يعضد شجره إلا الإذخر) (٥)، و الخلاء هو الرطب من النبات كما عن مصباح المنير و النهاية، نعم عن غيرهما خلافه فعن الجوهري (الخلاء مقصوراً الحشيش اليابس)، و لذا ذهب بعضهم إلى حرمه قطع كل ما ينبت في الحرم حتى اليابس.

(٦)قد استثنى من الحكم السابق أربعة أشياء الأول: الإذخر، و هو بكسر الهمزة و الخاء-

ص: ٣٧٨

- ٢- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢ و ١.
- ٣- ( (٢) الوسائل الباب - ٨٦ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٤.
- ٤- ( (٣) الوسائل الباب - ٩٠ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.
- ٥- ( (٤) الوسائل الباب - ٨٧ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٤.

(ملكه، و عودى المحاله) بالفتح و هى البكره الكبيره التى يستقى بها على الإبل قاله الجوهري. و فى تعدى الحكم إلى مطلق البكره نظر (١)، من ورودها لغه مخصوصه، و كون الحكم على خلاف الأصل (و شجر الفواكه)، و يحرم ذلك (٢) على المحل أيضا (٣)، و لذا لم يذكره فى الدروس من محرمات الإحرام (٤)، (و قتل هوامّ الجسد) (٥) -المعجمه نبت معروف، و استثناءه لصحيح زراره المتقدم، الثانى: ما نبت فى ملكه بلا خلاف فى ذلك، لخبر حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الشجره يقلعها الرجل من منزله فى الحرم فقال: إن بنى المنزل و الشجره فيه فليس له أن يقلعها، و إن كان نبت فى منزله و هو له قلعها) (١)، بالإضافة إلى صحيح حريز المتقدم، الثالث: عود المحاله، و المحاله بفتح الميم كما نص عليه الجوهري، و قيل بكسرها، و هى البكره العظيمه، و عودها اللذان تجعل عليهما ليستقى بها، و الاستثناء لخبر زراره عن أبى جعفر عليه السلام (رخص رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى قطع عودى المحاله - و هى البكره التى يستقى بها - من شجر الحرم، و إلا ذخر) ٢، و فى الطريق ضعف لأن الخبر مرسل من الشيخ زراره، فلذا ذهب جماعه إلى عدم الاستثناء فيه، الرابع: شجر الفواكه سواد أنبته الله أو الآدميون بلا خلاف، للأخبار منها: خبر سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الرجل يقطع من الأراك الذى بمكه، قال: عليه ثمنه يتصدق به، و لا ينزع من شجر مكه شىء إلى النخل و شجر الفواكه) (٢).

(١) من عدم التعدى عن النصوص لأنه قياس، و من التعدى لأن الحكم فى عودى المحاله تنبيه بالأعلى على الأدنى، و قال فى الجواهر: (ثم على تقدير الجواز ينبغى الاقتصار على خصوص البكره العظيمه المسماه بالمحاله اقتصارا على خصوص النصوص).

(٢) أى قطع شجر الحرم و حشيشه.

(٣) بلا خلاف لصريح صحيح حريز المتقدم (كل شىء نبت فى الحرم فهو حرام على الناس أجمعين) (٣).

(٤) إذا كان قطع شجر الحرم و حشيشه محرفا على المحرم معا فلا داعى لجعله من تروك الإحرام، بجعل مسأله برأسها كما فعل فى الدروس.

(٥) بلا خلاف فى الجملة للأخبار، منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام -

ص: ٣٧٩

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٨٧ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣ و ٥.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٨٦ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٤.

بالتشديد جمع هامه، و هي دوابه كالقمل و القراد (١)، و في إلحاق البرغوث بها قولان (٢) أجودهما العدم. و لا فرق بين قتله مباشره و تسيبها (٣) كوضع دواء يقتله، (و يجوز نقله) (٤) من مكان إلى آخر من جسده، و ظاهر النص و الفتوى عدم اختصاص المنقول إليه بكونه مساويا للأول، أو أحرز، نعم لا يكفي ما يكون معرضا لسقوطه قطعاً، أو غالباً.

-إذا أحرمت فاتق قتل الدواب كلها إلا الأفعى و العقرب و الفأره(١)، و صحيح زراره (سألته عن المحرم هل يحك رأسه أو يغسل بالماء؟ قال: يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابه(٢)، و خبر أبي الجارود (سأل رجل أبا جعفر عليه السّلام عن رجل قتل قمله و هو محرم، قال: بئس ما صنع، قلت: فما فداؤها؟ قال: لا فداء لها(٣)، و المشهور على حرمه القتل سواء كانت الدابه على ثوبه أو جسده لإطلاق الأخبار، و عن الشيخ في المبسوط و ابن حمزه أنهما جوزا قتل ذلك إذا كان على البدن، و ليس لهما مستند ظاهر.

(١) مثل عذاب مت يتعلق بالبعير و نحوه، و هو كالقمل للإنسان كما عن مصباح المنير.

(٢) العدم، لخبر زراره عن أحدهما عليهما السّلام (سألته عن المحرم يقتل البقه و البرغوث إذا رآه، قال: نعم(٤)، و لكن في نسخه (إذا أذاه) فضلاً عن خبر زراره الآخر عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا بأس بقتل البرغوث و القمله و البقه في الحرم)٥، و هو محمول على الضروره جمعاً بين الأخبار، و لذا يقوى حرمه قتله في الحرم و غيره كما عن البعض.

(٣) لصدق القتل في الجميع.

(٤) لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (المحرم يلقي عنه الدواب كلها إلا القمله فإنها من جسده، و إن أراد يحول قمله من مكان إلى مكان فلا يضره(٥)، و إطلاقه يقتضى عدم الفرق بين نقله إلى مكان أحرز مما كان فيه أو غيره، و قيده الشارح في المسالك بالمساوى أو الأحرز، و هو تقييد من غير دليل كما في المدارك، نعم يمكن القول بالمنع من وصفه في محل يكون معرضاً للسقوط لأنه يؤول إلى الإلقاء المحرّم كما في خبر الحسين بن العلاء عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا يرمى المحرم القمله من ثوبه، و لا من

ص: ٣٨٠

١- (١) الوسائل الباب - ٨١ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧٣ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٨.

٤- (٤) (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٧٩ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣ و ٢.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٧٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٥.



في ما يشترط في الطواف

(القول في الطواف. و يشترط فيه رفع الحدث) (١) مقتضاه عدم صحته من المستحاضه و المتيمم (٢)، لعدم إمكان رفعه في حقهما و إن استباحا العباده بالطهاره. و في الدروس أن الأصح الاجتزاء بطهاره المستحاضه و المتيمم مع تعذر المائيه، و هو المعتمد، و الحكم مختص بالواجب، أما المندوب فالأقوى عدم اشتراطه بالطهاره و إن كان أكمل، و به صرح المصنف في غير الكتاب.

-جسده متعمدا(١).

(١)الأصغر و الأ-كبر، و اشتراط الطهاره منهي في الطواف الواجب بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا- بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت)(٢)، و صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (سألته عن رجل طاف بالبيت و هو جنب، فذكر و هو في الطواف، قال: يقطع طوافه، و لا يقيد بشيء مما طاف، و سألته عن رجل طاف ثم ذكر أنه على غير وضوء، قال:

يقطع طوافه و لا يعتد به)٣.

و أما في الطواف المندوب فذهب الأكثر على عدم الاشتراط، للأخبار منها: صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل طاف تطوعا و صلى ركعتين و هو على غير وضوء؟ قال: يعيد الركعتين و لا يعيد الطواف)(٣)، و صحيح ابن مسلم (سألتهما عليهما السلام عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهر؟ قال: يتوضأ و يعيد طوافه، و إن كان تطوعا توضأ و صلى ركعتين)٥، و خبر عبيد بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام (لا بأس بأن يطوف الرجل النافله على غير وضوء ثم يتوضأ و يصل)٦، و عن أبي الصلاح و العلامه اشتراط الطهارتين تمسكا بإطلاق بعض الروايات المتضمنه لاعتبار الطهاره في الطواف، و هو ضعيف مع هذه الأخبار المفضله، نعم لا يمكن أن يكون جنبا لحرمة دخوله المسجد الحرام.

(٢)ظاهر عباره الشارح أن التيمم البدلي عن الوضوء و الغسل لا يبيح الدخول في الطواف الواجب، لأنه بنيه استباحه الصلاه فلا يرفع الحدث، و قال في الجواهر مستشكلا على شرح العباره: (و في اللمعه اعتبار الحدث فيه - أي الطواف - و استظهر منها في الروضه عدم أجزاء الطهاره الاضطراريه، و لكن يمكن منعه عليه، بأنه يريد من رفع الحدث ما-

ص: ٣٨١

١- (١) الوسائل الباب - ٧٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٣.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٤.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب الطواف حديث ٧ و ٣ و ٢.

(و) رفع (الخبث) (١)، وإطلاقه أيضا يقتضى عدم الفرق بين ما يعفى عنه -يشمل ذلك و لو حكما) انتهى، و ذلك لأن الأصحاب قد جعلوا التيمم بدل الوضوء أو الغسل بجميع أحكامها كما يقتضيه عموم صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام (إن الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا) (١)، و لذا كان المعروف من مذهبهم استباحه الطواف بالتيمم كما يستباح بالوضوء و الغسل، نعم ذهب العلامة و ولده فخر المحققين إلى أنه لا يباح بالتيمم للجنب دخول المسجدين و لا اللبث فى بقيه المساجد، و لازمه أن لا يكون التيمم رافعا للحدث و أن لا يستباح به الطواف، و قد عرفت ضعفه.

و أما المستحاضه فطهارتها المأموره بها مجزيه لها و رافعه للحدث، للأخبار منها: مرسل يونس عن أبي عبد الله عليه السلام (المستحاضه تطوف بالبيت و تصلى و لا تدخل الكعبه) (٢).

(١) أى إزالة النجاسه عن الثوب و البدن سواء كان فى الطواف الواجب أو المندوب كما عن الأكثر للأخبار منها: النبوى المشهور (الطواف بالبيت صلاه) (٣)، فيشترط فيه ما يشترط فى الصلاه و لو كانت مندوبه، و لعموم خبر يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل يرى فى ثوبه الدم و هو فى الطواف؟ قل: ينظر الموضع الذى رأى فيه الدم فيعرفه، ثم يخرج فيغسله ثم يعود فیتيم طوافه) (٤)، و عن ابن الجنيد و ابن حمزه الكراهه فى ثوب نجس و إن لم يعف عنه فى الصلاه، لمرسل البزنطى عن أبي عبد الله عليه السلام (قلت له: رجل فى ثوبه دم مما لا تجوز الصلاه فى مثله فطاف فى ثوبه، فقال: اجزأه الطواف فيه، ثم ينزعه و يصلى فى ثوب طاهر) (٥)، و إرساله يمنع من الاعتماد و عليه عند عدم الجابر فضلا عن وجود المعارض، هذا و على الاشتراط فهل يعفى فى الطواف كما يعفى فى الصلاه؟ ذهب جماعه منهم العلامة و ابن إدريس إلى عدم العفو، لعموم خبر يونس المتقدم، و عن المحقق الثانى و الشهيد الثانى فى المسالك العفو لعموم تنزيل الطواف منزله الصلاه كما فى النبوى المتقدم.

هذا و قد قال الشارح فى المسالك (و لو كانت النجاسه مما يعفى عنها فى الصلاه، ففى العفو عنها قولان، أجودهما العفو، و قطع ابن إدريس و العلامة بعدمه، و هو يتوجه على أصلهما من تحريم إدخال النجاسه فى المسجد و إن لم تكن ملوثه، فيكون الطواف منهيًا-

ص: ٣٨٢

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب التيمم حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩١ - من أبواب الطواف حديث ٢.

٣- (٣) غوالى اللئالى ج ٢ ص ١٦٧ حديث ٣.

٤- (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب الطواف حديث ٢ و ٣.

فى الصلاة و غيره. و هو يتم على قول من منع من إدخال مطلق النجاسه المسجد ليكون منهيًا عن العباده به (١)، و مختار المصنف تحريم الملوّثه خاصه فليكن هنا (٢) كذلك، و ظاهر الدروس القطع به. و هو حسن، بل قيل: بالعموم عن النجاسه هنا مطلقا (٣)، (و الختان فى الرجل) (٤) مع إمكانه فلو تعذر و ضاق وقته سقط (٥)، و لا- يعتبر فى المرأه، و أما الخنثى (٦) فظاهر العبارة عدم اشتراطه فى حقه، و اعتباره قوى، لعموم النص إلا ما أجمع على خروجه، و كذا القول فى الصبى و إن لم يكن مكلفا (٧) كالطهاره بالنسبه إلى صلاته، (و ستر العوره) (٨) التى -عنه و هو يقتضى الفساد، و مثله الكلام فى الصلاة فى المسجد كذلك، و قد صرح العلامة ببطالانها فى الخاتم النجس فيه فضلا عن غيره لمكان النهى) و فيه: إن عدم العفو عند ابن إدريس و العلامة لعموم خير يونس و ليس لهذا الأصل المذكور.

(١) بالمسجد.

(٢) أى فى الإحرام.

(٣) عفى عنها فى الصلاة أو لا.

(٤) فهو شرط فى صحه الطواف الواجب و المندوب بلا خلاف إلا من ابن إدريس، و قال عنه فى الجواهر (أنه واضح الضعف)، و يدل على الحكم أخبار:

منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (الأغلف لا يطوف بالبيت و لا بأس أن تطوف المرأه) (١)، و صحيح حريز و إبراهيم بن عمر عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا- بأس أن تطوف المرأه غير مخفوضه، و أما الرجل فلا يطوفن إلا و هو مختون) ٢.

(٥) لا اشتراط التكليف بالتمكن.

(٦) و هو الخنثى المشكل فيجب ختانه لعموم الأخبار و لم يخرج منها إلا المرأه و هو مشكوك الأنوثة.

(٧) لا اشتراط الختان فى صحه الطواف كما اشتراط الطهاره فى صحه الصلاة.

(٨) للنبوى المتقدم (الطواف فى البيت صلاه) (٢)، و ستر العوره شرط فى الصلاة فيجب فى الطواف، و لخبر ابن عباس المروى فى العلل (إن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم بعث عليا ينادى: لا- يحج بعد هذا العام مشرك، و لا- يطوف بالبيت عريان) (٣).

ص: ٣٨٣

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١ و ٣.

٢- (٣) غوالى اللئالى ج ٢ ص ١٦٧ حديث ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب الطواف حديث ١.

يجب سترها في الصلاة و يختلف بحسب حال الطائف في الذكور و الأنوثة.

## في واجبات الطواف

(و واجبه النيه) (١) المشتمله على قصده (٢) في النسك المعين من حج أو عمره إسلامي، أو غيره، تمتع، أو أحد قسيميه، و الوجه على ما مر (٣) و القربه و المقارنه للحركه في الجزء الأول من الشوط (٤)،(و البداءه بالحجر الأسود) (٥) بأن يكون أول جزء من بدنه بإزاء أول جزء منه حتى يمر عليه كله و لو ظنا (٦).

و الأفضل استقباله حال النيه بوجهه للتأسي (٧). ثم يأخذ في الحركه على (١)بلا خلاف - كما في الجواهر - لكون الطواف من العبادات.

(٢)قد تقدم البحث بأن النيه مشتمله على القصد مع القربه.

(٣)قد تقدم أنه لا بد من قصد هذه الخصوصيات عند توقف التعيين عليها و إلا فلا يجب.

(٤)لا بد من المقارنه لأول أفعال الطائف حتى يصح وقوع الطواف عن نيه، و إنما يتم هذا بناء على أن النيه اخطاريه، و إما بناء على أنها على نحو الداعي فلا يضر تقدمها لبقائها إلى أول الطواف.

(٥)لا- خلاف فيه، للأخبار منها ما روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (أنه بدأ بالحجر فاستلمه و فاضت عيناه من البكاء)(١). مع ما ورد عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (خذوا عني مناسككم)(٢)، و صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السَّلام (من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود)(٣).

(٦)ذهب إلى ذلك العلامة و من تبعه، و قال في الجواهر (لم نعرف شيئاً من ذلك لمن سبق العلامة - إلى أن قال - لا دليل عليه بل ظاهر الأدله خلافه - إلى أن قال - بل ظاهر المدارك و الرياض و غيرهما عدم اعتبار محل الابتداء فلو ابتداء مثلاً بآخر الحجر كان له الختم بأوله، و لعله لصدق أنه ابتداءً بالحجر و ختم به) و هو جيد.

(٧)لخبر محمد بن مسلم (سمعت أبا جعفر عليه السَّلام يقول: حدثني أبي أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ طاف على راحلته و استلم الحجر بمحجته، و سعى عليها بين الصفا و المروه)(٤)، و يدل على الحكم أخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السَّلام (إذا دنوت من

ص: ٣٨٤

١- (١) المنتهى ج ٢ ص ٦٩٠.

٢- (٢) غوالي اللثالي ج ١ ص ٢١٥ حديث ٧٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الطواف حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٨١ - من أبواب الطواف حديث ٢.

اليسار (١) عقيب النبيه. و لو جعله على يساره ابتداء (٢) جاز (٣) مع عدم التقيه، و إلا فلا (٤)، و النصوص مصرحه باستحباب الاستقبال، و كذا جمع من الأصحاب،(و الختم به) (٥) بأن يحاذيه فى آخر شوطه، كما ابتداءً أولاً ليكمل الشوط من غير زياده و لا نقصان.

(و جعل البيت على يساره) (٦) حال الطواف، فلو استقبله بوجهه، أو ظهره، -الحجر الأسود فارفع يديك و احمد الله و اثن عليه و صل على النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و اسأل الله أن يتقبل منك، ثم استلم الحجر و قبله، فإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيدك، فإن لم تستطع أن تستلمه بيدك فأشر إليه(١)، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا دخلت المسجد الحرام فامش حتى تدنو من الحجر الأسود فتستقبله و تقول: الحمد لله الذى هدانا لهذا...٢)، و حمل الاستقبال عند الأصحاب على الاستحباب، للأخبار منها: خبر حماد بن عثمان (إن رجلاً- أتى أبا عبد الله عليه السلام فى الطواف فقال: ما تقول فى استلام الحجر؟ فقال: استلمه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فقال: ما أراك استلمته، قال: أكره أن أؤذى ضعيفا أو أتأذى، فقال: قد زعمت أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم استلمه، فقال: بلى، و لكن كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا رأوه عرفوا له حقه، و أنا فلا يعرفون لى حتى(٢).

(١) لتكون الكعبه على يساره بلا خلاف فى ذلك، و قال فى المدارك (و استدل عليه بفعل النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و هو المستفاد من مجموع اخبار الطواف التى سيأتى بعضها.

(٢) من دون استقبال الحجر.

(٣) لأن الاستقبال مستحب.

(٤) أى و مع التقيه فيجب الاستقبال موافقه للعامه.

(٥) بلا خلاف فيه، لصحيح معاويه بن عمار المتقدم (من اختصر فى الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود(٣)، و مثله غيره، و يأتى فيه الخلاف المتقدم من كفايه الختم عرفاً أو لا بد من مرور تمام بدنه إلى آخر جزء منه للدقه العقليه.

(٦) قد تقدم دليله، و لازمه لو طاف و قد استقبل البيت أو استدبره أو جعله على يمينه و لو فى خطوه منه فتجب الإعادة.

ص: ٣٨٥

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الطواف حديث ٨.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الطواف حديث ٣.

أو جعله على يمينه و لو فى خطوه منه بطل، (و الطواف بينه و بين المقام) (١) حيث هو الآن، مراعيًا لتلك النسبه من جميع الجهات، فلو خرج عنها و لو قليلا بطل، و تحسب المسافه من جهه الحجر من خارجه و إن جعلناه خارجا من البيت.

و الظاهر أن المراد بالمقام نفس الصخره (٢)، لا ما عليه من البناء، ترجيحًا للاستعمال الشرعى على العرفى لو ثبت.

(و إدخال الحجر) فى الطواف (٣)...

(١) بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: خبر محمد بن مسلم (سألته عن حد الطواف بالبيت الذى من خرج منه لم يكن طائفا بالبيت، قال: كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يطوفون بالبيت و المقام، و أتم اليوم تطوفون ما بين المقام و البيت، فكان الحد موضع المقام اليوم فمن جازه فليس بطائف، و الحد قبل اليوم و اليوم واحد، قدر ما بين المقام و بين نواحي البيت كلها، فمن طاف فتباعد من نواحيه أبعد من مقدار ذلك كان طائفا بغير البيت، بمنزله من طاف بالمسجد لأنه طاف فى غير حد و لا طواف له) (١)، و عن ابن الجنيد جواز الطواف خلف المقام عند الضروره، لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الطواف خلف المقام، قال: ما أحب ذلك و ما أرى به بأسا، فلا تفعل إلا أن لا تجد منه بدا) (٢)، و عن الصدوق الافتاء به عند الاختيار أيضا، و هو موهون بإعراض المشهور عنه.

ثم هل المسافه بين المقام و البيت يجب أن تراعى من جميع الجهات، نسبه فى المدارك إلى قطع الأصحاب، نعم من جهه حجر اسماعيل فتحسب المسافه من خارجه لوجوب إدخاله فى البيت عند الطواف و إن لم نقل إنه جزء من البيت، كما عليه جماعه، و عن الشارح فى المسالك و غيره إن المسافه. من البيت حتى من جهه حجر اسماعيل، و إن لم يجز سلوكه فى الطواف، لظاهر خبر ابن مسلم المتقدم و هو الأقوى.

(٢) قال سيد المدارك: (و اعلم أن المقام حقيقه هو العمود من الصخر الذى كان إبراهيم عليه السلام يصعد عليه عند بنائه البيت، و عليه اليوم بناء، و يطلق على جميعه مع ما فى داخله المقام عرفا)، و إذا دار حمل اللفظ على الشرعى أو العرفى فيقدم الشرعى لأن الألفاظ تحمل على مراد المتكلم و هو الشارح هنا.

(٣) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (رجل طاف بالبيت -

ص: ٣٨٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الطواف حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الطواف حديث ٢.

للتأسي (١)، والأمر به، لا- لكونه من البيت (٢) بل قد روى أنه ليس منه، أو أن بعضه منه و أما الخروج عن شيء آخر خارج الحجر فلا يعتبر إجماعاً (٣)، (و خروجه بجميع بدنه عن البيت) (٤)...

-فاختصر شوطاً واحداً في الحجر، كيف يصنع؟ قال: يعيد الطواف الواحد (١)، و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود) ٢.

(١) قد صرح بذلك جماعه من الفقهاء منهم سيد المدارك.

(٢) ففي الدروس المشهور كونه من البيت، و عن التذكرة و المنتهى أن جميعه منه، و روت العامه عن عائشه نذرت أن أصلي ركعتين في البيت، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: صل في الحجر، فإن سته أذرع منه من البيت (٢)، و ذكر العلامة في التذكرة (أن البيت كان لاصقاً بالأرض، و له بابان شرقي و غربي، فهدمه السيل قبل مبعث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بعشر سنين، و أعادت قريش عمارته على الهيئه التي هو عليها اليوم، و قصرت الأموال الطيبه و الهدايا و النذور عن عمارته، فتركوا من جانب الحجر بعض البيت، و خلفوا الركنين الشاميين عن قواعد إبراهيم، و ضيقوا عرض الجدار من الركن الأسود إلى الشامي الذي يليه، فبقى من الأساس شبه الدكان مرتفعاً، و هو الذي يسمى الشاذروان) انتهى كلامه.

غير أن نصوص أهل البيت عليه السّلام على خلاف ذلك، ففي صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الحجر، أ من البيت هو أو فيه شيء من البيت؟ قال: لا- و لا قلامه ظفر، و لكن إسماعيل دفن أمه فيه، فكره أن يوطأ فحجر عليه حجراً، و فيه قبور الأنبياء) (٣) و مثله غيره.

(٣) قال في المسالك (و على كل حال فالإجماع واقع من المسلمين على أنه ليس خارج الحجر شيء آخر يجب الخروج عنه، فيجوز الطواف خلفه ملاصقاً بحائطه من جميع الجهات، و إنما نهينا على ذلك لأنه قد اشتهر بين العامه هناك اجتناب محل لا أصل له في الدين).

(٤) فلا يجوز المشي على أساس البيت و هو القدر الباقي من أساس الحائط بعد عمارته أخيراً و يسمى الشاذروان لأنه من الكعبه فلا يصدق الطواف بالبيت لو مشى على أساس، و كذا-

ص: ٣٨٧

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الترمذی ج ٢ ص ١٨١ حديث ٨٧٧، و سنن البيهقي ج ٥ ص ٨٩.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب الطواف حديث ١.

فلو أدخل يده في بابه حالته (١)، أو مشى على شاذروانه و لو خطوه، أو مسّ حائطه من جهته (٢) ماشيا بطل فلو أراد مسه وقف حالته (٣)، لئلا يقطع جزء من الطواف غير خارج عنه (٤).

(و إكمال السبع) (٥) من الحجر إليه شوط (٦)، (و عدم الزيادة عليها (٧) فيبطل) - لا يجوز المشى على حائط حجر اسماعيل لوجوب إدخاله في الطواف، بلا خلاف في ذلك أبدا، نعم وقع الخلاف فيمن مسّ الجدار بيده في موازاة الشاذروان، فقبل بعدم الجواز كما عن التذكرة لأن من مسّ على هذا الوجه يكون بعض بدنه في البيت فلا يصدق الطواف بتمام بدنه بالبيت، وقيل بالجواز كما عن القواعد، لصدق الطواف بالبيت عرفا لخروج معظم بدنه عنه، و كذا يأتي الخلاف فيمن أدخل يده في باب الكعبه حال طوافه، نعم من مسّ جدار البيت من غير الشاذروان فلا - إشكال في الجواز و لا - خلاف لصدق طوافه بجميع بدنه خارج البيت.

(١) حاله الطواف.

(٢) أى مسّ حائط البيت من جهه الشاذروان.

(٣) أى حاله الطواف.

(٤) أى لئلا يتحقق منه جزء من الطواف و هو غير خارج بتمام بدنه عن البيت.

(٥) بلا خلاف فيه، للأخبار المستفيضه بل المتواتره منها: خبر حماد بن عمرو و أنس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام في وصيه النبي صلى الله عليه و آله و سلم لعلى عليه السلام (يا على، إن عبد المطلب سنّ في الجاهليه خمس سنن، و أجزاها الله عز و جل في الإسلام، حرّم نساء الآباء على الأبناء - إلى أن قال - و لم يكن للطواف عدد عند قريش فسّن لهم عبد المطلب سبعة أشواط، فأجرى الله عز و جل ذلك في الإسلام) (١).

(٦) بلا خلاف، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار المتقدمه (من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود) (٢).

(٧) أى على السبع، و البطلان هو المعروف من مذهب الأصحاب، للأخبار منها: خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط، قال: يعيده حتى يستتمه) (٣)، و خبر عبد الله بن محمد عن أبي الحسن عليه السلام (الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاه المفروضه إذا زدت عليها، فعليك الإعاده و كذلك السعي) (٤).

ص: ٣٨٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الطواف حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الطواف حديث ٣.

٣- (( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف حديث ١ و ١١.



(أن تعديده) و لو خطوه، و لو زاد سهوا فإن لم يكمل الشوط الثامن تعين القطع (١)، فإن زاد فكالمتعمد (٢) و إن بلغه تخير بين القطع و اكمل أسبوعين (٣)، فيكون الثنى مستحبا، و يقدم صلاة الفريضة على السعى و يؤخر صلاة النافله (٤).

(١) من زاد على السبع ناسيا و ذكر قبل إتمام الشوط الثامن تعين القطع عليه و لا شيء عليه، لخبر أبي كهمس عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل نسي فطاف ثمانية أشواط، قال: إن ذكر قبل أن يبلغ الركن فليقطعه، و قد أجزأ عنه، و إن لم يذكر حتى بلغه فليتم أربعة عشر شوطا و ليصل أربع ركعات) (١).

(٢) أى بعد التذكر و وجوب القطع فلو زاد فهو كمتعمد الزيادة من أول الشوط، بل عنوان المتعمد للزيادة منطبق عليه فيشملة حكمه من البطلان.

(٣) كما عن الفاضل و الشهيدين، لأن الطواف الثانى وقع مندوبا فيستحب إكماله و يجوز قطعه و يدل على أن الثانى قد وقع مستحبا خبر على بن حمزه عن أبي عبد الله عليه السلام (سئل و أنا حاضر عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط، فقال: نافله أو فريضة؟، فقال: فريضة، فقال عليه السلام يضيف إليها سته، فإذا فرغ صلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام، ثم خرج إلى الصفا و المروه فطاف بينهما فإذا فرغ صلى ركعتين اخراوين، فكان طواف نافله و طواف فريضة) (٢).

و عن الصدوق و ابن الجنيد و ابن سعيد و جوب الإكمال لأن الطواف الثانى هو الفريضة، لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (إن عليا عليه السلام طاف طواف الفريضة ثمانية، فترك سبعة و بنى على واحد و أضاف إليه ستا، ثم صلى ركعتين خلف المقام، ثم خرج إلى الصفا و المروه، فلما فرغ من السعى بينهما، رجع فصلّى الركعتين للذى ترك فى المقام الأول ٣، و هو مردود لأنه متضمن لوقوع السهو من الإمام المعصوم عليه السلام، و هو كما ترى.

نعم هناك جملة من الأخبار أمرت باكمال الاسبوعين من دون تفصيل أن الذى وقع أولا هو الواجب أولا، كصحيح أبي أيوب (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط طواف فريضة؟ قال: فليضم إليها ستا ثم يصلى أربع ركعات) ٤، لكنها محمولة على استحباب الإكمال جمعا بينها و بين خبر على بن حمزه المتقدم.

(٤) كما هو صريح الأخبار المتقدمه.

ص: ٣٨٩

١- (١) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف حديث ٣.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف حديث ١٥ و ٧ و ١٣.

(و الركعتان خلف المقام) (١) حيث هو الآن (٢)، أو إلى أحد جانبيه، و إنما (١) أما وجوب الركعتين عقيب الطواف فقد نسبه العلامة - كما عن المنتهى - إلى أهل العلم، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا فرغت من طوافك فانت مقام إبراهيم عليه السلام فصل ركعتين) (١)، و نقل الشيخ في الخلاف عن بعض أصحابنا استحباب الصلاة بعد الطواف الواجب، و هو ضعيف، و أما كونهما خلف المقام فللأخبار، منها: مرسل جميل عن أبي عبد الله عليه السلام يصلى الرجل ركعتي طواف الفريضة خلف المقام (٢)، و مرسل صفوان عن أبي عبد الله عليه السلام (ليس لأحد أن يصلى ركعتي طواف الفريضة إلا خلف المقام لقول الله عز و جل: و اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، فإن صليتهما في غيره فعليكم إعادة الصلاة) (٣).

و أما الصلاة إلى أحد جانبيه فقال سيد المدارك: (فلم أقف على روايه تدل عليه بهذا العنوان، نعم ورد في عدة أخبار الصلاة عند المقام، و فيها ما هو صحيح السند، و في حسنه الحسين بن عثمان قال: رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام يصلى ركعتي طواف الفريضة بحيال المقام قريبا من ظلال المسجد) (٤) انتهى، و عن الشيخ في الخلاف أنه يستحب فعلهما خلف المقام فلو فعلهما في غيره من المسجد أجزاء، و نقل عن أبي الصلاح أنه جعل محلها المسجد الحرام مطلقا، و وافقه ابنا بابويه في ركعتي طواف النساء خاصة، و هذه الأقوال مدفوعه بالأخبار المتقدمه، ثم إن هذا في الطواف الواجب، و أما المستحب فيجوز فعل صلاته حيث شاء من المسجد، لاختصاص الروايات السابقه المتضمنه للصلاه خلف المقام بطواف الفريضة، و لخبر زراره عن أحدهما عليهما السلام (لا ينبغي أن يصلى ركعتي طواف الفريضة إلا عند مقام إبراهيم عليه السلام، فأما التطوع فحيث شئت من المسجد) (٥).

(٢) لصحيح إبراهيم بن أبي محمود (قلت للرضا عليه السلام: أصلى ركعتي طواف الفريضة خلف المقام حيث هو الساعه، أو حيث كان على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟ قال: حيث هو الساعه) (٦).

ص: ٣٩٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الطواف حديث ٩.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٧٢ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٧٥ - من أبواب الطواف حديث ٢.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٧٣ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ٧١ - من أبواب الطواف حديث ١.

أطلق فعلهما خلفه تبعا لبعض الأخبار. وقد اختلفت عبارته في ذلك فاعتبر هنا خلفه، و أضاف إليه أحد جانبيه في الألفيه، و في الدروس فعلهما في المقام، و لو منعه زحام، أو غيره صلى خلفه، أو إلى أحد جانبيه، و الأوسط (١) أوسط، و يعتبر في نيتهما قصد الصلاة للطواف المعين متقربا (٢)، و الأولى إضافه الأداء، و يجوز فعل صلاه الطواف المندوب حيث شاء من المسجد (٣)، و المقام أفضل (٤).

### في وجوب توصل أربعة أشواط

(و توصل أربعة أشواط (٥)... (١) أى ما اختاره في الألفيه، و قد عرفت تعين الصلاة خلفه فقط، نعم لو منعه الزحام أو غيره فيجوز التباعد عنه، تحكيما لأدله الاضطرار.

(٢) يشترط في النيه القصد مع القربه، و أما باقى الخصوصيات فتجب إذا توقف التعيين عليها.

(٣) قد تقدم الكلام فيه.

(٤) لإطلاق أدله اعتباره.

(٥) اعلم أن الموالاه واجبه في طواف الفريضة، لعموم النبوى (الطواف فى البيت صلاه) (١)، و لازمه أن قطع الطواف عمدا على نحو يضر بالموالاه العرفيه غير جائز و مبطل، و عن الحدائق المناقشه فى وجوبها فى طواف الفريضة لما ستسمعه من النصوص الواردة فى الحدث و المرض أثناء الطواف و أنه بينى على ما تقدم من طوافه بعد زوال العذر، و لكنها محموله عند المشهور على حال الاضطرار فقط.

و أما الموالاه فى طواف النافله فلا خلاف فى عدم وجوبها - كما فى الجواهر - لعدم وجوب إكمال الصلاه المندوبه. و أما إذا قطع طواف الفريضة لعذر فإن كان بعد إكماله الأربع - و هو المعبر عنه بتجاوز النصف - فيبنى على ما تقدم، و إلا استأنف على المشهور بينهم، و العذر يشمل دخول البيت و السعى فى حاجه أخيه المؤمن، و المرض و الحدث، و للإتيان بصلاه واجبه أو مندوبه قد دخل وقتها.

و لكن فى دخول البيت لم يرد نص فى هذا التفصيل، بل كل أخباره قد صرحت باستئناف الطواف، و منها: صحيح حفص بن البختري عن أبى عبد الله عليه السلام (فى من كان يطوف بالبيت فعرض له دخول الكعبه فدخلها، قال: يستقبل طوافه) (٢)، و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل طاف بالبيت ثلاثه أشواط ثم وجد من البيت -

ص: ٣٩١

١- (١) غوالى اللئالى ج ٢ ص ١٦٧ حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الطواف حديث ١.

-خلوه فدخله، قال يقضى طوافه و قد خالف السنه فليعد طوافه(1)، و قد حملت هذه الأخبار عند المشهور على ما لو لم يتجاوز النصف، أو على كون دخول البيت ليس عذرا كما فى الجواهر.

و أما السعى فى حابه المؤمن فقد اختلفت فيه الأخبار، ففى بعضها التصريح بعدم البناء، كصحيح أبان بن تغلب عن أبى عبد الله عليه السلام (فى رجل طاف شوطا أو شوطين ثم خرج مع رجل فى حاجه، فقال: إن كان طواف نافله بنى عليه، و إن كان طواف فريضه لم بين عليه)(2)، و فى بعضها التصريح بالبناء، كخبر أبان بن تغلب الآخر عن أبى عبد الله عليه السلام (قال له و هما فى الطواف: رجل من مواليك سألتنى أن أذهب معه فى حاجه، فقال: يا أبان اقطع طوافك، و انطلق من فى حاجته فاقضها له، فقلت: إنى لم أتم طوافى، قال: احص ما طفت و انطلق معه فى حاجته، فقلت:

و إن كان طواف فريضه، قال: نعم و إن كان طواف فريضه)(3)، و صحيح صفوان الحجال عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل يأتى أخاه و هو فى الطواف فقال: يخرج معه فى حاجته ثم يرجع فيبنى على طوافه)(4)، و المشهور حملوا الطائفه الأولى على عدم تجاوز النصف، و الثانيه على التجاوز.

و أما المرض فقد ورد فيه خبر إسحاق بن عمار عن أبى الحسن موسى عليه السلام عن رجلا طاف بالبيت بعض طوافه طواف الفريضه، ثم اعتلّ عله لا يقدر معها على تمام طوافه، قال: إذا طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه ثلاثه أشواط و قد تمّ طوافه، و إن كان طاف ثلاثه أشواط و كان لا يقدر على التمام فإن هذا مما غلب الله عليه، و لا بأس أن يؤخره يوما أو يومين، فإن كان العافيه و قدر على الطواف طاف اسبوعا، فإن طالت علته أمر من يطوف عنه اسبوعا و يصلّى عنه و قد خرج من إحرامه)(5)، و خبر دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليه السلام (من حدث به أمر قطع به طوافه من رعا ف أو وجع أو حدث أو ما أشبه ذلك ثم عاد إلى طوافه، فإن كان الذى تقدم له النصف أو أكثر من -

ص: ٣٩٢

- ١- (١) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الطواف حديث ٩.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الطواف حديث ٥.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الطواف حديث ٧.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٤٥ - من أبواب الطواف حديث ٢.

-النصف بنى على ما تقدم، وإن كان أقل من النصف و كان طواف الفريضة ألقى ما مضى و ابتداء بالطواف(١).

و أما الحدث فقد ورد فى مرسل جميل عن أحدهما عليهما السلام (فى الرجل يحدث فى طواف الفريضة و قد طاف بعضه، قال: يخرج و يتوضأ، فإن كان قد جاز النصف بنى على طوافه، و إن كان أقل من النصف أعاد الطواف)(٢)، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا حاضت المرأة و هى فى الطواف بالبيت و بين الصفا و المروه فجاوزت النصف فعلمت ذلك الموضع، فإذا طهرت رجعت فأتمت بقيه طوافها من الموضع الذى علمته، فإن هى قطعت طوافها فى أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله)(٣)، و خبر أحمد بن عمر الحلال عن أبى الحسن عليه السلام (سألته عن امرأة طافت خمسة أشواط ثم اعتلت، قال: إذا حاضت المرأة و هى فى الطواف بالبيت أو بالصفا و المروه و جاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذى بلغت، فإذا هى قطعت طوافها فى أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله)(٤) و مثلها غيرها، و لهذه الأخبار الواردة فى الحدث و المرض استفاد المشهور قاعده تجاوز النصف لعدم خصوصيه الحدث و المرض فى عموم التعليل، و قيدوا بهذه القاعده جميع النصوص السابقه الواردة فى دخول البيت و قضاء حاجه المؤمن و غيرها مما سيأتى، و خالف فى ذلك سيد المدارك و خص التجاوز بالنصف فى هذه الأخبار بمواردها، مع عدم العمل بها بل المتجه الاستئناف لضعف سند غالبها و معارضه بها كما تقدم، و الأقوى ما عليه المشهور، هذا من جهه و من جهه أخرى فالجمع بين مرسل جميل و بين خبر إسحاق بن عمار المتقدمين يفيد أن تجاوز النصف هو إكمال الأربع لا مطلق المجاوزه فقول سيد المدارك من عدم وقوفه على نص يفيد ذلك ليس فى محله، و من جهه ثالثه فهذه الأخبار ظاهره فى عدم اعتبار الموالاه فى الطواف الواجب كما ذهب إليه صاحب الحدائق، و حملها المشهور على صوره الاضطرار لأن عموم تنزيل الطواف منزله الصلاه يقتضى اعتبار الموالاه مطلقا، لكن لا بد من رفع اليد عن ذلك فى صوره الاضطرار لهذه الأخبار فتبقى صوره الاختيار تحت-

ص: ٣٩٣

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الطواف حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الطواف حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٨٥ - من أبواب الطواف حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٨٥ - من أبواب الطواف حديث ٢.

-ذلك العموم و أما الطواف المندوب فلا يشترط فيه الموالاه مطلقا كما تقدم، و لكن إذا قطع الطواف المندوب لعذر جاز له البناء مطلقا و إن لم يكمل النصف، لمرسل ابن أبي عمير عن أحدهما عليهما السَّلام (في الرجل يطوف فتعرض له الحاجه فقال: لا- بأس أن يذهب في حاجته أو حاجه غيره و يقطع الطواف، و إذا أراد و أن يستريح في طوافه و يقعد فلا بأس، فإذا رجع بنى على طوافه و إن كان أقل من النصف)(١) كما في روايه الفقيه، و أما في روايه الشيخ في التهذيب (و إن كان نافله بنى على الشوط و الشوتين، و إن كان في طواف فريضة ثم خرج في حاجه مع رجل لم يبين و لا- في حاجه نفسه)، و صحيح أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السَّلام (في رجل طاف شوطا أو شوتين ثم خرج مع رجل في حاجه قال: إن كان طواف نافله بنى عليه، و إن كان طواف فريضة لم يبين)٢، و إذا قطعه لا للعذر فلا بد من تحكيم قاعده تجاوز النصف، و هذا ما ذهب إليه الشارح هنا، أو أنه يجوز مطلقا كما عن الشهيد في الدروس، لإطلاق هذه الأخبار، و فيه: إنها ظاهره في صوره الاضطرار فقط فلا تشمل الاختيار و أما إذا كان العذر دخول الصلاه فإن كانت فريضة فيبنى على وقع من طوافه للأخبار منها: صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السَّلام (عن رجل كان في طواف النساء فأقيمت الصلاه، قال: يصلى معهم الفريضة فإذا فرغ بنى من حيث قطع)(٢) ، و حسنه هشام عن أبي عبد الله عليه السَّلام (أنه قال في رجل كان في طواف الفريضة فأدركته صلاه فريضة، قال يقطع الطواف و يصلى الفريضة ثم يعود فيتّم ما بقى عليه من طوافه)٤، و المشهور على التقييد بمجاوزه النصف جمعا بينها و بين عموم التعليل المستفاد من النصوص السابقه، و عن النافع جواز قطع الطواف و البناء بعد الصلاه و إن لم يبلغ النصف للإطلاق و هو ضعيف.

هذا و يجوز قطع الطواف و إن لم يتضيق وقت الفريضة لظاهر الأخبار، و قد خالف مالك إلا- مع خوف فوات الصلاه و هو مردود بما سمعت.

ثم الحق الشيخ في المبسوط و المحقق في النافع و العلامه في المنتهى و التذكرة و التحرير صلاه الوتر إذا خاف فوت وقتها، للأخبار منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السَّلام (سألته عن الرجل يكون في الطواف قد طاف بعضه و بقى عليه-)

ص: ٣٩٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب الطواف حديث ٨ و ٥.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الطواف حديث ٢ و ١.

(فلو قطع) الطواف (لدونها (١) بطل) مطلقا (٢) (وإن كان لضروره، أو دخول البيت، أو صلاة فريضه ضاق وقتها) و بعد الأربعة يباح القطع لضروره، و صلاة فريضه (٣) و نافله يخاف فوتها، و قضاء حاجه مؤمن، لا مطلقا. و حيث يقطعه يجب أن يحفظ موضعه ليكمل منعه بعد العود، حذرا من الزيادة أو النقصان، و لو شك أخذ بالاحتياط. هذا في طواف الفريضه. أما النافله فيبني فيها لعذر -بعضه، فطلع الفجر فيخرج من الطواف إلى الحجر أو إلى بعض المسجد إذا كان لم يوتر فيوتر، ثم يرجع فيتم طوافه، أ فترى ذلك أفضل أم يتم الطواف ثم يوتر، و إن أسفر بعض الإسفار، قال: ابدأ بالوتر و اقطع الطواف إذا خفت ذلك ثم أتم الطواف بعد(١)،

و هو أيضا مشروط بتجاوز النصف عند المشهور، و قد زاد العلامة في المنتهى و التذكرة صلاة الجنازه بشرط تجاوز النصف، و هو لا بأس به.

هذا كله في قطع الطواف، و أما النقصان فإن كان عمدا و لو شوطا أو أقل أو فيجب عليه إتمامه إذا كان باقيا في المطاف و لم يفعل المنافي، لأنه المتيقن من البراءه، و لأنه كالصلاه المعلوم اعتبار ذلك فيها، و أما إذا انصرف عن المطاف أو حصل المنافي من حدث و نحوه فعليه الاستئناف و إذا كان النقصان سهوا و قد انصرف عن المطاف أو حصل المنافي من الحدث و غيره، فإن جاوز النصف رجع فأتى، و إن كان دون ذلك استأنف على المشهور، لتحكيم قاعده تجاوز النصف المستفاده من نصوص المرض و الحدث سابقا، و استشكل سيد المدارك في ذلك، نعم حكم بالصححه فيما إذا كان المنسى شوطا واحدا فيكمله مع الإمكان و إلا استتاب لخبر الحسن بن عطيه (سأله سليمان بن خالد و أنا معه عن رجل طاف بالبيت سته أشواط، قال أبو عبد الله عليه السلام: و كيف طاف سته أشواط؟ قال: استقبل الحجر و قال: الله اكبر، و عقد واحدا، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يطوف شوطا، فقال سليمان: فإنه فاتته ذلك حتى أتى أهله، قال: يأمر من يطوف عنه(٢) و فيه: عدم التصريح بطلان طوافه فيما لو تجاوز النصف، فلا يعارض عموم التعليل المتقدم ما دام النسيان - كالمرض و الحدث - في كونه عذرا.

(١) أي لدون أربعة أشواط.

(٢) حتى لو كان لضروره.

(٣) عند دخول وقتها.

ص: ٣٩٥

١- (١) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب الطواف حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الطواف حديث ١.

مطلقاً (١)، و يستأنف قبل بلوغ الأربعة، لا له مطلقاً (٢)، و في الدروس أطلق البناء فيها مطلقاً (٣)

(و لو ذكر) نقصان الطواف (في أثناء السعي ترتبت صحته و بطلانه على الطواف)، فإن كان نقصان الطواف قبل إكمال أربع استأنفهما، و إن كان بعده بنى عليهما (٤) و إن لم يتجاوز نصف السعي (٥)، فإنه تابع للطواف في البناء و الاستئناف (٦)، و لو شك في العدد) أى عدد الأشواط (بعده) أى بعد فراغه منه (لم يلتفت) (٧) مطلقاً (٨)، (و في الأثناء يبطل إن شك في النقيصه) (٩) كأن شك بين (١) سواء كان قبل إكمال الأربعة أو بعدها.

(٢) أى لا لعذر مطلقاً سواء كان العذر شرعياً أو عرفياً.

(٣) أى في النافله سواء أكمل الأربعة أو لا، و سواء كان لعذر أو لا.

(٤) أى على الطواف و السعي، لموثق إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (رجل طاف بالكعبه ثم خرج فطاف بين الصفا و المروه، فبينما هو يطوف إذ ذكر أنه قد ترك من طوافه بالبيت، قال: يرجع إلى البيت فيتم طوافه، ثم يرجع إلى الصفا و المروه فيتم ما بقى) (١) و ظاهره الاطلاق سواء تجاوز نصف الطواف أو لا، و إليه ذهب الشيخ في التهذيب و المحقق في النافع و العلامة في المنتهى و التذكرة و التحرير.

و عن الشيخ في المبسوط و الحلبي في السرائر و ابن سعيد في الجامع أنه لا بد من كونه قد تجاوز نصف الطواف تحكيماً لقاعده تجاوز النصف السابقه مع هذه الروايه.

(٥) كما هو الاطلاق في الروايه المتقدمه.

(٦) أى بنى على السعي إن بنى على الطواف، و يستأنف السعي حيث يستأنف الطواف.

(٧) بلا- خلاف فيه، لقاعده الفراغ، ففي خبر بكير بن أعين (قلت له: الرجل يشك بعد ما يتوضأ؟ قال: هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك) (٢)، و خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو) (٣)، و هو مطلق يشمل الطواف.

(٨) سواء كان الشك في الزيادة أو النقيصه.

(٩) فعلية الاستئناف على المشهور، للأخبار منها: خبر ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (عن-

ص: ٣٩٤

١- (١) الوسائل الباب - ٦٣ - من أبواب الطواف حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب الوضوء حديث ٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاه حديث ٣.



كونه تاما، أو ناقصا، أو فى عدد الأشواط مع تحققه عدم الإكمال، (و بينى على الأقل إن شك فى الزيادة على السبع) إذا تحقق إكمالها (١)، إن كان على - رجل طاف بالبيت فلم يدر أسته طاف أم سبعة طواف الفريضة، قال: فليعد طوافه (١)، و صحيح صفوان عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل طاف طواف الفريضة فلم يدر سته طاف أم سبعة؟ قال: فليعد طوافه) ٢، و خبر حنان بن سدير عن أبى عبد الله عليه السّلام (ما تقول فى رجل طاف فأوهم قال طفت أربعة أو طفت ثلاثة، فقال عليه السّلام: أى الطوافين طواف نافله أم طواف فريضة؟ ثم قال عليه السّلام: إن كان طواف فريضة فليلق ما فى يديه و ليستأنف، و إن كان طواف نافله فاستيقن ثلاثة و هو فى شك من الرابع أنه طاف فليبين على الثلاثة فإنه يجوز له) ٣، و عن المفيد و على بن بابويه و الحلبي و ابن الجنيد و سيد المدارك أنه بينى على الأقل لأصلى البراءة و عدم الزيادة، لصحيح رفاعه عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى رجل لا يدرى سته طاف أو سبعة، قال: بينى على يقينه) (٢)، و اليقين هنا الأقل، و صحيح منصور بن حازم المتقدم عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل طاف طواف الفريضة فلم يدر سته طاف أم سبعة، قال: فليعد طوافه، قلت: ففاته، قال: ما أرى عليه شيئا، و الإعادة أحبّ إلى و أفضل) ٥، و مثله غيره و لو كان الشك موجبا للإعادة لأوجبها عليه، فلذا لا بد من حمل صدره بالإعادة على الاستحباب كما عن سيد المدارك، و لكن هذه الطائفة لا تقاوم تلك الداله على الاستئناف لكثرة الثانيه و صراحه الأمر بالاستئناف فيها، و عمل المشهور بها.

(١) أى إذا شك فى الزيادة على السبع مع تحقق السبع فيقطع و لا شيء عليه بلا خلاف فيه لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر أ سبعة طاف أم ثمانية؟ فقال: أما السبعة فقد استيقن، و إنما وقع وهمه على الثامن فليصل الركعتين) (٣)، هذا إذا ذكر قبل أن يبلغ الركن فإن بلغه أكمله اسبوعين لخبر أبى كهمس عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل نسى فطاف ثمانية أشواط، قال: إن ذكر قبل أن يبلغ الركن فليقطعه و قد أجزأ عنه، و إن لم يذكر حتى بلغه فليتم أربعة عشر شوطا و ليصل أربع ركعات) (٤)، و هو منجبر بعمل الأصحاب فلا يضر جهاله أبى كهمس، نعم هو -

ص: ٣٩٧

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٨ و ٧.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الطواف حديث ٥ و ٨.

٣- (٦) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الطواف حديث ١.

٤- (٧) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف حديث ٣.

الركن (١) و لو كان قبله بطل (٢) أيضا مطلقا (٣) كالتقصان، لتردده بين محذورين:

الإكمال المحتمل للزيادة عمدا. و القطع المحتمل للنقيصه، و إنما اقتصر عليه (٤) بدون القيد لرجوعه (٥) إلى الشك في النقصان، (و أما نفل الطواف فيبني) فيه (على الأقل (٦) مطلقا) سواء شك في الزيادة، أم النقصان، و سواء بلغ الركن، أم لا.

هذا هو الأفضل، و لو بنى على الأكثر حيث لا يستلزم الزيادة جاز أيضا كالصلاه (٧).

-معارض بخبر عبد الله بن سنان - الذى حكم العلامة فى المنتهى بصحته - عن أبى عبد الله عليه السلام (من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل فى الثامن فليتم أربعة عشر شوطا ثم ليصل ركعتين) (١)، و لكنه محمول على ما لو أتم الشوط الثامن جمعا بينه و بين ما تقدم.

(١) أى الركن الذى فيه الحجر الأسود.

(٢) أى إذا تعلق شكه بالزيادة قبل بلوغ الركن بطل كالتقصان، لعدم تحقق السبع منه فيدور الأمر بين محذورين: الإكمال المحتمل للزيادة العمديه، و القطع المحتمل لكون المقطوع هو السابع و هذا ما يوجب نقصان الطواف عن الواجب فلا بدّ من استئناف الطواف.

(٣) سواء كان الشك بين السابع و الثامن، أو بين السابع و الثامن و التاسع و هكذا.

(٤) أى اقتصر المصنف على الشك فى الزيادة على السبع مع عدم ذكر أنه على الركن.

(٥) أى رجوع الشك فى الزيادة على السبع قبل الركن إلى النقصان كما عرفت.

(٦) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: موثق حنان بن سدير عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث (و إن كان طواف نافله فاستيقن ثلاثه، و هو فى شك من الرابع أنه طاف، فليبن على الثلاثه فإنه يجوز له) (٢)، و خبر أحمد بن عمر المرهبي عن أبى الحسن عليه السلام (إن كان فى فريضه أعاد كلما شك فيه و إن كان نافله بنى على ما هو أقل) (٣)، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت: - جعلت فداك - شك فى طواف نافله قال: يبني على الأقل) (٤).

(٧) قال فى المدارك (و ذكر الشارح (قدس سره) أنه يجوز للشاك هنا البناء على الأكثر حيث لا يستلزم الزيادة كالصلاه و هو غير واضح) و لكن يدل لمراد الشارح مرسل الصدوق فى الفقيه و المقنع عن أبى عبد الله عليه السلام (سئل عن رجل لا يدرى ثلاثه طاف أو أربعة، قال: طواف نافله أو فريضه؟ قيل: أجبنى فيهما جميعا، قال إن كان طواف نافله فابن

ص: ٣٩٨

١- (١) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف حديث ٥.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الطواف حديث ٧ و ٤ و ١٢.

(و سننه - الغسل) (١) قبل دخول مكة (من بئر ميمون) بالأبطح، (أو) بئر (فخ) على فرسخ من مكة بطريق المدينة، (أو) غيرهما (٢)، و مضغ الإذخر) (٣) بكسر الهمزة و الخاء المعجمه، (و دخول مكة من أعلاها) (٤) من عقبه المدنيين للتأسي، سواء في ذلك المدني و غيره (٥)...

على ما شئت، و إن كان طواف فريضة فأعد الطواف) (١)، نعم قال في الجواهر (إلا- أن ذلك كله كما ترى لا يجترى به على الخروج عما هو كالمتفق عليه نصا و فتوى من ظهور تعيين البناء على الأقل الذي هو أحوط مع ذلك أيضا، و الله العالم) انتهى.

(١) فالغسل لدخول مكة، لصحيح الحلبي (أمرنا أبو عبد الله عليه السّلام أن نغتسل من فتح قبل أن ندخل مكة) (٢)، و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا انتهيت إلى الحرم إن شاء الله فاغتسل حين تدخله، و إن تقدمت فاغتسل من بئر ميمون، أو من فخ، أو من منزلك من مكة) (٣).

(٢) كما في صحيح ذريح المحاربي (سألته عن الغسل في الحرم قبل دخول مكة أو بعد دخوله؟ قال: لا يضررك أي ذلك فعلت، و إنما اغتسلت بمكة فلا بأس، و إن اغتسلت في بيتك حين تنزل مكة فلا بأس) ٣.

(٣) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا دخلت الحرم فخذ من الإذخر فامضغه) (٤)، و قال الكليني: (سألت بعض أصحابنا عن هذا فقال: يستحب ذلك ليطيب به الفم لتقيل الحجر).

(٤) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام الوارد في كيفية حج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (و دخل من أعلى مكة من عقبه المدنيين، و خرج من أسفل مكة من ذي طوى) (٥)، و موثق يونس بن يعقوب (قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: من أين أدخل مكة، و قد جئت من المدينة؟ قال:

ادخل من أعلى مكة، و إذا خرجت تريد المدينة فاخرج من أسفل مكة) ٦.

(٥) جزم بذلك الشارح في المسالك و في الروضه هنا، و لكن الأخبار مختصه بالمدني، و في التذكرة خصّه بمن يجيء من المدينة أو الشام، و أما الذين يجيئون من سائر الأقطار فلا يؤمرون بأن يدوروا ليدخلوا من تلك الثنيه، و استحسنة في المدارك و هو كذلك.

١- (٥) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الطواف حديث ٦.

٢- (١) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١.

٣- (( ٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٢ و ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١.

٥- ( (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١ و ٢.

(حافيا) (١) و نعله بيده (بسكينه) و هو الاعتدال فى الحركة (و وقار) و هو الطمأنينه فى النفس، و إحضار البال و الخشوع.

(و الدخول من باب بنى شيبه) (٢) ليظأ هبل و هو الآن فى داخل المسجد بسبب توسعته، بإزاء باب السّلام (٣) عند الأساطين (بعد الدعاء بالمأثور) عند الباب (٤) - هذا و قال الشهيد فى الدروس (و يستحب عندنا دخوله من ثنيه كداء - بالفتح و المد -، و هى التى ينحدر منها إلى الحجون بمقبره مكه، و يخرج من ثنيه كدى - بالضم و القصر منونا - و هى بأسفل مكه).

(١) للأخبار، منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا دخلت المسجد الحرام فادخله حافيا على السكينه و الوقار و الخشوع، و قال: و من دخله بخشوع غفر الله له إنشاء الله، قلت: ما الخشوع؟ قال: السكينه لا تدخل بتكبر) (١)، و خبر عجلان بن صالح عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا انتهيت إلى بئر ميمون أو بئر عبد الصمد فاغتسل و اخلع نعليك و امش حافيا، و عليك السكينه و الوقار) (٢)، هذا و قيل: إن السكينه و الوقار واحد، و قيل: الأول الخضوع الصورى و الآخر الخضوع المعنوى.

(٢) لخبر سليمان بن مهران عن أبى عبد الله عليه السّلام فى حديث المأزمين: (إنه موضع عبد فيه الأصنام، و منه أخذ الحجر الذى نحت منه هبل، الذى رمى به على عليه السّلام من ظهر الكعبه لما علا ظهر رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، فأمر به فدفن عند باب بنى شيبه، فصار الدخول إلى المسجد من باب بنى شيبه سنّه لأجل ذلك) (٣).

(٣) قال فى المدارك (و هذا الباب - أى باب بين شيبه - غير معروف الآن لتوسعه المسجد، لكن قيل: إنه بإزاء باب الإسلام، فينبغى الدخول منه على الاستقامه إلى أن يتجاوز الأساطين ليتحقق المرور به بناء على هذا القول).

(٤) فيقف بالباب و يسلم على النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم و يدعو بالمأثور لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (فإذا انتهيت إلى باب المسجد فقم و قل: السّلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته، بسم الله و بالله و من الله و ما شاء الله، و السّلام على أنبياء الله و رسله، و السّلام على رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم و السّلام على إبراهيم خليل الرحمن، و الحمد لله رب العالمين) (٤)، و فى خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (تقول و أنت على باب المسجد:

ص: ٤٠٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١.

(و الوقوف عند الحجر) الأسود (١)،(و الدعاء فيه) أى حاله الوقوف مستقبلا، رافعا -بسم الله و بالله و من الله و ما شاء الله و على مله رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و خير الاسماء لله و الحمد لله، و السلام على رسول الله السلام على محمد بن عبد الله، السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته، السلام على أنبياء الله و رسله، السلام على إبراهيم خليل الرحمن، السلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين، السلام علينا و على عباد الله الصالحين، اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد و آل محمد و ارحم محمدا و آل محمد كما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم صل على محمد و آل محمد عبدك و رسولك، و على إبراهيم خليلك و على أنبيائك و رسلك و سلم عليهم، و سلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين، اللهم افتح لى أبواب رحمتك، و استعملنى فى طاعتك و مرضاتك، و احفظنى بحفظ الايمان أبدا ما أبقيتنى جلّ ثناء وجهك، و الحمد لله الذى جعلنى من وفده و زواره، و جعلنى ممن يعمر مساجده، و جعلنى ممن ينجيه، اللهم إني عبدك و زائر في بيتك، و على كل مأتى حق لمن أتاه و زاره، و أنت خير مأتى و أكرم مزور، فأسألك يا الله يا رحمان، و بأنك أنت الله، لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، و بأنك واحد أحد صمد، لم تلد و لم تولد، و لم يكن لك كفوا أحد، و أن محمدا صلى الله عليه و آله و سلم عبدك و رسولك و على أهل بيته، يا جواد يا كريم يا ماجد يا جبار يا كريم، أسألك أن تجعل تحفتك إياى بزيارتى إياك أول شىء تعطينى فكاك رقتى من النار، اللهم فك رقتى من النار - تقولها ثلاثا - و أوسع على من رزقك الحلال الطيب، و ادرا عنى شر شياطين الأانس و الجن و شر فسقه العرب و العجم(١).

(١) لصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا دنوت من الحجر الأسود فارفع يديك و احمد الله و اثن عليه و صل على النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و اسأل الله أن يتقبل منك، ثم استلم الحجر و قبله، فإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيدك، فإن لم تستطع أن تستلمه بيدك فأشر إليه، و قل: اللهم امانتى أديتها و ميثاقى تعاهدته لتشهد لى بالموافاه، اللهم تصديقا بكتابتك و على سنة نبيك، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا صلى الله عليه و آله و سلم عبده و رسوله، أمنت بالله و كفرت بالجبت و الطاغوت و باللات و العزى، و عباده الشيطان و عباده كل نذ يدعى من دون الله، فإن لم تستطع أن تقول هذا كله فبعضه، و قل: اللهم إليك بسطت يدي و فيما عندك عظمت رغبتي فاقبل سبحتى و اغفر لى و ارحمنى، اللهم إني أعوذ بك من الكفر و الفقر و مواقف الخزى فى الدنيا و الآخرة(٢).

ص: ٤٠١

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الطواف حديث ١.

يديه،(و في حالات الطواف) بالمنقول (١)،(وقراءه القدر (٢)، و ذكر الله تعالى (٣)، و السكينة في المشى) (٤)...

(١) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (طف بالبيت سبعة أشواط و تقول في الطواف: اللهم إني أسألك باسمك الذي يمشى به على ظلل الماء كما يمشى به على جدر الأرض، و أسألك باسمك الذي يهتز له عرشك، و أسألك باسمك الذي تهتز له أقدام ملائكتك، و أسألك باسمك الذي دعاك به موسى من جانب الطور فاستجبت له و ألقيت عليه محبه منك، و أسألك باسمك الذي غفرت به لمحمد صلى الله عليه و آله و سلم ما تقدم من ذنبه و ما تأخر و أتممت عليه نعمتك أن تفعل بي كذا و كذا، فإذا انتهيت إلى باب الكعبه فصل على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و تقول فيما بين الركن اليماني و الحجر الأسود: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ، و قل في الطواف: اللهم إني إليك فقير و إني خائف مستجير فلا تغَيِّرْ جسمي و لا تبدل اسمي)(١).

(٢) قال في الدروس في مستحبات الطواف (تاسعها الدعاء بالمرسوم و الاذكار المرويه في ابتدائه و اثنائه و تلاوه القرآن خصوصا القدر و يستحب الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله و سلم كلما حاذى باب الكعبه).

أما قراءه القرآن لخبر أيوب أخى اديم (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: القراءه و أنا أطوف أفضل أو ذكر الله تبارك و تعالى؟ قال: القراءه، قلت: فإن مر بسجده و هو يطوف قال:

يؤمى برأسه إلى الكعبه)(٢). و أما سوره القدر فلم أعر على خبر يدل عليها بالخصوص.

(٣) لخبر محمد بن فضيل عن الإمام الرضا عليه السلام (طواف الفريضة لا- ينبغي أن يتكلم فيه إلا بالدعاء و ذكر الله و تلاوه القرآن، و قال: و النافله يلقي الرجل أخاه فيسلم عليه و يحدثه بالشىء من أمر الآخره و الدنيا لا بأس به)(٣).

(٤) و السكينة هي الاقتصاد في المشى، و الاقتصاد هو التوسط بين الإسراع و البطء، و يدل على الحكم أخبار منها: خبر عبد الرحمن بن سيابه عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الطواف فقلت:

أسرع و أكثر أو امشى و أبطئ؟ قال: مشى بين المشيين)(٤)، و خبر أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه عن جده (رأيت على بن الحسين عليه السلام يمشى و لا يرمل) ٥ و الرمل

ص: ٤٠٢

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب الطواف حديث ٢.
- ٤- (( ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الطواف حديث ٤ و ٦.

بمعنى الاقتصاد فيه مطلقاً (١) فى المشهور، (و الرمل) بفتح الميم و هو الإسراع فى المشى مع تقارب الخطى، دون الوثوب و العدو (ثلاثاً) و هى الأولى، (و المشى أربعاً) بقيه الطواف (على قول الشيخ) فى المبسوط فى طواف القدوم خاصة، و إنما أطلقه (٢) لأن كلامه الآن فيه، و إنما يستحب على القول به للرجل الصحيح دون المرأة، و الخنثى، و العليل بشرط أن لا يؤذى غيره (٣)، و لا- يتأذى به، و لو -لغى - الهروله، و ظاهر هذه النصوص أن الاقتصاد مستحب فى تمام الأشواط، و هو المنسوب إلى الأ- كثر كما عن المدارك، و عن ابن حمزه أنه يرمل ثلاثاً و يمشى أربعاً فى طواف الزيارة، و عن الشيخ فى المبسوط أنه فى طواف القدوم خاصة لخبر ابن عيسى عن أبيه (سئل ابن عباس فقيل: إن قوما يرون أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أمر بالرمل حول الكعبة فقال: كذبوا و صدقوا، فقلت: و كيف ذلك؟ فقال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم دخل مكة فى عمره القضاء و أهلها مشركون، و بلغهم أن أصحاب محمد مجهودون، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: رحم الله امرئ أراه من نفسه جلدًا، فأمرهم فخسروا عن أعضادهم و رملوا بالبيت ثلاثه أشواط و رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على ناقته، و عبد الله بن رواحه أخذ بزمامها، و المشركون بحيال الميزاب ينظرون إليهم، ثم حج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بعد ذلك فلم يرمل و لم يأمرهم بذلك، فصدقوا فى ذلك و كذبوا فى هذه) (١)، و هو كما ترى لا- يدل على الاستحباب، و مثله خبر زراره أو محمد الطيار (سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطواف أ يرمل فيه الرجل؟ فقال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لما إن قدم مكة و كان بينه و بين المشركين الكتاب الذى قد علمتم، أمر الناس أن يتجلدوا و قال: أخرجوا أعضادكم، و أخرج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، ثم رمل بالبيت ليريهم أنه لم يصبهم جهد، فمن أجل ذلك يرمل الناس و إنى لأمشى مشياً، و قد كان على بن الحسين عليهما السلام يمشى مشياً) ٢.

ثم على تقدير استحباب الرمل فهو خاص بالرجل دون المرأة كما هو مرتكز المشرع على ما فى السؤال من خبر زراره، أو محمد الطيار، و أما النساء فلا يستحب اتفاقاً كما عن المنتهى.

(١) سواء كان فى الثلاثه الأول أو لا.

(٢) و لم يقيد بطواف القدوم و هو أول طواف يأتي به القادم إلى مكة واجبا أو مندوبا كما فى المسالك.

(٣) كما يستفاد عدم الأذى من خبر سعيد الأعرج عن أبى عبد الله عليه السلام (سأله عن المسرع-

ص: ٤٠٣



كان راكبا حرك دابته (١) و لا فرق بين الركنين اليمانيين و غيرهما (٢)، و لو تركه في الأشواط أو بعضها لم يقضه (٣).

## في استلام الحجر و تقيله

(و استلام الحجر) (٤) بما أمكن من بدنه، و الاستلام بغير همز المس من -و المبطن في الطواف فقال: كل واسع ما لم يؤذ أحدا(١).

(١) تأسيا بالنبي المستفاد فعلة من الجمع بين خبر ابن عيسى المتقدم بأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عند ما أمر بالرمل كان على دابته و بين خبر جابر عن جعفر بن محمد عليه السَّلام (أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رمل ثلاثا و مشى اربعا)(٢).

(٢) قال في الدروس: (لا- فرق في الرمل بين الركنين اليمانيين و غيرهما عندنا)، لإطلاق الأخبار المتقدمه لو كانت داله على استحباب الرمل، و نقل العلامة في المنتهى عن العامه استحباب الرمل في الأشواط الثلاثه إلا بين الركنين فالمشى، و الرشد في خلافهم بعد عدم ثبوت ما يدل على هذا الاستثناء.

(٣) لفوات محله.

(٤) استلامه باليد لصحيح معاويه بن عمار المتقدم عن أبي عبد الله عليه السَّلام (إذا دنوت من الحجر الأسود فارع يديك و احمد الله و اثن عليه و صل على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و اسأله أن يتقبل منك ثم استلم الحجر و قبله، فإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيديك، فإن لم تستطع أن تستلمه فأشر إليه)(٣)، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السَّلام (كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يستلم الحجر في كل طواف فريضه و نافله)٤.

و هذه الأخبار ظاهره في استحباب استلامه قبل الطواف، و أما استحبابه في أثناء الطواف فيدل عليه خبر زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السَّلام (كنت اطوف مع أبي و كان إذا انتهى إلى الحجر مسحه بيده و قبله، و إذا انتهى إلى الركن اليماني التزمه، فقلت: جعلت فداك تمسح الحجر بيدك و تلتزم اليماني، فقال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ما أتيت الركن اليماني إلا وجدت جبرئيل عليه السَّلام قد سبقني إليه يلتزمه)(٤)، و مثله غيره، و هو صريح بكون الاستلام باليد، و أما الاستلام بجميع البدن فهو المحكى عن القواعد و المبسوط و الخلاف، و قال في الجواهر (و لعله لأن أصله مشروع للتبرك به و التحبب إليه فالتعميم أولى، لكن المراد ما يناسب-

ص: ٤٠٤

١- (١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الطواف حديث ١.

٢- (٢) سنتي البيهقي ج ٥ ص ٧ حديث ٨٢.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الطواف حديث ٣.

السلام بالكسر و هي الحجارة بمعنى مس السلام (١)، أو من السلام و هو التحية، و قيل: بالهمز من اللأمة و هي الدرع، كأنه اتخذته جنه و سلاحا،(و تقيله) مع الإمكان، و إلا استلمه بيده، ثم قبلها (أو الإشاره إليه) إن تعذر، و ليكن ذلك في كل شوط، و أقله الفتح و الختم (٢).

التعظيم و التبرك و التحبب من الجميع، و يمكن أن يراد به الاعتناق و الالتزام، لأنه تناول له بجميع البدن و تلبس و الثام به، و على كل حال فإن تعذر الاستلام بالجميع فبعضه كما نص عليه الفاضل أيضا، بل هو المحكى عن المبسوط و الخلاف أيضا، بل في الأخير منهما الاجماع عليه، خلافا للشافعي فلم يجتز بما تيسر من بدنه) انتهى.

ثم إذا استلمه بيده فيستحب تقبيل اليد لمناسبته للتعظيم و التبرك و التحبب، لخبر الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام (طاف رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على ناقته العضباء، و جعل يستلم الأركان بمحجته و يقبل المحجن) (١)، و عن سلالر و جوب استلام الحجر و التقبيل، و لكن في المراسم - كما في الجواهر - و جوب لثم الحجر فقط، أخذنا بظاهر الأمر في هذه النصوص، و لكنه محمول على الاستحباب لطائفه من الأخبار، منها: صحيح سيف التمار عن أبي عبد الله عليه السلام (قال له: أتيت الحجر الأسود فوجدت عليه زحاما فلم ألق إلا رجلا من أصحابنا فسألته فقال: لا بد من استلامه، فقال عليه السلام: إن وجدته خاليا، و إلا فسلم من بعيد) (٢)، و صحيح يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام (إنى لا أخلص الى الحجر الأسود، فقال عليه السلام: إذا طفت طواف الفريضة فلا يضرك) (٣)، و صحيح معاوية بن عمار (قال أبو بصير لأبي عبد الله عليه السلام: إن أهل مكة أنكروا عليك أنك لم تقبل الحجر، و قد قبله رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان إذا انتهى إلى الحجر يفرجون له، و أنا لا يفرجون لي) (٤).

(١) نقل العلامة في التذكرة عن السيد المرتضى (الاستلام بغير همز افتعال من السلام، و هي الحجارة، فإذا مس الحجر بيده أو مسحه بها قيل استلم، أى مس السلام بيده، و قيل:

إنه مأخوذ من السلام، بمعنى أنه يحيى نفسه عن الحجر، إذ ليس الحجر ممن يجيبه، و هذا كما يقال اختدم إذا لم يكن له خادم سوى نفسه)، و نقل في التذكرة عن تغلب (أنه حكى في الاستلام الهمز، و فسره بأنه اتخذته جنه و سلاحا، من اللامه و هي الدرع).

(٢) أى افتتاح الشوط الأول و اختتام الشوط الأخير، لصحيح معاوية بن عمار عن أبي -

ص: ٤٠٥

١- (١) الوسائل الباب - ٨١ - من أبواب الطواف حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الطواف حديث ٤ و ٦ و ١١.

## في استلام الأركان والمستجار و باقي المستحبات

(و استلام الأركان) (١) كلها كلما مرّ بها خصوصا اليماني و العراقي، و تقبيلهما للتأسي، و استلام (المستجار (٢) في) الشوط (السابع) و هو بحذاء الباب، دون -عبد الله عليه السّلام (كنا نقول: لا- بد أن نستفتح بالحجر و نختم به، فأما اليوم فقد كثر الناس)(١).

(١) ذهب الأ-كث إلى استحباب استلام الأركان كلها، و إن تأكد استحباب استلام العراقي و اليماني، لصحيح جميل بن صالح (رأيت أبا عبد الله عليه السّلام يستلم الأركان كلها)(٢)، و خبر إبراهيم بن أبي محمود (قلت لرضا عليه السّلام استلم اليماني و الشامي و العراقي و الغربي؟ قال: نعم)(٣).

و في صحيح يعقوب بن شعيب (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن استلام الركن، قال:

استلامه أن تلمس بطنك به و المسح أن تمسحه بيدك)(٣)، و لكنه محمول على الاستحباب لصدق الاستلام باليد، و يدل عليه أخبار منها: خبر سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السّلام (سألته عن استلام الحجر من قبل الباب، فقال: أليس إنما تريد أن تستلم الركن؟ قلت: نعم، قال: يجزيك حيثما نالت يدك)(٥).

و أما تأكد الاستحباب في اليماني و العراقي فلصحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السّلام (كنت أطوف بالبيت فإذا رجل يقول: ما بال هذين الركنين يستلمان و لا يستلم هذان؟ فقلت:

إن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم استلم هذين، و لم يتعرض لهذين، فلا تعرض لهما إذا لم يتعرض لهما رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم)(٤)، و خبر غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عن أبي جعفر عليه السّلام (كان رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم لا يستلم إلا الركن الأسود و اليماني ثم يقبلها و يضع خده عليهما، و رأيت أبي يفعلها)٧ و مثلها غيرها.

و أوجب سلّار استلام اليماني أخذا بظاهر الأمر في النصوص السابقة في استلام الحجر، و قد عرفت حالها، و عن ابن الجنيد من نفى استلام غير الركنين اليماني و العراقي، أو منع استلام الشامي على اختلاف النقل عنه، و ما تقدم حجه عليه.

(٢)المستجار هو جزء من حائط الكعبة بحذاء الباب، دون الركن اليماني بقليل، و يسمى بالملتزم و المتعوذ، فيستلمه في الشوط السابع و يبسط يديه على حائطه و يلصق به خده و بطنه، و يقر بذنوبه، و يدعو بالدعاء المأثور للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان عن

ص:٤٠٦

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الطواف حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٢.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الطواف حديث ٢ و ١.

٤- ( (٦ و ٧) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٢.

الركن اليماني بقليل، (وإصاق البطن) ببشرته به في هذا الطواف، لإمكانه (١)، و تتأدى السنه في غيره (٢) من طواف مجامع للبس المخيط و لو من داخل الثياب (٣)، (و) إصاق بشره (الخدّ به) أيضا.

(و الدعاء و عدّ ذنوبه عنده) مفصله، فليس من مؤمن يقر لربه بذنوبه فيه إلا -أبى عبد الله عليه السّلام (إذا كنت في الطواف السابع فانت المتعوذ، و هو إذا قمت في دبر الكعبه بحذاء الباب فقل: اللهم البيت بيتك، و العبد عبدك، و هذا مقام العائذ بك من النار، اللهم من قبلك الروح و الفرج، ثم استلم الركن اليماني، ثم اتت الحجر فاختم به) (١)، و صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا فرغت من طوافك و بلغت مؤخر الكعبه و هو بحذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل، فابسط يديك على البيت و الصق بدنك - و فى نسخه بطنك - و خدك بالبيت، و قل: اللهم: البيت بيتك و العبد عبدك، و هذا مكان العائذ لك من النار، ثم أقرّ لربك بما عملت، فإنه ليس من عبد مؤمن يقرّ لربه بذنوبه فى هذا المكان إلا غفر الله له إن شاء الله، و تقول: اللهم من قبلك الروح و الفرج و العافيه، اللهم إن عملى ضعيف فضاعفه لى و اغفر لى ما اطلعت عليه منى و خفى على خلقك، ثم تستجير بالله من النار، و تخير لنفسك من الدعاء، ثم استلم الركن اليماني، ثم اتت الحجر الاسود) ٢، و صحيحه الآخر عنه عليه السّلام (أنه كان إذا انتهى إلى الملتزم قال لمواليه: أميطوا عنى حتى أقرّ لربى بذنوبى فى هذا المكان، فإن هذا مكان لم يقرّ عبد لربه بذنوبه ثم استغفر إلا غفر الله له) ٣، نعم لو جاوز المستجار إلى الركن لم يرجع لفوات المحل، و لصحيح على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السّلام سألته عن من نسي أن يلتزم فى آخر طوافه حتى جاز الركن اليماني، أ يصلح أن يلتزم بين الركن اليماني و بين الحجر أو يدع ذلك؟ قال: يترك اللزوم و يمضى) (٢)، و عن الدروس الرجوع ما لم يبلغ الركن، و عن المحقق فى النافع و العلامه فى القواعد الرجوع و إن جاوز الركن، و ما تقدم حجه عليهم حذرا من زياده الطواف.

(١) لأنه بثوبى الاحرام الذى يسهل فيهما كشف البطن، هذا فى طواف القدوم، و لذا عبر عنه الشارح فى هذا الطواف.

(٢) كطواف الحج.

(٣) لصدق إصاق البطن بالمستجار.

ص: ٤٠٧

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٤ و ٥.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الطواف حديث ١.

غفرها له إن شاء الله، رواه معاوية بن عمار عن الصادق (ع)، و متى استلم حفظ موضعه بأن يثبت رجله فيه، و لا يتقدم بهما حالته (١)، حذرا من الزيادة في الطواف، أو النقصان.

(و التدانى من البيت) (٢) و إن قلت الخطى، فجاز اشتمال القليله على مزيه و ثواب زائد عن الكثيره. و إن كان قد ورد فى كل خطوه من الطواف سبعون ألف حسنه، و يمكن الجمع بين تكثيرها و التدانى، بتكثير الطواف (٣) (و يكره الكلام) (١) حاله الاستلام.

(٢) علله العلامة كما عن المنتهى (بأن البيت هو المقصود فيكون الدنو منه أولى) و قال سيد المدارك (و مثله يكفى فى مثله إن شاء الله تعالى) لأنه ليس بحكم الزامى فيكفى هذا الاستحسان.

و ينشأ إشكال من أن الدنو يوجب قله الخطى، مع أنه ورد فى الخبر و هو مرسل حماد بن عيسى عن العبد الصالح عليه السلام (دخلت عليه يوما. إلى أن قال. قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ما من طائف يطوف بهذا البيت حين تزول الشمس حاسرا عن رأسه حافيا، يقارب بين خطاه، و يفض بصره و يستلم الحجر فى كل طواف من غير أن يؤذى أحدا و لا يقطع ذكر الله عن لسانه إلا كتب الله له بكل خطوه سبعين الف حسنه، و محى عنه سبعين الف سيئه، و رفع له سبعين الف درجه و اعتق عنه سبعين الف رقبه، ثمن كل رقبه عشره آلاف درهم، و شفع فى سبعين من أهل بيته، و قضيت له سبعون الف حاجه إن شاء فعاجله، و إن شاء فأجله) (١)، و هذا الثواب يستدعى تكثير الخطى و هذا يتم فى البعد أكثر من التدانى إلى البيت.

و قال فى الدروس (و لا يبالي بقله الخطى مع الدنو و كثرتها مع البعد) و لم يتضح وجهه، و قال فى الجواهر (و لا ينافى ذلك ما ورد من أن فى كل خطوه من الطواف سبعين الف حسنه، و التباعد أزيد خطى لجواز اتفاق الحسنات فى العدد دون الرتبة) بمعنى أن هذا الثواب المخصوص مشترك فى الخطوه سواء كانت عن قرب أو بعد، لكن عن بعد تكثر الخطى و عن قرب تزداد رتبه الثواب كما تشترك المساجد فى قدر معين من الحسنات مع كون بعضها له خصوصيه و مزيه خاصه.

(٣) عن قرب ليكون مساويا للخطى عن بعد، و نسيه: إن تكثير الطواف عن قرب غير

ص: ٤٠٨

(فى أثنائاه بغير الذكر و القرآن) (١)، و الدعاء و الصلاه على النبى (ص) (٢). و ما ذكرناه (٣) يمكن دخوله فى الذكر (٤).

## مسائل:

## اشاره

(مسائل):

## الأولى كل طواف واجب ركن

(الأولى):

(كل طواف) واجب (ركن) (٥) يبطل النسك بتركه عمدا كغيره من -صالح لرفع الأشكال لأن هذا التكثير لو كان عن بعد لأوجب زياده الخطى فيرجع الإشكال جذعا، بالإضافة إلى أن تكثير الطواف لا يتم إلا فى المنسوب و أما الواجب فلا كما هو واضح.

(١) لخبر محمد بن الفضيل عن أبى جعفر الثانى عليه السّلام (طواف الفريضة لا- ينبغى أن يتكلم فيه إلا- بالدعاء و ذكر الله و تلاوه القرآن، قال: و النافله يلقى الرجل أخاه فيسلم عليه و يحدثه بالشىء من أمر الآخرة و الدنيا فلا بأس به) (١) و قال فى الجواهر (و إن اختص بالفريضة لكن يمكن القطع بمساواه النافله لها فى أصل الكراهه، و إن كانت أخفّ خصوصا بعد معرفيه المرجوحه فى المسجد بكلام الدنيا) فالكلام فى الطواف المنسوب هو كلام فى المسجد الحرام أيضا، ثم إن الشهيد فى الدروس زاد كراهيه الأكل و الشرب و الثأوب و التمطى و الفرقعه و العبث و مدافعه الاخبثين، و كل ما يكره فى الصلاه غالبا، لأن الطواف فى البيت صلاه كما تقدم.

(٢) لخبر عبد السلام (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: دخلت الطواف فلم يفتح لى شىء من الدعاء إلا الصلاه على محمد و آل محمد، و سعت فكان ذلك، فقال: ما أعطى أحد ممن سأل أفضل مما اعطيت) (٢).

(٣) من الدعاء و الصلاه على النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم.

(٤) و لذا اقتصر عليه المصنف.

(٥) اجماعى كما عن التحرير، و المراد بالركن هنا ما يبطل الحج بتركه عمدا خاصه كما عن المسالك، و يدل عليه صحيح ابن يقطين عن أبى الحسن عليه السّلام (عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف الفريضة، قال: إن كان على وجه جهاله فى الحج أعاد و عليه بدنه) (٣) و خبر على بن حمزه (سئل عن رجل جهل أن يطوف بالبيت حتى رجع إلى أهله،-

- 
- ١- (١) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب الطواف حديث ٢.
  - ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الطواف حديث ١.
  - ٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٤ - من أبواب الطواف حديث ١.



الأركان (إلا طواف النساء) (١)، و الجاهل عامد، و لا يبطل بتركه نسيانا (٢) لكن قال: إذا كان على وجه الجهالة أعاد الحج و عليه بدنه(١) فإذا كان ترك الطواف جهلا مبطل للحج فمع العلم من باب أولى.

هذا و أركان الحج على ما قيل: النية و الاحرام و القوفان و السعى، أما النية و الإحرام فواضح إذ تركهما عمدا أو سهوا لا يوجب التلبس بالحج، فتركهما موجب لعدم الحج، و أما البقيه فسيأتي البحث فيها إن شاء الله تعالى.

و كما يبطل الحج بترك الطواف العمدي كذلك تبطل عمره لعدم خصوصيه الحج الوارد و فى النصوص المتقدمه، و من هذين الخبرين يعلم أن الجاهل عامد كالعالم و هذا ما نسب إلى الأكثر، نعم بقى الكلام فيما يتحقق به ترك الطواف و سيأتي البحث فيه.

(١) فإنه ليس بركن من غير خلاف كما عن السرائر، و يدل عليه صحيح أبي أيوب الخزاز (كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل فقال: أصلحك الله إن معنا امرأه حائضا و لم تطف طواف النساء، فأبى الجمال أن يقيم عليها، قال: فاطرق و هو يقول لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها و لا يقيم عليها جمالها، تمضى فقد تم حجها(٢) و تماميه حجها مع عدمه دليل على عدم ركنيته و لو كان تركه على نحو الاضطرار و إلا فالاضطرار يرفع الاثم فى الترك فلو كان ركنا لوجب عليها الإعادة.

(٢) أى لا يبطل الطواف الركنى بتركه نسيانا بل يقضيه و لو بعد المناسك بلا خلاف معتد أجده فيه كما فى الجواهر لصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (سألته عن رجل نسى طواف الفريضة حتى قدم بلاده و واقع النساء كيف يصنع؟ قال: يبعث بهدى إن كان تركه فى حج بعث به فى حج، و إن كان تركه فى عمره بعث به فى عمره، و وكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه(٣) و هو محمول على ما لو تعذر العود و إلا فيجب عليه الرجوع بنفسه لأن الطواف عن مباشره هو الواجب بالأصل و عن الشيخ فى كتابى الأخبار البطلان، بعد حمل الخبر على طواف النساء و استشهد على ذلك بخبر معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام رجل نسى طواف النساء حتى دخل أهله، قال: لا تحل له النساء حتى يزور البيت، و قال: يأمر أن يقضى عنه إن لم يحج فإن توفى قبل أن يطاف عنه فليقض عنه و ليه أو غيره(٤) و فيه: أما خبر ابن عمار فهو صريح فى طواف

ص: ٤١٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ٥٦ - من أبواب الطواف حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٨٤ - من أبواب الطواف حديث ١٣.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف حديث ٦.

يجب تداركه (فيعود إليه وجوبا مع الممكنه) و لو من بلده (و مع التعذر) (١). و الظاهر أن المراد به المشقه الكثيره وفاقا للدروس، و يحتمل إرادته العجز عنه مطلقا (٢) (يستنيب) فيه، و يتحقق البطلان بتركه عمدا (٣)، و جهلا (٤) بخروج ذى الحجه قبل فعله إن كان طواف الحج مطلقا (٥)، و فى عمره التمتع وقت لضيق وقت الوقوف إلا- عن التلبس بالحج قبله، و فى المفردة المجامعه للحج و المفردة عنه إشكال (٦).

و يمكن اعتبار نيه الإعراض عنه (٧).

-النساء و ليس فيه المنع عن الاستنابه لو تعذر العود فى طواف الحج المنسى بالإضافة إلى أن صحيح على بن جعفر صريح فى كون المنسى هو طواف الحج لا النساء فلا تعارض بينهما فيحمل كل منهما على ظاهره.

(١) ظاهر الصحيح المتقدم أن نفس الرجوع إلى البلد عذر و لكن الأصحاب اعتبروا تعذر العود احتياطا لأصاله المباشره فلا يرفع اليد عنها إلا بأدله الحرج و نحوها.

و عن الدروس أن المراد من التعذر هنا المشقه الشديده، و فيه: أنه يكفى ما يوجب الحرج.

(٢) من غير تقييد بالمشقه الكثيره.

(٣) لأنه ركن فيبطل الحج بتركه عمدا كما تقدم.

(٤) فما سبق من العود إلى الطواف و الاستنابه و إن خرج شهر ذى الحجه فهو مخصوص بالناسى، و أما التارك للطواف عمدا أو جهلا- فيتحقق وقت الترك بخروج ذى الحجه لأنه وقت لوقوع الأفعال فى الجملة خصوصا الطواف و السعى فلو أخرهما طول ذى الحجه صح حجه، و فى حكم خروج الشهر انتقال الحاج إلى محل يتعذر عليه العود فى تمام الشهر هذا فى الحج، و أما عمره التمتع فوقت الترك يتحقق بضيق وقت الوقوف إلا عن التلبس بالحج قبله، و العمره المفردة بخروج السنه إن كانت مجامعه لحج القران أو الافراد بناء على وجوب ايقاعها فى سنه الحج، و أما لو كانت مجردة فاشكال إذ يحتمل وجوب الاتيان بالطواف تمام العمر لعدم التوقيت فما دام حيا فلا يحكم ببطلان العمره المجرده لعدم تحقق الترك و هذا ما ذهب إليه صاحب الجواهر، و يحتمل أن يتحقق وقت الترك بالخروج عن مكه بنيه الأعراض عن الطواف كما احتمله الشهيد فى المسالك.

(٥) سواء كان حج تمتع أو أفراد أو قران.

(٦) لا إشكال فيها لاشترط وقوعها فى سنه الحج و إنما الاشكال فى العمره المجرده

(٧) فى الجميع كما عن المسالك.

(و لو نسي طواف النساء) حتى خرج من مكة (جازت الاستنابه) فيه (اختيارا) (١) و إن أمكن العود لكن لو اتفق عوده لم تجز الاستنابه (٢)، أما لو تركه عمدا (٣) وجب العود إليه مع الإمكان، و لا تحل النساء بدونه مطلقا (٤) حتى العقد، و لو كان امرأه (٥) حرم عليها تمكين الزوج على الأصح (٦) و الجاهل عامد (١) على المشهور كما عن الدروس بل قيل لا خلاف فيه إلا من الشيخ في التهذيب و الفاضل في المنتهى فاشترط نيه التعذر، و يدل على المشهور إطلاق الأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل نسي طواف النساء و حتى يرجع إلى أهله قال: يرسل فيطاف عنه، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليطف عنه و ليه) (١)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله، قال: لا تحل له النساء حتى يزور البيت، و قال: يأمر من يقضى عنه إن لم يحج، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه و ليه أو غيره) (٢)، و هو كالصريح في جواز الاستنابه اختيارا و إلا لقال: يأمر من يقضى عنه إن تعذر عليه الحج و تمسك الشيخ و العلامة بصحيح معاوية بن عمار الثالث عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل نسي طواف النساء حتى أتى الكوفه، قال: لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت، قلت: فإن لم يقدر؟ قال: يأمر من يطوف عنه) (٣)، و صحيح معاوية بن عمار أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله؟ قال: لا تحل له النساء حتى يزور البيت، فإن هو مات فليقض عنه و ليه أو غيره، فأما ما دام حيا فلا يصلح أن يقضى عنه) (٢)، و قد حملت على الكراهه بقريته (لا يصلح) كما في الأخير، و ما قبله غير صريح في المنع من الاستنابه إذا أمكن العود.

(٢) لأن الأخبار المتقدمه الداله على جواز الاستنابه صريحه في عدم رجوعه إلى مكة، و أما إذا رجع فالأصل مباشرته للطواف و لا دليل على جواز الخروج عنه.

(٣) فالأخبار المتقدمه صريحه في النسيان، و أما في صورته العمده فالأصل يقتضى الرجوع لمباشرة الطواف بنفسه و هذا ما صرح به في الدروس و الجواهر.

(٤) و طئا أو عقدا أو لمسا أو تقبيلا أو نظرا كما تقدم في تروك الاحرام.

(٥) قال في الجواهر: (و الظاهر ثبوت الاحكام المزبوره للمرأة المحرمه كالرجل ضروره عدم كونه من خواص الرجل)، بل ادعى العلامة في المنتهى الاجماع.

(٦) فعن القواعد للعلامه أن المحرم عليها ترك الوطى و ما في حكمه من التقييل و النظر

ص: ٤١٢

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف حديث ٣ و ٤ و ٥.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف حديث ٢.

كما مر، و لو كان المنسى بعضا من غير طواف النساء بعد إكمال الأربع جازت الاستنابه فيه (١) كطواف النساء (٢).

### الثانيه يجوز تقديم طواف الحج و سعيه للمفرد

(الثانيه):

(يجوز تقديم طواف الحج و سعيه للمفرد)، و كذا القارن (على الوقوف) بعرفه اختيارا (٣)، لكن يجددان التلبيه عقيب صلاه كل طواف كما مر،(و) كذا يجوز -و اللبس بشهوه دون العقد لو تركت طواف النساء، و إن كان العقد قد حرم عليها بالإحرام، و ذلك لإطلاق ما دل على إحلال كل شيء قد حرم عليه إلا النساء إذا تم ذبح و الحلق أو التقصير كما سيأتي دليله في محله، و المفهوم من حرمة النساء المستثنى هو حرمة الاستمتاع بهن لا العقد عليهن.

و فيه منع لأن العقد قد حرم لحرمة النساء فلا يحل إلا بما يحل النساء و لذا حكم بالحرمة الشهيدان في الدروس و الروضه هنا و صاحب الجواهر و غيرهم.

(١) لصحيح الحسن بن عطيه (سأله سليمان بن خالد و أنا معه عن رجل طاف بالبيت سته أشواط، قال أبو عبد الله عليه السّلام: كيف طاف سته أشواط؟ قال: استقبل الحجر فقال:

الله اكبر و عقد واحدا، فقال أبو عبد الله عليه السّلام: يطوف شوطا، فقال سليمان: فإنه فاته ذلك حتى أتى أهله، قال: يأمر من يطوف عنه(١)، و يستفاد من هذه الروايه جواز الاستنابه مطلقا سواء أمكن العود أو لا، و لكن تقييد الحكم بمجاوزه النصف لما تقدم من التعليل بأنه مع مجاوزه النصف يبني على الطواف المتقدم إذا كان قد تركه لعذر أو حاجه أو حدث، و النسيان عذر يبني عليه.

(٢) أى تجوز الاستنابه سواء أمكن العود أو لا كما جاز ذلك في طواف النساء.

(٣) على المشهور للأخبار منها: صحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن مفرد الحج أ يعجل طوافه أم يؤخره؟ قال: هو و الله سواء عجله أو أخره)(٢)، و عن ابن إدريس منع التقديم محتجا على وجوب الترتيب بالإجماع، و ردّ عليه العلامه فى المنتهى (أن شيخنا - رحمه الله - قد ادعى إجماع الطائفه على جواز التقديم فكيف يصح له - لابن إدريس - حينئذ دعوى الاجماع على خلافه، و الشيخ أعرف بمواضع الوفاق و الخلاف).

ثم إذا قدم المفرد أو القارن الطواف جدد التلبيه ليقوا على إحرامهم و إلا انقلبت الحججه-

ص: ٤١٣

١- (١) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الطواف حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب أقسام الحج حديث ١.

تقديمهما (للمتمتع عند الضرورة) (١) كخوف الحيض، و النفاس المتأخرين، و عليه تجديد التلبيه أيضا (٢)، (و طواف النساء لا يقدم لهما) (٣)، و لا للقارن (إلا لضروره). - عمره عند الشيخ و اكثر الأصحاب، و قد تقدم الكلام فى ذلك.

(١) فلا- يجوز التقديم اختيارا للمتمتع لخبر أبى بصير (قلت: رجل كان متمعا فأهلّ بالحج قال: لا- يطوف بالبيت حتى يأتى عرفات، فإن هو طاف قبل أن يأتى منى من غير عله فلا يعتدّ بذلك الطواف) (١).

و أما اضطرارا كخوف الحيض و النفاس و نحوهما فيجوز للأخبار منها: صحيح صفوان عن يحيى الأزرق عن أبى الحسن عليه السلام (سألته عن امرأه تمتعت بالعمرة إلى الحج ففرغت من طواف العمرة و خافت الطمث قبل يوم النحر، أ يصلح لها أن تعجل طوافها طواف الحج قبل أن تأتى منى؟ قال: إذا خافت أن تضطر إلى ذلك فعلت) (٢) و خبر إسحاق بن عمار عن أبى الحسن عليه السلام (عن المتمتع إن كان شيخا كبيرا أو امرأه تخاف الحيض تعجل طواف الحج قبل أن تأتى منى؟ قال عليه السلام: نعم من كان هكذا يعجل) (٣).

و منه يعرف ضعف ما عن ابن إدريس من المنع من التقديم مطلقا.

(٢) كالقارن و المفرد إذا قدما الطواف على الوقوفين، و قد تقدم الكلام فيه.

(٣) أى للمفرد و المتمتع، فلا يجوز التقديم اختيارا و يجوز اضطرارا على المشهور للأخبار منها:

صحيح ابن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام (لا بأس بتعجيل طواف الحج و طواف النساء قبل الحج يوم الترويه قبل خروجه إلى منى، و كذلك من خاف أمرا لا- يتهاى له الانصراف إلى مكة أن يطوف هو و يودع البيت ثم يمرّ كما هو من منى إذا كان خائفا) (٤) و عن ابن إدريس لا- يجوز حتى للضروره، لأن وقته متسع فيجوز له الاستنابه و إن أمكن العود و لخبر على بن أبى حمزه (سألته أبا الحسن عليه السلام عن رجل يدخل مكة و معه نساء قد أمرهنّ فتمتنعن قبل الترويه بيوم أو يومين أو ثلاثه، فخشى على بعضهن الحيض، فقال:

إذا فرغن من متعتهن و أحلن فلينظر إلى التى يخاف عليها الحيض فيأمرها فتغتسل و تهلّ بالحج من مكانها، ثم تطوف بالبيت و بالصفاء و المروه، فإن حدث بها شىء قضت بقيه المناسك و هى طامث، فقلت: أ ليس قد بقى طواف النساء؟ قال: بلى، فقلت: فهى -

ص: ٤١٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب الطواف حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب أقسام الحج حديث ٧.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب الطواف حديث ١.

(و هو) أى طواف النساء (واجب فى كل نسك) حجا كان (١)، أم عمره (٢)(على كل) -مرتهنه حتى تفرغ منه، قال: نعم، قلت: فلم لا يتركها حتى تقضى مناسكها، قال:

يبقى عليها منسك واحد أهون عليها من أن يبقى عليها المناسك كلها مخافه الحدثان، قلت أبى الجمال أن يقيم عليها و الرفقه، قال: ليس لهم ذلك تستعدى عليهم حتى يقيم عليها حتى تطهر و تقضى مناسكها(١). و هو قاصر السند فلا يصلح لمعارضه ما تقدم.

(١) تمتع أو أفراد أو إقران للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (على المتمتع بالعمرة إلى الحج ثلاثة اطواف بالبيت، و سعيان بين الصفا و المروه، فعليه إذا قدم طواف بالبيت و ركعتان عند مقام إبراهيم عليه السّلام و سعى بين الصفا و المروه ثم يقصّر، و قد أحلّ هذا للعمرة، و عليه للحج طوافان و سعى بين الصفا و المروه و يصلى عند كل طواف بالبيت ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السّلام(٢) و صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (المفرد عليه طواف بالبيت و ركعتان عند مقام إبراهيم عليه السّلام و سعى بين الصفا و المروه، و طواف الزيارة و هو طواف النساء، و ليس عليه هدى و لا أضحية)٣ و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (إنما نسك الذى يقرون بين الصفا و المروه مثل نسك المفرد، ليس بأفضل منه إلا بسياق الهدى، و عليه طواف بالبيت و صلاه ركعتين خلف المقام، و سعى واحد بين الصفا و المروه و طواف بالبيت بعد الحج)٤.

(٢) و وجوبه فى العمرة المفردة بلا خلاف فيه معتدّ به و يدل عليه أخبار منها: خبر إسماعيل بن رباح عن أبى الحسن عليه السّلام (عن مفرد العمرة عليه طواف النساء؟ قال: نعم)(٣) و خبر محمد بن عيسى (كتب أبو القاسم مخلد بن موسى الرازى إلى الرجل يسأله عن العمرة المبتولة هل على صاحبها طواف النساء؟ و عن التى يتمتع بها إلى الحج؟ فكتب: أما العمرة المبتولة فعلى صاحبها طواف النساء، و أما التى يتمتع بها إلى الحج فليس على صاحبها طواف النساء)(٤).

و حكى الشهيد فى الدروس عن الجعفى عدم وجوبه فى العمرة المفردة لصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا دخل المعتمر مكة من غير تمتع و طاف بالبيت و صلى ركعتين عند مقام إبراهيم و سعى بين الصفا و المروه فليحلق بأهله إن شاء)(٥)، و خبر أبى -

ص: ٤١٥

١- (١) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب الطواف حديث ٥.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٨ و ١٣ و ٦.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٨٢ - من أبواب الطواف حديث ٨.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٨٢ - من أبواب الطواف حديث ١.

٥- (٧) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب العمرة حديث ٢.

بعده، و ناسيا يجزى (١)، و الجاهل عامد (٢).

### الثالثه يحرم لبس البرطله فى الطواف

(الثالثه):

(يحرم لبس البرطله) (٣) بضم الباء و الطاء و إسكان الراء و تشديد اللام (٤) المفتوحه، و هى قلنسوه (٥) طويله كانت تلبس قديما (فى الطواف) لما روى من النهى عنها معللا- بأنها من زى اليهود،(وقيل) و القائل ابن إدريس و استقره فى الدروس: (يختص) التحريم (بموضع تحريم ستر الرأس) كطواف العمره، لضعف (١)لخبر سماعه بن مهران عن أبى الحسن الماضى عليه السّلام (سألته عن رجل طاف طواف الحج و طواف النساء قبل أن يسعى بين الصفا و المروه، قال: لا يضره، يطوف بين الصفا و المروه و قد فرغ من حجه) (١) و هو محمول على الضروره و النسيان جمعا بينه و بين ما دل على لا بديه تقديم السعى على طواف النساء.

(٢)فى المدارك (و فى إلحاق الجاهل بالعامد أو بالساهى و جهان، و روايه سماعه تناوله) و هذا يقتضى إلحاقه بالساهى، و من ألحقه بالعامد فلعدم الال-جزاء لعدم المطابقه بين المأتى به و بين المأمور به، و لاصاله الاشتغال، و لبقاء حرمة النساء حتى يأتى بطواف النساء بعد السعى.

(٣)قال الشيخ فى النهايه بالحرمة، و فى التهذيب بالكراهه، و عن ابن إدريس الكراهه فى الحج و الحرمة فى طواف العمره نظرا إلى تحريم الرأس فيه، و الأصل فيه خبر يزيد بن خليفه (رأنى أبو عبد الله عليه السّلام أطوف حول الكعبه و علىّ برطله، فقال لى بعد ذلك: قد رأيتك تطوف حول الكعبه و عليك برطله، لا تلبسها حول الكعبه فإنها من زى اليهود) (٢) و خبر زياد بن يحيى الحنظلى عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا- تطوفنّ بالبيت و عليك برطله) ٣، و هما ضعيفا السند فلا يصلحان إلا مستندا للكراهه.

(٤)وقيل بالتخفيف.

(٥)إنها قلنسوه طويله كانت تلبس قديما على ما ذكره المحقق الثانى فى جامعه و سيد المدارك و الشارح فى المسالك فضلا عن الروضه، و عن العين و المحيط و القاموس إنها المظله الصيفيه، و عن الجوالقى إنها كلمه نبطيه و ليست من كلام العرب، و عن ابن جنى فى سر الصناعه (إن النبط يجعلون الظاء طاء و لهذا قالوا البرطله، و إنما هو ابن الظل).

ص: ٤١٧

١- (١) الوسائل الباب - ٦٥ - من أبواب الطواف حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣) الوسائل الباب - ٦٧ - من أبواب الطواف حديث ٢ و ١.

مستند التحريم. و هو الأقوى، و يمكن حمل النهى على الكراهه بشاهد التعليل، و على تقدير التحريم لا يقدر فى صحه الطواف، لأن النهى عن وصف خارج عنه و كذا لو طاف لابساً للمخيط.

### الرابعه روى عن على (ع) فى امرأه نذرت الطواف على أربع

(الرابعه):

(روى عن على (ع) بسند ضعيف (فى امرأه نذرت الطواف على أربع) يديها و رجليها (أن عليها طوافين) (١) بالمعهود و عمل بمضمونه الشيخ [رحمه الله].

(و قيل) و القائل المحقق: (يقتصر) بالحكم (على المرأه)، و قوفا فيما خالف الأصل على موضع النص، (و يبطل فى الرجل) لأن هذه الهيئه غير معتدّ بها شرعا، فلا ينعقد فى غير موضع النص، (و قيل) و القائل ابن إدريس: (يبطل فيهما) لما ذكر، و استضعافا للروايه.

(و الأقرب الصحه فيهما) للنص، و ضعف السند منجبر بالشهره و إذا ثبت فى المرأه ففى الرجل بطريق أولى. و الأقوى ما اختاره ابن إدريس من البطلان (١) و إليه ذهب الشيخ و القاضى و نسب إلى الشهره لخبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام (قال أمير المؤمنين عليه السلام فى امرأه نذرت أن تطوف على أربع قال: تطوف اسبوعا ليديها و اسبوعا لرجليها) (١)، و خبر أبى الجهم عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه عن آباءه عن على عليهم السلام (أنه قال فى امرأه نذرت أن تطوف على أربع قال: تطوف اسبوعا ليديها و اسبوعا لرجليها) ٢ و هما ضعيفان، أما الأول فلكون السكونى عاميا، و أما الثانى فلكون أبى الجهم مشترك بين جماعه و بعضهم لم يوثق فضلا عن اشتمال سند الثانى على موسى بن عيسى اليعقوبى و هو مجهول.

و عن ابن إدريس و تبعه سيد المدارك و جماعه عدم انعقاد النذر، لأنه نذر لهيئه غير مشروع، و عن المحقق أنه يجب طوافان إذا كان الناذر امرأه اقتصارا على مورد النص و عن العلامة فى المنتهى (البطلان فى حق الرجل و التوقف فى حق المرأه فإن صح سند الخبرين عمل بموجبهما و إلا بطل كالرجل)، و فيه: لا ريب فى ضعف الخبرين و لكن منجبران بعمل الأصحاب فلا بد من العمل بهما، و إذا ثبت ذلك فى المرأه فيثبت فى حق الرجل لعدم خصوصيه المورد.

ص: ٤١٨



مطلقا (١)، و ربما قيل (٢): ينعقد النذر، دون الوصف و يضعف بعدم قصد المطلق.

## الخامسه يستحب إكثار الطواف

(الخامسه):

(يستحب إكثار الطواف) لكل حاضر بمكة (ما استطاع (٣) و هو أفضل من الصلاه تطوعا للوارد) (٤) مطلقا (٥)، و للمجاور في السنه الأولى، و في الثانيه يتساويان، فيشرك بينهما، و في الثالثه تصير الصلاه أفضل كالمقيم (٦)، (و ليكن) (١) في المرأه و الرجل.

(٢) لم أجد نسبته إلى أحد، و مراده أن النذر قد تعلق بالطواف و بالهيئه، فإذا بطل النذر في الهيئه فلا يبطل في الطواف، و فيه: إن المقصود من نذر الهيئه هو نذرها ضمن الطواف فهي حصه خاصه من الطواف فإذا بطلت بطل المطلق في ضمنها، هذا فضلا عن عدم قصده مطلق الطواف بل الطواف المقيد بحصه خاصه.

(٣) للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إن الله جعل حول الكعبه عشرين و مائه رحمه، منها ستون للطائفين) (١) و صحيح أبي عبد الله الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام (إن للكعبه للخبطه في كل يوم يغفر لمن طاف بها، أو حن قلبه إليها، أو حبسه عنها عذر) ٢.

(٤) و هو غير المجاور.

(٥) في جميع السنوات.

(٦) للأخبار منها: خبر حريز (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطواف لغير أهل مكة لمن جاور بها أفضل أو الصلاه، قال: الطواف للمجاورين أفضل من الصلاه، و الصلاه لاهل مكة و القاطنين بها أفضل من الطواف) (٢)، و صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام (من أقام بمكة سنه فالطواف أفضل من الصلاه، و من أقام سنتين خلط من ذا و من ذا، و من أقام ثلاث سنين كانت الصلاه له أفضل من الطواف) ٤.

و قال في المدارك (و الظاهر أن المراد بالصلاه النوافل المطلقه غير الرواتب، إذ ليس في الروايتين تصريح بأفضليه الطواف على كل صلاه، و يتبه عليه صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج المتضمنه للأمر بقطع الطواف لخوف فوات الوتر، و البدأه بالوتر ثم إتمام الطواف) و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام (سألته عن الرجل يكون في -

ص: ٤١٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الطواف حديث ٣ و ٥.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الطواف حديث ٤ و ١.

الطواف (ثلاثمائة و ستين طوفا (١) فيان عجز) عنها (جعل أشواط) فتكون أحدا و خمسين طوفا، و يبقى ثلاثة أشواط تلحق بالطواف الأخير، و هو مستثنى من كراهه القرآن في النافله بالنص، و استحباب بعض الأصحاب إلحاقه بأربعة أخرى لتصير مع الزيادة طوفا كاملا، حذرا من القرآن. و استحباب ذلك (٢) لا- ينافي الزيادة، و أصل القرآن في العباده مع صحتها لا ينافي الاستحباب (٣) و هو حسن -الطواف قد طاف بعضه و بقى عليه بعضه فطلع الفجر فيخرج من الطواف إلى الحجر أو إلى بعض المسجد إذا كان لم يوتر فليوتر، ثم يرجع فيتم طوافه، أفتى ذلك أفضل أم يتم الطواف ثم يؤثر، و إن أسفر بعض الاسفار، قال: ابدأ بالوتر و اقطع الطواف إذا خفت ذلك، ثم أتم الطواف بعد(١).

(١) كل طواف سبعة أشواط، فالمجموع الفان و خمس مائه و عشرون شوطا بلا خلاف فيه لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (يستحب أن يطوف ثلاثمائة و ستين اسبوعا على عدد أيام السنه، فإن لم يستطع فثلاثمائة و ستين شوطا، فإن لم يستطع فما قدرت عليه من الطواف)(٢) و مقتضى استحباب الثلاثمائة و ستين شوطا أن يكون الطواف الأخير عشره أشواط، و المجموع أحد و خمسون طوفا و الأخير عشره اشواط، و قد ذهب جماعه منهم المحقق و سيد المدارك من أن هذه الزيادة غير مكروهه لظاهر النص، و يكون استثناء من القرآن بالطواف المندوب، و نقل العلامة في المختلف عن ابن زهره أنه استحباب زيادة أربعة اشواط على الثلاثه المنفرده ليصير طوفا كاملا حذرا من القرآن في الطواف المندوب، و ليوافق عدد أيام السنه الشمسيه، و نفى عنه البأس في المختلف، و يشهد له ما رواه البنظي عن علي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (يستحب أن يطاف بالبيت عدد أيام السنه، كل اسبوع لسبعه أيام، فذلك اثنان و خمسون اسبوعا)(٣).

(٢) هذا دفع توهم آت على كلام ابن زهره و التوهم كيف تكون هذه الأشواط الاربعه مستحبه مع أن المستحب هو ثلاثمائة و ستين شوطا كما هو مدلول صحيح معاويه بن عمار، و الدفع إن استحباب هذا العدد المخصوص لا ينافي في استحباب الزيادة عليه فهو مستحب مع مستحب آخر.

(٣) دفع توهم ثان آت على كلام ابن زهره، لأن ظاهر كلام ابن زهره إلحاق الأربعة بالعشره

ص: ٤٢٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الطواف حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الطواف حديث ٢.

## السادسه: القران فى الطواف الواجب مبطل

(السادسه):

(القران) بين أسبوعين بحيث لا- يجعل بينهما تراخيا (٢)، وقد يطلق على -ليصير المجموع أربعة عشر شوطا فيصير حينئذ اسبوعين، وهذا موجب للقران بين طوافين و سيأتى أنه مكروه فكيف يكون مستحبا، و الدفع أن الكراهه تاره بمعنى المرجوح شرعا و أخرى بمعنى أقلية الثواب بالنسبه لنظائرها، فالأربعة أشواط الأخيره و إن انطبق عليها وصف القرآن فهى مكروهه بمعنى أقل ثوابا من أربعة أخرى من غير قران و هذا لا ينافى استحبابها.

(١) من زياده أربعة على الثلاثه الباقية ليكون طوفا كاملا، و من إلحاق الثلاثه الباقية بالطواف الأخير، و استحباب كلا الأمرين لدلاله النقل عليه كما فى المسالك، فالإلحاق هو ظاهر صحيح معاويه المتقدم، و الزياده هو مقتضى خبر أبى بصير.

(٢) أى بدون إتيان ركعتى الطواف بينهما فهو محرم فى الفريضة و قد نسب إلى الشهره، و عن التذكرة نسبه إلى أكثر علمائنا للأخبار منها: خبر البنزطى (سأل رجل أبا الحسن عليه السّلام عن الرجل يطوف الاسباع جمعا فيقرن، فقال: لا إلا الاسبوع و ركعتان، و إنما قرن أبو الحسن عليه السّلام لأنه كان يطوف مع محمد بن إبراهيم لحال التقيه) (١)، و خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (و لا قران بين اسبوعين فى فريضه و نافله) ٢ و النهى فى العبادات مفسد، و ذهب الشيخ فى الاقتصاد و الشهيد فى الدروس و العلامه فى المختلف إلى الكراهه لجمله من الاخبار منها: صحيح زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام (إنما يكره أن يجمع الرجل بين الاسبوعين و الطوافين فى الفريضه، و أما فى النافله فلا بأس) ٣ و خبر عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السّلام (إنما يكره فى النافله فى القران فى الفريضه، فأما النافله فلا - و الله - ما به بأس) (٢) ثم إن القران بالمعنى المتقدم هو مكروه فى النافله بلا خلاف فيه للأخبار، منها: خبر زراره المتقدم و خبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام (عن الرجل يطوف السّبوع و السبوعين فلا يصلّى ركعتين حتى يبدو له أن يطوف اسبوعا، هل يصلح ذلك؟ قال: لا يصلح حتى يصلّى ركعتى السّبوع الأول، ثم ليطوف ما أحب) ٤، و لفظ (لا يصلح) ظاهر فى الكراهه، و ما دل على نفي البأس عنه فى النافله محمول على التقيه بشهاده خبر البنزطى المتقدم.

ص: ٤٢١

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الطواف حديث ٧ و ١٤ و ١ و ٤.

٢- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الطواف حديث ٨.

الزيادة عن العدد مطلقا (١) (مبطل في طواف الفريضة، ولا بأس به في النافلة، وإن كان تركه أفضل) (٢)، و نبه بأفضليه تركه على بقاء فضل معه، كما هو شأن كل عبادة مكروهه. و هل تتعلق الكراهه (٣) بمجموع الطواف، أم بالزيادة؟ الأجود الثانى إن عرض قصدها (٤) بعد الإكمال، و إلا فالأول و على التقديرين فالزيادة يستحق عليها ثواب فى الجملة (٥) و إن قلّ.

## القول فى السعى و التقصير - و مقدماته

### فى مقدماته السعى

(القول فى السعى و التقصير - و مقدماته) كلها مسنونه (استلام الحجر) (٦) عند إرادته الخروج إليه (٧)، (و الشرب من زمزم، و صبّ الماء منه عليه) (٨) من الدلو المقابل (١) سواء بلغ الاسبوعين أو لا، و بهذا المعنى فغير جائز فى الطواف الواجب لاشتراطه بالسعى فقط و قد تقدم الكلام فيه، ثم يتوجه التحريم إذا وقعت الزيادة بقصد الطواف بحيث قصدها فى الاثناء أو الابتداء، أما لو تجاوز الحجر الأسود بنيه أن ما زاد على الشوط لا يكون جزءا من الطواف فلا محذور فيه.

و أما الزيادة فى العدد فى النافلة فمكروه كما عن المحقق و العلامة، و قال فى الجواهر:

(و لكن لا أعرف وجهه).

(٢) و هو معنى الكراهه فى العباده، إذ يكون فعلها مستحبا و تركها أكثر استحبابا.

(٣) كراهه القرآن بالمعنى الأول أو الثانى هذا بالنسبه للنافله، و أما الفريضة فقط عرفت أنه منهى عنه على التقديرين و هو يقتضى البطلان على التقديرين أيضا.

(٤) أى قصد الزياره بعد إكمال الطواف الأول.

(٥) كما هو مقتضى الكراهه فى العبادات.

(٦) لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا فرغت من الركعتين فائت الحجر الأسود فقبّله أو استلمه أو أشر إليه، فإنه لا بد من ذلك، و قال: إن قدرت أن تشرب من ماء زمزم قبل أن تخرج إلى الصفا فافعل، و تقول حين الشرب: اللهم اجعله علما نافعا و رزقا واسعا و شفاء من كل داء و سقم) (١) و مثله غيره.

(٧) أى إلى السعى.

(٨) لصحيح حفص عن أبى الحسن موسى عليه السلام و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (يستحب أن يستقى من ماء زمزم دلوا أو دلوين فتشرب منه و تصبّ على رأسك و جسدك، و ليكن ذلك من الدلو الذى بحذاء الحجر) ٢ و هو ظاهر فى استحباب الاستقاء بنفسه.

---

١- ((١ و ٢)) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب السعي حديث ١ و ٤.

للحجر، وإلا - فمن غيره (١)، والأفضل استقاؤه بنفسه، ويقول عند الشرب (٢)، والصبّ (٣): اللهم اجعله علما نافعا، ورزقا واسعا، وشفاء من كل داء وسقم.

(و الطهاره) من الحدث على أصح القولين (٤). وقيل: يشترط و من الخبث أيضا (٥)، (و الخروج من باب الصفا) (٦) و هو الآن داخل من المسجد كباب بنى (١) أى غير هذا الدلو.

(٢) كما فى صحيح معاويه المتقدم.

(٣) لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا فرغ الرجل من طوافه و صلى ركعتين فليأت زمزم و يستق منه ذنوبا أو ذنوبين، فليشرب منه و ليصب على رأسه و ظهره و بطنه و يقول:

اللهم اجعله علما نافعا و رزقا واسعا و شفاء من كل داء و سقم) (١).

(٤) و هو المشهور للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء، إلا الطواف فإن فيه الصلاة، و الوضوء أفضل) (٢)،

و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (عن امرأه طافت بالبيت ثم حاضت قبل أن تسعى، قال:

تسعى، و قال: و سألته عن امرأه طافت بين الصفا و المروه فحاضت بينهما، قال: تتم سعيها) ٣، و خير زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن الرجل يسعى بين الصفا و المروه على غير وضوء، فقال: لا بأس) ٤ و ذهب ابن أبي عقيل إلى اشتراط الطهاره لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المرأة تطوف بين الصفا و المروه و هى حائض، قال: لا، إن الله تعالى يقول: إِنَّ الصَّفاَ وَ المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) ٥ و خير ابن فضال عن أبي الحسن عليه السلام (لا تطوف و لا تسعى إلا على وضوء) ٦.

(٥) قال فى الجواهر: (صرح جماعة أيضا باستحباب الطهاره من الخبث فيه - أى السعى - و إن كان لم يحضرنى الآن ما يشهد له سوى مناسبه التعظيم، و كون الحكم ندبيا يكتفى فى مثله بنحو ذلك).

(٦) أى الخروج من المسجد إلى المسعى من باب الصفا، و استحبابه بلا خلاف فيه كما فى الجواهر لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حين فرغ من طوافه و ركعته قال: ابدءوا بما بدأ الله به، إن الله عز و جل يقول: إِنَّ الصَّفاَ وَ المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، قال أبو عبد الله عليه السلام: ثم اخرج إلى الصفا من الباب الذى خرج منه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و هو الباب الذى يقابل الحجر الأسود، حتى تقطع الوادى و عليك -

ص: ٤٢٣

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب السعى حديث ٢.

٢- ((١-٢-٣-٤-٥-٦)) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب السعى حديث ١ و ٤ و ٣ و ٧.

شبيهه، إلا أنه معلّم باسطواتين فليخرج من بينهما. و في الدروس الظاهر استحباب الخروج من الباب الموازي لهما أيضا.

(و الوقوف على الصفا) بعد الصعود إليه حتى يرى البيت من بابه (مستقبل الكعبه، و الدعاء و الذكر) (١) قبل الشروع بقدر قراءه البقره مترسلا، للتأسي، -السكينه و الوقار(١).

و قال سيد المدارك: (و اعلم أن الباب الذي خرج منه رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم قد صار الآن في داخل المسجد باعتبار توسعته، لكن قال الشهيد في الدروس: إنه معلّم باسطواتين هناك معروفتين فليخرج من بينهما، قال: و الظاهر استحباب الخروج من الباب الموازي لهما).

(١) لصحيح معاويه بن عمار المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام (ثم اخرج إلى الصفا من الباب الذي خرج منه رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم و هو الباب الذي يقابل الحجر الأسود حتى تقطع الوادي و عليك السكينه و الوقار، فاصعد على الصفا حتى تنظر إلى البيت، و تستقبل الركن الذي فيه الحجر الأسود فاحمد الله عز و جل و أثن عليه، و اذكر من آلائه و بلائه و حسن ما صنع إليك ما قدرت على ذكره، ثم كبر الله سبعا و هلله سبعا، و قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد، يحيى و يميت و هو على كل شيء قدير، ثلاث مرات، ثم صل على النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم و قل: الله اكبر، الحمد لله على ما هدانا، و الحمد لله على ما أبلانا، و الحمد لله الحي القيوم، و الحمد لله الحي الدائم ثلاث مرات، و قل: اشهد أن لا إله إلا الله و اشهد أن محمدا عبده و رسوله، لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين و لو كره المشركون، ثلاث مرات، اللهم إني أسألك العفو و العافيه و اليقين في الدنيا و الآخرة، ثلاث مرات، اللهم آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، ثلاث مرات، ثم كبر مائه مره و هلّل مائه مره و احمد الله مائه مره و سبح مائه مره، و تقول: لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده و نصر عبده و غلب الأحزاب وحده، فله الملك و له الحمد وحده، اللهم بارك لي في الموت و فيما بعد الموت، اللهم إني أعوذ بك من ظلمه القبر و وحشته، اللهم أظنني في عرشك يوم لا ظل إلا ظلك، و أكثر من أن تستودع ربك دينك و نفسك و أهللك، ثم تقول: استودع الله الرحمن الرحيم الذي لا يضيع ودائعه، ديني و نفسي و أهلي، اللهم استعملني على كتابك و سنه نبيك، و توفي على ملته، ثم أعذني من الفتنة، ثم تكبر ثلاثا، ثم تعيدها مرتين، ثم تكبر واحده، ثم تعيدها، فإن لم-

ص: ٤٢٤

و ليكن الذكر مائه (١) تكبيره، و تسيحه، و تحميده، و تهليله، ثم الصلاه على النبي (ص) مائه.

## فى واجبات السعى

(و واجبه النيه) (٢) المشتمله على قصد الفعل المخصوص متقربا، مقارنة للحركة (٣) و للصفاء بأن يصعد عليه (٤) فيجزئ من أى جزء كان منه، أو يلصق عقبه به (٥) إن لم يصعد، فإذا وصل إلى المروه ألصق أصابع رجليه بها إن لم يدخلها -تستطع هذا فبعضه، قال أبو عبد الله عليه السلام: و إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يقف على الصفا بقدر ما يقرأ سورة البقره مترسلا(١).

و قد تضمنت هذه الروايه استحباب الصعود و الوقوف على الصفا مستقبل القبلة و الدعاء و الذكر بقدر قراءه سورة البقره مترسلا، و تدل على كون الذكر مائه تكبيره و مائه تسيحه و مائه تحميده و مائه تهليله، و غير ذلك من الدعاء و الذكر.

(١) لم يتعرض صحيح معاويه للصلاه على النبي صلى الله عليه و آله و سلم مائه مره، و لم يتعرض لها فى المتن و كذا فى الجواهر و المدارك و غيرهما، نعم فى الفقيه للصدوق الذى متنه روايات قال (و تقول:

اللهم آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ ثلاث مرات، و تقول:

الحمد لله مائه مره و الله أكبر مائه مره و سبحان الله مائه مره و لا إله إلا الله مائه مره، و استغفر الله و أتوب إليه مائه مره، و صل على محمد و آل محمد مائه مره(٢)، و قد ذكرها الشهيد فى الدروس.

(٢) بلا خلاف فيه من كونه أمرا عباديا متوقفا على النيه، و النيه كما تقدم أكثر من مره مشتمله على القصد مع التقرب، و لا يجب قصد الخصوصيات إلا إذا توقف التعيين عليه.

(٣) حتى يقع الفعل بتمامه عن النيه بناء على أنها اخطاريه، و أما بناء على أنها على نحو الداعى كما هو الصحيح فلا يضر تقدمها إذ هي باقية حكما.

(٤) كما تقدم أنه مستحب.

(٥) أى بالصفاء حتى ينتهى إلى المروه فيلصق أصابع رجليه بها ليصدق عليه السعى بين الصفا و المروه، و لم يناقش فى هذه الدقه العقلية إلا سيد الرياض حيث قال: (لو لا اتفاق الأصحاب فى الظاهر على وجوب إصاق العقب بالصفاء و الأصابع بالمروه لكان القول بعدم لزوم هذه الدقه، و الاكتفاء بأقل من ذلك مما يصدق معه السعى بين الصفا و المروه -

ص: ٤٢٥

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب السعى حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٤ - من أبواب السعى حديث ٣.



ليستوعب سلوك المسافه التي بينهما فى كل شوط.

(و البدء بالصفاء، و الختم بالمروه (١)، فهذا شوط، و عوده) من المروه إلى الصفاء - عرفا و عادة لا يخلو من قوه كما اختاره بعض المعاصرين، لما ذكره من أن المفهوم من الأخبار أن الأمر أوسع من ذلك، فإن السعى على الإبل الذى دلت عليه الأخبار، و أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان يسعى على ناقته لا يتفق فيه هذا التضييق من جعل عقبه ملصقه بالصفاء فى الابتداء، و أصابعه يلصقها بالمروه و موضع العقب بعد العود، فضلا عن ركوب الدرج - و هذا تعريض بمن أوجب صعود الصفاء من باب المقدمه - بل يكفى فيه الأمر العرفى و لكن الأحوط ما ذكره) انتهى.

(١) بلا خلاف، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (ثم طف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفاء و تختتم بالمروه، ثم قصير) (١)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (من بدأ بالمروه قبل الصفاء فليطرح ما سعى و يبدأ بالصفاء قبل المروه) (٢)، و خبر على بن أبى حمزه عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل بدأ بالمروه قبل الصفاء، قال:

يعيد ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه فى الوضوء أراد أن يعيد الوضوء) (٣)، و خبر على الصائغ عن أبى عبد الله عليه السلام مثله إلا أن فى الأخير (يعيد ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه كان عليه أن يبدأ بيمينه ثم يعيد على شماله) (٤)، هذا بالنسبه لسبعة أشواط الواجبه فى السعى، و أما بالنسبه للشوط فالابتداء بالصفاء و الانتهاء بالمروه شوط أول و الرجوع إلى الصفاء شوط ثان و هكذا إلى السابع بلا خلاف فيه، و يدل عليه أخبار منها: صحيح هشام بن سالم (سعت بين الصفاء و المروه أنا و عبيد الله بن راشد فقلت له:

تحفظ علىّ، فجعل يعدّ ذاهبا و جائيا شوطا واحدا، فبلغ بنا ذلك، فقلت له: كيف تعدّ؟ قال: ذاهبا و جائيا شوطا واحدا فأتمنا أربعة عشر شوطا، فذكرنا لأبى عبد الله عليه السلام فقال: قد زادوا على ما عليهم، ليس عليهم شيء) (٣).

هذا و يجب السعى فى الطريق المعهود بين الصفاء و المروه فلو اقتحم المسجد الحرام ثم خرج من باب آخر لم يجز، و كذا لو اقتحم سوق الليل كما فى الدروس، و يجب فى السعى التوجه بالبدن على نحو المتعارف نحو المطلوب فلو مشى القهقرى لم يجز لأنه على خلاف المعهود فلا يتحقق به الامتثال، و أما الالتفات بالوجه فلا يضر قطعاً كما عن المدارك.

ص: ٤٢٤

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب السعى حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب السعى حديث ١ و ٤ و ٥.

٣- (٥) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب السعى حديث ١.

(آخر فالسابع) يتم (على المروه، و ترك الزيادة على السبعه فيبطل) لو زاد (عمدا)، و لو خطوه (١) (و النقيصه (٢) فيأتي بها) و إن طال الزمان، إذ لا- تجب الموالاه فيه، أو كان دون الأربع، بل بينى و لو على شوط، (و إن زاد سهوا تخير بين الإهدار) (١) بلا خلاف فيه، لخبر عبد الله بن محمد عن أبي الحسن عليه السّلام (الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاه المفروضه إذا زدت عليها فعليكم الإعاده، و كذلك السعي) (١)، و الخطوه مبطله إذا أتى بها بقصد السعي.

(٢) فلا- يبطل السعي بالنقيصه، بل يأتي بالناقص، قال في الجواهر: (سواء كانت - أى النقيصه - شوطا أو أقل أو أكثر، و سواء ذكرها قبل فوات الموالاه أو بعدها، لعدم وجوبها فيها إجماعا كما عن التذكره)، و يدل عليه صحيح سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن رجل متمتع سعى بين الصفا و المروه ستة أشواط ثم رجع إلى منزله، و هو يرى أنه قد فرغ منه و قلم أظافيره و أحلّ، ثم ذكر أنه سعى ستة أشواط، فقال لى:

يحفظ أنه قد سعى ستة أشواط، فإن كان يحفظ أنه قد سعى ستة أشواط فليعد و ليتم شوطا) (٢)، و هو ظاهر فى عدم الموالاه، و كذا خبر ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن رجل طاف بين الصفا و المروه ستة أشواط، و هو يظن أنها سبعه، فذكر بعد ما حلّ و واقع النساء أنه إنما طاف ستة أشواط، قال: عليه بقره يذبحها و يطوف شوطا آخر) (٣)، و اعتبر المفيد و سلّار و أبو الصلاح و ابن زهره فى البناء على ما مضى تجاوز النصف و إلا فيستأنف السعي من رأس، لخبر أحمد بن عمر الحلال عن أبي الحسن عليه السّلام (إذا حاضت المرأه و هى فى الطواف بالبيت أو بالصفا و المروه، و جاوزت النصف علّمت ذلك الموضع الذى بلغت، فإذا هى قطعت طوافها فى أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله) (٣)، و نحوه خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام ٥.

و لكن ضعف سندهما و عدم الجابر لهما مع اختصاص ذيلهما بالطواف دون السعي، مع ما سيأتى من جواز قطع السعي لأقل من النصف فقد ذهب الشيخ فى كتبه، و بنو حمزه و ادريس و البراج، و سعيد، و العلامه فى القواعد، و غيرهم إلى جواز البناء من دون فرق بين تجاوز النصف و عدم التجاوز.

ص: ٤٢٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف حديث ١١.

٢- (( ٢ ) و ( ٣ ) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب السعي حديث ١ و ٢.

٣- (( ٤ ) و ( ٥ ) الوسائل الباب - ٨٥ - من أبواب الطواف حديث ٢ و ١.

للزائد،(و تكميل أسبوعين) (١) إن لم يذكر حتى أكمل الثامن (٢)، و إلا تعين إهداره،(كالطواف). و هذا القيد يمكن استفادته من التشبيه، و أطلق في الدروس الحكم و جماعه. و الأقوى تقييده بما ذكر، و حينئذ فمع الإكمال يكون الثاني مستحبا (٣). (و لم يشرع استحباب السعي إلا هنا) (٤)، و لا يشرع ابتداء مطلقا (٥).

## في أن السعي ركن

(و هو) أى السعي (ركن (٦) يبطل) النسك (يتعمد تركه) و إن جهل (١) لا خلاف فى عدم بطلان السعي بالزيادة السهوويه، و ما تقدم من عدم جواز الزياره فإنه مختص بالعمديه، ثم هو مخير بين طرح الزياره و الاعتداد بالسبعه و بين إكمال الاسبوعين و يكون الثانى مستحبا، أما طرح الزياره فيدل عليه صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى إبراهيم عليه السّلام (فى رجل سعى بين الصفا و المروه ثمانيه أشواط ما عليه؟ فقال: إذا كان خطأ طرح واحدا و اعتدّ بسبعه) (١)، و صحيح جميل بن دراج (حججنا و نحن ضروره فسعينا بين الصفا و المروه أربعه عشر شوطا، فسألنا أبا عبد الله عليه السّلام عن ذلك فقال: لا بأس سبعة لك، و سبعة تطرح) ٢، و مثلهما غيرهما، و أما إكمال الاسبوعين فيدل عليه صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السّلام (إن فى كتاب على عليه السّلام: إذا طاف الرجل بالبيت ثمانيه أشواط الفريضة، و استيقن ثمانيه أضاف إليها ستا، و كذلك إذا استيقن أنه سعى ثمانيه أضاف إليها ستا) (٢).

و خالف ابن زهره فاقصر على الإكمال، و خالف صاحب الحدائق فطرح الإكمال لأن جوازه يعنى أن السعى الثانى قد ابتدأ من المروه و هو مخالف للأخبار الآمره بالابتداء من الصفا، و ردّ بأنه تكون مخصصه بالصحيح المتقدم.

(٢) قال سيد المدارك: (بعد أن ذكر صحيح ابن مسلم المتقدم: و إنما يتخير بين الطرح و الإكمال إذا لم يقع التذكر إلا بعد إكمال الثامن و إلا تعين القطع لاختصاص الروايه المتضمنه للإكمال بما إذا لم يحصل التذكر حتى أتمّ الثمانيه).

(٣) كالطواف، و لم ينقل خلاف هنا فى استحباب الثانى كما نقل فى الطواف.

(٤) أى عند تكميل الاسبوعين بسبب الزياره السهوويه.

(٥) أى أصلا للسيره مع عدم ورود نص على استحبابه مطلقا بخلاف الطواف.

(٦) فيبطل الحج بتركه عمدا بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى -

ص: ٤٢٨

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب السعى حديث ٣ و ٥.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الطواف حديث ١٠.

الحكم (١)، لا بنسيانه بل يأتي به مع الإمكان، و مع التعذر يستتنب (٢) كالطواف و لا- يحل له ما يتوقف عليه من المحرمات حتى يأتي به كملا (٣) أو نائبه، (و لو ظن فعله فواقع) بعد أن أحلّ بالتقصير، (أو قلم) ظفره (فتبين الخطأ) و أنه لم يتمّ السعى (أتمه (٤)، و كفر بقره) في المشهور (٥)، استنادا إلى روايات دلت على -عبد الله عليه السّلام (من ترك السعى متعمدا فعليه الحج من قابل) (١)، و خالف المخالف أبو حنيفة فقال إنه واجب غير ركني، و قال أحمد أنه مستحب، و إطلاق الخبر يقتضى عدم الفرق بين كون السعى للحج أو للعمرة، و الكلام فيما يتحقق به الترك على ما تقدم في الطواف.

(١) قال في الجواهر: (و في إلحاق الجاهل بالعالم أو الناسي وجهان، إن لم يكن اقواهما الأول كما اختاره في المسالك و غيرها، خصوصا مع ملاحظه اطلاق الأصحاب العامد الشامل للجاهل و العالم، مضافا إلى الأصل الذي لم يثبت انقطاعه بثبوت قاعده معذوريه الجاهل في الحج).

(٢) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (رجل نسي السعى بين الصفا و المروه، قال: يعيد السعى، قلت: فإنه خرج - و في نسخه: فاته ذلك حتى خرج - قال: يرجع فيعيد السعى، إن هذا ليس كرمى الحجار، إن الرمي سنه و السعى بين الصفا و المروه فريضه) (٢)، و صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام (سألته عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا و المروه، قال: يطاف عنه) ٣، و الجمع بين الأخبار يقتضى بحمل إعادته السعى إذا أمكن، و بحمل الأمر بالنيابة على التعذر.

(٣) لأن هذه المحرمات أحكام وضعيه مسّيه عن الاحرام، فلا يرفعها إلا الأسباب الشرعيه التي وضعها الشارع، و من صحبتها السعى، و الجهل و النسيان رافعان للحكم التكليفي لا الوضعي.

(٤) أي أتم السعى.

(٥) لخبر عبد الله بن مسكان (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل طاف بين الصفا و المروه سته أشواط و هو يظن أنها سبعة، فذكر بعد ما أحلّ و واقع النساء أنه إنما طاف سته أشواط، فقال عليه السّلام: عليه بقره يذبحها و يطوف شوطا آخر) (٣)، و هو ضعيف بمحمد بن سنان-

ص: ٤٢٩

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب السعى حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب السعى حديث ١ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب السعى حديث ٢.

الحكم. و موردها ظن إكمال السعى بعد أن سعى سته أشواط.

و الحكم مخالف للأصول الشرعيه من وجوه كثيره: وجوب الكفاره على الناسى فى غير الصيد، و البقره (١) فى تقليص الظفر أو الأظفار، و وجوبها (٢) بالجماع مطلقا (٣)، و مساواته (٤) للقلم، و من ثم أسقط وجوبها بعضهم و حملها على -لكنه منجبر بعمل الأصحاب هذا من جهه و من جهه أخرى فالدم الذى ثبت من أجل مواقعه النساء مع أنه مناف لما دل على وجوب البدنه لا البقره على من جامع قبل طواف النساء فى الحج فلا بدّ من تقييدها بعمره المتمتع بها فقط، و هذا ما فعله المحقق و الفاضل و ابن إدريس، و مثله صحيح سعيد بن يسار (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: رجل متمتع سعى بين الصفا و المروه سته أشواط، ثم رجع إلى منزله و هو يرى أنه قد فرغ منه، و قلم أظافيره و أحلّ، ثم ذكر أنه سعى سته أشواط، فقال لى: يحفظ أنه قد سعى سته أشواط، فإن كان يحفظ أنه قد سعى سته أشواط فليعد و ليتم شوطا و ليرق دما، فقلت: دم ما ذا؟ قال: بقره، قال: و إن لم يكن قد حفظ أنه قد سعى سته فليعد، فليبتدئ السعى حتى يكمل سبعة أشواط ثم ليرق دم بقره) (١)، بناء على أن الدم لتقليم الأظافر، و لذا اقتصر العلامه فى التبصره عليه، و عن الشيخ فى النهايه و التهذيب أن الدم للتقصير و لقلم الأظافر، و عن المبسوط أنه للتقصير أو لقلم الأظافر و عليه الفاضل فى التذكرة و المحقق فى الشرائع، ثم إن الروايتين مخالفتان للقواعد الشرعيه، من وجوب الكفاره على الناسى فى غير الصيد، و وجوب البقره فى تقليص الأظفار مع أن الواجب لمجموعها شاه، و وجوب البقره فى الجماع من أن الواجب هو البدنه فى صورته العلم و لا شىء فى النسيان، و مساواه القلم للجماع و الحال إنهما مفترقان فى الحكم فى غيره هذه المسأله.

و لأجل هذه المخالفات حملت هاتان الروايتان على وجوه، و بعضهم تلقاهما بالقبول مع عدم الالتفات إلى هذه المخالفات لأن العقل لا يأبأها بعد ورود النص بها، و توقف المحقق فى الحكم، و قيل: إن القاضى أطرحهما.

(١) أى وجوب البقره فى تقليص الظفر أو الأظفار مع أن الواجب فى تقليص جميع الأظفار شاه.

(٢) أى وجوب البقره.

(٣) من غير تفصيل بين الموسر و المعسر و المتوسط، و أن الواجب على المتوسط بقره و بخلاف قسيميه.

(٤) أى مساواه الجماع للقلم فى حكم هذه المسأله مع أنهما مختلفان فى الحكم فى غير هذه المسأله.

ص: ٤٣٠

الاستحباب (١)، و بعضهم أوجبها للظن (٢) و إن لم تجب على الناسى، و آخرون تلقوها (٣) بالقبول مطلقا (٤).

و يمكن توجيهه (٥) بتقصيره هنا فى ظن الإكمال، فإن من سعى سته يكون على الصفا فظن الإكمال مع اعتبار كونه على المروه تقصير، بل تفريط واضح، لكن المصنف و جماعه فرضوها قبل إتمام السعى مطلقا (٦) فيشمل ما يتحقق فيه العذر كالخمسه (٧). و كيف كان فالإشكال واقع (٨).

### فى قطع السعى

(و يجوز قطعه لحاجه، و غيرها) (٩) قبل بلوغ الأربعة، و بعدها على المشهور (١) كالشيخ فى أحد قولييه و ابن إدريس على ما فى المدارك.

(٢) كابن إدريس لأنه خرج من السعى غير قاطع و لا متيقن مع أنه لا يجوز له الخروج إلا مع القطع، فالحكم ليس بحكم الناسى. (٣) أى لهذه الروايات.

(٤) من غير نظر إلى مخالفه القواعد الشرعيه لأن العقل لا يأبى ذلك بعد ورود النص بها.

(٥) أى توجيه الحكم فى هذه الروايات بأن الناسى و إن كان معذورا إلا أنه هنا قد قصّر حيث لم يلحظ النقص لأنه قد قطع السعى على الصفا مع أنه يجب أن ينهيه على المروه، و هذا بخلاف الناسى فإنه معذور.

(٦) سواء كان فى السادس أو غيره.

(٧) فإنه فى الخمسه يكون على المروه فلو انصرف فلا- يكون مقصرا و لا مفترطا كما لو كان على الصفا بالسته، و عليه فيكون معذورا لو ترك السعى بظن أنه قد أتم السعى.

(٨) لأنه إذا كان على المروه و هو قد أتم الخمسه مع أنه لا يرى إلا أنها السبعه فيندفع التقصير و التفريط و لكن يبقى الإشكال من أن الجماع لا يوجب البقره إلا على متوسط الحال، و أن تقليم جميع الأظفار لا يوجب إلا الشاه.

(٩) يجوز قطع السعى لحاجه له أو لغيره أو للصلاه سواء جاوز النصف أو لا، على المشهور، بل فى التذكرة لا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (الرجل يدخل فى السعى بين الصفا و المروه فيدخل وقت الصلاه، أ يخفف أو يقطع و يصلى ثم يعود، أو يثبت كما هو على حاله حتى يفرغ، قال: لا بل يصلى ثم يعود) (١)، و موثق ابن فضال (سأل محمد بن على أبا الحسن عليه السلام: سعت شوطا-

ص: ٤٣١

وقيل: كالطواف، (و الاستراحة في أثنائه) (١) و إن لم يكن على رأس الشوط مع حفظ موضعه، حذرا من الزيادة و النقصان.

-واحدًا ثم طلع الفجر فقال: صل ثم عد فأتى سعيك(١)، و مثله خبر محمد بن الفضيل ٢، و خبر يحيى بن عبد الرحمن الأزرق (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الرجل يدخل في السعي بين الصفا و المروه، فيسعى ثلاثه أشواط أو أربعة، ثم يلقاه الصديق له فيدعوه إلى الحاجه أو إلى الطعام، قال: إن أجابه فلا بأس)(٢).

و عن المفيد و أبي الصلاح و سألار أنهم جعلوا ذلك كالطواف في اعتبار مجاوزة النصف لخبر أحمد بن عمر الحلال المتقدم(٣) و قد تقدم الكلام فيه سندا و متنا.

(١) لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن الرجل يطوف بين الصفا و المروه أ يستريح؟ قال: نعم، إن شاء جلس على الصفا و المروه، و بينهما فيجلس)(٤)، و مثله غيره، و نقل عن ابن زهره و أبي الصلاح المنع عن الجلوس بين الصفا و المروه لصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا يجلس بين الصفا و المروه إلا من جهد)٦، و هو محمول على الكراهه جمعا بين الأخبار.

هذا و بقي بعض الأحكام المستحبه بالسعي و هي: يستحب أن يكون السعي ماشيا و إن جاز مع الركوب بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (قلت له: المرأه تسعى بين الصفا و المروه على دابه أو على بعير، قال: لا بأس بذلك، قال: و سألته عن الرجل يفعل ذلك، قال: لا بأس به و المشى أفضل)(٥).

و يستحب الهروله ما بين المناره و زقاق العطارين ماشيا كان أو راكبا، بلا خلاف فيه، لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (الحذر من الصفا ماشيا إلى المروه و عليك السكينة و الوقار حتى تأتي المناره و هي طرف المسعى فاسع ملاء فروجك و قل:

بسم الله و الله اكبر و صلى الله على محمد و أهل بيته، اللهم اغفر و ارحم و تجاوز عن تعلم و أنت الاعمز الأكرم، حتى تبلغ المناره الأخرى فإذا جاوزتها فقل: يا ذا المنّ و الفضل و الكرم و النعماء و الجود اغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ثم امش و عليك السكينة و الوقار حتى تأتي المروه فاصعد عليها حتى يبدو لك البيت واضع عليها كما

ص: ٤٣٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب السعي حديث ٢ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب حديث ١.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٨٥ - من أبواب الطواف حديث ٢.

٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب السعي حديث ١ و ٤.

٥- (( ٧ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب السعي حديث ٤.

(و يجب التقصير) (١) و هو إبانة الشعر (٢)، أو الظفر بحديد، و نتف، -صنعت على الصفا، و طف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا و تختتم بالمروه(١)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (ليس على الراكب سعى و لكن ليسرع شيئاً)(٢)، و إنما تستحب الهرولة للرجال دون النساء لموثق سماعه في حديث (إذا انتهيت إلى الدار التي على يمينك عند أول الوادي فاسع حتى تنتهي إلى أول زقاق عن يمينك بعد ما تجاوز الوادي إلى المروه، فإذا انتهيت إليه فكفّ عن السعى و امش مشياً، و إذ جئت من عند المروه فابدأ من عند الزقاق الذي وصفت لك، فإذا انتهيت إلى الباب الذي قبل الصفا بعد ما تجاوز الوادي فاكف عن السعى و امش مشياً، و إنما السعى على الرجال و ليس على النساء و سعى)(٣)، و مثله غيره.

و لو ترك الهرولة فلا شيء عليه، لصحيح سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل ترك شيئاً من الرّمل في سعيه بين الصفا و المروه، قال: لا شيء عليه)(٤)، نعم لو نسي الهرولة فيستحب أن يرجع القهقري و يهرول في موضعها لمرسل الشيخ و الصدوق عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليه السلام (من سها عن السعى حتى يصير من المسعى على بعضه أو كله، ثم ذكر فلا يصرف وجهه منصرفاً، و لكن يرجع القهقري إلى المكان الذي يجب فيه السعى)(٥).

(١) أي يجب التقصير بعد السعى في عمره المتمتع، بلا-خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (ليس في المتعه إلا التقصير)(٦)، و خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (طواف المتمتع أن يطوف بالكعبة و يسعى بين الصفا و المروه و يقصّر من شعره، فإذا فعل ذلك فقد أحل)(٧).

(٢) لظاهر الأخبار المتضمنه للتقصير من شعره، كما في خبر عبد الله بن سنان المتقدم، و هو مطلق إبانة الشعر بآله أو غيرها كما يشهد له صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام-

- ١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب السعى حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب السعى حديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب السعى حديث ٤.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب السعى حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب السعى حديث ٢.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب التقصير حديث ٢.
- ٧- (٧) الوسائل الباب - ١ - من أبواب التقصير حديث ٢.



و قرض، و غيرها (بعده) أى بعد السعى (بمسماه) و هو ما يصدق عليه أنه أخذ من شعر، أو ظفر، و إنما يجب التقصير متعينا (إذا كان سعى العمره) أما فى غيرها (١) فيتخير بينه و بين الحلق (من الشعر) متعلق بالتقصير، و لا فرق فيه بين - (جعلت فداك إني لما قضيت نسكى للعمره أتيت أهلى و لم أقصر، قال عليه السّلام: عليك بدنه، قلت: إني لما أردت ذلك منها و لم يكن قصرت امتنعت، فلما غلبتها قرضت بعض شعرها بأسنانها، فقال عليه السّلام: رحمها الله كانت أفقه منك، عليك بدنه و ليس عليها شيء) (١)، و لا حدّ للمقصود من الشعر لظاهر الأخبار و منه تعرف ضعف ما عن المبسوط من اشتراط كون المقطوع جماعه من الشعر، و ما عن المنتهى من كون أقله ثلاث شعرات ناسبا له إلى اختيار علمائنا و ما عن ابن الجنيّد أنه لا يجزى ما دون القبضه فى النساء، و قال فى المدارك (لم نقف على مأخذه) نعم يستحب أن يكون بمقدار الأنملة لمرسل ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السّلام (تقصر المرأة من شعرها لعمرتها مقدار الأنملة) ٢، و التقصير كما يتحقق بإزاله الشعر يتحقق بالأخذ من الظفر، لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته عن متمتع قرض أظفاره و أخذ من شعره بمشقص قال: لا بأس ليس كل أحد يجد جلما) (٢)، و فى صحيح سعيد الأعرج عن أبى عبد الله عليه السّلام - (فى حديث - فإن لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن أو يقصرن - من أظفارهن) (٣)، و الأولى الجمع بينهما لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (ثم قصير من رأسك من جوانبه و لحيتك و خذ من شاربك، و قلم أظفارك، و ابق منها لحجك، فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شيء يحل منه المحرم و أحرمت منه) (٤).

(١) كالمعتمر عمره مفردة و كالحاج فهو مخير بين التقصير و الحلق، و الحلق أفضل خصوصا للضرورة و من لبّد شعره على ما هو المشهور على ما فى المدارك لظاهر قوله تعالى مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ (٥)، و صحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يوم الحديبيه: اللهم اغفر للمحلّقين مرتين، قيل: و للمقصرين يا رسول الله، قال: و للمقصرين) (٦)، و الدعاء مرتين دال على أفضله الحلق -.

ص: ٤٣٤

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التقصير حديث ٢ و ٣.
- ٢- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب التقصير حديث ١.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب التقصير حديث ١.
- ٥- (٦) سورة الفتح الآية: ٢٧.
- ٦- (٧) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ٦.

شعر الرأس، و اللحية، و غيرهما (١)، (أو الظفر) من اليد، أو الرجل (٢)، و لو حلق بعض الشعر أجزاء و إنما يحرم حلق جميع الرأس (٣)، أو ما يصدق عليه عرفاً، (و به يتحلل من إحرامها) فيحل له جميع ما حرم بالإحرام حتى الوقاع.

(و لو حلق) جميع رأسه عامدا عالما (فشاه) (٤)، و لا يجزئ عن التقصير -و عن الشيخ في المبسوط و التهذيب و ابن حمزه و جماعه تعين الحلق على الصروره و الملبد و المعقوص شعره لأخبار صريحه في الوجوب، كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا أحرمت فعققت رأسك أو لبدته فقد وجب عليك الحلق و ليس لك التقصير، و إن أنت لم تفعل فمخير لك التقصير و الحلق في الحج، و ليس في المتعه إلا التقصير) (١)، و صحيحه الآخر عنه السلام (ينبغي للصروره أن يحلق و إن كان قد حج فإن شاء قصر و إن شاء حلق) ٢، و صحيح أبي سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام (يجب الحلق على ثلاثه نفر: رجل لبد، و رجل حج بدوا لم يحج قبلها، و رجل عقص رأسه) ٣، و خبر عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام (و إن كان لم يحج فلا بد له من الحلق) ٤، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (على الصروره أن يحلق رأسه و لا يقصر، إنما التقصير لمن قد حج حجه الإسلام) ٥، و خبر بكر بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام (ليس للصروره أن يقصر و عليه أن يحلق) ٦، و اشتمال بعضها على لفظ (ينبغي) كما في صحيح معاوية ليس كاشفا عن استحباب الحلق بعد لا بديه الحلق و أنه ليس له التقصير في البعض و البعض الآخر التعبير بالوجوب، بلا- فرق بين الحج و العمره المفردة لصحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا عقص الرجل رأسه أو لبد في الحج أو العمره فقد وجب عليه الحلق) ٧، نعم يتعين التقصير على النساء بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (ليس على النساء حلق و يجزيهن التقصير) (٢).

(١) كالشارب، لصدق الأخذ من الشعر.

(٢) لصدق الأخذ أو تقليد الأظفار.

(٣) في عمره التمتع و سيأتي دليله.

(٤) على المشهور لخبر أبي بصير (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع أراد أن يقصر فحلق -

ص: ٤٣٥

١- ( (٧-٦-٥-٤-٣-٢-١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الحلق التقصير حديث ٨ و ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ١٠ و ٢.

٢- (٨) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الحلق التقصير حديث ٣.

للنهي، وقيل: يجزئ، لحصوله بالشروع، والمحرم متأخر. وهو متجه مع تجدد القصد، وناسيا، أو جاهلا لا شيء عليه (١)، و يحرم الحلق ولو بعد التقصير (٢)، (و لو جامع قبل التقصير عمدا (٣) فبدنه للموسر، و بقره للمتوسط، و شاه) - رأسه، قال: عليه دم (١)، و خير جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام (عن متمتع حلق رأسه بمكة قال: إن كان جاهلا فليس عليه شيء، و إن تعمد ذلك في أول المشهور للحج بثلاثين يوما فليس عليه شيء، و إن تعمد بعد الثلاثين الذي يوفّر فيها الشعر للحج فإن عليه دما يهريقه) ٢، فهو ظاهر في أن الدم إذا حلق في أول ذي الحجة، و أما لو حلق قبل ذي القعدة فلا شيء عليه.

و ذهب البعض كصاحب الجواهر إلى حرمة الحلق لأنه متعين عليه التقصير و لكن لا- يجب عليه الدم لضعف الأول، و لكون الثاني مفضّلا بين الجاهل و العالم مع إن إطلاق الاصحاب يشملها، و عن الشيخ في الخلاف أن الحلق مجز و التقصير أفضل، و هو ضعيف لعدم الأمر بالحلق، و عن العلامة في المنتهى أن الحلق مجز و إن كان محرما و هو أضعف من الأول إذ مع الاعتراف بالنهي عنه فكيف يكون مجزيا، و عن الشهيد في الدروس احتمال الاجزاء عن التقصير لو حلق، لتحقق التقصير بالشروع في الحلق، و أيده في كشف اللثام، و ردّ بأن مفهوم الحلق مغاير لمفهوم التقصير، نعم قص شيئا من الشعر حتى تحقق التقصير مع قصده، ثم بدا له الحلق فحلق فهو مجز لتحقق التقصير، و قد ارتكب إثما لحصول الحلق فيما بعد و هذا خارج عن محل النزاع هنا، نعم إطلاق الخبرين بالدم و لكن حمل على الشاه إما للانصراف كما قيل، و إما لأنها أقل من البقره و البدنه و قاعده الاقتصار على الأقل جاريه لقاعده البراءة عن الزائد.

(١) لأن الحكم قد رتب على العامد في خبر جميل المتقدم.

(٢) مع ثبوت الدم كما عن الشهيد و ابني حمزه و البراج و كشف اللثام، و نسب إلى ظاهر الأصحاب، و لكن عن البعض منهم صاحب الجواهر عدم الحرمة فضلا عن عدم ثبوت الدم و هو المستفاد من النافع للمحقق، و دليل الأول نفس خبر جميل المتقدم الشامل لما بعد التقصير، و دليل الثاني ما تقدم من الأخبار أنه يحل للمعتمر بعد التقصير كل شيء قد حرم عليه، و من جملتها الحلق.

(٣) فلا تفسد عمره و لكن عليه بدنه للموسر و بقره للمتوسط و شاه للمعسر؛ كما عن الشيخ في التهذيب و المبسوط و الحلبي في سرائره و ابن حمزه في الوسيله و العلامه في القواعد-

ص: ٤٣٦

(للمعسر)، و المرجع في الثلاثة إلى العرف بحسب حالهم و محلهم، و لو كان جاهلا أو ناسيا فلا شيء عليه (١).

### في استحباب التشبه بالمحرمين بعد التقصير

(و يستحب التشبه بالمحرمين بعده) أى بعد التقصير بترك لبس المخيط وغيره كما يقتضيه إطلاق النص (٢) و العبارة، و في الدروس اقتصر على التشبه بترك المخيط، (و كذا) يستحب ذلك (لأهل مكة (٣) في الموسم) أجمع أى موسم الحج، -لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل متمتع وقع على امرأته و لم يقصّر فقال: ينحر جزورا و قد خشيت أن يكون... حجه إن كان عالما، و إن كان جاهلا فلا شيء عليه) (١)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن متمتع طاف بالبيت و بين الصفا و المروه و قبل امرأته قبل أن يقصر من رأسه، قال عليه السلام: عليه دم يهريقه، و إن كان الجماع فعليه جزور أو بقره) (٢)، و حسنه ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام (متمتع وقع على امرأته قبل أن يقصر، فقال: عليه دم شاه) (٣)، و الجمع بين هذه الأخبار بالحمل على مراتب العسر و اليسر احتياطا، و يرشد إليه ما ورد فيمن أمنى بالنظر إلى غير أهله كخبر أبي بصير (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل محرم نظر إلى ساق امرأه فأمنى فقال: إن كان موسرا فعليه بدنه، و إن كان وسطا فعليه بقره، و إن كان فقيرا فعليه شاه) (٣).

و عن سألار و جوب البقره فقط للتخيير بينها و بين الجزور في صحيح الحلبي فهي الواجبه و الجزور أفضل، و عن الحسن إيجاب البدنه لا غير لصحيح معاوية المتقدم، و لكن الاحتياط يقتضى التفصيل المتقدم.

(١) كما في صحيح معاوية المتقدم بالنسبه للجاهل مما يكشف أن الحكم للعالم العائد.

(٢) لمرسل حفص البختری عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام (ينبغي للمتمتع بالعمره إلى الحج إذا حلّ أن لا يلبس قميصا، و ليتشبه بالمحرمين) (٤)، و ظاهره أن التشبه في خصوص ترك المخيط و لذا اقتصر عليه في الدروس.

(٣) لخبر معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا- ينبغي لأهل مكة أن يلبسوا القميص، و أن يتشبهوا بالمحرمين شعثا غربا، و قال: ينبغي للسلطان أن يأخذهم بذلك) (٤)، و هو ظاهر في كون التشبه في زمن الموسم و الحج للانصراف.

ص: ٤٣٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٤.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٢.

٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب التقصير حديث ١ و ٢.

أوله وصول الوفود إليهم محرمين و آخره العيد عند إحلالهم.

## الفصل الخامس - فى أفعال الحج

### إشاره

(الفصل الخامس - فى أفعال الحج - و هى الإحرام، و الوقوفان و مناسك منى (١)، و طواف الحج و سعيه، و طواف النساء، و رمى الجمرات، و المبيت بمنى) (٢)، و الأركان منها خمس، الثلاثه الأول (٣)، و الطواف الأول (٤) و السعى (٥).

### القول فى إحرام الحج

(القول فى الإحرام و الوقوفين - يجب بعد التقصير الإحرام بالحج (٦) على) (١) و هى الرمي و الذبح و الحلق و التقصير.

(٢) و لم يذكر المصنف هنا ركعتي الطواف و ركعتي طواف النساء و لعله لأنهما من متمات الطواف.

(٣) أى الإحرام و الوقوفان فى عرفات و المشعر.

(٤) و هو طواف الحج.

(٥) قد عرفت أن المراد من الركن هنا ما يوجب البطالان تركه عمدا جاهلا- أو عالما، و قد جعلها الشهيد فى الدروس ثمانية بإضافه النيه و التلبيه و الترتيب مصرحا بإرادته نيه الإحرام من النيه، لا نيه الحج، و قد تقدم أنه لا فرق بين الإحرام و بين غيره من أفعال الحج فلا داعى لتخصيصه بنيه خاصه، و ما زاده فى الدروس راجع إلى الإحرام، و قد تقدم الكلام فى الإحرام و الطواف و السعى و سيأتى الكلام فى كل واحد الوقوفين من حيثيه الركنيه.

(٦) قد تقدم أن مكان إحرام حج التمتع مكه، و أفضله المسجد و أفضله تحت الميزاب، و أما زمان الإحرام فهو بعد التحلل من العمره إلى وقت لو أحرم لأدرك الوقوف بعرفات، و عن ابن حمزه أوجب الإحرام فى يوم الترويه، و قال فى الجواهر (و لعله لظاهر الأمر فى حسنه معاويه)، بل هى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا كان يوم الترويه إن شاء الله فاغتسل، ثم البس ثوبيك و ادخل المسجد حافيا و عليك السكينه و الوقار، ثم صل ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام، أو فى الحجر، ثم اقعده حتى تزول الشمس فصل المكتوبه، ثم قل فى دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجره، و أحرم بالحج و عليك السكينه و الوقار) (١)، و لكنه محمول على الندب، للأخبار منها:

صحيح على بن يقطين عن أبى عبد الله عليه السلام (سأله عن الذى يريد أن يتقدم فيه الذى ليس له وقت أول منه، قال: إذا زالت الشمس، و عن الذى يريد أن يتخلف بمكه

ص: ٤٣٨

(المتمتع) وجوبا موسعا، إلى أن يبقى للوقوف مقدار ما يمكن إدراكه بعد الإحرام من محله، (و يستحب) إيقاعه (يوم الترويه) (١) و هو الثامن من ذى الحجه (٢)، سُمي -عشيه الترويه إلى أى ساعه يسعه أن يتخلف، قال: ذلك موسع له حتى يصبح بمنى(١)، بناء على أن الوصول إلى منى صبيحه التاسع تحقق القدره للوصول إلى عرفه زوال الشمس من ذلك اليوم، فالمدار على الوصول إلى عرفه حين وجوب الوقوف فيها.

(١) و أن يكون بعد صلاه الظهر كما عن القواعد و الهدايه و المقنعه لظاهر صحيح معاويه المتقدم، أو أن يكون الإحرام بعد الظهرين كما عن الشرائع و النهايه و المبسوط و استدل له بما عن المختلف لأن مسجد الإحرام أفضل من غيره و قد ورد إيقاع الإحرام بعد الفريضة فيستحب أن يكون الإحرام بعد الفريضتين فيه.

و عن الشيخ فى التهذيب أن ما تقدم لغير الإمام و أما الإمام فيستحب له إيقاع الإحرام قبل الفرضين، و إيقاع الفرضين بمنى جمعا بين صحيح معاويه المتقدم و بين صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (لا ينبغى للإمام أن يصلّى الظهر يوم الترويه إلا بمنى، و يبيت بها إلى طلوع الشمس)(٢)، و صحيح جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام (ينبغى للإمام أن يصلّى الظهرين يوم الترويه بمنى، و يبيت بها و يصبح حتى تطلع الشمس ثم يخرج)٣ و مثلها غيرها، و المراد بالإمام - كما فى المدارك - هو أمير الحاج، و يشهد له خبر حفص المؤذن (حج إسماعيل بن على بالناس سنه أربعين و مائه، فسقط أبو عبد الله عليه السلام عن بغلته، فوقف عليه إسماعيل، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: يسر فإن الإمام لا يقف)(٣)، حيث أطلق عليه لفظ الإمام، و عن المفيد و السيد إيقاع الفريضتين بمنى للإمام و غيره لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا انتهيت إلى منى فقل: اللهم هذه منى، و هى مما مننت بها علينا من المناسك، ثم تصلّى بها الظهر و العصر و المغرب و العشاء الأخيره و الفجر، و الإمام يصلّى بها الظهر لا يسعه إلا ذلك، و موسع لك أن تصلّى بغيرها إن لم تقدر)(٤).

(٢) سُمى يوم الترويه لما رواه الصدوق فى علل الشرائع عن عبيد الله بن على الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته لم سُمى يوم الترويه يوم الترويه؟ قال: إنه لم يكن بعرفات ماء،-

ص: ٤٣٩

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفه حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب إحرام الحج حديث ١ و ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب إحرام الحج حديث ١.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب إحرام الحج حديث ٥.

بذلك لأن الحاج كان يترَوَّى الماء لعرفه من مكة إذ لم يكن بها ماء كالיום، فكان بعضهم يقول لبعض: ترويتم لتخرجوا (بعد صلاه الظهر)، و في الدروس بعد الظهرين المتعقبين لسنة الإحرام الماضيه. و الحكم مختص بغير الإمام، و المضطر و سيأتي استثناءؤهما (و صفته (١) كما مر) في الواجبات و المندوبات و المكروهات.

## في الوقوف بعرفه

(ثم الوقوف) (٢) بمعنى الكون (بعرفه من زوال التاسع إلى غروب الشمس) -و كانوا يستقون من مكة من الماء ريهم، و كان يقول بعضهم لبعض: ترويتم ترويتم، فسمى يوم الترويه لذلك(١)، و قد ذكر العلامة في المنتهى عن الجمهور (أن إبراهيم عليه السلام رأى في تلك الليله التي رأى فيها ذبح الولد رؤياه، فأصبح يروى في نفسه أ هو حلم أم هو من الله تعالى، فسمى يوم الترويه، فلما كانت ليله عرفه رأى ذلك أيضا فعرف أنه من الله تعالى فسمى يوم عرفه(٢).

(١) أي صفه الإحرام كما مر في إحرام عمره التمتع.

(٢) و هو الكون من زوال التاسع إلى غروبه مع النيه، أما النيه فلا خلاف و لا إشكال لكونه عباديا، نعم هي مشتمله على القصد و القربه، و أما باقي الخصوصيات فيجب قصدها إذا توقف تعيين المأمور به عليها، و أما أن النيه عند تحقق الزوال لأنه أول وقت الوقوف الواجب كما في الجواهر فلا بدّ من مقارنته لها لثلا يقع جزء منه بلا نيه، و هو المنسوب إلى الأصحاب، بحيث لو أخلّ بجزء منه في أوله فقد أتم، فقد صرح أكثر من واحد بذلك بل في المدارك نسبتبه إلى الأصحاب، مع أنه في التذكرة و غيرها أن الوقوف بعد صلاه الظهرين و نسب ذلك إلى الأكثر، و هو المستفاد من الأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار - الوارد في صفه حج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم - عن أبي عبد الله عليه السلام (حتى انتهى إلى غيره و هي بطن عرنه بحيال الأراك فضرب قبه و ضرب الناس أختيتهم عندها، فلما زالت الشمس خرج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و معه فرسه و قد اغتسل و قطع التلبيه حتى وقف بالمسجد، فوعظ الناس و أمرهم و نهاهم، ثم صلى الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين، ثم مضى إلى الموقف فوقف به(٣)، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (لا- ينبغى الوقوف تحت الأراك، فأما النزول تحته حتى تزول الشمس و تنهض إلى الموقف فلا بأس(٤)، قال سيد

ص: ٤٤٠

١- (١) علل الشرائع ص ٤٣٥ حديث ١.

٢- (٢) المنتهى ج ٢ ص ٧١٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب إحرام الحج حديث ٧.

(مقرونا بالنيه) المشتمله على قصد الفعل المخصوص، متقربا بعد تحقق الزوال بغير فصل، و الركن من ذلك أمر كلي (١) و هو جزء من مجموع الوقت بعد النيه و لو سائرا، و الواجب الكل، (و حد عرفه (٢) من بطن عرنه) (٣) بضم العين المهمله، -المدارك (و المسأله محل إشكال و لا ريب أن ما اعتبره الأصحاب أولى و أحوط).

و أما كونه إلى الغروب فلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إن المشركين كانوا يفيضون قبل أن تغيب الشمس فخالفهم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فأفاض بعد غروب الشمس) (١)، و موثق يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام (متى نفيض من عرفات؟ فقال: إذا ذهب الحمره من هاهنا، و أشار بيده إلى المشرق و إلى مطلع الشمس) (٢).

(١) قال في المدارك (إن الركن من الوقوف مسماه لا جميع الوقوف الواجب للقطع بأن من أخلّ بالوقوف عامدا في أول الوقت أو أفاض قبل الغروب عامدا لا يبطل حجه، و على هذا فيكون الزائد من الوقوف عن المسمى موصوفا بالوجوب لا غير) انتهى، هذا و قد تقدم أكثر من مره أن المراد من الركن في الحج هو ما يبطل الحج بالإخلال به عمدا لا سهوا.

(٢) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (و حدّ عرفه من بطن عرنه و ثويه و نمرة إلى ذى المجاز و خلف الجبل موقف) (٢)، و خبر سماعه بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام و اتق الأراك و نمرة و هي بطن عرنه و ثويه و ذى المجاز، فإنه ليس من عرفه فلا تقف فيه) (٣).

و هذه الحدود الخمسه ترجع إلى أربعة لأن نمرة هي بطن عرنه كما يشهد به خبر سماعه المتقدم و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (فاضرب خباك بنمره و هي بطن عرنه) (٤).

(٣) كهمزه كما في الجواهر و غيره، و قيل: بضمين في لغه، و هي كما عن المطرزي واد بحذاء عرفه، و عن السمعاني: ظني أنها واد بين عرفات و منى، و عن القاسي: أنهما موضع بين العلمين اللذين هما حد عرفه و بين العلمين اللذين هما حد الحرم.

ص: ٤٤١

- ١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب إحرام الحج حديث ١ و ٢.
- ٢- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب إحرام الحج حديث ١.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب إحرام الحج حديث ٦.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب إحرام الحج حديث ١.



و فتح الرء و النون (و ثويه) بفتح المثلثه، و كسر الواو، و تشديد الياء المثناه من تحت المفتوحه،(و نمره) بفتح النون، و كسر الميم، و فتح الرء، و هى بطن عرنه فكان يستغنى عن التحديد بها (إلى الأراك) بفتح الهمزه (إلى ذى المجاز) (١). و هذه المذكورات حدود لا محدود فلا يصح الوقوف بها (٢).

(و لو أفاض) من عرفه (قبل الغروب عامدا و لم يعد فبدنه (٣) فإن عجز صام ثمانيه عشر يوما) سفرا، أو حضرا (٤)، متابعه، و غير متابعه فى أصح القولين (٥)، و فى الدروس أوجب فيها (٦) المتابعه هنا (٧)، و جعلها فى الصوم (٨) أحوط، و هو (٩) أولى. و لو عاد قبل الغروب فالأقوى سقوطها (١٠) و إن (١) و هو سوق كان على فرسخ من عرفه بناحية كبكب كما فى الجواهر. (٢) للأخبار المتقدمه.

(٣) بلا خلاف فيه، معتد به للأخبار منها: صحيح مسمع بن عبد الملك عن أبى عبد الله عليه السلام (فى رجل أفاض من عرفات قبل غروب الشمس، قال: إن كان جاهلا فلا شىء عليه، و إن كان متعمدا فعليه بدنه) (١)، و صحيح ضريس عن أبى جعفر عليه السلام (سألته عن رجل أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس، قال: عليه بدنه ينحرها يوم النحر، فإن لم يقدر صام ثمانيه عشر يوما بمكه أو فى الطريق أو فى أحله) (٢)، و عن الصدوقين عليه شاه، و قال فى المدارك (و لم نقف لهما على مستند).

(٤) لتصريح صحيح ضريس بذلك.

(٥) ذهب الشهيد فى الدروس إلى التابع، و ذهب المحقق الثانى فى جامع المقاصد إلى العدم لإطلاق النص، و استجوده سيد المدارك و الشارح.

(٦) فى الثمانيه عشر يوما.

(٧) فى كتاب الحج.

(٨) أى و جعل المتابعه فى كتاب الصوم أحوط.

(٩) أى الاحتياط.

(١٠) أى سقوط الكفاره، كما عن ظاهر الأصحاب لأصالة البراءه، و لأنه لو لم يقف عند الزوال و أتى قبل الغروب و وقف فلا شىء عليه فكذا هنا، و حكى العلامه فى المنتهى -

ص: ٤٤٢

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب إجماع الحج حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب إجماع الحج حديث ٣.

أثم (١)، و لو كان ناسيا، أو جاهلا فلا شىء (٢) عليه إن لم يعلم بالحكم قبل الغروب، و إلا وجب العود مع الإمكان، فإن أخل به فهو عامد، و أما العود بعد الغروب فلا أثر له (٣).

(و يكره الوقوف على الجبل) (٤)، بل فى أسفله بالسفح (٥)، (و قاعدا) أى الكون بها قاعدا، (و راكبا) (٦)، بل واقفا (٧)، و هو الأصل فى إطلاق الوقوف على الكون، إطلاقا لأفضل أفراده عليه. (و المستحب المبيت بمنى ليله التاسع إلى الفجر) (٨) احترز - عن بعض العامة القول بلزوم الكفاره و مال إليه فى كشف اللثام لأن سقوط الكفاره بعد ثبوتها محتاج إلى دليل و هو منتف، و ردّ بأن الدليل الموجب للكفاره فى غير العائد، و أما فى العائد فلا دليل يوجب الكفاره.

(١) لأنه مخالف للأمر بالكون من أول الزوال إلى غروب الشمس.

(٢) لثبوت الكفاره على العامد العالم كما فى صحيح مسمع المتقدم.

(٣) فلا تسقط الكفاره بعوده بعد الغروب لصدق الإفاضه عليه قبل الغروب.

(٤) لخبر اسحاق بن عمار عن أبى ابراهيم عليه السلام (سأله عن الوقوف بعرفات، فوق الجبل أحب إليك أم على الأرض؟ فقال: على الأرض) (١)، و عن ابن البراج و ابن ادريس أنهما حرّما الوقوف فيه إلا لضروره، و معها كالزحام و شبهه يجوز الوقوف بلا خلاف فيه، لخبر سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام (فإذا كانوا بالموقف و كثروا كيف يصنعون؟ قال عليه السلام: يرتفعون إلى الجبل) (٢).

(٥) أى يستحب الوقوف فى سفح الجبل، لموثق اسحاق بن عمار المتقدم، و لخبر مسمع عن أبى عبد الله عليه السلام (عرفات كلها موقف، و أفضل الموقف سفح الجبل) (٣)، و سفح الجبل اسفله حيث ينسفع فيه الماء كما فى الصحاح للجوهري.

(٦) أى يكره الوقوف بهاتين الحالتين، قال فى المدارك: (لم أقف على روايه تتضمن النهى عن ذلك، نعم لا ريب أنه خلاف الأولى، لاستحباب القيام).

(٧) أى يستحب أن يكون فى عرفه واقفا، و علّل بأنه اقرب إلى الأدب و أنه أحمز، و قال فى الجواهر (لم أجد فيه نصا بالخصوص).

(٨) للأخبار منها: صحيح جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام (ينبغى للإمام أن يصلى -

ص: ٤٤٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب إحرام الحج حديث ٥.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب إحرام الحج حديث ٤ و ٢.

بالغايه عن توهم سقوط الوظيفه بعد نصف الليل كمبيتها ليالى التشريق،(و لا يقطع محسرا) بكسر السين و هو حد منى إلى جهه عرفه (حتى تطلع الشمس (١)، و الإمام يخرج) من مكه (إلى منى قبل الصلاتين) الظهرين يوم الترويه ليصليهما بمنى (٢)، و هذا كالتقييد لما أطلقه سابقا من استحباب إيقاع الإحرام بعد الصلاه المستلزم لتأخر الخروج عنها،(و كذا ذو العذر) (٣) كالهّم، و العليل، و المرأه، و خائف الزحام، و لا يتفقد خروجه بمقدار الإمام كما سلف، بل له التقدم بيومين و ثلاثه.

(و الدعاء عند الخروج إليها) أى إلى منى فى ابتدائه (٤)،(و) عند الخروج -الظهر من يوم الترويه بمنى و يبيت بها و يصبح حتى تطلع الشمس ثم يخرج(١)، و صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا انتهيت إلى منى فقل: و ذكر دعاء، و قال: ثم تصلى بها الظهر و العصر و المغرب و العشاء الآخره و الفجر)٢.

(١) على الأ-كثر، لصحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا تجوز وادى محسّر حتى تطلع الشمس)(٢)، و عن الشيخ فى التهذيب و النهايه و المبسوط و الاقتصاد، و ابن البراج فى المهذب القول بالتحريم أخذنا بظاهر النهى، لكنه مردود لصحيح هشام الآخر عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى التقدم من منى إلى عرفات قبل طلوع الشمس، قال: لا بأس به)٤.

(٢) قد تقدم الكلام فيه.

(٣) و هو الشيخ الكبير و المريض و من يخشى الزحام فيجوز له الخروج قبل الصلاتين يوم الترويه، بل يجوز قبل يوم الترويه بيوم أو يومين أو ثلاثه، لموثق اسحاق بن عمار عن أبى الحسن عليه السّلام (سألته من الرجل يكون شيخا أو مريضا يخاف ضغوط الناس و زحامهم يحرم بالحج و يخرج إلى منى قبل يوم الترويه؟ قال: نعم، قلت: فيخرج الرجل الصحيح يلتمس مكانا أو يتروح بذلك؟ قال: لا، قلت: يتعجل بيوم؟ قال: نعم، قلت: يتعجل بيومين؟ قال: نعم، قلت بثلاثه؟ قال: نعم، قلت: أكثر من ذلك؟ قال:

(لا)(٣)، و مثله غيره، و هى محموله على الاستحباب، لخبر رفاعه عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته هل يخرج الناس إلى منى غدوه؟ قال: نعم إلى غروب الشمس)٦.

(٤) فى تقييد خروج الإمام قبل الصلاتين ليدر كهما فى منى.

ص: ٤٤٤

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب احكام الحج حديث ٢ و ٥.
- ٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب احكام الحج حديث ٤ و ٣.
- ٣- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب إحرام الحج حديث ١ و ٢.

(منها) إلى عرفه (١)، (و فيها) (٢) بالمأثور، (و الدعاء بعرفه) (٣) بالأدعية المأثورة عن أهل البيت (ع)، خصوصا دعاء الحسين، و ولده زين العابدين عليهما السّلام، (و إكثار) - أي ابتداء الخروج لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا توجهت إلى منى فقل: اللهم إياك أرجو، و إياك ادعوا، فبلغني أملى و أصلح لي عملي) (١).

(١) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا غدوت إلى عرفه فقل و أنت متوجه إليها: اللهم إليك حمدت و إياك اعتمدت و وجهك أردت، فأسألك أن تبارك لي في رحلتى، و أن تقضى لي حاجتى، و أن تجعلني ممن تباهى به اليوم من هو أفضل منى، ثم تلبى و أنت غاد إلى عرفات) (٢).

(٢) أي الدعاء في منى لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا انتهيت إلى منى فقل: اللهم هذه منى، و هذه مما مننت به علينا من المناسك، فأسألك أن تمنّ عليّ بما مننت به على انبيائك، فإنما أنا عبدك و في قبضتك) (٣).

(٣) لا إشكال و لا خلاف في استحباب الدعاء في هذا اليوم، بل في المدارك عن البعض من وجوب صرف زمان الوقوف كله في الذكر و الدعاء، و احسنه دعاء الإمام الحسين عليه السّلام (٤)، و دعاء سيد الساجدين عليه السّلام (٥)، و دعاء النبي صلى الله عليه و آله و سلّم الذي علّمه لعلّى عليه السّلام كما في خبر ابن سنان (٦)، و قد ورد في خبر أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السّلام (ليس في شيء من الدعاء عشيّه عرفه شيء مؤكّد) (٧)، و خبر معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (إنما تعجل الصلاة و تجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء، فإنه يوم دعاء و مسأله) (٨)، و صحيحه الآخر عنه عليه السّلام (فإذا وقفت بعرفات فاحمد الله و هلّله و مجده و أثن عليه، و كبره مائه مره، و احمده مائه مره، و سبحه مائه مره، و اقرأ قل هو الله احد مائه مره، و تخير نفسك من الدعاء ما أحببت، و اجتهد فإنه يوم دعاء و مسأله، و تعوذ بالله من الشيطان، فإن الشيطان لن يذهلك في موطن قط احب إليه من أن -

ص: ٤٤٥

- ١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب احرام الحج حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب احرام الحج حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب احرام الحج حديث ٢.
- ٤- (٤) البلد الامين ص ٢٥١، و بحار الأنوار ج ٩٥ ص ٢٢٧.
- ٥- (٥) الصحيفه السجديه الدعاء: ٤٧.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب احرام الحج حديث ٣.
- ٧- (٧) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب احرام الحج حديث ١.
- ٨- (٨) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب احرام الحج حديث ١.

(الذكر لله تعالى) بها، (و ليذكر إخوانه بالدعاء (١)، و أقلهم أربعون) (٢).

روى الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه (٣) قال رأيت عبد الله بن جندب بالموقف فلم أر موقفاً كان أحسن من موقفه. ما زال ماداً يده إلى السماء ودموعه تسيل على خديه حتى تبلغ الأرض، فلما انصرف الناس قلت: يا أبا محمد ما رأيت موقفاً قط أحسن من موقفك قال: والله ما دعوت فيه إلا لإخواني، وذلك لأن أبا الحسن موسى عليه السلام أخبرني أنه من دعا لأخيه بظهر الغيب نودي من العرش ولك مائة ألف ضعف مثله، وكرهت أن أدع مائة ألف ضعف لواحد لا أدري تستجاب، أم لا.

و عن عبد الله بن جندب قال: كنت في الموقف فلما أفضت أتيت (٤) إبراهيم بن شعيب فسلمت عليه و كان مصاباً بإحدى عينيه و إذا عينه الصحيحه حمراء كأنها علقه دم. فقلت له: قد أصبت بإحدى عينيك و أنا و الله مشفق على الأخرى (٥)، فلو قصرت من البكاء قليلاً قال: لا والله يا أبا محمد ما دعوت لنفسي اليوم دعوه (٦)، قلت: فلمن دعوت قال: دعوت لإخواني لأني سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: من دعا لأخيه بظهر الغيب وكل الله به ملكاً يقول: و لك مثلاً، فأردت - يذهلك في ذلك الموطن (١).

(١) و سيورد الشارح دليله.

(٢) قال في الجواهر: (و في الدروس أقلهم أربعون، و إن لم أجد به هنا نصاً، و على كل حال فهو يوم شريف كثير البركة).

(٣) و الخبر صحيح السند (٢)، و الغالب قد جعله حسناً لاشتماله على إبراهيم بن هاشم، و هو لم يمدح و لم يذم في الكتب الرجاليه الخمسه، و فيه: إنه من مشايخ الروايه و الإجازة و هذا كاف في توثيقه و علو مرتبته.

(٤) في الوسائل: (لقيت).

(٥) في الوسائل (على عينك الأخرى).

(٦) في الوسائل (بدعوه).

ص: ٤٤٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب احرام الحج ملحق الحديث الأول.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب احرام الحج حديث ١.

أن أكون أنا أدعو لإخواني، و الملك يدعو لي، لأنني في شك من دعائي لنفسي، و لست في شك من دعاء الملك لي (١).

## في الوقوف بالمشعر

(ثم يفيض) أى ينصرف. و أصله الاندفاع بكثرة، أطلق على الخروج من عرفه لما يتفق فيه من اندفاع الجمع الكثير منه كإفاضه الماء، و هو متعدد، لا لازم، أى يفيض نفسه، (بعد غروب الشمس) (٢) المعلوم بذهاب الحمره المشرقيه بحيث لا يقطع حدود عرفه حتى تغرب (إلى المشعر) (٣) الحرام، (مقتصدا) متوسطا (في سيره داعيا إذا بلغ الكتيب الأحمر) عن يمين الطريق بقوله:

(اللهم ارحم موقفي، و زد في عملي، و سلّم لي ديني، و تقبل مناسكى (٤))، (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب احرام الحج حديث ٣، و مثله خبر ابن أبى عمير قال:

(كان عيسى بن أعين إذا حج فصار إلى الموقف أقبل على الدعاء لإخوانه حتى يفيض الناس، فقلت له: تنفق مالك و تتعب بدنك حتى إذا صرت إلى الموضع الذى تبث فيه الحوائج إلى الله عز و جل أقبلت على الدعاء لإخوانك، و تركت نفسك؟ فقال: إني على ثقة من دعوه الملك لي، و في شك من الدعاء لنفسي) (١).

(٢) بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: موثق يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله عليه السلام (متى يفيض من عرفات؟ قال: إذا ذهب الحمره من هاهنا، و أشار بيده إلى المشرق، و إلى مطلع الشمس) (٢)، و هذا نص فى أن الغروب عند الإفاضه هو الغروب المعبر فى الصلاه.

(٣) فعن القاموس المشعر الحرام و بكسر ميمه المزدلفه، و عليه بناء اليوم، و وهم من قال جبلا- يقرب من ذلك البناء)، و عن مصباح المنير (المشعر الحرام جبل آخر بالمزدلفه، و اسمه قزح، و ميمه مفتوح على المشهور، و بعضهم. يكسرها على التشبيه باسم الآله).

(٤) لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إن المشركين كانوا يفيضون من قبل أن تغيب الشمس، فخالفهم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و أفاض بعد غروب الشمس، و قال عليه السلام:

إذا غربت الشمس فأفض مع الناس و عليك السكينه و الوقار، و أفض بالاستغفار، فإن الله عز و جل يقول: **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَ اسْتَغْفِرُوا لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ** (٣) فإذا انتهيت إلى الكتيب الأحمر عن يمين الطريق فقل: اللهم ارحم موقفي و زد في عملي، و سلّم لي ديني، و تقبل مناسكى.-

ص: ٤٤٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب احرام الحج حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب احرام الحج حديث ٢.

٣- (٣) سورة البقره.

(اللّم لا- تجعله آخر العهد من هذا الموقف، و ارزقنيه أبدا ما أبقيتني ثم يقف به)، أى يكون بالمشعر (ليلا إلى طلوع الشمس (١)، و الواجب الكون) واقفا كان، أم -و إياك و الوجيف الذى يصنعه الناس، فإن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال: يا أيها الناس إن الحج ليس بوجيف الخيل و لا ايضاع الإبل، و لكن اتقوا الله و سيروا سيرا جميلا، لا توطئوا ضعيفا، و لا توطئوا مسلما، و اقتصدوا فى السير، فإن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم كان يقف بناقته حتى كان يصيب رأسها مقدم الترحل، و يقول: أيها الناس عليكم بالدّعه فسنه رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم تتّبع.

قال معاوية بن عمار: و سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: اللهم اعتقني من النار، يكررها حتى أفاض الناس، قلت: ألا تفيض قد أفاض الناس؟ قال: إني أخاف الزحام و أخاف أن أشرك فى عنت انسان(١)، و الكثيب هو التل من الرمل، و الوجيف هو الاضطراب و ضرب من سير الخيل و الإبل، و إيضاع الابل حملها على العدو السريع، و فى خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (قال: إذا غربت الشمس يوم عرفه فقل: اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف، و ارزقنيه من قابل ابدا ما أبقيتني، و اقبلنى اليوم مفلحا منجحا مستجابا لى مرحوما مغفورا لى، بأفضل ما ينقلب به اليوم احد من وفدك و حجاج بيتك الحرام، و اجعلنى اليوم من اكرم وفدك عليك، و أعطنى أفضل ما أعطيت أحدا منهم من الخير و البركة و الرحمة و الرضوان و المغفرة، و بارك لى فيما ارجع إليه من أهل أو مال، أو قليل أو كثير، و بارك لهم فى) (٢)، نعم قال فى الدروس (فإذا بلغ الكثيب الأحمر موقفى و زد فى علمى و سلم لى دينى و تقبل مناسكى، و تضيف إليه: اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف، و ارزقنيه أبدا من ابقيتني)، و هو ظاهر فى أن هذه الزيارة مأخوذة من غير صحيح معاوية، و قد عرفت مأخذه، و لم يذكر المصنف تمام الدعاء.

(١) فهنا مسألتان، الأولى: مسأله المبيت بالمشعر الحرام، الثانية: الوقوف الواجب من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، أما الأولى فعن الأكثر و جوب المبيت للتأسى بالنبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم، و لصحيح معاوية بن عمار عن الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا تجاوز الحياض ليله المزدلفه) (٣)، و الحياض حدّ من حدود المزدلفه كما سيأتى.

و عن التذكرة ليس بواجب، للأصل، و لصحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام

ص: ٤٤٨

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب احرام الحج و الوقوف بعرفه حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.

نائما، أم غيرهما من الأحوال (١) (بالنيه) (٢) عند وصوله (٣). و الأولى تجديدها بعد طلوع الفجر لتغاير الواجبين، فإن الواجب الركنى منه اختيارا المسمى (٤) فيما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس و الباقي واجب لا غير كالوقوف بعرفة.

(و يستحب إحياء تلك الليلة) (٥) بالعبادة، (و الدعاء، و الذكر و القراءة) فمن - (فى التقدم من منى إلى عرفات قبل طلوع الشمس قال: لا بأس به، و التقدم من مزدلفه إلى منى يرمون الحجار و يصلون الفجر فى منازلهم بمنى قال: لا بأس) (١)، و حمل الخبر على صورته الاضطراب و ذوى الاعذار كما سيأتى. و أما الثانية: فلا خلاف فيها، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (أصبح على طهر بعد ما تصلى الفجر، فقف إن شئت قريبا من الفجر و إن شئت حيث تبيت فإذا وقفت فاحمد الله عز و جل - إلى أن قال - ثم أفض حين يشرق لك ثبير و ترى الأبل مواضع اخفافها) (٢)،

و صحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام (لا تجاوز وادى محسر حتى تطلع الشمس) (٣)، و وادى محسر آخر المزدلفه بالنسبة إلى منى.

(١) لإطلاق الأخبار المتقدمه.

(٢) لكل من المبيت و الوقوف بين الطلوعين لكونهما عباديين، نعم فى المدارك: (فلو نوى المكلف الكون بها إلى طلوع الشمس اجتزأ بذلك عن تجديده النيه بعد الفجر، أما لو نوى المبيت خاصة و جب التجديد)، و عن التذكرة عدم وجوب نيه المبيت بناء على مختاره من عدم وجوب المبيت و قد تقدم ضعفه.

(٣) بحيث ينوى الكون بالمزدلفه إلى طلوع الشمس و لذا حكم بأولويه تجديدها عند طلوع الفجر، و إلا فلو نوى المبيت فقط لوجب نيه عند طلوع الفجر للوقوف.

(٤) لأن من أفاض قبل طلوع الشمس لا يبطل حجه، و خالف ابن ادريس و جعل الوقوف بتمامه ما بين الطلوعين هو الركن، و قال العلامة فى المنتهى عنه (لا نعرف له موافقا).

(٥) لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (و لا تجاوز الحياض ليله المزدلفه، و تقول: اللهم هذه جمع، اللهم إنى أسألك أن تجمع لى فيها جوامع الخير، اللهم لا- تؤيسنى من الخير الذى سألتك أن تجمع لى فى قلبى، و أطلب إليك أن تعرفنى ما عرفت اوليائك فى منزلى هذا، و أن تقينى جوامع الشر.

ص: ٤٤٩

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢.



أحيائها لم يمت قلبه يوم تموت القلوب (١)، (ووطء الصروره المشعر برجله) (٢)، و لو فى نعل، أو ببعيره (٣). قال المصنف فى الدروس: و الظاهر أنه (٤) المسجد -و إن استطعت أن تحيى تلك الليله فافعل، فإنه بلغنا أن أبواب السماء لا تغلق تلك الليله لأصوات المؤمنين، لهم دوى كدوى النحل، يقول الله جل ثناؤه: أنا ربكم و انتم عبادى أدبتم حقى، و حقّ علىّ أن استجيب لكم، فيحط تلك الليله عنم أراد أن يحط عنه ذنوبه، و يغفر لمن أراد أن يغفر له(١).

(١) فى خبر ابن كردوس عن أبيه (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من أحيى ليله العيد و ليله النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب)(٢).

(٢) لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (و أنزل بطن الوادى عن يمين الطريق قريبا من المشعر، و يستحب للصروره أن يقف على المشعر الحرام و يطأه برجله)(٣)، و مرسل ابان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السّلام (يستحب للصروره أن يطأ المشعر الحرام و أن يدخل البيت)٤، و خبر سليمان بن مهران عن جعفر بن محمد عليهما السّلام (قلت له: كيف صار للصروره يستحب له دخول الكعبه - إلى أن قال - قلت: كيف صار و طى المشعر عليه واجبا؟ فقال: ليستوجب بذلك و طى بحبوحه الجنه)(٤)، و الوجوب فيه محمول على تأكيد الاستحباب جمعا بين الأخبار.

و الوطى متحقق مع النعل و بدونه.

(٣) قاله أيضا فى المسالك، و كذا فى التحرير و الجامع، و قال صاحب الجواهر: (لم نجد فى شىء من نصوصنا الاكتفاء بذلك)، نعم فى الفقيه للصدوق الذى منته روايات عن أهل البيت عليهم السّلام قال: (و يستحب للصروره أن يطأ المشعر برجله أو يطأه ببعيره، و يستحب للصروره أن يدخل البيت)(٥).

(٤) أى المشعر، اختلف الأصحاب فى تفسير المشعر، فقال الشيخ فى المبسوط أنه جبل هناك يسمى القرح، و عن ابن الجنيد: بما قرب من المناره، و فى الدروس أنه المسجد الموجود الآن، و الذى نص عليه أهل اللغه كالقاموس المحيط و لسان العرب أنه هو المزدلفه، و هو

ص: ٤٥٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب صلاه العيد حديث ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١ و ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٣.

٥- (٦) من لا يحضره الفقيه ج ٢ ص ٢٨١.

الموجود الآن، (الصعود على قزح) (١) بضم القاف وفتح الزاي المعجمه. قال الشيخ [رحمه الله]: هو المشعر الحرام، و هو جبل هناك يستحب الصعود عليه، (و ذكر الله عليه)، و جمع أعم منه (٢).

## مسائل:

### إشارة

(مسائل:)

### كل من الموقفين ركن

(كل من الموقفين ركن) (٣) و هو مسمى الوقوف في كل منهما (يبطل الحج) -الذى دلت عليه صحيح معاوية بن عمار قال (حد المشعر الحرام من المأزمين إلى الحياض إلى وادي محسير، و إنما سميت المزدلفة لأنهم ازدلفوا إليها من عرفات) (١)، و لكن في صحيح الحلبي المتقدم (و أنزل ببطن الوادي عن يمين الطريف قريبا من المشعر) (٢)، ما يدل على أن المشعر أخص من المزدلفة، و هو الأقرب لما سيأتي.

(١) كزفر جبل في المزدلفة قاله في القاموس، و استحباب الصعود عليه و ذكر الله عليه هو قول للشيخ في المبسوط، و قال في المدارك (لم نقف له على مستند بخصوصه من طريق الأصحاب، نعم روى العامة أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم أُرِدِف الفضل بن عباس و وقف على قزح، و قال: إن هذا قزح، و هو الموقف، و جمع كلها موقف) (٣)، و هذا دال على أن المشعر هو قزح و هو جبل في المزدلفة.

(٢) بناء على تفسير الشيخ و هو المختار، و سميت المزدلفة بجمع كما في خبر إسماعيل بن جابر و غيره و عن أبي عبد الله عليه السلام (سميت جمع لأن آدم جمع فيها بين الصلاتين المغرب و العشاء) (٤) بأذان واحد و إقامتين) (٥)، و سميت بالمزدلفة لما في صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث إبراهيم عليه السلام (إن جبرئيل انتهى به إلى الموقف فأقام به حتى غربت الشمس، ثم أفاض به، فقال: يا إبراهيم: ازدلف إلى المشعر الحرام، فسميت مزدلفة) (٥) و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (إنما سميت مزدلفة لأنهم ازدلفوا إليها من عرفات) (٧).

(٣) قد عرفت أن المراد بالركن في الحج هو ما يبطل الحج بتركه عمدا لا سهوا، و قد تقدم-

ص: ٤٥١

- ١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.
- ٣- (٣) سنن أبي داود ج ٢ ص ١٩٣ حديث ١٩٣٥، و سنن الترمذي ج ٢ ص ١٨٥ حديث ٨٨٦.
- ٤- (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٧ و ٦.

٥- (٦ و ٧) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٤ و ٥.

(بتركة عمداء، و لا يبطل) بتركة (سهوا) (١) كما هو حكم أركان الحج أجمع. (نعم لو سها عنهما) معا (بطل)، و هذا الحكم مختص بالوقوفين و فواتهما أو أحدهما لعذر كالفوات سهوا (٢).

(و لكل) من الموقفين (اختياري، و اضطراري، فاختياري عرفه ما بين الزوال و الغروب، و اختياري المشعر ما بين طلوع الفجر، و طلوع الشمس (٣) و اضطراري عرفه ليله النحر) من الغروب إلى الفجر (٤) (و اضطراري المشعر) من طلوع شمسه -الدليل على أن الركن في الموقفين هو المسمى، و عليه فترك مسمى الوقوف في عرفه لا- يتحقق إلا بترك الوقوف من الزوال إلى الغروب يوم التاسع و هو موجب لفوات الحج لو كان عمدا بلا خلاف فيه، للأخبار منها: النبوي المشهور (الحج عرفه) (١)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في الموقف، ارتفعوا عن بطن عرفه و قال: أصحاب الأراك لا حج لهم) (٢)، و إذا انتفى الحج مع الوقوف على حدود عرفه فمع عدم الوقوف من باب أولى.

و أما ركنيه المشعر الحرام فلا- خلاف فيه، للأخبار منها: خبر عبيد الله و عمران ابني علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا فاتتك المزدلفة فقد فاتك الحج) (٣)، و مفهوم صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (من أدرك جمعا فقد أدرك الحج) (٤).

(١) بشرط أن يدرك الموقف الآخر، و هذا من مختصات الوقوفين من بقيه أركان الحج، فلو تركهما معا عمدا أو سهوا بطل الحج بلا خلاف فيه، للأخبار التي سيأتي التعرض لبعضها.

(٢) فترك الوقوفين مطلقا موجب لفوات الحج مهما كان سبب الترك.

(٣) قد تقدم الكلام في اختياري عرفه و اختياري المشعر.

(٤) بمعنى لو وقف في عرفه آنا ما إلى فجر يوم العيد فقد أدرك اضطراري عرفه، بلا خلاف في ذلك، للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات، فقال عليه السلام: إن كان في مهل حتى يأتي عرفات من-)

ص: ٤٥٢

١- (١) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٠٠٣ حديث ٣٠١٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفه حديث ١٠.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢.

-ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات، وإن قدم و قد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام، فإن الله أعذر لعبده، فقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قبل أن يفيض الناس، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج، فليجعلها عمره مفردة و عليه الحج من قابل(١)، و هو صريح في أنه إذا لم يدرك الموقفين فقد فات حجه هذا من جهه و من جهه أخرى فهو ظاهر في أن الوقوف الاضطراري لعرفه واجب و أنه ممتد بامتداد الليل، و صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في سفر فإذا شيخ كبير فقال: يا رسول الله، ما تقول في رجل أدرك الإمام بجمع؟ فقال له: إن ظن أنه يأتي عرفات فيقف بها قليلا ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها، و إن ظن أنه لا يأتيها حتى يفيض الناس من جمع فلا يأتها و قد تم حجه)٢، و خبر إدريس بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل أدرك الناس بجمع و خشى إن مضى إلى عرفات أن يفيض الناس من جمع قبل أن يدركها، فقال:

إن ظن أنه يدرك الناس جمعا فليقف بجمع ثم لفيض مع الناس و قد تم حجه)٣، و هذه الأخبار كما تدل على اضطراري عرفه تدل على أن حجه صحيح و تام إذا أدرك اختياري المشعر و اضطراري عرفه و تدل على تمام حجه إذا أدرك اختياري المشعر فقط ثم إن هذه الأخبار و إن لم تصرح بحكم الناسي لكن قوله عليه السلام في صحيح الحلبي المتقدم (فإن الله أعذر لعبده) يشمله لأن النسيان من أقوى الأعذار، ثم إنه لا- يجب الاستيعاب في اضطراري عرفه بل يكفي مطلق الكون لظاهر الأخبار المتقدمه بلا خلاف في ذلك.

(١) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (ما تقول في رجل أفاض من عرفات إلى منى؟ قال: فليرجع فيأتي جمعا فيقف بها و إن كان الناس قد أفاضوا من جمع)٢، و صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام (من أدرك الموقف بجمع يوم النحر قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج)٥، و موثق يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام (رجل أفاض من عرفات فمرّ بالمشعر فلم يقف حتى انتهى إلى منى و رمى الجمره و لم يعلم حتى ارتفع النهار، قال: يرجع إلى المشعر فيقف به، ثم يرجع فيرمي جمره العقبه)٣، بناء على أن المرور بالمشعر ليس مجزيا لأنه ليس بنيه، و إلا فلو تحققت

- ١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢ و ٤ و ٣.
- ٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢ و ٣.
- ٣- (( ٦ )) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٩.

وله (١) اضطرارى آخر أقوى منه، لأنه مشوب بالاختيارى، وهو اضطرارى -لأنه فلا يجب الوقوف بمعنى الانتصاب مع عدم الحركة، وهى ظاهره فى أجزاء اضطرارى المشعر مع اختيارى عرفه.

وحكى ابن إدريس عن السيد أن وقت الاضطرارى فى المشعر هو جميع يوم العيد إلى الغروب، وقال العلامة فى المختلف (و هذا النقل غير سديد، وكيف يخالف السيد جميع علمائنا فإنهم نصوا على أن الوقت الاضطرارى للمشعر إلى زوال الشمس من يوم النحر).

(١) أى للمشعر، فيجوز للمرأة و من يخاف على نفسه أن يقف فى المشعر ليله النحر ثم يفيض منه إلى منى قبل طلوع الفجر و لا شئ عليه بلا خلاف فى ذلك، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار - الوارد فى كيفية حج النبى صلى الله عليه و آله و سلم - عن أبى عبد الله عليه السّلام (ثم أفاض و أمر الناس بالبدعه حتى إذا انتهى إلى المزدلفه و هو المشعر الحرام فصلى المغرب و العشاء الآخرة بأذان واحد و إقامتين، ثم أقام فصلى فيها الفجر، و عجل ضعفاء بنى هاشم بالليل، و أمرهم أن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس) (١)، و صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا بأس بأن تقدم النساء إذا زال الليل، فيقفن عند المشعر ساعه، ثم ينطلق بهن إلى منى فيرمين الجمرة، ثم يصبرن ساعه، ثم يقصرن و ينطلقن إلى مكة) (٢)،

و صحيح سعيد الأعرج عن أبى عبد الله عليه السّلام (جعلت فداك، معنا نساء فأفيض بهنّ بليل؟ قال: نعم، تريد أن تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟ قلت: نعم، قال: أفضى بهنّ بليل و لا تفض بهنّ حتى تقف بهنّ بجمع، ثم أفض بهنّ حتى تأتى الجمرة العظمى فيرمين الجمرة، فإن لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن أو يقصرن من أظفارهن ثم يمضين إلى مكة فى وجوههن، و يطفن بالبيت، و يسعين بين الصفا و المروه، ثم يرجعن إلى البيت فيطفن اسبوعاً، ثم يرجعن إلى منى و قد فرغن من حجهن) (٣)، و صحيح جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السّلام (لا بأس أن يفيض الرجل بليل إذا كان خائفاً) ٤، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (رخص رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم للنساء و الصبيان أن يفيضوا بليل، و أن يرموا الجمار بليل) ٥، و فى خبره الآخر عنه عليه السّلام (رخص رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم للنساء و الضعفاء...) ٦ الحديث، و الأخبار كثيرة، و هى ظاهره فى تحقق الوقوف بالمسمى و إن استحب الوقوف ساعه لصحيح أبى بصير.

ص: ٤٥٤

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٧.

٣- (( ٣ و ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢ و ١ و ٣ و ٤.

عرفه ليله النحر. و وجه شوبه اجتزاء المرأه به اختيارا و المضطر و المتعمد مطلقا (١) مع جبره بشاه (٢) و الاضطرارى المحض ليس كذلك (٣)، و الواجب من الوقوف الاختيارى الكل (٤)، و من الاضطرارى الكلى (٥) كالركن من الاختيارى.

و أقسام الوقوفين بالنسبه إلى الاختيارى و الاضطرارى ثمانية (٦)، أربعة (١) سواء كان مضطرا أو لا.

(٢) أى لو وقف عرفه اختيارا، ثم وقف فى المشعر ليلا- و قوفا اضطراريا ثم أفاض قبل طلوع الفجر فلا يبطل حجه و لكن يجبره بشاه على المشهور شهره عظيمه، لخبر مسمع عن أبى عبد الله عليه السلام (فى رجل وقف مع الناس بجمع، ثم أفاض قبل أن يفيض الناس، قال: إن كان جاهلا- فلا- شىء عليه، و إن كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاه) (١)، و قد رواها الصدوق بطريق صحيح.

و عن ابن إدريس بطلان الحج ردا للخبر بناء على أصله من عدم العمل بالخبر الواحد، ثم إن المضطر و المرأه لا شاه عليهم للجبران لعدم الإثم، و الجبران إنما هو للإثم.

(٣) أى و من اضطر للوقوف فى المشعر ليلا ثم أفاض قبل طلوع الفجر كالمرأه و من يخاف على نفسه ليس عليه شاه.

(٤) أى ما بين الزوال إلى الغروب فى عرفه، و بين الطلوعين فى المشعر الحرام.

(٥) أى كلى الوقوف و هو المسمى و قد تقدم دليله.

(٦) لأنه إما أن يدرك احد الموقفين أو كليهما، و على التقديرين إما أن يدرك الاختيارى منهما و إما الاضطرارى، و إما بالتفريق، فالصور ثمانية:

الأولى: أن يدرك اختيارى عرفه و اختيارى المشعر، و هو الأصل فى الحج و الإجزاء محتم بلا خلاف.

الثانية: أن يدرك اختيارى عرفه مع اضطرارى المشعر، فالإجزاء بلا خلاف، و قد تقدم الدليل عليه فى بحث اضطرارى المشعر فراجع.

الثالثة: أن يدرك اضطرارى عرفه مع اختيارى المشعر، فالإجزاء بلا خلاف، و قد تقدم الدليل عليه فى بحث اضطرارى عرفه فراجع.

الرابعة: أن يدرك اضطرارى عرفه مع اضطرارى المشعر، فالأكثر بل المشهور على الإجزاء، لصحيح الحسن العطار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا أدرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر، فأقبل من عرفات و لم يدرك الناس بجمع، و وجدهم قد أفاضوا فليقف-

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.



- قليلا بالمشعر الحرام، و ليلحق الناس بمنى، و لا شيء عليه(١).

و عن الشيخ فى النهايه و المبسوط و المحقق فى النافع فوات الحج، لخبر محمد بن الفضيل عن أبى الحسن عليه السلام (و إن لم يأت جمعا حتى تطلع الشمس فهى عمره مفردة و لا حج له)(٢)، و صحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السلام (فإن طلعت الشمس من يوم النحر فليس له حج و يجعلها عمره، و عليه الحج من قابل)٣، و خبر إسحاق بن عبد الله عن أبى الحسن عليه السلام (فإذا طلعت الشمس فليس له حج)٤، و هى محموله على من لم يدرك عرفه مطلقا على أنها معارضه بجمله من الأخبار، منها: صحيح عبد الله بن المغيرة فى حديث (فدخل إسحاق بن عمار على أبى الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك فقال: إذا أدرك مزدلفه فوقف بها قبل أن تزول الشمس يوم النحر فقد أدرك الحج)(٣)، و صحيح جميل عن أبى عبد الله عليه السلام (من أدرك المشعر يوم النحر قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج)٥، و مثله غيره، فلا بد من حمل الطائفة الأولى على ما سمعت رفعا للتناقض.

الخامسه: أن يدرك اختيارى عرفه فقط، فالاجزاء على المشهور، و قال الشارح فى المسالك: (لا خلاف فى الاجتزاء بأحد الموقفين الاختياريين)، و استشكل صاحب المدارك فى ذلك لعدم الدليل فىمن فاته المشعر بقسميه، و نقل عن العلامة عدم الاجزاء فىمن فاته المشعر بقسميه فى جملة من كتبه.

و الحق الاجزاء للنبوى المشهور (الحج عرفه)(٤)، و صحيح عمر بن أذينة عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن قول الله عز و جل: أَلَيْسَ الْأَكْبَرُ، فقال عليه السلام: الحج الأكبر الموقف بعرفه و رمى الجمار)(٥)، و صحيح محمد بن يحيى الخثعمى عن أبى عبد الله عليه السلام (فى رجل لم يقف بالمزدلفه و لم ييثر بها حتى أتى منى، قال: أ لم ير الناس؟ أ لم ينكر منى حين دخلها؟ قلت: فإنه جهل ذلك، قال: يرجع، قلت: إن ذلك قد فاته، قال: لا بأس به)(٦)، و خبر حريز عن أبى عبد الله عليه السلام (من أفاض مع الناس -

ص: ٤٥٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الوقوف بالشعر حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٣ و ١ و ٥.

٣- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٦ و ٨.

٤- (٧) مستدرک الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب إحرام الحج حديث ٣.

٥- (٨) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب إحرام الحج حديث ٩.

٦- (٩) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٦.

-من عرفات فلم يلبث معهم بجمع، و مضى إلى منى متعمدا أو مستخفا فعليه بدنه(١).

السادس: أدرك اختياري المشعر فقط مع فوات عرفه بقسميها، لا خلاف في الاجزاء لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل أدرك الامام و هو بجمع، فقال: إنه يأتي عرفات فيقف بها قليلا ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها، و إن ظن أنه لا- يأتها حتى يفيضوا فلا- يأتها و ليقم بجمع فقد تم حجه(٢))، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات فقال: إن كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها، ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات، و إن قدم رجل و قد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام فإن الله تعالى أعذر لعبده فقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قبل أن يفيض الناس، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج فليجعلها عمره مفردة، و عليه الحج من قابل(٣))، و خبر إدريس بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل أدرك الناس بجمع و خشى إن مضى إلى عرفات أن يفيض الناس من جمع قبل أن يدركها، فقال: إن ظن أن يدرك الناس بجمع قبل طلوع الشمس فليأت عرفات، فإن خشى أن لا يدرك جمعا فليقف بجمع ثم ليفض مع الناس فقد تم حجه(٤))، و صحيح معاوية بن عمار الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في سفر فإذا شيخ كبير فقال: يا رسول الله ما تقول في رجل أدرك الإمام بجمع، فقال له: إن ظن أنه يأتي عرفات فيقف قليلا ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها، و إن ظن أنه لا يأتها حتى يفيض الناس من جمع فلا يأتها و قد تم حجه(٥)).

السابع: إدراك اضطراري المشعر فقط، فالاجزاء كما عن الصدوقين و السيد و ابن الجنيد و الحلبيين و ثاني الشهيدين و سيد المدارك، لإطلاق صحيح ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام (من أدرك الموقف بجمع يوم النحر قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج(٤))، و صحيح محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن المغيرة (جاءنا رجل بمنى فقال:

إني لم أدرك الناس بالموقفين جميعا - إلى أن قال - فدخل إسحاق بن عمار على أبي -

ص: ٤٥٧

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.
- ٢- (( ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١ و ٢.
- ٣- (( ٤ و ٥ ) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٣ و ٤.
- ٤- (٦) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر ملحق حديث التاسع.

-الحسن عليه السلام فسأله عن ذلك فقال: إذا أدرك مزدلفه فوقف بها قبل أن تزول الشمس يوم النحر فقد أدرك الحج(١) و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا أدركت الزوال فقد أدركت الموقف)٢ و هو مطلق يشمل ما لو فاته عرفه بقسميها.

هذا و ذكر الشارح صحيحه عبد الله بن مسكان عن أبي الحسن عليه السلام كما في الروضه هنا، و في المسالك جعلها صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي الحسن عليه السلام (إذا أدرك مزدلفه فوقف بها قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج)، و قال سيد المدارك لم نقف على هذه الروايه فى شىء من الأصول، و لا- نقلها احد غيرهما - أى غير الشارح و غير فخر المحققين فى شرح القواعد - فيما اعلم، و الظاهر أنها روايه عبد الله بن المغيره فوقع السهو فى ذكر الأب) و قد تقدمت روايه عبد الله بن المغيره.

هذا و ذهب الأكثر إلى عدم الاجزاء، لصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (عن مفرد الحج فاتته الموقفان جميعا فقال: له إلى طلوع الشمس من يوم النحر فليس له حج و يجعلها عمره، و عليه الحج من قابل)(٢)، و صحيح الحلبي المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات، فقال: إن كان فى مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها، ثم يفيض فيدرك الناس فى المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات، و إن قدم و فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام، فإن الله أعذر لعبده فقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قبل أن يفيض الناس، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج فليجعلها عمره مفرده و عليه الحج من قابل)(٣)، و هو كالصريح فى ادراك اختيارى المشعر إذا فاتته عرفه بقسميها، و إلا فلا حج له و إن أدرك اضطرارى المشعر، فلا بد من حمل الطائفه الأولى على من أدرك اضطرارى المشعر فقد تم حجه إذا أدرك اختيارى عرفه.

الثامنه: إدراك اضطرارى عرفه فقط، فلا خلاف فى عدم الاجزاء، للأخبار، منها:

إطلاق خبر عبيد الله و عمران ابني على الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا فاتتك المزدلفه فقد فاتك الحج)(٤)، و مثله غيره و قد تقدم بعضه و عليه لا خلاف فى عدم الاجزاء فى -

ص: ٤٥٨

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٦ و ١٥.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٤.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢.

مفرده، و هي كل واحد من الاختياريين (١)، و الاضطراريين (٢)، و أربعه مركبه و هي الاختياريان (٣) و الاضطراريان (٤)، و اختياري عرفه مع اضطراري المشعر و عكسه.

(و كل أقسامه يجزى) في الجملة لا مطلقا (٥)، فإن العامد يبطل حجه بفوات كل واحد من الاختياريين (إلا الاضطراري الواحد) فإنه لا يجزى مطلقا (٦) على المشهور، و الأقوى أجزاء اضطراري المشعر وحده لصحيحه عبد الله بن مسكان (٧) عن الكاظم عليه السلام. أما اضطراريه السابق (٨) فمجزى مطلقا (٩) كما عرفت، و لم يستثنه هنا، لأنه جعله من قسم الاختياري، حيث خصّ الاضطراري بما بعد طلوع الشمس، و نبه على حكمه أيضا بقوله: (و لو أفاض قبل الفجر عامدا فشاها) (١٠)، و ناسيا لا شيء عليه. و في إلحاق الجاهل بالعامد كما في نظائره، أو الناسي قولان (١١)،...

-اضطراري عرفه، و أما في الاضطراريين و اضطراري المشعر ما تقدم من الخلاف، و الباقي مجز بلا خلاف إلا في اختياري عرفه فالخلاف غير معتدّ به.

(١) أي أدرك اختياري عرفه أو اختياري المشعر.

(٢) أي أدرك اضطراري عرفه أو اضطراري المشعر.

(٣) أي أدرك اختياري عرفه و اختياري المشعر و هو الأصل في الحجج.

(٤) أي أدرك اضطراري عرفه مع اضطراري المشعر.

(٥) و إن كان عمدا.

(٦) سواء كان اضطراري المشعر أو اضطراري عرفه.

(٧) جعلها صحيحه عبد الله بن سنان في المسالك، و قد عرفت أنها صحيحه عبد الله بن المغيرة.

(٨) أي اضطراري المشعر الذي يسبق طلوع الفجر كالمراه و الضعيف و من يخاف الزحام و من يخاف على نفسه.

(٩) سواء كان عمدا أو لا بالنسبه للمراه و من يخاف على نفسه.

(١٠) تقدم الكلام في ذلك.

(١١) قال في الجواهر (و هل الجهل عذر، و ربما كان هو مقتضى إطلاق خبر مسمع السابق فيكون المقابل له العالم العامد الذي يجب عليه الجبر بشاه كما هو ظاهر الأصحاب).

بل في خبر مسمع المتقدم (إن كان جاهلا فلا شيء عليه) (١)، ثم لم ينسب الخلاف إلى -

---

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.

و كذا فى ترك أحد الوقوفين (١).

### يجوز الإفاضه قبل الفجر للمرأة والخائف

(و يجوز) الإفاضه قبل الفجر (للرأه و الخائف) (٢)، بل كل مضطر كالراعى و المريض،(و الصبى مطلقا) (٣)، و رفيق المرأه (٤) (من غير جبر) (٥)، و لا يخفى أن ذلك مع نيه الوقوف ليلا كما تبّه عليه بإيجابه النيه له (٦) عند وصوله

### حد المشعر

(و حدّ المشعر (٧) ما بين الحياض و المأزمين) بالهمز الساكن، ثم كسر الزاى المعجمه و هو -أحد فالأولى أن يقول (أو الناسى وجهان) كما فى المدارك و غيره.

(١)الاختيارى، فهل الجاهل يلحق بالعامد أو بالناسى، و لكن ظاهر الكثير من الأخبار المتقدمه إلحاق الجاهل بالناسى، بل فى صحيح الحلبي المتقدم (فإن الله اعذر لعبده) (١)، و هو يشمل النسيان لأنه من أقوى الاعذار، و قد تقدم الكلام فيه فراجع.

(٢) و هذا قد تقدم الكلام فيه.

(٣)لعذر أو غير عذر لإطلاق خبر أبى بصير (٢) و قد تقدم ذكره.

(٤)كما فى صحيح سعيد الأعرج ٣ و قد تقدم ذكره.

(٥)بشاه لأن حجهم تام.

(٦)أى للوقوف فى المشعر، حيث قال المصنف (ثم يقف به ليلا إلى طلوع الشمس، و الواجب الكون بالنيه).

(٧)التحديد المذكور لا خلاف فيه بينهم، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (حد المشعر الحرام من المأزمين إلى الحياض إلى وادى محسّر) (٣)، و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (أنه قال للحكم بن عتيبه: ما حد المزدلفه؟ فسكت، فقال أبو جعفر عليه السلام: حداها ما بين المأزمين إلى الجبل إلى حياض محسّر) ٥.

و المأزمان تشنيه مأزم بالهمزه الساكنه و كسر الزاى، كل طريق ضيق بين جبلين، و المأزمان هنا مضيق بين جمع و عرفه و هو اسم الموضوع مخصوص بين جبلين، و المأزمان هنا و إن كان بلفظ التشنيه، و وادى محسّر اسم فاعل من التحسير أى الإيقاع فى الحسره أو الاعياء، سمى به لما قيل إن أبرهه أوقع أصحابه فى الحسره و الإعياء لما جهدوا أن يتوجه إلى الكعبه فلم يفعل.

ص: ٤٦٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٣ و ٢.

٣- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١ و ٢.

الطريق الضيق بين الجبلين، (و وادي محسر) و هو طرف منى (١) كما سبق، فلا واسطه بين المشعر و منى.

### يستحب التقاط حصى الجمار من المشعر

(و يستحب التقاط حصى الجمار منه) (٢) لأن الرمي تحيه لموضعه (٣) كما مر (٤) فينبغى التقاطه من المشعر، لثلا يشتغل عند قدومه بغيره، (و هو سبعون) حصاه.

ذكر الضمير لعوده على الملقوط المدلول عليه بالالتقاط، و لو التقط أزيد منها احتياطا، حذرا من سقوط بعضها، أو عدم إصابته فلا بأس.

(و الهرولة) و هى الإسراع فوق المشى و دون العدو، كالرمل (و فى وادي محسر) (٥) للماشى و الراكب فيحرك دابته، و قدرها مائه ذراع، أو مائه خطوه، و استحبابها مؤكد حتى لو نسيها رجع (٦)...

(١) لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (حد منى من العقبة إلى وادي محسر) (١).

(٢) بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار (خذ حصى الجمار من جمع، و إن أخذته من رحلك بمنى جزأك) (٢)، و قال فى المدارك: (و السبعون حصاه هى الواجب، و لو التقط أزيد منها احتياطا حذرا من سقوط بعضها لا بأس).

(٣) أى تحيه لمنى.

(٤) فى مبحث مكان المصلى من كتاب الصلاة.

(٥) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا مررت بوادي محسر - و هو واد عظيم بين جمع و منى و هو إلى منى أقرب - فاسع فيه حتى تجاوزه، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حرك ناقته فيه و قال: اللهم سلم عهدى و اقبل توبتى، و أجب دعوتى و اخلفنى بخير فيمن تركت بعدى) (٣)، و صحيح محمد بن إسماعيل عن أبي الحسن عليه السلام (الحركة فى وادي محسر مائه خطوه) ٤، و خبر عمر بن يزيد (الرمل فى وادي محسر قدر مائه ذراع) ٥، و من مجموع الأخبار يستفاد أن السعى المستحب هو الإسراع فى المشى للماشى، و تحريك الدابة للراكب.

(٦) أى إلى الهرولة فى وادي محسر، لصحيح حفص بن البختري و غيره عن أبي عبد الله عليه السلام (أنه قال لبعض ولده: هل سعت فى وادي محسر؟ فقال: لا، فأمره أن -

ص: ٤٦١

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب رمى جمره العقبة حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.



٣- ( (٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١ و ٣ و ٥.

إليها وإن وصل إلى مكة (١)، (داعيا) حاله الهرولة (بالمرسوم) و هو: اللهم سلم عهدي، و اقبل توبتي، و أجب دعوتي و اخلفني فيمن تركت بعدى (٢).

## القول في مناسك منى

### في رمى جمرة العقبة

(القول في مناسك منى). جمع منسك، و أصله موضع النسك و هو العبادة، ثم أطلق اسم المحل على الحال. و لو عبّر بالنسك كان هو الحقيقة، و منى بكسر الميم و القصر اسم مذكر منصرف قاله الجوهري، و جوز غيره تأنيثه. سمى به المكان المخصوص لقول جبرائيل (ع) فيه لإبراهيم (ع): تمنّ على ربك ما شئت (٣).

و مناسكها (يوم النحر) ثلاثه (و هي رمى جمرة العقبة) (٤) التي هي أقرب الجمرات -يرجع حتى يسعى، فقال له ابنه: لا اعرفه، فقال له: سل الناس(١).

(١) لمرسل الحجال عن أبي عبد الله عليه السلام (مر رجل بوادي محسير فأمره أبو عبد الله عليه السلام بعد الانصراف إلى مكة أن يرجع فيسعى) ٢.

(٢) لصحيح معاوية المتقدم و لكن فيه (و اخلفني بخير فيمن تركت بعدى).

(٣) أورد الصدوق في علل الشرائع عن ابن سنان عن الإمام الرضا عليه السلام لما سئل عن سبب تسميه منى قال عليه السلام (إن جبرئيل عليه السلام قال هناك لإبراهيم عليه السلام: تمنّ على ربك ما شئت، فتمن أن يجعل الله مكان ولده اسماعيل كبشا يأمره بذبحه فداء له، فأعطاه الله مناه) (٢).

(٤) الرمي أولا ثم الذبح ثم الحلق بلا خلاف فيه، كما عن التذكرة و المنتهى، أما وجوب الذبح و الحلق فسيأتى الكلام فيه، و أما رمى جمرة العقبة فللأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (خذ حصى الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها، و لا- ترمها من أعلاها، و تقول و الحصى في يدك: اللهم هؤلاء حصاتي فاحصهنّ لى و ارفعهنّ فى عملى، ثم ترمى فتقول مع كل حصاه: الله أكبر، اللهم ادحر عنى الشيطان، اللهم تصديقا بكتابك و على سنه نبيك، اللهم اجعله حجا مبرورا و عملا- مقبولا- و سعيا مشكورا و ذنبا مغفورا، و ليكن فيما بينك و بين الجمرة قدر عشره أذرع أو خمسة عشر ذراعا، فإذا أتيت رحلك و رجعت من الرمي فقل: اللهم بك وثقت و عليك توكلت، فنعم الرب و نعم المولى و نعم النصير، قال: و يستحب أن ترمى الجمار على طهر) (٣).

ص: ٤٤٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) علل الشرائع ج ٢ ص ١٢٠ حديث ٢ طبع طهران ١٣٧٨.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب جمره العقبه حديث ١.

الثلاث إلى مكة، و هي حدها من تلك الجهة (١)، (ثم الذبح، ثم الحلق) مرتبا (٢) كما (١) أي و الجمره هي حد منى من جهة مكة.

(٢) اختلف الأصحاب فى وجوب الترتيب، فذهب الشيخ فى الخلاف و ابن أبى عقيل و أبو الصلاح و ابن إدريس و العلامه فى المختلف إلى الاستحباب، لصحيح جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم: يا رسول الله حلقت قبل أن أذبح، و قال بعضهم: حلقت قبل أن أرمى، فلم يتركوا شيئا كان ينبغى لهم أن يقدموه إلا أخروه، و لا شيئا كان ينبغى لهم أن يؤخروه إلا قدموه، فقال: لا حرج) (١)، و مثله خبر ابن أبى نصر عن أبى جعفر الثانى عليه السلام (٢)، و مثله خبر محمد بن حمران عن أبى عبد الله عليه السلام (٣)، و حملها الشيخ على صورته النسيان، و سيد المدارك على صورته الجهل كما هو الظاهر منها جمعا بينها و بين اخبار أخرى تدل على الترتيب، منها:

خبر عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا ذبحت اضحيتك فاحلق رأسك) (٤)، و الفاء للترتيب، و خبر جميل عن أبى عبد الله عليه السلام (تبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق، و فى العقيقه بالحلق قبل الذبح) (٥)، و خبر عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل حلق قبل أن يذبح، قال: يذبح و يعيد موسى، لأن الله تعالى يقول: لا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله) (٦)، و صحيح سعيد الأعرج (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: جعلت فداك معنا نساء فأفيض بهن بليل، قال نعم - إلى أن قال - أفضى بهن حتى تأتى الجمره العظمى فيرمين الجمره، فإن لم يكن عليهن ذبح فليأخذن من شعورهن و يقصرن من أظفارهن) (٦)، و الأخبار كثيره.

و الذى يشهد على هذا الجمع المتقدم عن سيد المدارك صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (سألت عن رجل حلق رأسه قبل أن يضحى، قال: لا بأس، و ليس عليه شيء، و لا يعودن) (٧)، و النهى عن العود يقتضى التحريم، فيكون الترتيب واجبا، و هذا ما ذهب إليه الشيخ فى المبسوط و المحقق فى النافع و الشرائع و العلامه فى القواعد بل -

ص: ٤٦٣

- ١- (١) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح حديث ٤.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح حديث ٦.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١.
- ٥- ( (٥ و ٦) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح حديث ٣ و ٨.
- ٦- (٧) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢.
- ٧- (٨) الوسائل الباب - ٣٩ - من أبواب الذبح حديث ١٠.

ذكر،(فلو عكس عمدا أثم و أجزاء (١) و تجب النيه فى الرمى) (٢) المشتمله على تعيينه، و كونه فى حج الإسلام، أو غيره (٣)، و القربه و المقارنه لأوله (٤). و الأولى التعرض للأداء و العدد (٥)، و لو تداركه بعد وقته نوى القضاء.

(و إكمال السبع) (٦) فلا يجرى ما دونها و لو اقتصر عليه استأنف إن أخل بالموالاه عرفا و لم تبلغ الأربع (٧)، و لو كان قد بلغها قبل القطع كفاه الإتمام، -نسبه غير واحد إلى أكثر المتأخرين.

(١) بلا خلاف فيه، لصحيح جميل و صحيح عبد الله بن سنان المتقدمين، و لكن يبقى فى النفس شىء و هو أن القائلين بوجوب الترتيب حملوا صلاتين الروائيتين على الناسى أو الجاهل فكيف صح لهم أن يتمسكوا بهما فى صوره العمده، بل لو قيل بتناولهما للعامد لكان الحق عدم وجوب الترتيب.

(٢) لأنه من العباديات بلا- خلاف فيه، قال الشارح فى المسالك (يعتبر اشتمالها - أى نيه الرمى - على تعيين الفعل و وجهه، و كونه فى حج الإسلام أو غيره، و القربه و المقارنه لأول الرمى و الاستداهه حكما، و الأولى التعرض للأداء، فإنه مما يقع على الوجهين الأداء و القضاء، و على هذا لو تداركه بعد فواته نوى القضاء) و قريب منه ما فى الروضه هنا، و لكن قد عرفت أن النيه هى القصد مع القربه، و أما خصوصيات المأمور به فلا يجب قصدها إلا إذا توقف التعيين عليه، و منه تعرف الضعف فى كلام الشارح، نعم النيه على ما تقدم أكثر من مره هى القصد على نحو الداعى فلا يضر تقدمها لبقائها، و أما إذا كانت اخطاريه - و هو مبنى ضعيف - فيجب مقارنتها لأول الفعل، ثم لا- يجوز التردد فى الأثناء أو الاعراض لأنه مبطل لها و هذا معنى الاستداهه الحكيمه.

(٣) كالحج المستحب و النياى.

(٤) لأول الرمى.

(٥) من كون الرمى بسبع حصيات.

(٦) الرمى بسبع حصيات بلا خلاف، للأخبار، منها: خبر أبى بصير (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ذهبت ارمى فإذا فى يدي ست حصيات، فقال: خذ واحده من تحت رجلك) (١).

(٧) إذا حصل له رمى اربع حصيات ثم رمى على الجمره الأخرى فقد حصل الترتيب بلا خلاف مقيد فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (فى

ص: ٤٦٤

(مطيه للجمره) (١) و هي البناء المخصوص، أو موضعه و ما حوله مما يجتمع من الحصا، كذا عرّفها المصنف في الدروس. و قيل: هي مجمع الحصا دون السائل (٢). و قيل: هي الأرض، و لو لم يصب لم يحتسب.

رجل رمى الجمره الأولى بثلاث و الثانيه بسبع و الثالثه بسبع؟ قال: يعيد رميهن جميعا بسبع سبع، قلت: فإن رمى الأولى بأربع و الثانيه بثلاث و الثالثه بسبع؟ قال: يرمى الجمره الأولى بثلاث و الثانيه بسبع و يرمى جمره العقبه بسبع، قلت: فإنه رمى الجمره الأولى بأربع و الثانيه بأربع و الثالثه بسبع؟ قال: يعيد فيرمى الأولى بثلاث و الثانيه بثلاث و لا يعيد على الثالثه (١)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (في رجل رمى الجمار فرمى الأولى بأربع و الأخيرتين بسبع سبع، قال: يعود فيرمى الأولى بثلاث و قد فرغ، و إن كان قد رمى الأولى بثلاث و رمى الأخيرتين بسبع سبع فليعد و ليرمهنّ جميعا بسبع سبع، و إن كان رمى الوسطى بثلاث ثم رمى الأخرى فليرمى الوسطى بسبع، و إن كان رمى الوسطى بأربع رجع فرمى ثلاث) ٢.

و عن الصدوق البطلان و لا- دليل له سوى فوات الموالات، و هذه الأخبار حجه عليه، نعم إن لم يتجاوز الاربع فتشترط الموالات عرفا بينها لثلاثا يصدق عدد تعدد الرمي.

(١) بلا خلاف فيه، لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (فإن رميت بحصاه فوقعت في محمل فأعد مكانها) (٢).

ثم الجمره هل هي البناء أو موضعه، و في الدروس (الجمره اسم لموضع الرمي و هو البناء أو موضعه مما يجتمع من الحصى، و قيل: هو مجتمع الحصى لا السائل منه، و صرح على بن بابويه بأنه الأرض) و قال سيد المدارك (و ينبغي القطع باعتبار إصابه البناء مع وجوده لأنه المعروف الآن من لفظ الجمره، و لعدم تيقن الخروج من العهد بدونه، أما مع زواله فالظاهر الاكتفاء بإصابه موضعه)، و هو جيد و سميت الجمره بذلك لرميها بالحجار الصغار المسماه بالجمار، أو من الجمره بمعنى اجتماع القبيله لاجتماع الحصى عندها، أو من الإجمار بمعنى الإسراع لما روى (أن آدم عليه السلام رمى فأجمر ابليس من بين يديه) (٣)، أو من جمرته و زمرته أى نحيته.

(٢) أى المتفرق على المكان.

ص: ٤٤٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ١.

٣- (( ٤ )) النهايه الاثريه ماده (جمر).

و لو شك في الإصابه أعاد (١)، لأصالة العدم، و يعتبر كون الإصابه (بفعله) (٢) فلا يجزى الاستتابه فيه اختيارا (٣)، و كذا لو حصلت الإصابه بمعونه غيره (٤)، و لو حصاه أخرى، و لو وثبت حصاه بها فأصابت لم يحتسب الواثبه (٥)، بل المرميه إن أصابت، و لو وقعت على ما هو أعلى من الجمره ثم وقعت فأصابت كفى (٦)، و كذا لو وقعت على غير أرض الجمره، ثم وثبت إليها بواسطه صدم الأرض، و شبهها (٧).

و اشتراط كون الرمي بفعله أعم من مباشرته بيده. و قد اقتصر هنا و في الدروس عليه (٨)، و في رساله الحج اعتبر كونه مع ذلك باليد و هو أجود (٩) (بما يسمّى رميا) (١٠)، فلو وضعها، أو طرحها من غير رمى لم يجز، لأن الواجب (١) لأصالة الاشتغال.

(٢) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار المتقدم (فإن رميت) الظاهر أن الاصابه برميّه و فعله.

(٣) فتجوز اضطرارا، للأخبار منها: صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام (المريض المغلوب و المغمى عليه يرمى عنه و يطاف به) (١)، و صحيحه الآخر عنه عليه السّلام (سألته عن الرجل يطاف به و يرمى عنه، فقال: نعم إذا كان لا يستطيع) ٢.

(٤) بأن عاونه في يده أو عاونته حصاه بحيث رمى حصاه فأنت ثانيه فدفعت الأولى فلا يجزى لعدم صدق مباشرته للإصابه.

(٥) أي أصابت حصاته حصاه أخرى، فالأولى مرميه و الثانيه واثبه لأنها و ثبت فاصابت الجمره فلا تحتسب الواثبه لعدم صدق رميه لها؛ و المرميه إن أصابت الجمره تحتسب حينئذ.

(٦) لصدق أنه رمى من دون مشاركته.

(٧) لصدق الرمي منه، و يدل عليه صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (و إن أصابت انسانا أو جملا ثم وقعت على الجمار اجزأك) (٢).

(٨) على الاصابه بفعله.

(٩) بل متعين لأن الرمي باليد جزء من مفهوم الرمي.

(١٠) للأخبار، منها صحيح ابن عمار المتقدم (فإن رميت) (٣)، و صحيح زراره عن أبي -

ص: ٤٤٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ٩ و ١٠.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ١.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ١.

صدق اسمه، و في الدروس نسب ذلك إلى قول (١). و هو يدل على تمييزه (بما يسمّى حجرا) (٢)، فلا يجزى الرمي بغيره و لو بخروجه عنه (٣) بالاستحالة، و لا- فرق فيه بين الصغير و الكبير (٤) و لا- بين الطاهر و النجس (٥)، و لا- بين المتصل بغيره كفض الخاتم (٦) لو كان حجرا حرميا، و غيره.

(حرميا) (٧)، فلا يجزى من غيره، و يعتبر فيه أن لا يكون مسجدا، لتحريم -جعفر عليه السلام (لا ترم الجمار إلا بالحصى) (١)، و صحيح معاوية بن عمار الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام (ثم أتت الجمره القصوى التي عند العقبة فارمها) (٢) و المدار على تحقق اسم الرمي، و هو غير متحقق في ما لو وضعها بكفه في المرمي، أو طرحها طرحا لا يصدق عليه اسم الرمي.

(١) قال في الدروس (و لو وضعها وضعاً أو طرحها من غير رمي لم يجز على قول و هو ضعيف لعدم صدق الرمي و لذا قال العلامة في المنتهى (و الحاصل أن الخلاف وقع باعتبار الخلاف في صدق الاسم، فإن سمي رميا أجزأ بلا خلاف، و إلا لم يجز اجماعاً).

(٢) لصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (لا ترم الجمار إلا بالحصى) (٣)، و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (خذ حصى الجمار من جمع، فإن أخذته من رحلك بمنى أجزأك) (٥)، و قال في المدارك (فلا يجزى الرمي بالحجر الكبير الذي لا يسمى حصاه خلافا للدروس، و كذا الصغير جدا هذا إذا كانت بحيث لا يقع عليها اسم الحصاه)، و أحترز بالحجر عن الجوهر و الكحل و الزرنيخ و العقيق فإنها لا- تجزى خلافا للخلاف فجوز الشيخ فيه الرمي بالجوهر و البرام لصدق أنه من حصى الحرم، و هو ممنوع لانصراف الحصى إلى الحجارة فقط.

(٣) عن الحجر.

(٤) كما في الدروس و قد عرفت اشتراط صدق الحصى عليه، و من الواضح عدم الصدق على الحجر الكبير.

(٥) تمسكا بالإطلاق، و سيأتي الكلام فيه.

(٦) إن كان من الحجر مع صدق الرمي به لا بالخاتم كمجموع.

(٧) أي من الحرم، للأخبار منها: صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (حصى الجمار إن-

ص: ٤٦٧

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب رمي جمره العقبة حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب رمي جمره العقبة حديث ١.

٣- (( ٣ و ٤ ) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب رمي جمره العقبة حديث ١ و ٢.



إخراج الحصا منه المقتضى للفساد فى العباده (بكرًا) (١) غير مرمى بها رميا صحيحا، فلو رمى بها بغير نيه، أو لم يصب لم يخرج عن كونها بكرًا، و يعتبر مع ذلك كله تلاحق الرمي (٢) فلا يجزى الدفعه و إن تلاحقت الإصابه، بل يحتسب منها واحده، و لا يعتبر تلاحق الإصابه.

(و يستحب البرش) (٣) المشتمله على ألوان مختلفه بينها و فى كل واحده منها، -أخذته من الحرم اجزأك، و إن أخذته من غير الحرم لم يجزئك) (١)، و مرسل حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته من أين ينبغى أخذ حصى الجمار؟ قال: لا تأخذ من موضعين:

من خارج الحرم، و من حصى الجمار، و لا بأس بأخذه من سائر الحرم) (٢)، و استثنى الشيخ فى التهذيب و المبسوط و النهايه و جماعه من الحرم المسجد الحرام و مسجد الخيف فمنعوا أخذ الحصى منهما لخبر حنان بن سدير عن أبى عبد الله عليه السّلام (يجوز أخذ حصى الجمار من جميع الحرم إلا من المسجد الحرام و مسجد الخيف) (٣)، و ألحق المحقق و العلامه و الشهيدان و الفاضل المقداد باقى المساجد بهما للتساوى فى تحريم إخراج الحصى منها.

(١) أى لم يرم بها قبل ذلك رميا صحيحا بلا خلاف فيه، لمرسل حريز المتقدم (لا تأخذه من موضعين: من خارج الحرم و من حصى الجمار) (٢)، و خبر عبد الأعلى عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا تأخذ من حصى الجمار) (٤)، كما فى الكافى، و فى الفقيه للصدوق (لا تأخذ من حصى الجمار الذى قد رمى) (٤).

(٢) بمعنى أن يفرق فى الرمي فلا- يرميها دفعه بلا خلاف للتأسى - كما فى الجواهر - و السيره، نعم لا يعتبر تلاحق الاصابه، فلو اتفقت الاصابه مع تفريق الرمي يجزى لصدق تفريق الرمي.

(٣) لصحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السّلام فى حصى الجمار قال: (كره الصم منها و قال: خذ البرش) (٥)، و خبر البزنطى عن الإمام الرضا عليه السّلام (حصى الجمار تكون مثل الأنمله و لا تأخذها سوداء و لا بيضاء و لا حمراء، خذها كحليه منقطه) (٨).

و قال سيد المدارك: (و الظاهر أن المراد بالبرش هنا كونها مختلفه الألوان، لأن البرش فى -

ص: ٤٤٨

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب رمى جمرة العقبه حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٣ و ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٣.

٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب رمى جمرة العقبه حديث ٢ و ملحقه.

٥- (( ٧ و ٨ )) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١ و ٢.

و من ثم اجتراً بها عن المنقطه، لا كما فعل في غيره (١)، و غيره (٢)، و من جمع بين الوصفين أراد بالبرش المعنى الأول (٣)، و بالمنقطه الثاني (٤)، (الملتقطه) (٥) بأن يكون كل واحده مأخوذه من الأرض منفصله، و احترز بها عن المكسره من حجر، و في الخبر التقط الحصا و لا تكسرن منه شيئا (بقدر الأنمله) (٦) بفتح الهمزه و ضم الميم رأس الأصبع.

(و الطهاره) (٧) من الحدث حاله الرمي في المشهور، جمعا بين صحيحه محمد - شعر الفرس نكت تخالف سائر لونه على ما ذكره الجوهرى و غيره، و على هذا فيكون هذا الوصف مغنيا عن كونها منقطه، و ذكر الشارح - أى الشهيد الثاني في المسالك - أن الاختلاف في الوصف الأول - أعنى كونها برشا - في جمله الحصى، و فى الثاني - أى منقطه - فى الحصاه نفسها، و هو بعيد، و ربما كان الوجه فى الجمع بين الوصفين ورودهما فى الروايتين، لكنهما لم يردا على وجه الجمع فكان الاكتفاء بذكر أحدهما كما وقع فى النص أولى).

(١) أى غير هذا الكتاب.

(٢) أى غير المصنف.

(٣) أى اختلاف الألوان فى مجموع الحصى.

(٤) أى اختلاف الألوان فى الحصاه الواحده، هذا و قد عرفت الوجه فى الجمع كما كلام المدارك المنقول سابقا.

(٥) بحيث تكون كل واحده مأخوذه على حده من الأرض و احترز بها عن المكسره، و يشهد له خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (التقط الحصى و لا تكسرن منهن شيئا) (١)، و خبر الدعائم عن أبى عبد الله عليه السلام (تلتقط حصى الجمار التقاطا، كل حصاه منها بقدر الأنمله - إلى أن قال - و يكره أن تكسر من الحجاره كما يفعله كثير من الناس) (٢).

(٦) لخبر البزنطى و الدعائم المتقدمين.

(٧) على المشهور، للمجمع بين صحيح محمد بن مسلم (سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجمار، فقال: لا ترم الجمار إلا و أنت على طهر) (٣)، و بين اخبار آخر و هى: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (و يستحب أن ترمى الجمار على طهر) (٤)، و خبر حميد بن -

ص: ٤٦٩

١- (١) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٣.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ١ و ٣.

بن مسلم الداله على النهى عنه بدونها، و روايه أبى غسان بجوازه على غير طهر كذا علله المصنف و غيره، و فيه نظر، لأن المجوزه مجهوله الراوى فكيف يؤول الصحيح لأجلها، و من ثم ذهب جماعه من الأصحاب منهم المفيد و المرتضى إلى اشتراطها، و الدليل معهم، و يمكن أن يريد طهاره الحصى (١) فإنه مستحب أيضا على المشهور، و قيل: بوجوبه. و إنما كان الأول (٢) أرجح، لأن سياق أوصاف الحصى أن يقول:

الطهاره، ليتنظم مع ما سبق منها، و لو أريد الأعم منها (٣) كان أولى.

-مسعود أبى غسان عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رمى الجمار على غير طهر، قال: الجمار عندنا مثل الصفا و المروه حيوان، إن طغت بهما على غير طهور اجزأك، و الطهر احب إليّ، فلا تدعه و انت قادر عليه) (١)، و صحيح معاويه بن عمار الآخر عن أبى عبد الله عليه السلام (لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء، إلا الطواف فإن فيه صلاه، و الوضوء أفضل) (٢).

و ذهب المفيد و المرتضى و ابن الجنيد إلى عدم جواز الرمي إلا على طهر لصحيح ابن مسلم المتقدم، و أيدهم الشارح لضعف المجوز و هو روايه أبى غسان كما فى المسالك و الروضه هنا، و أجاد سيد المدارك بقوله (و من هنا يعلم أن ما ذكره الشارح من النظر فى الجمع لضعف روايه ابى غسان فلا تعارض صحيحه محمد بن مسلم غير جيد، لأن دليل الاستحباب غير منحصر فى روايه ابى غسان كما بيناه).

(١) ظاهر الأكثر عدم الطهاره لإطلاق الأخبار، و ذهب ابن حمزه إلى اشتراط طهارتها و ليس له مستند إلا ما فى كشف اللثام (و أرسل عن الصادق عليه السلام فى بعض الكتب: اغسلها فإن لم تغسلها و كانت فقيه لم يضررك) و هو إشاره إلى خبر الدعائم عن جعفر بن محمد عليهم السلام (و اغسلها، و إن لم تغسلها و كانت نقيه لم يضررك) (٣)، و فى الفقه الرضوى (اغسلها غسلا نظيفا) (٤)، و هى غير منجبره بعد ضعف السند فلا تصلح لإثبات الوجوب، نعم تصلح دليلا للاستحباب تساهلا فى أدله السنن.

(٢) أى الطهاره من الحدث.

(٣) بحيث اريد من الطهاره الأعم من طهاره الحدث و الخبث.

ص: ٤٧٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب رمى جمرة العقبه حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب السعى حديث ١.

٣- (٣) دعائم الإسلام ج ١ ص ٣٢٣.

٤- (٤) فقه الرضا ص ٢٨.

(و الدعاء) (١) حاله الرمي و قبله، و هي بيده بالمأثور (و التكبير مع كل حصاه)، و يمكن كون الظرف للتكبير و الدعاء معا (و تباعد) الرامى عن الجمره (نحو خمس عشره ذراعا) إلى عشر، (و رميها خذفا) (٢) و المشهور فى تفسيره أن يضع الحصاه على بطن إبهام اليد اليمنى و يدفعها بظفر السبابه، و أوجه جماعه منهم ابن إدريس بهذا المعنى، و المرتضى، لكنه جعل الدفع بظفر الوسطى.

و فى الصحاح الخذف بالحصى الرمى بها بالأصابع، و هو غير مناف للمروى الذى فسروه به بالمعنى الأول، لأنه قال فى روايه البنزطى عن الكاظم عليه السلام:

تخذفهنّ خذفا، و تضعها على الإبهام و تدفعها بظفر السبابه و ظاهر العطف (٣) أن (١) لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (خذ حصى الجمار ثم ائت الجمره القصى التى عند العقبه فارمها من قبل و جهها، و لا ترمها من اعلاها، و تقول و الحصى فى يدك: اللهم هؤلاء حصياتى فأحصهنّ لى و ارفعهنّ فى عملى، ثم ترمى فتقول مع كل حصاه: الله اكبر، اللهم ادحر عنى الشيطان، اللهم تصديقا بكتابك و على سنه نبيك، اللهم اجعله حجا مبرورا و عملا مقبولا و سعيًا مشكورا و ذنبا مغفورا، و ليكن فيما بينك و بين الجمره قدر عشره أذرع أو خمسه عشر ذراعا، فإذا أتيت رحلك و رجعت من الرمى فقل: اللهم بك وثقت، و عليك توكلت، فنعم الرب و نعم المولى و نعم النصير(١).

(٢) بالإعجام فى حروفها الثلاثه، و المشهور على استحباب الخذف، و ذهب السيد و ابن إدريس إلى الوجوب، و الأصل فيه خبر البنزطى عن الإمام الرضا عليه السلام (حصى الجمار تكون مثل الأنمله، و لا تأخذها سوداء و لا بيضاء و لا حمراء، خذها كحليه منقطه تخذفهنّ خذفا و تضعها على الإبهام و تدفعها بظفر السبابه(٢).

فالسيد و ابن إدريس حملوا الأمر بالخذف على الوجوب، و المشهور حملوه على الاستحباب لسياق الخبر الوارد فى المستحبات. و أما الخذف فهو أن يأخذ الحصاه فيضعها على باطن إبهامه و يدفعها بظفر السبابه كما هو المشهور بين الفقهاء، و عن السيد المرتضى أنه وضع الحصاه على إبهام يده اليمنى و الدفع بظفر اصبعه الوسطى، و مستنده غير ظاهر كما اعترف به جماعه.

(٣) و ظهوره من أن التأسيس خير من التأكيد.

ص: ٤٧١

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ١.

ذلك أمر زائد على الخذف فيكون فيه سنتان: إحداهما رميها خذفا بالأصابع لا غيرها وإن كان باليد: والأخرى جعله بالهيئه المذكوره، وحينئذ فتتأدى سنه الخذف برميها بالأصابع كيف اتفق، وفيه (١) مناسبه أخرى للتباعد بالقدر المذكور، فإن الجمع بينه (٢) وبين الخذف بالمعنيين السابقين بعيد و ينبغي مع التعارض ترجيح الخذف، خروجاً من خلاف موجه.

(و استقبال الجمره هنا) (٣) أى فى جمره العقبه، والمراد باستقبالها كونه مقابلاً لها، لا عالياً عليها كما يظهر من الروايه ارمها من قبل وجهها، ولا ترمها من أعلاها، وإلا فليس لها وجه خاص يتحقق به الاستقبال. و ليكن مع ذلك مستدبراً للقبلة.

(و فى الجمرتين الأخريين يستقبل القبلة (٤)، و الرمي ماشياً) (٥) إليه من منزله، (١) أى فى الحذف بالمعنى الأعم و هو الرمي بالأصابع كيف اتفق.

(٢) بين التباعد بالقدر المذكور.

(٣) فالاستقبال أى المقابل لها و هذا احتراز من شيئين: الأول أن لا يرميها من الأعلى، الثانى أن يكون مقابلاً لها مستدبراً للقبلة، و المعنى الأول تدل عليه صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (ثم اتت الجمره القصوى التى عند العقبه فارمها من قبل وجهها و لا ترمها من أعلاها) (١)، و المعنى الثانى يدل عليه ما رواه الشيخ فى المبسوط (أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم رماها مستقبلاً لها مستدبراً للكعبه) (٢).

(٤) فيستقبلهما و يستقبل القبلة، و فى الجواهر (و لم نقف له على روايه بالخصوص) و فى المدارك (فلم أقف فيه على نص، و كأنه لشرف الاستقبال مع انتفاء المعارض).

(٥) لصحيح على بن جعفر عن أخيه عن آباءه عليهم السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يرمى الجمار ماشياً) (٣)، و خبر عنبسه بن مصعب (رأيت أبا عبد الله عليه السلام بمنى يمشى و يركب، فحدثت نفسى أن أسأله حين أدخل عليه فابتدأنى هو بالحديث فقال: إن على بن الحسين عليه السلام كان يخرج من منزله ماشياً إذا رمى الجمار، و منزلى اليوم أنفس من

ص: ٤٧٢

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ١.

٢- (٢) المبسوط ج ١ ص ٣٦٩.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ١.

لا راكبا. وقيل: الأفضل الرمي راكبا، تأسيا بالنبي (ص) و يضعف بأنه (ص) رمى ماشيا أيضا رواه علي بن جعفر عن أخيه (ع).

## في الذبح

### في ما يذبح

(و يجب في الذبح) لهدى التمتع (جذع من الضأن) (١) قد كمل سنه سبعة -منزله، فأركب حتى آتى منزله، فإذا انتهت إلى منزله مشيت حتى ارمى الجمره (١)، و صحيح علي بن مهزيار (رأيت أبا جعفر عليه السّلام يمشى بعد يوم النحر حتى يرمى الجمره ثم ينصرف راكبا) ٢، و قال في الجواهر: (و لا يخفى عليك دلالة النصوص المزبوره على المشى إلى الجمار أيضا).

و عن المبسوط و السرائر أن الركوب أفضل، لأن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلّم رماها راكبا كما في المبسوط (٢)، و في المدارك (لم أقف على روايه تتضمن ذلك من طريق الأصحاب) و لكن في مرسل الشيخ في التهذيب و الاستبصار عن أحدهم عليهم السّلام (أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّم رمى الجمار راكبا على راحلته) (٣)، و في صحيح ابى نجران (رأى أبا الحسن الثانى عليه السّلام يرمى الجمار و هو راكب حتى رماها كلها) ٥، و في صحيح أحمد بن محمد بن عيسى (أنه رأى أبا جعفر عليه السّلام رمى الجمار راكبا) ٦، و لذا مال البعض - كما في الجواهر - إلى التساوى بين الركوب و المشى.

(١) و الثنى من غيره، و نسبه في المدارك إلى ظاهر الأصحاب، للأخبار، منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (يجزى من الضأن الجذع و لا يجزى من المعز إلا الثنى) (٤)، و صحيح العيص بن القاسم عن أبى عبد الله عليه السّلام عن أمير المؤمنين عليه السّلام أنه كان يقول (الثني من الإبل و الثني من البقر و الثني من المعز و الجذعه من الضأن) ٨، و صحيح حماد بن عثمان (سألت أبا عبد الله عليه السّلام: أدنى ما يجزى في اسنان الغنم في الهدى، فقال: الجذع من الضأن، قلت: فالمعز، قال: لا يجوز الجذع من المعز، قلت و لم؟ قال:

لأن الجذع من الضأن يلقح و الجذع من المعز لا يلقح) ٩.

و أما الجذع فهو ما كمل له سته أشهر كما عن التذكرة و المنتهى و هو موافق لكلام الجوهري في الصحاح، و عن السرائر و الدروس و التحرير أنه الذى له سبعة أشهر، و عن الصدوق و الشيخين و سلّار و ابنى حمزه و سعيد و الفاضلين أنه لستته، و فى كشف اللثام و الغنيه و المهذب و الإشاره أنه الذى لم يدخل فى الثانيه، و قال فى الجواهر (و لم نجد ما-

ص: ٤٧٣

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ٢ و ٤.

٢- (( ٣ )) ج ١ ص ٣٦٩.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ٢ و ٣ و ١.

٤- (( ٧ و ٨ و ٩ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الذبح حديث ٢ و ١ و ٤.

أشهر. وقيل: سته (أو ثنى من غيره) وهو من البقر والمعز ما دخل في الثانيه، و من الإبل في السادسة،(تام الخلقه) (١)، فلا يجزى الأعور و لو بياض على عينه (٢)،...

-يشهد لشيء من ذلك)، و حكى في التذكرة عن ابن الأعرابي (أن ولد الضأن إنما يجذع ابن سبعة أشهر إذا كان ابواه شابين، و لو كانا هرمين لم يجذع حتى يستكمل ثمانيه أشهر)، و قال في المدارك: (و التعويل على ذلك مشكل).

هذا و المشهور في الثنى إن كان من الإبل ما له خمس و دخل في السادسة، و إن كان من البقر و المعز ما له سنه و دخل في الثانيه، و عن العلامة في التذكرة و المنتهى (أن الثنى من المعز ما دخل في الثالثه)، و هو المطابق لكلام أهل اللغه قال الجوهري في الصحاح:

(الثنى الذى يلقى ثنيته، و يكون ذلك في الظلف و الحافر في السنه الثالثه، و فى الخف فى السنه السادسه)، و قال فى القاموس: (الثنيه الناقه الطاعنه فى السادسه، و الفرس الداخله فى الرابعه، و الشاه فى الثالثه كالبقره).

(١) فلا تجزى العوراء و لا العرجاء البين عرجها، بلا خلاف فى ذلك، للأخبار، منها:

صحيح على بن جعفر (أنه سأل أخاه موسى عليه السلام عن الرجل يشتري الأضحيه عوراء فلا يعلم إلا بعد شرائها هل يجزى عنه؟ قال: نعم، إلا أن يكون هديا واجبا فإنه لا يجوز أن يكون ناقصا) (١)، و خبر السكونى عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا يضحى بالعرجاء بين عرجها، و لا بالعوراء بين عورها، و لا بالعجفاء، و لا بالخرقاء، و لا بالخدعاء و لا بالعضباء) (٢)، و خبر شريح بن هانى عن على صلوات الله عليه (أمرنا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى الاضاحى أن تستشرف العين و الأذن، و نهانا عن الخرقاء و الشرقاء و المقابله و المدابره) (٣).

و فسرت العجفاء بالضعيفه، و الخرقاء بالتى فى أذنها خرق مستدير، و الجدعاء بمقطوعه الأذن و العضباء بالناقه المشقوقه الاذن، و بالشاه المكسوره القرن الداخلة، و الشرقاء بالمشقوقه الاذنين، و المقابله بالتى قطع طرف اذنها و بقى معلقا، و المدابره بأنها المقطوعه مؤخر الاذن و يبقى معلقا.

(٢) لا- فرق فى العور بين انخساف العين و بين غيره كحصول البياض عليها، و به صرح العلامة فى المنتهى و الشارح فى المسالك.

ص: ٤٧٤

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب الذبح حديث ٢.

و الأعرج (١) و الأجر (٢) و مكسور القرن الداخ (٣) و مقطوع شىء من الأذن (٤)، و الخصى (٥)،...

(١) قال فى المدارك (أما العرج فاعتبر الاصحاب فيه كونه بينا، كما ورد فى روايه السكونى، و فسروا البين بأنه المتفاحش الذى يمنعها السير مع الغنم و مشاركتهن فى العلف و المرعى فتعزل، و مقتضى اطلاق صحيحه على بن جعفر عدم اجزاء الناقص من الهدى مطلقا)، و قال فى الجواهر: (لا بأس بالتقييد به - أى البين - فى العرج و إن اطلق المصنف فى النافع، بل عن بعض المتأخرين التصريح بذلك لإطلاق الصحيح المزبور، إلا أن يمكن تقييده بالنبويين المزبورين المنجبرين بكلام الأصحاب هنا).

(٢) بناء على كون الجرب و المرض عيبا فتكون ناقصه فيشمها اطلاق صحيح على بن جعفر المتقدم، و استدل عليه بما رواه البراء بن عازب من طرق العامه (قام فىنا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم خطيبا فقال: اربع لا تجوز فى الأضحى: العوراء البين عورها، و المريضة البين مرضها، و العرجاء البين عرجها، و الكبيره - الكسيره - التى لا تنقى) (١)، بناء على أن المريضة هى الجرباء لأن الجرب يفسد اللحم، و الأقرب اعتبار كل مرض يؤثر فى هزالها و فى فساد لحمها.

(٣) و هو الأبيض الذى وسط الخارج، و أما كسر الخارج فلا عبره به، بلا خلاف فيه بناء على أنه احد معينى العضباء فيشمه خبر السكونى، و يدل عليه صريحا صحيح جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الأضحى يكسر قرنها قال) إن كان القرن الداخ صحيحا فهو يجرى (٢)، كما فى روايه الكافى، و فى روايه التهذيب (أنه قال فى المقطوع القرن أو المكسور القرن: إذا كان القرن الداخ صحيحا فلا بأس، و إن كان القرن الظاهر الخارج مقطوعا) (٣).

(٤) بلا خلاف فيه، لئنهى عنه فى خبر السكونى المتقدم بناء على أنها المقابله أو المدبره، و لخبر شريح بن هانى المتقدم، و يدل عليه أيضا صحيح البنزطى بإسناد له عن أحدهما عليهما السلام (سئل عن الاضحى إذا كانت الاذن مشقوقه أو مثقوبه بسمه فقال: ما لم يكن منها مقطوعا فلا بأس) (٣).

(٥) و المراد به مسلول الخصبه، فذهب الأكثر إلى عدم اجزائه، للأخبار، منها: صحيح محمد بن -

ص: ٤٧٥

١- (١) سنن البيهقى ج ٥ ص ٢٤٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الذبح حديث ١.



و الأبتير (١)، و ساقط الأسنان (٢) لكبر و غيره (٣)، و المريض (٤)، أما شق الأذن من غير أن يذهب منها شيء و ثقبها و سملها (٥)، و كسر القرن الظاهر (٦)، و فقدان القرن و الأذن خلقه (٧)...

-مسلم عن أحدهما عليهما السلام (سأله أ يضحي بالخصي؟ فقال: لا) (١) و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام (عن الرجل يشتري الهدى، فلما ذبحه إذا هو خصي محبوب، و لم يكن يعلم أن الخصي لا يجوز في الهدى، و عن ابن أبي عقيل أنه مكروه، نعم عن جماعه كما عن النهايه و المبسوط و الوسيله و الدروس اجزأؤه إن تعذر عليه غيره من الهدى، لصحيح عبد الرحمن المتقدم ٢، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (قلت: فالخصي يضحي به؟ قال: لا إلا أن لا يكون غيره) ٣، و غيرهم على عدم الإجزاء مطلقا، لحمل خبر أبي بصير على الأضحيه المندوبه و إعراض الأصحاب عنها.

(١) و هو مقطوع الذنب ضروره صدق النقص عليه فيشملة صحيح على بن جعفر المتقدم، نعم عن المنتهى و المدارك الاجزاء لعدم نقصان قيمه و اللحم به و هو ضعيف لصدق الناقص عليه عرفا.

(٢) لصدق الناقص عليه.

(٣) غير الكبر كالمرض.

(٤) لأنه عيب فيصدق عليه النقص فيشملة صحيح على بن جعفر المتقدم.

(٥) و كان و سملها بثقب إذنها أو شقها فلا- بأس، بلا خلاف فيه، لمرسل ابن أبي نصر عن أحدهما عليهما السلام (سئل عن الاضاحي إذا كانت مشقوقه الأذن أو مثقوبه بسمه، قال: ما لم يكن مقطوعا فلا بأس) (٢) و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الضحيه تكون الأذن مشقوقه، فقال: إن كان شقها و سملها فلا بأس، و إن كان شقا فلا يصلح) ٥، و ذيله محمول على كون الشق أوجب قطعاً جمعاً بينه و بين ما تقدم، و كذا لو و سملت بالكي فلا بأس به لعدم كونها ناقصه.

(٦) قد تقدم الكلام فيه.

(٧) قال في المدارك: (و قد قطع الأصحاب باجزاء الجماء و هي التي لم يخلق لها قرن، و الصمغاء و هي الفاقداه للأذن خلقه للأصل، و لأن فقد هذه الأعضاء لا يوجب نقصاً في قيمه الشاه و لا في لحمها) دعى الخلاف و الجامع و الدروس كراهه الجماء لاستحباب

ص: ٤٧٦

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٤ و ٨.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٢.

و رَضَّ الخصيتين (١) فليس بنقص، و إن كره الأخير، (غير مهزول) (٢) بأن يكون ذا شحم على الكليتين و إن قلَّ.

-الاقرن لصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السَّلام (سئل عن الاضحيه فقال: أقرن فحل سمين عظيم العين و الأذن) (١)، و فى استدلال المدارك ضعف لأن عدم النقص فى القيمه و اللحم لا يمنع من صدق الناقص عليه عرفا فيشملة صحيح على بن جعفر المتقدم.

(١) و هو الموجود، و هو مرضوض عروق الخصيتين حتى تفسد، قيل بكرأته، للاخبار منها:

صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السَّلام (و الفحل من الضأن خير من الموجأ، و الموجأ خير من النعجه، و النعجه خير من المعز) (٢)، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السَّلام فى حديث (المرضوض أحب من النعجه، و إن كان خصيا فالنعجه) (٣)، و عن السرائر (أنه غير مجز و إن كان قبل ذلك بأسطر قال فيها: إنه لا بأس به، و إنه أفضل من الشاه)، كما فى الجواهر.

(٢) فلا يجزى، بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح العيص بن القاسم عن أبى عبد الله عليه السَّلام (و إن اشتريته مهزولا فوجدته سميئا جزأك، و إن اشتريته مهزولا- فوجدته مهزولا فلا يجزى) (٣)، و خبر السكونى عن جعفر عن آبائه عليهم السَّلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم:

صدقه رغيف خير من نسك مهزول) (٥).

و المراد من المهزول ما ليس على كليته شحم كما عن القواعد و المبسوط و النافع و النهايه لخبر الفضيل (حججت بأهلى سنه فعزت الاضاحى فانطلقت فاشترت شاتين بغلاء، فلما ألقىت إهابيهما ندمت ندامه شديده كثيره لما رأيت بهما من الهزال، فأتيته فأخبرته بذلك فقال: إن كان على كليتيهما شىء من الشحم اجزأت)، و الخبر غير نقى السند بياسين الضرير، و مضممر، فلذا أعرض عنه البعض كسيد المدارك و أحال الأمر إلى العرف، و مما تقدم تعرف أنه لو اشتراها على أنها مهزوله و بانت كذلك فلا تجزى بلا خلاف و لا إشكال، و لو خرجت سمينه اجزأته فى المشهور، للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السَّلام (و إن نواها مهزوله فخرجت سمينه اجزأت عنه) (٦)، و صحيح العيص المتقدم و غيره، و عن ابن أبى عقيل عدم الاجزاء للنهى عنه المنافى لنيه التقرب عند الذبح، و هو كالاتجاه فى قبال النصوص المتقدمه.

ص: ٤٧٧

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الذبح حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٣.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الذبح حديث ٦ و ٤ و ١.

(و يكفى فيه الظن) المستند إلى نظر أهل الخبرة، لتعذر العلم به غالباً، فمتى ظنه كذلك (١)، أجزأ، و إن ظهر مهزولاً، لتعبده بظنه،(بخلاف ما لو ظهر ناقصاً (٢)، فإنه لا يجوز)، لأن تمام الخلقه أمر ظاهر فتبين خلافه مستند إلى تقصيره. و ظاهر العبارة أن المراد ظهور المخالفه فيهما (٣) بعد الذبح، إذ لو ظهر التمام قبله (٤) أجزأ قطعاً (٥)، و لو ظهر الهزال قبله مع ظن سمنه عند الشراء ففي إجزائه قولان أجودهما الإجزاء (٦)، للنص (٧)، و إن كان عدمه أحوط، و لو اشتراه من غير اعتبار، أو مع ظن نقصه، أو هزاله لم يجوز، إلا- أن تظهر الموافقه قبل -نعم لو اشتراها سمينه فبانت مهزوله فتجزي، للأخبار منها: صحيح منصور عن أبي عبد الله عليه السلام (و إن اشترى الرجل هدياً و هو يرى أنه سمين أجزأ عنه، و إن لم يجده سميناً، و من اشترى هدياً و هو يرى أنه مهزول فوجده سميناً أجزأ عنه)(١).

(١) أى ذا شحم.

(٢) أى اشتراه على أنه تام الخلقه فبان بعد الذبح أنه ناقص، فلا يجوز كما عليه الأكثر، لإطلاق أدله عدم الاجتزاء بالناقص الذى هو محسوس فهو مفرط فيه على كل حال.

و فى التهذيب إن كان نقد الثمن ثم ظهر النقصان أجزأ، لصحيح عمران الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (من اشترى هدياً و لم يعلم أن به عيباً حتى نقد ثمنه ثم علم به فقد تم)(٢)، و نفى عنه البأس فى المدارك، و هو موهون بإعراض الأصحاب عنه حتى الشيخ فى غير التهذيب كما فى الجواهر.

(٣) فى المهزول و ناقص الخلقه

(٤) قبل الذبح.

(٥) لكونه تاماً عند الذبح.

(٦) فالأكثر على عدم الاجزاء، لإطلاق الروايات المتضمنه لعدم اجزاء المهزول و هى سالمه عن المعارض، لأن أخبار ما لو ظهر سميناً منصرفه إلى ما بعد الذبح، و قال فى الجواهر (فما عن بعضهم من القول بالاجزاء ضعيف) و قال فى المدارك (و قيل بالاجزاء هنا أيضاً و هو ضعيف جداً).

(٧) كخبر منصور و غيره مما قد تقدم، و قد عرفت انصرافه إلى ما بعد الذبح.

ص: ٤٧٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب الذبح حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الذبح حديث ٣.

الذبح (١). و يحتمل قويا الإجزاء لو ظهر سميئا بعده، لصحيحه (٢) العيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام.

(و يستحب أن يكون مما عرّف به) (٣) أى حضر عرفات وقت الوقوف و يكفى قول بائعه فيه (٤)(سمينا) (٥) زياده على ما يعتبر فيه (ينظر و يمشى و يرك في سواد) (١) فتشمله الأخبار المشترطه للتمام و السمنه.

(٢) و غيرهما مما قد تقدم.

(٣) فالمشهور على الاستحباب لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (لا يضحى إلا بما قد عرّف به) (١)، و صحيح ابن أبى نصر (سئل عن الخصى يضحى به؟ فقال: إن كنتم تريدون اللحم فدونكم، و قال: لا يضحى إلا بما قد عرّف به) (٢)، و هى محموله على الاستحباب، جمعا بينها و بين خبر سعيد بن يسار (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اشترى شاه لم يعرّف بها، قال: لا بأس بها عرّف بها أم لم يعرّف) (٢)، و ظاهر المفيد فى المقنعه أنه على نحو الوجوب و لكن فى المنتهى قال (الظاهر أنه أراد به تأكد الاستحباب).

(٤) بأنه حضر عرفات لصحيح سعيد بن يسار (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إنا نشترى الغنم بمنى و لسنا ندرى عرّف بها أم لا، فقال: إنهم لا يكذبون، لا عليك ضحّ بها) (٤).

(٥) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام (إن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم كان يضحى بكبش أقرن عظيم سمين فحل، يأكل فى سواد و ينظر فى سواد) (٣)، و صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (كان رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم يضحى بكبش أقرن فحل، ينظر فى سواد و يمشى فى سواد) (٤)، و صحيح الحلبي قال: (حدثنى من سمع أبا عبد الله عليه السّلام يقول: ضح بكبش اسود أقرن فحل، فإن لم تجد فأقرن فحل يأكل فى سواد و يشرب فى سواد و ينظر فى سواد) (٧)، و صحيح محمد بن مسلم الآخر (سألت أبا جعفر عليه السلام: أين أراد إبراهيم عليه السّلام أن يذبح ابنه؟ قال: على الجمره الوسطى، و سأله عن كبش إبراهيم عليه السلام ما كان لونه و أين نزل؟ قال: أملح و كان أقرن، و نزل من السماء على الجبل الأيمن من مسجد منى، و كان يمشى فى سواد و يأكل فى سواد و ينظر و يبعر و يبول فى سواد) (٤).

ص: ٤٧٩

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الذبح حديث ٢ و ١.
- ٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الذبح حديث ٣ و ٤.
- ٣- (( ٥ و ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الذبح حديث ٢ و ١ و ٥.
- ٤- (( ٨ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الذبح حديث ٦.

الجار متعلق بالثلاثة على وجه التنازع (١)، و في روايه و يعبر في سواد (٢)، إما بكون هذه المواضع و هي العين و القوائم و البطن و المبرع سودا، أو بكونه ذا ظل عظيم لسمنه، و عظم جثته بحيث ينظر فيه و يبرك و يمشى مجازا في السمن، أو بكونه رعى و مشى و نظر و برك و برع في السواد، و هو الخضره و المرعى زمانا طويلا فسمن لذلك قيل: و التفسيرات الثلاثة مرويه. عن أهل البيت عليه السّلام (إنّثا من الإبل و البقر ذكرانا من الغنم) (٣) و أفضله الكيش (٤) و التيس (٥) من الضأن - و هذه النصوص الوارده لم تذكر البروك في سواد، و لذا قال في الجواهر: (و لكن الجميع كما ترى لم يذكر فيها البروك في السواد، و لعله لذا قال في كشف الرموز لم اظفر بنص فيه، و لكن عن المبسوط و التذكرة و المنتهى إنه صلّى الله عليه و آله و سلّم أمر بكيش أقرن يظا في سواد و ينظر في سواد و يبرك في سواد، فأتى به فضحى به) انتهى.

هذا و اختلف الأصحاب في تفسير الأكل في سواد و النظر في سواد و البروك في سواد، فعن ابن إدريس أن هذه المواضع من الكيش سوداء، و عن العلامه في المختلف و المقداد في التنقيح و المحقق في الشرائع أنه من عظمه الكيش فينظر في شحمه و يمشى في فيئه و يبرك في ظل شحمه، و عن الشهيد في الدروس و الشارح في المسالك أن يكون المراد من السواد كناية عن المرعى و المنبت، و المعنى أن يكون الهدى رعى و مشى و نظر و برك في الخضره و المرعى فسمن لذلك، و نقل الشهيد الأول في الدروس عن القطب الراوندى أنه قال (إن التفسيرات الثلاثة مرويه عن أهل البيت عليهم السّلام، و لا يخفى إن هذه الأمور الثلاثة على الوصف الثاني و الثالث تكون مبالغه في زياده السمنه، و على الوصف الأول فتكون أوصافا قائمه برأسها).

(١) أى قوله (في سواد) متعلق بقوله (ينظر و يمشى و يبرك) بناء على تنازع العوامل الثلاثة على معمول واحد.

(٢) كما في الصحيح الآخر لمحمد بن مسلم.

(٣) لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (أفضل البدن ذوات الأرحام من الإبل و البقر، و قد تجزى الذكوره من البدن، و الضحايا من الغنم الفحوله) (١)، و مثله غيره.

(٤) للأخبار المتقدمه خصوصا المتضمنه لهدى النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم.

(٥) لخبر معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (ثم اشتر هديك إن كان من البدن أو من البقره، و إلا فاجعله كبشا سمينا فحلا، فإن لم تجد كبشا فحلا فموجوءا من الضأن، فإن لم

ص: ٤٨٠

## فى نيه الذبح

(و تجب النيه) (٢) قبل الذبح مقارنة له (٣). و لو تعذر الجمع بينها (٤)، و بين الذكر فى أوله (٥) قدمها عليه، مقتصرًا منه (٦) على أقله جمعا بين الحقيين (و يتولاها الذابح) (٧) سواء كان هو الحاج أم غيره، إذ يجوز الاستنابه فيهما (٨) اختيارًا، و يستحب نيتهما (٩)، و لا يكفى نيه المالك وحده.

(و يستحب جعل يده) أى الناسك (معه) (١٠) مع الذابح لو تغايرا (و) يجب -تجد فتيسا، فإن لم تجد فما تيسر عليك، و عظم شعائر الله(١).

(١) على نحو اللف و النشر المرتبين.

(٢) لأن الذبح من العبادات كغيره من أفعال الحج، و قد تقدم أنها على نحو الداعى فيكفى فيها القصد مع القربه و لا يجب قصد الخصوصيات إلا إذا توقف تعيين الأمور به على ذلك.

(٣) أى للذبح بناء على أنها اخطاريه.

(٤) بين نيه الذبح.

(٥) أى لو تعذر ذكر اسم الله فى أول الذبح، و لا يتعذر إلا إذا اشترطنا فى النيه التلفظ مع أنه غير شرط.

(٦) أى من الذكر على أقله و هو (بسم الله).

(٧) لأنه هو النائب عنه فى الذبح و نيته بلا خلاف فى ذلك.

(٨) فى الذبح و نيته، و يدل عليه صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (سألته عن الضحية يخطئ الذى يذبحها فيسمى غير صاحبها، أ تجزى عن صاحب الضحية؟ فقال:

نعم، إنما له ما نوى(٢)، و هو ظاهر فى جواز الاستنابه فى الذبح و نيته، و مثله غيره من النصوص.

(٩) أى الذابح و المالك، و هو ناشئ من الاحتياط بدليل أن النيه لا تكفى من المالك وحده، لأنه مع نيابه الحج لا بد من كون نيه الذبح على النائب لا على المنوب، و هذا ما يشعر به صحيح على بن جعفر المتقدم.

(١٠) لصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام كان على بن الحسين عليهما السلام يجعل -

---

١- (١) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الذبح حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب الذبح حديث ١.

(قسمته (١)...)-السكين فى يد الصبى ثم يقبض الرجل على يد الصبى فيذبح(١) و مثله غيره.

(١) ذهب ابن إدريس و سيد المدارك و استقر به العلامة إلى وجوب الأكل منه و الاطعام، و هذا لا يوجب تقسيمه اثلاثا، لقوله تعالى: فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ (٢) و قوله تعالى: فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ (٣)، و خبر معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا ذبحت أو نحرته فكل و اطعم كما قال الله تعالى:

فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ، فقال: القانع الذى يقنع بما أعطيته، و المعتر الذى يعتريك، و السائل الذى يسألك فى يديه، و البائس الفقير(٤)، و صحيح صفوان و معاوية بن عمار قريب منه ٥.

و ذهب المشهور إلى تقسيمه اثلاثا، لموثق شعيب العرقوفى (قلت لأبى عبد الله عليه السلام (سقت فى العمره بدنه فأين أنحرها؟ قال: بمكه، قلت: أى شىء أعطى منها؟ قال:

كل ثلثا و اهد ثلثا، و تصدق بثلث(٥)، و صحيح أبى الصباح الكناني (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحوم الاضاحى، قال: كان على بن الحسين و أبو جعفر عليهم السلام يتصدقان بثلث على جيرانهم، و ثلث على السؤل، و ثلث يمساكه لأهل البيت) ٧ بناء على إرادته الإهداء من التصدق على الجيران، فالأولى و إن كانت وارده فى هدى القارن، و الثانية فى الأضحى المندوبه كما هو ظاهرها، لكن يشملان هدى التمتع لوحده التقسيم.

فى الهدى الواجب و المندوب، و الشهيدان و المحقق الثانى على أن هذا التقسيم واجب لظاهر الأمر فى هذين الخبرين، و البقيه على أنه مستحب لخلو بقيه الأدله عنه مع أنها وارده فى بيان المصرف مثل الآيتين و الخبر المتقدم.

ثم إن ابن إدريس و جماعه قالوا بوجوب الأكل منه للأمر بالآيتين، و صحيح معاوية - الوارد فى كيفية حج النبى صلى الله عليه و آله و سلم - عن أبى عبد الله عليه السلام (أمر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حين ينحر أن يؤخذ من كل بدنه جذوه من لحمها ثم تطرح فى برمه، ثم تطبخ فأكل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و على عليه السلام منها و حسيا من مرقها(٦) و مثلها غيرها.

و عن الأكثر أنه مستحب لأن الأمر فى الآيتين وارد فى مقام توهم الحظر، لأنهم فى-

ص: ٤٨٢

١- (١) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب الذبح حديث ٥.

٢- (٢) سورة الحج الآية: ٢٨.

٣- (٣) سورة الحج الآية: ٣٦.

٤- (( ٤ و ٥) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح حديث ١ و ١٤.



٥- (٦ و ٧) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح حديث ١٨ و ١٣.

٦- (٨) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح حديث ١١.

(بين الإهداء) إلى مؤمن (١)،(و الصدقه) عليه مع فقره (٢)(و الأكل) و لا ترتيب بينها (٣)، و لا يجب التسويه (٤)، بل يكفى من الأكل مسماه (٥)، و يعتبر فيهما (٦) أن -الجاهليه كانوا يحرمون ذلك على أنفسهم كما ذكره الزمخشري في الكشف.

و على القول بوجوب التقسيم لو لم يعمل الناسك به و لم يعط أحدا و لم يتصدق على أحد بل ذبحها و أعرض فهل يضمن أو لا، لا ريب في عدم الضمان بنسبه ثلث الأكل لعدم تعلق حق الغير به، و أما بالنسبه للباقي فالأقرب الضمان لتعلق حق الغير به.

(١)الأخبار المتقدمه مطلقه لكن الأولى تقييد الهديه إلى المؤمن، قال في الجواهر: (لا- ريب في عدم اعتبار الفقر في ثلث الاهداء، بل إن لم يكن الاجماع لا- يعتبر فيه الايمان خصوصا مع الندره في تلك الأمكنه و الأزمنه، فيلزم إما سقوط وجوب الهدى أو التكليف بالمحال، و ليس هو كالزكاه التي يمكن فيها الانتظار، على أنه قد ورد ما يدل عدم كراهه إعطاء المشرك، و على جواز إعطاء الحروريه، و أن لكل كبد حراء أجر، و لكن مع ذلك لا- ريب في أن الأحوط مراعاته مع الإمكان، كما أن الأولى منع المعلوم نصبه، بل يعطى المستضعف أو مجهول الحال).

(٢)أى على المؤمن الفقير، أما فقره فلظاهر الآيتين، و أما إيمانه فلا دليل عليه و الأولى اعتباره كما سمعت في الإهداء.

(٣)بين الإهداء و الصدقه و الأكل.

(٤)أى تسويه التقسيم، قال في الجواهر: (و أما القسمه أثلاثا فلم أر قولاً بوجوبها، و فى دعائم الإسلام(١) عن جعفر بن محمد عليهما السلام: ينبغى لمن أهدى هدياً تطوعاً أو ضحى أن يأكل من هديه و أضحيته ثم يتصدق، و ليس فى ذلك توقيت، يأكل ما أحب و يطعم و يهدى و يتصدق، قال الله عزّ و جلّ و قرأ الآيتين) انتهى.

فالقول بالوجوب سابقاً بالنسبه إلى أصل الصرف فى الثلاثه، و نفى القول بالوجوب هنا بالنسبه إلى التقسيم الثلاثى بالسويه لهدى التمتع بحيث يأكل تمام الثلث و يتصدق بتمام الثلث و يهدى تمام الثلث، نعم ذهب الشارح فى المسالك و الروضه هنا إلى وجوب التصديق بتمام الثلث و وجوب الهديه بتمام الثلث، فنفيه لوجوب التسويه من ناحيه عدم وجوب أكل تمام الثلث فقط، و هو قول لم أجده لغيره.

(٥)إذ إرادته أكل الناسك لتمام الثلث متعذر غالباً، فلا يعقل إرادته من الأمر به.

(٦)فى الإهداء و الصدقه.

ص: ٤٨٣

لا- ينقص كل منهما عن ثلثه. و تجب النية لكل منها (١) مقارنة للتناول (٢)، أو التسليم (٣) إلى المستحق، أو وكيله، لو أدخل بالصدقة ضمن الثلث، و كذا الإهداء (٤) إلا أن يجعله (٥) صدقه، و بالأكل (٦) يأثم خاصة.

### في استحباب نحر الإبل قائمه

(و يستحب نحر الإبل قائمه (٧) قد ربطت يداها) مجتمعين (٨) (بين الخف و الركبه) ليمنع من الاضطراب، أو تعقل يدها اليسرى (٩) من الخف إلى الركبه و يوقفها على اليمنى، و كلاهما مروى، (و طعنها من) الجانب (الأيمن) (١٠) بأن يقف الذابح على ذلك الجانب، و يطعنها في موضع النحر، فإنه متحد (١١). (و الدعاء) (١) من الأكل و الصدقه و الهديه، لأن الذبح و ما يلحق به من الأمور العباديه، أما الذبح فنعم، و أما ما يلحق به فلا دليل عليه.

(٢) بالنسبه للأكل.

(٣) بالنسبه للهديه و الصدقه.

(٤) بناء على وجوب التقسيم أثلاثا.

(٥) أى إلا أن يجعل الإهداء صدقه فلا ضمان بناء على كون التصديق.

(٦) أى لو أدخل بالأكل فلا يضمن لعدم تعلق حق الغير به، و لكن يأثم خاصة بناء على وجوب الأكل.

(٧) للأخبار، منها: صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (في قول الله عزّ و جلّ:

فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ ، قال: ذلك حين تصف للنحر يربط يديها ما بين الخف إلى الركبه، و وجوب جنوبها إذا وقعت على الأرض) (١)، و خبر أبي خديجه (رأيت أبا عبد الله عليه السلام و هو ينحر بدنته معقوله يدها اليسرى، ثم يقوم به من جانب يدها اليمنى و يقول: بسم الله و الله اكبر، اللهم هذا منك و لك، اللهم تقبل منى، ثم يطعن فى لبتها ثم يخرج السكين بيده، فإذا وجبت قطع موضع الذبح بيده) ٢، و خبر أبي الصباح الكناني (سألت أبا عبد الله عليه السلام كيف تنحر البدنه؟ فقال: تنحر و هى قائمه من قبل اليمين) ٣، أى يقف من ينحرها من جانب الأيمن و يطعنها فى موضع النحر.

(٨) لصحيح ابن سنان.

(٩) لخبر أبي خديجه.

(١٠) كما فى خبر الكناني.

(١١) أى وقوفه من جانبها الأيمن لا يوجب توهمها من نحرها فى ذلك الجانب، بل يجب

---

١- ( ( ١ و ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٣٥ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٣ و ٢ .

(عنده) بالمأثور (١).

(و لو عجز عن السمين فالأقرب أجزاء المهزول، و كذا الناقص) (٢) لو عجز عن التام، للأمر بالإتيان بالمستطاع (٣) المقتضى امتثاله للأجزاء و لحسنه معاويه بن عمار «إن لم تجد فما تيسر لك» و قيل: ينتقل إلى الصوم لأن المأمور به هو الكامل فإذا تعذر انتقل إلى بدله و هو الصوم.

### في ما لو وجد الثمن دونه

(و لو وجد الثمن دونه) (٤)...

-نحرها في موضع النحر و هو ثغره النحر بين الترقوتين، و هو متحد مهما كان موضع الذي ينحرها.

(١) إما لما في خبر أبي خديجه، و إما لما في صحيح صفوان و ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا اشترت هديك فاستقبل القبلة و انحره أو اذبحه، و قل: وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ حَنِيفًا وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَ لَكَ، بِسْمِ اللَّهِ وَ اللَّهُ اكبر، اللهم تقبل مني، ثم أمر السكين و لا تنزعها حتى تموت) (١)، و قد رواه الصدوق في الصحيح عن معاويه بن عمار.

(٢) أى إذا لم يجد الناسك إلا- فاقد الشرائط، فهل يجزى و به قطع الشهيدان لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (اشتر فحلا- سميئا للمتعه، فإن لم تجد فموجوءا، فإن لم تجد فمن فحوله المعز، فإن لم تجد فنعجه، فإن لم تجد فما استيسر من الهدى) (٢)،

و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (فاجعله كبشا سميئا فحلا، فإن لم تجد كبشا فحلا فموجأ من الضأن، فإن لم تجد فتيسا، فإن لم تجد فما تيسر عليك، و عظم شعائر الله) (٣).

أو لا يجزى بل يجب الانتقال إلى بدله و هو الصوم و هذا ما ذهب إليه المحقق الثاني في جامع المقاصد لأن فاقد الشرائط لما لم يكن مجزيا كان وجوده كعدمه، و إطلاق الخبرين حجه عليه.

(٣) للنبوى (إذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) (٤).

(٤) دون الهدى.

ص: ٤٨٥

١- (١) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب الذبح حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب الذبح حديث ٧.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الذبح حديث ١.

٤- (٤) غوالي اللئالي ج ٤ ص ٥٨ حديث ٢٠٦.

مطلقا (١) (خلفه (٢) عند من يشتريه و يهديه) عنه من الثقات إن لم يقم بمكه (طول ذى الحجه) فإن تعذر فيه (٣) فمن القابل فيه، و يسقط هنا الأكل (٤) فيصرف الثلثين في وجههما (٥)، و يتخير في الثلث الآخر بين الأمرين، مع احتمال قيام النائب مقامه فيه و لم يتعرضوا لهذا الحكم.

## في الصوم بدل الهدى

(و لو عجز) عن تحصيل الثقه، أو (عن الثمن) في محله (٦) و لو بالاستدانه على ما في بلده، و الاكتساب اللائق بحاله و بيع ما عدا المستثنيات في الدين (١) لا تاما و لا ناقصا، و لا سميئا و لا مهزولا.

(٢) أى الثمن.

(٣) أى في شهر ذى الحجه على الأكثر، لصحيح حرير عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى متمتع يجد الثمن و لا يجد الغنم، قال: يخلف الثمن عند بعض أهل مكه و يأمر من يشتري له و يذبح عنه، و هو يجزى عنه، فإذا مضى ذو الحجه أخر ذلك إلى قابل من ذى الحجه) (١)، و خبر النضر عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن رجل تمتع بالعمره إلى الحج فوجب عليه النسك فطلبه فلم يصبه، و هو موسر حسن الحال، و هو يضعف عن الصيام مما ينبغى له أن يصنع؟ قال عليه السّلام: يرفع ثمن النسك إلى من يذبحه بمكه إن كان يريد المضى إلى أهله، و ليذبح عنه فى ذى الحجه، فقلت: فإنه دفعه إلى من يذبح عنه فلم يصيب فى ذى الحجه نسكا و أصابه بعد ذلك، قال: لا يذبح عنه إلا فى ذى الحجه و إن أخره إلى قابل) (٢).

و عن ابن إدريس بناء على أصله من منع العمل بالخبر الواحد فلم يعمل بهذين الخبرين و أوجب عليه الصوم لأن الله تعالى نقلنا إلى الصوم - كما سيأتى - عند فقدان الهدى، فالنقل إلى الثمن محتاج إلى دليل و ما تقدم من الأخبار مردود لأنها أخبار آحاد، و ضعفه ظاهر.

و اشتراط الأكثر أن يخلف الثمن عند ثقه مع خلو النصوص عنه باعتبار عدم القطع بالبراءه إلا بذلك.

(٤) لغيبه الناسك و بعده.

(٥) فى الأكل إذا قلنا بالوجوب و بوجوب التقسيم أثلاثا.

(٦) محل الهدى.

ص: ٤٨٤

١- (١) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب الذبح حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب الذبح حديث ٢.

(صام) بدله عشره أيام (١) (ثلاثه أيام فى الحج متواليه) (٢) إلا ما استثنى (٣) (بعد التلبس بالحج) (٤)...

(١) فإذا فقد الهدى و ثمنه صام عشره أيام، ثلاثه فى الحج متواليات، و السبعه بعد الوصول إلى أهله، بلا خلاف فيه، لقوله تعالى: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ (١).

(٢) بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: خبر إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (لا تصوم الثلاثه الأيام متفرقه) (٢)، و خبر الواسطى المروى فى قرب الإسناد عن أبى الحسن عليه السلام (فليصم بمكّه ثلاثه أيام متتابعات) (٣).

(٣) أى لو صام يوم الترويه و يوم عرفه فلا يصوم العيد و أيام التشريق و يصوم الثالث بعدها على المشهور، لخبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام (فيمن صام يوم الترويه و يوم عرفه، قال عليه السلام: يجزيه أن يصوم يوما آخر) (٤)، و خبر يحيى الأزرق عن أبى الحسن عليه السلام (سألته عن رجل قدم يوم الترويه متمتعا و ليس له هدى فصام يوم الترويه و يوم عرفه، قال: يصوم يوما آخر بعد أيام التشريق) (٥).

(٤) و هو حكم متضمن بجواز تقديم صوم هذه الأيام من أول ذى الحجه، و هو حكم جزم به فى القواعد و النافع، لموثق زراره عن أحدهما عليهما السلام (من لم يجد هديا و أحب أن يقدم الثلاثه الأيام فى أول العشر فلا بأس) (٥)، و اعتبر هذا رخصه، و قد ذكرها كل من ابن سعيد و القاضى و الشيخ فى النهايه و التهذيب و المبسوط و ابن البراج فى المهذب و ابن إدريس فى سرائره، و إن جعل تركها أولى أو أحوط، قال ابن إدريس فى السرائر (وقد رويت رخصه فى تقديم صوم الثلاثه الأيام من أول العشر و الأحوط الأول، ثم قال بعد ذلك: إلا أن الأصحاب أجمعوا على أنه لا يجوز الصيام إلا يوم قبل الترويه و يوم الترويه و يوم عرفه، و قبل ذلك لا يجوز)، فهو كالمدال على أن الأصحاب عرضوا عن دليل الرخصه، ثم على العمل بها لا بد أن يكون الصوم من أول الشهر بعد التلبس بالمتعّه بلا خلاف، لأنه لا يجوز تقديمه على سببه، إذا الهدى هو بعد الإحرام فكيف يجوز بدله -

ص: ٤٨٧

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٩٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب الذبح حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب الذبح حديث ٤.

٤- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٢.

٥- (٦) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح حديث ٢.



و لو من أول ذى الحجه، و يستحب السابع و تاليه (١)، و آخر وقتها آخر ذى الحجه (٢) (و سبعة إذا رجع إلى أهله) (٣)...

-قبله، نعم وقع الخلاف فى زمن التلبس فهل هو بعد إحرام العمره كما صرح به غير واحد - كما فى الجواهر - لأن العمره المتمتع بها صارت جزءا من حج المتمتع فالدخول بها دخول بالحج، و يشهد لذلك أن الأمر بصوم هذه الأيام قبل يوم الترويه - كما سيأتى - و هو كاشف عن أنه قد تلبس بعمره المتمتع لأن المستحب هو جعل إحرام الحج يوم الترويه، و ما ذهب إليه الشهيد و المحقق فى النافع و الشارح من كونه بعد التلبس بالحج فهو اجتهاد فى مقابله هذه الأدله.

(١) يستحب أن تكون قبل يوم الترويه بيوم و يوم الترويه و يوم عرفه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن متمتع لم يجد هديا، قال: يصوم ثلاثه أيام فى الحج، يوما قبل الترويه و يوم الترويه و يوم عرفه) (١)، و صحيح رفاعه بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام (عن المتمتع لا يجد هديا، قال: يصوم قبل الترويه بيوم و يوم الترويه و يوم عرفه، قلت: فإن قدم يوم الترويه؟ قال: يصوم ثلاثه أيام بعد التشريق، قلت: و ما الحصبه؟ قال: يوم نفره، قلت: يصوم و هو مسافرا؟ قال: نعم أليس هو يوم عرفه مسافرا، إنا أهل بيت نقول ذلك لقوله الله عزّ و جلّ: فَصِّ يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ، يقول فى ذى الحجه) (٢).

(٢) بلا- خلاف فيه، لإطلاق قوله تعالى: فَصِّ يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ (٢)، و شهر ذى الحجه من أشهر الحج، و فى خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى الحسن عليه السلام فى حديث (إن الله قال: فَصِّ يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَ سَبْعَهُ إِذَا رَجَعْتُمْ، قال: كان جعفر عليه السلام يقول: ذو الحجه كله من أشهر الحج) (٣)، و مما يدل على الحكم أيضا صحيح زراره عن أبى عبد الله عليه السلام (من لم يجد ثمن الهدى فأحب أن يصوم الثلاثه الأيام فى العشر الأواخر فلا بأس بذلك) (٤)، و فى التذكرة: قول لبعض العامه بخروج وقتها بمضى يوم عرفه و لا ريب فى ضعفه.

(٣) بلا خلاف فيه، و يدل عليه قوله تعالى: وَ سَبْعَهُ إِذَا رَجَعْتُمْ (٥)، و يتحقق ذلك الرجوع-

ص: ٤٨٨

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح حديث ٤ و ١.

٢- (٣) سورة البقره الآيه: ١٩٦.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب الذبح حديث ٤.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح حديث ١٣.

٥- (٦) سورة البقره الآيه: ١٩٦.

حقيقه، أو حكما (١) كما لم يرجع فينتظر مده لو ذهب لوصل إلى أهله عاده، أو مضى شهر. و يفهم من تقييد الثلاثة بالموالاه دون السبعه عدم اعتبارها فيها (٢)، -بالعود إلى الوطن و يدل عليه أخبار، منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (قال رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم: من كان متمتعا فلم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج، و سبعة إذا رجع إلى أهله) (١)، و صحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن رجل تمتع و لم يجد هديا، قال: يصوم ثلاثة أيام بمكه و سبعة إذا رجع إلى أهله) (٢)، فإن لم يقيم عليه أصحابه و لم يستطع المقام بمكه فليصم عشره أيام إذا رجع إلى أهله) ٢، و عن بعض العامه أنه يصوم السبعه إذا فرغ من أفعال الحج، و عن البعض الآخر أنه يصوم إذا خرج من مكه سائرا في الطريق، و هما مدفوعان بما سمعت.

(١) أي إذا لم يرجع إلى أهله فينتظر قدر وصوله إلى أهله أو يصوم السبعه بعد شهر، و في الذخيره لا أعلم فيه مخالفا، و يدل عليه صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (قال رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم من كان متمتعا فلم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج، و سبعة إذا رجع إلى أهله، فإن فاته ذلك و كان له مقام بعد الصدر صام ثلاثة أيام بمكه، و إن لم يكن له مقام صام في الطريق أو في أهله، و إن كان له مقام بمكه و أراد أن يصوم السبعه ترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله، أو شهرا ثم صام بعده) (٣).

(٢) أي عدم اعتبار الموالاه في السبعه على المشهور، لخبر إسحاق بن عمار (قلت لأبي الحسن عليه السّلام: إنى قدمت الكوفه و لم أصم السبعه الأيام حتى نزعت في حاجه إلى بغداد، قال: صمها ببغداد، قلت: أفزقها؟ قال: نعم) (٤)، و هو مشتمل على محمد بن أسلم و هو غال فاسد الحديث كما في رجال النجاشي.

و عن ابن أبي عقيل و أبي الصلاح أنهما أوجبا الموالاه في السبعه كالثلاثة، و قواه في المختلف لخبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السّلام (سألته عن صوم ثلاثة أيام في الحج، و سبعة، أ يصومها متواليه أو يفرّق بينها؟ قال: يصوم الثلاثة الأيام لا يفرّق بينها، و السبعه لا يفرّق بينها) (٥).

ص: ٤٨٩

- ١- (١) الوسائل الباب - ٤٦ - من أبواب الذبح حديث ٧.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٦٦ - من أبواب الذبح حديث ٧.
- ٣- (٣) الوسائل اورده في الباب - ٤٧ - من أبواب الذبح حديث ٤، و أورد ذيله في الباب - ٥٠ - من أبواب الذبح حديث ٢.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب الذبح حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٥٥ - من أبواب الذبح حديث ٢.

و هو أجود القولين، و قد تقدم (١).

(و يتخير مولى) المملوك (المأذون له) فى الحج (بين الإهداء عنه، و بين أمره بالصوم) (٢)، لأنه عاجز عنه (٣) ففرضه الصوم (٤) لكن لو تبرع المولى بالإخراج أجزاء، كما يجزى عن غيره (٥) لو تبرع عليه (٦) متبرع، و النص ورد بهذا التخيير.

و هو دليل على أنه (٧) لا يملك شيئاً، و إلا اتجه وجوب الهدى مع قدرته عليه، و الحجر عليه (٨) غير مانع منه كالسفيه.

### فى أنه يجزئ الهدى الواحد إلا عن واحد

(و لا يجزئ) الهدى (الواحد إلا عن واحد، و لو عند الضروره) (٩) على (١) فى المسأله الثامنه من كتاب الصوم.

(٢) بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح جميل (سأل رجل أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع، قال: فمره فليصم و إن شئت فاذبح عنه) (١)، و صحيح سعد بن أبى خلف (سألت أبا الحسن عليه السّلام قلت: أمرت مملوكى أن يتمتع، فقال: إن شئت فاذبح عنه و إن شئت فمره فليصم) ٢.

(٣) أى لأن العبد المأذون بالحج عاجز عن الهدى.

(٤) و حكمه هنا حكم الحر و لا ينصف عليه الصوم.

(٥) عن غير العبد ممن وجب عليه الهدى و لم يجد.

(٦) أى على ذلك الغير.

(٧) أى أن العبد.

(٨) دفع و هم، و الوهم هو أن العبد محجور عليه حتى لو قلنا بملكيتته، و دفعه: أن الحجر غير مانع منه لأن المال مال العبد حسب الفرض و الأمر من قبل الله، و حق الله مقدم على حق المولى.

(٩) كما هو المشهور، لصحيح الحلبي (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن نفر تجزيهم البقره، قال: أما فى الهدى فلا، و أما فى الأضحى فنعم) (٢)، و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام (لا تجوز البدنه و البقره إلا عن واحد بمنى) ٤، و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (تجزى البقره أو البدنه فى الأمصار عن سبعة، و لا تجزى بمنى إلا عن واحد) ٥.

و عن الشيخ فى النهايه و المبسوط و موضع من الخلاف أنه يجزى عند الضروره عن خمس-

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الذبح حديث ٣ و ١ و ٤.

أصح الأقوال. وقيل: يجزئ عن سبعة و عن سبعين أولى خوان واحد. وقيل:

مطلقا و به روايات محموله على المندوب جمعا كهدى القران قبل تعيينه، و الأضحيه فإنه يطلق عليها الهدى أما الواجب و لو بالشروع فى الحج المندوب فلا يجزئ إلا عن واحد، فينتقل مع العجز و لو بتعذره إلى الصوم.

### فى أن الهدى من صلب المال

(و لو مات) من وجب عليه الهدى قبل إخراجة (أخرج) عنه (من صلب المال) (١) أى من أصله و إن لم يوص به، كغيره من الحقوق الماليه الواجبه، (و لو مات) فاقده (قبل الصوم صام الولي) (٢)، و قد تقدم بيانه فى الصوم (عنه العشره) - و عن سبعة و عن سبعين، و عن المفيد أنه تجزى البقره عن خمسها إذا كانوا أهل بيت واحد، و عن سلار تجزى البقره عن خمسها و أطلق، و دليلهم أخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام تجزى البقره عن خمسها. بمنى إذا كانوا أهل خوان واحد(١)، و صحيح حمران (عزت البدن سنه بمنى حتى بلغت البدنه بمائه دينار، فسئل أبو جعفر عليه السّلام عن ذلك، فقال: اشتركوا فيها، قلت: كم؟ قال ما خفّ فهو أفضل، فقلت: عن كم يجزى؟ فقال: عن سبعين)٢، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (البدنه و البقره يضحى بها تجزئ عن سبعة إذا اجتمعوا من أهل بيت واحد و من غيرهم)٣، و ظاهرها الضروره، و حملها على الأضحيه المندوبه كما عليه المشهور تحكيما لأدله و جوب الانتقال إلى البدل عند تعذر الهدى.

(١) لأنه من جمله الحقوق الماليه كالدين، فلا بد من إخراجة من أصل المال.

(٢) ذهب ابن إدريس و أكثر المتأخرين - كما فى المدارك - إلى وجوب قضاء الجميع لعموم ما دل على وجوب قضاء ما فات الميت من الصيام، و لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (من مات و لم يكن له هدى لمتعته فليصم عنه وليه)٢.

و ذهب الشيخ و جماعه إلى وجوب صوم الثلاثه دون السبعه، لصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (سأله عن رجل تمتع بالعمره و لم يكن له هدى، فصام ثلاثه أيام، أعلى وليه أن يقض عنه؟ قال: ما أرى عليه قضاء)٥، و قال فى المنتهى (و هذه الروايه لا حجه فيها، لاحتمال أن يكون موته قبل أن يتمكن من الصيام، و مع هذا الاحتمال لا تبقى فيها دلالة على المطلوب) و قد استحسنته فى المدارك، و عن الصدوق أن قضاء الثلاثه -

ص: ٤٩١

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب الذبح حديث ٥ و ١١ و ٦.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٢.

(على قول) لعموم الأدلة بوجوب قضاؤه ما فاته من الصوم.

(و يقوى مراعاة تمكنه منها) فى الوجوب. فلو لم يتمكن لم يجب كغيره (١) من الصوم الواجب. و يتحقق التمكن فى الثلاثه بإمكان فعلها فى الحج، و فى السبعه بوصوله إلى أهله، أو مضى المده المشترطه إن أقام بغيره (٢) و مضى مده يمكنه فيها الصوم، و لو تمكن من البعض قضاؤه خاصه. و القول الآخر وجوب قضاء الثلاثه خاصه، و هو ضعيف.

### فى محل الذبح

(و محل الذبح) لهدى التمتع (و الحلق منى (٣) و حدّها من العقبه) و هى خارجه عنها (إلى وادى محسّر) (٤)، و يظهر من جعله حداً خروجها أيضاً و الظاهر من -على سبيل الاستحباب، و هو ضعيف كما فى المدارك.

(١) أى كغير هذا الصوم.

(٢) أى بغير بلده.

(٣) فمنى محل الذبح لهدى التمتع بلا خلاف فيه، لخبر إبراهيم الكرخى عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى رجل قدم بهديه مكه فى العشر فقال: إن كان هدياً واجباً فلا ينحره إلا بمنى، و إن كان ليس بواجب فلينحره بمكه إن شاء، و إن كان قد أشعره و قلده فلا ينحره إلا بمنى يوم الأضحى) (١)، و صحيح منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى الرجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره، قال: إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذى ضلّ عنه، و إن كان نحره فى غير منى لم يجز عن صاحبه) (٢)، و مثلها غيرها و هى محل الحلق أو التقصير أيضاً بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح الحلبي (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل نسي أن يقصّر من شعره أو يحلقه حتى ارتحل من منى قال: يرجع إلى منى حتى يلقى شعره بها حلقة كان أو تقصيراً) (٣)، و خبر أبى بصير (سألته عن رجل جهل أن يقصّر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى، قال: فليرجع إلى منى حتى يحلق شعره بها أو يقصّر) (٤).

(٤) بلا خلاف فيه، لصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (و حد منى العقبه إلى -

ص: ٤٩٢

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الذبح حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الذبح حديث ٢.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١ و ٤.

كثير أنه منها (١).

(و يجب ذبح هدى القران متى ساقه و عقد به إحرامه) (٢) بأن أشعره، أو -وادی محسّر(١)، و هو ظاهر فى كون الوادى المذكور من حدود عرفه لا أنه محدود، و هو المستفاد عن صحيح هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام (لا تجاوز وادى محسّر حتى تطلع الشمس(٢) و من الواضح عدم جواز الخروج عن المشعر الحرام قبل الطلوع و هو كاشف عن أن الراوى المذكور جزء من المشعر.

(١) أى أن الوادى من منى، كما فى خبر سماعه (قلت لأبى عبد الله عليه السلام إذا أكثر الناس بمنى و ضاقت عليهم كيف يصنعون؟ قال: يرتفعون إلى وادى محسّر(٣) و هو دال على أنه منها.

(٢) قال الشارح فى المسالك: (اعلم أن هدى القران لا يخرج عن ملكه بسرائه و إعداده و سوقه لأجل ذلك قبل عقد الا-حرام به اجماعا، و أما إذا عقد إحرامه به بأن أشعره أو قلّده تعين عليه ذبحه أو نحره، و لم يجز له إبداله على ما يظهر من جماعه من الأصحاب، و يدل عليه أيضا صحيحه الحلبي عن الإمام الصادق عليه السلام (إن كان أشعرها نحرها)، و لهذا يجب ذبحه لو ضلّ فأقام غيره ثم وجده قبل ذبح الأ-خير، و الظاهر أنه مع ذلك لا- يخرج عن ملكه، و إن تعين الذبح لأصالة بقاء الملك، و وجوب الذبح أو النحر لا- ينافيه، و تظهر الفائده فى جواز ركوبه و شرب لبنه، و إنما يمتنع إبداله و إتلافه و يجب حفظه حتى يفعل به ما يجب سياقه و إن نسبه إلى جماعه، و ظاهره أن مجرد الأشعار يقتضى وجوب نحر الهدى و عدم جواز التصرف فيه بما ينافى ذلك و إن لم ينضم إليه السياق و به قطع الشهيدان فى الدروس و المسالك، و هو المنقول عن الشيخ فى النهايه و ابن إدريس، و لكن عن المحقق و العلامة فى جملة من كتبه أنه لا- يجب نحره ما لم ينضم السياق إلى إشعاره أو تقليده.

و يدل على الأول - كما أشار إليه الشارح فى كلامه المنقول سابقا - صحيح الحلبي (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري البدنه ثم تضل قبل أن يشعرها أو يقلدها فلا يجدها حتى يأتى منى فينحر و يجد هديه، قال عليه السلام: إن لم يكن قد أشعرها فهي من ماله إن شاء نحرها و إن شاء باعها، و إن كان أشعرها نحرها(٤)، و لا دليل على الثانى.

ص: ٤٩٣

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب احرام الحج حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب احرام الحج حديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب الذبح حديث ١.

قَلْدَه، و هذا هو سياقه شرعا (١)، فالعطف تفسيري و إن كان ظاهر العبارة تغايرهما و لا يخرج عن ملك سائقه بذلك (٢)، و إن تعين ذبحه فله ركوبه، و شرب لبنه (٣) ما لم يضرب به، أو بولده، و ليس له إبداله بعد سياقه المتحقق (٤) بأحد الأمرين.

(و لو هلك) قبل ذبحه، أو نحره بغير تفریط (لم يجب) إقامه (بدله) (٥)، و لو (١) أى اشعاره أو تقليده هو السياق شرعا، و لكن هو على خلاف قول المحقق و العلامة من أنه إذا اشعره أو قَلْدَه فله إبداله و التصرف فيه، نعم إذا ساقه فیتعين نحره، قال المحقق فى الشرائع (لا يخرج هدى القران عن ملك سائقه، و له إبداله و التصرف فيه و إن اشعره أو قَلْدَه، و لكن متى ساقه فلا بد من نحره بمنى إن كان لإحرام الحج، و إن كان للعمرة فبفناء الكعبة بالحزوره) انتهى.

(٢) أى بسوقه.

(٣) للأخبار منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله عزّ و جلّ: لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَدَّدٍ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: (إن احتاج إلى ظهرها ركبها من غير أن يعنف عليها، و إن كان لها لبن حلبها حلابا لا ينهكها) (١)، و صحيح يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الرجل يركب هديه إن احتاج إليه، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم:

يركبها غير مجهد و لا متعب) ٢، و صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (سألته عن البدنه تنتج أ يحلبها؟ قال: احلبها حلبا غير مضرب بالولد، ثم انحرهما جميعا، قلت:

يشرب من لبنها؟ قال: نعم و يسقى إن شاء) ٣.

(٤) قد عرفت مغايرته لهما، نعم ليس له إبداله بعد اشعاره أو تقليده و إن لم يسقه، لصحيح الحلبي المتقدم.

(٥) بلا خلاف فيه، لصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (سألته عن الهدى الذى يقلد أو يشعر ثم يعطب، قال: إن كان تطوعا فليس عليه غيره، و إن كان جزاء أو نذرا فعليه بدله) (٢)، و هو ظاهر فى هدى القارن للحج و لم كان حجه واجبا لأن الهدى حينئذ تطوعا، نعم إذا كان كفاره أو نذرا فيضمن، و مثله صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ المنحر، أ يجزى عن صاحبه؟ فقال: إن كان تطوعا فلينحر و ليأكل منه، و قد أجزأ عنه بلغ المنحر أو لم يبلغ، و ليس عليه فداء، و إن كان مضمونا فليس عليه أن يأكل منه بلغ المنحر أو لم يبلغ، و عليه مكانه) (٣).

ص: ٤٩٤

١- ( ( ١ و ٢ و ٣ ) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب الذبح حديث ٥ و ٣ و ٧.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح حديث ١.

٣- (٥) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الذبح حديث ٣.



فَرَطَ فِيهِ ضَمْنَهُ، (و لو عجز) عن الوصول إلى محله الذى يجب ذبحه فيه (ذبحه) (١)، أو نحره و صرفه فى وجوهه (٢) فى موضع عجزه، (و لو لم يوجد) فيه مستحق (أعلمه علامه الصدقه) بأن يغمس نعله فى دمه، و يضرب بها صفحه سنامه أو يكتب رقعته و يضعها عنده يؤذن بأنه هدى، و يجوز التعويل عليها (٣) هنا فى الحكم بالتذكيه، و إباحه الأكل، للنص. و تسقط النيه (٤) المقارنه لتناول المستحق. و لا تجب الإقامه عنده (٥)...

(١) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أى رجل ساق بدنه فانكسرت قبل أن تبلغ محلها، أو عرض لها موت أو هلاك، فلينحرها إن قدر على ذلك، ثم ليلطخ نعلها التى قلدت به بدم، حتى يعلم من مرّ بها أنها قد ذكيت، فيأكل من لحمها إن أراد، و إن كان الهدى الذى انكسر و هلك مضمونا، فإن عليه أن يتناع مكان الذى انكسر أو هلك، و المضمون هو الشيء الواجب عليك فى نذر أو غيره، و إن لم يكن مضمونا و إنما هو شيء تطوع به فليس عليه أن يتناع مكانه إلا من يشاء أن يتطوع (١)،

و مرسل حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (كل من ساق هديا تطوعا فعطب هديه فلا شيء عليه، ينحره و يأخذ تقليد النعل فيغمسها فى الدم فيضرب به صفحه سنامه و لا بدل له، و ما كان من جزاء الصيد أو نذر فعطب نعل مثل ذلك و عليه البدل) ٢.

(٢) إن أمكن و كان مستحقه موجودا، لوجوب الصرف عند الشارح كما تقدم فى هدى التمتع، و إذا لم يوجد المستحق فإما يعلمه بلطخ سنامه بالدم و هذا ما دلت عليه الأخبار المتقدمه أو يكتب رقعته و يضعها عنده، كما فى صحيح حفص بن البختري (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل ساق الهدى فعطب فى موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه و لا يعلم أنه هدى، قال: ينحره و يكتب كتابا أنه هدى يضعه عليه ليعلم من مرّ به أنه صدقه) (٢)، و مثله خبر عمر بن حفص الكلبي ٤.

(٣) قال سيد المدارك: (و يستفاد من هذه الروايات جواز التعويل على هذه القرائن فى الحكم بالتذكيه و جواز الأكل منه، و لا يجب الإقامه عنده إلى أن يوجد المستحق).

(٤) لأنه يتعذر العلم بوقت تناوله و إنما تجب النيه من دون المقارنه لقاعده الميسور، بناء على أنها إخطاريه.

(٥) عند المذبوح.

ص: ٤٩٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الذبح حديث ٤ و ٥.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٦.

إلى أن يوجد (١) وإن أمكنت.

(و يجوز بيعه لو انكسر) (٢) كسرا يمنع وصوله،(و الصدقه بئمنه) و وجوب ذبفه فى محله (٣) مشروط بإمكانه (٤)، و قد تعذر (٥) فيسقط (٦) و الفارق بين عجزه و كسره فى وجوب ذبفه و بيعه (٧) النص (٨).

(و لو ضل فذبفه الواجد) عن صاحبه فى محله (٩)(أجزأ) عنه (١٠) (١) أى يوجد المستحق.

(٢)استدل عليه بصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (سألته عن الهدى الواجب إذا أصابه كسر أو عطب، أ يبيعه صاحبه و يستعين بئمنه فى هدى؟ قال: لا يبيعه، فإن باعه تصدق بئمنه و يهدى هدى آخر)(١)، و صحيح الحلبي (سألته عن الهدى الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أ يبيعه صاحبه و يستعين بئمنه على هدى آخر؟ قال: يبيعه و يتصدق بئمنه و يهدى هدى آخر)٢، و لهذين الخبرين ذهب الشيخ و الفاضلان أنه لو كسر جاز بيعه و الأفضل أن يتصدق بئمنه أو يقيم بدله.

و أشكل عليهم سيد المدارك بأن هذين الخبرين واردان فى الهدى الواجب فيجب التصديق بئمنه و إقامه بدله، و أما الهدى المتبرع به و هو هدى القارن و هو محل بحثنا فغير مشمول لهما بل قال: (و أما الهدى المتبرع به فلم أقف فى جواز بيعه و أفضلية التصديق بئمنه أو إقامه بدله على روايه تدل عليه، و الأصح تعيين ذبفه مع العجز عن الوصول و تعليمه بما يدل على أنه هدى، سواء كان عجزه بواسطة الكسر أو غيره، و ما ادعاه الشارح - أى الشهيد الثانى فى المسالك - من ورود النص بالفرق بين العجز و الكسر غير جيد).

(٣)أى فى منى.

(٤)أى بإمكان الذبح فى منى.

(٥)بسبب الكسر.

(٦)أى يسقط الذبح.

(٧)ذبفه بالنسبه للعجز، و بيعه بالنسبه للكسر.

(٨)و قد تقدم، و قد عرفت عدم شموله للهدى التبرع و أن الحق هو عدم الفرق بين الكسر و العجز فى ذبفه فى محله مع محله مع تعليمه بأنه هدى.

(٩)أى فى محل الذبح.

(١٠)أى عن صاحبه.

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الذبح حديث ٢ و ١.

للنص (١). أما لو ذبحه في غيره (٢)، أو عن غيره (٣)، أو لا بنيته (٤) لم يجز، (و لا يجزى ذبح هدى التمتع) من غير صاحبه لو ضل، (لعدم التعيين) للذبح، إذ يجوز لصاحبه إبداله قبل الذبح، بخلاف هدى القران فإنه يتعين ذبحه بالإشعار، أو التقليد، و هذا هو المشهور (٥).

(١) لصحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره فقال: إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذي ضل منه، و إن كان نحره في غير منى لم يجز عن صاحبه) (١)، و صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (إذا وجد الرجل هديا ضالا فليعرّفه يوم النحر و الثاني و الثالث، ثم ليذبحها عن صاحبها عشية الثالث) ٢، و هذه الأخبار تدل على أنه لا بد من النية عن صاحب الهدى و أن يكون الذبح في منى، و بإطلاق هذه الأخبار لا يشترط أن يكون الضلال بتفريط أو غيره، و لا فرق بين كون الهدى واجبا على نحو الكفاره أو النذر، أو مندوبا كهدى القارن.

(٢) غير محل الذبح.

(٣) أى عن غير صاحب الهدى فبالإضافة إلى ما تقدم، يدل عليه خصوص مرسل جميل عن أحدهما عليهما السلام (في رجل اشترى هديا فنحره فمرّ بها رجل فعرفه، فقال: هذه بدنتى ضلّت منى بالأمس، و شهد له رجلان بذلك، فقال: له لحمها و لا يجزى عن واحد منهما، ثم قال: و لذلك جرت السنه باشعارها و تقليدها إذا عرفت) (٢).

(٤) أى لا بنيه الهدى.

(٥) و فى الجواهر أنه لم نجده قولاً لغير المحقق فى كتابيه الشرائع و النافع، و الدليل عليه ما ذكره الشارح، و قيل: إنه يجزى عنه إذا ذبح عن صاحبه كما اختاره الشيخ فى النهايه و جماعه، لصحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام (فى رجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره قال: إذا كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذى ضلّ عنه، و إن كان نحره فى غير منى لم يجز عن صاحبه) (٣)، و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (إذا وجد الرجل هديا ضالا فليعرّفه يوم النحر و الثانى و الثالث، ثم ليذبحها عن صاحبها عشية الثالث) ٥، و هما مطلقان يشملان هدى التمتع و هدى القارن، و فيه: إنهما ظاهران فى هدى القارن و لا أقل من الشك فى ذلك فلا يحرز الاطلاق المدعى.

ص: ٤٩٧

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الذبح حديث ٢ و ١ .

٢- ( ( ٣ ) الوسائل الباب - ٣٣ - من أبواب الذبح حديث ١ .

٣- ( ( ٤ و ٥ ) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب الذبح حديث ٢ و ١ .

و الأقوى و هو الذى اختاره فى الدروس الإجزاء، لدلاله الأخبار الصحيحه عليه. و حينئذ فيسقط الأكل منه، و يصرف فى الجهتين الآخرين (١)، و يستحب لواجده تعريفه (٢) قبل الذبح و بعده ما دام وقت الذبح باقيا، ليدفع عن صاحبه غرامه الإبدال.

(و محله) أى محل ذبح هدى القران (مكه إن قرنه) بإحرام (العمره، و منى إن قرنه بالحج) (٣) و يجب فيه ما يجب فى هدى التمتع على الأقوى (٤). و قيل:

الواجب ذبحه خاصه إن لم يكن منذور الصدقه (٥)، و جزم به المصنف فى (١) بناء على وجوب تقسيمه أثلاثا كما تقدم.

(٢) بل قيل بوجوب التعريف كما هو ظاهر النهايه للشيخ، و فى الدروس أنه مستحب، و علله الشارح فى المسالك (و لعل عدم الوجوب لإجزائه عن مالكة فلا يحصل بترك التعريف ضرر عليه، و يشكل بوجوب ذبح عوضه عليه ما لم يعلم بذبحه، و يمكن أن يقال: بعدم الوجوب قبل الذبح، لكن يجب بعده ليعلم المالك فيترك الذبح ثانيا اخذا بالجهتين) و كلها اعتبارات لم ترد فى روايه، نعم تقدم صحيح ابن مسلم المتضمن للأمر بالتعريف يوم النحر و يومين بعده ثم يذبحه عشيه الثالث، و ظاهر الأمر الوجوب.

(٣) بلا خلاف فيه، جمعا بين موثق شعيب العرقوفى (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: شقت فى العمره بدنه فأين انحرها؟ قال: بمكه) (١)، و بين خبر عبد الأعلى عن أبى عبد الله عليه السّلام (و لا ذبح إلا بمنى) ٢، و يستحب أن يكون فى مكه بالحزوره على وزن قسوره لما ورد فى صحيح ابن معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (من ساق هديا فى عمره فلينحره قبل أن يحلق، و من ساق هديا و هو معتمر نحر هديه فى المنحر، و هو بين الصفا و المروه و هى الحزوره) (٢)، و الحزوره تل خارج المسجد بين الصفا و المروه كما ذكره فى المدارك.

(٤) لموثق شعيب العرقوفى (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: شقت فى العمره بدنه فأين انحرها؟ قال: بمكه، قلت: فأى شىء اعطى منها؟ قال: كل ثلثا و اهد ثلثا و تصدق بثلث) ٤، و حمل على الاستحباب بالعدم ذكر الأمور الثلاثة فى أكثر الأخبار بل و فى الآيه، نعم الأكل يكفى مسماه لتعذر أكل تمام الثلث.

(٥) لأنه لا يجوز الأكل من المنذور بل هو للمساكين لخبر أبى بصير (سألته عن رجل أهدى -

ص: ٤٩٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الذبح حديث ٣ و ٤.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الذبح حديث ٣ و ٤.

الدروس، ثم جعل الأول (١) قريبا، و عبارته هنا تشعر بالثاني، لأنه جعل الواجب الذبح و أطلق.

## فى الأضحى

(و يجرى الهدى الواجب عن الأضحى) (٢) بضم الهمزة و كسرهما و تشديد الياء -هديا فانكسر، قال: إن كان مضمونا - و المضمون ما كان فى يمين يعنى نذرا أو جزء - فعليه فداؤه، قلت: يأكل منه؟ قال: لا، إنما هو للمساكين(١).

(١) و هو صرفه فى الوجوه الثلاثة.

(٢) الأضحى مستحبه استحبابا مؤكدا و هى واجبه على النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم خاصة فهى من خواصه للنبوى المروى عند العامة (الأضحى على فريضة و عليكم سنة)(٢).

و عن ابن الجنيد وجوبها، لصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (الأضحى واجبه على من وجد من صغير أو كبير و هى سنة)(٣)، و هو محمول على شدة الاستحباب لصحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (سئل عن الأضحى، أ واجب هو على من وجد لنفسه و عياله؟ فقال: أما لنفسه فلا يدعه، و أما لعياله إن شاء تركه)٤، و خبر العلاء بن الفضيل عن أبى عبد الله عليه السلام (إن رجلا سأل عن الأضحى، فقال: هو واجب على كل مسلم إلا من لم يجد، فقال له السائل: فما ترى فى العيال، فقال: إن شئت فعلت، و إن شئت لم تفعل، فأما أنت فلا تدعه)٥.

و أما اجزاء الهدى عن الأضحى فلصحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (يجزى فى الأضحى هديه) و فى نسخه (يجزى من الأضحى هديك)٦، و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (يجزى الهدى عن الأضحى)(٤)، و قال فى الجواهر: (ربما كان فى لفظ الاجزاء إشعار أو ظهور فيما ذكره غير واحد من أن الجمع بينهما أفضل، مضافا إلى ما قيل من أن فيه فعل المعروف و نفع المساكين) انتهى.

نعم عن جماعه اجزاء مطلق الهدى عنها كما هو الظاهر من الأخبار، و عن العلامة فى القواعد و الشهيد فى الدروس و المحقق فى الشرائع تقييد الهدى بالواجب، و عن النافع و التلخيص و التبصره بهدى التمتع للانصراف و هو ممنوع.

ص: ٤٩٩

١- (١) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح حديث ١٦.

٢- (٢) كنز العمال ج ٣ ص ١٧ حديث ٣٦.

٣- (( ٣ و ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٦٠ - من أبواب الذبح حديث ٣ و ١ و ٥ و ٢.

٤- (٧) الفقيه ج ٢ ص ٢٩٧ حديث ١٤٧٢.

المفتوحة فيهما. و هي ما يذبح يوم عيد الأضحى تبرعا و هي مستحبه استحبابا مؤكدا، بل قيل: بوجوبها على القادر، و روى استحباب الاقتراض لها و أنه دين مقضى (١)، فإن وجب على المكلف هدى أجزأ عنها (و الجمع) بينهما (أفضل) و شرائطها و سننها كالهدى.

(و يستحب التضحية بما يشتره) (٢) و ما فى حكمه (٣)، (و يكره بما يربيه) للنهى عنه، و لأنه يورث القسوه، (و أيامها) أى أيام الأضحى (بمنى أربعة أولها النحر، و بالأمصار) و إن كان بمكة (ثلاثه) (٤) أولها النحر كذلك. و أول وقتها من يوم النحر طلوع الشمس و مضى قدر صلاه العيد و الخطبتين بعده (٥)، و لو فاتت لم (١) أرسل الصدوق فى الفقيه (جاءت أم سلمه رضى الله عنها إلى النبى صلى الله عليه و آله و سلم، فقالت: يا رسول الله يحضر الأضحى، و ليس عندى ثمن الاضحى، فأستقرض و أضحى؟ قال:

استقرضى فإنه دين مقضى) (١)، و رواه فى العلل بسند عن أبى الحسن موسى عليه السلام.

(٢) لخبر محمد بن الفضيل عن أبى الحسن عليه السلام (قلت: جعلت فداك كان عندى كبش سمين لأضحى به، فلما أخذته و اضجعتة نظر إليّ فرحمته و رققت له، ثم إنى ذبحته، فقال لى: ما كنت لأحب لك أن تفعل، لا تربين شيئا من هذا ثم تذبحه) (٢)، و مرسل الصدوق عنه عليه السلام (لا يضحى إلا بما يشتري فى العشر) ٣. (٣) كالهبة.

(٤) هذا قول علمائنا أجمع كما فى المنتهى، للأخبار منها: صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (سألته عن الأضحى كم هو بمنى؟ فقال: أربعة أيام، و سألته عن الاضحى فى غير منى فقال: ثلاثه) (٣)، و موثق عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن الاضحى بمنى؟ فقال: أربعة أيام، و عن الاضحى فى سائر البلدان، فقال:

ثلاثه أيام) ٥، و خبر غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عن على عليهم السلام (الاضحى ثلاثه أيام، و أفضلها أولها) ٦، و هو محمول على أنه فى سائر البلدان.

(٥) بعد طلوع الشمس، لموثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت له: متى نذبح؟ قال: إذا انصرف الإمام، قلت: فإذا كنت فى ارض ليس فيها إمام فأصلى بهم جماعة فقال: إذا-

ص: ٥٠٠

١- (١) الوسائل الباب - ٦٤ - من أبواب الذبح حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٦١ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٣.

٣- (( ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الذبح حديث ١ و ٢ و ٤.

تقضى (١)، إلا أن تكون واجبه بنذر و شبهه (٢) (و لو تعذرت) تصدق بثمانها (٣) إن اتفق في الأثمان ما يجزى منها، أو ما يريد إخراجها (٤) (فإن اختلفت، فثمن موزع عليها) بمعنى إخراج قيمه منسوبه إلى القيم المختلفه بالسويه فمن الاثنين النصف، و من الثلاث الثلث. و هكذا. فلو كان قيمه بعضها مائه، و بعضها مائه و خمسين، تصدق بمائه و خمسه و عشرين، و لو كانت ثلثه بخمسين تصدق بمائه. و لا يبعد قيام مجموع القيمه مقام بعضها لو كانت موجوده (٥)، و روى استحباب الصدقه بأكثرها (٦) و قيل: الصدقه بالجميع أفضل، فلا إشكال حينئذ في القيمه (و يكره) -استعلت الشمس(١)، و هو محمول على النذب لجواز ذبح الأضحيه في ثلاثه أو أربعة أيام للأخبار المتقدمه.

(١) قال في الجواهر (بل على المنتهى التصريح بفوات وقتها بفوات الأيام، فإن ذبحها لم تكن أضحيه، و إذا فرّق لحمها على المساكين استحق الثواب على التفريق دون الذبح).

(٢) كالعهد و اليمين.

(٣) و إن اختلفت اثمانها جمع بين الأعلى و الوسط و الأدنى و تصدق بثلث الجميع، بلا خلاف فيه - كما في الجواهر - لخبر عبد الله بن عمر قال (كنا بمكة فأصابنا غلاء في الاضاحي، فاشترينا بدينار ثم بدينارين ثم بلغت سبعة، ثم لم يوجد قليل و لا كثير، فرق هشام المكارى رقعته إلى أبي الحسن عليه السلام فأخبره بما اشترينا و إننا لم نجد بعد، فوقع إليه:

انظروا إلى الثمن الأول و الثانى و الثالث فاجمعوا ثم تصدقوا بمثل ثلثه(٢)، و ثلث القيمه منسوبه إلى ما كان من القيم، فمن الاثنين النصف و من الثلاثه ثلث و هكذا، هذا مع اختلاف الأثمان، و أما إذا اتفق الثمن فالروايه أجازت التصدق بالثمن على كل حال.

(٤) إذ يجزى الماعز و الغنم و لكن قد يكون عازما على الابل فالتصدق بثمان الإبل حينئذ.

(٥) أى أن التصدق بجميع ثمنها لا ينافى التصدق بثلث لحمها عند وجودها لتغاير موضوع الحكمين مع أنه لا يبعد قيام مجموع القيمه مقام ثلث الأضحيه لو كانت موجوده.

(٦) لخبر أبى الصباح الكناني (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحوم الاضاحي فقال: كان على بن الحسين و ابو جعفر عليهم السلام يتصدقان بثلث على جيرانهم و ثلث على السؤال، و ثلث يمسكانه لأهل البيت(٣)، و التصدق بالثلثين تصدق بالأكثر، هذا هو المشهور، و عن -

ص: ٥٠١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب صلاه العيد حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب الذبح حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح حديث ١٣.



(أخذ شيء من جلودها و إعطاؤها الجزار) (١) أجره. أما صدقه إذا اتصف بها فلا بأس، و كذا حكم جلالها و قلائدها تأسيا بالنبي (ص)، و كذا يكره بيعها (٢) و شبهه، (بل يتصدق بها)، و روى جعله مصلى ينتفع به فى البيت.

## فى الحلق

(و أما الحلق فيتخير بينه و بين التقصير، و الحلق أفضل) (٣) الفردين الواجبين -الشيخ فى المبسوط الصدقه بالجميع أفضل، و فى الجواهر لم نعرف له شاهدا بذلك.

(١) أى الجلود، لصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليهم السّلام (سألته عن جلود الاضاحى، هل يصلح لمن ضحى بها أن يجعلها جرابا، قال: لا يصلح أن يجعلها جرابا إلا أن يتصدق بثمنها) (١)، و خبر معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (ينتفع بجلد الاضحيه و يشتري به المتاع، و إن تصدق به فهو أفضل، و قال: نحر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بدنه و لم يعط الجزارين جلودها و لا قلائدها و لا جلالها و لكن تصدق به، و لا تعط السلاخ منها شيئا و لكن اعطه من غير ذلك) (٢)، و خبره الآخر عنه عليه السّلام (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الإهاب فقال: تصدق به أو تجعله مصلى تنتفع به فى البيت، و لا تعطه الجزارين، و قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن يعطى جلالها و جلودها و قلائدها الجزارين، و أمر أن يتصدق بها) (٢).

فالخبر الأول دال على كراهه أخذ شيء من الجلود و لو لجعله جرابا، و هو دال على كراهه التصرف فيه سواء أخذه لنفسه أو باعه أو وهبه للغير لأن الجراب جعل كالمثال. و يكره إعطاؤه للجزار فى قبال الاجره لأن هذا هو المنصرف من الخبرين الاخيرين، و لذا قال فى المدارك (و لا يخفى أن كراهه إعطاء الجزارين منها إنما ثبت إذا وقع على سبيل الاجره، أما لو أعطاه صدقه و كان مستحقا لذلك فلا بأس)، و يكره إعطاؤه قلائدها و جلالها أيضا، و قال فى مصباح المنير (و جلّ الدابه كثوب الإنسان يلبسه يقيه البرد، و الجمع جلال و أجال)، و يستفاد من الخبر الأخير أنه لا بأس بجعل الجلود مصلى.

(٢) أى الجلود.

(٣) خصوصا للصروره و المليد على المشهور، لظاهر قوله تعالى: مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ (٣)، و الجمع غير مراد بالاتفاق فىثبت التخير، و صحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يوم الحديبيه: اللهم اغفر للمحلّقين مرتين، قيل:-

ص: ٥٠٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الذبح حديث ٤ و ٢.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٤٣ - من أبواب الذبح حديث ٥.

٣- (٤) سورة الفتح الآية: ٢٧.

تخييرا (خصوصا للملبد) شعره، و تليده هو أن يأخذ عسلا و صمغا و يجعله في رأسه، لثلا يقمل أو يتسخ (و الصروره) و قيل: لا يجزئهما إلا الحلق، للأخبار الداله عليه، و حملت على الندب جمعا (١) (و يتعين على المرأه التقصير) (٢) فلا يجزئها الحلق، حتى لو نذرته لغى (٣)، كما لا يجزى الرجل في عمره التمتع (٤) و إن -و للمقصرين يا رسول الله، قال: و للمقصرين (١)، و الدعاء مرتين دال على أفضليه الحلق.

و أما تأكد الحلق في الصروره و الملبد فللأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (ينبغي للصروره أن يحلق، و إن كان قد حج فإن شاء قصير و إن شاء حلق) (٢)، و هو ظاهر في الاستحباب بقريته (ينبغي)، و عن الشيخ و ابن حمزه أنه لا بد من الحلق للصروره و الملبد، و عن المفيد ذكر الصروره فقط، و عن ابن أبي عقيل ذكر الملبد و المعقوص، للأخبار منها: صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا عقص الرجل رأسه أو لثيده في الحج أو العمره فقد وجب عليه الحلق) (٣)، و صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا أحرمت فعقست رأسك أو لثدته فقد وجب عليك الحلق و ليس لك التقصير، و إن أنت لم تفعل فمخير لك التقصير و الحلق في الحج) (٤)، و صحيح أبي سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام (يجب الحلق على ثلاثه نفر: رجل لثيد، و رجل حج بدوا لم يحج قبلها، و رجل عقص رأسه) (٥)، و هو الأولى للتعبير بالوجوب.

(١) عند التعارض، و لكن صحيح معاويه المشتمل على لفظ (ينبغي) غير معارض للأخبار المصرحه بالوجوب، فيتعين الحلق.

(٢) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (ليس على النساء حلق و يجزيهن التقصير) (٣)، و ما رواه حماد بن عمرو و أنس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام في وصيه النبي صلى الله عليه و آله و سلم لعلى عليه السلام: (يا على ليس على النساء جمعه - إلى أن قال - و لا استلام الحجر و لا الحلق) (٧).

(٣) لأنه غير مشروع في حقها.

(٤) لتعين التقصير عليه، و يشهد له صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (و ليس في المتعه إلا التقصير) (٤).

ص: ٥٠٣

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ٦.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١ و ٢ و ٨ و ٣.

٣- (( ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ٣ و ٤.

٤- (٨) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ٨.

نذره، و يجب فيه النيه (١) المشتمله على قصد التحلل من النسك المخصوص متقربًا، و يجزى (٢) مسماه كما مرّ (٣)، (و لو تعذر) فعله (في منى) في وقته (٤) (فعل غيرها) (٥) وجوبا، (و بعث بالشعر إليها ليدفن) فيها (مستحبا) (٦)...

(١) لأنه عبادى بلا خلاف فيه.

(٢) بالنسبه للتقصير، و ذلك لتحقق الامثال بذلك بعد ورود الأمر بمطلق التقصير، نعم المستحب أن يكون بقدر الانمله، لمرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام (تقصر المرأة من شعرها لعمرتها مقدار الأنمله) (١)، و عن ابن الجنيد أنه لا يجزى في المرأة ما دون القبضه، و قال في الجواهر (لم نعرف له مأخذًا).

(٣) في تقصير العمره.

(٤) و وقته يوم النحر بعد الهدى على المشهور، و عن أبي الصلاح جَوَز تأخيره إلى آخر أيام التشريق و لكن لا يزور البيت قبله، و استحسنة العلامه في التذكرة و المنتهى، و هو ضعيف للأخبار الآمره بالذبح بعد الحلق، مثل خبر عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا ذبحت أضحيتك فاحلق رأسك) (٢).

(٥) إن لم يمكن الرجوع إلى منى، و إلا- فإذا أمكن وجب الرجوع إلى منى بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: خير أبي بصير (سألته عن رجل جهل أن يقصر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى، قال: فليرجع إلى منى حتى يحلق شعره بها أو يقصر) (٣)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل نسي أن يقصّر من شعره أو يحلق حتى ارتحل من منى، قال: يرجع إلى منى حتى يلقي شعره بها حلقا كان أو تقصيرا) ٤.

و أما مع عدم التمكن من الرجوع حلق مكانه أو قصّر بلا خلاف و لا إشكال لسقوط التكليف بالرجوع المشروط بالقدره المنتفيه بحسب الفرض.

(٦) ذهب الشيخ في النهايه و المحقق في الشرائع إلى أن بعث الشعر إلى منى واجب، لصحيح حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يحلق رأسه بمكه، قال: يردّ الشعر إلى منى) (٤)، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل زار البيت و لم يحلق رأسه، قال: يحلق بمكه و يحمل شعره إلى منى و ليس عليه شيء) ٤.

ص: ٥٠٤

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب التقصير حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ٤ و ١.

٤- ((٥ و ٦) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١ و ٧.

فيهما (١) من غير تلازم، فلو اقتصر على أحدهما تأدت سنته خاصة.

(و يمرّ فاقد الشعر موسى على رأسه) (٢) مستحبا إن وجد ما يقصّر -و عن المحقق في النافع و العلامه في المنتهى أنه مستحب جمعا بين ما تقدم و بين خبر أبي بصير (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل ينسى أن يحلق رأسه حتى ارتحل من منى، فقال: ما يعجبني أن يلقي شعره إلا بمنى) (١)، و لأنه مختص بحال النسيان استوجه العلامه في المختلف وجوب بعث الشعر إلى منى إن كان خروجه عمدا، و استحبابه إذا كان الخروج على جهه النسيان، و هو ضعيف السند فلا يصلح لمعارضه ما دل على وجوب البعث.

و أما دفن الشعر بمنى فقد قطع الأكثر باستحبابه، و أوجه الحلبي، و المستند صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (كان على بن الحسين عليه السّلام يدفن شعره في فسطاطه بمنى و يقول: كانوا يستحبون ذلك) ٢، فإذا استحب دفنه لمن كان في منى فهو مستحب لمن كان خارجها.

(١) في البعث و الدفن.

(٢) لا خلاف في سقوط الحلق على من ليس في رأسه شعر لعدم موضوعه، و إنما اختلفوا في أن إمرار موسى على رأسه واجب أو مستحب، فذهب الأ-كثر إلى الاستحباب، و نقل العلامه في التذكرة الوجوب عن أبي حنيفة و مال إليه، و ذهب المحقق و الشهيد الثانيان إلى أنه من حلق في إحرام العمره فيجب عليه الإمرار في إحرام الحج، و أما الأقرع فيستحب له الإمرار.

و الاصل في هذه المسأله ما رواه الشيخ عن زراره (إن رجلا من أهل خراسان قد حاجا و كان أقرع الرأس لا يحسن أن يلبي فاستفتى له أبو عبد الله عليه السّلام، فأمر أن يلبي و يمرّ موسى على رأسه، فإن ذلك يجزى عنه) (٢)، و الخبر ضعيف لاشتمال سنده على ياسين الضرير و هو مجهول، فلا يصلح لإثبات الوجوب.

و استدلل للوجوب من أن ذا الشعر يجب عليه إزالة الشعر و إمرار موسى على رأسه فلا يسقط الأخير بفوات الأول و هو ضعيف جدا لأن الواجب من الإمرار ما يكون في ضمن الحلق لا مطلقا، و المفروض عدم الحلق لعدم موضوعه، و أما التفصيل بين من حلق في إحرام العمره فيجب الإمرار و بين الأقرع فيستحق فقد ذكر الشارح في المسالك

ص: ٥٠٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ٤ و ٥.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ٣.

منه (١) غيره (٢)، و إلا- وجوبا، و لا- يجزى الإمرار مع إمكان التقصير لأنه (٣) بديل عن الحلق اضطرارى، و التقصير قسيم اختياري، و لا يعقل أجزاء الاضطرارى مع القدره على الاختياري. و ربما قيل: بوجوب الإمرار على من حلق فى إحرام عمره و إن وجب عليه التقصير من غيره (٤) لتقصيره بفعل المحرم (٥).

### فى تقديم مناسك منى على طواف الحج

(و يجب تقديم مناسك منى) الثلاثه (على طواف الحج (٦) فلو أخرها) عنه -بوجود روايه تدل على هذا التفصيل و أن العمل بها أولى، و قال فى المدارك (و لم نقف عليها فى شىء من الأصول و لا نقلها غيره).

(١) كالظفر و شعر الذقن.

(٢) أى غير الرأس.

(٣) أى الإمرار.

(٤) من غير الرأس.

(٥) و هو الحلق فى عمره التمتع.

(٦) و على السعى بلا- خلاف فيه، و قال فى المدارك (لا ريب فى وجوب تقديم الحلق أو التقصير على زياره البيت للناسى و الأخبار الكثيره)، و قال فى الجواهر بالنسبه لهذا الكلام (و لعل مراده ما تسمعه من النصوص الآمره بإعادته للناسى أو مطلقا، و بالشاه للعالم).

و الصور ثلاث، الأولى: أن يكون عالما بالحكم و قد أتى بالطواف قبل المناسك عامدا عالما، فيبطل الطواف و عليه إعادته بعد المناسك و عليه شاه، لصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (فى رجل زار البيت قبل أن يحلق، فقال: إن كان زار البيت قبل أن يحلق، و هو عالم أن ذلك لا ينبغى، فإن عليه دم شاه) (١)، و أما إعاده الطواف لأنه وقع منها عنه فيقع فاسدا.

الصوره الثانيه: أن يكون ناسيا فالمعروف من مذهب الأصحاب إعاده الطواف فقط بعد الحلق، لإطلاق صحيح على بن يقطين (سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأه رمت و ذبحت و لم تقصر حتى زارت البيت فطافت وسعت من الليل، ما حالها، و ما حال الرجل إذا فعل ذلك؟ قال: لا بأس به، يقصر و يطوف للحج ثم يطوف للزياره، ثم قد أحلّ من كل شىء) (٢)، و لا دم عليه كما هو صريح الخبر و هو مما لا خلاف فيه، فقول المحقق فى الشرائع (على الأظهر) الدال على وجود خلاف ليس فى محله، و لذا قال فى المدارك

ص: ٥٠٦

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١.

(عامدا فشا، و لا شىء على الناسى، و يعيد الطواف) كل منهما العامد اتفاقا، و الناسى على الأقوى. و فى الحاق الجاهل بالعامد و الناسى قولان، أجودهما الثانى فى نفي الكفاره، و وجوب الإعادة، و إن فارقه فى التقصير (١)، و لو قدم السعى (٢) أعاده أيضا على الأقوى (٣) و لو قدم الطواف أو هما (٤) على التقصير فكذلك (٥)، و لو قدمه (٦) على الذبح، أو الرمي ففى الحاقه بتقديمه (٧) على التقصير خاصه وجهان. أجودهما ذلك (٨). هذا كله فى غير ما استثنى سابقا من تقديم المتمتع - (و مقتضى كلام المصنف تحقق الخلاف فى المسأله و لم أقف على مصرح به).

الصوره الثالثه: أن يكون جاهلا- فلا- دم عليه لأصالة البراءه، و قد وقع الخلاف فى إعاده الطواف، فعن الشارح فى المسالك أنه تجب الإعادة لإطلاق صحيح على بن يقطين المتقدم فيكون حكمه حكم الناسى، و عن الصدوق عدم وجوب الإعادة لصحيح جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق فقال: لا ينبغي إلا أن يكون ناسيا، ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم: يا رسول الله حلقت قبل أن أذبح، و قال بعضهم: حلقت قبل أن أرمى، فلم يتركوا شيئا كان ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قدموه، فقال: لا حرج) (١)، و هو غير صريح فى نفي وجوب الإعادة.

(١) أى أن حكم الجاهل حكم الناسى غير أن الجاهل مقصّر مذنب لتركه التعلم بخلاف الناسى.

(٢) قدمه على مناسك منى، أعاده لتوقف الامتثال عليه لأن الأمر بالسعى بعد الحلق و التقصير.

(٣) لم أجد من تعرض لهذا الفرع فى الكتب الفقيهيه الجامعه.

(٤) أى الطواف و السعى.

(٥) أى يعيد و هو مورد الأخبار المتقدمه.

(٦) أى الطواف.

(٧) أى بتقديم الطواف على التقصير كما هو مورد الأخبار المتقدمه.

(٨) أى الإلحاق للأولويه لما فى المسالك و المدارك و غيرهما. لأن من قدم الطواف على الذبح يصدق عليه أنه قدمه على التقصير فيكون مشمولا للأخبار المتقدمه.

ص: ٥٠٧

لهما (١) اضطرارا و قسيميه (٢) مطلقا (٣).

### بالحلق يتحلل من كل ما حرّم إلا من النساء والطيب والصيد

(و بالحلق) بعد الرمي و الذبح (يتحلل) من كل ما حرّمه الإحرام، (إلا من النساء و الطيب و الصيد) (٤) و لو قدمه عليهما (٥)، أو وسّطه بينهما، ففي تحلله به (٦) أو توقفه على الثلاثه (٧) قولان، أوجهما الثاني، (فإذا طاف) طواف الحج، (١) للطواف و السعي.

(٢) من القران و الافراد.

(٣) اضطرارا أو اختيارا.

(٤) نسب إلى الأ-كثر بل إلى المشهور، و عن المنتهى نسبه إلى علمائنا، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا ذبح الرجل و حلق فقد أحلّ من كل شيء أحرم منه إلا النساء و الطيب، فإذا زار البيت و طاف و سعى بين الصفا و المروه فقد أحلّ من كل شيء أحرم منه إلا الصيد) (١)، و المراد منه الصيد الحرمي لا الإحرامى كما هو واضح، و خبر عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (اعلم أنك إذا حلقت رأسك فقد حلّ لك كل شيء إلا النساء و الطيب) (٢).

و عن الشيخ في التهذيب أنه يحل له كل شيء ما عدا النساء و الطيب فقط، و صحيح معاويه المتقدم يدفعه، و عن الصدوقين أنه بالرمي يتحلل من كل شيء إلا من الطيب و النساء و يشهد له خبر الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام (إذا رميت جمره العقبه فقد حلّ لك كل شيء حرم عليك إلا النساء) (٢)، و هي محموله على من حلق و طاف جمعا بين الأخبار.

(٥) أى هل يثبت التحلل بعد الحلق مطلقا أو لا يثبت بعده إلا بإكمال الثلاثه التى هى مناسك منى، ذهب الشيخ و ابن الجنيد و الفاضلان و سيد المدارك و جماعه إلى أن التحلل لا يثبت بعد الحلق إلا بعد إكمال الثلاثه، و هذا ما دل عليه صحيح معاويه المتقدم و عن المقنع و التحرير و المنتهى و كشف اللثام عدم اشتراط إكمال الثلاثه، و قال صاحب الجواهر (و إن كان محجوجا بما عرفت).

(٦) بالحلق.

(٧) أى توقف التحلل على إكمال الثلاثه.

ص: ٥٠٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١ و ٤.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١١.



(و سعى) سعيه (حل الطيب) (١)، وقيل: يحل بالطواف خاصه، و الأول أقوى للخبر الصحيح.

هذا إذا أخرج الطواف و السعى عن الوقوفين. أما لو قدمهما (٢) على أحد الوجهين (٣) ففي حله من حين فعلهما، أو توقفه على أفعال منى وجهان. و قطع المصنف فى الدروس بالثانى و بقى من المحرمات النساء و الصيد (فإذا طاف النساء حللن له) إن كان رجلا (٤)، و لو كان صبيا (٥) فالظاهر أنه كذلك من حيث (١) على المشهور، لصحيح معاوية بن عمار المتقدم، و مثله غيره، و عن النافع و القواعد و المبسوط و الانتصار أنه بعد الطواف خاصه، لخبر منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا كنت متمتعا فلا تقربن شيئا فيه صفره حتى تطوف بالبيت) (١)، و هو لا يقاوم الطائفه الأولى.

(٢) قال سيد المدارك: (و إنما يحل الطيب بالطواف و السعى إذا تأخر عن الموقوفين و مناسك منى، أما مع التقديم كما فى القارن و المفرد مطلقا، و المتمتع مع الاضطرار، فالأصح عدم حله بذلك، بل يتوقف على الحلق المتأخر عن باقى المناسك، تمسكا باستصحاب حكم الإحرام إلى أن يثبت المحلل، و التفاتا إلى إمكان كون المحلل هو المركب من الطواف و السعى و ما قبلهما من الأفعال، بمعنى كون السعى آخر العله، و ذهب بعض الأصحاب إلى حل الطيب بالطواف و إن تقدم، و استوجهه الشارح قدس سره و هو ضعيف).

(٣) و هما اضطرارا فى التمتع، و مطلقا فى القران و الافراد.

(٤) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار المتقدم، و صحيحه الآخر عن أبى عبد الله عليه السلام (ثم أخرج إلى الصفا فاصعد عليه و اصنع كما صنعت يوم دخلت مكة، ثم ائت بالمروه فاصعد عليها و طف بينهما سبعة أشواط، فتبدأ بالصفا و تختم بالمروه، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء، ثم ارجع إلى البيت و طف به اسبوعا آخر ثم تصلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام، ثم قد أحللت من كل شيء و فرغت من حجك كله، و كل شيء أحرمت منه) (٢)، و هو ظاهر فى الرجل.

(٥) صرح بعضهم بحرمة النساء على المميّز لو ترك طواف النساء، بل ادعى العلامة عليه-

ص: ٥٠٩

١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب تروك الاحرام حديث ١٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب زياره البيت حديث ١.

الخطاب الوضعي و إن لم يحرم عليه حينئذ فيحرم بعد البلوغ بدونه إلى أن يأتي به.

و أما المرأة فلا إشكال في تحريم الرجال عليها بالإحرام، و إنما الشك في المحلل. و الأقوى أنها كالرجل (١)، و لو قدّم طواف النساء على الوقوفين ففي -الاجماع و قال في الجواهر: (لا إشكال في الحل إذا لم يتركه، إذ كما أن إحرامه يصلح سببا للحرمه الشرعيه أو مطلقا فكذا طوافه يصلح سببا للحل).

و أما غير المميّز فكذلك كما عن جماعه، و عن بعضهم العدم لعدم شرعيه إحرامه لكون فعله تمرينيا، و هو ضعيف.

(١) كما صرح به علي بن بابويه في رساله و غير واحد من المتأخرين لقاعده الاشتراك، و لصحيح جماعه - و هم العلاء بن صبيح و عبد الرحمن بن الحجاج و علي بن رثاب و عبد الله بن صالح - عن أبي عبد الله عليه السّلام (المرأه المتمتعه إذا قدمت مكه ثم حاضت - إلى أن قال - ثم خرجت إلى منى فإذا قضت المناسك و زارت بالبيت، طافت بالبيت طوفا لعمرتها ثم طافت طوفا للحج، ثم خرجت فسعت، فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شيء يحلّ منه المحرم إلا فراش زوجها، فإذا طافت طوفا آخر حلّ لها فراش زوجها) (١)، و خبر عجلان بن صالح عن أبي عبد الله عليه السّلام في حديث (فإذا قدمت مكه طافت بالبيت طوافين ثم سعت بين الصفا و المروه، فإذا فعلت ذلك فقد حلّ لها كل شيء ما خلا فراش زوجها) ٢، و صحيح علي بن يقطين (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الخصيان و المرأه الكبيره عليهم طواف النساء؟ قال: نعم عليهم الطواف كلهم) (٢)، و خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (لو لا ما منّ الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا إلى منازلهم، و لا ينبغي لهم أن يمسّوا نساءهم، يعني لا تحل لهم النساء حتى يرجع فيطوف بالبيت اسبوعا آخر بعد ما يسعى بين الصفا و المروه، و ذلك على الرجال و النساء واجب) ٤.

و عن القواعد و المختلف التوقف فيه لعدم الدليل، بل الشارح في المسالك استوجهه نظرا إلى أن الأخبار الداله على حلّ الجميع ما عدا الطيب و النساء بالحلّ شامل للمرأة، و لازمه أن حل الرجال لهنّ يكون قد تحقق بالحلّ، و فيه: إن هذه الأخبار مخصوصه بالرجل و تستفاد أحكام النساء من أدله أخرى كالأخبار الخاصه أو قاعده الاشتراك، و كلاهما موجود.

ص: ٥١٠

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٨٤ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الطواف حديث ١ و ٣.

حلهن به، أو توقفه على بقيه المناسك الوجهان (١)، و لا- يتوقف المحلل على صلاه الطواف عملا بالإطلاق (٢)، و بقی حکم الصيد (٣) غير معلوم من العبارة و كثير من غيرها و الأقوى حلّ الإحرامى منه بطواف النساء.

### يكره له لبس المخيط قبل طواف الزيارة

(و يكره له لبس المخيط قبل طواف الزيارة) و هو طواف الحج، و قبل السعى أيضا (٤)، و كذا يكره تغطيه الرأس، و الطيب حتى يطوف للنساء (٥).

(١) قال فى المسالك (لو قدم الحاج طواف النساء حيث يسوّغ له ذلك، ففى حلهن بفعله أو توقفه على الحلق أو التقصير نظر من تعليق الحل عليه مطلقا، و من إمكان كون الحل هو المركب من الأفعال السابقه) و قد عرفت أن الثانى هو المنصرف من الأخبار.

(٢) بإطلاق الأخبار و قد تقدم بعضها كصحيح معاويه بن عمار.

(٣) قال فى المسالك: (فبقي الصيد غير معلوم من العبارة، و شاركها فى ذلك أكثر العبارات تبعا لإطلاق النصوص، و فى حكمه حينئذ خلاف، فذكر العلامة أنه يحلّ بطواف النساء، و ذكر أنه مذهب علمائنا و تبعه عليه المتأخرون، و روى الصدوق تحريم الصيد بعد طواف النساء، و صرح ابن الجنيد بتحريم الصيد أيام منى و إن أحلّ، و المختار الأول، هذا كله حكم الصيد الذى حرّمه الإحرام، و أما الذى حرّم بالحرم فهو باق ما دام فيه)، و عن البعض و مال إليه فى الجواهر أن الصيد يحلّ بالحلق لإطلاق الأخبار السابقه التى أحلت كل شىء و منه الصيد إلا النساء و الطيب بعد الحلق.

(٤) لخبر إدريس القمى (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إن مولى لنا تمتع فلما حلق لبس الثياب قبل أن يزور البيت، فقال: بئس ما صنع، فقلت: أ عليه شىء؟ قال: لا، قلت: فإنى رأيت ابن أبى سماك يسعى بين الصفا و المروه و عليه خفان و قباء و منطقه، فقال: بئس ما صنع، قلت: أ عليه شىء؟ قال: لا) (١)، و صحيح محمد بن مسلم (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل تمتع بالعمرة فوقف بعرفه و وقف بالمشعر و رمى الجمره و ذبح و حلق، أ يغطى رأسه؟ فقال: لا حتى يطوف بالبيت و بالصفا و المروه، قيل له: فإن كان فعل، قال: ما أرى عليه شيئا) ٢، و صحيح ابن حازم عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى رجل كان متمتعا فوقف بعرفات و بالمشعر و ذبح و حلق فقال: لا يغطى رأسه حتى يطوف بالبيت و بالصفا و المروه، فإن أبى عليه السّلام كان يكره ذلك و ينهى عنه، فقلنا: فإن كان فعل؟ فقال: ما أرى عليه شيئا) ٣، و هذه الأخبار محموله على الكراهه جمعا بينها و بين الأخبار التى دلت على أنه قد حل له كل شىء بالحلق ما عدا النساء و الطيب.

(٥) لصحيح محمد بن إسماعيل (كتبت إلى أبى الحسن الرضا عليه السّلام: هل يجوز للمحرم-

ص: ٥١١

(القول في العود إلى مكة للطوافين و السعي)

**في أنه يستحب تعجيل العود من يوم النحر**

(يستحب تعجيل العود من يوم النحر) متى فرغ من مناسك منى (إلى مكة) ليومه (١)، (و يجوز تأخيره إلى الغد (٢)، ثم يأثم المتمتع) إن أخره (بعده) في المشهور (٣)...

-المتمتع أن يمَسَّ الطيب قبل أن يطوف طواف النساء؟ قال: لا(١)، و هي محمولة على الكراهه جمعاً بينه و بين ما دل على حل الطيب بعد طواف الزيارة.

(١) لموثق إسحاق بن عمار (سألت أبا إبراهيم عليه السّلام عن زياره البيت تؤخر إلى اليوم الثالث، قال: تعجيلها أحبّ إليّ، و ليس به بأس إن أخره(٢)).

(٢) للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (سألته عن المتمتع متى يزور البيت؟ قال: يوم النحر أو من الغد و لا يؤخر، و المفرد و القارن ليسا بسواء موسع عليهما)٣، و لكن يكره له التأخير لصحيح معاوية بن عمار الآخر عن أبي عبد الله عليه السّلام (في زياره البيت يوم النحر، قال: زره، فإن شغلت فلا يضرك أن تزور البيت من الغد، و لا تؤخر أن تزور من يومك، فإنه يكره للمتمتع أن يؤخر، و موسع للمفرد أن يؤخره(٣))، و صحيح عمران الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (ينبغي للمتمتع أن يزور البيت يوم النحر أو من ليلته و لا يؤخر ذلك اليوم)٥.

(٣) لظاهر النهي في الأخبار المتقدمه، و عن ابن إدريس الكراهه و أنه يجوز تأخيره طول ذى الحجه، و نسبه في المدارك إلى الاستبصار و المختلف و سائر المتأخرين أيضاً جمعاً بين ما تقدم و بين صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام (لا بأس بأن يؤخر زياره البيت إلى يوم النفر، إنما يستحب تعجيل ذلك مخافة الأحداث و المعارض)٦، و صحيح عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (سألته عن رجل نسي أن يزور البيت حتى أصبح، فقال:

لا- بأس، أنا ربما أخرته حتى تذهب أيام التشريق و لكن لا يقرب النساء و الطيب)٧، و قريب منه صحيح هشام بن الحكم أو سالم٨، و أجاب البعض بحملها على القارن و المفرد، و هو بعيد جداً خصوصاً ما وقع من تأخير المعصوم عليه السّلام بعد الالتفات إلى أن حجه حج تمتع، نعم لا يجوز التأخير عن ذى الحجه لما تقدم من أن ذى الحجه من أشهر

١- (١) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب الحلق و التقصير حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب زياره البيت حديث ١٠ و ٨.

٣- ( (٨-٧-٦-٥-٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب زياره البيت حديث ١ و٧ و٩ و٢ و٣.

أما القارن و المفرد فيجوز لهما تأخيرهما طول ذى الحجه (١) لا عنه،(وقيل: لا أثم) على المتمتع فى تأخيره عن الغد،(و يجزئ طول ذى الحجه) كقسيميه. و هو الأقوى لدلاله الأخبار الصحيحه عليه، و اختاره المصنف فى الدروس و على القول بالمنع لا يقدر التأخير فى الصحه و إن أثم (٢).

### فى كيفيه أعمال مكه

(و كيفيه الجميع (٣) كما مر) فى الواجبات و المندوبات، حتى فى سنن دخول مكه من الغسل، و الدعاء، و غير ذلك (٤) و يجزئ الغسل بمنى (٥)، بل غسل النهار ليومه، و الليل ليلته ما لم يحدث فيعبده (٦)(غير أنه هنا ينوى بها) أى بهذه -الحج، و قال تعالى: الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ (١) فيجوز إيقاع أفعاله فيه مطلقاً إلا ما خرج بالدليل.

(١) بعد كونه من أشهر الحج كما عرفت مضافاً إلى صحيح معاويه المتقدم (فإنه يكره للمتمتع أن يؤخر، و موسع للمفرد أن يؤخره) (٢)، و صحيحه الآخر المتقدم (و المفرد و القارن ليسا بسواء، موسع عليهما) ٣.

(٢) لمخالفه النهى المدعى، و عدم البطلان لوقوعه فى ذى الحجه و هو من أشهر الحج.

(٣) من الطوافين و السعى.

(٤) فى صحيح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام (ثم احلق رأسك و اغتسل و قلم أظفارك و خذ من شاربك و زر البيت، و طف اسبوعاً تفعل كما صنعت يوم قدمت مكه) (٣).

(٥) لخبر الحسين بن أبى العلاء عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن الغسل إذا زرت البيت من منى، فقال: أنا اغتسل بمنى ثم أزور البيت) (٤).

(٦) لصحيح عبد الرحمن (سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل للزياره ثم ينام أ يتوضأ قبل أن يزور؟ قال: يعيد غسله) ٦، و موثق إسحاق بن عمار (سألت أبا الحسن عليه السلام عن غسل الزياره يغتسل الرجل بالليل و يزور بالليل بغسل واحد، أ يجزيه ذلك؟ قال: يجزيه ما لم يحدث ما يوجب وضوءاً، فإن أحدث فليعد غسله بالليل) (٥) -

ص: ٥١٣

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٩٦.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب زياره البيت حديث ١ و ٨.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب زياره البيت حديث ٢.

٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب زياره البيت حديث ١ و ٤.

٥- (٧) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب زياره البيت حديث ٣.

المناسك (١) (الحج) أى كونها مناسكه، فينوى طواف حج الإسلام حج التمتع، أو غيرهما من الافراد، مراعيًا للترتيب، فيبدأ بطواف الحج، ثم بركعتيه، ثم السعى، ثم طواف النساء، ثم ركعتيه (٢).

## القول فى العود إلى منى

### فى أعمال منى بعد مكة

(القول فى العود إلى منى) (و يجب بعد قضاء مناسكه بمنى العود إليها) هكذا الموجود فى النسخ.

و الظاهر أن يقال: بعد قضاء مناسكه بمكة العود إلى منى، لأن مناسك مكة - وخبره الآخر عنه عليه السلام (سألته عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار و يزور بالليل بغسل واحد، قال: يجزيه إن لم يحدث، فإن أحدث ما يوجب وضوء - كذا - فليعد غسله) (١) ، و الأخير ظاهر فى أجزاء غسل النهار لليوم و الليله.

(١) من الطوافين و السعى.

(٢) فى صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث (فإذا أتيت البيت يوم النحر فقم على باب المسجد قلت: اللهم أعنى على نسكى و سلمنى له، و سلمه لى، أسألك مسأله العليل الذليل المعترف بذنبه أن تغفر لى ذنوبى، و أن ترجعنى بحاجتى، اللهم إنى عبدك و البلد بلدك و البيت بيتك، جئت أطلب رحمتك و أؤم طاعتك، متبعاً لأمرك راضياً بقدرك، أسألك مسأله المضطر إليك المطيع لأمرك المشفق من عذابك الخائف لعقوبتك، أن تبلغنى عفوك و تجيرنى من النار برحمتك، ثم تأتى الحجر الأسود فتستلمه و تقبله، فإن لم تستطع فاستقبله و كبر، و قل كما قلت حين طفت بالبيت يوم قدمت مكة، ثم طف بالبيت سبعة أشواط كما وضعت لك يوم قدمت مكة، ثم صل عند مقام إبراهيم عليه السلام ركعتين، تقرأ فيهما بقل هو الله و قل يا أيها الكافرون، ثم ارجع إلى الحجر الأسود فقبله إن استطعت و استقبله و كبر، ثم اخرج إلى الصفا فاصعد عليه و أضع كما صنعت يوم دخلت مكة، ثم ائت المروه فاصعد عليها و طف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا و تختم بالمروه، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شىء أحرمت منه إلا النساء، ثم ارجع إلى البيت و طف به اسبوعاً آخر، ثم تصلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام، ثم قد أحللت من كل شىء، و فرغت من حجك كله و كل شىء أحرمت منه). (٢)

ص: ٥١٤

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب زياره البيت حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب زياره البيت حديث ١.

متخلله بين مناسك منى أولا و آخراً. ولا يحسن تخصيص مناسك منى مع أن بعدها (١) ما هو أقوى (٢)، و ما ذكرناه عبارته الدروس و غيرها، و الأمر سهل.

و كيف كان فيجب العود إلى منى إن كان خرج منها (للمبيت بها ليلاً) (٣) ليلتين، أو ثلاثاً كما سيأتى تفصيله، مقروناً بالنية (٤) المشتملة على قصده في النسك المعين بالقربه بعد تحقق الغروب، و لو تركها (٥) ففي كونه كمن لم يبيت، أو يأتى خاصة مع التعمد وجهان: من تعليق (٦) وجوب الشاه على من لم يبيت، و هو حاصل بدون النية، و من عدم (٧) الاعتداد به شرعاً بدونها، و رمى الجمرات الثلاث (نهاراً) في كل يوم (٨) يجب مبيت ليلته.

(١) و هو مناسك مكة.

(٢) لأن العود بعدها ذاتاً، بخلاف العود بعد مناسك منى الأوليه فإن العدد بعدها و بعد مناسك مكة.

(٣) بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (لا تبت ليالى التشريق إلا بمنى) (١)، و خبر مالك بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام (إن العباس استأذن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن يبيت بمكة ليالى منى، فأذن له رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم من أجل سقايه الحاج) (٢)، و نقل عن الشيخ فى التبيان استحباب المبيت و هو نادر كما فى المدارك.

(٤) قال فى الجواهر (فتجب فيه النية التى هى الأصل فى كل مأمور به، و قد نص عليه فى الدروس و غيرها)، و هذا بناء على أصالة التعبدى فى كل واجب و هو ضعيف، نعم إن قام إجماع على اشتراط النية أو قيل بأن المبيت جزء من الحج العبادى فتجب فيه النية لأنه عبادى لأمكن المصير إلى اشتراطها.

(٥) أى النية، قال فى الجواهر: (فإن أخلّ بالنية عمداً أثم، و فى الفديه وجهان كما فى المسالك، بل نفى فيها البعد من عدم الفديه، و لعله للأصل و عدم معلوميه شمول إطلاق ما دل على لزوم الفديه بترك المبيت لمثله، لانصرافه بحكم التبادر إلى الترك الحقيقى لا الحكمى).

(٦) تعليل لعدم وجوب الفديه.

(٧) تعليل لوجوب الفديه.

(٨) بلا خلاف فيه، للأخبار التى سيأتى ذكر بعضها.

ص: ٥١٥

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى حديث ٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢١.



(و لو بات بغيرها فعن كل ليله شاه) (١)، و مقتضى الإطلاق عدم الفرق بين المختار، و المضطر في وجوب الفديه، و هو ظاهر الفتوى و النص (٢)، و إن جاز مريض، و يحتمل سقوط الفديه عنه، و ربما بنى الوجهان (٣) على أن الشاه هل هي كفاره (٤)، أو فديه و جبران (٥) فتسقط على الأول دون الثاني، أما الرعاه و أهل سقايه العباس فقد رخص لهم في ترك المبيت من غير فديه (٦).

و لا فرق في وجوبها بين مبيته بغيرها (٧) لعباده و غيرها (إلا أن يبيت بمكة مشتغلا بالعباده) (٨)...

(١) هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب كما في المدارك، للأخبار منها: صحيح على بن جعفر عن أخيه عليهم السلام (عن رجل بات بمكة في ليالي منى حتى أصبح، قال: إن كان أتاها نهارا فبات فيها حتى أصبح فعليه دم يهريقه) (١).

(٢) قال في الجواهر: (ثم إن إطلاق النص و الفتوى يقتضى ما صرح به بعض من عدم الفرق في ذلك بين الجاهل و الناسي و المضطر و غيرهم)، و عن بعض الحواشي المنسوبة إلى شيخنا الشهيد كما في جامع المقاصد و المدارك أن الجاهل لا شيء عليه، و في المدارك:

(و في سقوطها - أي الفديه - عن المضطر و جهان، اظهرهما ذلك، تمسكا بمقتضى الأصل، و التفاتا إلى انتفاء العموم في الأخبار المتضمنه للفديه على وجه يتناول المضطر، و أن الظاهر كون الفديه كفاره عن ترك الواجب، و هو منتف هنا).

(٣) من وجوب الفديه المضطر و سقوطها عنه.

(٤) أي كفاره لترك الواجب، و هو ساقط عن المضطر.

(٥) أي بدل عن المبيت، و هو يشمل المضطر، و لكن قد عرفت من قال بثبوت الفديه للمفطر إنما قال به تمسكا بعموم الأخبار المدعى، و من قال بالعدم إنما قال به لعدم العموم مع جريان الأصل لنفيها.

(٦) أما السقايه فقد تقدم خبر مالك بن أعين (٢) المتضمن للرخصه، و لا خصوصيه للباس بل يشمل كل عامل على السقايه، و أما الرعاه فقد قال في الجواهر (و فحوى الرخصه للرعاه و السقايه فإن العامه روت ترخصهم)، و عن الخلاف و المنتهى نفى الخلاف فيه.

(٧) بغير منى.

(٨) على المشهور، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل -

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢١.

الواجبه، أو المندوبه (١) مع استيعابه الليله بها (٢) إلا- ما يضطر إليه من أكل، و شرب، و قضاء حاجه، و نوم يغلب عليه، و من أهم العباده الاشتغال بالطواف و السعى (٣)، لكن لو فرغ منهما قبل الفجر وجب عليه إكماله (٤) بما شاء من العباده (٥). و في جواز رجوعه بعده (٦) إلى منى ليلا (٧) نظر: من استلزامه فوات جزء من الليل بغير أحد الوصفين، أعنى المبيت بمنى و بمكه متعبدا، و من أنه تشاغل بالواجب و يظهر من الدروس جوازه و إن علم أنه لا يدرك منى إلا بعد انتصاف الليل.

و يشكل بأن مطلق التشاغل بالواجب غير مجوز.

زار البيت فلم يزل في طوافه و دعائه و السعى و الدعاء حتى طلع الفجر، قال: ليس عليه شيء، كان في طاعه الله عز و جل (١)، و صحيحه الآخر عنه عليه السّلام (إذا فرغت من طوافك للحج و طواف النساء فلا- تبيت إلا- بمنى، إلا أن يكون شغلك في نسكك) ٢.

و أوجب ابن إدريس الدم على المشتغل بمكه بالعباده للعموم و لكنه ضعيف بما سمعت من الأخبار.

(١) لعموم الأخبار المتقدمه.

(٢) بالعباده كما هو ظاهر الأخبار المتقدمه و قد نص عليه الشهيدان في الدروس و المسالك، و يستثنى من ذلك ما يضطر إليه من غداء أو شرب أو نوم يغلب عليه حملا للنصوص على الغالب.

(٣) كما يقتضيه صحيح معاويه بن عمار المتقدم.

(٤) أى إكمال الليله.

(٥) بناء على استيعاب الليله بالعباده.

(٦) أى بعد الطواف و السعى.

(٧) و إن علم أنه لا يدركها قبل الانتصاف فيجوز كما صرح به غير واحد - كما فى الجواهر، للأخبار منها: صحيح صفوان عن أبى الحسن عليه السّلام (و ما أحب أن ينشق الفجر له إلا و هو بمنى) (٢)، و صحيح العيص عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن زار بالنهار أو عشاء فلا ينفجر الصبح إلا و هو بمنى) ٤.

ص: ٥١٧

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى حديث ١٣ و ١.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى حديث ٥ و ٤.

(و يكفى) فى وجوب المييت بمنى (أن يتجاوز) الكون بها (نصف الليل) (١) فله الخروج بعده منها و لو إلى مكة،

### فى الترتيب بين الجمرات

(و يجب فى الرمي الترتيب) بين الجمرات الثلاث (يبدأ بالأولى) و هى أقربها إلى المشعر تلى مسجد الخيف (ثم الوسطى، ثم جمره العقبه، و لو نكس) فقدم مؤخرا (عامدا) كان،(أو ناسيا) بطل رميه أى مجموعه من حيث هو مجموع و أما رمى الأولى فإنه صحيح. و إن تأخرت، لصيرورتها أولا، فيعيد على ما يحصل معه الترتيب. فإن كان النكس محضا كما هو الظاهر أعاد على الوسطى و جمره العقبه و هكذا (٢).

(و يحصل الترتيب بأربع حصيات) بمعنى أنه إذا رمى الجمره بأربع و انتقل (١) للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (و إن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تصبح فى غيرها) (١)، و خبر عبد الغفار الجازى عن أبى عبد الله عليه السلام (فإن خرج من منى بعد نصف الليل لم يضره شىء) (٢)، و قال فى الرياض: (إن ظاهر الأصحاب انحصاره فى النصف الأول فأوجبوا عليه الكون بها قبل الغروب إلى النصف الثانى، و قال الشيخ إنه لو خرج من منى بعد انتصاف الليل و لكن لا يدخل مكة حتى يطلع الفجر، و هو ضعيف كما عن المدارك).

(٢) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (ارم فى كل يوم عند زوال الشمس، و قل كما قلت حين رميت جمره العقبه، فابدأ بالجمره الأولى فارمها عن يسارها فى بطن المسيل و قل كما قلت يوم النحر، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة و احمد الله و أثن عليه و صل على النبى صلى الله عليه و آله و سلم ثم تقدم قليلا فتدعو و تسأله أن يتقبل منك، ثم تقدم أيضا ثم افعل ذلك عند الثانية، و اصنع كما صنعت بالأولى، و تقف و تدعو الله كما دعوت، ثم تمضى إلى الثالثه و عليك السكينه و الوقار فارم و لا تقف عندها) (٣)، و الأمر بالبدأه و العطف بثم يقتضى الترتيب، و لو رماها منكوسه فيجب الإعاده بما يحصل به الترتيب، فيدل عليه صراحه صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (فى رجل رمى الجمار منكوسه، قال: يعيد على الوسطى و جمره العقبه) (٤)، و مثله -

ص: ٥١٨

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى حديث ٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العود إلى منى حديث ١٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب العود إلى منى حديث ٣.

إلى ما بعدها صح (١)، و أكمل الناقصه بعد ذلك، و إن كان أقل من أربع استأنف التاليه و فى الناقصه وجهان (٢) أجودهما الاستئناف أيضا، و كذا لو رمى الأخيره دون أربع، ثم قطعه، لوجوب الولاء (٣).

هذا كله مع الجهل، أو النسيان، أما مع العمد (٤) فيجب إعادته ما بعد التى -صحيح معاويه بن عمار (١)، و هما مطلقان يشملان العامد و الناسى، و مما يدل على الناسى خبر مسمع عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى رجل نسى الجمار يوم الثانى فبدأ بجمره العقبه ثم الوسطى ثم الأولى، قال: يؤخر ما رمى بما رمى، فيرمى الوسطى ثم جمره العقبه) (١).

(١) و حصل الترتيب بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى رجل رمى الجمره الأولى بثلاث و الثانى بسبع و الثالثه بسبع، قال:

يعيد رميهن جميعا سبع سبع، قلت: فإن رمى الأول بأربع و الثانى بثلاث و الثالثه بسبع، قال: يرمى الجمره الأولى بثلاث و الثانى بسبع و يرمى الجمره العقبه بسبع، قلت: فإنه يرمى الجمره الأولى بأربع و الثانى بأربع و الثالثه بسبع قال: يعيد يرمى الأولى بثلاث و الثانى بثلاث و لا يعيد على الثالثه) (٢)، و مثله صحيحه الآخر لوارد فى الكافى ٤.

(٢) أى لو رمى جمره أقل من أربع حصيات، فما بعدها يجب رميه بسبع و إن كان قد رماها أولا، أما هذه الناقصه التى رماها بأقل من أربع فهل يجب عليه استئناف السبع عليها كما هو ظاهر المعظم و يشهد له صحيح معاويه المتقدم، أو يجب إكمال الناقص فقط كما عن القواعد و التحرير و التذكرة و المنتهى و السرائر، و ظاهر الصحيح يدفعه.

(٣) قال فى الجواهر: (نعم لو كان الناقص فى الثالثه أكملها و اكتفى به من غير فرق بين الأربع و غيرها، لعدم ترتيب عليه بعدها، و لعله لا خلاف فيه إلا ما سمعته من ابن بابويه بناء على اعتبار المولات الذى لم نجد له دليلا بالخصوص، بل ظاهر الأدله سابقا خلافا).

(٤) قال فى المدارك: (و إطلاق النص يقتضى البناء على الأربع مع العمد و الجهل و النسيان، إلا أن الشيخ و أكثر الأصحاب قيدوه بحالتى النسيان و الجهل، و صرحوا بوجوب إعادته ما بعد التى لم يكمل مع العمد مطلقا - سواء رماها بأربع أو أقل - لتحريم الانتقال إلى الجمره المتأخره قبل إكمال المتقدمه، و هو جيد إن ثبت التحريم لمكان النهى المفسد للعباده، لكن يمكن القول بالجواز تمسكا بالروايتين).

ص: ٥١٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب العود إلى منى حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢ و ١.

لم تكمل مطلقاً (١)، للنهي عن الاشتغال بغيرها قبل إكمالها و إعادتها (٢) إن لم تبلغ الأربع و إلا بنى عليها و استأنف الباقي و يظهر من العبارة عدم الفرق بين العامد و غيره، و بالتفصيل قطع في الدروس.

### في ما لو نسي رمى جمره

(و لو نسي) رمى (جمره أعداد على الجميع، إن لم تتعين)، لجواز كونها الأولى فتبطل الأخيرتان (٣)، (و لو نسي حصاه) واحده و اشتبهه الناقص من الجمرات (٤) (رماها على الجميع)، لحصول الترتيب بإكمال الأربع، و كذا لو نسي اثنتين و ثلاثاً، و لا يجب الترتيب هنا (٥)، لأن الفأث من واحده و وجوب الباقي من باب المقدمه، كوجوب ثلاث فرائض عن واحده مشتبهه من الخمس (٦).

نعم لو فاته من كل جمره واحده، أو اثنتان، أو ثلاث و جب الترتيب (٧) لتعدد الرمي بالأصالة، و لو فاته ما دون أربع و شك في كونه من واحده، أو اثنتين، أو ثلاث و جب رمى ما يحصل معه يقين البراءه مرتباً (٨) لجواز التعدد، و لو شك في أربع كذلك (٩) استأنف الجميع.

(١) سواء رماها بأربع أو أقل.

(٢) أي إعادته الأولى التي لم تكمل.

(٣) بلا خلاف فيه.

(٤) أي و جهل من أي الجمرات، فيجب رميها على الثلاث لقاعده الاشتغال مع علمه بأن كل جمره قد رماها بست و هي أزيد من أربع فيجوز البناء حينئذ.

(٥) بأن يرمى الأول ثم الوسطى ثم العقبه بحصاه واحده فلا يجب لأن الواجب رمى حصاه على جمره، و الباقي من باب المقدمه العلميه، و على كل يحصل امثال الواجب.

(٦) بأن يعلم فوات صلاه و لم يعلم أنها ثنائيه أو ثلاثيه أو رباعيه فيأتي بالثلاث و لا يجب الترتيب بل لو أتى بالرباعيه ثم الثلاثيه ثم الثنائيه لحصل امثال.

(٧) فيجب الترتيب في الباقي كما و جب في الجميع بالأصالة و ليس الوجوب هنا من باب المقدمه.

(٨) أي و جب عليه رمى ما فاته و هو ما دون الأربع على كل واحده من الجمرات بالترتيب لجواز أن يكون قد فاته من الأولى أو الثانيه أو الثالثه و لا يحصل اليقين بالبراءه إلا بما قلنا.

(٩) أي من واحده من الجمرات أو اثنتين أو ثلاث فيجب الاستئناف كما يقتضيه قاعده الاشتغال، لاحتمال فوات الأربع من الأولى.



## فى يستحب استجاب رمى الجمره الأولى عن يمينه

(و يستحب رمى) الجمره (الأولى عن يمينه) أى يمين الرامى و يسارها بالإضافة إلى المستقبل (١)،(و الدعاء) حاله الرمى و قبله بالمأثور،(و الوقوف عندها) بعد الفراغ من الرمى، مستقبل القبلة، حامدا مصليا داعيا سائلا القبول،(و كذلك الثانية) يستحب رميها عن يمينه و يسارها، واقفا بعده كذلك،(و لا يقف عند الثالثه) و هى جمره العقبه مستحبا، و لو وقف لغرض فلا بأس.

## فى النفر من منى

(و إذا بات بمنى ليلتين جاز له النفر فى الثانى عشر بعد الزوال) (٢)، لا قبله (١) أما يمين الرامى كما فى صحيح إسماعيل بن همام عن الرضا عليه السّلام (ترمى الجمار من بطن الوادى و تجعل كل جمره عن يمينك) (١)، و أما يسارها بأن يقف على جانب يسارها كما يدل عليه صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (ارم فى كل يوم عند زوال الشمس و قل كما قلت حين رميت جمره العقبه، فابدأ بالجمره الأولى فارمها عن يسارها فى بطن السيل و قل كما قلت يوم النحر، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة و احمد الله و اثن عليه و صلّ على النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم، ثم تقدم قليلا فتدعو و تسأله أن يتقبل منك ثم تقدم أيضا، ثم اعمل ذلك عند الثانية و أصنع كما صنعت بالأولى و تقف و تدعو الله كما دعوت، ثم تمضى إلى الثالثه و عليك السكينة و الوقار فارم و لا تقف عندها) (٢)، و هى الأصل لكل ما قاله الشارح فى أحكام الرمى و سنته هنا.

(٢) و هو النفر الأول لمن اجتنب النساء و الصيد فى إحرامه على المشهور، لقوله تعالى فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى (٣)، بناء على كون المراد من الاتقاء فى الآيه هو اتقاء الصيد و النساء كما فى النافع و النهايه و الوسيله و المهذب، كما هو مقتضى الأخبار منها: خبر حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السّلام فى قول الله عزّ و جلّ: فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه، و من تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى الصيد، يعنى فى إحرامه، فإن أصابه لم يكن له أن ينفر فى النفر الأول) (٤)، و خبر محمد بن المستنير عن أبى عبد الله عليه السّلام (من أتى النساء فى إحرامه فليس له أن ينفر فى النفر الأول) ٥.

و المراد من اتقاء الصيد حال الإحرام قتله كما فى المسالك و المدارك، و فى كشف اللثام قتله-

ص: ٥٢١

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ٢.

٣- (٣) سورة البقره الآيه: ٢٠٣.

٤- (٤ و ٥) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢ و ١.



(إن كان قد اتقى الصيد و النساء) فى إحرَام الحج قطعاً، و إحرَام عمره أيضاً إن كان الحج تمتعاً على الأقوى (١). و المراد باتقاء الصيد عدم قتله، و باتقاء النساء عدم جماعهن، و فى إلحاق مقدماته و باقى المحرمات المتعلقة بهن كالعقد وجهه. و هل يفرق فيه بين العامد و غيره أوجه (٢) ثالثها الفرق بين الصيد و النساء، لثبوت -و أخذه، و فى الجواهر أن المنساق منه اصطياًده، و مراد الجميع واحد و هو القتل بالاصطياد، و المراد من اتقاء النساء جماعهن، و هو الظاهر من الإتيان فى خبر محمد بن المستنير، و أما باقى المحرمات المتعلقة بالقتل و الجماع، كالأكل بالنسبة للأول، و لمس النساء و التقييل بالنسبة للثانى، و كذا العقد و الشهاده عليه و جهان، و الأولى عدم الإلحاق لعدم صدق الصيد و الإتيان الواردين فى الخبرين على ما ذكر، ثم إن العلامه فى المختلف حكى عن أبى الصلاح الحلبي قولاً بعدم جواز النفر فى الأولى للصروره، و قال عنه فى المدارك (لم نقف على مستنده)، و عن ابن إدريس أنه يجوز النفر الأول لمن اتقى فى إحرَامه كل محذور يوجب الكفاره، و لعل مستنده - كما فى المدارك - خبر سلام بن المستنير عن أبى جعفر عليه السّلام عن قول الله عزّ و جلّ: و من تأخر فلا إثم عليه و لمن اتقى، قال عليه السّلام: (لمن اتقى الرفث و الفسوق و الجدال و ما حرم الله عليه فى إحرَامه) (١)، و هى ضعيفه بجهاله الراوى مع عدم الجابر فلا تصلح لمعارضه ما تقدم، و ذهب ابن سعيد إلى أنه يجوز النفر لمن اتقى كل ما حرّمه الله عليه أوجب الكفاره أو لا، لهذا الخبر و قد عرفت ما فيه.

هذا و النفر الأول بعد الزوال، بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا أردت أن تنفر فى يومين فليس لك أن تنفر حتى تزول الشمس، و إن تأخرت إلى آخر أيام التشريق و هو يوم النفر الأخير فلا شىء عليك أى ساعه نفرت و رميت، قبل الزوال أو بعده) (٢).

(١) قال فى المدارك: (و قد نص الأصحاب على أن الاتقاء معتبر فى إحرَام الحج، و قوَى الشارح اعتباره فى عمره التمتع لارتباطها بالحج و دخولها فيه، و المسأله قويه الإشكال و الله تعالى اعلم بحقيقه الحال).

(٢) قال فى المسالك: (و هل يفرّق بين العامد و الناسى و الجاهل فى ذلك نظر، من العموم، و عدم وجوب الكفاره على الناسى فى غير الصيد و عدم مؤاخذته فيه، و يمكن الفرق بين الصيد فيثبت الحكم فيه مطلقاً بخلاف غيره).

ص: ٥٢٢

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب العود إلى منى حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب العود إلى منى حديث ٣.

الكفاره فيه مطلقا (١)، دون غيره، (و لم تغرب عليه الشمس ليله الثالث عشر بمنى) (٢).

(و إلا-) يجتمع الأمران الاتقاء، و عدم الغروب، سواء انتفيا، أم أحدهما (وجب المبيت (٣) ليله الثالث عشر بمنى)، و لا فرق مع غروبها عليه بين من تأهب للخروج قبله فغربت عليه قبل أن يخرج، غيره، نعم لو خرج منها قبله ثم رجع بعده لغرض كأخذ شيء نسيه لم يجب المبيت (٤)، و كذا لو عاد لتدارك واجب بها (٥)، و لو رجع قبل الغروب لذلك فغربت عليه بها ففي وجوب المبيت قولان أجودهما ذلك (٦). (و) حيث وجب مبيت ليله الثالث عشر وجب (رمى الجمرات) الثلاث (فيه (٧)، ثم ينفر فى الثالث عشر، و يجوز قبل الزوال (٨) بعد الرمي).

(١) أى فى الصيد بلا فرق بين العامد و الناسى.

(٢) بلا خلاف فيه، و يدل عليه صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا جاء الليل بعد النفر الأول فبت بمنى، و ليس لك أن تخرج حتى تصبح) (١)، و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (من تعجل فى يومين فلا ينفر حتى تزول الشمس، فإن أدركه المساء بات و لم ينفر) ٢، و مثلها غيرها.

و عن العلامه فى التذكرة أنه لو ارتحل فغربت الشمس قبل تجاوز حدود منى لا يجب عليه المبيت لمشقه الحط و الرجال، و فيه: إنه يصدق عليه الغروب بمنى فيجب عليه المبيت، و تعليقه ضعيف إذ لا مشقه فيه ترفع الحكم الشرعى.

(٣) إما للغروب و إما لعدم الاتقاء.

(٤) لعدم صدق الغروب عليه.

(٥) أى عاد بعد الغروب.

(٦) أى وجوب المبيت لصدق الغروب عليه، و لم يذهب أحد إلى العدم و لذا جعل الشارح المسألة فى المسالك على وجهين لا على قولين.

(٧) أى فى يومه بلا خلاف فيه، و يدل عليه خبر الدعائم عن جعفر محمد عليهما السلام (يرمى فى أيام التشريق الثلاث الجمرات، كل يوم يبدأ بالصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى) (٢).

(٨) بلا خلاف فيه، و قد تقدم دليله.

ص: ٥٢٣

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢ و ١.

٢- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٥ - من أبواب العود إلى منى حديث ١.

(ووقته) أى وقت الرمى (من طلوع الشمس إلى غروبها) فى المشهور (١) وقيل: أوله الفجر (٢)، و أفضله عند الزوال (و يرمى المعذور) كالخائف و المريض و المرأة و الراعى (ليلا (٣)،...) (١) للأخبار، منها: صحيح منصور بن حازم و أبى بصير جميعا عن أبى عبد الله عليه السّلام (رمى الحجار من طلوع الشمس إلى غروبها) (١)، و صحيح صفوان بن مهران عن أبى عبد الله عليه السّلام (ارم الحجار ما بين طلوع الشمس إلى غروبها) ٢، و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (إنه قال للحكم بن عتيبه: ما حدّ رمى الحجار؟ فقال الحكم: عند زوال الشمس، فقال أبو جعفر عليه السّلام يا حكم أ رأيت لو أنهما كانا اثنين فقال أحدهما لصاحبه: احفظ علينا متاعنا حتى أرجع، أ كان يفوته الرمى؟ هو و الله ما بين طلوع الشمس إلى غروبها) (٢).

نعم أفضله عند الزوال، لصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (ارم فى كل يوم عند زوال الشمس) (٣)، المحمول على الندب جمعا.

و منه تعرف ضعف ما عن الشيخ فى الخلاف و ابن زهره من أنه لا يجوز الرمى إلا بعد الزوال.

(٢) هذا القول مجهول القائل، بل لا قائل به إذ لم ينقله أحد فى كتب نقل الخلاف، و لم يذكره الشارح فى المسالك، إذ الأقوال فى المسألة ثلاثه، قول المشهور و قول الشيخ فى الخلاف و قد تقدما، و قول الصدوق فى الفقيه أن الرمى ما بين طلوع الشمس إلى الزوال.

(٣) بلا- خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا بأس بأن يرمى الخائف بالليل و يضحى و يفيض بالليل) (٤)، و موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام (رخص للعبد و الخائف و الراعى فى الرمى ليلا) ٦، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن الذى ينبغى له أن يرمى بليل من هو؟ قال: الحاطبه و المملوك الذى لا يملك من أمره شيئا، و الخائف و المدين و المريض الذى لا يستطيع أن يرمى يحمل إلى الحجار، فإن قدر على أن يرمى و إلا فارم عنه و هو حاضر) (٥)، و خبره الآخر-

ص: ٥٢٤

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب رمى جمرة العقبة حديث ٦ و ٢.
- ٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب رمى جمرة العقبة حديث ٥.
- ٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب رمى جمرة العقبة حديث ١.
- ٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب رمى جمرة العقبة حديث ١ و ٢.
- ٥- (( ٧ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب رمى جمرة العقبة حديث ٧.

(و يقضى الرمي لو فات) (١) فى بعض الأيام (مقدما على الأداء) (٢) فى تاليه، حتى لو فاته رمى يومين قدم الأول على الثانى، و ختم بالأداء، و فى اعتبار وقت الرمي فى القضاء قولان (٣) أجودهما ذلك، و تجب نيه القضاء فيه (٤) و الأولى الأداء فيه فى وقته (٥)، و الفرق (٦) وقوع ما فى ذمته أولا على وجهين (٧)، دون الثانى.

-عنه عليه السّلام (رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء و الضعفاء أن يفيضوا من جمع عليل، و أن يرموا الجمره بليل) (١).

(١) لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (قلت: الرجل ينكس فى رمى الحجار فيبدأ بجمره العقبه ثم الوسطى ثم العظمى، قال: يعود فيرمى الوسطى ثم يرمى جمره العقبه و إن كان من الغد) (٢)، فإيجاب إعاده الرمي لو خالف الترتيب فى الغد دال بالأولويه على وجوب الرمي فى الغد لو تركه قبلا.

(٢) و أن يكون ما يرميه لأمسه غدوه، و ما يرميه ليومه عند الزوال و هو مقطوع به فى كلام الأصحاب، لصحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى رجل أفاض من جمع حتى انتهى إلى منى فعرض له عارض فلم يرم الجمره حتى غابت الشمس، قال: يرمى إذا أصبح مرتين، إحداهما بكره و هى للأمس، و الأخرى عند زوال الشمس و هى ليومه) (٣).

(٣) علّق الشارح هنا بقوله: (أى فى اعتبار وقت الرمي و هو ما بين طلوع الشمس و غروبها من أيام التشريق فى القضاء، أم يكفى فعله فى أى وقت شاء كغيره من قضاء العبادات قولان، و اتفق الجميع على أفضليه ما بعد الزوال) و القول الثانى لم أجده فى كتب نقل الخلاف مع أنه جعله فى المسالك وجهها لا-قولا، على أن صحيح ابن سنان ظاهر فى كون القضاء ممتدا مع وقت الأداء.

(٤) حتى يتعين.

(٥) أى و الأولى نيه الأداء فى الرمي عند الإتيان به فى وقته.

(٦) دفع وهم، و الوهم هو: لما أوجب نيه القضاء و جعل نيه الأداء على نحو الأولويه، و الدفع واضح، إذ على الأول فى ذمته واجبان القضاء أولا ثم الأداء فيجب التمييز بينهما، بخلاف الثانى فإنه يقع أداء سواء نواه كذلك أو لا.

(٧) من القضاء و الأداء.

ص: ٥٢٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب العود إلى منى حديث ٤.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب رمى جمره العقبه حديث ٢.

(و لو رحل) من منى (قبله) أى قبل الرمى أداء و قضاء (رجع له) (١) فى أيامه، (فإن تعذر) عليه العود (استناب فيه) (٢) فى وقته فإن فات استناب (فى القابل) وجوبا إن لم يحضر، و إلا وجبت المباشرة (٣). (و يستحب النفر فى الأخير) (٤) لمن لم يجب عليه، و العود إلى مكة لطواف الوداع استحبابا مؤكدا (٥)، (١) أى من نسي رمى الحجار رجوع و رمى مع بقاء أيام التشريق التى هى زمان الرمى بلا خلاف فيه، لصحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت: رجل نسي رمى الحجار حتى أتى مكة، قال: يرجع فيرميها، يفصل بين كل رميتين بساعه، قلت: فاته ذلك و خرج، قال: ليس عليه شيء) (١)، و صحيح الآخر عنه عليه السلام (ما تقول فى امرأ جهلت أن ترمى الحجار حتى نفرت إلى مكة، قال: فلترجع فلترم الحجار كما كانت ترمى، و الرجل كذلك) (٢).

و هاتان الروايتان تقتضيان وجوب الرجوع و الرمى حتى بعد انقضاء أيام التشريق و لكن لا بد من تقييد اطلاقها بأن الرجوع إنما يجب مع بقاء أيام التشريق و إلا فيقضى فى العام المقبل، لخبر عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام (من أغفل رمى الحجار أو بعضها حتى تمضى أيام التشريق فعليه أن يرميها من قابل، فإن لم يحج رمى عنه ولئيه، فإن لم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمى عنه، فإنه لا يكون رمى الحجار إلا فى أيام التشريق) (٣).

(٢) قد مرّ جواز الاستناب فى المريض فجواز الاستناب هنا أولى و إن لم ترد فى خبر إلا أنها لقاعده الميسور و المعسور.

(٣) كل ذلك لخبر عمر بن يزيد المتقدم.

(٤) و علل بأنه أفضل باعتبار اشتماله على الإتيان بمناسك اليوم الثالث.

(٥) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا أردت أن تخرج من مكة فتأتى أهلكت فودّع البيت و طف اسبوعا) (٢).

و هو ليس بواجب عندنا كافه، للأخبار منها: خبر هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام (عمن نسي زياره البيت حتى رجع إليه أهله فقال: لا يضره إذا كان قد قضى من نسكه) (٣)، و خبر على عن أحدهما عليهما السلام (فى رجل لم يودع البيت، قال: لا بأس به إذا كانت به عله أو كان ناسيا) (٤)، و خبر إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (كان أبى

ص: ٥٢٤

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢ و ١ و ٤.

٢- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب العود إلى منى حديث ١.

٣- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب العود إلى منى حديث ١ و ٢.

و ليس واجبا عندنا و وقته عند إرادته الخروج بحيث لا يمكث بعده إلا مشغولا بأسبابه (١). فلو زاد عنه أعاده، و لو نسيه حتى خرج استحباب العود له (٢)، و إن بلغ المسافه (٣). من غير إحرام (٤)، إلا أن يمضى له شهر، و لا وداع للمجاوز (٥).

### فى مستحبات مكه

و يستحب الغسل لدخولها (٦)، (و الدخول من باب بنى شيبه)، و الدعاء كما مر.

-يقول: لو كان لى طريق إلى منزلى من منى ما دخلت مكه(١).

و من الخبر الثانى يفهم شده الاستحباب، و عن أحمد و الشافعى من العامه وجوبه حتى أوجبا فى تركه دما، و هو قول مردود بما سمعت.

(١) أى بأسباب الخروج، بحيث يكون وداع البيت آخر شىء يقوم به الناسك كما يدل عليه خبر الحسن بن على الكوفى قال: (رأيت أبا جعفر الثانى عليه السّلام فى سنه خمس عشره و مأتين ودّع البيت بعد ارتفاع الشمس و طاف بالبيت يستلم الركن اليمانى فى كل شوط، فلما كان الشوط السابع استلمه و استلم الجمر و مسح بيده، ثم مسح وجهه بيده، ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين، ثم خرج إلى دبر الكعبه إلى الملتزم فالترم البيت و كشف الثوب عن بطنه، ثم وقف عليه طويلا- يدعو، ثم خرج من باب الحناطين و توجه، قال: و رأيت فى سنه تسع عشره و مأتين ودّع البيت ليلا يستلم الركن اليمانى و الجمر الأسود فى كل شوط، فلما كان فى الشوط السابع التزم البيت فى دبر الكعبه قريبا من الركن اليمانى و فوق الجمر المستطيل، و كشف الثوب عن بطنه ثم أتى الجمر فقبله و مسحه و خرج إلى المقام فصلى خلفه ثم مضى و لم يعد إلى البيت، و كان وقوفه على الملتزم بقدر ما طاف بعض أصحابنا سبعة أشواط و بعضهم ثمانية(٢).

(٢) تداركا للمستحب.

(٣) مسافه قصر الصلاه.

(٤) أى يعود من غير إحرام لما تقدم و سيأتى أن الإحرام يكفيه شهرا، قال الشهيد فى الدروس: (و لو خرج من مكه بغير وداع استحباب له العود مع الإمكان، سواء بلغ مسافه القصر أو لا، و لا يحتاج إلى إحرام إذا لم يكن مضى له شهر، و إلا احتاج، و أطلق الفاضل أنه يحرم إذا رجع).

(٥) لانتفاء موضوعه.

(٦) أى لدخول مكه و قد تقدم فى باب الاغسال المندوبه، و فى كتاب الحج دليل استحباب-

ص: ٥٢٧

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب العود إلى منى حديث ٣.

(و دخول الكعبه) (١) فقد روى أن دخولها في رحمه الله و الخروج منها خروج من الذنوب و عصمه فيما بقى من العمر، و غفران لما سلف من الذنوب (٢)، (خصوصا للصروره)، و ليدخلها بالسكينه و الوقار، آخذاً بحلقتى الباب عند الدخول (٣).

(و الصلاه بين الاسطوانتين) اللتين تليان الباب (على الرخامه الحمراء) (٤).

-الغسل لدخولها، و كذا ما بعده من أحكام.

(١) و هو متأكد في حق الصروره، للأخبار منها: صحيح سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام (لا بد للصروره أن يدخل البيت قبل أن يرجع، فإذا دخلته فادخله بسكينه و وقار، ثم ائت كل زاويه من زواياه ثم قل: اللهم إنك قلت: و من دخله كان آمناً فآمنى من عذابك يوم القيامة، و صل بين العمودين يليان الباب على الرخامه الحمراء، و إن كثر الناس فاستقبل كل زاويه في مقامك حيث صليت و ادع الله و سله) (١)، و صحيح معاويه بن عمار (رأيت العبد الصالح عليه السلام دخل الكعبه فصلى فيها ركعتين على الرخامه الحمراء، ثم قام فاستقبل الحائط بين الركن اليماني و الغربى فرفع يده عليه و لصق به و دعا، ثم تحول إلى الركن اليماني فلصق به و دعا، ثم أتى إلى الركن الغربى ثم خرج) ٢.

(٢) و هو خبر ابن القداح عن جعفر عن أبيه عليهما السلام (سألته عن دخول الكعبه فقال: الدخول فيها دخول في رحمه الله، و الخروج منها خروج من الذنوب، معصوم فيما بقى من عمره، مغفور له من سلف من ذنوبه) (٢).

(٣) لخبر يونس (قلت لأبي عبد الله عليه السلام إذا دخلت الكعبه كيف أصنع؟ قال: خذ بحلقتى الباب إذا دخلت، ثم امض حتى تأتى العمودين فصل على الرخامه الحمراء) (٣).

(٤) لخبر يونس و صحيح الأعرج و صحيح معاويه بن عمار المتقدمه، و فى صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا أردت دخول الكعبه فاغتسل قبل أن تدخلها و لا تدخلها بحذاء، و تقول إذا دخلت: اللهم إنك قلت و من دخله كان آمناً، فآمنى من عذاب النار، ثم تصلى ركعتين بين الاسطوانتين على الرخامه الحمراء، تقرأ فى الركعه الأولى حم السجده و فى الثانيه عدد آياتها من القرآن، و تصلى فى زواياه و تقول: اللهم

ص: ٥٢٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٦ و ٤.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١، و أورده أيضاً فى الباب - ١٦ - من أبواب العود إلى منى حديث ١.

٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٢.



و يستحب أن يقرأ في أولى الركعتين الحمد و حم السجده (١)، و في الثانية بعدد آيها و هي ثلاث أو أربع و خمسون.

(و) الصلاة (في زواياها) الأربع، في كل زاوية ركعتين (٢)، تأسيساً بالنبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، (و استلامها) أى الزوايا، (و الدعاء) (٣)، و القيام بين ركنى الغربى (٤) - من تهيأ أو تعبأ أو اعدَّ أو استعدَّ لوفاده إلى مخلوق رجاء رفته و جائزته و نوافله و فواضله، فإليك يا سيدى تهيتى و تعبتى و إعدادى و استعدادى رجاء رفدك و نوافلك و جائزتك، فلا تخيب اليوم رجائى، يا من لا - يخيب عليه سائل، و لا ينقصه نائل، فإنى لم آتتك اليوم بعمل صالح قدَّمته، و لا شفاعه مخلوق رجوته، و لكنى أتيتك مقرا بالظلم - بالذنوب - و الإساءه على نفسى، فإنه لا حجه لى و لا عذر، فأسألك يا من هو كذلك أن تصلى على محمد و آله و تعطينى مسألتى و تقيلنى عثرتى و تقلبنى برغبتى و لا - تردنى مجبوها ممنوعا و لا - خائبا، يا عظيم يا عظيم يا عظيم، أرجوك للعظيم، أسألك يا عظيم أن تغفر لى الذنب العظيم، لا إله إلا أنت.

قال: و لا - تدخلها بحذاء و لا - تبرز فيها و لا - تمتخط فيها، و لم يدخلها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلا - يوم فتح مكة (١).

(١) و هي سورة (فصلت)، و هي ثلاث أو أربع و خمسون آيه بناء على أن (حم) آيه مستقله أو جزء من الآيه التى بعدها.

(٢) لصحيح معاويه المتقدم (و تصلى فى زواياها)، و خبر الحسين بن العلاء عن أبى عبد الله عليه السلام (ذكرت الصلاة فى الكعبه، قال: بين العمودين تقوم على البلاطه الحمراء، فإن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صلى عليها ثم أقبل على أركان البيت و كبر إلى ركن منه) (٢)، و خبر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن همام عن أبى الحسن عليه السلام (دخل النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الكعبه فصلى فى زواياها الأربع، و صلى فى كل زاوية ركعتين) (٣).

(٣) كما فى صحيح سعيد الأعرج عن أبى عبد الله عليه السلام (لا بدّ للضرورة أن يدخل البيت قبل أن يرجع، فإذا دخلته فأدخله بسكينه و وقار، ثم ائت كل زاوية من زواياه ثم قل:

اللهم إنك قلت: و من دخله كان آمنا فآمنى من عذابك يوم القيامة) (٣).

(٤) لصحيح معاويه بن عمار (رأيت العبد الصالح عليه السلام دخل الكعبه فصلى ركعتين على -

ص: ٥٢٩

١- (١) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٣ و ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٦.

ثم الركنتين الآخرين، ثم يعود إلى الرخامة الحمراء فيقف عليها، ويرفع رأسه إلى السماء، و يطيل الدعاء، و يباليغ في الخشوع، و حضور القلب.

(و الدعاء عند الحطيم) (١) سمي به، لآزدحام الناس عنده للدعاء و استلام الحجر، فيحطم بعضهم بعضا (٢)،...

الرخامة الحمراء، ثم قام فاستقبل الحائط بين الركن اليماني و الغربي فرفع يده عليه و لصق به و دعا، ثم تحول إلى الركن اليماني فلصق به و دعا، ثم أتى الركن الغربي ثم خرج (١).

و هو لم يذكر إتيان الركنتين الأخيرين كما ذكره الشارح متبعا فيه الشهيد في الدروس حيث قال: (و الصلاة في الزوايا الأربع، كل زاوية ركعتين، تأسيا بالنبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم، و القيام بين الركن الغربي و اليماني رافعا يديه ملصقا به، و الدعاء ثم كذلك في الركن اليماني، ثم الغربي ثم الركنتين الأخيرين، ثم يعود إلى الرخامة الحمراء فيقف عليها و يرفع رأسه إلى السماء و يطيل الدعاء و ليبالغ في الخضوع و الخشوع و حضور القلب في دعائه)، بل إتيان الركنتين الأخيرين ثم الوقوف على الرخامة الحمراء فيما بعد مع رفع الرأس و الدعاء مما لم اعثر عليه في خبر.

(١) لمرسلة الصدوق في الفقيه (فإذا أردت وداع البيت فظف به اسبوعا، و صل ركعتين حيث أحببت من الحرم، و ائت الحطيم و الحطيم ما بين الكعبة و الحجر الأسود فتعلق باستار الكعبة و أنت قائم فاحمد الله و اثن عليه، و صل على النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم ثم قل: اللهم إني عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك، حملته على دوابك و سيرته في بلادك و اقدمته المسجد الحرام، اللهم و قد كان في أملى و رجائي أن تغفر لي، فإن كنت يا رب قد فعلت ذلك فازدد عني رضى، و قربني إليك زلفى، و إن لم تكن فعلت يا رب ذلك فمن الآن فاغفر لي قبل أن تنأى دارى عن بيتك، غير راغب عنه، و لا مستبدل به، هذا أو انصرافى إن كنت قد أذنت لي، اللهم فاحفظنى من بين يديّ و من خلفى و من تحتى و من فوقى، و عن يمينى و عن شمالى حتى تقدمنى أهلى صالحا فإذا اقدمتنى أهلى فلا تتخل منى، و اكفنى مئونه عيالى و مئونه خلقك) (٢).

(٢) كما في خبر معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن الحطيم، فقال: ما بين الحجر الأسود بين الباب، و سألته: لم سمي الحطيم؟ فقال: لأن الناسى يحطم بعضهم بعضا هناك) (٣).

ص: ٥٣٠

١- (١) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٤.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب العود إلى منى حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٦.

أو لانحطام الذنوب عنده (١)، فهو فعيل بمعنى فاعل، أو لتوبه الله فيه على آدم (٢)، فانحطمت ذنوبه، (و هو أشرف البقاع) على وجه الأرض على ما ورد في الخبر عن زين العابدين و ولده الباقر (عليه الصلاة و السلام) (٣)، (و هو ما بين الباب و الحجر) الأسود، و يلي الحطيم في الفضل عند المقام (٤)، ثم الحجر، ثم ما دنا من البيت.

(و استلام الأركان) (٥)...

(١) كذا ذكره الشهيد في الدروس و المحقق الثاني في جامعهم، و لم أجد له أثرا في الأخبار، و لعل هذا التفسير مأخوذ معناه اللغوي.

(٢) لمرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام (إن تهيأ لك أن تصلى صلاتك كلها الفرائض و غيرها عند الحطيم فافعل، فإنه أفضل بقعه على وجه الأرض، و الحطيم ما بين باب البيت و الحجر الأسود، و هو الموضع الذي تاب الله فيه على آدم، و بعده الصلاة في الحجر أفضل، و بعد الحجر ما بين الركن العراقي و باب البيت، و هو الذي كان فيه المقام، و بعده خلف المقام حيث هو الساعه و ما أقرب من البيت فهو أفضل) (١).

(٣) لم أجد خبرا عنهما، راجع الوسائل الباب - ٥٣ - من أحكام المساجد.

(٤) أي الصلاة عند المقام تلي الفضل للصلاة في الحطيم لما في خبر الحسن بن الجهم قال (سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أفضل موضع في المسجد يصلى فيه، قال: الحطيم ما بين الحجر و باب البيت، قلت: و الذي يلي ذلك في الفضل؟ فذكر أنه عند مقام إبراهيم، قلت: ثم الذي يليه في الفضل؟ قال: في الحجر، قلت: ثم الذي يلي ذلك؟ قال: كل ما دنا من البيت) (٢)، و لكن في مرسل الصدوق السابق جعل الصلاة في الحجر أفضل من الصلاة عند المقام.

(٥) ففي الجواهر و المدارك جعل الدليل هو صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا أردت أن تخرج من مكة فتأتي أهلك، فودّع البيت و طف بالبيت اسبوعا و إن استطعت أن تستلم الحجر الأسود و الركن اليماني في كل شوط فافعل و إلا فافتتح به و اختم به، فإن لم تستطع ذلك فموسّع عليك، ثم تأتي المستجار فتصنع عنده كما صنعت يوم قدمت مكة و تخير لنفسك من الدعاء، ثم ائت الحجر الأسود، ثم الصق بطنك بالبيت تضع يدك على الحجر و الأخرى مما يلي الباب و احمد الله و أثن عليه و صل على -

ص: ٥٣١

١- (١) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٥٣ - من أبواب أحكام المساجد حديث ٢.

كلها،(والمستجار، وإتيان زمزم والشرب منها) (١)، و الامتلاء (٢)، فقد قال النبي (ص): ماء زمزم لما شرب له (٣)، فينبغي شربه للمهمات الدينية، والدينيوية. فقد فعله جماعه من الأعاظم لمطالب مهمه فالوها، و أهمها طلب رضى الله و القرب منه، و الزلفى لديه. و يستحب مع ذلك حمله، و إهداؤه (٤).

(و الخروج من باب الحنّاطين) (٥) سمى بذلك لبيع الحنطه عنده، أو الحنوط، -النبي صلى الله عليه و آله و سلم ثم قل - و علمه دعاء إلى أن قال - ثم ائت زمزم فاشرب من مائها ثم اخرج و قل: آئبون تائبون عابدون لربنا، حامدون إلى ربنا، راغبون إلى الله، راجعون إن شاء الله(١).

(١) لصحيح معاويه بن عمار المتقدم و لخبر أبي إسماعيل (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هو ذا أخرج - جعلت فداك - فمن أين أودع البيت؟ قال: تأتي المستجار بين الحجر و الباب فتودعه من ثم، ثم تخرج فتشرب من زمزم، ثم تمضى، فقلت: أصب على رأسى؟ فقال: لا تقرب الصب)(٢).

(٢) قال فى الدروس (رابعها الشرب من زمزم و الإكثار منه، و التضلع منه، - أى الامتلاء فقد قال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: ماء زمزم لما شرب له، و قد روى حماد أن جماعه من العلماء شربوا منه لمطالب مهمه ما بين تحصيل علم و طلب حاجه و شفاء من عله و غير ذلك فالوها، و الأهم طلب المغفره من الله تعالى، فليسم و لينو بشربه طلب المغفره و الفوز بالجنه و النجاه من النار و غير ذلك).

(٣) هو من طرق العامه (٣) ، نعم أرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام (ماء زمزم شفاء لما شرب له)(٤).

(٤) لخبر عبد الله بن ميمون عن جعفر عن أبيه عليهما السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يستهدى من ماء زمزم و هو بالمدينه)(٥).

(٥) لخبر الحسن بن على الكوفى (رأيت أبا جعفر الثانى عليه السلام فى سنه خمس عشره و مائتين ودع البيت - إلى أن قال - فالتزم البيت و كشف الثوب عن بطنه ثم وقف عليه طويلا-

ص: ٥٣٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب العود إلى منى حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب العود إلى منى حديث ٥.

٣- (٣) سنن البيهقى ج ٥ ص ١٤٨، و نيل الأوطار ج ٥ ص ٩٢.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٢.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١.

و هو باب بنى جمع بإزاء الركن الشامى، داخل فى المسجد كغيره، و يخرج من الباب المسامت له مارا من عند الأساطين إليه على الاستقامة ليظفر به.

### فى الصدقه بعد الأعمال

(و الصدقه بتمر يشترىه بدرهم) (١) شرعى، و يجعلها قبضه قبضه بالمعجمه و علل فى الأخبار بكونه كفاره لما لعله دخل عليه فى حجه من حكّ أو قمله سقطت، أو نحو ذلك. ثم إن استمر الاشتباه فهى صدقه مطلقه و إن ظهر له موجب يتأدى بالصدقه فالأقوى (٢) إجزاؤها، لظاهر التعليل كما فى نظائره (٣)، و لا يقدر اختلاف الوجه لابتنائه على الظاهر، مع أنا لا نعتبره (٤).

-يدعو ثم خرج من باب الحنطين و توجه(١).

و عن ابن إدريس أنه باب بنى جمع و هى قبيله من قبائل قريش، و عن القواعد و الدروس أنه بإزاء الركن الشامى على التقريب، سمى بذلك لبيع الحنطه عنده أو الحنوط، و عن الكركى: لم أجد أحدا يعرف موضع هذا الباب فإن المسجد قد زيد فيه فينبغى أن يتحرى الخارج موازاه الركن الشامى ثم يخرج.

(١) لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (يستحب للرجل و المرأه أن لا يخرج من مكه حتى يشتريا بدرهم تمرا فيتصدق به، لما كان منهما فى إحرامهما، و لما كان فى حرم الله عز و جل) (٢)، و صحيح معاويه بن عمار و حفص بن البخرى عن أبى عبد الله عليه السلام (ينبغى للحاج إذا قضى مناسكه و أراد أن يخرج أن يبتاع بدرهم تمرا يتصدق به، فيكون كفاره لما لعله دخل عليه فى حجه من حكّ أو قمله سقطت أو نحو ذلك) (٣)، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا أردت أن تخرج من مكه فاشتر بدرهم تمرا فتصدق به قبضه قبضه، فيكون لكل ما كان حصل فى إحرامك، و ما كان منك فى مكه) (٤).

(٢) قال فى الجواهر: (بل جزم الشهيدان و غيرهما بأنه لو تصدق بذلك ثم ظهر له موجب يتأدى بالصدقه أجزأ لظاهر هذه النصوص).

(٣) كصوم يوم الشك على أنه ندب من شعبان فيجزى عن الواجب لو كان الواقع هو من شهر رمضان.

(٤) أى لا يقدر نيه الاستحباب فى المأتى به لابتنائه على الظاهر مع أنه نيه الوجه لا تجب.

ص: ٥٣٣

١- (١) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب العود إلى منى حديث ٣.

٢- ((٢ و ٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب العود إلى منى حديث ١ و ٢.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب العود إلى منى حديث ٣.

## في العزم على العود

(و العزم على العود) (١) إلى الحج، فإنه من أعظم الطاعات، و روى أنه من المنسئات في العمر، كما أن العزم على تركه مقرب للأجل و العذاب، و يستحب أن يضم إلى العزم سؤال الله تعالى ذلك (٢) عند الانصراف.

## في الإكثار من الصلاة بمسجد الخيف

(و يستحب الإكثار من الصلاة بمسجد الخيف) (٣) لمن كان بمنى فقد روى (١) لأنه من أعظم الطاعات المعلوم كون العزم عليه من قضايا الإيمان - كما في الجواهر - و لما ورد في أخبار الدعاء بأن لا يجعله آخر العهد به، و للأخبار منها: خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (من خرج من مكة و هو ينوي الحج من قابل زيد في عمره) (١)، و يكره ترك العزم على ذلك، لمرسله الحسين بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام (من خرج من مكة و هو لا يريد العود إليها فقد اقترب أجله و دنا عذابه) ٢، و في خبر أبي حذيفة (كنا مع أبي عبد الله عليه السلام و نزلنا الطريق، فقال: ترون هذا الجبل ثافلا، إن يزيد بن معاوية لما رجع من حجه مرتحلا إلى الشام انشأ يقول:

إذا تركنا ثافلا يمينا فلن نعود بعده سنينا

للحج و العمره ما بقينا

فأماته الله قبل أجله) (٢).

(٢) أي العود لما تقدم من الأخبار.

(٣) ففي صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (صل في مسجد الخيف و هو مسجد منى، و كان مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على عهده عند المناره التي هي في وسط المسجد و فوقها إلى القبلة نحو من ثلاثين ذراعا و عن يمينها و عن يسارها و خلفها نحو من ذلك، قال: فتحز ذلك فإن استطعت أن يكون مصلاكك فيه فافعل فإنه قد صلى فيه الف نبى، و إنما سمى الخيف لأنه مرتفع عن الوادى، و ما ارتفع عن الوادى سمى خيفا) (٣)، و هو يدل على استحباب إيقاع الواجبه فيه، و خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام (صلى في مسجد الخيف سبعمائه نبى) ٥، و خبر أبي حمزه الثمالى عن أبي جعفر عليه السلام (من صلى في مسجد الخيف بمنى مائه ركعه قبل أن يخرج منه عدلت عباده سبعين عاما، و من سبّح الله فيه مائه تسبيحه كتب له كأجر عتق رقبه، و من هلل الله فيه مائه تهليله عدلت أجر إحياء نسمة، و من حمد الله فيه مائه تحميده عدلت أجر خراج العراقين

ص: ٥٣٤

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٥٧ - من أبواب وجوب الحج حديث ١ و ٢.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٥٧ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٦.

٣- ( (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١ و ٢.

أنه من صَلَّى به مائه ركعه عدلت عباده سبعين عاما، و من سَبَّحَ اللهُ فيه مائه تسبيحه كتب له أجر عتق رقبه، و من هَلَّلَ اللهُ فيه مائه عدلت إحياء نسمة، و من حمد الله فيه مائه عدلت خراج العراقين ينفق في سبيل الله، و إنما سَمِيَ خيفا، لأنه مرتفع عن الوادى، و كل ما ارتفع عنه سَمِيَ خيفا.

(و خصوصا عند المناره) التي في وسطه،(و فوقها إلى القبلة بنحو من ثلاثين ذراعا)، و كذا عن يمينها و يسارها و خلفها، روى تحديده بذلك معاوية بن عمار عن الصادق (ع)، و إن ذلك مسجد رسول الله (ص)، و أنه صَلَّى فيه ألف نبى، و المصنف اقتصر على الجبهه الواحده (١)، و فى الدروس أضاف يمينها و يسارها كذلك (٢)، و لا وجه للتخصيص (٣). و مما يختص به من الصلوات صلاه ست ركعات فى أصل الصومعه.

### فى حرمة إخراج من التجأ إلى الحرم بعد الجنايه

(و يحرم إخراج من التجأ إلى الحرم بعد الجنايه) (٤) بما يوجب حدا، أو -يتصدق به فى سبيل الله عز و جل(١) و خبر أبى بصير عن عبد الله عليه السلام (صل ست ركعات فى مسجد منى فى أصل الصومعه)٢.

(١) و هى الجبهه القبليه من المناره.

(٢) أى بنحو ثلاثين ذراعا.

(٣) من الجبهه القبليه أو منها و من يسارها و يمينها فقط، لأن الجبهه الخلفيه مذكوره فى صحيح معاويه بن عمار المتقدم.

(٤) من أحدث جنايه ثم التجأ إلى الحرم لا يخرج منه، بل يضيق عليه فى المطعم و المشرب و غيرهما حتى يخرج، و إن أحدثها فى الحرم أقيم عليه الحد فيه بلا خلاف فى ذلك، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل قتل رجلا- فى الحلّ ثم دخل الحرم، فقال: لا يقتل و لا يطعم و لا يسقى و لا يبايع و لا يؤوى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد، قلت: فما تقول فى رجل قتل فى الحرم أو سرق؟ قال: يقام عليه الحد فى الحرم صاغرا إنه لم ير للحرم حرمة، و قد قال الله تعالى: فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ، فقال: هذا فى الحرم، و قال: فَلَا عُذْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ (٢).

ص: ٥٣٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب أحكام المساجد حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ١.



تعزيراً، أو قصاصاً، و كذا لا يقام عليه فيه.(نعم يضيق عليه في المطعم و المشرب) بأن لا يزداد منهما على ما يسدّ الرمق ببيع، و لا غيره، و لا يمكن من ماله زياده على ذلك،(حتى يخرج) فيستوفى منه.(فلو جنى في الحرم قوبل) بمقتضى جنايته (فيه)، لانتهاكه حرمة الحرم، فلا حرمة له، و الحق بعضهم به (١) مسجد النبي - و مشاهد الأئمة عليهم السلام، و هو ضعيف المستند.

## الفصل السادس: في كفارات الإحرام

### إشارة

(الفصل السادس: في كفارات الإحرام) اللاحقه بفعل شيء من محرماته (و فيه بحثان):

### البحث الأول - في كفاره الصيد

### إشارة

(الأول - في كفاره الصيد (٢))

### في النعامه

(ففي النعامه بدنه) (٣) و هي من الإبل الأنثى - و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن قول الله عزّ و جلّ: و من دخله كان آمناً، قال: إذا أحدث العبد جنايه في غير الحرم ثم فرّ إلى الحرم لم يسغ لأحد أن يأخذه في الحرم، و لكن يمنع من السوق و لا- يبايع و لا- يطعم و لا- يسقى و لا يكلم، فإنه إذا فعل ذلك به يوشك أن يخرج فيؤخذ، و إذا جنى في الحرم جنايه أقيم عليه الحدّ في الحرم لأنه لم ير للحرم حرمة(١)).

(١) قال في المدارك (و نقل الشارح عن بعض علمائنا أنه ألحق به مسجد النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و مشاهد الأئمة عليهم السلام محتجاً بإطلاق اسم الحرم عليها في بعض الأخبار، و هو ضعيف لكنه مناسب للتعظيم).

(٢) فهو على قسمين تارة فيه كفاره و أخرى لا كفاره فيه، و على الأول فتاره لكفارته بدل على الخصوص و أخرى ما لا بدل له على الخصوص، فابتدأ فيما لكفارته بدل على الخصوص، و هو كل ما له مثل من النعم، و الأصل في اعتبار المماثلة قوله تعالى:

فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (٢) و المتبادر من المماثلة - كما في المدارك - ما كان بحسب الصورة، و هو يتحقق في مثل النعامه فإنها تشابه البدنه، و بقره الوحش فإنها تشابه البقره الأصليه، و الظبي يشابه الشاه، و هذا لا يتم في البيض مع أنهم عدوّه من ذوات الأمثال و سيأتي الكلام فيه.

(٣) بلا- خلاصه فيه، لصحيح يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام (قلت له: المحرم يقتل نعامه، قال: عليه بدنه من الإبل)، و صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (في

١- (١) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب مقدمات الطواف حديث ٢.

٢- (٢) سورة المائدة الآية: ٩٥.

التي كمل سننها خمس سنين، سواء في ذلك كبير النعامه و صغيرها، ذكرها و أنثاها، و الأولى المماثله بينهما في ذلك (ثم الفض) (١) أى فض ثمن البدنه لو -قول الله عز و جل: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، قال عليه السّلام: في النعامه بدنه(١)، و مثلها غيرها.

و البدنه: هي الناقه على ما نصّ عليه الجوهري في الصحاح، و عن أبي عبيده الناقه من الإبل بمنزله المرأه و الجمل بمنزله الرجل، و مقتضاه عدم إجزاء الذكر، و عن الشيخ و جماعه الاجزاء لصدق اسم البدنه على الذكر و الأنثى كما نص عليه جماعه من أهل اللغه كالفيروزآبادى في القاموس و ابن منظور في لسان العرب، و لخبر أبي الصباح الكناني (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن قول الله عز و جل في الصيد: من قتل منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم، قال: في الظبي شاه و في حمار الوحش بقره، و في النعامه جزور(٢).

و أما كونها ما كمل لها خمس سنين فقال في الجواهر: (لما كانت البدنه اسما لما يهدى اعتبر فيها السن المعتبر في الهدى، نعم مقتضى إطلاق النص و الفتوى اجزاؤها معه - أى مع الصيد - وافقت النعامه في الصغر و الكبير و غيرهما أم لا خلافا للمحكي عن التذكرة فاعتبر المماثله بين الصيد و فدائه، ففي الصغير من الإبل ما في سنه، و في الكبير كذلك، و في الذكر ذكر و في الأنثى انثى، و لم نقف له على دليل سوى دعوى كونه المراد من المماثله في الآيه، و هو كالاتجاه في مقابله النص المقتضى كون مسمى البدنه مثلا مماثلا للنعامه على كل حال).

(١) أى مع العجز عن البدنه يقوّمها و يفصّ الثمن على البر، فيتصدق به على كل مسكين مدان، و لا- يلزم الزيادة على ستين مسكينا، نسب إلى الأكثر، للأخبار منها: صحيح محمد بن مسلم و زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام (في محرم قتل نعامه، قال: عليه بدنه، فإن لم يجد فإطعام ستين مسكينا، فإن كانت قيمه البدنه أكثر من طعام ستين مسكينا لم يزد على طعام ستين، و إن كانت قيمه البدنه أقل من طعام ستين مسكينا لم يكن عليه إلا قيمه البدنه(٣)، و صحيح أبي عبيده عن أبي عبد الله عليه السّلام (إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد قوّم جزاؤه من النعم بدراهم، ثم قوّم الدراهم طعاما، لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل -

ص: ٥٣٧

- ١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٧.

تعذرت (على البرّ و إطعام ستين) مسكينا، (و الفاضل) من قيمتها عن ذلك (له، و لا يلزمه الإتمام لو أعوز)، و لو فضل منه ما لا يبلغ مدا، أو مدين (١) دفعه إلى مسكين آخر و إن قل (٢).

(ثم صيام ستين يوما) (٣) إن لم يقدر على الفض، لعدمه، أو فقره. و ظاهره -نصف صاع يوما(١) و نصف الصاع مدان، و يكون الصيام ستين يوما لوجوب التصديق على ستين مسكينا كما سيأتي.

و عن ابن بابويه و ابن أبي عقيل الاكتفاء بالمد لكل مسكين، و يدل عليه صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (من أصاب شيئا فداؤه بدنه من الإبل، فإن لم يجد ما يشتري به بدنه و أراد أن يتصدق فعليه أن يطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا، فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما، مكان كل عشرة مساكين ثلاثة أيام)٢، و مثله غيره، مع حمل الأخبار المتقدمة على الاستحباب، لأن الأخبار إما مطلقة و هو الغالب، و إما ما يدل على المدين و هو صحيح أبي عبيدة المتقدم و خبر الزهري الآتي و إما ما يدل على المد و هو صحيح معاوية المتقدم و خبر أبي بصير(٢)، و خبر ابن سنان٤ و عن أبي الصلاح أنه بعد العجز عن البدنه التصديق بالقيمة، فإن عجز فضّها على البرّ، و قال في المدارك (لم نقف له على مستند)، هذا و في المدارك (إنه ليس في الروايات تعميم لإطعام البرّ - أي الحنظله - و من ثم اكتفى الشارح و غيره بمطلق الطعام و هو غير بعيد، إلا- أن الاقتصار على إطعام البرّ أولى، لأنه المتبادر من الطعام)، و يشهد للبرّ خبر سفيان بن عيينه عن الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث (أو تدري كيف يكون عدل ذلك صياما يا زهري؟ قلت: لا أدري، قال: يقوم الصيد قيمه عدل، ثم يفصّ تلك القيمة على البر، ثم يكال ذلك البر أصواعا، فيصوم لكل نصف صاع يوما(٣).

(١) للخلاف المتقدم في أن المعطى للمسكين مد أو مدان.

(٢) أي و إن فضل من العوز ما لا يبلغ مدا أو مدين فيجب دفعه إلى مسكين تمسكا بإطلاق الدفع إلى المساكين كما في صحيح محمد بن مسلم و زراره المتقدم.

(٣) أي إن عجز عن الغضّ لعدم البرّ و الطعام أو لفقره فيصوم ستين يوما على المشهور، للأخبار منها: صحيح أبي عبيدة المتقدم، و خبر الزهري المتقدم، و مرسل ابن بكير عن أبي

ص: ٥٣٨

١- ( (١ و ٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١ و ١١.

٢- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣ و ١٢.

٣- ( (٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب بقيه الصوم حديث ١.

عدم الفرق (١) بين بلوغ القيمة على تقدير إمكان الفض الستين و عدمه و فى الدروس نسب ذلك إلى قول مشعرا بتمريره. و الأقوى جواز الاقتصار على صيام قدر ما وسعت من الإطعام، و لو زاد ما لا يبلغ القدر (٢) صام عنه يوما كاملا.

ثم صيام ثمانية عشر (٣) يوما) لو عجز عن صوم الستين و ما فى معناها (٤) -عبد الله عليه السّلام (بشمن قيمه الهدى طعاما، ثم يصوم لكل مدّ يوما، فإذا زادت الامداد على شهرين فليس عليه أكثر منه) (١)، و صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام (عدل الهدى ما بلغ يتصدق به، فإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ لكل طعام مسكين يوما) ٢.

و ذهب ابن بابويه و ابن أبى عقيل إلى الاكتفاء بصوم ثمانية عشر يوما مع العجز عن الاطعام مطلقا، لصحيح معاوية بن عمار المتقدم (فعليه أن يطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا، فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما، مكان كل عشرة مساكين ثلاثة أيام) ٣، و صحيح ابن مسكان عن أبى بصير و هو لث المرادى كما استظهره فى المدارك عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن محرم أصاب نعامه أو حمار وحش، قال: عليه بدنه، قلت: فإن لم يقدر؟ قال: يطعم ستين مسكينا، قلت: فإن لم يقدر على ما يتصدق به ما عليه؟ قال: فليصم ثمانية عشر يوما) ٤، و لا بدّ من حملها على ما لو تعذر عليه صوم الستين جمعا بين الأخبار.

(١) أى يجب صيام الستين سواء بلغت القيمة إطعام ستين مسكينا أو أقل أو أكثر على تقدير إمكان الفض، و قال عنه الشارح فى المسالك بأنه لا شاهد له، بل يجب صوم ما تسع القيمة على المساكين كما يقتضيه صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام (سألته عن قوله: أو عدل ذلك صياما، قال عليه السّلام: عدل الهدى ما بلغ يتصدق به، فإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ، لكل طعام مسكين يوما) (٢).

(٢) أى لو بقى ما لا يبلغ المد أو المدين فهل عليه صوم يوم كامل، ففى المنتهى أنه كذلك لا نعلم فيه خلافا لأن صيام اليوم لا يتبعض و السقوط غير ممكن لشغل الذمه فيجب صوم يوم كامل، و احتمال كما فى المسالك و المدارك بأن صوم اليوم إنما يجب بدلا عن المد أو المدين و هنا غير متحقق، و الأقوى الأول و هو أحوط.

(٣) يعلم مما تقدم.

(٤) من فضّ قيمتها على المساكين.

ص: ٥٣٩

١- (( ١ و ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٥ و ١٠ و ١٣ و ٣.

٢- (( ٥ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١٠.

و إن (١) قدر على صوم أزيد من الثمانية عشر (٢)، نعم لو عجز عن صومها (٣) وجب المقدور (٤) و الفرق (٥) ورود النص بوجوب الثمانية عشر لمن عجز عن الستين الشامل لمن قدر على الأزيد فلا يجب. و أما المقدور من الثمانية عشر فيدخل في عموم فأتوا منه ما استطعتم (٦)، لعدم المعارض، و لو شرع في صوم الستين قادرا عليها فتجدد عجزه بعد تجاوز الثمانية عشر اقتصر على ما فعل (٧) و إن كان شهرا، مع احتمال وجوب تسعه حينئذ (٨) لأنها بدل عن الشهر المعجوز عنه (٩).

(و المدفوع إلى المسكين) على تقدير الفض (نصف صاع) مَدَان في المشهور (١٠)، و قيل: مد. و فيه قوه،

### في بقرة الوحش و حماره بقرة

(و في بقرة الوحش و حماره بقرة) (١١) مسنه (١) وصلية.

(٢) لإطلاق الأخبار المتقدمة.

(٣) أي صوم الثمانية عشر يوما.

(٤) لقاعده الميسور و المعسور.

(٥) بين العجز عن الستين فينتقل إلى الثمانية عشر يوما و إن كان يقدر على الأزيد، و بين العجز عن الثمانية عشر يوما فيصوم بحسب القدره.

(٦) فهو حديث نبوي (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) (١).

(٧) لسقوط التكليف عند عدم القدره.

(٨) أي حين عجزه عن الشهر الثاني.

(٩) قال في الجواهر (لأن المعجوز شهر و بدله تسعه و إن قدر على الأكثر كما يؤمى إليه ما تسمعه في البقرة).

(١٠) قد تقدم الكلام فيه.

(١١) على المشهور، للأخبار منها: صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (في قول الله عز و جل: فجزاء مثل ما قتل من النعم، قال عليه السلام: في النعامه بدنه و في الحمار الوحشى بقرة و في الطيبى شاه و في البقر بقرة) (٢)، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (قلت:

فإن أصاب بقرة أو حمار الوحش ما عليه؟ قال: عليه بقرة) (٣).

- ١- (١) غوالي اللثالى ج ٤ ص ٥٨ حديث ٢٠٦.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١٠.

فصاعدا (١)، إلا- أن ينقص سن المقتول عن سنهما فيكفي مماثله فيه (٢)، ثم الفض (٣) للقيمة على البر لو تعذر، (و نصف ما مضى) فى الإطعام و الصيام مع باقى الأحكام فىطعم ثلاثين، ثم يصوم ثلاثين (٤)، و مع العجز تسعه.

## فى الظبى و الثعلب و الأرنب

(و فى الظبى و الثعلب و الأرنب شاه (٥)، ثم الفض) المذكور لو تعذرت -و أوجب الصدوق فى حمار الوحش بدنه لأخبار منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن محرم أصاب نعامه أو حمار وحش فقال: عليه بدنه) (١).

و عن ابن الجنيد التخيير فى حمار الوحش بين البقره و البدنه جمعا بين الأخبار.

(١)المسنه ما كمل لها سستان و دخلت فى الثالثه، و قال فى المسالك (و الظاهر أن المراد بالبقره المسننه) و إلا فلا نص عليه بالخصوص، و لذا قال فى المدارك: (و المرجع فى البقره إلى ما يصدق عليه الاسم عرفا).

(٢)لإطلاق قوله تعالى: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (٢).

(٣)بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (و من كان عليه شىء من الصيد فداؤه بقره، فإن لم يجد فليطعم ثلاثين مسكينا، فإن لم يجد فليصم تسعه أيام) (٣).

(٤)على الأكثر، لصحيح أبى عبيده عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد، قوم جزاؤه من النعم دراهم، ثم قومت الدراهم طعاما، ثم جعل لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما) ٤، و هو يشمل بقر الوحش و حماره، و لما قامت الأدله على إطعام ثلاثين مسكينا فعند العجز عنه فلا- بد من الصوم ثلاثين يوما عن كل مسكين يوما كما هو الظاهر من هذا الخبر و عن المفيد و المرتضى و ابن بابويه الاكتفاء بصيام التسعه مطلقا لصحيح معاويه بن عمار المتقدم.

(٥)أما فى الظبى فلا خلاف فيه، لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (قلت فإن أصاب ظبيا قال: عليه شاه، قلت: فإن لم يقدر، قال: فإطعام عشره مساكين فإن لم يجد ما يتصدق به فعليه صيام ثلاثه أيام) (٤)، و إطلاقه دال على الصوم ثلاثه أيام عند العجز عن-

ص: ٥٤١

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣.

٢- (٢) سورة المائده الآيه: ٩٥.

٣- ( (٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١٣ و ١.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣.



الشاه، (و سدس ما مضى) فيطعم عشرة، ثم يصوم عشرة، ثم ثلاثة و مقتضى تساويها في الفض و الصوم أن قيمتها لو نقصت عن عشرة لم يجب الإكمال، و يتبعها الصوم. و هذا يتم في الظبي خاصة، للنص. أما الآخرا فألحقهما به جماعه تبعاً للشيخ، و لا سند له ظاهراً. نعم ورد فيهما شاه، فمع العجز عنها يرجع إلى الروايه العامه (١) بإطعام عشرة مساكين لمن عجز عنها، ثم صيام ثلاثه.

الإطعام و هو الذى ذهب إليه سيد المدارك، و غيره جعل الصوم ثلاثه أيام بعد العجز عن صوم عشرة أيام، و الصوم عشرة بعد العجز عن إطعام العشره لما تقدم من صحيح أبى عبيده الدال على الصوم يوماً لكل مسكين إذا عجز عن إطعامه.

و أما الثعلب و الأرنب ففيهما شاه، بلا خلاف فى ذلك، لصحيح الحلبي (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأرنب يصيبه المحرم فقال: شاه هدياً بالغ الكعبه) (١)، و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل قتل ثعلباً فقال: عليه دم، قلت فأرنباً، قال:

مثل ما فى الثعلب) ٢، هذا و قال سيد المدارك: (و اختلف الأصحاب فى مساواتهما للظبي فى الأبدال من الطعام و الصيام، فذهب الشيخان و المرتضى و ابن إدريس إلى تساوى الثلاثه فى ذلك، و اقتصر ابن الجنييد و ابن بابويه و ابن أبى عقيل على الشاه و لم يتعرضوا لإبدالهما، و الأصح ثبوت الأبدال فيهما كما فى الظبي لقوله عليه السلام فى صحيحه أبى عبيده: إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد قوم جزاؤه من النعم دارهم، فإن الجزاء فتناول للجميع، و فى صحيحه معاويه بن عمار: و من كان عليه شاه فلم يجد فيطعم عشرة مساكين، فمن لم يجد صام ثلاثه أيام، و هى متناوله للجميع أيضاً.

و قوى الشارح عدم إلحاقهما بالظبي فى الأبدال، ثم حكم بالانتقال مع العجز عن الشاه هنا إلى إطعام عشرة مساكين ثم صيام الثلاثه أيام لهذه الروايه، و قال: إن الفرق بين مدلول الروايه و بين إلحاقهما بالظبي يظهر فيما لو نقصت قيمه الشاه عن إطعام عشرة مساكين، فعلى الإلحاق يقتصر على قيمه، و على الروايه يجب إطعام العشره.

و يتوجه عليه أن روايه أبى عبيده المتضمنه للاقتصار على التصديق بقيمه الجزاء متناوله للجميع فلا وجه لتسليم الحكم فى الظبي و منعه هنا، مع أن اللازم مما ذكره زياده فداء الثعلب عن فداء الظبي و هو بعيد جداً).

(١) و هى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (و من كان عليه شاه فلم يجد -

ص: ٥٤٢

و هذا هو الأقوى، و في الدروس نسب مشاركتها له إلى الثلاثه (١). و هو مشعر بالضعف. و تظهر فائده القولين (٢) في وجوب إكمال إطعام العشره و إن لم تبلغها قيمه على الثاني، و الاقتصار (٣) في الإطعام على مد.

### في كسر بيض النعام

(و في كسر بيض النعام لكل بيضه بكره من الإبل) (٤) و هي الفتيه، منها بنت المخاض فصاعدا (٥) مع صدق اسم الفتى. و الأقوى أجزاء البكر، لأن مورد النص البكاره و هي جمع لبكر و بكره (إن تحرك الفرخ) في البيضه، (و إلا-) يتحرك (أرسل فحوله الإبل في إناث) منها (بعدد البيض، فالنتاج هدى) بالغ الكعبه (٦)، -فليطعم عشره مساكين فمن لم يجد فصيام ثلاثه أيام(١).

(١) أي نسب مشاركته الثعلب و الأرنب للظبي إلى الثلاثه، أي الشيخين و المرتضى.

(٢) فعلى القول بالإلحاق يقتصر على قيمه فلو نقصت عن العشره فلا يجب الإكمال و لو زادت عن العشره فيقتصر على العشره، و يتبعها الصوم و على القول الثاني الذي قواه الشارح فعليه إطعام عشره مساكين عند العجز عن الشاه، سواء بلغت قيمته ذلك أو لا، و عند العجز عن الإطعام يصوم عشره أيام للروايه العامه.

(٣) من لوازم القول الثاني، و إطعامه مدا لأنه هو الظاهر من الروايه العامه، بخلاف القول الأول فيأتي فيه الخلاف المتقدم في النعامه من إطعامه مدا أو مدين.

(٤) إن تحرك الفرخ في البيضه بلا خلاف فيه، لصحيح علي بن جعفر قال (سألت أخى عليه السلام عن رجل كسر بيض نعام، و في البيض فراخ قد تحرك، فقال: عليه لكل فرخ تحرك بعير ينحره في المنحر)(٢)، و صحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام (في كتاب علي عليه السلام: في بيض القطاه بكاره من الغنم إذا أصابه المحرم، مثل ما في بيض النعام بكاره من الإبل)(٣)، و البكر هو النقى من الإبل و الأنتى بكره كما عن الجمهوره و القاموس، بل قال في الجواهر (بل لعله المعروف في اللغه).

(٥) و عن ابن الأعرابي: البكر ابن المخاض و ابن اللبون و الحق و الجذع.

(٦) و يشترط عدد الإناث بعدد البيض، و أما الذكور فلا تقدير لها إلا ما احتاجت إليها الإناث عادة، ثم لا يكفي الإرسال بل لا بد من مشاهدته كل واحده منها قد طرقها-

ص: ٥٤٣

١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٤.

لا- كغيره من الكفارات. و يعتبر في الأنثى صلاحية الحمل، و مشاهدته الطرق، و كفايه الفحل للإناث عادة، و لا فرق بين كسر البيضه بنفسه و دابته (١)، و لو ظهرت فاسده، أو الفرخ ميتا فلا شيء (٢)، و لا يجب تربيته الناتج (٣)، بل يجوز صرفه من حينه، و يتخير بين صرفه مصالح الكعبه و معونه الحاج كغيره من مال الكعبه (٤).

(فإن عجز) عن الإرسال (فشاه عن البيضه) الصحيحه (٥)، (ثم) مع العجز عن الشاه (إطعام عشره مساكين) (٦)...

-الفحل مع اشتراط صلاحية الإناث للحمل، بلا خلاف في ذلك، للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (من أصاب بيض نعام و هو محرم فعليه أن يرسل الفحل في مثل عدده البيض من الإبل، فإنه ربما فسد كله و ربما خلق كله، و ربما صلح بعضه و فسد بعضه، فما ينتج الإبل فهو هدى بالغ الكعبه) (١).

(١) لصحيح أبي الصباح الكناني (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم وطئ بيض نعام فشدخها، قال: قضى فيها أمير المؤمنين عليه السلام أن يرسل الفحل في مثل عدد البيض من الإبل، فما لقح و سلم كان التناج هديا بالغ الكعبه، و قال عليه السلام: و ما وطئته أو وطئه بعيرك أو دابتك و أنت محرم فعليك فداؤه) (٢).

(٢) قال في المدارك: (و لو ظهرت البيضه فاسده أو الفرخ ميتا لم يلزمه شيء كما نص عليه في المنتهى لأنه بمنزله الحجر).

(٣) لظهور الأخبار المتقدمه في ذلك.

(٤) قال في المدارك: (و ليس في الأخبار و لا في كلام أكثر الأصحاب تعيين مصرف هذا الهدى، و الظاهر أن مصرفه مساكين الحرم كما في مطلق جزاء الصيد، مع إطلاق الهدى عليه في الآيه الشريفه، و جزم الشارح في الروضه بالتخير بين صرفه في مصالح الكعبه و معونه الحاج كغيره من أموال الكعبه و هو غير واضح).

(٥) لأن الفاسده لا شيء فيها.

(٦) و إن عجز صام ثلاثه أيام على المشهور، لخبر على بن أبي حمزه عن أبي الحسن عليه السلام (سألته عن رجل أصاب بيض نعامه و هو محرم، قال: يرسل الفحل في الإبل على عدد

ص: ٥٤٤

١- (١) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٢.

لكل مسكين مد (١) و إنما أطلق (٢) لأن ذلك ضابطه حيث لا نص على الزائد، و مصرف الشاه و الصدقه كغيرهما (٣)، لا كالمبدل، (ثم صيام ثلاثه) أيام لو عجز عن الإطعام.

### فى كسر كل بيضه من القطا

(و فى كسر كل بيضه من القطا (٤)...) -البيض، قلت: فإن البيض يفسد كله و يصلح كله؟ قال: ما ينتج من الهدى فهو هدى بالغ الكعبه، و إن لم ينتج فليس عليه شىء، فمن لم يجد إبلا فعليه لكل بيضه شاه، فإن لم يجد فالصدقه على عشره مساكين لكل مسكين مد، فإن لم يقدر فصيام ثلاثه أيام(١).

و عن الصدوق من لم يجد شاه صام ثلاثه أيام فإن لم يقدر أطعم عشره مساكين، لخبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (فى بيضه النعام شاه، فإن لم يجد فصيام ثلاثه أيام، فمن لم يستطع فكفارته إطعام عشره مساكين إذا أصابه و هو محرم)٢، و هو ضعيف لاعراض الأصحاب عنه.

(١) كما نص عليه الخبر، و أطلق القاضى أنه يعطى مدان و لا دليل عليه.

(٢) أى المصنف فلم يقيد الإطعام بمد.

(٣) من الكفارات فتصرف على الفقراء و المساكين، و المعنى أن مصرف البدل هنا هو المساكين كمصرف الكفارات، لا كمثل مصرف البدل فى مصالح الكعبه و ذلك لعدم تقييد المصرف هنا بالكعبه.

(٤) ففيه صغير الغنم إن تحرك الفرخ فى البيضه، لصحيح سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام (فى كتاب على عليه السلام: فى بيض القطا مثل ما فى بيض النعام بكاره من الإبل)٢، و البكاره جمع لبكر و بكره، و هو ما كان صغيرا و فتيا.

و عن الشيخ و ابنى حمزه و إدريس أنه يجب مخاض من الغنم، لمضمر سليمان بن خالد (سألته عن رجل وطئ بيض قطاه فشده، قال: يرسل الفحل فى عدد البيض من الغنم كما يرسل الفحل فى عدد البيض من الإبل، و من أصاب بيضه فعليه مخاض من الغنم)٣، و حمل ذيله على ما لو تحرك الفرخ، كما أن صدره على أنه لم يتحرك، و هذه الروايه قد اشتمل سندها على عدده من الضعفاء كما فى المدارك، و على كل فسيأتى أن فى قتل القطا حمل فطيم فكيف يجب فى بيضها إن تحرك فيه الفرخ مخاض من الغنم و هى -

ص: ٥٤٥

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٥ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٤.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٤.

(و القبيج) (١) بسكون الباء و هو الحجل (و الدراج (٢) من صغار الغنم إن تحرك الفرخ) فى البيضة. كذا أطلق المصنف هنا و جماعه، و فى الدروس جعل فى الأولين مخاضا من الغنم، أى من شأنها الحمل، و لم يذكر الثالث، و النصوص خاليه عن ذكر الصغير، و الموجود فى الصحيح منها أن فى بيض القطاه بكاره من الغنم، و أما المخاض فمذكور فى مقطوعه، و العمل على الصحيح.

و قد تقدم أن المراد بالبكر الفتى، و سيأتى أن فى قتل القطا و القبيج و الدراج حمل مفطوم، و الفتى أعظم منه، فيلزم وجوب الفداء للبيض أزيد مما يجب فى الأصل، إلا أن يحمل الفتى على الحمل فصاعدا، و غايته حينئذ تساويهما فى الفداء. و هو سهل.

و أما بيض القبيج و الدراج فخال عن النص، و من ثم اختلفت العبارات فيها، ففى بعضها اختصاص موضع النص و هو بيض القطا، و فى بعض و منه الدروس الحاق القبيج، و فى ثالث إلحاق الدراج بهما، و يمكن إلحاق القبيج بالحمام فى البيض، لأنه صنف منه.

(و إلا-) يتحرك الفرخ (أرسل فى الغنم بالعدد) (٣) كما تقدم فى النعام (فإن) -التي بلغت سنا يمكن فيه الحمل كما فسره البعض على ما فى المسالك، و هذا يلزم أن يكون فى البيضة أكثر مما يلزم فى أصلها، و كذلك يأتى الإشكال إذا قلنا أن فى البيضة بكرا من الغنم و هو الفتى إذ الفتى أعظم من المعطوم و أكبر سنا.

(١) و ليس فى بيض القبيج نص بالخصوص كما نص على ذلك فى المدارك و المسالك و غيرهما، و لكن أكثر الأصحاب ألحق بيض القبيج ببيض القطا للمشابهه، و ابن البراج و الشارح و سيد المدارك ألحقه ببيض الحمام، لأن القبيج صنف منه، و فى بيضه درهم كما سيأتى إنشاء الله تعالى.

(٢) كما فى القواعد و الجامع و الحاقه بالقطا للمشابهه أيضا.

(٣) بلا خلاف فيه، لصحيح منصور بن حازم و سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام (سألناه عن محرم و طئ بيض القطا فشدخه، قال: يرسل الفحل فى مثل عدده البيض من الغنم، كما يرسل الفحل فى عدده البيض من الإبل) (١)، و هو محمول على ما لو لم يتحرك الفرخ جمعا بينه و بين ما تقدم المقتضى لتغاير الموضوع بسبب تغاير الحكم.

ص: ٥٤٤

(عجز) عن الإرسال (فكبيض النعام) (١). كذا أطلق الشيخ تبعا لظاهر الرواية (٢)، و تبعه الجماعة، و ظاهره (٣) أن في كل بيضه شاه، فإن عجز اطعم عشره مساكين، فإن عجز صام ثلاثه أيام، و يشكل بأن الشاه لا تجب في البيضه ابتداء (٤)، بل إنما -و يشترط فيه ما اشترط في إرسال الفحل على إناث الإبل في النعامه، من كون الهدى لبيت الله، و من صلاحه الإناث للحمل و غير ذلك.

(١) بمعنى لو عجز عن الإرسال فشاه، و إن عجز عنها أطعم عشره مساكين، و إن عجز عنه صام ثلاثه أيام، و هذا حكم قد ذكره الشيخ في النهايه و المبسوط و تبعه عليه جماعه، و هاهنا بحثان: الأول: في مستند الحكم، قيل ربما أن يكون مستنده صحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام (في كتاب على: في بيض القطا كفاره مثل ما في بيض النعام) (١)، و فيه: إنه لا يصلح لذلك لأن المماثله بين أصل الكفارتين، و ليس في الكيفيه، بالإضافة إلى أن في البيض إذا تحرك فيه الفرخ الإرسال الذي قد ينتج حملا فكيف يجب بعد العجز عن الإرسال شاه، و هي أكبر من الحمل المحتمل تولده من الإرسال، فلذا صرح جماعه منهم سيد المدارك بل و نقش الشارح في المسالك بعدم المستند لهذا الحكم.

و ذهب ابن حمزه إلى أنه إذا تعذر الإرسال يتصدق عن كل بيضه قطاه بدرهم و هو لا مستند له أيضا فالتوقف أمر لا بد منه.

البحث الثاني: ما ذكره الشيخ في النهايه و المبسوط هو بعد ذكر الإرسال، قال: (فإن عجز كان كمن كسر بيض النعام)، و تابعه المحقق على ذلك في الشرائع، و اختلفوا في تفسير هذه العبارة المجمله، فذهب ابن إدريس إلى أن مقتضى المماثله أنه يجب مع العجز عن الإرسال شاه، فإن عجز عنها أطعم عشره مساكين، فإن عجز صام ثلاثه أيام.

و أشكل عليه العلامة في المنتهى بقوله (و عندى في ذلك تردد، فإن الشاه تجب مع تحرك الفرخ لا غير، بل و لا يجب شاه كامله بل صغيره على ما بيناه، فكيف تجب الشاه الكامله مع عدم التحرك، و إمكان فساده، و عدم خروج الفرخ فيه، و الأقرب أن مقصود الشيخ بمساواته لبيض النعام و جوب الصدقه على عشره مساكين، أو الصيام ثلاثه أيام إذا لم يتمكن من الإطعام) انتهى، و البحث في تفسير العبارة ساقط بعد عدم مستند حكمها.

(٢) و هي صحيح سليمان بن خالد المتقدم و قد عرفت عدم دلالاته.

(٣) أى ظاهر الإطلاق.

(٤) أى قبل العجز عن الإرسال بل يجب الحمل المحتمل من الإرسال.

ص: ٥٤٧

يجب نتاجها حين تولد على تقدير حصوله، و هو (١) أقل من الشاه بكثير، فكيف يجب مع العجز، و فسرته (٢) جماعه من المتأخرين منهم المصنف بأن المراد وجوب الأمرين الأخيرين دون الشاه (٣)، و هذا الحكم هو الأجود، لا لما ذكره، لمنع كون الشاه أشق من الإرسال، بل هي أسهل على أكثر الناس (٤)، لتوقفه على تحصيل الإناث و الذكور، و تحرى زمن الحمل و مراجعتها إلى حين النتاج، و صرفه هديا للكعبه و هذه أمور تعسر على الحاج غالبا أضعاف الشاه، بل لأن الشاه (٥) يجب أن تكون مجزئه هنا (٦) بطريق أولى، لأنها أعلى قيمه و أكثر منفعة من النتاج، فتكون كبعض أفراد الواجب، و الإرسال أقله. و متى تعذر الواجب انتقل إلى بدله، و هو هنا الأمران الآخران من حيث البديل (٧) العام، لا الخاص (٨)، لقصوره عن (١) أى النتاج.

(٢) أى التماثل فى عبارته الشيخ.

(٣) لأن الشاه اشقّ من الإرسال و أكثر قيمه فلا يعقل أن تكون بدلا عن الإرسال الموجب للحمل على تقدير حصوله كما سمعت من عبارته المنتهى.

(٤) قال فى المسالك: (و قد يمنع من كون الإرسال أسهل مطلقا و إن كان أقل غرامه، فإنه فى الحقيقه تكليف شاق، و ربما كان على بعض الناس أشقّ من إخراج الشاه بكثير، لأنه يتوقف على تحصيل الفحل المذكور و انتظار الشاه حتى تلد، و صرف نتاجها فى مصالح الكعبه إلى غير ذلك من الأحكام التى تعسر على كثير من الناس بخلاف ذبح الشاه و تفريقها على فقراء الحرم فإنه فى الأغلب تكليف سهل).

(٥) تعليل لما استجوده من الحكم بسقوط الشاه و الاكتفاء بالإطعام ثم الصيام فقط.

(٦) أى فى صورته العجز عن الإرسال، لأنه مع قدره على الإرسال يجب الحمل من الإرسال على تقدير حصول الناتج، فيقطع بفراغ الذمه لو دفع الشاه الكامله عند العجز عن الإرسال.

(٧) و هو المستفاد من صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (و من كانت عليه شاه فلم يجد فليطعم عشره مساكين، فمن لم يجد فصيام ثلاثه أيام) (١).

(٨) أى البديل الخاص لما تقدم من عدم الدليل عليه، و ما ادعى من صحيح سليمان بن خالد كمستند للحكم فهو قاصر الدلاله كما تقدم.

ص: ٥٤٨

الدلالة، لأن بدليتهما (١) عن الشاه (٢) يقتضى بدليتهما عما هو دونها قيمه (٣) بطريق أولى.

### فى الحمامه و فى فرخها

(و فى الحمامه (٤) و هى المطوقه أو ما تعبّ الماء) بالمهمله أى تشربه من غير مصّ كما تعبّ الدواب، و لا يأخذه بمنقاره قطره قطره كالدجاج و العصافير.

و أو هنا يمكن كونه للتقسيم بمعنى كون كل واحد من النوعين حماما و كونه للترديد، لاختلاف الفقهاء، و أهل اللغه فى اختيار كل منهما، و المصنف فى الدروس اختار الأول خاصه، و اختار المحقق و علامه الثانى خاصه و الظاهر أن التفاوت بينهما قليل، أو منتف (٥)، و هو يصلح لجعل المصنف كلا منهما معرّفا، و على كل تقدير فلا بد من إخراج القطا و الحجل من التعريف، لأن لهما كفاره معينه غير كفاره الحمام مع مشاركتها له فى التعريف كما صرح به جماعه.

(١) أى الإطعام ثم الصيام.

(٢) من حيث البذل العام.

(٣) و هو النتاج الحاصل من الإرسال على تقدير حصوله، و لذا صح القول بأنه مع العجز عن الإرسال فإطعام ثم الصيام، و فيه: إن إثبات الشاه عند العجز عن الإرسال بالاولويه حكم اعتبارى محض لا يمكن الآخذ به.

(٤) الحمام هو كل طائر يهدر و يعبّ الماء و قيل هو كل مطوق، و التعريف الأول قد ذكره الشيخ فى المبسوط و جمع من الأصحاب، و قال فى المدارك (لم أقف عليه فيما وصل إلينا من كلام أهل اللغه) و فى الجواهر (ما عن الأزهري من أنه أخبرنى عبد الملك عن الربيع عن الشافعى أنه قال: كلما عبّ و هدر فهو حمام يدخل فيه القمارى و الدباسى و الفواخت، سواء كانت مطوّقه أو غير مطوّقه) و معنى أنه يهدر تواتر صوته، و معنى يعبّ الماء أنه يشربه من غير مصّ و لا- يأخذه بمنقاره قطره قطره كالدجاج و العصافير.

و التعريف الثانى قد ذكره الشهيدان و غيرهما و هو المحكى عن الصحاح و القاموس و فقه اللغه و شمس العلوم و مصباح المنير قال الأخير: (و الحمام عند العرب كل ذى طوق من الفواخت و القمارى و القطا و الدواجن و الوراشين و اشباه ذلك، و يقال للواحد حمامه، و تقع على الذكر و الأنثى).

(٥) و أشكل عليه فى الجواهر (ضروره أن جمله مما يهدر و يعبّ لا- طوق له و بالعكس)، و المدار على الصدق العرفى للفظ الحمام و ليس على المعنى اللغوى.



و كفاره الحمام بأى معنى اعتبر (شاه على الحرم فى الحل (١)، و درهم على المحل فى الحرم) على المشهور (٢)، و روى أن عليه فيه قيمه، و ربما قيل بوجود أكثر الأمرين من الدرهم، و قيمه، أما الدرهم فلنص و أما قيمه فله (٣)، أو لأنها تجب للمملوك فى غير الحرم ففيه أولى، و الأقوى و جوب الدرهم مطلقا فى غير الحمام المملوك، و فيه الأمران معا الدرهم لله، و قيمه للمالك، و كذا القول فى كل مملوك بالنسبه إلى فدائه و قيمته.

(و يجتمعان) الشاه و الدرهم (على المحرم فى الحرم) (٤)، الأول لكونه محرما،

(١) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السلام (المحرم إذا أصاب حمامه ففيها شاه، و إن قتل فراخه ففيها حمل، و إن وطئ البيض فعليه درهم) (١).

(٢) لصحيح حفص بن البخترى عن أبى عبد الله عليه السلام (فى الحمامه درهم و فى الفرخ نصف درهم، و فى البيضة ربع درهم) (٢)، و صحيح صفوان عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (من أصاب طيرا فى الحرم و هو محلّ فعليه قيمه، و قيمه درهم يشترى به علفا لحمام الحرم) (٣).

و فى بعض الأخبار أن عليه قيمته، كصحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (إن قتل المحرم حمامه فى الحرم فعليه شاه - إلى أن قال - فإن قتلها فى الحرم و ليس بمحرم فعليه ثمنها) (٣)، و لذا ذهب العلامة فى المنتهى أن الأحوط و جوب أكثر الأمرين من الدرهم و قيمه، و قرب فى التذكرة و جوب قيمه لو زادت عن الدرهم، بل استشكل المحقق الثانى فى جامعه بأجزاء الدرهم مطلقا لأن من قتل صيدا مملوكا فى غير الحرم فيلزمه قيمه السوقيه لمالكة بلغت ما بلغت، فكيف يجزى الأنقص فى الحرم و رده الشارح فى المسالك (و هذا الإشكال يتوجه على القول بأن فداء المملوك لمالكة مطلقا، و سيأتى أن الحق كون فدائه لله تعالى، و للمالك قيمه السوقيه، و لا يبعد حينئذ أن يجب لله تعالى أقل من قيمه مع وجوبها للمالك).

(٣) أى للنص أيضا.

(٤) فالشاه لكونه محرما و الدرهم لقتله إياها فى الحرم و هذا هو مقتضى تعدد المسبب بتعدد-

ص: ٥٥٠

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٥ و ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣.

و الثاني لكونه في الحرم، و الأصل عدم التداخل، خصوصا مع اختلاف حقيقه الواجب.

(و في فرخها حمل) (١) بالتحريك من أولاد الضأن ما سنه أربعة أشهر فصاعدا (٢)، (و نصف درهم عليه) (٣) أى على المحرم في الحرم (٤)، (و يتوزعان على) -السبب، و عن العماني شاه فقط و هو واضح الضعف كما في الجواهر.

للمحرم في الحل على المشهور، للأخبار منها: خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن محرم قتل حمامه من حمام الحرم خارجا من الحرم، قال: عليه شاه - إلى أن قال - قلت: فمن قتل فرخا من حمام الحرم و هو محرم، قال عليه السلام: عليه حمل) (١).

(١) و عن الكافي و الغنيه إن الحمل في فرخ حمام الحرم كما هو مورد الروايه، و في فرخ حمام غيره نصف درهم، و هما محجوجان بأخبار منها: صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (المحرم إذا أصاب حمامه ففيها شاه، و إن قتل فراخه ففيه حمل، و إن وطئ البيض فعليه درهم) ٢ و هو مطلق يشمل حمام الحرم و غيره.

(٢) كما عن التذكرة و المنتهى و التحرير، و يؤيده كلام أهل اللغة كما عن ابن قتيبه عن أدب الكاتب: (فإذا بلغ أربعة أشهر و فصل عن أمه فهو حمل و خروف) نعم يعارضه ما عن الدميري أنه إذا بلغ ستة أشهر.

(٣) و نصف درهم في فرخ الحمام على المحل في الحرم، للأخبار منها: صحيح ابن الحجاج (سألته أبا عبد الله عليه السلام عن فرخين مسرولين ذبحتهما و أنا بمكة محلّ، فقال لي: لم ذبحتهما؟ فقلت: جاءني بهما جاريه قوم من أهل مكة فسألتنى أن أذبحهما، فظننت أنى بالكوفه و لم أذكر الحرم فذبحتهما، فقال: عليك قيمتها، قلت: كم قيمتها؟ قال: درهم و هو خير منهما) (٢)، و عليه يحمل صحيح حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام (في الحمامه درهم و في الفرخ نصف درهم و في البيض ربع درهم) ٤، و مثله صحيح عبد الرحمن الآخر ٥.

(٤) فالشاه لإحرامه و نصف درهم لكونه في الحرم لتعدد السبب، بالإضافة إلى أخبار منها:

خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل قتل طيرا من طيور الحرم و هو محرم في الحرم، قال: عليه شاه و قيمه الحمامه درهم يعلف به حمام الحرم، و إن كان فرخا فعليه حمل و قيمه الفرخ نصف درهم يعلف به حمام الحرم) (٣).

ص: ٥٥١

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٩ و ١.

٢- (( ٣ و ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٧ و ٥ و ١.

٣- (( ٦ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٥.

(أحدهما) فيجب الأول على المحرم في الحل، و الثاني على المحل في الحرم بقريته ما تقدم، ترتيبا و واجبا،(و في بيضاها (١) درهم و ربع) على المحرم في الحرم.

(و يتوزعان على أحدهما)، و في بعض النسخ إحداهما فيهما (٢) أي الفاعلين، أو الحالتين فيجب درهم على المحرم في الحل، و ربع على المحل في الحرم. و لم يفرّق في البيض بين كونه قبل تحرك الفرخ و بعده.

و الظاهر أن مراده الأول (٣)، أما الثاني (٤) فحكمه حكم الفرخ كما صرح به (١) مع عدم تحرك الفرخ فعلى المحل في الحرم ربع درهم، لصحيح حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام (في الحمام درهم و في الفرخ نصف درهم و في البيضة ربع درهم) (١)، و هو محمول على المحل في الحرم بقريته صحيح ابن الحجاج المتقدم، و قد تقدم الكلام في ذلك.

و على المحرم في الحل درهم، لصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام (المحرم إذا أصاب حمامه ففيها شاه، و إن قتل فراخه ففيه حمل، و إن وطئ البيض فعليه درهم) (٢)، و هو محمول على المحرم في الحل بشهادته خبر أبي بصير المتقدم في قتل فرخ الحمام و يجتمع الأمران من الدرهم و الربع على المحرم في الحرم، فالدرهم لإحرامه و الربع للحرم، لقاعده تعدد المسببات بتعدد الأسباب.

(٢) في الموضوعين من كلام الماتن.

(٣) أي قبل تحرك الفرخ.

(٤) أي بعد تحرك الفرخ ففيه حمل كما عن الشيخ و أكثر الأصحاب، لصحيح علي بن جعفر (سألت أخي موسى عليه السلام عن رجل كسر بيض الحمام، و في البيض فراخ قد تحرك، فقال: عليه أن يتصدق عن كل فرخ قد تحرك بشاه، و يتصدق بلحومها إن كان محرما، و إن كان الفرخ لم يتحرك تصدق بقيمته و رقا يشتري به علفا يطرحه لحمام الحرم) (٣)، بإرادته الحمل من الشاه، و يشهد له صحيح الحلبي (قال: حرّك الغلام مكتلا فكسر بيضتين في الحرم، فسألت أبا عبد الله عليه السلام فقال: جديين أو حملين) (٤).

ص: ٥٥٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٨.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٢.

فى الدروس، و إن كان الحاقه به (١) مع الإطلاق، لا يخلو من بعد، و كذلك لم يفترق بين الحمام المملوك و غيره، و لا بين الحرمى و غيره.

و الحق ثبوت الفرق كما صرح به فى الدروس و غيره (٢)، فغير المملوك حكمه ذلك (٣)، و الحرمى (٤)...

و ذهب المحقق و العلامة و سيد المدارك أنه سواء كان محلاً أو محرماً و سواء كان فى الحل أو الحرم.

و صرح الشهيدان و صاحب الجواهر أن الحمل فى البيض إذا تحرك الفرخ مخصوص للمحرم فى الحل، و أما المحلّ فى الحرم فيجب عليه نصف درهم، و يجتمع الأمران على المحرم فى الحرم، و فى المدارك (أن مستنده غير واضح)، و ردّ عليه صاحب الجواهر بأن المحلّ فى الحرم لو قتل نفس الفرخ فعليه نصف درهم كما تقدم، فلو قتله فى داخل البيضه فكذلك و لذا حملت هذه الأخبار - و إن كان عامه - على المحرم فى الحلّ فقط، و أما اجتماع الأمرين على المحرم فى الحرم لتعدد السبب.

(١) أى إلحاق البيض مع تحرك الفرخ بالفرخ، مع إطلاق عبارته الماتن هنا حيث قال: (و فى بيضها درهم و ربع) و هو شامل لما قبل التحرك و بعده، فهذا الإلحاق هنا نظراً إلى إطلاق عبارته المصنف لا يخلو من بعد.

(٢) أى غير المصنف.

(٣) أى المذكور فى المتن.

(٤) أى من غير المملوك، اعلم أنه لا فرق بين الحمام الأهلى و حمام الحرم فى قيمته، لكن يشتري بقيمه الحرمى علف لحمام الحرم، و يتصدق بقيمه غير الحرمى على المساكين بلا خلاف فى ذلك، للأخبار منها: خبر حماد بن عثمان (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل أصاب طيرين، واحداً من حمام الحرم و الآخر من حمام غير الحرم، قال: يشتري بقيمه الذى من حمام الحرم قمحا فيطعمه حمام الحرم، و يتصدق بجزء الآخر) (١)، و صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل أهدى له حمام أهلى و جىء به و هو فى الحرم محلّ، قال: إن أصاب منه شيئاً فليتصدق مكانه بنحو من ثمنه) (٢)، و هو دال على التصديق بثمن حمام غير الحرم على المساكين، و مثله غيره، و صحيح صفوان بن يحيى عن

ص: ٥٥٣

١- (١) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١٠.

منه، يشتري بقيمته الشامله للفداء (١) علفا لحمامه، و ليكن قمحا للروايه، و المملوك كذلك (٢)، مع إذن المالك، أو كونه المتلف، و إلا وجب ما ذكر لله و قيمته السوقيه للمالك.

### في كل واحد من القطا و الحجل و الدراج

(و في كل واحد من القطا و الحجل و الدراج حمل مفطوم رعى) (٣) قد كمل سنه أربعه أشهر، و هو قريب من صغير الغنم في فرخها و لا بعد في تساوى فداء الصغير و الكبير كما ذكرناه.

-أبى الحسن الرضا عليه السّلام (من أصاب طيرا في الحرم و هو محلّ فعليه قيمه، و قيمه درهم يشتري به علفا لحمام الحرم) (١)، و هو محمول على حمام الحرم بشهادة خبر حماد المتقدم المتضمن لحكم حمام الحرم و حكم حمام غيره.

ثم المراد من القيمه الوارده في هذه الأخبار هي ما قابل الفداء المقدّره بالدرهم و نصفه و ربعه كما عن الجواهر و المدارك و غيرهما، و عن الشارح في المسالك و الروضه هنا أن القيمه ما يعم الفداء و الدرهم، أى يشمل الشاه فيما لو كان الجزاء شاه و يشمل الدرهم فيما لو كان الجزاء دفع قيمه الحمام أو يبيضه أو فرخه، و فيه منع واضح كما في الجواهر لأنه لم تنص الأخبار على كون الفداء لحمام الحرم و إنما نصت على الدرهم أنه يشتري به علف لحمام الحرم، فتبقى الشاه و لا بدّ من صرفها على المساكين هذا من جهه و من جهه أخرى فالحمام الأهلى في قبال حمام الحرم و كلاهما غير مملوك، و إما لو كان الحمام الأهلى مملوكا و قد أتلّفه بغير إذن مالكة فقد صرح العلامة في المنتهى و تابعه الشارح في المسالك و الروضه هنا أنه اجتمع على متلفه القيمه على المساكين و القيمه لمالكه، قال في المسالك:

(و أما الأهلى فقد اطلقوا وجوب الصدقه بقيمته على المساكين، و ينبغى أن يكون في موضع لا يضمه للمالك و إلا كان فداؤه للمساكين و قيمته للمالك، فينبغى تأمل ذلك، فإن النص و الفتوى مطلقان)، و هو قوى جمعا بين أدله ضمان مال الغير و بين ما دل على قيمه الحمام لو أتلّفه في الحرم أو و هو محرم.

(١) و قد عرفت ضعفه.

(٢) أى حكمه ما ذكر من غير المملوك بصرف قيمته على المساكين.

(٣) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السّلام (وجدنا في كتاب على عليه السّلام في القطاه - إذا أصابها المحرم - حمل قد فطم من اللبن و أكل من -

ص: ٥٥٤

و هو أولى من حمل المصنف الخاص الذى اختاره ثم (١) على بنت المخاض، أو على أن فيها (٢) هنا مخاضا بطريق أولى، للإجماع على انتفاء الأمرين.

و كذا مما قيل: من أن مبنى شرعنا على اختلاف المتفقات، و اتفاق المختلفات، فجاز أن يثبت فى الصغير زياده على الكبير. و الوجه ما ذكرناه (٣)، لعدم التنافى بوجه. هذا على تقدير اختيار صغير الغنم فى الصغير (٤) كما اختاره المصنف، أو على وجوب الفتى كما اخترناه، و حمله على الحمل، و إلا بقى الأشكال (٥).

-الشجر(١)، و خبره الآخر عن أبى جعفر عليه السلام (فى كتاب أمير المؤمنين على عليه السلام:

من أصاب قطاه أو حجله أو دراجه أو نظيرهنّ فعليه دم)٢، و قد تقدم أن الحمل ما كان له أربعة أشهر، و قد تقدم أنه فى بيض القطا - إن تحرك الفرخ - بكر من الغنم و هو الفتى أو مخاض من الغنم و كلاهما أكبر من الحمل فكيف يجب فى فرخ البيضة أكبر مما يجب فى نفس الطائر قال فى المسالك: (و أجاب فى الدروس بإمكان حمل المخاض هناك - أى فى بيض القطا إن تحرك الفرخ - على بنت مخاض، أو أن فيه دليلا على أن فيه القطاه أيضا مخاض بطريق أولى، و يؤيده ما رواه سليمان بن خالد أن فى كتاب على عليه السلام من أصاب قطاه أو حجله أو دراجه أو نظيرهنّ فعليه دم، أو يجمع بين الأخبار بالتخير، و هذه أجوبه كلها مندفعه بالإجماع على نفى مدلولها، إذ لم يقل احد بوجوب بنت مخاض فى قتل هذه - أى فى القطاه - و لا ما يزيد على الحمل، و قد أجيب أيضا بأن مبنى شرعنا على اختلاف المماثلات و اتفاق المختلفات فجاز أن يثبت فى الصغير أزيد مما يثبت فى الكبير فى بعض الموارد، و فى بعض آخر بالعكس، و إن كان ذلك خلاف الغالب، و أجود ما هنا ما أسلفناه من أن الواجب فى الفرخ إنما هو بكاره من صغار الغنم و هى غير منافيه للحمل، و غايتها المساواه له فى جانب القله، و هو أمر سائغ عقلا، فإن مساواه الصغير للكبير فى الحكم امر واقع).

(١) أى هناك فى فرخ البيضة.

(٢) أى فى القطاه هنا.

(٣) من ثبوت بكر من الغنم فى الفرخ و هو غير مناف للحمل فى نفس القطا.

(٤) أى فى الفرخ الموجود فى البيضة.

(٥) من كون فداء الفرخ أكثر من فداء نفس الطائر.

ص: ٥٥٥

## فى كل من القنفذ و الضب و اليربوع و القبره و الجراده و القمله

(و فى كل من القنفذ و الضب و اليربوع جدى) (١)، على المشهور. و قيل: حمل فطيم، و المروى، الأول، و إن كان الثانى مجزئاً بطريق أولى. و لعل القائل فسّر به الجدى.

(و فى كل من القبره) بالقاف المضمومه ثم الباء المشدده بغير نون بينهما، (و الصعوه) و هى عصفور صغير له ذنب طويل يرمح به (و العصفور) بضم العين و هو ما دون الحمامه، فيشمل الأخيرين، و إنما جمعهما تبعا للنص، و يمكن أن يريد به العصفور الأهلى كما سيأتى تفسيره به فى الأطمعه، فيغايرهما (مد) من (طعام) (٢) و هو هنا ما يؤكل من الحبوب و فروعها، و التمر و الزبيب و شبهها.

(و فى الجراده تمره) (٣)، و تمره خير من جراده.

(و قيل: كف من طعام) و هو مروى أيضا، فيتخير بينهما جمعا و اختاره فى (١) هو المشهور بين الأصحاب، لصحيح مسمع عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى اليربوع و القنفذ و الضبّ إذا أصابه المحرم فعليه جدى، و الجدى خير منه، و إنما جعل هذا لكى ينكل عن فعل غيره من الصيد) (١).

و الحق المفيد و الشيخ بهذه الثلاثه ما أشبهها، و أوجب أبو الصلاح فيها حملا فطيما، و ليس لهما مستند كما فى المدارك.

و الجدى من حين ما تضعه أمه إلى أن يرعى و يقوى، كما عن أدب الكاتب، و عن البعض أنه من أربعه أشهر إلى أن يرعى، و الحق أن الجدى أعم من الحمل الفطيم بحسب الصدق.

(٢) على المشهور، لمرسل صفوان بن يحيى عن عبد الله عليه السّلام (القبره و الصعوه و العصفور إذا قتله المحرم فعليه مدّ من طعام، لكل واحد منهم) (٢).

و أوجب الصدوقان على كل طائر ما عدا النعامه شاه، لصحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (فى محرم ذبح طيرا قال: إن عليه دم شاه يهريقه، فإن كان فرخا فجدى أو حمل صغير من الضأن) (٣)، و هو مخصص عند المشهور بالخبر الأول.

(٣) كما عن الخلاف و المهذب و الجامع و السرائر، لصحيح معاويه بن عمار عن أبى -

ص: ٥٥٦

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٦.

الدروس، (و في كثير الجراد شاه) (١)، و المرجع في الكثرة إلى العرف، و يحتمل اللغه فيكون الثلاثة كثيرا، و يجب لما دونه في كل واحده ثمره، أو كف.

(و لو لم يمكن التحرز) من قتله، بأن كان على طريقه بحيث لا- يمكن التحرز منه إلا- بمشقه كثيره لا- تتحمل عاده، لا الإمكان الحقيقي (فلا شيء (٢)). و في القمله) يلقيها عن ثوبه، أو بدنه و ما أشبههما، أو يقتلها (كف) من (طعام) (٣)، و لا -عبد الله عليه السلام (قلت ما تقول. في رجل قتل جراده و هو محرم، قال: ثمره خير من جراده) (١)، و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (في محرم قتل جراده، قال: يطعم ثمره، و ثمره خير من جراده) (٢).

و عن النافع و الشرائع و القواعد و الغنيه و المراسم و المقنعه كف من طعام لصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (سألته عن محرم قتل جراده، قال: كف من طعام و إن كان كثيرا فعليه دم شاه ٣.

و عن المبسوط و التهذيب و التحرير و المدارك التخيير بينها جمعا بين الأخبار.

(١) بلا خلاف فيه، لصحيح ابن مسلم المتقدم، و يرجع في تحديد الكثرة إلى العرف.

(٢) أي لا- إثم و لا كفاره، لصحيح حرير عن أبي عبد الله عليه السلام (على المحرم أن يتنكب الجراد إذا كان على طريقه، فإن لم يجد بدًا فقتل فلا بأس) (٣)، و صحيح معاويه (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الجراد يكون على ظهر الطريق و القوم محرمون فكيف يصنعون؟ قال:

يتنكبونه ما استطاعوا، قلت: فإن قتلوا منه شيئا ما عليهم؟ قال: لا شيء عليهم) (٥).

(٣) ففي قتلها أو إلقائها كف من طعام، لخبر حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المحرم يبين القمله عن جسده فيلقبها، قال: فليطعم مكانها طعاما) (٤)، و صحيح الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام (المحرم لا يتزع القمله من جسده و لا من ثوبه متعمدا، و إن فعل شيئا من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاما قبضه يده) (٥).

و بعضهم كسيد المدارك حمل الكفاره على الاستحباب، لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (ما تقول في محرم قتل قمله، قال: لا شيء في القمله، و لا ينبغي أن يتعمد قتلها) (٨)، و حمل عند المشهور على الضروره.

ص: ٥٥٧

١- (١) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٢ و ٦.

٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١ و ٢.

٤- (٦) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

٥- (( ٧ و ٨ )) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٣ و ٦.



شيء في البرغوث (١) و إن منعنا قتله، و جميع ما ذكر حكم المحرم في الحل (٢)، أما المحل في الحرم فعليه قيمه فيما لم ينص على غيرها، و يجتمعان على المحرم في الحرم، و لو لم يكن له قيمه فكفارته الاستغفار (٣).

### في لو نقر حمام الحرم

(و لو نقر حمام الحرم و عاد) إلى محله (فشاه) عن الجميع، (و إلا) يعد (فمن كل واحد شاه) على المشهور (٤)، و مستنده غير معلوم، و إطلاق الحكم يشمل (١) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (المحرم يلقي عنه الدواب كلها إلا القملة فإنها من جسده) (١)، و إلقائه لا يجوز لنا قتله، و لكن قتله لا يوجب شيئاً للأصل.

(٢) لظهور الأخبار المتقدمة في أنه فداء من جهة إحرامه، و أما لو قتله المحل في الحرم فعليه ما ذكر في الموارد المنصوصه المتقدمة، و ما لا تقدير لفديته فعليه قيمته، لصحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام (في الضبي شاه و في البقره بقره و في الحمار بدنه و في النعامه بدنه، و فيما سوى ذلك قيمته) (٢) و تثبت القيمه بتقويم عدلين عارفين، و أما لو قتله المحرم في الحرم فيجتمع عليه الأمان لقاعده تعدد السبب و يدل على الجميع صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (فإن أصبته و أنت حلال في الحرم فعليك قيمه واحده، و إن أصبته و أنت حرام في الحل فعليك القيمه، و إن أصبته و أنت حرام في الحرم فعليك الفداء مضاعفاً) (٣)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إن قتل المحرم حمامه في الحرم فعليه شاه و ثمن الحمامه درهم أو شبهه يتصدق به أو يطعمه حمامه مكه، فإن قتلها في الحرم و ليس بمحرم فعليه ثمنها) (٤).

(٣) لرفع الاثم و لا يجب غيره للأصل بعد عدم القيمه له.

(٤) قال الشارح في المسالك: (و إنما نسب ذلك إلى القليل - أي نسبه المحقق في الشرائع - لعدم وقوفه على مستنده، فإن الشيخ رضوان الله عليه قال: هذا الحكم ذكره علي بن بابويه في رسالته و لم أجد به حديثاً مسنداً، ثم اشتهر بين الأصحاب حتى كاد أن يكون اجماعاً، و لقد كان المتقدمون يرجعون إلى فتوى هذا الصدوق عند عدم النص إقامه لها

ص: ٥٥٨

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٥.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣.

مطلق التنفير وإن لم يخرج من الحرم، وقيده المصنف في بعض تحقیقاته بما لو تجاوز الحرم، و ظاهرهم أن هذا حکم المحرم في الحرم (١)، فلو كان محلا فمقتضى القواعد وجوب قيمه إن لم يعد، تنزيلا له منزله الإلتلاف.

و يشکل حکمه مع العود (٢)، و کذا حکم (٣) المحرم لو فعل ذلك في الحل و لو كان المنفّر واحده ففي وجوب الشاه مع عودها و عدمه (٤) تساوى الحالتين و هو بعيد.

و يمكن عدم وجوب شىء مع العود (٥) وقوفا فيما خالف الأصل على -مقامه، بناء على أنه لا يحکم إلا بما دل عليه النص الصحيح عنده، و حينئذ فلا مجال للمخالفة هنا).

ثم إن هذا الحكم يشمل مطلق التنفير و إن لم يخرج من الحرم بل و إن لم يغب عن العين، و لكن عن العلامه في التذکره و الشهيد في بعض تحقیقاته بما لو تجاوز الحرم و المراد بعودها رجوعها إلى محلها من الحرم.

(١) قد صرح سيد المدارك بخلافه حيث قال: (و إطلاق كلام المصنف و غيره يقتضى عدم الفرق في المنفّر بين أن يكون محلا أو محرما، و احتمال بعض الأصحاب وجوب الفداء و قيمه إذا كان محرما في الحرم، و هو بعيد جدا، أما مع العود فواضح و أما مع عدمه فلأن مثل ذلك لا يعدّ إلتافا).

بل ظاهر كلام الشارح في المسالك خلاف ما قاله هنا في الروضه حيث قال هناك: (هذا الحكم على إطلاقه لا يناسب القواعد الماضيه من وجوب الفداء على المحرم في الحل و قيمه على المحل في الحرم، و الأمرين معا على المحرم في الحرم، و الذى يطابقها منه أن يحمل الحكم المذكور على ما لو نفّرها المحرم في الحل، فلو كان محلا في الحرم وجبت قيمه، أو محرما في الحرم وجبت الشاه و قيمه، خصوصا إذا لم يعد، فإن ذلك منزل منزله الإلتلاف فيكون في حکم القاتل).

(٢) إذ مع العود فلا إلتلاف فكيف حکم بالقيمه.

(٣) أى يشکل حکمه مع العود إلى مكانه لأنه لا يعتبر إلتافا فلم وجب عليه الفداء.

(٤) وجهان مبيان على أن الحمام اسم جنس أو جمع فعلى الأول يتعلق الحكم المذكور بالواحد دون الثانى، و عن العلامه في القواعد و جماعه عدم وجوب الشاه في تنفير الواحد مع العود حذرا من لزوم تساوى حالتى العود و عدمه مع أن مقتضى أصل الحكم الفرق بينهما.

(٥) أى عود الواحد المنفّره للأصل بعد كون الحكم المذكور في كلمات الأصحاب ناظرا إلى -

موضع اليقين و هو الحمام، و إن لم نجعله اسم جنس (١) يقع على الواحده.

و كذا الإشكال لو عاد البعض خاصه و كان كل من الذاهب و العائد واحده (٢). بل الإشكال فى العائد و إن كثر (٣)، لعدم صدق عود الجميع الموجب للشاه، و لو كان المنقر، جماعه ففى تعدد الفداء عليهم، أو اشتراكهم فيه، خصوصا مع كون فعل كل واحد لا يوجب النفور و جهان و كذا (٤) فى إلحاق غير الحمام به (٥)، و حيث لا نص ظاهرا ينبغى القطع بعدم اللحق، فلو عاد فلا شىء، و لو لم يعد ففى إلحاقه بالاتلاف نظر، لاختلاف الحقيقتين (٦)، و لو شك فى العدد بنى على الأقل، و فى العود (٧) على عدمه عملا بالأصل فيهما (٨).

### فى ما لو أغلق على حمام و فراخ و بيض

(و لو أغلق على حمام و فراخ و بيض (٩) فكالاتلاف، مع جهل الحال، أو علم) -الحمام بملاحظه قولهم، ففى كل حمامه شاه من دون فرق بين كون الحمام جمع أو لا، بل و إن قلنا إنه اسم جنس.

(١) بل و إن جعلناه فالمقصود من الحمام فى الحكم المذكور عندهم هو الجمع لقرينه قولهم ففى كل حمامه شاه.

(٢) بحيث نفر اثنتين فذهبت واحده و عادت الأخرى، فمع ذهاب الواحد شاه مع أنه لو عادتا معا شاه أيضا فينشأ الإشكال من أن عدم عود الذاهبه و عودها على حد سواء، و هو بعيد.

(٣) فالحكم المذكور متضمن لوجوب الشاه مع عود الجميع، ففى عود البعض شاه أو شىء لعدم النص فيه مع أصاله البراءه، أو احتمال وجوب جزء من الشاه بنسبه الجميع فلو كان الجميع أربعا و عاد النصف فنصف شاه و هكذا، و هذه الاحتمالات الثلاثه قد ذكرها الشارح فى المسالك.

(٤) أى الوجهان.

(٥) كالظبى و غير الحمام من الطيور.

(٦) من الاتلاف و عدم العود.

(٧) أى و لو شك فى العود.

(٨) قال سيد المدارك و قد أجاد: (و الكلام فى فروع هذه المسأله قليل الفائده لعدم ثبوت مستند الحكم من أصله كما اعترف به الشيخ و غيره، و المطابق للقواعد عدم وجوب شىء مع العود، و لزوم فديه التلف على الوجه المقرّر فى حكم الإحرام مع عدمه إن نزلنا التنفير مع عدم العود منزله الإتلاف، و إلا اتجه السقوط مطلقا).

(٩) و المستند فيه خبر يونس بن يعقوب (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أغلق بابه على

(التلف) فيضمن المحرم في الحل كل حمامه بشاه، و الفرخ بحمل، و البيضة بدرهم، و المحل في الحرم الحمامه بدرهم، و الفرخ بنصفه، و البيضة بربعه، و يجتمعان على من جمع الوصفين، و لا فرق بين حمام الحرم و غيره إلا على الوجه السابق (١).

(و لو باشر الإلتلاف جماعه أو تسبوا) (٢)، أو باشر بعض و تسبب الباكون (فعلى كل فداء) (٣)، لأن كل واحد من الفعلين موجب له، و كذا لو باشر واحد أمورا متعددة يجب لكل منها الفداء، كما لو اصطاد و ذبح و أكل، أو كسر البيض و أكل أو دل على الصيد و أكل، و لا فرق بين كونهم محرمين و محلين في الحرم، و التفريق فيلزم كلا حكمه، فيجتمع على المحرم منهم في الحرم الأمان.

حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض، فقال: إن كان أغلق عليها قبل أن يحرم فإن عليه لكل طير درهما، و لكل فرخ نصف درهم، و البيض لكل بيضة ربع درهم، و إن كان أغلق عليها بعد ما أحرم فإن عليه لكل طائر شاه و لكل فرخ حملا، و للبيض نصف درهم) (١).

و ظاهر الروايه إن نفس الإغلاق يقتضى الفديه أو الثمن، و بهذا أفتى الشيخ فى النهايه و المبسوط و العلامه فى المنتهى، و قيدها المشهور فيما لو كان الإغلاق سببا للتلف أو جهل الحال كما لو رمى الصيد و جهل حاله فإن عليه كفاره، أما لو خرج ما أغلق عليه سالما فالمشهور عدم وجوب الكفاره للأصل و لفحوى ما دل على عدم الضمان فيما لو أخذه ثم أرسله.

(١) من أنه إذا كان حماما للحرم فيشترى به علفا لحمامه، و إلا فيتصدق به على المساكين.

(٢) بناء على أن السبب قائم مقام المباشرة.

(٣) للأخبار، منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا اجتمع قوم على صيد، و هم محرمون فى صيده، أو أكلوا منه فعلى كل واحد منهم قيمته) (٢)، و صحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام (فى محرمين أصابا صيدا، قال: على كل واحد منهما الفداء) ٣، و صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (عن قوم اشتروا ظبيا فأكلوا منه جميعا و هم حرم، ما عليهم؟ قال: على كل من أكل منهم فداء صيد، كل إنسان منهم على حدته فداء صيد كاملا) ٤. و ظاهر الروايات أن الضمان عليهم إذا كانوا محرمين، و ذكر الشارح أنه لا فرق فى هذا الحكم بين المحرمين و المحلين فى الحرم، و قال-

ص: ٥٦١

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١ و ٧ و ٢.

## في كسر قرني الغزال

(و في كسر قرني الغزال (١) نصف قيمته، و في عينيه، أو يديه، أو رجله القيمه، و الواحد بالحساب) ففيه نصف القيمه، و لو جمع بينه و بين آخر من اثنين فتمام القيمه، و هكذا.

هذا هو المشهور و مستنده ضعيف، و زعموا أن ضعفه منجبر بالشهره، و في الدروس جزم بالحكم في العينين، و نسبه في اليدين و الرجلين إلى القيل.

و الأقوى و جوب الأرش في الجميع، لأنه نقص حدث على الصيد فيجب أرشه حيث لا معين يعتمد عليه.

## في أنه لا يدخل الصيد في ملك المحرم

(و لا يدخل الصيد في ملك المحرم (٢) بحيازه، و لا عقد، و لا إرث)، و لا -عنه سيد المدارك (و هو غير واضح)، و لكن التعميم الذي ذهب إليه الشارح مستندا إلى غير هذه الأخبار، كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إن أصبت الصيد و أنت حرام في الحرم فالفداء مضاعف عليك، و إن أصبتك و أنت حلال في الحرم فقيمته واحده، و إن أصبتك و أنت حرام في الحل فإنما عليك فداء واحد) (١)، و الفداء هنا يراد به القيمه.

(١) على المشهور، لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: (قلت: فما تقول في محرم كسر إحدى قرني غزال في الحل، قال: عليه ربع قيمه الغزال، قلت: فإن كسر مر فيه؟ قال:

عليه نصف قيمته يتصدق به، قلت: فإن هو فقأ عينيه؟ قال: عليه قيمته، قلت: فإن هو كسر إحدى يديه؟ قال: عليه نصف قيمته، قلت: فإن هو كسر إحدى رجله؟ قال:

عليه نصف قيمته، قلت: فإن هو قتله؟ قال: عليه قيمته؟ قلت: فإن هو فعل به و هو محرم في الحرم؟ قال: عليه دم يهريقه، و عليه هذه القيمه إذا كان محرما في الحرم) (٢)، و بمضمونها فتى الشيخ في النهايه و المبسوط، و لكن سندها مشتمل على عده من الضعفاء، منهم أبو جميله المفضل بن صالح و هو كان كذابا يصنع الحديث، كما في الخلاصه، فلذا ذهب الأكثر إلى ثبوت الأرش في الجميع.

(٢) بل يجب عليه إرساله أيضا، و هو حكم مقطوع به بين الأصحاب لما في المدارك، لخبر أبي سعيد المكارى عن أبي عبد الله عليه السلام (لا يحرم أحد و معه شيء من الصيد حتى يخرج عن ملكه) (٣)، و خبر بكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام (عن رجل أصاب ظييا-

ص: ٥٦٢

١- (١) الوسائل الباب - ٤٤ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٨ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣.



غيرها من الأسباب المملّكة كندره له. هذا إذا كان عنده.

أما النائي فالأقوى دخوله في ملكه ابتداء اختيارا كالشراء وغيره كالإرث، و عدم خروجه بالإحرام، و المرجع فيه إلى العرف.

### في من نتف ريشه من حمام الحرم

(و من نتف ريشه من حمام الحرم فعليه صدقه (١) بتلك اليد الجانيه)، و ليس في العبارة (٢) أنه نتفها باليد حتى يشير إليها بل هي أعم (٣)، لجواز نتفها غيرها، و الروايه وردت بأنه يتصدق باليد الجانيه و هي سالمه من الإيراد (٤)، و لو اتفق -فادخله الحرم فمات الظبي في الحرم، فقال: إن كان حين أدخله خلّى سبيله فلا شيء عليه، و إن كان أمسكه حتى مات فعليه الفداء(١).

و عن ابن الجنيد و الشيخ الحكم بدخوله في الملك و إن وجب إرساله كما هو ظاهر الخبرين.

هذا كله إذا كان معه الصيد، و أما إذا لم يكن معه بل كان في ملكه و كان نائيا لم يزل ملكه، لصحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام (الصيد يكون عند الرجل من الوحشي في أهله و من الطير يحرم و هو في منزله، قال: و ما به بأس) (٢)، و خبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يحرم و عنده في أهله صيد إما وحش و إما طير، قال: لا بأس) (٣) و مثلها غيرها.

و قال الشارح في المسالك: (هذا هو المشهور و عليه العمل، و كما لا يمنع الإحرام استدامه ملك العبد لا يمنع ابتداءه، فلو اشترى ثمه صيدا أو اتهبه أو ورثه انتقل إلى ملكه أيضا، و المرجع في النائي و القريب إلى العرف).

(١) بلا خلاف فيه، لخبر إبراهيم بن ميمون المنجبر بعمل الأصحاب (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نتف ريش حمامه من حمام الحرم، قال: يتصدق بصدقه على مسكين، و يعطى باليد التي نتف بها، فإنه قد أوجعه) (٣).

(٢) أي عبارة المصنف.

(٣) أي بل العبارة أعم إذ قد يتحقق النتف بالفم أو بالرجل.

(٤) الذي أورده الشارح على الماتن.

ص: ٥٦٣

١- (١) الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٤ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١ و ٤.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٥.

النتف بغير اليد جازت الصدقه كيف شاء (١) و يجرى مسماها (٢)، و لا تسقط (٣) بنبات الريش، و لا- تجزئ بغير اليد (٤) الجانيه.

و لو نتف أكثر من ريشه (٥) ففي الرجوع إلى الأرش عملا بالقاعده، أو تعدد الصدقه بتعدد وجهان اختار ثانيهما المصنف فى الدروس، و هو حسن إن وقع النتف على التعاقب، و إلا- فالأول أحسن إن أوجب أرشا (٦)، و إلا تصدق بشيء، لثبوته بطريق أولى، و لو نتف غير الحمامه، أو غير الريش (٧) فالأرش (٨)، و لو أحدث ما لا يوجب الأرش نقصا (٩) ضمن أرشه، و لا يجب تسليمه باليد الجانيه للأصل.

(١) للأصل.

(٢) لتحقق الامتثال بالمسمى بعد عدم التعيين فى الروايه.

(٣) الصدقه، خلافا لبعض العامه و ذلك لصدق النتف سواء نبت مكانها أو لا.

(٤) لظاهر الخبر.

(٥) اعلم أن مورد الروايه نتف الريشه الواحده، فلو نتف أكثر من ذلك احتمل الأرش كغيره من الجنائيات، و احتمال تعدد الصدقه بتعدد الريش، و الثانى اختيار الدروس، و قوى العلامه فى المنتهى من تكرار الفديه إن كان النتف متفرقا و إلا فالأرش إن كان النتف دفعه، هذا كله بناء على أن الوارد (رجل نتف ريشه حمامه من حمام الحرم) كما أوردناه و هو المروى فى التهذيب، و إما المروى فى الكافى و الفقيه (رجل نتف حمامه من حمام الحرم) و هو يتناول الريشه و الأكثر.

(٦) أى أوجب نقصا يستدعى الأرش و إلا إن لم يستدع نتف الأكثر نقصا فتجب الصدقه بشيء لأن ثبوت الصدقه فى الواحده يستلزم ثبوتها فى الزائد بطريق أولى كما قاله الشارح فى المسالك.

(٧) كالوبر من الحمامه.

(٨) لأنه الأصل فى الجنائيات.

(٩) قال الشارح فى المسالك (و لو أحدث - ما لا يوجب الأرش كالريشه الواحده - نقصا فى الحمامه ضمن أرشه، و الأقوى عدم وجوب تسليمه باليد الجانيه كغيره من ضروب الارش لعدم النص المعتبر)، و المعنى أن نتف الريشه من الحمامه يوجب التصديق للخبر فلو أحدث مع ذلك نقصا فعليه الارش و الصدقه، و الصدقه يجب تسليمها باليد الجانيه للخبر، و أما الارش فلا للأصل.

ص: ٥٦٤



## في محل جزاء الصيد

(و جزاؤه) أى جزاء الصيد مطلقا (١) يجب إخراجه (بمنى) إن وقع (فى إحرام الحج، و بمكه فى إحرام العمرة) (٢)، و لو افتقر إلى الذبح و جب فيهما (٣) أيضا كالصدقه، و لا تجزئ الصدقه قبل الذبح (٤)، و مستحقه الفقراء و المساكين (٥) بالحرم فعلا، أو قوه كو كيلهم فيه، و لا يجوز الأكل منه (٦) إلا بعد انتقاله إلى المستحق بإذنه (٧)، و يجوز فى الإطعام (٨) التملك و الأكل.

## البحث الثانى: فى كفاره باقى المحرمات

### إشاره

(البحث الثانى: فى كفاره باقى المحرمات -)

### فى الوطء

(فى الوطء) عامدا عالما بالتحريم، (١) مهما كان نوع الصيد، و سواء كان فداء أو أرشا أو قيمه.

(٢) للأخبار، منها: صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام (من و جب عليه فداء صيد أصابه محرما، فإن كان حاجا نحر هديه الذى يجب عليه بمتن، و إن كان معتمرا نحره بمكه قبالة الكعبه) (١).

(٣) أى فى مكه و منى و قد لا يقتصر إلى الذبح ككف من الطعام و الصدقه بثمانه و الأرش.

(٤) بلا خلاف فيه، و هو المنصرف من أخبار التصديق بالفداء.

(٥) فالصدقه للأمر بها فى الاخبار، منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن فداء الصيد يأكل من لحمه، فقال: يأكل من اضحيته و يتصدق بالفداء) (٢)، و خبر أبى بصير (سألته عن رجل أهدى هديا فانكسر، فقال: إن كان مضمونا - و المضمون ما كان فى يمين يعنى نذرا، أو جزاء - فعليه جزاؤه، قلت: أ يأكل منه؟ قال: لا، إنما هو للمساكين، فإن لم يكن مضمونا فليس عليه شيء) (٣)، و خبر عبد الرحمن عن أبى عبد الله عليه السّلام كل هدى من نقصان الحج فلا تأكل منه، و كل هدى من تمام الحج فكل) (٤)، و هى ظاهره فى أن مصرفها الفقراء و المساكين، و عن العلامه أن مصرفها لفقراء و مساكين الحرم و تبعه عليه جماعه.

(٦) فلو أكل ضمن، و يشهد له خبر حريز (إن الهدى المضمون لا يؤكل منه إذا أعطب، فإن أكل منه غرم) (٥).

(٧) أى بإذن المستحق.

(٨) أى اطعام المستحق.

- 
- ١- (١) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١.
  - ٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح حديث ١٥ و ١٦.
  - ٣- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٤٠ - من أبواب الذبح حديث ٤ و ٢٦.

(قبلا، أو دبرا قبل المشعر و إن وقف بعرفه) على أصح القولين (بدنه (١)، و يتم) (١) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل محرم وقع على أهله، فقال: إن كان جاهلا- فليس عليه شيء، و إن لم يكن جاهلا فإن عليه أن يسوق بدنه، و يفرّق بينهما حتى يقضيا المناسك، و يرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا، و عليها الحج من قابل) (١)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (إذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفه، أو قبل أن يأتي مزدلفه فعليه الحج من قابل) ٢، و صحيح زراره (سألته عن محرم غشى امرأته و هي محرمه، فقال: جاهلين أو عالمين؟ فقلت:

أجبنى عن الوجهين جميعا، قال: إن كانا جاهلين استغفرا ربهما و مضيا على حجهما و ليس عليهما شيء، و إن كانا عالمين فرّق بينهما من المكان الذي أحدثا فيه و عليهما بدنه و عليهما الحج من قابل، فإذا بلغا المكان الذي أحدثا فيه فرّق بينهما حتى يقضيا مناسكهما و يرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا، قلت: فأى الحجتين لهما؟ قال:

الأولى التي أحدثا فيها ما أحدثا، و الأخرى عليها عقوبه) (٢).

و ظاهر الأخبار عدم الفرق في الزوجه بين الدائم و المتمتع بها، و كذا عدم الفرق في الوطء بين القبل و الدبر و عن الشيخ في المبسوط أنه أوجب بالوطء في الدبر بدنه دون الحج من قابل و هو ضعيف، و عن العلامة في المنتهى الحق بوطء الزوجه الزنا و وطء الغلام، لأنه أبلغ في هتك الإحرام، و عن الحلبي أنه أوجب في اللواط البدنه، و عن البعض - كما في الجواهر - أن وطئ البهيمه حكمه حكم إتيان الدبر، و لكن في الجميع ضعف لأن النصوص المتقدمه ظاهره في إتيان الأصل و غشيان امرأته، و هي لا- تشمل هذه الفروع، و دعوى أن التعبير بإتيان الأهل و غشيان المرأه مبني على الغالب أو المتعارف ممنوعه، نعم إتيان الأصل يشمل الأمه كما يشمل الحره، و كذا عدم الفرق في الحج بين كونه واجبا و مندوبا.

ثم إن صحيح معاوية المتقدم اعتبر وقوع الجماع قبل الوقوف بالمشعر، و عن المفيد و الحلبي و سلار اعتبار قبله الوقوف بعرفه و احتج لهم العلامة في المختلف بما ورد أن الحج عرفه (٣)، و هو غير صريح في المدعى بخلاف صحيح معاوية المتقدم.

ثم إن صحيح زراره صريح في أن الأولى هو الواجبه و الثانيه عقوبه و هذا ما ذهب إليه

ص: ٥٦٦

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٢ و ١.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٩.

٣- (( ٤ )) مستدرک الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب إحرام الحج حديث ٣.

(حجه و يأتي به من قابل) فوراً إن كان الأصل كذلك (و إن كان الحج نفلاً)، و لا فرق في ذلك بين الزوجه و الأجنبيه، و لا بين الحره و الأمه، و وطء الغلام كذلك في أصح القولين دون الدابه في الأشهر.

و هل الأولى فرضه و الثانيه عقوبه، أو بالعكس قولان، و المروى الأول، إلا أن الروايه مقطوعه (١) و قد تقدم (٢).

و تظهر الفائده في الأجير لتلك السنه، أو مطلقاً (٣)، و في كفاره خلف النذر و شبهه لو عينه بتلك السنه، و في المفسد المصدود إذا تحلل ثم قدر على الحج لسنته (٤)، أو غيرها.

(و عليها مطاوعه مثله) (٥) كفاره و قضاء. و احترزنا بالعالم العامد عن -الشيخ في النهايه و المحقق، و عن ابن إدريس أن الإتمام عقوبه و الثانيه فرضه، لأن الأول حج فاسد فلا يكون مبرئاً للذمه، و صحيح زراه حجه عليه، و تظهر الفائده في هذا النزاع في الأجير للحج في سنته فعلى الأول قد أدى ما عليه و على الثاني لا يستحق أجره ما فعل، و في الناذر للحج في سنته فعلى الأول لا خلف للنذر فلا تجب الكفاره بخلاف الثاني، و في المفسد المصدود بمعنى من أفسد حجه بالجماع ثم صدّ كان عليه بدنه و الحج من قابل للإفساد و كان عليه دم للتحلل لكن وجوب الإتمام ساقط بالصدّ، ثم على الأول يجب عليه حج الإسلام لأن وجوبه مستقر ثم حج آخر عقوبه لما أفسد، و على الثاني يكفيه حج الإسلام فقط لسقوط حجه العقوبه بالتحلل منها، و وجوب قضائها منفى بالأصل.

(١) أى مضمرة، و إضمارها لا يضرها ما دام راويها زراه، فشأنه و حاله يفرضان السؤال من المعصوم عليه السلام.

(٢) في حج الأسباب.

(٣) بناء على أن الإطلاق منصرف إلى التعيين في تلك السنه كما ذهب إليه الشهيد في الدروس، و قد تقدم الكلام فيه.

(٤) فيما لو زال العذر و ارتفع الصد في تلك السنه و أمكن له الإتيان بالحج فعلى الأول يجب الحج الإسلام لأنه مستقر ثم حج آخر للإفساد و على الثاني لا يجب إلا حج الإسلام و أما حج الإفساد فقد سقط بالتحلل منه.

(٥) أى بدنه و الحج من قابل و هو المراد من قول الشارح (كفاره و قضاء)، و يدل عليه صحيح -

الناسى (١) و لو للحكم، و الجاهل (٢) فلا شىء عليهما. و كان عليه تقييده (٣) و إن أمكن إخراج الناسى من حيث عدم كونه محرّما فى حقه، أما الجاهل فأثم (٤).

(و يفترقان إذا بلغا موضع الخطيئه (٥) بمصاحبه ثالث) محترم (فى) حج (القضاء) إلى آخر المناسك.

-زراره المتقدم (و إن كانا عالمين فَرَّقَ بينهما من المكان الذى أحدثا فيه، و عليهما بدنه، و عليهما الحج من قابل) (١).

(١) لأنه معذور بالنسيان.

(٢) و يدل عليه أيضا صحيحا معاويه و زراره المتقدمين.

(٣) أى و كان على المصنف تقييد الحكم بالعالم العامد.

(٤) لتركه التعلم.

(٥) فى حج القضاء فقط كما هو أحد القولين فى المسأله كما فى المدارك، للأخبار منها:

صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (و إن لم يكن جاهلا فعليه سوق بدنه و عليه الحج من قابل، فإذا انتهى إلى المكان الذى وقع بها، فَرَّقَ محملاهما فلم يجتمعا فى خباء واحد إلا أن يكون مهما غيرهما حتى يبلغ الهدى محله) ٢، و لكن ورد الافتراق فى إتمام الفاسد، كما فى مضمرة زراره المتقدم (إن كانا عالمين فَرَّقَ بينهما من المكان الذى أحدثا فيه، و عليهما بدنه و عليهما الحج من قابل) (٢)، و صحيح معاويه عن أبى عبد الله عليه السلام (و إن لم يكن جاهلا فإن عليه أن يسوق بدنه، و يفرق بينهما حتى يقضيا المناسك و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا، و عليه الحج من قابل) ٤، و لذا ذهب ابن بابويه إلى وجوب التفريق فى الحجه الأولى، و الجمع بين الأخبار يقتضى التفريق فى الأولى و الثانية و هذا ما ذهب إليه على بن بابويه و نفى عنه البأس فى المختلف و استحسنة فى التحرير و استجوده فى التذكرة و المنتهى، و هو الذى يدل عليه خبر على بن أبى حمزه (سألت أبا الحسن عليه السلام عن محرم واقع أهله، قال: قد أتى عظيما، قلت:

أفتنى قد ابتلى، قال: استكرهها أو لم يستكرهها، قلت: أفتنى بهما جميعا، قال: إن كان استكرهها فعليه بدنتان، و إن لم يكن استكرهها فعليه بدنه و عليه بدنه، و يفترقان من المكان الذى كان فيه ما كان حتى ينتهيا إلى مكه، و عليهما الحج من قابل، لا بد منه، قلت: فإذا انتهيا إلى مكه فهى امرأته كما كانت، قال: نعم هى امرأته كما هى، فإذا انتهيا إلى المكان الذى كان منهما ما كان افترقا حتى يحلا، فإذا احلا فقد انقضى عنهما،

ص: ٥٦٨

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٩ و ١٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٩ و ٢.

(و قيل): يفترقان (في الفاسد أيضا) من موضع الخطيئه إلى تمام مناسكه و هو قوى مروى و به قطع المصنف فى الدروس، و لو حجيا فى القابل على غير تلك الطريق فلا تفريق (١)، و إن وصل (٢) إلى موضع يتفق فيه الطريقان كعرفه، مع احتمال وجوب التفريق فى المتفق منه (٣)، و لو توقفت مصاحبه الثالث على أجره، أو نفقه وجبت عليهما (٤).

(و لو كان مكرها) لها (تحمل عنها البدنه لا غير) (٥) أى لا يجب عليه القضاء عنها لعدم فساد حجها بالإكراه، كما لا يفسد حجه لو أكرهته، و فى تحملها عنه البدنه، و تحمل الأجنبي لو أكرههما وجهان أقربهما العدم، للأصل (٦)، و لو تكرر الجماع بعد الإفساد تكررت البدنه لا غير (٧)، سواء كفر عن الأول أو لا. نعم لو جامع فى القضاء لزمه ما لزمه أولا (٨)، سواء فإن أبى كان يقول ذلك (١)، ثم إن التفريق إلى انقضاء المناسك المفسر فى صحيح معاويه المتقدم ببلوغ الهدى محله، و ما ورد من استمرار التفريق إلى قضاء المناسك و الربوع إلى المكان الذى أصابا فيه الخطيئه كما فى مضمرة زراره المتقدم محمول على الاستحباب.

و ثم إن التفريق لا يتحقق إلا بوجود ثالث لو اجتمعا فى مكان واحد كما نص عليه صحيح معاويه المتقدم.

(١) لخروجه عن مورد النص.

(٢) إن وصليه.

(٣) لقاءه الميسور و المعسور.

(٤) من باب المقدمه.

(٥) أى عليه بدنتان بلا خلاف فيه، لخبر على بن أبى حمزه المتقدم و غيره، و أما حجها فصحيح للأصل، و لأن المكره اعذر من الجاهل، و كذا لو كان هو المكره فعدم فساد حججه كذلك.

(٦) و وجه التحمل أن النصوص و إن وردت فى الزوج لكن لا خصوصيه فيه فيتعدى منه إلى الزوجه.

(٧) أما تكرار البدنه فلتعدد السبب الموجب لها، و أما عدم القضاء فلأن الحج من قابل ثابت فلا معنى لتكرار القضاء عليه، و هذا على نحو القطع فى كلام الأصحاب.

(٨) علله فى المدارك بقوله (لأن الحج الثانى حج صحيح سواء جعلناه فرضه أو عقوبه،-

ص: ٥٦٩

جعلناها فرضه أو عقوبه، وكذا القول في قضاء القضاء.

(و يجب البدنه) من دون الإفساد بالجماع (بعد المشعر إلى أربعه أشواط من طواف النساء (١). و الأولى) بل الأقوى (بعد خمس) أي إلى تمام الخمسه، أما بعدها -فترتب على إفساده ما يترتب على غيره).

(١)الحكم ببطلان الحج و بوجوب البدنه و بالحج من قابل مخصوص بمن جامع دون المشعر، أما لو جامع بعد المشعر فحجه صحيح و تجب عليه بدنه فقط، للأخبار منها: مفهوم صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفه أو قبل أن يأتي مزدلفه فعليه الحج من قابل) (١)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (عن رجل وقع على امرأته قبل أن يطوف طواف النساء، قال: عليه جزور سمينه، و إن كان جاهلا فلا شيء عليه) (٢)، بناء على إرادته البدنه من الجزور. و الحكم بوجوب الكفاره للجماع يبقى إلى أن ينتهي من طواف النساء كما تقدم، و لازمه بقاء الكفاره لو شرع في طواف النساء و أكمل منه ثلاثه أشواط ثم جامع، و يدل عليه صريحا خبر حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام (و إن كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثه أشواط ثم خرج فغشى فقد أفسد حجه و عليه بدنه، و يغتسل ثم يعود فيطوف اسبوعا) (٣)، و فساد الحج هنا محمول على نقصان الكمال جمعا بينه و بين ما تقدم.

نعم من جامع بعد إكمال الخمسه فلا كفاره، لخبر حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام (سألته عن رجل كان عليه طواف النساء وحده فطاف منه خمس أشواط ثم غمز بطنه فخاف أن يبدره فخرج إلى منزله فنقض ثم غشى جاريته، قال: يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين، تمام ما كان بقي عليه من طوافه و يستغفر ربه و لا يعد، و إن كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثه أشواط ثم خرج فغشى فقد أفسد حجه، و عليه بدنه و يغتسل ثم يعود فيطوف اسبوعا) (٤)، و بعضهم كالشيخ في النهايه و العلامه في المختلف اكتفى بمجاوزه النصف المتحققه بالمال أربعه أشواط، لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (في رجل نسي طواف النساء، قال: إن زاد على النصف و خرج ناسيا أمر من يطوف عنه، و له أن يقرب النساء إذا زاد على النصف) (٥)، و هي ضعيفه السند

ص: ٥٧٠

- ١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٥٨ - من أبواب الطواف حديث ١٠.

فلا- خلاف (١) في عدم وجوب البدنه، وجعله الحكم أولى يدل على اكتفائه بالأربعه في سقوطها (٢)، و في الدروس قطع باعتبار الخمسه، و نسب اعتبار الأربعه إلى الشيخ، و الروايه (٣)، و هي ضعيفه (٤). نعم يكفى الأربعه في البناء عليه (٥) و إن وجبت الكفاره، و لو كان قبل إكمال الأربعه فلا خلاف في وجوبها.

(و لكن لو كان قبل طواف الزياره) (٦) أى قبل إكماله و إن بقى منه خطوه، -بعلى بن أبى حمزه البطائنى، فلذا رجح العمل بالأول مع أنها ضعيفه لأن حمران لم يمدح و لم يذم إلا أن يقال أنها منجره بعمل الأصحاب، و لكن لا تعارض بينهما لأن خبر حمران لم ينص على لزوم الكفاره بعد الأربعه و قبل إكمال خمس اشواط، و إنما ذكر خمس اشواط فى السؤال و قد اقتصر الجواب على بيان الحكم المسئول عنه و هو لا يقتضى نفي الحكم عما عداه، فالأقوى نفي الكفاره بعد مجاوزه النصف.

و عن ابن ادريس ثبوت الكفاره قبل إكمال السبع، و كأنه ردّ لهذين الخبرين بناء على أصله من عدم العمل بالخبر الواحد و هو ضعيف.

(١) و قد عرفت خلاف ابن إدريس فيه لكنه قال فى المسالك: (و يظهر من ابن إدريس وجوبها و إن وقع بعد الخمسه، و الاتفاق على خلافه، و من ثمة يخص الجماعه الخلاف فى الأربعه).

(٢) أى سقوط البدنه.

(٣) و هى خبر أبى بصير المتقدم.

(٤) كما عرفت و لكن خبر حمران مثلها.

(٥) أى البناء على ذلك الطواف لو قطعه و لا يجب الاستئناف و قد تقدم الكلام فى ذلك.

(٦) أى طواف الحج، بل بعده قبل طواف النساء، بل بعد الشروع فيه قبل مجاوزه النصف، و إنما ذكرت هذه المسأله أعنى. قبل طواف الزياره. بالخصوص مع دخولها فى ذلك الاطلاق المتقدم للتنبيه على حكم الإبدال هذا من جهه و من جهه أخرى فتجب البدنه، هنا بالخصوص لما تقدم بالإضافة إلى أخبار خاصه منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن متمتع وقع على أهله و لم يزر، قال: ينحر جزورا و قد خشيت أن يكون قد ثلم حججه إن كان عالما، و إن كان جاهلا فلا شىء، و سألته عن رجل وقع على امرأته قبل أن يطوف طواف النساء، قال: عليه جزور سمينه، و إن كان جاهلا فليس عليه شىء) (١)، و صحيح العيص بن القاسم عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل واقع أهله حين ضحى قبل أن يزور البيت، قال: يهريق دما) ٢.

ص: ٥٧١



(و عجز عن البدنه تخير بينها و بين بقره، أو شاه). لا وجه للتخير بين البدنه و غيرها بعد العجز عنها، فكان الأولى أنه مع العجز عنها يجب بقره أو شاه، و فى الدروس أوجب فيه بدنه، فإن عجز فشاها و غيره (١) خيّر بين البقره و الشاه، و النصوص خاليه عن هذا التفصيل لكنه مشهور فى الجملة على اختلاف ترتيبه.

و إنما أطلق فى بعضها (٢) الجزور، و فى بعضها الشاه (٣).

(و لو جامع أمته المحرمه بإذنه (٤) محلا فعليه بدنه، أو بقره، أو شاه، فإن عجز عن البدنه و البقره فشاها، أو صيام ثلاثه أيام) (٥) هكذا وردت الروايه و أفتى -و من جهة ثالثه ذهب المحقق إلى أنه لو عجز عن البدنه فمخّير بين بقره أو شاه، و عن العلامه فى القواعد أنه مع العجز عن البدنه فبقره و عند العجز عنها فشاها و قد نسبه الشارح فى المسالك إلى كلامهم المشعر بذهاب الأصحاب إليه، و النصوص خاليه عن حكم البدلين تخيرا أو ترتيبا كما اعترف به الشارح فى المسالك و غيره، نعم احتمل أن يكون ذلك للجمع بين الخبرين المتقدمين من صحيح العيص و صحيح معاويه بن عمار، و هو جمع بعيد لأن صريح صحيح معاويه فى الجزور فكيف يمكن حمله على البقره و إن أمكن حمل الدم فى صحيح العيص على الشاه.

(١) و هو على خلاف قوله فى المسالك (لكن الموجود فى كلامهم أن الشاه مرتبه على العجز عن البقره، كما أن البقره مرتبه على البدنه، و المصنف هنا خيّر بين الشاه و البقره، و ما ذكره أولى).

(٢) أى النصوص.

(٣) قد عرفت أن صحيح العيص قد صرح بالدم و ليس بالشاه.

(٤) قيد لإحرامها.

(٥) لموثق إسحاق بن عمار (قلت لأبى الحسن عليه السلام: أخبرنى عن رجل محل وقع على أمه محرمة، قال: موسرا أو معسرا؟ قلت: أجبني عنهما، قال: هو أمرها بالإحرام أو لم يأمرها، أو أحرمت من قبل نفسها؟ قلت: أجبني عنهما، قال: إن كان موسرا و كان عالما أنه لا ينبغى له، و كان هو الذى أمرها بالإحرام، كان عليه بدنه و إن شاء بقره، و إن شاء شاه، و إن لم يكن أمرها بالإحرام فلا شىء عليه موسرا كان أو معسرا، و إن كان أمرها و هو معسر فعليه دم شاه أو صيام) (١)، و الظاهر أن المراد من إعساره الموجب

ص: ٥٧٢

بها الأصحاب، و هي شامله بإطلاقها ما لو أكرهها، أو طاوعته، لكن مع مطاوعتها يجب عليها الكفاره أيضا بدنه، و صامت عوضها ثمانية عشر يوما (١) مع علمها بالتحريم، و إلا فلا شيء عليها (٢).

و المراد بإعساره (٣) الموجب للشاه، أو الصيام إعساره عن البدنه و البقره، و لم يقيد في الروايه و الفتوى الجماع بوقت فيشمل سائر أوقات إحرامها التي يحرم الجماع بالنسبه إليه، أما بالنسبه إليها فيختلف الحكم كالسابق، فلو كان قبل الوقوف بالمشعر فسد حجها مع المطاوعه و العلم (٤)، و احترز بالمحرمه بإذنه عما لو فعلته بغيره، فإنه يلغو (٥) فلا شيء عليهما، و لا يلحق بها الغلام المحرم بإذنه و إن كان أفحش، لعدم النص، و جواز اختصاص الفاحش بعدم الكفاره عقوبه كسقوطها عن معاود الصيد عمدا للانتقام (٦).

-للشاه أو الصيام هو الإعسار عن البدنه أو البقره، و أيضا الظاهر من الصيام هو صيام ثلاثة أيام. كما في أبدال الشاه و قد تقدم الكلام في البديل العام.

و إطلاق النص و كلام الأكثر على عدم الفرق في الأمه بين أن تكون مكرهه أو مطاوعه، و ذكر الفاضل في القواعد و التحرير و الشهيدان في الدروس و المسالك و الروضه هنا أن الحكم كذلك مع الإكراه، و أما مع المطاوعه فيجب عليها إكمال الحج الفاسد و قضائه من قابل، و يجب على المولى الاذن لها بالقضاء و القيام بمؤنته لاستناد الفساد إلى فعله، و عليها الكفاره و هي البدنه و لكنها تصوم بدل البدنه ثمانية عشر يوما أو ستين يوما على الخلاف المتقدم في بدل البدنه، و بناء على هذا القول لو لم نقل بالبديل فيجب الانتظار عليها حتى العتق و المكنه من البدنه، و قد توقف في هذا الحكم جماعه منهم سيد المدارك لأن الروايه مطلقه لم تصرح بكل هذا.

(١) قد رجح الشارح سابقا أن بدل البدنه صيام ستين يوما فإن عجز فالثمانية عشر يوما.

(٢) لمعدوريه الجاهل و قد تقدم المستفاد من مفهوم الموثق السابق و غيره، و كذا لو كان السيد جاهلا فلا شيء عليه.

(٣) المذكور في الموثق السابق لا في عباره المصنف.

(٤) و بعد المشعر عليها بدل البدنه على مختار الشارح و جماعه.

(٥) أى الإحرام و قد صرحت الروايه السابقه بأنه لا شيء عند عدم الاذن.

(٦) قال في المسالك: (ففى الحاقه بها وجهان، من عدم النص و أصله البراءه من الكفاره، و من اشتراكهما فى المملوكيه و كونه فعله أفحش فيناسب ترتب العقوبه عليه، و اختاره -

## في ما لو نظر إلى أجنبيه فأمنى

(و لو نظر إلى أجنبيه فأمنى) (١) من غير قصد له و لا عاده (فبدنه للموسر) أى عليه،(و بقره للمتوسط، و شاه للمعسر)، و المرجع فى المفهومات الثلاث إلى العرف.

و قيل: ينزل ذلك على الترتيب فتجب البدنه على القادر عليها فإن عجز عنها فالبقره، فإن عجز عنها فالشاه، و به قطع فى الدروس، و الروايه تدل على الأول، و فيها (٢) أن الكفاره للنظر، لا للامناء، و لو قصده (٣)، أو كان من عادته فكالمستمنى (٤) و سيأتى.

(و لو نظر إلى زوجته بشهوه فأمنى فبدنه)، و فى الدروس جزور. و الظاهر -بعض المتأخرين، و هو أحوط).

(١) فعليه بدنه إن كان موسرا، و بقره إن كان متوسطا، و شاه إن كان معسرا على المشهور، لخبر أبى بصير (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل محرم نظر إلى ساق امرأه فأمنى، قال:

إن كان موسرا فعليه بدنه، و إن كان وسطا فعليه بقره، و إن كان فقيرا فعليه شاه، ثم قال: أما إنى لم اجعل عليه هذا لأنه أمنى، إنما جعلته عليه لأنه نظر إلى ما لا يحل له) (١).

و عن الفاضل و الشهيد فى الدروس الترتيب بمعنى أن عليه بدنه فإن عجز فبقره، و مع العجز فشاه، و الروايه تدل على الأول.

و عن الصدوق و جماعه التخيير بين الجزور و البقره مطلقا، فإن لم يجد فشاه، لصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (عن رجل محرم نظر إلى غير أهله فأنزل، قال: عليه جزور أو بقره، فإن لم يجد فشاه) ٢.

و احتمال سيد المدارك الاكتفاء بالشاه مطلقا، لصحيح معاويه بن عمار (فى محرم نظر إلى غير أهله فأنزل، قال: عليه دم لأنه نظر إلى غير ما يحل له، و إن لم يكن أنزل فليقت الله و لا يعد، و ليس عليه شيء) ٣، و هو غير مناف لمستند المشهور لأنه مطلق فلا بد من حملة على ذلك المقيد.

(٢) أى و فى الروايه قد جعلت الكفاره للنظر إلى ما لا يحل و عليه سواء أمنى أو لا فالكفاره ثابتة و هذا على خلاف فتاواهم من جعل الكفاره للنظر الموجب للمنى.

(٣) أى قصد الاستمنا.

(٤) بل هو منه لتحققه بأحد الفردين.

ص: ٥٧٤

أجزاءهما، (و بغير شهوه لا شيء) (١) و إن أمني، ما لم يقصده أو يعتده، (و لو مسها فشاها إن كان بشهوه و إن لم يمن (٢)، و بغير شهوه لا شيء) و إن أمني، ما لم يحصل أحد الوصفين (٣)، (و في تقيلها بشهوه جزور) (٤) أنزل، أم لا، و لو (١) لصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو أفدى و هو محرم، قال: لا شيء عليه، و لكن ليغتسل و يستغفر ربه، و إن حملها من غير شهوه فأمنى أو أفدى و هو محرم فلا شيء عليه، و إن حملها أو مسها بشهوه فأمنى أو أفدى فعليه دم، و قال: في المحرم ينظر في امرأته أو ينزلها بشهوه حتى ينزل، قال:

عليه بدنه) (١)، و خبر مسمع أبي سيار عن أبي عبد الله عليه السلام (و من نظر إلى امرأته نظر شهوه فأمنى فعليه جزور) ٢.

(٢) للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (سألته عن المحرم يضع يده من غير شهوه على امرأته، قال. نعم يصلح عليها خمارها، و يصلح عليها ثوبها و محملها، قلت:

أفيمسها و هي محرمة، قال: نعم، قلت: المحرم يضع يده بشهوه؟ قال: يهريق دم شاه، قلت: قبل؟ قال: هذا أشد ينحر بدنه) (٢)، و خبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل حمل امرأته و هو محرم فأمنى أو أفدى، فقال: إن كان حملها أو مسها بشهوه فأمنى أو لم يمن، أمذى أو لم يمد فعليه دم يهريقه، فإن حملها أو مسها بغير شهوه فأمنى أو لم يمن فليس عليه شيء) (٣).

(٣) من قصد الامناء و من اعتياده.

(٤) و إن قبلها بغير شهوه فشاها كما عليه الأكثر، لخبر مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام (يا أبا سيار إن حال المحرم ضيقه، فمن قبل امرأته على غير شهوه و هو محرم فعليه دم شاه، و من قبل امرأته على شهوه فأمنى فعليه جزور و يستغفر ربه) (٤)، و الجزور للتقيل بشهوه سواء أمني أو لا كما يشهد له خبر علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام (سألته عن رجل قبل امرأته و هو محرم، قال: عليه بدنه و إن لم ينزل، و ليس له أن يأكل منها) ٦،

و عن الصدوق وجوب البدنه و لم يفصل، و في الفقيه وجوب الشاه من دون تفصيل -

ص: ٥٧٥

- 
- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١ و ٣.
  - ٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٢، و أورد ذيله في الباب - ١٨ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.
  - ٣- (( ٤ )) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٦.
  - ٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٣ و ٤.

طاوعته فعلیها مثله (١)، (و بغيرها) أى بغير شهوه (شاه) أنزل، أم لا، مع عدم الوصفين (٢).

## فى الاستمناء

(و لو أمنى بالاستمناء، أو بغيره من الأسباب التى تصدر عنه فبدنه) (٣).

و هل يفسد به الحج مع تعمده و العلم بتحريمه قيل: نعم، و هو المروى من غير معارض. و ينبغى تقييده بموضع يفسده الجماع (٤) و يستثنى من الأسباب (٥) التى عممها ما تقدم من المواضع التى لا توجب البدنه بالإمناء و هى كثيرة.

## فى العقد

(و لو عقد المحرم، أو المحل لمحرم على امرأه فدخل فعلى كل منهما) أى من العاقد و المحرم المعقود له (بدنه) (٦)، و الحكم بذلك مشهور، بل كثير منهم لا ينقل -أيضا، و عن ابن إدريس أنه إذا قبل بشهوه فأنزل فجزور و إن لم ينزل فشاه، و كذا الشاه من غير شهوه.

(١) لأن المستفاد من الأخبار أن التقييل هو السبب فلو فعلت ذلك كان عليها مثل ما عليه.

(٢) من القصد للإمناء و لا اعتياده.

(٣) من دون خلاف فيه، و إنما الخلاف فى إفساد الحج به، فذهب الأكثر إلى ذلك لموثق إسحاق بن عمار عن أبى الحسن عليه السلام (قلت: ما تقول فى محرم عبث بذكره فأمنى، قال: أرى عليه مثل ما على من أتى أهله و هو محرم، بدنه و الحج من قابل) (١)، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى الحسن عليه السلام (عن المحرم يعبث بأهله و هو محرم حتى يمنى من غير جماع، أو يفعل ذلك فى شهر رمضان، ما ذا عليها؟ قال: عليهما جميعا الكفاره مثل ما على الذى يجامع) (٢)، و منهما تعرف ضعف ما عن ابن إدريس من وجوب الكفاره فقط دون إعادته الحج من قابل، و هو اختيار الشيخ فى الاستبصار.

(٤) و هو ما قبل المشعر الحرام.

(٥) أى أسباب الاستمناء.

(٦) بلا خلاف فيه، لوثق سماعه بن مهران عن أبى عبد الله عليه السلام (لا ينبغى للرجل الحلال أن يزوج محرما و هو يعلم أنه لا يحل له، قلت: فإن فعل فدخل بها المحرم، قال: إن كانا عالمين فإن على كل واحد منهما بدنه، و على المرأه إن كانت محرمة بدنه، و إن لم تكن محرمة فلا شىء عليها، إلا أن تكون قد علمت أن الذى تزوجها محرم، فإن كانت

ص: ٥٧٦

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.

فيه خلافاً، و مستنده روايه سماعه، و موضع الشك وجوبها على العاقد المحل، و تضمنت أيضاً وجوب الكفاره على المرأه المحله مع علمها بإحرام الزوج.

(و فيه إشكال) (١)، لكن هنا (٢) قطع المصنف فى الدروس بعدم الوجوب عليها.

و فى الفرق نظر (٣)، و ذهب جماعه إلى عدم وجوب شىء على المحل فيهما (٤) سوى الإثم، استناداً إلى الأصل، و ضعف مستند الوجوب أو بحمله على الاستحباب، و العمل بالمشهور أحوط. نعم لو كان الثلاثه محرمين وجبت على الجميع، و لو كان العاقد و المرأه محرمين خاصه وجبت الكفاره على المرأه مع الدخول، و العلم بسببه (٥)، لا بسبب العقد، و فى وجوبها على العاقد الإشكال (٦). و كذا الزوج (٧).

(و العمره المفردة إذا أفسدها) (٨)...

علمت ثم تزوجت فعليها بدنه(١)، و هى قد صرحت بالكفاره على العاقد المحل، فلو كان محرماً فأولى، و قد صرحت بالدخول فلو لم يدخل بها فلا شىء على العاقد و الزوج سوى الإثم للأصل مع عدم النص، و قد صرحت بوجوب البدنه على المرأه المحله إذا كانت عالمه بإحرام الزوج، و بمضمونها أفتى الشيخ و جماعه، و جزم الشهيد فى الدروس بعدم الكفاره عليها و إن كانت عالمه بإحرام الزوج و تابعه على ذلك جماعه، لضعف الخبر لأن سماعه كان واقفياً فهو يصلح مستنداً للاستحباب لا للوجوب.

وفيه: إنه ثقه و هذا يكفى للعمل بها فى الحكم الإلزامى.

(١) لأن الكفاره استدراك للخلل الواقع فى الإحرام و الحال أنها غير محرمة.

(٢) أى فى المرأه المحله.

(٣) أى بين المرأه المحله و العاقد المحل.

(٤) أى فى المرأه و العاقد.

(٥) أى بسبب الدخول.

(٦) أى الاشكال المتقدم.

(٧) إذا كان محلاً فيأتى الإشكال.

(٨) من جامع قبل السعى فى العمره فسدت عمرته و عليه بدنه و قضاؤها لا خلاف فيه سوى

١- (١) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.



بالجماع قبل إكمال سعيها، أو غيره (١) (قضاها في الشهر الداخل (٢)، بناء على أنه الزمان بين العمرتين) (٣)، و لو جعلناه (٤) عشره أيام اعتبر بعدها (٥) و على الأقوى من عدم تحديد وقت بينهما يجوز قضاؤها معجلا بعد إتمامها، و إن كان الأفضل التأخير و سيأتي ترجيح المصنف عدم التحديد.

### في لبس المخيط و الخفين و في الطيب و قص الأظفار و قلع شجر الحرم

(و في لبس المخيط و ما في حكمه (٦)...) - ما نقل عن ابن أبي عقيل حيث نقل عنه العلامة في المختلف قوله (فأما إذا جامع في عمرته قبل أن يطوف و يسعى فلم أحفظ عن الأئمة عليهم السلام شيئا أعرفكم به، فوقف عند ذلك و رددت الأمر إليهم).

و يدل على الحكم أخبار، منها: صحيح بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام (عن رجل اعتمر عمره مفردة فغشى أهله قبل أن يفرغ من طوافه و سعيه، قال: عليه بدنه لفساد عمرته، و عليه أن يقيم إلى الشهر الآخر فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم بعمره) (١)،

و خبر مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يعتبر عمره مفردة فيطوف بالبيت طواف الفريضة ثم يغشى أهله قبل أن يسعى بين الصفا و المروه، قال: قد أفسد عمرته و عليه بدنه، و عليه أن يقيم بمكة محلاً حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه، ثم يخرج إلى الوقت الذي وقته رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لأهل بلاده فيحرم منه و يعتمر) ٢.

و مورد الروايتين العمره المفردة، إلا أن الأكثر على عدم الفرق بينها و بين عمره المتمتع كما يشعر به صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (عن رجل متمتع وقع على امرأته و لم يقصر، قال: ينحر جزورا و قد خشيت أن يكون ثلم حجه إن كان عالما، و إن كان جاهلا فلا شيء عليه) (٢)، فالخوف من تطرق الفساد بالوقاع بعد السعى و قبل التقصير مشعر بالفساد قبل السعى، و هو نص في عمره المتمتع.

(١) غير الجماع.

(٢) كما هو مقتضى روايتي بريد و مسمع المتقدمتين.

(٣) بناء على أن لكل شهر عمره و سيأتي الكلام فيه.

(٤) أي الزمان بين العمرتين.

(٥) أبي بعد العشره و سيأتي الكلام فيه أيضا.

(٦) أي ما يشبه المخيط مما أحاط البدن كالدرع المنسوج و اللبد المعمول كذلك على ما تقدم -

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١ و ٢.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ٤.

(شاه) (١) و إن اضطر (٢)، (و كذا) تجب الشاه (في لبس الخفين) (٣) أو أحدهما، (أو الشمشك) بضم الشين و كسر الميم، (أو الطيب) (٤)، ... - توضيحه في بحث الإحرام.

(١) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (من لبس ثوبا لا ينبغي له لبسه و هو محرم، ففعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو جاهلا فلا شيء عليه، و من فعله متعمدا فعليه دم) (١)، و صحيح سليمان بن العيص عن أبي عبد الله عليه السلام (عن المحرم يلبس القميص متعمدا، قال: عليه دم) ٢، و يحمل الدم هنا على الشاه لأنها القدر المتيقن، و لصحيح زراره الآخر (سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من نتف إبطه أو قلم ظفره، أكله و هو محرم، ففعل ذلك ناسيا أو جاهلا فليس عليه شيء، و من فعله متعمدا فعليه دم شاه) (٢).

(٢) لصحيح محمد بن مسلم (سألت أبا جعفر عليه السلام عن المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب يلبسها، قال: عليه لكل صنف منها فداء) (٣).

(٣) و الشمشك و إن كان مضطرا فعليه شاه كما عن القواعد، لأن الأصل في تروك الإحرام الفداء إلى أن يظهر المسقط، و لا دليل على سقوطه هنا، و عن التهذيب و الخلاف و التذكرة عدم الفديه مع الاضطرار، لأصالة البراءة، و لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (أى محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان، فله أن يلبس الخفين إذا اضطر إلى ذلك، و الجورين يلبسهما إذا اضطر إلى لبسهما) (٤)، و لم يصرح بالفديه مع أنه في وقت الحاجة للبيان على فرض ثبوته.

(٤) ففيه شاه بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (من أكل زعفرانا متعمدا أو طعاما فيه طيب فعليه دم، و إن كان ناسيا فلا شيء عليه و يستغفر الله و يتوب إليه) (٥)، و صحيحه الآخر المتقدم (أو أكل طعاما لا ينبغي له أكله و هو محرم، ففعل ذلك ناسيا أو جاهلا فليس عليه شيء، و من فعله متعمدا فعليه دم شاه) (٦)،

و صحيح معاوية بن عمار (في محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج، قال: إن كان -

ص: ٥٧٩

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٢ و ٤.
- ٢- (٣) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.
- ٦- (٧) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

(أو حلق الشعر) (١) و إن قل مع صدق اسمه (٢)، و كذا إزالته بنتف و نوره و غيرهما (٣).

(أو قص الأظفار) (٤) أى أظفار يديه و رجليه جميعا (فى مجلس، أو يديه) -فعله بجهاله فعليه طعام مسكين، و إن كان تعمد فعليه دم شاه يهريقه(١)، و من مجموع الأخبار يستفاد حرمة الطيب استعمالا و أكلا و لو فى الطعام، و كذا لو استعمله صبغه أو طلاء أو بخورا.

(١) ففیه شاه أو إطعام سته مساکین لكل واحد مدان، أو صیام ثلاثه أيام على نحو التخییر كما علیه الأكثر، و یدل علیه مرسل حریز عن أبی عبد الله علیه السّلام (مرّ رسول الله صلّى الله علیه و آله و سلّم على كعب بن عجره، و القمل یتناثر من رأسه و هو محرم، فقال له: أ تؤذیک هوأمک؟ فقال:

نعم، فانزلت هذه الآیه: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَتِدِيهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ، فأمره رسول الله صلّى الله علیه و آله و سلّم أن یحلق، و جعل الصیام ثلاثه أيام، و الصدقه على سته مساکین لكل مسکین مدان، و النسك شاه، قال أبو عبد الله علیه السّلام: و كل شىء فى القرآن (أو) فصاحبه بالخيار یختار ما شاء، و كل شىء فى القرآن (فمن لم یجد كذا فعليه كذا) فالأولى الخيار(٢)، أى أن الأول هو المختار و الثانى بدل عنه.

و ذهب بعضهم كالشهید فى الدروس إلى وجوب إطعام عشره مساکین لكل مسکین مد لخبر عمر بن یزید عن أبی عبد الله علیه السّلام (قال: قال الله تعالى فى كتابه: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَتِدِيهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ، قال علیه السلام: فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ینبغى للمحرم إذا كان صحیحا فالصیام ثلاثه أيام، و الصدقه على عشره مساکین یشبعهم من الطعام، و النسك شاه ینبغى فیأكل و یطعم، و إنما علیه واحد من ذلك)٣، و هى لم تدل على إعطاء المد بل الإشباع، و هى مخالفه لما علیه الأصحاب من عدم جواز الأكل من الفداء فالترجیح للأولى.

ثم إن الروایه قد علقت الحكم على الحلق مع الأذى و هذا یقتضى الكفاره على الحلق بدونه بطریق أولى.

(٢) أى و إن قلّ الشعر مع صدق اسم حلق الرأس، كما هو مورد الخبر.

(٣) مما یصدق علیه الحلق.

(٤) ففى كل ظفر مدّ من طعام، و فى أظفار يديه و رجليه فى مجلس واحد دم، و لو كان كل -

ص: ٥٨٠

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب بقیه كفارات الإحرام حدیث ٥.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٤ - من أبواب بقیه كفارات الإحرام حدیث ١ و ٢.

خاصه فى مجلس، (أو رجليه) كذلك، (وإلا فعن كل ظفر مد)، و لو كفر لما لا يبلغ الشاه ثم أكمل اليدين، أو الرجلين لم يجب الشاه (١)، كما أنه لو كفر بشاه لأحدهما ثم أكمل الباقي فى المجلس تعددت (٢) و الظاهر أن بعض الظفر كالكل (٣)، إلا أن يقصه فى دفعات مع اتحاد الوقت عرفا (٤) فلا يتعدد فديته.

(أو قلع شجره من الحرم صغيره) (٥) غير ما استثنى (٦)، و لا فرق هنا بين -منهما فى مجلس فدمان على المشهور، للأخبار منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (عن رجل قلم ظفرا من أظافيره و هو محرم، قال: عليه مدّ من طعام حتى يبلغ عشره، فإن قلم أصابع يديه كلها فعليه دم شاه، قلت: فإن قلم أظافر يديه و رجليه جميعا؟ فقال: إن كان فعل ذلك فى مجلس واحد فعليه دم، و إن كان فعله متفرقا فى مجلسين فعليه دمان) (١)، و عن ابن الجنيّد فى الظفر مدّ أو قيمته حتى يبلغ خمسه فصاعدا قدم، و عن الحلبي فى قص الظفر كف من طعام و فى أظفار إحدى يديه صاع، و ليس لهذين القولين من مستند.

(١) لانصراف الخبر عن هذا مورد إذ الشاه لأصابع اليدين أو الرجلين فى مجلس واحد مع عدم التكفير.

(٢) أى الشاه لأن مورد الخبر ثبوت الشاه فى أظافر اليدين و الرجلين فى مجلس واحد مع عدم تخلل الكفاره.

(٣) أرسل إرسال المسلمات فى الكثير من الكتب إلا أن صاحب الجواهر قال: (قد ينقذح الشك فى الأخير بعد فرض عدم صدق قص الظفر المفروض كونه عنوانا للحكم).

(٤) بحيث يصدق عليه قص ظفر واحد.

(٥) ففيها شاه، و لو كانت كبيره فبقره و لو كان القالع محلا، على المشهور، لخبر موسى بن القاسم (روى أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: إذا كان فى دار الرجل شجره من شجر الحرم لم تنزع، فإذا أراد نزعها كفر بذبح بقره يتصدق بلحمها على المساكين) (٢)، و هى محموله على الشجره الكبيره لما رواه ابن عباس من غير طرقنا عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم (فى الدوحه بقره، و فى الجزله شاه) (٣)، و ظاهر الخبر الأول أن الكفاره على القلع و لو كان من محلّ.

(٦) مما مرّ ذكره فى تروك الإحرام كعودى المحاله.

ص: ٥٨١

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٣.

٣- (٣) جواهر الكلام ج ٢٠ ص ٤٢٦.

المحرم و المحل، و فى معنى قلعها قطعها من أصلها، و المرجع فى الصغيره و الكبيره إلى العرف، و الحكم بوجوب شىء للشجره مطلقا (١) هو المشهور، و مستنده روايه مرسله (٢).

### فى الطيب و قلع الضرس و ننف الإبط و الجدال و الشجر

(أو اذهن بمطيب) و لو لضروره (٣)، أما غير المطيب فلا شىء فيه (٤)، و إن أثم، (أو قلع ضرسه) (٥) مع عدم الحاجه إليه فى المشهور و الروايه به مقطوعه،  
(١) كبيره أو صغيره.

(٢) و هى خبر موسى بن القاسم المتقدم.

(٣) فيه شاه، لصحيح معاويه بن عمار (فى محرم كانت به قرحه فداواها بدهن بنفسج، قال: إن كان فعله بجهاله فعليه طعام مسكين، و إن كان بعمد فعليه دم شاه يهريقه) (١).  
و إضماره لا يضر، و عليه فلا داعى لتردد المحقق فى الشرائع.

(٤) كما عن المفيد و سلار و ابن أبى عقيل و أبى الصلاح، تمسكا بالأصل، و هو مدفوع بإطلاق الأخبار، منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (لا- تمس شيئا من الطيب و لا- من الدهن فى إحرامك و اتق الطيب فى طعامك) (٢)، و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (و ادهن بما شئت من الدهن حين تريد أن تحرم، فإذا أحرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل) (٣)، نعم لا- تجب الكفاره باستعماله و إن أثم كما نص عليه ابن إدريس و العلامه فى المنتهى، و لعله لأصالة البراءه، هذا من جهه و من جهه أخرى يجوز استعماله مع الضروره بلا خلاف فيه، لصحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام (إذا خرج بالمحرم الخراج أو الدم فليبطه و ليداوه بسمن أو زيت) (٤)، و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (سألته عن محرم تشقت يداه، فقال: يدهنهما بزيت أو سمن أو إهاله) (٥).

(٥) على المشهور، لخبر محمد بن عيسى عن عده من أصحابنا عن رجل من أهل خراسان (أن مسأله وقعت فى الموسم لم يكن عند مواليه فيها شىء، محرم قلع ضرسه فكتب: يهريق دما) (٥) و هو محمول على الشاه لأنها القدر المتيقن، و هو مضمّر و مرسل فلذا ذهب ابن -

ص: ٥٨٢

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

٤- (٤) (٥ و ٤) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١ و ٢.

٥- (٦) الوسائل الباب - ١٩ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

و فى إلحاق السن به وجه بعيد (١)، و على القول بالوجوب لو قلع متعددًا فعن كل واحد شاه (٢) و إن اتحد المجلس، (أو نتف إبطيه) (٣) أو حلقهما.

(و فى أحدهما إطعام ثلاثه مساكين) (٤)، أما لو نتف بعض كل منهما فأصله البراءة تقتضى عدم وجوب شىء (٥)، و هو (٦) مستثنى من عموم إزاله -الجنيد و الصدوق إلى نفي البأس بقلع الضرس مع الحاجيه من دون فديه و يشهد لهما خبر حسن الصيقل عن أبى عبد الله عليه السلام (عن محرم يؤذيه ضرسه أ يقلعه؟ قال: نعم لا بأس به) (١).

(١) قال فى الجواهر: (إن النص و الفتوى به مطلقان، و ثانيا لا بعد فى اللاحق، بل يمكن إرادته ما يعم السن من الضرس).

(٢) لتعدد السبب.

(٣) بلا خلاف فيه، لصحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا نتف الرجل إبطيه بعد الإحرام فعليه دم) (٢)، و صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام (من حلق رأسه أو نتف إبطه ناسيا أو ساهيا أو جاهلا فلا شىء عليه، و من فعله متعمدا فعليه دم) (٣)، و لا خصوصيه للنتف بل المدار على إزاله الشعر منهما.

(٤) لخبر عبد الله بن جبلة عن أبى عبد الله عليه السلام (فى محرم نتف إبطه، قال: يطعم من ثلاثه مساكين) (٤)، و راويها مجهول، و السند مشتمل على محمد بن هلال و هو مجهول، و هو معارض بصحيح زراره حيث أوجب الشاه فى نتف الإبط الصادق على الواحد.

و المشهور على الأول، و هذا يوجب انجبار ضعف خبر ابن جبلة و هو معتضد بمفهوم صحيح حريز الدال على عدم الدم فى نتف الإبط الواحد، و منه يعلم أن المراد من الإبط فى صحيح زراره الذى أوجب فيه الدم و هو الابطين.

(٥) قال فى الجواهر: (ثم إن الظاهر عدم كون بعض الإبط كالكل للأصل، و إرشاد الفرق بين الواحد و الاثنتين، و حينئذ فلو نتف من كل إبط شيئا لا يتحقق به صدق اسم نتف الإبط لم تترتب الكفاره، و لكن مع ذلك لا ينبغى الاحتياط فيه، و الله العالم).

(٦) أى بعض الإبط.

ص: ٥٨٣

١- (١) الوسائل الباب - ٩٥ - من أبواب تروك الإحرام حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٢.



الشعر (١) الموجب للشاه، لعدم وجوبها لمجموعه، فالبعض أولى.

(أو أفتى بتقليم الظفر فأدعى المستفتي) (٢). و الظاهر أنه لا- يشترط كون المفتي محرما، لإطلاق النص، و لا كونه مجتهدا نعم يشترط صلاحيته للإفتاء بزعم المستفتي، ليتحقق الوصف ظاهرا، و لو تعمد المستفتي الإدعاء فلا شىء على المفتي (٣). و فى قبول قوله فى حقه (٤) نظر، و قرّب المصنف فى الدروس القبول، و لا شىء على المفتي فى غير ذلك (٥)، للأصل مع احتمالاه.

(أو جادل) (٦)...

(١) قد عرفت أنه مختص بشعر الرأس، و لا يوجد عموم يشمل البدن.

(٢) لزم المفتي شاه، بلا خلاف لخبر إسحاق الصيرفى عن أبى إبراهيم عليه السلام (إن رجلا أحرم فقلّم أظفاره فكانت إصبع له عليه فترك ظفرها لم يقصه، فأفتاه رجل بعد ما أحرم فقصه فأدماه، قال: على الذى أفتى شاه) (١)، و سنده مشتمل على محمد البزاز و هو مجهول، و على زكريا المؤمن و هو مختلط فى حديثه لكنه منجبر بعمل الأصحاب.

و صرح الشهيد فى الدروس بأنه لا- يشترط إحرام المفتي و لا- كونه من أهل الاجتهاد لإطلاق الخبر، نعم اعتبر الشارح فى المسالك صلاحيته للإفتاء بزعم المستفتي ليتحقق كونه مفتيا.

(٣) أرسل ارسال المسلمات عندهم لأن الادعاء مستند إلى تعمد المستفتي لا إلى فتوى المفتي.

(٤) أى قبول قول المستفتي فى حق المفتي بالنسبة للإدعاء، و استقرب فى الدروس القبول.

(٥) كما لو أفتاه بالحلق مثلا، فلا شىء عليه للأصل و عدم النص، و يحتمل الضمان لما روى (أن كل مفت ضامن) (٢).

(٦) فى الكذب منه شاه فى المره الأولى، و بقره فى المرتين، و بدنه فى الثالثة على المشهور، و يدل على الأول خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا حلف الرجل ثلاثة أيام و هو صادق و هو محرّم فعليه دم يهريقه، و إذا حلف يمينا واحده كاذبا فقد جادل فعليه دم يهريقه) (٣).

و يدل على الثانى صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام (سألته عن الجدل فى الحج-

ص: ٥٨٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٣ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب آداب القاضى حديث ٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٧.

بأن حلف يا حدى الصيغتين (١)، أو مطلقا (ثلاثا صادقا) من غير ضروره إليه -فقال: من زاد على مرتين فقد وقع عليه الدم، فقبل له: الذى يجادل و هو صادق، قال:

عليه شاه و الكاذب عليه بقره(١)، و هو محمول على المره الثانيه جمعا بينه و بين ما تقدم.

و يدل على الثالث خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (إذا جادل المحرم و هو محرم فكذب متعمدا فعليه جزور)٢.

و قال سيد المدارك: (إنما يجب البقره بالمرتين و البدنه بالثلاثه إذا لم يكن كَفَّرَ عن السابق، فلو كَفَّرَ عن كل واحده فالشاه، أو الاثنتين فالبقره، و الضابط اعتبار العدد السابق ابتداء أو بعد التكفير).

ثم لو جادل صادقا فشاها فى الثلاث، و لا كفاره فيما دونه، و يدل عليه خبر أبى بصير الأول المتقدم، و خبره الآخر عن أحدهما عليهما السلام (إذا حلف بثلاثه أيمان متعمدا متتابعات صادقا فقد جادل، و عليه دم، و إذا حلف يمينا واحده كاذبا فقد جادل و عليه دم)٣، و صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إن الرجل إذا حلف بثلاثه أيمان فى مقام ولاء و هو محرم فقد جادل، و عليه حد الجدال دم يهريقه و يتصدق به)٤(٢) و مقتضى هذين الأخيرين تقييد الأيمان الثلاثه بأنها فى مقام واحد بلا فصل، و عليهما يحمل خبر أبى بصير المطلق و إلى المقيد ذهب ابن أبى عقيل، و لكن الأصحاب على خلافه - كما فى الجواهر - و هذا ما يفيد قوه للمطلق مع حمل المقيد على إرادته بعض الأفراد ليس إلا.

ثم لو اضطر للحلف فلا كفاره لموثق يونس بن يعقوب (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يقول: لا و الله و بلى و الله، و هو صادق عليه شىء، قال: لا)٥، المحمول على الضروره جمعا بينه و بين ما تقدم، و فيه: إنه ناظر إلى ما دون الثلاث، و هذا لا كفاره إذا كان صادقا، فالأولى الاستدلال بأصاله البراءه لنفى الكفاره.

(١) للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (و الجدال: قول الرجل لا و الله، و بلى و الله)٣(٢)، و صحيحه الآخر عنه عليه السلام (إنما الجدال قول الرجل: لا و الله، و بلى و الله)٧، و صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليهم السلام (و الجدال قول الرجل: لا- و الله، و بلى و الله)٨، و يستفاد منها الحصر، و عن المحقق الثانى فى جامعه و الشهيد فى الدروس التعدى إلى كل ما يسمى يمينا للإطلاق فى صحيح معاويه بن-

ص: ٥٨٥

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٦ و ٩ و ٤.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٥ و ٨.

٣- (( ٦ و ٧ و ٨ )) الوسائل الباب - ٣٢ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١ و ٣ و ٤.

كإثبات حق، أو دفع باطل يتوقف عليه و لو زاد الصادق عن ثلاث و لم يتخلل التكفير فواحد عن الجميع (١). و مع تخلله فلكل ثلاث شاه.

(أو واحده كاذبا، و فى اثنتين كاذبا بقره، و فى الثلاث) فصاعدا (بدنه) إن لم يكفر عن السابق، فلو كفر عن كل واحده فالشاه، أو اثنتين فالبقره و الضابط اعتبار العدد السابق ابتداء، أو بعد التكفير فللواحد شاه، و للثنتين بقره، و للثلاث بدنه.

(و فى الشجره الكبيره (٢) عرفا بقره) فى المشهور، و يكفى فيها و فى الصغيره كون شىء منها فى الحرم سواء كان أصلها أم فرعها (٣)، و لا- كفاره فى قلع الحشيش (٤) و إن أثم (٥) فى غير الاذخر و ما أنبتة الآدمى (٦)، و محل التحريم فيهما (٧) الاخضرار، أما اليابس فيجوز قطعه مطلقا (٨)، لا- قلعه إن كان -عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (إن الرجل إذا حلف ثلاثه أيمان فى مقام ولاء و هو محرم فقد جادل، و عليه حد الجدل دم، يهريقه و يتصدق به) (١)، و فيه: إن الخبر ليس فى مقام بيان المراد من الجدل و إنما فى مقام بيان حكمه عند الصدق فلا يعارض الأخبار الداله على الحصر.

(١) لعدم الكفاره للزياده غايته يصدق الحلف ثلاثا.

(٢) تقدم الكلام فى ذلك.

(٣) لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (عن شجره أصلها فى الحرم و فرعها فى الحل، فقال: حرم فرعها لمكان أصلها، قلت فإن أصلها فى الحل و فرعها فى الحرم، فقال: حرم أصلها لمكان فرعها) (٢).

(٤) على المشهور بين الأصحاب للأصل.

(٥) لأنه منهى عنه، نعم تقدم جواز قطع الحشيش اليابس لأنه ميت فلم يبق له حرمة.

(٦) هذا من المستثنيات التى يجوز قلعهها و هى: الاذخر و ما أنبتة الآدمى، و الفواكه و عودا المحاله، و قد تقدم الكلام فى ذلك فى بحث تروك الإحرام.

(٧) فى الشجر و الحشيش.

(٨) و إن لم ينبتة الآدمى.

ص: ٥٨٦

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩٠ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

### في ما لو عجز عن الشاه في كفاره الصيد

(و لو عجز عن الشاه في كفاره الصيد) التي لا نص على بدلها (٢) (فعليه إطعام عشرة مساكين) لكل مسكين مد، (فإن عجز صام ثلاثة أيام) (٣)، وليس في الرواية التي هي مستند الحكم تقييد بالصيد فتدخل الشاه الواجبه بغيره من المحرمات (٤).

(و يتخير بين شاه الحلق لأذى، أو غيره (٥)، و بين إطعام عشرة) مساكين (لكل واحد مد (٦)، أو صيام ثلاثة) أيام (٧). أما غيرها (٨) فلا ينتقل إليهما (٩) إلا مع العجز عنها، إلا في شاه وطء الأمه فيتخير بينها و بين الصيام كما مر (١٠).

(و في شعر سقط من لحيته، أو رأسه) قل أم كثر (بمسه كف من طعام (١١)، (١) فلا يجوز القلع لأنه يثبت ثانياً.

(٢) كالشاه في قتل الحمام أو تنفيره.

(٣) و هو البذل العام، و مستنده صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (من كانت عليه شاه فلم يجد فليطعم عشرة مساكين، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) (١).

(٤) أي فتدخل الشاه الواجبه من غير الصيد في حكم الروايه كما تدخل الشاه الواجبه من الصيد، لأن الروايه غير مقيده بالصيد.

(٥) كما لو كان متعمداً.

(٦) كما عليه الشهيد في الدروس، و أما المشهور فإطعام سته مساكين لكل مسكين مدان.

(٧) و قد تقدم الكلام فيه في حلق الشعر.

(٨) أي غير شاه الحلق.

(٩) أي إلى الاطعام ثم الصيام في البذل العام.

(١٠) عند قول المصنف (فإن عجز عن البدنه و البقره فشاه أو صيام ثلاثة أيام).

(١١) بلا خلاف، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (المحرم يعبث بلحيته فيسقط منها الشعره و الثنتان، قال: يطعم شيئاً) (٢)، و صحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا وضع أحدكم يده على رأسه أو لحيته و هو محرم فسقط شيء من الشعر -

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٢.

(و لو كان في الوضوء) واجبا أم مندوبا (فلا شيء) (١) و الحق به المصنف في الدروس الغسل و هو خارج عن مورد النص، و التعليل بأنه فعل واجب فلا يتعقبه فديه يوجب إلحاق التيمم و إزاله النجاسه بهما (٢) و لا يقول به (٣).

فليتصدق بكف من طعام أو كف من سويق(١)، و الأخير مطلق يشمل الكثير و القليل.

(١) لصحيح الهيثم بن عروه التميمي (سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يريد إسباغ الوضوء فيسقط من لحيته الشعره أو الشعرتان، فقال: ليس بشيء، ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ ٢، و مقتضى التعليل فيه عدم الاختصاص بالوضوء بل يشمل الغسل و التيمم و إزاله النجاسه و الحك الضرورى، و منه تعرف ضعف مناقشه الشارح له هنا.

(٢) بالوضوء الواجب و المندوب.

(٣) بل نقول به تمسكا بالتعليل الوارد في الخبر، لا بالتعليل من باب أنه مقدمه الواجب.

هذا و بقى من المسائل المشهوره و المنصوصه كما هو ديدن الماتن في الكتاب كفاره التظليل سائرا، و هي شاه على الأكثر للأخبار منها: صحيح محمد بن إسماعيل (سألت أبا الحسن عليه السلام عن الظل للمحرم من أذى مطر أو شمس، فقال: أرى أن يفديه بشاه يذبحها بمنى) (٢)، و صحيح على بن جعفر (سألت أخى عليه السلام أظلل و أنا محرم؟ فقال:

نعم فعليك الكفاره) ٤، و صحيح إبراهيم بن ابى محمود (قلت للرضا عليه السلام: يظلل على محمله و يفدى إذا كانت الشمس و المطر يضر به؟ قال نعم، قلت: كم الفداء؟ قال:

شاه: ٥ و هي داله على وجوب الكفاره مع العذر، فتدل عليها بدونها بطريق أولى.

ثم إن كل نسك له فديه فلو ظل في العمره و في الحج فعليه كفارتان لتعدد النسك لخبر أبى على بن راشد (قلت له: جعلت فداك إنه يشتد على كشف الظلال في الإحرام، لأنى محرور تشتد على الشمس فقال: ظل و أرق دما، فقلت له: دما أو دميين؟ قال: للعره؟ قلت: إننا نحرم بالعره و ندخل مكة فنحل و نحرم بالحج قال: فأرق دميين) (٣).

و منه تعرف ضعف ما عن ابن الجنيد من أن الفديه هي الصيام أو الصدقه أو النسك كالحلق، و ابن زهره أنه على المختار لكل يوم شاه و على المفطر لجملة الأيام شاه، و ليس لهما مستند على هذا التفصيل كما في الجواهر.

و عن الصدوق أنه مد عن كل يوم، لخبر أبى بصير (سألته عن المرأه يضرب عليها الظلال-

ص: ٥٨٨

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٥ و ٦.

٢- ( ( ٣ و ٤ و ٥ ) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب بقيه الإحرام حديث ٣ و ٢ و ٥.

٣- ( ( ٦ ) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

## في تكرر الكفارات بتكرار الصيد عمداً أو سهواً

(و تكرر الكفارات بتكرار الصيد عمداً (١) أو سهواً)، أما السهو فموضع وفاق، و أما تكرر عمداً فوجهه صدق اسمه الموجب له، و الانتقام منه غير مناف -و هي محرمة؟ قال: نعم، قلت: فالرجل يضرب عليه الظلال و هو محرم؟ قال: نعم إذا كانت به شقيقه، و يتصدق بمد لكل يوم(١).

(١) قيل: لا تكرر كما عليه الأكثر و الأشهر، لقوله تعالى: **وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ (٢)**، إذ جعل سبحانه الانتقام جزاء للعود بعد أن جعل الفديه جزاء ابتداء، و للأخبار منها:

صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (المحرم إذا قتل الصيد جزاؤه و يتصدق بالصيد على مسكين، فإن عاد فقتل صيدا آخر لم يكن عليه جزاء، و ينتقم الله منه، و النقمه في الآخرة(٣))، و صحيحه الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام (في محرم أصاب صيدا، قال: عليه الكفاره، قلت: فإن أصاب آخر، قال: إذا أصاب آخر فليس عليه كفاره، و هو ممن قال الله عز و جل: و من عاد فينتقم الله منه)٤، و مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام (إذا أصاب المحرم الصيد خطأ فعليه كفاره، فإن أصابه ثانيه خطأ فعليه الكفاره أبداً إذا كان خطأ، فإن أصابه متعمداً كان عليه الكفاره، فإن أصابه ثانيه متعمداً فهو ممن ينتقم الله منه، و النقمه في الآخرة و لم يكن عليه الكفاره(٤)).

و ذهب ابن الجنيد و ابن إدريس و السيد و الشيخ في الخلاف و المبسوط إلى التكرار، لعموم قوله تعالى: **وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (٥)** فإنه يتناول المبتدئ و العامد ثانياً و ثالثاً، و صحيح معاوية بن عمار (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: محرم أصاب صيدا، قال: عليه الكفاره، قلت: فإن هو عاد؟ قال: عليه كلما عاد كفاره(٦))، و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (في المحرم يصيب الصيد، قال: عليه الكفاره في كل ما أصاب)٨، و أجيب: أما عن الآية فلا عموم فيها بعد التصريح بالانتقام دون الجزاء على العائد، و أما هذان الخبران فيحملان على الناسي جمعا بينها و بين مرسل ابن أبي عمير، و منه يعرف دليل التكرار للناسي و لغير العامد في المرتين فصاعداً.

ص: ٥٨٩

١- (١) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب بقيه الإحرام حديث ٨.

٢- (٢) سورة المائدة الآية: ٩٥.

٣- ((٣ و ٤) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١ و ٤.

٤- (٥) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٢.

٥- (٦) سورة المائدة الآية: ٩٥.

٦- ((٧ و ٨) الوسائل الباب - ٤٧ - من أبواب كفارات الصيد حديث ٣ و ١.

لها، لإمكان الجمع بينهما. و الأقوى عدمه و اختاره المصنف في الشرح (١)، للنص أحوط. و موضع الخلاف (٢) العمد بعد العمد، أما بعد الخطأ، أو بالعكس فيتكرر قطعاً، و يعتبر كونه في إحرام واحد (٣)، أو في التمتع مطلقاً (٤). أما لو تعدد في غيره (٥) تكررت.

### في تكرر اللبس للمخيط في مجالس

(و بتكرر اللبس) للمخيط (في مجالس) (٦)، فلو اتحد المجلس لم يتكرر اتحد جنس الملبوس، أم اختلف، لبسها دفعه، أم على التعاقب طال المجلس، أم قصر،

### في تكرر الحلق في أوقات

(و) بتكرر (الحلق في أوقات) متكرره عرفاً و إن اتحد المجلس (٧)، (و إلا فلا) يتكرر.

(١) شرح الإرشاد.

(٢) كما صرح به أكثر من واحد أنه العمد بعد العمد في إحرام واحد، أما بعد الخطأ أو بالعكس فيتكرر قطعاً لهذه النصوص السابقة المحمولة على هذه الموارد جمعاً بينها.

(٣) كما هو ظاهر الأخبار المتقدمه، و في المسالك و هنا ألحق الشارح بالإحرام الاحرامين المرتبطين كحج التمتع و عمرته، و استحسنة سيد المدارك.

(٤) في عمرته أو حجه.

(٥) غير الإحرام الواحد إلا ما استثناه من التمتع مطلقاً.

(٦) فتكرر الكفاره بتعدد المجالس كما عن النهايه و الوسيله و المهذب و المقنعه و السرائر، بل في المسالك: هكذا أطلق الأصحاب، و عن الشيخ في المبسوط و الخلاف و جمع من الأصحاب أن الكفاره تتكرر باختلاف الوقت بمعنى تراخي زمان الفعل عادة، و قال في المدارك عن هذين القولين (أما الفرق بين اتحاد المجلس أو الوقت و اختلافهما فلم أقف له على مستند، و كذا الكلام في الطيب).

نعم ذهب العلامة في المنتهى و سيد المدارك إلى تكرار الكفاره باختلاف صنف الملبوس كالقميص و السروال و إن اتحد الوقت و المجلس، لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (عن المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب، قال: عليه لكل صنف منها فداء) (١).

(٧) فتكرر الكفاره، كمن حلق بعض رأسه غدوه و الآخر عشيّه، لصدق تعدد الحلق الذي هو السبب فيتعدد المسبب بتعددّه، بلا خلاف فيه إلا- من سيد المدارك حيث قال: (بأن أقصى ما يستفاد من الأدله ترتب الكفاره على حلق الرأس كله للأذى، و ما



---

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ١.

و في الدروس جعل ضابط تكررها في الحلق، و اللبس، و الطيب، و القبلة تعدد الوقت، و نقل ما هنا (١) عن المحقق و لم يتعرض لتكرّر ستر ظهر القدم و الرأس.

و الأقوى في ذلك كله تكررها بتكرره (٢) مطلقا (٣)، مع تعاقب الاستعمال لبسا، و طيبا، و سترا، و حلقا، و تغطيه للرأس و إن اتحد الوقت و المجلس، و عدمه (٤) مع إيقاعها دفعه بأن جمع من الثياب جملة و وضعها على بدنه و إن اختلفت أصنافها.

### في أنه لا كفاره على الجاهل و الناسى في غير الصيد

(و لا- كفاره على الجاهل و الناسى في غير الصيد) (٥)، أما فيه فتجب مطلقا، -يستفاد حكمه من باب الفحوى أو من انعقاد الإجماع على تعلق الكفاره به في بعض الموارد، فلو قيل بالاكْتفاء بالكفاره الواحده في حلق الرأس كله سواء وقع في وقت واحد أو في وقتين كان حسنا).

(١) من اعتبار تعدد المجالس في المخيط و تعدد الوقت في الحلق.

(٢) لتعدد السبب الموجب لتعدد المسبب.

(٣) أي سواء اتحد المجلس أو لا، و سواء اتحد الوقت أو لا.

(٤) أي عدم تكرر الكفاره، بل عليه كفاره واحده لأن لبس جملة من الثياب يعدّ لبسا واحدا، و هو سبب واحد في الكفاره، و فيه: إنه على خلاف صحيح ابن مسلم المتقدم.

(٥) أما في الصيد فتجب الكفاره حتى على الجاهل و الناسى بلا خلاف فيه، لصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (و ليس عليك فداء ما أتيت به جهاله إلا الصيد، فإن عليك الفداء فيه بجهل كان أو بعمد) (١)، و صحيح أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (سألته عن المحرم يصيب الصيد بجهاله، قال: عليه كفاره، قلت:

فإن أصابه خطأ، قال: و أي شيء الخطأ عندك؟ قلت: يرمى هذه النخلة فيصيب نخله أخرى، قال: نعم هذا الخطأ و عليه الكفاره) ٢ و مثلها غيرها.

و حكى العلامة في المختلف عن ابن أبي عقيل أنه نقل عن بعض الأصحاب قولاً بسقوط الكفاره عن الناسى في الصيد، و هو ضعيف كما في المدارك.

و أما سقوط الكفاره عن الناسى و الجاهل في غير الصيد فهو مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا كما في المدارك، و يدل عليه صحيح ابن عمار المتقدم (و ليس عليك فداء ما

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب كفارات الصيد حديث ١ و ٢.

حتى على غير المكلف (١) بمعنى اللزوم في ماله، أو على الولي.

(و يجوز تخليه الإبل) و غيرها من الدواب (للعى فى الحرم) (٢)، و إنما يحرم مباشرة قطعه على المكلف محرما و غيره.

## الفصل السابع: فى الإحصار و الصد

### أشاره

(الفصل السابع: فى الإحصار و الصد) (٣)

### فى معنى الحصر الصد

أصل الحصر المنع و المراد به هنا منع الناسك...

-أتيته بجهاله إلا الصيد)، و صحيح زراره بن أعين عن أبى جعفر عليه السلام (من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوبا لا ينبغى له لبسه، أو أكل طعاما لا ينبغى له أكله و هو محرم، ففعل ذلك ناسيا أو جاهلا فليس عليه شيء، و من فعله متعمدا فعليه دم شاه) (١)، و خبر عبد الصمد بن بشير عن أبى عبد الله عليه السلام (أى رجل ركب امرا بجهاله فلا شيء عليه) (٢).

(١) لو فعل الصبى ما يوجب الكفاره فى الصيد لزم ذلك الولي فى ماله كما عليه الأكثر على ما فى المدارك، لصحيح زراره عن أحدهما عليهما السلام (إذا حج الرجل بانه و هو صغير، فإنه يأمره أن يلبي و يفرض الحج، فإن لم يحسن أن يلبي لبوا عنه و يطاف به و يصلى عنه، قلت: ليس لهم ما يذبحون؟ قال: يذبح عن الصغار و يصوم الكبار، و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطيب، و إن قتل صيدا فعلى أبيه) (٣).

و أما فى غير الصيد فلا تجب الكفاره حتى فى مال الولي كما عليه سيد المدارك لعدم التكليف فى حقه، و ذهب صاحب الجواهر إلى ثبوت الكفاره كالصيد لأن فعل الصبى هنا من قبيل الأسباب الموجبه للكفاره على الولي لأنه هو المخاطب بأن يجنبه ذلك.

و عن ابن إدريس عدم الكفاره مطلقا حتى فى الصيد، لعدم التكليف فى حقه، و هو ضعيف لما تقدم من صحيح زراره.

(٢) للسيره، و لصحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السلام (تخلى عن البعير يأكل فى الحرم ما شاء) (٤).

(٣) الإحصار بالمرض فقط، و الصد بالعدو، و عليه فهما متغايران، و هو المعروف بين الفقهاء، و يدل عليه صحيح معاوية بن عمار (سمعت أبا عبد الله عليه السلام: المحصور غير

ص: ٥٩٢

٢- (٢) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب بقيه كفارات الإحرام حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٨٩ - من أبواب تروك الإحرام حديث ١.

بالمرض (١) عن نسك (٢)...

-المصدود، فإن المحصور هو المريض، و المصدود هو الذى رده المشركون، كما ردوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس من مرض، و المصدود تحلّ له النساء، و المحصور لا تحلّ له النساء(١)، و إن كان المشهور بين أهل اللغة كقول أهل الجمهور أنهما مترادفان فالحصر سواء كان بالمرض أو العدو لأنه بمعنى المنع و هو معنى الصد، و لكن مع قيام الدليل الشرعى فيكون منقولا شرعيا.

(١)على نحو الحصر بحيث لو كان بالعدو فيكون صدا.

(٢)الحصر هو الذى يمنعه المرض عن الوصول إلى مكة فى العمره، و كذا بالمنع من الإتيان بأفعال العمره بعد دخول مكة، و أما إذا كان المنع عن الطواف خاصه أو السعى أو طواف النساء فى العمره المفردة فسيأتى الكلام فيه.

و هو الذى يمنعه المرض عن الموقفين أو أحدهما مما يفوت بفواته الحج، و أما المنع عن نزول منى خاصه بعد إدراك الموقفين، أو عن الطوافين و السعى فى مكة فقط فسيأتى الكلام فيه.

و عليه فمراد الشارح من النسك هو كلا الموقفين أو أحدهما الذى يفوت بفواته الحج كالمشعر الحرام، و يعجبني هنا نقل كلام الشارح فى المسالك حيث قال فى المصدود:

(المصدود إما أن يكون حاجا أو معتمرا، و المعتمر إما أن يكون متمتعا أو مفردا، فإن كان حاجا تحقق صده بالمنع عن الموقفين معا إجماعا، و بالمنع من أحدهما مع فوات الآخر، و بالمنع من المشعر مع إدراك اضطرارى عرفه خاصه دون العكس، و بالجمله يتحقق بالمنع مما يفوت بسببه الحج، و قد تقدم تحرير أقسامه الثمانية، و من هذا الباب ما لو وقف العامه بالموقفين قبل وقته لثبوت الهلال عندهم لا- عندنا، و لم يمكن التأخر عنهم بخوف العدو منهم أو من غيرهم، فإن التقيه هنا لم تثبت، و أما إذا أدرك الموقفين أو أحدهما على الوجه المتقدم ثم صدّ، فإن صد عن دخول منى لرمى جمرة العقبه و الذبح و الحلق، فإن أمكن الاستنابه فى الرمي و الذبح لم يتحقق الصد، بل يستناب فيهما ثم يحلق و يتحلل و يتم باقى الأفعال بمكة، و لو لم يمكن الاستنابه فيهما أو قدم الحلق عليهما ففى التحلل و جهان، و قد تقدم مثله فى غير المصدود، و لو صدّ عن دخول مكة و منى ففى تحلله بالهدى أو إبقائه على الإحرام إلى أن يقدر عليه و جهان، أجمدهما أنه مصدود، و يلحقه حكمه لعموم الآيه و الأخبار، و يحتمل أن يحلق و يستناب فى الرمي و الذبح إن أمكن، و يتحلل مما عدا الطيب و النساء و اليد حتى يأتى بالمناسك، و كذا-

ص: ٥٩٣

يفوت الحج، و العمره (١) بفواته مطلقا (٢) كالموقفين (٣)، أو عن النسك المحلل (٤) على تفصيل يأتي، و الصد بالعدو (٥) و ما فى معناه (٦)، مع قدره الناسك بحسب ذاته (٧) على الإكمال، و هما (٨) يشتركان فى ثبوت أصل التحلل بهما فى الجملة، - الإشكال لو كان صده عن مكه خاصه بعد التحلل فى منى، لكن هنا اختار جماعه منهم الشهيد فى الدروس عدم تحقق الصد فىبقى على إحرامه بالنسبه إلى الثلاثه إلى أن يأتى ببقية الأفعال، و ينبغى تقييد ذلك بعدم مضى ذى الحجه و إلا اتجه التحلل، و لا يتحقق الصد بالمنع من أفعال منى بعد النحر من المبيت و الرمى إجماعا، بل يستتبع فى الرمى إن أمكن فى وقته و إلا قضاء فى القابل، و إن كان الممنوع معتمرا بعمره التمتع تحقق صده بمنعه من دخول مكه، و بمنعه بعد الدخول من الاثيان بالأفعال، و فى تحققه بالمنع من السعى بعد الطواف خاصه وجهان: من إطلاق النص، و عدم مدخلية الطواف فى التحلل، و عدم التصريح بذلك فى النصوص و الفتوى، و الوجهان آتيان فى عمره الأفراد، مع زياده إشكال فيما لو صد بعد التقصير عن طواف النساء فىمكن أن لا يتحقق حينئذ الصد، بل يبقى على إحرامه بالنسبه إليهن و أكثر هذه الفروع لم يتعرض لها الجماعه بنفى و لا إثبات، فىنبغى تحقيق الحال) انتهى.

و قال فى حاشيه أخرى فى المحصور (و الكلام فى المنع عن مكه أو الموقفين ما تقدم فى الصد بأقسامه و أحكامه).

(١) عطف على الحج و المعنى: عن نسك نفوت العمره بفواته سواء كانت العمره مفرده أو متمتع بها كما لو منعه المرض عن دخول مكه، فالمراد من النسك هنا مجموع أفعال العمره لأنه هو الذى نفوت العمره بفواته.

(٢) مفرده أو متمتع بها.

(٣) بالنسبه للنسك الذى يفوت بالحج بفواته.

(٤) كما لو منع من منى فقط من الرمى و الذبح و الحلق، أو أعمال مكه من الطوافين و السعى، أو منع من كليهما.

(٥) أى ينحصر الصد بالعدو فى قبال حصر الحصر بالمرض.

(٦) قد تقدم كلامه فى المسالك حيث قال بعد تحقيق معنى الحصر بالعدو (و من هذا الباب ما لو وقف العامه بالموقفين قبل وقته لثبوت الهلال عندهم لا عندنا، و لم يمكن التأخر عنهم بخوف العدو منهم أو من غيرهم، فإن التقيه هنا لم يثبت).

(٧) و إنما أتاه المانع من الخارج بخلاف المرض.

(٨) أى الحصر و الصد.

و يفترقان (١) في عموم التحلل فإن المصدود يحل له بالمحلل كلما حرمه الإحرام (٢)، و المحصر ما عدا النساء، و في مكان ذبح هدى التحلل فالمصدود يذبحه، أو ينحره حيث وجد المانع، و المحصر يبعثه إلى محله بمكه و منى (٣). و في إفاده الاشتراط تعجيل التحلل للمحصر، دون المصدود، لجوازه (٤) بدون الشرط.

و قد يجتمعان (٥) على المكلف بأن يمرض و يصدده العدو فيتخير في أخذ حكم ما شاء منهما، و أخذ الأخف من أحكامهما، لصدق الوصفين الموجب للأخذ بالحكم، سواء عرضا دفعه، أم متعاقبين.

### في ما أحصر الحاج بالمرض عن الموقفين

(و متى أحصر الحاج بالمرض عن الموقفين) معا، أو عن أحدهما مع فوات الآخر أو عن المشعر مع إدراك اضطراري عرفه خاصه، دون العكس. و بالجمله (١) يفترقان في ستة أمور: ١: عموم التحلل للمصدود لكل ما حرم عليه حتى النساء بخلاف المحصور الذي يحل له كل شيء ما عدا النساء، فيتوقف حلها له على طوافهن، ٢: اشتراط الهدى في المحصور بخلاف المصدود فإن فيه خلافا، ٣: تعيين مكان ذبح هدى المحصور في مكة في إحرام العمره، و في منى إذا كان حاجا بخلاف المصدود الذي يذبح حيث يحصل له المانع، ٤: افتقار المحصور إلى الحلق أو التقصير مع الهدى بخلاف المصدود فإن فيه قولين، ٥: تعيين تحلل المصدود بمحلله في مكانه بخلاف المحصور الذي هو بالمواعده التي قد تتخلف، ٦: فائده الاشتراط تعجيل التحلل في المحصور دون المصدود لجواز التحلل له بدون الاشتراط.

و الشارح لم يذكر إلا ثلاثة منها فقط.

(٢) حتى النساء.

(٣) بمكه إن كان معتمرا، و بمنى إن كان حاجا.

(٤) أى لجواز التحلل.

(٥) ما تقدم من أحكام الحصر أو الصد إنما هو إذا تحقق أحدهما دون الآخر، و أما لو اجتمعا على المكلف بأن يمرض و صدده العدو، ففي التخيير بينهما فيأخذ حكم ما اختاره و هو مستلزم للاخذ بالأخف من أحكامها لصدق كل من الوصفين على من هذا شأنه فيتعلق به حكمه بلا- فرق بين عروضهما دفعه أو متعاقبين و هو اختيار الشارح في المسالك و سيد المدارك، أو الترجيح للسابق خصوصا إذا عرض الصد بعد بعث المحصر، أو عرض الحصر بعد ذبح المصدود و لما يقصّر و هو خير الشهيدي في الدروس، و تظهر الفائده في الخصوصيات.



متى أحصر عما يفوت بفواته الحج، (أو) أحصر (المعتمر عن مكة)، أو عن الأفعال بها و إن دخلها (بعث) كل منهما (ما ساقه) (١) إن كان قد ساق هديا، (١) لا خلاف في أن المحصور يتحلل بالهدى، لكن اختلفوا فذهب الأكثر إلى أنه يجب بعثه إلى منى إن كان حاجا، و إلى مكة إن كان معتمرا، و لا- يحلّ حتى يبلغ الهدى محله لظاهر قوله تعالى: **وَ لَا تَخْلُقُوا زُرُوسًا حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ (١)**، و صحيح محمد بن مسلم و رفاعه عن الصادقين عليهما السّلام أنهما قالوا: (القارن يحصر و قد قال و اشترط فحلّني حيث حبستني، قال: يبعث بهديه، قلنا: هل يتمتع في قابل؟ قال: لا، و لكن يدخل في مثل ما خرج منه) (٢)، و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (إذا أحصر بعث بهديه فإذا أفاق و وجد من نفسه خفه فليمض إن ظنّ أنه يدرك الناس، فإن قدم مكة قبل أن ينحر الهدى فليقم على إحرامه حتى يفرغ من جميع المناسك و ينحر هديه و لا شيء عليه، و إن قدم مكة و قد نحر هديه فإن عليه الحج من قابل أو العمره) (٣)، و موثق زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (المصدود يذبح حيث صدّ و يرجع صاحبه فيأتي النساء، و المحصور يبعث بهديه، و يعدهم يوما فإذا بلغ الهدى أحلّ هذا في مكانه) (٤)، و موثق زرعه (سألته عن رجل أحصر في الحج، قال: فليبعث بهديه إذا كان مع أصحابه، و محلّه أن يبلغ الهدى محله، و محله من يوم النحر إذا كان في الحج، و إن كان في عمره نحر بمكة، فإنما عليه أن يعدهم لذلك يوما، فإذا كان ذلك اليوم فقد وفي، و إن اختلفوا في الميعاد لم يضره إن شاء الله تعالى) (٥) إلى غير ذلك من الأخبار.

هذا و يدل على جواز الذبح في موضع الحصر صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (في المحصور و لم يسق الهدى، قال: ينسك و يرجع، قيل: فإن لم يجد هديا؟ قال: يصوم) (٦)، و صحيح رفاعه بن موسى عن أبي عبد الله عليه السّلام (خرج الحسين عليه السّلام معتمرا و قد ساق بدنه حتى انتهى إلى السقيا، فبرسم فحلّق شعر رأسه و نحرها مكانه، ثم أقبل حتى جاء فضرب الباب، فقال على عليه السّلام: ابني و رب الكعبة-

ص: ٥٩٦

١- (١) سورة البقره الآية: ١٩٦.

- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الإحصاء و الصد حديث ١.
- ٤- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٥.
- ٥- (٥) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٢.
- ٦- (٦) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ١.

(أو) بعث (هديا، أو ثمنه) إن لم يكن ساق. و الاجتزاء بالمسوق (١) مطلقا هو المشهور، لأنه هدى مستيسر.

-افتحوا له، و كانوا قد حموا الماء، فاكبّ عليه فشرب ثم اعتمر بعد(١)، و مرسل الصدوق عن الصادق عليه السّلام (المحصور و المضطر ينحران بدنتيهما فى المكان الذى يضطران فيه)٢، و صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (سألته عن رجل أحصر فبعث بالهدى، قال: يواعد أصحابه ميعادا، فإن كان فى الحج فمحل الهدى يوم النحر فإذا كان يوم النحر فليقتصر من رأسه و لا يجب عليه الحلق حتى يقضى المناسك، و إن كان فى عمره فلينظر مقدار وصول أصحابه مكة و الساعه التى يعدهم فيها فإذا كان تلك الساعه قصير و أحلّ، و إن كان مرض فى الطريق بعد ما يخرج فأراد الرجوع رجع إلى أهله و نحر بدنه، أو أقام مكانه حتى يبرأ إذا كان فى عمره، و إذا برئ فعليه العمره واجبه، و إن كان عليه الحج فرجع إلى أهله أو أقام ففاته الحج فإن عليه الحج من قابل، و إن الحسين بن على عليهم السّلام خرج معتمرا فمرض فى الطريق فبلغ عليا عليه السّلام ذلك، و هو بالمدينه فخرج فى طلبه فأدركه بالسقيا و هو مريض بها، فقال: يا بنى ما تشتكى؟ فقال: أشتكى رأسى فدعا على عليه السّلام ببده فنحرها و حلق رأسه و رده إلى المدينه، فلما برئ من وجعه اعتمر(٢) الحديث، و السقيا هى البئر التى كان النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم يستعذب ماءها فيستقى له منها، و اسم ارضها الفلجان، لا السقيا التى يقال بينها و بين المدينه يومان كما فى الجواهر. و لذا ذهب ابن الجنيد إلى التخيير بين البعث و بين الذبح حيث أحصر، و عن العماني أنه يذبح الإحصار ما لم يكن قد ساق.

(١) لو كان المحصور سائقا فهل يجزيه ما ساقه كما عليه المشهور لقوله تعالى: فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (٣) و هذا هدى مستيسر، و للأخبار المتقدمه المكتفيه ببعث الهدى الذى قد ساقه.

و عن الصدوقين أنه يفتقر إلى هدى التحلل مع بعث ما ساقه لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب و يشهد لهما ما فى الفقه الرضوى (فإذا قرن الرجل الحج و العمره فأحصر بعث هديا مع هديه و لا يحلّ حتى يبلغ الهدى محله)(٤).

و لكن من المظنون أن الفقه الرضوى هو نفس فتاوى ابن بابويه التى يرجع إليها-

ص: ٥٩٧

١- ( ( ١ و ٢ ) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٢ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ١.

٣- (٤) سورة البقره الآية: ١٩٧.

٤- (٥) فقه الرضا ص ٢٢٩.

و الأقوى عدم التداخل إن كان السياق واجبا و لو بالإشعار، أو التقليد لاختلاف الأسباب المقتضيه لتعدد المسبب، نعم لو لم يتعين ذبحه كفى، إلا أن إطلاق هدى السياق حينئذ عليه مجاز (١). و إذا بعث واعد نائبه وقتا معيننا (لذبحه)، أو نحره (٢).

(فإذا بلغ الهدى محله، و هى منى إن كان حاجا، و مكة إن كان معتمرا) (٣)، و وقت المواعده (حلق، أو قصر (٤)...)-الأصحاب عند اعواز النصوص، لذا قال سيد المدارك (و لم نقف لهم فى ذلك على مستند سوى ما ذكروه من أن اختلاف الأسباب يقتضى اختلاف المسببات و هو استدلال ضعيف).

و ذهب الشارح فى المسالك إلى التفصيل حيث قال: (و الأقوى عدم التداخل إن كان السياق واجبا بنذر و شبهه، أو بالاشعار و ما فى حكمه، لاقتضاء اختلاف الاسباب ذلك، و لو كان مندوبا بمعنى أنه لم يتعين ذبحه لأنه لم يشعره و لم يقلده، و لا وجد منه ما اقتضى وجوب ذبحه بل ساقه بنيه أنه هدى كفى) و هذا ما ذهب إليه هنا، و فيه: إن إطلاق الأخبار المتقدمه يدفعه، و من هنا تعرف أن المراد بالإطلاق فى عبارته هنا هو:

سواء كان المسوق واجبا أو لا.

(١) لأن هدى السياق هو الذى أشعر أو قلد و أما إذا ساقه بدونهما و إنما بنيه أنه هدى فلا يسمى بهدى السياق.

(٢) كما دل عليه موثق زرعه المتقدم و غيره.

(٣) كما دل عليه موثق زرعه المتقدم أيضا، و غيره من النصوص.

(٤) لظاهر قوله تعالى: **وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَيْدَىٰ مَحِلَّهُ (١)**، و لصحيح معاوية بن عمار (سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل أحصر فبعث بالهدى، فقال: يواعد أصحابه ميعادا، فإن كان فى الحج فمحل الهدى يوم النحر، و إذا كان يوم النحر فليقصر من رأسه و لا- يجب عليه حتى يقضى المناسك، و إن كان فى عمره فلينظر مقدار وصول أصحابه مكة و الساعه التى يعدهم فيها، فإذا كانت تلك الساعه قَصْر و أحل) (٢)، و مثله غيره.

ص: ٥٩٨

١- (١) سورة البقره الآية: ١٩٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ١.

(و تحلل بتيته (١) إلا من النساء (٢) حتى يحج) في القابل، أو يعتمر مطلقا (٣) (إن كان) النسك الذي دخل فيه (واجبا) مستقرا، (أو يطاف عنه للنساء) مع وجوب طوافهن في ذلك النسك (٤) (إن كان ندبا) (٥) أو واجبا غير مستقر بأن (١) أى بنيه التحلل.

(٢) حتى يحج من قابل إذا كان الحج واجبا بلا خلاف فيه للأخبار منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (المصدود تحل له النساء، والمحصور لا تحل له النساء) (١)،

و صحيحه الآخر عنه عليه السلام الوارد في حصر الإمام الحسين عليه السلام (فقلت: أ رأيت حين برأ من وجعه أحل النساء؟ فقال: لا- تحل له النساء حتى يطوف بالبيت و يسعى بين الصفا و المروه) ٢، و مرسل المفيد في المقنعه (قال عليه السلام: المحصور بالمرض إن كان ساق هديا أقام على إحرامه حتى يبلغ الهدى محله، ثم يحلّ و لا يقرب النساء حتى يقضى المناسك من قابل) (٢).

(٣) سواء كانت مفردة أو متمتع بها، لإطلاق صحيح معاوية بن عمار المتقدم، فالمستفاد منه توقف حل النساء على الطواف و السعى و هو متناول للحج و العمرتين، و عن الدروس أنه لو أحصر في عمره التمتع فالظاهر حل النساء له إذ لا طواف لأجل النساء فيها، و قواه المحقق الثاني و مال إليه الشارح في المسالك.

(٤) بأن كان في الحج مطلقا أو في العمره المفردة، و أما في عمره التمتع فليس فيها طواف النساء فلا موضوع للاستتابه.

(٥) فالاستتابه في المندوب قد ادعى عليه العلامه الاجماع في المنتهى، و اعترف صاحب المدارك بعدم النص عليه، و استدل جمع من المتأخرين منهم الشارح في المسالك بأن الحج لا- يجب العود لاستدراكه و البقاء على تحريم النساء ضرر عظيم فاكتفى بالحل بالاستتابه في طواف النساء، و مثله يأتي في العمره المفردة المندوبه، و فيه: إنه على خلاف الاطلاق في صحيح معاوية المتقدم (لا تحلّ له النساء حتى يطوف بالبيت و بالصفا و المروه) (٣).

ثم إن الشارح في المسالك ألحق الواجب غير المستقر بالمندوب، و ألحق العلامه في القواعد بالحج المندوب الحج الواجب مع العجز عن طواف النساء، و قد عرفت أن الاطلاق حاكم إلا في الأخير فمع العجز يمكن الاستتابه لأنه عاجز عن طواف النساء.

ص: ٥٩٩

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ١ و ٣.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٦.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٣.

استطاع له في عامه (١).

(و لا يسقط الهدى) الذى يتحلل به (بالاشتراط) (٢) وقت الإحرام أن يحله (١) أى العام الذى حج فيه، و هو غير مستقر لتبين عدم قدرته على أداء المناسك بسبب المرض الحاصر فلا يجب فيه قضاء الحج و لا أبعاضه فلذا جازت الاستنابه فى طواف النساء، بخلاف الذى وجب عليه من قابل كما فى الأخبار فلا بد من حمله على الحج المستقر بأن كان استطاعته لعام سابق، هذا على تفصيل الشارح و لكن قد عرفت أن إطلاق صحيح معاوية بن عمار المتقدم يقتضى عدم حل النساء له إلا إذا صح من قابل إذا كان واجبا بمعنى بقاء الاستطاعه فى ذمته، و إلا إذا أراد الحج من قابل إذا كان الحج الذى أحصر فيه كان مندوبا.

(٢) قد ذكر سابقا فى بحث الإحرام أنه يستحب للمحرم أن يشترط فى إحرامه على ربه أن يحله حيث حبسه و قد تقدم دليله.

و فائده هذا الاشتراط مختلف فيها بين الأصحاب، فقيل: إن فائدته سقوط الهدى مع الإحصار و التحلل بمجرد النيه كما ذهب إليه المرتضى و ابن إدريس، لصحيح ذريح المحاربى عن أبى عبد الله عليه السلام (سألته عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج و أحصر بعد ما أحرم، كيف يصنع؟ فقال: أو ما اشترط على ربه قبل أن يحرم أن يحله من إحرامه عند عارض عرض له من أمر الله؟ فقلت: بلى قد اشترط ذلك، قال: فليرجع إلى أهله حلا لا إحرام عليه، و إن الله أحق من وفى ما اشترط عليه، قلت: أفعليه الحج من قابل؟ قال: لا) (١)، حيث دلت الروايه على التحلل بمجرد الإحصار من غير تعرض لاعتبار الهدى، و لو كان واجبا لذكر لأنه فى مقام البيان، و مثله غيره. و ذهب الاسكافى و الشيخ و المحقق و الفاضل فى بعض كتبهما إلى أن الهدى لا يسقط، غايته أن فائده الاشتراط جواز التحلل عند الإحصار و لا ينتظر بلوغ الهدى محله، أما أن الهدى لا يسقط فلعوم قوله تعالى: فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (٢)، و أما فائده الاشتراط ذلك، فللأخبار، منها: خير عامر بن عبد الله بن جذاعه عن أبى عبد الله عليه السلام (فى رجل خرج معتمرا فاعتلّ فى بعض الطريق و هو محرم، فقال:

ينحر بدنه، و يحلق رأسه و يرجع إلى رحله و لا يقرب النساء، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما، فإذا برأ من وجعه اعتمر إن كان لم يشترط على ربه فى إحرامه، و إن كان-

ص: ٦٠٠

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الإحرام حديث ٣.

٢- (٢) سورة البقره الآية: ١٩٦.

حيث حبسه كما سلف، (نعم له تعجيل التحلل) مع الاشتراط من غير انتظار بلوغ الهدى محله. و هذه فائده الاشتراط فيه (١).

و أما فائدته في المصدود فمنتفيه لجواز تعجيله التحلل بدون الشرط (٢).

و قيل (٣): أنها سقوط الهدى، و قيل: سقوط القضاء على تقدير وجوبه بدون (٤)، -قد اشترط فليس عليه أن يعتمر إلا أن يشاء فيعتمر(١)، و قد نقله صاحب الجامع عن كتاب المشيخه لابن محبوب.

و صحيح معاوية بن عمار المتقدم (إن الحسين عليه السلام خرج معتمرا فمرض في الطريق فبلغ عليا ذلك و هو بالمدينه، فخرج في طلبه فأدركه في السقيا و هو مريض بها، فقال:

يا بني ما تشتكي؟ فقال: اشتكى رأسي، فدعا عليّ ببدنه فنحراها و حلق رأسه و رده إلى المدينه، فلما برأ من وجعه اعتمر(٢)، بناء على أنه عليه السلام قد اشترط باعتباره كونه مستحبا فلا يتركه المعصوم، و فيهما قصور من حيث الدلاله فالعمده هي الآيه الشريفه.

(١) في المحصور.

(٢) إذ يجوز للمصدود و الذبح في مكان الصد و يتحلل من دون حاجه إلى انتظار وصول الهدى محله كما تدل عليه روايه زواره عن أبي جعفر عليه السلام (المصدود يذبح حيث صدّ و يرجع صاحبه فيأتي النساء، و المحصور يبعث بهديه فيعدهم يوما فإذا بلغ الهدى أحلّ هذا في مكانه(٣)، و خبر حمران عن أبي جعفر عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حين صدّ بالحديبيه قصير و أحل و نحر ثم انصرف منها(٤)، و صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حيث صدّه المشركون يوم الحديبيه نحر بدنه و رجع إلى المدينه(٥)، و هي عامه تشمل عدم الاشتراط.

(٣) كما عن السيد و ابن إدريس كما تقدم.

(٤) أي بدون الاشتراط و هو متعلق بالوجوب لا بسقوط القضاء، و المعنى أن فائده الشرط سقوط الحج في القابل عن المشترط إذا حصر أو صد، و أما إذا لم يشترط فيجب عليه الحج من قابل، و هذا الذي ذهب إليه الشيخ في التهذيب لصحيح ضريس بن أعين -

ص: ٦٠١

١- (١) الجامع لابن سعيد ص ٢٢٢-٢٢٣، و هو مما لم يذكر ما في الوسائل و لا في مستدرکه.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٥.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ١.

٥- (٥) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٥.

و الأقوى (١) أنه تعبد شرعى، و دعا مندوب، إذ لا دليل على ما ذكره من - (سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج متمتعا بالعمرة إلى الحج فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر، فقال: يقيم على إحرامه و يقطع التلبية حين يدخل مكة فيطوف و يسعى بين الصفا و المروه و يحلق رأسه و ينصرف إلى أهله إن شاء، و قال: هذا لمن اشترط على ربه عند إحرامه، فإن لم يكن اشترط فإن عليه الحج من قابل) (١)، و مما يدل عليه أيضا صحيح ذريح المحاربي المتقدم (قال عليه السلام: فليرجع إليه أهله حلا لا إحرام عليه، إن الله أحق من وُفّي بما اشترط عليه، فقلت: أفعليه الحج من قابل؟ قال: لا) (٢)، و لكنه معارض بخبر أبى بصير (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترط فى الحج أن حلّنى حيث حبسنى، عليه الحج من قابل؟ قال: نعم) (٣)، و صحيح أبى الصباح الكناني (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترط فى الحج، كيف يشترط؟ قال: يقول حين يريد أن يحرم أن حلّنى حيث حبستنى، فإن حبستنى فهى عمره، فقلت له: فاعليه الحج من قابل؟ قال: نعم، و قال صفوان: و قد روى هذه الرواية عنه من أصحابنا كلهم يقول:

إن عليه الحج من قابل) (٤)، و خبر رفاعه عن أبى عبد الله عليه السلام (سألت عن الرجل يشترط و هو ينوى المتعة، فيحصر هل يجزيه أن لا يحج من قابل؟ قال: يحج من قابل، و الحاج مثل ذلك إذا احصر) (٥)، و خبر حمزه بن حمران عن أبى عبد الله عليه السلام (و لا يسقط الاشرط عن الحج من قابل) (٦)، و لذا استشكل العلامة فى المنتهى على الشيخ بأن الحج الفأث إن كان واجبا لم يسقط فرضه فى العام المقبل بمجرد الاشرط، و إن لم يكن واجبا لم يجب بترك الاشرط ثم قال: و الوجه حمل إزام الحج فى القابل مع ترك الاشرط على شدة الاستحباب، و استحسنة سيد المدارك.

(١) اعلم أن أصل الكلام هو فى وقوع الخلاف بين الشيخ و السيد فى سقوط الهدى عن المحصور إذا اشترط، فقد ذهب الشيخ إلى عدم السقوط، و ذهب السيد إلى السقوط، و تابعه ابن إدريس و أشكل على الشيخ بأن الاشرط إذا لم يوجب سقوط الهدى على المحصور فما هو فائدته، و ردّ عليه المحقق فى الشرائع و غيره بأن فائدته جواز تعجيل التحلل و لذا قال الشارح هنا بعد قول الماتن (نعم له تعجيل التحلل) قال: و هذه فائده الاشرط فيه، و هو ردّ منه على ابن إدريس.

ص: ٦٠٢

- 
- ١- (١) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ٢.
  - ٢- ((٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الإحرام حديث ٣ و ١ و ٢.
  - ٣- ((٥ و ٦) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٢ و ٣.



(و لا يبطل تحلله) الذى أوقعه بالمواعده (لو ظهر عدم ذبح الهدى) (٢) وقت المواعده و لا بعده، لامتناله المأمور المقتضى لوقوعه مجزيا يترتب عليه أثره، (و يبعثه) -هذا من جهه و من جهه أخرى قد سمعت فائده الاشتراط من سقوط الحج على المشترط كما هو مختار الشيخ فى التهذيب، إذا عرفت ذلك قال الشارح فى المسالك بعد ذكر ما تقدم: (و كل واحده من هذه الفوائد لا يأتى على جميع الافراد التى يستحب فيها الاشتراط، أما سقوط الهدى فمخصوص بغير السائق إذا لو كان قد ساق هديا لم يسقط، و أما تعجيل التحلل فمخصوص بالمحصر دون المصدود، و أما كلام التهذيب مخصوص بالمتمتع.

و ظاهر أن ثبوت التحلل بالأصل و العارض لا مدخل له فى شىء من الأحكام، و استحباب الاشتراط ثابت لجميع أفراد الحاج، و من الجائز كونه تعبدا أو دعاء مأمورا به يترتب على فعله الثواب) انتهى.

و هو صريح فى بيان فائده الاشتراط فى جميع أفراد الحج لا فى خصوص المحصور.

(١) أى فوائده الاشتراط بحيث يشمل جميع أفراد الحج، و أما فوائده المختصه بالمحصور فقط فقد عرفت قيام الدليل عليه بل و تأييد الشارح لها.

(٢) بلا خلاف فى عدم بطلان تحلله إذا تبين عدم ذبح هديه، لصحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث (فإن ردوا الدراهم عليه و لم يجدوا هديا ينحرونه و قد أحلّ لم يكن عليه شىء، و لكن يبعث من قابل و يمسك أيضا) (١)، و موثق زرعه فى حديث فإنما عليه أن يعدهم لذلك يوما، فإذا كان ذلك اليوم فقد وقى، و إن اختلفوا فى الميعاد لم يضره إن شاء الله تعالى) (٢)، و خير زواره عن أبى جعفر فى حديث (قلت: أ رأيت إن ردوا عليه دراهمه و لم يذبحوا عنه و قد أحلّ فأتى النساء، قال: فليعد و ليس عليه شىء، و ليمسك الآن عن النساء إذا بعث) (٣).

و إنما الخلاف فيما إذا بعث فهل يجب عليه الامسك كما عليه المشهور لظاهر هذه الأخبار المتقدمه، أو لا يجب كما عن الحلّى و المقداد و الفاضلين فى بعض كتبهما و الشهيدين للأصل بعد عدم كونه محرما فيحمل الخبران المتقدمان على الندب.

- 
- ١- (١) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ١.  
 ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٢.  
 ٣- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٥.

(في القابل) لفوات وقته في عام الحصر، (و لا يجب الإمساك عند بعثه) عما يمسكه المحرم إلى أن يبلغ محله (على الأقوى)، لزوال الإحرام بالتحلل السابق، و الإمساك تابع له. و المشهور وجوبه لصحيحه معاويه بن عمار، «يبعث من قابل و يمسك أيضا»، و في الدروس اقتصر على المشهور. و يمكن حمل الروايه على الاستحباب كإمساك باعث هديه من الآفاق تبرعا (١).

(و لو زال عذره التحق) وجوبا و إن بعث هديه (فإن أدرك، و إلا تحلل بعمره) (٢) و إن ذبح أو نحر هديه على الأقوى، لأن التحلل بالهدى مشروط بعدم (١) للأخبار، منها: خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (إن ابن عباس و عليا كانا يبعثان بهديهما من المدينة ثم يتجردان، و إن بعثا به من أفق من الآفاق واعدوا أصحابها بتقليدهما و اشعارهما يوما معلوما، ثم يمسكان يومئذ إلى يوم النحر عن كل ما يمسك عنه المحرم، و يجتنبان كل ما يجتنبه المحرم، إلا أنه لا يلبي إلا من كان حاجا أو معتمرا) (١)، و صحيح معاويه بن عمار (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرسل بالهدى تطوعا، قال: يواعد أصحابه يوما يقلدون فيه، فإذا كان تلك الساعة من ذلك اليوم اجتنب ما يجتنبه المحرم إلى يوم النحر، فإذا كان يوم النحر أجزأ عنه) (٢).

و المستفاد من مجموع الأخبار الواردة هنا أن من كان في الآفاق بعث هديا أو ثمنه مع بعض أصحابه و يواعده يوما لإشعاره أو تقليده، فإذا حضر ذلك الوقت اجتنب ما يجتنبه المحرم فيكون ذلك بمنزله إحرامه، لكن لا يلبي، فإذا كان يوم عرفه اشتغل بالدعاء من الزوال إلى الغروب استحبابا و يبقى على إحرامه إلى يوم النحر حين المواعده لذبحه فإذا فعل ذلك فيكون بمنزله الحج له.

(٢) لو بعث هديه ثم زال العارض من المرض لحق بأصحابه، فإن أدرك أحد الموقفين على وجه يصح حجه فقد أدرك الحج، و إلا- تحلل بعمره مفردة كما هو فرض كل من فاته الحج، و إن كان قد ذبحوا له، و عليه في القابل قضاء الواجب المستقر أو المستمر و يستحب قضاء المندوب، بلا خلاف فيه - كما في الجواهر - و يدل عليه صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (إذا أحصر بعث بهديه فإذا أفاق و وجد من نفسه خفه فليمض إن ظن أنه يدرك الناس، فإن قدم مكة قبل أن ينحر الهدى فليقم على إحرامه حتى يفرغ

ص: ٦٠٤

١- (١) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٣.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٥.

التمكن من العمره، فإذا حصل انحصر فيه (١).

و وجه العدم الحكم بكونه محللاً (٢) قبل التمكن و امثال الأمر المقتضى له (٣).

### في من صدّ بالعدو

(و من صدّ بالعدو عما ذكرناه) عن الموقفين (٤) و مكه (٥) (و لا - طريق غيره) (٦) أى غير المصدود عنه، (أو) له طريق آخر و لكن (لا نفقه له) (٧) تبلغه، و لم يرج زوال المانع قبل خروج الوقت (٨) (ذبح هديه) المسوق، أو غيره (٩) كما تقرر، (و قصر، أو حلق و تحلل حيث صدّ حتى من النساء من غير تربص) (١٠)، و لا - من جميع المناسك و ينحر هديه و لا شىء عليه، و إن قدم مكه و قد نحر هديه فإن عليه الحج من قابل أو العمره، قلت: فإن مات و هو محرم قبل أن ينتهى إلى مكه، قال: يحج عنه إن كانت حجه الإسلام و يعتمر، إنما هو شىء عليه (١١)، بناء على أنه من قدم مكه قبل أن ينحر هديه يستطيع أن يدرك أحد الموقفين، و على أن من قدم مكه و قد نحر هديه فقد فاته الموقفان و به يفوت الحج.

نعم احتمال الشارح فى المسالك عدم الاحتياج إلى العمره المفردة للتحلل لأن ذبح الهدى عنه يقتضى تحلله.

(١) أى انحصر التحلل بامثال العمره.

(٢) أى بكون الهدى محللاً.

(٣) أى امثال الأمر بالهدى المقتضى للهدى كما فى الأخبار التى تقدم الكثير منها فى الأبحاث السابقه.

(٤) بالنسبه للحج.

(٥) بالنسبه للمعتمر.

(٦) لأنه مع وجود طريق آخر لا يتحقق الصد.

(٧) فهو كالعدم.

(٨) فإن رجا الزوال فيجب عليه الانتظار و لا يتحقق الصد.

(٩) غير المسوق من بعث هدى أو ثمنه مع المواعده مع بعض أصحابه على ما تقدم بيانه فى المحصور.

(١٠) بلا - خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن رسول الله صلّى الله عليه و آله و

سّم حيث صدّه المشركون يوم الحديبيه نحر بدنه و ريع إلى المدينه) (٢)، و خبر -

١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٩ - من أبواب الإحصار و الصد حديث ٥.

انتظار طوافهن،(و لو أحصر عن عمره التمتع فتحلل فالظاهر حل النساء أيضا) (١)، إذ لا- طواف لهن بها حتى يتوقف حلهن عليه. ووجه التوقف عليه إطلاق الأخبار بتوقف حلهن عليه من غير تفصيل.

و اعلم أن المصنف و غيره أطلقوا القول بتحقق الصد و الحصر بفوات الموقفين و مكه فى الحج و العمره، و أطبقوا على عدم تحققه (٢) بالمنع عن المبيت بمنى و رمى الجمار، بل يستتبع فى الرمي فى وقته إن أمكن و إلا- قضاءه فى القابل (٣). و بقى أمور.

منها: منع الحاج عن مناسك منى يوم النحر (٤) إذا لم يمكنه الاستنابه فى الرمي و الذبح، و فى تحققهما به (٥) نظر. من إطلاق النص (٦) و أصله البقاء. أما لو أمكنه الاستنابه فيهما فعل و حلق، أو قصر مكانه و تحلل و أتم باقى الأفعال.

و منها: المنع عن مكه و أفعال منى معا (٧)، و أولى بالجواز هنا لو قيل به -زراره عن أبى جعفر عليه السلام (المصدود يذبح حيث شاء و يرجع صاحبه فىأتى النساء)(١) و قد تقدم الكثير منها.

(١) قد تقدم الدليل عليه.

(٢) أى تحقق الصد و الحصر.

(٣) بلا خلاف فيه كما فى الجواهر و غيره.

(٤) من الرمي و الذبح و الحلق، فيستتبع فى الرمي و الذبح كما فى المريض ثم يحلق و يتحلل، ثم يتم باقى الأفعال، فإن لم يمكنه الاستنابه فى الرمي و الذبح احتمال بقاؤه على إحرامه كما فى المدارك و المسالك تمسكا بمقتضى الأصل، و قوى صاحب الجواهر التحلل لصدق الصد فيتناوله عمومه و استجوده سيد المدارك.

(٥) أى تحقق الصد الحصر بالصد عن مناسك و منى يوم النحر.

(٦) أى نصوص الصد و الحصر حيث لم تقيدهما بفعل من أفعال الحج دون غيره.

(٧) جزم العلامة فى التذكرة و المنتهى إلى أنه مصدود فيجرى عليه حكمه من الذبح فى مكان الصد و يحلق و يتحلل من كل شىء أحرم عليه نظرا إلى أن الصد يفيد التحلل من الجميع فمن بعضه أولى، و استحسنة سيد المدارك و استجوده الشارح فى المسالك، نعم قال فى -

ص: ٦٠٦

ثم (١). و الأقوى تحققه هنا (٢) للعموم.

و منها: المنع عن مكة خاصة (٣) بعد التحلل بمنى. و الأقوى عدم تحققه فيبقى على إحرامه بالنسبة إلى الصيد و الطيب و النساء إلى أن يأتي ببقية الأفعال، أو يستنيب فيها حيث يجوز (٤)، و يحتمل مع خروج ذى الحجة التحلل بالهدى، لما فى التأخير إلى القابل من الحرج.

و منها: منع المعتمر عن أفعال مكة بعد دخولها. و قد أسلفنا (٥) أن حكمه حكم المنع عن مكة، لانتفاء الغاية بمجرد الدخول (٦).

و منها: الصد عن الطواف خاصة فيها (٧) و فى الحج، و الظاهر أنه يستنيب فيه كالمرضى مع الإمكان، و إلا بقى على إحرامه بالنسبة إلى ما يحلله إلى أن يقدر -المسالك (و يحتمل أن يحلق و يستنيب فى الرمي و الذبح إن أمكن، و يتحلل مما عدا الطيب و النساء و الصيد حتى يأتي بالمناسك) و ردّ عليه صاحب الجواهر بقوله: (و لا يخفى عليك ما فى الاحتمال المزبور مع عدم إمكان الاستنابه بعد عدم الدليل، بل ظاهر الأدله خلافه).

(١) فيما لو منع عن منى يوم النحر فقط.

(٢) أى تحقق الصد فى المنع عن مكة و أفعال منى معا.

(٣) اختار جماعه منهم الشهيد فى الدروس عدم تحقق الصد فيبقى على إحرامه بالنسبة للطيب و النساء و الصيد، و استوجهه المحقق الثانى فى جامع المقاصد فقال: (لأن المحلل من الاحرام إما الهدى للمصدود و المحصور أو الاتيان بأفعال يوم النحر و الطوافين و السعى، فإذا شرع فى الثانى و أتى بمناسك منى يوم النحر تعين عليه الإكمال لعدم الدليل الدال على جواز التحلل بالهدى حينئذ فيبقى على إحرامه إلى أن يأتي بباقي المناسك).

و علّق عليه الشارح فى المسالك بقوله (و ينبغى تقييد ذلك بعدم مضي ذى الحجة و إلا اتجه التحلل).

(٤) و موضع الجواز عند عدم إمكان العود إلى مكة إلا بمشقه عظيمه، و قد تقدم الكلام فى هذا الجواز سابقا.

(٥) فقد قال سابقا (أو أحصر المعتمر عن مكة أو عن الافعال بها و إن دخلها).

(٦) مع المنع عن الأعمال فهو مساو لعدم الدخول فى انتفاء التمكّن من أعمال مكة.

(٧) أى عن طواف الزياره فى العمره.

عليه، أو على الاستنابه (١).

و منها: الصد عن السعى خاصه، فإنه محلل في العمره مطلقا (٢)، و في الحج على بعض الوجوه (٣) و قد تقدم، و حكمه كالطواف، و احتمال في الدروس التحلل منه (٤) في العمره، لعدم إفاده الطواف شيئا، و كذا القول في عمره الأفراد لو صد عن طواف النساء. و الاستنابه فيه أقوى من التحلل (٥)، و هذه الفروض يمكن في الحصر مطلقا (٦)، و في الصد إذا كان خاصا (٧)، إذ لا فرق فيه (٨) بين العام و الخاص بالنسبه إلى المصدود، كما لو حبس بعض الحاج و لو بحق يعجز عنه، أو اتفق له في تلك المشاعر من يخافه. و لو قيل بجواز الاستنابه في كل فعل يقبل النيايه حيثئذ (٩) كالطواف و السعى و الرمي و الذبح و الصلاه كان حسنا، لكن يستثنى منه ما اتفقوا على تحقق الصد و الحصر به كهذه الأفعال للمعتمر (١٠).

## خاتمه:

### تجب العمره على المستطيع بشروط الحج

خاتمه:(تجب العمره على المستطيع) إليها سبيلا (بشروط الحج) (١١) و إن (١) و قال سيد المدارك (و كذا الكلام في السعى و طواف النساء في العمره المفرده).

(٢) لجمع ما حرم على المعتمر.

(٣) و هو محلل للطيب إن وقع بعد الطوافين.

(٤) من السعى المصدود عنه فكان كالممنوع من دخول مكة لأن وجود الطواف بدون السعى كعدمه.

(٥) لإفاده الطواف و السعى هنا تحليل ما عدا النساء، فهو قابل للنيايه حيثئذ.

(٦) عاما أو خاصا.

(٧) لأن من البعيد عاده صد الجميع عن طواف النساء أو طواف الزياره أو السعى، و لكن يشكل عليه أيضا بأنه من البعيد حصر الجميع عن ذلك.

(٨) أي في الصد من ناحيه أحكامه، و انطباقها على كل مصدود سواء كان مصدودا مع غيره أو لا، خلافا للعامه حيث جعلوا أحكام الصد إذا كانت عامه.

(٩) حين الصد أو الحصر عاما أو خاصا.

(١٠) فهذه الأفعال من الطوافين و السعى بالنسبه للمفرده هي تمام أعمال مكة و قالوا بتحقيق الصد عنها، مع أنه يمكن الاستنابه فيها، لكن لا بد من استثنائها بالنسبه للمعتمر لاتفاقهم على ذلك.

(١١) فتجب مره فى العمر بلا خلاف فىه، لقوله تعالى: وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ (١)

ص: ٦٠٨

---

١- (١) سورة البقره الآيه: ١٩٦.



استطاع إليها خاصة (١)، إلا- أن تكون عمره تمتع فيشترط في وجوبها الاستطاعه لهما معا للارتباط كل منهما بالآخر، و تجب أيضا بأسبابه الموجه له (٢) لو اتفقت لها كالنذر و شبهه (٣)، و الاستئجار (٤)، و الافساد (٥)، و تزيد عنه (٦) بفوات الحج بعد الإحرام (٧) و يشتركان أيضا في وجوب أحدهما تخييرا لدخول مكة (٨) لغير -، و صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج على من استطاع، لأن الله تعالى يقول: وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (١)، و صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام (العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج، فإن الله تعالى يقول:

و أتَمُّوا الحج و العمره لله) (٢)، و مثلها غيرها.

(١) بالنسبه للعمره المفرده فتجب، (لا- يشترط في وجوب العمره المفرده الاستطاعه للحج معها، بل لو استطاع لها خاصة وجبت كما أنه لو استطاع للحج خاصة وجب، و هو أشهر الأقوال في المسأله و أجودها، إذ ليس فيما وصل إلينا من الروايات دلالة على ارتباطها بالحج، بل و لا دلالة على اعتبار وقوعهما في السنه، و إنما المستفاد منها وجوبهما خاصة، و حكى الشارح قولاً بأن كلا منهما لا يجب إلا مع الاستطاعه للآخر، و فضل ثالث فأوجب الحج مجردا عنها و شرط في وجوبها الاستطاعه للحج و هو مختار الدروس، هذا في العمره المفرده، أما عمره التمتع فلا ريب في توقف وجوبها على الاستطاعه لها و للحج، لدخولها فيه، و كونها بمنزله الجزء منه، و هو موضع وفاق).

(٢) أى بأسباب الحج الموجه له.

(٣) لوجوب الوفاء بالنذر و أخويه.

(٤) لوجوب الوفاء بعقد الاجاره.

(٥) إذا أفسد عمرته بالنكاح قبل السعى، و قد تقدم الكلام فيه.

(٦) أى عن الحج.

(٧) أى و تزيد العمره عن الحج من ناحيه وجوبها فيما لو تلبس بإحرام الحج ثم فاته الحج فلا بد من محلل شرعى، و المحلل منحصر بالعمره و قد تقدم البحث فيه أكثر من مره.

(٨) لا خلاف في أنه لا يجوز لأحد أن يدخل مكة بغير إحرام عدا ما استثني، للأخبار-

ص: ٦٠٩

١- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب وجوب الحج حديث ٥.

٢- (٣) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العمره حديث ٢.

-منها: صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (هل يدخل الرجل مكة بغير إحرام؟ قال: لا، إلا أن يكون مريضا أو به بطن)(١)، و صحيح عاصم بن حميد عن أبي عبد الله عليه السلام (أ يدخل أحد الحرم إلا محرما؟ قال: لا، إلا مريض أو مبطن)٢،

و عليه فيجب على الداخل أن ينوى بإحرامه الحج أو العمرة، لأن الإحرام عبادة غير مستقلة، بل إما أن يكون بحج أو عمره و يجب إكمال النسك الذي تلبس به ليتحلل من الإحرام و استثنى من الحكم أمور: الأول: العبد إذا لم يأذن له سيده بالتشاغل بالنسك عن خدمته، و دليله: إذا لم يجب عليه حجه الإسلام لهذا المعنى فعدم وجوب الإحرام من باب أولى، الثاني: المتكرر دخوله كالحطاب و الحشاش، لصحيح رفاعه بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام (إن الحطابين و المجتلبه أتوا النبي صلى الله عليه و آله و سلم فسألوه، فأذن لهم أن يدخلوا حلالا)(٢)، الثالث: أن يكون دخوله بعد إحرامه قبل مضي شهر، لموثق إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام (عن المتمتع يجرى فيقضى متعته ثم تبدو له الحاجة فيخرج إلى المدينة أو إلى ذات عرق، أو إلى بعض المعادن، قال: يرجع إلى مكة بعمره إن كان في غير الشهر الذي تمتع فيه، لأن لكل شهر عمره، و هو مرتين بالحج)(٣)، و صحيح حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام في المتمتع (قلت: فإن جهل فخرج إلى المدينة أو نحوها بغير إحرام، ثم رجع في إبان الحج يريد الحج، أ يدخلها محرما أو بغير إحرام؟ فقال: إن رجع في شهره دخل بغير إحرام، و إن دخل في غير الشهر دخل محرما)(٤)، و مرسل أبان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يخرج في الحاجة من الحرم قال: إن رجع في الشهر الذي خرج فيه دخل بغير إحرام، و إن دخل في غيره دخل بإحرام)(٥)، و الظاهر منها أن المدار في الشهر على الإهلال لا الإحلال. الثالث:

من دخلها لقتال جاز أن يدخلها محلا، كما دخلها النبي صلى الله عليه و آله و سلم عام الفتح و عليه المغفر و هو المشهور بين الأصحاب، و لكن المروى في صحيح معاوية بن عمار (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يوم فتح مكة: إن الله حرم مكة يوم خلق السموات و الأرض و هي حرام إلى أن تقوم-

ص: ٦١٠

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب الإحرام حديث ٤ و ١.
- ٢- (٣) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب الإحرام حديث ٢.
- ٣- (٤) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٨.
- ٤- (٥) الوسائل الباب - ٢٢ - من أبواب أقسام الحج حديث ٦.
- ٥- (٦) الوسائل الباب - ٥١ - من أبواب الإحرام حديث ٤.

المتكرر (١)، و الداخل (٢) لقتال (٣)، و الداخل عقيب إحلال من إحرام، و لَمَّا يمض شهر منذ الإحلال، لا الإهلال.

### في تأخير العمره للقارن و المفرد

(و يؤخرها القارن و المفرد) عن الحج مبادرا بها على الفور وجوبا كالحج (٤) و في الدروس جَوِّز تأخيرها إلى استقبال المحرم، و ليس منافيا للفور، (و لا تتعين) العمره بالأصالة (بزمان مخصوص) واجبه و مندوبه، و إن وجب الفور بالواجبه على بعض الوجوه (٥)، إلا أن ذلك ليس تعيينا للزمان. و قد يتعين زمانها بنذر و شبهه، -الساعة، لم تحل لأحد قبلي و لا تحل لأحد بعدى، و لم تحل لى إلا ساعه من نهار(١).

(١) كالحطاب و الحشاش.

(٢) عطف على (المتكرر).

(٣) مباح.

(٤) أما فوريه الوجوب في العمره المتمتع بها فلا- إشكال فيه، لارتباطها بالحج الذي ثبت وجوب فوريته، و أما العمره المفردة فظاهر صحيح معاويه المتقدم (العمره واجبه على الخلق بمنزله الحج على من استطاع)(٢)، و هو يقتضى مساواتها للحج في كيفية الوجوب و شرائطه.

و قد ذكر جمع من الأصحاب وجوب تأخيرها إلى انتفاء أيام التشريق، لصحيح معاويه بن عمار (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل جاء حاجا ففاته الحج و لم يكن طاف، قال يقيم مع الناس حراما أيام التشريق و لا عمره فيها، فإذا انقضت طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروه و أحل، و عليه الحج من قابل يحرم من حيث أحرم)(٣)، و ظاهره النهى عن عمره التحلل فيكون غيرها أولى بالنهى.

نعم ورد جواز تأخيرها إلى استقبال محرم الحرام، و هو مرسل الشيخ عن الصادق عليه السلام (المتمتع إذا فاتته العمره أقام إلى هلال المحرم اعتمر فأجزأت عنه مكان عمره المتعه)(٤)، و به أفتى العلامة في القواعد و الشهيد في الدروس.

(٥) كالإتيان بها بعد حج القران و الأفراد في نفس العام.

ص: ٦١١

١- (١) الوسائل الباب - ٥٠ - من أبواب الإحرام حديث ٧.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب وجوب الحج حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب الوقوف بالمشعر الحرام حديث ٣.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥.

(و هي مستحبه مع قضاء الفريضه (١) في كل شهر) (٢) على أصح الروايات.

(و قيل: لا حدّ) للمده بين العمرتين (و هو حسن)، لأن فيه جمعا بين الأخبار الدال بعضها على الشهر، و بعضها على السنه، و بعضها على عشره أيام (١) أي بعد إتيان الواجب منها.

(٢) ذهب ابن أبي عقيل إلى عدم جواز العمرتين في عام واحد، لصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (لا يكون عمرتان في سنه) (١)، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام (العمرة في كل سنه مره) ٢.

و حملت على عمره التمتع جمعا بينها و بين ما دل على أن لكل شهر عمره.

و ذهب الشيخ في المبسوط إلى أن أقل ما يكون بين العمرتين عشره أيام، لخبر على بن أبي حمزه (سألت أبا الحسن عليه السّلام عن رجل يدخل مكة في السنه المره و المرتين و الأربعة كيف يصنع؟ قال: إذا دخل فليدخل ملييا، و إذا خرج فليخرج محلا، قال: و لكل شهر عمره.

فقلت: يكون أقل؟ قال: يكون لكل عشره أيام عمره) ٣.

و ذهب أبو الصلاح و ابن حمزه و المحقق في النافع و العلامه في المختلف إلى أن أقله شهر، لأخبار منها: صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (كان على عليه السّلام يقول:

لكل شهر عمره) ٤، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السّلام (في كتاب على عليه السّلام: في كل شهر عمره) ٥، و مثلها غيرها، و الظاهر منها أن المدار في الشهر على الإهلال لا الإحلال.

و عن جماعه منهم المرتضى و ابن إدريس و المحقق و الشهيدان بل نسب إلى كثير من المتأخرين أنه لا حدّ لأقل الحد بين العمرتين لاختلاف الأخبار المتقدمه المحموله على مراتب الاستحباب بعد التمسك بإطلاق مشروعيتها الدال على جوازها في أي وقت مثل صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (عن يَوْمَ الْحِجِّ الْمَكْبَرِ فقال: هو يوم النحر، و الأصغر هو العمرة) (٢)، و مثله غيره.

و في الأخير ضعف ظاهر إذ هذه الأخبار مسوقه لبيان الفضيله و ليست في مقام البيان من ناحيه تحديد المده، و خبر على بن أبي حمزه المتضمن للفصل بين عشره أيام ضعيف السند لا يصلح لتخصيص الأخبار الكثيره الوارده بالفصل بالشهر، فيتعين العمل بها بعد ما عرفت أن مستند العماني محمول على عمره التمتع.

٢- (٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب العمرة حديث ٤.

بتنزيل ذلك على مراتب الاستحباب.

فالأفضل الفصل بينهما بعشره أيام، و أكمل منه بشهر، و أكثر ما ينبغي أن يكون بينهما السنه، و فى التقييد بقضاء الفريضه (١) إشاره إلى عدم جوازها ندبا مع تعلقها بذمته وجوبا، لأن الاستطاعه للمفرده ندبا يقتضى الاستطاعه وجوبا غالبا، و مع ذلك (٢) يمكن تخلفه (٣) لمتكلفتها (٤) حيث يفتقر إلى مئونه لقطع المسافه و هى (٥) مفقوده، و كذا لو استطاع إليها و إلى حجتها و لم تدخل أشهر الحج فإنه لا يخاطب حينئذ بالواجب فكيف يمنع من المندوب، إذ لا يمكن فعلها واجبا، إلا بعد فعل الحج. و هذا البحث كله فى المفرده (٦).

(١) فى عبارته الماتن.

(٢) أى مع هذا التلازم الغالبى.

(٣) تخلف المندوب عن الواجب.

(٤) أى من لم تجب عليه عمره لفقدان شرائط الوجوب فى حقه، و مع ذلك تكلف بالإتيان بها، فإن المأتى به يكون مندوبا.

(٥) أى المئونه.

(٦) و أما عمره المتمتع بها فتتبع الحج وجوبا و ندبا و وقتا، هذا و مسائل الحج كثيره لا يمكن استقصاؤها، فله الحمد على ما وفق و يشير، ففى صحيح زواره عن أبى عبد الله عليه السلام (جعلنى الله فداك، إنى أسألك فى الحج منذ أربعين عاما فتفتنى، فقال: يا زواره: بيت يحج قبل آدم بألفى عام تريد أن تفنى مسأله فى أربعين عاما) (١).

ص: ٦١٣

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب وجوب الحج حديث ١٢.



كتاب الجهاد

اشاره

ص: ٦١٥





## في أقسام الجهاد

(و هو أقسام) (٢) جهاد المشركين ابتداء. لدعائهم إلى الإسلام، و جهاد من (١)فهو فعال من الجهد بالفتح بمعنى التعب و المشقه، أو بالضم بمعنى الوسع و الطاقه.

و قد وردت الأخبار الكثيره في فضله و آثاره ففي خبر حيدر عن أبي عبد الله عليه السلام (الجهاد أفضل الأشياء بعد الفرائض)(١)، و خبر أبي حفص الكلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (إن الله عز و جل بعث رسوله بالإسلام إلى الناس عشر سنين، فأبوا أن يقبلوا حتى أمره بالقتال، فالخير في السيف و تحت السيف، و الأمر يعود كما بدأ)٢، و خبر معمر عن أبي جعفر عليه السلام (الخير كله في السيف و تحت السيف و في ظل السيف)٣، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (من قتل في سبيل الله لم يعرفه الله شيئاً من سيئاته)٤، و خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام (إن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال: فوق كل ذي برّ حتى يقتل في سبيل الله، فإذا قتل في سبيل الله فليس فوقه برّ، و فوق كل ذي عقوق حتى يقتل أحد والديه، فإذا قتل أحد والديه فليس فوقه عقوق)٥.

(٢)الأول: قتال الكفار ابتداء للدعاء إلى الإسلام، و هو الأصلي و المقصود من كتاب الجهاد، و هو الذي أنزل فيه قوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَ هُوَ كُرْهُ لَكُمْ (٢).

الثاني: أن يدهم المسلمين عدد من الكفار يريد الاستيلاء على بلادهم أو أسرهم أو أخذ أموالهم، و هو ملحق بالقسم الأول إلا أنه بالواقع هو دفاع عن النفس و المال و العرض، و هو واجب على الذكر و الأنثى إن احتيج إليها، و لا يتوقف على إذن الإمام و لا يختص -

ص: ٦١٧

١- (١-٢-٣-٤-٥) الوسائل الباب - ١ - من أبواب جهاد العدو حديث ٩ و ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢١.

٢- (٦) سورة البقره الآية: ٢١٢.

يدهم على المسلمين من الكفار بحيث يخافون استيلائهم على بلادهم، أو أخذ مالهم و ما أشبهه (١) و إن قَلَّ، و جهاد من يريد قتل نفس محترمه، أو أخذ مال، أو سبى حريم مطلقاً (٢)، و منه (٣) جهاد الأسير بين المشركين للمسلمين دافعا عن نفسه. و ربما أطلق على هذا القسم الدفاع، لا الجهاد، و هو أولى، و جهاد البغاه على الإمام، و البحث هنا عن الأول، و استطراد ذكر الثاني من غير استيفاء، و ذكر الرابع في آخر الكتاب (٤)، و الثالث في كتاب الحدود.

## في الوجوب الكفائي

(و يجب على الكفاية) (٥) بمعنى وجوبه على الجميع إلى أن يقوم به منهم من -بمن قصده من المسلمين، بل يجب على من علم بالحال النهوض إذا لم يعلم قدره المقصودين على المقاومة، بخلاف القسم الأول مشروط بالبلوغ و العقل و الحرية و الذكورية و إذن الإمام عليه السلام، و وجوبه على الكفاية.

الثالث: قتال البغاه ابتداء للرجوع إلى الحق.

الرابع: دفع من يريد قتل النفس المحترمه أو أخذ مال أو سبى حريم و إن كان مسلما، و يلحق به فيما لو كان المسلم أسيرا بين المشركين و يغشاهم العدو و يخشى المسلم على نفسه فيدفع عنها بحسب الإمكان، و هذا القسم الرابع هو من الدفاع المحض فلذا ذكروه في باب الحدود.

(١) من الاعراض.

(٢) أى سواء كان المرید مسلما أو كافرا.

(٣) أى من القسم الثالث.

(٤) كتاب الجهاد.

(٥) أى القسم الأول من أقسام الجهاد، بلا خلاف فيه كما فى الجواهر للمعلوم من سيره النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و لقوله تعالى لا يَسْتَتِيهِمُ الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أَوْلَى الضَّرَرِ وَ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً، وَ كُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى (١).

و عن سعيد بن المسيب أنه واجب عيني لقوله تعالى اِنْفِرُوا خِفَافًا وَ ثِقَالًا (٢)، و فيه: إنها منسوخة بقوله تعالى - على ما قيل - وَ مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً، فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ -

ص: ٦١٨

١- (١) سورة النساء الآية: ٩٧.

٢- (٢) سورة التوبة الآية: ٤١.

فيه الكفايه، فيسقط عن الباقيين. سقوطاً مراعى باستمرار القائم به إلى أن يحصل الغرض المطلوب به شرعاً، وقد يتعين بأمر الإمام (١) لأحد على الخصوص وإن قام به من كان فيه كفايه، و تختلف الكفايه (بحسب الحاجه) بسبب كثره المشركين، و قتلهم، و قوتهم و ضعفهم.

(و أقله مره فى كل عام) (٢) لقوله تعالى: فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا -فِرْقَهُ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ (١)، أو أن المراد بها خصوص غزوه تبوك التى استنفرهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيها، فتخلف فيها كعب بن مالك و أصحابه فهجرهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم حتى تاب الله عليهم، أو أن المراد بالآيه هو الوجوب ابتداءً و هذا لا يمنع الواجب الكفائى لأنه كما حرر فى الأصول فهو واجب على الجميع و إن كان يسقط بفعل من يقوم به منهم و لذا بعاقب الجميع على تركه، و يؤيده خبر دعائم الإسلام عن على صلوات الله عليه (الجهاد فرض على جميع المسلمين لقول الله: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ، فإن قامت بالجهاد طائفه من المسلمين وسع سائرهم التخلف عنه، ما لم يحتج الذين يلون الجهاد إلى المدد، فإن احتاجوا لزم الجميع أن يمدوا حتى يكتفوا، قال الله عز و جل: وَ مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً (٢) ، و إن أدهم أمر يحتاج فيه إلى جماعتهم نفروا كلهم، قال الله عز و جل: انْفِرُوا خِفَافًا وَ ثِقَالًا، وَ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (٣)(٤).

هذا و من الواضح أن الكفايه بحسب الحاجه بكثره المشركين و قتلهم و ضعفهم و قوتهم.

(١) لأن من استنفضه الإمام فيجب عليه القيام لوجوب إطاعه أمر المعصوم عليه السلام.

(٢) كما عن الشيخ و الفاضل و الشهيدين و الكركى، لقوله تعالى: فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ (٥) ، حيث علق وجوبه على الانسلاخ، و هو لا يتحقق فى العام إلا مره واحده، و هو ضعيف لأن بقيه الآيه فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَ خُذُوا حُرْمَتَهُمْ وَ احْصِرُوا لَهُمْ وَ أَعْيِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ، فَإِنْ تَابُوا وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥٦، و هى داله على وجوب مقاتلتهم حتى يحصل المقصود و هو اسلامهم، و لم يتقيد ذلك بوقت دون آخر فتجب المقاتله حتى يتحقق، و هذا قد-

ص: ٦١٩

١- (١) سورة التوبه الآيه: ١٢٣.

٢- (٢) سورة التوبه الآيه: ١٢٣.

٣- (٣) سورة التوبه الآيه: ٤١.

٤- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ١ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢٣.

٥- (٥ و ٦) سورة التوبه الآيه: ٥.

المُشْرِكِينَ أوجب بعد انسلاخها الجهاد، وجعله (١) شرطاً فيجب كلما وجد الشرط، ولا يتكرر بعد ذلك بقيه العام، لعدم إفاده مطلق الأمر التكرار.

و فيه نظر يظهر من التعليل، هذا (٢) مع عدم الحاجة إلى الزيادة عليها في السنه، وإلا وجب بحسبها (٣)، و عدم العجز عنها فيها (٤)، أو رؤيه الإمام عدمه صلاحاً (٥) وإلا جاز التأخير بحسبه (٦).

### في شرط وجود الإمام العادل

و إنما يجب الجهاد (بشرط الإمام العادل (٧)،...) -يستلزم التكرار والإنصاف: إن كلام الماتن لا ينفى ذلك حيث أوجب المره و لم ينف الأكثر، نعم يظهر من استدلالهم أن المره الأولى تكون عقيب الانسلاخ.

(١) وجعل الانسلاخ.

(٢) أى وجوب المره فى العام.

(٣) بحسب الحاجه.

(٤) أى و عدم العجز عن المره فى السنه.

(٥) أى عدم الجهاد كما فعل النبى صلى الله عليه و آله و سلم مع قريش سنين عدده.

(٦) أى و إلا جاز تأخير المره بحسب العجز أو رؤيه الإمام للصلاح فى ذلك.

(٧) أى بشرط وجود الإمام المعصوم بحيث يكون مبسوط اليدين، متمكناً من التصرف، بلا خلاف فى ذلك للأخبار منها: خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام عن آباءه عليهم السلام (قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يخرج المسلم فى الجهاد مع من لا يؤمن على الحكم، ولا ينفذ فى الفىء أمر الله عز و جل، فإنه إن مات فى ذلك المكان كان معيناً لعدونا فى حبس حقناً، و الإشاطه بدمائنا، و ميته ميتة جاهليه) (١)، و مرسل ابن شعبه عن الرضا عليه السلام فى كتابه إلى المأمون (و الجهاد واجب مع إمام عادل، و من قاتل فقتل دون ماله و رحله و نفسه فهو شهيد، و لا يحل قتل أحد من الكفار فى دار التقية إلا قاتل أو باغ، و ذلك إذا لم تحذر على نفسك، و لا- أكل أموال الناس من المخالفين و غيرهم، و التقية فى دار التقية واجبه) (٢)، و خبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام فى حديث شرائع الدين (و الجهاد واجب مع إمام عادل، و من قتل دون ماله فهو شهيد) (٣)، و خبر بشير الدهان عن أبى عبد الله عليه السلام (قلت له: إنى رأيت فى المنام أنى قلت لك: إن القتال مع غير الإمام المفترض طاعته حرام، مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير، فقلت لى: نعم هو كذلك، فقال عليه السلام: هو كذلك هو كذلك) (٤) و الأخبار كثيره.

١- (١) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب جهاد العدو حديث ٨.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١٢ - من أبواب جهاد العدو حديث ١٠ و ٩ و ١.

(أو نائبه) الخاص (١) و هو المنصوب للجهاد، أو لما هو أعم (٢)، أما العام (٣) كالفقيه فلا- يجوز له توليه حال الغيبه بالمعنى الأول، و لا يشترط فى جوازه (٤) بغيره من المعانى (أو هجوم عدوّ) على المسلمين (يخشى منه على بيضه الإسلام) (٥) و هى أصله و مجتمعه فيجب حينئذ (٦) بغير إذن الإمام أو نائبه.

و يفهم من القيد (٧) كونه (٨) كافراً، إذ لا يخشى من المسلم على الإسلام نفسه و إن كان مبدعاً، نعم لو خافوا على أنفسهم و جب عليهم الدفاع (٩) و لو خيف على بعض المسلمين و جب عليه، فإن عجز و جب على من يليه مساعدته، فإن عجز الجميع و جب على من بعد. و يتأكد على الأقرب فالأقرب كفايه.

### فى شرط وجوبه

(و يشترط) فى من يجب عليه الجهاد بالمعنى الأول (البلوغ و العقل (١٠) (١) و هو الذى نصبه للجهاد، لأن إطاعته إطاعه للمعصوم عليه عليه السّلام، و لا- يجب أن يكون منصوباً للجهاد فقط، فلو كان منصوباً للجهاد و غيره كالوالى لجاز أيضاً و هو المراد من نائبه العام و كلاهما منصوب من قبله بالتعيين.

و أما نائبه العام فى زمن الغيبه و هو الفقيه الجامع للشرائط حيث نصبه من ناحيه أوصافه، فلا يجوز له توليه الجهاد حال الغيبه، بل فى الرياض نفى علم الخلاف فيه حاكياً له عن ظاهر المنتهى و صريح الغنيه - إلى أن قال - و ظاهرهما الاجماع، مضافاً إلى النصوص - التى تقوم بعضها - و هى معتبره لوجود الإمام المعصوم، بالإضافة إلى أن أدله تنصيب الفقيه غير شامله إلا للقضاء و الفتيا كما ستسمعه فى باب القضاء.

(٢) كالوالى المنصوب من قبله عليه السّلام، فإنه منصوب للجهاد و غيره.

(٣) أى النائب العام.

(٤) أى و لا يشترط وجوب الإمام فى جواز الجهاد بمعنى الدفاع و غيره من بقيه أقسام الجهاد.

(٥) فلا- يشترط إذن الإمام المعصوم للأصل، و لأن الأخبار التى اشترطت إذنه و وجوده محموله على الجهاد الابتدائى كما هو ظاهر بعضها، و بيضه الإسلام: أصله.

(٦) أى حين الخوف على بيضه الإسلام.

(٧) و هو الخشيته على بيضه الإسلام.

(٨) أى كون العدو.

(٩) من دون إذن المعصوم أو نائبه.

(١٠) فلا يجب على الصبى و لا على المجنون، بلا خلاف فيه لحديث رفع القلم، ففى خبر-





(و الحريه (١) و البصر (٢) و السلامه من المرض) (٣) المانع من الركوب و العدو، -الأعمش عن ابن ظبيان (أتى عمر بمرأه مجنونه قد زنت فأمر بجمعها، فقال على عليه السلام:

أ ما علمت أن القلم يرفع عن ثلاثه، عن الصبي حتى يحتلم، و عن المجنون حتى يفيق، و عن النائم حتى يستيقظ(١).

(١) فلا- يجب على المملوك بلا خلاف فيه كما فى الجواهر، و استدل عليه العلامه فى محكى المنتهى بقوله: (الحريه شرط فلا يجب على العبد إجماعا، لأن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان يبايع الحر على الإسلام و الجهاد، و العبد على الإسلام دون الجهاد، و لأنه عباده يتعلق بها قطع المسافه فلا تجب على العبد).

و لكن فى المختلف جعله مشهورا، و نسب إلى الاسكافى الخلاف لما روى (أن رجلا- جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام ليبايعه، فقال: يا أمير المؤمنين أوسط يدك أبايعك على أن ادعوا لك بلسانى، و أنصحك بقلبي، و أجاهد معك بيدي، فقال عليه السلام: أ حر أنت أم عبد؟ فقال: عبد، فصفق يده فبايعه(٢)، و حمله العلامه على الجهاد معه على تقدير الحريه، أو اذن المولى، أو عموم الحاجه، و الأقوى عدم وجوبه على العبد، لخبر الدعائم عن على عليه السلام (ليس على العبيد جهاد ما استغنوا عنهم، و لا على النساء جهاد، و لا على من لم يبلغ الحلم(٣).

(٢) فلا- يجب على الأعمى، بلا- خلاف فيه لقوله تعالى: لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ (٤) ، و العمى يتحقق بذهاب البصر من العينين معا، و هو ساقط عنه و إن وجد قائدا لعموم الآيه، أما الأعور و الأعشى فلا، لعدم صدق الأعمى عليهما بعد إمكان الجهاد لهما.

(٣) فلا- يجب الجهاد على المريض بلا خلاف فيه، لقوله تعالى: لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَ رَسُولِهِ، مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ، وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥.

و قيد المرض بكونه المانع عن الركوب و العدو، لأن القتال مستلزم لهما دائما فإن عجز عنهما فقد عجز عن القتال.

ص: ٦٢٢

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب مقدمه العبادات حديث ١٠.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣.

٣- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٤ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٤- (( ٤ و ٥) سوره النور الآيه: ٦٠.

(و العرج) (١) البالغ حد الإقعاد، أو الموجب لمشقه فى السعى لا تتحمل عاده، و فى حكمه الشيخوخه (٢) المانعه من القيام به، (و الفقر) (٣) الموجب للعجز عن نفقته و نفقه عياله، و طريقه (٤)، و ثمن سلاحه، فلا يجب على الصبى و المجنون مطلقا (٥)، و لا على العبد و إن كان مبعضا، و لا على الأعمى و إن وجد قائدا و مطيه، و كذا الأعرج. و كان عليه أن يذكر الذكوريه فإنها شرط فلا يجب على المرأه (٦).

(١) بلا- خلاف فيه، لقوله تعالى: **وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ (١)**، و قيّد العرج بالبالغ حد الإقعاد الذى يسقط معه الجهاد، بخلاف اليسير منه الذى يمكنه الركوب و المشى فإنه واجب عليه لعموم الأدله.

(٢) أى و فى حكم العرج، فلا- يجب الجهاد على الشيخ الهّم العاجز عنه بلا خلاف فيه، لقوله تعالى **لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمُرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ (٢)**، نعم لو فرض قوه الهّم عليه، فلا يسقط و إن كبر سنّه كما وقع من عمار بن ياسر فى صفين و مسلم بن عوسجه - رضوان الله عليهما - فى كربلاء.

(٣) فلا- يجب الجهاد على الفقير غير القادر على نفقه عياله لو اشتغل بالجهاد، و غير القادر على تأمين آله الحرب التى يستعملها فى القتال، بلا خلاف فيه لقوله تعالى: **وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ ٣**.

و من الواضح أن الفقر يختلف باختلاف الأشخاص و أحوالهم و ازمنتهم فمنهم من يعتاد النفقه الواسعه و منهم من عنده عيال كثيره فتعتبر النفقه اللائقه و الكافيه فى حقه، و منهم من يحسن الضرب بالهم خاصه فيعتبر فى حقه بحيث لو وجد غيره من آلات الحرب و لم يجد القدره على الهم فهو عاجز عن القتال و هكذا.

(٤) فيما لو توقف القتال على قطع مسافه ما، و قطع المسافه متوقف على نفقه، و هى مفقوده فيكون عاجزا عن القتال.

(٥) سواء كان الصبى مميزا أو لا، و سواء كان المجنون أدواريا أو لا.

(٦) بلا خلاف فيه، لخبر الأصبغ بن نباته عن أمير المؤمنين عليه السلام (كتب الله الجهاد على الرجال و النساء، فجهاد الرجل بذل ماله و نفسه حتى يقتل فى سبيل الله، و جهاد المرأه-

ص: ٦٢٣

١- (١) سورة التوبه الآيه: ٩٢.

٢- (( ٢ و ٣) سورة التوبه الآيه: ٩٢.

هذا فى الجهاد بالمعنى الأول (١)، أما الثانى (٢) فىجب الدفع على القادر سواء الذكر و الأثنى، و السليم و الأعمى، و المريض و العبد، و غيرهم (٣).

### فى المقام فى بلد المشرك

(و يحرم المقام فى بلد المشرك لمن لا يتمكن من إظهار شعائر الإسلام) (٤) من - أن تصبر على ما ترى من أذى زوجها و غيرته(١)، و خبر الدعائم عن على عليه السلام (و لا على النساء جهاد)(٢).

(١) أى الجهاد الابتدائى.

(٢) أى الدفاع عن بيضه الإسلام بحيث يدهم المسلمين عدو يريد الاستيلاء على بلادهم.

(٣) كالخنثى و المبعّض و الصبى، بلا خلاف فيه لعموم الأدله، بل يجوز القتال حينئذ مع الإمام الجائر، ففى موثق يونس عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (قلت له: جعلت فداك إن رجلا من مواليك بلغه أن رجلا يعطى السيف و الفرس فى سبيل الله، فأتاه فأخذهما منه، و هو جاهل بوجه السبيل، ثم لقيه أصحابه فأخبروه أن السبيل مع هؤلاء لا يجوز و أمره بردهما، فقال عليه السلام: فليفعل، قال الراوى: قد طلب الرجل فلم يجده و قيل له: قد شخص الرجل، قال عليه السلام: فليرابط و لا يقاتل، قال الراوى: ففى مثل قزوين و الديلم و عسقلان و ما أشبه هذه الثغور؟ فقال عليه السلام: نعم، فقال له الراوى: يجاهد؟ قال عليه السلام: لا إلا أن يخاف على ذرارى المسلمين.

فقال الراوى: أ رأيتك لو أن الروم دخلوا على المسلمين لم ينبغ لهم أن يمنعوهم؟ قال عليه السلام: يرابط و لا يقاتل، و إن خاف على بيضه الإسلام و المسلمين قاتل، فىكون قتاله لنفسه و ليس للسلطان.

قال الراوى: قلت فإن جاء العدو إلى الموضع الذى هو فيه مرابط كيف يصنع؟ قال:

يقاتل عن بيضه الإسلام لا عن هؤلاء، لأن فى دروس الإسلام دروس دين محمد صلى الله عليه و آله و سلم(٣).

و كذا يجب الدفاع عن النفس و العرض مطلقا، و عن المال مع غلبه السلامه، و هذه الأقسام الثلاثة تسمى دفاعا قال فى الدروس: (و ظاهر الأصحاب عدم تسميه ذلك كله جهادا بل دفاع، و تظهر الفائدة فى حكم الشهاده و الفرار و قسمه الغنيمه و شبهها).

(٤) فتجب عليه الهجره بلا خلاف فيه، لقوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي -

ص: ٦٢٤

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٤ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ٨.

الأذان، و الصلاة، و الصوم، و غيرها (١)، و سَمِيَ ذلك شعارا، لأنه علامه عليه، أو من الشعار الذى هو الثوب الملاصق للبدن فاستعير للأحكام اللاصقه اللازمه للدين (٢).

و احترز بغير المتمكن ممن يمكنه إقامتها لقوه، أو عشيره تمنعه فلا تجب عليه الهجره (٣). نعم تستحب لثلا يكثر سوادهم (٤)، و إنما يحرم المقام مع القدره عليها (٥)، فلو تعذرت لمرض، أو فقر، و نحوه فلا- حرج، و ألحق المصنف فيما نقل عنه (٦) ببلاد الشرك بلاد الخلاف التى لا يتمكن فيها المؤمن من إقامة شعائر- أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا، فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا \* إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَهُ وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا \* فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَ كَانَ اللَّهُ عَفُورًا غَفُورًا (١).

(١) من الأحكام التى اختص الإسلام بها.

(٢) ففى الصحاح (شعار القوم فى الحرب علامتهم ليعرف بعضهم بعضا) و الشعار بمعنى العلامه هنا أولى فهى علامات الإسلام حيث يعرف فاعلها بأنه مسلم.

(٣) لانتفاء المانع من عدم التمكن من إظهار شعائر الإسلام.

(٤) أى الكفار.

(٥) أى على الهجره، قال فى الجواهر و قد أجاد، (و من هنا كان الناس فى الهجره على أقسام ثلاثه، كما صرح به فى المنتهى، أحدها: من تجب عليه، و هو من أسلم من بلاد الشرك و كان مستضعفا فيهم لا- يمكنه إظهار دينه و لا عذر له من مرض و نحوه، و الثانى: من تستحب له، و هو من أسلم فى بلاد الشرك، أو كان فيها و يمكنه إظهار دينه لعشيرته تمنعه أو غير ذلك، فإنها لا تجب عليه كما صرح به جماعه، بل لا أجد فيه خلافا، للأصل و ظاهر الآيه أيضا و غيره، و لكن يستحب له كما صرح به جماعه تجنبا لهم عن تكثير عددهم و عن معاشرتهم، اللهم إلا أن يكون فى بقائه مصلحه للدين.

الثالث: من لا- تجب عليه و لا- تستحب له، و هو من كان له عذر يمنعها من مرض و نحوه، مما أشير إليه بقوله تعالى: إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، الْآيَه، نعم إذا تجددت له القدره و جبت).

(٦) قال المحقق الثانى فى جامع المقاصد: (و هل يجب الخروج من البلاد التى يعجز عن إظهار-

ص: ٦٢٥

الإيمان، مع إمكان انتقاله إلى بلد يتمكن فيه منها.

## فى أن للأبوين منع الولد من الجهاد والمدين المديون

و للأبوين منع الولد من الجهاد (١) بالمعنى الأول (مع عدم التعيين) عليه بأمر -شعائر الإيمان؟ ينقل عن شيخنا الشهيد ذلك، و هو حسن، لكن الظاهر أن هذا إنما يكون حيث يكون الإمام عليه السلام موجوداً، و ترتفع التقيه بالكليه، أما مع غيبته و بقاء التقيه فهذا الحكم غير ظاهر، لأن جميع البلاد لا تظهر بها شعائر الإسلام، و لا يكون إنفاذها إلا بالمساتره و إن تفاوتت فى ذلك) انتهى.

و ما قاله المحقق متعين للنصوص الكثيره الوارده فى الحث على التقيه(١)، و الترغيب فيها، و النصوص الداله على معاشرتهم و عياده مرضاهم و تشييع جنازتهم(٢)، و هى داله على عدم وجوب المهاجره فى زمن الغيبه و زمان الغيبه حتى ظهور صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه زمان تقيه، ففى موثق محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام (كلما تقارب هذا الأمر كان أشد للتقيه)(٣)، فلذا قال صاحب الجواهر: (فمن الغريب ما سمعته عن الشهيد، و لم أعرف ذلك لغيره، بل و لا له أيضاً فى كتاب من كتبه المعروفه).

(١) بلا خلاف فيه، لخبر جابر عن أبى عبد الله عليه السلام (جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم، فقال:

يا رسول الله إنى راغب فى الجهاد نشيط، قال: فجاهد فى سبيل الله، فإنك إن تقتل كنت حيا عند الله ترزق، و إن تمت فقد وقع اجرک على الله، و إن رجعت خرجت من الذنوب كما ولدت، فقال: يا رسول الله إن لى والدين كبيرين يزعمان أنهما يأنسان بى و يكرهان خروجى، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: أقم مع والديك، فو الذى نفسى بيده لأنسهما بك يوماً و ليله خير من جهاد سنه(٤)، و هو ظاهر فى حقهما فى المنع، بل فى خبر أبى سعيد الخدرى - المروى فى غوالى اللئالى - أنه يشترط إذنهما ابتداء فضلا عن سلطنه المنع، ففى الخبر (إن رجلا هاجر من اليمن إلى رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: هل لك أحد باليمن؟ فقال: أبوان، قال صلى الله عليه وآله و سلم: أذنا لك؟ قال: لا، قال: ارجع فاستأذنهما، فإن أذنا لك فجاهد، و إلا فبرهما(٥).

ص: ٦٢٦

١- (١) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر حديث ١١.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٥- (٥) مستدرک الوسائل الباب - ٢ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣.

الإمام له (١)، أو بضعف المسلمين عن المقاومة بدونه إذ يجب عليه حينئذ عينا فلا يتوقف على إذنهما كغيره من الواجبات العينية (٢).

و في الحاق الأجداد بهما قول قوى (٣) فلو اجتمعوا توقف على إذن الجميع، ولا يشترط حرتهما على الأقوى (٤)، و في اشتراط إسلامهما قولان (٥) و ظاهر المصنف عدمه، و كما يعتبر إذنهما فيه يعتبر في سائر الأسفار المباحه و المندوبه و الواجبه كفايه مع عدم تعينه عليه، لعدم (٦)...

(١) و إلا- فلو أمره المعصوم فلا- يعتبر اذنهما حينئذ بلا خلاف فيه، إذ لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق، كما ورد في أكثر من خبر (١).

(٢) أى كما يسقط اذنهما في الصلاه و الصوم و غيرهما من الواجبات العينية كذلك يسقط الاذن في الجهاد إذا كان واجبا عينا.

(٣) ذهب إليه الفاضل في التذكرة و قواه الشارح في المسالك، نظرا لإيراده الأب فصاعدا من لفظ الأب الوارد في الأخبار المتقدمه، و كذا بالنسبه للأُم، و عن فخر المحققين و الكركى و صاحب الجواهر و غيرهم عدم الالحاق لعموم أدله الجهاد المخصّيه به بإذن الوالدين فقط للقدر المتيقن بعد انسباق خصوص الوالدين من الأخبار المتقدمه، و منه تعرف الحكم بعدم إذن الجددين لو اجتمعوا مع الأبوين.

(٤) لعموم أدله إذن الأبوين الشامل لهما و إن كانا مملوكين، و هو ظاهر الشيخ و غيره، و قال في الجواهر: (و لكن في المسالك حكاية قول بالعدم، و لم أتحققه، و لعله لكونهما مولى عليهما فلا ولايه لهما، و فيه: إن الطاعه و نحوها غير الولايه).

(٥) يشترط اسلامهما فلو كان كافرين فلا يعتبر إذنهما في الجهاد و لا تحرم مخالفتها فيه، كما عن الشيخ و الفاضل و غيرهما لما قاله العلامة في المنتهى (كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ يخرج معه من الصحابه إلى الجهاد من كان له أبوان كافران من غير استئذان كأبي بكر و غيره، و أبو حذيفه بن عتبة بن ربيعه كان مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ يوم بدر و أبوه كان رئيس المشركين يومئذ قتل ببدر، و أبو عبيده قتل أباه في الجهاد)، و أيضا لو كان كافرين فلا ولايه لهما على المسلم، و لأنه يسوغ قتلها فترك قبول قولهما أولى.

و قيل: لا يشترط فيعتبر إذنهما و لو كانا كافرين لعموم أدله الاستئذان، و هو ضعيف للسيره القطعيه من حياه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ و صحابته.

(٦) تعليل لتعينه عليه، و كذا يتعين عليه بأمر المعصوم عليه السلام هذا من جهه و من جهه أخرى-

ص: ٦٢٧

من فيه الكفايه، و منه (١) السفر لطلب العلم، فإن كان واجبا عينا أو كفايه كتحصيل الفقه و مقدماته مع عدم قيام من فيه الكفايه (٢)، و عدم إمكان تحصيله في بلدهما، و ما قاربه مما لا يعدّ سفرا على الوجه الذى يحصّل مسافرا (٣) لم يتوقف على إذنهما، و إلا توقف، (و المدين) بضم أوله و هو مستحق الدين (يمنع) المديون (الموسر) القادر على الوفاء (مع الحلول) حال الخروج إلى الجهاد (٤)، فلو كان قد دلت الأدله من الآيات و الأخبار (١) على حرمة عقوق الوالدين و أذيتهما و لو يقول اف و عليه فلا يشترط إذنهما في كل سفر أو فعل، نعم إذا منعه عن ذلك و كانت المخالفه موجه للأذيه فيحرم الفعل حينئذ نعم بعض الأسفار إذا لم يكن بإذنهما يكون موجبا للأذيه كالأسفار الطويله الأمد و الوقت، و الأسفار المشتمله على الأخطار فيشترط إذنهما حينئذ و هذا يرجع في تشخيصه إلى العرف، و منه تعرف الضعف في كلام الشارح و غيره إلا- أن يقال أن جميع الأسفار في زمانه كانت من القسم الثانى و إن تنوعت بين القسمين في زماننا.

(١) أى و من سائر الأسفار غير سفر الجهاد.

(٢) فيجب عينا و إلا فيكون كفايا.

(٣) أى على الوجه الكمالى أو الوجه اللائق و اللازم الذى يحصّله في السفر، و يعجبني قول الشارح فى المسالك حيث قال: (و) كما يعتبر إذنهما فى الجهاد يعتبر فى سائر الأسفار المباحه و المندوبه و الواجه الكفائيه مع قيام من فيه الكفايه، فالسفر إلى طلب العلم إن كان لمعرفة العلم العيني كإثبات الصانع و ما يجب له و يمتنع عليه و النبوه و الإمامه و المعاد لم يفتقر إلى إذنهما، و إن كان لتحصيل الزائد منه على الفرض العيني كدفع الشبهات و إقامة البراهين المروجه للدين زياده على الواجب، كان فرضه كفايه فحكمه و حكم السفر إلى أمثاله من العلوم الكفائيه كطلب الفقه إنه إن كان هناك قائم بفرض الكفايه اشترط إذنهما، و هذا فى زماننا فرض بعيد، فإن فرض الكفايه فى التفقه لا يكاد يسقط مع وجود مائه فقيه مجتهد فى العالم.

و إن كان السفر إلى غيره من العلوم الأدبيه مع عدم وجوبها توقف على إذنهما).

(٤) للمرسل من طرق العامه (إن رجلا- جاء النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم فقال: يا رسول الله: إن قتلت فى سبيل الله صابرا محتسبا تكفر عني خطاياى، قال: نعم إلا الدين، فإن جبرئيل عليه السلام قال فى -

ص: ٦٢٨

معسرا (١) أو كان الدين مؤجلا و إن حلّ قبل رجوعه عادة لم يكن له المنع (٢)، مع احتمالاه في الأخير.

## في الرباط

(و الرباط) (٣) و هو الارصاد في أطراف بلاد الإسلام للإعلام بأحوال -ذلك(١). فيجب إرجاع الدين قبل الجهاد و للدائن حق المنع منه حتى يستوفى دينه.

(١) فلا، لأن الدائن ليس له حق المطالبة لقوله تعالى: **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ** (٢).

(٢) لأن الدائن ليس له حق المطالبة حال الخروج إلى الجهاد، و قال في الجواهر (و احتمل بعضهم جواز المنع إذا كان يحلّ قبل رجوعه لاستلزامه تعطيل حقه).

(٣) هو الإرصاء و الإقامة و المراقبه لحفظ الثغر من هجوم المشركين، الذي هو الحد المشترك بين دار الشرك و دار الإسلام كما في التنقيح، أو هو كل موضع يخاف منه هجوم العدو، و هو مستحب بلا خلاف فيه، و لو كان المعصوم عليه السلام غائبا لعدم تضمينه القتال حتى يكون منهيا عنه، بل و إن استلزم القتال فهو من الدفاع عن بيضة الإسلام الذي قد عرفت جوازه و عدم توقفه على إذن المعصوم عليه السلام لما تقدم من خبر يونس عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (قلت له: جعلت فداك إن رجلا من مواليك بلغه أن رجلا يعطى السيف و الفرس في سبيل الله، فأتاه فأخذهما منه، و هو جاهل بوجه السبيل، ثم لقيه أصحابه فأخبروه أن السبيل مع هؤلاء لا يجوز، و أمره بردهما، فقال عليه السلام: فليفعل).

قال الراوى: قد طلب الرجل فلم يجده، و قيل له: قد شخص الرجل، قال عليه السلام:

فليربط و لا يقاتل، قال الراوى: ففي مثل قزوين و الديلم و عسقلان و ما أشبه هذه الثغور؟ فقال عليه السلام: نعم، فقال له الراوى: يجاهد؟ قال عليه السلام: لا إلا أن يخاف على ذرارى المسلمين.

قال الراوى: أ رأيتك لو أن الروم دخلوا على المسلمين لم ينبغ لهم أن يمنعوهم؟ قال عليه السلام: يربط و لا يقاتل، و إن خاف على بيضة الإسلام و المسلمين قاتل فيكون قتاله لنفسه و ليس للسلطان.

و قال الراوى: قلت: فإن جاء العدو إلى الموضع الذي هو فيه مرابط كيف يصنع؟ قال:

يقاتل عن بيضة الإسلام، لا عن هؤلاء، لأن في دروس الإسلام دروس دين محمد صلى الله عليه و آله و سلم (٣)، و هو دال على أن الرباط بحسب الأصل مجرد عن القتال، و على استحبابه-

ص: ٦٢٩

١- (١) سنن البيهقي ج ٩ ص ٢٥.

٢- (٢) سورة البقرة الآية: ٢٨٠.



٣- (٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ٨.

المشركين على تقدير هجومهم (مستحب) استحبابا مؤكدا (دائما) مع حضور الإمام و غيبته، و لو وُطن ساكن الثغر نفسه على الإعلام و المحافظه فهو مرابط (١)،(و أقله ثلاثه أيام) (٢) فلا يستحق ثوابه و لا يدخل فى النذر، و الوقف و الوصيه للمرابطين بإقامه دون ثلاثه، و لو نذره و أطلق و جب ثلاثه بليتين بينها، كالاكتكاف (٣).

(و أكثره أربعون يوما) فإن زاد ألحق بالجهاد فى الثواب، لا- أنه يخرج عن وصف الرباط،(و لو أعان بفرسه، أو غلامه) لينتفع بهما من يرباط (أثيب) (٤)، -حال قصور يد المعصوم فيشمل زمان الغيبه، بالإضافة إلى إطلاق الأخبار الداله على استحباب الرباط، منها: خبر الغوالى عن سلمان الفارسى قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: رباط يوم فى سبيل الله خير من قيام شهر و صيامه، و من مات مرابطا فى سبيل الله كان له أجر مجاهد إلى يوم القيامة) (١)، و المرسل عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم (من لزم الرباط لم يترك من الخير مطلبا، و لم يترك من الشر مهربا) ٢.

(١)لأنه أتى بغايه المرابطه.

(٢)و أكثره أربعون يوما، متفق عليه كما عن التذكرة، لصحيح محمد بن مسلم و زراره عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السلام (الرباط ثلاثه أيام و أكثره أربعون يوما، فإن جاوز ذلك فهو جهاد) (٢)، أى أن ثوابه ثواب المجاهدين، و إن بقى على وصف المرابط.

و عن الاسكافى أن أقله يوم و يؤيده النبوى المتقدم (رباط يوم فى سبيل الله خير من قيام شهر و صيامه).

و فى بعض الأخبار أن رباط الشيعه انتظار أمرهم، ففى خبر أبى عبد الله الجعفى (قال لى أبو جعفر محمد بن على عليهما السلام: كم الرباط عندكم؟ قلت: أربعون، قال: لكن رباطنا رباط الدهر، و من ارتبط فىنا دابه كان له وزنها، و وزن وزنها ما كانت عنده، و من ارتبط فىنا سلاحا كان له وزنه ما كان عنده) (٣).

(٣)و فيه نظر ناشئ من إطلاق النبوى الدال على فضل الرباط و لو بيوم واحد، ثم لا يحمل النبوى على المقيّد بثلاثه أيام لعدم حمل المطلق على المقيد فى المندوب.

(٤)لإعانتة على البر لخبر إبراهيم الجعفرى (سمعت أبا الحسن عليه السلام: من ربط فرسا-

ص: ٦٣٠

١- (( ١ و ٢ )) مستدرک الوسائل الباب - ٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ٦ و ٨.

٢- (٣) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٣- (٤) الوسائل الباب - ٥٧ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

لإعانتته على البر، و هو فى معنى الإباحه لهما (١) على هذا الوجه،(و لو نذرهما) (٢) أى نذر المرابطه التى هى الرباط المذكور فى العبارة،(أو نذر صرف مال (٣) إلى أهلها وجب الوفاء) بالنذر (و إن كان الإمام غائبا)، لأنها لا تتضمن جهادا فلا يشترط فيها حضوره و قيل: يجوز صرف المنذور للمرابطين فى البر حال الغيبه، و إن لم يخف الشنعه بتركه، لعلم المخالف بالنذر، و نحوه. و هو ضعيف.

-عتيقا محيت عنه ثلاث سيئات فى كل يوم، و كتب له إحدى عشره حسنه، و من ارتبط هجينا محيت عنه فى كل يوم سيئتان و كتب له سبع حسنات، و من ارتبط برذونا يريد به جمالا أو قضاء حاجه أو دفع عدد محيت عنه فى كل يوم سيئه و كتب له ست حسنات(١).

(١)أى العون بالفرس و الغلام و هو أن يبيح لغيره التصرف فيهما فى هذا الوجه.

(٢)وجبت لوجوب الوفاء بالنذر، مع وجود الإمام عليه السلام أو غيبته بلا- خلاف فيه، لأنها مستحبه ذاتا كما تقدم فيتعلق بها النذر.

(٣)إلى أهل المرابطه فيجب الوفاء بالنذر أيضا لأن المرابطه مستحبه فالعون عليها مستحب، و عن الشيخ فى النهايه يحرم الوفاء بالنذر و يصرفه فى وجوه البر إلا- مع خوف الشنعه عليه فىفى بالنذر، لخبر على بن مهزيار (كتب رجل من بنى هاشم إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام: إني كنت نذرت نذرا منذ سنين أن اخرج إلى ساحل من سواحل البحر إلى ناحيتنا مما يربط فيه المقطوعه، نحو مرابطتهم بجدّه و غيرها من سواحل البحر، أفترى - جعلت فداك - أنه يلزمنى الوفاء به، أو لا يلزمنى، أو افتدى الخروج إلى ذلك بشيء من أبواب البر لأصير إليه إن شاء الله؟).

فكتب إليه بخطه و قرأته: إن كان سمع منك نذرك احد من المخالفين فالوفاء به إن كنت تخاف شنعه، و إلا فاصرف ما نويت من ذلك فى أبواب البر، و فققنا الله و إياك لما يجب و يرضى(٢)، و الخبر يمنع انعقاد النذر على نفس المرابطه أيضا، و لكنه محمول على نذر خصوص مرابطه غير مشروعه و لو باعتبار كونهم جندا للمخالفين.

ص: ٦٣١

١- (١) الوسائل الباب - ٤ - من أبواب أحكام الدواب حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

(و هنا فصول.)

## الفصل الأول فى من يجب قتاله

الأول فيمن يجب قتاله و كيفية القتال و أحكام الذمه

### فى قتال الحربى الكتابى

(يجب قتال الحربى) (١) و هو غير الكتابى من أصناف الكفار الذين لا ينتسبون (١) اعلم أنه من يجب قتاله ثلاثه: البغاه على الإمام من المسلمين، و أهل الذمه و هم اليهود و النصارى و المجوس إذا أخذوا بشرائط الذمه، و من عدا هؤلاء من أصناف الكفار.

فالبغى يجب قتاله حتى يفتىء إلى أمر الله، و اليهود و النصارى يقاتلوا على الإسلام فإن دفعوا الجزية فهو و إلا فالقتل، و كذا من له شبهه كتاب و هم المجوس، و الباقي من أصناف الكفار لا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل.

أما الأول فسيأتى الكلام فيه، و أما الثالث فلا خلاف فيه، لقوله تعالى: فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ (١)، و قوله تعالى: فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ (٢)، و هما مخصصتان بأهل الكتاب إذا دفعوا الجزية كما ستعرف، و أما الثانى فلا خلاف فيه لقوله تعالى: قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (٣)، و خبر مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السلام (إن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان إذا بعث أميرا له على سرية أمره بتقوى الله عز و جل فى خاصه نفسه ثم فى أصحابه عامه - إلى أن قال - و إذا لقيتم عددا للمسلمين فادعوهم إلى إحدى ثلاث، فإن هم اجابوكم إليها فاقبلوا منهم و كفوا عنهم، ادعوهم إلى الإسلام فإن دخلوا فيه فاقبلوا منهم و كفوا عنهم، و ادعوهم إلى الهجرة بعد الإسلام فإن فعلوا فاقبلوا منهم و كفوا عنهم - إلى أن قال - فإن أبوا هاتين فادعوهم إلى إعطاء الجزية عن يد و هم صاغرون، فإن اعطوا الجزية فاقبل منهم و كف عنهم، و إن أبوا فاستعن بالله عز و جل عليهم و جاهدهم فى الله حق جهاده) (٤)، المحمول على أهل الكتاب بشهادته الآيه المتقدمه.

و أهل الكتاب هم اليهود و النصارى بلا خلاف بين المسلمين، و كذا المجوس على المشهور إلا من العماني حيث ألحقهم بعباده الأوثان و غيرهم ممن لا يقبل منهم إلا الإسلام و لكن

١- (١) سورة التوبه الآيه: ٥.

٢- (٢) سورة محمد (ص) الآيه: ٤.

٣- (٣) سورة التوبه الآيه: ٢٩.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣.

إلى الإسلام فالكتابي لا يطلق عليه اسم الحربى، وإن كان بحكمه على بعض الوجوه (١)، وكذا فرق المسلمين (٢) وإن حكم بكفرهم كالخوارج، إلا أن يبغوا على الإمام فيقاتلون من حيث البغى و سيأتى حكمهم، أو على غيره (٣) فيدافعون كغيرهم (٤). وإنما يجب قتال الحربى بعد الدعاء إلى الإسلام (٥) بإظهار الشهادتين -الأخبار على خلافه منها: مرسل الواسطى سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن المجوس أ كان لهم نبي؟ فقال: نعم، إن بلغك كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل مكة أسلموا وإلا نابذتكم بحرب، فكتبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أن خذ منا الجزية ودعنا على عباده الأوثان، فكتب إليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنى لست آخذ الجزية إلا من أهل الكتاب، فكتبوا إليه يريدون بذلك تكذيبه:

زعمت أنك لا تأخذ الجزية إلا من أهل الكتاب، ثم أخذت الجزية من مجوس هجر، فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن المجوس كان لهم نبي فقتلوه و كتاب أحرقوه، أتاهم نبيهم بكتابهم فى اثنى عشر الف جلد ثور(١)، و مرسل المفيد فى المقنعه عن أمير المؤمنين عليه السّلام (المجوس إنما ألحقوا باليهود و النصرى فى الجزية و الديات، لأنه قد كان لهم فيما مضى كتاب)٢.

(١) بحيث إذا أخلّ بشرائط الذمه فلا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل كالحربى.

(٢) لا يطلق عليهم اسم الحربى.

(٣) أى غير الإمام.

(٤) ممن عمد إلى القتال ظلما.

(٥) يدعوه إلى الشهادتين و ما يتبعهما من أصول الدين للنبوى (لا تقاتل الكفار إلا بعد الدعاء إلى الإسلام) (٢)، و المقصود منه الشهادتان فقط كما يشهد بذلك سيره النبي صلى الله عليه وآله وسلم و أمير المؤمنين عليه السّلام و سيأتى بعض ما يدل عليه، فإن امتنع فالقتل بلا خلاف فيه لخبر مسمع بن عبد الملك عن أبى عبد الله عليه السّلام (قال أمير المؤمنين عليه السّلام: بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن فقال: يا على، لا تقاتلنّ أحدا حتى تدعوه إلى الإسلام، و أيم الله لئن يهدى الله عز و جل على يديك رجلا خير لك مما طلعت عليه الشمس، و لك و لاؤه يا على) (٣)، و خبر أبى عمره السلمى عن أبى عبد الله عليه السّلام (سأله رجل فقال: إنى كنت أكثر الغزو، و أبعد فى طلب الأجر، و أطيل فى الغيبة، فحجز ذلك على فقالوا: لا غزو-

ص: ٦٣٣

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٤٩ - من أبواب جهاد العدو حديث ١ و ٨.

٢- (٣) مستدرک الوسائل الباب - ٩ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣.

٣- (٤) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

والتزام جميع أحكام الإسلام، والداعى هو الإمام (١). أو نائبه و يسقط اعتباره فى حق من عرفه (٢) بسبق دعائه فى قتال آخر. أو غيره. و من ثم عزا النبى صلى الله عليه و آله و سلم بنى المصطلق، من غير إعلام و استأصلهم نعم يستحب الدعاء (٣) حينئذ كما فعل على عليه السلام بعمر و (٤)،...

-إلا مع إمام عادل، فما ترى أصلحك الله؟.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن شئت أن أجمل لك أجملت، و إن شئت أن أخص لك لخصت، فقال: بل أجمل، فقال عليه السلام: إن الله يحشر الناس على نياتهم يوم القيامة - إلى أن قال - فقال الرجل: غزوت فواقعت المشركين، فينبغى قتالهم قبل أو ادعواهم؟ فقال عليه السلام: إن كانوا غزوا و قوتلوا و قاتلوا فإنك تجترى بذلك، و إن كانوا قوما لم يغزوا و لم يقاتلوا فلا يسعك قتالهم حتى تدعواهم(١).

(١) كما عن النافع و التحرير و التذكرة و التبصرة: و الدروس لخبر مسمع المتقدم حيث خصّ الأمر بالدعاء بأمر المؤمنين عليه السلام، و فيه: إنه لا يدل على الاختصاص و لذا ذهب الشيخ فى النهايه و ابن إدريس إلى الاستحباب.

(٢) لما روى (أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم غزا بنى المصطلق، و هم آمنون، و إبلهم تسقى على الماء و استأصلهم)(٢)، المحمول على أنهم قد وصلتهم الدعوه، و يؤيده خبر الدعائم عن على عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: لا يغز قوم حتى يدعوا، يعنى إذا لم يكن بلغتهم الدعوه، و إن بلغتهم الدعوه و أكدت الحججه عليهم بالدعاء فحسن، و إن قوتلوا قبل أن يدعوا و كانت الدعوه قد بلغتهم فلا حرج، و قد أغار رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على نبى المصطلق و هم غازون - يعنى غافلون - فقتل مقاتلتهم و سبى ذراريهم، و لم يدعهم فى الوقت)(٣) و مرسل الغوالى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم (لا تقاتل الكفار إلا بعد الدعاء إلى الإسلام)٤.

(٣) تأكيداً للحججه و لخبر الدعائم.

(٤) فى كتب السير عند ما نزل أمير المؤمنين عليه السلام لعمر و بن عبد ودّ و جرى ما جرى بينهما (فقال على: دع هذا يا عمرو، إنى سمعت منك و أنت متعلق بأستار الكعبه تقول:

لا- يعرض على أحد فى الحرب ثلاث خصال إلا أجبته إلى واحده منها، و أنا اعرض عليك ثلاث خصال فأجبنى إلى واحده، فقال: هات يا على، قال: تشهد أن لا إله إلا

ص: ٦٣٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٠ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

٢- (٢) البحار ج ٢٠ ص ٢٨١.

٣- ((٣ و ٤) مستدرک الوسائل الباب - ٩ - من أبواب جهاد الدعوه حديث ٢ و ٣.

و غيره (١) مع علمهم بالحال،(و امتناعه) من قبوله. فلو أظهر قبوله و لو باللسان (٢) كفّ عنه.

و يجب قتال هذا القسم (حتى يسلم أو يقتل) (٣)، و لا يقبل منه غيره.

(و الكتابي) و هو اليهودي و النصراني و المجوسى (كذلك) يقاتل حتى يسلم أو يقتل،(إلا أن يلتزم بشروط الذمه) فيقبل منه (٤)...

الله و أن محمدا رسول الله، قال: نح عني هذا، قال: فالثانيه أن ترجع و تردّ هذا الجيش عن رسول الله، فإن يك صادقا فأنتم أعلى به عينا، و أن يك كاذبا كفتكم ذؤبان العرب أمره، فقال: إذا تتحدث نساء قريش بذلك و ينشد الشعراء فى أشعارها أنى جنت و رجعت على عقبى من الحرب و خذلت قوما رأسونى عليهم، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: فالثالثه أن تنزل إلى فإنك راكب و أنا راجل حتى أنابذك، فوثب عن فرسه و عرقبه و قال: هذه خصله ما ظننت أن أحدا من العرب يسومنى عليها(١).

(١) أى غير عمرو.

(٢) فى تفسير على بن إبراهيم فى ذيل قوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَ لَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (٢) قال: (فإنها نزلت لما رجع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم من غزوه خيبر، و بعث أسامه بن زيد فى خيل إلى بعض قرى اليهود فى ناحيه فدك ليدعوهم إلى الإسلام، و كان رجل من اليهود و يقال له: مرداس بن نهيك الفدكى فى بعض القرى، فلما أحسّ نجيل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جمع أهله و ماله و صار فى ناحيه الجبل فأقبل يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، و أن محمدا رسول الله، فمرّ به أسامه بن زيد فطعنه و قتله، فلما رجع إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أخبره بذلك، فقال له رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: قتلت رجلا شهد أن لا إله إلا الله و أنى رسول الله؟ فقال: يا رسول الله، إنما قالها تعودا من القتل، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: فلا شققت الغطاء عن قلبه، لا ما قال بلسانه قبلت، و لا ما كان فى نفسه علمت(٣).

(٣) قد تقدم الكلام فيه.

(٤) قد تقدم الكلام فيه أيضا.

ص: ٦٣٥

١- (١) البحار ج ٢٠ ص ٢٢٧.

٢- (٢) سورة النساء الآية: ٩٤.

٣- (٣) البحار ج ٢١ ص ١١ حديث ٦.



(و هي (١)... (١) أى شرائط الذمه، و هي سته: الأول: بذل الجزية، بلا خلاف فيه لقوله تعالى: حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (١)، و خبر حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام (و لو امتنع الرجال أن يؤدوا الجزية كانوا ناقضين للعهد و حلت دماؤهم و قتلهم) (٢).

الثانى: ألا- يفعلوا ما ينافى الأمان، مثل العزم على حرب المسلمين و إمداد المشركين بالمعاونه لهم على حرب المسلمين، بلا خلاف فيه، لأنه مقتضى الأمان الواقع بينهم و بين المسلمين فلو فعلوا ما ينافيه فقد نقضوا عهد الذمه سواء اشترط ذلك فى العقد أو لا، و لذا لم يذكر الكثير من الفقهاء و اعتبروا الشرائط خمسة.

الثالث: أن لا يؤذوا المسلمين كالزنا بنسائهم و اللواط بصبيانهم و السرقة لأموالهم، و إيذاء عين المشركين و التجسس لهم، فإن فعلوا شيئا من ذلك و كان تركه مشترطا فى الهدنه كان نقضا لها، و ذهب البعض إلى أن فعله يوجب نقض العهد و إن لم يكن مشترطا، و قال عنه فى الجواهر: (إنه ليس فى شىء من الأدلة اعتبار ذلك فى عقد الذمه، بل مقتضى الاطلاق خلافه).

و على كل إن لم يكن مشتركا كانوا على عهدهم و فعل بهم ما تقتضيه جنائتهم من حد أو تعزير، بل لو أن أحدا منهم سبّ النبى صلى الله عليه و آله و سلم قتل كغيره من الناس بلا خلاف فيه لعموم الأدلة التى ترد فى كتاب الحدود.

الرابع: أن لا- يتظاهروا بالمناكير كشرب الخمر و الزنا و أكل لحم الخنزير و نكاح المحرمات، و إن لم يشترط تركه فى عهد الذمه، فلو فعلوا ذلك انتقض العهد، لصحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قبل الجزية من أهل الجزية على أن لا- يأكلوا الربا و لا- يأكلوا لحم الخنزير و لا ينكحوا الأخوات، و لا بنات الأخ، فمن فعل ذلك منهم برئت ذمه الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و آله و سلم منه، و قال: و ليست لهم اليوم ذمه) (٣)، و منه تعرف ضعف ما عن الشيخ فى المبسوط و الخلاف من أن فعل ذلك لا يوجب نقض العهد و إن اشترط عليهم، بل يفعل معهم ما يوجب شرع الإسلام من حد أو تعزير، و تعرف ضعف ما ذهب إليه العلامة فى التحرير و التذكرة و المنتهى من التفصيل بين الاشتراط فينقض العهد و بين عدمه فلا نقض.

ص: ٦٣٦

١- (١) سورة التوبة الآية: ٢٩.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٤٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

(بذل الجزية (١)، و الترام أحكامنا (٢)، و ترك التعرض للمسلمات بالنكاح) (٣) و فى حكمهن الصبيان،(و للمسلمين مطلقا) ذكورا و إناثا (بافتته عن دينهم و قطع الطريق) عليهم، و سرقة أموالهم،(و إيواء عين المشركين)، و جاسوسهم،(و الدلالة على عورات المسلمين) و هو ما فيه ضرر عليهم كطريق أخذهم و غيبتهم و لو بالمكاتبه (و إظهار المنكرات (٤) فى) شريعه (الإسلام) كأكل لحم الخنزير، و شرب الخمر، و أكل الربا و نكاح المحارم (فى دار الإسلام).

و الأولان لا بد منهما فى عقد الذمه، و يخرجون بمخالفتها عنها مطلقا (٥) و أما باقى الشروط فظاهر العبارة أنها كذلك و به صرح فى الدروس. و قيل: لا يخرجون بمخالفتها إلا مع اشتراطها عليهم، و هو الأظهر.

(و تقدير الجزية إلى الإمام) (٦)، و يتخير بين وضعها على رءوسهم،

الخامس: أن لا يحدثوا كنيسة و لا يضربوا ناقوسا و لا يطيلوا بناء، فعن الغنيه النقض به و إن لم يشترط مدعى الاجماع، و عن غير واحد أنه لا- ينقض العهد إلا- مع الاشتراط و إلا فمقتضى الأصل و إطلاق الأخبار جواز ما كان جائزا فى شرعهم الذى أمرنا بإقرارهم عليه.

السادس: أن تجرى عليهم أحكام المسلمين بمعنى وجوب قبولهم لما يحكم عليهم المسلمون به من أداء حق أو ترك حرام بلا خلاف فيه كما عن المنتهى، و صرح أكثر من واحد كما فى الجواهر أن عدمه موجب لنقض العهد و إن لم يشترط، و هو مشكل إذ لا دليل صالح يدل عليه، نعم ينبغى أن يشترط عليهم كل ما فيه نفع و رفعه للإسلام و المسلمين، و ما كان فيه ضعه و صغار عليهم فى اللباس و المساكن و الكنى و الشعور، و ينبغى الاشتراط بما يقتضى رغبتهم فى الإسلام أو رهبتهم و أن لا يمارسوا شعائرهم علانية و لا ما يؤيد دينهم.

(١) الأمر الأول المتقدم فى الشرح.

(٢) الأمر السادس المتقدم فى الشرح أيضا.

(٣) الأمر الثالث المتقدم فى الشرح.

(٤) الأمر الرابع المتقدم فى الشرح.

(٥) أى عن الذمه و إن لم يشترط فى عقد الذمه.

(٦) على المشهور شهره عظيمه (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما حدّ الجزية على أهل الكتاب، و هل عليهم فى ذلك شىء موظف، و لا ينبغى أن يجوز إلى غيره؟ فقال: ذلك إلى الإمام-

و أراضيتهم، و عليهما على الأقوى (١)، و لا تتقدّر بما قدره على عليه الصلاه و السلام، فإنه منزّل على اقتضاء المصلحه فى ذلك الوقت.

- يأخذ من كل إنسان منهم ما شاء على قدر ما يطيق، إنما هم قوم فدوا أنفسهم من أن يستعبدوا أو يقتلوا، فالجزية تؤخذ منهم على قدر ما يطيقون له أن يأخذهم به حتى يسلموا، فإن الله عز و جل قال: حتى يعطوا الجزية عن يد و هم صاغرون، و كيف يكون صاغرا و لا يكثرث بما يؤخذ منه حتى يجد ذلّا لما أخذ منه، فيألم بذلك فيسلم) (١)،

و عن الاسكافى تقديرها من جانب القله بالدينار بحيث لا يجوز الأقل منه، و أما جانب الكثره فأمره إلى الإمام عليه السّلام لما روته العامه عن النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم (خذ من كل حاله ديناراً) (٢)، و هو محمول على اقتضاء المصلحه ذلك فى تلك الحال، و كذلك ما أرسله المفيد فى المقنعه عن أمير المؤمنين عليه السّلام (أنه جعل على اغنيائهم ثمانيه و أربعين درهما، و على أوساطهم أربعه و عشرين درهما، و جعل على فقرائهم اثني عشر درهما) (٣).

(١) يتخير الإمام فى وضع الجزية على الرءوس أو الأراضى و لا يجوز الجمع بينهما، فعن الشيخين و ابن إدريس و ابن زهره أنه لا يجوز لصحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام (و ليس للإمام أكثر من الجزية، إن شاء الإمام وضع ذلك على رءوسهم و ليس على أموالهم شىء، و إن شاء فعلى أموالهم و ليس على رءوسهم شىء) (٤)، و خبره الآخر (سألته عن أهل الذمه ما ذا عليهم مما يحقنون به دمائهم و أموالهم؟ قال: فإن أخذ من رءوسهم الجزية فلا سبيل على أرضهم، و أن أخذ من أرضهم فلا سبيل على رءوسهم) (٥).

و ذهب أبو الصلاح الحلبي تبعاً للاسكافى، و تبعهما أكثر من تأخر إلى الجواز، بحمل الخبرين على أن الإمام إذا قرر الجزية و وضعها على أحدهما فلا يجوز الزيادة فيما بعد بوضعها على الآخر، و أما إذا أراد أن يقرر أولاً مقدار الجزية، و هذا له كما تقدم فقسّط الجزية على الرءوس و الأراضى كان له ذلك بعد كون الجزية غير مقدره و أمرها بيد الإمام و يؤيده خبر مصعب بن يزيد الأنصارى (استعملنى أمير المؤمنين عليه السّلام على أربعه رساتيق: المدائن - إلى أن قال - و أمرنى أن أضع على كل جريب زرع غليظ درهما و نصفاً، و على جريب وسط درهما، و على كل جريب زرع رقيق ثلثي درهم، و على كل جريب -

ص: ٦٣٨

١- (١) الوسائل الباب - ٦٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٢- (٢) سنن البيهقى ج ٩ ص ١٩٣.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٦٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ٧.

٤- (٤ و ٥) الوسائل الباب - ٦٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢ و ٣.

(و ليكن) التقدير (يوم الجبايه) (١) لا قبله، لأنه أنسب بالصغار، (و يؤخذ منه صاغرا) فيه إشاره إلى أن الصغار أمر آخر غير إبهام قدرها عليه فقيل: هو عدم تقديرها حال القبض أيضا، بل يؤخذ منه إلى أن ينتهى إلى ما يراه صلاحا.

وقيل: التزام أحكامنا عليهم مع ذلك (٢) أو بدونه (٣) وقيل: أخذها منه قائما و المسلم جالس، و زاد فى التذكرة أن يخرج الدمى يده من جيبه و يحنى ظهره، و يطأطئ رأسه، و يصب ما معه فى كفه الميزان، و يأخذ المستوفى بلحيته و يضربه - كرم عشره دراهم، و على كل جريب نخل عشره دراهم، و على كل جريب البساتين التى تجمع النخل و الشجر عشره دراهم، و أمرنى أن ألقى كل نخل شاذ عن القرى لمارّه الطريق و أبناء السبيل، و لا آخذ منه شيئا، و أمرنى أن أضع على الدهاقين الذين يركبون البزازين و يتختمون بالذهب على كل رجل منهم ثمانيه و اربعين درهما، و على أوساطهم و التجار منهم على كل واحد منهم أربعه و عشرين درهما، و على سفلتهم و فقرائهم اثنى عشر درهما، على كل إنسان منهم (١)، بناء على إرادته الجزيه فى الموضوع على الأراضى و الرءوس معا.

(١) لأنه أنسب بالصغار كما عن الشيخ و ابن إدريس بل قيل إنه المشهور، هذا و عن الاسكافى الصغار هو أن يشترط عليهم وقت العقد جريان أحكام المسلمين عليهم فى الخصومات بينهم إذا تحاكموا إلينا، و فى الخصومات بينهم و بين المسلمين، و أن تؤخذ - أى الجزيه - منهم و هم قيام، و فى التذكرة أن تؤخذ - أى الجزيه - منه قائما و المسلم جالس، و أن يخرج الدمى يده من جيبه و يحنى ظهره، و يطأطئ رأسه، و يصب ما معه فى كفه الميزان، و يأخذ المستوفى بلحيته و يضرب فى لهزمته، و للهزمتان فى اللحين مجمع اللحم بين الماضغ و الاذن، و زاد فى كثر العرفان أنه يقال له: أد الجزيه و أنت صاغر و يصفع على قفاه صفعه، إلى غير ذلك من الاشياء التى أتى بها الفقهاء هنا تحقيقا لمعنى الصغار الموجب لإذلال الدمى و إهانتته.

هذا و المراد بقوله تعالى: عَنْ يَدِ (٢) أن يدفعها الدمى بنفسه لا بنائبه فإنه أنسب بالذله.

(٢) أى مع إبهام قدرها كما عن الشيخ فى الخلاف بل قيل: هو المشهور.

(٣) أى إن الصغار هو الالتزام بأحكامنا فقط كما عن الشيخ فى المبسوط.

ص: ٦٣٩

١- (١) الوسائل الباب - ٦٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ٥.

٢- (٢) سورة التوبه الآيه: ٢٩.

فى لهزمتيه و هما مجتمع اللحم بين الماضغ و الأذن.

## فى أنه يبدأ بقتال الأقرب

(و يبدأ بقتال الأقرب) (١) إلى الإمام، أو من نصبه، (إلا مع الخطر فى البعيد) فيبدأ به كما فعل النبى (ص) بالحارث بن أبى ضرار لما بلغه أنه يجمع له و كان بينه و بينه عدو أقرب، و كذا فعل بخالد بن سفيان الهذلى. و مثله (٢) ما لو كان القريب مهادنا.

## فى الفرار من الحرب

(و لا يجوز الفرار) من الحرب (إذا كان العدو ضعفا) (٣) للمسلم المأمور (١) لقوله تعالى: قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ (١)، إلا إذا كان الأبعد أشد خطرا و أكثر ضررا بدء به بلا خلاف فيه لله، كما فى الجواهر، و لذا أغار النبى صلى الله عليه و آله و سلم على الحارث بن أبى ضرار مع أنه كان هناك عدو أقرب (٢)، و كذلك فعل بخالد بن سفيان الهذلى ٣، و منه يعلم الحال فى قتال الأقرب فالأقرب التابع لمراعاة المصلحه فى ذلك و هى تختلف باختلاف الأحوال، و على كل فهى ترجع إلى نظر المعصوم عليه السلام و هو أدرى بما يراه.

(٢) أى و قل الخطر فى البعيد.

(٣) أو أقل، بلا- خلاف فيه، بل الفرار من الزحف من جمله الكبائر لقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْأُدْبَارَ، وَ مَنْ يُؤَلِّهْمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَصَدَّ بَاءً بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ، وَ مَا وَاهُ جَهَنَّمَ وَ بئس المصير (٣)،

و للأخبار الكثيره، منها: صحيح عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام (عن الكبائر فقال: هنّ فى كتاب على عليه السلام سبع: الكفر بالله و قتل النفس و عقوق الوالدين و أكل الربا بعد البينه و أكل مال اليتيم ظلما و الفرار من الزحف و التعرب بعد الهجره، فقلت:

هذه أكبر المعاصى فقال: نعم) (٤)، و خبر محمد بن سنان عن أبى الحسن الرضا عليه السلام فى جواب مسائله (حرم الله الفرار من الزحف لما فيه من الوهن فى الدين، و الاستخفاف بالرسل و الأئمه العادله، و ترك نصرتهم على الأعداء و العقوبه لهم على ترك ما دعوا إليه من الإقرار بالربوبيه و إظهار العدل، و ترك الجور و إماتة الفساد، لما فى ذلك من جرأه العدو على المسلمين، و ما يكون فى ذلك من السبى و القتل و إبطال دين الله عز و جل -

ص: ٦٤٠

١- (١) سورة التوبه الآيه: ١٢٤.

٢- (( ٢ و ٣ )) سنن البيهقى ج ٩ ص ٣٨.

٣- (٤) سورة الأنفال الآيه: ١٥-١٦.



بالثبات أى قدره مرتين، (أو أقل إلا لمتحرف لقتال) (١) أى منتقل إلى حاله أمكن -و غيره من الفساد(١)، و المدار على رجل لرجلين لقوله تعالى: **الآن خفف الله عنكم و علم أن فيكم ضعفاً، فإن يئس منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين، و إن يئس منكم ألف يغلبوا ألفين** (٢)، و هى ناسخه بالاتفاق لقوله تعالى: **إن يئس منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين، و إن يئس منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا** (٣)، حيث كان القتال على قاعده رجل لعشره ثم نسخ بما سمعت، و يشهد له خبر إسماعيل بن جابر عن جعفر بن محمد عن آبائه عن على عليهم السلام فى حديث - إلى أن قال -: (إن الله تعالى فرض القتال على الأمة فجعل على الرجل أن يقاتل عشره من المشركين، فقال: **إن يئس منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين**، الآيه، ثم نسخها سبحانه فقال: **الآن خفف الله عنكم و علم أن فيكم ضعفاً، فإن يئس منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين، و إن يئس منكم ألف يغلبوا ألفين**، فنسخ بهذه الآيه ما قبلها، فصار فرض المؤمنين فى الحرب إن كان عدده المشركين أكثر من رجلين لرجل لم يكن فارقاً من الزحف، و إن كانت العده رجلين لرجل كان فارقاً من الزحف(٤)، و خبر مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث:

(إن الله عز و جل فرض على المؤمن فى أول الأمر أن يقاتل عشره من المشركين ليس له أن يولى وجهه عنهم، و من ولاهم يومئذ دبره فقد تبوأ مقعده من النار، ثم حوّلهم عن حالهم رحمه منه لهم، فصار الرجل منهم عليه أن يقاتل رجلين من المشركين تخفيفاً من الله عز و جل، فنسخ الرجلان العشره(٥)، و خبر الحسن بن صالح عن أبى عبد الله عليه السلام (من فرّ من رجلين فى القتال فى الزحف فقد فرّ، و من فرّ من ثلاثة فى القتال فلم يفرّ) ٦.

(١) كما فى الآيه الشريفه المتقدمه، قال فى مصباح المنير: (أى إلا مائلاً لأجل القتال، لا مائلاً هزيمه، فإن ذلك معدود من مكاييد الحرب، لأنه قد يكون لضيق المجال فلا يتمكن من الجولان فينحرف للمكان المتسع ليتمكن من القتال).

و المتحرف هو المائل إما لطلب سعه المكان للقتال، أو مائلاً لطلب موارد المياه دفعا لعطشه، أو مائلاً لاستدبار الشمس، أو لتسويه لامته، أو لنزع شىء أو لبسه، أو -

ص: ٦٤١

١- (١) الوسائل الباب - ٢٩ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

٢- (٢) سورة الأنفال الآيه: ٦٧.

٣- (٣) سورة الأنفال الآيه: ٦٦.

٤- (٤) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣.

٥- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢ و ١.

من حالته التي هو عليها كاستدبار الشمس و تسويه اللامه، و طلب السعه، و مورد الماء،(أو متحيز) أى منضم (إلى فئه) (١) يستنجد بها (٢) فى المعونه على القتال، قليله كانت أم كثيره مع صلاحيتها له (٣)، و كونها غير بعيده على وجه يخرج عن كونه مقاتلا عاده، هذا كله للمختار أما المضطر كمن عرض له مرض، أو فقد سلاحه فإنه يجوز له الانصراف (٤).

### فى المحاربه بطريق الفتح

(و يجوز المحاربه بطريق الفتح (٥) كهدم الحصون و المنجنيق و قطع الشجر) حيث يتوقف عليه (٦)(و إن كره) قطع الشجر (٧) و قد قطع النبى صلى الله عليه و آله و سلم أشجار -للارتفاع عن هابط أو للاستناد إلى جبل إلى غير ذلك مما يحتاجه المقاتل بحيث لا يعد ذلك فرارا و هروبا.

(١)لظاهر الآيه الشريفه المتقدمه، و المعنى أنه مائل إلى جماعه من الناس منقطعه عن غيرها سواء كانت قليله أو كثيره، قريبه أو بعيده، بحيث لا يصدق معها الفرار من الحرب.

(٢)أى يستعين بتلك الفئه بحيث لو كانت غير صالحه للاستنجد كما لو كانوا مرضى أو زمنى فلا فائده فى التحيز إليها.

(٣)أى مع صلاحيه الفئه للاستنجد.

(٤)لأنه مع الضروره يسقط التكليف، إلا أن يكون بالانصراف مفسده على المسلمين بظهور الضعف و الوهن و خوف الانكسار و غلبه العدو فلا يجوز.

(٥)أى يجوز المحاربه بكل ما يرجى به الفتح بلا-خلاف فيه، لخبر حفص بن غياث (كتب بعض اخوانى إلى أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مدنيه من مدائن أهل الحرب، هل يجوز أن يرسل عليهم الماء أو يحرقون بالنار، أو يرمون بالمنجنيق حتى يقتلوا، و فيهم النساء و الصبيان و الشيخ و الأسارى من المسلمين و التجار، فقال: تفعل ذلك و لا تمسك عنهم لهؤلاء، و لا ديه عليهم و لا كفاره)(١).

(٦)أى حيث يتوقف الفتح على القطع.

(٧)لصحيح جميل عن أبى عبد الله عليه السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا أراد أن يبعث سريه دعا أميرها فأجلسه إلى جنبه و أجلس أصحابه بين يديه ثم يقول: سيروا بسم بالله و بالله و فى سبيل الله و على مله رسول الله، لا تضلوا و لا تمثلوا و لا تغدروا و لا تقتلوا شيئا فانيا و لا صبيا و لا امرأه و لا تقطعوا شجرا إلا أن تضطروا إليها)(٢) الخبر.

ص: ٦٤٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.



الطائف (١)، و حرّق على بنى النضير، و حرّب ديارهم (٢).

(و كذا يكره إرسال الماء) عليهم، و منعه عنهم، (و) إرسال النار (٣) و إلقاء السم) على الأقوى (٤) إلا أن يؤدي إلى قتل نفس محترمه فيحرم، إن أمكن بدونه، (١) قال المجلسي عليه الرحمة: (و ذكر الواقدي عن شيوخه قال: شاور رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم أصحابه في حصن الطائف، فقال له سلمان الفارسي: يا رسول الله أرى أن تنصب المنجنيق على حصنهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم و آله فعلم منجنيق، و يقال: قدم بالمنجنيق يزيد بن زمعه و دبابتين، و يقال: خالد بن سعيد.

فأرسل عليهم ثقيف سلك الحديد محماه بالنار فأحرقت الدبابه، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم بقطع أعناقهم و تحريقها، فنأدى سفيان بن عبد الله الثقفي: لم تقطع أموالنا؟ إنا إن تأخذها إن ظهرت علينا، و إما أن تدعها الله و الرحم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم: فإني أدعها لله و الرحم فتركها) (١).

(٢) و كذا عن الدروس، و في البحار: (و أمر رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم بقطع النخل و التحريق فيها، فنأدوه: يا محمد قد كنت تنهى عن الفحشاء، فما بالك تقطع النخل و تحرقها، فأنزل الله سبحانه: ما قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنِهِ أَوْ تَرَكَتُمْوهَا (٢) (٣).

(٣) فاستعمال الماء و النار بالشكل المذكور جائز كما يستفاد من خبر حفص بن غياث (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مدينه من مدائن الحرب هل يجوز أن يرسل عليها الماء أو تحرق بالنار أو ترمى بالمنجنيق حتى يقتلوا، و منهم النساء و الصبيان و الشيخ الكبير و الأسارى من المسلمين و التجار؟ فقال: يفعل ذلك بهم و لا- يمسك عنهم لهؤلاء، و لا- ديه عليهم للمسلمين و لا كفاره) (٤)، و هو محمول على الكراهه جمعا بينه و بين النهي عن إغراق الشجر بالماء و حرقه، كما في صحيح جميل المتقدم، و خبر مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام (و لا تحرقوا النخل و لا تغرقوه بالماء و لا تقطعوا شجره مثمره و لا تحرقوا زرعاً لأنكم لا تدرّون لعلكم تحتاجون إليه) (٥).

(٤) قيل يحرم مع عدم الاضطرار إليه و عدم توقف الفتح عليه، لخبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام (قال أمير المؤمنين عليه السلام: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم أن يلقي السم في بلاد-

ص: ٦٤٣

١- (١) بحار الأنوار ج ٢١ ص ١٦٨.

٢- (٢) سورة الحشر الآية ٥.

٣- (٣) البحار ج ٢٠ ص ١٥٩.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

٥- (٥) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣.

أو يتوقف عليه الفتح فيجب و رجح المصنف في الدروس تحريم القائه مطلقا (١)، لنهى النبي (ص) عنه، و الروايه ضعيفه السند بالسكوني.

(و لا- يجوز قتل الصبيان و المجانين و النساء، و إن عاونوا (٢) إلا مع الضروره) بأن ترسوا بهم، و توقف الفتح على قتلهم،(و) كذا (لا يجوز) قتل (الشيخ الفاني) (٣) إلا أن يعاون برأى، أو قتال (٤)،(و لا الخشي المشكل) (٥) لأنه بحكم المرأه في ذلك.

(و يقتل الراهب (٦) و الكبير) و هو دون الشيخ الفاني، أو هو، و استدرك -المشركين(١)، و عن العلامه في جمله من كتبه بل في المختلف نسبته إلى أصحابنا أنه مكروه حملا- للخبر على ذلك لقصور سنده عن إفاده الحرمه، و فيه: إن السكوني مقبول الروايه بل حكى الاجماع على العمل بأخباره.

(١) و إن توقف الفتح عليه.

(٢) لصحيح جميل المتقدم، و يجوز مع الضروره لخبر حفص بن غياث المتقدم، و أما المجنون فلخبر طلحه عن أبي عبد الله عليه السلام (جرت السنه أن لا تؤخذ الجزية من المعتوه و لا من المغلوب على عقله)(٢)، بناء على أن من لا جزية عليه لا يقتل لخبر حفص بن غياث (سأل أبا عبد الله عليه السلام عن النساء كيف سقطت الجزية عنهن و رفعت عنهن؟ فقال:

لأن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم نهى عن قتل النساء في دار الحرب إلا- أن يقاتلن، فإن قاتلن أيضا فأمسك عنها ما أمكنك و لم تخف خلا، فلما نهى عن قتلهن في دار الحرب كان ذلك في دار الإسلام أولى، و لو امتنعت أن تؤدى الجزية لم يمكن قتلها، فلما لم يمكن قتالها رفعت الجزية عنها)٣.

(٣) لصحيح جميل المتقدم.

(٤) قال العلامه في المنتهى (إن دريد بن الصمه قتل يوم خيبر و كان له مائه و خمسون سنه، و كان له معرفه بالحرب، و كان المشركون يحملونه معهم في قفص حديد ليعرفهم كيفيه القتال، فقتله المسلمون و لم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه و آله و سلم) و في التذكرة قال: (و الأصح يوم حنين).

(٥) لاحتمال كونه امرأه فلا يقتل.

(٦) كما عن الشيخ و العلامه و غيرهما، لعمومات الأمر بقتل المشركين، و عن ابن الجنيد أنه ل-

ص: ٦٤٤

١- (١) الوسائل الباب - ١٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣ و ١.

الجواز بالقيد و هو قوله:(إذا كان ذا رأى، أو قتال) و كان يغني أحدهما عن الآخر.

(و) كذا (يجوز قتل الترس ممن لا يقتل) كالنساء و الصبيان (١) (و لو تترسوا بالمسلمين كفّ) عنهم (ما أمكن، و مع التعذر) بأن لا- يمكن التوصل إلى المشركين إلا بقتل المسلمين (فلا قود، و لا ديه) (٢)، للإذن في قتلهم حينئذ شرعا،(نعم تجب الكفاره) (٣) و هل هي كفاره الخطأ، أو العمد وجهان: مأخذهما كونه في الأصل غير قاصد للمسلم، و إنما مطلوبه قتل الكافر (٤)، و النظر (٥) إلى صورته الواقع، فإنه متعمد لقتله، و هو أوجه. و ينبغي أن تكون من بيت المال (٦)، لأنه للمصالح و هذه من أهمها، و لأن في إيجابها على المسلم اضراارا يوجب التخاذل عن الحرب لكثير.

-يجوز قتله إلا إذا قتل مسلما لخبر مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام (قاتلوا من كفر بالله، لا تغدروا و لا تغلوا و لا تمثلوا و لا تقتلوا وليدا و لا متبتلا في شاق) (١) و هو ضعيف السند.

(١) قد تقدم.

(٢) لخبر حفص بن غياث المتقدم.

(٣) لقوله تعالى: فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عِدُوَّكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبِهِ مُؤْمِنِهِ (٢) ، بناء على مساواته للمقام لأن المقصود فيهما قتل الكافر لا المؤمن، و عن المحقق في النافع و العلامه في التحرير التردد.

و لكن هل هي كفاره خطأ أو عمد فالاقوى أنها كفاره عمد لأنه قد عمد إلى قتله.

(٤) وجه كفاره الخطأ و لكن كما ترى لا يرفع العمد عن قتله.

(٥) وجه كفاره العمد.

(٦) ذهب الفاضل و الشهيد و المقداد إلى وجوبها على القاتل كما هو الظاهر من الآيه المتقدمه، و ذهب الشهيد الثاني في المسالك و هنا إلى أنها من بيت المال، و قواه في الجواهر لأنه معدّ للمصالح و هذا منها بل من أهمها لأنه جعلت الكفاره على القاتل فيخشى التخاذل على المقاتلين خوف الغرامه.

ص: ٦٤٥

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣.

٢- (٢) سورة النساء الآيه: ٩٢.

(و يكره التبييت) (١) و هو النزول عليهم ليلا، (و القتال قبل الزوال) (٢)، بل بعده، لأن أبواب السماء تفتح عنده، و ينزل النصر، و تقبل الرحمه. و ينبغي أن يكون بعد صلاه الظهرين (٣)، (و لو اضطر) إلى الأمرين (زالت) (٤)، و أن يعرقت المسلم (الدابه) (٥)، و لو وقفت به، أو أشرف على القتل، و لو رأى ذلك صلاحا زالت كما فعل جعفر بمثونه، و ذبحها أجود و أما دابه الكافر فلا كراهه في قتلها، كما في كل فعل يؤدي إلى ضعفه، و الظفر به.

(و المبارزه) بين الصفيين (من دون إذن الإمام) على أصح القولين (٦) و قيل:

(١) و هو الإغاره عليهم ليلا، لخبر عباد بن صهيب عن أبي عبد الله عليه السلام (ما بييت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عدوا قط ليلا) (١)، نعم إذا اضطر إليه جاز لما قاله في الجواهر (نعم لو دعت الحاجه إلى ذلك جاز بلا كراهه، و لعل منه ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم من أنه شنّ الغاره على نبي المصطلق ليلا) (٢).

(٢) و يستحب بعده، لخبر يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام (كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يقاتل حتى تزول الشمس و يقول: تفتح أبواب السماء و تقبل الرحمه و ينزل النصر، و يقول: هو أقرب إلى الليل و أجدر أن يقلّ القتل و يرجع الطالب و يفلت المنهزم) (٣).

(٣) كما صرح به غير واحد، و لعله - كما في الجواهر - لمخافه الاشتغال عنهما.

(٤) أي الكراهه.

(٥) و إن وقفت به أو اشرف على القتل، لخبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إذا حرنت على أحدكم دابته في أرض العدو في سبيل الله فليذبحها و لا- يعرقتها) (٤)، نعم إذا اقتضت المصلحه ذلك فلا كراهه، لخبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام (لما كان يوم مثونه كان جعفر بن أبي طالب على فرس له، فلما التقوا نزل عن فرسه فعرقها بالسيف، فكان أول من عرقت في الاسلام) (٥).

(٦) كما عن الشيخ و العلامه و الشهيد، و عن أبي الصلاح أنها حرام، و الأصل فيه خبر عمرو بن جميع عن أبي عبد الله عليه السلام (سئل عن المبارزه بين الصفيين بغير إذن الإمام، فقال:-

ص: ٦٤٦

١- (١) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٢- (٢) جواهر الكلام ج ٢١ ص ٨٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ١٧ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

٤- (( ٤ ) و ٥) الوسائل الباب - ٥٢ - من أبواب أحكام الدواب حديث ١ و ٢.

تحرم، (و تحرم إن منع) الإمام منها (١)، (و تجب) عينا (إن ألزم) بها شخصا معيناً، و كفايه إن أمر بها جماعه ليقوم بها واحده منهم، و تستحب إذا ندب إليها من غير أمر جازم (٢).

## في موارد المسلم

(و تجب موارد المسلم المقتول) في المعركة (٣)، دون الكافر (فإن اشتبه) بالكافر (فليوار كميث المذكور) (٤) أى صغيره، لما روى من فعل النبي (ص) في قتلى بدر، و قال: لا يكون ذلك إلا في كرام الناس، و قيل: يجب دفن الجميع احتياطاً. و هو حسن، و للقرع وجه أما الصلاة عليه فقيل: تابعه للدفن، و قيل:

يصلّى على الجميع و يفرد المسلم بالنيه. و هو حسن.

- لا بأس به، و لكن لا يطلب إلا بإذن الإمام (١)، و في النهج قال أمير المؤمنين عليه السّلام لابنه الحسن عليه السّلام (لا تدعون إلى مبارزه و إن دعيت إليها فأجب، فإن الداعي باغ و الباغي مصروع) ٢.

(١) بلا خلاف، لوجوب إطاعه أمر الإمام عليه السّلام؛ و منه تعرف الحكم فيما إذا ألزم المعصوم بها شخصاً معيناً فتجب عينا، أو جماعه ليقوم واحد منهم فتجب عليه كفايه.

(٢) لعدم وجوب إطاعه هذا الأمر غير الجازم.

(٣) قد تقدم في مبحث الدفن.

(٤) كما صرح به غير واحد منهم الفاضل و الشهيد، لصحيح حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السّلام (قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم يوم بدر: لا- تواروا إلا- من كان كميثاً، يعنى من كان ذكره صغيراً، و قال: لا يكون ذلك إلا في كرام الناس) (٢).

و نوقش فيه بأنه يلزم النظر إلى العوره، و ردّ بأنه يجوز عند الضروره، و قال الشيخ في المبسوط (فعلى هذا يصلّى من هذه صفته - إلى أن قال - و إن قلنا إنه يصلّى عليهم صلاه واحده و ينوى بالصلاه على المؤمنين منهم كان قويا، و عن ابن إدريس رمى الخبر بالشذوذ، و أوجب القرع في الدفن لأنها لكل أمر مشكل مع الصلاه على الجميع مع تخصيص نيه الصلاه على المسلمين دون الكفار، و عن المقداد أنه مال إلى دفن الكل احتياطاً.

ص: ٦٤٧

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب جهاد العدو حديث ١ و ٣.

٢- (( ٣ )) الوسائل الباب - ٦٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

(الفصل الثاني - في تروك القتال)،

### الأول الأمان

(و يترك) القتال وجوبا - (لأمور أحدها الأمان) (١) و هو الكلام و ما فى حكمه المدال (١) لا خلاف فى مشروعيه الأمان لقوله تعالى: وَ إِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ (١)، و صحيح ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم خطب الناس فى مسجد الخيف فقال: نضّر الله عبدا سمع مقالتي فوعاها و بلغها من لم يسمعها - إلى أن قال - المسلمون إخوه تتكافأ دماؤهم و يسعى بذمتهم أدناهم) (٢)، و خبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السّلام (قلت له: ما معنى قول النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم يسعى بذمتهم أدناهم؟ قال: لو أن جيشا من المسلمين حاصروا قوما من المشركين فأشرف رجل فقال: أعطوني الأمان حتى ألقى صاحبكم و أناظره، فاعطاه ادناهم الأمان و جب على أفضلهم الوفاء به) (٣)، و خبر مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السّلام (إن عليا عليه السّلام أجاز أمان عبد مملوك لأهل حصن من الحصون، و قال:

هو من المؤمنين) (٤)، و خبر حبه العرنى (قاله أمير المؤمنين عليه السّلام: من ائتمن رجلا على دمه ثم خاس به فأنا من القاتل برىء و إن كان المقتول فى النار) (٥)، و خبر عبد الله بن سليمان (سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: ما من رجل أمن رجلا على دمه - دمه كما من نسخه أخرى - ثم قتله إلا جاء يوم القيامة يحمل لواء الغدر) (٦)، و هذه الأخبار كما تدل على مشروعيه الأمان فتدل أيضا على حرمة القتال مع الأمان، و هى بإطلاقها تدل على أن الأمان أعم من أن يكون على نفس الكافر و ماله بل على كل ما وقع عليه إطلاق الأمان، فتقييده بالنفس أو المال كما عن الشارح ليس فى محله، و هى داله على جواز صدور الأمان من غير الإمام بل و من المملوك.

ثم إن ظاهر النصوص أعم من أن يكون الأمان بلفظ أو غيره، و لا فرق بين اللفظ العربى و غيره، و لخبر الدعائم عن أبى عبد الله عليه السّلام (الأمان جائز بأى لسان كان) (٤)،

و خبره الآخر عن أمير المؤمنين عليه السّلام (إذا آوى أحد من المسلمين أو أشار بالأمان إلى أحد من المشركين فنزل على ذلك فهو أمان) (٨).

ص: ٦٤٨

١- (١) سورة التوبه الآية: ٦.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب القصاص فى النفس حديث ٢.

٣- (( ٣ و ٤ و ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب جهاد العدو حديث ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و

٤- ( (٧ و ٨) مستدرک الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب جهاد العدو حدیث ٥ و ٦.

على سلامه الكافر نفسا، و مالا اجابه لسؤاله ذلك، و محله (١) من يجب جهاده (٢)، و فاعله البالغ العاقل المختار (٣)، و عقده ما دل عليه من لفظ، و كتابه، و إشاره مفهمه، و لا يشترط كونه من الإمام (٤) بل يجوز: (و لو من آحاد المسلمين لآحاد الكفار). و المراد بالآحاد العدد اليسير. و هو هنا العشره فما دون (٥)، (أو من الإمام (٦) أو نائبه) (٧) عاما أو فى الجهه التى أذم فيها (للبلد) و ما هو أعم (١) أى محل الأمان.

(٢) فلو لم يجب جهاده فلا معنى لإعطائه إياه.

(٣) أما اشتراط البلوغ و العقل لسلب عباره الصبى و المجنون كما سيأتى فى بحث البيع، و أما اشتراط الاختيار لظهور الأخبار المتقدمه فيه.

(٤) و عن أبى الصلاح اشتراط كونه بإذن الإمام و هو محجوج بإطلاق الأخبار المتقدمه.

(٥) كما صرح به جماعه كما فى الجواهر اقتصارا فيما خالف عموم الأمر بقتل المشركين على القدر المتيقن، حيث قد ورد فى النصوص أن الأمان من آحاد المسلمين للآحاد من الكفار، و الآحاد من جموع القله و أكثرها عشره، ففى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام (كان رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم إذا أراد أن يبعث سرية دعاهم - إلى أن قال - و أيّما رجل من أذى المسلمين أو أفضلهم نظر إلى أحد من المشركين فهو جار حتى يسمع كلام الله، فإن تبعكم فأخوكم فى الدين و إن أبى فابلغوه مأمنه و استعينوا بالله) (١)، و خبر الدعائم عن أمير المؤمنين عليه السّلام (إذا أوما أحد من المسلمين أو أشار بالأمان إلى أحد من المشركين فنزل على ذلك فهو فى أمان) (٢)، و وقع الخلاف فى أنه هل يجوز له أن يذم الواحد الحصن و القرية الصغيره، قيل نعم كما أجاز أمير المؤمنين عليه السّلام ذمام الواحد لحصن من الحصون كما فى خبر مسعده بن صدقه المتقدم (٣)، و قيل كما عن المحقق فى الشرائع لا يجوز بعد حمل فعل أمير المؤمنين أنه قضيه فى واقعه بعد التمسك بعموم الأمر بقتال المشركين.

(٦) فيجوز له أن يذم عاما و خاصا بلا خلاف لأن ولايته عامه.

(٧) لأنه له الولاية حينئذ بالتنصيب.

ص: ٦٤٩

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ١٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ٥.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.



منه (١)، و للآحاد بطريق أولى.

(و شرطه) أى شرط جوازه (أن يكون قبل الأسر) (٢) إذا وقع من الآحاد، أما فى الإمام فيجوز بعده، كما يجوز له المن عليه (٣)،  
(و عدم المفسده) (٤).

وقيل: وجود المصلحه (٥) كاستماله الكافر ليرغب فى الإسلام، و ترفيه الجند، و ترتيب أمورهم، و قتلهم، و لينتقل الأمر منه إلى دخولنا دارهم فنطلع على عوراتهم، و لا يجوز مع المفسده (كما لو أمن الجاسوس فإنه لا ينفذ)، و كذا من فيه مضره، و حيث يختل شرط الصحه يردّ الكافر إلى مأمنه (٦)، كما لو دخل بشبهه الأمان مثل أن يسمع لفظا فيعتقده أمانا، أو يصحب رفقته فيظنها كافيته، أو يقال له: لا نذمك فيتهم الإثبات، و مثله الداخل بسفاره (٧)، أو لسمع (١) كالقطر و الجبهه.

(٢) بلا- خلاف فيه، فلا- يجوز لآحاد الناس بعده لظهور الأخبار المتقدمه فى صحه الذمام و أمان فى غير هذه الحال، و عن الاوزاعى أنه يجوز بعد الأسر، لما روى أن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أجارت العاص بن الربيع فأمضاه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم (١)، و فيه: إنه صح لإمضاء رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم له.

(٣) كما سيأتى و إذا جاز اطلاق اسره فيجوز اعطاء الأمان له بطريق أولى.

(٤) كما عن القواعد.

(٥) كما صرح به بعضهم كما فى الجواهر، و هو الأوفق جمعا بين إطلاق الأدله و بين اعتبار المصلحه التى بنى عليها أصل الأمان، فلو آمن جاسوسا أو من فيه مضره فلا يجوز لعموم الأمر بالقتال بعد انصراف أدله الأمان إلى غير المذكور.

(٦) مثل أن يصطحب رفقته فيتهمها أمانا، أو سمع لفظا فاعتقده أمانا، أو اشتمل عقد الأمان على شرط فاسد و المشرك لا يعلم افساده، فإنه يردّ إلى مأمنه بلا خلاف، لخبر محمد بن حكيم عن أبى عبد الله عليه السلام (لو أن قوما حاصروا مدينه فسألوهم الأمان فقالوا: لا، فظنوا أنهم قالوا نعم، فنزلوا إليهم كانوا آمنين) (٢)، و هو لا خصوصيه فيتعدى منه إلى كل ما قطع المشرك بكونه أمانا.

(٧) لما روته العامه عن ابن مسعود (إن رجلين أتيا النبى صلى الله عليه و آله و سلم رسولين لمسيلمه فقال لهما:-

ص: ٦٥٠

١- (١) سنن البيهقى ج ٩ ص ٩٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٠ - من أبواب جهاد العدو حديث ٤.

## الثاني النزول على حكم الإمام

(و ثانيهما - النزول (٢) على حكم الإمام، أو من يختاره) الإمام. و لم يذكر شرائط المختار انكالا على عصمته المقتضيه لاختيار جامع الشرائط و إنما يفترق إليها من لا يشترط في الإمام ذلك (٣) (فينفذ حكمه) كما أقر النبي (ص) بنى قريظه -اشهدا أنى رسول الله فقالا: نشهد أن مسيلمه رسول الله، فقال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: لو كنت قاتلا رسولا لضربت عنقكما(١) و منه يستفاد الأمان للرسول.

(١) لقوله تعالى: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ (٢).

(٢) و هو التراضى مع الكفار على أن ينزلوا على حكم حاكم فيعمل على مقتضى حكمه بلا خلاف في مشروعيته، لما روته العامه (أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم لما حاصر بنى قريظه رضوا بأن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ فأجابهم صلى الله عليه و آله و سلم إلى ذلك، فحكم عليهم بقتل رجالهم و سبى ذراريهم فقال له النبي صلى الله عليه و آله و سلم: لقد حكمت بما حكم الله تعالى به فوق سبعة أرقعه، أى سبع سماوات) (٣)، و ما ورد من طرفنا كخبر مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السلام فى وصيه النبي صلى الله عليه و آله و سلم لمن يؤمره على سريه: (و إذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن ينزلوا على حكم الله عز و جل فلا- تنزلهم و لكن أنزلهم على حكمكم، ثم اقض فيهم بعد ما شئتم، فإنكم إن أنزلتموهم على حكم الله لم تدرؤا تصيبوا حكم الله فيهم أم لا، و إذا حاصرتم أهل حصن فإن آذنوك على أن تنزلهم على ذمه الله و ذمه رسوله فلا تنزلهم و لكن أنزلهم على ذممكم و ذمم آبائكم و إخوانكم، فإنكم إن تخفروا ذممكم و ذمم آبائكم و إخوانكم كان أيسر عليكم يوم القيامة من أن تخفروا ذمه الله و ذمه رسوله صلى الله عليه و آله و سلم) (٤).

و قد روت العامه مثله (٥)، و لذا ذهب الشيباني منهم إلى عدم جواز إنزال الإمام لهم على حكم الله و هذا يتمشى فى أئمتهم، و لكن عندنا فالأئمه صلوات الله عليهم معصومون كرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و عالمون بحكم الله الواقعى فيجوز قبول الإمام عليه السلام بنزولهم على حكم الله جل و علا.

(٣) أى العصمه و هم العامه.

ص: ٦٥١

١- (١) مجمع الزوائد ج ٥ ص ٣١٤.

٢- (٢) سورة التوبه الآيه: ٧.

٣- (٣) تاريخ الطبرى ج ٢ ص ٥٨٨.

٤- (٤) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣.

٥- (٥) كنز العمال ج ٢ ص ٢٩٧ الرقم ٦٢٨٠.

حين طلبوا النزول على حكم سعد بن معاذ فحكم فيهم بقتل الرجال، و سبي الذراري، و غنيمه المال، فقال له النبي (ص): لقد حكمت بما حكم الله تعالى به من فوق سبعة أرقعه. و إنما ينفذ حكمه (ما لم يخالف الشرع) (١) بأن يحكم (٢) بما لاحظ فيه للمسلمين، أو ما ينافي حكم الذمه لأهلها.

### الثالث، و الرابع - الإسلام و بذل الجزية

(الثالث، و الرابع - الإسلام (٣) و بذل الجزية) فمتى أسلم الكافر حرم قتاله مطلقاً (٤) حتى لو كان بعد الأسر الموجب (٥) للتخيير بين قتله و غيره، أو بعد (١) قال في الجواهر: (و بالجمله ينفذ حكمه الموافق لما قرره الشرع فيهم مع ملاحظه مصلحه المسلمين).

(٢) تفسير للنفي لا للمنفى.

(٣) لأنه إذا أسلم الكافر حرم قتاله، للأخبار الكثيره منها: خبر مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام في وصيه النبي صلى الله عليه و آله و سلم لمن بعثه على سريره من السرايا: (فادعوهم إلى إحدى ثلاث فإن هم أجابوكم إليها فاقبلوا منهم و كفوا عنهم، ادعوهم إلى الإسلام فإن دخلوا فيه فاقبلوا منهم و كفوا عنهم - إلى أن قال - فإن أبوا هاتين فادعوهم إلى إعطاء الجزية عن يد و هم صاغرون، فإن أعطوا الجزية فاقبل منهم و كف عنهم، و إن أبوا فاستعن بالله عز و جل عليهم و جاهدهم في الله حق جهاده) (١).

و النبوى المشهور (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم) (٢)، و خبر الزهري عن على بن الحسين عليهما السلام (الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه و صار فينا) (٣).

و هى مطلقه تشمل ما لو أسلم قبل نشوب الحرب و بعد نشوبها و قبل اسره و بعد اسره و قبل تحكيم الحاكم و بعده، و لا يسقط إلا قتله و أما بقيه الأحكام فسيأتى التعرض لها.

(٤) كتابيا كان أو غيره.

(٥) أى الأسر فإنه موجب لضرب العناق أو قطع الأيدي و الأرجل من خلاف ثم يتركه حتى يتشحط في دمه إذا أخذ الأسير و الحرب لم تضع أوزارها، و إلا- فإذا وضعت الحرب أوزارها فالإمام مخير بين المنّ و الفداء و الاسترقاق كما سيأتى تفصيل ذلك، و إذا أخذ لا فى حال المحاربه فهو مخير بين قتله و استرقاقه، و عليه فعبارته الشارح تحمل على الشق الثالث.

ص: ٦٥٢

١- (١) الوسائل الباب - ١٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ٣.

٢- (٢) سنن البيهقي ج ٩ ص ١٨٢.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

تحكيم الحاكم عليه، فحكم بعده بالقتل (١)، و لو كان بعد حكم الحاكم بقتله و أخذ ماله و سبى ذراريه سقط القتل و بقى الباقي، و كذا إذا بذل الكتابي و من فى حكمه (٢) الجزية (٣) و ما يعتبر معها (٤) من شرائط الذمه. و يمكن دخوله فى الجزية، لأن عقدها لا يتم إلا به فلا يتحقق بدونه.

### الخامس - المهادنه

(الخامس - المهادنه) (٥) و هى المعاقده من الإمام (ع) أو من نصبه لذلك مع من يجوز قتاله (على ترك الحرب مده معينه) بعوض و غيره بحسب ما يراه الإمام قله، (و أكثرها عشر سنين) (٦)...

(١) أى فحكم الحاكم بعد إسلامه بالقتل.

(٢) و هو المجوسى لأن له شبهه كتاب كما تقدم.

(٣) حرم قتاله و قد تقدم دليله.

(٤) و هو الالتزام ببقية شرائط الذمه، و الواو بمعنى مع هنا، إن قلت: عباره المصنف قاصره إذ جعل ترك القتال يبذل الجزية فقط، فرد الشارح بأن الالتزام ببقية الشرائط يمكن دخوله فى الجزية لعدم تحقق عقد الجزية إلا به.

(٥) و هى المعاقده على ترك الحرب مده معينه، سواء كانت المهادنه بعوض أو بغير عوض، فهى مشروعه بلا- خلافاً لقوله تعالى: **وَ إِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا** (١) و قوله تعالى:

**فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ (٢)**، و للمقطوع من سيره النبى صلى الله عليه و آله و سلم من مهادنته الكفار يوم الحديبيه.

(٦) فالهدنه إلى أربعة أشهر فما دون بلا خلاف فيه لقوله تعالى: **بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ (٣)**، و يمكن القول إنه امهال لهم على وجه التهديد و التوعد لا أنه عقد هدنه إلى أربعة أشهر.

هذا من ناحيه القله، و أما من ناحيه الكثره فذهب الاسكافى و الشيخ إلى أنها لعشر سنين لمصالحه النبى صلى الله عليه و آله و سلم قريشاً قدرها، فيخرج به عن عموم الأمر بقتال المشركين، و المشهور على أنه لا تجوز زياده على سنه لقوله تعالى: **فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ (٤)**، و الأمر بقتالهم كل سنه يقتضى عدم جواز المهادنه أكثر من سنه -

ص: ٦٥٣

١- (١) سورة الأنفال الآية: ٦١.

٢- (٢) سورة التوبه الآية: ٤.

٣- (٣) سورة التوبه الآية: ١.

٤- (٤) سورة التوبه الآية: ٥.

فلا تجوز الزيادة عنها مطلقا (١)، كما يجوز أقل من أربعة أشهر إجماعا، والمختار جواز ما بينهما على حسب المصلحة، (وهي جائزه مع المصلحة للمسلمين) لقتلهم، أو رجاء إسلامهم مع الصبر، أو ما يحصل به الاستظهار. ثم مع الجواز قد تجب مع حاجه المسلمين إليها وقد تباح لمجرد المصلحة التي لا تبلغ حد الحاجه، و لو انتفت انتفت الصحه.

## الفصل الثالث – في الغنيمه

### اشاره

(الفصل الثالث – في الغنيمه)

### في النساء و الأطفال

و أصلها المال المكتسب (٢)، و المراد هنا ما أخذته الفئه المجاهده على سبيل الغلبه (٣)، لا باختلاس و سرقه، فإنه لآخذه (٤)، و لا بانجلاء أهله عنه بغير قتال، فإنه للإمام (٥)، (و تملك النساء و الأطفال بالسبي) (٦) و إن كانت الحرب قائمه –و عن العلامه في المنتهى و الشارح في المسالك أنه يراعى الأصلح و ما تفرضه مصلحة المسلمين لإطلاق أدله مشروعيه المهادنه.

(١) حتى مع مصلحة المسلمين في ذلك.

(٢) قال في المسالك: (الغنيمه هي الفائده المكتسبه، سواء اكتسبت برأس مال كأرباح التجارات، أو بغيره كما يستفاد من دار الحرب، استطراد البحث عن مفهومها لغه بالمعنى العام مع أن المقصود هنا هو القسم الثاني، للتنبيه على أن مفهومها العام باق عندنا على أصله، و منه يستفاد وجوب الخمس في أرباح التجارات و نحوها لعموم قوله تعالى:

وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ ، خلافا للعامه حيث خصوها بالمعنى الثاني، و نقلوها عن موضوعها اللغوى إلى غنائم دار الحرب خاصه، أو خصوها به).

(٣) للأخبار منها: صحيح ربيعى عن أبى عبد الله عليه السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و كان ذلك له، ثم يقسم ما بقى خمسه أحماس و يأخذ خمسه، ثم يقسم أربعه أحماس بين الناس الذين قاتلوا عليه) (١)، و تقسيم البقيه بين المقاتلين دليل على أن المأخوذ قد أخذ بالغلبه و القتال.

(٤) و يجب فيه الخمس و قد تقدم في باب الخمس.

(٥) لأنه من الأنفال كما تقدم بحثه أيضا.

(٦) إن ما يؤخذ من الكفار على أقسام ثلاثه: ما ينقل كالذهب و الفضة و الأمتعه، و ما لا ينقل كالأرض و العقار، و ما هو سبى كالأطفال و النساء، و قد ابتدأ بالقسم الثالث-



(و الذكور البالغون يقتلون حتما، إن أخذوا و الحرب قائمه (١) إلا أن يسلموا) فيسقط قتلهم (٢)، و يتخير الإمام حينئذ بين استرقاقهم و المن عليهم، و الفداء.

و قيل: يتعين المن عليهم هنا، لعدم جواز استرقاقهم حال الكفر (٣) فمع الإسلام أولى.

و حكمه أن النساء و الذراري يملكن بالسبي و إن كانت الحرب قائمه، بلا خلاف فيه لما روى (أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم نهى عن قتل النساء و الولدان، و كان يسترقهم إذا سباهم) (١).

(١) بلا خلاف فيه، لخبر طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام (كان أبي يقول: إن للحرب حكمين، إذا كانت الحرب قائمه و لم تضع أوزارها و لم يشخن أهلها فكل أسير أخذ في تلك الحال فإن الإمام فيه بالخيار إن شاء ضرب عنقه، و إن شاء قطع يده و رجله من خلاف بغير حسم و تركه يتشحط في دمه حتى يموت، و هو قول الله عز و جل: **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا، أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، الْآيَةَ.**

ألا ترى أن المخير الذي خير الله الإمام على شيء واحد و هو الكفر، و ليس هو على أشياء مختلفه، فقلت: قول الله عز و جل: **أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ**، قال: ذلك الطلب أن تطلبه الخيل حتى يهرب، فإن اخذته الخيل حكم عليه ببعض الأحكام التي وضعت لك) (٢).

(٢) كما تقدم، و لكن وقع الخلاف أنه بعد سقوط قتلهم هل الإمام مخير بين الفداء و المن و الاسترقاق، كما ذهب إليه الشيخ جمعا بين خير الزهري عن علي بن الحسين عليهما السلام (الاسير إذا أسلم فقد حقن دمه و صار فيئا) (٣) أي ملك المسلمين، و بين المرسل في المنتهى (أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم فادي أسيرا أسلم برجلين) (٤)، فالأول يدل على الاسترقاق و الثاني على الفداء، و المن جائز للإمام و إن لم يسلم الأسير فمع اسلامه من باب أولى.

و قال في الجواهر: (بل قيل - و إن كنا لم نعرف القائل بعينه -: بتعيينه - أي المن -، لعدم دليل معتد به على جواز الاسترقاق و الفداء بعد عدم جمع الخبرين المزبورين لشرائط الحجية).

(٣) لأنه يجب قتله بحسب الفرض لأن الحرب قائمه.

ص: ٦٥٥

١- (١) سنن البيهقي ج ٩ ص ٦٣ و ٧٨.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٣ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

٤- (٤) سنن البيهقي ج ٩ ص ٧٢.

و فيه: إن عدم استرقاقهم حال الكفر إهانته و مصير إلى ما هو أعظم منه (١)، لا إكرام فلا يلزم مثله بعد الإسلام، و لأن الإسلام لا ينافي الاسترقاق، و حيث يجوز قتلهم (٢) يتخير الإمام تخير شهوه بين ضرب رقابهم، و قطع أيديهم، و أرجلهم، و تركهم حتى يموتوا إن اتفق و إلا أجهز عليهم.

### فى الأسير

(و إن أخذوا بعد أن وضعت الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) (٣) أى أثقالها من السلاح و غيره و هو كناية عن تقضيها (لم يقتلوا و يتخير الإمام) فيهم تخير نظر و مصلحه (٤) (بين المن) عليهم (و الفداء) لأنفسهم بمال حسب ما يراه من المصلحه، (و الاسترقاق) حربا كانوا أم كتابيين.

و حيث تعتبر المصلحه لا يتحقق التخيير إلا مع اشتراك الثلاثة فيها على (١) و هو القتل.

(٢) إذا أخذ و الحرب قائمه و لم يسلم فالإمام مخير تخير شهوه بين القتل و بين قطع الأيدى و الأرجل من خلاف على ما تقدم بيانه، لا تخير مصلحه لأن المطلوب قتلهم فاختيار الوسيله بنظره كما يرى، بخلاف تخير المصلحه فإنه يتخير على حسب ما يراه من المصلحه، و قد عرفت أن مجال الاختيار غير مفتوح ما دام المطلوب قتلهم على كل حال.

نعم المشهور جعلوا التخيير بين ضرب الأعناق و بين قطع الأيدى و الأرجل، و الخبر جعل الطلب قسيما فلذا ذهب القاضى إلى أن الإمام مخير بين أنواع القتل لأن ما ذكر فى الخبر إنما هو من باب المثال لا على نحو الحصر.

(٣) لخبر طلحه بن زيد المتقدم عن أبى عبد الله عليه السّلام (و الحكم الآخر إذا وضعت الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا و أثخن أهلها، فكل أسير أخذ على تلك الحال فكان فى أيديهم فالإمام عليه السّلام فيه بالخيار إن شاء منّ عليهم فأرسلهم، و إن شاء فاداهم أنفسهم، و إن شاء استعبدهم فصاروا عبيدا)(١).

(٤) قال فى الجواهر: (ثم إن ظاهر النص و الفتوى إطلاق التخيير - سواء وجدت المصلحه أم لا - لكن الفاضل فى المحكى عن جملة من كتبه و ثانى الشهيدين عينا الأصلح من الثلاثة، لكونه الولى للمسلمين المكلف بمراعاة مصالحهم، و مقتضاه عدم التخيير إلا - مع التساوى فى المصلحه فحينئذ يتخير تخير شهوه، و لا - ريب فى كونه أحوط و إن كان اجتهادا فى مقابله إطلاق التخيير من ولى الجميع الذى هو أعلم بالمصالح).

ص: ٦٥٦



السواء، وإلا تعين الراجح واحدا كان أم أكثر. وحيث يختار الفداء، أو الاسترقاق (فيدخل ذلك (١) في الغنيمه) كما دخل من استرق ابتداء فيها من النساء والأطفال.

(و لو عجز الأسير) الذى يجوز للإمام قتله (عن المشى لم يجز قتله) (٢) لأنه لا يدرى ما حكم الإمام فيه بالنسبه إلى نوع القتل، و لأن قتله إلى الإمام و إن كان مباح الدم فى الجملة كالزانى المحصن. و حيثئذ فإن أمكن حمله، و إلا ترك للخبر.

و لو بدر مسلم فقتله فلا قصاص، و لا ديه، و لا كفاره و إن أثم (٣)، و كذا لو قتله من غير عجز.

(و يعتبر البلوغ بالانبات) (٤) لتعذر العلم بغيره من العلامات غالبا و إلا فلو (١) أى الفداء فيدخل فى الغنيمه لصدق المال - الذى أخذته الفئه المجاهده على سبيل الغلبه - عليه.

(٢) كما عن العلامه و الشهيد، لخبر الزهرى عن على بن الحسين عليهما السّلام (إذا أخذت أسيرا فعجز عن المشى و لم يكن معك محمل فأرسله و لا تقتله، فإنك لا تدرى ما حكم الإمام فيه) (١).

و عن البعض أنه يجب إرساله تمسكا بظاهر الخبر، و ردّ بأن القتل يتعين عليه إذا أخذ و الحرب لم تضع أوزارها، فلا يجوز للمسلم تركه بعد حمل الخبر أنك لا تدرى ما حكم الإمام فيه من ناحيه أنواع القتل، فلو قيل بقتله حيثئذ لأن حكمه ذلك كان أوفق بالقواعد و يؤيده خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام (سألته عن رجل اشترى عبدا مشركا و هو فى أرض الشرك فقال العبد: لا استطيع المشى، و خاف المسلمون أن يلحق العبد بالعدو، أ يحلّ قتله؟ قال: إذا خافوا فاقتله) ٢.

(٣) فلا- ديه و لا- كفاره لأن الكافر مهذور الدم بلا خلاف فى ذلك، و إثمه لتجاوزه الإمام عليه السّلام، و كذا لو قتله من غير عجز.

(٤) قد تقدم حكم الأسير البالغ و حكمه إذا كان غير بالغ، و يعرف البلوغ هنا بالانبات للشعر الخشن على العانه، إما باللمس و إما بالنظر بلا- خلاف فى ذلك كله، و فى المنتهى أن سعد بن معاذ حكم فى بنى قريظه بقتل رجالهم و سبى ذراريهم و أن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم عرضهم على العانات، و يشهد له خبر أبى البختري عن جعفر عن أبيه عليهما السلام (إن رسول-

ص: ٦٥٧

اتفق العلم به بها كفى، و كذا يقبل إقراره بالاحتلام كغيره و لو ادعى الأسير استعجال إنباته بالدواء فالأقرب القبول، للشبهه الدارئة للقتل (١).

### فى ما لا ينقل و لا يحوّل

(و ما لا ينقل و لا يحوّل) (٢) من أموال المشركين كالأرض و المساكن و الشجر (لجميع المسلمين) سواء فى ذلك المجاهدون و غيرهم، (و المنقول) منها (٣) (بعد الجعائل) (٤) التى يجعلها الإمام للمصالح كالدليل على طريق، أو عوره، و ما يلحق -الله صلى الله عليه و آله و سلم عرضهم يومئذ على العانات، فمن وجده أنبت قتله، و من لم يجده أنبت أحقه بالذرارى) (١).

و حصر البلوغ بالإنبات هنا لغلبه عدم معرفه غيره من السنّ و غيره و إلا فلا فرق بين الإنبات و غيره من علامات البلوغ، و لذا لو علم بلوغه من غير الإنبات لكفى لحجيه العلم الذاتيه، بل لو ادعى الاحتلام قيل - كما عن بعضهم على ما فى الجواهر - القبول مع إمكان البلوغ فى حقه لعموم ما دل على قبول مدعى الاحتلام فى غير الكافر، مع التأمل بأنه خبر كافر فيجب فيه التبين و لازمه عدم القبول.

(١) لأن الحدود تدرأ بالشبهات، و عن بعضهم عدم القبول لأنه خبر كافر.

(٢) هذا هو القسم الثانى مما يؤخذ من الكفار، و هو للمسلمين قاطبه بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن السواد ما منزلته؟ قال: هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم، و لمن يدخل فى الإسلام بعد اليوم، و من لم يخلق بعد) (٢) و السواد أرض العراق و قد فتحت عنوه، و منه يعرف حكم غيره من الأراضى المفتوحه كذلك.

هذا إذا كانت الأرض محياه حال الفتح، و أما إذا كانت مواتا فهى للإمام عليه السّلام خاصه لأنها فى باب الأنفال الخمس، و ستأتى البقيه فى كتاب إحياء الموات.

(٣) من أموال المشركين.

(٤) أى المنقول من الغنيمه يقسم بين المقاتلين و من حضر القتال كما سيأتى، و لكن يخرج منه الخمس أولا - كما دل عليه صحيح ربيع المتقدم و غيره بلا خلاف فيه.

و يخرج منه الجعائل التى يجعلها الإمام عليه السّلام أو نائبه للمصالح كالدليل على عوره أو طريق و نحو ذلك لأن له الولايه العامه -.

ص: ٦٥٨

١- (١) الوسائل الباب - ٦٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢١ - من أبواب عقد البيع حديث ٤.

الغنيمه من مؤونه حفظ و نقل و غيرهما،(و الرضخ) و المراد به هنا العطاء الذى لا يبلغ سهم من يعطاه لو كان مستحقا للسهم، كالمراه و الخنثى و العبد و الكافر إذا عاونوا، فإن الإمام (ع) يعطيهم من الغنيمه بحسب ما يراه من المصلحه بحسب حالهم (و الخمس).

و مقتضى الترتيب المذكور أن الرضخ مقدم عليه (١)، و هو أحد الأقوال فى - و يخرج منه ما ينفقه على الغنيمه من حفظها و نقلها ضروره كونها من مؤونها التى تؤخذ من أصلها.

و يخرج منه الرضخ، و هو للنساء و العبيد و الكفار، إن قاتلوا بإذن الإمام، لأنه لا سهم للثلاثه بلا خلاف فيه، لخبر سماعه عن أحدهما عليهما السلام (إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم خرج بالنساء فى الحرب يداوين الجرحى و لم يسهم لهن من الفىء شيئاً و لكن نفلهن) (١)، و خبر الدعائم عن على عليه السلام إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: ليس للعبد من الغنيمه شىء و إن حضر و قاتل عليها، فرأى الإمام أن يعطيه على ملأه إن كان منه، أعطاه من خراش المتاع ما يراه) (٢).

و هذه النصوص تفيد أنه يجوز للإمام أن يرضخ كل من يحتاج إليه فى الحرب ممن لا سهم له فى الغنيمه، هذا من جهه و من جهه أخرى فالرضخ لا تقدير له بل هو موكول إلى نظر الإمام و لكن لا يبلغ سهم الفارس المسلم و لا سهم الراجل المسلم كما لا يبلغ الحد التعزيز كما ذهب إليه العلامة فى المنتهى.

(١) أى على الخمس، ذهب العلامة فى المختلف إلى إخراج الخمس أولاً- ثم إخراج الجبائل و السلب و الرضخ و غيره، عملاً بالآيه الشريفه: **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ** (٣).

و قيل بتقديم السلب و الجبائل على الخمس ثم يخرج الرضخ، أما تقديم السلب و الجبائل فلعدم صدق الغنيمه عليها، و أما تأخير الرضخ فلأنه كالسهم للمقاتل المسلم فلا بدّ من تأخيره و إن كان أنقص منه إلا أن نقصانه لا يخرج عن الغنيمه.

و قيل: بتقديم السلب و الجبائل و الرضخ و مؤن الغنيمه ثم يخرج الخمس، و يؤيده مرسل حماد عن العبد الصالح عليه السلام (للإمام صفو المال، أن يأخذ من هذه الأموال صفوها، الجاريه الفارهه و الدابه الفارهه و الثوب و المتاع ممّا يجب و يشتهى، و ذلك له قبل -

ص: ٦٥٩

١- (١) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب جهاد العدو حديث ٦.

٢- (٢) مستدرک الوسائل الباب - ٣٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ٦.

٣- (٣) الأنفال آيه: ٤١.

المسألة. و الأقوى أن الخمس بعد الجعائل و قبل الرضخ، و هو اختياره في الدروس، و عطفه هنا بالواو لا ينافيه، بناء على أنها لا تدل على الترتيب (١) (و النفل) (٢) بالتحريك و أصله الزيادة، و المراد هنا زيادة الإمام لبعض الغانمين على نصيبه شيئاً من الغنيمه لمصلحه، كدلاله، و إماره، و سريه، و تهجم على قرن (٣)، أو حصن، و تجسس حال، و غيرها مما فيه نكايه الكفار.

### في ما يصطفيه الإمام لنفسه

(و ما يصطفيه الإمام لنفسه) (٤) من فرس فاره، و جاريه، و سيف، و نحوها بحسب ما يختاره، و التقييد بعدم الاجحاف ساقط عندنا (٥). و قد تقدم تقديم الخمس و بقى عليه تقديم السلب (٦)...

-القسمه و قبل إخراج الخمس، و له أن يسدّ بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلفه و غير ذلك من أصناف ما ينوبه، فإن بقى بعد ذلك شيء أخرج الخمس منه و قسمه بين أهله، و قسم الباقي على من ولى ذلك (١).

(١) لأنها لمطلق الجمع.

(٢) و هو ما يجعله الإمام لبعض المجاهدين بشرط، مثل أن يقول: من قتل فلانا المشرك أو حمل الرايه أو عمل كذا فله كذا، بحسب ما يراه من مصلحه، فإنه جائز لأن الإمام له الولاية العامه.

(٣) و هو المبارز في ميدان الحرب.

(٤) بلا خلاف، لمرسل حماد المتقدم، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام سألته عن صفو المال: يأخذ الجاريه الورقه، و المركب الفاره، و السيف القاطع و الدرع قبل أن تقسم الغنيمه فهذا صفو المال (٢) و مثلها غيرها.

(٥) مع أنه على خلاف المنقول عن الكثير من الفقهاء من التقييد بعدم إضرار الجيش قال في المنتهى (ذهب إليه علماؤنا أجمع ما لم يضر بالعسكر).

(٦) فالسلب مقدم على الخمس، للنبوى (من قتل قتيلا- فله سلبه) (٣) و قد قتل أبو طلحه في غزوه حنين عشرين رجلا- فأخذ أسلابهم (٤) -.

ص: ٦٦٠

١- (١) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأنفال حديث ١٥.

٣- (٣) سنن البيهقي ج ٦ ص ٣٠٧.

٤- (٤) سنن البيهقي ج ٦ ص ٣٠٦.

المشروط للقاتل، و هو (١) ثياب القتيل، و الخفّ، و آلات الحرب، كدرع، و سلاح، و مركوب، و سرج، و لجام، و سوار، و منطقته، و خاتم، و نفقه معه، و جنيبه (٢) تقاد معه، لا- حقيقه مشدوده على الفرس بما فيها من الأمتعه، و الدراهم، فإذا أخرج جميع ذلك

### فى التقسيم بين المقاتله و من حضر

(يقسّم) الفاضل (بين المقاتله (٣) و من حضر) القتال ليقاتل و إن لم يقاتل -هذا فالسلب للمقاتل إن اشترط الإمام ذلك كما صدر عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و إلا فيكون كباقي مال الغنيمه بلا خلاف فيه.

(١) أى السلب، قال فى الجواهر: (ثم لا خلاف بل و لا إشكال فى اندراج الثياب و العمامه و القلنسوه و الدرع و المغفره و البيضه و الجوشن و السلاح كالسيف و الرمح و السكين و نحو ذلك، ممّا يكون معه و له مدخل فى القتال، بل فى المنتهى الإجماع عليه، بل لعل الأقوى اندراج ما كان معه من التاج و السوار و الطوق و الخاتم و نحوها ممّا يتخذها للزينه و الهميان و نحوه ممّا يتّخذ للنفقه فيه أيضا، وفاقا للفاضل، بل عن الشيخ قوّاه أيضا للصدق عرفا خلافا للشافعى).

نعم لا يندرج فيه ما كان منفصلا عنه كالرجل و العبد و الدواب التى عليها أحماله و السلاح الذى ليس معه فيبقى حينئذ غنيمه، أما الدابه التى يركبها فهى منه سواء كان راكبا لها أو نازلا عنها و هى بيده للصدق عرفا، خلافا لأحمد فى الثانى، بل يتبعها السرج و اللجام و جميع آلاتها و الحليه و نحو ذلك، نعم لو لم تكن الدابه أو شىء من آلاتها معه لم تدخل فى السلب).

(٢) قال فى مصباح المنير (الجنيبه: الفرس تقاد و لا تتركب)، و الضابط فى أمثله الشارح أن كل ما أعدّ للحرب أو كان معه غير منفصل فهو من السلب، أما المنفصل كالحقيقه المشدوده على الفرس فهو خارج عن السلب).

(٣) بلا خلاف للأخبار، منها: صحيح معاويه بن وهب (قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

السريه يبعثها الإمام فيصيبون غنائم كيف تقسم، قال: إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليهم أخرج منها الخمس لله و للرسول، و قسّم بينهم أربعة أخماس)<sup>(١)</sup>، و مرسل حماد بن عيسى عن أبى الحسن عليه السلام (يؤخذ الخمس من الغنائم فيجعل لمن جعله الله له، و يقسم أربعة أخماس بين من قاتل عليه و لى ذلك)<sup>(٢)</sup>، و خبر حفص بن غياث (كتب إلى بعض إخوانى أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السيره، فسألته و كتبت بها إليه، فكان فيما سألت أخبرنى، عن الجيش إذا غزوا أرض الحرب فغنموا غنيمه ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام، و لم يلقوا عدوا حتى خرجوا-

ص: ٦٦١

(حتى الطفل) (١) الذكر من أولاد المقاتلين، دون غيرهم (٢) ممن حضر لصنعه، أو حرفه كالبيطار، و البقال، و السائس، و الحافظ إذا لم يقاتلوا (٣) (المولود بعد الحيازه و قبل القسمة).

(و كذا المدد الواصل إليهم) ليقاتل معهم فلم يدرك القتال (٤) (حينئذ) أي حين إذ يكون وصوله بعد الحيازه و قبل القسمة (للفارس سهمان) في المشهور (٥).

-إلى دار الإسلام، هل يشاركونهم فيها؟ قال: نعم (١)، و خبر طلحه بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام (في الرجل يأتي القوم و قد غنموا أو لم يكن ممن شهد القتال، فقال: هؤلاء المحرمون، فأمر أن يقسم لهم) ٢، و هم محرمون من ثواب القتال بعد تقسيم الغنيمه عليهم و على غيرهم، و من هذه الأخبار يعرف حكم مقاسمه الغنيمه بين كل من حضر من المسلمين قبل التقسيم و إن لم يشارك في القتال و إن كان حاضرا، أو لم يكن حاضرا وقت القتال.

(١) و لو ولد بعد الحيازه و قبل القسمة بلا خلاف فيه، للأخبار منها: خبر مسعده بن صدقه، عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام (إن عليا عليه السلام قال: إذا ولد المولود في أرض الحرب قسم له مما أفاء الله عليهم) (٢)، و خبر أبي البختری عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام (إذا ولد المولود في أرض الحرب أسهم له) ٤، و لما روى (أن النبي أسهم للصبيان بخير) (٣).

(٢) دون غيرهم: أي غير المقاتلين ممن حصر الحرب لا- للقتال كمن حضرها لصفه خاصه أو حزمه و كذا أطفالهم لانصراف الأخبار المتقدمه إلى خصوص المقاتلين بمعنى حضر الحرب للقتال و إن لم يقاتل.

(٣) فإذا قاتلوا أو حضروا بتيه القتال كان لهم سهم المقاتل.

(٤) لخبر حفص و خبر أبي البختری المتقدمين.

(٥) للأخبار منها: خبر حفص بن غياث (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل في السير و فيها: كيف تقسم الغنيمه بينهم؟ فقال: للفارس سهمان و للرجال سهم) (٤)، و ما-

ص: ٦٦٢

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣٧ - من أبواب جهاد العدو حديث ١ و ٢.

٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٤١ - من أبواب جهاد العدو حديث ٨ و ٩.

٣- (٥) المنتقى من أخبار المصطفى ج ٢ ص ٧٨٩ حديث ٤٣٣٥.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

وقيل: ثلاثه، (و للراجل) و هو من ليس له فرس سواء كان راجلا أم راكبا غير الفرس (سهم، و لذى الأفراس) و إن كثرت (ثلاثه) أسهم (١)، (و لو قاتلوا فى السفن) (٢) و لم يحتاجوا إلى أفراسهم لصدق الأسهم، و حصول الكلفه عليهم بها.

### فى الدين لا سهم لهم

(و لا يسهم للمخذل) و هو الذى يجبن عن القتال، و يخوف عن لقاء الأبطال، و لو بالشبهات الواضحه و القرائن اللائحه، فإن مثل ذلك (٣) ينبغى إلقاءه -روته العامه عن المقداد رضى الله عنه (أعطانى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم سهمين، سهماً لى و سهماً لفرسى) (١)، و عن الإسكافى و أكثر العامه أن للفارس ثلاثه أسهم، لخبر إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام (أن علياً عليه السّلام كان يجعل للفارس ثلاثه أسهم و للراجل سهماً) (٢)، و خبر أبى البخترى عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام (أن علياً عليه السّلام كان يسهم للفارس ثلاثه أسهم، سهمين لفرسه و سهماً له، و يجعل للراجل سهماً) (٣)، و هى محموله على التقيه.

(١) فيعطى لفرسين له دون ما زاد، و يعطى ثلاثه أسهم، سهمان لفرسيه و سهم له، و لا يزداد و إن كان عنده عشره أفراس، بلا خلاف فيه لخبر الحسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن أمير المؤمنين عليه السّلام (إذا كان مع الرجل أفراس فى الغزو لم يسهم له إلا لفرسين منها) (٤)، و لما روته العامه عن النّبى صلى الله عليه و آله و سلم (كان يسهم للخيل، و كان لا يسهم للرجل فوق فرسين و إن كان معه عشره أفراس) (٣).

(٢) و لو وصليه، و المعنى فللّفارِس سهمان و للراجل سهم، و لذى الفرسين ثلاثه و لو استغنوا عن الخيل و قاتلوا فى السفن، لخبر حفص بن غياث عن أبى عبد الله عليه السّلام (عن سريه كانوا فى سفينه فقاتلوا و غنموا، و فيهم من معه الفرس، و إنما قاتلوه فى السفينه و لم يركب صاحب الفرس فرسه، كيف تقسم الغنيمه بينهم؟ فقال عليه السّلام: للفارس سهمان و للراجل سهم، قلت: و لم يركبوا و لم يقاتلوا على أفراسهم؟ قال: أ رأيت لو كانوا فى عسكر فتقدم الرجاله فقاتلوا فغنموا كيف أقسم بينهم؟ ألم أجعل للفارس سهمين و للراجل سهماً، و هم الذين غنموا دون الفرسان) (٤).

(٣) من الشبهات و القرائن

ص: ٤٤٣

١- (١) كتاب نصب الرايه ج ٣ ص ٤١٧.

٢- (( ٢ و ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٤٢ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢ و ٣ و ١.

٣- (٥) سنن البيهقى ج ٦ ص ٣٢٨.

٤- (٦) الوسائل الباب - ٣٨ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.

إلى الإمام، أو الأمير إن كان فيه صلاح، لا إظهاره على الناس، (و لا المرجب) (١) و هو الذى يذكر قوه المشركين و كثرتهم بحيث يؤدى إلى الخذلان و الظاهر أنه أخص من المخذل، و إذا لم يسهم له فأولى أن لا يسهم لفرسه، (و لا للقحم) (٢) بفتح القاف و سكون الحاء و هو الكبير الهرم (و الضرع) بفتح الضاد المعجمه و الرء و هو الصغير (٣) الذى لا يصلح للركوب، أو الضعيف (٤).

(و الحطم) بفتح الحاء و كسر الطاء و هو الذى ينكث (٥) من الهزل (٦) (و الرازح) بالراء المهمله ثم الزاء بعد الألف ثم الحاء المهمله قال الجوهري هو الهالك هزالا (٧)، و فى مجمل ابن فارس رزح أعى. و المراد هنا الذى لا يقوى بصاحبه على القتال، لهزال على الأول، و أعياء على الثانى، الكائن فى الأربعة (٨) (من الخيل) (٩). و قيل: يسهم للجميع، لصدق الاسم. و ليس ببعيد.

## الفصل الرابع - فى أحكام البغاه

### إشاره

(الفصل الرابع - فى أحكام البغاه)

### فى حكمهم

(و من خرج على المعصوم من الأئمه عليهم السلام فهو باغ (١٠)... (١) أى المخوف، لا و يسهم لهم لعدم صدق مقاتله عليهما و عدم صدق حضور الحرب لأجل القتال.

(٢) و هو الكبير المسنّ الهرم الفانى كما فى الجواهر.

(٣) كما عن المبسوط و فى المسالك نسبتته إلى الفقهاء، و هو الصغير الذى لا يركب.

(٤) كما عن المنتهى و يؤيده ما فى الصحاح (الضرع بالتحريك الضعيف)، و هو الضعيف الذى لا يملك القتال عليه.

(٥) أى ينكسر و ينهزم.

(٦) و عن المصباح أنه المسنّ.

(٧) و قال فى المنتهى (الذى لا حراك له من الهزال).

(٨) أى إن المتّصف بهذه الأوصاف من الأربعة يكون من الخيل.

(٩) فعن ابن الجنيد أنه لا يسهم لها لعدم الانتفاع بها فى الحرب، و عن الشيخ فى المبسوط و الخلاف و الحلى و استحسنة المحقق و علامه و جماعه أنه يسهم له مراعاة للاسم بعد صدق اسم الفرس عليه.



(١٠) البغى لغه مجاوزة الحد، و الظلم و الاستعلاء، و طلب الشيء، و فى عرف المشرعه الخروج-

ص: ٦٦٤

(واحدًا كان) كابن ملجم - لعنه الله -، (أو أكثر) (١) كأهل الجمل، و صفين (و يجب قتاله) (٢) إذا ندب إليه الإمام (حتى يفيء) (٣) أى يرجع إلى طاعه الإمام، (أو يقتل)، و قتاله (كقتال الكفار) (٤) فى وجوبه على الكفايه، و وجوب الثبات له، - عن طاعه الإمام العادل.

(١) ذهب إليه العلامة و غيره للإطلاق، و ذهب الشيخ و ابن إدريس و ابن حمزه إلى أنه يعتبر فيهم الكثره و المنعه بحيث لا يمكن تفريقهم أى بتجهيز الجيوش و القتال، و يؤيده أن الآيه - التى سيأتى التعرض لها - عبّرت عنهم بالطائفه، و الطائفه لا تنطبق على الواحده، نعم يجرى على الواحد حكم المحارب لأنه من أهل البغى.

(٢) بلا- خلاف فيه، لقوله تعالى وَ إِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصِلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَعَثَ إِخِيدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، فَإِنْ فَاءَتْ فَاصِلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَ أَقْسَطُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (١)، و للأخبار منها: خبر أبى البخترى عن جعفر عن أبيه عن على عليهم السّلام (القتل قتلان: قتل كفاره و قتل درجه، و القتال قتالان: قتال الفئه الباغيه حتى يفيئوا، و قتال الفئه الكافره حتى يسلموا) (٢)، و خبر ابن المغيره عن جعفر عن أبيه عليهما السّلام (ذكرت الحروريه عند على عليه فقال: إن خرجوا على إمام عادل أو جماعه فقاتلوهم) (٣)، و خبر ابن شهر آشوب فى مناقبه عن أبى جعفر عليه السّلام (أنه ذكر الذين حاربهم على عليه السّلام فقال: أما إنهم أعظم جرما ممن حارب رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، قيل له: و كيف ذلك يا ابن رسول الله؟ قال: أولئك كانوا أهل جاهليه، و هؤلاء قرءوا القرآن و عرفوا أهل الفضل، فأتوا ما أتوا بعد البصيره) (٣).

(٣) لتقييده فى آياته، و لأن سبب قتاله بغيه، فإن رجع عن بغيه ارتفع سبب قتاله.

(٤) للأخبار، منها: خبر محمد بن عمر بن على عن أبيه عن جده (أن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم قال: يا على، إن الله تعالى قد كتب على المؤمنين الجهاد فى الفتنه من بعدى، كما كتب عليهم الجهاد مع المشركين معى، فقلت: يا رسول الله، و ما الفتنه التى كتب للنبا فيها الجهاد؟ فقال: فتنه قوم يشهدون أن لا إله إلا الله و أنى رسول الله و هم مخالفون لسنتى و طاعنون فى دينى، فقلت: فعلام نقاتلهم يا رسول الله و هم يشهدون أن لا إله إلا الله و أنك رسول الله؟ -

ص: ٦٦٥

١- (١) الحجرات آيه: ٩.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ١١ و ٣.

٣- (٤) مستدرک الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب جهاد العدو حديث ٢.

و باقى الأحكام السالفه،(فذو الفئه) (١) كأصحاب الجمل و معاويه (يجهز على جريحهم، و يتبع مدبرهم، و يقتل أسيرهم، و غيرهم) (٢) كالخوارج (يفرّقون) من -فقال: على إحداثهم فى دينهم و فراقهم لأمرى، و استحلالهم دماء عترتى(١).

و قال فى الجواهر: (و كيف كان فقتال البغاه كقتال المشركين فى الوجوب و كفايته، و كون تركه كبيره و أن الفرار منه كالفرار منه، بلا- خلاف أجده فى شىء من ذلك، كما اعترف به فى المنتهى، و النصوص من الطرفين وافيه به كعمل على عليه السّلام فى قتال الفرق الثلاثه، و المقتول مع العادل شهيد لا يغسل و لا يكفن بل يصلّى عليه بلا خلاف أجده).

(١) من كان من أصل البغى له فئه يرجع إليها فيجوز الإجهاز على جريحهم و إتباع مدبرهم و قتل أسيرهم، و من لم يكن له فئه فالقصد من محاربتهم تفريق كلمتهم فلا يتبع لهم مدبر و لا يجهز على جريح و لا يقتل لهم مأسور بلا خلاف فيه، للأخبار منها: خبر حفص بن غياث (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الطائفتين من المؤمنين، إحداهما باغيه و الأخرى عادله، فهزمت العادله الباغيه، قال: ليس لأهل العدل أن يتبعوا مدبرا و لا يجهزوا على جريح و لا يقتلوا أسيرا، و هذا إذا لم يبق من أهل البغى أحد و لم يكن فئه يرجعون إليها، فإذا كانت لهم فئه يرجعون إليها فإن أسيرهم يقتل و مدبرهم يتبع و جريحهم يجهز عليه)(٢) ، و مرسل تحف العقول عن أبى الحسن الثالث عليه السّلام فى جواب مسائل يحيى بن أكثم (و أما قولك: إن عليا عليه السّلام قتل أهل صفين مقبلين و مدبرين، و أجاز على جريحهم، و أنه يوم الجمل لم يتبع موليا، و لم يجز على جريح، و من ألقى سلاحه آمنه، و من دخل داره آمنه، فإن أهل الجمل قتل إمامهم و لم يكن لهم فئه يرجعون إليها، و إنما رجع القوم إلى منازلهم غير محاربين و لا مخالفين و لا منابذين، و رضوا بالكفّ عنهم، فكان الحكم فيهم رفع السيف عنهم و الكف عن أذاهم إذ لم يطلبوا عليه أعوانا، و أهل صفين كانوا يرجعون إلى فئه مستعده، و إمام يجمع لهم السلاح و الدروع و الرماح و السيوف و يسنى لهم العطاء، و يهبى لهم الإنزال، و يعود مريضهم و يجبر كسيرهم و يداوى جريحهم، و يحمل راجلهم و يكسو حاسرهم، و يردهم فيرجعون إلى محاربتهم و قتالهم، فلم يساو بين الفريقين فى الحكم)(٣) ، و الخبر صريح بكون أهل الجمل مما لا فئه لهم مع أن الشارح قد صرح أنهم من أهل الفئه إلا أن يحمل كلامه على ما قبل قتل إمامهم و هو الزبير و طلحه فلا تنافى حينئذ.

(٢) أى غير ذى الفئه ممن لا إمام لهم و لا رئيس.

ص: ٦٦٦

- ١- (١) الوسائل الباب - ٢٦ - من أبواب جهاد العدو حديث ٧.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب جهاد العدو حديث ١.
- ٣- (٣) الوسائل الباب - ٢٤ - من أبواب جهاد العدو حديث ٤.

غير أن يتبع لهم مدير، أو يقتل لهم أسير، أو يجهب على جريح.

و لا تسبى نساء الفريقين، و لا ذراريهم فى المشهور (١)، و لا تملك أموالهم (١) قال فى الجواهر: (بل عن المنتهى نفى الخلاف فيه بين أهل العلم، و عن التذكرة بين الأمه، لكن عن المختلف و المسالك نسبتة إلى المشهور، و لعله لما فى الدروس قال: و نقل الحسن أن للإمام عليه السّلام ذلك إن شاء، لمفهوم قول على عليه السّلام: إني مننت على أهل البصره كما منّ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم على أهل مكه، و قد كان لرسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم أن يسبى فكذا الإمام عليه السّلام، و هو شاذ، قلت: بل لم نعرفه لأحد منّا) انتهى.

و يمكن حمل كلامه على أن ذلك للإمام لو أراد إلا أن التقيه جعلت الحكم عدم سبى النساء و الذرارى فى زمن الهدنه، و هى ما قبل ظهور صاحب الأمر عليه السّلام و عجل الله تعالى فرجه، و هذا ما نظقت به الأخبار الكثيره و ليس فيه خلاف، و من جمله هذه الأخبار، خبر عبد الله بن سليمان (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إن الناس يروون أن عليا عليه السّلام قتل أهل البصره و ترك أموالهم، فقال: إن دار الشرك يحلّ ما فيها، و إن دار الإسلام لا يحلّ ما فيها، فقال: إن عليا عليه السّلام إنما منّ عليهم كما منّ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم على أهل مكه، و إنما ترك على عليه السّلام لأنه كان يعلم أنه سيكون له شيعه و أن دوله الباطل ستظهر عليهم، فأراد أن يقتدى به فى شيعته، و قد رأيت آثار ذلك، هو ذا يسار بسيره على عليه السّلام، و لو قتل على عليه السّلام أهل البصره جميعا و اتخذ أموالهم لكان ذلك له حلالا، لكنه منّ عليهم ليمنّ على شيعته من بعده) (١)،

و خبر زراره عن أبى جعفر عليه السّلام (لو لا أن عليا عليه السّلام سار فى أهل حربه بالكف عن السبى و الغنيمه للقيت شيعته من الناس بلاء عظيمًا، ثم قال: و الله لسيرته كانت خيرا لكم ممّا طلعت عليه الشمس) ٢، و خبر أبى بكر الحضرى عن أبى عبد الله عليه السّلام (لسيره على عليه السّلام فى أهل البصره كانت خيرا لشيعته ممّا طلعت عليه الشمس، إنه علم أن للقوم دوله فلو سباهم لسببت شيعته، قلت: فأخبرنى عن القائم عليه السّلام يسير بسيرته؟ قال: لا، إن عليا عليه السّلام سار فيهم بالمنّ، لما علم من دولتهم، و إن القائم يسير فيهم بخلاف تلك السيره، لأنه لا دوله لهم) ٣، و مثلها كثير. هذا و قد ورد فى خبر حفص عن جعفر عن أبيه عن جده عليهم السّلام عن مروان ابن الحكم قال: (لما هزمتنا على بالبصره ردّ على الناس أموالهم، من أقام بينه أعطاه، و من لم يقم بينه أحلفه، فقال له قائل: يا أمير المؤمنين أقسم الفىء بيننا و السبى قال: فلما أكثروا عليه قال: أيكم يأخذ أم المؤمنين فى سهمه؟ فكفلوا) ٤، فهو محمول على إسكات الخصم لأن أكثر جيشه مخالفون كما هو المعلوم من كتب السير و التواريخ،

ص: ٦٦٧

التي لم يحوها العسكر (١) إجماعاً و إن كانت مما ينقل و يحوّل، و لا ما حواه العسكر إذا رجعوا إلى طاعه الإمام (٢). و إنما الخلاف في قسمه أموالهم التي حواها العسكر مع إصرارهم.

### في عدم قسمه أموالهم مطلقاً

(و الأصح عدم قسمه أموالهم مطلقاً) (٣) عملاً بسيره على عليه السّلام في أهل - و إلاّ فالحكم ما تضمّنته النصوص السابقة الذي لا- يملك البوح به إلا- للشيعة فقط من أن السبى و تقسيم المال جائز لكن علم الأمير صلوات الله عليه أن لهم دوله بعده فمنّ عليهم حتى لا- تسبى شيعته و هذا الحكم الثانوى تكليف كالأصلى إلى زمن خروج القائم عليه السّلام، بل الأجر في التعبد به أعظم من الأجر بالعمل بالأول حال عدم التقيه فلا تغفل.

(١) بلا خلاف فيه لحقن دمهم و مالهم على نحو التقيه كما سمعته من النصوص السابقة.

(٢) لارتفاع حكم البغى عنهم حينئذ.

(٣) حتى التي حواها العسكر كالسلاح و الدواب، و هو المحكى عن المرتضى و ابن ادريس و العلامه و الشهيد لظاهر النصوص السابقة من أنه عليه السّلام قد منّ عليهم كما منّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم على أهل مكه، لخبر عبد الله بن سليمان المتقدم (قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إن الناس يروون أن علياً عليه السّلام قتل أهل البصره و ترك أموالهم، فقال:

إن دار الشرك يحلّ ما فيها، و إن دار الإسلام لا يحلّ ما فيها) (١)، و ما رواه الشيخ في المبسوط (و روى أن علياً عليه السّلام لما هزم الناس يوم الجمل قالوا له: يا أمير المؤمنين ألا تأخذ أموالهم، قال: لا، لأنهم تحرّموا بحرمة الإسلام، فلا يحلّ أموالهم في دار الهجره) (٢)، و خبره الآخر (روى أبو قيس أن علياً عليه السّلام نادى: من وجد ماله فليأخذه، فمرّ بنا رجل فعرف قدراً نطبخ فيها، فسألناه أن يصبر حتى ينضج فلم يفعل، فرمى برجله فأخذها) (٣)، و خبر مروان بن الحكم المتقدم.

و عن العماني و الإسكافي و الشيخ و الحلبي و ابن حمزه و الكركي أن ما حواه العسكر يؤخذ لما رواه الشيخ في المبسوط (روى أصحابنا أن ما يحويه العسكر من الأموال فإنه يغنم) (٤)، و قد حملة الشيخ على عدم رجوعهم إلى طاعه الإمام فإن رجعوا إلى طاعته فهم أحق بأموالهم.

نعم عن الدروس و غيره أن ما حواه العسكر يقسم كما قسمه أمير المؤمنين عليه السّلام أولاً ثم ردّه عليهم من باب المنّ، و يشهد له خبر الدعائم (روينا عن أمير المؤمنين عليه -

ص: ٦٦٨

١- (١) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب جهاد العدو حديث ٦.

٢- ((٢ و ٣ و ٤) المبسوط ج ٧ ص ٢٦٦.

البصره، فإنه أمر برد أموالهم فأخذت حتى القدر كفاها صاحبها لما عرفها و لم يصبر على أربابها.

و الأكثر و منهم المصنف فى خمس الدروس على قسمته، كقسمه الغنيمه عملا بسيره على عليه السّلام المذكوره، فإنه قسّمها أولا بين المقاتلين، ثم أمر بردها، و لو لا جوازه لما فعله أولا.

و ظاهر الحال و فحوى الأخبار أن ردّها على طريق المن، لا الاستحقاق كما منّ النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم على كثير من المشركين، بل ذهب بعض الأصحاب إلى جواز استرقاقهم لمفهوم قوله: مننت على أهل البصره كما منّ النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم على أهل مكه (١)، و قد كان له صلّى الله عليه و آله و سلّم أن يسبى فكذا الإمام، و هو شاذ.

## الفصل الخامس – فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر

### إشارة

(الفصل الخامس – فى الأمر بالمعروف (٢)

### فى تعريفهما و وجوبهما

و هو الحمل على الطاعه قولاً، أو فعلاً (و النهى عن المنكر) و هو المنع من -السّلام أنه لما هزم أهل الجمل جمع كل ما أصابه فى عسكرهم ممّا أجبوا به عليه فخمسه و قسّم أربعة أخماسه على أصحابه و مضى، فلما صار إلى البصره قال أصحابه: يا أمير المؤمنين أقسم بيننا ذراريهم و أموالهم قال: ليس لكم ذلك، قالوا: و كيف أحللت لنا دمائهم و لم تحلل لنا سبى ذراريهم؟ قال: حاربنا الرجال فقتلناهم، فأما النساء الذرارى فلا سبيل لنا بهن، لأنهنّ مسلمات و فى دار هجره فليس لكم عليهنّ من سبيل، و ما أجبوا به و استعانوا به على حربكم و ضمّه عسكرهم و حواه فهو لكم، و ما كان فى دورهم فهو ميراث على فرائض الله لذراريهم(١)، و خبره الآخر عنه عليه السّلام (ما أجب به أهل البغى من مال و سلاح و كراع و متاع و حيوان و عبد و أمه و قليل و كثير فهو فىء يخمس و يقسّم كما تقسم غنائم المشركين)٢، و أما الرد عليهم من باب المنّ فهو الظاهر من خبر مروان بن الحكم المتقدّم.

(١) رواه المجلسى فى بحاره(٢).

(٢) عرفه جماعه من الفقهاء بأنه كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنه، إذا عرف فاعله ذلك أو دلّ عليه، و المراد بالحسن هو الجائز و هو يشمل الواجب و المندوب و المباح و المكروه، و عليه فيكون المعروف هو فعل جائز اختص بوصف زائد على جوازه، و هو -

ص: ٦٦٩



فعل المعاصى قولاً، أو فعلاً. (و هما (١) واجبان عقلاً) فى أصح القولين، (و نقلاً) -يشمل المكروه فلا بد من إخراجہ كما عن المسالك لأنه ليس بمعروف، نعم المباح خارج بقيد زياده الوصف على جوازه و لا- يبقى تحت التعريف إلا- الواجب و المستحب.

و قيد: (إذا عرف فاعله ذلك أو دل عليه) لإدخال الأمر به، فإن الأمر به متحقق إما بفعله أو بالدلاله عليه بالقول و غيره.

و فائده الأمر بالمعروف حمل الآخرين على فعله، و أما النهى عن المنكر فهو كل فعل قبيح عرف فاعله ذلك أو دل عليه، و هو شامل للمحرم و المكروه على إشكال سيأتى.

(١) أما نقلاً، فلقوله تعالى وَ لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ، وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١)، و قوله تعالى كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (٢)، و قوله تعالى الَّذِينَ إِنْ مَكَتَاهُمْ فِي الْمَأْزِضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ (٣)، إلى غير ذلك من الآيات، و أما الأخبار فكثيره منها: خبر أبى سعيد الزهرى عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام (ويل لقوم لا يدينون الله بالأمر بالمعروف و النهى عن المنكر) (٤)، و خبر محمد بن عرفه عن أبى الحسن الرضا عليه السلام (لتأمرن بالمعروف و لتنهن عن المنكر، أو ليستعملن عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم) (٥)، و خبره الآخر عنه عليه السلام (كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول: إذا امتى تواكلت الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فليأذنوا بوقاع من الله) (٦)، و خبر مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السلام (قال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: كيف بكم إذا فسدت نساؤكم و فسق شبابكم و لم تأمروا بالمعروف و لم تنهوا عن المنكر؟ ف قيل له: و يكون ذلك يا رسول الله؟ قال: نعم و شر من ذلك، كيف بكم إذا أمرتم بالمنكر و نهيتم عن المعروف، قيل له: يا رسول الله و يكون ذلك؟ قال: نعم و شر من ذلك، كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكراً و المنكر معروفاً) (٧)، و خبره الآخر عنه عليه السلام (قال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: إن الله عز و جل ليبيغض المؤمن الضعيف الذى لا دين له، ف قيل: و ما المؤمن الضعيف الذى لا دين له؟ قال: الذى لا ينهى عن المنكر) (٨).

و خبر السكونى عن أبى عبد الله عن آبائه عن على عليهم السلام (قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من أمر بالمعروف أو نهى عن منكر أو دل على خير أو أشار به فهو شريك، و من أمر بسوء -

ص: ٦٧٠

١- (١) آل عمران آيه: ١٠٤.

٢- (٢) آل عمران آيه: ١١٠.

٣- (٣) الحج آيه: ٤٢.

٤- (٤) (٨-٧-٦-٥-٤) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأمر و النهى حديث ١ و ٤ و ٥ و ١٢ و ١٣.



إجماعاً، أما الأول فلأنهما لطف و هو واجب على مقتضى قواعد العدل، و لا يلزم -أو دلّ عليه أو أشار به فهو شريك) (١)، و خبر بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السّلام (أيها الناس: مروا بالمعروف و انهوا عن المنكر، فإن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر لم يقرباً أجلاً و لم يباعدوا رزقاً) (٢)، و مرسل الطوسى عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم (لا- تزال أمتى بخير ما أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر، و تعاونوا على البر، فإذا لم يفعلوا ذلك نزعنا منهم البركات، و سلّط بعضهم على بعض، و لم يكن لهم ناصر فى الأرض و لا فى السماء) (٣)، و خبر جابر عن أبى جعفر عليه السّلام (أوحى الله إلى شعيب النبى عليه السّلام أنى معدّب من قومك مائه ألف، أربعين ألفاً من شرارهم و ستين ألفاً من خيارهم، فقال عليه السّلام: يا رب هؤلاء الأشرار، فما بال الأخيار؟ فأوحى الله عزّ و جلّ إليه: داهنوا أهل المعاصى و لم يغضبوا لغضبى) (٤)،

و خبر جابر عن أبى جعفر عليه السّلام (يكون فى آخر الزمان قوم، يتبع فيهم قوم مرءون يتقرءون و يتنسىكون حدثاء و سفهاء لا يوجبون أمراً بمعروف و لا- نهياً عن منكر إلا إذا أمنوا الضرر، يطلبون لأنفسهم الرخص و المعاذير، يتبعون زلات العلماء و فساد علمهم، يقبلون على الصلاة و الصيام، و ما لا يكتمهم فى نفس و لا مال، و لو أضرت الصلاة بسائر ما يعملون بأموالهم و أبدانهم لرفضوها، كما رفضوا أسمى الفرائض و أشرفها، إن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فريضه عظيمه بها تقام الفرائض، هنالك يتم غضب الله عليهم فيعمهم بعقابه، فيهلك الأبرار فى دار الفجار، و الصغار فى دار الكبار، إن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر سبيل الأنبياء و منهاج الصالحين، فريضه عظيمه، بها تقام الفرائض و تأمن المذاهب و تحل المكاسب و ترد المظالم، و تعمر الأرض و ينتصف من الأعداء، و يستقيم الأمر، فأنكروا بقلوبكم و الفظوا بألسنتكم و صكوا بها جباههم، و لا تخافوا فى الله لومه لائم، فإن أتعظوا و إلى الحق رجعوا فلا- سبيل عليهم، إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَ يَتَّبِعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُورَثِكُمْ لَّهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم، و أبغضوهم بقلوبكم، غير طالبين سلطاناً، و لا باغين مالا، و لا يريدون بالظلم ظفراً حتى يفيئوا إلى أمر الله و يمضوا على طاعته) (٥)، و أما عقلاً فقد ذهب الشيخ و الفاضل و الشهيدان و المقداد إلى الوجوب العقلى لأن الأمر بالمعروف و النهى-

ص: ٦٧١

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأمر و النهى حديث ٢١ و ٢٤ و ١٨.

٢- (٤) الوسائل الباب - ٨ - من أبواب الأمر و النهى حديث ١.

٣- (٥) أورده الشيخ فى التهذيب ج ٦ ص ١٨٠ حديث ٣٧٢، و أورده الوسائل مقطوعاً فى الباب الأول و الثانى و الثالث من أبواب الأمر و النهى.

من ذلك وجوبهما على الله تعالى اللازم منه (١) خلاف (٢) الواقع إن قام به، أو الإخلال بحكمه تعالى إن لم يقم، لاستلزام القيام به على هذا الوجه الإلجاء الممتنع في (٣) التكليف، ويجوز اختلاف الواجب باختلاف محالّه (٤) خصوصا مع ظهور المانع (٥) فيكون الواجب في حقه تعالى الإنذار والتخويف بالمخالفة، لئلا يبطل التكليف وقد فعل.

و أما الثاني فكثير في الكتاب والسنة كقوله تعالى: **وَ لَتُكُنُّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ** (٦)، وقوله عليه السلام: **(لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، أو ليسلطن الله شراركم على خياركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم)** (٧)، ومن طرق أهل البيت عليهم السلام فيه ما يقصم الظهور - عن المنكر لطف، واللفظ واجب عقلا، مع تسليم العدلية بصحة الكبرى، ومعنى اللطف هو كل ما يقرب إلى الطاعة ويبعد عن المعصية من غير أن يصل إلى حد الإلجاء.

و ذهب السيد والحلي والحلي ونصير الدين الطوسي والكركي بل في السراء نسبتة إلى جمهور المتكلمين والمحصلين من الفقهاء أنه غير واجب عقلا نعم وجوبه سمعي وذلك:

لو كانا واجبين عقلا من باب اللطف لوجبا على الله تعالى، لأن كل واجب عقلي يكون واجبا على من جعل فيه وجه الوجوب، و لو حرجيا على الله للزم عدم ارتفاع المعروف وعدم وقوع المنكر، أو إخلاله تعالى بالواجب، فلو فعلهما المولى للزم الأول و لو لم يفعلها للزم الثاني، و اللازم بقسميه ظاهر البطلان.

و رد بأن الواجب يختلف، باختلاف الأمرين والناهين، فهو واجب علينا بالقلب واللسان واليد، و على العاجز منا بالقلب فقط، و هو واجب على الله تعالى بالإنذار والتخويف عند المخالفة، و قد وقع ذلك منه تعالى في الكثير من الآيات القرآنية، و لا دليل على وجوب اللطف عليه تعالى بأزيد من ذلك بعد بعث الرسل و إنزال الكتب و تبليغ الأحكام و الإنذار والتخويف للعاصي و الترغيب و التشويق للمطيع.

(١) أي من وجوبهما على الله تعالى.

(٢) و هو ارتفاع المنكر و وقوع المعروف.

(٣) و هو على خلاف معنى اللطف.

(٤) على الأمرين والناهين.

(٥) و هو عدم جواز الإلجاء المبطل للتكليف.

(٦) آل عمران آية: ١٠٤.

(٧) مستدرک الوسائل الباب -- من أبواب الأمر و النهي حديث ١٧.

فليقف عليه من أراحه في الكافي، وغيره.

### في أن وجوبهما على الكفاية

و وجوبهما (على (١) الكفاية) في أجود القولين، للآية (٢) السابقة، ولأن الغرض شرعا وقوع المعروف، وارتفاع المنكر من غير اعتبار مباشر معين فإذا حصل ارتفع (٣) و هو معنى الكفائي، والاستدلال على كونه عينيا بالعمومات غير (١) عن الشيخ و ابن حمزه و فخر المحققين و الشهيد في غايه المراد و غيرهم أن الوجوب عيني لأصاله العينيه في الأوامر، و للعمومات في الآيات و الأخبار التي تقدم بعضها.

و عن السيد و الحلبي و القاضي و العلامه و الشهيدين أن وجوبه كفائي، لقوله تعالى وَ لَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يُأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، و لخبر مسعده بن صدقه (سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أ واجب هو على الأمة جميعا؟ فقال: لا، فقليل له: و لم قال: إنما هو على القوى و المطاع العالم بالمعروف من المنكر، لا على الضعيف الذي لا يهتدى سبيلا إلى أي من أي، يقول من الحق إلى الباطل، و الدليل على ذلك كتاب الله عز و جل وَ لَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يُأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (١) فهذا خاص غير عام، كما قال الله عز و جل وَ مِنْ قَوْمٍ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَ بِهِ يَعْبُدُونَ و لم يقل: على أمه موسى و لا- على كل قومه، و هم يومئذ أمم مختلفه، و الأمة واحد فصاعدا، كما قال الله عز و جل إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ يَقُولُ: مَطِيعَا لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، و ليس على من يعلم ذلك في هذه الهدنه من حرج إذا كان لا- قوه له و لا- عدد و لا- طاعه(٢)، و لأن الفرض من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر تحقق المعروف و ارتفاع المنكر و إذا حصل من البعض فلا- بد أن يسقط الوجوب، و ليس بمرادين من كل شخص بعينه و عليه فالعمومات السابقة غير منافية لذلك لأن الوجوب الكفائي هو المخاطب به الجميع و يسقط بفعل بعضهم و هذا متحقق هنا فلا بد من القول بوجوبهما الكفائي.

نعم على القولين إذا ارتدع العاصي عن معصيته سقط النهي عن المنكر سواء قلنا بكفائيته أو عينيته.

(٢) (و لتكن منكم أمة) (٣).

(٣) أي الوجوب.

ص: ٦٧٣

١- (١) آل عمران آيه: ١٠٤.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الأمر و النهي حديث ١.

٣- (٣) آل عمران آيه: ١٠٤.

كاف للتوفيق، ولأن الواجب الكفائي يخاطب به جميع المكلفين كالعيني، وإنما يسقط عن البعض بقيام البعض فجاز خطاب الجميع به، ولا شبهة على القولين في سقوط الوجوب بعد حصول المطلوب لفقد شرطه الذي منه إصرار العاصي.

وإنما تختلف فائده القولين في وجوب قيام الكل به قبل حصول الغرض وإن قام به من فيه الكفاية وعدمه. (و يستحب الأمر بالمندوب والنهي (١) عن المكروه) ولا يدخلان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لأنهما واجبان في الجملة (٢) إجماعاً، وهذان غير واجبين فلذا أفردهما عنهما، وإن أمكن تكلف دخول المندوب في المعروف، لكونه الفعل الحسن المشتمل على وصف زائد على حسنه من غير اعتبار المنع من النقيض.

أما النهي عن المكروه فلا يدخل في أحدهما، أما المعروف فظاهر، وأما المنكر فلأنه (٣) الفعل القبيح الذي عرف فاعله قبحه أو دلّ عليه، والمكروه ليس بقبيح.

### في شرط وجوبهما

(و إنما يجبان مع علم) (٤) الأمر والنهي (المعروف والمنكر شرعاً) لثلاثاً يأمر بمنكر أو ينهى عن معروف، والمراد بالعلم هنا المعنى الأعم ليشمل الدليل الظني المنصوب عليه شرعاً، (و إصرار الفاعل (٥)، أو التارك) فلو علم منه الإقلاع والندم (١) أما استحباب الأمر بالمندوب للنبي (الدال على الخير كفاعله) (١)، وخبر السكوني المتقدم عن أبي عبد الله عن آبائه عن علي عليهم السلام (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو دلّ على خير أو أشار به فهو شريك، ومن أمر بسوء أو دلّ عليه أو أشار به فهو شريك) ٢.

و أما استحباب النهي عن المكروه فكذلك لخبر السكوني المتقدم، لكن صرح أكثر من واحد أن المنكر مختص بالحرام فالنهي عنه كله واجب، وكأنه اصطلاح منه في ذلك وإلا فالمنكر يشمل الحرام والمكروه. كما يشمل المعروف للواجب والمندوب. (٢) سواء قلنا بالعينه أو الكفائيه.

(٣) أي المنكر وقد عرفت أنه على نحو الاصطلاح بينهم.

(٤) بلا خلاف فيه، لخبر مسعده بن صدقه المتقدم.

(٥) أي إصرار الفاعل للمنكر وإصرار التارك للمعروف، فلو علم منه الإصرار ولو من -

ص: ٦٧٤

سقط الوجوب، بل حرم، واكتفى المصنف في الدروس وجماعه في السقوط بظهور أماره الندم، (و الأمن من الضرر) (١) على المباشر، أو على بعض المؤمنين نفساً، أو مالا، أو عرضاً فبدونه يحرم أيضاً على الأقوى (٢)، (و تجويز (٣) التأثير) - الأماره وجب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر حينئذ، للأخبار منها: خير جابر المتقدم (فانكروا بقلوبكم و الفظوا بألسنتكم، و صكوا بها جباههم و لا تخافوا في الله لومه لائم، فإن اتعظوا و إلى الحق رجعوا فلا سبيل عليهم، إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَ يَتَّبِعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم و ابغضوهم بقلوبكم) (١).

و منه يعلم لو علم الإقلاع عن المعصيه و لو من أماره فيسقط الأمر بالمعروف و النهى لارتفاع موضوعهما، بل حرم لما فيه من هتك المأمور كما صرح بذلك غير واحد.

(١) فلو علم توجه الضرر إليه أو إلى عرضه أو إلى ماله أو إلى غيره من المسلمين سقط الوجوب بلا خلاف فيه، و كذا لو ظن ذلك لنفي الضرر و الضرار و الحرج في الدين، و لخبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليهم السلام (و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر واجبان على من أمكنه ذلك، و لم يخف على نفسه و لا على أصحابه) (٢)، و خبر مسعده بن صدقه المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام (و ليس على من يعلم ذلك في هذه الهدنه من حرج إذا كان لا قوه له و لا عدد و لا طاعه) (٣)، و خبر يحيى الطويل عن أبي عبد الله عليه السلام (إنما يؤمر بالمعروف و ينهى عن المنكر مؤمن فيتعظ، أو جاهل فيتعلم، فأما صاحب سوط أو سيف فلا) (٤)، و خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر واجبان إذا أمكن و لم يكن خيفه على النفس) (٤)، و خبر مفضل بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (من تعرض لسُلطان جائر فأصابته بئيه لم يوجر عليها، و لم يرزق الصبر عليها) (٤).

(٢) إذا استلزم الضرر على النفس أو العرض أو المال الذي يلزم من فواته الحرج و إلا فالأخبار السابقه لا تدل على الحرمة مطلقاً بل تدل على عدم الوجوب.

(٣) فلو علم أنه لا يؤثر لا يجب بلا خلاف فيه، لخبر مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله -

ص: ٤٧٥

- ١- (١) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأمر و النهى حديث ١.
- ٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب الأمر و النهى حديث ٢٢.
- ٣- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الأمر و النهى حديث ١ و ٢.
- ٤- (( ٥ و ٦ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الأمر و النهى حديث ٨ و ٣.

بأن لا يكون التأثير ممتنعا، بل ممكنا بحسب ما يظهر له من حاله.

و هذا يقتضى الوجوب ما لم يعلم عدم التأثير و إن ظن عدمه، لأن التجويز (١) قائم مع الظن و هو حسن، إذ لا يترتب على فعله ضرر فإن نجح، و إلا فقد أدى فرضه، إذ الفرض انتفاء الضرر، و اكتفى بعض الأصحاب فى سقوطه بظن العدم (٢)، و ليس بجيد (٣)، و هذا بخلاف الشرط (٤) السابق فإنه يكفى فى سقوطه (٥) ظنه (٦)، لأن الضرر المسوغ للتحرز منه يكفى فيه ظنه (٧). و مع ذلك (٨) فالمرتفع مع فقد هذا الشرط الوجوب، دون الجواز، بخلاف السابق (٩).

### فى مراتبهما

(ثم يتدرج) المباشر (فى الإنكار) فيبتدئ (بإظهار الكراهه) (١٠)، و الإعراض -عليه السلام (سئل عن الحديث الذى جاء عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم: إن أفضل الجهاد كلمه عدل عند إمام جائر، ما معناه؟ قال: هذا على أن يأمره بعد معرفته، و هو مع ذلك يقبل منه و إلا فلا) (١)، و خبر يحيى الطويل المتقدم (إنما يؤمر بالمعروف و ينهى عن المنكر مؤمن فيتعظ أو جاهل فيتعلم، و أما صاحب سوط أو سيف فلا) ٢.

و عن الأكثر السقوط إذا غلب الظن بعدم التأثير لحمل الأخبار على هذه الصورة أيضا لتعذر العلم غالبا بعدم التأثير.

(١) أى احتمال التأثير.

(٢) أى ظن عدم التأثير.

(٣) تمسك بعموم أدله الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

(٤) و هو الأمن من الضرر.

(٥) أى سقوط وجوب الأمر بالمعروف.

(٦) أى ظن الضرر.

(٧) و قد عرفت أن الظن بعدم التأثير كاف إذ حمل الأخبار المتقدمه على صورته العلم بعدم التأثير حمل لها على الفرد النادر.

(٨) أى و مع هذا الفارق بين الشرطين.

(٩) فمع فقد الشرط السابق يحرم الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر على ما تقدم.

(١٠) مراتب الإنكار ثلاث: القلب ثم اللسان ثم اليد، و يدل على الأول خبر جابر المتقدم-

١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٢ - من أبواب الأمر و النهى حديث ١ و ٢.

- (فانكروا بقلوبكم و الفظوا بألسنتكم و صكوا بها جباههم، و لا تخافوا فى الله لومه لائم) (١)، و فى تفسير العسكرى عن آباءه عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم (من رأى منكم منكرا فلينكر بيده إن استطاع، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، فحسبه أن يعلم الله من قلبه أنه لذلك كاره) ٢، و ما روى فى النهج عن أمير المؤمنين عليه السلام (إن أول ما تغلبون عليه من الجهاد، الجهاد بأيديكم ثم بألسنتكم، ثم بقلوبكم، فمن لم يعرف بقلبه معروفا و لم ينكر منكرا قلب، فجعل أعلاه أسفله) (٢)، و خبر ابن أبى ليلى (سمعت عليا عليه السلام يقول يوم لقينا أهل الشام: أيها المؤمنون إنه من رأى عدوانا يعمل به و منكرا يدعى إليه فانكره بقلبه فقد سلم و برئ، و من أنكره بلسانه فقد أجر، و هو أفضل من صاحبه، و من أنكره بالسيف لتكون كلمه الله العليا و كلمه الظالمين السفلى فذلك الذى أصاب سبيل الهدى و قام على الطريق، و نور فى قلبه اليقين) ٤ و مثلها غيرها.

هذا و معنى الإنكار القلبي اعتقاد الوجوب و الحرمة كما عن النهاية، أو الاعتقاد مع عدم الرضا بالمعصية كما عن القواعد، أو ذلك مع الابتغال إلى الله فى إهداء العاصى كما عن التنقيح، و فى الكفاية عدم الرضا بالفعل لما ورد فى النهج عن أمير المؤمنين عليه السلام (الراضى بفعل قوم كالداحل معهم فيه، و على كل داخل فى باطل إثم، إثم العمل به و إثم الرضا به) (٣).

و لكنه عن المنتهى و الشرائع و جماعه كثيره أنه إظهار الكراهه، لخبر السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام (قال أمير المؤمنين عليه السلام: أمرنا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن نلقى أهل المعاصى بوجوه مكفهزه) (٤)، و مرسل الشيخ عن الصادق عليه السلام (أنه قال لقوم من أصحابه: إنه قد حق لى أن آخذ البرىء منكم بالسقيم، و كيف لا يحق لى ذلك و أنتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح فلا تنكروه عليه و لا تهجرونه و لا تؤذونه حتى يترك) (٥)، و خبر هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام (لو أنكم إذا بلغكم عن الرجل شىء تمشيتم إليه فقلتم: يا هذا إما أن تعزلنا و تجتنبنا، و إما أن تكف عن هذا،-

ص: ٦٧٧

- ١- (( ١ و ٢ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأمر و النهى حديث ١ و ١٢.
- ٢- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ٣ - من أبواب الأمر و النهى حديث ١٠ و ٨.
- ٣- (٥) الوسائل الباب - ٥ - من أبواب الأمر و النهى حديث ١٢.
- ٤- (٦) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الأمر و النهى حديث ١.
- ٥- (٧) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الأمر و النهى حديث ٤.



عن المرتكب متدرجا فيه (١) أيضا، فإن مراتبه كثيره، (ثم القول اللين) أن لم ينجع الإعراض، (ثم الغليظ) إن لم يؤثر اللين متدرجا في الغليظ أيضا، (ثم الضرب) إن لم يؤثر الكلام الغليظ مطلقا (٢)، و يتدرج في الضرب أيضا على حسب ما تقتضيه المصلحه و يناسب مقام الفعل، بحيث يكون الغرض تحصيل الغرض.

فإن فعل و إلا فاجتنبوه (١)، و مرسل درست عن أبي عبد الله عليه السلام (إن الله بعث ملكين إلى أهل مدينه ليقلباها على أهلها، فلما انتهيا إلى المدينه فوجدا فيها رجلا يدعو و يتضرع - إلى أن قال - فعاد أحدهما إلى الله، فقال: يا رب إنى انتهيت إلى المدينه فوجدت عبدك فلانا يدعوك و يتضرع إليك، فقال: امض لما أمرتك به، فإن ذا رجل لم يتمر وجهه غيظا لى قط) (٢).

فهذه النصوص تدل على أن الإنكار القلبي هو إظهار الكراهه بحيث يبدو على الوجه مع الإعراض عن العاصي، و أما بقية التفاسير المتقدمه فهي ضعيفه خصوصا الأول، إذ اعتقاد وجوب المتروك و حرمة النهي المرتكب ليس من أفراد الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بل هو من أحكام الإيمان، و أما عدم الرضا بالمعصيه فهو من أحكام الإيمان أيضا، و أما زياده الابتهاج لهدياه العاصي فهو غريب.

هذا و قال الشارح في المسالك (و اعلم أن الإنكار القلبي يطلق في كلامهم على معنيين، أحدهما إيجاد كراهه المنكر في القلب بأن يعتقد وجوب المتروك و تحريم المفعول مع كراهته للواقع، و الثانى الإعراض عن فاعل المنكر و إظهار الكراهه له بسبب ارتكابه).

و المعنى الأول يجب على كل مكلف لأنه من مقتضى الإيمان و أحكامه سواء كان هناك منكر واقع أم لا، و سواء جوز به التأثير أم لا - إلا - أن هذا المعنى لا يكاد يدخل في معنى الأمر بالمعروف و لا - النهي عن المنكر، لاقتضائهما طلب الفعل أو الترك، و لا - طلب في هذا المعنى، فلا - يعدّ معتقده آمرا و لا - ناهيا، بخلاف المعنى الثانى، فإن الإنكار و الطلب يتحققان في ضمنه، و وجوبه مشروط بالشرائط المذكوره، لأنه يظهر على فاعله حتما و يجرى فيه خوف ضرر و عدمه).

(١) في الإعراض بحيث تجب مراعاة الأيسر فالأيسر، و كذا في اللسان ثم في اليد جمعا بين حرمة إيذاء المؤمن و إضراره و بين عموم الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و هو يقتضى التدرج المذكور.

(٢) بجميع مراتبه.

ص: ٦٧٨

١- (١) الوسائل الباب - ٧ - من أبواب الأمر و النهي حديث ٥.

٢- (٢) الوسائل الباب - ٦ - من أبواب الأمر و النهي حديث ٢.

(و فى التدرج إلى الجرح و القتل) حيث لا يؤثر الضرب و لا غيره من المراتب (قولان) (١) أحدهما الجواز، ذهب إليه المرتضى و تبعه العلامة فى كثير من كتبه، لعموم الأوامر، و إطلاقها. و هو يتم فى الجرح دون القتل، لفوات معنى الأمر و النهى معه (٢)، إذ الغرض ارتكاب المأمور، و ترك المنهى. و شرطه تجويز التأثير و هما منتفیان معه (٣)، و استقرب فى الدروس تفويضهما إلى الإمام، و هو حسن فى القتل خاصة.

(و يجب الإنكار بالقلب) و هو أن يوجد فيه إرادته المعروف و كراهه المنكر (على كل حال) سواء اجتمعت الشرائط أم لا، و سواء أمر أو نهى بغيره من المراتب أم لا، لأن الإنكار القلبى بهذا المعنى من مقتضى الإيمان و لا تلحقه مفسده، و مع ذلك لا يدخل فى قسمى الأمر و النهى، و إنما هو حكم يختص بمن اطلع على ما يخالف الشرع، بإيجاد الواجب عليه (٤) من الاعتقاد فى ذلك (٥)، و قد تجوز كثير (١) قیل لا يجوز، كما عن الشيخ و الديلمى و القاضى و فخر المحققين و الشهيد و المقداد و الكركى إلا بإذن الإمام، بل فى المسالك نسبتة إلى الأشهر، للأصل بعد انصراف الأخبار المتقدمه عن هذه الصوره، و لاشرط الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر تجويز التأثير المشعر ببقاء المأمور و النهى، و مع القتل لا يتحقق بقاؤه، و لأنه لو لم يشترط إذن المعصوم عليه السلام للزم الهرج و المرج و الفساد المعلوم عدمها فى الشريعة.

و قيل: نعم، كما عن السيد و الحلى و الفاضل فى جملة من كتبه و يحيى بن سعيد، لإطلاق الآيات و الأخبار التى تقدم بعضها، بل فى بعضها إشعار بالقتل و الجرح مثل خبر جابر المتقدم (هنالك فجاهدوهم بأبدانكم) (١)، و خبر ابن أبى لیلی المتقدم (و من أنكروه بالسيف لتكون كلمه الله العليا و كلمه الظالمين السفلى فذلك الذى أصاب سبيل الهدى) (٢).

و ذهب الشارح هنا إلى التفصيل بين الجرح فلا يشترط للعمومات، و بين القتل فيشترط إذن الإمام لما تقدم.

(٢) مع القتل.

(٣) مع القتل أيضا.

(٤) على المطلع.

(٥) أى فى القلب.

ص: ٦٧٩

من الأصحاب في جعلهم هذا القسم من مراتب الأمر والنهي.

## في إقامه الحدود

(و يجوز للفقهاء حال الغيبه إقامه الحدود مع الأمن من (١) الضرر) على (١) لا يجوز لأى إنسان أن يقيم الحدود لاستلزامه الهرج و المرج و الفساد و المعلوم عدمها فى الشريعة، و إنما هى بإذن الإمام المعصوم عليه السّلام أو من نصبه لذلك بلا خلاف فى ذلك.

و لكن هل يجوز للفقهاء إقامه الحدود فى زمن الغيبه أو لا، ذهب المشهور إلى ذلك لمقبوله عمر بن حنظله (سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعه فى دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان و إلى القضاء أ يحلّ ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم فى حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، و ما يحكم له فإنما يأخذه سحتا و إن كان حقا ثابتا له - إلى أن قال - فكيف يصنعان؟ قال عليه السّلام: ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا و نظر فى حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا فليرضوا به حكما، فإننى قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما استخفّ بحكم الله و علينا ردّ، و الرادّ علينا راد على الله، و هو على الشرك بالله) (١)، و خبر أبى خديجه سالم بن مكرم الجمال عن أبى عبد الله عليه السّلام (إياكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل الجور، و لكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بينكم، فإننى قد جعلته قاضيا فتحاكموا إليه) (٢)، و خبره الآخر المروى فى التهذيب (بعثنى أبو عبد الله عليه السّلام إلى أصحابنا فقال: قل لهم إياكم إذا وقعت بينكم خصومه أو تدارى فى شىء من الأخذ و العطاء أن تحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق، اجعلوا بينكم رجلا قد عرف حلالنا و حرامنا، فإننى قد جعلته قاضيا، و إياكم أن يخاصم بعضكم بعضا إلى السلطان الجائر) (٣)،

و ما ورد فى التوقيع عن مولانا صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه (و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنهم حجتي عليكم و أنا حجة الله) ٤ بدعوى أنه قد جعله حاكما و ليس المراد منه الحكم من دون إنفاذ بل المراد منه إنفاذ الحد الذى يحكم به سيما فى مثل حد القذف مع الترافع إليه و ثبوته عنده و حكمه بالثبوت على القاذف.

وفيه: أما التوقيع فظاهر فى الإفتاء بالنسبه للمسائل المستجده، و أما جعله حاكما أو قاضيا فظاهر فى فصل التنازع بين المتخاصمين كما هو وظيفه كل قاض، و أن إقامه الحدود فغير ظاهر من الأخبار ثبوتها خصوصا بعد ملاحظه خبر حفص بن غياث (سألت أبا عبد الله -

ص: ٦٨٠

١- (١) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صفات القاضى حديث ١.

٢- (٢) الوسائل الباب - ١ - من أبواب صفات القاضى حديث ٥.

٣- (( ٣ و ٤ )) الوسائل الباب - ١١ - من أبواب صفات القاضى حديث ٦ و ٩.

أنفسهم و غيرهم من المؤمنين،(و) كذا يجوز لهم (الحكم (١) بين الناس) و إثبات الحقوق بالبينه و اليمين و غيرهما (مع اتصافهم بصفات (٢) المفتى و هى الإيمان و العدالة و معرفه الأحكام) الشرعيه الفرعيه (بالدليل) التفصيلي،(و القدره على رد الفروع) من الأحكام (إلى الأصول)، و القواعد الكليه التى هى أدله الأحكام.

و معرفه الحكم بالدليل يغنى عن هذا، لاستلزامه له، و ذكره تأكيد، و المراد بالأحكام العموم بمعنى التهيؤ لمعرفتها بالدليل إن لم نجوز تجزى الاجتهاد (٣)، أو الأحكام المتعلقة بما يحتاج إليه من الفتوى و الحكم إن جوزناه (٤). و مذهب المصنف جوازه و هو قوى.

-عليه السلام من يقيم الحدود؟ السلطان أو القاضي؟ فقال: إقامة الحدود إلى من إليه الحكم(١) و هو ظاهر فى أن إقامة الحدود من وظائف السلطان و ليس من وظائف القاضي.

و لعلّه لذلك توقف المحقق و العلامة فى جملة من كتبه، بل جزم ابنا زهره و إدريس بعدم الجواز بعد قصور هذه الأخبار عن مدعى المشهور.

(١) بلا خلاف فيه و يدل عليه مقبوله ابن حنظله و خبر أبى خديجه المتقدمان و غيرهما.

(٢) اعلم أن الحكم غير الفتوى، فالحكم إنشاء قول فى حكم شرعى يتعلّق بواقعه شخصيه، و الفتوى حكم شرعى على وجه كلى، هذا من جهه و من جهه أخرى فصفات المفتى التى ذكرها الشارح ثلاثه: الإيمان و هو لا-خلاف فيه، و يدل عليه خبر أبى خديجه الأول (رجل منكم)، و العدالة بلا خلاف فيها لأن الفاسق لا تقبل شهادته و لا أخباره، و معرفه الأحكام لاشتراط معرفه الحلال و الحرام و روايه الحديث كما فى الأخبار المتقدمه و هذا ظاهر فى اشتراط اجتهاده.

و الاجتهاد هو معرفه الأحكام الشرعيه الفرعيه من أدلتها التفصيليه كما قرر فى علم الأصول، و أما زياده القدر على رد الفروع إلى الأصول و القواعد الكليه فهو قيد مستدرك لأنه جزء من معنى الاجتهاد و ليس شيئاً على حده.

(٣) وقع الخلاف فى إمكان التجزى، و بحثه فى محله و لكن الخلاصه أن التجزى لا بدّ منه و إن قلنا أن الاجتهاد ملكه و هى أمر بسيط، و ذلك لأن التجزى هو التبويض فى أفراد الكلى لا التبويض فى أجزاء الكل.

(٤) أى التجزى كما هو الحق.

ص: ٦٨١

## فى وجوب الترافع إلى الفقهاء

(و يجب) على الناس (الترافع (١) إليهم) فى ما يحتاجون إليه من الأحكام فيعصى مؤثر المخالف، و يفسق، و يجب عليهم أيضا ذلك (٢) مع الأمن (و يأثم الراد عليهم) لأنه كالراد على نبيهم صلى الله عليه و آله و سلم و أئمتهم عليهم الصلاة و السلام و على الله تعالى و هو على حد الكفر بالله على ما ورد فى الخبر (٣)، و قد فهم من تجويز (٤) ذلك للفقهاء المستدلين (٥) عدم (٦) جوازه لغيرهم من المقلدين، و بهذا المفهوم صرح المصنف و غيره قاطعين به من غير نقل خلاف فى ذلك سواء قلد حيا أو ميتا.

نعم يجوز لمقلد الفقيه الحى نقل الأحكام إلى غيره، و ذلك لا- يعدّ افتاء. أما الحكم فيمتنع مطلقا (٧) للإجماع على اشتراط أهليه الفتوى (٨) فى الحاكم حال حضور الإمام و غيبته.

## فى جواز إقامه الحد للزوج على زوجته و السيد على عبده

(و يجوز للزوج إقامه الحد على زوجته (٩) دواما، و متعه، مدخولا بها، و غيره، حرّين، أو عبيدين، أو بالتفريق،(و الوالد على ولده) و إن نزل (و السيد) (١)بلا خلاف فيه، للأخبار و قد تقدّم خبر ابن حنظله و أبى خديجه.

(٢)أى الترافع إليهم كما وجب على الفقيه إقامه الحدود مع الأمن.

(٣)و هو مقبوله ابن حنظله و قد تقدمت.

(٤)أى تجويز إقامه الحدود.

(٥)أى قد عرفوا الأحكام بالاستدلال بأدله تفصيليه.

(٦)أى عدم جواز إقامه الحد لغير الفقيه، و هو مما لا خلاف فيه.

(٧)سواء استند إلى رأيه، و هو غير فقيه، أو استند إلى قول الغير.

(٨)كما هو ظاهر الأخبار المتقدمه، نعم يكفى التجزى تمسكا بخبر أبى خديجه الأول.

(٩)و كذا الوالد على ولده، و الأصل فيه ما قاله الشيخ فى النهايه (فأما إقامه الحدود فليس يجوز لأحد إقامتها إلا لسلطان الزمان المنسوب من قبل الله تعالى أو من نصبه الإمام لإقامتها، و لا يجوز لأحد سواهما إقامتها على حال، و قد رخص فى حال قصور أيدي أئمه الحق و تغلب الظالمين أن يقيم الإنسان الحد على ولده و أهله و مماليكه، إذا لم يخف فى ذلك ضررا من الظالمين)(١)، و به أفتى القاضى و أول الشهيدين، و عن المفيد و ابنى زهره و إدريس و الطبرسى بل نسب إلى المشهور عدم الجواز لعدم ثبوت الرخصه مع أصاله



(على عبده (١) بل رقيقه (٢) مطلقا، فيجتمع على الأمة ذات الأب المزوجه ولايه الثلاثة (٣)، سواء في ذلك الجلد و الرجم و القطع، كل ذلك مع العلم بموجبه مشاهده، أو إقرارا من أهله لا بالبينه (٤) فإنها من وظائف الحاكم.

و قيل يكفي كونها (٥) مما يثبت بها ذلك (٦) عند الحاكم، و هذا الحكم في المولى مشهور بين الأصحاب لم يخالف فيه إلا الشاذ، و أما الآخرا فذكرهما الشيخ و تبعه جماعه منهم المصنف. و دليله غير واضح. و أصله المنع تقتضى العدم. نعم -المنع، و لأن ما يحكيه الشيخ في النهايه كما يرويه من جهه و من عدم وصول الخبر إلينا حتى نعرف دلالتة من جهه أخرى تردّد المحقق في النافع و الشرائع و العلامه في القواعد، و الأقوى المنع لعدم جواز التجزئه على سفك الدماء بخبر لم يثبت.

نعم على القول بالجواز لا فرق في الزوجه بين الدائم و المتمتع بها، و لا في الزوجين بين الحرّين و العبدین و المتفرقين، و لا فرق في الحد ما يوجب الجلد أو الرجم أو القتل، و لا يشترط الدخول لإطلاق لفظ الأهل الوارد في كلام الشيخ المتقدم.

و كذا لا فرق بين الولد و ولد الولد لإطلاق لفظ الولد الوارد في رخصه الشيخ على الجميع.

(١) على المشهور، و لم يخالف إلا المفيد و الديلمي، و العمده في الجواز ليس رخصه الشيخ في النهايه بل الأخبار، منها: النبوى المروى في الدعائم (و أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم) (١)، و خبر عنبسه بن مصعب (قلت لأبى عبد الله عليه السلام: جاربه لى زنت أحدها؟ قال: نعم) (٢)، و خبره الآخر عنه عليه السلام (إن زنت جاربه لى أحدها؟ قال:

نعم، و ليكن ذلك في ستر، فإنى أخاف عليك السلطان) (٣).

(٢) عبدا أو أمه لإطلاق النبوى، و هو يشمل ما لو كان السيد ذكرا أو أنثى.

(٣) الأبوه و الزوجيه و المولويه لسيدها.

(٤) لأنه من وظائف الحاكم الشرعى كما سيأتى في باب القضاء، و ذهب بعضهم إلى جواز العمل بها كغيرها من الإقرار و المشاهده من باب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، لا من باب القضاء.

(٥) أى كون البينه.

(٦) و هو موجب الحد.

ص: ٦٨٣

١- (١) مستدرک الوسائل الباب - ٢٧ - من أبواب مقدمات الحدود حديث ٢.

٢- (( ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٣٠ - من أبواب مقدمات الحدود حديث ٣ و ٦.

لو كان المتولى فقيها فلا شبهه في الجواز و يظهر من المختلف أن موضع النزاع معه (١) لا بدونه.

### في ما لو اضطره السلطان إلى إقامه حد

(و لو اضطره السلطان إلى إقامه حد، أو قصاص ظلما، أو) اضطره (لحكم مخالف) للمشروع (جاز) لمكان الضروره (٢)،(إلا القتل فلا تقيه فيه (٣) و يدخل في الجواز الجرح، لأن المروى أنه لا- تقيه في قتل (٤) النفوس فهو خارج، و ألحقه (٥) الشيخ بالقتل مدعيا أنه لا تقيه في الدماء. و فيه نظر (٦).

(١) أي موضع النزاع في السيد و الزوج إذا كان فقيها، قال في المسالك: (و يظهر من المختلف أن موضع النزاع ما لو كان الأب و الزوج بل المولى فقيها، و حينئذ فيتجه الجواز).

(٢) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السّلام (التقيه في كل ضروره، و صاحبها أعلم بها حين تنزل به) (١)، و صحيح الفضلاء عن أبي جعفر عليه السّلام (التقيه في كل شيء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله له) (٢)، و خبر عمر بن يحيى بن سالم عن أبي جعفر عليه السّلام (التقيه في كل ضروره) (٣)، و خبر ابن أبي عمر الأعجمي عن أبي عبد الله عليه السّلام (و لا دين لمن لا تقيه له) (٤)، و خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السّلام (و لا إيمان لمن لا تقيه له) (٥)، و مثلها غيرها.

(٣) بلا خلاف فيه، للأخبار منها: خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام (إنما جعل التقيه ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فليس تقيه) (١)، و خبر أبي حمزه الثمالي عن أبي عبد الله عليه السّلام (إنما جعلت التقيه ليحقن بها الدم، فإذا بلغت التقيه الدم فلا تقيه) (٧).

و عن الشيخ الحاق الجرح بالقتل لمقتضى التعليل لأن فيه دما، و فيه: إن الأخبار المتقدمه منصرفه إلى خصوص القتل.

(٤) لم أعثر على روايه تتضمن قتل النفوس، بل هي متضمنه للدم كما سمعت.

(٥) أي الجرح.

(٦) و التنظير لأن لا تقيه في الدماء منصرف إلى خصوص القتل، و ليس التنظر كما يظهر من الشارح لعدم وجود روايه متضمنه لوجود الدم، إذ قد عرفت وجودها، بل ما ادّعاء من أنه لا تقيه في قتل النفوس هو غير موجود فراجع.

ص: ٦٨٤

١- (( ١ و ٢ و ٣ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الأمر و النهي حديث ١ و ٢ و ٨.

٢- (( ٤ و ٥ )) الوسائل الباب - ٢٥ - من أبواب الأمر و النهي حديث ٦.

٣- (( ٦ و ٧ )) الوسائل الباب - ٣١ - من أبواب الأمر و النهي حديث ١ و ٢.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغامدية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩